المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف

شرح الكافية في النحو

للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ)

تحقيقاً ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب :

نصار بن مُحَمَّد بن حسين حميد الدين

الرقم الجامعي (٤- ٩٥٨٩- ٤١٦)

إشراف

الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري

بسم الله الرحمن الرحيم

اعترافاً لأهل الفضل ، وعرفانا بالجميل والإحسان ، يسرني أن أتقدم بموفورالشكر، وجزيل الامتنان إلى منسوبي اللجنة الخاصة بمجلس الوزراء الموقر ، وعلى رأسهم الأب الحنون

سيدي صاحب السمو الملكي الأمير الجليل / سلطان بن عبد العزيز حفظه الله ، الذي أحاطني وأسرتي منذ عرفته بنظرة الرعاية والإكرام .

اللّه أسأل أن يحيطه برعايته ، ويديم عليه نعماءه ، ويجزيه عني خير الجزاء ،إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير

أسير الأفضال السامية

: نصار بن مُحَمَّد حميد الدين

مدينة الطائف ١٤٢١/١٢/١هـ

(ملخّص البحث)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا الأمين ، وعلى آله وصحبه الطاهرين ، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف عنوانها :

شرح الكافية في النحو لمنصور بن فلاح اليمني المتوفى ٦٨٠هـ دراسة ، وتحقيقاً

حقق فيها الباحث ما وجده من المخطوط ، وعدد أوراقه (١٤٨) ورقة تقريبا

وقد اقتضت طبيعة هذا العمل أن تكون في قسمين تسبقهما مقدمة ، وتتلوهما خاتمة .

تحدث في المقدمة عن بعض أسباب اختيار الموضوع ، كما تحدث عن مضمون هذا العمل وخطته ، أما قسم الدراسة فقد ضمّ ثلاثة فصول

الفصل الأول : نشأة النحو في اليمن وتطوره حتى عهد المؤلف ،و تتبع في هذا الفصل ملامح عناية اليمنيين بالدرس النحوي ،وأسباب النهضة والتأخر في الفكر النحوي في اليمن

أما الفصل الثاني فقد ترجم فيه لابن فلاح النحوي وعرف ببعض جوانب حياته الشخصية والعلمية ، اسمه ونسبه ، وحياته ، وتلاميذه ، ومنهجه وآثاره وثقافته ، ومولده ووفاته

وفي الفصل الثالث درس كتاب شرح الكافية (منهجه و مصادره ،وشواهده ،وموقف الشارح من النحاة السابقين ،وأسس اختياراته النحوية ،وأثره فيمن بعده ،ومنهج العمل فيه وقيمته العلمية ،يليه وصف للنسخة المخطوطة مع تحقيق لنسبتها لمؤلفها واسمها ونماذج منها .وأما قسم التحقيق فقد خصص للنص المحقق ، مردفا بالخاتمة التي شملت بعض ما توصل إليه البحث ، ومذيلا بالفهارس التي تكشف عن مضمون هذا العمل ومحتواه

والله ولي التوفيق

الباحث المشرف عميد كلية اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا مُحَمَّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد

فقد ترك أسلافنا تراثا ضخما في شتى ميادين المعرفة ، وفي جميع الأقطار الإسلامية ، يعتز به المسلم ويفخر ؛ لأنه تراث قام لخدمة الدين الإسلامي بلغة كتاب الله عزّ وجل .

ومن هنا فقد كانت هذه الثروة العظيمة بحاجة إلى الجهود المتتابعة التي تنفض عنها غبار السنين ، وتستخرج ما فيها من كنوز معرفية

و وجب على أبناء هذه الأمة أن يعملوا على إخراج هذه الدفينة ، وأن ينكبّوا على دراسة الحقب المتتابعة من تاريخ هذه الأمة أملاً في صنع حاضرٍ مشرقٍ خال من الأخطاء ، ولماّ كان من نعم الله تعالى المتتابعة ، و أفضاله المتعددة عليّ أن وُفقت لطلب العلم في أشرف بقعة على وجه البسيطة ، وأكرمها على الله وخلقه المؤمنين ، في مكة المكرمة ، البلد الحرام الذي تهوي إليه الأفئدة ، وتتشوّق إليه القلوب ، حيث كان انتمائي إلى جامعة أم القرى سلسلة في حلقات تعليمي الدراسي ذلك المنبر الذي طالما دعانا إلى الاهتمام بتراثنا ، والانصراف للعناية به ، والانكباب عليه للاستفادة من كنوزه .

من هنا فقد وقر في نفسي حب هذا التراث ، وأحببت الغوص في بحوره ، وتعلقت به ، وأحببت أن يكون لي جهد في هذا المجال ، ورغبت في العمل على إخراج ما تيسر لي من هذه المخطوطات القيمة التي تمتلئ بها الخزائن في كل بلاد الدنيا .

ولما كانت الدراسات النحوية في اليمن في حاجة إلى المزيد من البحث والدرس ، فقد فكرت في أن يكون لموضوعي في الدكتوراه صلة بهذا

القطر الذي لازال تاريخ الدراسات النحوية فيه محاطا بالغموض ، إن لم أقل مجهولا ، وذلك لقلة الباحثين في هذا المجال ، وقلة مصادره المطبوعة ،فعملت على التفتيش عن نسخة مخطوطة ذات قيمة علمية لمؤلف من علماء اليمن .

ومع علمي بانصراف عدد كبير من العلماء إلى تحقيق جملة من هذه المخطوطات في الأزهر وغيره من منابع العلم . فقد صممت على تحقيق كتاب لعالم من علماء اليمن ، واثقاً من الحصول على الفائدة المرجوة من البحث مهما كانت مخاطر هذا التصميم .

فكان أن بدأت رحلة التنقيب عن كتاب لعالم يمني ، صاحب فكر جدير بالدرس والاهتمام شارك في إثراء البحث النحوي ،

وبعد طول بحث وعناء عثرت على كتاب لشخصية من علماء القرن السابع الهجري

وهو كتاب قيّم يساعد في الكشف عن شخصية عالم نحوي كبير ، ذلك هو كتاب :

" شرح الكافية في النحو " لمنصور بن فلاح اليمني ت ٦٨٠هـ تحقيق ودراسة

ليكون موضوعا لدرجة الدكتوراه

- **أهداف البحث :**
- التعريف ببعض الجهود اليمنية في النحو العربي ، وتتبع بعض أسباب التطور والضعف في الدراسات النحوية في اليمن
- تسليط الضوء على هذه الشخصية العلمية ، وإحياء أثر جليل من آثاره
- **دوافعه :**

أولا : لعل من أهم دوافع هذا العمل هو ما خلصت إليه الدراسات التاريخية من ضرورة كشف المزيد من الغموض في الدراسات النحوية في الجزيرة العربية

ثانيا : ما وجدته أثناء اطلاعي على الدراسة التي وضعت حول "كتاب المغني في النحو " لابن فلاح ، من آراء علمية مميزة لهذه الشخصية الفريدة جعلني أوقن بأن هذا الرجل يستحق المزيد من البحث والدراسة .

ثالثا : ما لاحظته أثناء اطلاعي على هذه المصورة من معارف تكشف عن إلمام هذا العلامة بعلوم عصره ، وتضفي المزيد من المعرفة بهذه الشخصية النحوية الفذة

ـ كتاب الكافية في النحو من المتون التي أفاد منها عدد كبير من طلاب هذا العلم ، وما يزالون ينهلون منها ، والعمل على تحقيق شرح من شروحها المتميزة – مثل هذا الشرح – مما يثري هذا الكتاب

خطة البحث :

تتبعت في هذا البحث خطى الباحثين السابقين شكلاً ومضمونا

أمّا قسم الدراسة فقد ضم فصلين رئيسين :

أرخت في الفصل الأول للنحو اليمني منذ النشأة حتى عصر المؤلف مبيناً المراحل التي مر بها النحو في اليمن عبر القرون بشكل موجزٍ وافٍ ، معرفاً بأهم الشخصيات النحوية اليمنية التي كان لها أثر في الدراسات الخالفة ، ثم ختمت هذا الفصل ببيان لعوامل التطور والضعف في الدراسات النحوية اليمنية ،

أما الفصل الثاني فقد أفردته للكاتب والكتاب ، وعرّفت فيه بالمصنف ابن فلاح - رحمه الله – تعريفا موجزا ، وبينت شيئا من الجوانب الحياتية والعلمية في حياة هذا العلامة ، ثم انتقلت للحديث عن الكتاب موضوع الدراسة ، وهو شرح ابن فلاح على الكافية ، وقد درست فيه الجوانب التالية :

مصادر الكتاب ، وشواهده ، وموقفه من النحاة السابقين ، واختياراته النحوية ، وأثره فيمن بعده ، وقيمته العلمية ، وموازنة الكتاب ببعض شروح الكافية .

اتبعت ذلك ببيان للمنهج الذي سرت عليه في التحقيق و التعليق ، ووصف للنسخة التي اعتمدت عليها في البحث ، وألحقته بنماذج من المخطوط الذي اعتمدته في التحقيق .

وأما القسم الثاني فقد جعلته للنص المحقق ، ثم أتبعت ذلك بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصل البحث إليها ، وذيلته بالفهارس الفنية المتنوعة التي تجعل الباحثين يصلون إلى ما يريدون بأيسر الطرق .

وقد اعتمدت في هذا العمل على صورة يتيمة ، ومن هنا فيمكن تصور ما واجهني من صعوبات عديدة

منها ما وضعه المؤلف بين صفحات هذا الكتاب من مباحث أصول الفقه والمنطق ، والقراءات ، وغيرها من المباحث التي لم يتخصص فيها المحقق ، و كل ذلك في نص مخطوط قد أصابته عوادي الزمن ، وامتلأ بالمشكلات المتعددة من طمس ، وخرم ، وأخطاء في النسخ ؛ و تصحيف وتحريف وسقط ...إلخ . ، وقد تغلبت على كثير من هذه الصعوبات بفضل منه تعالى راجياً أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم

وفي النهاية

تقدم بالشكر الجزيل لجامعة أم القرى ممثلة في جميع القائمين على قسم الدراسات العليا ، والعاملين فيه ، والمكتبة المركزية ، وأعضاء هيئة التدريس الأفاضل
و لأستاذي سعادة المشرف على هذا العمل الأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري موفور الشكر على ما بذله لي مدة إشرافه علي في الماجستير والدكتوراه ، فقد كان حقا نعم الأب الذي لا يبخل بشيء أبداً في سبيل مصلحة ولده ، مثالا للصبر والحلم
الله أسأل أن يثيبه عني ، ويجزيه من نعمائه خير الجزاء
كما أتقدم بالشكر لجميع من كان لهم من الفضل ما ساعدني على إنجاز هذا العمل من مشايخ فضلاء ، وإخوان كرام ، و زملاء أجلاء ، جعل الله لكل منهم في ميزان حسناته ما يدفع عنه قسوة ذلك اليوم ، ويرفعه إلى الدرجات العلى بفضله وكرمه
كما أسأله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد ، ويجعله خالصا لوجهه الكريم
إنّه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

نصار بن محمد حميد الدين

- الفصل الأول -

النحو في بلاد اليمن

من النشأة حتى عصر ابن فلاح

٦٨٠هـ - ١٢٨١م

نشأة النحو في اليمن

شكّل اليمن – بحكم موقعه الجغرافي – أهمية سياسية وعسكرية انعكست على مجريات الحياة العلمية حيث وُصف اليمن بأنه كان مركزاً لتمازج الثقافة الإسلامية ، دينية وأدبية ، كما كان منطلقاً للهجرات البشرية عبر العصور المختلفة [١]

وتذكر المصادر التاريخية أنّ كثيراً من العلماء دخلوا اليمن ، منذ عهود مبكرة ، فانتفع بهم أهلها ، وأخذوا عنهم .

في عهد رسول الله ﷺ أُرسل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) لدعوة أهل اليمن إلى الإسلام قبل حجة الوداع [٢] ، ثم أرسل معاذ بن جبل ﷺ (ت ١٨هـ) مفقهاً لأهل اليمن في السنة التاسعة للهجرة [٣]

ومن العلماء الذين دخلوا اليمن بعد ذلك : عكرمة بن عبد الله المدني [٤]، مولى عبد الله ابن عباس حبر الأمة رضي الله عنهما ، "رحل إلى اليمن ، وقيل مات بها سنة ١٠٥هـ ، و : أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) رحل إلى اليمن ، وأخذ اللغة عن العرب الذين يقطنون في البوادي ، ويؤكد ذلك ما ذكره الجَندي أنّ معمر بن راشد (ت ١٥٣هـ) أخذ القراءة عن أبي عمرو بصنعاء حين دخلها فراراً من الحجاج [٥] .

كما تذكر المصادر التاريخية "سليمان بن معبد السنجيّ (ت ٢٥٧هـ) الذي رحل إلى اليمن ومصر والحجاز،وقد وُصف بأنّه على معرفة تامة بالعربية واللغة [٦]

ومن الطبعيّ أن يكون قد حدث بين هؤلاء العلماء وعلماء اليمن تلاقح فكري أدى إلى ثمرات من النتاج المعرفي في اللغة العربية ، غير أنّ المصادر التاريخية لا تسعفنا بذكر شيء

١– السلوك الذهبية في خلاصة السيرة المتوكلية . أطروحة ماجستير للأخ زيد بن علي الفضيل بجامعة الملك سعود ١٤١٧هـ .

[٢] – البداية والنهاية لابن كثير ٩٣/٥ ، وطبقات فقهاء اليمن لعمر بن علي بن سمرة ص ١٥

[٣] – السلوك في طبقات العلماء والملوك بهاء الدين الجَندي ٨٠/١

[٤] – ترجمته في طبقات المفسرين للداوودي ٣٨٥/١ – ٣٨٧

[٥] – السلوك للجندي ١٢٦/١

[6] – معجم الأدباء / ٢٥٨/١١

من ذلك ، ولا تذكر لنا عن هذه المرحلة ما يساعد في كشف أثر هؤلاء العلماء في نشأة الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن .

عناية اليمنيين بالدرس النحوي

عني اليمنيون بالدراسات النحويّة واللغوية ، وصنفوا في النحو والغريب ، تأليفاً وشرحا ، واختصارا ، واستدراكا ، ونظما ، وقد حظي علم النحو عندهم بمكانة سامية ، حيث كان من العلوم الهامة التي يتم تدريسها في المساجد ، و المدارس الإسلامية منذ أواخر القرن الثالث الهجري ، كما كان النحو من العلوم المقدمة لدى الفقهاء وطلبة العلم منذ عصور مبكرة [١] .

ويدل على اهتمام اليمنيين بالنحو والصرف أنّه ما من مختصر اشتهر في هذا الفن سواء كان في المشرق أو المغرب إلا واقتنوه ، ثم شرحوه لطلبة العلم ، والدليل على ذلك أن مكتبات اليمن الخاصة والعامة تحتوي اليوم على نسخة مخطوطة أو أكثر من جميع الكتب التي اشتهرت في الأقطار الأخرى ، لاسيما كتب العربية كالكتاب ، والجمل ، والهمع ، والآجرومية ، وملحة الإعراب ، والكافية ،والشافية ، وألفية ابن مالك ، وقطر الندى ، وغيرها ، وسيأتي لذلك مزيد بيان

ومن أوائل علماء العربية اليمنيين : عبد الله بن طاووس (ت : ١٣٢هـ) الذي أدرك خمسين من أصحاب رسول الله ، سكن الجَنَدَ – من مخاليف اليمن – وقد وُصِف بأنه " من أعلم الناس بالعربية " [٢]

ولعل المقصود بالعلم بالعربية في هذا النص هو معرفة اللغة والغريب بشكل عام ،

أما النحو والصرف بمعناهما الحالي ، فلم يعرفهما من اليمنيين في ذلك الوقت إلاّ من رحل إلى البصرة أو الكوفة ، واشتغل بطلب العلم في حلقات مساجدهما التي كانتا تتسم بالنشاط النحوي الكبير آنذاك .

وتطالعنا كتب التراجم ببعض الأسماء التي لها صلة باليمن في المراحل التأسيسية للنحو العربي .

---

(1) – انظر مقدمة كتاب المدارس الإسلامية في اليمن ١٣ ، ١٦

(2) – بغية الوعاة ٤٦/٢ ، وينظر : السلوك في طبقات العلماء والملوك : ١ / ٩٣-٩٤

فمن هؤلاء : يعقوب بن إسحاق الحضرميّ ولاءً ، والبصري سكناً ، القارئ المشهور (ت ٢٠٥هـ) الذي قال عنه أبو حاتم : "كان أعلم من أدركنا ورأينا بالحروف ، والاختلاف في القرآن وتعليله ومذاهبه ، ومذاهب النحو في القرآن " [١]

ومنهم : أبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق البجلي (ت ٢٢٥هـ) "كان مولى لجرم ، وجرم من قبائل اليمن " [٢] .

ومع ذلك يمكن القول أنّ النحو لم يُعرف في اليمن إلاّ بعد منتصف القرن الثالث الهجري ، وذلك على يد بعض العلماء البصريين الذين هاجروا إلى اليمن ، أو العلماء اليمنيين الذين رحلوا إلى البصرة .

فمن النوع الأول : سليمان بن معبد (ت ٢٥٧هـ)أبو داود النحوي السنجي المروزي .

وكذلك ابن خالويه (ت : ٣٧٠هـ) الذي دخل اليمن ، وقام بجمع ديوان الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت ٣٤٠هـ) هناك ، ثم أعربه كما ذكرت كتب التراجم والطبقات [٣] .

ومن النوع الثاني : الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني [٤](ت حوالي : ٣٤٠هـ) الذي رحل إلى مكة ، وجاور فيها سبع سنوات ، وتعرف بها على الكثير من علماء الحجاز والشام والعراق ، ولما عاد إلى اليمن ظل يكاتبهم ،[٥] وكانت له مراسلات مع أبي بكر مُحَمَّد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، وأبي عمر النحوي صاحب ثعلب (ت٣٤٥ هـ)[٦] ، وابن خالويه الذي تقدم ذكره

---

(1) – ترجمته في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٤٣ ، وطبقات الزبيدي ٥٤ .

(2) – أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٨٤ ، ونزهة الألباء ١٤٥ ، ومعجم الأدباء ٦/١٢ ، و(أبو عمر الجرمي) أطروحة الماجستير لأستاذنا : الدكتور / محسن بن سالم العميري

(3) – ينظر : الإنباه ٣١٩/١– ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها٢٢٢

(4) – ترجمته في : إنباه الرواة ٣٢٤/١ – ٣٢٧ ، وإشارة التعيين ١٠١

(5) – تأريخ اليمن الفكري للسيد أحمد الشامي ١/ ١٦٩، ١٧٢ ، ٢١٠

(6) – مُحَمَّد بن عبد الواحد الزاهد ترجمته في إشارة التعيين ٣٢٦

تطور الفكر النحوي في اليمن حتى عصر ابن فلاح

يمكن القول أنّ الدراسات النحوية في اليمن سارت في ثلاث مراحل

المرحلة الأولى : مرحلة التعرف والتأقلم : (من سنة ٣٠٠هـ إلى ٤٠٠هـ)

وهذه المرحلة بدأت منذ مطلع القرن الرابع ، وحتى آخره ، حيث سارت الدراسات النحوية في هذه المدّة بمعالم غير واضحة وخطوات بطيئة ، لا تتجاوز التعرف على كنه هذا العلم الجديد ، وعلى بعض الكتابات التي كتبت فيه ، ، أمّا قبل هذا التاريخ ، فقد كان النحو لا يتجاوز الأحاديث التي يُطرز بها العلماء أحاديثهم في الفقه والتفسير وغير ذلك ، ومن الأمثلة على ذلك ما ضمنه الهمداني كتابيه (الإكليل) و (صفة الجزيرة العربية) [١].

المرحلة الثانية : مرحلة الاستقلال والتمكن(من سنة ٤٠١ هـ إلى ٥٥٠هـ)

وهذه المرحلة بدأت في مطلع القرن الخامس ، واستمرت حتى منتصف القرن السادس ، وفي هذه المرحلة لمعت مجموعة من الأسماء في سماء النحو اليمني ، وبدأ التأليف في النحو ، وعقدت الدراسات في اليمن لعلوم اللغة ، كما اتجهت الدراسات إلى الاستقلال بالاجتهادات والاختيارات ، والاستدراكات ، حيث أصبحت اليمن في القرن الخامس من المراكز العلمية التي يشدّ طلاب اللسان العربي إليها الرحال [٢].

ولعل من أشهر علماء هذه الفترة ، الحسن بن أبي عباد (ت ٤٩٠هـ تقريبا) ، وابن أخيه إبراهيم بن محمد بن أبي عباد (ت ٥٠٠هـ تقريبا) ، وعيسى بن إبراهيم الربعي (ت ٤٨٠هـ) ، وأخوه إسماعيل الربعي (ت ٤٨٠هـ) ، وزيد بن الحسن الفايشي (ت ٥٢٨هـ) وسيأتي الحديث عنهم .

المرحلة الثالثة : مرحلة النضوج (من ٥٥١هـ إلى ٧٠٠هـ)

وهذه المرحلة بدأت من منتصف القرن السادس حتى نهاية القرن السابع ، وهذه المرحلة هي العصر الذهبي للدرس النحوي في اليمن ، وفيها برز عدد من العلماء الذين كان لهم أثر واضح في الدراسات اللغوية في اليمن ، وأضافوا إلى المكتبة العربية العديد من الكتب القيمة .

فمنهم : نشوان بن سعيد الحميري (ت ٥٧٣هـ) ، وعلي بن سليمان الحيدرة (ت ٥٩٩هـ)

---

[١] – الإكليل ٢٩٧/١ ، ٤٤٥ ، وصفة الجزيرة العربية ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ونشأة الدراسات النحوية في اليمن ٩٠

[٢] – تأريخ اليمن الفكري في العصر العباسي ١٩٥/٢

ومُحَمَّد بن نشوان بن سعيد الحميري (ت ٦١٤هـ) ، وابن بطّال الركبي (ت٦٣٠هـ) ، وابن فلاح (ت ٦٨٠هـ) ، ومُحَمَّد بن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠هـ)

وهذا بيان ببعض أصحاب الجهود النحوية واللغوية في هذه القرون

القرن الخامس :

من علماء النحو في هذا القرن مُحَمَّد بن عمير (ت ٤٠٠ هـ)

له كتاب (أخبار النحويين) ، وقد قلل جلال الدين السيوطي من قيمة هذا الكتاب العلمية في كتابه بغية الوعاة [١]، وهو جدير بالذكر والثناء – في نظري من الناحية التاريخية – ؛ لأنه من الأعمال اليمنية السابقة في تاريخ النحو

- ومن الأسماء اللامعة أيضا عبد الله بن إبراهيم الكندي (من علماء القرن الخامس) من قدماء اللغويين باليمن ،وهو من السابقين في التصنيف في النحو ، ومن آثاره كتاب (الدرر) شرح فيه كتاب الكافي في النحو لابن الصفار المتوفى سنة ٣٣٧هـ [٢]
- مُحَمَّد بن الحسن الكلاعي (ت ٤١٠هـ) كان نحويا لغويا [٣]
- الحسن بن إسحاق بن أبي عباد ، اختلف في تاريخ وفاته ، فقيل : توفي سنة ٤٤٠هـ [٤]، وقيل بعد هذا التاريخ ، والمرجح أنّه كان موجودا حتى أواخر المائة الخامسة ، لأنّ المصادر تذكر عدداً ممن تتلمذ عليه من علماء القرن السادس ، ، ومنهم عمر بن إسماعيل الجماعي (ت ٥٥١هـ) ، الذي يذكر أنه أدرك ابن أبي عباد ، وأخذ عنه مختصره [٥]، فإذا فرضنا أنّ الجماعي هذا قد عاش تسعين حولاً ، فذلك يعني أنّه تتلمذ على ابن أبي عباد ما بين سنة ٤٨٠ ، و٤٩٠ هـ ، وأخذ عنه كتابه (المختصر في النحو) الذي يعد من أشهر المختصرات وأبعدها أثراً في الطلبة اليمنيين[١].

---

[١] – البغية : ٩٣/١ ، وفيها (ابن عمر)

[2] – مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١١ ، والروض الأغن ٤٦/٢

[3] – تأريخ اليمن الفكري ٣٠٨/١

[4] – ترجمته في إنباه الرواة ٢٩٠/١ ، وبغية الوعاة ٢١٨ ، والروض الأغن ١٤٢

[5] – السلوك ٢٩١/١

[1] – السلوك ١/ ، ومعجم الأدباء ٥٣/٨ ، وإنباه الرواة ٢٩٠/١ ، وبغية الوعاة

- أبو علي عيسى بن إبراهيم بن مُحَمَّد الربعي الوحاظي (ت ٤٨٠هـ) صاحب الكتاب المشهور نظام الغريب في اللغة ، الذي قيل عنه " وهو " رأس الطبقة في اللغة ، والمحقق لمشكلها [٢]، وقد أصبحت قراءة كتابه عند كثير من الناس شرطاً أساسياً لمرتبة العلم في اللغة ، وله رحلة إلى دمشق [٣].

- اسماعيل بن إبراهيم الربعي (ت ٤٨٠هـ) وهو أخو الربعي المتقدم ، ويرجح أنّه تلميذه أيضا ، ومن آثاره قصيدة اختصر فيها كتاب العين ،وأسماها "قيد الأوابد [٤]

وهي مرتبة ترتيب العين ، وأولها :

أجيبوا يا ذوي التحصيل للآداب من يسأل عن العيهق والعوهق والعنجة والعيهل [٥]

- علي وموسى ابني أحمد ابني أبي رزين [٦]

قيل عنهما "كانا عالمين مبرزين في العلوم ، مقدّمين في العربية ، تشد إليهما الرحّال ، أما علي فقيل : بأنه إمام لا يلحق في النحو ، اشتغل بشرح كتب نحاة اليمن نحو : كتب ابن أبي عباد ، و تتلمذ عليهما الشاعر الأديب مُحَمَّد بن زياد بن أحمد بن اسماعيل المارِبي الذي توفي (٤٩٥هـ) [٧].

- إبراهيم بن مُحَمَّد بن إسحاق بن أبي عباد ، اختلف في تاريخ وفاته ، فقيل (أواخر القرن الخامس ، وقيل السادس) [١]،والأول أصح في نظري ، فالمعلوم أنّه من شيوخ الفقيه زيد بن الحسن الفايشي الحميري المولود (٤٥٨هـ)، وسيأتي ذكره ،وهذا يعني أنّ الفايشي قد تتلمذ

---

[2] – ترجمته في طبقات فقهاء اليمن ١٥٦ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ ، بغية الوعاة ٢٣٥/٢ ، وقد طبع كتابه نظام الغريب عن مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت (ط٢ ١٤٠٧هـ)

[3] – السلوك ٢٨٥/١

[4] – ذكر الحبشي في مصادره ٤١١ بأن منها نسخة مخطوطة بمكتبة القاضي مُحَمَّد العمري بصنعاء

[5] – ترجمته في بغية الوعاة ٤٤٢/١ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن ٤١١ ، وتأريخ اليمن الفكري ٥٠٤/١ والعيهق :النشاط والسرعة ،والعوهق الطويل " اللسان (عهق) ،و (عنجة الهودج) عضادة عند بابه يشد بها الباب" العين (ع ج ن – ع ن ج) والعيهل السريع والنجيب من الإبل " : اللسان ، (عهل)

[6] – تأريخ اليمن الفكري : ١٩٩/٢

[7] – تأريخ اليمن الفكري ١٩٥/٢

[1] – معجم الأدباء ١٦٤/١ ، والروض الأغن ٢١/١

عليه تقريبا سنة ٤٨٠ هـ أو نحوها ، ولإبراهيم من الكتب : مختصر كتاب سيبويه ،(تلقين المتعلم في النحو)، ويعرف أيضا بمختصر إبراهيم اليمني [٢].

(2) – ترجمته في طبقات فقهاء اليمن ١١٤ ، ومعجم الأدباء ١٦٤/١ ، وبغية الوعاة الروض الأغن ١/ ٢١-

القرن السادس

في هذا القرن أبدع عدد من نحاة اليمن في التأليف بشكل مستقل أو بشكل يدور حول المؤلفات السابقة للنحويين اختصارا ، أواستدراكا ، شرحاً ، أو نظماً ، وقد تميز هذا القرن بظهور عالمين كبيرين [١] هما نشوان بن سعيد (ت ٥٧٣هـ) ، وابن الحيدرة (ت ٥٩٥ هـ)

أما أشهر أصحاب الجهود النحوية في هذا القرن فهم كالتالي .

- عبد الله بن يحي بن أبي الهيثم الصعبي العنسي [٢] (ت ٥٠٣هـ)

فقيه ومقرئ نحوي له من الكتب : (التبصرة في النحو) ويروى أنه تعلم من والده .

- زيد بن الحسن بن مُحَمَّد الفايشي (ت : ٥٢٨ هـ) ، وهو من العلماء الذين اشتهروا بالارتحال إلى العلماء ، وقد درس بمكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكان عالما بالنحو والتفسير [٣].
- الإمام يحي بن أبي الخير (ت٥٥٠هـ) من كبار العلماء الذين اشتهروا بعلوم اللغة العربية ، وله فيها اجتهادات [٤]
- عمر بن إسماعيل الجماعي الخولاني (ت ٥٥١هـ) من تلاميذ الحسن بن أبي عباد (ت ٤٩٠هـ تقريبا) ، وزيد بن الحسن الفايشي (ت ٥٢٨هـ) ، ودرّس الكافي للصفار ، وجمل الزجاجي في النحو ، و أخذ عنه النحو جمع كثير من الطلبة [٥] .
- – أبو بكر بن مُحَمَّد بن عبد الله اليافعي –(ت ٥٥٢هـ) ألّف في علم النحو مختصرا يعرف بـ(المفتاح) [٦]

---

[١] – تأريخ اليمن الفكري ١٩٦/١

[٢] – السلوك ٢٩٠/١ ، والروض الأغن ٤٨/٢

[٣] – ترجمته في السلوك ٢٨٥/١ ، والروض الأغن ١٨٩/١

[٤] – ترجمته في طبقات الجعدي ١٦٤، ١٧٤ ، ١٧٥

[٥] – السلوك ٢٩١/١

[6] – السلوك ٣٠٦/١ ، ، ومصادر الفكر الإسلامي ٤١٢ ، وتاريخ اليمن الفكري ٧٥/٢

- مُحَمَّد الزّبيدي القرشي (ت : ٥٥٥هـ)

برع في علوم اللغة ، ومن آثاره (مقدمة في النحو) ، (منار الاقتضاب) ، ومناهج الاقتفاء) ، (الرد على ابن الخشاب) ، (العروض) ، و(القوافي) [١]

- نشوان بن سعيد بن نشوان الحميري (ت : ٥٧٣هـ)

العلامة اللغوي المشهور من آثاره المعجم اللغوي : (شمس العلوم) [٢]، وقد اشتهر بالترتيب الغريب الذي صان به كتابه من التصحيف والتحريف ، ومن آثاره أيضا كتاب (رسالة الحور العين) وكتاب (القوافي)، وله (رسالة على التصريف) [٣]

- علي بن سليمان بن أسعد المعروف بابن حيدرة (ت ٥٩٩ هـ) العالم اللغوي المشهور ، ومن آثاره أيضا (شرح ملحة الإعراب)[٤]

النحوي صاحب (كشف المشكل) [٥]وله أيضا منظومة شهيرة في (المقصور والممدود) أولها :

وفي المقصور والممدود علمٌ سأجمعه بمختصر قصير[٦]

– الحسن بن مُحَمَّد الرصاص ٥٨٤هـ من مشاهير أهل اللغة والنحو ، وله من الكتب (المقصود في المقصور والممدود) [٧]

- أحمد العرشاني ٥٩٠ هـ [٨]

له كتاب (طبقات النحاة)

---

(1) – انظر : تاريخ الفكر اليمني ٥٠٧/١

(2) – طبع عدة طبعات أولها منتخبات منه في ليدن ١٩١٦م ، ثم في القاهرة ١٣٧٨هـ ، ثم في عمان ، وأخيرا في دمشق دار الفكر بتحقيق د .حسين العمري وآخرون ١٩٩٩هـ

(3) –، و الروض الأغن ١٣٨/٣

(4) – ذكر الحبشي في مصادر الفكر أن منه نسخة مخطوطة سنة ١٠٣٠ هـ في جامع الغربية برقم ١٠ مجاميع

(5) – حقق هذا الكتاب الدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، وكان موضوعه لأطروحة الماجستير بجامعة عين شمس ، ١٣٩٤هـ وطبع ببغداد ١٤٠٤هـ بعناية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

(6) – بغية الوعاة : ٣١٢/٢ ، تأريخ اليمن الفكري: ٤٥٨/١، ٤٩٦ ، ٤/ ٢٩ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ١٦، ٩٦ ، ٣١٧ ، ٣٧٠ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ١٠٦٤ ، والروض الأغن =١٢١/٢

(7) – الروض الأغن : ١/ ١٥٣

(8) – الروض الأغن : ١/ ٦١

- يحي بن مُحَمَّد بن الحسين اليزيدي ، قيل عنه "كان عالماً باللغة والأدوات بارعاً في الكتابة والشعر " (١)
- الإمام عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة العلوي (ت ٦١٤هـ) من أئمة الزيدية المناوئين للدولة الأيوبية ، له من مؤلفات كثيرة منها في اللغة (أرجوزة في صفات الخيل) (٢)
-

القرن السابع :

تطالعنا في هذا القرن مجموعة من الأسماء الكبيرة ، التي برزت في تأريخ النحو اليمني ، ولا أبالغ إذا قلت : إنّ العصر الذهبي للنحو اليمني هو القرن السابع

فمن هذه الأسماء محمد بن يعيش ، ومنصور بن فلاح ، ومحمد بن بطّال ، ويحي بن العمك ، ومحمد بن أبي السعود ، ومحمد الطبري ، ويحي بن حمزة العلوي وغيرهم ، وفيما يلي نبذة من جهودهم :

- أبو الحسن علي بن أبي السعود بن الحسن ، كان فقيها فاضلا ، نحويا ، لغويا ، وهو أول من درس بالمدرسة النجمية ، وقد استدعاه الملك المظفر الرسولي إلى تعز لتدريس ابنه الملك الأشرف النحو ، فأقام بها يعلمه النحو وغيره ، ولعله قد توفي في مطلع القرن السادس الهجري)(٣)

-: عباس بن علي بن أبي عمرو الصنعاني (ت : حوالي ٦١٠ هـ) له من الكتب ((سقط الجواهر الأدبية في الغريب من الألفاظ العربية)) (٤)قيل انتزعه من ضياء الحلوم لمحمد بن نشوان الحميري (٥).

---

(1) – تأريخ اليمن الفكري ١٢٦/٤

(2) – منه نسخة بالمتحف البريطاني برقم ٣٨٦٠. or

(3) – المدارس الإسلامية في اليمن : ٦٨

(4) – منه نسخة بمكتبة الجامع بصنعاء تحت رقم ٢٦ لغة

(5) – ترجمته في تأريخ اليمن الفكري ٤١٤

- الفضل بن أبي السعد العصيفري (بعد سنة ٦١٤ هـ)

قيل بأنه من أشهر علماء اليمن ، وله مؤلفات عديدة في فنون شتى ، أمّا في النحو فقد صنف فيه (شرح المفصل للزمخشري) و (شرح الكافية في النحو لابن الحاجب)[١]

- مُحَمَّد بن نشوان الحميري ٦١٤هـ من علماء اللغة في عصره ، له كتاب سماه (ضياء الحلوم)[٢]وقد اختصره من كتاب والده المشهور (شمس العلوم) وله كتاب (الكافي في العروض والقوافي) (البيان في النحو) ، وله (مختصر في الفرق بين الضاد والظاء)[٣] وله الكافي استدرك فيه على ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) في كتابه الأفعال و له كتاب (الوافي)[٤].
- مُحَمَّد بن علي القلعي (ت ٦٣٠هـ) ، وهو من علماء اللغة المشهورين ، ومن آثاره (اللفظ المستغرب من ألفاظ المهذب)[٥]ويسميه بعضهم كتاب كنز الحفاظ في غرائب الألفاظ[٦]،
- أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن سليمان الملقب بابن بَطَّال الرَّكْبيّ (٦٣٠) هـ
- من كبار علماء عصره في اللغة ومن آثاره في اللغة : (النظم المستعذب المتضمن شرح غريب المهذب للشيرازي)[٧]، رحل إلى مكة المكرمة ، واستمرت إقامته فيها أربعة عشر عاما ، وكان خلال هذه الأعوام يأخذ عن علماء الحرمين ، وعن كل عالم يفد إلى مكة المكرمة للحج أو العمرة ، ولما عاد أنشأ مدرسةً في قريته (ذي يَعْمُد) – من أعمال لواء تعز – ، ووقف عليها كتبه ، وجملة من أرضه ، فكان مقصدا للطلبة من أنحاء

---

(1) – ترجمته في تأريخ اليمن الفكري ٣١٢/٣ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٢٦٠، و٣٧١ ،

(2) – منه نسخة بمكتبة عارف حكمت برقم ٨٠ لغة ، وأخرى بالجامع الكبير برقم ١٨٧٤ ، وثالثة بجامع الغربية برقم ٩ لغة

(3) – طبع ببغداد بتحقيق مُحَمَّد بن حسن آل ياسين

(4) – ترجمته في تأريخ اليمن الفكري ١١٧/٤-١٢٤ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٣٧١ ، أعلام المؤلفين الزيدية ١٠٠٦

(5)– منه نسخة بدار الكتب المصرية ، وأخرى بمكتبة أحمد ناصر بزبيد

(6) – تأريخ اليمن الفكري ٢٨٠/٣

(7) – طبع ذيلا على المهذب للشيرازي في مطبعة البابي الحلبي بمصر ، و في دار المعرفة ببيروت (ط٢ ١٣٧٩) وطبعته دار الباز بمكة المكرمة بتحقيق د/ مصطفى سالم

اليمن ، ومن أشهر تلاميذه : جمهور بن علي بن جمهور الآتي ، وممن لقيه أيضاً الحسن بن مُحَمَّد الصغاني ، فأخذ كل منهما عن الآخر [١]

- جمهور بن علي بن جمهور (من علماء القرن السابع) من تلاميذ ابن بطال المبرزين ، وقد ألف في علم النحو كتاب (المذاكرة العربية في النحو)[٢]

- عمران بن مُحَمَّد بن بطال ، يروي المؤرخون أنّه كان محققاً في النحو والصرف ودرّس في مدرسة أبيه مُحَمَّد بن أحمد بن بطال الركبي [٣]

- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن عجيل (ت ٦٤٦ هـ)

من علماء اللغة المبرزين ، و من آثاره فيها (تكملة شرح مقامات الحريري ، و(شرح نظام الغريب في اللغة) [٤]

-أبو الربيع سليمان بن موسى بن الجون (ت ٦٥٢هـ) من علماء اللغة ، وله كتاب (المقصور والممدود)[٥]

- مُحَمَّد بن حمزة بن أبي النجم ٦٥٦ هـ ، وهو من العلماء المشهورين باللغة العربية وغيرها ، و [٦]له (المسالك شرح كافية ابن الحاجب)

- علي بن حسين الإصابي (ت ٦٥٧هـ) القُعَيْطِي النحوي ذُكر بالعلم باللغة العربية وعلومها ،كان مدرساً بالمدرسة المظفرية في مغربة تعز [٧]

- يحي بن إبراهيم بن العَمَك (ت ٦٧٠هـ) ، - يحي بن إبراهيم الشاعر الأديب ، قيل " صنف كتباً كثيرة في النحو منها : (البيان) الذي استدرك فيه على المقدمة المحسبة

---

(1) – ترجمته في السلوك ، والمدارس الإسلامية ١١٧- ١١٨ ، والروض الأغن

(2) – منه نسخة في مكتبة الجامع بصنعاء برقم ١٣٣٤ ، وانظر ترجمته في مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٥ ، والروض الأغن ١٣٠

(3) – المدارس الإسلامية ١٢٠

(4) – ترجمته في : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٥، تاريخ اليمن الفكري ٣/ ٢٨١ ، والروض الأغن ١٧/١

(5) – انظر : ذيل كشف الظنون ٣٣٦/٢ ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٥،

(6) – انظر ترجمته في الروض الأغن ٥١/٣

(7) – المدارس الإسلامية ١٠٨

المعروفة لطاهر بن بابشاذ ، ومن مصنفاته في الأدب (الكامل) ، و(الكافي في العروض والقوافي)[١]

- عبد الله بن العباس بن المبارك الحجاجيّ الهمداني (ت ٦٧٣هـ تقريبا)،من أعلام الدولة الرسولية في اليمن ،رحل إلى مصر وتتلمذ على القاسم بن علي الحريري ،والعماد الاسكندراني،وغيرهم،فأخذ المقامات وغيرها ،وهو من أنشأ المدرسة العباسية في الجَنَد[٢].
- مُحَمَّد بن الحسن الصُّمَّعيّ (ت ٦٧٦هـ المدرس في المنصورية بزبيد ، قيل : برع في علم النحو ، وكان مدرسا في المدرسة المنصورية ، وله من الكتب (الغاية والمثال في العروض)[٣].
- منصور بن فلاح بن معمر اليمني ٦٨٠هـ : من آثاره كتاب المغني وكتاب الكافي ، و شرح الكافية موضوع هذه الدراسة [٤].

مُحَمَّد بن أحمد بن أسعد بن أبي السعود المعروف بابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠هـ): قيل عنه " محقق زمانه في النحو " ، وقد لقب بـ(سيبويه اليمن) ، وله من المؤلفات المستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن)[٥] ، وله أيضا : الياقوتة في النحو ، و (التهذيب في علم النحو) ، مطبوع [٦] ، ومن كتبه المشهورة : (الدرر المنظومة بالبيان في تقويم اللسان) ، [٧]

- وله من الشروح : شرح على المفصل للزمخشري ، وشرح أيضا على مختصر ابن أبي عباد [٨]

---

(1) – مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٦ ، تأريخ اليمن الفكري ٢٨١/٣، والروض الأغن ١٤٦/٣

(2) – ترجمته في المدارس الإسلامية ١٧٢- ١٧٣

(3) – ترجمته في السلوك ٢٩٢/١ ، ٣٦١/٢ ، ٣٦٢ ، والمدارس الإسلامية ٥٤ ، والروض الأغن ٤١/٣

(4) – سيأتي الحديث عنه مفصلا في قسم الدراسة

(٥) – لعله هو المشار إليه في ترجمة ابن يعيش ،

(6) – بتحقيق الدكتور فخر صالح قداره – دار الجيل بيروت ١٤١١هـ ومنه نسخة في المتحف البريطاني برقم ٣٨٢١ ،

(7) – انظر ترجمته في مصادر الفكر الإسلامي للحبشي ٤١٦

(8) – تأريخ اليمن الفكري ٢٨٣/٣

- عبد الله بن عمر الفايشي (ت ٦٩٥ هـ) المدرّس بالمدرسة (النجميّة) ، في جِبْلَةَ ، نحوي من كبار العلماء في عصره في اللغة ، وله كتاب اسمه (اللوامع في النحو) نحى فيه أسلوب المقدمة المحسّبة لابن بابشاذ [١]
- أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن عمر الأحنف ولد سنة ٦٤١هـ (ت ٧١٧هـ) ، ومن آثاره (البستان في إعراب مشكلات القرآن) [٢].
- عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت ٧٠٢هـ) من أصحاب الملك الأشرف والمؤيد الرسولي ، كان أحد أعلام عصره في العربية والحساب والأدب ، وله من الكتب (المحرر في علم النحو)[٣]
- الملك المؤيد داود بن الملك المظفر يوسف بن عمر الرسولي ، ولد سنة ٦٦٢هـ وتوفي سنة ٧٢١هـ ، تميز باهتمامه بالعلوم والأدب ، فأنشأ المدرسة المؤيدية في تعز سنة ٦٧٢هـ ، وكان يهوى جمع الكتب ، ومما يذكر أنه كان لديه أكثر من عشرة نساخين ينسخون له الكتب ، ثم ترفع إلى خزينته بعد مقابلتها ، وقيل : إن مكتبته كانت تحتوي على مائة ألف مجلد ، وقيل إنه كان يحفظ مقدمة طاهر بن بابشاذ ، والجمل للزجاجي ، وعمدة الحافظ لابن مالك ، وقد أنشأ المدرسة المؤيدية ، والمدرسة المظفرية الصغرى ، ومدرسة أم عفيف [٤] .

-ومن مشاهير النحاة أيضا في أواخر القرن السابع القاضي مُحَمَّد بن أحمد الطبري ، المعروف بالنّجم ، كان حياً سنة ٦٧٢هـ ، لأنه أوّل من درّس في المدرسة المؤيدية النحو التي أسست بذلك التاريخ ، ثم اعتذر ، فنُقل إلى أم عفيف بزبيد .

و منهم : أبو العتيق أبو بكر بن مُحَمَّد المهدوي المعروف بالجباحيّ ، وقد ذكرته لأنّه صاحب المدرسة المهدوية ، بناها ، وأوقف لها وقفاً كبيراً وكان ذلك قبل ٦٩٢هـ ، وكان مشهورا ، فاضلا عالما بالنحو ، واللغة ، أخذ عن موسى بن أحمد شرحه على اللمع ، ومن كتبه في

---

[١] – انظر ترجمته في : المدارس الاسلامية ٧٠هـ

[٢] – ذكره إسماعيل الأكوع في كتابه المدارس الإسلامية ص ٧٥ ، وقال إن في الجامع الكبير بصنعاء نسخة من هذا الكتاب

[٣] – منه نسخة بقلم المؤلف بدار الكتب المصرية ٢٨٩ ، نحو ، ،وينظر مصادر الفكر الإسلامي في اليمن للحبشي ٤١٧

[٤] – صبح الأعشى ٣١/٥ ، والبدر الطالع ٢٤٧/١ ، والمدارس الإسلامية ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،

النحو : (شرح المقدمة المحسّبة في النحو لابن بابشاذ) ، و (مختصر تهذيب الأسماء واللغات للنووي) [١]

عوامل النهضة والضعف في الفكر النحوي في اليمن

العوامل التي أسهمت في النهوض بالدرس النحويّ في اليمن كثيرة ، ولعل من أهمها :

العامل الديني :

فممّا لاشك فيه أنّ الدين الإسلامي قد فرض على الأمة الإسلامية كلها العناية بتعلم اللغة العربية ، وتعليمها ، فهي الوعاء لهذا الدين ، فالتالي لكتاب الله لا يستغني عن معرفة مخارج الحروف ، وضبط الألفاظ ، وكذلك مستنبط الأحكام الشرعيّة لابدّ له من أن يتسلح بعلوم العربية كي يوضح المبهم ، ويفرق بين المجمل والمبين ، والخاص والعام ، والمحكم والمتشابه ....الخ ، كما أنّ المتعمق في أسرار بلاغة القرآن الكريم يحتاج إلى علم باللغة العربية ، ولهذا جعل العلماء إتقان علوم اللغة العربية شرطاً من شروط الاجتهاد في الأحكام الشرعية .

ولا نبالغ إذا قلنا : إنّ السبب الرئيس في نشأة وتطور الفكر اللغوي في العالم الإسلامي ، وليس في اليمن فحسب ، هو السبب الدّيني .

ومن ا لعوامل المسهمة في تطور الفكر النحوي في اليمن :

– الرحلة الدينية والعلمية :

من المعروف أنّ مكة المكرمة ، والمدينة المنورة هاتين المدينتين المقدستين كانتا المكانين اللذين يلتقي فيهما العلماء عبر العصور ، فيتدارسون العلوم ، ويطلع بعضهم بعضا على كل جديد في فروع المعرفة أولاً بأول ، و هاتان المدينتان تمثل شيئا متميزاً بالنسبة للعلماء اليمنيين ، فهما المحطة الأولى للطلاب والعلماء اليمنيين ، الذين يخرجون من اليمن ، ثم يغادرونهما بعد ذلك إلى أي موقع ، وقلما نجد عالماً من علماء اليمن كانت له رحلة ، ولم تكن مكة المكرمة المرفأ الأول لهذه الرحلة ، ولا بد أنّ العلماءَ في مكة المكرمة يجتمع كل منهم بمن هو على شاكلته ، فأهل الفقه تجمعهم المسائل العديدة الواقعية والمفترضة ، وكذلك كان أهل النحو

[١] – انظر المدارس الإسلامية ٢٠٤

والصرف ضمن السلسلة من العلماء الذين يدينون بالفضل لله سبحانه وتعالى أولاً ، ثم للفرصة الثمينة التي جمعت كلٌّ منهم بندٍّ خطير أو شيخ كبير ، وقد ترعرعت في أحضان هاتين المدينتين عبر التأريخ كلّ العلوم الإسلامية ، وسيكشف ذلك المستقبل القريب – بإذن الله – حين تقوم الدراسات النحوية الجادة لبيان حقيقة الدور الذي اضطلعت به مكة المكرمة والمدينة المنورة في تطور الحركة العلمية .

ومن العلماء الكبار الذين أجمعت المصادر أنّه كانت لهم رحلة إلى مكة المكرمة :

– الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني في القرن الرابع (٣٤٤هـ) [١] الذي عُرف بأنّه طاف البلاد ، واستقر بمكة زمناً ، وقال عنه القفطي في الإنباه " نادرة زمانه ، وفاضل أوانه ، الكبير القدر ، الرفيع الذكر ، صاحب الكتب الجليلة ، لو قال قائل : إنه لم تخرج اليمن مثله لم يزلّ ؛ لأن المنجم من أهلها لا حظ له في الطب ، والطبيب لا يد له في الفقه ، والفقيه لا يد له في علم العربية وأيام العرب وأنسابها ، وهو قد جمع هذه الأنواع كلها " [٢].

–وفي القرن الخامس صنف الحسن بن إسحاق مختصره الشهير في النحو بمكة المكرمة ، في الحرم الشريف ، وكان كلما فرغ من تأليف بابٍ طاف وسعى ، ودعا لقارئه "[٣]

– ومنهم : مُحَمَّد بن أحمد اليمني المشهور ببَطَّال الركبي (٦٣٣هـ) كانت له مجاورة امتدت أربعة عشر عاما في مكة المكرمة ، لقي فيها لفيفاً من العلماء من مكة ، ومن القادمين إليها في مواسم رحلاتهم الدينية والعلمية ، فاستفاد منهم فائدة كبيرة ، ثم عاد بعدها ليفتح مدرسة في قريته (ذي يعمد [٤])

وكما أنّ كثيراً من العلماء اليمنيين رحلوا إلى الحواضر الإسلامية ، رغبة في طلب العلم ، فبالمقابل من العلماء المبرزين من وصل إلى اليمن ، وكانت له رحلة إليها ومن أشهر هؤلاء العلماء :

– العالم المبرز أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٠ هـ) ، القارئ اللغوي المعروف ، دخل اليمن أثناء فراره من الحجاج كما مر [١] .

---

[١] – نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها ٧٣، وما بعدها

[٢] – الإنباه ٣١٤/١

[٣] – تأريخ اليمن الفكري ٥٠٥/١

[4] – المدارس الإسلامية : ١١٧

[1]– انظر ص ٩

– في ترجمة الإمام الشافعي / مُحَمَّد بن إدريس المولود سنة ١٥٠هـ ، حدث الزبير بن بكار عن عمه مصعب بن عبد الله بن الزبير : أنه خرج إلى اليمن فلقي مُحَمَّد بن إدريس الشافعي ، وهو مستحض في طلب الشعر والنحو والغريب ، فقلت إلى كم هذا ؟ لو طلبت الحديث والفقه كان أمثل بك [٢] .

– ومن مشاهير من دخل اليمن (إبراهيم بن أحمد الشيباني) لقي الجاحظ والمبرد وثعلباً وابن قتيبة ، " طاف البلاد ، ودخل خراسان ، وفارس ، والعراق ، والحجاز ، واليمن ، والشام ...الخ " [٣]

– ومنهم الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) قيل " دخل اليمن ، وأقام بها ، وشرح ديوان الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني" [٤]

– ومنهم : إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، خال إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح ، سكن زبيد ، وفيها صنف كتابه (ديوان الأدب) ، ومات قبل أن يروى عنه سنة (ت ٤٥٠هـ) و من آثاره في النحو(بيان الإعراب)[٥]

– مُحَمَّد بن عبد الملك بن مُحَمَّد الشنتريني (ت ٥٥٠هـ) له مؤلفات عديدة في النحو والأدب ، " سافر إلى اليمن سنة ٥١٥هـ ، وقد ذكره السلفيّ في معجم شيوخه [٦]"

ومن الذين رحلوا إلى اليمن : أبو المكارم المبارك بن الفاخر بن مُحَمَّد بن يعقوب النحوي (ت ٥٠٠هـ) قيل " نقل عنه اليمنيون علما كثيرا "[٧]

– ومن النحاة الذين دخلوا اليمن مُحَمَّد بن نصر الله بن الحسين الدمشقي الأنصاري ، أصله من الكوفة ، الذي ولد بدمشق سنة (٥٤٩ هـ) لغوي أديب ، دخل الهند ، ورحل إلى اليمن ، ومنها إلى الحجاز ، ثم إلى مصر ، ثم عاد إلى دمشق [١]

---

[2] – معجم الأدباء ٢٨٣/١٧

[3] – إشارة التعيين ١١

[٤] – إشارة التعيين ١٠٢

[٥] – معجم الأدباء ٦٢/٦

[٦] – إشارة التعيين ٣٢٥

[7] –أخباره في إنباه الرواة ٢٥٦/٣ ، وبغية الوعاة ٢٧٢/٢ – ٢٧٣ ، ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها ٢٢٥ ،

[1] – معجم الأدباء ١٩/ ٨١ ، وما بعدها

– وممن كانت له رحلة إلى اليمن قاضي قضاة اليمن أحمد بن علي الغساني (ت ٥٦٢هـ) [٢]

– ومنهم : الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن بن حيدر الصغاني (ت ٦٠٥ هـ)[٣]) قيل " كان له مع ابن بطّال الركبيّ أخذٌ وعطاء " [٤].

– ومن علماء اليمن المشاهير الذين كانت لهم رحلة علمية خارج اليمن سليمان بن مُحَمَّد الخَلّي النحويّ اليمنيّ (ت ٦٥٠هـ) " طاف البلاد : اليمن والحجاز والشام ، ... ونقل إلى اليمن عبر رحلاته علما كثيرا وقيل " كان يقرئ سيبويه قراءة جيدة "[٥]

– العامل السياسي :

ساعدت الظروف السياسية والمذهبية في اليمن على تنافس الرؤساء خلال هذه الحقبة بالتسلح بأنواع العلوم المختلفة ، لاسيما علوم اللغة والأدب التي تكسب المرء مهابة وإجلالا وإكبارا ، ولاشك أنه ما من سلطان أو ملك أو إمام في القرن السادس والسابع إلاّ وكان حوله لفيف من العلماء والأدباء والشعراء ، فقد كان الاجتهاد في العلوم من شروط انعقاد الإمامة عند الزيدية ، كما أنّ منافسيهم من بني رسول كانوا على درجة كبيرة من الاهتمام بالعلوم بشتى فروعها ، وتذكر الأخبار أنّ الملك المؤيد الرسولي كان يحفظ كتاب (الجمل) للزجاجي ، و المقدمة لابن بابشاذ [٦]، ومن الطبعيّ أنّ اهتمام القادة بعلوم اللغة وتشجيع العلماء والمتعلمين قد ساعد على توفير المناخ المناسب لتطور هذا العلم .

ومن العوامل المهمة أيضا في تطور الفكر النحوي في اليمن

– بناء المدارس الإسلامية في اليمن

لقد كان للمدارس الإسلامية في اليمن دور كبير في إثراء الحياة العلمية في مختلف العلوم الإنسانية ، وإذا كان المؤرخون ينقلون أنّ البادئ في تأسيس هذه المدارس بصفة مستقلة عن المساجد – هو الملك الأيوبيّ المعز إسماعيل بن طغتكين بن أيوب سنة ٥٦٩هـ بمدرستين

---

(2) – معجم الأدباء / ٥٥/٤

(3) – ترجمته في إشارة التعيين ص ٩٨ – ١٠٠

(4) – المدارس الإسلامية : ١١٨

(5) – إشارة التعيين ١٣٦

(6) – المدارس الاسلامية في اليمن ٢٠٣

فقط هما (السيفيّة ، والمعزّيّة أو مدرسة الميلين [١]) فقد انتشرت المدارس بعد ذلك انتشاراً واسعاً ، وأوقَف لها أصحابها الأموال الطائلة ، و ما من ملكٍ أو إمام بعد هذا التأريخ إلاّ و يروى أنّه قد بنى مدرسة أو اثنتين .

ولم يقتصر بناء المدارس على الملوك فقط ، فهناك مدارس أسسها الأمراء ، والوزراء ، والقضاة ، والحجّاب ، والأميرات ، والأغنياء من الرجال والنساء ، والتجار والعلماء ، وقد عدّ القاضي إسماعيل الأكوع في اليمن في القرن السادس والسابع حوالي ٨٤ مدرسة في مختلف المدن والقرى اليمنية [٢]، أمّا بعد تلك المدة فقد بلغت أكثر من (١٩٣) مدرسة ، بالإضافة إلى المساجد المنتشرة في أنحاء اليمن ، والتي كانت وما زالت مكاناً للتعلّم والتعليم .

ولاشك أنّ تهيئة المناخ المناسب للتعلم عامل رئيس في تطوره ورقيه

---

[١] – المدارس السلامية في اليمن : ٥

[٢] – المدارس الاسلامية في اليمن ٢٠٠

من عوامل الضعف في الفكر النحوي في اليمن

المتتبع للحركة النحوية في اليمن يكاد يجزم بضعف الجهود النحوية في اليمن مقارنة بالجهود في علم الكلام ، والفقه ، والأدب ، وغيرها من العلوم التي وجدت مناخا مناسبا ساعد على تطورها ، ومع ذلك فهذا لا يعني انعدام الجهود النحوية المميزة ، التي برز أصحابها ، وكانت لهم آثار خالدة تنم عن جهود مميزة في علوم النحو واللغة ، وتصانيف مفيدة أثرت الفكر النحوي ، غير أن المقصود هنا هو تتبع أسباب الضعف في النحو اليمني بشكل عام ، وأسباب هذا الضعف في الحركة النحوية

أولاً : النظرة الفكرية لهذا العلم

يمكن القول أنّ السبب الرئيس في ضعف التيار الفكري النحوي في القرن الثامن وما بعده في اليمن أنّ النحو عند علماء اليمن أصبح من العلومُ المكمّلة ، وكأنّ الإلمام به فقط هو الغاية ، حيث ركز علماء اليمن في القرن الثامن جهودهم في علم الكلام ، والفقه ، والتفسير ، والحديث ؛ واستفرغوا جلّ طاقاتهم في ابتكار المسائل الكلامية ، والفقهية ؛ لأنّ هذه هي العلوم التي يحتاجونها لمواجهة خصومهم ، أمّا علم النحو فلم يكن البروز فيه هدفا لأحد من العلماء ، وإن كانوا قد ألفوا فيه الاختصارت و الشروح والنظم والتعليقات ، والاستدراكات

ثانياً : بعد اليمن عن العواصم المتعاقبة للدول الإسلامية

بدأت الدولة الإسلامية في الحجاز ، ثم سرعان ما انتقلت العاصمة الإسلامية إلى دمشق ، ثم إلى بغداد ، وهي مدينة قريبة من البصرة والكوفة عواصم النحو العربي ، أمّا المدن اليمنية فقد كانت بعيدة عن الحكم العباسي ، ومعادية للحكم الأيوبي ، والفاطمي ، وحتى السلطنة التركية لم تجد في اليمن مستقرا لها مع المتاع ، وهذه المسافات الفاصلة كان لها أغلب الأثر في ضعف تيار الفكر النحوي ، في أغلب البلدان اليمنية ، فالكتب التي ألّفت في اليمن لم تلق مجالا للانتشار في الأقطار الأخرى ، كما أنّ الكتب التي اشتهرت في باقي الأقطار ، وخصوصا العواصم المتعاقبة للدول الإسلامية – وجدت إقبالاً من المتعلمين تقديراً لجهود جالبيها من هذه المسافات الطويلة ، والعواصم المتعددة وما تحملوه من عناء في سبيل جلبها وكل هذا ساعد على اندثار الكتب اليمنية ، وحجبها عن المحافل الدولية آنذاك .

ثالثا : الاضطرابات والحروب

اليمن من البلدان التي عانت كثيراً من الخلافات السياسية ، والمذهبية ، وكان من ضحاياها العديد من العلماء ، والأدباء ، في مختلف الفنون ، ولعلّ موجات الرحيل و الهجرة المتعاقبة من اليمن كانت من نتائج هذه التقلبات السياسية ،

والمطلع على تأريخ اليمن السياسيّ والدينيّ يكاد يجزم بانعدام أوقات الاستقرار اللازمة للتطور في العلوم ، والنحو من العلوم التي تحتاج إلى البيئة المستقرة اقتصاديا ، وسياسياً كي ينمو ويتطور ، وهذا ما لم يتوافر لليمن بشكل كافٍ مما أثر على تطور النحو ، وأعاق إلى حدّ ما مسيرته ، فانصرف الطلاب عن الأخذ من اليمن إلى مصر وغيرها [١]

وإذا كان التعمّق فيه من مظاهر الطفرة العلمية والحضارية التي تحتاج -كما قلنا - إلى استقرار سياسي واقتصادي ، فهذا مما لم يتوافر لليمنيين خلال هذه الفترة .

التعصب الفكري والمذهبي والتحزب الطائفي :

كان التعصب والانحياز – وما يزال – سمة من سمات الكثير من المؤرخين في مختلف الأقطار ، والمؤرخون اليمنيون لم يسلموا من هذا العيب أيضا ، فقد ساروا على هذا النهج ، فهم غالبا لا يترجمون لكاتب كاتب لا يطمئنون إلى مذهبه ونزعته ونحلته ، ومن الطبيعي أن يستبعد من الترجمة ، ويهمل من الثناء عليه ، أما إن كان ممن يرضون عن نزعته العقائدية ، ويطمئنون إلى توجهه السياسي ، فهو الأديب اللوذعي ، والعالم الذي لا يشق له غبار ....الخ .[٢]

فمن كان من علماء المطرفية[٣] فلن تجد له ذاكراً أو مادحاً ، من مؤرخي الفئة الزيديّة إلاّ من كان منهم مطرفيا [٤] ، وكذلك إذا كان من علماء دولة بني رسول لا تجد له الذكر اللائق أو الثناء الخالص في كتب المناصرين لأئمة الزيدية ، والعكس صحيح .

---

[١] – قيل أن العلامة يحي بن الحسين ابن يحي البحيري رحل إلى مصر لما مال علي بن أحمد بن رزين إلى الورع قاصداً مُحَمَّد بن عبد الملك الشنتريني (ت ٥٥٠هـ) تأريخ اليمن الفكري ٢٠٠/٢

[٢] – تأريخ اليمن الفكري ١٩٩/٢-٢٠٠

[3] – فرقة من فرق الزيدية ظهرت في القرن الخامس على يد مطرف بن شهاب

[4] – ينظر تأريخ اليمن الفكري في العصر العباسي ١٩٨/٢

هذا بالنسبة للذكر والثناء ، أمّا بالنسبة للدرس والعلم وانتشار الكتب ، فمن باب أولى أن العالم من الفئة الرسولية لا يجد حظاً من غير فئته .

و قد ضاعت بسبب هذه العصبية الكثير من الكتب والآثار ، والعلوم ، وخلق نوع من الاجترار للنحو الوافد من بقية الأقطار .

ومع ذلك فيمكن القول أنّ مرحلة الضعف هذه كانت بعد القرن الثامن الهجري ،وهي مرحلة لا تخلو من جهود نحوية كبيرة ، في بعض الأحيان ، فقد واصل النحويون اليمنيون التأليف في المختصرات والشروح والاستدراكات ، والنظم وغيرها .

الفصل الثاني : المؤلف والكتاب

اسمه ونسبه

ابن فلاح [١]: هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني المكنى بـ(أبي الخير) أو (ابن فلاح) النحوي .

- حياته :

ابن فلاح من العلماء الذين هاجروا من اليمن ، واستقروا خارجها ، وأرجح أنّه فرّ من اليمن بسبب النـزاع السياسي والمذهبي الذي كان يسود اليمن آنذاك ، وقد سكن مدينة البصرة ، وكان له مع العلماء هناك أثر وتأثر كما سيأتي عند ذكر تلاميذه .

، وإذا كانت المصادر قد بخلت علينا بذكر ترجمة مسهبة لهذا العلاّمة ، فقد بخل علينا ابن فلاح أيضاً بما يفيدنا في التعريف به ، فهو لا ينسب أياّ من الآراء – فيما اطلعت عليه من كتبه - إلى عالم معاصرٍ ، بصيغة ترشدنا إلى شيخ من مشايخه كما هي عادة النحاة في أغلب الأحيان ، و ما نقله لنا من آراء المشايخ المعاصرين له ، هو نقلٌ لا يوحي بالتلمذة أو الجلوس إليهم .

فمن العلماء الذين نقل عنهم : أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ) ، وابن الحاجب (٦١٦) هـ ، وابن يعيش (٦٤٣هـ) – تغمد الله الجميع بواسع الرحمة والغفران ، ومع أنه من الجائز أن يكون ابن فلاح قد تتلمذ على بعض هؤلاء الأعلام إلا أنّ نقله عنهم لا يُمَكِّن من الحكم بشيء من هذا [٢]

فما أقلّ حظ هذا العالم إذ لم يحظ بعناية المترجمين له ، وكلّ ما نجده من ذكر له من كتب التراجم هو مأخوذ من كتاب (بغية الوعاة) لجلال الدين السيوطي ، وترجمة السيوطي رحمه الله للعلامة منصور بن فلاح ترجمة موجزة ، لا تفي بغرض البحث ، ولا تليق بمكانة عالمٍ مثله ، ولكن هذا حظه وقدره ، مع أملنا أن نوفق إلى مزيد من المعرفة عن حياة هذا العالم الجليل .

---

[١] – ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٣٠٢/٢ ، وكشف الظنون ١٧٥١/٢ ، إيضاح المكنون ٢٥٩/٢ ، ومصادر الفكر العربي في اليمن ١٥٧ ، والروض الأغن ١٣١/٣ ، وقد كان ابن فلاح وكتابه المغني موضوعا لدرجة الدكتوراه في جامعة أم القرى ١٤٠٤هـ في الأطروحة التي تقدم بها الأخ عبد الرزاق السعدي

[2] – ينظر : ص ٩١، ٢٠١ ، ٢٧٥ ، ٤٠٦ ، ٧٨١

تلاميذه :

وجدت في بعض الدراسات إشارة إلى تلميذٍ واحدٍ من تلاميذ ابن فلاح ، وهو : الفقيه عبد الحميد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد الجيلوني الذي ولد سنة ٦٤٨ هـ ، ومات سنة ٧٢٣ هـ وهو من العلماء الذين تميزوا في الفقه ، وقيل : إنّه لم يدخل اليمن أعرف منه بالحاوي " وقيل أيضا : " تفقه برجل من اليمن كان يسكن البصرة اسمه منصور بن فلاح" [١] هو الذي جعله يرغب في دخول اليمن

الجانب العلمي (منهج ابن فلاح ، وآثاره) :

ابن فلاح واضح في منهجه العلمي ، فهو يتبنى أسلوبا وسطا بين الاستطراد والإيجاز ، في كل من مؤلَّفيه المغني وشرح الكافية ، و يعتمد في هذين الكتابين على ثقافته الواسعة التي يتحلى بها ، يتضح ذلك عبر إيراده الشواهد الشعرية الكثيرة فهو يذكر معها الفوائد العديدة من خلافات نحوية ، وفقهية ، وأصولية ، وربما ذكر المناسبة التي قيلت فيها ، وكذلك هو في ذكره للحكم والأمثال ، والقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآثار ، وسأورد طرفا من ذلك عند دراسة شواهد الكتاب .

ومما يميز ابن فلاح عن غيره من العلماء أدبه الجم في التعامل مع القراءات القرآنية ، فمن الجدير بالذكر أنني لم أجد له رداً واحداً لقراءة من القراءات القرآنية مهما كان وضعها في القياس النحوي ، بل ربما جعل همه كلّه استنباط قاعدة متوافقة مع القراءة ، وفي كل خلاف نحوي نجد ابن فلاح يتفق مع القراءة القرآنية السبعية والشاذة ، معللا لها من القياس البصري ما أمكن ، ولكنه حين يرى القياس متكلفاً يأخذ منحى آخر حيث يتبنى الرأي الآخر ، وهو رأي الكوفيين ، الذي يمتاز بأنه يجعل السماع أصلا في التقعيد [٢].

ومما يميز ابن فلاح أيضاً شخصيته القوية وثقته بنفسه في التعامل مع الآراء ، يتضح ذلك من مساواته بين النحويين ، فقد يخالف النحويين على اختلاف طبقاتهم وانتمائهم ، إذا كان متبنيا رأيا من الآراء ، فسيبويه والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، مثل غيرهم من النحاة كالفراء

---

[١] – ينظر : السلوك ١١٩ ، والعطايا السنية ٧٨ ، والعقد الفاخر الحسن ٤ ، والعقود اللؤلئية ١٥/٢ ، النسبة إلى البلدان ، والمدارس الاسلامية ٢٠٥

[2]– انظر ص ٢٢٠ ، ٦٥٨ ،٦٦٠، ٦٧٦ ، ٩١٦

والسيرافي والفارسي وابن جني وابن يعيش وابن الحاجب النحوي ، كلهم في ميزان واحد عند ابن فلاح [1].

آثار ابن فلاح :

تتفق المصادر التي ذكر ابن فلاح فيها على أنّ له كتابين شهيرين هما : المغني في النحو ، والكافي .

كما ذُكر له كتاب ثالث وهو كتاب (شرح الكافية) وهو مذكور في هامش أحد نسخ كتاب (المغني) [2] في نص يقول " وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ أحمد العجمي : ومن مؤلفاته شرح الكافية لابن الحاجب في مجلدين ، والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح "

ثقافة ابن فلاح :

ابن فلاح ذو ثقافة عربية خالصة ، فهو قارئ ، محدث ، فقيه ، متكلم ، أصولي ، نحوي ، أديب منطقي ، محقق .

يتضح ذلك من خلال آثاره ، والدراسات التي قامت حوله ، وما وقفت عليه من كتاباته ، و المطلع على أحد كتابيه : المغني أو شرح الكافية لا تخفى عليه ثقافة ابن فلاح المنطقية التي تتضح في معرفته بالشروط المنطقية للحد ، وهي الجمع والمنع ، وغيرها من المصطلحات المنطقية ، كالجزء والكل ، والجنس والفصل ، و غير ذلك ، كما تتضح ثقافته الأصولية في استعمال الألفاظ الأصولية وتمييزها عن غيرها ، ومزجه علم الأصول بالنحو ، وذلك في السبر والتقسيم ، والخاص والعام ، والمجمل والمبين ، و مراعاته لاختلاف المصطلحات ، وبيان ما يدل عليه كل مصطلح عند الفئات المختلفة ، من المتكلمين ، والمناطقة ، والأصوليين ، والفقهاء ، والنحويين ، ونقله للقراءات العديدة ، والأمثال مع القصص ، والروايات المتعددة للأخبار ، والتعليل للخلافات الفقهية ، كما يتضح ذلك من وقوفه المتأني أمام المسائل النحوية ، وعدم الإدلاء برأي لا يكون له وجه من الصحة .

---

(1) ينظر ص ٢٠١ ، ٢١٧ ، ٥٣٠ ، ٦٣٠ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٧٤١

(2) – في الورقة الأولى من النسخة المخطوطة الموجودة بمكتبة فيض الله بإستانبول تحت رقم ٢٠٢١ ، وينظر : ابن فلاح النحوي ١٧/١

و يمكن القول من خلال ما اطلعت عليه أنّ ابن فلاح لم يطلع على لغة أخرى غير اللغة العربية ، حيث لا يوجد في كتابه ما يشير إلى تمتعه بثقافة غير عربية .

وابن فلاح من العلماء البارزين الذين تميزوا بأسلوب واضح يميل إلى الاستطراد والثقة بالنفس في عرض الآراء أو تفنيدها .

استمع إليه يقول :" وهذا القول لم يُحْكَ كما حققته "[1] .

مولده وفاته

لم أجد في الكتب ما يشير إلى تاريخ مولد ابن فلاح ، أمّا تاريخ وفاته فقد أجمع المترجمون له – فيما أعلم – على أنّ وفاة ابن فلاح كانت عام ٦٨٠هـ ١٢٨١م ، وأغلب الظن أنّه مات في مكان غير مدينة البصرة ، وغير اليمن ، لأنّه ما كان عالم مثله يموت في البصرة دون أن يذكره المؤرخون ، وقد ذكروا من هو أقل منه علماً ، وأدنى خبرا ، وكذلك الأمر لو مات ابن فلاح في اليمن لكان المؤرخون قد ذكروا ذلك ، رحمه الله وإيانا والمؤمنين

(1)– انظر ص ١٥٣

دراسة كتاب شرح ابن فلاح على الكافية

المباحث على الترتيب

١-منهج الكتاب

٢- مصادره

٣ - شواهده

٤- موقف الشارح من الخلاف النحوي

٥- أسس اختياراته النحوية

٦- أثره فيمن بعده

٧- شرح الكافية لابن فلاح (ما له وما عليه)

٨- موازنة الكتاب ببعض شروح الكافية

٩- منهجي في التحقيق

١٠- وصف النسخة المخطوطة

١١- نماذج من المخطوطة

=أولا: منهج ابن فلاح في الشرح

بيّن ابن فلاح المنهج الذي سار عليه في هذا الشرح في مقدمة شرحه للكافية [١]، وهو الوسطيّة التي لا إخلال فيها ، ولا إملال ، بيد أنّه يلاحظ ميل ابن فلاح رحمه الله – إلى حد ما – للاستطراد ، والتفريع ، وخروجه عن الهدف من ذكر الشاهد أحيانا إلى ذكر قصته ، أو مناسبته [٢]

وابن فلاح في شرحه للكافية ملتزم بترتيب ابن الحاجب في المتن ، غير أنّه يضيف ما يود إضافته على شكل فوائدَ وفروع ، واستطرادات ، وهو غالباً يحللّ ألفاظ الكافية ، ويدقّق في كل صغيرة وكبيرة ، وخصوصاً فيما يمسّ الحدّ ، والحقيقة النحويّة .

ويمكن القول بأنّ كتاب شرح الكافية يتّسم بالسمات التالية :

- يقدم ابن فلاح ما يساعد القارئ في الفصل بين المتن و الشرح ، وهي كلمة (متنٌ) ، ثّم يبدأ في شرح هذا النصّ مقدّماً له بعبارة (الشرح) ، ويقوم بعد ذلك بتقطيع نص الكافية إلى عبارات ، يأخذ كلَّ عبارة من نص المتن غالباً على حدة ، ويقدم لها بكلمة " قوله " ثم يذكر الجزء من المتن ، ويستغرق في شرحه منطلقاً دون قيود ، وربما علّق على منهج ابن الحاجب في المتن ، فيقترح عليه التقديم ، أو التأخير، أو الإضافة ، أو الحذف ، أو التعديل [٣] ، بل ، وقد يقوم بوصف العبارة بما تستحقه من التأييد أو يعترض عليه .

استمع إليه يقول : " واعلم أنّ الألفاظ الجارية في اصطلاح النحويين خمسة [٤] ، ذكر الشيخ منها ثلاثة : وهي اللفظ ، والكلمة ، والكلام ، وأخلّ بالقول والكلم ، وهي داخلة في حدّ الاسم باعتبار كونها أسماء ، وأمّا باعتبار اصطلاحهم على وضع كل اسم منها على معنى ، فنحدّ منها ما أمكن حدَّه" [٥] .

وقد يقدم لشرح الباب بما يشبه الفهرس ، فيقول : " هاهنا ثلاثة أبحاث "[٦] أو هاهنا فوائد ، أو فروع أربعة [٧]

---

(1) – انظر ص ٩١

(2) – انظر ص ٤٩٥ ، ٥٦٦

(3) – انظر ص ١٣٨ ، ١٦٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٨ ، ٧٥٦ ، ٩٠٩

(4) –أراد المصطلحات التي تدل على الصوت المقرون بحرف الهجاء في العربية عند النحاة وزاد بعضهم الجملة ينظر الهمع ٣/١ ، وينظر شرح الكافية ص ٨

(5) – ينظر : ص ٩١

وإذا فرغ من إيضاح العبارة ، أو التعليق عليها انتقل إلى ألفاظ جديدة من ألفاظ المتن .

ثانيا : مصادر الكتاب :

يأتي في أول مصادر ابن فلاح كتاب الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، وحديث المصطفى ﷺ ، والأثر ، وأقوال العرب ، وبعض المولدين ، وكثير من الأشعار في مختلف العصور الإسلامية .

أمّا المصادر التي اعتمدها ابن فلاح لكتابه شرح الكافية فيمكنُ تصنيفها على ثلاثة أنماط :

الأول : الكتب النحوية ، وهو قليلاً ما يذكر اسم المصدر ، ويشير نادراً إلى اطلاعه على نسخ مختلفة من الكتاب الذي استقى منه [١]، وفي أغلب الأحيان لا يذكر ابن فلاح مصادره النحوية بأسمائها كما سيأتي .

والشكل الثاني : هو الآراء المنسوبة للأشخاص والجماعات ممن تتناقل الكتب النحوية آراءهم ، من النحاة الذين لهم اجتهادات نحوية .

والشكل الثالث : هو الآراء والحكايات غير المنسوبة إلى أحد معين ، وإنما يستخدم في روايتها ألفاظاً مبهمة ، مثل : (وقيل) ، أو (وقال بعضهم) ، أو (في المسألة قولان) ، و (ذكر فيها أقوال) ، و (ويحكى أن)

فمن النوع الأول ذكر ابن فلاح هذه المصادر :

وهي بحسب ترتيب الأهمية

- متن الكافية وشرحها لابن الحاجب
- الكتاب لسيبويه [٢]
- المفصّل في علم العربية لجار الله الزمخشريّ [٣]
- شرح المفصل لابن الحاجب [٤]
- سر صناعة الإعراب لابن جني [٥]

---

(6) – ينظر ص : ٩٩ ، ١٤٣

(7) – انظر ص ٤٧٥ ،٧٤٥، ٨٩٧

(1)– انظر ص ٨٥٧

(2)– انظر ص ٧٦٢

(3)انظر ص ٢٢٩ ، ٣٣٤

(4)– انظر ص ٦٨٨

(5)– انظر ص ٨٦٦

- إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي [١]
- والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني [٢]
- ومن المصادر التي رجع إليها وذكرها باسمها
- من كتب التفسير الكشاف للزمخشري[٣]
- ومن المعاجم : المجمل لابن فارس والصحاح للجوهري [٤]

ومن كتب فقه اللغة : الخصائص لابن جني[٥]

ومن كتب البلاغة : أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني [٦]

- كما رجع ابن فلاح لمصادر لم يذكرها فيما حققته بالاسم غير أن التحقيق كشف عن رجوعه إليها ، ومنها :
- المقتضب للمبرد
- الأصول لابن السراج
- شرح اللمع للعبدي
- الإنصاف لابن الأنباري

وأمّا الشكل الآخر من المصادر ، وهو الذي لم يذكر باسمه ، وإنما يُذكر صاحبه مثل : أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) ، ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ، والكسائي (ت ١٨٩ هـ) والفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، وأبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) ، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ) ، وأبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) ، وأبي عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) ، وثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، والزجاج (ت ٣١١هـ) ، وابن درستويه (ت ٣٦٨هـ) ، وغيرهم كالرماني (ت ٣٨٤هـ) ، والعبدي (ت هـ ٤٠٦هـ) و (الربعي (ت ٤٢٠هـ)

---

(1)- انظر ص ٨٦٦

(2)- انظر ص ٣٥٢

(3)- انظر ص ٨٠٨

(4)- انظر ص ٥٥٦ ، ٨٨١ ،

(5)- انظر ص ١٣٩

(6)- انظر ص ٤٤٦

ومن الفقهاء ذُكر ، أبو حنيفة النعمان بن ثابت (ت ١٥٠هـ) ، ومُحَمَّد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) القاسم بن إبراهيم الرسيّ (ت ٢٤٦ هـ) .

– وأمّا النوع الثالث من المصادر ، وهي الآراء التي عرفت عن فئة من الخلق ، والحكايات التي يتداولها النحاة ، في كتبهم ومجالسهم

ومثال آراء المجموعات : قوله " جمهور النحاة " ، " ، أو البصريين " و" الكوفيين " ، و" الأصوليين " ، و" المتكلمين " ، و" الفقهاء " ، و" المناطقة " ، و" الفلاسفة ، وأصحاب الشافعي [١]" .

ومن الحكايات قوله في باب البدل :

" ويحكى أنّ أبا الفتح سأل أبا الطيب عن تعلق (بأن تسعدا) من قوله :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأنْ تسعدا والدمع أشقاه ساجمه

فقال : بالوفاء ، فقال : فقد فصلت بين الصلة والموصول ؛ لأنّك قد أخبرت عنه ، فقال : قد جاء في الشعر ، وأنشد البيت المتقدم ، وخَفِيَ عليه أنّه يحتاج إلى التأويل ، وكذا بيته يتعلق بما دلّ عليه المصدر ...الخ "[٢]

وفي باب الإضافة اللفظية ذكر حكاية جرت بين علي بن حمزة الكسائي ومُحَمَّد بن الحسن الشيباني [٣]

وفي باب البدل " قيل للفارسي : كيف يكون البدل إيضاحا للمبدل ، وهو من غير جملته ؟ فقال لما لم يظهر العامل جاز أن يوضحه نظرا إلى اتصال لفظه بلفظه "[٤]

ثالثا : شواهده :

أولا : الشواهد من القرآن الكريم والقراءات المختلفة :

---

[١] – ينظر ص ، ٩٧ ، ١٠٣، ١١٢ ، و ١٦٠، ٢٨٩و ، ، ٤٤٦، ٤٩٩و٥٥٧ ،و ٧٠٤

[٢] – ينظر آخر باب البدل ص ٩٦٨

[٣] – – انظر ص ٨١٠

[٤] – انظر ص ٩٤٩

يلاحظ الباحث في كتاب ابن فلاح الموسوم بشرح الكافية : كثرة الشواهد القرآنية ، مع الاحترام الشديد للقراءات السبعيّة والعشرية ، والشاذة ، مهما كانت مخالفة للقياس ، وقد تكون القراءة القرآنية سبباً ومدخلاً عند ابن فلاح للاعتراض على رأي ، كما أنّ القراءة قد تكوّن مادّة لتقرير قاعدة نحوية ، أو حجة ينتصر بها لمذهب على آخر ، أو يدعمه بواسطة هذه القراءة أو تلك ، ، يتجلى ذلك في كثير من المواضع ، منها قوله عند الآية الكريمة " ﴿ ما هنّ أمهاتهم ﴾ [٥]

: "وأمّا قول سيبويه : " وبنو تميم يرفعون إلا من درى كيف هي من المصحف " فإنّه يؤذن بأنّ لكلّ أحدٍ أنْ يقرأ على حسب لغته من غير توقيف ، وذلك لا يحلّ"[١]

- ومن ذلك في الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه يقول ابن فلاح :

" وأما الفصل بالمفعول فجاء في قراءة ابن عامر ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُم شركائِهم ﴾ [٢]على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وإسناده إلى (قتل) وإضافة (قتل) إلى (شركائهم) ، ونصب (أولادهم) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة الجمهور ، على بناء الفعل للفاعل مسنداً إلى (شركاؤهم ، ، ونصب (قتل) على أنه مفعول وأضافه إلى أولادهم

وضعف النحاة قراءة ابن عامر [٣]؛ لأن مثل هذا الفصل ضعيف في ضرورة الشعر ، فكيف يأتي مثله في القرآن المعجز ؟! لجزالته وحسن نظمه ، قال أبو علي " ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى "

والجواب عن ذلك : أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء ، صحيحة النقل ، فلا وجه للطعن فيها لوجهين :

أحدهما : أنّه يتبع رسم المصحف ، وهي في مصحفهم بالياء ، والطعن فيها طعن على مصحف أهل الشام .

والثاني : أنّه حكى ابن الأنباري[٤] الفصل بينهما في غير الشعر قالوا :

هو غلام إن شاء الله ابن أخيك

---

(5) – الآية ٢ من سورة المجادلة

(1) – ينظر ص ٧٩٢

(2) – الآية ١٣٧ من سورة الأنعام

(3) – الكشف ٤٥٣/١ – ٤٥٤ ، والبحر ٢٢٩/٤ ، ٢٣٠ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، والإتحاف ٢١٧

(4) – الإنصاف المسألة (٦٠)٢/ ٤٢٩

ونقل ابن كيسان عن بعض النحويين أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمنزلة السكوت على الأول منهما ، فكما يجوز السكوت يجوز الفصل ، ومما جاء من الفصل بالمفعول قول الشاعر

وحَلَق الماذي والقوانسا فداسهم دوس الحصاد الدائس

وقال آخر

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نفي الدراهيم تنقاد الصياريفِ

أي : نفي نقد الصياريف الدراهيم ، وأنشد الأخفش

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده " (٥)

- ***ثانيا : الشواهد من الحديث النبوي والأثر***

- استشهد ابن فلاح بطائفة من الأحاديث النبوية ، والأثر عن الصحابة ، مما يدل على أن المؤلف أخذ بمبدأ الاستشهاد بالحديث وقد كان في استشهاده مقلاً إلى حدّ ما مقارنة بالشواهد القرآنية والشعرية ، ومن هذه الأحاديث

قوله ﷺ ﴿ لتأخذوا مصافّكم ﴾و﴿ لتزرّه ولو شوكه ﴾ (١)

وفي باب المفعول المطلق

﴿ مّتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا (٢) ﴾ :

وفي باب المجرورات

﴿ لكلّ نبي حواري وحواريّ الزبير ﴾(٣)

وفي باب العطف ﴿ لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد ﴾ وكذلك ﴿من لغا فلا جمعة له ﴾ (٤)

وفي باب المبني استشهد بقوله ﴿ أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضا ﴾(٥)

،–ثالثا شواهده بالأقوال المأثورة عن الصحابة

استشهد ابن فلاح على قلة بالأثر عن الصحابة ، ومثاله ما روي عن عمر بن الخطاب ﷺ

" عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً " (٦)

---

(5) – ينظر ص ٨٥٦ ، ٨٥٧

(1) – انظر ص ١٠١

(2) – انظر ص ٤٨٣

(3) – انظر ص٨٢٣

(4) – انظر ص ٩٠٧

(5) – انظر ص ١٠٠٧

كما استشهد أيضا بقول ابن عباس ﷺ للأنصار : "بالإيواء والنصرة "[٧]

- وإذا كان من الملاحظ على ابن فلاح قلة استشهاده بالحديث النبوي والأثر مقارنة باستشهاده القرآنيّ ، لكنّه يؤكد قبوله المطلق للحديث النبوي ، وقبوله أيضا للأثر عن الصحابة وغيرهم في عصر الاستشهاد .

-رابعا الشواهد من الأقوال والأمثال :

لا يغفل ابن فلاح أقوال العرب باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر التقعيد ودليلا قويا في الاحتجاج لهذه القواعد ، وقد أكثر ابن فلاح من الاستشهاد بأقوال العرب التي رواها كبار النحاة مثل سيبويه والمبرد والجرمي ، وغيرهم [١].

وعند تحليل موقف ابن فلاح من تلك الأقوال يمكن القول أن ابن فلاح يبدي احتراماً ملحوظا لكلّ الأدلة السمعية وخصوصا الأقوال التي رواها النحويون عن الفصحاء من الأعراب .

خامسا :الشواهد الشعرية :

استشهد ابن فلاح بجملة كبيرة من الشواهد بلغت في الجزء الذي تناولته بالتحقيق ، وهو الجزء الأول نحو : سبعمائة وخمسين بيتا ، وقد مثّل ابن فلاح أيضا بأبيات من الشعر بعد عصر الاستشهاد ، ومن ذلك قول المتنبي المتوفى سنة ٣٥٤هـ ، وأبي تمام الطائي المتوفى سنة ٢٢٨هـ ، و هو يذكر اسم الشاعر[٢] أحيانا، وأحياناً يذكر الخلاف في نسبته ، فيقول : " وقول حاتم ، وقيل أبو ذؤيب "[٣] وأحياناً يذكر مناسبة الشعر ، وقد يقول : قال الشاعر [٤] ، أو كقوله [٥] ، أو (وقال آخر [٦])

---

(6) – انظر ص ٧٥٢

(7) – انظر ص ٧٥٢

(1)– ينظر ص ١٦٨ ، ٢٠٥ ، ٢٤٨ ، ٦٦٦ ، ٧١١ ، ٧٢٧ ، ٨٠٥ ، ٨٥٧

(2) – ينظر ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٣

(3) – ينظر ص ٤٣٧

(4) – ينظر ص ١٢٨ ،١٣٨ ،١٥٦،١٥٤،١٤٩،١٤٨، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٧ ، ١٦٨

(5) – ينظر ص ٩١ ،١١٨،١١٦،١١٥

(6) – ينظر ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٨ ،٢٠٠ ،٢٠٥

وكما يذكر الخلاف في نسبة البيت فهو أحيانا يذكر الخلاف في رواية البيت على قلة ، وخصوصاً إذا كانت هذه الرواية ترجح القاعدة أو تدفعها :

– من ذلك ما جاء في باب التمييز عند استشهاده بالبيت

أتهجر ليلى بالعراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

" فنصب (نفساً) على التمييز لفاعل (تطيب) ، ولا حجة في البيت لوجهين :

أحدهما : أنّ أكثر البصريين [٧] يروونه (نفسي) فيكون اسم (كان) ، وتطيب خيرها .

والثاني : أنّ اسم (كان) ضميره (الحبيب) ، و (نفساً) خبرها ، و (تطيب) صفتها ، وذكّر ؛ لأنها بمعنى (الرفع) والإنسان ، أو أن (النفس) خبر على حذف مضاف ، أي : وما كان الحبيب ذا نفس طيبة بالفراق ، ويقوى هذا التأويل روايةُ (نفسي) فإن الياء ضمير الحبيب ، ومن روى (تطيب) على الرباعي ، فـ(نفساً) مفعول مقدم ، وليس بتمييز ، ويروى (تطيب) و(يطيب) بالتذكير والتأنيث ، وسلمى وليلى [١] .

" وربما نسب بيتاً مجهولاً مثل البيت الذي ورد في المنصف [٢] مجهول النسبة ، و قد نسبه ابن فلاح إلى لبيد في النسخة [٣]، ولم يخطئ في النسبة في كل ما حققته من الأبيات إلاّ في النادر [٤].

وقد يمثل أيضا أو يحتج لقول من الأقوال بقول أحد الشعراء في غير عصر الاحتجاج كأبي الطيب المتنبي ، وأبي تمام ، وغيرهما كما استشهد بعددٍ كبيرٍ من الأمثال وأقوال العرب ، وهو غالباً يمتعنا بذكر المثل ، وقصته ، وربما يذكر الخلاف في روايته في مثل : "كليهما وتمراً " في باب المفعول به [٥]

ومن ذلك ما جاء في المثل عند اليأس من الحاجة " أ سائر اليوم وقد زال الظهر [٦]

---

(7) – هذه الرواية عن الزجاج ، واسماعيل بن نصر ، والزجاجي في الخصائص ٣٨٤/٣ ، و المقتصد ٦٩٤/٢ "

(1) – و في المقتصد (كان ، وكاد) ٦٩٣/٢

(2) – المنصف ١٩٨/٣

(3) – انظر ص ٤٧٩

(4) – تبع الزمخشري في نسبة أحد الأبيات إلى الأسود بن يعفر ، وهو منسوب لأحد ثلاثة الأسود والكحبلة اليربوعي ، أو لرؤبة

(5) – ينظر ص : ٤٩٦

(6) – انظر ص ٦٢٣

موقف الشارح من النحاة السابقين

يورد ابن فلاح عددا من آراء النحاة البصريين مثل : الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، ويونس بن حبيب ، والمبرد ، وابن السراج ، والأخفش ، و الزجاج ، والمازني (ت ٢٤٧هـ) ، والرياشي ، والسيرافي (٣٦٨هـ) والجرمي ، وابن درستويه ، والعبدي (ت ٤٠٦هـ)

كما يذكر آراء عديدة لنحاة من الكوفة

كالكسائي ، والفراء ، وخلف الأحمر ، وهشام بن معاوية [٧]، وثعلب

كما ينقل العديد من آراء النحاة البغداديين كأبي علي الفارسي (ت) وابن جني (ت) ، وابن يعيش (ت) ، وأبو البقاء العكبري (ت ٣ هـ) ، وابن الخباز ٦٣٩ هـ .

كما يورد آراء لعلماء الأندلس كالعلامة (طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، والجزولي (ت٦٠٧ هـ)

وهو يتخذ منهجاً واضحاً في التعامل مع هذه الآراء ، فيبدأ بعرض موجز للآراء جميعها ثم يسهب في تفنيد الآراء ، وعرض الحجج والأدلة الموافقة ، والمخالفة ، ويدفع منها ما يراه مخالفاً للقياس ، ويرد منها ما كان معارضا لمنطق اللغة بكل اقتدار ، ويؤيد ما كان منسجما مع الاستقراء والقياس النحوي

ويلاحظ الأمانة العلمية عند ابن فلاح في نقله للآراء غالباً ، حيث يتضح ذلك بإحالته - ما أمكن - إلى صاحب الرأي ، فيذكر المصدر الذي أخذ منه أحيانا ، ويبين طبيعة هذا النقل ، و مما يثبت دقة النقل عند ابن فلاح ، إشارته إلى أن النقل بالمعنى ، وبيان أنّ هذا هو فحوى النص الذي أخذ منه ، ومن ذلك :

وقال قوم [١]: " إنّه معدول عن لفظ عدد مكرر طلباً للاختصار ، وحجه الفارسي ، وقدح في العدل المعنوي ، وقال ما معناه [٢]: أن العدل صناعة لفظية ، والمعنى مقدر في الذهن غير مصور "

وفي باب الاشتغال ذكر أبا علي الفارسي بقوله " وقال أبو علي ما معناه " [٣]

ومن الأمثلة على دقته ما ذكره عند نقل لرأي ابن الحاجب بقوله : " والمصنف في بعض كتبه قدر الخبر مفردا "[٤]

---

[٧] -ص ٤٨٦ ، ٨٩١ ،

[١] - شرح الرضي ١١٥/١

[٢]-انظر ص ٢٠٩

[٣] - ينظر ص ٥٨١

ومن أمثلة الدقة في النقل ما جاء في (خبر كان) حين قال : بعد ذكر الشاهد

(يكون مزاجها عسلٌ وماءُ)"ورواية صاحب الكتاب بنصب المزاج ورفع العسل ، وفي تأويله وجهان : [٥] وقد يورد رأيا من كتاب آخر غير كتب صاحب الرأي ، فيقول : (نقل عنه [٦])

وفي باب المبتدأ والخبر : يرجح نقل العبدي وأبي البقاء على نقل عبد القاهر وابن الحاجب : يقول : " وأمّا إذا دخلت (إنّ) فنقل عبد القاهر – وتبعه المصنف – أنّ مذهب الأخفش دخول الفاء ، ومذهب سيبويه عدم الدخول ، ونقل العبدي ، وأبو البقاء ، وابن يعيش ، أنّ مذهب سيبويه دخولها ، ومذهب الأخفش عدم الدخول ، وهذا النقل أصح ؛ لأنّ الأخفش يقول بزيادة....الخ .[١]"

رابعا : موقف ابن فلاح من الخلاف النحوي

الخلاف عند ابن فلاح ليس بين مدارس نحوية فينتمي إلى أحدها ، وإنما هو بين طائفة من النحاة المجتهدين ، وهو بهذا يميل أحيانا إلى منهج البغداديين المعتدل ، وإن كان في أغلب اختياراته بصرياً بسبب نزعته القياسية [٢] فالملاحظ أن ابن فلاح يطرح رأيه مرجحا أو مبتكرا في أغلب الأحيان

– من ذلك الخلاف في حاشا يقول :

" وأمّا (حاشا) ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : لسيبويه ومن تابعه من البصريين: أنّه حرف جر

والثاني للفراء: أنّه فعل ، ولا فاعل له ،وأصله عنده (حاشا)لزيد على تعلق اللام بالفعل ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وبقي عملها إذا خفض ما بعدها

والثالث / للمبرد – وهو الحق – أنه مشترك بين حروف الجر والفعل "[٣]

١٠٦/ب

---

[٤] – ينظر ص ٤٢٠

[٥] – ينظر ص ٧٦٢

[6] – ينظر ص ١٤٩، ١٥١ ،١٨٠ ،٢١٠ ،٢١٦ ،٢٢٨ ،٢٣٥ ،٢٤٩ ،٢٥٦

[1] – ينظر ص : ٤٠٦

[٢] – ينظر ٦٣٠ ،٦٦٥ ،٦٦٦ ،٨٥٨ ،٤٧١

[3]–ينظر ص ٧٣٨

-ومع ذلك نجده أحيانا وقد ذكر الآراء العديدة دون ترجيح حيث لا يدلى فيها بدلوه ، وإنما هو ناقل فقط: مثاله ما ورد في الخلاف بين سيبويه والمبرد في عامل النصب في المنادى [٤]

- و من ذلك ذكره لخلاف النحاة في الآية الكريمة ﴿ انتهوا خير لكم ﴾

فلم يذكر صاحب التصريح من الآراء إلاّ رأيين ، وذكر الرضي ثلاثة آراء ، وذكر ابن فلاح أربعة آراء دون ترجيح[٥] .ولا يقتصر نقله لآراء النحاة ، وإنما يتعداه إلى آراء الرواة واللغويين من مثل : أبي عمرو بن العلاء ، والربعي ، والأصمعي ، والمفضل بن سلمة ، وعلي بن المبارك الأحمر[٦]

والملاحظ أن ابن فلاح لا يكتفي بمناقشة آراء النحاة ، ونقلها ، فهو ينقل عن الفقهاء والمتكلمين : كالشافعي ، وأبي حنيفة ، والقاسم الرسي ، والقاضي عبد الجبار ، ، وغيرهم ، ويناقش آراءهم محتجاً لهم أو عليهم بالحجة النحوية ، وهو غالباً يذكر هذه الآراء دون ذكر المصدر [١]

و في كل الأحوال ينقد الآراء باجتهاد خالص لا اتباع فيه لرأي أحد من النحاة فسيبويه ، وهو إمام النحاة مثل غيره عند بن فلاح ، قد يفضل عليه رأي المبرد [٢]

بل قد يرد ردّا مقتضباً على رأي الخليل بن أحمد ! فيقول : (ولا يخفى ضعفه)[٣]

وهو في كل ذلك يذهب إلى الأخذ بالدليل القوي في نظره ، ويضعف في سبيل ذلك بعض الآراء التي يذهب إليها أئمة المتأخرين ، كالفارسي وابن جني ،

ومن ذلك ما قاله في رأي أبي علي في المبتدأ والخبر : "وأمّا قوله تعالى ﴿ عاليهم ثياب سندس خضر ﴾ ،[٤] فقال أبو علي : (عاليهم) خبر مقدم ، وهو في معنى الجمع ، وهذا تعسف لا حاجة إليه ؛ لصحة ارتفاع (ثيابُ سندس) بعاليهم ؛ لاعتماده على الموصوف ، وهو (ولدان

---

(4) – ينظر ص : ٤٩٦

(5) ينظر ص ٤٩٤

(6) – انظر ص ٥٦٨ ،٥٧٤ ،٣٦٨ ،٦٤١ ،٥١٣ ،٤٩٦ ،٤٨٦

[١] – ينظر ص :٢١٠ ، ٧٤٩ ،

[٢] – ينظر ص : ٥٣٠

[٣] –انظر ص : ٥٠١

(4)–الآية ٢١ من سورة الإنسان

مخلدون) أو على ذي الحال على من قرأ بنصب (عاليهم) على الحال [٥]،: " وقد أجاز أبو الفتح تقدمه على الفاعل ك"جاء والطبالسة البرد" قياساً على قول الشاعر :

جمعت وبخلا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي

وهو ضعيف ؛ لأنّ ضرورة الشعر لا يقاس عليها "[٦]

يرجح رأي الكوفيين في أصل اللهم

- يخالف ابن فلاح ، وإنْ كان بصري النزعة ، أصحابه البصريين أئمة القياس ، ويرجح عليهم رأي الكوفيين أحيانا ، ومن ذلك في أصل الميم في كلمة (اللهم) في النداء ، استمع إليه يقول :

" فأمّا اللهم فالميم عند البصريين عوض حرف النداء في أوله ، وخصت الميم بالتعويض عن ياء لمناسبة الميم الواو التي هي أخت الياء ، وكانت الميم مشددة ؛ لأنها عوض عن حرفين ، وجعل التعويض في غير محل الحذف قياساً على عدة

وعند الكوفيين أصله : يا الله أم ، أي : أقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر ، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، وهذا التركيب غير مستنكر بدليل : (هلمّ) فإنها مركبة عند البصريين من : حرف التنبيه [ها] ، و (لُمَّ) ، وعند الكوفيين من : (هل) و (أم) فما صاروا إليه له نظير ، وما صار إليه البصريون دعوى بلا دليل " [١].

- يخالف السيرافي وأبا علي الفارسي

- في قول " السيرافي وأبي علي في " أرسلها العراك "أنّ الحال هو الفعل الناصب للمصدر ؛ لأنّه نكرة ،وجعل المعرفة حالاً على خلاف الأصل ،فلا يصار إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته." [٢]

- يحقق الخلاف في النقل

وقد يذكر الرأي المنقول محققاً الخلاف في نسبته ؛ فيقول مثلا : " والمبرد أنّ الناصب له نفس الحرف ، وعزاه العبدي أيضاً إلى أبي علي "[٣]

والثالث : منقول عن أبي علي أنها أسماء أفعال ، وهي الناصبة من غير تقدير فعل

---

(5)– انظر ص ٣٩٨

(6)– انظر ص ٦٣٧

(1) – ينظر ص :٥٦٩

(2) – ينظر ص ٦٥٠

(3) – ينظر ص ٤٩٧

وربما يذكر الرأي دون ذكر لصاحبه ، ولكن للفئة التي ينتمي إليها مثل قوله " : وأمّا قول من زعم من الأصوليين ، أن المنادى بعض من الجملة الواقعة بعده ففاسد : ومن ذلك قوله " واختلف في أيهما أولى بالإطلاق ، فمنهم من قال : القول أولى ، بتقدير دلالته على المفرد ؛ لأنّ الرأي والاعتقاد محلُّه القلبُ ، والأصلُ دلالةُ اللفظِ المفردِ على المعنى المفرد ، ولذلك أطلق عليه لمَّا كان سبباً في إظهاره.

ومنهم من قال : الكلام أولى ؛ لأنه أحد مدلولي القول على القول المرجح ، ويمتاز عن المفرد بالإفادة التامة ، فإطلاق ما إفادته تامة عليه أولى مما إفادته ناقصة"[٤].

(4) – ينظر ص ٩٣

آراؤه النحوية التي انفرد بها

المتتبع لنحو ابن فلاح في كتابيه شرح الكافية والمغني يجده يخالف ، ويؤيد ، ويعارض ، ويستدرك ، ويتعامل مع المتن أو الشرح بشخصية مستقلة ، لا ينساق فيها وراء أحد من العلماء ، فهو ينتقي من الآراء أكثرها قرباً من قوانين اللغة ، وأكثرها انسجاما مع الأدلة السمعية ، وخصوصاً ما كان منها مؤيداً بقياس مدعوم بقراءة سبعيّة ، أو شاذّة لا يكون التأويل فيها متكلفاً ، وهو في كلّ أحواله يتعامل مع الآراء بعين الناقد البصير ، فيستدرك على المتن ، ويبرر له ، وينقده ، ويقترح عليه ، ثم يشرح وينقل الآراء ناقداً ، أو معللاً ، أو مرجحاً .

من ذلك

ابن فلاح يؤمن بالتخصص

ضعّف قول ابن الحاجب في عدم جواز العدل في ما جاوز (رباع) : " وقد نصّ البخاري في صحيحه على ذلك " ؛ لأنه ورد في الشعر العربي فيما أنشده أبو حاتم ، والمرجع في ذلك إلى نقلة اللغة ، لا إلى نقلة الحديث ؛ لأنه ليس من صناعتهم ، فكل ذي صناعة أعرف بصناعته[١] "

وربما ابتكر علة ، أو تحقيقاً ، فيبين جهده بثقة العالم الحصيف

مثاله في مناقشة قول ابن الحاجب في الكافية عند قوله :

" فالمفرد المنصرف بالضمة رفعا ...الخ "

أورد الاعتراضات القائمة على المتن ، ومنها :

" أنه عرف غير المنصرف بما فيه علتان ، أما المنصرف ، بما فيه الحركات الثلاث ، وعلى هذا فالمعرب بالحروف لا منصرف ولا غير منصرف ؛ لأنّه لا يدخل في أحد التعريفين " [٢]

---

[١] -ينظر ص : ٢١٣

[2] - ينظر ص ١٣٩

ثم ردّ هذا الاعتراض بأنّه " لا يخرج شيء منها عن الحصر ؛ لأنّ التثنية والجمع الحروف فيها نائبة عن الحركات ، والنون عوض عن التنوين ، والأسماء الستة المضاف إليها معاقب التنوين ، وكذلك ما فيه اللام هي معاقبة للتنوين ، وهذا الجواب لم أعلم أحدا سبقني إليه [١]"

ومثاله في : الاختلاف في حقيقة الإعراب :" فذهب جماعة [٢] إلى أنه عبارة عن "الحركات"، وهو اختيار المصنف وذهب قوم[٣] إلى أنه عبارة عن "الاختلاف" ، وهو معنوي لا لفظي ".

ثم يأخذ في عرض البراهين والأدلة لجميع ا لأقول ، فإذا فرغ منها بيَّن جهده بقوله

" وتكلف هذا التحقيق لم أعلم أحداً سبقني إليه [٤] ، والمذهب الأول أقل تكلفاً .

، و من ذلك رده رأي الكوفيين الذي يرجحون فيه اشتقاق الاسم من السمو أنه لو كان ذلك حقا لكان الفعل والحرف اسمين ؛ لأن السمو هو العلو ، وعلو اللفظ على معناه ليس إلا لدلالته عليه ، فدلالته عليه سمة عليه [٥].

نظرية جديدة في العلاقة بين الفكر واللغة

استمع إليه يقول :

" إفادة سماع اللفظ لمسمّاه لا تتوقف إلاّ على عِلْم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المسمى ، بدليل أنّ الجاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئاً ؛لجهله بوضعها ، فإذا سَمِعَ اللفظُ الموضوع لمسمى العالمُ بالوضع حصل بين سماع ذلك اللفظ وبين ذلك المسمى نوعُ ملازمةٍ ، فينتقلُ الذهنُ عند سماع اللفظِ إلى لازمه، وهو ذلك المسمى "[٦].

ويمكن تصنيف الآراء التي قدمها ابن فلاح في شرح الكافية على النحو التالي :

أولا = آراء تتصل بنص ابن الحاجب في متن الكافية وشرحه :

بحكم ارتباط هذا النص بالكافية يناقش ابن فلاح المتن بعين بصيرة لا أثر فيها للتعصب ، فيعترض على بعض ألفاظ المصنف في المتن أو الشرح ، ويقترح بديلاً لهذه الألفاظ ، و قد يبرر ما ذهب إليه ، ويقدم تفسيراً لهذا الحدّ أو ذاك ،ومن ذلك:

---

(1) – ينظر ص ١٤٠

(2) –ينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص٧٢،وابن يعيش ٥١/١

(3) – ينظر ص ١٣٠

(4) – انظر ص ١٣٢

(5)– ينظر ص ١١٣

(6) – ينظر ص ٩٨

١- فسر ابن الحاجب (المفعول به) بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل ثم في فسر الوقوع بأنه التعلق ، واعترض ابن فلاح على هذا التفسير ؛ لأنّه يؤدي إلى وضع الخاص موضع العام ، والذي عليه أهل اللغة وضع العام موضع الخاص ،

ثم اقترح التفسير بقوله : والأجود أن يقال : الوقوع يعم العلاجي ، وغير العلاجي ..." [١]

٢- اعترض على ابن الحاجب في الإخلال بالقول والكلم في ذكر الألفاظ الجارية في اصطلاح النحويين واقتصاره على اللفظ والكلمة والكلام [٢]

٣-في حد ابن الحاجب للاسم بأنه " ما دل على معنى في نفسه "

اعترض ابن فلاح بأن هذا الحد غير مانع لدخول الخط والإشارة والعقد والهيئة فيه

وكما اعترض على ابن الحاجب في مواضع دافع عنه في مواضع أخرى منها :

في قول ابن الحاجب في الكافية " جمع المؤنث بالضمة والكسرة "

قال ابن فلاح : قلنا : المصنف لم ينظر في تقسيم الإعراب إلى محله بل إلى نفس الإعراب ، والكسرة أقوى من الفتحة ، فلذلك قدمها [٣]

وكما اعترض على نص المتن اعترض على الترتيب ، والتقسيم ، ويقترح التقديم أو التأخير أو الإضافة أو الحذف ،ومن ذلك :

١-يقترح ابن فلاح التقديم أو التأخير في الباب ، وهو بذلك ينتقد طريقة المؤلف في ترتيب بعض أبواب الكتاب

فمثلا : تحدث المؤلف عن التوابع فقدم الصفة ، ثم العطف، ثم التأكيد ، وهكذا ، وفي الشرح قال ابن فلاح : " الأجود في ترتيب التوابع أنْ تقدم الصفة ؛ لأنهّا معنى قائم بالموصوف ثم التأكيد ؛ لأنّه عبارة عن المؤكد ، ثم عطف البيان ؛ لأنّه يوضح إيضاح الصفة ، ثم البدل ؛ لأنّه عبارة عن التابع ، أو بعض له ، أو معنى قائم به ، ثم العطف ؛ لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه ، فحقّه التأخير عن التوابع ، والمصنف قدّمه ، والتحقيق تأخيره [٤].

ومن ذلك عند قول ابن الحاجب في المتن : " التقدير فيما تعذّر كعصا " [١] قال ابن فلاح : قدم المصنف المقصور ، والأجود تقديم المنقوص ؛ لأن له ظهور ، وليس تقديره

---

(1) – ينظر ص ٤٨٥

(2) – ينظر ص ٩١

(3) – ينظر ص ٤٢

(4) – ينظر ص ٩٠٩

(1) – الكافية ص٦١

مطلقاً ، وما له حالة يظهر فيها الإعراب أولى بالتقدم مما لا يظهر فيه أصلاً ، ولعله نظر إلى أنّ (الألف) أقوى من (الياء) في المدّ لملازمة المدّ لها " [٢]

، ويلاحظ أنه يدافع أحيانا عن الانتقادات الموجهة لابن الحاجب في ترتيبه ، يقول ابن فلاح : إن قيل ينبغي تقديم إعراب ما لا ينصرف عليه ؛ لأن هذا جمع ، وذلك مفرد ، والمفرد سابق على الجمع و هذا هو المنهج النقدي الصائب الذي يبين ما للنص وما عليه ،ويوضح المسائل المشكلة ، ويضع الحلول .

ثانيا : مناقشة النحاة والحكم بين احتجاجاتهم دون انحياز لأحد ، حيث يقدم ابن فلاح أنموذجا فريداً في التعامل مع الأفكار و الآراء النحوية ، واللغوية ، والبلاغية ، والفقهية ، والكلامية ، فهو يوازن بين الآراء ، ويبدع في المناقشات ، ثم يرجح ، أو يبتكر. وسيأتي لهذا مزيد بيان

خامسا : أسس اختياراته النحوية

ابن فلاح يذكر الآراء وهو غالبا يبين ما يرجحه ويقويه ما يراه من الآراء ، وقد ينقل الآراء أحياناً ، دون ترجيح .

وقد كشفت الدراسة ارتباط الاختيار والتوقف أحياناً بمقاييس الورع [٣] وغيره

فابن فلاح لا يختار أو يرجح في بعض المسائل الافتراضية متى تساوت فيها قوة الأدلة كأصالة الفاعل أو المفعول به ، أو هل العامل الرافع للفاعل لفظي أو معنوي ؟ [٤] .

و ربما أدلى بدلوه في مسألة من هذه المسائل مثل عامل الرفع في المبتدأ ، واختياره بأنه الابتداء والمبتدأ [٥]

والأسس التي ترتبط بها اختيارات ابن فلاح النحوية ما يلي :

أولاً : السماع بأنواعه

وجود الشاهد القوي ، من الشعر الذي لم يخضع فيه الشاعر للضرورة الشعرية ، ومن القرآن الكريم والقراءة القرآنية المؤيدة بالنص الفصيح،بشرط أن يكون التأويل فيها مستحيلاً أو متكلّفاً ، وإليك البيان :

جواز حذف الياء أو الألف ، وإنابة الكسرة أو الفتحة

---

[2]- ينظر ص ١٨٠

[3] – يتورع ابن فلاح عن القطع برأي والترجيح في تعليل اشتقاق إله ينظر ص ٥٢٣

[4] – ينظر ص ٢٩٥

[5] – ينظر ص : ٣٤٩

رجح ابن فلاح جواز حذف الياء وإبقاء الكسرة،وحذف الألف وإبقاء الفتحة في مثل﴿ يا ابن أم ﴾[1]

هل يصح عدل ما جاوز رباع ؟

في الشعر جاء قول الكميت

فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا

ردّ أبو عبيدة اللفظ (عشاراً) ؛ لأنّه جاوز (رباع) ،

وقال ابن فلاح : " الأقوى إثباته ؛ لأنّه إذا سمع في بعض ما جاوز دل على أنه من لغتهم ، ولا مانع من استعماله [2].

وهو في أغلب أحكامه أيضا معتمد على الاستقراء ، والتتبع للقاعدة

و اطرادها ، واستقراء الجزئيات التي يراد التقعيد بها ، ومن ذلك

لبيك مفرد أم مثنى ؟

مثاله : ما جاء في اللفظ (لبيك) الذي اختلف فيه فقال أكثر النحويين : إنه مثنى ، وذهب يونس إلى أنّه مفرد ، وأن ألف (لبى) انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر كألف لديك ، وعليك ، ونقض قوله بأنه قد أضيف إلى الظاهر مع قلب الياء [3].

- ***مم اشتق المندوب ؟***
- رجح رأي الجوهري وابن فارس في أن المندوب من ندبه إذا دعاه ، لأنّه منصوص عليه في اللغة

ثانياً: (القياس و موافقة القاعدة للأصول النحوية ، والصرفية المقررة)

(أسماء) وزنها (أفعال) ، أم (فعلاء)

رجح ابن فلاح رأي سيبويه في قوله أنّ وزن أسماء (فعلاء) على غيره الذي يقول : وزنه (أفعال) ودليله في الترجيح منطق اللغة القائل بكثرة التسمية بالصفات دون الجموع

عامل النصب في المنادى

---

(1)— انظر ص ٥٣٧

(2)— ينظر ص ٢١٣

(3)— انظر ص ٤٧٣

ومن ذلك ترجيح رأي سيبويه والجمهور في العامل الناصب في المنادى، أنه الفعل المقدر ، على رأي المبرد الذي يقول أن العامل هو حرف النداء ، ، وأبي علي الذي جعل حروف النداء أسماء أفعال

وحجته في الترجيح لتقدير الفعل ، أن الفعل أصل في العمل ، والحروف لا ينصب منها شيء إلا ما شابه الفعل ، و"إحالة النصب على الأصل أولى مما لا أصل له في العمل [١]"

- ***هل يجوز صرف (جُمَع ، وأُخر) إذا سُمّي به ؟***

رجح ابن فلاح رأي سيبويه على غيره ، وكذلك رجح رأي غيره عليه ، من ذلك :

إذا سمّي بـ(جُمَع) و(أُخر) لم يصرفها سيبويه للعدل في الأصل ، ويصرفها الأخفش ؛ لزوال معنى العدل بالتسمية ، وقد رجح ابن فلاح رأي الأخفش ؛ لأن العدل المصاحب للوصف – والمصاحب للتأكيد – يزول بزوال لازمه ، ولا يوجد مع التسمية "[٢]

الاسم المرفوع بعد إذا ولو

ومن ذلك : المرفوع بعد (إذا) ولو في قوله تعالى ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ عند قوله تعالى في ﴿ لو أنتم تملكون ﴾ المختار عند ابن فلاح أنه فاعل للفعل المفسر ، ونقل الرفع على الابتداء عن سيبويه [٣]

-

- ***جواز نصب الوصف المقصود بالنداء***

- رد ابن فلاح أيضاً المازني في تجويزه للنصب للوصف المقصود بالنداء قياساً على صفة العلم ، وحجته : أنّ المقصود بصفة العلم الإيضاح ، والأول هو المنادى ، وهاهنا الوصف هو المنادى في المعنى ، و(أي) وصلة إلى ندائه " [٤]

أصل (يا زيد)

- وفي رأي الفراء في أن أصل يازيد : يازيداه ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، واستشهاده بالبيت
- يارب يا يارباه إياك أسل ...عفراء يا رباه من قبل الأجل
- يقول :"وتمسكه بالبيت ضعيف ، لأنه من المضاف إلى ياء المتكلم ،وليس بمفرد"[٥]

---

[١] – انظر ص ٤٩٨

[٢] – ينظر ص ٢١٧

[3]– انظر ص ٣٤٣

[4] – انظر ص ٥٢٥

[5] – ينظر : ص ٥٠١

- ومن الأصول التي أوردها ابن فلاح لترجيح بعض الآراء ، " التغيير يؤنس بالتغيير " وذلك في الاستدلال لترخيم العلم
- وابن فلاح غالباً ذو شخصية واضحة يرجح ما يراه معتمدا على دليل ، ويرد ما يراه ضعيف الحجة .

وقد يورد الرأي دون ترجيح ، وذلك حين لا يكون له رأي في المسألة

وقد يذكر الخلاف دون تحديد لأطرافه ، وذلك باستخدام الألفاظ المبهمة

مثل (عند قوم ، بعضهم .وذهب جماعة من النحويين .....[1]

سادسا : أثره في من بعده :

لاشك أنّ الجانب العلمي عند ابن فلاح كان معروفاً لدى بعض العلماء ، وما غاب عنهم ، هو ذلك الجانب الحياتي ، بدليل اهتمام كبار النحاة بمؤلفَيه : المغني ، والكافي ، والنقل عنهما ، ولعل في نقل الرضي ، والسيوطي ، وبدر الدين الزركشي ، والشيخ يس [2](ت ١٠٦١هـ) ، ما يؤكد معرفة هؤلاء العلماء للمكانة العلمية الكبيرة التي وصل إليها ابن فلاح .

و يظهر أنّ ابن فلاح كان ذا سيرة محمودة ، وشخصية مؤثرة قوية ، يتضح ذلك مما نقل عن الفقيه عبد الحميد الجيلوني (ت ٧٢٣هـ) الذي قيل إنّه دخل اليمن من طريق الحجاز سنة ٧١٧هـ بعد تفقهه في البصرة على عالم يمني هو منصور ابن فلاح " ولم يدخل اليمن إلا لمحبته له "[3]

يمكن القول أن ابن فلاح كان له أثرا كبيراً في الخالفين من كبار النحاة واللغويين حيث قدر كثير من العلماء مكانة ابن فلاح فنقلوا عنه وضمنوا كتبهم بآرائه

ولعلّ في نقل الرضي لآرائه ما يؤكد مكانته العلمية [4]، ، وليس الرضي فقط هو الوحيد الذي أخذ عن ابن فلاح ، حيث نقل عنه أيضا الإمام جلال الدين السيوطي في كتابيه الهمع ، والأشباه والنظائر ، وكذلك

---

(1) – انظر ص ٢٢٤ ،٢٥٥ ،٢٦٨ ،٥٤٥ ،٧٧١ ،٢٤٤ ،٢٩٥

(2) –البرهان في علوم القرآن ١٢٦/٤ ، و الأشباه والنظائر ٢١٥/٤ ، و الهمع : ا/ ١٧٢ ، و حاشية التصريح للشيخ يس ٧٢/١ ، والمغني ١٤/١

(3) – المدارس الإسلامية في اليمن ٢٠٥

(4) – شرح الرضي على الكافية ٣٢/١ ، و٤٨/٢ ،و٧٣ ،١٠٥ ،٢٢٠ ،٢٢٦ ،٣٣٠ ،٣٧٨ ،وينظر ابن فلاح النحوي ٥٣-٥٧

نقل عنه بدر الدين الزركشي في كتابه " البرهان في علوم القرآن[١] ونقل عنه أيضا الشيخ يس بن زين الدين الحمصي في حاشيته على التصريح [٢]

سابعا : شرح الكافية لابن فلاح – قيمته العلمية – (ما له وما عليه) :

كتاب (شرح الكافية في النحو) لابن فلاح من الكتب الهامة والسابقة ، فلم يسبقه من الكتب المطبوعة إلا شرح المؤلف ، ويعد هذا الشرح من الشروح القديمة التي فطن أصحابها إلى قيمة الكافية العلمية .

وينقل لنا الباحثون عدداً من الشروح المتقدمة ، يأتي في أولها : شرح المصنف ، وقد اطلع ابن فلاح عليه ، وأفاد منه [٣]، أمّا الشرح الثاني فهو شرح ابن الخباز الموصلي المتوفى (٦٣٨هـ) ، ولعلّ ابن فلاح أيضا قد نقل عنه ، وجاء بعده شرح ابن يعيش الحلبي (ت ٦٤٣هـ) ولعله قد اطلع عليه [٤]، يليه شرح موهوب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥هـ) ، ولا أثر للنقل من هذا الكتاب ، وكذلك شرح محمد بن حمزة بن أبي النجم المتوفى (٦٥٦هـ) ، وشرح محمد جمال الدين ابن مالك ت (٦٧٢هـ) ، وأغلب الظّن أنه لم يطلع على هذه الكتب .

ويعد شرح الكافية لابن فلاح من المراجع المطوّلة المهمة ، التي تضيف للمكتبة اللغوية العربية مرجعاً لا يخلو من الفوائد العديدة ، ومن ذلك :

أولاً : يقدم الكتاب آراءً عديدة لبعض النحاة الأوائل لم تنقل في كتب كثير من النحاة ،

مثل آراء العلامة الزيادي ، وابن درستويه ، والربعي [٥]، وغيرهم

ثانياً يعرف الكتاب بالمصطلحات ، والأصول الكوفية المندثرة

من ذلك مصطلح (المحلّ) والمقصود به ظرف المكان عند الكوفيين [٦]

:و من الأصول اللغوية للكوفيين:" ما كان من الأفعال مستوعباً لظرفه ؛ فالأحسن رفعه على حذف مضاف " عند الكوفيين ،كقولك : الصيام اليوم ، وما كان غير مستوعبا لظرفه ؛ فالأحسن نصبه على التعلق بمحذوف مثل : الأكل اليوم ، والشرب يوم الجمعة [٧]

---

(1) – البرهان ١٢٦/٤

(2) – شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٣٧٧/٢

(3)– ينظر مقدمة ابن فلاح للكتاب ٩١ ، ٧٢٥ ،٧٤٣

(4) – ورد ذكر ابن الخباز في ص ٣٣٧ ، وكذلك ابن يعيش ص ٤٠٦ ،٧٨١

(5)– انظر ص ١٥١ ، ١٧٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨١ ، ٤١٨ ، ٥٩٢ ، ٥٩٨ ، ٧٢٠

(6) – ينظر باب المفعول فيه ص ٦٠٤

(7)– انظر ص ٦٠٦

ثالثا = يقدم الكتاب آراء جديدة ، ومعلومات مأثورة :

يطرح ابن فلاح للباحثين والمحققين آراء جديدة في شكل جذّاب يشد الانتباه :

من ذلك : في الإعراب : قوله "

والثاني : أنّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف همزة إذا حركت ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركت ، بل من الخيشوم ؛ لأنه مخرج الساكنة ، فدل على أن الحركة جذبته من مخرج الساكن إلى مخرج المتحرك ، وهو الهمزة والنون المتحركة ،

حجة من قال : إنها قبل الحرف : إجماع البصريين على أنّ الواو من (يعد) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

وجوابه : أن الحركة بعده ، لكن لما كان المتلفظ بالواو بعد الياء يتلفظ بحرف متحرك بحركة تغاير الواو ، وتناسب الياء ، فحصل من ذلك ثقل هو سبب الحرف ، فعبروا عن وقوع المغايرين المتناسبين الذي هو سبب الثقل بوقوعها بين ياء وكسرة نظرا إلى أن المناسب للياء إنما هو الكسرة ، فهو المقصود بالذكر دون العين ، فهي وإن كانت بعدها فكأنها قبلها ؛ لأجل مناسبة الياء .

وهذا الجواب لم أعلم أحداً سبقني إليه [١]

وفي موضع آخر يقول

وتكلّف هذا التحقيق لم أعلم أحداً سبقني إليه،[٢]

.

---

[1] – انظر ص ١٤٠

[2] –انظر ص ١٣٢

: وفي بعض المواضع يقول بعد أن طرح رأيه في عبارة تؤكد اعتزازه بنفسه ، وقيمة ما يطرحه من رأي " وهذا الإشكال ،وجوابه لم أعلم أحداً سبقني إليه " [١]

وفي موضع آخر يبين جهده بشكل ينم عن ثقة بالنفس " وهذا التحقيق لم يحك كما حققته [٢]"

رابعاً = يفسر الكتاب بعض الآراء المبهمة ، التي لم يحسن التعبير عنها بعض العلماء ، ففهمها الدارسون بشكل أو بآخر ، وهي في الحقيقة تحتاج إلى توضيح

ومن ذلك في باب المفعول له :

" قال ابن الحاجب في الكافية : " المفعول له : هو ما فعل فيه فعل مذكور ...خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر "

وقال محقق شرح الكافية لابن الحاجب : " نسب المصنف هذا القول إلى لزجاج وتبعه الرضي ، وشرّاح الكافية ، وابن مالك في التسهيل وشرحه ، وأبو حيان في التذييل والتكميل ...."

ثم قال : " والذي ذكره الزجاج لا يحتمل هذا الوجه ....." ويمكن حمل عبارات الزجاج على أنها بيان لعلة نصبه لا دليل على أنه مفعول مطلق "[٣]

وقد بين ابن فلاح حقيقة ما ذهب إليه الزجاج بعبارة واضحة لا لبس فيها ولا إخلال ،فقال :

: "واختلف فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها : للجمهور أنّه علة للفعل المذكور .

والثاني : للكوفيين و الزجاج : أنّ انتصابه على المصدر الدالّ على النوع ، فإنّ التأديب نوع من أنواع الضرب في ضربته تاديباً ، كرجع القهقري ، أي : على حذف مصاف ، أي : ضربت ضرب تأديب ؛ ليكون بلفظ الفعل

والثالث للجرمي والرياشي : أنه ينتصب نصب المصادر التي تقع حالاً كأتيته ركضاً وعدا و" قتلته صبراً " ويلزم عندهما التنكير كالحال ، ويجعلان إضافته إلى المعرفة في تقدير الانفصال "[٤].

خامسا : يقدم إضافة جديدة للمحققين في تحقيق بعض الأبيات

يكمل بعض الأشطر التي ضاعت أعجازها مع الزمان

---

[١]- ينظر ص ٢٢٢

[٢] - ينظر ص ١٥٣

[٣]- ينظر شرح المصنف على الكافية ٤٩١

[٤] – انظر ٦٢٩-٦٣٠

من مثل :

استشهد سيبويه في الكتاب [١] بشطر بيت من البحر الخفيف يقول فيه :

يا لقومي لفرقة الأحباب

وقال المحقق : لم يعرف قائله ، ولا تتمته

وقد ذكر البيت بتمامه في شرح الكافية لابن فلاح ، وهو :

يالقومي لفرقة الأحباب ونزول المشيب دار الشباب [٢]

سادسا : يقدم الكتاب نصوصا نقديةً للمتن تثري الفكر النحوي

، فيضيف ، ويعدل ، ويقدم ، ويؤخر ، ويبرر

من ذلك عند قول ابن الحاجب في باب علامات الإعراب في المتن :

: " التقدير فيما تعذّر كعصا " (3)

قال ابن فلاح في الشرح : قدم المصنف المقصور ، والأجود تقديم المنقوص ؛ لأن له ظهور ، وليس تقديره مطلقاً ، وما له حالة يظهر فيها الإعراب أولى بالتقدم مما لا يظهر فيه أصلاً ، ولعله نظر إلى أنّ (الألف) أقوى من (الياء) في المدّ لملازمة المدّ لها ،وأمّا (الياء) فلا يلزمها المدّ[٤].

، ومن ذلك قوله :": وقد أخلّ المصنف بذكر اسم (لات) ، وهي أحقّ بالذكر من (لا) ؛ لأنها في التنزيل "[٥]

وكما تتبع ابن الحاجب في نص المتن تتبعه في ترتيب بعض الأبواب ، ومن ذلك : ينتقد طريقة المؤلف في ترتيب بعض أبواب الكتاب :

فمثلا تحدث ابن الحاجب في الكافية عن التوابع فقدم الصفة ، ثم العطف ثم التأكيد ثم البدل ثم عطف البيان .

---

(1) – الكتاب ٢١٩/٢

(2)– انظر ص ٥٠٧

(٣) – الكافية ص٦١

(4)– انظر ص ١٨٠

(5)– انظر ص ٤٤٣

وقال ابن فلاح في الشرح " [1]الأجود في ترتيب التوابع أنْ تقدم الصفة ؛ لأنّها معنى قائم بالموصوف ثم التأكيد ؛ لأنّه عبارة عن المؤكد ، ثم عطف البيان ؛ لأنّه يوضح إيضاح الصفة ، ثم البدل ؛ لأنّه عبارة عن التابع ، أو بعض له ، أو معنى قائم به ، ثم العطف ؛ لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه فحقّه التأخير عن التوابع ، والمصنف قدّمه ، والتحقيق تأخيره [2].

سابعا : يقدم بعض الأفكار التي تنم عن شخصية علمية مبدعة ومن ذلك :

ملاحظة الارتباط بين التفكير واللغة

استمع إليه يقول عند مناقشة العلاقة بين الاسم والمسمى :

" قلنا : إفادة سماع اللفظ لمسمّاه لا تتوقف إلاّ على علم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المسمى ، بدليل أنّ الجاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئاً ؛لجهله بوضعها ، فإذا سَمِعَ اللفظُ الموضوع لمسمى العالمُ بالوضع حصل بين سماع ذلك اللفظ وبين ذلك المسمى نوعُ ملازمةٍ ، فينتقلُ الذهنُ عند سماع اللفظِ إلى لازمه ، وهو ذلك المسمى [3].

ينقل ابن فلاح عن عدد من الكتب التراثية

اتضح لي من خلال هذا العمل أن ابن فلاح نقل عن بعض الكتب التراثية ، ومن أبرزها شرح اللمع للعبدي ، وبعض شروح المفصل [4]، وغيرها ، و هو بهذا يساعد الباحثين والمحققين في توثيق تلك الكتب وتقويم ما تحويه من نصوص .

المآخذ التي يمكن ملاحظتها في شرح الكافية لابن فلاح

بعد أن تحدثت عن المميزات التي توافرت لكتاب شرح الكافية أجدني مضطرا أن أبحث في المثالب اتباعاً لمنهج أهل العلم في إثبات المزايا والعيوب فأقول وبالله التوفيق :

" لكل جواد كبوة ، ولكل صارم نبوة " ، قالها أحد الحكماء ، عاذراً كلُّ إنسان في خطئه البسيط ، وخصوصاً ما صدر منه بعفويّة ، أو بعد اجتهاد ، وقال ﷺ " من اجتهد وأصاب فله أجران ، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد "

من هنا فإنه إذا كانت هناك من مآخذ على الشيخ العلامة ابن فلاح فهي بلا شك لا تقلل من قيمة كتابه ، بل ولعل بعضها مما لم يتبينه الباحث أو يتمكن من تفسيره ، فاعتبره من المآخذ ، ومن ذلك :

---

[1] – شرح الكافية للمصنف :٦٣٦/٢-٦٤١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٣١/٢- ٣٤٤ ، و الفوائد الضيائية :

[2] – ينظر ص ٩٠٩

[3] – انظر ص ٩٨

[4] – انظر ص ٣٩٩ ، ٤٠٦ ، ٤١٨ ، ٧٨١ ، ٨٩١

١-عدم الاستقرار على منهج واحد

أولا : في طرح المسائل الخلافية:

يورد ابن فلاح الآراء مبتدئا بعرض قول البصريين ثم الكوفيين ثم يفصل حجج النحاة مبتدئا بحجج الكوفيين ثم حجج البصريين ثم يرجح ويختار ما يراه وهكذا لكنه في بعض الأحيان يخالف هذا المنهج فيبدأ بعرض رأي الكوفيين أو يحتج للبصريين قبل الكوفيين [١]

ففي باب نائب الفاعل يقول : " إذا وُجد المفعول به الصريح مع بقية المفاعيل التي يجوز إقامتها مقام الفاعل تعين عند البصريين إقامته دون غيره ، والكوفيون يختارونه ولا يوجبونه، ووافقهم السيرافي ، فأجاز ضُرِبَ الضربُ الشديد زيداً ، وضُرب اليومان اللذان يعلمهما زيداً.

وحجة البصريين من أربعة أوجه " [٢]

-ثانيا : من الملاحظ أنّ ابن فلاح ينتهج منهجاً واضحاً في الشرح ، فهو لا يتحدث عن شيء في الكافية حتى يصل إليه ، ولكنه قد يخالف نهجه أحيانا ، ومن ذلك حديثه عن تقديم الفعل على المفعول قبل أن يصل إلى عبارة المتن " وقد يتقدم على الفعل " [٣] ،

- ومن الأمثلة : في باب النداء تحدث عن البناء للمنادى قبل أن يصل إلى قوله "ويبنى على ما يرفع به [٤]

ثالثا : من منهجه أيضا الاستطراد واستيفاء أمثلة القاعدة النحوية ، ولكنه في باب الترخيم للذي زيد فيه حرفان الأول ساكن " مثّل المصنف لجميع أشكال الزيادة ، ولم يمثّل لزيادة الهمزة للإلحاق في نحو : (علباء)

وكذلك في مسائل البدل ذكر اثنين وثلاثين مسألة ومثل لها بسبعة وعشرين مثالا ولم يفصل الأمثلة كما هي عادته [٥]

---

(1)- انظر ص ٨٢٠ ، ٩١٢

(2)- انظر ص ٣٤٠ ،

(3)- انظر ص ٤٨٧

(4)- انظر ص ٥٠٦

(5)- انظر ص ٩٥٨

ثانيا : الاستغراق في القياس النحوي

– ومن الهنات التي تؤخذ على المؤلف الاستغراق في القياس النحوي ، ونسيان بعض الأصول التي يعمل بها هو بشكل أكبر من غيره ، ومن الأمثلة على ذلك

قوله في باب (المفعول فيه) : في تعليل سبب إجماع القراء على (وإدبار النجوم) بالكسر للهمزة : إن ذلك بسبب عدم التعدد فيما يعنيه الإدبار ، وهو الصبح ، بينما اختلف القراء ، في ﴿ وأدبار السجود ﴾ لتعدد المعنى وهو الصلوات ، ومن المعروف أنّ هذه القراءة ، وتلك توقيفية ، لا يد للنحاة ، ولا القرّاء ، ولا اللغويين فيها [١].

– ومن المآخذ أيضا إغفاله الحجة في رد الرأي المخالف أحيانا ، والاكتفاء بالردّ دون تعليل في بعض الآراء ، يقول " وقوله تعالى ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [٢]لا يصح إبداله من (مَنْ) على الاستثناء المتصل لتنزهه عن المكان ، وإنما يصح على المنقطع على لغة بني تميم في إبدال غير الجنس ،

فإنْ قيل : فهلا حُمِلَ على المتصل ، والمراد بكونه في السموات والأرض مجاز ، وكونهم فيها حقيقة قلنا : ذلك غير جائز "[٣]

٢– –ومن المآخذ على ابن فلاح رده على بعض آراء العلماء الكبار رداً مقتضباً لا يتناسب مع شخصية صاحب الرأي وما يستحقه رأيه من اهتمام نظرا لقيمة صاحب الرأي العلمية ، مثال ذلك :

يقول عن رأي الخليل بن أحمد في باب المنادى عند قوله

وذهب الخليل[٤] إلى أنهم رفعوا المفرد كـ(قبلُ) و (بعدُ) ونصبوا المضاف كما نصبوا (قبلك) حين طال ، ولا يخفى ضعفه ." ، وكان حقه الاحتجاج لهذا الدفع ، حيث لا تكفي كلمتين فقط في دفع رأي الخليل بن أحمد !!

---

(1)– انظر ص ٦٢٥

(٢) – الآية ٦٥ من سورة النمل

(٣) – انظر ص ٧١٤

(4) – انظر ص ٧٢٠

، وحق العالم المشهور عند ذكر خلاف رأيه أن يمحص ، وأن يحتج له أو عليه بما يستحقه صاحبه من اهتمام

٣- الولع بالتفريع والاستطراد وسوء التقسيم في بعض الأحيان ، ومن ذلك :

: الأسماء الستة ، تكلم عنها باستطراد في أول الشرح في باب الإعراب وعلاماته ، ولما وصل إلى باب الأسماء الستة في موضعه من الكافية ، وجد نفسه قد أتى على معظم الباب ، فاضطره الاستطراد إلى الإغراق في الحديث حول إضافة الأسماء الستة حتى كأن الحديث في باب الإضافة ، حتى أنّ الباحث يلاحظ أنّ المؤلف قد استغرق أكثر صفحات باب الأسماء الستة في الحديث حول الإضافة .

-ومن ولعه بالتفريع المؤدي إلى سوء التقسيم في بعض الأحيان متابعته لابن الحاجب في ما جاء في باب النعت ومطابقة الصفة للموصوف حيث يقول : " ، فالأول والثاني يشترط مطابقتهما للموصوف في عشرة أشياء : في الرفع والنصب ، والجر ، والتعريف ، والتنكير ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ."

وهذه العشرة هي

١- الإعراب رفعا ونصبا وجرا

٢- والمطابقة في الإفراد والتثنية والجمع ،

٣- التعريف والتنكير

٤- التأنيث والتذكير

وكان حقه أن يقول المطابقة في أربعة أشياء من غير أن يتوسع في التقسيم ، غير أنّ ولعه بالتقسيم جعله يختار الذهاب بها إلى عشرة ، مع أنه من المعلوم أنّ المطابقة في التذكير أو التأنيث لا يجتمعان في الاسم الواحد ، وأنّ الاسم يكون نكرة أو معرفة ، ولا يجتمع له الحالين ، فهذا قسم واحد أو وضع واحد يتطابق فيه الصفة والموصوف ، وكذلك الإعراب رفعا ونصبا وجراً لا يصح على الاسم إلا حال واحدة من أحوال الإعراب ، وهكذا [١].

---

[1]- انظر ص ٨٨٧

موازنة الكتاب ببعض شروح الكافية

أولا : شرح ابن فلاح وشرح ابن الحاجب

تكاد تتشابه أغلب شروح الكافية المطبوعة في أنها تأخذ نصّا من المقدمة الكافية ، ثم تقوم بتحليل ذلك النصّ ، وقد سار على هذا المنهج ابن الحاجب في شرحه ، وتبعه كل من ابن فلاح ، والرضي ، وابن الخبيصي ، و غيرهم ، ولا أعلم من يخالف في هذا المنهج من الكتب المطبوعة سوى شرح الجامي ، الذي قدّم شرحا موجزاً مازجاً العبارة بالمتن ، وإذا كان العملان يهدفان إلى توضيح معاني المقدمة الكافية ، فإنّ كلّ منهما يتسم بسمات تميزه عن غيره

يشترك الكتابان في الموضوع ، والشكل العام للشرح ، وهو تقطيع المتن إلى أجزاء ، ثم القيام بتوضيح كل جزء على حدة ، غير أنّ ابن الحاجب لم يقدم سوى شرحاً موجزاً مختصرا يتسم بصدق التعبير عن مراد ابن الحاجب من المتن ، وقد وصف ابن فلاح هذا الشرح في مقدمة شرح الكافية بقوله " وكان شرحه لها غير كافياً لمن يريد التوسع في الكلام " فهو حقاً كما قيل عنه ، فلم يتوسع في ذكر الشواهد ، ولم يستطرد

، وكأن الشرح متنا آخرا أكبر من المتن ، ولعل أبرز ما يميز شرح ابن الحاجب أنه يمثل صورة حقيقية لكل ما ذهب إليه ابن الحاجب في المتن من ألفاظ محتملة لغير رأي ، أما شرح ابن فلاح فقد تميز على شرح ابن الحاجب بتلك الاعتراضات على المتن ، وعلى الترتيب ، واللفظ ، والشرح ، والاختيار وكل هذه الانتقادات التي نجدها عند ابن فلاح ، مما لم يتأتى لابن الحاجب ، فمن المعلوم أنه من الصعوبة بمكان أن يرى الإنسان عيب نفسه ، أما ابن فلاح فإنّه ينقل صورة خارجية عن منطوق الكافية ومفهومها .

ثانيا شرح ابن فلاح و شرح الرضي :

تعددت جوانب الاشتراك بين رضي الدين الاستراباذي وابن فلاح في شرحهما للكافية ولعلّ أكثر الجوانب تشابهاً هو النظرة المنطقية للحدود النحوية ، وبيان قيود الحد ، وشموله ، وما خرج عن الحد ، وما دخل فيه

ومن جوانب التشابه أيضاً شخصية كلّ منهما العلمية التي تتميز بالمحاورة والمعارضة ، والتمييز للجيد والسقيم من المتن ، وبيان جميع الاعتراضات عليه ، والاستدراك .والدفاع عنه

كما تميز الكتابان بمناقشة الآراء النحوية ، وتحقيقها ، والأمانة العلمية في النقل ، وأمّا أوجه الخلاف فمن أبرزها ما يلي :

أولاً = كثرة الشواهد القرآنية والشعرية عند ابن فلاح

حيث يمتاز ابن فلاح باستشهاده بعدد كبير من الشواهد الشعرية والقرآنية مقارنة بالرضي الذي تكثر شواهده ولكن بنسبة أقل

ثانياً = يميل أسلوب ابن فلاح إلى الاستطراد ، بينما يميل الرضي إلى الاعتدال ، ففي الحد لا يستغرب من ابن فلاح بيان ما يعنيه الحد عند المتكلمين والأصوليين وغيرهم ، ويستبعد من الرضي الحديث في غير النحو والمنطق ، وكذلك في رواية ابن فلاح للمثل أو الشعر ، أو الخبر والقول ، لا يستبعد أن يتطرق ابن فلاح إلى قصة المثل ، وقائل الشعر ، ومناسبته ، وهو ما يستبعد عند الرضي الذي يميل أسلوبه إلى المنهجية الخالية من الاستطرادات ، ومن هنا فإنّ شرح ابن فلاح وشرح الرضي من الكتب التي تحتاجها المكتبة العربية ، والمطّلع على الكتابين يجزم بقيمة كل منهما وأهميته

ثالثا : شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـ) (الفوائد الضيائية)

لعل أكثر الكتب انتشارا بين المتعلمين هو شرح الجامي ، وهو أكثر الشروح بين أيدينا اختصاراً حيث لا تجد فيه من الشواهد في جزأيه الاثنين سوى سبعين شاهداً ، ومع ذلك فقد حاول التعرض لجميع مشكلات الكافية ، مما جعله مشهورا بين المتعلمين[١]

وإذا كانت الشواهد المذكورة في كتاب ابن فلاح ، وبالتحديد في الجزء الذي قمت بتحقيقه قرابة سبعمائة شاهد شعري ، فذلك يعني أن نسبة الشواهد الشعرية عند الجامي تبلغ حوالي ٢٠/١ من شواهد الشعر في شرح ابن فلاح

---

[١] –كشف الظنون ١٣٧٢/٢

أمّا الشواهد القرآنية ، فهي وإن كثرت في شرح الجامي ، فهي أيضا قليلة بالنسبة لشرح ابن فلاح الذي يعج بالشواهد القرآنية والقراءات

ولعل ما يميز الجامي هو تلك الطريقة في مزج الشرح بالمتن ، والمنهج المختصر الذي يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو ، والأسلوب العلمي الموجز الذي لا خروج فيه و لا استطراد

ويمكن القول أنّ الجامي اهتم بالدلالة اللغوية والمنطقية لألفاظ الكافية ، وربما انصرف إلى إعراب بعض هذه الألفاظ ، كما انصرف إلى دفع اعتراضات شراح الكافية على هذه الألفاظ أما ابن فلاح فقد توسع في ذكر دلالات ألفاظ الكافية عند النحويين أو الأصوليين ، أو المناطقة ، أو المتكلمين والفلاسفة وغير ذلك

تاسعا : المنهج الذي ارتضيته للتحقيق والتعليق :

جاء هذا العمل وفق منهجٍ سرت فيه على النحو التالي :

١-أثبت متن الكافية أعلى الصفحة بعد مقابلته بالمتن المحقق المطبوع ، وشرح المصنف ، وشرح الرضي ، والفوائد الضيائية للجامي .

٢- قمت بتحرير المخطوط مراعياً الدقة وكتابة الكلمات وفق قواعد الإملاء الحديثة متجاهلاً الإشارة إلى الأخطاء الإملائية البسيطة والواضحة التي لا لبس فيها مثل : الخافض ، كتبت هكذا (الخافظ) ، و كذلك في مثل قلب الهمزة ياء في (فوائد وفائدة) كتبت هكذا (فوايد ، وفايدة) وأمثالها ، أمّا ما وجدت فيه أدنى احتمال فقد حصرته بقوسين هكذا ( ) وذكرت ما رجحته في النص ، وأثبت في الحاشية ما كتب في الأصل .

١- قابلت النسخة عدة مرات على الأصل ، وطابقت كل باب من أبواب الكافية بالمتن ، وبشرح المصنف ، وغيره صيانة للنسخة عن التقديم والتأخير في بعض الأوراق .

قمت بربط الشرح بالمصادر النحوية الهامّة مثل " الكتاب ، والمقتضب ، والأصول ، وابن يعيش ، والمقتصد ، والإيضاح على المفصل لابن الحاجب ، وكذلك المصادر الأصلية التي ارتبطت بالكتاب من المصادر التي تناولت الكافية ، مثل : شرح المصنف ، وشرح الرضي ، والفوائد الضيائية ، أو المصادر التي كتبت في عصر المؤلف أو قريبا منه مثل : شرح ألفية ابن معط للقواس ، والصفوة الصفية للنيلي ، وغيرها محيلا عند عبارة (الشرح) على أهم المصادر النحوية واللغوية التي يمكن أن يلمس المستزيد منها الفائدة ،وذلك تسهيلا للبحث والتحقيق

٢- مبينا أماكن وجود المسائل النحوية في هذه الكتب .

٣- خرجت الشواهد القرآنية والشعرية ما استطعت حسب الطرق المتبعة عند المحققين ، ونسبت جميع الأقوال والأمثال إلى أصحابها ما أمكن ، كما خرجت الأحاديث والآثار ، وأحلت في ذلك كله إلى المصادر الهامّة ،

٤- عرفت بالأعلام الذين لم يشتهروا ، وجعلت الميزان في ذلك شهرة صاحب الرأي فتركت التعريف بالمشهورين كالخليل وسيبويه ، ويونس ، وأبي عمروبن العلاء ، و عرفت المغمورين وقليلي الشهرة كالعبدي وابن درستويه ، وغيرهم .

٥- .وضعت علامات الترقيم المناسبة لكل فقرة من الفقرات كما هي عادة المحققين

٦- ربطت مسائل الكتاب بالمسائل نفسها في المصادر النحوية ، وأشرت إلى موضع كل منها في المصادر المهمة مبتدئا بكتب صاحب الرأي ما أمكن

٧- شرحت بعض العبارات الغامضة ، مفضلا الإحالة على النقل

٨- أضفت العناوين المناسبة لأبواب الشرح تسهيلا للدرس

٩- ربطت بين ما كتبه المؤلف في هذا الكتاب وبين ما كتبه في المغني

١٠- قمت بضبط الكلمات التي يصعب معرفتها ، وانتهجت في الضبط المنهج الذي يطالب (بتشكيل ما أشكل)

١١- وضعت ما أضفته من زيادات بين حاصرتين [ ] ولم أشر إلى محل استجلاب الزيادة إن كانت زيادة بسيطة ، كحرف الواو ، أو كلمة واحدة مثل [نحو] و [ثم] وغير ذلك ، أما إن كانت الزيادة تتعدى الكلمة ، فقد وضحت مكان استجلابها وأشرت إلى سبب زيادتها .

عاشرا : وصف النسخة المخطوطة

اعتمدت في التحقيق على مصورة يتيمة ، وقد اعتبرتها كافية في التحقيق ؛ لعدم وجود نسخة أخرى ، ولقلة الأخطاء فيها ، وهذا بيان بوصفها :

المخطوط الأصل الذي اعتمدته من مقتنيات جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية في الرياض تحت مصنفة تحت رقم (٢٦٠٧) نحو

ومنه مصورة في مركز البحث العلمي برقم (٨٥٩) نحو ، وهي التي اعتمدت عليها في التحقيق : والموجود من الكتاب مائة وخمسون لوحة ، تمثل ما يقارب نصف الكتاب تقريبا منها مائة وثمان وأربعون لوحة هي مجموع ورقات الكتاب الموسوم بـ(شرح الكافية في النحو) ، في كل ورقة صفحتان تضم كلّ صفحة ستة وثلاثين سطرا ، في كل سطر ثماني عشر كلمة تقريباً

وفي ورقاته الاثنتين المتبقية عبارة عن مختارات لغوية ، وفوائد متفرقة مجموعة دون ترتيب ولا نظام ، وفي الورقة الثالثة من المخطوط يطالعك الكتاب وعدد من التمليكات والتعليقات المطموسة في بعض الأحيان

وأول ما يظهر جلياً لا لبس في قراءته بخط كبير وقلم عريض هو العنوان الذي يقول :

" كتاب شرح الكافية في النحو ، مما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الإمام العلامة الأوحد تقي الدين منصور بن فلاح بن مُحَمَّد اليمني رحمه الله تعالى ، وصلى الله على رسوله مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم تسليما آمين "

وفوق هذا العنوان أضيفت عبارة بخط صغير جاء فيها

" المسمى البراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية "

وفي أسفل النسبة سبعة أبيات في مدح هذا الشرح ، قائلها أحد علماء عصره في اليمن ، وهو الأديب العلامة السيد عبد الله بن الإمام يحي شرف الدين المتوفى (٩١٣هـ)

يقول فيها : جزى الله منصورا بحسن صنيعه ومعروفه في الناس ما كان جازيا

لقد صاغ شرحا حاز كل فريدة وأمسى لعقيان الفوائد حاويا

وأضحى لتوضيح المعاني كافيا لكافية ابن الحاجب الفذ وافيا

ولكن قد قال النبي محمدا حديثا بأن العلم حقا يمانيا
عليك بشرح ابن الفلاح فإنه يروي القلوب الظامئات الصواديا
فرِد في حياضٍ ماؤها غير آسن ترى سلسبيلا رائق الذوق شافيا
وباكر رياضا زهرها متفتح تعد من رياض الشرح ذلك راضيا

وتحت نسبة الأبيات ذكر الناسخ بيتين نسبهما لثعلب وهي :

من خَف خفّ على الصديق لقاؤه وأخو الحوائج وجهه مملولُ
وأخوك من وفّرت ما في كيسه فإذا عنيت به فأنت ثقيل

كما أن هناك بعض الفوائد اللغوية ، والتمليكات في الورقة الأولى ، منها ما هو مطموس ، ومنها ما هو واضح ، أما الأسماء الواضحة فهي (عبد الوهاب بن فلاح الكُسْتَبَان) والفقيه (حسين بن عبد الباقي) ، وأمّا المطموسة فلعلها تمليكات لبعض أئمة اليمن وأعلامه المشهورين ، أو ربما كان وقفا للكتاب .

أمّا خط هذه المصورة ، فقد كتبت بخط النسخ العادي ، ولأنّها مبتورة فلا أثر فيها لاسم الناسخ ، ولا تاريخ نسخها ، غير أنّ الخط الذي كتبت به من خطوط القرن العاشر الهجري ، فلعلها كتبت في ذلك الوقت ، وفيها أثر للمقابلة في بعض المواضع ، وقد أشير إليها بـ"ط" ، وقد أثبت كل ما ذكر منه في موضعه ، وأشرت إليه في الهامش ، كما أنها لا تخلو من بعض التصحيحات التي يضيفها الناسخ للنسخة ، وكذلك بعض التعليقات والحواشي التي تنسب فيها بعض الأبيات ، أو توضح فيها بعض العبارات وهذه الحواشي والتعليقات تكثر في الورقات الأولى ، وتقل في الورقات الأخيرة .

تحقيق نسبة الكتاب

١- العنوان المذكور للكتاب من أوائل الأدلة على صحة نسبته

٢- مما يؤيد نسبة الكتاب ما نسبه بعض العلماء في الورقة الأولى من الكتاب الموسوم بالمغني حيث جاء فيها " وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ أحمد العجمي : ومن مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب في مجلدين ، والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح " (١)

(١) - ينظر : ابن فلاح النحوي ١٧/١

٣- من يطالع كتاب المغني لابن فلاح ، وكتاب شرح الكافية يجزم بأن كاتبهما واحد ، ولا يتطرق إليه أدنى شك في ذلك ، وقد ذكر محقق المغني طرفا من هذا التشابه في خمسة نقاط أُوجز منها التالي :

١-التشابه في التقديم للكتاب ببيان فضل العربية ، وما ورد من أثر ، وتاريخ للبدايات التأليف النحوي

٢-شرحه للمصطلحات الخمسة اللفظ ، والقول والكلام ، والكلمة ، والكلم .

٣-والتطابق الملحوظ في النصوص المذكورة بذات الموضوع ، ومن ذلك في أول ذكر المرفوعات

٤- التطابق الكبير في باب المبتدأ والخبر

ويمكن أن يضيف الباحث بعد الدراسة والتحقيق

١- استخدم المؤلف نفس المصطلحات التي استخدمها في كتابه المغني مثل :

صناعة النحو ، أهل المصرين ، أرباب اللسان ، المصدر بمعنى الفعل ، الحدث ، والذات ، السنخ ، ألقاب الإعراب ، المطول للشبيه بالمضاف . وهذه المصطلحات كلها موجودة في المغني [١] كما هي موجودة في شرح الكافية

٢-المواقف النقدية والعلل والاحتجاجات تكاد تكون مكررة في بعض الأحيان

تحقيق اسم المؤلِف :

لاشك أن ذكر المؤلف في عنوان أي كتاب يعتبر من أول الأدلة على ثبوت نسبة الكتاب للمؤلف ، غير أن الخلط المحتمل ، وما كشفته الأيام من انتحال المؤلفات يجعلنا نتوقف قبل الجزم بنسبة كتاب إلى أي شخصية ، ولكن ما أثبتته الدراسة من تشابه بين المغني وشرح الكافية يجعلني جازماً بنسبة الكتاب إلى مؤلفه نسبة لا تحتمل أدنى احتمال

تحقيق اسم الكتاب :

ورد اسم الكتاب على ثلاث صورٍ كما يلي

الصورة الأولى هي : (شرح الكافية في النحو) وهذه هي الصورة المرتبطة بموضوع الكتاب ، والموجودة بخط كبير عنواناً للمخطوط

---

[1] - ينظر : ابن فلاح النحوي قسم الدراسة : ٤٣-٤٤ ،

والصورة الثانية هي : (البراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية) ، وهذه الصورة كتبت بخط صغير تعليقاً على عنوان المخطوط ، بخط مختلف عن خط الناسخ ، ولعدم من أشار إليها في مكان آخر فهي في نظري مستبعدة

وأما الصورة الثالثة : فهي (الكافي) ، وقد جاء في مقدمة كتابه (شرح الكافية) ما يشير إلى هذا الاسم وذلك قوله :

" ولما غلبَ على ظني أن صرف العناية إلى هذا العلم لا يخلو من ثواب ، ورأيت كثرة الطلبة للمقدمة الكافية المنسوبة إلى الشيخ العلاّمة ، فريد عصره ، و وحيد دهره ، أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي – المعروف بابن الحاجب[١]، تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنَّته ، وكان شرحه لها غير **كافٍ** لمن يريد التوسع في الكلام[٢]، عزمت على شرحها شرحاً وسطاً لا يخلّ ولا يملّ ، راجياً من الله – جلّت عظمته حسن الثواب " .

وكأني به يريد أن يقول : إن هذا الشرح هو (الكافي)

– كما يلمح هذا الاسم ضمن القصيدة المذكورة في مدح الكتاب والمؤلف ، الواردة بصفحة العنوان كما تقدم ، وهو قوله :

وأضحى لتوضيح المعاني **كافياً** لكافية ابن الحاجب الفذ وافيا

ومما يؤيد هذه الفكرة :

أولا = أنّ قائل لهذه الأبيات هو (عبد الله بن الإمام شرف الدين) من كبار العلماء والأدباء في عصره ، ومن عادة هؤلاء العلماء أنهم غالبا يذكرون اسم المؤلَّف في تضاعيف قصائدهم ، ومن ذلك

قول بعضهم في مدح الكافية

يا طالبا للنحو الزم حفظها واعلم يقينا أنها لك **كافية**

وقول أحدهم في مدح أحد شروح الكافية وهو شرح محمد ابن أبي بكر الخبيصي الكرماني :

ألا حبذا شرح الخبيصي إنه لشرح بتبيين الغوامض ضامن

إلى أن قال :

---

[١] – عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني المعروف بابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦ هـ) ترجمته في غاية النهاية ٥٠٨/١،و إلإشارة التعيين(ص ٢٠٤)،والنجوم الزاهرة ٣٦٠/٦

[٢] –طبع هذا الكتاب وأصله موضوعا للدكتوراه في جامعة الأزهر الدكتور جمال مخيمر سنة ١٤٠١هـ

فطوبى لمن درس **الموشح** شغله ومن هو على درس الموشح داجنُ

ثانيا = لم يذكر أحدٌ من المترجمين أو المؤرخين أو الدارسين أنّ لابن فلاح كتاباً ثالثاً غير (المغني) ، و(الكافي) ، وهذا الكتاب يقيناً ليس بالمغني ، فلعله يكون الكتاب المسمى " الكافي " ذلك الكتاب الذي ذاعت شهرته بين الخالفين ، ووصفه المحدثون بأنه مفقود .

ثالثا = أثبتت الدراسة التي قام بها الأخ عبد الرزاق السعدي على المغني لابن فلاح أنّ موضوع " الكافي " هو علم العربية ، حيث ذكر السيوطي في ترجمته لابن فلاح أنّ الكتاب المسمى بالكافي يكشف عن باع طويل للمؤلف في علم الأصول ، وقال[١] " له مؤلفات في العربية منها الكافي ، جزء في غاية الحسن يدل على معرفته بأصول الفقه"

وما ظهر لي من استخدام المؤلف للمصطلحات الأصولية ، ومناقشة كثيرٍ من مسائل النحو بعقليّة عالم الأصول ، يؤيد هذا التصور الذي ذهبت إليه[٢]، وهو أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو الكافي .

فمن المعروف أن (المجمل والمبين) من أبواب أصول الفقه ، وقد كشف شرح الكافية عن تمكن ابن فلاح من هذا الباب حيث يقول :

" فإن قيل : فقد جمع بينهما في قوله تعالى :﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾[٣]

قلنا : ليس هو جمعاً بين المفسر والمفسر ؛ لأنّ المفسر لم يتم ، وإنما هو من باب البيان بعد الإجمال ليكون أوقع في النفس ، وإنما قلنا ذلك لأنه ذكرها أولاً من غير هيئة فكان مجمِلاً ثم ذكرها مع الهيئة فكان بياناً لذلك الإجمال " .[٤]

– وكذلك : المفهوم والمنطوق أيضا من الأبواب التي يكشف هذا الشرح عن تمكنه منها ، يقول رحمه الله عند دفع اعتراض من قال في (هذا بسرا أطيب منه رطبا) بأن العامل اسم الإشارة :

" والخامس : أنه لو كان العامل اسم الإشارة لفسد المعنى ؛ لأنّ اسم الإشارة إذا تقيد بحال كان الخبر مطلقا غير مقيد ، بدليل قولك : هذا زيد قائماً ، فإنّ الإخبار عن اسم الإشارة بـ(زيد) غير

---

[١] – ينظر: بغية الوعاه و المغني لابن فلاح ، وال

[2] – ينظر ما تقدم في تأثر ابن فلاح بعلوم عصره : ص

[3] –الآية ٤ من سورة يوسف

[4]– انظر ص ٥٧٧

مقيد بالقيام ، إذ يؤدي إلى أن يكون غير زيد في غير حال القيام . لا يقال : بأن ذلك من قبيل المفهوم ، ولا نقول به ؛ لأنا نقول بأنه من قبيل المنطوق لا المفهوم ؛ لانّ الحال حكم بالتقييد على ما قيد به ، فلو فرض غير مقيد لكان مخالفاً للمنطوق لا للمفهوم ، بدليل : جاءني زيداً راكباً ، فإنه لو قدر مجيء زيد من غير ركوب لكان مخالفاً للمنطوق " . وهذا كله يؤيد ما ذكره جلال الدين السيوطي رحمه الله من أنّ كتاب (الكافي) لابن فلاح اليمني يدل على معرفة تامة بعلم أصول الفقه[١]

نصوص من كتاب الكافي .

يتفق الباحثون في تحقيق النصوص على أنّ المحقق حين يعثر على طائفة معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول ، فإنّ ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في تحقيق اسم المؤَلَّف ، وقد اهتديت بعد تنقيب طويل بين السطور إلى نصوص عديدة منقولة من كتاب الكافي ، غير أنّ أكثر الموجود من هذه النقول مما أخلّت به المصورة المعتمدة في التحقيق ، ثم وقفت أخيراً على كتاب بعنوان : " الهداية في شرح الكفاية "[٢] لزين الدين شعبان بن مُحَمَّد بن داود الأثاري (ت ٨٢٨هـ) ، نقل فيه صاحبه نصوصاً عديدة صرّح بأخذها عن كتاب الكافي لابن فلاح منها :

-١- قال شعبان الأثاري في باب المستثنى :

" ويشترط اتصال المستثنى بما قبله ، ولا يبطله سعال وطول كلام ، وقيل إنه يمتد زمانه مالم يفارق مجلس كلامه ، وقيل : مالم يأخذ في كلام مغاير للمذكور ، نبه على ذلك كله صاحب الكافي "

وإذا رجعنا إلى الكتاب الذي بين أيدينا وجدنا ابن فلاح يقول في (باب) المستثنى :" وأمّا اتصاله فيشترط عند الجمهور من العلماء اتصاله عادة ، ولا يبطل اتصاله بتنفس ، وسعال ، وطول كلام ، ونقل أربعة أقوال :

أحدها : لابن عباس أنه لا يشترط الاتصال

والثاني : أنه يمتد إلى سنة ، وهو معزو إلى ابن عباس أيضا

والثالث : للحسن أنه يمتد ما لم يفارق مجلس كلامه

---

(1)– انظر ص ٦٦٣ ، ٦٦٤

(٢) – رسالة ماجستير مقدمة من الأخ الطالب عبد الرحمن زايد البيشي ١٤٢٠هـ

والرابع : أنه يمتد زمانه ما لم يأخذ في كلام مغاير للمذكور " [٣]

وقد يقول قائل : قد عرفت كتب أخرى بهذا الاسم مثل الكافي في النحو لمحمد بن قادم الكوفي صاحب الفراء (ت ٢٥١هـ) ، ومُحَمَّد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) وابن الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الاشبيلي (ت ٦٨٨هـ) ، وربما كان كتاب الكافي المذكور في نص الأثاري لشخص آخر ، وليس المنسوب لابن فلاح .

فنقول : لقد صرح الأثاري في مواضع أخرى باسم ابن فلاح منها قوله :

- ٢- في باب المفعول المطلق : " قال صاحب الكافي : ويسمى مطلقاً لعدم تقييده بحرف ، وللنحاة في ذلك مذهبان : أحدهما تقديمه على المفاعيل كلها ، قال به جماعة منهم ابن فلاح في الكافي ، ولفظه : " وأول الخمسة المصدر ، وإنما قدم عليها لقوة دلالة الفعل عليه ؛ ولأنه فعل الفاعل حقيقة "[١]

وفي شرح الكافية قال ابن فلاح :

" وأول الخمسة المصدر ، وإنما قدم عليها لوجهين : أحدهما : أنه فعل الفاعل حقيقة ، ولذلك سمي مطلقا ، لأنه لا يشوبه تجوّز ، بخلاف غيره من المفاعيل ، فإنها ليست فعلا للفاعل .

والثاني : أنه قدم لقوة دلالة الفعل عليه ، وسمي مطلقا لعدم تقييده بحرف جر "[٢]

-٣- وفي باب المفعول فيه قال شعبان الأثاري :

" وأما صاحب الكافي فإنه قد جعل لكل من الظرفين حدا يخصه على حدته ، قال : والظرف نوعان النوع الأول الزمان وحده : كل زمان فعل فيه فعل مذكور ، والثاني المكان وحده .....إلى أنت في قلبي ، وزيد ينظر في الأصول ، وعمرو ... "[٣]

وقد ذهب ابن فلاح في شرح الكافية إلى حدّ كلّ من ظرف الزمان والمكان بحد يخصه كما ذكر ، وكذلك فإنّ الأمثلة المذكورة في الهداية هي المذكورة في شرح الكافية [٤]

---

(3)- انظر ص ٧٠٣

(1) - الهداية : ١٣٠

(٢) - شرح الكافية في النحو : ٤٤٧

(٣) - الهداية ١٣٧

(٤) - شرح الكافية : ٦٠٧

- ٤- وفي اسم التفضيل قال شعبان " والثاني قول ابن فلاح : هو ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ، **وهذا الذي نقله في الكافي هو عبارة ابن الحاجب بعينها في الكافية** " وهذه العبارة تدل على ارتباط وثيق بين الكافي لابن فلاح والكافية لابن الحاجب
- ٥- وقال أيضا في باب البدل "كثير من النحويين إذا أراد أن يحد البدل فيحده بحد الإبدال ، وهو غير صواب لأنّ الإبدال مصدر ، والبدل تابع ،
- ومن ذلك قول صاحب الكافي في حد البدل : " ومن قال إعلام السامع بمجموعي الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح فهو حد الإبدال لا حد البدل ؛ لأنه عبارة عن الثاني " (١)

وهذا النص موجود برمته في كتابنا هذا.

ففي شرح الكافية لابن فلاح في باب البدل يقول : " وقال بعضهم في حده إنه إعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح ، وهذا في الحقيقة حدّ الإبدال لا حد البدل ؛ لأنّ البدل هو الاسم الثاني " (٢)

و بعد هذا كله فهل يصح لنا أن نجعل عنوان هذا الكتاب موضوع البحث : الكافي في النحو ، أو شرح الكافية المسمى بالكافي ؟ ، أو بعبارة مشابهة ؟ هذا تساؤل أضعه أمام الباحثين ، منبهاً أنّ العنوان المشهور الذي عرف ضمن مؤلفات ابن فلاح هو الكافي ، والله تعالى أعلم

(1) – الهداية ١٧٦

(2) – شرح الكافية ٩٤٧

قسم التحقيق

١/أ

/ وبه أثق

قال الإمامُ العالمُ الفاضل ، وحيدُ عصرِهِ ، وفريدُ دهْرِهِ ، مولانا تقيّ الدين : منصور بن فلاح بن محمد اليمنيّ ، مَتَّعَ اللهُ المسلمين بطولِ بقائِه[١] :

" الحمدُ لله إقراراً بربوبيَّتِهِ ، وتذلّلاً لعزّتِهِ ، وخضوعاً لعظمته ، وصلواته على خير خليقته ، وعلى صحبه وعترته ، وبعد :

فلمّا كان النحو من العلوم المحمودة ؛ لِكونهِ آلة لفهم معاني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كان جديراً بالعلم والتعليم ، والذي يدلّ على أنَّه من العلوم المحمودة ثلاثةُ أمور :

أحدُها : ما ورد عن سيّد البشرِ من الحثّ على تعلمه ، فإنّه رُوي أنّه ﷺ قال : ﴿ أعربوا القرآن فإنّه عربيّ ﴾[٢]،ورُوي أنّه قال :﴿ أعربوا القرآنَ ، فإنّ اللهَ يحبُ أنْ يُعرب ﴾[٣]

ورُوي أنه قال :﴿ أعربوا في الكلام لتعربوا في القران ﴾[٤]،وظاهرُ الأمرِ للوجوب[٥]

ورُوي أنه ﷺ قال : ﴿رحم الله امرأً أصلح من لسانه ﴾[٦] ،

---

[١] — السطران الأولان زائدان من أثر النسخ ، ومن هنا يبدأ نص المؤلف

[٢] – للحديث روايات متعددة ، منها " أعربوا القرآن ، واتبعوا ، أو والتمسوا غرائبه ، ويروى أيضا أعربوا القرآن فإن الله يحب أن تعرب آياته " ، والحديث من الأحاديث التي ذكرها السيوطي في الجامع الصغير ٤٦/١ ، وقد أورده البيهقي في شعب الإيمان ، وابن أبي شيبة في الضعاف ، والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة ، ينظر : الفتح الكبير للنبهاني ١٩٧/١– ١٩٨ ، و كنوز الحقائق للمناوي : ٣٣/١ ، والزينة لأبي حاتم الرازي : ١١٧/١ ، وينظر ميزان الاعتدال للذهبي : ٥٤١/٤

[٣] — تقدم ذكره في الحديث السابق ، وهو في المغني لابن فلاح " فإنّ الله يحب أنْ تعرب آياته " .

[٤] – رواه ابن الأنباري في الوقف ص : ، والموهبي في فضل العلم عن أبي جعفر معضلا ص : ، و قد ذكره السيوطي في الجامع الصغير ١٧٣/١ ، وهو من الأحاديث الضعيفة

[٥] – اختلف في صيغة الأمر ، هل تكون للوجوب لغة وشرعا إذا وردت مجردة عن القرائن ؟ فالأصل عند أكثر العلماء أنها للوجوب ، وقد خالفهم أبو علي الجبائي (ت٣٠٣هـ) والقاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)حيث أوجبوا القرينة لدلالة الوجوب ، وأمّا مجازاً فللأمر معان متعددة كالإباحة ، أو الندب ، أو التهديد ، و غير ذلك ، ينظر : تقريب الوصول إلى علم الأصول (ص٩٣) ومنهاج الوصول للمرتضى : ٢٥٢

[6] – الحديث من الأحاديث الضعيفة ، روي عن عمر بن الخطاب ﷺ ، وقد أورد هذا الحديث ابن عدي في الكامل ، وذكره القرطبي في بهجة المجالس ٦٤/١ ، والسيوطي في الجامع الصغير ص ٤٠ عن ابن عباس والديلمي بلفظ " رحم الله من حفظ لسانه ، وعرف زمانه ، واستقامت طريقته " وينظر الإيضاح للزجاجي ٩٦ ، والفتح الكبير للنبهاني ١٣٤/٢ ، والمغني لابن فلاح النحوي (رسالة دكتوراه) : ٣/٢

ورُوي أنه قال : ﴿ إن أهل الجنة في الجنة يتكلمون بالعربية من بين سائر اللغات ﴾.[١]

والأمر الثاني : ما انتشر عند البشر أنّ المبتدئ بتأليفه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهو لا يعهد إلى شيء إلاّ وهو يقرّب إلى الله تعالى

رُوي عن أبي الأسود الدؤليّ [٢] أنه قال":دخلت على أمير المؤمنين ، فرأيته مطرقاً مفكراً ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني سمعت ببلدكم لحناً ، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية ، ثم أتيته بعد ذلك ، فألقى إليّ صحيفة ، فيها :

" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :

الكلام كله ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنىً ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبأ عن الفاعل ، والحرف ما أنبأ عن معنىً ليس باسم ولا فعل " ، وجملة من باب التعجب ، وقال : انح نحو هذا ، وتتبعه ، وزد فيه ما وقع ، واعلم يا أبا الأسود أنّ الاسم ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر " – قال - : فجمعت أشياء وعرضتها عليه ،وكان من ذلك حروف النصب :إنَّ ،وأنَّ ،وليت ،ولعل ،وكأنّ ،ولم أذكر (لكن) ، فقال :لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال :بل هي منها فزدها " [٣] .

وروي أن ابنة لأبي الأسود قالت : يا أبت ما أحسنُ السماءِ ، وأرادت نجومها ، وتلألؤ أنوارها في الظلام ، فقال : نجومها ، وظن أنها أرادت الاستفهام ، فقالت إنما أردت التعجب من حسنها ، فقال : كنت إذن تقولين ما أحسن السماءَ - بالنصب – ثم غدا إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، وقال : يا أمير المؤمنين إنه حدث في الأولاد ما لم نكن نعرفه وأخبره القصة ، فقال : هذا لمخالطة العجم ، ثم أمره فاشترى صحفا بدرهم ، وأملى عليه : أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وقال له : انح هذا ، ولذلك سمي هذا العلم : نحواً

---

[١] – الحديث روي بلفظه في المغني لابن فلاح: ، ٤/٢ ، وبمعناه في المعجم الأوسط للطبراني ٥٥٧٩ ، ومستدرك الحاكم ٧٠٨١ ، وشعب الإيمان للبيهقي ١٣٣٤ ، وينظر : الفتح الكبير للنبهاني ٤٨/١ ، والسراج المنير للعزيزي ٥٥/١، وما بعدها ، وقد ذكره السيوطي في الجامع الصغير ٤٠/١ بلفظ مختلف ، وصححه الألباني ، وهو : أحبوا العرب لثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، وكلام أهل الجنة عربي

[٢] – ذكر الرواية ابن الأنباري في نزهة الألباء ١١/١٠، و ابن القفطي في الإنباه ٣٩/١ ، و ياقوت في معجم الأدباء : ١٤/ ٤٩ مع اختلاف بسيط في الألفاظ .

[3] – أمالي الزجاجي ٢٣٨ –٢٣٩ والأشباه و النظائر : ١ / ٩ –١٠

والنحو في الأصل : مطلق القصد ، ثم صار في اصطلاح النحويين مخصوصاً بالقصد إلى صواب الكلام المعرب ، وروي أنه لما قرأ أمير المؤمنين ﴿ ونادوا أن يا مالِ ليقض علينا ربك ﴾ [١]أنكر عليه ابن عباس ، فقال : هذا من الترخيم والنداء .

فقال ابن عباس : ما أشغل أهل النار عن الترخيم في النداء !

فقال : صدقت ، فهذه مناظرة في النحو ، ثم إنكار ابن عباس مدفوع بأنه لمّا لم تسمع شكواهم ضعفت قواهم عن تتميم نداء مالك ؛ فلذلك رخموه[٢].

والأمر الثالث : أنَّ السلف الصالح [٣]تمسكوا به ، وعابوا اللحن حتى حمل ذلك سيبويه على ترك الرواية ، وتعلم النحو ، فإنه رُوي أنّه كان يستملي من حمّاد بن سلمة [٤] ، فروى يوماً عن النبي أنّه قال : " ما أحد من أصحابي إلاّ وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء [٥]" ، فقال سيبويه : " ليس أبو الدرداء " ، فقال حماد : لحنت ، وكذبت على رسول الله ، قل : " ليس أبا الدرداء " ، فقال سيبويه : لأطلبنّ علماً لا أُكذّبُ فيه ، ولزمَ الخليل [٦]" .وقال رجل للحسن[٥]:يا أبو سعيد ، فقال له :بأيّ بلدٍ غُذيتَ ؟ قال : بالأُبُلَّةِ [٧] ، فقال : منهُ أتيتَ .

---

(1) – الآية ٧٧ من سورة الزخرف ، وقراءة الجمهور : (يا مالك) بالإتمام

(2) – روي فيها قراءتان على الترخيم (يا مالِ) ، و (يا مالُ) ، والكسر مروي عن أمير المؤمنين علي ، وغيره ، ينظر : الكشاف ٤٩٦/٣ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٢٨ ، و المحتسب ٢٥٧/٢

(3) – ينظر :عيون الأخبار لابن قتيبة ١٧٦.١٧١/٢،والإيضاح للزجاجي: ٩٥،٩٦ومعجم ا؟لأدباء ٦٧/١– ٩١ ، وبهجة المجالس ٦٤/١–٧٠ ،وزهر الآداب ٧١٩/٢ –٧٢١

(4) – حماد بن سلمة من كبار المحدثين (١٦٧هـ) ترجمته في طبقات ابن سعد ٢٨٢/٧ ، وطبقات النحويين للزبيدي ٥١ ، وطبقات الحفاظ ٨٧ ، وسير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٤ ، وما بعدها

(5) – الحديث مشهور في كتب النحاة ، ولم أعثر عليه في كتب الحديث ، ينظر : أخبار النحويين البصريين لابن السيرافي : ٤٢– ٤٣ ، وطبقات الزبيدي ٤٨ ، والبغية ٥٤٨/١

(6) – أخبار النحويين للسيرافي ،٤٣ ، وطبقات النحاة للزبيدي ص٦٦ ، ومعجم الأدباء ١٠ : ٥٥ ، و الإنباه ، ومجالس العلماء ، والتخمير ١/ ٤٥٩ ، ومقدمة الكتاب لعبد السلام هارون ص٧

(5) – الحسن بن أبي الحسن يسار (أبو سعيد)البصري العالم الزاهد المعروف (ت١١٠هـ)ترجمته في طبقات ابن سعد ١٥٦/٧،والفهرست ٢٠٢،وتذكرة الحفاظ ٦٦/١، وينظر معجم الأدباء ٦٨/١

(7) – في اللسان غذوت الصبي : ربيته ، (غذا) ١١٩/١٥ ، وفي (أبل) ١١/ ٨ :" قال ابن بري : بضم الهمزة والباء وتشديد اللام : البلد المعروف قرب البصرة من جانبها البحري ، وينظر : معجم البلدان : ٧٦/١، ٧٧

وقال أصحاب الحسن : ربما كان يعثُر لسانُه ، فيقول : " استغفرُ اللهَ "، فقيل له فيه ، [١] فقال :من أخطأ فقد كذب على العرب ،ومن كذب فقد عمل سوءاً ،قال الله تعالى﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ١/ب يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [٢].

وقال أيضاً : إنّ الرجل ليجلس إليّ وله رُواء ، فيعظم في عيني ، ثم يتكلم ، فيلحن ، فيصغُرُ في عيني" ،وقال الشعبي [٣]:"اللحنُ في الشَّريف كالجدريّ في الوجه[٤]"وقال له رجل :يا أبو سعيد [٥]،فقال :(أمنعك كسب الدوانيق أنْ تقول :يا أبا سعيد) ؟! [٦]

وعن عبد الله بن المبارك [٧]أنه قال : " مات أبي ، وخلَّفَ إليّ ستين ألف درهم ، فأنفقت منها ثلاثين ألفاً في تعلم الفقه ، وثلاثين ألفاً في تعلم النحو والأدب ، وليت الذي أنفقته في تعلم الفقه أنفقته في تعلم النحو والأدب ، فإنّ النصارى كفروا بتحريف حرف من كتاب الله ، وجدوا في الإنجيل مكتوباً : { إني أنا الله ولَّدت عيسى من بتول } بتشديد اللام ، فقرؤوا بتخفيفها ؛ فكفروا .[٨]

---

(1) – أي : لِمَ الاستغفار ؟ من الخطأ عند عثرة اللسان ؟

(2) – الآية رقم/ ١١٠ من سورة النساء

(3) – عامر بن شرحبيل (ت١٠٤هـ) ترجمته في طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ ، وأخبار القضاة ٣١٤/٢ ، والإكليل ١٤٥/٨، وطبقات المعتزلة ١٣٠، ١٣٩، وسير أعلام النبلاء : ٢٩٤/٤ ، وفي المغني لابن فلاح ٢/ ٦ روي هذا القول عن الحسن البصري ، وفي بهجة المجالس عن عبد الله بن المبارك ، وفي عيون الأخبار عن مسلمة بن عبد الملك ، وفي العقد الفريد عن عبد الملك بن مروان ، ينظر : عيون الأخبار ١٥٨/٢، والبيان والتبيين ٢١٦/٢ ، والعقد ٢٩٥/١ ، وبهجة المجالس ٦٥/١

(4) – في زهر الآداب : " ...ثم قال :تعلموا العلم للأديان ،والنحو للسان ، والطب للأبدان) ٧١٩/٢

(5) – أبو سعيد هي كنية الحسن البصري ، أما الشعبي فكنيته : أبو عمرو

(6) – ينظر :بهجة المجالس ٦٦/١،وفيه أن الحسن رد عليه بقوله :(كسب الدوانيق شغلك أن تقول :يا أبا سعيد)

(7) – أبو عبد الرحمن : عبد الله بن المبارك المرزوي (ت ١٨١هـ) ترجمته في وفيات الأعيان ٣٢/٣ ،وشذرات الذهب لابن العماد :٢٩٥/١ ،وفي معجم الأدباء ٧٢/١ " أنفقت في الحديث أربعين ألفا ، وفي الأدب ستين ألفا "

(8) – ينظر : تهذيب اللغة (ولد) ، ومعجم الأدباء : ٧٢/١ ، والمغني لابن فلاح : ٧/٢ ، ومقدمة في النحو للذكي : ٣٩ ، تحقيق أستاذنا د / محسن العميري

وقال مالك بن أنس [١] : الإعراب حليُّ الكلام ، فلا تعطِّلوا ألسنَتَكم من حليِّها"،
ودخل رجل من النبط على زياد بن أبيه ، فقال له : إنّ أبونا مات[٢]، وإنّ أخينا غصب على مالنا ، فقال زياد : لا رحم الله أباك ، ولا ردَّ عليك مالك ، أنتم الذين
أفسدتم علينا اللسان الهاشمي" [٣].

ولما سمع أبو الأسود الدؤليّ خفض اللام - من رسوله في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ [٤] قال : "نعوذ بالله من الحوْر بعد الكَوْر[٥]" أي : النقصان بعد الزيادة [٦].
وإذا ثبت أنّه من العلوم المحمودة ؛ فهو من الواجبات ، وإنما قلنا : إنه من الواجبات ؛ لأنّا مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب ، ولا سبيل إلى معرفة دقائقها من الكتاب والسنة إلاّ بالنحو ، وما لا يتم الواجب المطلق إلاّ به ، وكان مقدوراً للمكلف ، فهو واجب [٧] ؛ لأنّه لو لم يكن واجباً لكان جائز الترك ، وتجويز ترك الشرط تجويز لترك المشروط ، فيكون المشروط جائز الترك مع أنا فرضناه ممتنع الترك .
وإذا ثبت وجوبه ، فليس هو من فروض الأعيان ؛ لأنّ معرفة الأحكام إلى أن يصلح الشخص للفتوى من فروض الكفايات ، وكذلك تعلّم الآلة التي تستنبط بها الأحكام من فروض الكفايات ، وتمام تحقيقه يطلب من أصول الفقه .

---

(1) – مالك بن أنس الإمام المشهور أحد أئمة المذاهب الأربعة (ت ١٧٩هـ) ترجمته في الفهرست ٢٨٤، ٢٨٠ ، والأنساب ٢٨٧/١ ، ومروج الذهب ٣٥٠/٣ ،وطبقات الحفاظ ٨٩ ،وسير أعلام النبلاء ٨/ ٤٨

(2) – في الإنباه٥٠/١ : أنه قال " أصلح الله الأمير! توفي أبانا وترك بنون ،)، وفي عيون الأخبار١٧٤/١ أنه قال : إن أبينا "

(3) – في عيون الأخبار (ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك)١٧٤/١ ،وفي الإنباه ٥٠/١ أنه استدعى أبا الأسود ليأمره بوضع العربية

(4) - الآية رقم :٣ من سورة التوبة .

(5) – اللفظ في الإنباه (ما ظننت أمر الناس آل الى هذا) (٤٠/١)

(6) – ينظر : اللسان (حور) ٢١٧/٤

(7) – قاعدة أصولية معروفة مفادها أن ما لا يتم الواجب إلا به : إمّا غير مقدور للمكلف فلا حكم له ، وإمّا مقدور فهو واجب ؛ لتوقف التمام عليه ، ويستند إلى هذه القاعدة كثير من الأحكام الشرعية ينظر :منهاج الوصول ١٨٨

ولما غلب على ظني أنّ صرف العناية إلى هذا العلم لا يخلو من ثواب ، ورأيت كثرة الطلبة للمقدمة الكافية المنسوبة إلى الشيخ العلاّمة ، فريد عصره ، و وحيد دهره ، أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي - المعروف بابن الحاجب [١] ، تغمده الله برحمته وأسكنه بحبوحة جنَّته ، وكان شرحه [٢] لها غير كافٍ لمن يريد التوسع في الكلام، عزمت على شرحها شرحاً وسطاً ، لا يُخِلّ ولا يُمِلّ ، راجياً من الله - جلت عظمته حسن الثواب ، وما ينتفع به من دعاءٍ يستجاب ، أو ثناءٍ يستطاب .

واعلم أنّ الألفاظ الجارية في اصطلاح النحويين خمسة [٣] ، ذكر الشيخ منها ثلاثة : وهي اللفظ ، والكلمة ، والكلام ، وأخلّ بالقول ، والكلم ، وهي داخلة في حدّ الاسم باعتبار كونها أسماء ،وأما باعتبار اصطلاحهم على وضع كل اسم منها على معنى ، فنحدّ منها ما أمكن حدَّه .[٤]

وأمّا (اللفظ) فحدُّه : الصوتُ المعتمدُ على المخرج ، ويشمل المهمَل ، والمستعمل ؛ لاشتراكهما في الحروف الملفوظ بها ، ويختص بالعقلاء ؛ لاختصاصهم بمخارج الحروف ، وإنّما سُمِّيت الحروف ألفاظاً ؛ لأنَّها تُلفظ من الفم أي : تُرمى منه ؛ لأنَّها تحدث بسب رمي النَّفَسْ للهواء الجاري من داخل الرئة المعتمد على مخارج الحلق ، واللّهوات ، وآخر الفم .وأمَّا (القول) فعبارة عن " كل ما نطق به اللِّسان - بشرط الاستعمال "، وقد يطلق لغير ذي لسان مجازاً كقوله :

[١]فقالت له العينان : سمعاً وطاعةً [٥]

---

[١] – عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني المعروف بابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦ هـ) ترجمته في غاية النهاية : ٥٠٨/١ ،و إشارة التعيين : ص ٢٠٤ ، والنجوم الزاهرة : ٣٦٠/٦

[٢] – طبع هذا الكتاب ، وأصله موضوعا للدكتوراه في جامعة الأزهر بتحقيق الدكتور جمال مخيمر سنة ١٤٠١هـ

[٣] – أراد المصطلحات التي تدل على الصوت المقرون بحرف الهجاء في العربية عند النحاة ، وزاد بعضهم الجملة ، ينظر : الهمع ٣/١

[٤] –" الحدّ في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين : هو ما يميز الشيء عن ما عداه " الحدود في النحو: ٤٩

[٥] – هذا شطر بيت للنابغة الجعدي ، وهو بتمامه :

(فقالت له العينان سمعا وطاعة وأبدت كمثل الدر لما يثقب) ،

وهو في الديوان ٢٢ ، والبيت من شواهد الخصائص١/ ٢٢ ، والشعر والشعراء ٢٩٧ ، وأمالي القالي ١٥٧/١،وأمالي ابن الشجري ٣١٣/١ ،وشذور الذهب ١٥٦ ،وشرح الألفية للقواس ١٩١ ،وينظر أساس = =البلاغة ٤٠٩ (لطم) ، واللسان ٧٦٦/١ ، (نقب) ، والتاج ٤٤٦/١٣(قطر)، و ينسب أيضا لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٥٣ ، ويروى :

(وقالت له العينان .....)

وكيفما دارت تصاريفه فهي تدل على السرعة والخفّة ، كـ(قَوْلٌ) ، و (وَقْلٌ) ، و (قَلْوٌ) [١]، ومنهم من يعبر عن هذا المعنى بالتقلقُل والتحرّك .

وهو أخص من (اللفظ) [٢] إذ لابد له من دلالة ، إمَّا وضعية ،كما في المفردات ، أو عقليّة كما في المركبات ، واختلف فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنَّ استعماله في المفرد والمركب سواء من غير ترجيح ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [٣] أي : ما يطرح من فيه ويلقيه ، وهو يشمل المفرد والمركب .

والثاني : أنَّ الأصل استعماله في المفرد ؛ لأنَّ المفرد الأصل ، ويدل عليه قول سيبويه :

"وإنَّما تحكي بعد (القول) ما كان كلاماً لا قولاً "[٤]

والثالث : أنَّهُ يُطلق على المركب خاصة ؛ لتعلق الإفادة التامة به ، وعند القائل لا فرق بين القول والكلام ، والترجيح للأول ، بدليل الآية وأمَّا قول سيبويه فإنّه لم يقصد حصر القول بالمفرد ؛ لأنّه يكون مخالفاً لمدلول الآية ، وإنما قصد / اختصاص الحكاية بالمركب دون المفرد ، وذكر اللفظ العام والمراد به الخاص ، وذلك كثير في الاستعمال .[١] وأما حدّه على القول الأول بحدٍ يُعلم منه حقيقة المفرد والمركب فلا يمكن ؛ لامتياز كل واحدٍ منهما بفصلٍ غير فصل الآخر .وأما حدّه من غير تمييز لأحد مدلوليه عن الآخر ، بل بما يميزه عن المهمل ، فيقال : هو اللفظ الدال على معنى . وقد يطلقِ (القول) على الرأي والاعتقاد ، كقول الشافعي- رضي الله عنه- والمراد رأيه ، وكذلك (الكلام) قد يطلق - أيضاً - على ذلك .

٢/ أ

---

(1) – " القلو": حمار الوحش ، و " الوقل " : الوعل ، وقد أهمل المصنف الثلاثة التقاليب الأخرى التي يمكن تقليب اللفظ عليها وهي مستعملة ، فالولق : السريع ، و اللوق : :اللين،و اللقو : العقاب ،وقال ابن فارس في المقاييس ٨٥٦– – أصل صحيح يدل على خفة وسرعة "، وقد أورد ابن جني في الخصائص تقاليب هذا اللفظ ، وكيف أنها تدل على السرعة والتحرك ينظر : الخصائص : ٥/١ .،

(2) –قيل : اللفظ مرادف للكلام ، وقيل : اللفظ مباين للكلمة ؛ لأنّه المركب المفيد غير المقيد ، والصواب ما ذهب إليه ابن فلاح لاقتصار القول على المستعمل ، وشمول اللفظ للمهمل والمستعمل : ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ، ، والمغني لابن فلاح ١٦/٢

(3)– الآية رقم ١٨ من سورة ق

(4) – ينظر:(الكتاب ج/١ص١٢٢)

((1) – هذا الأسلوب يسمى " ذكر العام والمراد به الخاص " ، وقد جاء في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب ، ومنه قوله تعالى ﴿ قالت الأعراب ﴾ وينظر : الصاحبي ٢١٠

واختلف في أيهما أولى بالإطلاق ، فمنهم [٢] من قال : القول أولى ، بتقدير دلالته على المفرد ؛ لأنّ الرأي والاعتقاد محلُّه القلبُ ، والأصلُ دلالةُ اللفظِ المفردِ على المعنى المفرد ، ولذلك أطلق عليه لماَّ كان سبباً في إظهاره. ومنهم من قال : الكلام أولى ؛ لأنه أحد مدلولي القول على القول المرجح ، ويمتاز عن المفرد بالإفادة التامة ، فإطلاق ما إفادته تامة عليه أولى مما إفادته ناقصة. وأما "الكلم" ، فالصحيح أنه اسم جنس ، وليس بجمع تكسير ، ومثله : " تمرةٌ " و " تمر " و" بُرّةٌ " و" بُرّ "، وهذا النوع دلالته على الجمع سابقة لدلالته على المفرد ، لطريان التاء عليه،وسره أن الغالب عليه الاجتماع ، والتفرق طار، والدليل على أنه ليس بجمع تكسير من أوجه : أحدها : عدم تغير نظم الواحد فيه .

الثاني :وصفه بالمفرد ،وفي التنزيل قال تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [٣].

الثالث : تصغيره : من غير ردٍّ إلى المفرد نحو : تمير ، ولو كان جمعاً لكان جمع كثرة ، إذ ليس من أبنية القلة .
الرابع : عود ضمير المفرد إليه كقولك : التمر أكلته .والخامس : أنّ هذا الوزن ليس من أبنية الجموع ، فثبت أنّه مفرد دالٌّ على الجمع ، ويشترط أن يكون ثلاثة أجزاء فصاعداً ، ويشترك فيه المفيد وغير المفيد ، ولا يمكن حدّه بحدّ يعلم [منه]حقيقة المفيد وغير المفيد ؛ لامتياز كل واحدٍ منهما بفصل غير فصل الآخر ، وأما حدّه بالاعتبار نفسه من غير تمييز لأحد مدلوليه عن الآخر فيقال : هو اللفظ الموضوع لآحاد .
و(الكلم) أعم من (الكلام) بالنسبة إلى غير المفيد ، و (الكلام) أعم منه بالنسبة إلى التركيب .

---

[2] — ممن قال بهذا القول ابن جني في الخصائص ١٩/١

[3] – : الآية رقم ١٠ من سورة فاطر

[الكلمة وأقسامها]

متنٌ : " الكلمةُ لفظٌ وضع لمعنىً مفرد " [١]

الشرح [٢]: لغةُ أهل الحجاز "فَعِلةٌ "بكسر عينها ، ولغة بني تميم " فِعْلةٌ " ، بنقل حركة عينها إلى فائها ، وسكون عينها[٣]
وتخفيفُ " فَعِل "يقتضي لغة ثالثة [٤]، وهي : فتح فائها ، وسكون عينها .
والحدّ الذي ذكره على قول من قال : المفرد لفظٌ وضع لمعنىً ، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه " ، وقد خرج بـ" اللفظ " الخطُ، والإشارةُ ، والعقدُ ، والهيئةُ ، فإنّه يُعلم منها المقصودُ ، وليست بلفظٍ .
واللَّفْظُ مصدر (لَفَظَ) ، لتندرج الكلمة تحت مدلوله ؛ لأنّه لو كان جمعاً لخرجت الكلمة عن مدلوله ، ومن ذكره بالتاء استغنى عن ذكر "مفرد " في الحدّ ، إذ لا يدخل المركب في " اللفظة " حتى يحتاج إلى الإخراج ، وإنما ذكر " اللفظ " دون " الصوت " ؛ لأنّ " اللفظ " جنس قريب بالنسبة إلى " الصوت "
وطريقة الحدّ أن يُؤتى بالجنس الأقرب في الحد التّام ؛ لأنّه أدلُّ على حقيقة المحدود ، هذا في الحدود الحقيقية ، وأمّا الحدود النحوية للألفاظ فلا حقائق لها في نفسها تتميز بها ، وإنما تتميز بما جعلت موضوعة له بحيث يصير كأنّه ذاتيّ لها.
وخرج بـ" وُضِعَ لمعنىً " المهملاتُ ، وما دلّ عقلاً لا وضعاً ، كما إذا سمعت بلفظة مهملة من خلف حائط ، فإنّها تدلُّ على الذات التي قامت بها عقلاً لا وضعاً .
وخرج بـ"مفردِ" المركبُ نحو : قام زيدٌ و"زيدٌ قائم"، وهذا يدل على أن الجمل موضوعة ، ولو لم تكن موضوعة لما احتاج إلى مفرد ؛ لأنها كانت تُخرج بالوضع .
وزعم بعضهم [١] أنّ واضع اللغة وضع المفردات دون الجمل ، واحتج بأنها لو كانت موضوعة لتوقف على نقلها عن العرب كتوقف نقل المفردات ، ولكان أهل اللغة يودعونها في كتبهم كالمفردات .

---

[١] – الكافية ٥٩

[٢] – شرح المفصل لابن يعيش ١/١٨– ٢١ ، و شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٢١٤–٢١٥ ، وشرح الرضي :١/١٩–٢٦ ، والفوائد الضيائية : ١/١٦٥– ١٧٠ ، والتذييل والتكميل ١٤– ٢٠ ،

[٣] – الكتاب ٢/٣٠٨ ، واللسان (كلم) ١٢/ ٥٢٤ ، والتذييل والتكميل : ١/١٥

[٤] – ورد في الاستعمال تسكين اللام مع فتح الكاف ، وهي لغة منسوبة لتميم ، ينظر : الخصائص ١/٢٦ ، وشرح المفصل ١/ ١٩ ، وشرح شذور الذهب ١١ .

والتحقيق : أنه لا بدّ من معرفة كيفية التركيب في الأصل ؛ لأنّ وجوب تقديم الفعل على الفاعل يحتاج إلى معرّف ، وإذا علمت كيفية تركيب الجمل اطردت في كل جملة ؛ لأن تركيب الجمل الفعلية لا يختلف ، وكذلك الجمل / الاسمية ، وإذا لم تختلف لم تحتج إلى نقل وضع كل جملة ، ودخل في الحدّ نحو : " تأبط شراً " ، و " معدي كرب " ، فإنه كلمة ؛ لكونه لفظاً وضع لمعنىً مفردٍ، وأمّا المعرَّف باللام والمضارع فهما مركَّبان من كلمتين من حرف واسم ، وحرف وفعل .

٢/ب

فإن قيل : يخرجُ من حد " الكلمة " الفعل الماضي " فإنّه يدل على الحدث والزمن المعين ، فلا يدل على معنى مفرد بل على معنيين ، و"الأسماء المشتركة " فإنها لا تدل على معنى مفرد بل على معنيين فأكثر ، و " اسم الفعل " فإنه يدل على معنى مركبٍ ، وهو كلمة

فالجواب عن الماضي ، والأسماء المشتركة من وجهين :

أحدهما : عدم دلالتهما على المعنى المركب ، لأنّه مخصوص بالجمل دون المفردات .

والثاني : أنّ المشترك يدل على معنى مفرد حالة الوضع ، والاشتراك بعد الوضع ، والماضي الأهم في وضعه تعيين الزمن ؛ لأنّ الحدث من غير تعيين الزمان يستفاد من المصدر ، فكان بهذا الاعتبار لمعنى مفرد ، وأمّا اسم الفعل فلما كان مدلوله مقدراً ،

ولا يظهر إلى الوجود لا في تثنية ولا جمع ؛لم يقدح في حدّ الكَلِم ؛ لتنزله منزلة المفرد .وأمَّا من قال : " المفردُ : اللفظُ بكلمةٍ واحدةٍ ، فحد الكلمة عنده : " اللفظ المفرد الدال على معنى وضعاً " فيخرج من حدها نحو : "تأبط شراً " و"معدي كرب" هذه حقيقة " الكلمة " ، وأما مجازها فإنهم يطلقونها على القصيدة ، والجمل الكثيرة ، فيقولون : قال فلان في كلمته ، وبيان مجازها من وجهين :

أحدهما : أنَّه لما كان المركب يتركب من المفردات ؛ كان إطلاق الكلمة على المركب [من] إطلاق اسم الجزء على الكل .

---

(1) — اختلف في أصل اللغة ، هل هي توقيفيّة ، أم اصطلاحية ؟ ، ثم اختلف القائلون بالوضع أوالاصطلاح ، وما هو الأسبق في الوضع : المفردات ؟ أم الجمل ؟ أم الأصوات ، ينظر : الصاحبي : ٦- ٧ ، والخصائص : ٤٦/١ ، والمزهر ١١/١

والثاني : أنّ الكلام الكثير لما كان بعضه مرتبطاً ببعض حصلت له وحدةٌ ، فأشبه المفرد في الوحدة ، والمشابهة من أسباب المجاز ، فأطلق لفظ " الكلمة " عليها من هذه الجهة والكلمة عند النحويين جنس تحته ثلاثة أنواع [١]، وهذا يوافق اصطلاح الفقهاء فإن الجنس عندهم عبارة عن العام لشيئين فصاعداً ، اختلف نوعه أو لم يختلف[٢] ، والعرب أيضاً لا تفرق بين الجنس والنوع ، بل الجنس عندهم ما خالف غيره ، ومنه قوله : [٣] ﷺ -بعد ذكر البر والشعير والتمر والملح ؛ "ﷺ فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم ﷺ [٤] " ، _ وهذه أنواع للطعم ، والفرق بين الجنس والنوع من اصطلاح المنطق [٥] ، وعلى اصطلاحه لا تكون " الكلمة جنساً " ؛ لأنّ امتياز الحرف عن الاسم والفعل بقيد عدميّ ، والقيد العدميّ على اصطلاحه لا يكون فصلاً إذ لا يكون العدم جزءاً من الوجود ، فإن قيل : فإذا كانت الكلمة جنساً على اصطلاح النحويين ، والكلم أيضاً جنس ، فما الفرق بينهما ؟

قلنا : الفرق بينهما أنّ الكلمة قد تطلق على النوع الواحد ، وأمّا الكلم فلا يطلق إلا على مجموع الأنواع .

فإن قيل : إنّ اللفظ الدال على معنى مفرد لا يدلّ على مسمّاه ؛ لأنّ العلم يكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المسمى علمٌ بنسبةٍ مخصوصةٍ بين ذلك اللفظ ، وذلك المسمى ، والعلم بنسبة بين أمرين مسبوقٌ بالعلم بكلِّ واحد منهما ، فيكون العلم بكون اللفظ موضوعاً لذلك المسمى مستفاداً من ذلك اللفظ ؛ لزم الدور!

---

[١] – أراد الأنواع المعروفة ، وهي : الاسم والفعل والحرف

[٢] – الجنس هو : لفظ يتناول كثيرا ، ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير " ينظر التعريفات ١٠٧ والكليات: ٣٣٨

[٣] – رواه مسلم ، والإمام أحمد بن حنبل عن عبادة بن الصامت ، وأبي هريرة ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ، مسند الإمام أحمد ٣٢٠/٥، ونيل الأوطار للشوكاني ٢١٨/٥

[٤] – الجنس عند المنطقيين " أعم من النوع " مثل الحي فإنه أعمّ من الإنسان والفرس والحمار " والفرق بين الجنس والنوع أنّ الجنس يختلف فيه أفراده في الحقيقة ، والنوع يختلف فيه أفراده في العدد ، وينظر : مفاتيح العلوم ص١٣٧، والتعريفات للجرجاني ٨٢ ، وشرح السلم للأخضري ٢٧

[٥] – المنطق :"آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ" ينظر: التعريفات : ٣٠١

قلنا : إفادة سماع اللفظ لمسمّاه لا تتوقف إلاّ على علم المخاطب بكون ذلك اللفظ موضوعاً لذلك المسمى ، بدليل أنّ الجاهل بلغة لا يستفيد من سماعها شيئاً ؛لجهله بوضعها ، فإذا سَمِعَ اللفظَ الموضوع لمسمى العالمُ بالوضع حصل بين سماع ذلك اللفظ وبين ذلك المسمى نوعُ ملازمةٍ ، فينتقلُ الذهنُ عند سماع اللفظِ إلى لازمه ، وهو ذلك المسمى [١].

[١] – هذه النظرية تمثل نظرية من النظريات التي ذهب إليها العلماء المعاصرون بعد تجاربهم المتعدده في دراسة وتجارب فهم الكلام ينظر : التفكير واللغة جودث جرين ترجمة : د عبد العزيز العبدان ص ١٨٩ ، وما بعدها

متنٌ : " وهي اسم وفعل وحرف ؛ لأنّها إمّا تدل على معنى في نفسها ، أولا ، الثاني : الحرف ، والأول ، إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا ، الثاني الاسم ، والأول الفعل ، وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها" [١].

الشرح [٢]: هاهنا بحثان : أحدهما : في انحصارها في ثلاثة ، والثاني : في تقديم بعضها على بعض .

أما البحث الأول : فجوابه من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ اللفظ الملفوظ به إما أن يدل على معنى في نفسه ، أو لا ، الثاني : الحرف ، والأول إما أن يدل مع الاقتران بأحد الأزمنة ، أو لا ، الثاني : الاسم ، والأول : الفعل ، فثبت بهذا الحصر/ أنّه لا رابع لها ؛ لإنهاء التقسيم نهايته ، وقد حصل حدّ كل واحد في ضمن التقسيم ؛ لأنّ كل واحد إنما يتميز عن قسيميه بفصله . ٣/ أ

والوجه الثاني : أننا نعبر عما يخطر في أنفسنا بهذه الثلاثة ، فلو كانت أكثر من ذلك لبقي في أنفسنا من المعاني ما لا يمكن العبارة عنه ، وليس الأمر كذلك.

والوجه الثالث : أن المعبر عنه لا يخلو إما أن يكون ذاتاً ، أو حدثاً من ذات ، أو رابطاً بين الذات والحدث ، فالذات : الاسم ، والفعل : الحدث ، والرابط : الحرف ،

وأما المصادر فتدخل في الأفعال ؛ لكونها مدلولاتها ، ولهذا ربما سماها سيبويه :الأفعال "[٣].

والرابع : أن انحصارها في ثلاثة بالاستقراء ، فإنّ ناقلي اللغة لم يزيدوا عليها .

فإن قيل : كيف يتحقق الاستقراء في كل لغة ، والكلم في كل لغة لا يتحقق إحصاؤها ؟ ولأنّ أكثر اللغات ليس لها من يعلمها ؟

قلنا : المراد لغة العرب ، ولا ريب أنّ علماء العربية تتبعوا مدارج العرب ، ولم ينقلوا غيرها من اللغات ، ولو تكلموا بغيرها لنُقل ، وأمّا سائر اللغات فلا يرد ؛ لأنّا لا نعلم اصطلاح سائر اللغات ، ولعلّ لها اصطلاحاً غير اصطلاح العرب .

---

[١] – الكافية : ٥٩ .

[٢] – شرح المقدمة لابن الحاجب ٢١٦/١-٢١٧ ، وشرح الكاقية للرضي ٢٧/١-٣٠ ، والفوائد الضيائية ١٧٢/١- ١٧٤

[٣] – قال سيبويه في الكتاب ٤٢/٤ : " ويقولون حلبت حلبا " يريدون الفعل الذي هو المصدر ، وينظر شرح الرضي ٤٠٠/٣

واعلم أنّ القسمة تقتضي قسماً رابعاً ، وذلك أنّ الاسم يُخبر بِهِ وعنه ، ونقيضه الحرف لا يُخبر عنه ولا به ، والفعل يُخبر به ، ونقيضه يخبر عنه لا به ، ولكنه غير مستعمل لما تقدم من أدلة الحصر .

وأمّا البحث الثاني ؛ فأجود ما قيل فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنّ الفعل عرضٌ لا بدّ له من ذات يحلّ فيها ، والذات الاسم ، فوجب تقديمه كما يتقدم المحل على الحالّ عقلاً .

والثاني : أن الاسم يخبر عنه وبه ؛ فلذلك قدِّم ، والفعل يخبر به لا عنه ، ولذلك وسّط، والحرف لا يخبر به ولا عنه ؛ فلذلك أخّر .

والثالث : أن الفعل مشتق من الاسم على رأي البصريين[١] ، والمشتق منه أسبق وضعاً من المشتق ، فقدم لسبقه ؛ قال بعضهم : " المعنى بالأسبقية أنّ الاسم أقوى في النفس من الفعل ؛ لأن ثمّ ترتيباً زمانياً ، بدليل اشتقاق اسم الفاعل والمفعول من الفعل ، والأفعال المأخوذة من ألفاظ الحروف نحو : سوَّفته ، إذ يؤدي إلى تقديم الفعل على الاسم ، والحرف على الفعل ، وتحقيق الاشتقاق أنه يرجع إلى سبق الوضع على ما سيأتي في المصدر إنْ شاء الله تعالى [٢]

وأمّا اتفاق لفظ الأفعال والحروف فليس بطريق الاشتقاق ؛ لأنّ موافقة اللفظ لا تدلّ على الاشتقاق بدليل " السَّلام ، والسِّلام "[٣] .

والوجه الرابع : أنّ الاسم يستقل بالإفادة من غير فعل ، والفعل يفتقر إلى الاسم في العادة ؛ فقدم لاستقلاله .

الخامس : أنّ مدلولَ الاسمِ أشرفُ من مدلول الفعل ، فقدِّم لشرفِهِ بشرفِ مدلوله .

وأمَّا تقديم الفعل على الحرف ، فأجود ما قيل فيه خمسة أوجه :

أحدها : أن الفعل يُخبرُ به دون الحرف .

الثاني : أن الفعل مشتق من الاسم ، فهو أقرب إليه من الحرف .

الثالث: أن الفعل بعضه معرب ، فهو أقرب إلى الاسم من الحرف ، لمشاركته له في الإعراب .

الرابع : أنه قدّم ؛ لكثرته ، فإنّ الأفعال لا يمكن حصرها ، والحروف محصورة ، والكثرة مَظِنَّة التقديم قياساً على النكرة والمعرفة .

---

[١] – ينظر المسألة الأولى من مسائل الخلاف في الإنصاف : ١٦/١ ، وينظر الخصائص ١/ ١٢١ ، والتذييل والتكميل ٤٤/١

[٢] – انظر ص ٤٠٧

[٣] – يحتمل أن يراد بالسِّلام : الحجارة ، فواحده سَلِمة ، ويحتمل أن يراد به نوع من النبات فواحده سَلَمَة . والسَّلام : من أسماء الله الحسنى ، والذي يجمع على سلمة هو (سَلَم)ينظر : اللسان : (سلم) ٢٩٧/١٢

الخامس : أنّه قُدّم ؛ لقوته في العمل ، ولذلك كثرت مقتضياته .
وشبَّه به بعض الحروف في العمل ، وهذا يقتضي تقديمه على الحرف .
فرعٌ : معنى قول النحويين " ما دلّ على معنى في نفسه " أن تَصوّر معناه في الذهن غير متوقف على خارج عنه ، ومعنى قولهم" ما دل على معنى في غيره" أن تصور معناه في الذهن متوقف على خارج عنه ، وهو متعلّقه ، وأمّا الضمير في " نفسه" ففيه وجهان :
أحدهما : يعود على "معنى "والجار والمجرور يتعلق بمحذوف صفة لـ"معنى " ، أي : ما دل على معنى حاصل في نفسه ، أي : باعتباره بنفسه من غير توقفه على متعلق ، و"حاصل في غيره " أي : باعتبار غيره ، لتوقفه على متعلق ، وهذا المعنى صحيح .
وأما المعنى الأول فناقص المعنى إذ يصير معناه : اللفظ دال على معنى حاصل في نفس المعنى ، أو بنفس المعنى .
والوجه الثاني : أنّه يعود إلى " ما " ؛ لأنّها عبارة عن (اللفظ) ، وحرف الجر يتعلق بـ"دلّ" أي : اللفظ الدال بنفسه على معنى من غير توقفه على غيره ، واللفظ الدال مع غيره على معنى ؛ لأنّ الحرف لا يستقل بالدلالة /دون المتعلق ، فيكون الحرف والمتعلق يشتركان في الدلالة على المعنى ؛ لعدم استقلال الحرف بالدلالة على المعنى دون المتعلق .
وفي هذا الوجه من الاتساع استعمال (في) في موضع (الباء) في المعنى الأول ، وقد جاء ذلك ، قال الشاعر[١]:

[٢]ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن (الأباهرِ والكلى) [١]

واستعمال "في" في موضع "مع" في المعنى الثاني ، وقد ورد في قال تعالى : ﴿ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴾ [٢] أي : مع عبادي ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ ﴾ [٣] أي : مع أمم .

٣ / ب

---

[١] – قائله زيد الخير بن مهلهل الطائي في الديوان : ٢٧ ، والدرر اللوامع للشنقيطي ٢٦/٢ ، والأزهية : ٢٨١ ، والمخصص : ٦٦/١٤ ، والخزانة : ٣٧/٣ ، والنوادر لأبي زيد ٨٠ ، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب : ٤٠٠ ، و الهمع ٣٠/٢ ، وشرح التصريح ، ومغني اللبيب: ٢٢٤، وينظر : الجنى الداني ٢٥١ والأشموني : ١٦٧/٢، ٢١٩

[1] — في النسخة : (الكلى والأباهر) ، ولعله سهو من الناسخ .

[2] – الآية ٢٩ من سورة الفجر

[3] – الآية ٣٨ من سورة الأعراف

متنٌ: " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلاّ في اسمين ،أو في فعلٍ واسم".[١]

الشرح [٢] : الكلام معناه في اللغة : الخطاب ، وكيفما دارت تصاريفه فهي تدل على الشدة والقوة [٣]، فالكلام يقرع السمع ويؤثر فيه ، والكَلْم : الجرح ، والكُلام لما غلظ من الأرض ، والكامل أقوى من الناقص ، و بئر مكول إذا قلّ ماؤها ، وذلك شدة ، وأمّا " لكم " و " ملك " [٤] ، فالقوة فيهما ظاهرة ، وفيه أبحاث :
الأول : في حقيقته وحده ، والثاني : لم اختص بالمفيد عند النحويين ؟ الثالث : هل هو مصدر أو اسم ؟
أما البحث الأول : فهو عند قوم من المتكلمين عبارة عن" المعنى القائم بالنفس ؛ والألفاظ عبارةً عنه ،وإطلاق الكلام عليها إمّا بطريق الاشتراك ، وإمّا بطريق المجاز[٥] ، وعند قوم آخرين هو عبارة عن : الألفاظ الدالة على المعاني .
وقول المصنف في حدِّه : " ما تضمن كلمتين بالإسناد " ، " ما " : هي الجنس ، وهي عبارة عن الهيئة ، وهو : مجموع الكلمتين ، والربط بينهما بالإسناد ، فدلالة الكلام على المجموعة دلالة مطابقة ، ودلالته على الكلمتين دلالة تضمّن ؛ لأنّهما جزءا المدلول ، إذ أنّ مدلوله الكلمتان مع الربط بينهما .
وليس الكلام عبارة عن الكلمتين ، ولا عن الربط بينهما ، بل هو عبارة عن المجموع ، وهي : الهيئة الاجتماعية .

---

[١] – الكافية ٥٩

[٢] – شرح المصنف على المقدمة الكافية ٢١٨/١– ٢٢٠ ، وشرح الرضي : ٣١/١ –٣٤ ، والفوائد الضيائية : ١٧١/١– ١٧٢

[٣] – مقاييس اللغة (كمل) ٩٠٩ : قال ابن فارس : أصل صحيح يدل على تمام الشيء وينظر : الخصائص : ١٣/١

[٤] – ذكر هذه التقاليب الخليل بن أحمد في كتابه (العين) ، وأغفل لفظ (الكُلام) ، وهو ما غلظ من الأرض ينظر : العين (باب الكاف واللام والميم معهما) ٣٧٨/٥ وما بعدها

[٥] – علم الكلام في عرف المتكلمين : " هو علم يبحث فيه عن ذات الله ، وصفاته ، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد وما يتعلق به من الثواب والعقاب ، والجنة والنار ، على قانون الإسلام " و ينظر : التعريفات : ١٨٥ ، و االكليات ٧٥٦ .

وفصل بـ"كلمتين " الكلمة ، و بـ" الإسناد " نحو : في الدار ، وغلام زيد ، ومعدي كرب ، والإسناد في اصطلاحهم مشترك في " الكلام " و" الإضافة " ، ومراده الإسناد الحمليّ [١]، وهو : نسبة الحكم إلى المحكوم عليه ؛ لإفادة المخاطب ما ليس عنده ، وقد يخرج الكلام التام عن تمامه بدخول حرف الشرط نحو : إن قام زيد ؛ لأنّ الجملة تصير كالمفرد .

وإنما عبر بالإسناد دون الإخبار ؛ لأنّ الإسناد أعم من الإخبار إذ يشمل الأمر ، والنهي ، والاستفهام أيضاً ، فكلّ خبر مسند ، وليس كل مسند خبراً ، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ، فإذا قلت : زيد قم إليه ، أو لا تقم إليه ، أو هل تقوم إليه ؟ كان المعنى : زيد أطلب قيامك إليه ، أو أنهاك عن القيام إليه ، أو استفهم عن قيامك إليه ، [٢]ولولا هذا التأويل لكانت هذه الجمل محكية للخبر المحذوف .

البحث الثاني : في اختصاصه بالمفيد خلافاً للأصوليين ، فإنّ الكلمة عندهم تسمى كلاماً ، ولذلك حدّوه بأنه " المؤلف من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها إذا صدرت من قادر واحد "[٢]

وما صار إليه النحويون ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه على اصطلاح الأصوليين يدل على المركب أيضاً ، فيصير مجملاً بالنسبة إلى كل واحد من معنييه ، وعلى اصطلاح النحويين هو من المبين ، ولا يخفى حجاب المبيَّن على المجمل .

والثاني : أنّه ينبغي أن يكون معنى المركب زائداً على معنى المفرد ، كما في المفرد والمثنى .

والثالث : أنّ الكلمة بمدلولها تدلُّ على المسمى فقط ، والكلام بمدلوله يدلّ على المسمّى ، وما يحدث من المسمّى ، والأصل تغاير الدالّ عند تغير المدلول ، ولذلك صار بعضهم إلى إنكار وقوع معنى الاشتراك ، وحُمِلَ ما يُظَنُّ كونه مشتركاً على أنّه إمّا متواطئ أو منقول ، وإنما امتاز الكلام المفيد عندهم دون الكلم ، وإنْ حصل اشتراك بينهما في بعض الصور ، فذلك [على] سبيل الاتفاق لكونه وجد حقيقة الكلم ، وهي ثلاثة أجزاء ، وحقيقة الكلام - وهو المفيد ؛ لثلاثة أوجه :

---

[١] – يسمى الجزء الأول من الجملة الموضوع ، ويسمى الجزء الثاني من الجملة المحمول ، وإن تقدم في الذكر ، وقد نسبت القضية إلى المحمول ، وقيل حملية لتمام الفائدة به ، وينظر : تهذيب المنطق ، للبهنسي ١٨

[2] – ينظر شرح المفصل ١/٢٠

[2] – حد الكلام عند الأصوليين : ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته " الكليات : ٧٥٨

أحدها : أنّ (الكلام) أكثر حروفاً من (الكلِم) ، والمفيد أقوى في المعنى من غير المفيد ، فناسب تخصيص الأقوى معنى (الأكثر) [١]حروفاً ؛لأنّهم يزيدون الحروف لزيادة المعاني .
والثاني : أنّه لما كان الكلام قد يقع تأكيداً ، والمصدر المؤكد ينوب عن تكرار الجملة طلباً للاختصار ، فناسب أن يجعل في اصطلاحهم اسما للجملة ، وإن كان مدلول المصدر في الأصل حركة الفاعل .
والثالث : أنّ الكلام مشتق من (الكَلْمِ) - وهو الجرح[٢]-ولذلك / قال قائلهم[٣] أ/٤

[٣] : وجرح اللسان كجرح اليد.
فكما أن الجرح مؤثر في المجروح ، كذلك الكلام إذا كان مفيداً أثر في نفس السامع سروراً أو حزناً ، فناسب تأثيره في النفس تأثير الجرح ، اختصاصه بالمفيد ؛ لأنّ غير المفيد لا تأثير له ، وهذا الوجه ، وإنْ كان حَسَنَ المناسبة ، يبطله حدّ الاشتقاق ، فإنّه عبارة عن : موافقة الفرع للأصل في حروفه الأصول ، وفي معناه كـ"عالم" و"معلوم" من العلم ، وضارب ومضروب من الضرب ، وهاهنا تحصل الموافقة بينهما في الحروف دون المعنى ؛ لأنّ مدلول الكَلْم : التمام ، ومدلول الكلام : الإفادة ، وهما متغايران .
البحث الثالث : اختلف فيه فذهب بعضهم[٤] إلى أنّه مصدر ، واحتج بوجهين :
أحدهما : أنّه يعمل عمل المصدر ، فيقال : كلامي زيداً بليغ ، قال الشاعر[١] :

[٤] ألا هل إلى ريّا سبيلٌ وساعةٌ ... تكلّمني فيها من الدهرِ خاليا
وأشفي نفسي من تباريح ما بها ... فإنّ كلاميها شفاءٌ لما بيا

---

(1)—كذا في الأصل ووجهه (بالأكثر)

(2) — اللسان (كلم) ٥٢٤/١٢

(3) – هذا عجز بيت قيل : لامرئ القيس صدره :

ولو عن نثا غيره جاءني

ينظر : الديوان ١٨٥: ، والمستقصى ٥٠/٢ ، وقيل لعمرو بن معد يكرب ، وهو في ملحقات ديوانه ٢٠٠ والبيت من شواهد الخصائص ١٤/١،و٢١ ، وينظر : جمهرة اللغة ٤٣٧ ، وابن يعيش ٢١/١ ، وشرح القواس على ألفية ابن معط ١٩٢/١ .

(4) – ابن يعيش ٢٠/١

(1) – اختلف في نسبة هذا البيت بين النابغة الجعدي ، وهو الأرجح ، وذو الرمة ، وهو قي ملحق ديوانه: ٦٧٦ ، واللفظ هناك ألا هل إلى مي...البيت ، وهو من شواهد الدرر ١٢٨/٢ ، وابن يعيش ٢١/١ ، والتذييل والتكميل ٢٤/١ ، والهمع ، والقواس ١٩٤/١

والوجه الثاني : أنّه يجري تأكيداً على الفعل ، قال الشاعر[٢] :

[٥] فإن تمسِ ابنة السّهميّ منَّا بعيدٌ لا تكلمنا كلاما

وذهب بعضهم[٣] إلى أنّه اسمٌ للمصدر - وهو الحق ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مصدر (كلَّم) ، أو (تكلّم) ، أو (كالم) ، لا جائز أن يكون مصدر (كلم) ؛ لأنّ مصدر (فَعَّلَ) على (التفعيل) كثيراً ، وفي التنزيل: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [٤]، وقد جاء على (تَفْعِلَة) كـ(تبصرة) ، وعلى (فِعَّال) كـ(كِذَّاب) ، وعلى (مُفَعَّل) كـ (مُمَزّق) ، وليس (الكلام) واحداً منها .

ولا جائز أن يكون مصدر (تفعَّل) ؛ لأنّ مصدره (التفعل) ، قال الشاعر[٥] :

[٦]ونَشْتِم بالأفعالِ لا بالتكلُّمِ

وقد جاء على " تِفِعّال " نحو : (تِمِلاَّق)[٦]، وليس (الكلام) واحداً منها ، ولا جائز أن يكون مصدر (فاعل) ؛لأنّ مصدره(المفاعلة) و(الفعال) ،وليس الكلام واحداً منها .

وإذا بطل كونه مصدراً تعينّ أن يكون اسماً للمصدر ، وإنما عَمِلَ عَمَل المصدر وجرى تأكيداً لوقوعه موقع المصدر ، فناب منابه في ذلك[١].وأمّا تركيب (الكلام) من الأنواع الثلاثة ، فالممكن منها ستة ، اثنان مستعملان ، وهما الاسم مع الاسم نحو : زيد منطلق ، والفعل مع الاسم نحو : انطلق زيد

---

[2] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد مجاز القرآن ٢١٦/١ ، والمذكر والمؤنث ٤٦٣ ، والتذييل والتكميل ٢٣/١

[3] – نسب هذا القول أبو حيان لسيبويه وجماعة النحويين في التذييل والتكميل ٢٤/١ وما بعدها ،وينظر : ابن يعيش ٢٠/١ ،

[4] – الآية ١٦٤ من سورة النساء

[5] – هذا عجز بيت منسوب لمعبد بن علقمة المازني ، وصدره

وتجهلُ أيدينا ويحلُم رأينُا

والبيت من شواهد الحماسة لأبي تمام ١٢٦/١ ، و٧٥٢/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب : ٢٩ ، والمغني لابن فلاح : ٤٢/٢

[6] – التملق : التودد والتلطف ، و المَلَق : الزيادة في اللين فوق ما ينبغي ، والرجل الملق الذي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه ، ينظر : اللسان (ملق) ٣٤٧/١٠

[1] – قال النيلي في الصفوة ٣٣/١ : " وهذا ليس بشيء لأنّ الكلام في اصطلاح النحاة مسماه الجمل المفيدة ، فلو قيل : بأنه اسم للمصدر مع أنه اسم للجملة لزم الاشتراك ، وهو خلاف الأصل "

، وأربعة مهملة ، الفعل مع الفعل ؛ لعدم المخبر عنه ، والفعل مع الحرف لعدم المخبر عنه ، والحرف مع الحرف ؛ لعدم المُخبر والمخبر عنه ، والاسم مع الحرف ؛ لعدم الخبر

وأما إفادته في النداء فإمّا لنيابته مناب الفعل ، أو لأنّه اسم للفعل ، وإلاّ فوضع الحرف

أن لا يخبر به ، فلو كان خبراً لكان على خلاف الوضع .

والكلام نوعان : الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ؛ لأنّه يصح إطلاقه على كل واحد من نوعيه .

متنٌ :" الاسمُ : ما دلَّ على معنىً في نَفْسِهِ غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [١]

الشرح [٢]: هذا الحدّ غير مانع ؛ لدخولِ الخطّ ، والإشارةِ ، والعقدِ ، والهيئة فيه ،وإنما حصل ذلك في لفظة (ما) ؛ لأنّها تعمّ كلَّ دالٍّ من لفظ أو غيره [٣] ، والاسم المحدود من قبيل الألفاظ ، فلو قال :" الاسم : لفظ دلَّ على معنى لخرجت هذه المذكورة ؛ لأنها ليست بلفظ ، إلاّ أنّه يكون قد أتى بالجنس الأبعدِ دونَ الأقرب لو قال لفظ دل على معنى ؛ لأنّ الكلمة جنس أقرب بالنسبة إلى الاسم ؛ لأنّه نوعها ، والكلمة نوع اللفظ ، والحدُّ التام يراعى فيه الجنسُ الأقرب ، فالأجود في حدّه أن يُقال : الاسم " كلمةٌ دلت على معنى " ، وغاية ما يُعْتَذَرُ عن الشيخ أنّه أوقع العامَّ موقع الخاصّ ، فأوقع " ما دَلَّ " موقعَ " كلمةٌ " ، وليس بحدّ ؛ لأنّ الحدود تصان عن الألفاظ المجازية .

و" ما دلّ على معنى" هو الجنس و" في نفسه" فصل الحرف ،و"غير مقترن" فصل الفعل .

وإنما ذُكِر بـ" أحدِ الأزمنة الثلاثة " ليدخلَ في حدّ الاسم كلّ ما دلّ في الاعتماد على زمن نحو :الصبوح ،والغبوق [٤]، والمصدر ؛لأنّه ليس أحد الأزمنةِ الثّلاثة [٥].

فإن قيل : هذا الحدّ ليس بمانع ولا جامع ؟ أمّا أنّه ليس بجامع ، فإنّه يخرج من قيد " معنى في نفسه " المصادر ، فإنها تدلّ على معنىً في الفاعل ، والأسماء المتضمنة لمعاني الحروف ، فإنّها تدلّ على معنى في غيرها .

ويخرج بقيد"غير مقترن بأحد الأزمنة " الصبوح، والغبوق ، وخُفُوقُ النجم [٦] ، واسم الفاعل المُنَوّن ، والمصدر .

---

[١] – الكافية ٥٩

[٢] – شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٨– ٩٥ ، وابن يعيش على المفصل ١/٢٢– ٢٣ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٢١– ٢٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٣٥– ٤٢ ، والفوائد الضيائية ١/ ١٧١– ١٧٢

[٣] – قال الرضي في شرح الكافية ١/٣٤ : " وإنما أورد لفظة " ما " مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة .

[٤] – الصبوح : اللبن الذي يُشرب في أول النهار ، أو الناقة التي تحلب في الصباح ، والغبوق يقابله ، وهو : اللبن الذي يشرب آخر النهار ، أو الناقة التي تحلب آخر النهار ، ينظر اللسان : (صبح) ٢/ ٥٠٣ ، (غبق) ١٠/٢٨٢

[٥] – الماضي ، والحال ، والمستقبل ينظر شرح الرضي : ١/٤٠

[6] –خفق النجم : انحط في المغرب ، وكذلك الشمس " اللسان (خفق) ١٠/ ٨١

٤/ ب

وأمّا أنّه ليس بمانع / فإنّه يدخل فيه الأفعال التي لا تتصرف ، والمضارع على قول الاشتراك [١]، وفعلُ الأمر للمخاطب .

قلنا : بل هو جامع ومانع ، وما ذُكر من الأسماء داخل فيه ، وما ذُكر من الأفعال خارج عنه .

أمّا المصدر فإنه يدلّ على معنى في نفسه ، وهو الفعل الحقيقي الذي هو حركة الفاعل ، إلا أنّه لمّا كان عَرَضاً لا يقوم بنفسه احتاج إلى ذاتٍ يقوم بها ، وليست تلك الذات من مدلوله ، إنَّما مدلوله حال فيها.

وأمّا الأسماء المتضمنة لمعاني الحروف ،[٢] فدلالتها على معنى في غيرها عارضة لأجل التضمن ، ولو زال عنها التضمن لم تدل إلاّ على المسمى فقط .

ومذهب سيبويه [٣] أنّ الحروف معها مقدّرة ، حذفت لكثرة الاستعمال ، وإنّما تدلّ على معنى في غيرها بتقدير ذلك المحذوف .

وأمّا الأسماء الدالة على الزمن ، فبيان ورودها أنّ دلالتها على الزمن دلالة تضمّن ؛ لأنَّ الزمان جزء المفهوم فيها ،كدلالة الأفعال على الزمن فإنها دلالة تضمن ؛ لأنّ الزمان جزء من مفهوم لفظ الفعل .

قلنا : لا نُسلم في الفعل دلالة التضمن بل يدل على الحدث بجوهر لفظه ، وعلى الزمان بقرينة زائدة على جوهر اللفظ ، وهي حرف المضارعة ، أو حركة عين الفعل في نحو : (ضرَب) [٤]، وعلى هذا فدلالته على الزمن مطابِقَةٌ لوضع القرينة الدالَّة عليه ، بخلاف الألفاظ المذكورة فإنّه ليس فيها زيادة على جوهر اللفظ ، ولذلك كانت الأفعال تدل على الأزمنة المعيّنة بخلاف غير هذه الألفاظ فإنها تدل على زمن مطلق

فإن قيل : فاسم الفاعل المنون يدل على الحال والاستقبال ، فقد شارك الفعل في تعيين الزمن ! .

قلنا : دلالته على الزمن عارضة ؛ بدليل انفكاكه عن الزمن في نحو قولك : زيد ضاربٌ ، ولو كان موضوعاً للزمن لم ينفك عنه قياساً على الفعل ، وإنّ الزمن إنما استُفيد بوجود التنوين مع قرينة من خارج ، لا من جوهر اللفظ ، و لا من القرينة المتصلة بجوهر اللفظ .

---

(1) — أراد على قول القائلين باشتراك المضارع في الحال والاستقبال ، " وقد اختلف في الحال ، فمنهم من أنكره ، ومنهم من أثبته ". ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٠/١

(2) – مثل : أسماء الاستفهام والشرط ، ينظر : شرح الرضي ٤١/١

(3) – قال سيبويه في الكتاب : ٢/ ١٣٠ : " وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير " ، وينظر : المقتضب ١٧١/٣ ، والمغني لابن فلاح ٥٣/٢ : الرضي : ٤١/١

(4) – لو سكنت عينه لصار اسما

وأمّا خروج الأفعال عنه فلأنّ الأفعال التي لا تتصرف لمّا ثبت عند البصريين فعليّتها بالخصائص [١] وجب تقدير دلالتها على الزمن في أصل الوضع ، ثم تجريدها عن الزمن لغرض دلالتها على الأشياء ، والشيء إذا خرج عن دلالته الأصلية لغرض لا يخرجه ذلك عن أصل وضعه ، بدليل أنّ الأفعال الماضية بعد حرف الشرط تدلُّ على خلاف وضعها ، والأفعال المضارعة بعد (لم) و (لمّا) تدلُّ على خلاف وضعها ، ولا يخرجها ذلك عن أصل وضعها[٢] .

وبدليل أنّ الماضي إذا أريد به الإنشاء نحو : بعت ، لا يدل على الماضي في حال الإنشاء ، ولا يخرجه ذلك عن أصل وضعه .

وعلى هذا فاستعمالها في الأشياء مجازها وحقائقها مقدّرة غيرُ منطوقٍ بها .

وأمّا المضارع على تقدير الاشتراك فإنّ المتكلم به لا بد أن يقصد أحد الزمانين ، وإذا قصد أحدهما فقد دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان معين ، وإنما يقع اللبس على السامع لخفاء القرينة ، وأمّا صيغة الأمر فإنّه عرف دلالتها على الاستقبال بالعقل لا بالوضع ؛ لأنّ الأمر طلبٌ للفعل على سبيل الاستعلاء ، والماضي لا يمكن طلبه ، وكذلك الحال ؛ لأنّه يؤدي إلى تحصيل الحاصل .

قلنا : لا نُسلم أنَّ دلالتها بالعقل بل بالوضع ، بدليل ظهور القرائن الدالة على الوضع في بعض الصور نحو :قوله[٣] ﴿ لتأخذوا مصافّكم ﴾،و﴿ لتزرّه ولو بشوكه ﴾ [٤]

وقول الشاعر :[١]

[٧]فلتقم أنت يا بن خير قريـــــــــشٍ فتقضي حوائج المسلمينا

---

[١] – ومن هذه الخصائص تاء الفاعل ، وتاء التأنيث ، وياء المخاطبة ، ونون التوكيد ينظر التصريح ١/ ١٦٤-١٦٧

[٢] – وهو الاستقبال في الماضي نحو : إن درس نجح ، والمضي في المستقبل في نحو لم ينجح الكسلان

[3] – لم يرد في كتب الحديث بهذا اللفظ ، وقد كثر الاستشهاد به في كتب النحاة ، ينظر : معاني الفراء ٤٦٩/١ ، والمحتسب ٣١٣/١ ، والإيضاح على المفصل ٢٧١/٢ ، وأسرار العربية ٣١٨ ، والإنصاف ٥٢٥/٢ ، وشرح الرضي ٨٥/٤ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، ومغني اللبيب ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، والهمع ٤٤٤/٢ ، والتصريح ٢٠١/١

[4] – وقد استشهد النحاة أيضا بهذا الحديث في الإنصاف ٥٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٦٦٦ ، وينظر صحيح البخاري كتاب الصلاة وسنن النسائي في الحديث رقم ٧٥٧ كتاب القبلة ، وفيهما ورد الحديث بصيغة الأمر

[1] – لم أقف على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٢ /٢ ٤ ٧ ، وتذكرة النحاة : ٦٦٦ ، ومغني اللبيب ٣٠٠، ٧١٦ ، والخزانة ٦٢٠/٣

فرعٌ : ذكرَ عبد القاهر[٢] أنّ الإخبارَ حدٌّ مطَّرِدٌ منعكس ، وأجاب عن الأسماء التي لا تدخل تحت الإخبار بأنّه يصح الإخبار عن معانيها[٣] ، فـ(إذ) و (إذا) و ما شاكلهما من الظروف تدل على الوقت ، و (كيف) تدلّ على الحال ، و (أين) على المكان ، والإخبار في الحقيقة إنّما هو عن مسمّاها لا عن لفظها ، لكنّه منع من الإخبار عن مسمّاها ما عرض فيها من المعنى ، وهو كونُ الظرف منصوباً ، والإخبار يقتضي أن يكون مرفوعاً ، فالجمع بين الإخبار مع هذه الأشياء ممتنعٌ ، والمانع من الإخبار لا يمنع من إطلاق جواز الإخبار عليها ، ألا ترى أنّ اليوم والليلة حال الظرفية يمتنع الإخبار عنهما ، ولم يمنع ذلك من جواز إطلاق الأخبار عليها ، وهذا الذي ذكره يطرد في كل خاصّة من خواص الاسم ، والتعريفُ بالخاصة / رسمٌ ، وليس بحدّ .

٥/أ

والاعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أنّ لفظ (إذا) و (الوقت) مثلاً لا يخلوان إمّا أن يكونا مترادفين ، أو غير مترادفين ، فإن كانا مترادفين وجب صحة الإخبار عن (إذا) كما يصح الإخبار عن (الوقت) ؛ لاشتراك المترادفين في الحكم ، وإن كانا غير مترادفين فلا يلزم من صحة الإخبار عن (الوقت) صحة إطلاق الإخبار عن (إذا) ؛ لأنّ (الوقت) يمكن نقله من الظرفية إلى الإخبار ، وأمّا (إذا) فإنّه اسم للوقت بشرط الظرفية ، فحال الإخبار عن (الوقت) ليس هو مدلول (إذا) لأنّها لازمة للظرفية المقتضية للنصب ، والإخبار عنه يقتضي رفعه ، فعُلم أنّه لا يلزم من صحة الإخبار عن (الوقت) صحة إطلاق الإخبار عن (إذا) .

والوجه الثاني : أنّه يؤدي إلى جعل الفعل والحرف اسمين ؛ لأنّه يصحُّ الإخبار عن مدلولهما إذا كان صحة الإخبار عن اللفظ بالنظر إلى المدلول .

وجواب هذا : أنّ الأسماء الدالّ [فيها] كـ(إذا) والمدلول (الوقت) يشتركان في الاسمية ، فجاز أنْ يُطلق على الدالّ ما يستحقه المدلول .

فائدة : في اشتقاقه ، ولغاته :

وفائدة الاشتقاق معرفة وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين ،

---

[٢] – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ترجمته في الإنباه ١٨٨/٢ ، وينظر : شرح الجمل للجرجاني رسالة علمية بجامعة أم القرى ، ٣ ، ٤ ، وينظر المقتصد : ٧٠/١ والتبيين للعكبري ١٢٦

[3] – المقتصد : ٧٨/١

وقد اختلف فيه أهل المصرين[١] ، فذهب أهل البصرة إلى أنّه مشتق من السمُو ، ووزنه إمَّا "فِعْلٌ" وإمّا "فُعْلٌ" فحذفت لامه ؛ لكثرة الاستعمال ، وأسكن فاءه وجيء بهمزة الوصل توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعوضاً عن لامه ، وإنما حكم عليه بالحذف ؛ لأنه اسم معرب ، وأقلّ الأسماء المعربة ثلاثة أحرف ، حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون حشواً ، والهمزة للوصل بدليل سقوطها في الدرج .

وذهب الكوفيون [٢] إلى أنه مشتق من السِّمة ، وهي العلامة ؛ لأنّ الاسم علامةٌ على المسمى ، وأصله " وَسْمٌ " فحذفت فاؤه ، وعوضت عنها همزة الوصل .

حجة البصريين من خمسة أوجه :

أحدهما : عودُ لامه في تكسيره نحو : أسماء ، وتصغيره نحو : سمُيّ ، وهما[3] يردَّان الشيء إلى الأصل .

والثاني : عود اللام في تصريف الفعل منه نحو : (سمّيت) و (أسميت) .

والثالث : أنّ من لغاته ، (سُمىً) كـ(هُدىً) وأصله (سُمَوٌ) .

والرابع : أنّ همزة الوصل في أوله لا تكون إلا لمحذوف اللام كـ(ابنٍ) و (استٍ) ؛ لأنَّ ما حُذف فاؤه يُعوض في آخره كـ(عدةٍ) .

والخامس : أنّه لو كان مشتقّاً من السِّمَة لوجب أن يكون الفعل والحرف اسمين ؛ لأنّ صيغة كل واحد منهما سِمَةٌ على معناه ، ومن شأن الحقيقة الاطراد ، ولمّا لم يكن كذلك علمنا أنّه ليس مشتقاً من السِّمة

حجة الكوفيين : أنّ ما صرتم إليه في الإعلال أكثر مما صرنا إليه ؛ لأنكم حذفتم لام الكلمة ، وسكّنْتُم فاءَها ، واجتلبتم همزةَ الوصلِ ، ونحن حذفنا ، وعوّضنا ، فَترَجّح مذهَبَنَا ؛ بقلّةِ الإعلال .

والجواب عن التصاريف التي ذكرتموها أنّا نقول : عَودُ الحرف في آخر الكلمة عن جهة القلب ، وذلك غير مستنكر في لغة العرب ، ألا ترى أنّ سيبويه والخليل[١] قالا في (أشياء) إنَّها مقلوبة عن (شيئاء) ، و وزنها (لَفْعَاء)

---

[١] – ينظر:المسألة الأولى من مسائل الخلاف في الإنصاف ٦/١ ،وائتلاف النصرة للزبيدي ص٢٧ ، وابن يعيش ٢٣/١

[٢] – الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦– ٦٣ ،وشرح ابن يعيش على المفصل ٢٣/١، :والتذييل والتكميل ٤٤/١

[٣] – أي : التكسير والتصغير

[١] – الكتاب : ٥٦٤/٣ ، ٣٨٠/٤

وأمّا التعويض في محل الحذف ، قلنا : كذا قد ورد في نحو : (تَعْزِيَة) فإنّ العوض في محل الحذف ،

وأمّا قوله : " لو كان مشتقاً من (السمة) لكان الفعل والحرف اسمين "

قلنا : يعارضه أنّه لو كان مشتقاً من (السمو) لكان الفعل والحرف اسمين ؛ لأنّ السُّمُو هو العُلُو ، وعُلُو اللفظ على معناه ليس إلا لدلالته عليه ، فدلالته عليه سمةٌ عليه ، فيعود الإشكال عليكم .والجواب عن القلب أنّه على خلاف الأصل ، فلا يقاس عليه ، وعن (تعزية) أنّا لا نسلم أنّ تاء التأنيث عوضٌ عن اللاّم بل وزنها " تفعلة " ولم يُحذف منها شيءٌ ، وعن المعارضة أنّا نقول : المراد من (السمو) سمو الاسم على قسيميه لاستقلاله بالمفهومية دونهما ، لا سمو اللفظ على المعنى ؛ لأنّ اللفظ تبعٌ للمعنى ، فكيف يكون سامياً عليه؟ ،وأما لغاته[٢] فخمس .(سِم) قال الشاعر: [٣]

[٨] باسم الذي في كلِّ سُورةٍ سِمُهْ

وسُم قال الشاعر:

[٩] وعَامُنَا أعجَبَنَا مُقَدَّمُهْ

يُدْعَى أبا السَّمحِ وقِرضَابٌ سُمُهْ [٤]

و"إسم" بكسر الهمزة حملاً على" سِم" بكسر السين ، و"اُسم" بضم الهمزة حملاً على "سُم" بضم السين، و"سمىً" قال الشاعر [١]: /

٥/ ب

[١٠]والله أسماكا سمىً مباركاً آثرك الله به إيثاركا

و"سمُى" في البيت تحتمل أن تكون على لغة من قال : (سُمُ)، ونصبه؛ لأنه مفعول ثان، فلا تكون فيه حجة على إعادة لامه .

---

[٢] – شرح المفصل ٢٣/١ ، ٢٤ ، والتذييل والتكميل : ٤٣/١ ، واللسان (سما) ٤٠١/١٤

[٣] – نسب في بعض المصادر : لرؤبة بن العجاج هـ ، وأيضا البيت من شواهد ابن يعيش في شرحه للمفصل ،والمنصف في شرح تصريف المازني ٦٠/١ ، وكذلك هو من شواهد الإنصاف ١٦/١،والنوادر لأبي زيد ١٦٦ ،وإعراب القرآن للنحاس ١٦٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣٩/١ ،ونسب هذا القول في النوادر واللسان ، (سمو) لرجل من كلب ، وبعده : (قد وردت على طريقٍ تعلمُه)

[4] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب : ٢٢٩/١ ، والصاحبي : ٢٣٠ ، وابن يعيش : ٢٤/١ ، و ابن جني في شرح تصريف المازني: ٦٠/١ و ابن الأنباري في الإنصاف: ١٦/١ ،والقواس في شرح ألفية = ابن معط : ٢١٩ ، وشرح شواهد الشافية : ١٧٦ ، واللسان (قرضب) ٦٧٠/١ ، و(برك) ١٠/ ٣٩٧والقرضاب : الذي يأكل شيئا يابسا ينظر : الصحاح (قرضب)

[1] –لم أعثر على قائله ، وقد أنشد هذا الرجز أبو خالد القنانيّ أستاذ الفراء ، والبيت من شواهد ابن السكيت في إصلاح المنطق الإنصاف ١٥/١، وأسرار العربية ٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١ ، والتذييل والتكميل ٤٣/١ ، واللسان (سمو) وابن هشام في أوضح المسالك

واعلم أنّ "الاسم" هو : اللفظ الدال على المسمى ، والمسمى مدلول اللفظ ، والتسمية وضع الاسم على المسمى ، ولأصحاب الأصول خلاف في أن الاسم هو المسمى أم لا، ولا يليق ذكرها هاهنا [٢].

[2] – جاء في حاشية النسخة :" نص عدد من المؤلفين في مؤلفاتهم أن الاسم هو الكلام النفسي ،والمسمى هو المفهوم المرتسم في الذهن ،ومن هنا وقع الاشتباه فيهما لقيامهما بالنفس)

متنٌ :"ومن خواصّه دخول اللام ،والجر ،والتنوين ،والإسناد إليه ،والإضافة "(١)

الشرح (٢): الخواص جمع خاصَّة ، وهي عبارة عن المختص به ، فلا توجد في غيره ودلالتها على الاسم خاصّة ؛ لأنَّها تكون في بعض آحاده ، فإذا وُجدت دَلَّتْ ، وإذا عدمت لم تَدل على الانتفاء ، فيطرد باعتبار المعرف ، ولا تنعكس ، ولذلك لو جعلت حده كانت أخص من المحدود ، ودلالة الحدّ عامة لكونه شاملاً لجميع آحاده ، وإنما كان اللام على مذهب سيبويه (٣) ، والهمزة واللام - على مذهب الخليل - من خواصّه نحو : الرجل والغلام لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه يعيّن ما تدخل عليه ليصلح للحكم عليه ، والأفعال والحروف لا يحكم عليها فلا تحتاج إليه .

والثاني : أنّ الفعل لا يقع إلا حكماً ، والحكم ينبغي أنْ يكون مجهولاً للمخاطب ، فتعريفه باللام بخلاف وضعه ، وأمّا الحرف فلا يستقل بالمفهوميّة ، فهو كالجزء مما يدخل عليه ، وجزء الكلمة لا يستحق تعريفاً على حياله

والثالث : أن اللام زيادة على الكلمة ، فقبل الاسم الزيادة ؛ لخفته ، ولم يقبلها الفعل لثقله ؛ ولا الحرف لأنّه كالجزء من الكلمة .

فإن قيل : فقد دخل اللام على الفعل كقوله (٤):

[١١]فذو المال يؤتِي مالَه دونَ عرضِهِ لما نابه والطارق اليتعمدُ

وقول الآخر :

[١٢]لا تبغينَّ الحربَ إنِّي لك الينذر من نيرانها فاتقِ (٥)

قلنا : اللام هاهنا بمعنى الذي موصولة ، والذي يوصل بالفعل ، فحمل عليه ما هو بمعناه في الوصل بالفعل .

---

(١) – الكافية ٥٩،٦٠

(٢) – الأصول : ٣٦/١ – ٣٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ، وشرح المصنف على الكافية : ٢٣١/١– ٢٣٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٣/١– ٥٠ ، والفوائد الضيائية : ١٧٩/١– ١٧٨ ، والتصريح : ١٣٥/١–١٦٣

(٣) – في الكتاب ٣٢٤/٣ ، قال سيبويه :" وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كـ(قد) " ، ،ونقل ابن مالك عنه القول بأن أداة التعريف " ال" والهمزة زائدة وعند الخليل أصلية . شرح التسهيل ٢٥٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٦٤/١،وشرح الشافية للجاربردي : ١٦٥/١ ،

(٤) –ينسب هذا البيت لابن الكحلبة في كتاب الجيم : ٢٢٥/٣، وهو من شواهد المغني لابن فلاح ٢/ ٦٤

(5) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد مغني ابن فلاح : ٦٤/٢ ، والخزانة ١٤/١

وإنما كانت حروف الجر نحو : خرجت من البصرة إلى الكوفة من خواصّه لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ وضعها لتوصيل معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء ، فلو دخلت على غير الأسماء لكان على خلاف وضعها .
والثاني : أنها تعاقب همزة النقل والتضعيف في التعدية ، وهما جزءا ما يدخلان عليه، وكذلك حرف الجر يصير كالجزء من الفعل القاصر؛ لتوقفه عليه في التعدية،والفعل لا يدخل إلا على الاسم .
والثالث : أنّ الجر وضع علماً للمضاف إليه ، وهو من تأثير الحرف في أحد الأقوال .
فإن قيل: فقد دخل حرف الجر على الفعل ؟، قال الشاعر[١]:
[١٣]واللهِ ما ليلي بِنَامَ صَاحِبُهْ ولا مخالطٌ الليانَ جانِبُهْ
فجوابه من وجهين :
أحدهما : أنّه بتقدير الحكاية أي : بمقول فيه نامَ صاحبُهُ،
والثاني : أنّه أوقع الفعل موقع الاسم كقوله[٢] :
[١٤] فدمعهما سُحٌّ وسَكْبٌ ووابِلٌ ورشٌّ وتوكاف وتنهملان
وقول الآخر[٣]
[١٥]إنّ الأحامِرَةَ الثلاثَةَ أذهبت مالي وكنتُ بهنّ قدما مُولَعَا
الراح واللّحم السّمِين وأَطَّلِيْ بالزعفرانِ فلن أزال مولعا
وأمّا التنوين فمطلقه من خواصّه ما عدا تنوين الترنم نحو : قوله[٤]:
[١٦]داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضاً وأدّت بعضاً
وإنّما كان من خواصّه لوجهين :

---

(1) – ينسب هذا البيت للقناني ، وهو من شواهد الخصائص : ٢ / ٣٦٦ ، وأمالي الشجري ١٤٨/٢،والإنصاف ١١٢،وابن يعيش ٦٢/٣، و الارتشاف ٦٠٣/٢، والقواس : ٢٠٧/١ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤،وشرح الشواهد للعيني : ٤/ ٣

(2) – قائله : امرؤ القيس ، وهو في ديوانه ٨٨ ، والبيت من شواهد المغني لابن فلاح : ٦٣/٢ وتنهملان على تقدير وانهمال في البيت الأول والمطلي بالزعفران في البيت الثاني

(3) –قائله الأعشى ، وهو في ملحقات الديوان ٢٤٧ ، والبيت من شواهد المقرب ٨١ ، والصحاح (حمر)

(4) — قائله :رؤبة بن العجاج ، وهو في الديوان ٧٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٠/٢،والخصائص ٩٦/٢ والمخصص ١٥٥/١٧ ، وشرح الشافية للرضي :٤/ ٢٣٣

أحدهما : أنّه يدلّ على التّمكن في نحو : رجلٌ ، ولا معنى للتمكن في الفعل ، ولذلك إذا شابه الاسم الفعل حُرِمَ التنوين الدال على التمكن ، أو يدل على التنكير في نحو : " صهٍ "، وهو مخصوص بنقل المعرفة إلى النكرة ، فلو دخل الفعل وهو نكرة ؛ لأدى إلى تحصيل الحاصل ، أو يدلّ على المقابلة لنون جمع المذكر نحو : مسلماتٍ ، ولا يوجد ذلك في الفعل، أو يدل على العوض عن جملة كان الظرف مضافاً إليها نحو : يومئذٍ .

ولا تتصور الإضافة في غير الاسم ، وإنما عوض التنوين عن الجملة ؛ لأنّها مضاف إليها ، والتنوين يعاقب المضاف إليه في آخر الكلمة ؛ فلذلك ناب منابها.

٦/أ

والوجه الثاني / : أنّ التنوين يؤذن بتمام الكلمة ، والفعل من ضرورته الفاعل ، فلو دخله التنوين لكان يؤذن بتمامه ، واحتياجه إلى الفاعل يؤذن بنقصانه ، فيتوارد عليه ما يقتضي التمام والنقصان في حالة واحدة ، وهذا الوجه يبطل بتنوين الترنم .

وأما الإسناد إليه نحو : قام زيد ، وزيد قائم ، فإنما كان من خواصّه ؛ لأنَّ الفعل عرض حادث عن ذات ، فيحكم على تلك الذات بما يحدث منها ، فلو عكس ذلك وجعل العرض محكوماً عليه بالذات لأفضى إلى تقدم الحادث على ما يحدث منه ، وذلك ممتنع ، وأمّا الحرف فبتقدير الجزء من الكلمة فلا يستقل با لمحكوميّة .

فإن قيل : الفاعل والمبتدأ يشتركان في الحكم عليهما ، فلم جاز حذف المبتدأ دون حذف الفاعل ؟

قلنا : لأنّ حكم الفاعل عرض ، فلا يستقل بالوجود دون المحكوم عليه ، وسيأتي تحقيقه في الضمائر إن شاء الله تعالى[١]

وأمّا المبتدأ فحكمه اسم ، أو ما هو مقدّر بالاسم ، فيمكن استقلاله دون المحكوم عليه .

فإن قيل : فَقَدْ حُكِمَ على الجملة ، وعلى الفعل ، وعلى الحرف ، قال تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [٢] ، وفي المثل[٣] " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " .

---

[١] – ينتهي الجزء الموجود من المخطوط قبل الوصول لباب الضمائر

[٢] – الآية رقم ٣٥ من سورة يوسف

[٣] – هذا المثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته ، ويروي " أن تسمع ، ولأن تسمع ..." أمثال العرب ص ٥٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، وخزانة الأدب ٣١٢/١، و١٤/٢ ، ٣٦٤/٥ ، و٥٥٦/٨ ، ٥٧٦ ، ومجمع الأمثال للميداني١٢٩/١ ، واللسان ٦٣/١٣ (بين) و٢٧٢/١٤ (دنا) و٤٠٦/٣ (معد)

ويقال : ضرب فعل ماضٍ ، و من حرف جر .
قلنا: أما "بدا" ففاعله إمّا البداء ، أو (السجن) لا نفس الجملة [١]؛ لأنّه لا يمكن نسبة الفعل إليها ، إذ الفعل قائمٌ بالفاعل ، ولا يمكن قيامه في الجملة من غير تسمية ، وأمّا المثل ، فقيل : إنّه وضع الفعل موضع الاسم كما تقدم[٢]، أي : سماعك بالمعيديّ ، وقيل : حَذفُ (أنْ) كما حذفت في قول الشاعر:
[١٧]ألاّ أَيُّهذا الزاجريّ احضُرَنْ الوغى وأنْ أشهد اللّذات هل أنت مخلدي؟[٣]
ويدلّ عليه عطفُ (أنْ) عليها ،فإذا حُذِفَتْ فالبصريّ يرفع الفعلَ ،والكوفيّ يجيز النصب .
وأما (ضَرَبَ) و (مِنْ) فالأخبار عنهما باعتبار اللفظ على قصد حكايته ، أي : لفظ ضَرَبَ فعلٌ ماض ، ولفظ مِنْ حرف جرّ ، وهما بهذا المعنى اسمان ، بدليل الأخبار عنهما،ولا يخبر إلاّ عن الأسماء،وإلى هذا نظر الشاعر في قوله[٤]
[١٨]بثين الزمي (لا) إنّ (لا) إن لَزِمْتِهِ على كثرةِ الواشين أيُّ مَعُونِ[٥]
فجعل (لا) مفعولة ، واسم (إنّ) ، وأضمرها .
وأمّا الإخبار عنهما باعتبار معناهما الذي وضعا له في نحو : ضرب زيد ، وأخذت من الدراهم فممتنع ؛ لأنّ وضع الفعل لنسبة الحدث في الزمن المعين إلى فاعله ، ولو أخبر عنه لكان الحدث المعين القائم بمن أحدثه منسوباً إليه ما قام به ، فيكون العرض قائماً بمن أوجده وغيره قائماً به على أنّه أوجد ذلك الغير ، فيكون العرض خبراً ومخبراً عنه في حالة واحدة ، ولا يخفى بطلانه .

---

(1) – مشكل إعراب القرآن ٤٣٠/١

(2) –ينظر ص :٣٨

(3) – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٢٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٩٩/٣ – ١٠٠ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ومجالس ثعلب : والإنصاف ، وأمالي الشجري ٨٣/١ ، والقواس ٢٠٣/١ ، والهمع والخزانة ٥٧/١

(4) – قائله : جميل بثينة ، وهو في ديوانه : ٢٠٨ ؛ والبيت من شواهد أدب الكاتب ٤٧٦ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، والمنصف ٣٠٨/١ ، والممتع ٧٩/١ ، وشرح الشافية ١٦٨/١ ، واللسان (ألك) ٣٩٣/١٠

(5) – أي : إذا سأل الواشون عني ، فلا تجيبيهم بشيء عدا كلمة (لا) لأن هذه الكلمة أكبر عون لي على رد كيدهم

وأما الحرف فوضعه على أنّ معناه في غيره ، وهو المانع من الإخبار عنه ، فلو أخبر عنه ؛ لكان معناه في نفسه ، فيؤدي إلى أن يكون معناه في غيره وفي نفسه في حالة واحدة ، ولا يخفى بطلانه .
وبهذا التقرير اندفع إشكال من أورد على النحويين أنّ الفعل والحرف يخبر عنهما .
وأمّا الإضافة نحو : غلام زيد ، وغلام امرأة ، فلأنّه لا يصحّ إضافة الفعل والحرف ، ولا الإضافة إليهما .
أما الأول فلأنّ مقصود الإضافة تعريف المضاف ، أو تخصيصه ، والفعل والحرف لا يُتَصورُ ذلك فيهما ، أما الفعل فلوجهين :
أحدهما : أنّه لا يتصور نسبته إلى غير فاعله حتى يمكن إضافته .
والثاني : أنّه لا يقبل التعريف ، ولا التخصيص لغير الفاعل .
وأمّا الحرف فلا يتصور انفكاكه عن متعلقه حتى يمكن إضافته ، ولأنّه لا يقبل التعريف ولا التخصيص بغير متعلقه .
وأمّا الثاني فالفعل لا معنى للإضافة إليه ، إذ لا يتصور له ملكٌ ولا اختصاصٌ بغير فاعله حتى يضاف إليه لطلبهما[١] ولأنّ المضاف إليه محكوم عليه في المعنى بما نسب إليه، والأفعال لا يحكم عليها ، ولأنّ المضاف إليه قد يعرف المضاف ، والفعل وضعه على التنكير ، فلا يستفاد من الإضافة إليه التعريف .
وأمّا الحرف أيضاً لا معنى للإضافة إليه لعدم تصور الملك أو الاختصاص له ، ولعدم تعريفه لما يضاف إليه .
فإن قيل : فقد أُضِيْفَت الأزمنة إلى الأفعال ، فالجواب من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنها مضافة في اللفظ إلى الفعل ، وفي التقدير إلى المصدر ، بدليل وصف الظرف بالمعرفة / كقولك : " أتيتك يوم قدم الحاجّ الحارّ آو البارد " ، ولو كان مضافاً إلى الفعل لم يوصف بالمعرفة ، وإنّما عُدِلَ عن الإضافة إلى المصدر إلى الإضافة إلى لفظ الفعل لإرادة تعيين الزمن .
٦/ ب
والوجه الثاني : أنّ الأفعال مظّروفٌ فيها ، والظرف يختص بمظروفه ، فلذلك أضيف ؛لوجود الاختصاص .
والثالث : أنّه لما كانت الأفعال تقتضي ظروف الزمان كل الاقتضاء حتى أنّه تعمل فيها رائحة الفعل أضيفت الأزمنة إليها ؛ لأنّ لها حصة في الطلب ليعمل فيها بحق الإضافة كما عملت فيها .
وأمّا إضافتها إلى الاسمية فبالنظر إلى حكمها ، فإن له نظراً إلى الفعل الذي هو أصل الحكم . وقد جاء إضافة المصدر إلى الجملة :

---

[١] – جاء في حاشية النسخة أي : لطلب التخصيص أو التعريف

قال الشاعر [١]

[١٩]ما يمسك الخُبْزَ إلا ريثَ يرسلُه ولا يلاطم عند اللّحمِ في السوقِ

نظراً إلى أنّه قد يدل على الزمن في نحو: (مقدم الحاج) ، وأما ظروف المكان فلم يضف منها إلى الجملة إلاّ "حيث" و "لدن" في قول الشاعر[٢] :

[٢٠]صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ لدن شَبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ

وإذا تقرر ما ذكر المصنف فمن خواصّه أيضاً التثنية والجمع نحو : رجلان و الزيدون ورجال ؛ لخمسة أوجه :

أحدها : أن الفعل عرض لا يمكن بقاؤه حتى ينضم إليه غيره ، والتثنية والجمع يقتضيان الضم .

والثاني : أن الفعل في قوة الجنس يقع بلفظه على مدلوله ، ولا تعدد فيه ، والتثنية والجمع يقتضيان تعدد المسميات .

فإن قيل : فالمصدر قد يثنى ويجمع عند التنوع ، فلم لا يكون الفعل كذلك عند التنوع ؟ لأنّ المصدر إذا تنوّع تنوع فعله ؟!

قلنا : الفعل يلزمه الفاعل فيصير جملة ، والجملة يمتنع فيها ذلك ، وأمّا المصدر فأمكن فيه ذلك لكونه مفرداً .

الثالث : أنّه لو ثُني أو جُمِعَ لكان ذلك باعتبار تعدد الأفعال ، والتعدد قد يكون من واحد أو من جماعة ، فيلتبس بذلك نسبة الفعل إلى الواحد وإلى الجماعة ؛ للاشتراك في علامة التثنية والجمع ، وقد يكون الفاعل ضمير تثنية وجمع ، فلا يخلو : إمّا أنْ يؤتى للتثنية والجمع بعلامة من الضمير ، أو لا ، فإن أُتي بعلامة أفضى إلى الجمع بين ألِفَين في التثنية وواوين في الجمع ، والجمع بينهما ممتنع ، وإن لم يؤت بعلامة أدى إلى الاشتراك في الحرفين ، وهما باعتبار الفاعل ضميران ، وباعتبار التثنية والجمع حرفان ، وذلك باطل .

والرابع : أنّ الفعل في معنى المثنى ؛لدلالته على حدث وزمان ، والمثنى لا يُثنى ، ولا يُجمع .

والخامس : أنّ التثنية والجمع لما تعرّفت نكرتُهُ ، أو تنكّرت معرفتُهُ ، والفعل لا تتعرف نكرته ، و لا تنكر معرفته .

وأمّا الحرف فلوجهين :

---

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المغني لابن فلاح ٢/ ٧٥

[٢] –البيت للقطامي في الديوان ٢٤ ، وهو من شواهد الخزانة ١٨٨/٣، وشرح الشواهد للعيني ٤٢٧/٣ ، وشرح التصريح ٢ /٤٧، والهمع ٢١٥/١ ، وأمالي الشجري ٢٢٣/١،وارتشاف الضرب ٢/ ٢٦٦ ، ومغني اللبيب : ٢٠٨ ، و' الهمع ٢١٥/١ ٢٠٨ ،

أحدهما : أنّه يستغرق حكم ما دلّ عليه ، ولا يبقى شيء تدل عليه التثنية والجمع .
الثاني : أنّه بتقدير الجزء من الكلمة لكون معناه في غيره ، وجزء الكلمة لا يثنى ولا يجمع .
ومن خواصّه : تعريف العلمية ، والإضمار ، والإشارة ، نحو : زيد ، وعمرو ، وأنا ، وأنت ، وهو ، وهي ، وهذا ، وهذه ؛ لأنّ هذه لا تكون في الفعل ؛ لكون وضعه على التكبير ، والحرف بتقدير الجزء من متعلقه ، وجزء الكلمة لا يتحقق فيه تعريف .
ومن خواصّه : الوصف ؛ لأنّه يقرب من المعرفة بتقليل العموم فيحكم عليه ، والفعل والحرف لا يحكم عليهما .
ومن خواصّه : التصغير نحو : جمُيَل ، إمّا لكون التصغير وصفاً في المعنى ، أو لأن تصغير الفعل يفضي إلى الجمع بين ساكنين إذا اتصل به ضمير الفاعل الذي يسكن له لام الفعل في بعض الصور ، ثم طردنا الحكم في الباقي .
ومن خواصّه : التأنيث [١] نحو : قائمة وحبلى وحمراء ، أمّا الفعل فلأنّ مدلوله الجنس ،وهو مذكر ، وأمّا دخول التاء في المصدر فلإفادة المرّة لا لتأنيثه ، وأما الحرف فبتقدير الجزء من الكلمة فلا يؤنث .
ومن خواصّه : النسب ؛ لأنّه لا ينسب إلى فعل ولا حرف ، فتعين النسب إلى الأسماء ؛ لأنه إضافة المنسوب إلى المنسوب إليه .
ومن خواصّه :كونُه عبارة عن شخص ؛ لأنّ الذوات هي المشخصة للبصر ، ولذلك يحكم على كل مرئي بالاسمية ، و (الشخص) هو المشاهد عند الحضور ، و المصور في الذهن عند الغيبة ، وأمّا رؤية الأفعال العلاجية فتبع لرؤية محلها التي قامت به
ومن خواصّه كونه مفعولاً ، ولذلك حكم للمنادى بالاسمية ؛ لأنّ تعلق الفعل به / إمّا لأنّه الذي فَعَل، أو فُعِل به ، أو فُعِل لأجله ، أو فُعل معه ، ولا يصح تعلق الفعل بالفعل بهذه المعاني ولا بالحرف . ٧/ أ

(1)— التأنيث بالتاء الساكنة من خواص الفعل الماضي والمتحركة في المضارع نحو قامت وتقوم ويعبر عنها النحويون بتأنيث الفعل للفاعل ، وقد بين ابن فلاح مراده بالأمثلة التي تلحق فيها التاء المتحركة وغيرها من علامات التأنيث آخر الكلمة وينظر الأشموني ١٧٩/٤

متنٌ : " وهو مُعْربٌ ومبني [١] "

الشرح[٢] : الكلمُ قسمان : معربٌ ، ومبنيٌّ ، ولا واسطة بينهما ، وحكي[٣] عن الرماني [٤] أنّه أثبتَ واسطة ، وهي (سَحَر) المعدول ، ليس بمعرب ؛ لأنّه لا يتغير ، وليس بمبني ؛ لانتفاء سبب البناء ، وحكي عن قوم في المضاف إلى ياء المتكلم أنّه لا معرب ولا مبني ، وسمَّوه : (الخصيّ) ، واحتجّوا بأنّه لا يظهر فيه الإعراب مع انتفاء سبب البناء ، وذهب قوم إلى أنّه مبني ، والصحيح أنّه معرب تقديراً .

والجواب عن (سَحَرَ) أنّه معرب ، لكنّه لم يدخله التنوين ؛ لأنّه لا ينصرف ؛ للتعريف ، والعدل ،فلزم النصب ؛ لأنّه ظرفٌ غير متمكنٍ بمنزلة(ذاتَ مرّة)،و(بُعَيْداتِ بَيْنٍ)[١].

وعن المضاف إلى ياء المتكلم أنّه معرب ؛ لانتفاء سبب البناء ، ولم يظهر فيه الإعراب اللفظي ؛ لتعذره ؛ لأنّه لو انضمَّ ما قبل الياء لانقلب واواً ، ولو انفتح ما قبلها وأصلها الحركة لانقلبت ألفاً ، فلذلك تعيَّنَ كسرُ ما قبلها .

والذي حكم بأنّه لا معربٌ ولا مبني ، وسمّاه : (الخصيّ) ، أخطأ في التسمية أيضاً ؛ لأنّ الخصيّ متحقق الذكوريّة ، ولو سمَّاه (خنثى) لكان أنسب ؛ لعدم تحقق الإعراب والبناء فيه ، كعدم تحقق الذكورة والأنوثة في الخنثى بالشكل [٢].

---

[١] – الكافية:ص ٦٠

[٢] –الكتاب : ١/١٣– ٢٣ ، الأصول ١/٥٠ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/٢٣٤ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٥١ ، والقواس ١/٢٢٢ ، والفوائد الضيائية : ١/١٨٨ ، والتصريح ١/ ١٨١– ١٨٢

[٣] – في الأشباه والنظائر ١/٦٢٦ ، نقل السيوطي هذا القول عن ابن الدهان في الغرّة ، وقد ذكر أيضا عدداً من المواضع التي ذكرها العلماء بوصفها واسطة بين المعرب والمبني ، وهي : المنادى المفرد ، والأسماء قبل التركيب ، والمضاف إلى ياء المتكلم ، وقد عقد له ابن جني في الخصائص بابا بعنوان : باب في الحكم يقف بين الحكمين ، وينظر : الخصائص ٢/٣٥٦ ، والارتشاف ١/٤١٤

[٤] – علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ترجمته في إنباه الرواة : ٢/٥٩٤ ، والبغية ٢/١٨٠ ، شرح الأصول في النحو قسم الدراسة : ٤– ١٢

[1] – قال ابن يعيش :٢/٤٢ " هو جمع بعد مصغرا ، وهي لا تتمكن ولا تتصرف ؛ لأنها ليست لوقت ، ثم استعملت في الوقت ، فلم تتمكن تمكن أسماء الزمان " بتصرف " ، وينظر : ابن فلاح ٢/١٧٧

[2] – الخصائص : ٢/ ٣٥٦ ، الأشباه والنظائر : ١/٦٢٥

متنٌ : " فالمعرَبُ : المركَّبُ الذي لم يُشبه مبنيَّ الأصل ، و[حكمه أن] يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً ." [١]

الشرح [٢]: المعرب عبارة عن : الكلمة التي يدخلها الإعراب ، فدلالته على الكلمة دلالة مطابقة ، ودلالته على الإعراب دلالة التزام ، من حيث إنّ المعرب مشتق من الإعراب ، فمن قدَّم من النحويين باب الإعراب نَظَرَ إلى أنّ المعرب قبل اصطلاحهم مشتقٌ منه ، والمشتق منه سابق على المشتق ، ومن قدم (المعرب) نظر إلى أنّ المعربَ محلُّ الإعراب ، ولا يقوم الحال دون محله ، فتقديمه بمنزلة تقديم المحلّ على الحالّ .

فإن قيل : فالحلولُ من صفة الأجسام ، والحرف والحركة عرضان ، فكيف تحلّ الحركة في الحرف ؟!

قلنا : هذا مجاز ، والمقصود ملاصقة الحركة للحرف ، فكأنّها حالّةٌ فيه ، وكذلك التنوين حرف ساكن يأتي تابعاً للحركة الملاصقة لحرف الكلمة ، فكأنّه حالّ في الكلمة .

وأما حدّه : فالحدّ الذي ذكره المصنف يدخل فيه (معدي كرب) على قول من قال : " المفرد : اللفظ بكلمة واحدة " ، ويؤدي إلى أنّ المبني الذي لم يشابه مبني الأصل ، وهو الحروف والأفعال الماضية ، وأفعال الأمر للمواجهة إذا رُكِّب يُعرب ؛ لأنّه قيَّد منع الإعراب عند التركيب لمشابهته مبني الأصل ، فيدخل ما عداه في قيد الإعراب عند التركيب [٣].

قلنا : ذلك الذي لم يشابه مبني الأصل ملزوم ؛ للواسطة بينه وبين مبني الأصل ، وتلك الواسطة ملزومة لمبني الأصل ، وملزوم الملزوم ملزوم .

---

[١] – الكافية ص ٦٠ ، وفي شرح المصنف " وحكمه أن يختلف آخره ....." ٢٣٧/١

[٢] – الأصول : ٤٤/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٤٩/١– ٥١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٣٤/١ – ٢٣٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٥١/١– ٥٣ ، والفوائد الضيائية : ١/ ١٨٨– ١٩٢

[٣] – قال الرضي : ١/ ٥٢ : " ينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر "

ويدخل بقيد التركيب الفاعل ، والمفعول ، والمضاف إليه ؛ لأنّه محكوم عليه بالمضاف ، وأمّا نحو : (معدي كرب) – على تركيب ما لا ينصرف - فيدخل في حدّه على ما ذكرنا ، وقد تعرض في حدّه لسبب الإعراب ، وهو التركيب ؛ لأنّه لا يستحق الإعراب إلاّ بالتركيب ؛ لأنّ الألفاظ وضعت للدلالة على المسمى ، وأمّا ما يحدثُ من المسمى فالإعراب دالّ عليه ، والحادث من المسمّى إنما يكون بعد التركيب ، فيلزم أن يكون الإعراب بعد التركيب ، وتعرض لمانع الإعراب مع وجود التركيب ، نحو : (أكرم هؤلاءِ هؤلاء) ، فإن التركيب المقتضي للإعراب موجود لم يظهر لقيام المانع .

" ويختلف آخره لاختلاف العوامل لفظاً ، وتقديراً " : " يختلف آخره " : يشترك فيه المعرب والمبني ، نحو : منْ زيدُ ، ومنْ الرجلَ ، ومنْ ابنِكَ [١] ، وجاءني زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ .

و"لاختلاف العوامل " فصل اختلاف المبني ؛ لأنّه ليس لاختلاف العامل ، والأحسن أن يقال : " ويختلف حركة آخره لاختلاف العامل " ؛ لأنّ الآخر هو لام الكلمة ، وهو لا يختلف ، و" لفظا أو تقديراً " تقسيم للاختلاف ، أي□ : العامل مؤثر ، وتأثيره قد يظهر إذا قَبِل المحل الظهور ، ويقدر إذا لم يقبل الظهور(٢) . والعامل أيضاً قد يكون ملفوظاً به ، وقد يكون مقدراً .

ومنهم من قال في حدّه / : كلّ لفظ تغير هيئة آخره حسّاً أو حكماً ؛ لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً .وأورد عليه أنّ الحالّ معربٌ لا يختلف آخره لاختلاف العوامل ، وأنّ المبني قد يختلف لاختلاف العوامل كقولك في الحكاية : (مَنُو ،ومَنَا ،ومنى ،وهذان ، واللذان)

٧ / ب

وأجيب عن الأول : أنه لا يردّ على من حدّ الاسم المعرب، وإنما يردّ على من حدّ المعرب مطلقاً.

وعن الثاني : أنّ اختلاف (من) ليس للعامل في لفظ المتكلم كالمعرب ، بل في لفظ غيره لحكاية الإعراب ، فلا يكون إعراباً .

وعن الثالث : أنها صيغٌ مرتجلة للمرفوع والمنصوب والمجرور ، بدليل قيام علة البناء فيها ،

---

[١] – هذه من التي تدخل على الأسماء المحكية كما ذكر القواس في شرح ألفية ابن معط : ٢٢٥/١ ، و أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤١٤/١ ، ولم يمثل بفعل الأمر ، والفعل لماضي لأن الحديث عن الاسم ، وينظر : الصفوة الصفية ٦٥/١ ، ٦٦

[2] – قال الرضي : ٥٩/١ " والحقّ أن معنى قولنا : " يختلف الآخر " ، أي : يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ، والحديث عن الأسماء ، "

والاعتراض على هذا الحد : أنّ تغير هيئة آخره يتوقف على معرفة كونه معرباً ؛ لأنّ اختلاف آخر المبني لا يصح لغة ، لا أنّه مستحيل ، ومعرفة كونه معرباً يتوقف على تغير هيئة الآخر ، وإذا توقف هذا على هذا ، وهذا على هذا ، أفضى إلى الدور،والتعريف بالدور ملبس ، إذ لا يتعين لأحد المحتملين.

فرعان : الفرع الأول : ذهب قوم [١] إلى أن هذه المعاني - المستفادة من المعرب بإعرابه - من تعريف الواضع ، وإنما نطقت بها العرب على وفق تعريف الواضع ، وحجتهم ثلاثة أوجه :

أحدها : قوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [٢] ، وإذا كانت الذوات معلمة فإنما تكمل لمعرفة المعاني المستفادة منها ، فيلزم أن تكون داخله في التعليم .

الثاني :أنّ الواضع لا يليق بحكمته وضع الملبِس الذي تتوقف معرفة معانيه على تعريف آخر من غيره .

والثالث : أن استقامة هذه المعاني المستفادة منه تدلّ على أنّه وضع واضع ؛ لأنّه لو كان من اصطلاح العرب ما استقام هذه الاستقامة . وذهب قوم إلى أنّ الواضع وضعه غير معرب ، وتعريف المعاني المستفادة منه نطقت بها العرب على وفق أغراضها ، وحجتهم من وجهين :أحدهما : أن المتكلم به يعربه على وفق غرضه ، والواضع لا يطّلع على أغراض المتكلمين ، إلا إذا قلنا : إن الواضع هو الله تعالى .

والثاني : أن العرب موصوفة بالفصاحة لتكلمها بالمعرب ، فلو لم يكن لها كسب في ذلك لم تستحق الثناء عليه ،ويدل على معرفتهم لتلك المعاني التي يعربون بسببها ما روي أنّ أبا عمرو [٣]لما سأل الفرزدق عن إعراب بيت ذي الرمة ، هل يرفع أو ينصب ؟ من قوله :

[٢١]وعينان قال الله كونا فكانتا فَعُولان بالألبابِ ما تفعل الخمرُ [١]

---

[١] – ممن قال بهذا القول العالم أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) والتاج السبكي : ينظر الصاحبي ص ٥ ، والمزهر ٤٧.٣٨/١

[٢] -الآية رقم ٣١ من سورة البقرة

[3]– أبو عمرو بن العلاء متوفى سنة ١٥٤هـ ، والفرزدق متوفى سنة ١١٤هـ ، والرواية في الأغاني والديوان بين ابن إسحاق وذي الرمة ٣٨/١٨ وفي الديوان ٥٧٨/١–٥٧٩ برواية الأصمعي فهي الأقرب للصواب في رأيي

[1] – ديوان ذي الرمة ٢١٣ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٠٢/٣ ، ومجالس العلماء : ٨٦ ، والاقتراح: ٢٨٢

أمره بالرفع ؛ لأنّه أمدح للعين ، وأدلّ على حسنها ، إذ لو نَصَب لكان فعلها بطريقٍ امتثال الأمر، وذلك لا يدل على حسنها ، إذ عين القِرد تشاركها في ذلك" [٢].

الفرع الثاني :حرف الإعراب من كل معرب - إذا كان له حرف إعراب - آخره لفظاً أو حكماً ، واحترزنا بقولنا : " إذا كان له حرف إعراب " عن الأمثلة الخمسة ، وبقولنا : " حكماً " عن التثنية والجمع ، فإنّ حرف العلة آخرهما حكماً لا لفظاً ، ومثاله (يضرب زيد) ، فالباء والدال حرف الإعراب ، وإنما كان كذلك ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أن اللفظ يدل على المسمى ، والإعراب يدل على المعنى العارض للمسمى ، فيجب أن يكون بعد تمام الصيغة الدالة على المسمى .

والثاني : أنّ الإعراب بيان ، فهو كالصفة التي حقها أن تكون تابعة للموصوف

الثالث : أنّه لا يخلو إما أنْ يكون في أوله ، أو وسطه ، أو آخره ، لا جائز أن يكون في أوله ؛ لأنّ حركة الإعراب اختيارية ، وحركة الأول ضرورية ، فتضادّا ؛ ولأنّ من جملة الإعراب الجزم ، وهو ممتنع في الأول ، ولأنّه يؤدي إلى اختلاط الأبنية ، لأنّ فاء الكلمة تتحرك بثلاثة حركات في أصل وضعها ، فلو فتحنا المضموم في النصب ، أو ضممنا المفتوح في الرفع ، أو كسرناه في الجر؛ لاختلطت الأبنية ، ولا جائز أنْ تكون في وسطه لوجهين :

أحدهما : أنّه يؤدي إلى اختلاط الأبنية .

والثاني : أنّ الأسماء المزدوجة لا وسط لها ، فلذلك تعين وقوع الإعراب على لام الكلمة .

---

[2] – ينظر : مجالس العلماء للزجاجي ٨٥ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، والأغاني ١١٧/١٦ ، وابن فلاح ٢ / ١٦٧ ، والأشباه والنظائر ١٢٥/٣ ، والاقتراح ٢٨٢ ، والنحو والصرف في مناظرات العلماء ٢٣٧

٠متنٌ : " والإعرابُ ما اختلفَ آخره به [١] "

٨ / أ

الشرح [٢]: اختلف النحاة في اشتقاقه ، وهو عبارة عن وجه نقله من اللغة إلى اصطلاحهم / على خمسة أوجه :
أحدها : أنّه منقول من الإعراب الذي هو البيان ، ومنه قوله عليه السلام : « البكر تستأمر والثيب يعرب عنها لسانها » [3] أي : يبين [٤].
والمُعرِبُ : الفصيحُ الكاشفُ بفصاحته عن المقاصد ، ومنه قول الشاعر [٥] :
[٢٢] وجدنا لكم في آلِ حم آيةً تأوّلها منا تقيٌّ ومُعْرِبُ
والثاني : أنّه منقول من قولهم [٦] " عَرِبَتْ مَعِدَةُ الفصيل " إذا فَسَدَتْ ، وأعربتُها إذا أصلحتها ، والهمزة للسَّلب كـ(شكا الرجل ، وأشكيته) : إذا أزلت شكايته ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [٧] ، أي : أزيل خفاءها حتى تظهر ، والمعنى على هذا أنّ الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه [٨].
والثالث : أنّه منقول من قولهم [١]: " عَرِبَتْ مِعْدَةُ الفصيل" إذا فسدت ، وأعربتها إذا أفسدتها ، والهمزة للتعدية لا للسلب ، والمعنى على هذا أن الكلام كان فاسداً بالتباس المعاني ، فلما أُعْرِبَ فَسَدَ بالتغير الذي لحقه ، فظاهر التغيير فسادٌ ، وإنّ كان صلاحاً في المعنى .

---

[١] – الكافية : ٦١

[٢] – الكتاب ١/١٣– ٢٣ ، والمقتضب ١/١٤١– ١٤٢ ، والأصول ١/٥٠– ٥١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١/ ٤٩– ٥٠ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٣٧ – ٢٣٩ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٥٦ ، والفوائد الضيائية : ١/١٩٣– ١٩٤ ، والقواس ١/٢٢٣–٢٢٦

[٣] – الحديث روي بألفاظ متعددة في مسند أحمد ٤/١٩٢، وسنن ابن ماجة ١/٦٠٢، وصحيح مسلم : ٢/١٠٣٦ ، وسنن النسائي : ٦/٦٩، وينظر الإيضاح للزجاجي :٩١

[4] – " قال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ، وسمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه ، " اللسان (عرب) ١/٥٨٨

[5] – قائله : الكميت بن زيد ، ينظر : الهاشميات ١٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/٢٥٧، والمقتضب ١/٢٣٨،و٣/٣٥٦، وشرح السيرافي ٤/٣٩٢، والتبصرة ٢/٥٨٠، وأسرار العربية ١٨، والخزانة ٢/٢٠٩٥

[6] – ينظر : اللسان (عرب) :١/٥٨٦–٥٩٣

(7) – الآية رقم/١٥ من سورة طه

[8]–انظر حاشية العليمي على شرح الفاكهي على قطر الندى ١/٢٥

[1] – شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠٣ ، وابن فلاح ٢/١٨٧ ، والتذييل والتكميل ١/١٥٥ ، والهمع ١/٥٣

والرابع[٢] : أنّه منقول من (امرأة عَروبٌ) إذا كانت متحبّبة إلى زوجها ، وفي التنزيل ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [٣] ، والمعنى على هذا أنّ المتكلم بالإعراب يتحببُ إلى السامع .

والوجه الخامس : من " أَعرَب الرجلُ " [٤] إذا تكلم بالعربية ؛ لأنّ المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية ؛ لأنّ اللغة الفاسدة خارجة عن العربية ، والمعنى على هذا أنّ المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية .

وإذا تقرر اشتقاقه فقد اختلف في حقيقته ، فذهب جماعة [٥] إلى أنّه عبارة عن " الحركات " ، وهو اختيار المصنف ، وحدُّه كما ذكر " وآخر المعرب به " فصل ما اختلف آخر المبني به نحو : منْ زيدٌ، ومَنْ الرجلَ ومنْ ابنِك[٦] . وذهب قوم [٧] إلى أنه عبارة عن (الاختلاف) وهو معنوي لا لفظي ، وحدّه - على هذا -: اختلاف آخر الكلم حسّاً أو حكماً لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً .

والإعراب في الأصل مصدر أعرب ، فمدلوله معنى ، فالمذهب الأول نقله من معنى إلى لفظٍ ؛ لأنّه جعله عبارة عن (الحركات) .

والمذهب الثاني : نقله من معنى إلى معنى ، وهو الاختلاف ، والحركات آله الاختلاف

حجة من جعله عبارة عن (الحركات) من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّا إذا جعلناه عبارة عن (الحركات) تحققت النوعية للحركات ؛ لأن نوع الجنس يستلزم الجنس ، كاستلزام الإنسان للحيوان ؛ لأنّ الخاص يستلزم العام ، وإذا جعلناه عبارة عن (المعنى) لم تتحقق النوعية للحركات ، إذ الحركات لفظ ، واللفظ لا يكون بعضاً من المعنى .

---

[2] – شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١ ، واللسان (عرب) ١ /٥٩١

[3] –الآية ٣٧ من سورة الواقعة

[4] – قال السيوطي في الهمع ٥٣/١: " ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى : تكلم بالعربية ، أو صارت له خيل عِرَابٌ ، أو وُلِدَ له ولدٌ عربيَّ اللون "

[5] – وعلى هذا يكون الإعراب عند هؤلاء لفظيا ، وقد اختاره ابن مالك ، وغيره ، وينظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص٧٢، وابن يعيش ٥١/١ ، والتذييل والتكميل ١١٦/١

[6] – في النسخة من أبيك ، وقد صوبته اعتمادا على أنه مذكور فيما تقدم ص ١٢٦

[7] – وعلى هذا يكون الإعراب معنويا ، وهو رأي الجمهور ينظر : شرح الرضي ٥٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١– ١٠٥ ، والتذييل والتكميل ١١٦/١

والثاني : أن الاختلاف يقتضي التعدد ، ولا يخلو إما أن يكون التعدد بالنسبة إلى كل واحدة من الحركات ، أو بالنسبة إلى المجموع ، لا جائز أن يكون بالنسبة إلى الأول ؛ لأن الوحدة تنافي التعدد ، ولا جائز أن يكون بالنسبة إلى الثاني ؛ لأنّه يؤدي إلى أن تكون الكلمة في الحالة الأولى مبنية لعدم الاختلاف [١].

والثالث : أنّ اختلاف الآخر غير معقول ؛ لأنّ المتكلم إذا قال : قام زيدٌ ، ورأيت زيداً ، وسلمت على زيد ، علمنا من كلامه وجود الحركات ، و (الدالّ) غير مختلفة ،فمن ادعى فيه اختلافاً غير الحركات فعليه البيان .[٢]

وحجة من جعله عبارة عن اختلاف الآخر من وجهين :

أحدهما : أنّه إذا جعلت الحركات نفس الإعراب كانت إضافتها إليه من إضافة آلة الشيء إليه كقولهم [٣]: " مَطِيّةُ حربٍ " فإنّ الحركات آلة للاختلاف ، كما أن المطيّة آلة للحرب ؛ لصلاحية كل واحد منهما لذلك

لا يقال : بأنّه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه ، بل من إضافة الأعم إلى الأخص ، وذلك جائز ؛ لأنا نقول : بل هي من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ حركة الرفع والنصب والجر أنواع الإعراب ، فإذا أضفناها إليه فقد أضفنا مجموع الأنواع إلى الجنس ، وهي عبارة عن الجنس ، ولا مشاركة بين حركات الإعراب وحركات البناء ؛ لأنّ حركات الإعراب تحدث عن مؤثر، تنتقل بحسب تنقل المؤثر، وتلك حادثة عن غير مؤثر، ولذلك لم تنتقل .

وأما على قول (الاختلاف) فليس من إضافة الأنواع إلى الجنس بل من إضافة آلة الشيء إليه .

٨/ ب

والوجه الثاني : أنّ الحركات قد توجد صورها / في المبني من غير دلالة على الإعراب ، ولو كانت موضوعة للإعراب لم يتخلف الإعراب عنها لوجود الصورة .

قوله [١] : - في الوجه الأول - : إذا جعلناه عبارة عن (الحركات) تحققت النوعية

قلنا : نحن لا ندعي النوعية حتى يُرَدّ علينا .

قوله : في الوجه الثاني :" أنّ الوحدة تنافي التعدد "، وتكون الكلمة في الحالة الأولى مبنية لعدم الاختلاف [٢] .

---

(1) – الإيضاح على المفصل : ١١٤/١

(2) – يقدر الإعراب أحيانا على الحرف الأخير فلا تظهر الحركة للتعذر ،كما في المقصور ، أو للاستثقال كما في المنقوص ، وهذا هو ما يميز المعرب عن المبني ، وينظر : الرضي ٥٦/١

(3) – ورد من أقوال العرب أيضا " مطية الجهل " وهي الشباب ، ينظر : ثمار القلوب ٦٩٠

(1) – الإيضاح على المفصل :١١٤/١

(2) –شرح الإيضاح : ١١٤/١

قلنا : لا نسلّم ؛ لأن المقصود من التعدد والاختلاف صلاحية محل هذه الحركة ، وهو صالح للاختلاف لتعدد المعاني عليه ، أو لاختلافها فيه ، فتعدد المعاني واختلافها بالنسبة إلى محل الحركة ، وهو صالح للاختلاف
قوله في الوجه الثالث : " إنّ اختلاف الآخر غير معقول "
قلنا: لا نسلّم ، فإنّ الحركة إذا [اختلفت] دلّت على معنى ، فإذا زال ذلك المعنى لطريان معنى آخر زالت تلك الحركة ، وخلفتها الحركة الدالة على المعنى الطارئ ، فالاختلاف في الحقيقة يرجع إلى اختلاف المعاني .
وإنما نسب إلى آخر الكلمة لما كان لا يُعلم إلّا إذا وجدت الحركات الدالة على المعاني في آخر الكلمة ،وتكلّف هذا التحقيق لم أعلم أحداً سبقني إليه،والمذهب الأول أقل تكلفاً[٣].

---

[3] – لم أجد هذا القول منسوبا لأحد من العلماء فيما اطلعت عليه من المصادر ، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل ٥٩/١ " والحق أن معنى قولنا : يختلف الآخر ، أي : يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ، فإن " زيد " مثلا في حال الإفراد لم يستحق شيئاً من الحركات ، فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع ، فقد اختلفت ، أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر "

متنٌ : " ليدلّ على المعاني المعتورة عليه ، وأنواعُهُ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، فالرفعُ عَلَمُ الفاعلية ،والنصبُ عَلَمُ المفعوليّة ، والجرّ علمُ الإضافة [١] "

الشرح [٢]: هذا علة الإعراب ، في السبب الموجب لإعراب الأسماء وجهان :
أحدهما : أنّه لما كان الاسم يدلّ على المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وصيغته واحدة احتاج الإعراب ليفصل بين تلك المعاني بدليل : ما أحسن زيدٍ ، فإنه يحتمل الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، والصيغة واحدة ، فلولا الإعراب ما عُلِمَتْ هذه المعاني
لا يقال : بأنه يزول اللبس بتقدم بعض الألفاظ على بعض ، ولا حاجة إلى الزيادة على الكلمة ؛ لأنا نقول : من المواضع ما لا يمكن فيه تقديم المفعول على الفاعل كالتعجب ، وكما إذا اتصل ضمير المفعول بالفاعل ، في "ضربته مثلا " و لأنّ في إلزام التقديم تضييقاً في الشعر والسجع .
والوجه الثاني : أنّ الاسم وضع للمسمى دون ما يحدث منه ، فلا بدّ من زيادة تَدل على ما يحدث ، وتلك الزيادة هي الإعراب .
وأمّا الألقاب ففي الرفع وجهان :
أحدهما : أنّه من رفع المنزلة ، لأنه حركة الفاعل الذي هو أعلى المراتب[٣] .
والثاني : من رفعت الشيء : إذا ذهبت به إلى الجهة العليا ، وهو موجود في هذه الحركة ؛ لأنك ترفع شفتك السفلى إلى العليا بالحرف[٤].
وأمّا النصب ففيه وجهان :
أحدهما : أنّه من نصبت الشيء إذا أقمته ، وهو موجود في هذه الحركة ؛ لأن الحرف إذا نصبته انفتح الفم .
والوجه الثاني : أنه من قولهم [١] " نَصَبَهُ المرضُ " : إذا غيَّرَهُ ؛ لأنه حركة المفعول الذي يتأثر بفعل الفاعل .

---

[١] – الكافية ٦١

[٢] –الكتاب ١٣/١ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والأصول : ٥١/١– ٥٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٤٩/١ – ٥١ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/ ٢٣٩– – ٢٤١ ، وشرح الرضي على الكافية ٥٧/١– ٧١ ، والفوائد الضيائية ١/ ١٩٤– ١٩٦

[3] – اللسان (رفع) ١٢٩/٨

[4] – الرضي ٦٩/١

[١] – اللسان (نصب) ٧٥٨/١

وأما الجر ففيه وجهان :
أحدهما : أنه سمي بذلك ؛ لأنّه يجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء
والثاني : أنه من جررت الشيء : إذا سحبته ، ومنه "جر الحبل "، وهو أصله لدنوه من الأرض ، فكأنه منسحب مع الأرض [٢]
وبيان هذا المعنى في الحركة : أنك إذا كسرت الحرف قربت الحنك الأعلى من الأسفل ، والشفة العليا من السفلى ، ويظهر ذلك في الواو [نحو] : (من العفوِ)
وفائدة هذه الألقاب الاختصار والإيجاز ؛ لأنّ الرفع ناب عن ضمة حدثت بعامل ، والنصب عن فتحة حدثت بعامل ، والجر عن كسرة حدثت بعامل ، وإنما كان الرفع للفاعل دون المفعول لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ انتقال الذهن من الفعل الى الفاعل قبل انتقاله الى المفعول ، والرفع أول الحركات ؛لأنّه (مما)[٣] لا يستقل الكلام إلا به ، فناسب أن يجعل أول الحركات لأول الأسماء خطراناً بالبال
والوجه الثاني : أن الفاعل يؤثر ولا يتأثر فهو أقوى المراتب ، والمفعول يتأثر ولا يؤثر ؛ فهو أضعف المراتب ، والمضاف يتأثر ويؤثر ؛ فهو أوسط المراتب ، فجعل أقوى الحركات - وهو الرفع لأقوى المعاني ، وهو الفاعل ، وأضعفها – وهو النصب – لأضعف المعاني وهو المفعول ، وأوسطها – وهو الجر / لأوسط المعاني ، وهو المضاف [٤].
٩/أ
والثالث : أنّ الفاعل متّحد ، والمفاعيل تتعدد ، فجعل أثقل الحركات بإزاء المتّحد ، وأخفها بإزاء المتعدد ؛ طلباً للتعادل في الخفة والثقل ، وإنّما كان الجرّ علم الإضافة لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّه لمّا كان المضاف إليه قد يكون فاعلا ، وقد يكون مفعولا جعلت له حركة بين حركة الفاعل وحركة المفعول .
والثاني : أنّ الفاعل استبد بالرفع ، والمفعول بالنصب لما تقدم ، فتعين له الجر .
والثالث : أنّه لما كان المضاف [إليه] يتأثر ويؤَثِّر ، جعل له أوسط الحركات ؛ لمشاركته للفاعل والمفعول في التأثير والتأثر .

---

[٢] – اللسان (جرر) ١٢٥/٤

[٣] – العبارة مطموسة في النسخة ، ولعلها كما ذكرت

[٤] – الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٩٣

متنٌ : " والعاملُ ما به يتقومُ المعنى المقتضي للإعراب " [١]

الشرح[٢]:إنما فسر العامل هاهنا لتقدم ذكره في تأثر آخر المعرب به ، والمعاني المقتضية للإعراب هي: الفاعليّة ، والمفعولية ، والإضافة ، في نحو : ما أحسن زيدٌ ، وما أحسن زيداً ، وما أحسنُ زيدٍ؟ ، خيفة التباسها لو عدم الإعراب ، وكلّ واحد من هذه الثلاثة لا يتحقق إلاّ بما تؤثر فيه الحركة المختصة به ، فذلك المؤثر هو العامل ، وهو الفعل في الفاعل والمفعول ، والمضاف في الإضافة ،

وإنما قلنا : إنّه لا تتحقق هذه المعاني إلا بوجود المؤثر ؛ لأنّه لو قطع النظر عنه لعدمت الحركة الدالة على ذلك المعنى لعدم مؤثرها ، ولو عدمت الحركة الدالة على ذلك المعنى لانتفى ذلك المعنى ، وهذا التعريف الذي ذكره للعامل يشمل كل عامل مقتض للإعراب ، فالمبتدأ والخبر لو قطع النظر عنهما عن التجريد والإسناد لم يتحقق ، وكان وأخواتها ، وإن وأخواتها لو قطع النظر عنهما لم تتحقق معانيها فيما بعدها ، وكذلك عوامل الفعل لها معان في الفعل ، فلو قطع النظر عنها لم تفهم معانيها في الفعل .

فرع : في محل الحركة من الحرف ، وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها: منقول عن سيبويه [٣] أنها بعد الحرف ، والثاني : أنها معه ، والثالث : أنها قبله .

احتج سيبويه بأوجه :

أحدها : أنها إذا أشبعت الحركات نشأ منها حروف بعد الحروف .

الثاني :أن الحركة بعض الحرف ، فكما أنّ حرفا لا يجامع حرفا في النطق ،كذلك الحركة .

الثالث : أنها قلبت الواو ياء في : (ميزان) وفي : (اطوِ يجلْ) لانكسار ما قبلها ، ولو كانت الحركة مع الحرف ، أو قبله لكانت واو (اطوِ) أحق بالقلب من واو (اوجل) [٤] .

وحجّة من قال مع الحرف من وجهين [١] :

---

[١] – الكافية : ٦١

[٢] – شرح المصنف على المقدمة : ٢٤١/١ ، وشرح الرضي ٧٢/١– ٧٣ ، والفوائد الضيائية ١٩٧/١

[٣] في الكتاب ٤/ ٢٤١ نسب هذا الرأي للخليل ابن أحمد ، وقد ذهب أكثر العلماء هذا المذهب ، ومنهم ابن جني في الخصائص ٣٢١/٢ ، والرضي ٦٩/١ ،

[4] – (اطويجل) سقطت همزة الوصل من (اوجل) في الدرج ، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار الواو في اطو قبلها ، وفي هذا دليل على أن الكسرة في (اطو) بعد الواو ، ولو كانت قبلها أو معها لكانت أحق بالقلب من واو (اوجل) وينظر : الخصائص ٣٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر :٣٣٠/١

أحدهما : أنّ الحرف يوصف بالتحرك ، وكانت الحركة معه كما يوصف بالمد والجهر والشدة.
وصفة الشيء كالعرض له ، والصفة العرضيّة لا تتقدم ولا تتأخر عنه ، إذ يؤدي ذلك إلى قيامها بنفسها .
والثاني : أنّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف همزة إذا حركت ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حُرّكت ، بل من الخيشوم ؛ لأنه مخرج الساكنة ، فدلّ على أنّ الحركة جذبته من مخرج الساكن إلى مخرج المتحرك ، وهو الهمزة والنون المتحركة .
حجة من قال : إنها قبل الحرف : إجماع البصريين على أن الواو من (يعد) حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وجوابه : أنّ الحركة بعده ، لكن لما كان المتلفظ بالواو بعد الياء يتلفظ بحرف متحرك بحركة تغاير الواو ، وتناسب الياء ، فحصل من ذلك ثقل هو سبب الحذف ، فعبّروا عن وقوع المغايرين المتناسبين الذي هو سبب الثقل بوقوعها بين ياء وكسرة نظراً إلى أنّ المناسب للياء إنما هو الكسرة ، فهي المقصودة بالذكر دون العين ، فهي وإن كانت بعدها ، فكأنها قبلها لأجل مناسبة الياء ، وهذا الجواب لم أعلم أحداً سبقني إليه [٢]

---

[1] – ممن ذهب إلى هذا أبو علي الفارسي ، وأبو البقاء العكبري ، وأبو حيان الأندلسي ينظر : الخصائص : ٣٢٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٣١/١ ، والهمع ٧٠/١

[2] – لم أجد هذا الاعتلال منسوباً لأحد في كتب النحاة التي وقفت عليها ، وممن ذهب إلى أسبقية الحرف على الحركة ابن جني في سر الصناعة ٢٨/١– ٣٢ ، والخصائص ٣٢١/٢ – ٣٢٧ ، وأجد قريباً من نفسي الرأي القائل بأنّ الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده ؛ لأن الحرف يوصف بأنه متحرك ، كما يوصف بالشدة والجهر ، فهي صفة ، والصفة لا تتقدم الموصوف ، ولا تتأخر عنه " ، ينظر التذييل والتكميل : ١٢٠/١ ، وينظر : أصوات اللغة العربية . عبد الغفار حامد هلال ١١٩– ١٢٩

[المعرب بالحركات]

متنٌ : " فالمفردُ المنصرف ، والجمع المكسّر المنصرفُ بالضمة رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جراً [١]

الشرح [٢]: اختلف النحويون في وجه نقل المنصرف في اصطلاحهم على أربعة أوجه :

أحدها : أنّه مأخوذ من (الصّريف) ، وهو صوت خفي كصوت القلم ، و البكرة ، وصوت ناب الفحل إذا حكَّه بآخر [٣]، ومنه قول الشاعر[٤] :

[٢٣] مقذوفةٍ بدخيس النَّحضِ بازلُه له **صريفٌ** صريفَ القَعْوِ/ ب بالَمَسَدِ /

والثاني : أنّه مأخوذ من صرف الكلبة ، يقال : كلبة صارف : إذا كان لها صوت من شدة الشهوة .

والثالث : أنّه مأخوذ من قوله عليه السلام [٥] « لا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً »، فالصرف عند هذا القائل : النافلة ، والعدل : الفريضة ؛ لأنّه زيادة على الفرض ،كما أنّ علامة الصرف زيادة على الكلمة .

والرابع : أنّه مأخوذ من التصرف ، وهو التقلّب .

وأمّا حقيقة الصرف فهو عند أكثر النحويين عبارة عن : التنوين .

وهاهنا على المصنف مناقشة من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه عرَّف المنصرف بالحركات ، وليس شيء منها علامة للصرف سوى الجر ، فإنّه عند السيرافي جزء من دليل الصرف [٦].

والثاني : أنّ المعرب نوعان : منصرف ، وغير منصرف ، والمنصرف على أنواع ، فكان ينبغي أن يذكر تمام أنواع المنصرف ، وكيفية إعرابها ، فإذا فرغ منها ذكر غير المنصرف ، وكيفية إعرابه ، ولا يذكر إعرابه داخلاً بين أنواع المنصرف .

---

[١] – الكافية ٦١

[٢] – الإيضاح للزجاجي ٧٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥١/١ ، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٤٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٧٤/١ – ٧٥ ، والفوائد الضيائية ١٩٧/١-١٩٨

[٣] – اللسان (صرف) ١٩١/٩

[٤] – قائله : زياد بن معاوية ، أبو أمامة المعروف بـ(النابغة الذبياني) ،الديوان ٣٥ ، والبيت من شواهد سيبويه : ٣٥٥/١ ، ومجالس ثعلب : ٢٦٥/١ ، والمسائل المنثورة ٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٩ ، واللسان (صرف) ١٩١/٩ ، و(قذف) ٢٧٧/٩ ، و(دخس) ٧٧/٦

[٥] – غريب الحديث للزمخشري : ٢/ ٢٩٤ ، وينظر اللسان (صرف) ١٩٠/٩

[٦] – شرح الكتاب للسيرافي ٢٤٠/١ ، والتذييل والتكميل١٤٦/١ ، و همع الهوامع ٨٦/١

والثالث : أنه عرّف (غير المنصرف) بما فيه علتان ، و (المنصرف) بما فيه الحركات الثلاث ، وعلى هذا فالمعرب بالحروف لا منصرف ولا غير منصرف ، إذ لا يدخل في أحد التعريفين !.
وكذلك يرد هذا على من عرَّف المنصرف بدخول التنوين فيه مع الحركات .
ولهذا لما خرج المعرب بالحروف ، والمعرف باللام والإضافة عن الحصر ، ذكرها صاحب الخصائص[١] مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة.
ولو قال : " المنصرف : ما ليس فيه علتان من تسع ، وتقسيمه بعد ذلك ، وغير المنصرف : ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع التنوين والجر " ؛ لأفاد حصر المنصرف وغير المنصرف ، فيكون (رجلان) تثنية (رجل) منصرفاً ؛ لعدم العلتين ، واسم امرأةٍ غير منصرف ؛ لوجود العلتين .
والجواب عن الأول : أنّه لم يذكر الحركات لتعريف المنصرف ، بل لما قد يدخل المنصرف بعد العلم بكونه منصرفاً من دليل آخر ، وهو قوله_ في غير المنصرف : " وحكمه أن لا كسر ولا تنوين "[٢]
فإن قيل : هذا إنما يصح لو كان ذكر غير المنصرف سابقاً على المنصرف ليكون عند الخوض في المنصرف قد عُلِمَ أن التنوين دليل الصرف ، وأمّا إذا كان خوضه في المنصرف سابقاً على غير المنصرف فهو غير عالم بأن التنوين دليل الصرف في هذه الحالة حتى ينتهي إلى غير المنصرف .
قلنا : إذا عُلم أنّ التنوين دليل الصرف في اصطلاحهم ، وأنّه يلائم مجموع الحركات الثلاث عند عدم المعاقب ، صار وجوده في الكلمة بالقوة كظهوره فيها .
وعن الثاني : أنّه قسّم الإعراب ، وهو حركات وحروف ، ولزم من تقسيم الإعراب أنّه لا يخرج بحالِهِ ، وإعراب غير المنصرف بالحركات ، فلذلك ذكره في تقسيم الحركات .
وعن الثالث : أنه لا يخرج شيء منها عن الحصر ؛ لأنّ التثنية والجمع الحروف فيها نائبة عن الحركات ، والنون عوض عن التنوين ، والأسماء الستة المضاف إليها معاقب للتنوين ، وكذلك ما فيه اللام هي معاقبة للتنوين ،وهذا الجواب لم أعلم أحداً سبقني إليه[١]،وكذلك أكثر هذه التدقيقات وإنما كان إعراب هذا النوع مستوعباً لأنواع الإعراب ؛ لأنه الأصل ولذلك رجح على غيره بالزيادة ، وإنما كان إعرابه بالحركات دون الحروف لثلاثة أوجه :

---

(١) -ينظر الخصائص : باب الحكم يقف بين الحكمين ٢/٣٥٦- ٣٥٩

(٢) – الكافية : ٦٢

(١) – يلاحظ تكلف ابن فلاح رحمه الله في المناقشة والرد ، فابن الحاجب لم يرد سوى تقسيم الأسماء المعربة ، فبدأ بالمنصرف ، وغير المنصرف ، ثم أردف ذلك ببقية المعربات بالحركات النائبة ، أو الحروف

أحدها : أنه الأصل ، والمعرب بالحروف فرع ، فأعطي الأصل أصل الإعراب ، والفرع فرع الإعراب .
والثاني : أنّ الكلمة يتوارد عليها الوصل والوقف ، والحركات هي الصالحة للحذف طلباً لاستراحة الوقف ، وما صلح للدلالة على معنيين أحق بالأصالة مما دلّ على معنى واحد .
والثالث : أنّ المقصود الفصل بين المعاني ، وإذا حصل ببعض الحرف فلا حاجة إلى جملته
والدليل على أنّ هذه الحركات أبعاضٌ لحروف المد واللين من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنها تنوب منابها في الدلالة على ما تدلّ عليه عند زيادة مدلول ما تدخل فيه على مدلول الحركات .
والثاني : أنّ هذه الحروف تابعة لحركات تناسبها غالباً .
والثالث : أنّ الحركات إذا أُشبعت نشأت منها حروفٌ تناسبها ،كقوله [٢] :
[٢٤] وأنت من الغوائل حين تُرمي ومن ذمّ الرجال **بِمُنْتَزَاحِ**
وقول الآخر /[٣]
[٢٥]تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ نَفي الدراهيم تنقاد **الصيارِيف** ١٠/ أ
وقول الآخر :
[٢٦] الله يعلم أنّا في تلفتنا يوم الفراقِ إلى إخواننا صورُ[١]

فإنني حيثما يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ[٢]
فهذه الأوجه يغلب على الظن أنها أبعاض هذه الحروف ، وأنها مركبة منها
احتج المخالف بأوجه :
أحدها : أن هذه الحروف أصلها السكون ، ولا يمكن اجتماع ساكن من حركتين ؛ لأن الحركة عبارة عن الانتقال ، والسكون عبارة عن الاستقرار[٣].

---

[٢] – البيت لأبن هرمة الديوان ٩٢، وينظر : سر الصناعة ٢٩/١، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٣٢ ،وشرح شواهد الشافية ٢٥، والمحتسب ١٦٦/١ ، ٣٤٠، والخصائص ٣١٦/٢،وسر الصناعة : ٢٥/١ ، ٢/ ٧١٩ ، والإنصاف ٢٥/١ ، والخزانة ٥٥٧/٧ ، واللسان (نجد)٤١٨/٣ ، (حتن) ١٠٧/١٣

[٣] – البيت للفرزدق همام بن غالب وهو في الديوان ، وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٦/٢ ، و سر الصناعة ٢٥/١ ، ٧٦٩/٢ ، والممتع ٢٠٥/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣٧٦/٤ ، واللسان (صرف) ١٩٠/٩

[1] – قائلهما : ابن هرمة ، وهو في الديوان : ١١٨، والبيت من شواهد المحتسب : ٢٥٩/١، والإنصاف٢٣/١، ٢٤، وسر الصناعة ٢٦/١ ، وابن يعيش ١٠٦/١٠، والارتشاف ٢٦١/٢، واللسان (صور) ومغني اللبيب ٢٦٩، والهمع ١٥٦/١ ، والخزانة ٥٨/١ ،

[2]– وصور هنا جمع أصور وهو المائل العين ، ينظر : اللسان (صور)

والثاني : أنه إذا نشأ منها الحرف بقيت بحالها ، فلو كانت بعضاً له لصارت جزءاً منه ، ولم تبق .
والثالث : أنه إذا حذف الحرف الناشئ بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحرف تماماً للحركة لذهبت بذهابه .
والجواب عن الأول أنّا حكمنا بذلك لما رأينا حروف المد و اللين تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات ، والحروف أقوى منها ؛ لقيامها بنفسها ، والحركات أضعف ؛لعدم قيامها بنفسها .
قوله : الحركة عبارة عن الانتقال ، والسكون عبارة عن الاستقرار .
قلنا : هذا بالنسبة إلى الأجسام ، وأمّا الحركة والحرف فهي عرضان ، أحدهما أقوى من الآخر، والحركة عبارة عن صوت مخصوص يوجد عقب التلفظ بالحرف ، والسكون صوت آخر يوجد عقب التلفظ بالحرف
وعن الثاني والثالث : أنه إذا نشأ منها الحرف المناسب لها لم يتغير حكمها ؛ لأنها لو زالت لم يعلم أنه نشأ منها ، ولأن الألف لا بدّ قبله من الحركة .

---

(3) – ضرائر الشعر : ٣٢

[إعراب جمع المؤنث السالم]

متنٌ : " جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة "[١]

الشرح [٢]: إن قيل : ينبغي تقديم إعراب ما لا ينصرف عليه ؛ لأنّ هذا جمع ، وذلك مفرد ، والمفرد سابق على الجمع .
قلنا : المصنف لم ينظر في تقسيم الإعراب إلى محلّه بل إلى نفس الإعراب ، والكسرة أقوى من الفتحة ، فلذلك قدّمها ، ثم هاهنا ثلاثة أبحاث :
أحدها : في تحقيق علامة الجمع فيه ، والثاني : في حدّ التنوين ، والثالث : في إعرابه
والبحث المتعلق بهذا الموضع الإعراب وحده ، والبحثان الآخران كل واحد منهما له موضع يذكر فيه ، وهذا التفريق يبطل أبهة التاءات ، وشرحها هاهنا يؤدي إلى شرح شيء في غير موضعه
وإذا تقرر ذلك فالتاء حرف الإعراب ، ولا يخلو هذا الجمع ، إما أن يستعمل باللام ، أو بالإضافة ، أو مجرداً عنهما ، وأمثلتها : جاءني المسلمات ومسلماتكم [ومسلمات]، ومررت بالمسلمات ومسلماتكم ، ومسلماتٌ ، ورأيت المسلمات ، ومسلماتكم ، ومسلماتٍ ، وفي التنزيل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٖ ﴾ [١] ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾ [٢] ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ [٣] ﴿ فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ ﴾ [٤] ﴿ ومن فتياتكم المؤمنات ﴾ [٥] ﴿ وإن المسلمين والمسلمات ﴾ [٦].فأمّا رفعه وجره فإنه جار على قياس المنصرف ، وأما نصبه فإنما عدل به عن قياس المنصرف مع إمكانه لثلاثة أوجه :
أحدها : لئلا يكون للمؤنث الذي هو فرع رتبة على المذكر الذي هو الأصل

---

[١] – الكافية ٦١

[٢] – الأصول ٤٧/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ، وشرح المصنف على الكافية ٢٤٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١/، والفوائد الضيائية ١٩٩/١

[1] – الآية ١٠ من سورة الممتحنة

[2] – الآية ٢ من سورة المجادلة

[3] – لآية ٧١ من سورة النساء

[4] – الآية ١٩٨ من سورة البقرة

[5] – الآية ٢٥ من سورة النساء

[6] – الآية ٣٥ من سورة الأحزاب

الثاني: أنه شارك المذكر في جمع التصحيح فشاركه في الإعراب ، والمذكر يعرب بحرفين ؛ فأعرب هذا بحركتين.
والثالث : أنّه شرك بين نصبه وجره ؛ لئلا تلتبس التاء الزائدة بالأصلية ، نحو: أصوات ، وأقوات، وأموات ، لو دخله النصب ، فانّ هذا جمع تكسير تدخله الحركات الثلاث ، والتاء لام الكلمة بدليل إن حذف الألف والتاء منه يخل ببنية الكلام ، ولو كانا للجمع لم تختل الكلمة بحذفهما ، وأما في المفرد فيفرق بين الزائدة نحو : بنت و أخت ، والأصلية نحو: (بيت) و (صوت) بحذف الزائدة في التصغير وثبوت الأصلية[٧]
وعند الأخفش والمبرد [١] أنّ هذا الجمع مبني في حالة النصب ، كمذهبهما في" ما لا ينصرف" في حالة الجر ، وسيأتي ذكره إنْ شاء الله تعالى [٢].
وإذا سمي بهذا الجمع ففيه ثلاثة أقوال :
أصحّها حكاية إعراب الجمع ، يرفع في موضع الرفع ، ويكسر في موضع الجر والنصب مع التنوين ، بدليل (عرفات) فإنّه مكسور / مع التنوين ، وهو عَلَمُ مسمىً به. ١٠/ ب
القول الثاني : حذف التنوين ، وفتح آخره في موضع الجر والنصب نظراً إلى أن التنوين عند هذا القائل للصرف ، فحذفه ، وعامله معاملة (طلحة) ولم يعتد بالألف ، وعلى هذا روي قول امرئ القيس :
[٢٧]تنورتها من أذرعاتَ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي[٣]
والقول الثالث : للمبرد وأبي إسحاق [٤]أنّه يكسر بلا تنوين ، فحذف التنوين يدل على اعتقاد كونه للصرف ، والكسر يدل على حكاية إعراب الجمع .

---

[7] – فيقال في تصغير بنت وأخت : بني وأخي بحذف التاء منهما ، وفي بيت وصوت : بييت و صويت ، بإبقاء التاء لأنها أصلية

[1] – ينظر : سر الصناعة ٤٧٣/١ ،وشرح المفصل ٥٨/١ ، والتذييل والتكميل ١٤٥/١ ، وفي شرح الكافية للرضي : ٣٨/١ نسب هذا الرأي أيضا للزجاج ، وعلله بالخفة

[2] –سيأتي ص ١٤٦

[3] – قائله امرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ والمقتضب ٣٣٣/٣،وابن يعيش ٤٧/١،و٣٤/٩،والخزانة ٢٦/١،وشرح الشواهد للعيني ١٩٦/١،والدرر ٥/١،والأشموني ٩٤/١

[4]– شرح ابن عقيل ٧٥/١

[غير المنصرف]

متنٌ : " غير المنصرف بالضمة والفتحة " [١]

الشرح [٢]: هذا النوع يشارك المنصرف في إطلاق اسم المتمكن عليهما ؛ لاشتراكهما في عدم شبه الحرف الذي يسلب التمكن ، ويمتاز عنه المنصرف بإطلاق اسم (الأمكن) عليه ؛ لكون (ما لا ينصرف) أشبه الفعل ، فنقص تمكنه بمنع الجر والتنوين منه .

وأفعل التفضيل يدل على زيادة التمكن ، وهو أخص من (المتمكن) ، فكلّ أمكنٍ متمكنٌ ، وليس كل متمكن أمكن .

والتمكن عبارة عن الثبوت ورسوخ القدم،وسمي (المكان) بذلك لثبوته،أو للثبوت فيه،[٣]

وميمه أصلية على الصحيح بدليل (أمكنَهُ وتمكن) ،ولو كان من (كان) لقيل :(تكون)

وإعراب هذا النوع جارٍ على القياس في الرفع والنصب ، وفي التنزيل ﴿ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾ [٤] ، وأمّا في الجر كقوله تعالى : ﴿ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾ [٥] ، و ﴿ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ ﴾ [6]

فانه غير جار على القياس ، وهو معرب عند سيبويه ، خلافاً للأخفش والمبرد والزجاج ،[٧] فإنهم زعموا أن حركته حركة بناء ، حجة سيبويه من وجهين :

أحدهما : أنّ بناء الاسم يتوقف على علة موجبة للبناء ، ولا علة هاهنا .

---

[١] – الكافية : ٦١

[٢] – الكتاب : ١/٢٢– ٢٣ ، ٣/٢٢١ ، والأصول : ٢/٧٩ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٤٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٧٥ ، والفوائد الضيائية ١/١٩٩

[٣] – اللسان (مكن) ١٣/ ٤١٤ : " المكان في أصل تقدير الفعل مفعل ، لأنه موضع لكينونة الشيء فيه ، غير أنه لما كثر أجروه في التصريف مجرى فعال "

[٤] – الآية ٢٥١ من سورة البقرة

[٥] – الآية ٨٦ من سورة النساء

[٦] – الآية ٢١ من سورة يوسف

[٧] – تقدم ص ١٤٥

والثاني : أنه معرب في حال رفعه ونصبه ، ولم يحدث في حال الجر ما يوجب البناء ، لكن تعذرت الكسرة فجعلت الفتحة بدلاً عنها ، وكما أن الكسرة إعراب ، فالبدل أيضاً عنها إعراب .
حجة المخالف : أنّ عامل الجر لا يؤثر الفتح ؛ لأنها حركة المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة ، والمجرور يقتضيه الفعل بواسطة ، والفتحة ليس من تأثير الواسطة فدل على البناء ، ولا يستنكر البناء في بعض الأحوال دون بعض بدليل (قبل) و (بعد) ، وهذا ضعيف ؛ لعدم العلة الموجبة للبناء ، وأما (قبل وبعد) فبُنِيا لوجود العلة ، وإنما حمل الجر على النصب لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ النصب قد حُمل على الجر في التثنية والجمع ، وفي جمع المؤنث السالم ، فحمل هاهنا الجر على النصب طلباً للمقاصَّة .
و الثاني : لاشتراكهما في الفضلة والكناية ، نحو : مررت بك، وجزتك .
والثالث : للقرب ، فإن الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة .

[إعراب الأسماء الستة]

متنٌ : " أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة إلى غير ياء المتكلم بالواو والألف والياء [١] "

الشرح [٢]: هذه الأسماء تستعمل مضافة وغير مضافة ، فإذا استعملت غير مضافة ، أو مصغّرة ، أو مكسّرة ، أُعربت بالحركات ، كقولك : أعجبني أبٌ لك ، وأخٌ لك ، وحمٌ لك ، وهنٌ لك ، و أُبيّك وأُخيّك ، وكرهت أباً لك ، وأخاً لك ، وحماً لك ، وهنا لك ، وأُبيَّك وأخيّك ، وعجبت من أبٍ لك ، وأخٍ لك ، وحمٍ لك ، وهنٍ لك ، وأبيّك وأخِّيك ، وفي التنزيل: ﴿ وَلَهُۥ أَخٌ ﴾ [٣] ، و ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا ﴾] [٤]

وإذا استعملت مضافة إلى غير ياء المتكلم ففيها ثلاث لغات :
إحداها : إعرابها بالحركات كما في عدم الإضافة ؛ لأنّ الإضافة لا تقتضي تغيير إعراب الكلمة[٥] وعليها قول الشاعر[٦] :

[٢٨]سوى أبك الأدنى فإنّ محمداً على كل شيءٍ يا ابن عم محمدِ

وقول الآخر [٧]:

[٢٩]رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المئزرِ

حذف الضمة ، وسكّن .
واللغة الثانية :جعلها بمنزلة المقصور ،بإعادة لامها ، وقلبها ألفاً ،وعليها قول الشاعر[١]

---

[١] – الكافية : ٦١

[٢] –الكتاب ٤٣٠/١ ، ٥/٢–٧ ، ٤١٢/٣ ، والتبصرة ٨٣/١– ٨٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٥١–٥٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٣٤٤/١– ٣٨٠ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢٤٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٧٦– ٨١ ، والفوائد الضيائية : ١٩٩/١– ٢٠١، والهمع ١٢٤/١– ١٣٣

[٣] – الآية ١٢ من سورة النساء ، وفي النسخة (إن كان له أخ)

[٤] – الآية ٧٨ من سورة يوسف

[٥] – الكتاب ٣٦٠/٣

[٦] – قائله الأعشى ، وهو في الديوان١٠٢، والبيت من شواهد الكتاب :١٤٠/١ ، وابن يعيش ١٠/ ١٠٠، ١٠٢، والخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١/ ٣٥٢ ، والقواس ٢٥٨ ، والتذييل والتكميل ١٦٦/١

[٧] – اختلف في قائله ، فقيل عبيد الله ابن قيس الرقيات ، وقيل : الفرزدق وقيل الأقيشر الأسدي ، وهو في ديوان الأقيشر ٤٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٣/٤ ، وسر الصناعة ١٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٥/٢ ، والتذييل والتكميل ١٦٤/١ ، والارتشاف ٢٩٣ ، والخزانة : ٤٨٤/٤– ٤٩٢

:[٣٠] إنّ أباها وأبا **أباها** قد بلغا في المجد غايتاها
وروى بعضهم المثل (مكرهٌ **أخاك** لا بطل)[٢] على هذه اللغة .
واللغة المشهورة [٣] جعلها في حالة الرفع بالواو ، وفي حالة الجر بالياء ، وفي حالة النصب بالألف ، فيقال : أعجبني أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وفوك ، وذو مال / وعجبت من أبيك ، وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وذي مال ، وكرهت أباك ، وأخاك ، وحماك ، وهناك ، وفاك ، وذا مال .

أ/١١

فإن قيل : لم أعربت هذه بالحروف على قول من اعتقد ذلك ؟
قلنا : لوجهين :
أحدهما : توطئة للتثنية والجمع ؛ ليكون في الأصول شيء تجري على منهاجه الفروع .
والثاني : لشبهها بالتثنية والجمع في التكثر ؛ لأنها أمور نسبية يتوقف تمام معناها على الإضافة كتوقف التثنية والجمع على الحروف .
فإن قيل : فأي شيء دليل الإعراب فيها ؟
قلنا:فيه ثمانية أقوال :
أحدها : نقل عن سيبويه [٤] : أن هذه الحروف حروف إعراب ، والإعراب عليها مقدر ، حذف لثقله عليها ، وحجته من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة ، وهذه الحروف إمّا لام الكلمة ، أو عينها ، وبعض الكلمة لا يدل على المعنى العارض فيها ،وأمّا التثنية والجمع فحروفها ليست من نفس الكلمة.
والثاني : أنها كانت معربة في الإفراد بالحركات ، والإضافة لا تغير حكم الكلمة في الإعراب .
والثالث : أنّ الكلمة تختل بحذفها ، ودليل الإعراب لا تختل الكلمة بحذفه ، وأما التثنية والجمع فإنما اختلا بالحذف ، لأنّ الحرف لم يتمحض لدلالة الإعراب بل تنضم إليه دلالته على التثنية والجمع ، ولذلك حصل الاختلال بحذفه .

---

[١] – نسب لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحق ديوانه ١٦٨ ، وقيل لأبي النجم العجلي في الدرر ١٠٦/١ ، وليس في ديوانه ، وقيل : لرجل من بني الحارث ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٧٠٥/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، والإنصاف ١٨/١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١/ ٣٧٧ ، والتذييل والتكميل ١٦٥/١ ، والخزانة ٤٥٥/٧ ، والهمع ١٢٩/١

[٢] – يضرب في الأمر المحمول عليه ، والذي لم يصدر عن شجاعة طبع ، ينظر : جمهرة الأمثال : ٢١٣/٢ ، ٢٤٢ ، ومجمع الأمثال : ٣١٨/٢ ، والخزانة : ٢٩٩/٧ ، وينظر مغني اللبيب : ٢٨٦

[٣] – هذه هي اللغة الثالثة في الأسماء الستة ، بحسب تصنيف المؤلف ، وهي المشهورة في غير الهن لأن اللغة المشهورة في الهن النقص ، وانظر : شرح الأشموني ٧٣/١ وينظر : الإنصاف ١٧/١

[٤] – الكتاب ٣/ ٣٥٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣

فإن قيل : إذا كان إعرابها مقدراً ، فلم قلبت في حالة الجر والنصب قلنا : قلبت لتكون أقرب إلى الحركة المقدرة عليها ، ولشبهها بالتثنية والجمع كما تقدم

وقال المصنف - في شرح المفصل[١] "ظاهر مذهب سيبويه أنّ لها إعرابين ، تقديري بالحركات ، ولفظي بالحروف ؛ (لأنه)[٢] قدّر الحركة ، وأنهم ضموا ما قبلها للاتباع ، وسكنوا للاستثقال ، وقال في الواو علامة الرفع " .

والقول الثاني للكوفيين [٣]: إنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة ، وبحروف العلة ، وهذا مثل ما نقل المصنف عن سيبويه في الحقيقة إلاّ أنّ سيبويه يجعل حركة الإعراب مقدرة ، وهم يجعلون الحركة الظاهرة للإعراب ، وهذا المذهب باطل لثلاثة أوجه :

أحدها:أن المقصود من الإعراب الفصل بين المعاني ، وذلك يحصل بإعراب واحد،

واستقراء كلام العرب يدلّ عليه .

والثاني : أنّه يلزم منه اجتماع معربين على مدلول واحد ، وذلك يفضي إلى تعريف المعرف ، ولذلك حذفت التاء في (مسلمات) ؛ لئلا يجمعوا دليلين على مدلول واحد .

والثالث : أنه يؤدي إلى جعل حركة الفاء في (فيك) و (ذي مال) إعراباً ، وذلك ممتنع ؛ لأن حركة الإعراب اختيارية يسوغ حذفها ، وهذه ضرورية لا يسوغ حذفها .

حجة الكوفيين : أنّ الحركات كانت إعراباً في حالة الإفراد[١]،وهي موجودة في حالة الإضافة فوجب أن تبقى كما كانت ؛ لأنها لو خرجت عن دلالتها لكان ذلك لمعارض ،ولا معارض هاهنا إلا الحرف ،وهو لا يوجد إلا بعد الحركة ،وما لا يوجد إلا بعد وجود شيء لا يمنع ذلك الشيء من تأثيره،ودلالة الحرف بعده على الإعراب تؤدي إلى توالي دليلين على مدلول واحد ،وأنه غير ممتنع

---

[١] – الإيضاح في شرح المفصل : ١١٦/١ ، بتصرف

[٢] – في النسخة المطبوعة من شرح ا المفصل (كأنه) ، وقد أشار المحقق إلى ورود اللفظ (لأنّه) في بقية النسخ المخطوطة

[٣] – الإنصاف : ١٧/١

[1] – في حاشية النسخة اللفظ (بلغ) إشارة إلى المقابلة

والجواب : أنا لا نسلم أن الحركات في حال الإفراد هي الحركات في حال الإضافة ؛ لأن حرف الإعراب آخر الكلمة ، فعين الكلمة كان في حالة الإفراد حرف إعراب لمّا كانت اللام محذوفة ، فلما عادت في حالة الإضافة انتقل حرف الإعراب إليها ، قياساً على ياء النسب وتاء التأنيث .
والقول الثالث : للأخفش وبه قال الزيادي[٢] أنها زيدت دليلاً على الإعراب ، ونقل عنه أنها حروف إعراب ، كقول سيبويه إلاّ أنّه لا يقدر الإعراب ، وهذا أقرب[٣] ؛ لأنه يستفاد منها الإعراب .
وأمّا الحكم بزيادتها فضعيف ؛ لأنّ التصريف يدل على أصالتها ؛ ولأنه يلزم [منه] أنْ يكون لنا اسم معرب على حرف واحد ، وهو : فوك وذو مال
والقول الرابع للربعي [٤] : أنها معربة بحركات منقولات / من حروف العلة إلى ما قبله ، لثقل الحركة على حرف العلة ، ففي الرفع نقلت الضمة إلى ما قبل الواو ، وفي الجر نقلت الكسرة ، وانقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، وفي النصب قياس مذهبه نقل الفتحة (ثم قلب) الواو ألفاً وهذا ضعيف لوجهين: ١١ / ب
أحدهما : أنّه جعل الإعراب على غير آخر الكلمة في غير الوقف .
والثاني : أنّ النقل يكون إلى حرف ساكن لا إلى متحرك .
والقول الخامس للمازني [١]: إنها معربة بالحركات ،والحروف نشأت منها كما في : (أنظور) ، و (بمننتزاح) ، و (الصياريف) [٢]، وهذا ضعيف ؛ لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الإشباع من أحكام ضرورة الشعر لا من اختيار الكلام .
والثاني: أن ما حدث عن الإشباع يسوغ حذفه ، وهذه لا يسوغ حذفها
والثالث : أنه يلزم أن يكون اسم معرب على حرف واحد .
القول السادس للجرمي [٣]:" أنّ انقلابها هو الإعراب ، قياساً على التثنية والجمع ، وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما : أن الرفع أول أحوال الكلمة لا انقلاب فيه مع أنه معرب

---

(2) – الزيادي أبو إسحاق إبراهيم الهمع ١٢٨/١

(3) – ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١١٩/١-١٢٠

(4) – علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ترجمته في الإنباه ٢٩٧/٢ ، والبغية : ١٨١/٢

(1) – أبو عثمان بكر بن مُحَمَّد المازني (ت ٢٤٩هـ) الإنباه : ٢٤٦/١ ، وبغية الوعاة : ٤٦٣/١ ، وينظر : الإنصاف ٧١/١-٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٢/١

(2)– هذه الألفاظ بعض أبيات تقدم ذكرها ص ١٤٠ ، ١٤١

(3) – صالح ابن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ) ، وينظر : أبو عمر الجرمي ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٢٠/١ ، وشرح المفصل : ٥٢/١

والثاني : أن الانقلاب موجود في المقصور، وليس بإعراب ، وأما التثنية والجمع فالحروف فيها ليست من نفس الكلمة ، وهاهنا الحروف من نفس الكلمة فلا تدل على المعنى العارض فيها .
والقول السابع : لأبي علي ومن تبعه من المتأخرين [٤]: أنها حروف إعراب ، وتدل على الإعراب ، فجمع بين قول سيبويه وأحد قولي الأخفش [٥]، وهذا ضعيف ؛ لأن حرف إعراب الكلمة المفردة لا يدل على المعنى العارض فيها ، بدليل : (عصاً) و (القاضي) ، إ نما يدل عليه الزائد عليها لتعينه للدلالة على المعنى
والقول الثامن : أنها معربة بحروف بدل من الحروف الأصلية ، وإن توافقا في الصورة ، وإنما حكم بالبدل لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة بدليل عصا ، فإذا جعلت بدلاً شابهت حروف التثنية والجمع في الزيادة ، فجاز لذلك دلالتها على الإعراب .
فإن قيل : فالبدل ينوب مناب المبدل منه فكأنها من سنخ الكلمة ، فلا تدل على الإعراب
قلنا : قد يوجد في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه ، بدليل أن التاء في (بنت وأخت) بدل من لام الكلمة وتدل على التأنيث
فإن قيل : ذلك يؤدي إلى أن يوجد اسم معرب على حرف واحد!
قلنا : إنما يكون ذلك لو لم يكن منه بدل ، فأما إذا كان منه بدل ، فالبدل يقوم مقام المبدل منه ، وقد جاء ت نيابة حرف الجمع ، ولزوم الإضافة عن المحذوف في قوله [١]:
[٣١] وذلك أنّ ألفَكم قليلٌ لواحدنا أجلْ أيضاً ومينُ
وقولهم [٢] :"م الله " فكذلك هاهنا تقوم الإضافة مقام الحرف المحذوف وهذا القول لم يُحْكَ كما حققته [٣] .
وإذا أضيف منها إلى ياء المتكلم ما عينه حرف إعرابه في الإفراد لم يعد لام الكلمة خلافاً للمبرد[٤] ،حجته ما ورد نحو قوله : [٥] :

---

[4] — سر الصناعة ٧١٣/٢ ، ، وقد اختاره العكبري في التبيين ١٩٤ ، ١٩٩ ، وينظر التذييل والتكميل ١٧٩/١ والهمع : ١٢٨/١

[5]— القول الأول للأخفش والذي نسب أيضا للزيادي أنها زيدت دليلا على الإعراب كما مر والقول الآخر

[1] — قائله : حسان بن ثابت ، وهو في الديوان ٣٢٠ ، وفيه "كثير" مكان " قليل "، والبيت من شواهد الهمع ٢٣٩/٣

[2] — الإنصاف ٤٠٩ ، وشرح المفصل ٣٥/٨- ٣٧ وأصله (من الله) وقيل أصله أيم

[3]— لكل مؤلف أسلوبه الخاص ، وإذا تشابه المؤلفون في المصادر والمراجع اختلفوا في الاسلوب وطريقة العرض ، ويلاحظ هنا ثقة المؤلف بنفسه ، واعتزازه برأيه ، وينظر قسم الدراسة ص ٥٩

[4] — المقتضب ٣/ ١٥٧

[٣٢]فلا وأبِيَّ لا أنساك حتى يُنَسَّى الوالهُ الصبّ الحنينا
وقول الآخر : [٦]
[٣٣] وأَبِيَّ مالك ذو المجاز بدارٍ
وحجة الجمهور من وجهين :
أحدهما : أنّ المقصود من عود لام الكلمة معرفة الحكم الذي تقتضيه الكلمة ،والمضاف إلى ياء المتكلم إعرابه مقدر ، فلا تحصل بإعادة اللام فائدة .
الثاني : أنه يفضي إلى الثقل لوجود ياء مشددة قبلها كسرة مع كثرة الاستعمال ، فلذلك رفض عود اللام ، وأما (فِيَّ) فلم يحذفوا عين الكلمة لوجهين :
أحدهما : خيفة التباسه بالحرف .
والثاني : أنه يتبقى اسم متمكن على حرف واحد . ويقال : (فميّ) على اللغة الضعيفة التي لا تعيد الواو إذا أضيفت بعد قطعها عن الإضافة.
والجواب عما تمسك به المبرد أنه محمول على الجمع ،بدليل قول الشاعر[١] :
[٣٤]كريم طابت الأعراق منه وأشبه فعله فعل الأبينا
وقول الآخر [٢]:
[٣٥]كريم لا تغيره الليالي ولا اللأواء عن فعل الأخينا
وقول الآخر / [٣] ١٢/ أ
[٣٦]فلما تعرفن أصواتنا بكين وفدينا بالأبينا
وبدليل إلحاق علامة التأنيث لتأنيث الجماعة في قوله [٤] :
[٣٧]فما شنئت أبي ولا شنئت
ومما يحمل على الجمع قول الآخر : [٥]

---

(5) — لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، والخزانة ٢٧٣/٢

(6) — هذا عجز بيت منسوب للمؤرج السلمي ، وصدره

قدر أحلك ذو المجاز وقد أرى

والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٣ ، مغني اللبيب : ٦٠٩ ، واللسان (قدر) ٧٤/٥ والخزانة ٤٧٦/٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩

(1) — لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد ابن فلاح ٢٩٧/٢ ، واللسان (أبى) ٧/١٤ ،

(2) — لم أعثر على نسبة للبيت ، وينظر : شفاء العليل للسلسيلي : ٩٠/١ ، و شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/١

(3) – ينسب هذا البيت لعقيل بن علفة، ، وقيل لزياد بن واصل السلمي ، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٤٠٦ ، والمقتضب : ١٧٢/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ ، وأمالي الشجري ٣٧/٢ ، والخزانة ٢٧٦/٢ ،

(4) – هذا عجز بيت منسوب لقصي بن كلاب ، وصدره :

وقد شنئت بها الآباء قبلي

والبيت من شواهد الخصائص ٣٤٦/١ ، وابن يعيش ٣٧/٣ ،

[٣٨] ضربت أخيك ضربة لا جبان ضربت بمثلها قدما أبيكا
فإن قيل : لِم لم يقل في حالة النصب (فَايَ) [٦] ؛ لأن الألف لا تتغير في الإضافة إلى ياء المتكلم إلا في لغة هذيل ؟
قلنا : لأنّه حمل النصب على الجر، أو لأن الواو تقلب في حال الرفع وتدغم ، ثم يجرى النصب والجر عليه .
فإن قيل :لم لم يحترز المصنف من تصغيرها مضافة ؟، فإن إعرابها بالحركات مع كونها مضافة! .
قلنا : هي لا تختلف حالها إذا كانت مصغرة ، بل حكم الإفراد وحكم الإضافة سواء في الإعراب بالحركات الظاهرة ، وأما المضاف إلى ياء المتكلم فحكم إفراده مغاير لحكم إضافته كغيره ، فاحتاج إلى الاحتراز ؛ لئلا يتوهم مشاركته لغيره في حكم الإضافة كمشاركة الإفراد .
وإنما لزم إعرابها بالحركات في حال التصغير مطلقاً ؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة وهي ساكنة فتجتمع الياء والواو ، وقد سبق الأول منهما بالسكون ، فيلزم الإدغام على ما عهد في التصريف ، فيتعذر معها ظهور الواو والألف ، فيتعين الإعراب بالحركات.
فإن قيل : فلم كانت حركة ما قبل هذه الحروف مجانسة لها ؟
قلنا : لوجهين :
أحدهما : إشعاراً بأنّ أربعة منها كانت عينها حرف إعرابها كما فعلوا في (امرئ) و (ابنم) ، وحمل معتل العين عليها
والثاني : أن من جملتها الألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وحمل الواو والياء عليه ، كما همزوا الواو والياء في : (عجائز وسفائن) ـ مع إمكان تحريكهما ، حملاً على (رسائل) ؛ لأن ألف (رسالة) لا يمكن تحريكه من غير همز .
وإذا فرغنا من عوارض هذه الكلم ، فيتعلق النظر بمعرفة ذواتها ، وقطعها عن الإضافة ولغاتها، .

---

[5] — لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإفصاح للفارقي : ٣٠٩ ، وابن فلاح ٢/ ٢٩٩ ، والنيلي في الصفوة الصفية ١٠٦/١

[6] – كلمة غير واضحة ، ولعلها كما ذكرت

أما ذواتها فأربعة منها لامها واو، وهي : أب وأخ وحم وهن ، أمّا (أب) ، فدليله (أبوان) و(أبوته) أذا كنت لـه أبـا ، و (الأبوة) ، وأمـاّ (الفتوّة) فشاذ ، ووزنه (فَعَل) ، بدليل جمعه على (آباء) وساكن العين كـ(فلس) قياسه أفعُلٌ .وأخ دليله (أخوا) ،و (أخوّة) ،وقد ورد في التنـزيل بجمعه في النَّسَبِ على (فعلة) ،و(فعلان) [١]وفي (الصداقة) كذلك قال في النسب ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ ﴾ [١] ﴿ أَوۡ بُيُوتِ إِخۡوَٰنِكُمۡ ﴾ [٢] وفي الصداقة ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ ﴾ [٣] ، و ﴿ إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾ [٤] ، ووزنه (فُعُل) بدليل جمعه على (آخاء) قال الشاعر[٥] :

[٣٩]وجدنا بنيك دوننا إذ نسيتم وأي بني الآخاء تنبو مناسبه

وأما قوله[٦] :

[٤٠] لأخوين كانا خير أخوين شيمة وأسرعهم في حاجة لي أريدها

فإنما سكنه لضرورة الشعر :

و (حمُ) : لامه واو ، بدليل (حموك) ، ووزنه (فَعَلَ) بدليل (أحماء) .

و (هنُ) لامه واو ، بدليل (هنوات) قال الشاعر[٧]:

[٤١] أرى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات شأنها متتابع

---

[١] – النسب هنا بمعنى القرابة ،

[١] – الآية ١١من سورة النساء

[٢] – الآية ٦١من سورة النور

[3] – الآية ١٠ من سورة الحجرات

[4] – الآية ٤٧ من سورة الحجر

[5] – نسب هذا البيت ، لبشر بن المهلب في الخصائص ٢٠١/١ ، و٣٣٨/١ ، وهو من شواهد سر الصناعة ١٥٠/١ ، واللسان (أخا) ٢٠/١٤ ، ويروى (متتابع) بالياء

[6] – قائله خليج الأعيوي ، والبيت من شواهد اللسان ١٩/١٤(أخا)وتاج العروس (أخو)

[7] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٨٦/٢،والمقتضب ٢٧٠/٢، وسر الصناعة ١٥١/١ ، و٥٥٩/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وابن يعيش ٤٠،٤٤/٣،١٠/٣٨،٦/٥٣،٥/١

ومن صغرها (هنيهة) فأصلها (هُنيَّة) إلاّ أنه أبدل من الياء الثانية هاء كراهة التضعيف ، وهي كناية عن الأجناس ، وإذا لم تضف كانت كناية عن النكرات ، وإذا أضيفت كانت كناية عن المعارف المضافة ، و(هن) في قوله : [1]

[٤٢]وقد بدا هنك من المئزر .

وقوله عليه السلام [2] : «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» كناية عن الفرج ، وقد زعم بعضهم أنّه يكني به عن العلم ، بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد [3]:

[٤٣]الله أعطاك فضلاً من عطيته على هن وهن فيما مضى وهنُ

يعني : حسناً وعبد الله وإبراهيم بن حسن .

وأما فم : فأصله " فوه "، بدليل "تفوهت" ، و " فويه " ، و" أفواه " ، وحذف لامه اعتباطاً لشبهها بحروف العلة التي يتطرق إليها الحذف ، ووزنه (فعل) بسكون عينه ؛ لأنّه / لا يقدم على الحركة إلاّ بدليل ، وجمعه على (أفعال) لا دليل فيه ؛ لكونه معتل العين ، فقياسه (أفعال) ١٢/ ب

وأما (ذو) فالأصح أن لامه ياء حملاً على الأكثر فيما عينه واو ولامه ياء وقيل : لامه واو ، بدليل (ذوات) فإنّه حذف لامه كراهة اجتماع واوين ، ولو كان ياء لقيل (ذويات) من غير حذف ، ووزنه فَعَل ، وقال الفارسي : [4] (فعْل) بسكون العين ، وأصله (ذيٌّ) ؛ لأنّ الحركة لا يقدم عليها إلاّ بدليل

وأما قطعها عن الإضافة فهي في ذلك على ثلاثة أقسام :

الأول : الأربعة التي عينها حرف إعرابها عند الحذف ، وفي علة حذف لامها ثلاثة أوجه :

أحدها : كثرة الاستعمال مع استثقال الحركة على حرف العلة .

والثاني : أن ينقص معناها في الإفراد ويتم في الإضافة ، فجعلوا نقصان لفظها تبعاً لنقصان معناها ، وتمام لفظها تبعاً لتمام معناها .

والثالث : أنها ضارعت الفعل بتضمنها المضاف إليه في المعنى ،كما يتضمن الفعل الفاعل ، وكما يسكن لام الفعل للفاعل حذفت لامات هذه للتّضمن .

والقسم الثاني : فوك ، وإذا أفرد عوض عن عينه بميم تقبل الحركة

---

(1) – قائله: الأقيشر الأسديّ، (المغيرة بن عبد الله) والبيت من شواهد الكتاب ٤/ ٢٠٣ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب ١١٠/١ ، وشرح ابن يعيش ٤٨/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخزانة ٢٧٩/٢

(2) – الحديث مروي في مسند أحمد ١٣٦/٥ ، وينظر التخمير ٢٠٦/١

(3) – ديوان ابن هرمة ٢٢٣،والخزانة ٢٦٣/٧،و٢٦٥،٢٦٤،والدرر ٢٢٩/١،

(4) – نسب هذا الرأي أبو حيان الأندلسي للجمهور ، ينظر التذييل والتكميل ١٦١/١– ١٦٢ و الهمع ١٢٦/١

إذ لو بقيت الواو لحذفها التنوين عند قلبها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها وخُصَّت الميم بذلك ؛ لمشاركتها للواو في المخرج ، وفي الزيادة ، وفيها غنَّة ،كما في الواو مد ، قال الشاعر :

[٤٤]عجبت لها أني يكون غناؤها فصيحاً ولم تفغر بمنطقها فما[١]

وأما قول العجاج [٢]:

[٤٥]خالط من سلمى خياشيم وفا

ففيه وجهان :

أحدهما : أن الألف تحصن عن الحذف بالقافية ، إذ لا تنوين فيها.

والثاني : أن المضاف إليه حذف للعلم به

فإن قيل : فكيف تزعم أن الميم بدل من الواو ،؟!، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله[٣] :

[٤٦]هما نفثا فيْ فيّ من فَمَويْهِما على النابحِ العاوي أَشدُّ رِجَامِ

قلنا: فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الميم بدل من لام الكلمة ، وهي مقدمة على عينها .

والثاني : جمع بين العوض والمعوض لضرورة الشعر .

والثالث : أنّ الميم بدل من الواو ، وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل" مررت بأخيك زيد"، وهذا ضعيف ؛ لأنّ الكلام في إبدال الحرف من الحرف ،كألف (قام) وياء (ميزان) ، ولا يجمع بين البدل والمبدل في ذلك .

وإذا أضيف فالصحيح عود الواو ؛ لزوال علّة البدل ، وهو حذف التنوين لها إذ لا تنوين في الإضافة ، وقد جاء استعماله بالميم ، قال الشاعر :

[٤٧]يصبح عطشانا وفي البحر فمه [١]

---

[١] – القائل هو حميد بن ثور ،في ديوانه ٢٧،والبيت من شواهد الإيضاح ٣٣١،والخزانة ٣٧/١،وشرح الفية ابن معط للقواس : ٢٥٥/١، وينظر اللسان (فغر) ٥٩/٥

[٢] – ديوان العجاج ٢٢٥/٢، وقبله

(حتى تناهى في صهاريج الصفا)

والبيت من شواهد المقتضب ٢٤٠/١،والممتع ٤٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٣٠ ، والخزانة ٤٣٧/٤

[٣] – قائله : الفرزدق–همام بن غالب،من قصيدةيهجو فيها إبليس اللعين ينظر الديوان ٢١٥/٢

وهو من شواهد الكتاب،٨٣/٢،و٢٠٢،والمقتضب ٣/،)والرضي ٢٧٠/٢ ، ٣٥٦/٣ والخزانة ٢٦٩/٢) ، والإنصاف (٣٤٥/١، وأسرار العربية ٢٣٥، والصفوة الصفية ١٣٠/١ ، ويروى (تفلا) بدلا من نفثا

[1] – قائله : رؤبة بن العجاج ، وقبله

كالحوت لا يرويه شيء يلقمه

والبيت من شواهد : الرضي ٢٦٩/٢ : ، والمساعد على التسهيل ٢٩/١– ٣٠ ، والتصريح ، والخزانة ٢٦٦/٢ ، والهمع :

وقال الآخر [٢]

[٤٨]يا ليتها قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في اسطمه

وتشديده للميم شاذ

والقسم الثالث (ذو) ، وصورتها في الرفع كصورة (ذو) التي بمعنى (الذي) في لغة طيء ، والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ (ذو) الطائية التي بمعنى (الذي) مبنية لا تتغير ، والتي بمعنى صاحب معربة.

الثاني : أنّه لا يوصف بالتي بمعنى (الذي) إلاّ المعرفة ؛ لأنها معرَّفة بالصلة ، والتي بمعنى صاحب قد يوصف بها النكرة.

وإنما لزمت إضافة التي بمعنى صاحب ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه جيء به توصلاً إلى الوصف بأسماء الأجناس ، كقولك :

هذا رجل ذو علمٍ، وذو مالٍ ، ولذلك لم تضف إلى غير الجنس .

ونظير هذا توصلهم إلى وصف المعارف بالجمل بـ(الذي) ،وتوصلهم إلى نداء ما فيه اللام بـ(أي).

والثاني : أنَّه لو قطع عن الإضافة لحذف عنها التنوين ؛ لأن الإبدال يتوقف على السماع .

والثالث : لأن الجنس يقتضي السبق ، والوصف به يقتضي التأخر ، فجيء بـ"ذي" صفة لثبوت الجنس في التأخر عن الموصوف .

و (ذات) بمعنى صاحبة للمؤنث يعرب بالرفع والنصب والجر ؛ لأن التاء بدل من لام الكلمة بمنزلة (ثنتان) و(أخت) ، وألفها منقلبة عن واو، وهي عين الكلمة ، ويقال في تثنيتها :(ذواتا مال) في الرفع ، وفي التنزيل ﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَان ﴾ [١] ، و (ذواتي مال) في النصب والجر. والألف بعد الواو منقلبة عن ياء هي لام الكلمة ، والتاء لمحض التأنيث ، وهذا يدل على أنّ التاء / في المفرد لمحض التأنيث ، واللام محذوف .

١٣/أ

---

[2] – اختلف في نسبته ، فقيل لجرير ، وقيل للعجاج عبد الله بن رؤبة (ت ٩٠هـ) ، وقيل للعماني : مُحَمَّد بن ذؤيب الفقيمي (ت ٢٢٨هـ) ، والبيت من شواهد الخصائص : ٢١١/٣ ، والمحتسب : ٧٩/١ ، وشرح المفصل ٣٣/١٠ ، وشرح المقدمة الجزولية ٣٧٨/١ والهمع ١٣٢/١

[1] – الآية رقم ٤٨ من سورة الرحمن

ويقوي ذلك رواية أبي حاتم الوقف عليها بالهاء [٢] ،ويقال في جمعها "ذوات مال" فالألف والتاء للجمع يدخلها الرفع ، وتكون في النصب مكسورة التاء ، ولامها محذوف ، ولا يقدح تغير صيغة المفرد في كونه جمع تصحيح ؛ لأنها خرجت عن الأصل كأخوات ،
فإن قيل : لم لا يكون جمع تكسير، والواو بدل من ألف ذات ، والتاء هي التي كانت في المفرد والألف للتكسير ؟!
قلنا : لا يجوز ذلك لوجهين :
أحدهما :أنّ تاء (ذات) ليست أصلية ،وإنما ثبتت في التكسير التاء الأصلية (كأصوات) ،
لا تاء التأنيث .
والثاني : أنه لو دل خروجها على الأصل على التكسير ؛ لدل عليه في (أخوات) ، ولا قائل به في (أخوات) ، فكذلك في (ذوات) .وقياس النسب إليه (ذوويّ) بحذف التاء ، وإعادة لامها.وقول الجمهور[٣] : (ذاتي) إنما يستقيم على مذهب يونس[٤] على تقدير جعل التاء بدلاً من لام الكلمة ، ولذلك يوقف عليها عند الجمهور
قال (ابن برهان) [٥] :"استعمال المتكلمين الذات في الله خطأ ؛ لأنَّها مؤنثة ، فلا تستعمل فيه ؛ لنقص التأنيث" كعلاَّمة ، وفيه نظر ؛ لأنَّ في صفاته ما فيه علامة تأنيث كـ(العزَّة) ، و (القدرة) ، و(الكبرياء) .
وأمّا (علاَّمة) فإنما امتنع ؛ لأنها تدل على التدرج في العلم إلى بلوغ النهاية ، وهذا ممتنع في حق الله تعالى"،
ولا يضاف (ذو) إلى مضمر ، خلافاً للمبرد [١] ، وما ورد نحو قول الشاعر[٢]:

[٤٩]صبحنا الخزرجية مرهفات أباد ذوي أرومتها ذووها

---

[٢] – أبو حاتم سهل بن مُحَمَّد السجستاني (ت ٢٥٥هـ) ، ترجمته في الإنباه ٥٨/٢ ، والبغية ٦٠٦/١ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/١٠ ، وشرح الشافية الرضي :٢٩٢/٢

[٣] – شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٣/٢ ، والتكملة للفارسي ٥٣ ، والصفوة الصفية ٤٤٨/٢

[٤]– الكتاب ٣٦٠/٣ ، وشرح المفصل ٥/٦

[٥]– عبد الواحد بن علي العكبري (ت ٤٥٦ هـ) ترجمته في الإنباه ٢١٣/٢ ، والبغية ١٢٠/٢ ، وينظر :شرح اللمع له ٢٣/١: ابن فلاح ٢٧٦/٢ ،

[١] – قال المبرد في المقتضب ١٢٠/٣ : فإن أخبرت عن المال لم يجز في اللفظ ؛ لأن قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمر،تقول هذا ذو مال ،ولا تقول : المال هذا ذوه "،ولعل ابن فلاح قد نقل رأي المبرد من كتاب آخر ، وينظر : الهمع ٤٢٤/٢

[٢] – قائله : كعب بن زهير ، وهو في الديوان ١٠٤ ، والبيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ٣٤٤،وشرح المفصل ٣٦،٣/٥٣،٣/١ ٨،واللسان (ذو)٤٥٨/١٥، وينظر الدرر ٢٨/٥،والهمع ٥٠/٢،

وقول الآخر[٣] :
[٥٠] إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
وقال الآخر[٤] :
[٥١]وإنّا لنرجو عاجلاً منك مثل ما رجوناه قدماً من ذويك الأوائل
وحكيّ عن العرب [٥]:" فلان عزيز في ذويه" ،
ومن كلام المولدين : " اللهم صل على محمد وذويه" ،
والذي شجعهم على هذا : أنّ الموصوف هاهنا معدوم ،
وأما قوله عليه السلام في صفة المهدي [٦]: " إنّه قرشي يمانٍ ليس من ذيّ ، ولا ذووا " ؛
فإنما رفع الثاني وإن كان نسقا على مجرور ؛ حرصاً لإزالة اللبس عن السامع ؛ لأنه إن ألبس اللفظ الأول لم يلبس الثاني ، أي : ليس هو من الأذواء ،- وهم ملوك اليمن " ذويزن "، و" ذو جدن "، و " ذو رُعَين "، و" ذو فايش " و" ذو الكِلاع "، و" ذو الأذعار"،و" ذو الأكتاف " قال الكميت[٧] :
[٥٢] فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الذوينا
جمعه جمع تصحيح ، ويقال في رفعه : (ذوون)
ويوجد في بعض الكتب[١] أن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام،كتب في بيان الشروط "من علي بن أبو طالب"، وكتب في آخر مصحف :" كتبه علي بن أبو طالب"وقرئ شاذاً [٢] ﴿ تبت يدا أبو لهب ﴾ [٣] وتوجيهه من وجهين :
أحدهما : أنَّ الإعراب مقدر على حرف العلة ، كما يقوله سيبويه [٤] ،

---

(3) – البيت من شواهد شرح المفصل ٥٣/١، والهمع ٥٠/٢، واللسان (ذو)٤٥٨/١٥،والدرر٢٧/٥

(4) – قائله النابغة الذبياني ، وهو في الديوان ١٤١ ، ويروى (الأثافل)

(5)– ابن يعيش ٥٣/١

(6) – لم أجد الحديث في كتب السنة ، وهو مذكور في تاج العروس (ذو) : ٤٣٥/١٠

(7) – البيت للكميت من شواهد الكتاب ٢٨٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤،والخزانة ١٣٩/١،و المخصص٢٢١/٣

(1) – في الجامع الكبير بصنعاء نسخة فيها هذه العبارة –بهذا اللفظ،–وقد استغرب بعض المحققين أن يكون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . وهو من هو في الفصاحة والبيان . قد كتب هذه العبارة ،ولعل في هذه الرواية ما يزيل الاستغراب في جواز نسب الخط إليه، والله أعلم

(2) – الكشاف ٢٩٦/٤ ، تفسير الرازي ٣٢/ ١٦٩

(3) – الآية ١ من سورة المسد

(4) –وهو الرأي الأول الذي سبق ذكره في لغات الأسماء الستة ص ٧٠

وتعليل القلب في حالة الجر والنصب ؛ لتكون أقرب إلى الحركة المقدرة ، ليس بقوي ؛ لأنه يلزم مثله في المقصور ، فالقياس عدم القلب عند تقدير الحركة قياساً على المقصور.
والثاني : أنه حوفظ على الواو ؛ لأن للكلمة شهرتها بالرفع ، فلم تتغير عما اشتهرت به .
كما روي أنَّه كان لبعض أمراء مكة ابنان اسم أحدهما عبدِ الله – بكسر الدال – واسم الآخر(عبدَ الله) بفتحها، واستعملا على ما اشتهرا به في أحوال الإعراب ، وإن اختلفت العوامل [٥].
وأمّا لغاتها : فـ(فمٌ) الأفصح تخفيف ميمها ، وقد جاء تشديدها ، و (هن) جاء حذف لامها في الإضافة_على لغة من أعربه بالحركات كالإفراد .
و (حم) فيه ست لغات : (حمٌ) كـ(يدٍ) ، وهذا من إعرابه بالحركات في الإضافة كالإفراد ، و (حما) كـ"عصاً " ، وهذه لغة من جعل هذه الأسماء مقصورة ، و (حَمْو) كـ(دلو) وحمء ككمء ، و (حمأ) كخطأ ، و (حَمُوك) كـ(أبوك) [١].

---

(5)_

(1)– انظر اللسان : (حما)

.متنٌ : " (كلا) مضافاً إلى مضمرٍ ، بالألف والياء ".[١]

الشرح [٢]: إنما قدّمها على (المثنى) ؛ لكونها مفردة اللفظ ، فهي تشارك المثنى في المعنى دون اللفظ .
وفي (كلا وكلتا) ثلاثة أبحاث : الأول : في إضافتهما ، الثاني : في معرفة ذاتهما ، الثالث : في إعرابهما .
أمّا الأول / فتجب إضافتهما إلى معرفة مثنى ، أو في معنى المثنى .
وإنما وجب أن يكون مثنى لوجهين : ١٣/ ب
أحدهما : أنهما يؤكد بهما المثنى ، ودلالتهما على التثنية معنوية لا لفظية ، فقويت دلالتهما على التثنية بإضافتهما إلى لفظ التثنية .
والثاني : أنّ الغرض بوضعهما المضاف إليه كالتفصيل لأجزائهما ، فوجب مطابقته لهما في لفظ التثنية . وأمّا إضافته إلى ما في معنى المثنى ، فنحو قول ابن الزبعرى[٣]

[٥٣] إن للخير وللشرّ مدى وكلا ذلك وجهٌ وقَبَلْ

لأنّ (ذلك) إشارة إلى الخير والشر ، وقول الآخر[٤] :

[٥٤]فإن الله يعلمني ووهباً ويعلمُ أنْ سنلقاه كلانا

لأنّ الضمير يعود إلى اثنين ، وقد جاء في الشعر الإضافة إلى غير التثنية الصناعية قال الشاعر[٥]:

[٥٥] كلا السيف والساق الذي ضربت به على دَهَشٍ يابثنُ ألقاه صاحبُه

ولا يجوز ذلك في اختيار الكلام ؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنى الصناعي ، فلا يضافان إلى غيره .

---

[١] – الكافية ٦١

[٢] – الكتاب ٨٠/٢ ، ١٠٤ ، والمقتضب ١٤٣/١، ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٤/١ ، و شرح المصنف على الكافية : ٢٤٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٩١/١ – ٩٥ ، والفوائد الضيائية : ٢٠٢/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٤/١– ٢٦١

[٣] – ابن الزبعرى : عبد الله بن قيس السهمي (ت ١٥هـ) ينظر : الديوان ٤١ ، والبيت من شواهد شرح ابن يعيش على المفصل ٢،٣/٣، والتخمير ٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٨ ، و الهمع ٢ / ٥٠ ، وينظر الأغاني : ١٣٦/١٥

[٤] – قائله النمر بن تولب ، الديوان ٣٩٥ ، والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٢ ، و٣ /٧٧

[5] – المرجح أن يكون الشاهد لجميل بثينة ، لورود اسم بثينة فيه ، وليس في الديوان ، وفي رواية البيت اختلاف ، وهو من شواهد المقرب ٢١١/١ ، وشرح التصريح :٢ /٢٢

لا يقال : بأنه يقال : تضارب الزيدان ، وتضارب زيد وعمرو ، بنسبة الفعل إلى غير التثنية كما ينسب إليها ؛ لأنّ المقصود يحصل من غير الصناعية ،كما يحصل من الصناعية ، فلتكن (كلا) كذلك .
لأنّا نقول : الغرض هاهنا نسبة الفعل إلى متعددٍ ، فلا فرق بين الصناعية وغيرها ،وأمّا (كلا) فوضعها لتأكيد التثنية الصناعية ، فإذا أضيفت إلى غيرها كان على خلاف الوضع ، فلذلك امتنع .
وكذلك (كل) يلزم إضافتها إلى الجمع ، فلو أضيفت إلى المفرد كان على خلاف الوضع .
فإن قيل : فلم جاز إضافة (كلّ) إلى النكرة نحو : كل رجل ، وكل رجال ، دون (كلا) مع اشتراكهما في إفراد اللفظ ، وزيادة المعنى ؟!
قلنا : لمّا كانت (كل) تفيد العموم ، تناول عمومها النكرة والمعرفة ، أمّا (كلا) فلا عموم لها ، فلذلك قصرت على المعرفة .
البحث الثاني : في معرفة ذاتهما
ولام (كلا) عند سيبويه[1] واوٌ ، وعند أبي سعيد[2] ياء ، وحجته من وجهين :أحدهما : إمالة حمزة والكسائي [3] قوله تعالى ﴿ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾ [4]
والثاني : أنّ التاء في (كلتا) بدل عن ياء كما في ثنتين .
والجواب عن الأول : أنّ إمالتهما ؛ لأجل الكسرة ، ولأنهّا قد انقلبت مع الضمير ياء
وعن الثاني : أنّ التاء في (كلتا) بَدلٌ عن واو حملاً على الأعم الأغلب ؛ لأنّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء .
وفائدة إبدال التاء من لام الكلمة : دلالتها على التأنيث ؛ لأنّ ألف التأنيث فيها قد تقلب مع المضمر ياء ، فتخرج عن علم التأنيث ، وذهب الجرمي[1] إلى أنّ الألف بدل من لام الكلمة ، والتاء للتأنيث ، والألف للإلحاق كمعزى ، بقيد إلحاقها بدرهم ،ويجوز أن تكون التاء بدلاً من لام الكلمة ، والألف

---

(1) – الكتاب ٣٦٣/٣

(2) – أبو سعيد : الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ينظر : شرح الرضي : ١/ ٩٢، وشرح ابن يعيش ٥٤/١ ، والهمع :١٣٨/١

(3) –إتحاف فضلاء البشر ٢٨٢ ، وإملاء ما من به الرحمن ٢٣٧/٢ ، والبحر ٢٦/٦ ، و الإنصاف ٢/ ٤٤٨

(4) –الآية ٢٣ من سورة الإسراء ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٥٤– ٥٥ ،

(1) –أبو عمر الجرمي : ٧٧ ابن يعيش : ٥٤/١– ٥٥ ، وشرح الرضي : ٩٣/١

للإلحاق كمعزى ، إلا أنها لم تنون للزومها للإضافة ، وهذا أقوى من مذهب الجرميّ لوجهين :
أحدهما : أنّ قياس النسب إليها على مذهبه (كلتويٌّ) على الأفصح في قلب لام الكلمة ، و (كلتيّ) ،على حذف لامها -وهو الألف - فيؤدي إلى الجمع بين ياء النسب وتاء التأنيث ، وهما لا يجتمعان ، وأمّا على تقدير إبدالها من لام الكلمة ، فإذا ثبتت على مذهب يونس [٢] ، فذلك بالنظر إلى لام الكلمة التي لا تنحذف لأجل ياء النسب [لأنها] غير متمحِّضة للتأنيث.
والوجه الثاني : أنه يكون وزنها (فِعْتَل) ، وهو معدوم في الأوزان ، ولأنّ تاء التأنيث لا تقع وسطاً ، ولا يُسكن ما قبلها ، وله أنْ يقول : " إنَّه لما قصد بها الإلحاق لم تتمحَّض للتأنيث ، فلذلك فارقت أحكام التأنيث ".
وإذا سُمّي بـ(كلتا)لم ينصرف معرفة ولا نكرة ،على مذهب من جعل ألفها للتأنيث [٣]، وعلى مذهب الجرمي تنصرف في النكرة دون المعرفة (كقائمة)
البحث الثالث : في إعرابهما
ولا يخلو إما أن يضافا إلى مظهر أو مضمرٍ .
فإن أضيفا إلى مظهرٍ كقولك : (جاءني كلا الرجلين) ،و (كلتا المرأتين) ، و (رأيت كلا الرجلين) ، و (كلتا المرأتين) و (مررت بكلا الرجلين) ، و (كلتا المرأتين) قُدِّر الإعراب عليها كالمقصور .
وإن أضيفا إلى مضمر ،كقولك : (جاءني الرجلان كلاهما) ، و (المرأتان كلتاهما) و (رأيت الرجلين كليهما) / و (المرأتين كلتيهما) ، و (مررت بالرجلين كليهما) ،و (المرأتين كلتيهما) ، ففيها لغتان :
١٤/أ
أقيسهما _ وهي أقلها استعمالاً ، بثبوت الألف مطلقاً [١] ، وتقدير الإعراب ؛ لأنّ ألف المقصور للإشعار بإضافته إلى المضمر .
واللغة المخالفة للقياس ، وهي الكثيرة استعمالاً ، قلب ألفها في حال النصب والجر .
وقد اتفق أهل المصرين[٢] على أنهما مثنيان في المعنى ، واختلفوا في اللفظ ؛

---

[2] – يونس بن حبيب البصري : (ت ١٨٢ هـ) ينظر الكتاب : ٣٦٣/٣

[3] – فيكون ممنوعا من الصرف لعلة قامت مقام العلتين ، وهي ألف التأنيث ، وينظر : ابن يعيش ٥٥/١

[1] – شكك الرضي في هذه اللغة بقوله : " وذكر صاحب المغني أنّ بعض العرب يثبت الألف في (كلا وكلتا) مضافين إلى المضمر في الأحوال كلها ،كما في المضافين إلى المظهر ، ولا أدري ما صحته ؟! " ينظر شرح الرضي : ٩٢/١ ، والصواب أنها لغة لكنانة ، ذكرها الفراء عند تفسير الآية ﴿ إن هذان لساحران ﴾ وقال : " وهي قبيحة قليلة " ينظر : معاني القرآن ١٨٤/٢ ، و أثبتها ابن مالك في التسهيل ، قال ابن عقيل في شرح التسهيل ٤٢/١ : "حكى الكسائي والفراء أنّ بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراها مع المضمر"

فزعم الكوفيون أنهما مثنيان لفظاً أيضاً ، ومنعه البصريون
حجة البصريين من ثلاثة أوجه[٣] :
أحدها : أنّه لم ينطق لهما بواحد ، وأمّا نحو قوله :
[٥٦]كِلْت كفّيه تُوالى دائماً بجيوش من عِقابٍ ونِعَمْ [٤]
فإنّه حذف الألف ؛ لضرورة الشعر ، إذ لا ينطق به في اختيار الكلام ،
والثاني : أنها مع المظهر بالألف في كل لغة ،لا يقال : لأنَّه على لغة بالحارث بن كعب[٥] ؛ لأنّ ذلك لا يختص بهم ، بل كل العرب يقولونه .

الثالث : أنّ الأكثر الإخبار عنهما بالمفرد نظراً إلى اللفظ ، وفي التنزيل : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٦] ، وقال الشاعر[٧] :

[٥٧]كلا يومي أمامة يوم صدٍّ وإنْ لم ألقها إلاّ لماما

وقال الآخر :

[٥٨]كلا أخوينا إن يُرَعْ يَدْعُ قومَهُ ذوي جامل دَثْرٍ،وجمعٍ عرمرمِ[١]

ولو كانا مثنيين لفظاً لم يجز الإخبار عنهما بالمفرد ؛ لعدم مغايرة لفظهما لمعناهما قياساً على كل شيء ، ولما جاز الإخبار عنهما على اللفظ، وعلى المعنى ، كقول الشاعر:

[٥٩] كلا الثقلين قد صارا عدواً فلست أُحَبُّ من صهب السَّبال[٢]

دلّ على أنّ لهما نظراً إلى اللفظ والمعنى ، وقد جمع الفرزدق بينهما في قوله [٣] :

[٦٠]كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي ۪

---

[٢] — الإنصاف : ٤٣٩/٢ ، ، وابن يعيش ٥٤/١ ، وهما عند الكوفيين مثل : رجلين ، وعند البصريين مثل : زوج

[٣] – لا خلاف في أن (كلا) تدل في المعنى على مثنى ، وإنما الخلاف في وجود مفرد لها لفظا ، وينظر المسألة رقم (٦٢) من مسائل الإنصاف ٤٣٩/٢ ، و شرح المفصل ٥٤/١ ، وشرح الرضي ٩٣/١

[٤] — القائل مجهول ، وهو من شواهد الخزانة ١٣٣/١

[٥] –الذين يثنون بالألف مطلقا ، ينظر : النوادر لأبي زيد : ٢٥٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٨٤/٢

[٦] – الآية ٣٣ من سورة الكهف

[٧] – قائله جرير وهو في الديوان ٧٧٨، والبيت من شواهد شرح الإيضاح ٢٩١،وشرح المفصل

[١] — ينسب لبعض بني أسد ، والبيت من شواهد ابن فلاح في المغني : ٢٥٧/٢ ، وينظر شرح التبريزي على ديوان الحماسة ٨٧/١ ، وشرح المرزوقي ٢٥٤/١

[٢] — لم أعثر على قائله ، وهو من شواهد ابن فلاح في المغني ٢٥٧/٢

[٣] – الديوان ٣٤ ، والبيت من شواهد الخصائص ٤٢١/٢ ، و٣/ ٣١٤ ، والإنصاف ٤٤٧ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ومغني اللبيب ٢٦٩ ،واللسان (سكف) ١٥٦/٩ ، وأسرار العربية ٢٨٧، والخزانة ١٣١/١

وحجة الكوفيين من وجهين :
أحدهما : اختلافهما مع المضمر يدل على التثنية ، ومفردهما يحتمل أمرين :
أحدهما : أنّ كلا مأخوذ من كل ، فخففت اللام ، فخرجت بذلك عن دلالة الجمع .وزيدت الألف للتثنية ، وليست لام الكلمة ، والأصل كلان وكلتان ، فحذفت نونهما ؛ للإضافة حذفاً لازماً للزوم الإضافة .
والأمر الثاني : أن تكون صيغة مرتجلة للتثنية، واختلافهما للتثنية قياساً على اثنين
فإن اختلافه يدل على التثنية ، وإن لم ينطق له بمفرد .
والوجه الثاني : أن الأصل الإخبار بالمثنى عن المثنى ، والإخبار عنه بالمفرد ؛ لضعف حقيقة التثنية فيه ، إما لكون مفرده لا ينطق به؛ لملازمته للإضافة ، أو لكونه لفظاً مرتجلاً للتثنية ، وكذلك نقصان اختلافه مع المظهر لذلك .فإن قيل :لم اختلف مع المضمر عند البصريين ؟ ، وليس اختلافه للتثنية عندهم؛ لأنّ إعرابه مقدر مطلقاً قلنا : لشبهه بـ(لدى) أو (على) أو (إلى) فإنهّما مع المظهر بالألف،ومع المضمر بالياء فرقاً بين ألف المتمكن نحو : عصاً ، وألف غير المتمكن ،نحو: لدى، ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة ، ولم تنقلب في الرفع لأنَّ المشبه به ليس له حالة رفع .

وخص التغيير بالضمير دون المظهر ؛ لأنّ الضمير يردّ الشيء إلى أصله ، وهذا يقوّي قول من ذهب إلى أنَّ لامها ياء [1]، وقد اختار المصنف أنه معرب بالحروف إذا أضيف إلى مضمر ، كقول الكوفيين[2]، وعلّل بأنه لما أضيف إلى مضمر مثنى متصل صار كأنه معه كلمة واحدة ، فقوي أمر التثنية فيهما لفظاً ومعنىً ، فأجري مجرى المثنى ، وهذا ضعيف ؛ لأن حكم الإفراد والتثنية لا يتغير سواء أضيف إلى مضمر أو مظهر ؛ لأنَّ الألف لام الكلمة ، فلا يمكن الحكم بكونها للتثنية ؛ لأنّ علامة التثنية زائدة على صيغة الكلمة ، و (كل) مفرد اللفظ مجموع المعنى ،يحمل على لفظه ومعناه كـ(كِلا) ،وفي التنزيل ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [3]، و ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [4]

---

[1]— وهو اختيار أبي سعيد السيرافي كما تقدم ص ١٦٥

[2]– قال ابن فلاح في مغنيه ٢/ ٢٦٠ : " وقد اختار بعض المتأخرين أنّه معرب بالحروف إذا أضيف إلى مضمر ، كما يقول الكوفيين " ، وقال الرضي : والجواب أنهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما " ينظر : شرح الرضي ٩٣/١

[3] –الآية ٨٧ من سورة النمل

[4] – الآية ٩٥ من سورة مريم

[إعراب المثنى والجمع وما ألحق بهما]

متنُ : " المثنى واثنان بالألف والياء ، جمع المذكر السالم و(أولو) و (عشرون) وأخواتها بالواو والياء " [١]

الشرح[٢]: الذي يتعلق بهذا الموضع الكلام في : إعراب التثنية والجمع دون معرفة حقائقهما ، وإنما أعربا بالحروف / لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ المثنى والمجموع فرع على الواحد ، والإعراب بالحروف فرع على إعراب الحركات ، فأُعطي الفرعُ الفرعَ . ١٤/ ب

والثاني : أنّ التثنية والجمع يُحذف منهما الأسماء [المؤلفة من الحروف][٣] طلباً للاختصار ، فلم يقم مقام المحذوف إلاّ ما يناسب تركيبه ، وهي الحروف .

والثالث : أنّ التثنية والجمع أكثر من المفرد ، فناسب أن يكون إعرابهما أكثر من إعراب المفرد ، وإنما يحصل ذلك بالحروف .

ولما كان للتثنية والجمع ستة أحوال ، وليس لهما إلا ثلاثة أحرف لزم التشريك بينهما؛ لعدم الجري على قياس الأسماء الستة ، إذ يفضي إلى اللبس بينهما في حال النصب ـ عند حذف النون للإضافة ؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً .

وأمّا الواو والياء فيمكن الفرق بينهما بتغاير حركة ما قبلهما في غير المقصور.

وأمّا المقصور فالمغايرة بينهما تحصل بقلب الألف في التثنية ، وحذفها في الجمع .

ثم أنهم (خصّوا) التثنية بالألف ، والجمع بالواو ، وشركوا بينهما في الياء ، وإنما اختصّت الألف بالتثنية والواو بالجمع لوجهين :

أحدهما : ليكون عموم التثنية وخفة الألف تعادلاً لخصوص الجمع وثقل الواو

والثاني : أنّ الجمع أشبه بالمفرد لإعراب بعضه بالحركات كالمفرد ، فلذلك جعل إعرابه في الرفع كإعراب المفرد دون التثنية .

وإنما خصّت الألف برفع التثنية ، والواو برفع الجمع لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الألف والواو قد وُضعا للدلالة على ضمير المرفوع ، نحو : قاما ، وقاموا ، فناسب ذلك دلالتها على الرفع دون غيره .

---

[١] – الكافية ص٦١

[٢] – الكتاب : ١/ ١٧– ١٩، والمقتضب ١٥٣/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٥٥/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٤٥/١– ٢٤٦، وشرح الرضي على الكافية ٨٣/١– ٨٩ ، والفوائد الضيائية ٢٠٣/١– ٢٠٤

[٣] – زيادة استجلبت من مغني ابن فلاح ينظر ٢/ ٣٤٤

والثاني : أنّ الألف أزيد حروف المد واللين مداً ، فناسب زيادتها في المد وضعها للرفع .؛ لأنّه أقوى من الجر والنصب لاستقلاله دونهما ، والواو على قياس الضمة ؛ لأنهّا منها ، فناسب ذلك جعلها للرفع دون غيره .
والثالث : أنّ الألف لا يمكن الاشتراك فيها للزوم النصب قبلها ، فلذلك جعلت للرفع الذي لا شركة فيه ، وأمّا الياء فيمكن الاشتراك فيها ؛ لإمكان تعدد حركة ما قبلها ، ولا بدّ من الاشتراك ،والواو تفيد الجمع في العطف ،فناسب ذلك أن تكون علامة لرفع الجمع.
وإذا تقرر ذلك ، فالياء تكون مشتركة بين جر التثنية ونصبها ، وجر الجمع ونصبه ، ويفصل بينهما بحركة ما قبلهما ، وفي المقصور يفصل بينهما بقلب الألف في التثنية ، وحذفها في الجمع ، ولما كانت الياء علامة الجر ؛ لأنها نظير الكسرة ، - ولذلك جعلت علامة الجرّ في الأسماء الستة – حمل النصب على الجر ، ودون الرفع لخمسة أوجه :
أحدها : أنّه قد حُمل الجر على النصب فيما لا ينصرف ، فحمل النصب هاهنا عليه طلباً للتقاصّ .
الثاني : أنهما يشتركان في الكناية ، وفي كونهما فضلة ، فناسب ذلك حمله على المشارك دون المباين .
الثالث : أنّ الجر مختص بالاسم ، فحمله على المختص أولى من حمله على المشترك ؛ لقوة المختص ، وضعف المشترك.
الرابع : أنّ النصب أقرب إلى الجرّ بالنسبة إلى مخارج الحروف التي منها هذه الحركات [١] فالحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد .
الخامس : أنّ الجر أخف من الرفع فحمله على الأخف أولى من حمله على الأثقل
وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لثلاثة أوجه :
أحدها : أن ألف التثنية لا يكون ما قبله إلا مفتوحاً ، فحملت الياء في التثنية عليه ، وتعين الكسر للجمع
والثاني : أنّ نون التثنية مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء التثنية ، وكسر ما قبل ياء الجمع ؛ طلباً للتعادل لتقع الياء بينهما - بين مكسور ومفتوح في الجمع ، وبين مفتوح ومكسور في المثنى .

[١] – مخرج الرفع من الشفتين ، ومخرج الجر من وسط الفم ، ومخرج النصب من الحلق ، والحلق أقرب إلى وسط الفم منه إلى الشفتين

والثالث : أنّ التثنية اختصت بالفتح ؛ لكثرتها ،والجمع بالكسر ؛ لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف للقلة مع الثقيل ،واختلف النحاة في هذه الحروف على أربعة أقوال [١] :

فذهب سيبويه وأكثر أهل البصرة[٢] أنها حروف إعراب الكلمة

وذهب الأخفش والمبرد والمازني [٣] إلى أنها دلائل الإعراب ، وليست حروف أعراب.

وذهب أهل الكوفة ، ووافقهم قطرب والزيادي [٤] إلى أنها هي الإعراب

وذهب الجرمي[٥] إلى أنها حروف إعراب ، وانقلابها علامة الإعراب / ١٥/أ

حجة سيبويه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها زيدت على الكلمة لمعنى ؛ فانتقل حرفية الإعراب إليها قياساً على تاء التأنيث وياء النسب .

الثاني : أنك لو سميت بـ(زيدان) ؛ لحذفت الألف والنون في الترخيم ، والترخيم يحذف فيه حرف الأعراب ، والنون ليس إياه ، فثبت أنه الألف.

الثالث : أنهم قالوا [٦]"مذروان ، وعقلته بثنايين " ، ولم يقلبوا الواو ياء ، ولا الياء همزة ، وما ذاك إلا لتحصنهما بحرفي الإعراب ، كما تحصنا في (عرقوة ، وصلاية) بحرف الإعراب عن القلب ، والاعتراض على سيبويه من ثلاثة أوجه:

أحدهما : أنها لو كانت حروف إعراب لما انقلبت ؛ لأن حرف الإعراب لا يتغير بدليل عصا

والثاني : أنّه لا بدّ على مذهبه من انقلاب ، فناسب مذهبه مذهب الجرمي لوجود الانقلاب على المذهبين .

الثالث : أنها لو كانت حروف إعراب لما وقعت تاء التأنيث قبلها ، نحو : تمرتان لأنّ تاء التأنيث لا تقع حشواً .

---

(1) –للنظر فيما ذهب اليه النحويين في هذه المسألة ينظر : الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، وأسرار العربية ، والإنصاف ١/ ٣٣- ٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٢٣/١ ، و التذييل والتكميل ٢٣٦/١- ٢٣٧

(2) – الكتاب ١٧/١- ١٨ ، ١٥٣/٢ والمصادر السابقة

(3) – وقد رد عليهم ابن الأنباري في الإنصاف : ٣٣/١

(4) –إبراهيم بن سفيان بن سلم من طبقة الجرمي والمازني ، ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٩٧-٩٨ ،والفهرست، ٨٦ وإنباه الرواه ٢٠١/١ –٢٠٢ ، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢- ٤٦ ،وطبقات الزبيدي ٩٧-٩٩ ، و ينظر أسرار العربية : ٢٠ ، وشرح المفصل ٤/ ١٤٠

(5)– ووافقه ابن عصفور ينظر شرح الجمل : ١٢٢/١ ، وينظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٨٦ ، وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده النحوية رسالة ماجستير . د محسن سالم العميري . ص ٧٥

(6) –المذروان : طرفا الأليّة ، والقوس ، والثنايان : طرفا الحبل ، ولم يعرف لهذين اللفظين مفرد ، ينظر : شرح المفصل : ١٤٠/٤ ، وشرح الرضي ٨٣/١ ، واللسان (ثنى) والهمع ١٣٦/١

والجواب عن الأول على تقدير تسليم الانقلاب : أنّ هذه الحروف لما كانت زائدة على بنية الكلمة ، وهي حروف علة قابلة للانقلاب ، قلبت طلباً لإزالة اللبس بين المرفوع وغيره ، ولهذا كانت لغة بني الحارث[1] ضعيفة ؛ لاحتياجهم إلى تقدير الرتب ، مع إمكان إزالة اللبس بالقلب ، ولا يمكن إزالة اللبس بقرينة صفة أو بدل أو تأكيد ؛ لأنها تكون بلفظ المثنى .

وأما المقصور فلم تقلب ألفه لوجهين :

أحدهما : أنها ليست زائدة على بنية الكلمة غالباً بخلاف علامة التثنية والجمع.

والثاني : أنّه يمكن إزالة اللبس فيه بقرينة صفة أو تأكيد أو بدل .

وعن الثاني : أنّه لا انقلاب فيها في التحقيق على مذهب سيبويه ، وإنما الألف والواو بمنزلة (الدال) المرفوعة من زيد، و(الياء) في الجر والنصب فيها بمنزلة (الدالّ) المنصوبة والمجرورة ، فهذه الحروف موضوعة لصور الإعراب،ولا انقلاب فيها ، وإنما استفيد الإعراب منها مع كونها حروف إعراب ؛ لأنه قد عهد دلالتها على الإعراب في الأسماء الستة.

وعن الثالث من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذه الحروف حروف إعراب، وتدل على الإعراب فوقعت قبلها بالنظر إلى دلالتها على الإعراب، لا بالنظر إلى كونها حروف إعراب،ولو وقعت بعدها ، لتقدم دلالة الإعراب على ما كان محلاً للإعراب.

والثاني :أنه لما كان الحرفُ بعدها يتغيرُ شابهَ الحركةَ في تغيرّها فلم يعتد به لذلك.

والثالث : أنه انتقل حرفية الإعراب إلى ما بعدها فوقعت بعدها لانتقال حرفية الإعراب إليها لبطلان كونها حرف إعراب.

واختلف أصحاب سيبويه في تقدير الحركة عليها،فزعم قوم أن حركة الإعراب مقدرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة .

وزعم قوم أن صورها الموضوعة للإعراب تغني عن تقدير الإعراب ، وأما الأسماء الستة فهي مفردة ، وإعراب المفرد بالحركة ، ولو قدرت فيها الحركة لانقلبت ياء التثنية ألفاً،لتقدير تحريكها وانفتاح ما قبلها ، وهذا ضعيف ؛ لأنه ليس للمقدر حكم الملفوظ به ، بدليل تقدير الحركة على المقصور ، ولم يهمز .

---

[1] – وهي ملازمة المثنى للألف في جميع الأحوال الإعرابية وينظر : اللسان (ثنى)

وحجة الأخفش ومن تابعه من الكوفيين من ثلاثة وجوه :
أحدها : أنها تتغير، وأصل حرف الإعراب عدم التغير.
والثاني : أن جعلها حروف إعراب ، وتدل على الإعراب يؤدي إلى اتحاد الحال والمحل.
والثالث : أنه يفهم منها ما يفهم من الحركات .
والجواب عن الأول أن الموضوع لأمرين يتغير لا محالة عند تغير أحد جزئي مفهومه.
وعن الثاني : أنه لما كان موضوعاً لها بالأصالة خرج بذلك عن اتحاد الحال والمحل.
وعن الثالث : أنه فهم منها الإعراب ؛ لكونها موضوعة على الاشتراك في الدلالة على الإعراب وعلى حرف الإعراب.
ومذهب الأخفش في المعنى ، كقول الكوفيين ؛ لأنَّ دلائل الإعراب هو الحركات أو الاختلاف على ما سبق من الاختلاف [1]، والإعراب هو الحركات / والاختلاف أيضاً ، والاعتراض عليهم بوجهين :
أحدهما : أنّه يؤدي إلى أن تكون الكلمة معربة ، وليس لها حرف إعراب ، وذلك غير موجود في الأسماء.
والثاني: أن هذه الحروف تختل الكلمة بحذفها،ولو كانت موضوعة لمجرد الإعراب لم تختل الكلمة بحذفها .
وجواب هذا : أنها تختل بالنظر إلى دلالتها على التثنية والجمع ؛ لأنها مشتركة بين الدلالة على الإعراب ، وعلى التثنية والجمع.
١٥/ب
والاعتراض على الجرمي ، وعلى من قال بقوله - من أصحاب سيبويه بوجهين :
أحدها : أنه لا انقلاب في الرفع ؛ لأنه أول أحوال الكلمة ؛ فيؤدي إلى أن يكون مبنياً .
والثاني : أنه يؤدي إلى وجود حرف إعراب بغير إعراب في حالة الرفع ، و الإعراب بغير حرف إعراب في حالة الجر والنصب.
وإذا تقرر ما ذكرنا فإذا قلت : (جاءني الزيدان) ، و (مررت بالزيدين) و (رأيت الزيدين) فالألف عند سيبويه حرف إعراب ، وعلامة الرفع ، وعلامة التثنية ، والياء كذلك ، إلا أنها تدل على الجر والنصب. وأما الجمع ، فإذا قلت : جاءني الزيدون ، ومررت بالزيدين ، ورأيت الزيدين، ففي (الواو) سبع صفات :حرف الإعراب ، وعلامة الجمع ، وعلامة الرفع ، وعلامة التذكير ، وعلامة الصحة ، وعلامة العلم ، وعلامة السلامة ،أوما حمل عليها ، والياء تشاركها في الصفات إلا أنها علامة الجر والنصب.

---

[1] — تقدم ص ١٣٠

واعلم أنّ التثنية في لغة بني الحارث بن كعب بالألف في الأحوال الثلاثة ،قال قائلهم(١) :[٦١]أعشق منها الجيد والعينانا ومنخران أشبها ظبيانا

وقال آخر (٢) :

[٦٢]تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

وقال آخر [٣]:

[٦٣] إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

فأضرب بمثنى حقبٍ حقواها

وفي قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [٤] أربعة أقوال :أحدها : أنّه على هذه اللغة [٥] ،والثاني: أنّ (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) ، ودخلت اللام في خبر المبتدأ نظراً إلى شبه اللفظ، أو أنّ اللام داخلة على مبتدأ مقدر تقديره : لهما ساحران . والثالث : أنّ اسمها محذوف أي : (إنّه) [١].

والرابع : أنّ هذا يختص باسم الإشارة ؛ لكونه مبهماً .

وأمّا الملحق بهما[٢] فمنها (اثنان) ، وهو لفظ مرتجل موضوع للمثنى ، وليس بمثنىّ؛ لأنه ليس له مفرد ، ومنها : (أولو) وهو لفظ مرتجل موضوع على جمع بمعنى أصحاب ، وليس بجمع لأنه ليس له مفرد من لفظه ، ، وفي التنزيل ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن

---

[١] – نسبه أبو زيد في نوادره ص ١٦٨ لرجل من بني ضبة ، والبيت من شواهد العيني ١٨٤/١، و الإقتراح : ٢١، وابن عقيل ٦٤/١ ، والخزانة :٣ /٣٣٦،

[٢] –البيت منسوب لهوبر الحارثي (ت) ، وهو من شواهد سر الصناعة ٧٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٣،و١٣٣، والصاحبي ٤٩، والهمع ١٣٤/١

[٣] – ورد ت هذه الأبيات ضمن ملحق ديوان رؤبة ص١٦٨،وقد ذكر العيني أنه لأبي النجم ، وليس في الديوان وهو بلا نسبة في أكثر المصادر ، ينظر : الحجة لابن خالويه٢١٧،، الإنصاف١١/١،وشرح الملوكي ٢٢٧،وشرح شواهد الشافية ١٠٩،وابن عقيل٤٦/١، والإشموني١/ ٧٠ ، والهمع ١٢٩/١

[4] – الآية ٦٣ من سورة طه

[5] – أراد لغة بني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد ، وكنانة ، وآخرين ، وهي أن تكون بالألف في كل الأحوال الإعرابية ينظر : شرح شذور الذهب ٤٧

[1] – وهو ما يسمى عند النحاة ضمير الشأن ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٤٥/٢ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦– ٥٣

[2] – أي الملحق بالمثنى وجمع المذكر السالم

﴿ يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [٣] و ﴿ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ ﴾ [٤] جمع ، وفيها وجهان :
أحدهما : أنها صيغ مرتجلة لهذا العدد ، وليست بجمع حقيقي ، لأنه ليس لها واحد من لفظها؛ لأنّ أقل الجمع ثلاثة ، و (عشرون) : عشرتان ، و (ثلاثون) : ثلاث عشرات ، وليس (الثلاثون) من لفظ العشرة ، وكذلك ما قبلها ليست من لفظ العشرة .
والوجه الثاني : أنه لما كان عدداً يقع على المذكر والمؤنث ، ومن يعقل ، ومن لا يعقل ، ويوصف به من يعقل ، وما لا يعقل ، غُلِّب من يعقل ، كما غلب في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ [٥] فإنّ" كل دابة " عامّ ، فلما فصّله جاء بـ(مَنْ) التي للعقلاء ، على طريق التغليب ، ومنها (عليون) ،وفيه وجهان :
أحدهما : [أنه] جمع (عِلِّيّ) صفة للملائكة ، فذلك جمع بالواو والنون ،
والثاني : أنّه مرتجل اسم للمكان العالي ،
ومنها(أبينون) في قوله صلى الله لأغيلمة بني عبد المطلب ﴿ يـاأبينيَّ لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس ﴾،[١] ، وقول الشاعر :
[٦٤] زعمت تماضر أنني إمّا أمت يسدُدْ أبينوها الأصاغر خلتي [٢]

ومذهب البصريين [٣] أنّه تصغير (أبنى) على وزن (أفعل) ، وهو اسم للجمع
ومذهب الكوفيين [٤] أنه تصغير (ابن) مثل (أُدل) ووزنه (أفعل)

---

[3] – الآية ٢٢من سورة النور

[4] –الآية ٣١ من سورة النور

[5] – الآية ٤٥ من سورة النور

[1] – رواه البخاري ١٠٦/٢ ، والنسائي وأحمد ، وابن ماجه ، ينظر مسند أحمد ٣٤٥/٣ – ٣٤٨ ، بتحقيق أحمد شاكر ، وسنن النسائي ٥٠/٢ ، وسنن أبي داود ١٩٨/٢

[2] – نسب هذا لعلباء بن الأرقم ، ولعل تماضر هذه هي سلمى بنت ربيعة ، والبيت من شواهد الأصمعيات ١٦١،وشرح المفصل ٤١/٩،٥، وأمالي الشجري١ /٤٣ ،والخزانة٣ /٤٠٠ ، وينظر : النوادر لأبي زيد١٢١ ، واللسان ،(خلل١٣) /٢٢٨ ،والدرر: ٧٩/٢،وهمع الهوامع ٦٣/٢

[3] – ينظر أمالي الشجري ١/ ٤٣– ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٤٢١

وأما ياء (غسلين)- لغسالة أهل النار ، وياء البُلغَيْن [٥] للداهية ، ومنه قول عائشة لعلي عليه السلام [٦] « بلغت منا البلغين » فليست للجمع ، وإن كانت على صيغة الجمع ، بل الياء والنون زائدان ، لأنهما من بَلَغَ ، وغَسَلَ .

فرعان :

١٦/أ

/ أحدهما : إذا سمي بالمثنى ففيه مذهبان :

أحدهما : حكاية لفظ التثنية رفعاً وجراً ونصباً- مع كسر النون ، وعلى هذا لا يجوز أن تُسمي به مرة ثانية ، وتثنيه ؛ لأنّ لفظ التثنية وحكاية إعرابها موجودان ، والمثنى لا يثنى

والمذهب الثاني : جعل النون حرف الإعراب ، فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فتقول في المسمى (رجلان) : (هذان رجلانُ) ، و (مررت برجلانَ) ، و (رأيت رجلانَ) ، وعلى هذا يجوز تثنيته ؛ لأنه بمنزلة المفرد، والتسمية به مرة ثانية شرط أن تكون حروفه خمسة أحرف فما دونها ، كـ(رجلان) و (يدان) ، تقول : (رجلانان) ، (ويدانان) ؛ لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم وهي سبعة أحرف كـ(اشهيباب)

وأما إذا كان على ستة أحرف فما فوق كـ(جليلان) و (مستخرجان)

فإن تثنيته مرة ثانية تخرجه عن منهاج كلامهم ؛ إذ تجاوز السبعة .

فإن قيل : هذا النظر مطرح لوجوبه في (مستخرجان) ، و (اشهيبابان)

قلنا : هذا وإن جاوز الأصول فليس في آخره سوى زيادتين ، وأمّا صورة المنع فإنه يجتمع في آخره أربع زوائد مع حروفه الأصول .ولا يلزم من منع ما كثرت زوائده الطارئة مع الخروج عن أصول كلامهم منع ما قلّت زوائده ، وإن خرج عن أصول كلامهم ، هذا تلخيص ما حكي عن الأخفش[١] .

الفرع الثاني : إذا سمي بالجمع ففيه مذهبان :

أحدهما:حكاية الجمع ،رفعاً ونصباً وجراً ،مع فتح النون ،وينبغي أن يحمل قول الشاعر[٢]:

---

(4) – الكوفيون يذهبون إلى أنه جمع بعد تصغير ، فهو جمع (أبين) ، وهو تصغير (ابن) مقدرا ، وهو جمع (ابن)كأدل في جمع دلو ، والشذوذ فيه من وجهين : كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ، ومجيء (أفعُل) في (فَعَل) ، ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٧٩/٣،

(5) – البلغين الداهية ، ينظر : اللسان (بلغ) ٤٢١/٨

(6) – شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٢١ ، واللسان (بلغ) ٨ /٤٢١

(١) – سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥هـ) ترجمته في الإنباه : ٣٦/٢- ٤٤ ، والبغية : ٥٩٠/١ ، وينظر : شرح الرضي : ١ / ٨٦/١ ، وشرح المفصل : ٥٥/١

(2) – اختلف في نسبة هذا البيت بين يزيد بن معاوية، والأخطل ، بنظر : ديوان يزيد٨٥ ، واللسان (مطر) ،والحيوان : ١٠/٤، وثمار القلوب : ٣٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٤/٢ ، وشرح الرضي : ٢٦٨/٣ ،

[٦٥] ولها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا

وعلى هذا المذهب ، فإنّ نونه مفتوحة مع حرف الجر ، فلا يصح جعل النون حرف الإعراب ، وفيه شذوذ كون الواو في محل الجر ، وحكي أنّ الفارسي ّ [٣] سُئل عنه ، فأجاب بأنّه أعجميّ .

والمذهب الثاني : جعل النون حرف الإعراب ، ويلزم الياء قبلها لوجهين :

أحدهما : لقوة دلالة الياء ، إذ تدل على شيئين ، والواو تدل على شيء واحد ، فالمحافظة على ما يدل على شيئين أولى .

والثاني : أنّ الواو تدلّ على الرفع من غير اشتراك ، فيحصل في الكلمة دليلا إعراب مع ثقل الواو ، وأما الياء فلم يعتد بها لخفتها واشتراك دلالتها ، فأشبهت ياء (غسلين) و (بلغين) ، وقد استعمل (قنسرين) و(نصيبين) على المذهبين . [١]

وشرح التصريح :٧٦/١ ، والماطِرون : اسم موضع بالشام ، والعبارة (أكل النمل الذي جمعا) كناية عن دخول وقت العشاء ، وينظر : معجم البلدان : ٤٢/٥

[3] – الإيضاح العضدي ١٨٥

[1] – قنسرين مدينة بفارس ، ونصيبين مدينة بالجزيرة على طريق القوافل من الموصل إلى الشام ، ينظر : معجم البلدان ٤٠٣/٤ ، ٥/ ٢٨٨

[إعراب المقصور]

متنٌ : " التقدير فيما تعذّر كعصا " [١]

الشرح [٢]: قدم المصنف المقصور ، والأجود تقديم المنقوص ؛ لأن له ظهوراً ، وليس تقديره مطلقاً ، وما له حالة يظهر فيها الإعراب أولى بالتقدم مما لا يظهر فيه أصلاً ، ولعله نظر إلى أنّ (الألف) أقوى من (الياء) في المدّ لملازمة المدّ لها ، وأمّا (الياء) فلا يلزمها المدّ .

وكلّ اسم متمكنٍ آخره ألف يسمى (مقصوراً) في المشهور من الاصطلاح ، ونُقِلَ عن سيبويه [٣] تسميته منقوصاً ، ونقل عن ابن ولاّد [٤] تسمية ما ألفه منقلبة منقوصاً ، دون ما ليس ألفه منقلبةً نحو : (حبلى) ، وهذا تحكُّمٌ .

وقولنا : (كل اسم) احتراز من الفعل ، فانّه لا يسمى مقصوراً ، وإن كان معرباً نحو : (يخشى) ؛ لأنّه ليس له ممدود ، والمقصور نظيره الممدود ، وإنما يكون هذا في الاسم .

فإن قيل : ففي الفعل ممدود نحو : يشاء ويجاء ؟!

قلنا : الألف قبل الهمزة منقلبة عن عين الكلمة ، وليست زائدة للمد ، والممدود قبل آخره ألف زائد لأجل المد

وقولنا : " متمكن " احتراز من المبنيّ ، نحو : (متى) و (إذا) ، فإنه لا يسمى مقصوراً ؛ لعدم استحقاقه للإعراب الذي يقصر فيه ؛ لأنّ المقصور لولا (الألف) لظهر إعرابه ؛لعدم المانع ، والمبْني لو عدم لامه لم يعرب ؛ لقيام المانع من الإعراب .فمثال المقصور مثال الحّي الذي عرض له ضعف ، لو زال عنه الضعف ؛ لعاد إلى قوته ، ومثال المبني مثل الميت الذي لا يرجى عوده ، فأمّا (هؤلاء) ، فقد أطلق عليه القصر والمد ؛ لأنّه أشبه الاسم المتمكن .

١٦/ب

وإنما سمُي / هذا النوع مقصوراً ؛ لأربعة أوجه :

---

[١] – الكافية ص٦١

(٢) –الكتاب : ٣/ ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، و٤١٣ ، والأصول ٢/٤١٥– ٤١٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٥/١ ، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٥٤ – ٢٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٩٧/١ – ٩٩ ، والفوائد الضيائية ٢٠٥/١ ، ١٧٨/١– ١٨٥

[٣] – الكتاب : ٣ / ٣٨٦ ، ، وقال سيبويه : وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر " ٥٣٦/٣ والانتصار لابن ولاّد : ٢٣٧ ، ٢٤٦

[٤] – مُحَمَّد بن الوليد التميمي النحوي المصري (ت ٢٩٨هـ) ترجمته في الإنباه ٢٢٤/٣ – ٢٢٥ ، وإشارة التعيين ٣٣٩ ، والبغية ٢٥٩/١

أحدها : لكونه قُصر فيه الإعراب ، أي : حبس ؛ لأن القصر في اللغة عبارة عن الحبس ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴾ [١] أي : محبوسات ، وقول كثير [٢]

[٦٦]وأنت التي حببت كل قصيرة إليّ ولم تشعر بذاك القصائر
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى شر النساء البحاتر

والثاني : أن امتداد الصوت بألفه أقصر من امتداده بألف الممدود .
والثالث : أنه قُصِرَ عن الإعراب .
والرابع : أنه قُصِرَ عنه الإعراب.
ومقتضى هذين الوجهين ، أن يكون مبنياً ؛ لحبسه عن الإعراب ، أو لحبس الإعراب عنه ، وإنما لم يَقْبل (الألف) الحركة ؛ لأنّه حرف هوائي يجري مع النفس ،ولا يعتمد على موضع من الفم ،والحركة تحبس الحرف عند مخرجها[٣] ، وتمنعه من الجري ، فلو حركت ؛ لانقلبت إلى أصلها ، أو همزة ، فيلتبس المقصور بالمهموز .
ثم ألف المقصور لا يخلو ، إمّا أن تكون منقلبة عن واوكـ(عصاً) ، أو عن ياء كـ(رحىً) ، أو للتأنيث كـ(حبلى) أو للإلحاق كـ(معزى) و (أرطى) على أحد المذهبين .
ويفرق بينها وبين ألف التأنيث بثلاثة أشياء : بدخول التنوين عليها ، ولحوق تاء التأنيث ، نحو : (أرطاة) ، وبقلب ألف الإلحاق في التصغير ياءً نحو : أريطٍ ومعيزٍ ، وألف التأنيث لا يلحقها شيء من ذلك ، أو للتكثير نحو : قبعثرى ، وإنما حكم بكونها للتكثير ؛ لامتناع كونها للإلحاق ؛ لعدم الأصل الذي تلحق به ، ولامتناع كونها للتأنيث لدخول التنوين عليها.
ولا يخلو المقصور إمّا أن يكون منوناً ، أو غير منوناً ، فإن كان منوناً ، نحو: هذه عصاً ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا ، فلا بد من حذف الألف ؛ لأنّه لا يمكن الجمع بين ساكنين ، وزوال الجمع بينهما إما بالتحريك ، أو بالحذف ، والتحريك ممتنع ؛ لأن تحريك الألف يفضي إمّا إلى لبس المقصور بالمهموز ، أو إلى عوده إلى ما قلب عنه ، وتحريك التنوين ممتنع ؛ لأنه يحرك للساكن بعده لا قبله ،وأمّا بالحذف فيتعين حذف الألف لأربعة أوجه :

---

[١] – الآية ٧٢ من سورة الرحمن

[٢] – قائله كثير عزة ، وهو في الديوان : ٣٦٩ ، والبيت من شواهد أسرار العربية ٤١ و شرح المفصل : ٣٧/٦ ، والهمع٨٦/١، ويروى : ولم تعلم بذاك القصائر

[٣] – ينظر سر الصناعة : ١/ ٦– ٨ ، قال ابن جني : " لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره ، وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه " ٦/١

أحدها : أنّ التنوين يدل على معنى ، وهو الصرف ، والألف لا تدل على معنى مستقل ، فكان أحق بالحذف .
والثاني : أن الألف ثابت ، والتنوين طارئ ، والطارئ يزيل حكم الثابت .
والثالث : أن الألف على حذفه دليل ، وهو الفتح ، والتنوين لا دليل عليه لو حذف ، فكان ما على حذفه دليل أحق بالحذف .
والرابع : أنّ الألف من أصل الكلمة ، والأصل مطلوب ، فكان أحق بالحذف ؛لاقتضاء بقيّة الكلمة له ، بخلاف التنوين .
وإن لم يكن منوناً، إمّا للألف واللام نحو: العصا أو للإضافة نحو : عصا زيد أو لكونه لا ينصرف نحو : (حبلى) فإنه يقدر عليه الإعراب مطلقاً مع ثبوت الألف ، ومع المنون يقدر مع حذف الألف ، فإذا قلت : أعجبتني العصا ، ومررت بالعصا ، ورأيت العصا ، فمذهب الجمهور تقدير حركات الإعراب في الألف ، وذهب بعضهم [1] إلى منع التقدير ، حجة الجمهور من وجهين :
أحدهما : أنّ العامل يقتضي التأثير ، فإذا تعذّر تأثيره اللفظي رجع إلى التقديري قياساً على المضاف إلى ياء المتكلم .
والثاني : أنّ الألف قد تكون منقلبة عن حرف متحرك ، فتقدر حركته عليه ، فإذا زال عاملها خلفه عامل آخر يقتضي التقدير.
وحجة من منع من وجهين :
أحدهما : أنّ الجازم يحذف لام الفعل في نحو : (يخشى) فلو كانت فيه حركة مقدرة لحذف شيئين
الثاني : أنّ الألف لا تقبل الحركة ، فصار بمنزلة الحركة التي لا تقبل الحركة،
فكما لا تقدر الحركة على حركة لا تُقدر على الألف ، ولأنه صار وجودها بمنزلة الحرف المتحرك ؛ لتعذر تحريكها .
والجواب عن الأول : أنّ المقدّر ليس له حكم الملفوظ به .
وعن الثاني : أنّ الذي حكم به التقدير عدم قبوله للحركة .
وأمَّا قياسه على الحركة فالفارق موجود ؛ لأنَّ الحرف يقوم بنفسه ، والحركة لا تقوم بنفسها ؛ ولأنها بعضه ، وبعض الشيء / مغاير لجملته ، ثم منهم من يزيد على ألف ما لا ينصرف نحو : (حبلى) فتحة في حال الجر قياساً على حالة ظهور الحركة ، ولقائل أنْ يقول : حَمْلُ الجر على النصب إنما يظهر في الملفوظ به لئلا يلتبس بالمبنيّات ، أو بالإضافة إلى ياء المتكلم ، وأمّا المقدر فلا حاجة إلى الحمل فيه ؛ لعدم العلة المقتضية للحملِ .

١٧/أ

---

[1] – الهمع : ١٧٨/١

[إعراب المضاف إلى ياء المتكلم]

متنٌ : " وغلامي مطلقا " [١]

الشرح (٢): قد تقدّم ذكره ، ونعيد ما يتعلق بإعرابه ، فنقول : لما تعين كسر ما قبل ياء المتكلم ؛ لأنه لو انضم لانقلبت واواً ، ولو انفتح وأصلها الحركة لانقلبت الفا ، فإن قيل : فقد قلبت ألفا في النداء!

قلنا : قلبها في النداء ليس بحتم ، بل هو بعض لغاتها ،

فأما قلبها ألفا مطلقا فإنه يخل بفهم الإضافة إليها ،وإذا تعين كسر ما قبلها ، لزم أن يكون إعراب المضاف إليها مقدراً مطلقاً في قولك : (أعجبني غلامي) ، و (كرهت غلامي) ، و (عجبت من غلامي)

وقيل : إن الكسرة في حال الجر من تأثير العامل [٣]، وهو ضعيف ؛ لأن الكسرة في حالة الرفع والنصب لا (تقبل)[٤] الياء ؛ فيطرد الحكم ، إلا أن يعتقد أن تلك الكسرة قد زالت ، وهذه غيرها من تأثير عامل الجر

---

[١] – الكافية ص٦١

[٢] – الكتاب ٤١٣/٣ ، والمقتضب ٢٧٣,٢٤٩,٢٤٦/٤ ، والأصول ٤١٥/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٣٨,٣١/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٥٤/١ – ٢٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٩٩/١– ١٠٠، وانظر ما تقدم ص ١٢٣ وما بعدها ، وص ١٥٥

[3]– وهو اختيار ابن مالك ، ينظر الكافية الشافية : ١٠٠٠/٢

[4]–كذا في النسخة والوجه (لا تفارق)

[إعراب المنقوص]

متنٌ : " أو استثقل كقاضٍ رفعاً وجراً " [1]

الشرح [2]: معتل اللام نوعان : مقصور ومنقوص ، وإنما ينحصر فيهما ؛ لأنه إن انكسر ما قبل الياء والواو سلمت الياء وانقلبت الواو ياء ، نحو : الداعي والغازي ، فصار منقوصاً ، وإن انفتح ما قبلهما قلب ألفاً فصار مقصوراً ، فأما واو قبلها ضمة فلا يوجد في الأسماء المعربة لوجهين :

أحدهما : أنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم ، ثم خص الاسم بشيء لا يوجد في الفعل .

والثاني : أنّه كان يؤدي إلى اجتماع ما يستثقل في النسبة والإضافة ، فلذلك يرفض .

وأما (السمندو) فاسم أعجمي [3]، وأما (هُوَ) فمبني ، وأمّا الأسماء الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة

وإنما سمي ما فيه حرف العلة معتلاً ؛ لشبه حروف العلة بالعلة المغيرة للجسم ،

بيانه : أنّ العلة تغير الجسم وتنقله من الصحة إلى السقم ، وحروف العلة تغير الكلمة ، وتنقلها من حالة إلى حالة ؛ لأنه إذا انكسر ما قبل الواو صارت ياء ، وإذا انضم ما قبل الياء صارت واواً ، وإذا انكسر ما قبل الألف صار ياء ، وإذا انضم صار واواً

وإذا تقرر ذلك فالمنقوص :" كل اسم آخره ياء قبلها كسرة ، كالقاضي والداعي ، والغازي ، والمنادي ، والمتعالي ، والتراقي ، وإنما سمي منقوصاً لوجهين : أحدهما : لنقصان حكمه بحذف الضمة والكسرة .

والثاني : لنقصان ذاته بحذف الياء مع نقصان حكمه بحذف حركتي الرفع والجر ، ولا يخلو استعماله من ثلاثة أقسام :

أحدها : المعرف باللام ، والثاني : المضاف ، والثالث : النكرة ، وتشترك الأقسام في حذف حركتي الرفع والجر .

أما حركة الجر ؛ فللثقل المفرط باجتماع الأمثال ؛ لأنَّ الكسرة على الياء ثقيلة ، والياء تُعَدُّ بكسرتين ، وقبلها كسرة ، فتصير في التقدير أربع كسرات ، واجتماع الأمثال ثقيل في لسانهم ، ولذلك يعدلون في الحروف الصحاح

---

[1] – الكافية ٦١

[2] – الكتاب ٤١٣/٣– ٤١٥ ، والمقتضب ٢٤٩/٤–٢٧٣ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٦٣/١ – ٦٤، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٥٦ ، وشرح الرضي على الكافية ، والفوائد الضيائية ٢٠٧/١

[3] – اسم أعجمي مركب من (سام أندرون) وهي دابة برمائية كالضب ، ويطلق في العصر الحاضر على بعض أنواعه سمندل ينظر : المعرب للجواليقي ٣٩٠

إلى الإدغام ، وأما حركة الرفع فلوجهين :
أحدهما :حملاً لها على الكسرة في مناسبة الأمثال ،بدليل اجتماع أصليهما في الرّدف[١] دون الألف ، كقول الشاعر[٢] :

[٦٧]تغنت بشجوٍ والظلام بهيم وناحت على غصن فكدت أهيمُ
حمامةُ وادٍ حال ما بين وكرها وأفراخها ذوالمخلبين غَشُومُ

والوجه الثاني : أن الضمة أثقل من الكسرة ، فحذفها أولى ، فإن قيل : فقد وجد اجتماع الأمثال في نحو : (بكريّ) من غير استثقال .
قلنا : ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة . وأما حركة النصب ، فإنها تثبت في الأقسام ؛لخفتها ؛ لأنّها بعض الألف ، وهي أخف حروف المد واللين ؛ للزومها للسكون ، وبعض الساكن يقرب من الساكن.
فإن قيل : لو كانت الفتحة خفيفة لم تقلب عين الكلمة في نحو : قالَ ، وباعَ، ولامها في نحو : (غزا) ، و(رمى) !
قلنا : علة القلب هاهنا اجتماع الأمثال ، وهو معدوم في المنقوص ، أو أنّ حركة الإعراب عارضة ، وحركة عين الكلمة ولامها لازمة / ، واللازمة أثقل من العارضة . ١٧/ب
فإن قيل : فلم لم يُعد لام الكلمة إلى أصله إنْ كان واواً في حال النصب !
فيقال : رأيت غازِواً وداعِوًا ؛ لأنَّ الفتحة لا تثقل على الواو ، بخلاف الضمة والكسرة فإنهما يحذفان منها لثقلهما فتقلب ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأمّا في
النصب فإنها تتحصن بالحركة عن القلب ؟
قلنا : لما ثبت قلبها في أول أحوالها سُحب حكمه على آخر أحوالها ، تغليباً لحالتين على حالة ؛ لئلا تختلف بنية الكلمة في أحوال الإعراب.
وأمثلة استعمال المنقوص في أقسامه : (أكرمني القاضيْ) ، فحذفت ضمة الياء ، و (مررت بالقاضيْ) فحذفت كسرة الياء ، و (رأيت القاضيَ) فثبتت الفتحة ، وفي التنزيل : ﴿ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ [١] ،و (جاء غازي الروم) فحذفت الضمة ،وفي التنزيل: ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [٢] ، و(مررت بغازي الروم) فحذفت كسرة الياء ، و (رأيت غازيَ الروم) ،

---

[١] – الردف في علم العروض والقافية : حرف ساكن من حروف المد واللين ، يقع قبل حرف الرويّ ، ليس بينهما شيء ، فإن كان واواً جاء معها الياء ، وإن كان ألفا لم يجز معه غير الألف ، وينظر :الكافي ١٥٣
[٢] – لم أعثر على نسبة للبيت ، والبيت من شواهد المغني لابن فلاح ٢٢٢/٢
[1] – الآية ٢٦ من سورة القيامة
[2] – الآية ١٦٣ من سورة الصافات

فثبتت الفتحة ، وفي التنزيل : ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [٣] وجاءني قاضٍ ، وفي التنزيل : ﴿ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [٤] ،و(مررت بقاضٍ)، وفي التنزيل : ﴿ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾ [٥] ولما حذفت الضمة والكسرة لثقلهما ؛ بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً ، ولا يمكن الجمع بينهما ، وزوال الجمع بينهما ، إمّا بتحريك أحدهما ، أوحذفه ، والتحريك ممتنع .
أما الياء فإن حُرّكت بنوع حركتها عدنا إلى ما فررنا منه ، وإن حركت بالفتح التبس بالمنصوب المنون .
وأما التنوين فلو حرك للساكن قبله لالتبس بنون الإلحاق ؛ للزوم حركته ، وإنما يحرك الساكن بعده ؛ لتكون حركته عارضة ، فيزول بزوال الساكن بعده ، نحو ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [٦] ، وإذا امتنع التحريك صرنا إلى الحذف ، وحذف الياء أولى لخمسة أوجه :
أحدها : أنّ الكتابة تدل عليها ، ولو حذف التنوين لم يقم عليه دليل.
والثاني : أنّ التنوين دليل الصرف ، فلو حذف لم يبق على الصرف دليل ، وأما الياء فلا تدلّ بنفسها على معنى مستقل .
الثالث : أنّ الياء من (سنخ) الكلمة فهي مطلوبة ، وإنْ كانت معدومة ، ولهذا كان القياس مع الأخفش في حذف عين (مقول) ، وسيبويه حذف الزائد[١] .
الرابع : أنّ التنوين طارئ ، والياء ثابتة ، والطارئ يزيل حكم الثابت .
الخامس : أنها حرف علة ، فهي أحق بالحذف من الحرف الصحيح ؛ قياساً على (فُعْل) ، وأمّا المنصوب المنون فتثبت الياء لثبوت الفتحة ، ويبدل عن

---

[3] – الآية ٣١ من سورة الأحقاف

[4] – الآية ٧٢ من سورة طه

[5] – الآية ١٠٩ من سورة التوبة

[6] – الآية ١ و ٢ من سورة الإخلاص

[1] – من المعروف أن سيبويه يختار حذف الزائد ، والأخفش يقول بأن المحذوف هو العين ، وينظر : الكتاب ٣٤٨/٤ ، والمنصف ٢٨٧/١ ، والتتمة في التصريف ١٨٩ الخصائص ٤٧٧/٢

تنوينه ألفاً في الوقف فيقال : (رأيت قاضياً) ، وفي التنزيل : ﴿ سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾ [٢].

فرعان :

أحدهما : إذا أدّى قياس إلى وقوع ياء قبلها ضمة ، نحو : (ظبي) و (أظبٍ) ، قلبت الضمة كسرة ، والتحق بالمنقوص ، وكذا إذا أدّى قياس إلى وقوع واو قبلها ضمة ، نحو : دلو وأدل ، وجرو وأجر ، قلبت الضمة كسرة ، فانقلب الواو [ياء] وصار منقوصاً .

الفرع الثاني : في مجيء المرفوع والمجرور على غير الأصل تشبيهاً بالمنصوب ، والمنصوب على غير الأصل تشبيهاً بالمرفوع والمجرور ، قال المبرد [٣]: وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنّه حمل شيء على شيئين .

والأجود عكس قوله ؛ لأنّ الخروج على الأصل أولى من الخروج على غير الأصل ، بدليل صرف ما لا ينصرف ، ومنع صرف المنصرف عند الجمهور، وكذا قصر (الممدود) ، ومنع (المقصور) عند البصريين .

ومثال المرفوع قول الشاعر[٤] :

[٦٨]قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها مواليٌ ككباش العوس سُحّاحُ

العوس : موضع أو قبيلة ، وقيل : العوس : نوع من الغنم ، ومنه كبش عوسي ، وسحاح : سمان ، وقول الآخر

[٦٩] لعمري ما تدري متى الموت جائيٌ ولكن أقصى مدة الموت عاجل[١]

ورواه بعضهم بهمزتين ، وأمّا قول الآخر[٢] :

[٧٠]تراه وقد فات الرماة كأنه أمام الكلاب مصغيَ الخد أصلم

فأكثر النحويين يرويه بالرفع ، والصواب نصبه على الحال [٣] ؛ لأنّ المعنى عليه ؛لأنه يشبه الثور بالأصم في حالة إصغائه ، ومثال المجرور قول الشاعر [٤] /

١٨/أ

---

[2] – الآية ١٩٣ من سورة آل عمران

[3] – ينظر المقتضب : ٢١/٤

[4] – ينسب هذا البيت لجرير وهو من شواهد ضرورة الشعر للسيرافي ١٣٤ ،وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٤ وابن يعيش ١٠٣/١٠ ، وشرح الشافية ١٨٢/٣،

[1] – البيت من شواهد الإنصاف ٧٢٩/٢،وشرح القواس على الفية ابن معط ٢٤٦/١، وتذكرة النحاة ٦٣٧، وهو غير منسوب .

[2] – قائله : أبو خراش الهذلي والبيت من شواهد الخصائص ٢٥٨/١،و المنصف ٨١/٢ ، وينظر ديوان الهذليين ١٤٦/٢

[٧١] ما إن رأيت ولا أرى في مدتي كجواريٍ يلعبن بالصحراء

جمع بين ضرورتين : ضرورة إخراجه على الأصل ، وضرورة صرف (ما لا
ينصرف) ، وقول الآخر [٥] :

[٧٢]لا بارك الله في الغوانيِ هل يصبحن إلاّ لهنّ مطّلَبُ

ورواه الأصمعي (في الغواني فهل)، فخرج بذلك عن الضرورة، وقول الآخر[٦]

:[٧٣] فيوماً يجازين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولٌ تغوّلُ

ومثال المنصوب قول الشاعر :

[٧٤]ولو أنّ واشٍ بالمدينةِ دارُهُ وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا[١]

وقول الآخر [٢]:

[٧٥]فكسوت عارٍ لحمه وتركته جذلان جاد قميصه ورداؤه

وقول الآخر [٣]:

[٧٦]كأنّ أيديهن بالقاع القَرِقْ أيدي جَوارٍ يتعاطين الوَرِقْ

وقول الآخر:

---

[3] – مما يحسب للمؤلف هنا ثقته بنفسه وبرأيه عند الترجيح بين الأقوال ،كما تقدم في قسم الدراسة ص ٥٨

[4] – لم أعثر على نسبة لهذا البيت ، والبيت من شواهد أمالي الزجاجي ٨٣، والمفصل ٢١٥، وشرح المفصل ١٠١/١٠، والقواس ٢٤٧/١،والشافية ٤٠٣، والموشح١٤٩، والخزانة ٥٢٦/٣ ، ٣٤١/٨

[5] – قائله عبيد الله ابن قيس الرقيات، وهو في الديوان ص٣،والبيت من شواهدسيبويه ٣١٤/٣ ،والمقتضب ١٤٢/١،و ٣٥٤/٣ و الأصول٧٠/٢، ، والشنتمري : ٥٩/٢، .١٤٩. ،والخصائص٢٦٦/١،والمنصف ٦٧/٢، ،المفصل : ٢١٥، وشرح المفصل١٠١/١٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٠ ، ويروى (ما) بدلا من (هل)

[6] – قائله : جرير ، وهو في الديوان : ١٤٠ ، والبيت من شواهد المقتضب : ١٤٤/١ ، و٣٥٤/٣،والخزانة ٣٥٨/٨ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/١٠، وينظر : والمنصف ١١٤/٢ ، واللسان :٥٠٧/١١ (غول)

[1] – قائله : قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ، وهو في الديوان : ٢٩٤ ، ٣٠١ ، والبيت من شواهد شرح المفصل : ٥١/٦ ، الخزانة : ٣٩٥/٤ ، ومغني اللبيب : ٣٨٢ ، وللبيت رواية أخرى هي
: " فلو كان واش باليمامة داره ....."

[2] – نسب هذا للبيت في إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٨ لجرير وليس في ديوانه ، وهو من شواهد : الممتع في التصريف ٥٥٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠/٢ ، والتذييل والتكميل ٢١٤/١ ، وهمع الهوامع ٥٣/١ ط ، وللبيت رواية أخرى هي
: وكسوت عار لحمه فتركته جذلان يسحب ذيله ورداءه

[3] – ينسب هذا الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات الديوان ١٧٩ والبيت من شواهد،المحتسب ١٢٦/١،والعمدة ١٩٣/٢،أمالي الشجري ١٠٥/١،و الخزانة ٥٢٩/٣ ،وشرح الشواهد للبغدادي ٤٠٥

[٧٧]فتىً لو ينادي الشمس ألقت قناعها أو القمر الساري لألقى المقالدا [١]

وجاء في المثل [٢] "أعط القوس باريها "

وأما قول الآخر [٣] :

[٧٨]وكان بُلْقَ الخيل في حافاتِه تُدْلي بهنَّ دواليُ الزرّاع

فروي بنصب (الدوالي) على أنها مفعولة ، وقد شبه (بلق الخيل) بأمواج النهر التي ترميها في جوانبه ، ونصب بها (دوالي الزرع) ، ويروى برفع (الدوالي) على أنها فاعلة ، فتكون (داولي الزرّاع) هي التي ترمي الأمواج في حافات النهر بحركتها.

---

[1] – قائله الأعشى ، وهو في الديوان : ١١٥ ، والبيت من شواهد مقاييس اللغة : ٤١٢/٥ ، وينظر : اللسان ٣١٧/١٥ (ندى) وفيه روي : (القلائدا) بدلاً عن (المقالدا)

[2] – من أمثال العرب ، يضرب في الاستعانة بأهل الخبرة والمهارة ، وينظر : جمهرة الأمثال ٧٦/١ ، ومجمع الأمثال ٩١/٢

[3] – نسب هذا البيت للمسيب بن علس في المفضليات ص ٦٣ برقم ١١، وهو من شواهد التذييل والتكميل ٢١٢/١ ، والدرر ١٦٧/١ ، والهمع ١٨٠/١ ط دار الكتب بيروت غير منسوب ويروى (وكأنّ بين ...)

متنٌ : " ونحو : (مسلميَّ) رفعاً ، واللفظيُّ فيما عداه "[1].

الشرح [2]: جمع المذكر السالم _ إذا أضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع ، نحو : مسلمون ومصطفون ، حذفت نونه ؛ للإضافة ، فتجتمع الواو والياء ، وقد سبقت الأولى بالسكون ، فيجب قلب الواو إلى الياء ، والإدغام طلبا للخفة ، ويكسر ما قبل الياء إذا كان قبل الواو ضمة ، وتفتح إذا كان قبل الواو فتحة ، فيقال : (جاء مسلمِيّ ، ومصطفَيّ) ، فيجب تقدير (الواو) لعدم علامة الرفع بالإدغام ،وأمّا (رأيت مسلمِيّ ، ومصطفَيّ) و (مررت بمسلمِيّ ، ومصطفَيّ) فعلامة النصب والجر موجودة ، وهي الياء المدغمة ، وإدغام الحرف في مثله لا يخرجه عن حقيقته ، وأما إبداله بغيره فيخرجه عن حقيقته ، فلذلك صرنا إلى تقدير الواو ؛ لذهاب حقيقتها .

فإن قيل : إن حقيقتها لم تذهب بالكلية ؛ لأنّ الياء بدل عنها ، والبدل يقوم مقام المبدل منه ، فكأن حقيقتها موجودة .

قلنا : لا نسلم ذلك لأن كل حرف له دلالة ، والياء لا تدل على الرفع فدل على ذهاب حقيقة الواو بالكلية لعدم دلالتها

واعلم أنّ الإعراب التقديري على قسمين :

أحدهما : ما ذكره المصنف ، فذلك عند عدم الإعراب ، وإنما يستدل عليه بالعامل مع عدم المانع .

والثاني : أنْ يكون اللفظ الدال على الإعراب موجود ، إلا أنّه يكون مشتركاً بين شيئين ، كالتثنية وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم وما لا ينصرف في حال النصب والجر ، فإنه ينبغي أن يُقدّر أنّ الياء الدالة على النصب غير الياء الدالة على الجر ، والكسرة الدالة على الجر غير الكسرة الدالة على النصب ؛لأنَّ اختلاف المدلول يقتضي اختلاف الدال ، ألا ترى أنَّ لفظ (ما) و (من) مشترك بين معان متعددة ، وتقدر أنّ الاستفهامية غير الشرطية،وغير الموصولة ، والموصوفة ،نظراً إلى المدلول .

وأمّا قوله "واللفظي فيما عداه" فإنّه تحصيل الحاصل ؛ لأنّه قسّم أوّلاً أنواع اللفظي ، فلما فرغ منها قسّم أنواع التقديريّ ، فإذا عرّفه ثانياً أفضى إلى تحصيل الحاصل ، أمّا لو لم يعرفه أوّلاً ، وعرفه بعد التقديريّ كان لتعريفه فائدة [1] .

---

[1] – الكافية ص٦١

[2] – الكتاب ٤١٤/٣ ، والمقتضب ٢٤٩/٤– ٢٧٣ ، والأصول ٤٢٣/٢ ، وشرح المصنف على الكافية ١/ ٢٥٦– ٢٥٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٩٩/١– ١٠٠، والفوائد الضيائية ٢٠٧/١

[1] – لم يعرف المصنف هنا الإعراب اللفظي ، غير أنه لما فصّل الإعراب التقديريّ أراد الإشارة إلى أنّ ما بقي من المعربات إعرابه ظاهر ، وينظر : الرضي : ١٠٠/١

فائدة :إذا سكن ما قبل الياء والواو نحو : ظبي ، وكرسي، ودلو ، وعدو ، جرى مجرى الصحيح لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ العلة في المنقوص خروج اللسان من حركة ثقيلة إلى حرف متحرك بحركة ثقيلة فلا يجد اللسان راحة ؛ لانتقاله من ثقيل إلى ثقيل .
وأمّا هاهنا فاللسان يترفه عند الساكن ، ثم ينتقل منه إلى متحرك ، فتنتفي علة الثقل .
والثاني : أنّ الساكن كالموقوف عليه ، والمتحرك كالمبدوء به ، و لا يكون إلا متحركاً .
والثالث : أنه لا يمكن تسكينه في الدرج مع سكون / ما قبله ؛ لئلا يجتمع ساكنان. ١٢٨/ب
واعلم أنّ ساكن المشدد أقرب إلى المتحرك كـ(عدوّ) لوجهين :
أحدهما : أنّ المدغم ممتزج بالمتحرك ، ولذلك ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة .والثاني : أنّ الساكن المدغم يمتنع قلبه ، ولا يمتنع قلب غير المدغم نحو : اعلـوَّاط وميعـاد) ، ومـا ذاك إلا لتحصّـن المـدغم بحركـة مـا قبلـه ، وعـدم تحصن غير المدغم .

[الممنوع من الصرف]

متنٌ : "غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ،أو واحدة منها تقوم مقامها ؛ وهي :

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنون زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريبُ

مثل :(عُمَر) و (أحْمر) و (طلحة) و (زينب) و (إبراهيم) و (مساجد) ، و (معد يكرب) و (عمران) و (أحمد) ، وحكمهُ أنْ لا كسر ولا تنوين " [1].

الشرح [2]: يتعلق بهذا الموضع النظر في الحدّ ، وفي تعلق منع الصرف بعلتين فرعيتين ، وفي بيان كون العلل فروعاً ، وفي عدم منع العلة الواحدة ، وفي حصر العلل المانعة ، وفي كون التنوين علامة الصرف.

أمّا الحدّ فلو جعلت (ما) نكرةً موصوفةً ، فهي الجنس ، و(الصفة) الفصلُ ، والحدُّ تام . وإن جُعلتْ (موصولة) ، فهي نائبة عن الموصوف والصفة ، ففيها قوة الدلالة على الجنس والفصل ، أي : الاسم فيه علتان.

وأمّا تعلق منع الصرف بعلتين ،فلما كان الفعل فرعاً على الاسم لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الفعل بمنزلة المركب ؛ لاستلزامه الفاعل ، والاسم بمنزلة المفرد ، والمركب فرع على المفرد .

والثاني : أنّ الفعل مشتق من المصدر على مذهب البصريين ، والمشتق فرع على المشتق منه ؛ لتوقف وجود الفرع على وجود الأصل .

والثالث : أنّ الفعل يفتقر إلى الاسم لإفادة التركيب ، والاسم لا يتوقف عليه لاستقلاله بالتركيب من غير فعل ، فإذا وجد اسم فيه علتان فرعيتان شابه الفعل في الفرعية ، والمشابهة تقتضي الاشتراك في الحكم العدميّ ، وهو الجر والتنوين ، والحكم الثبوتي ، وهو الرفع والنصب [1]

وإنما لم تمنع المشابهة الإعراب بالكلية كما منعت مشابهة (الحرف) ،ومشابهة (اسم الفعل) للفعل ؛ لوجهين :

---

[1] – الكافية ٦٢ ، والبيتان ذكرهما أبو البركات الأنباري في : أسرار العربية ٣٠٧

[2] – الكتاب ٣/ ١٩٧ – ٢٨٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٣– ٨ ، والأصول ٢/٧٩– ٨٩ ، وشرح ابن يعيش على المفصل :١/٥٩–٦١ ، و شرح المصنف على الكافية ١/٢٥٨– ٢٥٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٠٠– ١٠٥ ، والفوائد الضيائية : ١/٢٠٨– ٢١٠ ، والقواس : ١/٤٣٧– ٤٤٥

[1] – المقصود بالحكمّ الثبوتي هو إثبات الحكم ، والحكم هنا هو الرفع والنصب ، إذ لا مانع منه ، ونقيضه هو الحكم العدميّ ، وهو الحكم المنتفي : وهو هنا الجر والتنوين ، لأنّ الممنوع من الصرف لا يجرّ ، ولا ينون . وينظر منهاج الوصول إلى معيار العقول : ٨١٩

أحدهما : أنّ الفعل الذي أشبهه لا يمتنع فيه الإعراب ، فكيف يمتنع في فرعه؟!.
والثاني : أنّ الاسم يقتضي الإعراب ، ومشابهة الفعل تمنعُ منه ، فيما يمتنع فيه ، فالأول كالذاتي ، والثاني كالعرضي ، وإبطال الإعراب بالكلية يقتضي ترجيح العرضي على الذاتي
وأمّا مشابهة الحرف واسم الفعل ، فإنما أبطلت الإعراب بالكلية ؛ لأنه ليس لما أشبها به حالة الإعراب ، فنظيرهما شبهه في منع الجر والتنوين ، لما كان لا يدخلان الأصل المشبه به
واعلم أن المشابهة على مذهب الكوفيين [٢] من وجهين :
أحدهما : توقفه على الاسم في الإفادة .
والثاني : أن الفعل بمنزلة المركب ، والاسم بمنزلة المفرد ، والمركب فرع على المفرد ، وأمّا وجه الاشتقاق فلا يجيء .
فإن قيل : فلم لم يُجعل تأثير شبه الفعل عين منع الجر والتنوين دون غيرهما من أحكام الاسم كالتعريف ،والتثنية ،والجمع ،ودخول حرف الجر ،وغير ذلك ؟!
قلنا : لأنَّ منعها من الاسم لا يبطل معناه ، ولا يخرجه عن الاسمية ، ولو منع غيرهما لأبطل دلالته على الاسمية المقتضية لذلك المعنى ، ومنع ما لا يغير المعنى أولى من منع ما يغير المعنى ، بدليل أن الفعل المضارع لما شابه الاسم أعطى الإعراب الذي لا يغير معنى الفعلية دون غيره من أحكام الاسم التي تغير معنى الفعلية .
وأمّا بيان كون العلل فرعاً على غيرها ، فالعدل فرع ؛ لكون المعدول مسبوقاً بالمعدول عنه ، والوصف فرع على الموصوف ؛ لاحتياجه إليه وتبعه له لفظاً ومعنى ، والتأنيث فرع على التذكير لوجهين :
أحدهما : أن لفظ (شيء) مذكرٌ ، وهو يطلق على المذكر والمؤنث.
والثاني : أن المؤنث له علامة تدل على فرعيَّته ، إمَّا لفظيَّة كـ(قائمة) و (سكرى) و (حمراء) ، وإمّا معنوية ، وهي أن كمال المذكر مقصود بالذات ، ونقصان المؤنث مقصود بالعرض ، ونقصان العرض / فرع على كمال الذات ، والعلمية فرع على التنكير لوجهين:

١٩/أ

[٢] — من المعروف أن المصدر عند الكوفيين ليس أصلا ، فلا يمكن عندهم تحقق الجهة الأولى من جهات الشبه ، لأن الأصل هو الفعل ، وقد تقدم ، وينظر : الإيضاح للزجاجي ٥٦ ، والمسألة (٢٨) في الإنصاف ٢٣٥/١ ، وشرح المصنف ٢٦٠/١ ، و القواس ٤٤٠/١ ، والهمع ٨٧/١

أحدهما : أنّ النكرة أعم ، والعام قبل الخاص ؛ لأنّ الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المتعينة له .
والثاني : أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية ، والنكرة غير محتاجة
إلى علامة.
والعجمة فرع على العربية ؛ لأنها دخيلة في كلام العرب ، وتكلم العربي بها مسبوق بتكلمه بلغته ، ولذلك يثقل على العربي التكلم بها ، إذ ليست من طبعه ، والجمع فرع على الإفراد ؛ لسبق الإفراد للجمع ، والتركيب فرع على الإفراد ؛ لأن الإفراد سابق للتركيب أيضاً ، والألف والنون فرعٌ على المزيد فيه مع كونهما مضارعتين لألفي التأنيث ، والتأنيث فرع على التذكير ، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم ،كما أنّ الفعل فرع الاسم ؛ لسبق الاسم ، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل وجد فيه فرع
وأمّا عدم منع العلة الواحدة اختياراً فمتفق عليه لوجهين :
أحدهما : أن الخفة التي هي سبب الصرف ، إذا دخل عليها سبب واحد قاومته فلم يقدر على جذبها عن الأصالة إلى الفرعية ، فإذا حصل معه سبب آخر تعاضدا ؛ لقوة ثقلهما ، وغلبا خفة الاسم ، وجذباه إلى شبه الفعل .
ونظيره في الشرعيات : أنّ الأصل براءة الذمم ، فلا يقوى الشاهد على شغل الذمّة ما لم يعتضد بمرجح [1].
والوجه الثاني : أنه ما من شيئين إلا وبينهما مشابهة ما ، فلو اعتبرنا مطلق الشبه لالتحقت الأسماء بالأفعال ، والأفعال بالأسماء ،ولذلك لم يعتبر السبب الواحد .
فإن قيل : مشابهة الحرف من وجه كافية في زوال الإعراب ، فهلا كان السبب كافياً في منع الصرف ؟ .قلنا : مشابهة الحرف إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعلة البناء قوية ، فلذلك جذبته العلة الواحدة ، وأمّا مشابهة الفعل فلا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تكسبه الثقل ، ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد ، لما تقدم [1].
فإن قيل : فحكم جعفر ورجل واحد في الصرف ، فما الفرق بينهما؟!
قلنا : الفرق بينهما متخيل في الذهن ، فإنّ (جعفر) لو انضمت إليه علة أخرى ؛ لامتنع من الصرف بخلاف (الرجل) ؛ لعدم العلة فيه.
فإن قيل : فما الفرق بين امرأة سميت بـ(إبراهيم) وبين فاطمة ؟
قلنا : الفرق بينهما أنّ في المسماة بإبراهيم ثلاث علل ، فلو قدر زوال

---

[1] – خبر الواحد لا يعتبر كافيا في الشهادة للحكم ، لأنّه لا يفيد العلم ، وإنما يفيد الظن الذي يحتاج معه إلى مرجح ، فيعمل بشهادة اثنين في غير خبر الزنا " ينظر المنهاج ٤٨٧- ٤٨٨

[1] – تقدم في الصفحة السابقة

العجمة لم تنصرف ؛ لبقاء التعريف والتأنيث ، ولو قدر رفع علة واحدة من فاطمة لانصرفت لبقاء علة واحدة

وأما منع العلمية وحدها في ضرورة الشعر : (فأجازه) الكوفيون ، والأخفش ، وأبو علي ، وابن برهان (٢)، ومنعه سيبويه ، وأكثر البصريين(٣) ، وأما منع الصرف بلا سبب فلا يجوز اتفاقاً .وحجة المانعين : أنّ الصرف هو الأصل ، ولا يقوي السبب الواحد على إخراجه إلى الفرع ؛ لما تقدم من الدليل . حجة المجوزين :السماع والقياس ، أما السماع ،فقول الشاعر [٤] :

[٧٩]فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

وقول الأخطل [٥] :

[٨٠] طلبت الأزارقَ بالكتائبَ إذ هوتْ بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ

وقول ابن قيس الرقيات[١]

[٨١]ومصعبُ حين جدّ الأمر أطيبها وأكرمها

وقول أبي دهبل [٢]

[٨٢] أنا أبو دَهبلَ وهبٌ لوَهَب من جمحٍ والعز فيهم والحسب

وقول الآخر [٣]:

[٨٣]وقائلة مابال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

وقال الآخر[٤] :

---

[2] — ينظر : الإنصاف ٢٩٠/١ ، و الهمع ١٢١/١

[3] — ذهب النحويون في هذا أربعة مذاهب : الجواز المطلق ، والمنع المطلق ، والجواز للضرورة الشعرية ، والجواز في العلم خاصة ، وينظر : ضرورة الشعر للسيرافي ٤٣ ، والإنصاف المسألة (٧٠) ٢٩٠/١وشرح القواس على ألفية ابن معط ٤٤٢/١ ، و الهمع ١/ ١٢١ -١٢٢ ،

[4] – قائله : العباس بن مرداس ، والبيت من شواهد : سر الصناعة ٥٤٦/٢ ، ٥٤٧ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، الإنصاف ٤٩٩/٢ ، والقواس ٤٤٢/١ ، و الخزانة ٧٣/١، والهمع ١٢٢/١ ، والدرر١١/١، والتصريح ١١٩/٢ والأشموني ٢٧٥/٣ .

[5] –البيت للأخطل (غياث بن الغوث) في ديوانه ١٩٧ ، وهو من شواهد الإنصاف ٢/ ٤٩٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٠٩/٣ ، والتصريح ٢٧٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٣٧/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤٣/٢

[1] —قائله : عبيد الله بن قيس الرقيات ، في ديوانه ١٢٤ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٥٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ ، والخزانة ١٥٠/١

[2] – قائله : أبو دهبل الجمحي ، وهو في ديوانه : ٤٧، والبيت من شواهد الإنصاف ٥١١، والأغاني : ١١٣/٧

[3] – قائله دوسر بن دهبل ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٧٦ ، والإنصاف ٥٠٠،وشرح الشواهد للعيني ٣٦٦/٤، والأشموني ٢٧٥/٣

[٨٤]وممن ولدوا عامرُ ذو الطولِ وذو العرضِ
وأما القياس : فليس حذف التنوين بأكثر من حذف الزاي واللام في قوله[٥]:
[٨٥]درس المنا بمتالع فأبانٍ
يريد (المنازل) ، ومن حذف (الواو) في قوله :
[٨٦] فبيناهُ يشري رحلَه [١]
يريد (هو) ، فإذا جاز للشاعر حذف ما هو من نفس الكلمة ، فحذفه للتنوين
الزائد عليها أولى
وقد تأول المانعون هذه النصوص[٢]، فمنهم من قال : رواية البيت الأول(شيخي) ١٩/ب
ومنهم [٣]من قال رواية (مرداس) ثابتة في / كتب الحديث كصحيح مسلم ،ولكن أصله (مرداسِي) على إضافته إلى ياء المتكلم ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً ، ثم حذف الألف [٤]-.
وكذا حكم (دوسر) و (شبيب) و (دهبل) ، وأمّا (عامر) فجعله اسماً للقبيلة
ووصفها بـ(ذو) حملا على المعنى ؛ لأنّ القبيلة والحي واحد
وأما قوله : [٥] " ومصعب " قال الأصمعي : أفسدت الحضرية لغته ، وقيل:

---

(4) – قائله : ذو الأصبع العدواني ، والبيت من شواهد الأغاني ٤/٣، والأصول ٦٩٦/٢ ، والإنصاف ٥٠١، وابن يعيش ٦٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٧/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٦٤/٤

(5)–هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة ، وهو في الديوان ٢٠٦، وتمامه

درس المنا بمتالع فأبان فتقادمت بالحبس والسوبان

والبيت من شواهد الخصائص ٨١/١ ، والاقتراح ١٤٢، والقواس ٤٤٢/١ ، والتصريح ١٨٠/٢، والهمع ١٥٦/٢، وينظر : العين ١٧٣/١، درس : عفا ، و متالع : منازل ، وأبان : اسم جبل، اللسان(تلع)٣٧/٨، و (أبن)٥/١٣

(1) – هذا جزء من صدر بيت ينسب للعجير السلولي في خزانة الأدب ٢٥٧/٥، ٢٦٠ ، ٤٧٣/٩والبيت بتمامه :

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جملٌ رخوُ الملاطِ نجيبُ

والبيت من شواهد الخصائص ٦٩/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١ ، ٩٦/٣ ، والقواس ١٣٨٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٨٥– ٢٨٦ ، ورصف المباني ١٦ ،

ويشري : يبيع ، ورخو الملاط : إشارة إلى عظمه واتساعه ، والملاط :مقدم السنان ، وقيل جانباه ، وقيل العضدان أو الإبطان

(2) – نسبها الرماني في كتاب (توجيه الأبيات المشكلة)ص٩ للمبرد ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار ٤٦٢/٢

(3) –الإيضاح على المفصل ١٤٩/١

-(4)_ وأبقى الفتحة دالة عليها ينظر : القواس ٢٤٣/١

الرواية الصحيحة :
: " وأنتم حين جد الأمر"
وإنْ صحّت الرواية الأخرى ، فتحمل على القبيلة ؛ لكثرة أتباعه .
وأمّا قياس حذف التنوين على الحروف الأصلية ، فالفارق موجود ؛ لأنّ التنوين دخل ليدل على خفة الاسم وصرفه ، فحذفه يخل بهذا المعنى.
وأمّا الحروف الأصلية فحذفها لا يخل بمعنى ؛ لأنّ بقية الكلمة تطلبها ، بدليل حذف ياء المنقوص وألف المقصور لأجل التنوين .
والحق جواز الحذف ، وهذه التأويلات بعيدة ، والأصل عدمها ، فالمصير إليها على خلاف ظاهر اللفظ الموضوع .
وأمّا قياس حال الضرورة على حال الاختيار في منع الصرف فبعيد ؛ لأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في الاختيار ، ولعل الشاعر قويت في نفسه العلة [الواحدة][1] حتى قامت مقام علتين للضرورة ، فالتحقت بألفي التأنيث والجمع
وإذا حذف التنوين في محل الجر ، فالكوفي يرى فتحه قياساً على ما لا ينصرف ؛ لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسر ، والفارسي [2] يبقي الكسرة ؛ لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل ، وأمّا قول الشاعر [3] :
[٨٧] أنت لها منذرُ من بين البشر
فإنه منادى ، وأمّا قول الآخر [4] :
[٨٨] عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف
حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

---

(5) — تقدم ص ١٩٨، وهو الشاهد رقم ٨١

(1)— زيادة من المحقق يقتضيها المقام للإيضاح

(2) — ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١

(3) — هذا الرجز بعده :

داهية الدهر وصماء الغَبَر خير قريش من مضى ومن غبر

وينسب للحرمازي (الحسن بن علي) وهو من شواهد اللسان (غبر) ٤/٥ ، والتاج (غبر) ١٣/ ١٨٩ ، وأساس البلاغة (غبر)

(4) – اختلف في نسبة هذا البيت فقيل : قائله عبد الله بن الزبعرى ، وقيل : مطرود بن كعب الخزاعي ، والبيت من شواهد المقتضب : ٣١٢/٢، ٣١٦، والمنصف ٢٣١/٢، وسر الصناعة ٥٣٥/٢، والإنصاف ٦٦٣، وابن يعيش٣٦/٩، والاشتقاق : ١٣

وأما حصر العلل في تسع ، فإنّ النحويين سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعاً [٥]، وقد جمعت أيضاً في قوله:

إذا اثنان من تسع ألـمّا بلفظة فدع صرفها وهي : الزيادة والصفة
وعدل وتأنيث وجمع وعجمة وأشباه فعل ، واختصار ، ومعرفة[١]

وهاهنا ثلاث علل أخر :

إحداها : إذا سمي بما فيه الألف للإلحاق ، فإنه لا ينصرف في المعرفة ؛ للتعريف ، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث .

والثانية :إذا سمي بالجمع نحو :(مصابيح) ،فالمانع له من الصرف -عند ابن بابشاذ [٢] التعريف ، والشبه بالأسماء الأعجمية ، لكونه على وزن لا تكون عليه الآحاد ، وإنما احتاج إلى هذا التأويل ؛ لأنه خرج بالتسمية عن الجمع .

وقال ابن الحاجب [٣]: " المانع له من الصرف الجمع المقدر في الأصل "، ويقويه اعتبار الصفة في الأصل في نحو : أدهم ، للقيد ، وما صار إليه ابن بابشاذ أقوى ؛ لأنه إذا سُمّي به لم يجز تقدير الجمع فيه مع العلميّة ، قياساً على التسمية بالصفة ، فإنها لا تقدر مع العلمية للتضاد الذي بينهما ، وكذلك الجمع يضاد العلمية فلا يجوز تقديره مع العلميّة .

والثالثة : الحمل على الموازن ، كما قاله أبو علي [٤]في (سراويل) أنه لا ينصرف ؛ لأنه مفرد أعجمي ، حمل على موازنه في العربية ،كمصابيح ، فتصير العلل على هذا اثنتي عشرة علة .

فإن قيل : فلم لم يُجْعَل كون الاسم فرعاً على الفعل في العمل من جملة العلل المانعة حتى إذا انضمت إليه علة أخرى امتنع من الصرف؟!

قلنا: إنما امتنع لوجهين :

أحدهما : أنّ العلل المانعة هي التي إذا وجدت في كلمة صارت فرعاً على غيرها من غير مشاركتها لذلك الغير فيها ، ألا ترى أنّ التأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على الإفراد ، ولا مشاركة بين الفرع والأصل ،

---

(5) — ذهب السيرافي إلى أنها عشرة ، وزاد شبه ألف الإلحاق بألف التأنيث ، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها ثمانية ، فحذف الألف والنون الزائدتين ، وزاد ابن بابشاذ الشبه بالأعجمية ، وهو الجمع المسمى به ، وزاد أبو علي الحمل على الموازن " ينظر الإيضاح ٣٠٠ ، والمقتصد ٩٦٥/٢ ، والأشباه والنظائر ٥٣٣/٢ ، والقواس ٤٤٠/١-٤٤١

(1) — لم أعثر على نسبة لهذين البيتين

(2) — طاهر بن أحمد (٤٦٩هـ) الجوهري ترجمته في : معجم الأدباء ١٧/١٢ ، والبغية ٢٧٢، ٤٢٧ ،ولم أجد هذا المثال في شرح مقدمته المحسبة

(3) —الوافية نظم الكافية ١٤٤ ، ١٤٥:ينظر شرح الكافية لابن الحاجب : ٢٥٩/١ ، و الإيضاح ١٢٦/١

(4) — المسائل المنثورة ٢٧٥ ، القواس ٤٤١/١

وكذلك (التاء) هاهنا ، فالفعل والاسم يشتركان في العمل ، فلا يتحقق كونه علة في الاسم ؛ لمشاركة الفعل له .
والوجه الثاني : أنّ العمل بحسب اقتضاء التعلق ، ولا يفترق الاسم المأخوذ من فعل وفعله في الاقتضاء ؛ بدليل أنّ (ضارباً) يقتضي مضروباً ،كما يقتضيه (يضرب).
وإذا اشتركا / في الاقتضاء لم تتحقق الفرعية ؛ لعدم ترجيح الفعل عليه في ٢٠/أ
الاقتضاء .
واعلم أنّ بعض العلل لا يؤثر إلا مع علة مخصوصة ، بدليل أنّ في (بقّم) العجمية ووزن الفعل ، وهو مصروف ، وفي نحو: (ضاربة) الصفة والتأنيث ، وهي مصروفة ؛ لعدم لزوم التأنيث فيها .
وفي (أذربيجان) خمس علل ، ولو نكرت لانصرفت ؛ لأنّ العلمية شرط في تأثيرها .
وأما علامة الصرف ، فذهب جمهور النحويين إلى أنّه عبارة عن التنوين وحده .
وذهب قوم إلى أنه عبارة عن الجر والتنوين ، وبه قال السيرافي [١]، وحجة الجمهور من خمسة أوجه :
أحدها : أنّ (عصاً) منصرفة لوجود التنوين ، و (حبلى) غير منصرفة ؛ لعدم التنوين ، إذ لا فارق بينهما إلا هو.
والثاني: أنّ الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المجرور ؛ لإقامة الوزن بزيادة الحرف ، نونه وجره ،كما يفعل في المرفوع والمنصوب ، ولو كان الجر من الصرف ؛ لما جاز له الإتيان به ؛ لأنه يجوز له ما دعت إليه الضرورة ، وهو الصرف .
والثالث : أنه مطابق لاشتقاقه ، فإن تمكن الصوت بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة . فيتعلق الحكم بالأقوى دون غيره .
والرابع : أنّ شبه الفعل يزيل علامة خفية ، وهي التنوين ، وأما الجر فعلم الإضافة ، كما أن الرفع والنصب علم الفاعلية والمفعوليّة .
والخامس : أن الجر يدخله إذا أضيف ، أو دخله لام التعريف ، وهو غير منصرف على الأصح ، وإذا تقرر أنّ الجرّ ليس من الصرف ، فإنما حذف مع التنوين لثلاثة أوجه :
أحدها : كراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر ، نحو : (حَذَامِ) .
الثاني : كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ؛ لأنّه حكى أبو عثمان حذف ياء المتكلم ، وإبقاء الكسرة في غير النداء ، ومنه قول الشاعر[١] :

---

[١] – ضرورة الشعر للسيرافي ٤٠ ، وينظر : القواس ٤٣٨/١

[٨٩]شرقت دموع بهن فهي سجومُ
الثالث : أنّ التنوين من خصائص الاسم ، والجرّ من خصائصه ، فتبعه الجر في الحذف ؛ لاشتراكهما في الخصيصة .وحجة المذهب الثاني من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه مأخوذ من (التصرف) ،وهو التقلب ، والذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين أكثر تصرفاً مما يدخله حركتان ، والجر يحصل زيادة تصرف ، فكان من الصرف
والثاني : أن الجر يشارك التنوين في كونهما من الخصائص ، فوجب اشتراكها في علامة الصرف ، ولذلك لم يكن الرفع والنصب كذلك ؛ لاشتراك الاسم والفعل فيهما .
الثالث : أن الموجب لمنع الصرف سببان ، فناسب أن يكون في مقابلتهما شيئان لا شيء واحد .
فإن قيل : فقد تجتمع في الاسم خمس علل ، فلو جعل لكل سبب قسم ؛ لبقي أكثر الأسباب لا مقابل له .
قلنا : الأصل هو السببان المانعان ، و ماعداهما لا اعتبار له في المقابلة
والجواب عن الأول : أنه لو كان من (التصرف) لم يكن التنوين من الصرف
لأنه لا تقلب فيه بل هو مانع للتقلب وهو الحركة ؛ ولأن التقلب موجود في الرفع والنصب ، وليس من الصرف .
وعن الثاني : أنّ الألف واللام والإضافة وغيرهما من الخصائص ، وليس من الصرف ، فلا يكون أيضا الجر من الصرف .
وعن الثالث : أن المقصود من السببين منع ما يسمى صرفا ، لا مقابلةَ شيءٍ بشيء ، والمقصود بالمنع التنوين ، لما تقدم .

---

(١) – لم أعثر على قائله ، ولا تتمته ، وهو من شواهد القواس ٤٣٩/١، والنيلي في الصفوة الصفية ١٠٧/١ غير منسوب

٠متنُ : " ويجوز صرفه للضرورة ، أو للتناسب مثل :﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا ﴾ ،و ﴿ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ ﴾ وما يقوم مقامهم :الجمع وألفا التأنيث." (١)

الشرح (٢) : يجوز للشاعر (صرف ما لا ينصرف) ؛ لأنه يرده إلى الأصل ، إذ الأصل هو الصرف ، ومنع الصرف عارض للاسم لا للفعل(٣) ،وإنما يجوز له ذلك ؛ لأنه يستفيد به زيادة حرف في الوزن ، ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة ، نحو : دنيا ، وحبلى ، فإنه لا يجوز له صرفه ؛ لعدم انتفاعه بذلك ؛ لأنه يأتي بحرف ساكن ، ويحذف حرفا ساكنا . ولا يجوز له أيضاً صرف (أفعل منك) عند الكوفيين ؛ لمصاحبة (منك) له الدالة / على المفاضلة ، فصار لذلك بمنزلة المضاف .

٢٠/ب

وأجازه البصريون ؛ لإفادته زيادة الوزن ، وتعلق حرف الجر به لا يجعله بمنزلة المضاف ، فلا يمتنع تنوينه (٤).وأمّا القياس على (خير) ، و (شر) فليس بقوي ؛ لأنّ صيغة (أفعل منك) مقدرة ، وليس للمقدر هاهنا حكم الملفوظ ، بدليل صرفهما في حالة الاختيار ، ولم يبين المصنف (٥) ألف التأنيث نظراً إلى المعنى ، وهو : عدم فائدة الإتيان به مع لزوم حذف الألف لأجله .

وأمّا ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلَا ﴾ (٦) و﴿ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ ﴾ (٧)، فقرئ في السبعة (١) بعدم التنوين على قاعدة منع الصرف بالتنوين ، وفيه قولان :

---

(١) – الكافية ٦٢

(٢) – الكتاب ٣/ ، والمقتضب ٣٠٩/٣، والأصول ٧٩/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٨/١، وشرح المصنف على الكافية ٢٦٠/١ – ٢٦٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١٠٦/١ – ١٠٨ ، والفوائد الضيائية ٢١١/١– ٢١٣

(٣) – انظر : ضرورة الشعر للسيرافي ٣٩ فما بعدها

(٤) – ينظر المسألة ٧٠ من مسائل الإنصاف ٥١٩,٤٩٣/٢ ،و ينظر الارتشاف ٣٧٢

(5) – أراد الإشارة إلى قوله في المتن " وما يقوم مقامهما الجمع ، وألفا التأنيث "

(6) – الآية ٤ من سورة الإنسان

(7) – الآية ١٥– ١٦ من سورة الإنسان

(1) – الآية ٤ من سورة الإنسان وقد قرأ من السبعة . بالتنوين نافع والكسائي ، وما اتفق عليه السبعة سوى حمزه هو الوقف عليه بالألف ، ينظر :الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (٢/ص٣٥٢)

أحدهما : أنّه التنوين المبدل عن مدّة الترخيم ، يقوله الكاره للترنم ، وهو يدخل الفعل ، نحو قوله [٢]

[٩٠]من طَلَلٍ كالأتحميّ أَنْهَجا

وقول الآخر[٣]

[٩١] والديون تُقْضَى

فكذلك يدخل ما لا ينصرف ؛ لأنّه ليس للصرف ،

والقول الثاني : أنّه منصرف ، وفي توجيهه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّه لغة لبعض العرب ، حكى الكسائي أنهم يصرفون كلّ ما لا ينصرف إلاّ أفعل منك ، وقال الأخفش :" سمعنا من العرب من يصرف هذا ،و جميع ما لا ينصرف " [٦] .

والقول الثاني : أنّ هذا الجمع صرف هاهنا اتباعاً لخط المصحف ؛ لأنّه في المصحف بالألف ، وإنما كتب في المصحف بالألف ؛ طلباً لمناسبة (سلاسلا) لما بعده من الأسماء المصروفة الموقوف عليها بالألف ؛ ولمناسبة (قواريرا) لرؤوس الآي الموقوف عليها بالألف ؛ لأنها رأس آية.[٤]

والقول الثالث : أن هذا الجمع علة ضعيفة ؛ لأنه قد جمع مرة ثانية ، فأشبه الجموع المصروفة ، ألا ترى إلى قوله عليه السلام ﴿ إنكن لأنتن صواحبات يوسف [٥]﴾

وحكى الأخفش : " مواليات فلانٍ "[٦]وقال الفرزدق :

[٩٢]وإذا الرجال رأوا يزيدَ رأيتَهم خضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ[١]

ويروى بكسر السين ، وحذف النون للإضافة ، والياء ؛ لالتقاء الساكنين.

---

[2] – قائله العجاج وهو في ديوانه ١٣/٢،وقبله :

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا ....،

والبيت من شواهد الكتاب ٤/ ٢٠٧ ، والخصائص ١٧١/١،وسر الصناعة ٥١٤/٢،وتخليص الشواهد ٤٧، وقد نسب أيضا لرؤبة في معاهد التنصيص ،وليس في ديوانه ،

[3] – تقدم ص ١١٦ في الشاهد رقم ١٦

[6] – العبارة برمتها موجودة في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ص٣٥٢

[4] – قال مكي في الكشف ٣٥٣/٢ : وإن كان ممن قرأ بغير تنوين فإنه وقف بالألف اتباعا للمصحف ، وأجراه في الوصل على سنن العربية في حذف التنوين من هذا الجمع "

[5] -سنن النسائي ١٣٣/١ ، وقد استشهد بهذا الحديث أيضا في الإيضاح على المفصل ١٣٩/١

[6] – انظر معاني القرآن ٤٤٩/١، وينظر : الخزانة ١/ ٢٠٨

[1] – الديوان٣٠٤/١ ، والبيت من شواهد سيبويه ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ ، والكامل ٢٦٢ ، ومعاني الأخفش ٤٤٩/١ ، والتبصرة ٦٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٦/٥ ، واللسان (نكس) ٢٤١/٦ ، والتصريح ، وشرح شواهد الشافية ١٤٢ ، والخزانة٢٠٦/١ ، ٢٠٨

٢١/أ

وأمّا الجمع فإنما قام مقام علتين ؛ لأنّه منع من الصرف للجمع ، و في نهاية الجمع مذهبان :
أحدهما : أنّه منتهى صيغة الجموع ، فكأنّه جمع مرتين ، إمّا تحقيقاً نحو : أناعيم ، وأكاليب ، وإمّا تقديراً ،نحو : مصابيح وأحامد ، وقد تقدم بعض ما يرد على هذا المذهب[٢].
والمذهب الثاني : أنه لا نظير له في الآحاد ، وسيأتي ما يرد عليه إن شاء الله تعالى ، فيكون على المذهبين نهاية الجمع كعلة ثانية.
وأمّا ألفا التأنيث ، فإنما قاما مقام علتين ؛ لأنّ الكلمة ، لا تنصرف عند الجمهور للتأنيث ولزوم التأنيث ، أما التأنيث فظاهر ، وأمّا لزوم التأنيث ، فإن الكلمة مبنية من أول أمرها على التأنيث ، ولم تستعمل مذكرة ، ثم طرأ عليها التأنيث كما في التاء ، فلزوم التأنيث أمر زائد على التأنيث ، فنزل الأمر الزائد منزلة علة ثانية ، فكأنّه اجتمع في الكلمة علتان أو على لزومها و (بحبلوحبالى) و (صحراء وصحارى) ، فنزلوها منزلة الإلحاق ؛ لأنّ ألف الجمع ليست ألف التأنيث ، بل هي منقلبة عن ياء منقلبة عن ألف التأنيث ؛ لأن قياس الجمع كسر ما بعد ألف التكسير ، ثم فتحها طلباً للخفة ، فانقلبت الياء ألفا .
قال أبو علي في الإيضاح [٣]" أنّ (حمراء) لا ينصرف ؛ للوصف والتأنيث ، وعند الجمهور لا أثر للوصف ؛ لأنه زائد على المانع من هذه في (صحراء) و (حبارى) وما أشبههما من الأسماء التي ليست بصفات ، ولا فرق في ألف التأنيث بين فعلى كـ(سلمى) و(رضوى) و (جرحى) و(سكرى) و(فِـُعلى) كـ(ذِكرى) (حُبلى) و (ظربى) و (ضيزى) ، وأصلها (فُعلى) ، ولعدم (فُعلى) صفة ، فأبدل من الضمة كسرة ؛ لتصح الياء ، وفعلىكحبلى ونزوى ، وفَعَلَى كبَرَدَى وشَيَكى ، وفُعَلى كشعبى، وأُدمى ، و فُعالى)كجمادى ، وفرادى ، وكذا لا فرق في الممدود بين (فعلاء) كحمراء ، وسوداء ، وطرفاء وأشياء - عند الخليل وسيبويه - ، و (فعيلاء) كـ(القطيعاء) لضرب من التمر ، و (المليساء) للشهر الذي تقطع فيه الثمرة ، و (فعلاء)كرمضاء وهرواء ، و (فاعولاء) كعاشوراء أو تاسوعاء و (أفعِلاء) كأنبياء وأصدقاء ، و (فاعلاء) كسابياء ، وقاصعاء ، و (فعولاء) كبروكاء ، وفاعلاء / كبراكاء ، وفعللاء كعقرباء ، وأمّا فعلاء نحو : تملكاء ، وفعلاء نحو : قوباء فمنصرفة ؛ لأنّ ألفها منقلبة عن ياء ؛ للالحاق ، وليست للتأنيث
وكذلك (فعلى و فعلى) جاءت منوّنة لانقلاب ألفها عن ياء الإلحاق ،

---

[2] – تقدم ص :٢٠١

[3] – الإيضاح ٣٠٤، بتصرف

نحو:(تترى) في قول من نونه ، وعلقى وأرطى ومعزى وذفرى ، و (كيصى) للذي يأكل وحده ، وغيرها ، وإنما أطلق المصنف اسم (الألف) على همزة التأنيث نظرا إلى أنّ أصلها (ألف) عند سيبويه ، وقلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، فاستصحب الأصل[١]
وأمّا على مذهب الأخفش ، فأصلها همزة ، فيكون تناقضاً على جهة التغليب كالقمرين ، والعمرين .

[١] –استصحاب الأصل من العلل الفقهية والأدلة الأصولية ، ويسمى عندهم استصحاب الحال ، وقد جرى النحاة مجراهم واعتبر الاستصحاب من الأدلة المعتبرة عند النحاة ، وهو في اصطلاح النحاة : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، ينظر: الاقتراح ص٣٢٤ ، والكتاب ٢١٤/٣ ، وسر الصناعة١/ ٨٤

متنٌ : " فالعدلُ خروجه عن صيغته الأصلية تحقيقاً ، كـ(ثُلاث) ، و (مَثْلث) ، و (أخر) ، و (جُمَع) ، أو تقديراً كـ(عُمر) ، وباب (قَطَامِ) في بني تميم " [١]

الشرح [٢]: ذُكر للعدل ثلاثة حدود ، قال أبو علي[٣]: أن تنطق ببناء وأنت تريد غيره ، ولم يفصل المعنى التقديري ، وقال الرماني [٤] : العدل ضرب من الاشتقاق إلاّ أنّه متضمن بتقدير وضعه وضع المشتق منه ، ولذلك ثقل المعدول ؛ لأنّه مضمن ، ولم يثقل المشتق ؛ لعدم وقوعه موقع المشتق منه .
ولو قال : العدل : اشتقاق متضمن للمشتق منه لتقدير موضعه " لكان حدّاً تاماً .
وأما حدّ المصنف فـ"خروجه عن صيغته الأصلية " ، هو الجنس ، و "تحقيقا " فصل به التقديري ، و: " تقديراً " فصل به التحقيقي ، وإنما حكم على الأول بالتحقيق لوجهين :
أحدهما : أنه يعرف هذا بتضمن نفس اللفظ ، ولا يتوقف على أمر من خارج ؛ لكون أنواع التقديري لم يأت شيء منها مصروفاً .
والثاني : أنّه معدول عن لفظ العدد ، وعن معناه الأصلي إلى معنى انقسام ما قبله على الصفة المشتقة منه .
وأما الثاني فحكم عليه بالتقدير (لتوقفه)[٥] على أمر من خارج لانقسامه إلى المنصرف وغير المنصرف .
فأما النوع الأول من التحقيقي ، وهو : المعدول عن العدد ، ففي المانع له من الصرف خمسة أقوال :
أحدها : للبصريين[١] -وهو المشهور- أن المانع له الصفة والعدل ، أما الصفة ففي التنزيل ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [٢] ، وفي الشعر قوله [٣]

---

[١] – الكافية : ٦٣

[٢] –الكتاب : ٣/٢٢٣- ٢٢٥ – ٢٧٠، ٢٧٨ ،٩٣/٤ ، والمقتضب ٣/٣٦٨ - ٣٧٦ ، والأصول٢/٨٨,٩٠ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٦١,٦٣ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٦٤ – ٢٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١١٣- ١٢٦، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/٩٠٥- ٩٠٦ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٢١٤ - ٢٢١

[٣] – بتصرف ينظر : الإيضاح العضدي : ٣٠١ ، واللمع ٢٣٦ ، والمقتصد ٢/١٠٠٧ ، والمفصل ١٦

[٤] – علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) ترجمته في : الإنباه ٢/٢٩٤- ٢٩٦ ، وإشارة التعيين ٢٢١ ، والبغية ٢/١٨٠- ١٨١

[٥] –كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت

[٩٣] ولكنّما أهلي بوادٍ أنيسُهُ ذئابٌ تَبَغّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ

وأما العدل ، فقال الزجاج[٤] وابن السراج [٥] :" إنّه معدول في اللفظ والمعنى"، أمّا اللفظ فظاهر [٦]؛ لخروجه عن صيغته الأصلية ، وأما المعنى فلإفادة التكرير المعنوي للتكثير

وقال قوم [٧]: أنه معدول عن لفظ عدد مكرر طلباً للاختصار ، وحَجَّه الفارسي ، وقدح في العدل المعنوي ، وقال ما معناه [٨]: إنّ العدل صناعة لفظية ، والمعنى مقدر في الذهن غير مصور في الخارج ، ولا يتصور للعدل عن المقدر في الذهن .

والمذهب الأول أقوى ؛ لأن المعدول لا يدل على الخروج عن صيغة أصلية،

وأما التكرير فاللفظ لا يدل عليه ، بدليل (عمر) فإنه خرج عن صيغته الأصلية من غير تكرير .

وإذا أفادت دلالته اللفظ على التكرير ففي الدال عليه وجهان :

أحدهما : أن يكون الدالّ عليه عدله عن معناه الأصلي في العدول إلى معنى انقسام ما قبله على الصفة المشتقة منه .

والثاني : أنّ الدال عليه وقوعه موقع المكرر ، بخلاف (عمر) ، فإنه لم يقع موقع المكرر .

والقول الثاني : لبعض الكوفيين [١] أن المانع له التعريف ، والعدل بمنزلة (عمر) فإنّه معدول عن صفة ، وهو معرفة ، ودليل تعريفه امتناع دخول لام

---

[١] – الكتاب ٢٢٦/٣ ، وما ينصرف وما لاينصرف ٥٩ ، وابن يعيش ٦٢/١

[٢] – الآية ١ من سورة فاطر

[٣] – ينسب هذا البيت لساعدة بن جؤية الهذلي ينظر : ديوان الهذليين ٢٣٧/١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٢٨١/٣، و ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩ ، والتبصرة ٥٦٠ ، واللّمع ٢٣٨ ، وشرح المفصل ٦٢/١، و٥٧/٨ ، وأسرار العربية وينظر شرح أشعار الهذليين ١١٦٥/٣، و١١٦٦، وشرح شواهد المغني لابن فلاح ٩٤٢/٢

[٤] – ما ينصرف وما لا ينصرف : ٥٩ ، وشرح الرضي ١١٥/١

[٥] – الأصول : ٢/ ٨٨

[٦] – وهو عدله في اللفظ من اثنين إلى مثنى ، ومن واحد إلى أحاد ، وهكذا ينظر الأصول ٨٨/٢

[٧] – شرح الرضي ١١٥/١

[٨] –قال الفارسي في الإيضاح العضدي ٣١٠": العدل أن تريد لفظا فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخر ، وموضع النقل فيه أن المسموع لفظ والمراد غيره ، " ومما يذكر للمؤلف –يرحمه الله –هنا دقة النقل ، والحرص على الإلمام والإخبار عن النقل با للفظ أو بالمعنى ، وينظر قسم الدراسة . ، والمسائل المنثورة ٢٧٨

[١] – قال بهذا بعض الكوفيين وابن كيسان ينظر : شرح الرضي ١١٥/١

التعريف عليه ، فدل على عدله عما فيه لام التعريف ، ولا يقدح في ذلك وقوعه بعد النكرة ؛ لإمكان حمله على البدل
والقول الثالث للفراء [٢]: أن المانع له العدل عن معنى الإضافة إلى ضمير السابق ، وهو معرفة أيضا بهذا التقدير .
والقول الرابع : أنّ المانع له العدل والجمع ، بدليل دلالته على أكثر من دلالة لفظه
والقول الخامس : أنّ المانع له العدل عن غير أصل العدل ؛ لانّ أصل العدل للمعارف ، وهذا نكرة ، وهذه الأقوال الأخيرة ضعيفة.

والبحث عن القول الأول ، ومعنى قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ /وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ (٣): ثنتين ثنتين ، إنْ شئتم ، وثلاثاً ثلاثاً إنْ شئتم ، وأربعاً أربعاً إنْ شئتم ، والواو بمعنى (أو) للتخيير ٢١/ب
ونقل عن القاسم بن إبراهيم عليه السلام [٤] ـ أنه يجوز الجمع بين تسع نسوة وهو كذبٌ عليه ، وحجته من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ الواو للجمع المطلق ، والمجموع تسعة ، وما صرتم إليه يبطل معنى الجمع المطلق في الواو
والثاني : أنّ النبي ﷺ مات عن تسع
الثالث : أنّ العدل في هذا العدل بمنزلة العدل في عمر ، فلا يستفاد من اللفظ أكثر من مدلوله ،
وجواب الأول من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ لفظ الواو للجمع يفضي إلى العيّ في الكلام ؛ لأنّ التعبير باثنين وثلاثة وأربعة عوضاً عن تسعة خارج عن فصيح الكلام ، لا يقال إلا في ضرورة شعر للمقدرة على التعبير بتسعة من غير تكرار الألفاظ المندرجة تحتها .
والثاني : أنّه لو كان مثنى وثلاث ورباع عبارة عن اثنتين وثلاثة وأربعة ،كما قال لوجب أن يقال في اختيار الكلام : جاءني مثنى ، وجاءني ثلاث ، وجاءني رباع ، كما يقال :جاءني اثنان وثلاثة وأربعة ، ولا يقال ذلك حتى

---

[٢] – ينظر معاني القرآن عند تفسير الآية ٣ من سورة النساء ٢٥٤/١

[٣] – الآية ٣ من سورة النساء

[4] – القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الرسيّ من أئمة الفقه الزيديّ (ت ٢٤٦هـ) : قال المرتضى في مقدمة كتابه البحر الزخار :" قال عنه الحاكم هو نجم آل الرسول وفقيههم المبرز في أصناف العلوم ، وممن يضرب به المثل في الزهد والعلم) ينظر مقدمة البحر الزخار ص : ٢٢٨،معجم المؤلفين ٩١/٨ ، أعلام المؤلفين الزيدية ٧٦٤

يتقدم ما يمكن تقسيمه عليه كقولك : جاءني رجال مثنى ، ورأيت القوم ثلاث ، دلّ ذلك على أنّه ليس بمنزلة العدل
الثالث: أن معناه الحصر في تقسيم من هو له على الصفة المشتقة ، فإذا قلت:جاءني القوم رباعَ ، كان المعنى : أن القوم جاءوا منحصرين أربعة أربعة ، -من غير زيادة ولا نقصان-، وهذا يقتضي التكرار ، ونظيره في إفادة الحصر على الصفة المذكورة (جاء القوم رجلاً رجلاً) ، و (رجلين ، رجلين) ، و (جماعة جماعة)
وعن الثاني : أنّ التسع من خصائص النبي [1] ﷺ
،ولذلك أمر من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على أربع .
وعن الثالث : أنّ ما تقدم من الأدلة على عدله عن عدد مكرر يمنع أن يكون كعمر ؛ لأن تعريف عمر بالعلمية ، وليست هذه الألفاظ بأعلام .
وإذا صغر هذا العدد انصرف ؛ لزوال صيغة العدل ، فيقال : جاءني رجال أُحَيدٌ ، ومويحَدٌ ، ومثينٍ ، وثليثٌ ، وربيعٌ . و إذا سمي به انصرف – أيضاً - عند جمهور البصريين خلافاً للجرمي [2] ،وإنما انصرف ؛ لأنّ الوصف زال بالتسمية ، وبزواله يزول العدل ؛ لتلازمهما في حال التنكير ، والجرمي نظر إلى الصيغة ، وهي باقية فاعتبرها مع التعريف ، وهذا ضعيف ؛ لأن العدل المصاحب للتنكير غير العدل المصاحب للتعريف ، فتأثير المصاحب للتنكير يزول لزوال لازمه ، ولا يوجد تأثيره مع التعريف .
وإذا نُكّر بعد التسمية ، لم ينصرف على قول سيبويه [1]؛ لكونه صفة في الأصل ، وانصرف على قول الأخفش [2] ؛ لأنّ اللازم قد زال بالتسمية ، ولا يعود بالتنكير ؛ لكون تنكير العلم غير تنكير الوصف .
وأما مواقعه فإنه يقع صفة كما تقدم ، وخبراً عن المبتدأ كقولك : القوم مثنىً وموحدٌ ، وحالاً إذا وقع بعد معرفة ، كقوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [3] وقول الشاعر[4] :

---

[1] – اختص رسول الله ﷺ بأمور كوجوب صلاة الضحى ، والأضحية ، والوتر ، والتهجد ، والزيادة على أربع زوجات ، ونحو ذلك ، أمّا الزوجات فلا يجوز بتاتا الزيادة على الأربع ، وأما بقية الأمور المذكورة فيجوز الفعل على سبيل التنفل لا على سبيل الوجوب ، وينظر : منهاج الوصول ٥٦٦ ، فهذه الأمور مما لم يجب علينا ، ولا يجب علينا التأسي به فيها ﷺ .

[2] – أبو عمر الجرميّ صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥ هـ)

[1] – قال سيبويه ٢٢٥/٣ :" وسألته عن آحاد ، وثناء ، ومثنى ، أفتصرفه في النكرة ، قال لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة "

[2] – ينظر المقتضب : ٣٧٧/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١وشرح المقدمة الجزولية :٣/ ٩٨٣

[٩٤]منت لك أنْ تلاقيني المنايا أحاد أحاد في شهر حلال
وقول الآخر [٥]:
[٩٥]ترى (البعرات) الزرق تحت لبانه أحادَ ومثنى أصعقتها صواهله
وأما صيغته فله وزنان : (فُعَال و مَفْعل) ، نحو : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثُلاث ومَثلث ، ورباع ومربع .
وزعم قوم [٦] أنّه يأتي على (فُعلان) ، نحو : وُحدان إلى عُشران ، وهذا بجمع (فاعل) و (فعيل) أشبه من العدل . وقد ورد في التنزيل إلى (رباع) ، واختلف فيما جاوز ذلك . ٢٢/أ
فقال أبو حاتم[٧]: قد جاء في كلامهم العدل إلى العشرة ، وأنشد :
[٩٦]ضربت خماس ضربةَ عبشميّ أحاد سداس ألاّ يستقيما[١]
وقال أبو عبيدة[٢]:"لم يسمع من العرب فيما جاوز ذلك إلاّ في بيت الكميت [٣]

[٩٧]فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا.
والأقوى إثباته ؛ لأنّه إذا سُمع / في بعض ما جاوز دلّ على أنه من لغتهم ، ولا مانع من استعماله ، وعدم النقل في بعض الصور لا يدلّ على عدم الاستعمال"،
وقول المصنف [٤]: " الصحيح أنه لم يثبت ، وقد نصّ البخاري[٥] في صحيحه على ذلك " ضعيف ؛ لأنه قد ثبت فيما أنشده أبو حاتم [٦] ،

---

[3] – الآية ٣ من سورة النساء

[4] – ينسب هذا البيت لعمرو ذي الكلب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٧٠/٢ ، وهو من شواهد المقتضب ٣٨١/٣ ، شرح المفصل ٦٢/١، والمخصص ١٢٤/١٧

[5] – نسب لابن مقبل ، وهو في ديوانه ٢٥٢ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٢٨/١ ، وإصلاح المنطق ٢٠٥ ، وتذكرة النحاة ٦٨٤، والهمع ٩١/١ ، ويروى ترى النهوات الزرق ... الخ

[6] – لم أجد صيغة (فُعلان) في كل المصادر التي اطلعت عليها

[7] – ينظر : المقتضب ٣٨٠/٣ ، والخصائص ١٨١/٣ ، وا"لإيضاح على المفصل ٨٠/٢ ، وشرح الرضي ١/ ، والتصريح ٢١٤/٢

[1] – ينسب لزياد الأعجم ، والبيت من شواهد تذكرة النحاة : ٦٨٥ ، و الهمع : ٩٣/١ ، والدرر : ٩٢/١ ، ويروى (أدار سداس ...)

[2] – مجاز القرآن لأبي عبيدة ١١٦/١ ، وينظر : الهمع ٩٣/١ ، وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري ١٦٢/١٨ ، ١٦٣

[3] – ديوان الكميت ١٩١/١، والاقتضاب ٤٦٧، وشرح أدب الكاتب ٣٩٣ ، وشرح الرضي ١١٤/١ ، والتذكرة ٦٨٤ ، وينظر الخزانة ١٧٠/١، والدرر ٩١/١، واللسان ٥٧٢/٤(عشر)، والهمع ٢٦/١، وفي اللفظ اختلاف بسيط

[4] – شرح المصنف على المقدمة الكافية : ٢٦٧/١

والمرجع في ذلك إلى نقلة اللغة ، لا إلى نقلة الحديث ؛ لأنه ليس من صناعتهم ، فكل ذي صناعة أعرف بصناعته .
النوع الثاني : من التحقيقي (أُخر) ، وإنما حكم عليه بالتحقيقي لعدم توقفه على أمر من خارج ، أو لكونه معدولاً على مذهب الجمهور عن اللفظ ، والمعنى الأصلي، أما اللفظ فإن (أُخر) معدولاً عن (الآخر) ،والمعنى على مذهب الجمهور الأصلي ،فإن اشتقاق اللفظ يقتضي ذكره بعد متقدم ،وهو يطلق على المذكور ثانياً من غير نظر إلى ذكره بعد متقدم .
واختلف في علة منعه من الصرف
فذهب قوم إلى أنّه لم ينصرف للوصف والجمع والتأنيث ، وهذا ضعيف ؛ لأن الاستقراء يدل على عدم تأثير الجمع ، والتأنيث مع الوصف
وذهب الجمهور إلى أنّ المانع له الوصف والعدل ،واختلف في العدل على ثلاثة أقوال [٧]:
أحدها : معدول عن (أفعل) مع مصاحبة (من) ؛ لأنها إذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع ، كقولك : (مررت بنساء أخر من غيرهن) أي: أشد تأخراً من غيرهن فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ (أُخر) ، وجرى وصفاً للنكرة ،
وفي التنزيل ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١] وأيضاً ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [٢]

وهذا التقدير يقتضي معناه الأصلي ، وهو التأخر الوجودي ، وهو مخصوص بمكسور الخاء
ولذلك قالوا : جمادى الآخرة دون الأخرى ، وربيع الآخر.
وأما مفتوح الخاء فيطلق علي المذكور ثانياً من غير نظر إلى تقدم وتأخر ؛ لأنه معدول عن معناه الأصلي ، وذلك يقتضي عدم مصاحبة (من) له ؛ لأنها ترده إلى معناه الأصلي.
والقول الثاني : إنه معدول عن (أخريات) نكرة ؛ ليصح وصف النكرة به ، وهذا ضعيف ؛ لأن (أخريات) مما يلزم استعماله ، أما باللام أو بالإضافة

---

[5] – مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري ، صاحب الصحيح المعروف باسمه (ت ٢٥٦هـ) ترجمته في سير أعلام النبلاء ، وفيات الأعيان ٤٥٥/١ ، وينظر : صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن سورة النساء ١١٧/٣، وفتح الباري لابن حجر ١٧٨/٨

[6] – ينظر : شرح المصنف على الكافية ٢٦٧/١

[7] – ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٤

[١] – الآية : ١٨٤من سورة البقرة

[٢] –الآية : ٧ من سورة آل عمران

والقول الثالث- قول الجمهور : أنها معدولة عما تقتضيه أفعل التفضيل من اللام ، وأمّا الإضافة فلم يعهد العدل عنها ، وأمّا (من) فلا تستعمل معه لفظاً ، استغناءً عن دلالتها بدلالته على سابق من جنسه في الذكر متقدماً في الوجود ،أو متأخراً
فإن قيل : فقضية العدل عن لام التعريف أن تكون معرفة قياساً على (سحر) ، فلا يصح جريها وصفاً للنكرة ، فالجواب من وجهين :
أحدهما : أنّ الأصل المعدول عنه ليس بمراد كإرادة (عامر) بالنسبة إلى (عمر) ، بدليل وصف النكرة به ، بل هو أصل مرفوض لا يُنطق به،
وأمّا قول الشاعر [٣]:
[٩٨]صلى على عزةَ الرحمنُ و ابنتِها ليلى وصلى على جاراتها الأُخَرِ
فإن دخول اللام والألف على (أخر) يبعد عدلها ومنع صرفها ، كدخولها على ما لا ينصرف.
وأما (سحر) فإنّ المعدول عنه مراد ، كإرادة (عامر) بالنسبة إلى (عمر) ؛ فلذلك كان معرفة
والوجه الثاني : أنّ (سحر) إنما تعرف بقصد العلمية ، وأما العدل فيه ؛ فلإفادة علّة أخرى مع العلمية ليمتنع من الصرف ، وليس تعريفه بالنظر إلى المعدول عنه بل بالعلمية .
وأما (أخر) فلا يلزم تعريفه ، وإن عدلت عن صيغة لام التعريف ؛ لأن النظر فيها إلى المعدول في نفسه ، وهو نكرة صفة ، والصفة تضاد العلمية ، ويمكن تقدير العلمية فيها،ويقوى النظر إليه في نفسه عمر ، فإنه معرفة بالنظر إليه في نفسه لا بالنظر إلى المعدول عنه ؛ لأنه صفة في الأصل.
وأما (أمس) فإنما كانت معرفة ؛ لتضمنها لام التعريف ، ولذلك بنيت على الكسر،وليست معدولة عن صيغة فيها اللام ، كـ(سَحَر) و (أُخَر) ، ولذلك كانا معربين مع وجود العدل ؛ لعدم التضمن لمعنى الحرف ، وهذا يستقيم في (أخر) لدخول إعراب ما لا ينصرف فيها.
وأما (سحر) فلم تدخله سوى حركة واحدة كـ(أمس) ولو قيل : إنه مبني لتضمنه لام التعريف كـ(أمس) كان وجهاً ، ودعوى العلمية فيه لا يقوم عليها دليل ، واختلاف / حركتي البناء لا يمنع من ذلك . ٢٢/ب
ويدفع هذا أنه من الظروف الملازمة للنصب ، فحركته حركة الظرف الملازم للنصب بخلاف (أمس) .
قال أبو علي[١] : "وفي عدل (أخر) عن صيغة فيها اللام فائدتان :
إحداهما : أنه لما جرت وصفاً على النكرة ، مع أنّ بابها مع اللام لا يجري

---

[3] – قائله : الراعي النميري وهو في الديوان ١٢٢، والبيت من شواهد اللسان ١٤/٤٦٥(صلا)

[١] – المسائل المنثورة ٢٧٨ – ٢٧٩

وصفاً إلاّ على المعارف (كالصغرى) [٢] والصغر ، علم بذلك أن الألف اللام ، وإن لزما في هذا النوع ، بمنزلتهما في سائر الأسماء .
والثانية :أنها لما عدلت ولم تنصرف ،دلّ ذلك على لزوم استعمال هذا النوع باللام ،وما يعاقبه لا يستعمل نكرة لتنزيلهما منزلة (عامر) ،وانْ افترقا من جهة الإرادة وعدم الإرادة ".
والنوع الثالث من التحقيقي : (جُمَع) ، وإنما حكم عليه بالتحقيق ؛ لعدم توقفه على أمر من خارج ، أو لكونه معدولاً عن لفظ (جُمْع) ، وعن معناه الأصليّ على الخلاف بدلالته على التعريف إلى جعله تأكيداً ؛ لإفادة الشمول ، والمانع له من الصرف العدل والتعريف ، فأما العدل ففيه وجهان :
أحدهما : عن (جُمْع) لأنّه قياساً جمعاء ؛ لأنها صفة في الأصل ، وقياس الصفات(فُعْل).
والثاني : عن جماعي لأنَّ (جمعاء) اسم ليس بصفة [١] ،
وقياس الأسامي (فعالي) كصحاري ، ولذلك جمع مذكرها بالواو والنون ،
وأما التعريف ففيه أربعة أقوال :
أحدها : نقل عن الخليل [٢]أنّ تعريفهما بالإضافة المقدّرة ،كأخواتها المضافة ،
فإنّ تعريفها بالإضافة ،والدليل على ذلك مراجعة الشاعر للأصل ،قال الشاعر[٣]
:[٩٩]إنّ الخليط [اليوم] باك أَجمْعَُه
فأجمعه تأكيد للضمير في (باك) ، وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما : أنّ وجود النون في (أجمعين) ينافي تقدير الإضافة .
والثاني : أنّ الإضافة لو كانت مرادة لحصول التعريف ؛ لوجب أن تكون هذه الأسماء مبنية ، كالظروف المقطوعة عن الإضافة .
والقول الثاني : أن تعريفها بتقدير عدلها عن صيغة فيها لام التعريف ،كما في(سحر) على الوجه الأول .وإشكال الإضافة مندفع عن هذا القول ، وهذا القول يستقيم في غير (جمع)
وأما (جُمَع) فقد ذكرنا أنها معدولة عن صيغة (جَمْع) ، اللهم إلاّ أن يقال : أن ذلك الجمع المعدول عنه معرف باللام ، فيستفاد منه في العدول علتان :
أحدهما : العدل عن صيغة (جمع) ، والثانية التعريف باللام المقدرة

---

[٢] –كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

[1] – ينظر: الهمع : ١/٩٧- ٩٨، وحاشية الدكتور مخيمر على شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/١١٦٣

[2] – شرح الرضي ١/١١٩

[3] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد القواس ١/٦٣١ ، والإضافة منه

والقول الثالث : أنها صيغ مرتجلة ، وضعت لتأكيد المعارف ؛ لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارجه ، وتقدير المعرف الخارج بعيد ، ويقوي هذا القول : أن (أجمعين) لم ينكر بالجمع ، ولو كان جمع (أجمع) لتنكر ، كما يتنكر العلم عند الجمع ، فدل على أنه صيغة مرتجلة ، لتأكيد الجمع المعرفة .

والقول الرابع : أنّ المانع له العدل والصفة الأصلية المقدرة ، واختاره المصنف[٤] ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنّ الأسماء المؤكد بها معارف ، والمقصود تقدير ما يدل على تعريفها مع العدل،وتقدير الصفة الأصلية لا يدل على تعريف .

والثاني : أنّ المقصود من لفظ التأكيد تقوية المتبوع في نفس السامع من غير دلالة على معنى في المتبوع ،وتقدير الصفة الأصلية يلحق التأكيد بالصفة في الدلالة على

المعنى ، وأما قول الشاعر[١] :

[١٠٠]تحملني الدلفاء حولاً أجمعا

وقوله عليه السلام " بهيمة جمعاء هل تحس فيها من جدعاء " ،[٢] فإنه على مذهب الكوفيين في جواز تأكيد النكرات بها ؛ لأنّ أصل وضعها للتأكيد .

وإذا سمي بـ(جمع ، وأخر) لم ينصرف عند سيبويه [٣] للعدل في الأصل ، وانصرف عند الأخفش والكوفيين ؛ لزوال معنى العدل بالتسمية ، وهذا أقوى ؛ لأن العدل المصاحب للوصف ، والمصاحب للتأكيد يزول بزوال لازمه ولا يوجد مع التسمية.

وإذا سمي بـ(سحر) انصرف عند سيبويه ؛ لنقله من الظرفية إلى الاسمية ، وعدله كان مصاحباً للتعريف في الظرفية ، ويزول لزوال لازمه ،ولا يوجد مع التسمية ،

أ/٢٣

وأما (عشية) و (ضحى) و (عتمة) و (ومساء) إذا أردت بها عشية يومك / وعتمة ليلك ، وعشاءها ، وضحى يومك ، ومساءه ، فإنها معارف ؛ لدلالتها على وقت بعينه؛لتقدير عدلها عن ما فيه لام التعريف ، وإنما لم يقدر

---

(4) – إشارة ؟إلى قوله في المتن " وجمع " ، وينظر شرح المقدمة الكافية للمصنف : ٢٧٢/١

(1) – هذا الرجز غير منسوب فيما اطلعت عليه ، وقبله

يا ليتني كنت صبيا مرضعا

ويروى الشاهد : تحملني الدلفاء حولاً أكتعا

وهو من شواهد:السلسيلي في شفاء العليل ٧٣٨/٢ ، و الكافية الشافية ١١٧٤/٣ ، والمكودي ١٦/٢ ، و الخزانة ٣٥٧/٢ ، واللسان (كتع) ٣٠٥/٨

(2) – أخرجه مالك في الموطأ ٢٨١/١ عن أبي هريرة ، ورواه البيهقي في سننه ٢٠٢/٦

(٣) – الكتاب ٢٢٤/٣

تعريفها بالعلمية ، كـ"غدوة" و"بكرة" و"سحر" على الوجه القوي ؛ لأنه يقتضي منع (عشية) و (عتمة) من الصرف وهما مصروفتان باتفاق ، وإنما لزمت النصب ؛ لعدم تصرفها بالنقل من الظرفية إلى الاسمية .
وإنما قلنا في (سَحَر) بالعلمية ؛ لأن تقدير العدل من غير العلمية يقتضي صرفه ، كهذه الأسماء ، وإذا نُكر صرف كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾ [1] لزوال العلمية، وعدلها المصاحب لها .
وإذا صغرته - وأنت تريد سحر يوم بعينه – كقولك : " أجيئك يوم الجمعة سحيراً " انصرف أيضاً ، ودخله التنوين ، ولم ينصرف بالرفع والجر ؛ للزومه للظرفية ، وإنما انصرف؛ لزوال العدل منه بالتصغير ؛ لأنه عدل في حال التكبير ، فيكون التكبير مع العلمية لازماً للعدل، وإذا عدم جزء اللازم عدم الملزوم ، وتبقى فيه علمية من غير عدل .
فإن قيل : فصيغة المعدول والمعدول عنه في (سحر) واحدة ، فكيف يتحقق العدل؟!
قلنا : صيغته الأصلية بلام التعريف ، وصيغة المعدول بغير لام التعريف، فتصير لام التعريف في المعدول عنه كألف (عامر) ؛ لتنزلها منزلة الجزء من الكلمة .
والقسم الثاني : التقديري نحو : عمر ، وإنما حكم عليه بالتقدير ؛لتوقفه على أمر من خارج [2] ، وهو عدم الصرف ؛ لانقسامه إلى المنصرف وغير المنصرف ، وإلا فهو يشارك الحقيقي في الخروج عن اللفظ الأصلي ، والمعنى الأصلي ، وفيه ثلاثة أقوال :
أحدها : أنّ المعدول مشتق من المعدول عنه ، فعلى هذا يكون منقولاً .
والثاني : أنّه مرتجل غير مشتق ؛ لأنّ لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى،ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه ومشابهته للمرتجل ؛ لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه.
وفي فائدة العدل وجهان :
أحدهما : أنّه يستفاد منه خفة اللفظ وكثرة المعنى ، ولذلك لم يحكم بأن الثلاثاء والأربعاء معدولان عن ثالث ورابع ؛ لعدم خفة اللفظ وموافقة المعنى .

---

[1] – الآية ٣٤ من سورة القمر

[2] – أي :(ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل) شرح الكافية للمصنف ٢٧٥/١

والثاني : رفع لبس الصفة ؛ لأنّ (فاعلاً) أصل وضعه الصفة [لا العلمية] ، فإذا عدل إلى (فُعَلَ) زال ذلك اللبس ، ومما جاء من الأعلام المعدولة عن (فاعل) عمر عن عامر ، وزفر عن زافر ، من زفر الجمل : إذا حمله ، و (قثم) عن (قاثم) ، من (قثم) إذا أعطى كثيراً ، و (زحل) عن (زاحل) ؛ لبعده ، و (جشم) عن (جاشم) ، من جشم الأمر : إذا تكلفه ، و (دلف) عن (دالف) من (دلف) : إذا تقدم ، أو مشى مشياً رويداً ، و (قزح) اسم رجل ، ويقال اسم شيطان ، وموضع بالمزدلفة ، وقوس قزح عن قازح ، من قَزح الكلب ببوله ، أومن تقزح النبت إذا تشعب شعباً ، و (ثعل) معدول عن (أثعل) من قولهم : رجل أثعل ، وامرأة ثعلاء - لزائد الأسنان – ؛ لعدم فاعل ، وإنما صرفه أمرؤ القيس في قوله [1]

[١٠١]أحللت رحلي في بني ثعلٍ إنّ الكرام للكريم محل

للضرورة ، وأمّا (أَدَدٌ) اسم رجل ، و (لُبَد) اسم للنسر المعروف ، فإنما انصرفا ؛ لأنهما ليسا بمعدولين .

وكذلك ما لا ينصرف إذا صُغِّر نحو : (عُمير) انصرف لزوال صيغة العدل .

وفُعّل في كلام العرب على تسعة أضرب :

ثلاثة منها لا تنصرف ، وهي : (عمر وجُمع وأخر) ، و واحد منها مبني ، وهو نحو : يا فسقُ ، في النداء ، وخمسة مصروفة :

أحدها : المصدر كـ(هُدى) و (تقىً) .

والثاني : الصفة نحو : (حُطم) و (لُبَد) قال الشاعر [2] :

[١٠٢] قد لفّها الليل بسواق حُطمْ

وقال تعالى : ﴿ أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا ﴾ [3]

والثالث: أن يكون جمعاً كـ(غرف) و (عمر) جمع (عُمرة)

والرابع : أن يكون مفرداً نكرة كـ(صرد) و (نغر) لطائرين

والخامس : أن يكون اسم جنس كـ(رطب)

ولو سمُي بشيء من هذه الخمسة لانصرف ؛ لأنّه منقول عن نكرة مصروفة ، فليس فيه سوى التنوين ، والعدل (القائم) [1]بمنع الصرف ،

---

[1] – أنظر : الديوان ١١٩

[2] – ينسب هذا الرجز للحطم القيسي ، وقيل لأبي زغبة الخزرجي ، أو لرشيد بن رميض العنزي ،والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٣/٣، والمقتضب ٥٥/١،والبيان ٣٠٨/٢، والكامل ٦٢١،٢١٥، والأغاني ٤٤/١٤،والمخصص ٢٢/٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٦، وينظر اللسان (حطم ، زيم)

[3] – الآية ٦ من سورة البلد

[1] – ما بين القوسين غير واضح في النسخة ، ولعله كما ذكرت

وبابه السماع ، فلا يقال في باب مالك: مُلك ، ولا في حارث (حرث) لعدم السماع

ولو سمي بـ"فُعَل" مما لم تثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أوجه :/

٢٣/ب

أحدها : الأولى منع الصرف ، حملا له على الأكثر .

والثاني : الأولى صرفه نظراً إلى الأصل ؛ لأنّ تقدير العدل على خلاف القياس

والثالث : إنْ كان مشتقاً من (فِعْلٍ) مُنع من الصرف ، حملاً على الأكثر ، وإلا صرف ، وهو فحوى كلام سيبويه [٢]،وأما قوله تعالى : ﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [٣] فمن قرأ بتنوين (طِوىً) ، فإنه جعله علماً على الوادي ، وهو مذكر فانصرف إذ ليس فيه إلا التعريف، ويكون بدلاً منه أو عطف بيان ، ومن قرأ بغير تنوين طوى[٤] ، فإنه لا ينصرف ، إمّا لأنه اسم للبقعة فلا ينصرف للتعريف والتأنيث ، وإما لأنه معدول عن (طاو) ، والمانع له التعريف والعدل.

وأما (قطام) - القَطِم : المشتهي للّحم ، والقَطْمُ : قطع الشيء بأطراف الأسنان ، و (حذام) من الحذم ، وهوالقطع ، وما شاكلهما من المعدولة عن (فاعلة) في الأعلام ، فلغة أهل الحجاز بناؤها على الكسر ، قال الشاعر [٥]:

[١٠٣]أتاركة تدللها قطامِ وضنّا بالتحية والسلام

وقال آخر

[١٠٤] إذا قالت حذامِ فصدقوها فإنّ القول ما قالت حذام[١]

وفي علة بنائها ثلاثة أقوال :

---

[2] –إذا دل اللفظ على معنى في غير محل النطق تسمى دلالاته (المفهوم) ، وينقسم إلى نوعين : مفهوم موافقة ، وهو ما فهم منه (كون المسكوت عنه موافقا للمنطوق به في الحكم ، وهو ما يسمى : فحوى الخطاب ، وينظر الكتاب ٢٢٢/٣

[3] – الآية ١٢ من سورة طه ،والآية ١٦،من سورة النازعات

[4] – قرأه بلا تنوين الحسن ، والأعمش ، وأبو السمال ، وعكرمة ، وغيره ، وبالتنوين : نافع ، وابن كثير ، ويعقوب ، وغيره ، ينظر : الإتحاف ٣٠٢ ، والبحر ٢٣١/٦ ، والكشف ٩٦/٢ ، والنشر ٣١٩/٢، وينظر معجم البلدان ٤٤/٤

[5] – قائله النابغة الذبياني وهو في الديوان ١٣٠ ، والبيت من شواهد التبصرة ٥٦٥ ، وأمالي الشجري ١١٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٤/٤

[1] –ينسب للللجيم بن صعب ،والبيت من شواهد الخصائص ١٧٨/٢، وابن يعيش٦٤/٤، ومغني اللبيب٢٩١ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٧٠/٣ ،والتصريح ٢٢٥/٢،وابن عقيل ٦٣/١،والأشموني ٢٦٨/٣،

أحدها : أنها بنيت لمشاكلتها لـ(فَعالِ) التي هي اسم الفعل [٢].
والثاني : للمبرد وابن كيسان [٣] -أنّ (فاعلة) التي عدلت عنها لا تنصرف ؛ للتعريف والتأنيث ، فلما عدل عنها إلى (فعال) زادها العدل ثقلاً ، وليس بعد منع الصرف إلاّ البناء
وقدح أبو اسحاق [٤] في هذه العلة ، وقال : " ليس زيادة العلل مما يوجب البناء " بدليل (أذربيجان) فإنّ فيها خمس علل ، ولم تخرجها زيادة العلل إلى البناء
والثالث : أنها بنيت لتضمنها معنى تاء التأنيث التي كانت في المعدول عنه ، ولا يردُ نحو : هِنْدٍ وجُمْل ؛ لأنها ليست معدولة عن شيء فيه تاء التأنيث ،بل تاء التأنيث محذوفة منها .
وبنيت على حركة هرباً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين مع كونها تدل على التأنيث.
وأمّا بنو تميم ، فما لم يكن أخره (راء) ، فاتفقوا على إعرابه ، ومنعه من الصرف ؛ للعلمية والعدل والتأنيث ، ويقال : هذه قطام ، ورأيت قطام ، ومررت بقطام ، وهذا عدل تقديري ؛لخروج المعدول عن اللفظ الأصلي ،والمعنى أنه يتوقف على أمر من خارج.
فإنّ قيل : فالعلمية والتأنيث يستقلان بمنع الصرف ، فأي حاجة إلى العدل ؟ وإنما صير إليه في نحو : (عمر) لوقوعه غير مصروف ، وليس فيه إلا العلمية !
والجواب من وجهين :
أحدهما : أن هذه الألفاظ مشتقة ، وليست هي على قياس الألفاظ المشتقة من المصادر، فلذلك جعلت فرعاً على الألفاظ المشتقة ، كما أنّ (عمر) فرع على اللفظ المشتق من المصدر .
والثاني : أنّ زيادة العلل لا تقدح في منع الصرف بل تقويه ، ألا ترى أنّ في (أذربيجان) خمس علل ، ولم ينكر زيادة العلل فيها ،وهذا الإشكال ،وجوابه لم أعلم أحداً سبقني إليه .
وهذه اللغة قوية ؛ لأنّ العدل من موانع الصرف ، فكان منع الصرف أليق به من البناء.
وأما ما آخره (راء) ، نحو [١]: وبار، و جعار ، وحضار لأحد المحلفين

---

[2] – نحو : دراكِ الأمرَ ، ونزالِ وهو مذهب سيبويه ، ومن تبعه ينظر الهمع ٩٩/١

[3] – ابن كيسان أبو الحسن : مُحَمَّد بن أحمد (ت ٢٩٩هـ) ينظر : الإنباه ٥٧/٣ و المقتضب ٣٦٨ ، وما بعدها ، و ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٠١

[4] – ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٠٢

[١] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٤ –٦٥

وهما نجمان يطلعان قبل سهيل ، يحلف من وقع بصره علىأحدهما أنه سهيل ؛ لشدة شبههما له ، فالقليل منهم جروا على قياس لغتهم في منع الصرف، قال الأعشى-وهو من قيس ، ومنزله باليمامة ، وبها بنو تميم [٢] :

[١٠٥]ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار

والكثير منهم وافقوا أهل الحجاز في البناء على كسر الراء ، وإنما وافقوهم؛لأن لغتهم الإمالة ، والراء المكسورة تجلب الإمالة ، وأما الراء المضمومة والمفتوحة فانها تمنع الإمالة ، فلذلك خالفوا قياس لغتهم ، وهو منع الصرف ، وعدلوا إلى الكسر لغرض الإمالة ، وهذا يقدح في أصل لغتهم ؛ لأنهم فهموا علة توجب البناء لا منع الصرف ، فينبغي أن يطردوا حكم البناء في جميع لغتهم بجميع ذلك ليحصل غرض الإمالة .

---

[2] – ديوان الأعشى ٣٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٩/٣ ، وشرح المفصل ٦٤/٤،و الهمع ٢٩/١، واللسان٥/٢٧٣ (وبر)

متنٌ : " الوصف شرطه أنْ يكون في الأصل كذلك ، فلا تضره الغلبة الاسمية ، فلذلك صرف (أربع) في (مررت بنسوة أربع) ، وامتنع (أسود) وأرقم للحية و (أدهم) للقيد ، وضعف منع (أفعى) للحية ، و (أجدل) للصقر، وأخيل) للطائر "[١] .

٢٤/أ

الشرح [٢]: الوصف عبارة عن ذات متصفة بالحدث ، أو كون اللفظ موضوعاً / لشيءٍ باعتبار معنى هو المقصود ، وإنما أطلقه ولم يذكر العلة المؤثرة معه ؛ لأنه يؤثر مع وزن الفعل ، وهو مشترك بين الوصف والعلمية ، وفي العدل ، وهو مشترك أيضا بين الوصف والعلمية ، والمشترك بين شيئين لا يتقيد بأحدهما ، فلذلك أطلقه ، وأطلق العدل قبله ، وأمّا الوصف في (حمراء) فلا يؤثر ، خلافاً لأبي علي.[٣]

والوصف في (سكران) يبطل تأثيره في (ندمان) ، والمراد هنا تأثير الوصف مع وزن الفعل، وهذا أقوى العلل شبهاً بالفعل ؛ لوجود الزيادة في أوله ، ولتحمله الضمير، ولتأثيره على علامته بشروط أن يكون صفة في الأصل ، وأن لا يحذف منه شيءٌ ، وأن لا يقبل التاء ، ولا فرق بعد ذلك بين أن يكون له (فعلاء) كأحمر وحمراء ، و ليل أليل وليلة ليلاء ، وأعين وعيناء ،وأشم ـله شامةـ وشيماء ، أو لا يكون كرجل آدر ويوم أيوم ، وأجدل وأخيل في من لم يصرف ، ولا بين أن يكون مشتقاً من مصدر كأحمر أو من غير مصدر كأليل ، أو أيوم.

الشرط الأول كونه صفة في الأصل ، وإنما اعتبر ذلك ؛ لأنه لو عدم الوصف في الأصل لانصرف كأفكل وأيدع [٤]إذ وزن الفعل لا يؤثر منع الصرف وحده ، وأمّا أدهم للقيد ، وأرقم وأسود للحية ، فقال سيبويه [٥]: "لم تختلف العرب في منع صرفها نظراً إلى الصفة الأصلية قال الشاعر:

---

[١] – الكافية٦٣

[٢] – الكتاب : ١٩٤/٣ ، والمقتضب : ٣١١/٣ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٧٨/٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٧٧/١– ٢٨٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١٢٦/١– ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٢٢٢/١– ٢٢٤

[٣] – المسائل المنثورة ٢٠٥ ، والإيضاح العضدي ٣٠٤

[4] – الأفكل : الرعدة ، ولا فعل لها (اللسان) فكل ٥٢٩/١١ ، والأيدع :: العندم ، أو دم الأخوين (يدع) اللسان ٤١٢/٨

[5] – الكتاب ٢٠١/٣

[١٠٦]يرى الناس منّا جلد أسود سالخٍ وفروة ضرغام من الأسد ضيغم[١]

ودليل النظر إلى الصفة الأصلية أنّ القيد والحية سُمّيا بذلك لسوادهما، وسميت الحية بأرقم للنقط فيها ، ومما يلحق بهذه الثلاثة (أبرق) لكل شيء اجتمع فيه سواد وبياض ، وأبطح ، لكل مكان متسع .
ويقوى النظر إلى الأصل صرف (أربع) في مررت بنسوة أربع ، فإنه انصرف ، وان وجد فيه علتان، نظراً إلى الأصل وهو العدد ، ولفهم الأصل منه ، وهو العدد مع الوصف ، فبطل تأثير الوصف تغليباً للأصل .
وأجاز بعضهم صرف هذه الأسماء ؛ لأنها غلبت عليها الاسمية ، واطرح الأصل منها فلم يبق تأثيره ؛لأن اطراحه ينافي تأثيره ، إذ التأثير يدل على عدم الاطراح ، ويقوي ذلك أنهم جمعوها جمع الأسامي لا جمع الصفات، قالوا : الأداهم ، والأراقم ، والأساود ، والأباطح، والأبارق، وأما أفعى للحية ، وأجدل للصقر ، وأخيل لطائر أخضر في جناحه لمعة تخالف لونه ، فالفصيح منع صرفها ؛ لأنها أسماء نكرات غير صفات في الأصل ، ومنهم من منع صرفها ، قال سيبويه[٢]: " وترك صرفها (أحسن) ؛ لوجهين ، فمن منع صرفها تأول في (أجدل) معنى الجدل ، وهو القوة ، وفي (أخيل) معنى التخيل ، وهو : التلون ، وفي أفعى معنى الخبث ، وعلى هذه اللغة قول الشاعر[٣] :

[١٠٧] كأن بني الزعماء إذ لحقوا بنا فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وأما (أول) فمن جعله (أفعل) لم يصرفه ، ومن جعله (فوعلا) صرفه ، وأمّا (أولق) لشبه الجنون فمن جعله (فوعلاً) بدليل (مألوق) صرفه ، ومن جعله (أفعل) من (ولق يلق) صرفه أيضاً ؛ لأنه اسمٌ للجنون ، قال الشاعر[٤]:

[١٠٨] لعمرك بي من حب أسماء أولق
فإن سُمّي به لم يصرف .

---

(1) – البيت لأوس بن حجر ، و هو في ديوانه ١٢٤، تحقيق مُحَمَّد يوسف نجم ، والضيغم : الذي يعض ، وقيل واسع الشدق ، اللسان (ضغم) ٣٥٧/١٢ ، والأسود : العظيم من الحيات ، ويقال له سالخ لأنه يسلخ جلده كل عام اللسان (سلخ)٢٥/٣

(2) –الكتاب : ٢٠٠/٣ ، والمقتضب ٣٣٩/٣

(3)– البيت للقطامي ينظر الديوان ١٨٢، البيت من شواهد شرح التصريح ٢١٤/٢،والمقاصد النحوية ٣٤٦/٤،وأوضح المسالك ١١٩/٤،وينظر جمهرة اللغة ٨٠٠،ويروى
(كأنّ العقيليين يوم لقيتهم

(4) – لم أقف على قائله ، ولا تتمته هو من شواهد النيلي في الصفوة الصفية ٥٦٣/٢ ، واللسان (ولق)

الشرط الثاني : أن لا يحذف منه شيء ، ولذلك انصرف (خير) و (شر) في التكبير ؛ لزوال الصيغة بحذف الهمزة ، فإن صغرا أعادهما التصغير إلى أصلهما ، فلم ينصرفا ، فقيل : أُخَيْرُ وأُشَيْرُ ، وكذلك (أفْعَل) إذا صغر ، وبقي تمامه لم ينصرف ، وإن كانت صيغة (أفْعَل) قد زالت منه ؛ لأنّ أصوله موجودة ، وقد صغروا (فعل) التعجب ، وهو باق على حاله ، فكذلك (أفعل) . وأمّا (أحوى) إذا صغر ، فإن ياء التصغير تقع بعد الحاء ، فتنقلب الواو ياء ، والألف ياء ، فتجتمع ثلاث ياءات ، وفيه أربعة أقوال :
أحدها :-للخليل وسيبويه ويونس (أحيّ)[1] غير منصرف ؛ لأنّ الياء الأخيرة حذفت، طلباً للتخفيف كراهة اجتماع الياءات ، وهي في حكم المنطوق بها ، فلا يقدح في منع الصرف ، كما لم يقدح تغيير صيغة / أفعل في نحو : (أشد) و (أصم) في منع صرفه.
والقول الثاني لعيسى بن عمر[2] : (أحيٌّ) منصرفاً ؛ لأن ما حذف للتخفيف لا يكون مراداً ،بخلاف ما حذف للإعلال ،وإذا لم يكن مراداً خرج عن صيغة (أفعل) فانصرف[3] ، وأما (أصم) و (أشد) فليس فيه سوى نقل حركة عينه إلى فائه ، وإدغام عينه في لامه ،وصيغة (أفعل) لم يحذف منها شيء ، فلذلك لم يقدح تغيره في منع الصرف .
والقول الثالث لأبي عمرو[4] : (أُحَيٍّ) بالكسر والتنوين ؛ لأنه يعله إعلال المنقوص نحو : جوار ، فيكون تنوينه عوضاً ، فيثبته في الرفع والجر، ويحذفه في النصب ؛ لتمام الكلمة ، فيقول : هذا أُحَيٍّ ، ومررت بأحيّ ، ورأيت أحيّ ، وقد ألزم أنْ يعل فعله إعلال المنقوص ؛ لأنّ علة اجتماع الياءات موجودة ، ولم يقل به
والقول الرابع : أُحَيْوٍ ، يعلّه إعلال المنقوص ؛ لأنّه لم تجتمع فيه ثلاث ياءات فيحذف للتخفيف ، وأظهر الواو ، ولم يدغم حملاً على التكبير ، وهي لغة من قال (أسيود)[5]
الشرط الثالث : عدم قبوله للتاء احترازاً من (أرمل)
وكذلك : (جملٌ يعملٌ) ، و (رجل أُدابرٌ ، وأُباترٌ) ، للذي يقطع رحمه ، وإنما انصرفت هذه وفيها الصفة ، ووزن الفعل لثلاثة أوجه :
أحدها : أن مدار الباب على(أفعل فعلاء) ولا تلحقه تاء التأنيث؛استغناء بفعلاء عن تأنيثه ، وهذه تدخلها التاء للتأنيث، يقال : أرملةٌ ، ويعملة ،

٢٤/ب

---

(1) – انظر الكتاب ٤٧٢/٣

(2) –الكتاب ٤٧٢/٣

(3) – الكتاب ٤٧٢/٣

(4) – الكتاب ٤٧٢/٣

(5) – هذه اللغة من ما رواه سيبويه ٤٦٩/٣ ، ٤٧١

وأدابرة ، وأباترة ، فخرجت بذلك عن قيد (أفعل) ، كما خرج (ندمان) بدخول التاء عن قيد (سكران).
فإن قيل : فقد قالوا للحية الأنثى : أسودة ، ولم يخرج بذلك عن شبه الفعل ؟!
قلنا : لحوق التاء طرأ عليها بعد استعمالها اسماً ، وأمّا في حال الوصف فمؤنث (أسود) سوداء ، أو النظر إلى حالة الوصف ؛ لأنه المعتبر في منع الصرف
والثاني : أن هذه التاء لا تدخل الفعل لتأنيثه ؛ لأنه مذكر ، فإذا دخلت على ما أشبهه خرج بتأنيثه الطارئ عن شبه الفعل المذكر الذي لا يقبل هذه العلامة الطارئة ،ولا يرد نحو (قائمة) إذا سمى بها لأن الطارئ هو العلمية لا التأنيث ، ولا نحو : (جعفر) إذا سمي به مؤنث ؛ لأنه ليس له علامة طارئة تدل على التأنيث ؛ لأنّ تأنيثه معنوي . ٢٥/أ
والثالث : أنّ هذه ليس صفات في الأصل بل أسماء نكرات وصف بها ، وليس صفة في الأصل كأربع .
فإن قيل : فـ(أربع) تقبل التاء كهذه الأسماء ، فينبغي أن يكون وزن الفعل منتفياً فيها ؛ لأن شرط تأثيره عدم قبول التاء ، فإذا انتفى الشرط انتفى المشروط
وكذلك الوصف أيضاً منتف عنه ؛ لأن الشرط كونه صفة في الأصل ، وذلك منتف عنه ؛ لكون أصله عدداً فلا يتحقق فيه شيء من موانع الصرف
قلنا : أما الوصف فصحيح ؛ لما تقدم ، وأما التاء فليست مثل هذه التاء الداخلة على هذه الأسماء لوجهين :
أحدهما : أنها في هذه الأسماء دخلت لتدل على تأنيث ما دخلت عليه، وفي (أربعة) دخلت لتدل على تذكير ما دخلت عليه ، والدالة على التأنيث هي القادحة في شبه الفعل ، [أمّا] الدالة على التذكير ، فلا تقدح في شبه الفعل ؛ لموافقتها للفعل في الدلالة على التذكير .
والثاني : أنّ (أربعاً) ليس من أربعة ؛ لأن وضع (أربعة) سابق على وضع (أربع) ، بدليل تعليلهم بأن المذكر سبق إلى العلامة ، فكان ترك العلامة في المؤنث علامة ، ولذلك قال سيبويه [١]: " لو سميت رجلاً بثلاث من (ثلاث نسوة) لم تصرفه ؛ لأنّ تأنيثها معنوي ، ولو سميته بثلاث من (ثلاثة) لصرفته ؛ لأن تأنيثه لفظي ، وقد زالت التاء منه ، بخلاف (يعمل ويعملةٌ) ، فإن المذكر سابق على المؤنث .
وإذا كانت التاء سابقة لم تدل على التأنيث ، بل على الفرق بين العددين" ، ولذلك ذهب بعض العلماء إلى أنها للمبالغة ؛ لاختصاصها بالمذكر الذي هو أشرف من المؤنث ، وإذا لم تدل على التأنيث ؛ لم تقدح في شبه الفعل ، إنما

---

[١] – الكتاب ٢٣٦/٣

يقدح فيه ما وضع للدلالة على التأنيث ، وهو الذي يدخل على المؤنث بعد سبق / المذكر.
وإذا تحقق ذلك علم أنّ وزن الفعل غير منتفٍ ، وإنما المنتفي الوصف في الأصل ، فإذا قلت : مررت برجلٍ أفعل ،لم ينصرف عند سيبويه ؛ لانتفائه عن الوصف ، فكأنه قال : مررت برجلٍ أحمرَ ، وصُرف عند أبي عثمان[٢] ؛ لأنّه للوصف .

(٢) – أبو عثمان المازني بكر بن مُحَمَّد النحوي البصري (٢٤٩ هـ) ترجمته في معجم الأدباء ٢٨٠/٢ ، والإنباه ٢٤٦/١ .وينظر : الهمع ١٠٦/١

متنُ : " التأنيث بالتاء شرطه العلمية ، والمعنوي كذلك ، وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط ، أو العجمة ، فـ(هند) يجوز صرفه ، وزينب ، وسقر ، وماهِ وجور ممتنع ، فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة[على الثلاثة]، فـ(قدمٌ) منصرفٌ ، وعقرب ممتنعٌ " [١]

الشرح [٢]: إنما شرطت العلمية في التأنيث بالتاء والمعنوي ، فنحو : المرأة قائمة ، و(جريح) ، ففيهما الصفة والتأنيث ، وهما مصروفان ؛ لعدم لزوم التأنيث فيهما بدليل زواله عند وصف المذكر بهما ، وكذلك التاء في نحو : طلحة وحمزة ، وجميع أنواع التأنيث إنما تلزم ،تاء بالتسمية ، وإذا لم تكن لازمة لم يعتد بها علة ، ولا فرق بين التسمية بما فيه التاء بين قلة الحروف كـ(ثُبَة) و (تِرَة) ، أوكثرتها كزعانفة وخَربصيصةٌ [٣]، ولا بين المذكر كحمزة وطلحة ، والمؤنث كفاطمة وعائشة ، وإن كان التأنيث المعنوي في المؤنث ينقلهما الى اللفظي ؛ لأن مدار الباب على حصول ا لعلتين ، وأمّا المعنوي فينقسم أربعة أقسام :

أحدها : الثلاثي ، إذا كان ساكن الأوسط ، وفيه علتان : نحو : هِند ، وجُمْل ، ودَعْد ، وفيه لغتان :

إحداهما :- وهي القياس- منع الصرف ؛للعلمية والتأنيث ،وجزم أبو العباس والزجاج[٤] بالقول بهذه اللغة .ولم يُجيزا صرفه اختياراً ، وحملا ما ورد على ضرورة الشعر .

واللغة الثانية : صرفه لخفته بسكون وسطه ، فكأنّ خفته قاومت أحد السببين ، فرجع إلى الأصل .ونقل عن سيبويه [٥]أن الاختيار منع الصرف ، ويوافقه قول المصنف بجواز صرفه ، ونقل عن الكوفيين[٦] أنّ الاختيار الصرف ؛ لخفة اللفظ ، ويوافقه قول صاحب المفصل[١] "منصرف في

---

[١] – الكافية ٦٤

[٢] – الكتاب ٣/٢٢٠ – ٢٤٠ ، والمقتضب ٣/٣٢٢ – ٣٥٠ ، والأصول ٢/٨٦ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٦٠ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٨١– ٢٨٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١/١٣١– ١٣٨ ، والفوائد الضيائية ١/٢٢٤– ٢٢٧

[٣] – الخربصيصة : أي شيء من الحلي ، وينظر : اللسان (خربص) ٧/٢٤

(4) – المقتضب ٣/٣٢٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ،وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٧ والرضي ١/١٣٥ ، والهمع ١/١١٣

[5]– الكتاب ٣/٢٤٠

[6] – ينظر المقتصد ٢/٩٩٤ ، والرضي ١/٤٩

[1] – المفصل في علم العربية : ١٧

اللغة الفصيحة ، ونقل ابن جني[٢] التخيير بين اللغتين من غير ترجيح ، وقد جاء قول جرير على اللغتين[٣]:

[١٠٩]لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تُغذَ دعدُ في العلبِ

وقول الآخر[٤]:

[١١٠]ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ

وقول الآخر [٥]

[١١١]تذكر هنداً بعدما بعدت هندُ فؤادٌ حليفاه الصبابةُ والوجد

والبيتان الأخيران لا ينهضان حجة ؛ لأجل التصريع[٦]

والقسم الثاني :ساكن الأوسط الذي فيه ثلاث علل ، نحو : ماه ، وجور ، وحمص ، (اسماء بلدان)[٧] ، ففيها العلمية والتأنيث والعجمة ، فلا تنصرف قطعاً ؛ لأنّه إذا قاوم خفة السكون إحدى العلل بقى علتان .

فإن قيل : هذا يقوي اعتبار العجمة في (نوح)

قلنا : إنها هاهنا مقوية للعلة ، وليست علة مستقلة ، بخلاف (نوح) ، فإنها فيه علة مستقلة، ولا يلزم من كونها مقوية مرجحة استقلالها عليه ، لا يقال : إنما يقال إنها مرجحة ، إذا قدر ضعف العلة ، أمّا إذا قدر زوال العلة ؛ لأن خفة السكون قاومت أحد السببين ، كما في (هند) ، فينبغي أن يقدر أنها علة مستقلة ، لأنا نقول : خفة السكون إنما تزيل تأثير أحد السببين بشرط أن لا يتقوى بالعجمة ، وأما إذا تقوى بالعجمة فلا تقوى على إبطال تأثيره ، فيعلم بذلك أنها مقوية لا أنها مستقلة .

وأما قوله تعالى : ﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا ﴾[١] ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها : أنه البلد المعروف ، فصرف على إحدى اللغتين .

والثاني : أنّه مذكر لأنّه عبارة عن الحاجز بين الشيئين .

والثالث : أنه نكرة ؛ لأنه أراد مصراً من الأمصار .

---

[2] –الخصائص : ٦١/٣ ، والمنصف ٧٧/٢

[3] – ينظر ملحق ديوان جرير ص ١٠٢١،والبيت من شواهد الكتاب ٢٤١/٣،و أدب الكاتب ٢٢٢، وما ينصرف ومالا ينصرف ٥٠،والمنصف ٧٧/٢،وأمالي ابن الحاجب ٣٩٥،والخصائص ٦١/٣،وشرح المفصل٧٠/١

[4] – قائله : الحطيئة ،وهو في ديوانه ٣٩، والبيت من شواهد الصاحبي ٩٧، و شرح المفصل ٧٠/١،١٠، والدرر٢٢١/٥، والهمع ٨٨/٢، وينظر : اللسان : ٢٢٣/٣(سند) ، و١٢٣/٤(جدر)

[5] – لم أعثر عليه في المصادر التي بين يدي ، والشاهد في ورود كلمة (هند)بالصرف مرة وبغيره مرة أخرى .

[6] – التصريع من فنون العروض ، والمقصود به تصيير مقطع المصراع الأول في البيت الأول من القصيدة مثل قافيتها ينظر :العمدة ١١٥/١،وسر الفصاحة ٢٢٢،

[7] – ينظر معجم البلدان

[١] –الآية ٦١ من سورة البقرة

القسم الثالث : الثلاثي متحرك الوسط ، نحو : (فخذ ، وقدم) إذا سمي بهما مؤنث ، و (سقر، ولظى) نعوذ بالله منهما ، وفي التنزيل ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴾ [٢] و ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴾ [٣] ، وهذا القسم لا ينصرف ؛ لعدم المعارض لأحد السببين ؛ لأن الحركة تقوم مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف ألف (جمزى) في النسب كتحتم حذف ألف (مصطفى) لا كتخيير حذف ألف (حبلى) المشاركة لها في عدد الحروف.

ولا يقال : بأن ألف (جمزى) / لم تقلب خوفاً من اجتماع أربع حركات لا لكون الحركة قائمة مقام الحرف ؛ لأنّا نقول بأنّ الحركة الرابعة عارضة لأجل النسب ، والعارض لا يعتد به ، فدليل قيام الحركة مقام الحرف تعليلهم همز نحو(أقتت) بأن الضمة بمنزلة الواو فكأنه اجتمع واوان . ٢٥/ب

فإن قيل : لو نزلت الحركة منزلة حرف رابع لم تلحقه [تاء] التأنيث في التصغير ،كالرباعي ، ولا شك في لحوقها نحو (قُديمة ، وفخيذة)

قلنا : نحن لا ندعي أن الحركة تجري مجرى الحروف في كل حكم بل في موضع يثقل اللفظ بها وذلك في المكبر ، وأما المصغر فلا يفترق فيه ساكن الأوسط ومتحركه ، لاشتراكهما في تحريك الوسط في التصغير ؛ لأجل ياء التصغير

فإن قيل : فالفتحة تناسب السكون في الخفة ، بدليل امتناع تخفيف نحو : عملٍ ،

قلنا: لا نسلم المناسبة ، بل الفتحة ثقيلة بالنسبة إلى السكون ،خفيفة بالنسبة إلى الضم ، والكسر .

القسم الرابع : المؤنث الزائد على الثلاثي ، الذي ليس أصله التذكير ولا التأنيث فيه عارض ، نحو : زينب وسعاد ، وهما علمان مرتجلان للمؤنث ، ولم ينقلا من نكرة كـ"غطفان" للمذكر ، وأما نحو : (عناق) و (عقرب) و (أتان) و (جيئل) فلا ينصرف إذا سمي به مؤنث ؛ للعلمية والتأنيث المعنوي .

وإذا سمي مذكر بساكن الأوسط كـ(هِنْدٍ) و (جُمْلٍ) ، فلا خلاف في صرفه ؛ لزوال ثقله بنقله من التأنيث إلى التذكير ، ولو صغر لمذكر ، لقيل : هنيد ، وجميل ، بغير تاء ؛ لأنه صار مذكرا

فإن قيل : فقد جاء (أذينة) و (عيينة) اسمي رجلين

---

[٢] – الآية ٢٦، ٢٧ من سورة المدثر

[٣] –الآية ١٥ من سورة المعارج

قلنا : أنه سمي بهما بعد التصغير ، ولو صغر لمؤنث لقيل : هنيدة وجميلة وزبيدة ،ولم ينصرف بلا خلاف .
ولو سمي مؤنث بمذكر ساكن الأوسط كزيد و عمرو لم ينصرف في قول الخليل وسيبويه ويونس والأخفش وأبي عمرو والمازني[١] ؛ لأنّه من نقل الأخف إلى الأثقل ، فازداد ثقلاً ، وانصرف في قول أبي زيد وعيسى والجرمي والمبرد [٢] ؛ لأنه يجتمع فيه مقاومة السكون أحد السببين ، والنظر إلى خفته في الأصل .
وأما متحرك الوسط- إذا سمي به مذكر - فلا خلاف في صرفه ؛ لنقله من الأخف إلى الأثقل ، وليس فيه تاء التأنيث ، ولا ما يقوم مقام علامة التأنيث ، و اعتبار الحركة إنما يكون في محل الثقل ،وهو المؤنث ،وأما مع المذكر فلا اعتبار لها.
وإذا صغر المذكر لم تلحقه علامة التأنيث ؛ لأنّه زال عنه التأنيث ، وصار مذكراً ، بل يقال : قديم ، وفخيذ ، وفي المؤنث (قديمة) و (فخيذة)[٣].
وإذا سمي مذكر بـ(أخت) و (بنت) صرف ، ولم يعتد بالتاء ؛ لأنها للإلحاق بـ(قفل) و (جذع) ، وقد صار مذكراً في المعنى ، وهو ثلاثي .
وإذا سمي مذكر بالمؤنث الزائد على الثلاثي نحو : (عناق وعقرب) لم ينصرف للعلمية، وقيام الحرف الرابع مقام علامة التأنيث ، نحو : طلحة [٤] .
فإن قيل : ينبغي أن ينصرف ؛ لأنه صار مذكراً في المعنى ؛ لخفته بنقله من ثقل التأنيث إلى خفة التذكير قياساً على تسمية المذكر بـ(قدم) ، و (سقر) ، وجعلكم الحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث ضعيف ؛ لوجهين :
أحدهما : أنكم جعلتم حركة عين الثلاثي بمنزلة حرف رابع ، ولم تعتبروها في المذكر نظراً إلى خفة التذكير .
والثاني : أنه قد زال التأنيث بتسمية المذكر به ، وليس فيه علامة لفظية ،كما في (طلحة) حتى يغير
والجواب عن الأول : أن الرباعي يثقل لفظه بالحرف الرابع ، فيصير بذلك كالذي فيه تاء تأنيث ، والدليل على ذلك أنه إذا صغر لم تلحقه التاء ؛ لقيام الحرف الرابع مقامها، والثلاثي وإن قدرت حركة عينه بمنزلة حرف رابع ، فلا يلتحق بالرباعي في الثقل ، بدليل لحوق تاء التأنيث في تصغيره ، وعدم لحوقها في الرباعي ، وإنما يؤثر تقدير الحركة بمنزلة الحرف في محل

---

[١] – الكتاب : ٢٤٢/٣ ، والأصول ٨٥/٢ ، والتبصرة : ٥٥٣/٢

[٢] – المقتضب : ٣٥١/٣ ، ٣٥٢ ، التبصرة ٥٥٣/٢

[٣] – الكتاب ٢٢١/٣

[4]– في حاشية النسخة إشارة إلى بلوغ المقابلة إلى هذا الموضع

الثقل، وهو التأنيث دون الخفة .
وأما الحرف الرابع فيؤثر ثقله في المؤنث والمذكر ؛ لظهوره ونيابته مناب تاء التأنيث.
والجواب عن الثاني / أنّه وإن زال ، أي : التأنيث ، إلا أنّ الحرف قائم مقام تاء التأنيث ، لما تقدم .
ودليل اعتبار ذلك في كلامهم أنهم سموا المذكر بـ(كراع) ، ومنعوه من الصرف في الأكثر، نظراً إلى أنّه في الأصل لمؤنث ، ومن جعله لمذكر في الأصل صرفه ، ولو سمي المؤنث بمذكر ثلاثي متحرك الأوسط ، أو زاد على الثلاثي لم ينصرف؛ لأنه نقل من الخفة إلى الثقل ، وليس فيه [ما] يقاوم أحد السببين .
وقد جاء (جعفر) اسم مغنية لآل سليمان [١] وفيها يقول [٢] :
[١١٢]تقولها عائبةً بالقِصَرِ يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ
إن أك دحداحاً فأنت أقصر أو أك ذا شيب فأنت أكبرُ
غرّك سربالٌ عليكِ أحمرُ ومِقْنَعٌ من الحريرِ أصفرُ
وتحت ذاك سوأة لو تذكرُ .
وإذا سمي مؤنث بـ" طالق " و" حائض " لم ينصرف ، ولو سمي به مذكر صرف ؛ لأنه مذكر في الأصل ، وصف به المؤنث ، فلا يعتد بالتأنيث العارض فيه ، ٢٦/أ
ولو سميت بـ(نساء) و (إماء) لم تصرف في المؤنث ، وصرفت في المذكر ؛ لأن تأنيثه للجمع ، وليس بتأنيث أصلي ، فلم يعتد به.
ولو سمي مذكر بـ(رباب) لانصرف ؛ لأنه اسم للجنس ، وليس بمؤنث في الأصل ،ولو سمي مذكر بـ(شمال) و (جنوب) ، فإن جعلا اسمين لمؤنثين في الأصل لم ينصرف، وإن جعلا وصفين وصف بهما المؤنث وأصلهما التذكير انصرف .

---

[١] –لم أعثر على توضيح فيه من يكون (سليمان) هذا ؟ وهل هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ، أم غيره ؟
[٢] – نسبت هذه الأبيات في الكامل ٩٤/١ لأعرابي مجهول ، و البيت من شواهد ابن يعيش : ٩٣/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/١ ، وابن فلاح في المغني ٤٧٢/٢

متنٌ : " المعرفة شرطها أنْ تكون علمية " [1]

الشرح [2]: إنما كانت العلمية هي المانعة دون غيرها من المعارف ؛ لأن المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات لا تدخل في هذا الباب لكونها مبنيات ، وأما تعريف اللام والإضافة فلم يجعل من العلل ؛ لوجهين :
أحدهما : أن دليل الصرف – وهو التنوين – لا يجتمع معهما ، وإذا لم يجتمع معهما لم يبق في تعريفهما دلالة على منع الصرف ؛ لكون حذف التنوين لمنافاته لهما لا لكونه لا ينصرف ،بخلاف العلمية ، فإنّ التنوين يجتمع معها ، فإذا لم يوجد في العلم عُلِمَ أن حذفه لكونه لا ينصرف ؛ لعدم منافاة العلمية .
والوجه الثاني : أنّ اللام والإضافة يجعلان غير المنصرف منصرفاً عند قوم ، وما جعل غير المنصرف منصرفاً لا يصلح جعله علَّة لمنع الصرف .
وأما التوابع فمن قال : تعريفها بالإضافة المقدرة ، أو بتقدير عدلها عن صيغة فيها لام التعريف فقد حصل الجواب عنها ، ومن قال : عدل عن معناه الأصلي في الصفة إلى جعله تأكيداً ، فيكون تعريفه بتقدير اللام أيضاً ، ومن قال : صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف التحقت بالأعلام .

---

[1] – الكافية : ٦٤

[2] – والمقتضب ، والأصول ٢/٨٧– ٨٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٥٩– ٦٠ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/٢٨٧ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٤٠–١٤٢، والفوائد الضيائية : ١/٢٢٧– ٢٢٨

متنُ : " العجمة شرطها [أن تكون] علميّة في العجمية ، أو تحرك الأوسط ، أو زيادة على الثلاثة ، فـ(نوحٌ) منصرف ، و (شتر) و (إبراهيم) ممتنع "[١].

الشرح [٢]: الأسماء الأعجمية على ضربين :
أحدهما : الأعلام ، وشرط تأثير عجمتها علميّة في العجمية ، وانما اشترط علميتها في العجمية ؛ لأن عجمتها تحتمي بالعلمية عن تصرف العرب فيها بإدخال آلة التعريف عليها،فتقوى بذلك لبعدها عن العربية ، ولذلك انصرف المذكر المسمى بالجنس [٣]؛ لعدم احتماء عجمته بالعلمية،وأما الزيادة على الثلاثة ، فالأكثرون اعتبروها لحصول الثقل بها ، ويدل عليه قول سيبويه [٤]:"كل مذكر سمي بثلاثة أحرف من غير حرف تأنيث مصروف عربياً كان أو عجمياً " ، إلا أن يكون نحو: (ضرب) ،ولا يردّ عليه بـ(سحر) ؛ لأنّه إذا سمي به صرفه .
والثلاثي مصروف عند هؤلاء سواءً تحرك وسطه كـ(شتَر ، وفَلَج) ، أو سكن كنوحٍ ولوطٍ وهودٍ عند سيبويه [٥] ؛ لأن العرب من ولد إسماعيل في المشهور ، و (هود) كان قبله ، فلا يكون عربياً [٦] ،
وذهب قوم إلى أن متحرك الوسط لا ينصرف ، وساكن الأوسط ينصرف قياساً لمتحرك الوسط على المؤنث في قيام الحركة مقام حرف رابع ، وأجازه المصنف ، ويلزم من إلحاق متحرك الوسط بالمؤنث إلحاق ساكن الوسط بالمؤنث في جواز الصرف ومنعه ، ولا يمنع من ذلك وروده مصروفاً في التنزيل ؛ لأنّه نطق بأوضح اللغتين ، ونقل عن عبد القاهر / وتبعه في المفصل [٧] في ساكن الأوسط منع الصرف ، والصرف ، وهو أفصح ؛ لورود التنزيل به ، ويلزم من ذلك منع الصرف في متحرك الأوسط ، والأكثرون في قوانين العجمة والتأنيث بوجهين :

٢٦/ب

---

[١] – الكافية : ٦٤

[٢] – الكتاب : ٢٣٥/٣ ، والمقتضب ٣١٩/٣-٣٢١ ، والأصول ٩٢/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٦/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٨٨/١- ٢٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١٤٢/١- ١٤٤، والفوائد الضيائية ٢٢٨/١- ٢٣٠ ، والهمع ٩٥/١ - ٩٨

[3]– نحو :لجام وديباج

[4]– الكتاب : ٢٢٠/٣

[5] – الكتاب : ٢٣٥/٣ ، وانظر الصفوة الصفية ٣٦٨/١ ، واللسان فلج

[6] – يلاحظ هنا استناد المؤلف إلى التاريخ في إثبات عجمية هود عليه وعلى نبينا السلام

[7] – ينظر : المقتصد ٩٩٥/٢ ، ١٠٠٤ وفي المفصل في علم العربية ١٧، قال الزمخشري " وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة " وينظر شرح الرضي ١٤٣/١

أحدهما : أنّ جنس العجمة لا يعتد بتسمية المذكر به ، وجنس التأنيث ، يعتد بتسمية المذكر به ، فدل ذلك على قوة التأنيث وضعف العجمة .
والثاني : أنّ التأنيث يفتقر إلى علامة ، والعجمة لا علامة لها ، وما له علامة أثقل مما لا علامة له بدليل التذكير والتأنيث ، فإذا تحقق الفرق دل على خفة ما فيه العجمة فانصرف ،وأما (شتر) فلا يتعين للتذكير ؛ لأنه اسم (قرية) [1]، فمنعه من الصرف التعريف والتأنيث المقوى بالعجمة كما في (ماه) و(جور)، وكذلك حكم (فَلْجٍ) إن كان اسماً لبلدةٍ [2].
وأما من منع في المتحرك وصرف في الساكن ، فحجته أنّ العلمية مع الحركة قوية لقيامها مقام حرف رابع ، والدليل على ذلك تأثير العدل في (عمر وسحر) مع ضعف العدل ؛ لأنه تقديري ، فالعجمة أقوى ؛ لأنها وجودية ،وأمّا الساكن فليس له قوة المتحرك حتى يلحق به ،ولذلك لم يرد في التنزيل إلا مصروفاً ﴿ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ ﴾ [3]. ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمۡ هُودٗا ﴾ [4] .

ومدار منع الصرف على الوجود[5] ، كما قلنا في عمر[6] ، وأما عبد القاهر والزمخشري[7] فإن حجتهم في متحرك الوسط ، كحجة من منعه .
وأما ساكن الوسط فإذا حمل المتحرك على المؤنث ؛ لوجود العلتين مع التحرك - حمل أيضاً - ساكن الأوسط على ساكن الأوسط ؛ لوجود العلتين ، ولا يمنع من ذلك ورود التنزيل بصرفه لكونه ورد على أفصح اللغتين ، وإلا أدى إلى مقاومة السكون للعلتين ، وليس للسكون قوة مقاومة العلتين ، بدليل (هند) فإنه لم يقو على مقاومة العلتين .
وإذا تقرر ذلك ، فمن أمثلة ما فيه زيادة مما ورد في التنزيل : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، وإسرائيل ، ويوسف ، ويونس ، وفرعون

---

(1)—كذا ورد في النسخة ، وفي معجم البلدان ٣/٣٢٥ (شَتَرُ) اسم قلقة

(2)— قرية عظيمة من ناحية اليمامة ، وموضع باليمن معجم البلدان ٤/٢٧١ ، واللسان (فلج) ٢/٣٤٩

(3) – الآية ١٠ من سورة التحريم

(4) – الآية ٦٥من سورة الأعراف

(5) – في حاشية النسخة ، قوله (على الوجود ، أي : على وجود الاسم ممتنعا من الصرف كما سبق الإشارة إليه في بحث العدل ، وبها أيضا أثر بلوغ المقابلة

(6) – ينظر ما تقدم ص ٢١٤

(7) – عبد القاهر الجرجاني (ت) ومحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

، وهامان ، وقارون ، وهابيل ، وقابيل [1] ، وداوود ، وجالوت ، وطالوت ، وأيوب ، وجبريل ، وميكائيل ، وإسرافيل [2]، وهاروت ، وماروت ، وكذلك عزرائيل ، وجميع أسماء الملائكة عليهم السلام .
وكذلك جميع أسماء الأنبياء عليهم السلام لا تنصرف إلا سبعة ، ثلاثة منها عربية ، وهي محمد ﷺ وصالح وشعيب ، وأربعة أعجمية ، وهي : نوح ، ولوط ، وهود ، وشيث ؛ لكونها سابقة على العربية .
فأمّا (موسى) لما يحلق به ، فوزنها (مُفْعَل) من أوسيت رأسه ، ولا يكون فُعْلَى من ماس يميس ؛ لأنّه قد سمع (هذه موسىً حَذِمةٌ) بالتنوين ، ولو كانت (فُعلى) لم تنون ، وإذا سمُي بها لم تنصرف للتعريف والتأنيث ؛ لأنها مؤنثة ، وأمّا اسم النبي ﷺ فلا ينصرف للتعريف و العجمة ، و وزنه (مُفْعَل) ، عند من يقول بوزن الأسماء الأعجمية .
وأمّا (عيسى) فيحتمل أن يكون (فِعْلى) من العيس ، وهو البياض ، وألفه للتأنيث فلا ينصرف معرفة ولا نكرة ، أو للإلحاق ؛ فلا ينصرف [معرفة] وينصرف نكرة ، ويحتمل أن يكون أعجمياً ؛ فلا ينصرف للتعريف والعُجمة .
وأمّا (زكرياء) فمن جعله أعجمياً فالمانع له المعرفة والعجمة ، ومن اشتقه من تزكّر بطن الصبي : إذا امتلأ ، فهمزته للتأنيث ، ولا ينصرف معرفة ولا نكرة ، ووزنه (فَعْلِياء) ، و أمّا (يأجوج ومأجوج) ، فقيل : هما أعجميان ، لا ينصرفان ؛ للتعريف[3] والعجمية ، وقيل : عربيان مشتقان ، ولا ينصرفان للتعريف والتأنيث ؛ لأنهما اسمان لقبيلتين ، ومن همزهما فاشتقاقهما من أجيج النار ، وهو : التهابها ، أو من الأجّة ، وهي : شدة الحر والاختلاط ، أو من الأج وهو : سرعة العدو [1]، ووزنهما (يفعول) كيربوع ، و (مفعول) كمعقول ، ومن لم يهمزهما ، فالأجود أنه أبدل من همزتهما ألفا ؛ لتعذر اشتقاق (ياجوج) من غير همزة ؛ لأنّ (يجّ) مهمل ، فيتعذر فيه (فاعول)

---

[1] – لم يتحر المؤلف الدقة في هذه العبارة كما هي عادته –رحمه الله – حيث أنّ اسم هابيل وقابيل لم يردا في التنزيل

[2] – أيضا لم يرد في التنزيل اسم إسرافيل ولا عزرائيل

[3] – المراد بالتعريف هنا هو : العلمية

[1] –انظر : اللسان (أجج) ٢ /٢٠٧ ، فتح القدير ٣١٢/٢ ، والأرجح أنهما أعجميان لا اشتقاق لهما ، وينظر : الصحاح (أجج) ٢٩٨/١

وأمّا (ماجوج) فيمكن اشتقاقه من مجّ الماء[٢]، ووزنه فاعول، وقول أبي حاتم [٣] (ماجوج) : مفعول من ماج يموج ، وألفه عن واو غلط ؛ لأنّ ميم (ماج) أصلية ؛ لكونها فاء الكلمة ، وميم (مفعول) زائدة ، فلا تكون منه
والضرب الثاني : أسماء الأجناس المنقولة من العجمية إلى العربية ، نحو : سندس ، واستبرق ، وديباج ، وفرقد ، وإبريسم ، ولجام، وآجر ، ونيروز عند الفارسي[٤] ونَوْرُوز / بالواو عند السيرافي [٥]،بدليل جمعه على (نواريز) من دون (نياريز) ، وهذا الضرب لا يعتد بعجمته في منع الصرف لوجهين :
أحدهما : أنه جرى جنساً في كلام العجم ، كجريان (الرجال) جنسا في كلام العرب، فكما ينصرف المسمى بـ"رجل" كذلك ينصرف المسمى بواحد من هذه الأجناس ٢٧/أ
والثاني: أن العرب لما تصرفت فيه تصرف نكراتها من التعريف والإضافة قرب بذلك من العربية وبعد من العجمية ، فلذلك انصرف مذكر سمي بديباج وإما لو سمي به مؤنث لمنعه من الصرف التعريف والتانيث ، و العجمة ساقطة الحكم، وكذا لو سمي (ببقم وآجر) بتخفيف الراء لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ؛ لأن (بقّم) بمنزلة (علّم) و (آجُر) بمنزلة (آمُر) ، وأما العجمية فساقطة الحكم .
وأما (بيزار) فمن لم يدخل عليه اللام لم يصرف للعلمية ، والعجمية ، ومن أدخل عليه اللام انصرف ؛ لأنها له نظراً إلى التسمية ، فأجري جنساً في كلام العجم كالنظر إلى الصفة في القياس .
واعلم أنه لا عبرة باتفاق الألفاظ ، ولا باتفاق الأوزان .
أما الأول فإسحاق اسم النبي لا ينصرف ، وإسحاق مصدر أسحق الضرع : إذا ذهب لبنه مصروف ، ويعقوب اسم النبي لا ينصرف ، ويعقوب لذكر الحجل مصروف ،ومن قال : إنما سمي يعقوب ، لأنه خرج من بطن أمه آخذا بعقب عِيصَو ، فهو من موافقة اللفظ [١]، وليس بمشتق ؛ لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف ، وكذلك (إبليس) – لعنه الله – لا ينصرف ؛ للعجمة والمعرفة ، ومن قال : أنه مشتق من (أبلس) إذا بلس ،فقد غلط؛لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف ؛ لعدم العجمة ، وإنما هو من اتفاق

---

(2)– إذا رمى به ، انظر اللسان (مج) ٣٦١/٢

(3) – أبو حاتم السجستاني (سهل بن مُحَمَّد بن عثمان –ت٢٥٥هـ) ، ينظر :غاية النهاية ٣٢١/١ ، والصحاح ٢٩٨/٢

(4) – أبو علي الفارسي (الحسن بن عبد الغفار) وينظر : الإيضاح : ٣١٤ ،والمقتصد ١٠٣١/٢

(٥) – انظر شرح اللمع للعكبري ٤٥٦/٢، وينظر المعرب ٦١٨

(1)– اللسان (عقب) ٦٢٣/١

الألفاظ.وأما اتفاق الأوزان ، فإنّ (جالوت ، وطالوت ، وقارون) غير منصرفة ، و(جاموس، وطاووس، وراقود) مصروفة ؛ لكونها نكرات.
وقد يأتي في الأسماء العربية ما يلتبس بالأسماء العجمية نحو : (جريج، وحنجور، ومنجون، وقطرب . فأما جُريج) فتصغير (جرج) ، وهو القلق ، قال الشاعر [٢] :
[١١٣]خلخالها في ساقها غير جرج
والحنجور: الحلق ، ومسحوف (مفعول) ، وهو الرجل المنقطع عن النكاح [٣]،
والانتجان : استخراج آخر اللبن من الضرع ، و (قطرب) اسم دويبة.
واعلم أن تصغير الأعلام لايجوز صرفها ، واختلف سيبويه والمبرد في تصغير نحو: إبراهيم وإسماعيل،[٤] فسيبويه شبه همزتها بالهمزة الزائدة فيقول :(بُريهيم ، وسمُيعيل) ؛لأنه قد سُمع من العرب بُريه ، والمبرد يشبه همزتها بالأصلية نحو : إصطبل فيقول : (أبيره وأسيمع) .
واختلف في وزن الأسماء العجمية ، فذهب قوم إلى أنها لا توزن ؛ لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد ، وإنما يعلم ذلك بالاشتقاق ، ولا يتحقق لها اشتقاق ، فلا يتحقق لها وزن كالحروف ، وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى ضعفه ؛ لتوقف الوزن على معرفة الأصلي والزائد ، ولا يتحقق ذلك في الأعجمية ، والمراد بالعجمة كل لغة خالفت لغة العرب ، من روم ويونان ، وفرس ، وغيرهم ، وتعرف العجمة بأمور :
منها : مخالفة أبنية كلام العرب .
ومنها : ترك الصرف في أعلامها.
ومنها : جهل اشتقاقها مطلقاً.
ومنها : اجتماع الصاد والجيم في كلمة كالصهروج والصولجان والجص.
ومنها : تبع الراء للنون نحو : نرجس.
ومنها : تبع الزاء للدال نحو : مهندز.
ومنها : خلو الكلمة الزائدة للثلاثي من حروف الذلاقة ، ويجمعها (مر بنفل)

---

(2)–لم أعثر على نسبة لهذا الرجز، وقبله :

إني لأهوى طفلة فيها غنج

، والبيت من شواهد : تهذيب اللغة ٤٨٥/١٠ ، ومقاييس اللغة ٤٥٠/١، والجمهرة ١٠٠٣،وينظر اللسان (جرج)٢٢٣/٢،والتاج (جرج)٤٥٤/٥

(3)– اللسان (سحف) ١٤٥/٩

(4)– الكتاب ٤٤٦/٣ ، شرح الشافية للرضي ٢٦٣/١ ، وارتشاف الضرب ٩٥/١ ، وشرح الأشموني على الألفية ١٧٠/٤

ألا ترى إلى وجودها في سفرجل ، وسلهب ، وجحنفل ، وسرهف ، وخلوها في داود، واسحق، ويأجوج ، وهذا القيد ضعيف ؛ لكثرة وجودها في نحو : إسماعيل ، ويوسف، ويونس، وأيوب ، وفرعون .

متنٌ : " الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء ، كـ(مساجد) و (مصابيح) ،
وأما نحو : (فرازنة) فمنصرف ، و (حضاجر) – علما للضبع – غير منصرف ؛ لأنه منقول عن الجمع ، / و (سراويل) إذا لم يصرف – وهو الأكثر - فقد قيل : أعجمي ، حمل على موازنه في العربية ، وقيل : عربي جمع (سروالةٍ) تقديراً ، وإذا صرف فلا إشكال " [1]

٢٧/ب

الشرح [2]: اعلم أنّ الجمع على ثلاثة أقسام :
أحدها : له نظير مخفف في الآحاد ، نحو : جِمال مثل كتاب ، وكعوب مثل : سدوس ، للطيلسان عند سيبويه [3]، وعند الأصمعي اسم للقبيلة ، وكتب كطنب ، وحُمُر كقفل ، ولذلك لم تعتبر الصفة والجمع فيه ، فـ(خَدَم كجَمَل وجربان كسرحان ، ورُغفان كسلطان ، وزَمْنى مثل : عطشى ، وغلمة مثل : نِشدة .
والثاني : أفعل ، وأفعال ، وإنما انصرفا ؛ لأربعة أوجه :
أحدها : أنهما يجمعان قياساً عند الزمخشري ، بخلاف هذا الجمع .
والثاني : أنهما يصغران على لفظهما ، وهذا الجمع يرد إلى المفرد فأفعُل يشاركهما في هذين الوجهين
والثالث : أنهما قريبان من لفظ الواحد فإنّ (أفعلاءَ)[4] أقرب من (أفعل) و (أفعالا) أقرب من (إفعال) إذ ليس بينهما إلا تغير الحركة .
والرابع : أنهما قد جاءا مفردين ، أما (أفعال) فبدليل وصف المفرد بهما في قولهم" ثوب أسمال، وبرمة أعشار ، والوصف يناسب الموصوف في الإفراد
وأما (أفعل) فقد جاء (أذرُح)اسم للمكان الذي اجتمع فيه الحكمان ،قال الشاعر:

---

[1] – الكافية ص ٦٤، ٦٥
[2] – الكتاب ٣/٢٣٠ ، والمقتضب ٣/٣٢٦ ، والأصول ٢/٩٠– ٩١، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١/٦٣ ، وشرح المصنف على الكافية ١/٢٩١– ٢٩٧، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٤٥– ١٥٥، والفوائد الضيائية : ١/٢٣١– ٢٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٦
[3] – الكتاب : ٣/٢٣٠
[4]—كذا في النسخة ووجهه (؟أفعل)

[١١٤]كان أبا موسى عشية أذرح يطيف بلقمان الحكيم مرازبه[١]

و(أثمد) اسم مكان ، قال امرؤ القيس [٢] :

[١١٥]تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد

وروعي أنّ المكان مسمى بالجمع على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه تمسكاً بالأصل، وجاء اشدد ، وفي التنزيل : ﴿ بَلَغَ أَشُدَّهُۥ ﴾ [٣] ولا يقدح في إفراده [قوله][٤]

[١١٦]بلغتها واجتمعت اشدي

لاحتمال حمل أشدى على قوتي ، نظرا إلى معنى القوة ، وجاء أيضاً (آنُك) اسما للرصاص و(آزر) و (أَصْبُع) .

فإن قيل : فالجمع يؤنث بدليل : قامت الرجال ، فهلا امتنع الصرف للتعريف والتأنيث إذا سمي به مذكر ؟

قلنا : تأنيثه بتأويل الجماعة ، وتأويل الجمع هو مذكر ، فلا يتحقق له التأنيث إذا لم يكن فيه ما يقتضي منع الصرف .

والقسم الثالث : صيغة منتهى الجموع ، وهو كل جمع ثالث حروفه ألف وبعده حرفان ، أو حرف مشدد أو ثلاثة أوسطها ساكن خال من تاء التأنيث أو ياء النسب ، وليس آخره ياء كـ(مساجد) ، و (دواب) ، و (أكالب) ، و (أناعيم) ، و (أجاويد) ، و(قناديل) ، وفي التنزيل: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾ [٥] ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا

---

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإيضاح على المفصل : ١٣٧/١ ، واذشرح ألفية ابن معط ٤٥٤/١ ، وأذرح مدينة أدنى الشام ، ينظر : معجم البلدان ١٢٩/١، ومعجم ماستعجم للبكري ١٣٠/١ طبعة القاهرة

[٢] – الديوان ١٨٥ والبيت من شواهد الخزانة ٢٨٠/١، والمستقصى ٥٠/٢، ومعاهد التنصيص ١٧١/١،وينظر :شرح قطر الندى ١٣٦، والجمهرة ٧٧٥، ومعجم البلدان ٩٢/١

[٣] – الآية ١٤ من سورة القصص

[4]– هذا الرجز ينسب لأبي نخيلة السعدي وهو من شواهد الرضي ١١/١ والخزانة ١٦١/١

[5] – الآية ٤٠ من سورة الحج

صَوَآفَّ﴾ [1] و ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ ﴾ [2] و ﴿ مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ ﴾ [3].

وقولنا : " كل جمع " احتراز من مثل : (الترامي) و (التداني) و (التعالي) فإنّه مصدر (تفاعل) ، وأصل عينه الضم ، وإنما كسرت لتسلم الياء عن القلب ، فتقول : أحب تحاليا ، وأكره ترامياً، وقولنا : " بعده حرفان " احتراز من نحو : زجاج وسحاب ؛ لأنّ لهما نظير في الآحاد [4].

وقولنا : " أوسطها ساكن " إشعار بأنه لا يوجد بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أصول ؛ لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها ، ولذلك يرد الخماسي في التكسير والتصغير إلى الرباعي ؛ليتناسب صدر الكلمة ، وعجزها في الحروف الأصول

وقولنا : " خال عن تاء التأنيث " احتراز من (صياقلة) و (جحاجحة) و (فرازنة) و (برابرة) ، فإنه ينصرف في النكرة ، وإن كان جمعاً ؛ لأنّ تاء التأنيث تشبهه بالآحاد نحو: (كراهية) ، و (فراهية) فانصرف كنظيره ، فإن سمي بهما ، فالمانع لهما العلمية والتأنيث بالتاء،

وقولنا : " أو ياء النسب " احتراز من نحو : معافريّ ومدائنيّ ، فإنه وإن كان جمعاً في الأصل مصروف مع ياء النسب ، وكذلك نحو : بخاتيّ وفناري ، إذا سمي بهما ونسب إليهما تزول الياء التي كانت في الجمع والمفرد ، وتخلفها ياء النسب ، فأمّا لو نسبت إليه وهو جمع لرد إلى المفرد ، وإنما انصرف هذا الجمع مع ياء النسب كما صرف مع تاء التأنيث / لمناسبتها له من ثلاثة أوجه :

أحدها : اشتراكهما في نقل الجنس إلى المفرد ، كـ(زنجيّ وزنج) ، و (وردة) في ورد كتمرة وتمر ، ومدرة ومدر .

و/٢٨ و

والثاني : اشتراكهما في انتقال حرفية الإعراب إليها .

والثالث : اشتراكهما في كون ما يدخلان عليه حقيقياً وغير حقيقي ، كهاشميّ ، وكرسيّ وناقة وظلمة .

وأمّا إذا كانت الياء في الجمع ليست للنسب ، بل هي التي كانت في المفرد ، نحو: كرسي وكراسي ، وقمري وقماري ، وغازي وغوازي ، فإنه

---

[1] – الآية ٣٦ من سورة الحج

[2] – الآية ١٣من سورة سبأ

[3] – الآية ٢١ من سورة الحج

[4]–كلاهما بعد ألفه حرف واحد

لاينصرف ؛ لأن الياء لما كانت موجودة في المفرد صارت كأنها من أصول الكلمة ، ولم تشبه تاء التأنيث .
وإذا تقرر ذلك فإنما لم تنصرف للجمع ونهاية الجمع ، أما الجمع فظاهر، وأما نهاية الجمع ففيه مذهبان :
أحدهما : أنه صيغة منتهى الجموع ، فكأنه جمع مرتين ، أمّا تحقيقا فنحو (أناعيم ، وأكالب) وأما تقديراً كـ(مصابيح وأحامد) ، فلا يجمع مرة أخرى ، لكون أحد العلتين من جهة اللفظ والأخرى من جهة المعنى ، وقد تقدم ما يرد عليه ، ولا يرد عليه نحو : (كراهية) لأنه قد احترز عنه بقوله : " بغير هاء"
والمذهب الثاني : أنه لا نظير له في الآحاد ، ولذلك انصرف (صياقلة وملائكة) ، وإذا نقض بأفْعُل وأفْعَال أجيب بما تقدم ، ونُقِضَ بحَضَاجِر : اسم للضبع[1] ـ وبراقش ـ اسم كلبة ، و (معافر) لحيّ من همدان ، و (شراحيل) ، وكذلك يرد على المذهب الأول
وأجيب بأنها مسماه بالجموع ، وليست بمفردات ، و (شراحيل)جمع شرحال)،
أو (شرحول) في التقدير ، قاله الفارسي [2] ، وقال ابن دريد [3]هو اسم (سرياني)
وقال قوم بل هو مضاف : إلى (إيل) وهو الله تعالى كميكائيل ، وكذلك (سراويل) يرد على المذهبين
أما على الأول فعلى تقدير منع صرفه ؛ لأنه من صيغة منتهى الجموع ، وهو غير منصرف
وأما على الثاني : فلأن للجمع نظير في الآحاد ، فيصرف ، وفيه أربعة أقوال:
أحدها : للمبرد وجماعة أنه (عربي) جمع سروالة وهي قطعة خرقة ، قال الشاعر:
[١١٧] عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف[1]
ولا ينصرف ؛ لأنه مسمى بالجمع ، فلا يرد على المذهبين ، ويضعف التمسك بالبيت أنه في معرض الهجو فليس يريد أن عليه من اللؤم قطعة ،

---

[1] – قال الزجاج سميت بجمع الحضجر ، والحِضْجَر : الوطب العظيم ، فكأنها قيل لها حضاجر لعظم بطنها

[2] – قال الفارسي : والقياس عندي ألا يصرف في النكرة بعد التسمية أيضا ، كما لم تصرف في النكرة قبل التسمية بها " الإيضاح ٣٠٩

[3] – ينظر الجمهرة : (سرل) ، وقد نسب في اللسان لابن الكلبي ، (شرحل) ١١/ ٣٥٣

[1] – لم أعثر على نسبة لهذا البيت ، وهو من شواهد المقتضب ٣٤٦/٣، وابن يعيش ٦٤/١، والخزانة ١١٣/١، والهمع ٢٥/١، والدرر ٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ١٠٠ ، والأشموني ٢٤٧/٣

إنما يريد وصفه بتمام اللؤم ،كتمام اللباس
ولذلك قال ابن السراج [٢]: (سروالة) لغة في (سروال)، إلا أن يثبت أنّه يقال للخرقة : سروالة ، وأما نقل الجمع إلى نكرة ، فقد جاء نقل نكرة إلى نكرة ، وان كان قليلاً كـ(خازٍ بازٍ) لذباب يكون في العشب ،فإنه مركب من أسماء فاعلين ، فـ(خازي)من (خزا) إذا قهر وغلب ،وبازي من (بزى) إذا سما وارتفع . ٢٨/ب
والقول الثاني لأبي علي [٣]: أنّه لا ينصرف ؛ لأنّه مفرد أعجمي حمل على موازنة في العربية كقناديل فأجرى مجراه ، ولذلك قال سيبويه[٢]: " سراويل واحد ، وهو أعجمي ، معرّب كما أعرب (الآجُر) ، إلا أنّ سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة " .
فقول سيبويه يدل على منع صرفه ، وعليه قول الشاعر يصف ثور الوحش [٤]:

[١١٨].....كأنه فتى فارسي في سراويل رامح

وليس بجمع ، ولذلك يجمع على (سراويلات) ولو كان جمعاً لم يجمع ، وعلى هذا القول فقد سقط إيراده على المذهب الأول ؛ لأن له علّة مستقلة ، إلاّ أن يلزم أن يقال في حد الجمع :الجمع وما أشبهه .
وسقط إيراده على المذهب الثاني ؛ لأنّه أعجمي فلا يرد نقضاً على العربي .
والقول الثالث : أنه عربي منصرف بدليل تأنيثه ، ويحمل ما ورد في الشعر على الضرورة فلا يرد نقضاً على الأول ؛ لأنه منصرف ، ولا على الثاني لأنه نادر ، فلا يعتد به
والقول الرابع : أنّه أعجمي منصرف ، ولذلك قال سيبويه [١] : إنه معرب / كما أعرب الآجر ، والآجر منصرف ، ولا يرد نقضاً على الأول ؛ لأنه منصرف ، ولا على الثاني ؛ لأنه أعجمي ، ولا يرد نقضاً على العربي .
وإذا سمي بـ(سراويل) لم ينصرف إجماعاً ؛ لأنه مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف

---

[2] – المقتصد : ١٠٠٤/٢

[3] الإيضاح : ٣١٢

[2] –الكتاب : ٢٢٩/٣

[4] – هذا بعض بيت مختلف في روايته ونسبته ، فقيل : قائله الراعي النميري ، وهو بتمامه
(أتى دونها ذب الرياد كأنه.....فتى فارسي في سراويل رامح)
،وهو في ملحق ديوانه ٣٠٣ ، وقيل : لابن مقبل ويروى
(يمشي بها ذب الرياد كأنه ..... فتى فارسي في سراويل رامح)
وهو في ديوانه ٤١ والبيت من شواهد شرح المفصل ٦٤/١،والخزانة ٢٨٨/١، والمخصص ١٧٠/١٢،١٥/٣٩،١٢/٨

[1] – الكتاب ٢٢٩/٣

ودليل تأنيثها قول الشاعر[٢] :
[١١٩] سراويل عاديّ نمته ثمودُ
فإذا نكر انصرف في قول من جعله مفرداً ، وإلا فحكمه حكم الجمع إذا كان جمعاً ، ولو صغر لم يزل التصغير منع صرفه ؛ لبقاء التعريف والتأنيث فيه ،
وإذا سمي بهذا الجمع ثم نكر ، قال ابن بابشاذ : [٣] " إنه لا ينصرف على المذهبين ، إمّا على مذهب سيبويه ، وإمّا على مذهب الأخفش ، فكأن معنى الجمعية باق ؛ لأن العرب قد سمت بالجمع نحو : ضباب وكلاب " وحكى أبو علي [٤]عن الأخفش أنّه لا يصرفه ، وقال الزجاج والرماني [٥]: أنه لا ينصرف على مذهب سيبويه .
وأما على مذهب الأخفش فقياسه الصرف ، كأحمر إذا نُكّر بعد التسمية ، وكذلك حكى أبو سعيد [٦] .
والتحقيق أن يبني ذلك على علة منع صرفه في حال تعريفه ، فمن قال : إنه لم ينصرف ؛ للتعريف ، ولشبه الأسماء الأعجمية انصرف ؛ لزوال التعريف ، وزوال شبه الأسماء الأعجمية لا يؤثر منع الصرف .
ومن قال : لم ينصرف للجمع المقدر في الأصل لم ينصرف ؛ لأنه أزال التعريف ، فالعلة قائمة ، وهي الجمع المقدر ، وإذا صغر العلم المسمى بهذا الجمع فالقياس صرفه لزوال صيغة الجمع المقدر ، وزوال الشبه بالأسماء الأعجمية [١]

---

(2) —هذا عجز بيت منسوب لقيس بن عبادة في اللسان ، وصدره
وأن لا يقولوا : غاب قيس وهذه
والبيت من شواهد ثمار القلوب ٦٠١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١١ ، والمخصص ١٧/ ١٥ ، واللسان (سرل) ٣٣٤/١١

(3) — طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري (٤٦٩ هـ) ، وقد تقدم ذكره ص ٢٠١

(4) — الهمع ١١٩/١ ، وشواهد الشافية ١٠٠/٤

(5) — ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٤ ، والكتاب ٤٩٣/٣ ، وشرح الأصول في النحو للرماني ص ١٤٠

(6) — الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف بالسيرافي (ت ٣٦٨هـ) انظر الكتاب ٢٢٩/٣ ، مع الحاشية

(1)— قال سيبويه ٢٢٩/٣: "وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة " ، وقال الفارسي في الإيضاح : ٣٠٩ ، وإذا سميت رجلا بسراويل لم تصرفه ، القياس عندي ألا يصرف في النكرة بعد التسمية أيضا ، كما لم تصرف في النكرة قبل التسمية بها "

متنٌ : " ونحو : (جوار) رفعاً وجراً كـ(قاض)[١] "

الشرح [٢]: الجمع الذي آخره ياء نحو : جوار ، وغواش ، وشوابٍّ ، لا خلاف في منع صرفه في حال النصب ؛ لتمامه بخفة الفتحة على الياء ، فيقال : رأيت جواري وغواشي، وفي التنزيل ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾[٣]

ولا خلاف في حذف ياءه في حال الرفع ، كقولك : هذه جوارٍ ، وغواشٍ ، وفي التنزيل ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[٤]

وأما في حال الجر ففيه لغتان : الكثيرة إلحاقها بالمرفوع في الحذف ، فيقال مررت بجوارٍ وغواشٍ ، والقليلة إلحاقها بالمنصوب ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً ، حملاً للمعتل على الصحيح ، واختاره الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر [٥] ، فيقال : مررت بجواريَ ، وعلى هذه اللغة قال الفرزدق :

[١٢٠]فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا[٦]

وقول الآخر

[١٢١]فوق سبع سمائيا [٧]

---

[١] – الكافية : ٦٥

[٢] – الكتاب ٣/ ٣٠٨- ٣١٣ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، والأصول ٩١/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/ ، وشرح المصنف على الكافية ٢٩٨/١- ٣٠٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥٥/١ ، والفوائد الضيائية ٢٣٥/١- ٢٣٦

[٣] – الآية : ٣٣ من سورة النساء

[٤] – الآية ٤١ من سورة الأعراف

[٥] – أبو عمر :عيسى بن عمر الثقفي البصري (ت حوالي ١٤٩هـ) ، ترجمته في الإنباه ٣٧٤/٢- ٣٧٧ ، وإشارة التعيين ٢٤٩ ، والبغية ٢٣٧/٢- ٢٣٨ ، وانظر الكتاب٣١٢/٣

[٦] –ينظر ديوان الفرزدق ٣ ، والمقتضب ١٩٢/١ ، ٣٥٤/٣ ى، والمحتسب ١١١/١ ، والخصائص ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٦٧/١ ، و٨١ ،

[٧] – هذا عجز بيت منسوب لأمية بن أبي الصلت انظر ديوانه ص ٧٠، وصدره :

له ما رأت عين البصير وفوقه

والبيت من شواهد والبيت من شواهد الكتاب ٣١٥/٣،والمقتضب ١٤٤/١،والمنصف ٦٨/٢، و٩٦ و ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٨، والخصائص ٢١١/١ ، ٣٣٣/٢ ، واللسان (سما) ٣٩٨/١٤ ، والخزانة : ٢٤٤/١ ، ٢٤٧

وهذا اسم إذا تم لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظه تمّ حكمه ، ونقصان لفظه بحذف الياء ، وتمام حكمه بلحوق التنوين .
واختلف النحاة في تنوينه في حال الرفع ، وفي حالة الجر ، على اللغة الكثيرة على أربعة أقوال :
أحدها : أنه تنوين الصرف ، ونقل هذا عن أبي علي ، ونقل أيضاً عن الخليل وسيبويه ، ونقل أيضاً عن المبرد [١].
والقول الثاني : أنه تنوين عوض عن حرف الياء ، وهو غير منصرف ، ونقل هذا عن الخليل وسيبويه [٢]
والقول الثالث : أنه عوض عن حركة الياء ، ونقل عن المبرد والزجاج [٣] وهو غير منصرف أيضاً .
والقول الرابع : أنّه دخله تنوين الصرف قبل النظر في منع الصرف ، ثم نظر فيه بعد الإعلال ، وعوض عن إعلاله بتنوين آخر ، فإذا هو على زِنَة (ما لا ينصرف) تقديراً فحذف منه تنوين الصرف ، وعوض عن إعلاله بتنوين آخر ، وهو أيضاً غير منصرف ، ونقل هذا عن السيرافي (٤)
حجة القول الأول من ثلاثة أوجه :
أحدها: أنه لما حذفت الياء ؛ لثقلها ، مع ثقل الجمع – الذي هو منتهى الجموع ؛ نقصت صيغ الجمع ، وصارت كأمثلة الآحاد نحو (مفتاح ، وصلاح) ، فانصرفت لنقصانها كانصراف (خير ، و شر) لنقصانهما
والثاني : أن الياء قد تحذف من المنقوص نحو : القاضي ، ولا يعوض عن حذفها، ولا عن حذف حركتها بتنوين ، فعلم بذلك أن الحذف لا يقتضي التعويض
لا يقال : بأن اللام تمنع من تعويض التنوين لمنافاته له ؛
لأنا نقول الممتنع اجتماع / تنوين التمكن معه ، وأما تنوين العوض فلا يمنع من تنوين التمكين اجتماع معه قياساً علي تنوين الترنم ، ولذلك دخل عندكم على (ما لا ينصرف) ، ولم يدخله تنوين التمكين
٢٩/أ
والثالث : أنه يلزم من قال بالتعويض التعويض مع اللام نحو : (الجوار) ومع الإضافة نحو : (جواري عمر)
وحجة القول الثاني من ثلاثة أوجه :

---

[١] – ينظر :المقتضب ٣٢٨/٣ ، و التبصرة : ٥٧٠/٢
[٢] – الكتاب : ٣١٠/٣
[٣] – ينظر : المقتضب ١٤٣/١ ، وما لاينصرف : ١٤٥
[٤] – السيرافي النحوي ٦٥٩

أحدها : أن الياء المحذوفة في حكم المنطوق بها ، بدليل بقاء الكسرة ؛ لتدل على الياء ، فتكون الكلمة تامة تقديراً ، فلا تنصرف ، ولذلك لم تعرب كإعراب (صلاحٍ) .
والثاني : أنه لو كان نقصان الكلمة التي لا تنصرف بالإعلال مما يوجب صرفها لوجب صرف (أفعل) من معتل اللام ، نحو : (أعلى ، وأحوى) ؛ لنقصان زنته ، بقلب لامه ألفاً ، ولما لم تنصرف علم أنّ صيغته الأصلية مرادة ، فكذلك حكم (جوارٍ) ؛ لأنّ صيغتها الأصلية مرادة
فإن قيل : إنّ ألف (أفعل) موجودة ، فنابت مناب اللام ، فلا نقص فيه ؛ لقيام الألف مقام اللام ، وأما (جوارٍ) فنقصانها ظاهر ؛ لحذف لامها
قلنا : (جوارٍ) إنما حذف لامها عند المخالف ؛ لتقدير انصرافها بدخول تنوين الصرف،ولو لم يقدر انصرافها ؛ لبقيت الياء إذ لا موجب لحذفها عنده وكذلك (أفعل) لو نُظر إلى اختلال الزنة بالإعلال ؛ لدخله تنوين الصرف، ووجب حذف الالف ، فدلّ ذلك على أن ثبوت الألف بعد الحكم بمنع الصرف ، وكذلك في (جوارٍ) لو حكم بمنع الصرف لم تحذف الياء لعدم الموجب عنده
والثالث: اتفاق النحاة في تصغير نحو : أعلى (أعيلى منك) بالتنوين ، ولولا انه تنوين العوض عن حذف اللام ؛ لوجب أن يقال (أعيلى منك) ؛ لأنّ التصغير في (أفعل) لا يقدح في منع صرفه إجماعاً ، وإنما حكم صاحب هذا القول [١] بكون التنوين عوضاً عن الياء لا عن حركة الياء ؛ لوجهين :
أحدها : أن تنوين العوض قد وجد عن المضاف إليه نحو : يومئذٍ ، وكلّ ، والمضاف إليه مركب من الحروف دون الحركات ، فكان جعله عن الحرف المناسب لما عهد التعويض عنه أولى مما لم يعهد التعويض عنه .
الثاني : أن حركة الإعراب إذا حذفت للثقل لا يقتضي حذفها تعويضاً ، فكذلك هاهنا ، وحجة القول الثالث من وجهين :
أحدهما : أنا إذا قدرنا التنوين عوضاً عن الحركة حصل الموجب لحذف الياء ، وهو الهرب من التقاء الساكنين ، وهذه العلة أخفى من علتكم ، أن الياء حذفت ؛ لثقل الجمع ؛ لأن ما صرنا إليه يوجب الحذف مطلقاً ، وما صرتم إليه لا يوجب الحذف مطلقاً
بدليل أنّ ثقل الجمع موجود في النصب ، ولم تحذف على ما صرنا إليه لما كانت الحركة موجودة لم تعوض .
والثاني: أنّ الإعلال بحذف الحركة سابق على حذف الياء ، بدليل إعلال المنقوص ، فوجب أن يناط الحكم بالأسبق [١]

---

[١] – القائل بهذا هو الخليل وسيبويه كما تقدم ص ٢٤٩

[1] – إناطة الحكم هو تعليقه وإلصاقه من ناط بالشيء إذا ألصقه ، وينظر الكليات ٨٧٣

فإن قيل : فقد حذفت الحركة في القاضي ، ولم يعوض عنها ، وحذفت من نحو : يرمي ، ولم يعوض عنها أيضاً .
٢٩/ب
قلنا : أمّا القاضي فانّه منصرف ، بدليل دخول تنوين الصرف على نكرته ، فلو دخله التنوين لالتبس بتنوين الصرف ، وهو لا يجامع اللام .
وأمّا ما لا ينصرف إذا دخله تنوين العوض لم يلتبس بتنوين الصرف ؛ لأنّه لم يعهد دخول تنوين الصرف عليه ، وأمّا (يرمى) فإن الفعل ليس له أصل في التنوين حتى يقبل عوض التنوين ، بخلاف ما لا ينصرف فإنه قابل للتنوين بحكم الأصالة ، بدليل جوازه للشاعر نظراً إلى الأصل_ وهو الصرف ، فجاز لذلك دخول التنوين عوضاً فيه
وحجة القول الرابع [٢]: أنّه دخله تنوين الصرف ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصرف ثم أعل بعد ذلك قبل النظر في عوارضها ، والنظر في (الإعلال) نظر في ذات الكلمة ، والنظر في (الصرف) ومنعه نظر في عوارض الكلمة ، وإذا كان النظر في ذات الكلمة أقدم كان الاسم منصرفاً للإعلال ، ثم نظر في منع الصرف فإذا هو على صيغة ما لا ينصرف تقديراً ، فحذف منه تنوين الصرف ، وعوض عن إعلاله بتنوين آخر.
والأقوال الاخيرة متفقة على أنه لا ينصرف ، وإنما اختلافها في كيفيته .
واذا نظر فيما ذكرنا علم أنّ الأول أقواها[١] / وأمّا قول الصرف فضعيف وجواب الوجه الأول : أنّ الكسرة تمنع من شبهه بالآحاد ، إذ لم يعرب كإعرابها ، وأما (خير وشر) فالحذف فيهما للتخفيف ، فالمحذوف في حكم العدم ، بخلاف هذا الجمع فإن حذفه للإعلال ، فهو في حكم المنطوق به ، ولذلك بقيت الكسرة ؛ لتدل على المحذوف
وجواب الثاني : أن المنقوص منصرف ، فلو دخله تنوين العوض مع اللام على تقدير حذف الياء لالتبس بتنوين الصرف، فإنه يدخل على نكرته ، وهو لا يجامع اللام بخلاف ما لا ينصرف ، فإنه لا يلتبس ؛ لأنّه لم يعهد دخوله عليه .
وعن الثالث : أنّ الياء ثبتت مع اللام والإضافة ، والعوض إنما يكون عند حذفها ، وأمّا على مذهب من يرى التعويض عن الحركة ؛ فلأنّه يستقبح مجامعة التنوين للاّم والإضافة ، وإن لم يكن للصرف نظراً إلى الصورة ، وأمّا يمانٍ ، وثمانٍ ، ورباعٍ ، وشآمٍ ، وتهامٍ ، فإنه ليس بجمع ، بل ألفه عوض عن إحدى يائي النسب ، قال الشاعر[٢]

---

[2] – وهو أنه دخله تنوين الصرف قبل النظر في منع الصرف ، وقد تقدم ص ٢٤٩

[1] – يلاحظ هنا موازنة المؤلف بين الأقوال ، وترجيح ما يقويه الدليل ، وينظر قسم الدراسة

[2] – قائله : الأعشى ، وهو في ملحقات الديوان ٢٤٨ ، البيت من شواهد التبصرة ٥٧٢/٢ ، والمقرب ٣٠٩/١، والأشموني ٨٥/٤ ، وينظر : الصحاح (ثمن) ، واللسان (ثمن) ١٣/

[١٢٢]ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا
وقد جاء في ضرورة الشعر ترك تنوينه في النصب تشبيهاً بـ(جواري) ، قال الشاعر[٣]
[١٢٣] يحدو ثماني مولعاً بلقاحها[٤]
وأما حمارٌ حزابٍ : تذكير (حزابية) للممتلئ لحماً[٤]، فمنهم من يصرفه نظراً إلى أنه مفرد ،كـ(يمان) فيقول : ركبت حزابياً ، ومنهم من لا يصرفه ؛ لاعتقاد الجمع فيه فيقول : ركبت حزابي .
وأما (طغامى)[٥]اسم موضع ، فلا ينصرف ؛ لأنه علم بصيغة الجمع ، وإذا سمي (بجوارٍ) فالحكم فيه عند الخليل وسيبويه[١]كالحكم فيه وهو نكرة .
وعند عيسى بن عمر[٢]في حكم الصحيح ، فتسكن ياءه في الرفع ، ويفتحها في النصب والجر، فتقول : جاءتني جواري ، ورأيت جواري ، ومررت بجواري .
وإذا ُسمي بـ(قاض) امرأة ، فمن قال بأنّ تنوين (جوارٍ) للعوض ، حكم بأن تنوين (قاضٍ) للعوض أيضا ؛ لأن فيه العلمية والتأنيث ؛ فلا ينصرف .
فتقول : جاءتني قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ورأيت قاضٍ
ومن قال : إنّ تنوين (جوارٍ) للصرف ، حذف التنوين هاهنا ؛ لأن الكلمة لا تنصرف ، وأثبت الياء فيقول : جاءتني قاضي ، ومررت بقاضي ورأيت قاضي .

---

(3) – هذا صدر بيت قائله ابن ميادة، وعجزه

حتى هممن بزيغة الإرتاج

والبيت من شواهد الكتاب : ١٧/٢، والتبصرة : ٥٧٢/٢ ، وسر الصناعة : ١٨٣/١ ، والخزانة ٧٦/١،

(4) – أراد تشبيه ناقته بحمار وحشي يقود ثماني أُتُن ، وقد ساقها بعنف حتى هممن بإسقاط ما في أرحامها

(4)– اللسان _(حزب) ٣٠٩/١

(5)– قال ياقوت في معجم البلدان : طغامى مثل سكارى ، وصحارى ، قرية من سواد بخارى

(1) – ينظر الكتاب ٣١٠/٣ ، قال سيبويه : هو في حال الجر بمنزلته قبل أن يصير اسما "

(2) – تقدم ذكره ص ٢٤٨

متنٌ " التركيبُ شرطُهُ العلميةُ ، وأن لا يكون بإضافة ، ولا بإسناد مثل بعلبك ".[١]

الشرح [٢]: التركيب المانع من الصرف عبارة عن امتزاج كلمتين حتى تصيرا كالكلمة الواحدة ، بفتح آخر الكلمة الأولى الصحيحة ، وجعل الإعراب على آخر الكلمة الثانية ، وقد خرج بهذه القيود أنواع المركبات .
وأمّا المصنّف فإنما يخرج عنه نحو : (سيبويه) على اللغة الضعيفة التي تعربه ، وكذلك (خمسةَ عشرُ) - على مذهب من أعربه عند التسمية به [٣] .
وإنمّا صار هذا التركيب مانعاً للصرف عند قوم دون تركيب الإضافة ؛ لثلاثة أوجه أحدها : أنّ الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً عند قوم ، وما يجعل غير المنصرف منصرفاً لا يصلح جعله علّة لمنع الصرف .
والثاني : أنّ تركيب الإضافة يلتحق بالمفردات ؛ بدليل أنّ الإعراب على الأول لا الثاني ، وأمّا التركيب المانع من الصرف فثقيل لجعله الكلمتين كالكلمة ، ولذلك جعل الإعراب على الثاني .
والثالث : لمناسبته لتاء التأنيث في فتح ما قبلها ، وحذفها في النسب ، والترخيم ، وتصغير الأول ، وتاء التأنيث تؤثر منع الصرف ، وكذلك ما يناسبها .
وإنما قال : " شرطه العلمية " ؛ لأنّ تركيب الأجناس لا يستقل بمنع الصرف من غير علمية ، ومثاله في الأعلام (حضرموت) ، و (بعلبك) ، و (رام هرمز) ، و (سمرقند) ، و (أذربيجان) و (درابجرد) ، ومن المعتل (معدي كرب) ، و (قالي قلا) ، و (أيادي سبا)
وفي الصحيح ثلاثة لغات :وأفصحها :بناء الأول على الفتح ،وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف ، فيقال :(هذه حضرموتُ) ،و (رأيت حضرموتَ)، و (مررت بحضرموتَ)،
وإنما بني الأول على الفتح لثلاثة أوجه :

---

[١] – الكافية ص ٦٥

[٢] – الكتاب : ٢٩٦/٣– ٣٠٧ ، والمقتضب ١٨١/٣، و ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٣٣ ، والأصول ٩٢/٢ – ١٠٣، والتبصرة ٥٧٣/٢ – ٥٨٤ ، والإيضاح العضدي : ٣١٥– ٣١٦ ، واللمع ٢٢٤ ، والمقتصد ١٠٣٥/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٥/١–٦٦ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٠٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥٦/١ ، والفوائد الضيائية ٢٣٧/١ ، والهمع ١/ ١٠٩– ١١٠

[٣] – قيل إنه إذا سمي بشيء من المختوم بـ(ويه) ، أو خمسة عشر يبقى على حاله مبنيا ، وقيل : يلزم عند سيبويه فكه ، وإعرابه إعراب المتضايفين ، وأجاز غيره بقاءه مبنيا على تركيبه ، وأجاز بعضهم منع صرفه " ينظر : ما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٣٧ ، والتصريح ٢٣٦/٤ة، والكواكب الدرية ٩٧

أحدهما : أنهما لما امتزجا ، وصارا كالكلمة / الواحدة ، بني الأول على أخف الحركات ؛ لثقل التركيب.
والثاني : أن القصد بالتركيب اتحاد المسمى ، فينبغي أن يكون للّفظ الدال عليه حرف إعراب واحد ؛ لأنّ تعدد الإعراب يدل على تعدد المسمى.
والثالث : أنّ الثاني ناسب تاء التأنيث في الحذف في الترخيم والنسب ، وفي تصغير الأول ؛ فناسبها في تحمله للإعراب ، وفتح ما قبله
واللغة الثانية : تركيبهما تركيب الإضافة نظراً إلى تعدد اللفظ، فيعرب الأول إعراب المضاف ، والثاني إعراب المضاف إليه ، وينظر : أينصرف ؟ ، أم لا ينصرف ؟ فيقال : (هذه حضرُموتٍ) ، و (رأيت حضرَموتٍ) ، و (مررت بحضرِموتٍ)،و (هذه رامُ هرمزٍ) ، و (رأيت رامَ هرمزٍ).
واللغة الثالثة - وهي أضعفها - : بناؤهما على الفتح ، وعلتهما كعلّة خمسة عشر ، في تضمن الثاني معنى حرف العطف
وأمّا ما آخره ياء فإنها ساكنة عند الجمهور ، سواء أضيفت ، أو ركبت ، ونقل عن بعضهم[١] أنه يحركها بالفتح ، قياساً على المنقوص ، وفرق بينهما بثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ حركة التركيب لازمة ، وحركة المنقوص عارضة ، واللازم أثقل من العارض
والثاني : أنّ المركب ثقل بالتركيب ، والسكون في حرف العلة أخف من الفتحة ؛ فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص .
والثالث : أنّ ياء المركب تقع وسطاً ، فأشبهت الأصلية كياء (دردبيس)[٢]

و (كرب) ، من (معدي كرب) يجوز صرفه ؛ لأنّه اسم لمذكر ، ومنع صرفه ؛ لأنّه اسم قبيلة في الأصل .
وإذا سميت بمثل (محاريب مساجد) مركباً ، قلت : (هذا محاريبُ مساجدَ) ، و (رأيت محاريبَ مساجدَ) ، و مررت بـ (محاريبَ مساجدَ) فإن نكرته صرفته ؛ فقلت : (محاريبُ مساجدٍ آخر) ؛ لأنّه لما دخل في باب التركيب أُعطي حكم المركب في الصرف في النكرة .
وكذا لو سميت بمركب ، وفي آخر الاسم الثاني همزة التأنيث ، نحو : صاحب حمراء ، تقول : جاءني صاحبُ حمراءَ ، و (رأيت صاحبَ حمراءَ) ، و (مررت بصاحبِ حمراءَ ، و صاحب حمراءٍ آخر) فتصرفه في النكرة ؛ لدخوله في باب التركيب ، وإن كانت (فعلاء) لا تنصرف أبداً ،

---

[١] – ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٣٤

[٢] – الأشباه والنظائر ٥٣٢/٢ قال السيوطي ، " ولأن حركة التركيب لازمة ، وحركة المنقوص عارضة ، واللازم أثقل من العارض "

ولو ثنيته لم تقلب همزته واواً بل تقرها همزة ، وكذلك لو سميت بـ(صاحب سكرانٍ) لصرفت في النكرة كما تقدم .
ولو سميت بـ(صاحب سِرحان) لجمعته جمع السلامة ، فقلت : (صاحبُ سرحانون) ،و (صاحب سرحانين) ، وإن لم ترد تسمية التركيب بل الإضافة أجريت كل شيء على أصله، هكذا نقل عن الأخفش[١] ، وفيه نظر ؛ لأن تنكير مثل : حمراء بعد التسمية لا يقتضي صرفها إجماعاً ، وكذا تنكيرها في التركيب إلا أن يقال : بأنها في محل الإجماع كلمة مستقلة ، فروعي حكمها بعد التنكير ، وهاهنا تنكيرها في التركيب هي بعض كلمة ، فانصرفت ؛ لأنها بعض كلمة منصرفة ، وهكذا القول في (مساجد) و (سكران) على قول من لم يصرفه في التنكير بعد التسمية .
وأمّا تركيب الاسم مع الصوت كـ(سيبويه) و (عمرويه) و (نفطويه) ففيه مذهبان :
أكثرهما استعمالا : بناء الأول على الفتح ، والثاني على الكسر، قال الشاعر[٢]:

[١٢٤] يا عمرويه انطَلَقَ الرِفَاق وأنت لا تبكي ولا تشتاقُ

وإنماً تعين بناء الأول ، ولم يجز فيه تركيب الإضافة ؛ لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ الثاني لما كان مبنياً سرى إليه حكم البناء من الثاني ، فمنعه الإعراب، بدليل أنّ الإضافة إلى غير متمكن تكسب البناء .
والثاني : أنّ (ويه) ليس له معنى تتحقق الإضافة إليه
والثالث : أنهم فعلوا ذلك فرقاً بين التركيب مع الأسماء المعربة وبين الأسماء المبنية ، وإنما اختير بناء الثاني ؛ لأنّه ليس معرباً ، حتى يختلف عليه الإعراب ، وإنما حُرِّكَ هرباً من التقاء الساكنين ، وإنما كانت حركته كسرة على أصل التقاء الساكنين ، ويدخله التنوين ؛ ليدل على تنكيره ، وليس هو تنوين / الصرف ؛ لأنّه يكون في المعرب ، وهذا مبني ، ولذلك أخذ على أبي الفتح[١] قوله "لم ينصرف معرفة و انصرف نكرة "[٢]. ٣٠/ب
وليس له حرف إعراب على آخر الكلمة ؛ لأنّ حرف الإعراب مخصوص بالمعرب الذي محله الإعراب ، وربما أطلق حرف الإعراب على آخر الكلمة المبنية على معنى أنها لو أعربت لكان آخرها حرف إعرابها .

---

[١] – ينظر : المقتضب : ٣٧٧/٣

[٢] – في رواية (مالك لاتبكي..) ولم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب ١٨١/٣ ، واللمع في العربية ٢٢٥، وشرح المفصل ٣٠/٩

[١] – هذا القول لم يختص به ابن جني وحده فقد ذهب إليه الفارسي وينظر : المقتصد ١٠٣٥/٢ ،

[٢] – اللمع : ٢٢٥

والمذهب الثاني [٣]: إعراب آخر الثاني كإعراب ما لا ينصرف نحو : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه ، تشبيها للثاني بتاء التأنيث .

[٣] – وهو مذهب الجرمي ، ينظر أبو عمر الجرمي ٨٣

متنٌ : " الألف والنون إن كانا في اسم فشرطُهُ العلميّة كـ(عمران) "[١]

الشرح [٢]: الألف والنون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً نحو : (عمران) ، و (حمدان) و (عثمان) و (عفان) و (غطفان) و (عفزران) اسم رجل و (حدرجان) للقصير إذا سمي به ، و (عدنان) و (ذبيان) و (سفيان) و (غيلان) و (سلمان) و(سليمان) لا ينصرف هذا النوع للعلمية والألف والنون المشبهتين ؛ لألفي التأنيث عند عبد القاهر [٣]، و وجه الشبه أنّ العلمية تمنع من قبول التاء في نحو : (مرجان) إذا سمي به ، لا يقال : (مرجانة) كما لا يقال : (حمراءة)، ومنهم من يجعل الألف والنون في العلم مشبهتين للألف والنون في نحو : (سكران) ، وهما في سكران مشبهتان لألفي التأنيث ، ومدار الشبه في العلم وفي الصفة على امتناع دخول تاء التأنيث ، كامتناعها مع ألفي التأنيث مع المشاركة في الحروف الأصول ،وهما في العلم فرع الفرع .

ولو سميت بـ(يدان) و (دمان) ولم تحك التثنية لصرفت ؛ لنقصان الأصول عن الثلاثة، ولذلك انصرف (عوانٍ) ؛ لكون النون لام الكلمة ؛ لنقصان الأصول

وقد جاءت ألفاظ تحتمل نونها الأصالة ؛ فتكون مصروفة ، وتحتمل الزيادة فلا تنصرف عند التسمية بها ، وذلك نحو : (حسّان) و (تبّان) و (سمّان) و (سحّان) و (قطّان) و (قبّان) و (فينان) و (برهان) و (دهقان) و (شيطان) و (رمان) ، فمن أخذها من (الحَس) وهو القتل[٤]،والتبّ وهو الخسارة[٥]والسمّ ، والسحّ ، والقطّ ، والقبّ ، والفينة ، وهي : الحين والبرهة ، ومن " دهق لي من المال [٦]" أي : أعطاني، ومن " شاط " إذا بطل وهلك [٧] ، لم يصرفها ؛ لزيادة النون ،

---

[١] – الكافية ص ٦٥

[٢] – الكتاب ٣/٢١٦– ٢١٨ ، والمقتضب ٣/٣٣٦ ، والأصول ٢/٨٦,٨٥، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٦٩، وشرح المصنف على الكافية ١/٣٠٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١/١٥٧ ١٥٨، والفوائد الضيائية ١/٢٣٩-٢٤٠

[٣] – ينظر : المقتصد : ٢/١٠٢٦

[٤] – القاموس (حسس) ٦٩٣،

[5] – القاموس (تبب) ٧٨

[6] – القاموس (دهق) ١١٤٢

[7] – في اللسان " قيل : فعلان من شاط يشيط إذا هلك واحترق " (شطن) ١٣/٢٣٨

وسيبويه والخليل [١] يأخذان الرمّان من الرَّم- وهو الإصلاح ؛ لأنه يرمّ المعدة ، أي : يصلحها ، فلا يصرفانه ، ومن أخذها من الحُسْن ، والتبن ، والسمن ، وسحنت الحجر إذا كسرته ، وقطن وفنن في الأرض : ذهب فيها ، ومن الفنّ – وهو الطرب ، والفَنَنُ : الغصن ، ومن برهن ودهقن [٢] ، ومن شطن : إذا بعد[٣]، فكأن الشيطان بعد من رحمة الله تعالى . صرفها ؛ لأصالة النون ، والأخفش يصرف الرُّمّان [٤] ؛ لأنه من (رمن) بالمكان إذا أقام به ، و الرمان يطول مكثه ، فيكون اشتقاقه من هذا ، مع كثرة هذا الوزن في النبات نحو : (حُمّاض [٥]) و (عنّاب) و (جُمّار) و (سمّاق[٦])

وإذا سمي بـ(مُران) وهو القثاء ، فمنهم من يصرفه[١]؛ لأنه (فُعّال) من المرانة ، وهي اللين ، ومنه (المارن) لما لانّ من الآنف ، ومنهم من لا يصرفه ؛ لأنه (فعلان) من المرور ؛ لأنّ القثاء سريع المر .

وعند الأخفش [٢] إذا سمي بـ(أصيلال) لم ينصرف ؛ لأنّ اللام بدل من نون ، كما إذا سمي بـ(هَرَاق) لم ينصرف ؛ لأنّ الهاء بدل من الهمزة ، وسلمان وسلمى من اتفاق الألفاظ ، وليس كعطشان وعطشى .

---

(1) – الكتاب ٣ /٢١٨ ، ولم أجد في الكتاب أو العين ٢٧٠/٨، أن سيبويه أو الخليل يأخذانه من الرّم ،وقال السيرافي : إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف حكم عليهما بالزيادة ، حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره ، أن النون أصلية ، ومن أجل هذا حكم الخليل على النون في (رمان) أنها زائدة ، وإن لم يعرف اشتقاقه) ، ينظر تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون في حاشيته على الكتاب : ٣/ ٢١٨

(2) – تدهقن أي : تكيس ، وينظر (اللسان (دهقن) ١٦٣/١٣

(3) – اللسان (شطن)٢٣٨/١٣ ، قال ابن منظور : " فيمن جعل النون أصلا ، بدليل الشياطين " بتصرف

(4) – ينظر : الكتاب ٢١٨/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٨

(5) – المذكور في كتاب النبات للأصمعي والدينوري : الحمض ، وفي اللسان : الحماض : نبت جبلي من عشب الربيع ، ورقه عظام ، ضخم شديد الحمض " اللسان (حمض) ١٣٩/٧

(6)–الجمار : شحم النخل ، والسماق :من شجر الجبال ينظر اللسان (جمر) ١٤٧/٤ ، و(سمق) ١٦٤/١٠

(1) – من القائلين بهذا الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وعلتهم أن النون من أصل الكلمة ، ينظر : الكتاب ٢١٨/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٨، و القاموس (مرن) ١٥٩٢

(2) – ينظر : شرح ابن الحاجب على الكافية ٣١٧/١

متن : " أو صفة فانتفاء (فعلانة) ، وقيل : وجود (فعلى) ، ومن ثم اختلف في (رحمن) دون (سكران) و(ندمان) [١]

الشرح [٢]: لما كان الألف والنون في الصفة مشبهين لألفي التأنيث ؛ اختلف في شرطه:
فذهب قوم[٣] إلى أن شرطه انتفاء (فعلانة) ، لأنها إذا انتفت تحقق الشبه بألفي التأنيث؛ لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما كامتناع دخولها في حمراء
وذهب قوم[٤] إلى أنّ شرطه وجود (فعلى) ؛ لأنّه إذا كانت له فعلى استغنى بها عن (فعلانة) ، فتحقق أيضاً شبهها بألفي التأنيث ؛ لعدم (فعلانة) ، وقد وجد الشرطان في سكران، فلذلك لم ينصرف ، وعدما في (ندمان)[٥] ، فلذلك انصرف.

٣١/أ

/واختلف في (رحمن) من قولك : الله رحمان رحيم :
فمن قال : الشرط انتفاء (فعلانة) منعه من الصرف ؛ لحصول الشرط ، وهو (انتفاء) (فعلانة) إذ لا يقال : (رحمانة) ، ومن قال : الشرط وجود (فعلى) صرفه ؛ لانتفاء الشرط ، إذ لا يقال فيه : (رحمى) ،وهو من قياس (فعلانة) ، والأول أقوى؛لوجهين :
أحدهما : أن امتناع دخول تاء التأنيث عليه يلحقه بغير المنصرف ، وإن لم يكن له (فعلى) ، بدليل أنّه لو سمي بـ(ندمان) لم ينصرف ؛ لامتناع دخول تاء التأنيث عليه بعد التسمية ، وإن كانت له (فعلانة) قبل التسمية .
والثاني : أنّ (ما لا ينصرف) أكثر ، فالحمل عليه أولى من الحمل على الأقل .
وإذا شرحنا لفظه ، فاعلم أنّ (فعلان) صفة على ضربين :
أحدهما : أن يكون له (فعلى) كـ(سكران) و(سكرى) ، و (غضبان) و(غضبى) ، و (عطشان) و (عطشى) و (غرثان) و (غرثى) ، و (حرّان) و(حرى)

---

[١] – الكافية ص ٦٥

[٢] – الكتاب ٣/٢٠٥ ، ٢١٥– ٢١٩ ، والمقتضب ١/٢٠٢ ، والأصول ٢/٨٧ ٨٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/٦٦– ٦٧ ، وشرح المصنف على الكافية : ١/٣٠٧– ٣٠٩ ، وشرح الرضي على الكافية ١/١٥٨– ١٦٠ ، والفوائد الضيائية ١/٢٤١

[٣] – ممن ذهب الى هذا الخليل بن أحمد ، وينظر : المقتضب ٣/ ٣٣٥

[٤] – ممن ذهب الى هذا أبو إسحاق الزجاج وابن يعيش ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦ ، وشرح المفصل ١/٦٧

[٥] – جاء في حاشية النسخة :"هذا إذا كان من النديم ، أما إذا كان من النادم فهو ممنوع من الصرف " .

وإنما يعرف بالسماع دون القياس ، وفي علة منعه من الصرف نكرة ثلاثة أقوال :
أحدها للكوفيين [١] : أن المانع له الوصف والألف والنون ، وهذه منقوضة بـ(ندمان) و (خمصان) و (عريان) وما شاكلها (فإنّها)[٢] مصروفة مع وجود الوصف والألف والنون
والثاني : للمبرد [٣] وهو أنّ نونه بدل من همزة التأنيث في (فعلاء) نحو : (حمراء) ، فكما لم تنصرف (فعلاء) لم ينصرف (فعلان) ؛ لأنّه فرعها.
واحتج على صحة قوله بإبدال النون من همزة التأنيث في قولهم: (صنعاني) و(بهراني) و (حوراني) في النسب ، وهو ضعيف[٤] ؛ لوجهين :
أحدهما : أنّه جعل نون (فعلان) بدلاً من الهمزة في البعض دون البعض ، وذلك محض التحكم .
والثاني : أنّه لا مناسبة بين النون والهمزة حتى تبدل منها ، إنما المناسبة بين النون والواو ، بدليل إدغام النون في الواو للمقاربة التي بينهما ، والنون في (صنعاني) بدل من الواو الذي يقتضيها قياس النسب [٥].
والقول الثالث : للجمهور[٦] إنه لم ينصرف لشبهه بـ(فعلاء) من وجهين :
أحدهما : اشتراكهما في الامتناع من دخول تاء التأنيث عليهما ، فلا يقال : (عطشانة) استغناء عنها بـ(عطشى) كما لا يقال : (حمراءة) استغناء بهمزة التأنيث عن تائه، ولذلك انصرف (ندمان) و (عريان) لدخول تاء التأنيث عليهما ، وروي عن بعض بني أسد [٧](غضبانة) و (عطشانة) ، وقياس هذه اللغة الصرف
والوجه الثاني : أن مؤنث (فعلان) على غير صيغة مذكره ،كما أن مذكر (حمراء) على غير صيغة مؤنثه .
وقد ذكروا ثمانية أوجه أخرى ، وهي ضعيفة لمشاركة المنصرف نحو : (ندمان) فيها
أولها : أنّ الألف والنون زيدا معاً ، كما أن الألف والهمزة زيدا معاً
وثانيها : أن صدر كل واحد منهما على ثلاثة أحرف أصول مفتوح الأول ساكن الثاني

---

[١] -ينظر شرح المفصل لأبن يعيش ٧١/١
[٢] -في النسخة (فإنه) ، ولعل الصواب ما أثبت
[٣] – المقتضب : ٢٠٢/١، و٣/ ٣٣٥
[٤] -يلاحظ موازنته بين الأقوال ، وترجيح ما يراه : ينظر قسم الدراسة
[5]– ذكره الرضي في شرحه على الكافية ١٥٨/١
[6] – ينظر : الكتاب ٢١٧/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦
[7] -اللسان (غضب) ٦٤٩/١

وثالثها : أنهما يشتركان في الحذف في الترخيم .
ورابعها : أنّ النون يؤنث بها [1] كالهمزة
وخامسها : أنهم قالوا : (سكران) و (سكارى) ، كما قالوا: (صحراء) و (صحارى) ، و (سكيران) و (صحيراء)
وسادسها : أنهم قلبوا الهمزة واواً والواو نوناً في (صنعاني)
وسابعها : أنّ الهمزة قريبة من حروف المد واللين ، والنون تقارب حروف المد واللين
وثامنها : أنهما قالوا : (إنسان وأناسي) كما قالوا : (صحراء وصحاري)،فلما قوي الشبه بـ(فعلاء) لم ينصرف كما لم ينصرف (فعلاء)
فإن قيل :فإذا كان الفرع لا ينصرف نكرة ولا معرفة كالأصل !فلم كانت الهمزة الأصل ؟
قلنا: لوجهين :
أحدهما : أنّ الهمزة بدل من ألف التأنيث ، وهي تستقل بمنع الصرف وحدها ، فهي أحق بالأصالة .
والثاني : أنّ الهمزة زيدت لمعنى ، والألف والنون لغير معنى ؛ فهما أحق بالفرع
فإن قيل : فبماذا يمتاز الأصل عن الفرع ؟
قلنا: يمتاز بوجهين :
أحدهما : أنّ نوعا من الفرع جاء مصروفاً - وهو ما دخله تاء التأنيث ، ولم يجيء من الأصل شيء مصروفاً .
والثاني : أنّه إذا سمى بالفرع ، ثم نُكّر جرى فيه خلاف / [بين] سيبويه والأخفش ،[2] وإذا سمي بالأصل ثم نكر لم ينصرف اتفاقا . ٣١/ب
والضرب الثاني : مصروف ، وهو ما يدخله تاء التأنيث ؛ لبعده من شبه (فعلاء) بدخول تاء التأنيث عليه ، فإذا سمي به لم ينصرف ؛ لاحتمائه بالتسمية عن دخول تاء التأنيث،
ومن أمثلته (ندمان و ندمانة) ، و (عريان وعريانة) ، و (خمصان وخمصانة) ، و (سيفان – للطويل و (سيفانة) ، و (كبش إليان ، ونعجة إليانة) و (إنسان و إنسانة) و (شيطان وشيطانة) و (نصران ونصرانة) ، وقد جاء (عريان) غير مصروف في ضرورة الشعر تشبيهاً بباب غضبان ، قال الشاعر[1] :

---

[1] – أراد نون النسوة

[2] – الكتاب ٣/٢١٦-٢١٨ ، وشرح الرضي ١/١٧٥

[1] – لم أعثر على قائله في المصادر التي وقفت عليها ، ولم يستشهد به

[١٢٥]فادحض عنها وهي تزكو حشاشة بذي نفسها والموت عريانُ ينظر

وقال آخر[٢]

[١٢٦]كم دون بيشة من خرْقٍ ومن عَلَمٍ كأنه لامعٌ عريانُ مسلوبُ

وأمّا قول الآخر[٣]

[١٢٧]وكانت بنو إنسان قومي وناصري فأضحت بنو إنسان قوماً أعاديا

فإنسان هاهنا علم ، وكذا قول الآخر[٤] :

[١٢٨] وقد منت الحذواء منا عليهم وشيطانُ إذ يدعوهم ويثوبُ

فشيطان اسم علم[٥].

---

[2] – قائله ذو الرمة ، وهو في الديوان : ١٥٧٥، ويروى (كم دون مية) ، والبيت من شواهد الرضي ١/١٦٠ ، الخزانة ١/٢٥٥،٢٥٣، وشرح عمدة الحافظ٨٧٩

[3] – من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، وهو ليس من شواهد المصادر التي وقفت عليها ، والشاهد في البيتين ورود هذه الاسمين ممنوعة من الصرف بسبب علميتها

[4] – ينسب لطفيل الغنوي من الطويل ، والشاهد فيه

[5]– الشيطان : "كل عاتٍ متمرد من الجن والإنس والدواب " ، اللسان (شطن) ، وهو هنا علم وليس اسما للجنس .

متنٌ : " وزن الفعل شرطه أن يختص به[١] كـ(شَمَّرَ) ، و(ضُرِبَ) ، أو يكون في أوله زيادة كزيادته غير قابل للتّاء ، ومن ثم امتنع (أحمر) ، وانصرف (يعملُ) "[٢]

الشرح [٣]: إنما يؤثر وزن الفعل مع الصفة ، وقد تقدمت[٤] ، ومع العلمية ، ولذلك انصرف (أرنبٌ) ، و فيه وزن الفعل والتأنيث ، أو لأنه قد يطلق على المذكر ، والأوزان أربعة أقسام :

أحدها : مختص بالاسم : كـ(فِلْس) ، و (قُفْلٍ) ، و (صُرَد) ،و(إبِل) ،و(عُنُق) ،و (ضِلَع) ، و (جُمَل) ، و الخماسي أجمع ، والرباعي ما عدا (فَعالى)، والتسمية به لا تؤثر ،

والثاني : أن يكون مشتركاً بين الاسم والفعل- من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ،نحو : (ضرب) و (علم) و (ظرف) و (دحرج) و (ضارب) و(ضارب) أمراً خالياً عن الضمير ؛ لأنه بزنة اسم الفاعل ، وهذا القسم لا تؤثر به التسمية إلاّ عند عيسى بن عمر ، ويونس[٤] وحجتهما السماع والقياس ، أما السماع فقول الشاعر

[١٢٩] أنا ابن جلا وطلاّع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني [٥]

وأما القياس : فإن الفعل ثقيل ، فمطلق التسمية به كافية في منع الصرف ، بدليل محل الوفاق [٦]

حجة الجمهور : أن زنة الفعل إنما تؤثر إذا كانت راجحة على زنة الاسم ، وإذا عدم الرجحان فزنة الاسم لا تؤثر ، فكذلك ما شاركه في الزنة من غير رجحان

---

[١] – في الكافية (أن يختص بالفعل)

[٢] –الكافية ص ٦٦

[٣] – الكتاب ١٩٧/٣ – ٢٠٩ ، والمقتضب ٣١٥/٣-٣٢٦ ، والأصول ٨٠/٢-٨٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٠/١ ، وشرح المصنف على الكافية : ٣١٠- ٣١٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١٦١/١- ١٦٧ ، والفوائد الضيائية ٢٤١/١ - ٢٤٤

[4]– انظر ص ١٥٣-١٥٤

[٤] – ينظر :الكتاب ٢٠٧/٣

[٥] – قائله : سحيم بن وثيل ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٧/٣،وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠،ومجالس ثعلب ٢١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣، والمغني لابن فلاح ١٦٠/١، وهمع الهوامع ٣٠/١،وينظر اللسان (ثنى)١٢٤/١٤

[6] – محل الوفاق هنا هو منع صرف الاسم المشبه للفعل

ودليل ذلك : أنّ العرب صرفت (كَعْسَباً) اسم رجل ، وهو فعل ماض - من كعسب : إذا قارب الخطا [1] ، وجواب البيت من وجهين :
أحدهما : أنّه مسمى بالجملة ، فلذلك حكي ولم يعرب .
والثاني : أن الجملة صفة لمحذوف أي : رجل جلا .
والقسم الثالث : [2] المختص بالفعل نحو : (شمّر) و (ضُرِب) و (ضورب) و (انطلق) و (احمر) و (أحمارّ) و(استخرج) و (اقتطع) و (اخشوشن) و (اخروّط) و (احرنبى) و (احرنجم)
ولا عبرة بـ(إنقحل) و (دُئل) ؛ لشذوذهما [3] .
والقسم الرابع : ما في أوله إحدى الزوائد الأربع نحو : أحمد ، وهو منقول عن فعل مضارع ، أو فعل ماضٍ ، من : أحمدتُ الرجل ، إذا أصبته محموداً ، أو عن أفعل التفضيل ، من قولك : هو أحمد من عمرو ، أي : أكثر حمداً ، و أعْصر ، ويزيد ، وتغلب ، وحكم هذا القسم حكم المختص في المنع من الصرف ، وإن وجد في الأسماء ما هي في أوله من غير نقل من الفعل كـ(أيدعٍ) ، و (يرمع) و (نرجسٍ) [4] ، وإنما كانت التسمية بهذين القسمين مؤثرة ، وأمّا التسمية بالمختص ؛ فلأنه يدل على معنىً مخصوص بالفعل من المطاوعة والتكثير والتعدية ، فتحققت بذلك فرعية وزنه على وزن الاسم
وأما التسمية بما في أوله إحدى الزوائد الأربع ؛ فلأن حروف المضارعة /وضعت للدلالة على معان مخصوصة بالفعل ، وهي الدلالة على من نسب إليه الفعل ، ولا تدل على معنى الأسماء ، وأما دلالة أفعل التفضيل وما شاكلها من الصفات على معنى فبالنظر إلى ما اشتقت منه ، ويكون وزن الاسم المشارك له في حكم العدم ؛ لعدم دلالة الحرف في أوله على معناه ، واختلفت عبارات النحويين في هذا القسم
فمنهم من قال "المعتبر زنة الفعل الذي في أوله زيادة من زيادات الفعل " ، ومنهم من قال "وزن الفعل الذي يغلب عليه "

٣٢/أ

---

(1) – إذا عدا عدوا شديدا ، أو مشى مشية السكران اللسان (كعسب) ٧٢٠/١

(2) – هذا القسم الثالث من أقسام الأوزان وهو الأوزان المختصة بالفعل ، وقد تقدم قسمان ، وسيأتي القسم الأخير

(3) – احرنبى المكان إذا اتسع ، واحرنبى الديك إذا نفش ريشه للقتال " ينظر : اللسان (حرب) ٣٠٨/١ ، و" الإنقحل "هو المخلق من الكبر والهرم ، ولم يحك سيبويه من هذا الوزن غيره اللسان (قحل) ٥٥٣/١١، وانظر القواس : ٤٤٦

(4) –الأيدع :صبغ أحمر ، وقيل خشب البقّم ، وقيل الزعفران ، واليرمع : الخرازة ، وهي حجر رخو يلعب بها الصبيان " اللسان (يدع) ٨ / ٤١٢ ، (رمع) ١٣٤/٨

والمصنف اختار العبارة الأولى ، وقدح في العبارة الثانية ، وقال : "معرفة الغالب تتوقف على الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال ، وباب أفعل في الأسماء أكثر منه في الأفعال"[١].
والجواب عن ذلك : أنّ معرفة الغلبة تعلم من جهة حروف المضارعة ، وعلى هذا فالعبارتان ترجعان إلى معنى واحد .
والدليل على حصول الغلبة من جهة حروف المضارعة من وجهين :
أحدهما : أن كل فعل لا يمتنع غالباً من حروف المضارعة ، وليس كذلك الأسماء ،
والثاني : أن كل حرف من حروف المضارعة له معنى ، وإنما يكثر الحرف حيث وجد معناه وهو في الفعل ، فثبت بذلك أنّ الفعل مظنة الكثرة دون الاسم ، واندفع الإشكال.
وإذا سمي بالفعل كان وزنه مستقلاً ؛ لعدم دلالة الحرف في أوله على الفاعل؛
لأنه لو دل على الفاعل لكان ذلك تسمية بالجملة فيحكى .
وقوله : " غير قابل للتاء ، ومن ثم انصرف (يَعْمَلٌ)" [و]قد ذكرناه في الوصف ، وهو أحق به ؛ لأنه إذا سُمي به منعت الاسمية دخول التاء ، بخلاف الصفة فإنها لا تمنع من دخولها ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث وفعَّل - بتشديد العين - مختص بالفعل ، وقد جاءت الألفاظ في الاسم ، وهي منقولة عن الفعل- منها (شمّر) اسم رجل ، قال الشاعر [٢]:
[١٣٠] وهل أنا لاقٍ حي قيس بن شَمَّرَ
وهو من شمّر إزاره :إذا رفعه ،وشمرّ في الأمر : خفَّ فيه ،ومنه ناقة شمّر أي : سريعة [٣]، و(بذّر) اسم ماء ، قال الشاعر[٤]
[١٣١] سقى اللهُ أمواهاً عرفتُ مكانَها جُراباً وملكوماً وبَذَّرَ والغَمْرَا
و (عَثَّر) اسم موضع ، قال الشاعر :
[١٣٢] ليث بِعَثَّر يصطاد الرجال إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقا[١]
، وخَضّمُ ، وهو لقب لعنبر بن عمرو بن تميم[٢] ، قال الشاعر[٣]

---

(1) – " لأنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسما للتفضيل ، وغيره " ينظر : شرح المصنف على الكافية ٣١٢/١

(2)– البيت من الطويل ولم أعثر على قائله ولا تتمته ، والشاهد فيه قوله شمّرَ بالفتح وكان حقه الجر على الإضافة

(3) – اللسان (شمر)

(4) – قائله :كثير عزة وهو في ديوانه ٥٠٣ ، والبيت من شواهد ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٨ ، والمنصف : ١٢١/١٥٠،٣/٢ ، وشرح المفصل : ٦١/١، و الخزانة : ٣٥٥/٢

(1) – قائله : زهير بن أبي سلمى ، الديوان ٥٤ ، و البيت من شواهد تهذيب اللغة ١٧٤/١٠، والتنبيه والإيضاح ١٦١/٢

[١٣٣] وبنو تميم أسلموك وخضّمُ
وشلّم اسم بيت المقدس ، قال الشاعر[٤]:
[١٣٤]لولا إله ما سكنا شلّما ولا ظللنا بالمشائي قيما
وهذا أعجمي ؛ يمنعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ، والعجمة ساقطة كـ(بقَّم)
وذهب بعضهم إلى أن (فعَّل) من الغالب لوجوده اسماً على وزنه . وإذا سمي بـ(أفكل) و (أيدع) لم ينصرفا ، وإذا سمي بـ(إثمد) و (أعصر) (وأبلم) و (أشفى) لم ينصرف ؛ لأنّ (إثمد) بمنزلة (اضرب) و (أعصر) بمنزلة (اقتل) و (أبلم) بمنزلة أقتلْ ، و(إشفى) بمنزلة) (إعلم) .
وإذا سمي بـ(نرجس) لم ينصرف ؛ لأنّه بمنزلة (نضرب) ، ونونه زائدة ؛ لعدم فعلل ،وإذا سمي بـ(تَرْتُب) لم ينصرف ؛ لأنّه بمنزلة (يغفل) ، وكذلك (تُرتَب) بوزن (تُضْرِب)
وأما (تُرتُب) بوزن (بُرثُنْ) و (نِرْجِس) بوزن (زِبْرِج) فالأولى صرفهما ؛لخروجهما إلى وزن الأسماء ، خلافاً للزجاج[٥] فانّه لا يصرفهما ؛ نظراً إلى أصلهما الجاري على وزن الفعل ؛ لأنّ حروف المضارعة قد تكسر ، وقد تُضم.
ولو سميت بـ(دَحْرِجْ) أمراً خالياً عن الضمير لم ينصرف عند الجرمي لعدم وزنه في الأسماء .
ولو سميت بـ(تَضَارُبٍ) لانصرف لكونه ليس من أوزان الفعل ، ولو صغرته لم ينصرف ؛ لأنّه يصير (تُضَيْرِبٍ) كَتُدَحْرِجٍ ، ولو عوضت[١]، (ولو)[٢]قلت : (تُضيريبٌ) لانصرف ؛ لخروجه عن وزن الفعل

٣٢/ب

---

(2) –الكتاب ٢٠٨/٣ ، و الصحاح (خضم) ١٩١٤/٥ ، العنبر بن عمرو بن تميم ، وينظر : المنصف : ١٢١/٣جمهرة أنساب العرب ٢٠٨

(3) –هذا عجز بيت ينسب لعمر وقيل جابر بن حني التغلبي في الأصمعيات ١١٧ ، وهو بتمامه

سلبوك درعك والأغر كليهما وبنو أسيد أسلموك وخضم

والبيت من شواهد الجمهرة (١١٦٦)

(4) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الخصائص ٢١٩/٣ ، وشرح المفصل ٣٠،٦٠/١، وتهذيب اللغة ١١٩/٧،وديوان الأدب ٨٤/١، والصحاح (خضم) ١٩١٤/٥ ، ولسان العرب ١٨٤/١٢(خضم) ويروى (لولا الإله ما سكنا خضّما) ، وينظر معجم البلدان ٣٧٧/٢ ، واللسان (خضم) ١٨٤/١٢ ، ويروى (خضما) بدلا من شلّما ،

(5) –ينظر ما لا ينصرف ٢٥، قال الزجاج : (لأن الكسر يقع تابعا للكسر) وينظر : الكتاب ١٩٦/٣

(1)–عن ألف المصدر في (تضارب)

(2)–كذا ورد في النسخة ولعلها زيادة من الناسخ ووجهه (فقلت)

و لـو / سـميت بــ(ضُـرْبَ) مسـكن العـين قبـل التسـمية لـم ينصـرف طلبـاً للتخفيف ، [و] انصرف عند سيبويه لزوال لفظ بناء الفعل[٣]
وقـال المبـرد " إن كـان التخفيـف قبـل التسـمية انصـرف للـزوم الإسـكان بعـد التسمية ؛ لأنه بمنزلة (قُفْل) ، وإن كان الإسكان بعد التسمية لم ينصرف ؛ لكون إسكانه عارضاً ، بدليل استعمال الأصل ، فالحركة في حكم المنطوق بها ، وإن كانت محذوفة"[٤] .
ولو سميت بمثل (رُدَّ) و (قيل) (وبيع) لانصرف ؛ لأنّ أصله مرفوض ، فكأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه ، وصار (ردّ) بمنزلة (حبّ) ، و (قيل وبيع) بمنزلة (فيل و ديك) ، فالتحق بأوزان الأسماء التي تكثر .
وكـذا لـو سـميت علـى لغـة مـن أشـمّ أو رام ؛ لأنـه لا ينطـق بعـد التسـمية إلا بكسرة خالصة ؛ لأنّ الروم يكون في الفعل قبل التسمية[٥]
وإذا سَمَّيت بما في أوله همزة وصل من أفعال الأمر خالياً من الضمير كـ(اضرب) و (اعلم) و(اقتل) و (اقترب) و (استخرج) قطعت همزته إشعاراً بخروجه عن بابه إلى باب آخر ، همزة الوصل منه في أسماء مخصوصة، وأبقيت الهمزة –مع قطعها على حركتها من الكسرة ، كقوله [٦])

[١٣٥] بوحش أصمت
. أو الضم ، ولم تصرف للتعريف ووزن [الفعل] .
ولو سميت بـ(اقتربت) خالية من الضمير قطعت همزتها ، وأبدلت تاءها هاء في الوقفة ؛ لخروجها إلى حكم الأسماء ، فتقول : (هذا إقتربة قد جاء)
ولو سميت بشيء من الأسماء التي في أولها همزة الوصل ، نحو : (ابن) و (انطلاق) و (اقتراب) و (استخراج) لم تقطع همزته ؛ لأنه نقل من اسم إلى اسم ، ولم يخرج عن بابه
ولو سميت بـ(أشدد) و (أردد) لقطعت همزته ، ونقلت حركة عينه إلى فائه ، وأدغمت فقلت : جاءني أشدّ ، وأردّ ، ولا تصرف ؛ لوجود الهمزة في أوّله ،

---

(3)– الكتاب ٢٢٧/٣ ، قال سيبويه لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت (قيل) "

(4) – المقتضب ٣٢٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٦

(5) – الروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، وهو يسمع ويرى ، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ، فهو يرى ولا يسمع وينظر : الكشف عن وجوه القراءات ١٢٣/١

(6) – هذا جزء من بيت ، وهو بتمامه ، قد لفها الليل بوحش أصمت ، وسيأتي في الشاهد

وكذلك إذا سميت بقولك : (يهبُ وأحبس) [1] لم تصرف ؛ لوجود الزيادة في أولهما
ولو سميت بـ(ضربوا) من ضربوا الزيدون –على لغة " أكلوني البراغيث [2] "؛ لوجب إلحاق نون عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين يستحقهما (ضرب) لو سمي به ، وإذا ألحقت النون وقلت : (ضربون) جاز لك وجهان :
أحدهما : أجراؤه مجرى الجمع فتحكيه ، وتقول : جاءني ضربونَ ، ورأيت ضربينَ ، ومررت بضربينَ
والثاني : أن تقلب الواو ياء وتجعل الإعراب على النون ، فتقول : جاءني ضربينٌ ، ورأيت ضربيناً ، ومررت بضربينٍ .
ولو سميت بـ(ضربا) من (ضربا أخواك) ؛ لألحقت النون أيضاً ، وجازفيه
وجهان :
أحدهما : حكاية التثنية ، فتقول : جاءني ضربان ، ورأيت ضربان ، ومررت بـ"ضربان" .
والثاني : إبقاء الألف وجعل الإعراب على النون مع كونه لا ينصرف كـ"حمدانَ"
ولو سميت بـ(ضَرَبْنَ) من (ضربن الهنداتُ) على لغة [3] من قال[4]:
[١٣٦] يعصرنَ السليطَ أقاربُه
لجعلت الإعراب على النون ، ولم تصرف للتعريف ووزن الفعل المختص ، إذ ليس في الأسماء مثل : (جَعَفْرُ) - بفتح الجيم والعين وسكون الفاء ، وقلت : (جاءني ضربنُ) و(رأيت ضربّنَ) ، ومررت بـ(ضربنَ) ، ولو سميت بـ(قُمنَ) من (قمن الهنداتُ) ؛ لصرفت ؛لأنّه بمنزلة (قفل) ،وإنْ أردت الأمر لم تصرف ؛لأنّه لا يمكن خلع الضمير عنه .
، ولو سميت بـ(أُعطِيَ) بضم الهمزة ماضياً أو مضارعاً لم تنون في حال جرّه ورفعه ، بخلاف (جوارٍ) لبقاء الصيغة على حالها

---

(1) – قال الزجاج لأن الواو الساقطة بمنزلة ما لفظت به ، ما ينصرف وما لاينصرف ٥٧

(2) –لغة الحارث بن كعب ، وينظر : الخصائص ١٤/٢ ، وابن يعيش ٨٧/٣ ، والتصريح ١٢١/٣

(3) – وهي لغة (أكلوني البراغيث) أيضا

(4) – هذا جزء من بيت للفرزدق في الديوان ٤٦/١ ، وتمامه

(ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه)

وسيأتي في الشاهد رقم ١٥٢ ، والبيت من شواهد الكتاب : ٤٠/٢ ، والخصائص : ١٩٤/٢، وسر صناعة الإعراب : ٤٤٦،و الخزانة : ٤٤٦/٧، وأمالي ابن الشجري : ١٣٣/١، وهمع الهوامع : ١٦٠/١

ولو سميت بـ(أُلْبُبَ) لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، وإظهار تضعيفه مسموع على طريق الشذوذ ، ولو سميت بـ(أَكْلُلٍ) و (أيقق) [٣] لصرفته ؛ لأنه ملحق بجعفر كـ(مهْدَدٍ)
ولو سميت بـ(يسّروع) : لـدويبة ، و (يعسوب) لأمير النحل لصرفت ؛ لأن زيادة الواو أخرجتهما عن شبه الفعل ، فأمّا (يَسْبَعُون) [١] فمنصرف ؛ لأنّه من أبنية الخماسي كـ(عضرفوط) .
وإذا سميت بحرف متحرك من فِعْلٍ كالباء من (ضَرَبَ) أو (يَضْرِبُ) أو (اضربي) ، ففيه أربعة أقوال :
أحدها : للخليل[٢] أنك تولد من حركته من جنسها فتقول : (باءٌ) و (بوٌّ) و
(بيٌّ)
والثاني : للأخفش [٣](اضبُب) فيكون مما حذف عينه
والثالث : / لأبي عثمان[٤] (رب) فيكون مما حذف فاؤه
والرابع : للمبرد [٥] (يضرب) بإعادة ما حذف
وإن سميت بحرف ساكن كالباء من اضّربْ ، ففيه ستة أقوال الثلاثة الأخيرة ظاهرة ، وعلى قول الخليل يحرك الساكن ، فيتولد من جنس حركته ، وعلى قول سيبويه (ابٌ) : بهمزة الوصل ، وعلى قول الزجاج (أبٌ) بهمزة مقطوعة [١]
وقيل : لا يجوز ذلك لأنّ (الباء) الساكنة تصير متحركة ، فلا يجتلب لها همزة وصل ، ولا يردّ لها شيء .
ولو سميت بالألف واللام من الرجل ؛ لقلت على قول سيبويه والأخفش: (اِل بهمزة الوصل ، وعلى قول الزجاج بقطع الهمزة [أل]، وعلى قول المازني والمبرد (لِيْ) لأن اللام تكسر إذا كان بعدها ساكن .
فائدة : إذا قيل : كيف تنطق بالحرف ؟ نظرت فإن كان متحركاً ألحقته هاء السكت، فقلت في الباء من (ضرَبَ) : (بَهْ) ومن تضربُ [بُه]، ومن

٣٣/أ

---

(3)– أكلل ، وأيتق من الفعل المضارع للمتكلم كلل ، وأنق ، وأكلل بمعنى أجبن انظر اللسان (كلل) ١١/ ٥٩٥، وأينق بمعنىأعجب انظر : اللسان (أنق) ١٠/ ٩

(1)– فعل مضارع للجمع من سبع يسبع أي طعن عليه ، وعابه ، انظر اللسان (سبع) ١٤٩/٨

(2) – الكتاب : ٣٢٦/٣، قال سيبويه : هذا قياس قول الخليل ، ومن خالفه رد الحرف الذي يليه

(3) – انظر الارتشاف ٤٥٤/١

(4) – عند المازني أنّ ما هو على حرف واحد إنما أصله التهجي ، ولذا وجب يكون على حرفين ، وينظر : المنصف ١٥٢/٢

(5) – المقتضب ١٧٤/١ ، وما بعدها

(1) – أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٢٣٠هـ) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤١

اضربي : (بِه)،وإن كان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضربْ: ابْ

.

متنٌ : " وما فيه علمية مؤثرة إذا نُكّر صُرِف ، لما تبين من أنها لا تجامع مؤثرة إلاّ ما هي شرط فيه ، إلاّ العدل ووزن الفعل ، وهما متضادان ، فلا يكون معها إلا أحدهما ، فإذا نُكّر بقي بلا سببٍ ، أو على سببٍ واحد "[1]

الشرح [2]: احترز بـ(مؤثرة) عن الحتميّ نحو : (أحمر) أو (حسناء)[3]، و (أفضل منك) فإنّ تنكيره لا يؤثر صرفه ، بل يستوي علمه ونكرته في منع الصرف .

وإذا نُكر المسمى بنحو : (مساجد) فقد ذكرناه ، وسنذكر المسمى بنحو : أحمر وسكران إن شاء الله تعالى

وإذا نكر ما فيه علمية مؤثرة فإنه ينصرف - سواء كان مع العلمية علة واحدة ، أو أربع علل كبغداد [4] ، فإن فيها العلمية ، والعجمة ، والتأنيث ، والتركيب ، أو خمس علل كـ(أذربيجان) و (خراسان) فانّ فيهما العلمية والتركيب والعجمة والتأنيث ، والألف والنون ، وإنما انصرف ؛ لأنّ العلمية المؤثرة لا تجامع شيئاً من العلل إلاّ وهي شرط في تأثيره إلا العدل ووزن الفعل ، فإنها تجامعهما مؤثرة ، وليست شرطا فيهما.

وبيان ذلك أنها شرط في تأثير التأنيث بالتاء والمعنوي ، وشرط في تأثير العجمة ، و شرط في تأثير التركيب ، وشرط في تأثير الألف والنون في غير الصفة .

وأما العدل ووزن الفعل فإنها تجامعهما ، وليست شرطاً فيهما بدليل استقلالهما بالحكم من غير علمية في نحو : ثلاثَ ، وأحمرَ ، فانّ العدل ووزن الفعل قد أثر من غير علمية ، فدل على أنها ليست شرطاً في تأثيرهما ، ومع ذلك فانهماً لا يجتمعان لمغايرة وزن الفعل لصيغة العدل

وإذا تقرر فكل موضع كانت العلمية شرطاً في تأثيره ، فإذا انتفت العلمية انتفى ؛ لأنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط ، فيبقى بلا سبب ، وكل موضع تجامعه العلمية من غير كونها شرطاً [فيه] ، فإذا انتفت العلمية بقي على سبب واحد ، وهو العدل ، أو وزن الفعل ؛ لعدم الموجب لنفيه .

ويرد عليه أنّ التأنيث بألف التأنيث يستقل بالحكم من غير علمية ، وقد جعل العلمية شرطاً في التأنيث بالتاء ، والمعنوي ، والألف والنون في (فعلان

---

[1] – الكافية ص ٦٦

[2] – الكتاب ٣/ ١٩٤– ٢٠٠ ، ٢٣٥، والمقتضب ٣٥٨/٣، والأصول ، ٩٩/٢ ، وشرح المصنف على الكافية : ٣١٤/١– ٣١٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١٦٧/١– ١٧٤ ، والفوائد الضيائية ١– ٢٤٤– ٢٤٦

[3] –كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

[4] – معجم البلدان :٤٥٦/١

فعلى) يستقلان من غير علمية ، وقد جعل العلمية شرطاً في (فعلان) الذي لا (فعلى) له .
فقضية ما ذكر في العدل ووزن الفعل أن تكون العلمية تحتمل أن يكون المؤثر منهما واحداً غير معيَّن ؛لأن كل واحد منهما صالح للتأثير مع العلمية .
ويحتمل أن يكون كالسبب الواحد يكون كل واحد منهما جزءاً من العلة والتحقيق عندي إن كل واحد من هذه الأسباب لا يسمى علة ؛ لعدم استقلاله بل هو جزء من العلة ، والعلة مركبة إما من وصفين ، وإما من أوصاف، وجزء العلة لا يطلق عليه اسم العلة،وكل موضع يكون العلمية (فيه) من أوصاف العلة فإذا نكر انتفى جزء العلة ، وانتفت العلة لانتفاء جزئها فيصدق / قولهم : " لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد" ، وقال في المفصل [1] "وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير [كقولك رب سعاد ، و قطامٍ] ؛ لبقائه بلا سبب ، أو على سبب واحد " [2] ، وفي كلامه إشكال من وجهين : ٣٣/ب
أحدهما : أنّه لم يقيد بالعلمية المؤثرة ؛ لئلا يرد عليه المسمى بنحو : حمراء .
وجوابه أنّ العلمية في نحو : (حمراء) ليست أحد السببين لعدم تأثيرها ، وإنما تعد العلمية سببا إذا كانت مؤثرة .
والثاني : أنّه ذكر أولاً أنه قد يكون لمنع الصرف أسباب، وأشعر آخر كلامه أنّ له سببين لقوله" لبقائه بلا سبب ، أو على سبب واحد ".
وجوابه أنّ نحو : (بغداد) و (أذربيجان) و (خراسان) إذا نكرت بقيت بلا سبب ، وإن كانت أسبابها متعددة قبل التنكير ، فلذلك اقتصر على ذلك وأما عطفه بـ" أو"[3] فقد اختلف العلماء في تأويلها .
فقال العلم السخاوي ، وأبو عبد الله القرطبي ، وابن يعيش[1] : إنّ (أو) للتخيير ؛ لأن هذه الأسباب لما كانت لا تؤثر إلاّ مع العلمية ، فإذا فارقتها العلمية إن شئت قلت : بقيت بلا سبب للعجمة مع العلمية ؛ لأنّ العجمة لا تؤثر إلاّ إذا كانت منقولة مع العلمية ، بدليل عدم تاثيرها إذا سُمِّي بها ، وقد

---

[1] – المفصل : ١٧

[2] – ينظر : الإيضاح على المفصل ١٥١/١

[3] – في المتن عند قوله : (بلا سبب ، أو على سبب واحد)

[1] – أنظر شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ٦٩/١-٧٠ ، العلم السخاوي هو علي بن مُحَمَّد الهمداني السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ، ، وأبو عبد الله القرطبي : مُحَمَّد بن عبد الله بن ميمون (ت ٥٦٧هـ وهما أيضا من شراح المفصل ينظر : البغية : ١/ ١٥١ ، وطبقات النحويين للزبيدي ٢٧٠ .

نقلت من غير علمية [٢]، فإذا ارتفعت العلمية ارتفع مصاحبها في النقل ، أو على سبب واحد ما عدا العجمةَ .
وقال بعضهم [٣] " لبقائه بلا سبب " العدل مع العلمية نحو : عمر؛ لأنه لم يعدل إلا في حال تعريفه ، فإذا ارتفع التعريف ارتفع مصاحبه ، بدليل ارتفاع عدل (ثلاث) و (رباع) إذا سمي به ، وبدليل انصراف (عمر) في حال التصغير ؛ لزوال صيغة العدل ، أو على سببٍ ما عدا العدلَ .
وقال ابن الحاجب[٤]: " لبقائه بلا سبب إن لم يكن عدل أو وزن فعل ، أو على سبب إن كان فيه عدل أو وزن فعل "

---

[2] – مثل : جورب ، ونرجس ، وغير ذلك ينظر المعرب : ٢٣٤ ، ٦٠٦

[3] – قال ابن الحاجب في إيضاحه على المفصل ١٥١/١ : " ولا يرد رجل سمي بمساجد لأن العلمية في مثل ذلك لا أثر لها ، والحكم ثابت بالجمع على انفراده ، والألف على انفرادها فسقط إيراده "

[4] – شرح ابن الحاجب على الكافية : ٣١٦/١

متنٌ : " وخالف سيبويه الأخفش في مثل (أَحْمَرَ) علماً إذا نُكِّر اعتباراً للصفة [الأصليّة] بعد التنكير ، ولا يلزمه باب (حاتم) لما يلزم من (إيهام)[١] اعتبار متضادين في حكم واحدٍ "[٢]

الشرح [٣]: إذا سمي بـ(أفعل) صفةً أو بـ(فعلانَ فَعْلى) صفةً صار أحد وصفيه العلمية ، وزالت الصفة ، فإذا نكر (أفعل) فلا يخلو إما أن يكون مما يصحبه (من) نحو : أفضل منك ، أو مما لا تصحبه (من) نحو : أحمر وأبيض وأسود ، فإن كان مما تصحبه (من) لم ينصرف اتفاقاً لوجود (من) الدالة على الوصف ، وإن سُمّي بأفضل وحده فلا يخلو حذف (من) أما إن يكون للتخفيف ، وهي مرادة أو غير مرادة .

فإن كانت مرادة كان حكمها كحكم المنطوق بها ،

وإن لم تكن مرادة انصرف نكرة بلا خلاف ؛ لأن الدال على المفاضلة والوصف ليس بموجود ، ولا في حكم الموجود .

وأمّا إذا كان مما لا تصحبه (من) نحو : أحمر وأبيض ، فذهب الخليل وسيبويه والمازني[٤] إلى أنّه لا ينصرف ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه ينصرف ،*[٥]

حجة القائلين بمنع الصرف من ثلاثة أوجه :[٦]

أحدها : أنّه إذا نُكر اعتبرت فيه الصفة الأصلية ، قياساً على (أدهم ، وأرقم) فإنها نكرات اعتبرت فيها الصفة الأصلية .

الثاني : أنّه يُلْمَحُ فيه الصفة بعد التسمية ، بدليل جواز دخول اللام والألف عليه نحو : الأحمر ، وجمعه جمع الصفات ، كقوله [١]:

---

[١] – ما بين القوسين غير موجود في متن الكافية .

[٢] – الكافية ص٦٦ ، ٦٧

[٣] – الكتاب ٣/ ٢٠٠ – ٢٠٥ ، والمقتضب ٣١٢/٣ ، والمقتصد ٩٧٩/٢– ٩٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٣١٧/١– ٣٢٠ ، وشرح الرضي ١٧٥/١– ١٨٠ ، والفوائد الضيائية : ٢٤٧/١– ٢٤٩ ، والتصريح ٢٧٢– ٢٧٣

[٤] – ينظر : الكتاب : ١٩٣/٣، وشرح المصنف ١/ ٣١٨ ، وشرح الرضي ١/ ١٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١، والفوائد الضيائية : ١/ ٢٤٧ ، ونقل عن الأخفش الرجوع عن مخالفة سيبويه في كتابه الأوسط ينظر : الكافية الشافية ١٤٩٩/٣

[٥] –

[6] – ينظر : المقتضب ٣١٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٨ ، والمقتصد ٩٧٨ ، والظاهر من كلام المبرد موافقة سيبويه في الكتاب : ٣١٩/٣ ، وينظر المقتضب مع تعليق محققه الشيخ عضيمة ٣١١/٣

[1] – هذا جزء من بيت للأعشى ، وهو في الديوان ١٩٩ ، والبيت بتمامه

[١٣٧] أتاني وعيد الحوص
و إذا لمحت الصفة مع العلمية ، فإذا زال تأثير العلمية خلفها تأثير الصفة .
الثالث : أنّه إذا سمي بمساجد ثم نكر لم ينصرف مراعاة للفظ الجمع دون معناه عند بعضهم ؛ لأنّه خرج بعد التسمية عن الجمع ، فكذا (أحمر) إذا نكر يجب مراعاة الوصف فيه لزوال المانع من مراعاته ، وهو العلمية ، وحجة من قال بالصرف من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّه إذا سمي بالصفة ارتفعت [الصفة]بالكلّيّة ، بدليل تسمية الأبيض بالأسود، والأسود بأحمر ، والأحمر بأبيض ؛ لأنّه لا معنى للوصف بعد التسمية .
الثاني : أنّه لا يمكن الجمع بين العلمية والصفة لتنافيهما ؛ لأنّ وضع العلمية للمسمى المعين ، ووضع الصفة لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً / فإذا ١٣٤/أ سمي بالصفة علم زوالها مطلقاً لحصول التنافي، ولذلك انصرف (أفضل) إذا سمي به ثم نُكِّر إجماعاً .
والثالث : أنّه لو صح اعتبار الصفة الأصلية في منع الصرف لصح اعتبارها مع العلمية ، قياساً على اعتبارها في الجمع ، وفي دخول الألف واللام ، ويلزم من هذا الاعتبار منع صرف ما سمي به من الصفات كـ(حارث) و (حاتم) للعلمية والصفة الأصلية – ولا قائل به ، فعلم بذلك عدم اعتبار الصفة الأصلية .
والجواب عن حجج الأخفش : أنّ دخول الألف واللام عليه ، وجمعه جمع الصفات يدل على لمح الصفة ،ولذلك لم يجز فيما ليس بصفة في الأصل، نحو: الأحمر وحمراء ، وأمّا (أفضل) فإنما نكر لعدم الدال على وصف المفاضلة ؛ لأنّه ليس بمنطوق به ، ولا في حكم المنطوق به ،
وأمّا نحو: (حارث) و (حاتم) فإنما انصرف ؛لأنّه لا يمكن اعتبار تأثير الصفة مع العلمية لتنافيهما.
وأمّا الألف اللام فإنهما لا يشاركان العلمية في منع الصرف كالصفة حتى يمنع اعتبارهما كاعتبار الصفة بل دخلا للمح الصفة لا لتحقيق الصفة ، وأما اعتبار الصفة بعد التنكير فلا مانع منه لعدم المنافي ، وهو العلمية ، وقد روي[١] أنّ المازني قال للأخفش :لم صرفت أربعاً ؟ في قولك : مررت بنسوة أربع ، وفيه الصفة ووزن الفعل ، فقال : اعتباراً لأصل وضعه ،

(أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمر لو نهيت الأحاوصا)
، والبيت من شواهد شرح المفصل ٧٠/١، وتذكرة النحاة ٦٣١والخزانة ١٨٣/١، وشرح شواهد الشافية ١٤٤،
[١] – ينظر : مجالس العلماء ٧١ ، والمقتصد ٩٨٠/٢، والإرشاد إلى علل الإعراب للكيشي ٨٣٤ ، و النحو واصرف في مناظرات العلماء ٢٩١

وهو العدد ، فقال له : فهلا اعتبرت الأصل أحمراً [٢] إذا نكرته بعد التسمية ؟! فلم يأت بمقنع ، وهذا الاعتراض ضعيف ؛ لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الأصل هو الصرف ، فيكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهه ؛ لأنه على وفق الدليل ، وأما منع الصرف فعلى خلاف الأصل ، فلا يكفي فيه إلا سبب قوي
والثاني : أن الوصف بالعدد لا يخرجه عن العدد ، ولذلك يفهم منه العدد مع الوصف بخلاف التسمية بالصفة ، فإنّه لا يفهم منه الوصف مع العلمية؛ لتنافيهما ، فلا يلزم من اعتبار ما لم يخرج عن الأصل اعتبار ما خرج عن الأصل .
والثالث : منع اعتبار الصفة فيه ووزن الفعل ، أمّا الصفة فإنّ شرطها أن يكون في الأصل وليس بصفة في الأصل ؛ لأنه أصله العدد ، وأمّا وزن الفعل فشرطه أن يكون غير قابل للتاء وأربع قابل للتاء بدليل (أربعة) ، فخرج بذلك عن وزن الفعل ، وقد مضى تحقيق هذا .

---

[٢] - في (أحمر)

متنٌ : " وجميع الباب باللام ، أو الإضافة ينجرّ بالكسرة "[١]

الشرح[٢]: ما لا ينصرف إذا دخله الألف واللام ، أو أضيف دخله الجر اتفاقاً ،كقولك : مررت بالمساجدِ ومساجدِكم ، وبالحمراءِ وحمرائِكم ، وبالأشقرِ و أشقرِكم ، و بإبراهيمكم ، وفي التنـزيل ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [٣] ، وهل يكون منصرفاً فيه ثلاثة أقوال :

أحدها - وبه قال سيبويه[٤] ، ومن تابعه : أنه لا ينصرف.
والثاني : قاله كثير من النحويين أنه مصروف .
والثالث : أنه إن كان أحد السببين يزول بدخولهما ، كالعلمية تزول بالإضافة كـ(إبراهيمكم) وعمركم أنصرف ، وإن لم يزل أحد السببين كـ(الحمراء) و (حمرائكم) ، و (المساجد) و (مساجدكم) ، و (الأشقر) و (أشقركم) ، و (الغضبان) و (غضبانكم) لم ينصرف ؛ لبقاء السببين .
حجة سيبويه من وجهين :
أحدهما : أن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل في هذه الأسماء ، فلذلك لم ينصرف
والثاني : أن الصرف عبارة عن التنوين ، ولا تنوين مع الألف واللام والإضافة ، فلا ينصرف ، وإنما دخله الجر ؛لأن سقوطه كان تبعاً لحذف التنوين؛ لئلا يلتبس بالمبينات على الكسر ، أو بالمضاف إلى ياء المتكلم ، ومع دخول الألف والإضافة يزول ذلك
فإن قيل : لم لا يسمى منصرفاً بالنظر إلى معاقبة لام التعريف والإضافة له ؟ فإذا وجدا فكأنه موجود لنيابتهما عنه ؟
قلنا: لا يصح ذلك لوجهين :
أحدهما : أن المعاقبة هاهنا ممتنعة لامتناع دخول التنوين/ فيما لا ينصرف ، وإنما تصح المعاقبة في الموضع الذي يوجد فيه التنوين
٣٤/ب
والثاني : أنه لو صح تسميته منصرفاً بالنظر إلى معاقبتهما للتنوين لصح تسمية ما فيه الألف واللام والمضاف نكرةً ، لحصول المعاقبة ، ولا يصح هذا فلا يصح ذاك ،

---

[١] – الكافية ص ٦٧

[٢] – الكتاب ٢٠١/٣ ، والمقتضب ، والأصول ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٩/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٢١/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٠/١– ١٨١ ، والفوائد الضيائية ٢٤٩/١– ٢٥١

[٣] – الآية ٩٧ من سورة النحل

[٤] – الكتاب ٢٤٢/٣ ،وقد تابعه في هذا الرضي ينظر شرح الكافية للرضي : ١٥٥/١

حجة من قال بالصرف : أنّ اللام والإضافة يحدثان في الاسم معنىً لا يكون في الفعل _وهو التعريف؛ فيزول شبه الفعل بذلك ، فيعود الاسم إلى أصله – وهو الصرف ، ولأنّ (الجرّ) من الصرف ، وقد دخله بعض ما يدل على الصرف ، فكان منصرفاً لضعف المانع من الصرف ؛ لأنّه يكفي في العود إلى الأصل أدنى شبهة .

فإن قيل : فلم اختص اللام والإضافة بتبعيده عن شبه الفعل دون غيرهما من خواص الاسم كحروف الجر والفاعلية والمفعولية؟! . قلنا : اختصا بذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما يغيران المدلول بنقله من عموم إلى خصوص ، فلذلك قوي أمرهما .

والثاني : أنهما يضادان التنوين ، والمتضادان يتساويان في القوة ، فلما كان التنوين دليلا على كمال القوة فكذلك اللام والإضافة ،

والثالث : أن حروف الجر والفاعلية والمفعولية لا يمنع اجتماع التنوين - الذي هو علامة الصرف - معها بخلاف الألف واللام والإضافة فإنه لا يجامعهما .

حجة القول الثالث - وهو أعدلها - : أنه إن زال أحد السببين وجب الصرف ؛ لزوال المانع وإن كان السببان موجودين وجب القول بمنع الصرف لقيام المانع .

فرعان: أحدهما: إذا سميت مذكراً أو مؤنثاً بما ألفه للإلحاق نحو:(معزى) و (حبنطى) و(تترى)على قراءة من نونها[١] لم ينصرف للتعريف وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من وجهين :

أحدهما : الزيادة والثاني : احتماؤها بالتسمية عن التنوين ، وتاء التأنيث كاحتماء ألف التأنيث عنهما ، وإذا سميت بـ(أرطى)[٢] فمن قال : (أديم مأروط)[٣] فألفه للإلحاق ،ومن قال : (أديم مرطى [٤] فوزنه (أفعل) فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، وألف الإلحاق تنقلب ياء في التصغير نحو : أريطٍ ، ومعيزٍ ، و (معزى) مؤنثة ، فلا ينصرف (رجل) سمّي به ، يقال : هذا معزىً ، ومررت بمعزىً ، ورأيت معيزَى ، فلا ينصرف في

---

[١] – (قرأ بتنوين (تترى) أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو ، وقرأ الباقون بغير تنوين) النشر : ٣٢٨/٢، وهي في الآية ٤٤ من سورة المؤمنين ، والتاء الأولى بدل من الواو ، وهي من المواترة ، ينظر : الكتاب ٢١١/٣،

[٢] – الأرطى : شجر ينبت بالرمل وله صمغ يمضغه الأعراب ، ينظر النبات للأصمعي ٢١ ، واللسان (أرط) ٢٥٤/٧

[٣] – على اعتبار أن وزنه (فعلى) باعتبار الهمزة أصلية والألف الأخيرة زائدة ، وينظر

[٤] – على اعتبار أن وزنه (أفعل) بزيادة الهمزة ، وأصالة الألف

حال النصب للتعريف والتأنيث ، وأمّا في حال الرفع والجر ، فيحتمل أن يكون كجوارٍ

وإذا سميت مذكراً بما همزته منقلبة عن ياء الإلحاق نحو : (علباء ، وقوباء) صرفته ؛ لأنّ بناء الممدود التي هي همزته عن حرف إلحاق لا تشاركه همزة التأنيث فيه ، وأما البناء الذي فيه ألف الإلحاق ، فإن ألف التأنيث تشاركه فيه ، فلذلك أثرت التسمية بالمشترك في منع الصرف ، ولم تؤثر التسمية بالمختص بالإلحاق دون التأنيث

ولو سميت مذكراً بـ(مرمى ومغزى) لصرفته ؛ لأنّ ألفه منقلبة عن حرف أصلي[١]

الفرع الثاني : في السور والقبائل والبلدان :

أمّا أسماء السور فما فيه الألف واللام نحو : النساء ، والأنعام ، والأعراف ، والأنفال ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، فمعرب بوجوه الأعراب .

وما هو مسمى بجملة نحو : (اقتربت الساعة) ، و (قل أوحي إليّ) ، فيحكي كما يحكى المسمى بالجمل .

وما هو مسمى باسم أعجمي ، نحو : (يونس) و (يوسف) و (إبراهيم) و(هود) و(نوح) فالزائد على الثلاثي لا ينصرف - سواء جعل اسماً للسورة نحو : قرأت يونس ، ويوسف وإبراهيم، أو قدر حذف مضاف أي : سورة يونس ، وسورة يوسف

وأما (نوح) و (هود) فإن جعلا اسمين للسورتين لم ينصرفا ؛ لأنّ فيهما ثلاث علل العلمية والتأنيث والعجمة [٢] ، وإن قدر حذف مضاف أي : (سورة نوح) ، و (سورة هود) انصرفا على الأفصح الذي ورد به التنـزيل ؛ لعدم التأنيث فيهما ؛ لأنه لما حذف المضاف –وهو السورة أقيم المضاف إليه مقامه ، فأعطى حكمه ، فلذلك تصرف قرأت نوحاً وهوداً ، لتقدير : سورة نوح وهود ، وأمّا (سبحان) فسيأتي في الأعلام إن شاء الله تعالى [٣]

٣٥/أ

/ وأما المسمى بحرف التهجي فنحو : (الم) و (الر) ، و(المر) ، و (كهيعص) ، و (حم عسق) تحكى على حالها ؛ ليعلم المعنى المقصود بها ، وكذلك (طه) وقيل : (طه) بمعنى : يا رجل [١]، فيكون منادى ، وقيل :

---

[١] – الأول من الرمي ، والثاني من الغزو ، فلما تحركت الياء والواو وقبلهما مفتوح قلبتا ألفا فقيل مرمى ، ومغزى

[٢] – الكتاب ٣٧٩/١ ،

[3] – ينظر ما سيأتي ص ٢٩٠

[1] – في لغة طيّ ، وقيل في لغة عك ، وقيل في اللغة السريانية ، واللغة النبطية ، ولغة الحبش ، ينظر الكشاف ٥٢٨/٢ ، وفتح القدير ٣٥٥/٣

(طا) فعل أمر ، وأصله الهمز ، فأبدل من الهمزة ألف ، و (هاء) ضمير الأرض ، أي : طاء الأرض [٢]
وأما (حم) ، و (طس) و(يس) ففيها وجهان :
أحدهما : الحكاية كأخواتها ، وإذا أفضى إلى لبس أزيل بالوصف ، أو الإضافة كقولك : قرأت حم ذات الطول ، أو قرأت حم الطول .
والوجه الثاني : أن تعربها إعراب ما لا ينصرف ، كقولك : شفتني حم ، وقرأت حم، وتباركت بحم ، ولا تصرفها للتعريف والعجمة كهابيل وقابيل ، أو للتعريف والتأنيث ؛ لأنها اسم السورة ، وأمّا (طسم) ، فإن أعربتها جرت مجرى المركب ، فتقول : شفتني طسم ، وقرأت طسم ، وتباركت بـ(طسم). و (كهيعص) ، و (حم عسق) لا تركب ؛ لطولها وخروجها عن (التمايز) بل تحكى .وأمّا (ص) فالجمهور على إسكان الدال على الحكاية ، وقرأ الحسنُ بكسر الدال [٣]، وفيه وجهان :
أحدهما : أنّه كسر لالتقاء الساكنين
والثاني : أنّه أمر من صادّى يُصادِّيْ ، والمعنى : صاد بالقرآن علمك ، أي : قابل به
والواو في (والقرآن) بدل من الياء ، وقرأ عيسى بن عمر[٤] بفتح الدال وفيه وجهان:
أحدهما : أنه فتح لالتقاء الساكنين
والثاني : أنه اسم للسورة ، ولم ينصرف للتعريف والتأنيث ،كامرأة سميت بدار ، فمن أنث حروف التهجي لم يكن المنع متحتماً ؛ لسكون الوسط ،[٥] ومن ذكرها تحتم المنع للنقل من الأخف إلى الأثقل ، كامرأة سميت بـ(زيد) ، وقد تقدم ذكره[٦]
وقيل: (صاد) قسم على القرابين ،كقولك : الله لأفعلن ، والقرآن عطف عليه ، وقرأ ابن أبي إسحاق[١] صادٍّ بالتنوين والكسر ، وفيه وجهان :
أحدهما : على القسم -على لغة من يحذف حرف القسم ، ويُبقي عمله
والثاني : أن تنوينه مع الكسرة ؛ لالتقاء الساكنين ، تشبيهاً باسم الفعل ، نحو : (إيهٍ)

---

[2] – ينظر : الشفاء للقاضي عياض ، والكشاف ٥٢٨/٢ ، وفتح القدير ٣/ ٣٥٦

[3] – قرأ بالكسر الحسن ، وأبي ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السمال ، ونصر بن عاصم ، ينظر : البحر ٣٨٣/٧ ، وتفسير القرطبي ١٤٢/١٥ ، والكشاف ٣٥٨/٣ ، والمحتسب ٢٣٠/٢ ،

[4] – المحتسب : ٢٣٠/٢، والكشاف ٣٥٨/٣

[5] – لمقاومة الخفة أحد السببين ينظر المقتصد ٩٩٣/٢

[6] – تقدم ص ٢٣١ وينظر : الكتاب ٢٥٦/٣، ٢٥٧

[1] – قرأ بالكسر أيضا أبي بن كعب ، والحسن ينظر المحتسب :٢٣٠/٢

وأما أسماء القبائل والأحياء فعلى ثلاثة أقسام :
أحدها : ما غلبوا تأنيثه نظراً إلى معنى القبيلة والأم ، وذلك نحو : (سدوس) و(تميم) و (تغلب) و (تنوخ) و (طيء) و (حُذام) و(قيس) و (حمير) [٢].
ودليل ذلك وصفهم لها بالمؤنث ، قالوا : " تلك (تغلب) ابنة وائل ، وتميم بنت مرٍ، وقيس بنت عيلان [٣] . قال الشاعر [٤]:
[١٣٨] فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيعةً قبول
وقال آخر [٥]
[١٣٩] بكى الخزّ عن رَوْحٍ وأنكر جِلْدَهُ وعجت عجيجاً من جذامَ المطارفُ
والمانع من الصرف التعريف والتأنيث ، وإن تأولت فيها معنى الحيّ والأب صرفت ؛ لأنه ليس فيها إلاّ التعريف ، والأول أكثر .
والثاني : ما غلبوا تذكيره نظراً إلى معنى الحي والأب ، وذلك نحو : قريش ، وفي التنزيل ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴾ [٦] (ومعد وثقيف)
وأمّا (باهلة) و (تغلب) فسواء قصد بهما القبيلة أو الحي ، فإنهما لا ينصرفان لوجود التعريف والتانيث ووزن الفعل ، ولذلك لم يلتفت إلى صفته بالمذكر في قولهم : باهلة بن أعصر [١]؛ لوجود التاء فيه .
والثالث: ما يجوز فيه الأمران نحو : (سبأ) و (ثمود) وقد قرئ بصرفهما حملاً على الحي والأب ، وبعدم صرفهما نظراً إلى القبيلة [٢]،

---

[2] – ينظر جمهرة أنساب العرب ٣١٧ ، وكذا ما بعده

[3] — الكتاب ٢٤٩/٣

[4] – البيت للأخطل وهو في ديوانه : الديوان ٢١٣، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٨/٣،والخصائص ١٧٦/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٣/٢،وينظر ١٢٦ والكتاب ٣ /٢٤٩ ، والجمل ٢٢٩ ، والأغاني ١٧٤/٧ ، والخصائص٣ /١٧٦ ، اللسان :(سدس)١٠٥/٦ ، ويروى أيضا

:(فإن تمنع سدوس درهميها)

[5] – ينسب لحميدة بنت النعمان في سمط اللآلي ١٨٠ ، ومعجم الأدباء ٢٠/١١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٨/٣ ، والمقتضب ٣٦٤/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٧ ، والتبصرة ٥٧٧/٢ ، وينظر شرح الجمل لابن خروف ٩٣٨/٢ ، وما بعدها ويروى

نبا الخز عن روح

[6] – الآية ١من سورة قريش

[1] – الكتاب ٢٤٩/٣

[2] — قال تعالى ﴿ وعادا وثمودا ﴾ ٣٨ الفرقان والعنكبوت ، وقال ﴿ وآتينا ثمود الناقة ﴾ ٥٩ من سورة الإسراء وكذلك سبأ وينظر الكتاب ٢٥٣/٣

وأمّا أسماء البلدان فعلى ثلاثة أقسام
أحدها : غلبوا تأنيثه ، نحو : عمان ، وخرسان ، ونجران ، ومصر ، وفارس ، وبغداد ، وحمص ، ودمشق ، وهجر ، وفي المثل "جالب التمر إلى هجر"[٣] ، وقال الشاعر[٤] :
[١٤٠]مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوأتهم هجر
ولا ينصرف ؛ للتعريف وتأنيث البقعة والجهة ، وفي بعضها ما استقل بمنع الصرف من غير تأنيث .
/ والثاني : ما غلّبوا تذكيره نظراً إلى المكان والموضع ، نحو : فلج ، وقال الشاعر[٥]: ٣٥/ ب
[١٤١]وإن الذي حانت بفَلْجٍ دماؤُهم هم القوم كلُّ القومِ يا أمّ َخالدِ
وحنين وبدر، وفي التنزيل: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾[٦] ، ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾[١] وكذلك : (منىً ودابق وحَجْر)[٢] ، قال الشاعر[٣]:
[١٤٢]وقالوا تيمم أرض حَجْرٍ تسد بها ومأارض **حَجْرٍ** من سماي ولا أرضي
وكذلك (قباء) و (حراء) لوقوعهما على جبلين ، قال العجاج[٤]:*

---

(3) – ينظر الأمثال ٢/،وجمهرة الأمثال ١٥٣/٢، والكتاب والمثل هناك كمستبضع تمرا إلى أهل خيبرا، و المثل بنصه في الكتاب ٢٤٤/٣ ولا شاهد فيه هنا وإنما ذكره على سبيل الاستطراد

(4) – البيت للأخطل ، وهو في ديوانه ١٧٨، وهو من شواهد المحتسب ١١٨/٢، والقواس ٤٦٩/١ ، ورصف المباني ٣٩٠ن وتخليص الشواهد ، والمغني لابن فلاح ٦٩٩ وهمع الهوامع ١٦٥/١، وفي البيت شاهد آخر على قلب الإعراب لأمن الإلباس ، والأصل رفع السوءات ونصب (هجر)

(5) – ينسب للأشهب بن رميلة أو حريث بن محفص في الخزانة ٧/٦ ، ٢٥ ، ٢٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٨٧/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والقواس ٤٦٩/١

(6) –الآية ٢٥ من سورة التوبة

(1) – الآية ١٢٣ من سورة آل عمران

(2) – دابق قرية قرب حلب قال سيبويه ٢٤٣/٣ : الصرف والتذكير فيه أجود ، وينظر معجم البلدان ، واللسان ، والتاج

(3) – لم أقف على نسبة للبيت ،

(4) – الرجز لرؤبة في الديوان ١٦٣،وهو أيضا في ملحق ديوان العجاج ٣٦٦/٢،، ورواية الرجز :

أمسى بلال كالربيع المدجن

أمطر في أكناف غيم مغين

ورب وجه من حراء منحن

[١٤٣] وربّ وجه من حراء

والثالث : ما نظر فيه إلى التذكير أو التأنيث فانصرف ولم ينصرف ،قال الشاعر[٥]

[١٤٤]كذبت عينك أم رأيت بواسِط غلس الظلام من الرباب خيالا

وقال آخر[٦]

[١٤٥] منهن أيام صدقٍ قد عرفت بها أيام واسط والأيام من هجرا

فصرف نظراً إلى المكان ، ولم يصرف نظراً إلى البقعة ، و (واسط) فيه معنى الوصف ؛ لتوسطه بين بغداد والبصرة ، فلو خلص للتأنيث لدخلته التاء كما تدخل على الصفات المؤنثة ،

وقد جاء (حراء) غير مصروف نظراً إلى البقعة ، قال الشاعر:

[١٤٦] ستعلم أينا خير قديماً وأعظمنا ببطن حراء ناراً .[١]

و هو من شواهد الكتاب : ١٦٣، و ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٤ ، والتبصرة ٥٨٣/٢ ، واللسان (حرى) ٥٥٨/٤ ، والمخصص ١٩٦/١٠

* – العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد (ت حوالي ٩٩هـ) من شعراء العصر الأموي ومن أشهر راجزيهم ترجمته في : طبقات الشعراء لابن سلام ١٧٥ ،

(5) – البيت للأخطل وهو في الديوان ٣٨٥، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٤/٣،والمقتضب ٢٩٥/٣،والصاحبي ١٢٥،والمغني لابن فلاح والخزانة ٩،١٠/٦،واللسان (كذب)١٥٦/٦، وهذا البيت مطلع قصيدة يهجو فيها جريرا

(6) – البيت للفرزدق في الديوان٢٩١ ، وينظرالكتاب٢٣/٢، والتبصرة ٥٨٢/٢ ، والجمل٢٣١، وشرح الجمل لابن خروف ٩٤٢/٢ ، وقال الشنتمري ، ويروى للأخطل وليس في شعره ، وهو في معجم البلدان ٣٤٧/٥

(1) – ينسب لجرير ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب : ٢٤٥/٣ ، والمقتضب ٣٥٩/٣ ، والتبصرة ٥٨٣/٢ واللسان : (حري) ١٧٤/١٤

متنٌ : "المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية"[١]

الشرح[٢]: " ما اشتمل" هو الجنس ،"على علم الفاعلية [٣] " فصل علم المفعولية ، وعلم الإضافة .والمرفوعات ثمانية [٤]: فاعل ، ومبتدأ ، وخبر ، ومفعول ما لم يسم فاعله ، واسم كان ، واسم ما ولا المشبهتين بـ(ليس) ، وخبر إنّ ، وخبر (لا) النافية للجنس . وعادة أرباب اللسان[٥] البداية بالمرفوعات ؛ لأنها أصل في استقلال الجمل المفيدة ، وأمّا المنصوب والمجرور ففضلة تستقل الجملة دونهما واختلف في أصالة الفاعل والمبتدأ فذهب الخليل [٦] إلى أنّ الفاعل هو الأصل ، والمبتدأ محمول عليه .
وذهب سيبويه[٧] إلى أنّ المبتدأ هو الأصل، والفاعل محمول عليه .
وذهب الأخفش وابن السراج[٨] إلى أنّ كل واحد منهما أصل بنفسه .
حجة الخليل من أربعة أوجه :
أحدها : أنّ الأعراب جيء به للفرق بين المعاني ، والفاعل أحوج إلى الفرق إذ لا يمتاز الفاعل عن المفعول إلاّ بالإعراب ، و أمّا المبتدأ والخبر فإنه يمتاز المبتدأ عن الخبر من غير إعراب فإنّك إذا قلت : (زيد قائم) عُلم أن الذات هي المبتدأ ، والصفة الخبر .
الثاني : أنّ عامل الفاعل لفظي ، وعامل المبتدأ معنوي ، واللفظي أقوى من المعنوي ، فتدل قوة العامل على قوة معموله ، وضعفه على ضعف معموله .

---

[١] – الكافية ٦٨

[٢]– ،الكتاب ٤٧/١ ، والأصول ١٢٣/١– ١٤٧ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٣/١ ، و شرح المصنف على الكافية : ٣٢٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١٨٣/١– ١٨٤ ، والفوائد الضيائية ٢٥٢/١ ، والهمع ٣٠٧/١

[٣] – قال الرضي ١٨٤/١ " المقصود بعلم الفاعلية : الضم ، والألف ، والواو الدالة على الفاعلية ، وما يجري مجراها كالإبتداء والخبر ، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء فهو مرفوع "

[٤] – أغفل المؤلف ذكر التابع للمرفوع (النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل) ، واسم أفعال المقاربة (كاد ، وعسى ...الخ) ولعله يرى أن هذين القسمين يرجعان إلى الأقسام السابقة

[٥] –المقصود بأرباب اللسان هنا هم أهل النحو ، وينظر المغني لابن فلاح قسم الدراسة : ٧٤

[٦] – وقد ذهب ابن الحاجب ، والزمخشري ، وابن يعيش ، هذا المذهب ينظر : المغني لابن فلاح ٢ / ٤٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ – ٧٤ ، و شرح الرضي على الكافية ١٨٥/١ ، و الهمع للسيوطي ٣٠٧/١

[٧] – الكتاب ٢٣/١ ، والهمع ٣٠٧/١

[8] –ينظر : الأصول٥٨/١ ، وقد اختار هذا الرأي رضي الدين الحسن بن مُحَمَّد الصغاني ، والسيوطي ينظر الهمع ١/ ٣٠٧

والثالث : أنّ خبر الفاعل أصل في باب الإخبار ، فيجب أن يكون المخبر عنه به أصلاً في بابه .
الرابع : أنّه لو وضع الرفع أولاً للمبتدأ والخبر لوضع لإفادة أمر مجهول ، وذلك الأمر إما ذاتُ المبتدأ ، أو ذاتُ الخبر ، أو وصف كون المبتدأ مبتدأ ، وكون الخبر خبراً ، والأول : باطل ؛ لأنّ لكل واحد منهما لفظاً مفرداً . والثاني – وهو الدلالة على وصفهما – باطل أيضاً ؛ لأنّ الرفع حركة مشتركة فيهما ، والمشترك لا يمكن أن يجعل دليلاً على غير المشترك ، فثبت أنّ الرفع للفاعل ، ورفع المبتدأ لمشابهته للفاعل من جهة الإسناد إليه
حجة سيبويه من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ عامل المبتدأ معنوي غير ظاهر في اللفظ ، والمبتدأ متصدر من غير ظهور مؤثر ، فاقتضى ذلك قوته على ما ظهر مؤثرهُ /
٣٦/أ
الثاني : أنّ الجملة الاسمية مقدمة على الفعلية ؛ لتقدم ما تتركب منه ، فما تفتقر إليه الجملة الاسمية من الإعراب يكون مقدماً على ما تفتقر إليه الجملة الفعلية .
الثالث : أنّ الفاعل قد ينقلب إلى المبتدأ عند تقدمه على فعله ،
وأما المبتدأ فثابت على أصله فكان أقوى من المُتَزلزِل ، فناسب ذلك أصالته (١).
وحجة الأخفش وابن السراج (٢) أنه ليس بين هذه الأشياء ترتيب عقلي حتى يمكن الحكم بجعل المتقدم أصلاً ، والمتأخر فرعاً ، فوجب الحكم بأصالة الكل ؛ لأنّ الرفع علامة لما لا ينعقد الكلام إلا به ، والله أعلم بالصواب

---

(١) – ينظر : شرح المقدمة الكافية للمصنف ٣٢٣/١
(٢) – تقدم تخريجه ص ٢٧٨

[الفاعل]

متنٌ : " فمنه الفاعل ، وهو ما أسند الفعل أو شبهه إليه ، وقُدّم عليه على جهة قيامه به مثل : قام زيد [وزيد قائم أبوه] (١) "

الشرح(٢) : الضمير في " فمنه " يعود على " ما اشتمل " ، فيكون الفاعل من جملة المرفوعات

فإن قيل : كونه من جملة المرفوعات يؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه ؛ لأنه عرفها بعلم الفاعلية-وهو الرفع- وهو من جملتها

قلنا : الفاعل يعرف بالحد ، فإذا عرف بالحدّ استحق الرفع ؛ فرقاً بينه وبين المفعول ، فاندرج تحتها ؛ لمشاركته لها في الرفع بعد معرفة كونه فاعلاً بالحد

والفاعل في اللغة عبارة عن : الموجد ، وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن : موجد مقدوره(٣) ، وفي اصطلاح الفلاسفة عبارة عن : المؤثر ، وهما يتوافقان في المعنى ، ولا يدخل في تعريفهم نحو : مات زيد ، وسقط الحائط ، وما قام زيد ، وهل قام زيد؟ لعدم وجود الفعل من المسند إليه .

وحده في صناعة النحو :" كل اسم غير لازم للنصب ، وجب تقدم المسند إليه من فعل مقر على صيغته ، أو شبهه من اسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، أو مصدر ، أو أفعل في بعض الصور " ، وأمّا اسم المفعول فمرفوعه ليس بفاعل ،كفعل ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين.

وقد خرج بقيد " اسم " ما عداه من فعل أو حرف أو جملة ، وبقيد " غير لازم للنصب " الظروف اللازمة للنصب نحو : (عند وإذا وإذ ، والمصدر اللازم للنصب نحو: لبيك وسعديك، وسبحانَ الله ، فإنّه لا يصح الإسناد إليها ؛ لأن ذلك يقتضي رفعها ونقلها وهي لازمة للنصب .

وأمّا قوله تعالى ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُم ﴾ (١) فمن قرأ بالرفع فإنه اسم غير ظرف بمعنى الوصل .

ومن قرأ (٢) بالنصب فعلى الظرف ، والفاعل مقدر أي : أمركم بينكم

---

(١) – الكافية ص٦٨

(٢) – الكتاب ١/٣٣– ٤٣ ، والمقتضب ١/١٤٦ – ١٤٧، والأصول١/٧٢–٧٦ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ١ / ٧٤ – ٧٥ ، و شرح المصنف على الكافية ١/–٣٢٢– ٣٢٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١/١٨٥– ١٨٧ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٢٥٣– ٢٥٥

(٣) – قال في الكليات ٦٨٠– ٦٨١ : المعنى " قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث ، والفعل التأثير وإيجاد الأثر "

(١) – الآية ٩٤ من سورة الأنعام

فإن قيل : كنا نستغني عن هذا التقدير مع الفاعل !
قلنا : الرفع ليس معرفاً للفاعل ، إنما المعرف له الحد ، فإذا عرفناه أوجبنا له الرفع ؛ للفرق بينه وبين المفعول ، فلو عرفناه بالرفع لعرفناه بأمر لا يستحقه إلا بعد معرفة كونه فاعلاً .
وخرج بقيد " وجب تقدم المسند إليه " الأسماء التي لا تصح أن تكون فاعلة كأسماء الاستفهام وإنما وجب تقدم المسند إلى الفاعل ؛ لأربعة أوجه :
أحدها : أن الشعور بالفعل في الذهن سابق على الشعور بالفاعل ، وإن كان الفاعل متقدماً في الوجود واللفظ مطابق لما في الذهن .
والثاني : أنّ الفعل علة لتسمية ما أسند إليه فاعلاً ، والعلة سابقة للمعلول .
والثالث : أنه لو تقدم لتناوله عامل الابتداء ،و بطلت الفاعلية لتجرده من العوامل اللفظية .
والرابع : أنه عامل ورتبة العامل التقدم على المعمول مع كونه [٣] كالجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يتقدم ، وبهذا فارق المفعول إذ يجوز تقديمه لعدم الجزئية
وخرج بقيد "مقر على صيغته" فعل ما لم يسم فاعله ، ومن جعل مرفوعه من قبيل الفاعل لم يحتج إلى هذا القيد ، وهو في المفصل من الفاعل[٤] .
وأمّا حدّ المصنّف فـ " ما " بمعنى : شيء ، وهو الجنس ، و"أسند إليه" فصل لما لا يسند إليه الفعل ، ويندرج تحته الفعل والحرف والجملة والظرف اللازم للنصب ، والمصدر اللازم للنصب ، فإن هذه لا يسند الفعل/ إليها ،لكن إسناد الفعل إلى الأسماء منها ليس بمستحيل ، لكنه لا يصح لغة ، وليس في تعريف المصنف ما يدل على امتناع الإسناد إليها ، وخرج أيضاً (زيدٌ قامَ) فإن (قام) مسند إلى ضمير (زيد) لا إلى (زيد) ؛لأن المسند في باب الفاعل يتقدم على المسند إليه .
٣٦/ب
وأما قوله : " أو شبهه " فانّه ردد بـ(أو) والترديد ينافي الحد ، وليس كالفضلة ؛ لأنها لا تتحقق الفاعلية إلا بالمسند ، وهو يشمل الفعل والشبيه به ولو قال : وجب تقدم المسند من فعل أو شبهه ؛ لكان الترديد في الفضلة ؛ لشمول المسند للفعل وشبهه والترديد لبيانه[١] .

---

[٢] – قرأ برفع بينكم ابن كثير ، وأبو عمرو بن العلاء ، وابن عامر ، وعاصم ، ومجاهد ، وقرأ بالنصب عبد الله بن مسعود ، ومجاهد والأعمش ، ينظر : إتحاف الفضلاء ٢١٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٥/١ ، والبحر ١٨٢/٤ ، والسبعة ٢٦٣ ، والكشاف ٢٨/٢ ، والكشف ٤٤٠/١ ،

[3] – أي : الفاعل

[4] – ينظر : المفصل : باب مفعول ما لم يسم فاعله ٢٥٨ ، وتعليق الدكتور مخيمر على شرح الكافية للمصنف ٣٢٤/١

وقوله : " وقدم عليه " لا حاجة إلى هذا القيد ؛ لأنه لا يستفاد منه وجوب التقديم،ومجرد التقديم من غير وجوب قد علم من الإسناد إلى الفاعل ،فلو قال :"وجب تقديمه عليه" [٢] ؛ لاستفيد منه وجوب التقديم ؛ لأن الإسناد يدل على التقديم ولا يدل على الوجوب .

وقوله : " على جهة قيامه به " خرج عنه فعل ما لم يسم فاعله ، نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) فإنّ الفعل قائم بالمفعول لا بالفاعل ، واستفيد منه أيضاً أنّ حكم الفعل المنسوب إلى الفاعل ، وإن لم يكن قائماً به كـ(ضَربَ زيدٌ) يعدُّ كحكم الفعل القائم به نحو : عَلِمَ زيدٌ ، وظَنَّ زيدٌ [٣] .

واعلم أنه يصح وقوع الفاعل نكرة من غير شرط بخلاف المبتدأ ، وفي التنزيل ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [٤] ، وقال الشاعر [٥]

[١٤٧] ما يضير البحرَ أمسى زاخراً أنْ رمى فيه غلامٌ بحجر .

وسرّه أن الحكم عليه قبل ذكره كالوصف له ؛ لأنّ الفعل صفة في الفاعل ، فيتخصص بذلك ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [١]

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ ﴾ [٢] القائم مقام الفاعل مصدر الفعل المدلول عليه بالفعل، والجملة مفسرة له ؛ لأنّها المقولة ، تقديره : وإذا قيل لهم القول آمنوا ، وقد أجاز بعض الكوفيين وقوع الجملة فاعلة [٣] في قوله تعالى :

---

(1) – مما يحسب للمؤلف مناقشته لصاحب المتن –رحمهما الله– في عباراته والاستدراك عليه أحيانا كما دافع عنه سابقا،ينظر قسم الدراسة

(2) – مما يلاحظ هنا اقتراح المؤلف لبعض التعديلات في المتن ، ينظر قسم الدراسة ص

(3) – قال الرضي :١٨٧/١ "وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل أو لا ؟ وليس خلافا معنويا "

(4) – الآية ١٨ من سورة النمل

(5) – قائله الأخطل ، والبيت في ديوانه ، والبيت من شواهد البيان والتبيين ٢٤٨/٣ ، والحيوان ١٣/١ ، وينظر : الأغاني ٣٤٩/١٤ ، وقد استشهد به المصنف في المغني ص

(1) – الآية ١١ من سورة البقرة

(2) – الآية ١٣ من سورة البقرة

(3) – خلافا للبصريين ينظر اللباب ١٥٢/١

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [٤] ، فعلى مذهبه تكون الجملة بعد هذه الأفعال واقعة موقع الفاعل ، وأجيب عن الآية بجوابين :

أحدهما : الفاعل مصدر (ليسجننه) ، أي : بدا السجن ، والفعل يدل على مصدره والمعنى عليه

والثاني :فاعله مصدر (بدا) أي : بدا لهم البداء ، بدليل وقوعه فاعلاً في قوله [٥]:

[١٤٨]بدا لك في تلك القلوص بداءُ

وإنما لم يجز وقوع الجملة فاعلة من غير تسمية لوجهين :

أحدهما : أنّه يتعذر نسبة الفعل إليها ؛ لأنه لا يمكن نسبته إلى كل واحد من الجزأين ؛ لأنه إذا قام بأحدهما لم يقم بالآخر، ونسبته إلى أحدهما دون الآخر محض التحكم

والثاني : أنّ الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة ، ويعد كالجزء من الفعل ، ولا يتحقق ذلك في الجملة إذ لا يمكن إضمارها ؛ لأن الضمير يكون عائداً عليها ، ولا يعود ضمير مفرد على الجملة ؛ لأن ضمير المفرد يقتضي العود على أحد الجزأين، وعوده على أحدهما دون الآخر محض التحكم ، وعليهما لا يمكن .

وأمّا ضمير الشأن فإن الجملة بعده تفسره ، وليس عائدا عليها ، ولا يمكن تعريف الجملة بآلة التعريف ، إذ لا يصح دخولها عليها ، فهي ملازمة للتنكير ، ولا يصح وقوع أسماء الاستفهام وما يتضمن المعاني فاعلة ؛ لأنّ لها صدر الكلام ، فلا يعمل فيها ما قبلها ، وزعم الكوفيون[١] أنّ (كم)من قوله تعالى ﴿ أَوَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا ﴾ [٢]فاعلةُ (يهدي) ، وعند

---

[4] – الآية ٣٥ من سورة يوسف ،وينظر مغني اللبيب ٥٢٣، ٥٩٢

[5] – هذا عجز بيت صدره

(لعلك والموعود حق لقاؤه .....)

لمحمد بن بشير العدواني الخارجي في ديوانه ٢٩، والبيت من شواهد الأغاني ٧٧/١٦، والخصائص ٣٤٠/١ ، والخزانة ٢١٣/٩، و قيل : قائله الشماخ ، وهو في ملحق ديوانه ٤٢٧، وينظر المساعد في شرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٥/١ ،وينظر اللسان ٦٦/١٤،(بدا) والبيت من شواهد ، ومغني اللبيب ٥٠٧ ،والهمع ، والتصريح ٢٦٨/١وينظر اللسان ٦٦/١٤،(بدا) والبيت من شواهد ، ومغني اللبيب ٥٠٧ ،والهمع ، والتصريح ٢٦٨/١

[1] – وقد ذهب ابن عصفور هذا المذهب ينظر : مغني اللبيب ٢٤٤ وفيه أنه على لغة رديئة حكاها الأخفش

[2] – الآية ٢٦ من سورة السجدة

البصريين [٣] هي مفعولة (أهلكنا) ، والفاعل المصدر، أي : الهدى أو الأمر .
وقد أجاز الكوفيون [٤] - أيضاً - تقديم المرفوع على رافعه[٥] ، واحتُج لهم بقول الشاعر[٦] :
[١٤٩] فظل لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ فقِلْ في مقيلٍ نحسُهُ متغيبُ
، وما ذكرنا من العلل القوية يحوج إلى تأويله ، وتأويله من وجهين :
أحدهما : أصله (متغيبيٌّ) على النسب ، ثم حذفت ياء النسب[٧] ،
والثاني : أنّ أصله : متغيب عني ، فلمّا حذف حرف الجر أضيف /إلى ياء المتكلم [ثم حذفت الياء] وعند الفراء [٨] أصله الرفع وجره إلفاً (در)
فإن قيل : فأين الفاعل من قوله تعالى ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ٣٧/أ
أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [١] ؟
قلنا : يحتمل ثلاثة أوجه :
أحدها : تقديره اشتراككم في الدنيا ، و (اليوم) متعلق بـ(ينفعكم اليوم) ،و(إذ) يتعلق بالمقدر، و ﴿ أنكم في العذاب مشتركون﴾ علة ، أي : لأنّكم .
والثاني : فاعله ضمير المتمني ، لتقدم ما يدل عليه ، و (أنكم) علة ، و (اليوم) متعلق بالنفع [٢]
والثالث : أنكم و (ما) عملت فيه ، و (اليوم) متعلق بالنفع أيضاً
وأما (إذ) على هذين الوجهين فيشكل ؛ لأنه لما مضى ، فلا يصح إبداله من اليوم لاختلاف الزمانين ، ولا يتعلق بالنفع ؛ لأنه قد تعلق به اليوم ، والفعل لا ينصب ظرفي زمان خصوصاً مع اختلافهما ، ولا يتعلق بخبر (إنّ) ؛

---

[3] — ينظر ،وشرح الرضي ٢١٦/١،ومغني اللبيب : ٢٤٤، ٧٦٨

[4] – ينظر : شرح ألفية ابن معطي للقواس ٤٧٧/١

[5] – أي : تقديم الفاعل على الفعل في مثل قولهم : زيد قام ، وعند البصريين هو مبتدأ

[6] – قائله : امرئ القيس ٠وهو في ديوانه ٣٨٩ ، وينسب أيضا لطرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ١٤١ والبيت من شواهد مجالس العلماء ٣١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٠/١ ، واللسان (غيب) ٦٥٤/١،و(زهق) ١٤٨/١٠ ،والتاج (غيب) ٥٠١/٣

[7] – وبقيت الكسرة دالة عليها

[8] – انظر : مجالس العلماء ٣١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ ، والأشباه والنظائر ٨٤/٣ ، والزيادة من شرح ألفية ابن معطي للقواس ٤٧٧/١

[1] – الآية ٣٩ من سورة الزخرف

[2] – ينظر : مغني اللبيب١١٤ ، ٥٧٢ : قال ابن هشام نقلا عن ابن جني : وآخر ما تحصل من أبي علي الفارسي : أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما في حكم الله تعالى سواء ، فكأن اليوم ماض ، وكأن إذ مستقبلة "

لأنها موصولة ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولصحته تأويلان :
أحدهما : الحمل على المعنى ، كأنّه قال : إذا صح ظلمكم عندهم ، وصحة ظلمهم عندهم إنما يكون يوم القيامة ، فعلى هذا يصح إبداله من اليوم ؛ لاتفاقهما في المعنى
والثاني : أنّه لما كانت الدنيا والآخرة (متصلتين) – وهما سواء في علم الله وحكمه ، جاز البدل كأنّ اليوم ماض ، أو كأنّ إذ بمنزلة اليوم .
فروع ثلاثة :
أحدها : في ارتفاعه ، وارتفاعه للفرق بينه وبين المفعول[٣] ، وإنمّا خص بالرفع والمفعول بالنصب ، ولم يعكس لخمسة أوجه
أحدها : أنه متحد والمفاعيل متعددة ، فجعل أثقل الحركات بازاء المتحد وأخفها بازاء المتعدد طلباً للتعادل في الخفة والثقل .
والثاني : أنّ انتقال الذهن من الفعل إلى الفاعل قبل انتقاله إلى المفعول ، والرفع أول الحركات ؛ لأنها حركة مالا يستقل الكلام إلا به ، فناسب أن يجعل أول الحركات لأول الأسماء خطراناً بالبال
والثالث : أنّ الفاعل يؤثر ولا يتأثر ، فهو أقوى المراتب ، والمفعول يتأثر ، ولا يؤثر فهو أضعف المراتب ، والمضاف يؤثر ويتأثر فهو أوسط المراتب ، فجعل أقوى الحركات -وهو الرفع- لأقوى المعاني ، وهو الفاعل ، و أضعفها - وهو النصب - لأضعف المعاني ، وهو المفعول ، وأوسطها ، وهو الجر لأوسط المعاني ، وهو المضاف إليه
والرابع : أن الفاعل هو المعتمد ، والضمة تعتمد على الشفة عند النطق بها ، فقرنت بالفاعل ؛ لمناسبتهما في الاعتماد ، وأما الفتحة فغير معتمدة على عضوٍ ؛ لأنها هوائية ، فقرنت بالمفعول ؛ لمناسبتها له في عدم الاعتماد .
الخامس : أنّه حمل المظهر على المضمر المتكلم والمخاطب ؛ لشبههما بالفاعل والمفعول .وأمّا الرافع للفاعل ففيه ثلاثة مذاهب :
أحدها - لجمهور النحويين(١) : أنّه لفظي وهو الفعل ، أو ما أشبهه .
والثاني - لجماعة من المحققين(٢): أنه معنوي ، وهو إسناد الفعل إليه
والثالث - للكسائي (٣): أنّه في النفي نحو : ما قام زيد ، ولا خرج بتركه الفعل
حجة الجمهور من وجهين :

---

[3] – اللباب ١٥٢/١ ، وأسرار العربية ٧٨

[١] – قال بهذا القول جمهور النحويين ، وينظر الهمع : ٥١١/١

[٢] – من القائلين بهذا هشام بن معاوية ، ينظر : أسرار العربية ٧٩ ، واللباب ١٥١/١ ، والهمع ٥١٠/١

[٣] – ذكره ابن فلاح في المغني ٢/ ٤٥٥

أحدهما : أنّ العامل اللفظي مجمع عليه ، والمعنوي مختلف فيه ، فالمصير إلى المجمع (عليه)(٤) أولى من المصير إلى المختلف فيه .
والثاني : أنّ الفعل قبله مختص به ، فعمل فيه قياساً على كل مختص عمل لاختصاصه
حجة من قال : العامل معنوي من وجهين :
أحدهما : أنّ الترتيب الذهني هو الذي صار به الفاعل فاعلاً ، فإنّ حصول ماهية الفعل في الذهن تستلزم حصول ماهية الفاعل ، وهو معنى قولهم : " إسناد الفعل إليه ونسبته إليه"، فكذلك الاستلزام هو العامل ، واللفظ أمارة عليه .
والثاني : أنّ الإسناد الذهني يعم جميع الأفعال - سواء كان الفعل منفياً ، أو مثبتاً ؛ لأنّ الإسناد قد يكون مع النفي ومع الإثبات ، وأمّا رفعه بالفعل فلا يصدق إلا حيث يوجد الفعل ، وإلا أفضى إلى أن يكون وجود الفعل رافعاً وعدمه رافعاً ، فيستوي الوجود / والعدم في العمل ، ولهذا ضعف قول الكسائي ؛ لأنّه يجعل العدم رافعاً ، والوجود رافعاً ، فيستوي تأثيرهما في مؤثر واحد .
٣٧/ب
فإن قيل : بأي اعتبار أطلق النحاة الفاعل على المسند إليه في نحو : مات زيد ، وسقط الحائط ، و رخص السعر ، وما قام زيد ، وهل قام زيد ؟ ونسبة الفعل الإيجادية إلى الفعل غير متحققة ؟!
قلنا : أمّا صور الإثبات فالفعل - في عرف النحوي - صيغة تقتضي حصول المصدر للفاعل ، وحصول المصدر له أعم من حصوله له بإيجاده ، فإنّ (قام زيد) يدل على حصول القيام له باختياره ، و (مات زيد) يدل على حصول الموت في ذاته لا باختياره ، فحصول المصدر هو القدر المشترك ، وهو الذي يعتبره النحوي في اصطلاحه ، وهو حاصل في هذه الصور كحصوله في صور الإيجاد ، فلذلك أطلق عليه أنه فاعل .
فإن قيل : حصول المصدر يشترك فيه الفاعل والمفعول لتعلق الفعل بهما ، فإنّ الفاعل موجد ، والمفعول قابل .
قلنا : حصول المصدر يختص بالفاعل ، بدليل حصوله للفعل اللازم والمتعدي ، فلو كان مشتركاً لزم أن تكون الأفعال اللازمة متعدية ؛ لاقتضائها حصول المصدر للمفعول ، وأمّا النفي والاستفهام فعنهماجوابان :
أحدهما : أنّ المقصود نسبة الفعل إلى الفاعل بوجه ما من إثبات أو نفي ، أو غير ذلك ، والنسبة حاصلة ، وتندرج صور الإثبات أيضاً تحت هذا الجواب .

---

(٤) – في النسخة (إليه)

والثاني : أنّ هذه المعاني طارئة بعد استقرار رفع الفاعل ، ولم يتغير إعرابه بدخولها عليه؛ لأنه يقتضي قلب المعنى من غير تعرض للفظ .
الفرع الثاني : في افتقار الفعل إلى الفاعل ، وإنما افتقر إلى الفاعل لثلاثة أوجه :
أحدها: أن الفعل يدل على المصدر ، وهو مفعول فلا بد له من فاعل ؛ لاستحالة وجود مفعول من غير فاعل كاستحالة وجود مخلوق من غير خالق .
الثاني : أنه عرض فلا يستقل بالوجود من غير شيء يقوم به .
الثالث : أنه خبر وعامل فلا بد من مخبر عنه ومعمول إذ لا يمكن قطع النظر عنهما هذا إذا لم يكن الفعل مكفوفاً فإن كان مكفوفاً ،كقولهم :قلّما وطالما ،ففيه ثلاثة مذاهب :
أحدها-لسيبويه (١): أنه لا فاعل له ؛ لأن (ما) كفته عن العمل ، وألحقته بما يقع بعده الجمل، وسيأتي في باب (إنّ) إن شاء الله تعالى(٢) .
والثاني : أنّ (ما) مصدرية موصولة بالجملة بعدها ، وهي الفاعل ؛ لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل.
والثالث : أن (ما) مبهمة زمانية يشار بها إلى [زمان][٣] ، وهي فاعلة أيضاً ، والجملة مفسرة لها ، أو صفة لها ، والتقدير : قلّ زمانٌ يقوم فيه زيد .
وكذلك (كان) إذا كانت زائدة لا فاعل لها عند أبي علي[٤] لالتحاقها بالحرف ؛ لاستواء وجودها وعدمها ، فصارت كالحرف الزائد ، وفاعلها المصدر عند أبي سعيد[٥] ؛ لأن الفعل لابد له من فاعل ، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ، وإذا لم يكن الفاعل مظهراً ،نحو :قام زيدٌ ،فهو مضمر في نحو :(زيد قام)لثلاثة أوجه [٦] :
أحدها : أنّ الفاعل لا يتقدم على الفعل ؛ لما تقدم من العلل .
الثاني : أنّه يبرز في التثنية والجمع نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فدل ذلك على إضماره مع المفرد .

---

[١] – الكتاب : ١١٥/٣

[٢] – سيأتي ص

[3]– إضافة يستقيم بها النص مأخوذة من السياق

[4] – في مثل : زيد كان قائم ، وينظر الخزانة ٩/ ٢٠٩,٢٠٧

[5] – أبو سعيد السيرافي ينظر : الكتاب ٤٧/١

[6] – في النسخة (قام زيد) ، ولعل الصواب ما أثبت

الثالث : أنّ الفاعل لا يقوم غيره مقامه مع وجوده ، فلو كان المتقدم فاعلاً لم يجز : (زيد قام غلامُهُ) فدلت نسبة القيام إلى الغلام أنه قد حل محل الضمير الذي كان الفعل منسوباً إليه .
فإن قيل : فالنحاة يدَّعون أنَّ في الفعل ضميراً ، ودلالة اللفظ منحصرة في المطابقة ، والتضمن ، والالتزام [٧] ، فمن أي الأقسام دلالة الفعل عليه؟
قلنا: لا يصح دلالته عليه لا بالمطابقة ، ولا بالتضمن ، أمّا المطابقة ؛ فلأنها عبارة عن دلالة اللفظ على تمام مسمّاه ، والفاعل فاعل ليس مسمى الفعل .
وأما التضمن فعبارة عن دلالة اللفظ على جزء مسماه من حيث هو جزؤه ، والاسم ليس جزءاً من مسمى الفعل ؛ لأنّ مسمى الفعل /الحدث والزمان ، وإذا لم يدل عليه بهما تعينت دلالته عليه بالالتزام ؛ لأنها دلالة اللفظ على الخارج عن مسماه اللازم له في الذهن ، وهي موجودة هاهنا ؛لأن الفاعل خارج عن مسمى الفعل ، وينتقل الذهن من الملزوم - وهو الفعل - إلى اللازم له في الذهن ، وهو الفاعل .
٣٨/أ
وإذا تقرر ذلك ، واستتار الضمير في حروف الفعل محال ، علم أنه محذوف إلا أنه في حكم المنطوق به ؛ لأنه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ، ويضاهي حذفه حذف الضمير من الصلة ؛ لاشتراكهما في توقف تمام الجملة وتمام الكلمة عليهما .
وإذا ثبت إضماره فإنما وجب إظهار ضمير التثنية والجمع ، كقولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا) لثلاثة أوجه :
أحدها : انهما معنيان زائدان على المفرد ، وفرعان عليه ، فوجب مفارقة حكمهما حكم الإفراد بدليل يدل على فرعيتهما .
الثاني : أنه لو لم يظهر لوقع اللبس ، وتوهم أن الفعل مسند إلى غير من سبق ؛ لعدم مطابقة الضمير الرابط للسابق .
الثالث : أنّه لا بد للفعل من فاعل ، وأمّا ادِّعاء فاعلين فيحتاج إلى دليل كما لو قيل : هذا نقشه صانع ، فإنه لا يحتاج إلى دليل ، ولو قيل : نقشه صانعان ؛ لاحتاج إلى برهان على ذلك ؛ لدعوى الزيادة على الأصل(١).
واعلم أنّ الفاعل لا يكون إلا واحداً ؛ لأن نسبة الفعل إلى الفاعل نسبة إسناد ، ولا يمكن إسناد الفعل إلا إلى واحد ، بخلاف المفعول فإن نسبة الفعل إليه على جهة التعلق ، وهي تختلف بحسب اختلاف التعلق ، فلذلك تعددت المفاعيل

---

[7] – دلالات اللفظ الوضعية عند أهل المنطق ثلاثة دلالة مطابقة ، ودلالة تضمن ، ودلالة التزام ، ينظر شرح السلم للأخضري ٦

[١] – أسرار العربية : ٨٤

فإن قيل : فقد جاءت أشياء توهم أنّ للفعل فاعلين نحو : قوله تعالى ﴿ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾ (2) ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [1] وقوله ﴿ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا ﴾ [2] على قراءة حمزة والكسائي[3] .

وقول الشاعر[4] :

[١٥٠]يلومونني في اشتراء النخيـــــــل قومي فكلهم ألوم

وقول الآخر :[5]

[١٥١] ألفيتا عيناك عند القفا

وقول الآخر[6]:

[١٥٢] ولكن ديافي أبوه وأمُّهُ بحوران يعصرن السليط أقاربه.

وقولهم :" التقتا حلقتا البطان"[7] ، وقولهم "أكلوني البراغيث " [68]

قلنا : من النحاة من زعم أنها علامة للتثنية والجمع ، وهي حروف قياساً على إلحاق علامة التأنيث ، وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

---

[2] – الآية ٧١ من سورة المائدة

[1] – الآية ٣ من سورة الأنبياء

[2] – الآية ٢٣ من سورة الإسراء

[3] – قرأ حمزة والكسائي (يبلغن) بألف ونون مكسورة مشددة بعد الألف ، وقرأ الباقون بنون مشددة مفتوحة من غير ألف قبلها "ينظر : الكشف عن وجوه القراءات ٤٣/٢

[4] – اختلف في قائله فقيل هو لأحيحة بن الجلاح الأوسي وقيل أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه ٤٨، والبيت من شواهد سر الصناعة ٦٢٩/٢، وشرح المفصل ٨٧/٣،و٧/٧، ومغني اللبيب ٤٧٨وهمع الهوامع ١٦٠/١، و شرح ابن عقيل ٢٣٩،الأشموني ١٧٠/١، والأشباه والنظائر ٣٦٣/٢

[5] –هذا شطر بيت عجزه

(أولى فأولى لك ذا واعيه)

قائله والبيت من شواهد شرح المفصل ٨٨/٣

[6] – تقدم في الشاهد رقم ١٣٦ ص ٢٧٠

[7] – من أقوال العرب : ينظر : في مجمع الأمثال ١٨٦/٢ (التقت) فلا شاهد على هذه الرواية ، واللسان (بطن) ١٣/ ٥٣

[68] – لغة الحارث بن كعب الكتاب ٢٠٩/٣

أحدها : أنّ العلامة في المؤنث لزمت خيفة اللبس ؛ لأنّ المؤنث قد يكون بغير علامة ، وقد يسمى المؤنث بالمذكر ، وأمّا التثنية والجمع فيستفاد الحكم من صيغتهما من غير لبس ، فلم يحتاجا إلى علامة .
والوجه الثاني : أن التأنيث معنى لازم للكلمة ، فلزمت له علامة تدل على لزومه،وأمّا التثنية والجمع فمعانٍ مفارقة ، فلا تحتاج إلى دليل يدل على مفارقتها .
والثالث: أنّ دعوى الحرفية غير مسموعة تمسكا بالأصل ، وهو الاسم بخلاف تاء التأنيث،فإنّه لا أصل لها في الاسميةحتى يستصحب[1]،فإذا بطلت حرفيتها فلهاتأويلان :
أحدهما: أنّ الضمائر هي الفاعلة ، والمظهر بعدها بدل منها ؛ لأنه لا يكون للفعل فاعلان بغير تشريك بعطف .
والثاني : أنّ المظهرات مبتدآت ، وما قبلها خبرٌ عنها ، وهو في النية مؤخر، وفي قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[2] زيادة خمسة أوجه :
[الأول] أنّ (الذين)خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قيل :من هم ؟فقيل :هم الذين ظلموا .
والثاني : أنّه مبتدأ وخبره (هل هذا إلا بشر مثلكم) على تقدير الحكاية .
والثالث : أنّه في موضع جر صفة للناس ، أو بدل منهم .
الرابع : أنّه بدل من الهاء والميم في (حسابهم)[3]
الخامس : أنّه منصوب بإضمار أعني .
وفي (أكلوني البراغيث) شذوذان :
أحدهما : جعلهم الواو لما لا يعقل .
والثاني:تسمية القرص أكلاً،وكأنهم لمّا / آذتهم نزلوها منزلة العاقل ،و القاصدين للأذى. ٣٨/ب
ثم اعلم أنّ الفاعل ينقسم ثلاثة أقسام : فاعل في اللفظ والمعنى ، نحو : قام زيد ، وفاعل في اللفظ دون المعنى نحو : مات زيد ، وسقط الحائط ، وفاعل في المعنى دون

---

(1) – تقدم الحديث عن استصحاب الحال ص ٢٠٧

(2) – الآية ٣ من سورة الأنبياء

(3)– التقدير الثالث والرابع بناء على الآية الأولى المتقدمة ﴿اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون ﴾

اللفظ نحو :أعجبني قيام زيدٍ ،وضاربُ زيدٍ عمراً ،و ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٤]، وما جاءني من أحدٍ ، وهل يراكم من أحدٍ ؟

الفرع الثالث : في أن الفاعل كالجزء من الفعل ، ويدل عليه من جهة المعقول أن مفهوم قولنا : (ضربت) أنّ شيئاً أحدثه ، وذلك الشيء جزء من مفهوم ضرب إلا أنه ليس جزءاً حقيقياً ؛ لكن من حيث إنّه لازم لماهية الفعل ، وأما المفعول فليس جزءاً من الفعل ؛ لأنّ الفعل قد يخلو عنه ، والماهية لا تخلو عن الفاعل في سريان لازمها .

ومن أدلة النحويين الاتفاقية خمسة أوجه :

أحدها:أنهم جعلوا إعراب الفعل بعد الفاعل في (يقومان ويقومون وتغسلين) [١] ، وما ذاك إلاّ لأنّه كالجزء من الفعل .

الثاني : أنهم عطفوا على ضمير المرفوع المتصل بضمير منفصل؛لئلا يكون بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وما ذاك إلا لكونه كالجزء من الفعل .

والثالث : أنّك إذا قلت : (أكرمتك) ، فالكاف ضمير متصل ، والمتصل يسمى متصلا ؛ لاتصاله بالعامل ، والفاعل ليس بعامل عند المحققين ، فعلم أن اتصاله بالتاء بمنزلة اتصاله بالفعل العامل ؛ لكون التاء بمنزلة الجزء من الفعل .

والرابع : أنهم قالوا : " قامت هند " فألحقوا تاء التأنيث بالفعل ، وإن كان مذكراً لأجل تأنيث الفاعل ، فدل على أن الفاعل كالجزء من الفعل[٢]

والخامس:أنه يسكن له لام الفعل إذا لم يكن حرف علة نحو : ضربتُ و ضربتَ ، وضربتِ وضربنَ) وإنما فعلوا ذلك ؛ لئلا تجمع أربع حركات لوازم ، ولا يوجد في كلامهم ؛ لثقله . فأما نحو : (علبطٍ) ، و (هدبدٍ) فأصله [علابط ، وهدابد فالألف فاصلة في التقدير بين المتحركات [٣].

وأما اجتماع الحركات في نحو :] ضَرَبَكَ ورُسُلُهُم ، فالمفعول ليس كالجزء من الفعل حتى تعد حركته بمنزلة حركة الفعل بل هو في تقدير المنفصل بحركة تابعة له في تقدير فصلها من حركات الفعل .

---

[4] — الآية ٤٣ من سورة الرعد

[1] – أراد الأفعال الخمسة

[2] –أصل الفعل التذكير ، وينظر الصفوة الصفية ٤٧٩/١ ..

[3] — العُلَبِط : الضخم ، والعظيم ، أو الغليظ ، والهُدَبِد : اللبن الخاثر جدا ،÷ وقيل العمش : ينظر اللسان (علط) ٣٥٥/٧ ، وهدد (٤٣٥/٣ ، والزيادة من مغني ابن فلاح ٤٦٧/٢

وأمّا حركة المضاف إليه فليس بمنزلة حركة الفاعل ، بدليل أنّ الفاعل لازم للفعل لابد له منه ، والمضاف إليه غير لازم ، وكانت حركته في تقدير الانفصال من حركة المضاف على أنّ أبا عمرو[٤] قد سكن حذراً من اجتماع المتحركات

فإن قيل : فنحو : (دحرجت)لم تجتمع فيه أربع (حركات) فلم سكن لامه؟!، قلنا : لوجهين :

أحدهما : أنه لما ثبت السكون للأعم الأغلب أجري عليه تعميماً للحكم ؛ لأنّ الأفعال شَرْج [١] واحد ، بدليل تعميم حذف الواو من (أعد) و (نعدُ) و (تعد) ، والهمزة من (نكرم) و (تكرم) و (يُكرَم) وإن اتفقت علة الحذف .

والوجه الثاني : أنّه لما اتصل به ضمير الفاعل رده إلى أصله [٢] فنبهه على الأصل

فإن قيل : ولم اختص السكون بلام الفعل ؟

قلنا : لامتناع سكون عينه ، أمّا فاؤه فلأنّ حركته ضرورية ، فلا يمكن تسكينها ، وأمّا عينه فلأن بها يعرف وزن الكلمة ، وأمّا الضمير ؛ فلأنّه اسم على حرف واحد ، فلا بد

من (تقويته)[٣] بالحركة ، فلذلك تعين سكون اللام.

---

(4)- أبو عمرو بن العلاء ، روي عنه التسكين واختلاس الحركة ينظر الكشف ١/٢٤٠-٢٤١

(1)-الشَرْج : الضرب ، يقال هما شرج واحد ، وعلى شرج واحد ، أي : ضرب واحد ، اللسان (شرج) ٢/٣٠٧ ،

(2) -وهو البناء على السكون

(3) - في النسخة تقديمه ، ولعل الصواب ما ذكرت

متنٌ : " والأصل أنّ يلي فعله ، فلذلك جاز : (ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ) ، وامتنع : (ضَرَبَ غلامُهُ زيداً) "[١] .

الشرح [٢]: إنّما كان الأصل أنْ يلي الفاعلُ الفعلَ ؛ لأنّه لازمٌ له ، وهو كالجزء منه ، ولذلك إذا أضمرا وجب تقديم الفاعل ، كقولك : (أكرمتُك) . وإنما جازت المسألة الأولى ؛ لأنّ ضمير الفاعل متصل بالمفعول ، فهو مقدّم في اللفظ دون المعنى ، إذ ينوي به التأخير ؛ لكونه في غير رتبته ، ونظيرها في التنزيل ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [٣] ، وفي كلامهم " في بيته يؤتى الحكم "[٤]

وإنما امتنعت المسألة الثانية ؛ لأنّ ضمير المفعول به متصل بالفاعل ، وهو في رتبته فلا ينوي به التأخير ، فيلزم من ذلك الإضمار قبل/ الذكر ؛ لأن ضمير الغائب يلزم عوده على سابق يفسره ، وهو معدوم ، إذ المفسر بعده لفظاً ومعنىً ، وصحة مثل هذه المسألة على لزوم تقديم المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [٥] و ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ [٦] وكقولهم [٧]: " زان الثوب علمُهُ "، وأمّا إذا اتصل ضمير الفاعل بالمفعول ، فإنه يجوز التقديم والتأخير ، وفي التنزيل ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ

٣٩/أ

---

[١] – الكافية : ٦٨

[٢] – الأصول في النحو ٧٢/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل : ٧٥/١ ، وشرح المصنف على الكافية : ٣٢٥/١- ٣٢٧ ، وشرح الرضي ١٨٧/١- ١٩٠ ، والفوائد الضيائية ١/ ٢٥٥- ٢٥٦

[٣] – الآية ٦٧ من سورة طه

[٤] – من أمثال العرب ينظر : مجمع الأمثال ٧٢/٢ ، وجمهرة الأمثال : ٣٦٨/١ ،و ١٠١/٢ ،ويضرب لتأكيد أحقية البقاء للحاكم حتى يأتيه طالب الحكم في بيته

[٥] – الآية ١٢٤ من سورة البقرة

[٦] – الآية ١٥٨من سورة الأنعام

[٧] – العلم : رسم الثوب ، وعلّمه رقمه في أطرافه ، وقد أعلمه جعل فيه علامة ، وأعلم القصار الثوب فهو معلم ، " اللسان ٤٢١/١٢ (علم)

رَّبَّهُۥ ﴾ [1] ونادى زيدٌ غلامَهُ ، (و) يجوز نادى غلامَهُ زيدٌ ؛ لكونه ينوى به التأخير ، فلا يكون إضماراً قبل الذكر ؛ لكونه مقدماً في اللفظ دون المعنى .

ويجوز (أيَّ غلاميه ضرب زيد ؟) ؛ لأنّ (أيّاً) مفعولة ، وهي في نيّة التأخير من حيث المفعوليّة ، وإنما منعها عارض الاستفهام ، وهو عارض في الأسماء للحرف ، فجاز كما جاز (غلامَهُ ضربَ زيدٌ) [2]

وأمّا لو قلنا : أيُّ غلامهِ ضربَ زيداً ؟ ، لامتنعت ؛ لأنّ (أيّاً) مبتدأ في رتبته ، فلا ينوي به التأخير ، وكذلك يمتنع (صاحبها في الدار) ، وجوازه على تقديم الخبر[3] ، ويمتنع (ضرب جاريةً يحبها زيدٌ) الضمير الفاعل في الصفة يعود على زيد ، ولا ينوي بالصفة التأخير ، ويجوز :أعطيت درهمَهُ زيداً ؛ لأنّه ينوي بالمفعول الأول التقديم بمنزلة الفاعل ، وعليه قوله [4]:

[١٥٣] ومن كان يعطي حقهن القصائدا

وأمّا (أعطيت صاحبَهُ الدرهمَ) فغير حسن ؛ لأنّ المفعول الأول في رتبته ، فلا ينوي تأخيره ، ويجوز(زيداً غلامه ضرب) ، لأنّ المفعول تقدم على المبتدأ ، وهو في نيّة التأخير ، ومنعها الفراء[5] ، وعلة منعه : أن خبر المبتدأ لا يتقدم عنده وهو خبر ؛ فكذا معمول الخبر . وأمّا قول الشاعر :

[١٥٤] جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل [6]

وقول الآخر[1]:

---

(1)- الآية ٤٥ من سورة هود

(٢) - الإيضاح ٦٠-٦٤ ، والمغني لابن فلاح ٥٠٣

(٣) - أي : في الدار صاحبها

(٤) - هذا عجز بيت صدره

(فدع ذا ولكن من ينالك خيره)

ولم أعثر على نسبة له ، وهو من شواهد المحتسب ٢٥٤/١ ، والارتشاف ٢٧٣/٢

(٥) - ينظر معاني القرآن : ، و المسألة التاسعة من مسائل الإنصاف ٦٥/١ ، والارتشاف ٢٧٣/٢

(6) - اختلف في نسبة هذا البيت بين أبي الأسود أو النابغة ،أو عبيد الله بن همارق ،والبيت من شواهد الجمل ١٣١ ،والأغاني ١١ /١١١،والخصائص٢٩٤/١، والعمدة٩٤/١، وشرح الرضي على الكافية ١٨٨ ،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١، والمغني ٥٠٥/٢ ، وشرح الشواهد للعيني ١٠٢، الخزانة ١ /١٣٤ -٢٣٤

[١٥٥] ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه زهيرًا على ما جرّ من كل جانب

وقول الآخر[٢] ، في رواية أبي عبيدة [٣]

[١٥٦] لما عصا أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع .

والأصمعي رواه [٤]: (لما عصى المصعبَ أصحابُه) ، ومنعه من الصرف للضرورة ، فعند الأخفش وابن جني [٥] يجوز عود الضمير على المفعول ، وإن تأخر ؛ لأنّه ينوي به التقديم قياساً على الفاعل ، وما صارا إليه حق لوجهين :

أحدهما : أنّ المقصود من الظاهر تفسيره للضمير ، فإذا علم عود الضمير على الظاهر جاز وإن كان متأخرا ؛ لحصول العلم على من يعود عليه ، وإن لم يكن ملفوظاً به .

والثاني : أنّهما يشتركان في إيجاد الفعل إذ أحدهما موجِد ، والآخر قابل ، وإنما يمتاز عنه الفاعل بأنه أشرف ، لكونه مؤثراً ، وهذا القدر لا يبلغ إلى المحل ، والقابل في نية التقديم في بعض الصور لا مطلقاً ، ويمتاز عنه الفاعل بنية التقديم مطلقاً في جميع الصور

ويقوي ما ذهبنا إليه قول سيبويه (٦) " وإنما يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى وأهم " .وإن كانا جميعاً يعنيانهم ويهمانهم"، فإنّه يشعر بأنّه لا رتبة لأحدهما على الآخر (٧) ، وقد ذكروا أن الضمير في البيت الأول

---

(١) – قائله : أبو جندب بن مرة الهذلي ينظر :شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١، والبيت من شواهد الخصائص ٤١٥/٢، الرضي ١٨٩/١، والمغني ٥٠٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٣٦٤ ، وخزانة الأدب ٢٩١،٢٩٣/١، ولأشباه والنظائر ١٠٣/٢،

(٢) – قائله السفاح بن بكير بن معدان اليربوعي : ينظر : شرح اختيارات المفضل ١٣٦٢ ، والبيت من شواهد : الاختيارين للأخفش الأصغر ٣٩٧ ، والرضي : ١٨٩/١ ، واللسان (فجا) ١٤٨/١٥ ، والخزانة ٢٧٩/١ ، ، وللبيت رواية أخرى هي :

لما انكفا الخلان عن مصعب أدى إليه القرض صاعا بصاع

(٣) – الخزانة ٢٩٠/١

(٤) – عبد الملك بن قريب الأصمعي ، وليس في الأصمعيات ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥/٢

(٥) – ينظر : الخصائص ١/ ٢٩٣-٣٠٠ ، وشرح المصنف على المقدمة ٣٢٧/١ ، وشرح الرضي ٧٢/١

(٦) – الكتاب : ٣٤/١، واللفظ هناك (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم)

(٧) – شرح المصنف على المفصل : ١٠٤/٢

يعود على سابق يدل عليه ما بعده، أي : ربُّ عدي بن حاتم ، وقيل(١) : يعود على المصدر ، أي : ربّ الجزاء ، ويحتمل في البيتين الآخرين العود على سابق يدل عليه ما بعده ، أي : قوم زهيرٍ زهيراً ، وأصحاب مصعبٍ مصعباً

(١) - ينظر : الإيضاح على المفصل ١٠٤/٢

متنٌ : " وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينةُ ، أو كان مضمراً متصلاً ، أو وقع مفعولُهُ بعد (إلاّ) ، أو معناها ؛ وجب تقديمه " [١]

الشرح [٢] قد تعرض بالجواز حالتان :
أحدهما : وجوب تقديم الفاعل ، وذلك عند انتفاء الإعراب الفارق بينهما ، أو القرينة خوفاً من اللبس نحو : أكرم / موسى عيسى ، وضرب هذا هذا ، و هذه هذا ، وضرب مَنْ في السطح من في الدار ، فإن زال اللبس بوجود قرينه تأكيدٍ ، أو وصفٍ ، أو عرف المعنى ، كـ(أكل الكمثرى عيسى) و (لسع الأفعى سُعدَى)جاز تقديم المفعول . ٣٠/ب
وإذا كان الفاعل مضمراً متصلاً نحو : ضربت زيداً ، وضربتك ، وجب تقديمه ؛ لأنّه لو أخر لوجب انفصاله مع إمكان الاتصال ، ولا يؤتى بالمنفصل إلا عند تعذر المتصل ؛ لكونه أخصر .
وإذا وقع المفعول بعد (إلاّ) أو معناها وجب تقديم الفاعل ، من تقديمه حصر فعل الفاعل في المفعول ، وذلك ينفى أن يكون له مفعول غيره ، ولا ينفي أن يكون له فاعل آخر، وإنما بمنزلة (ما) و (إلاّ) في النفي والإثبات ، وذلك أنّ (إلاّ) ثبتت فعل الفاعل للمفعول ، و(ما) تنفي فعله عمن سواه ، ولذلك اشتركا في إفادة الحصر .
فإن قيل : فما المانع من تقديم المفعول على الفاعل - وهما بعد (إلا) - فيقال : ما ضرب إلا عمراً زيدُ ؟!
قلنا : ذلك يؤدي إلى صورة التفريغ في المفعول والفاعل ؛ لوقوعهما بعد (إلاّ) وذلك ممتنع عند الجمهور[٣]، إذا لم يتقدم ما يبدلان منه ، فيبقى الفعل بغير فاعل ؛ لكون الذي بعد (إلاّ) منصوباً لا يصح جعله فاعلاً ، والمرفوع فاعل لفعل يفسره الأول ،وتصحيحها عندهم أن يقال :(ما ضرب أحداً أحد إلاّ عمراً زيدٌ).
ولو تقدمها اسم وبعدها اسمان ، كقولك : (ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً) ، منعها أبو علي[١] ، وتصحيحها عنده (ما ضرب القوم أحداً إلا بعضهم

---

[١] – الكافية : ص٦٨
[٢] – شرح المصنف على الكافية : ١/٣٢٨- ٣٢٩ ، وشرح الرضي ١/١٩٠-١٩٦
[3] – هذا أجازه السكاكي ينظر : شرح المصنف على الكافية ١/٣٢٩
[1] – نقل الجرجاني رأي أبي علي في دلائل الإعجاز ٣٢٨ فقال " قال الشيخ أبو علي في " الشيرازيات " : يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾ [الأعراف ٣٣] إن المعنى : ما حرم ربي إلا الفواحش . قال وأصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا ، وهو قول الفرزدق :

بعضاً) [٢] ، وعلى تقدير صحة التفريغ فالحصر يكون واقعاً في المفعول ؛ لأن العبرة باللفظ، وهو يقتضي الحصر في المفعول والفاعل ، والنية لا يطلع عليها حتى يحكم بأنّ (إلا) مع المفعول بعد الفاعل

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا ، فلو كان المراد به الإيجاب لم يستقم ...."

[2] - ينظر هامش مخيمر ٣٢٩/١

متنٌ : " وإذا اتصل به ضميرُ مفعولٍ ، أو وقع بعد (إلاّ) ، أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصلٍ به ، وجب تأخيرُه " [١]

الشرح [٢] : إذا اتصل بالفاعل ضميرُ المفعول نحو : قوله : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [٣] ، و﴿ لا ينفع نفساً إيمانُها ﴾ [٤] وقولهم : " زان الثوبَ عَلَمُهُ " [٥] وجب تأخير الفاعل ؛ لأنه لو تقدم الفاعل لصار متقدماً لفظاً ومعنى فيكون إضماراً قبل الذكر .
وإذا وقع الفاعل بعد (إلاّ) أو معناها نحو : (ما هدى الناسَ كافّةً إلى الإسلام إلا محمدٌ ﷺ) ، و(ما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ) ، و (إنما ضرب عمراً زيدٌ) ، وجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول طلباً لإرادة حصر الفاعلية فيمن بعد (إلا) ، ونفيها عمن عداه ، وذلك ينفي أن يكون له فاعل آخر ، ولا ينفي أن يكون له مفعول غيره ، فعلم بذلك أنه يستفاد من تأخير الفاعل و تقديم المفعول معنى عكس المعنى المستفاد من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، فلذلك لزم التقديم والتأخير طلباً لذلك المعنى المستفاد منهما . فإن قيل : فهل يستفاد هذا المعنى من وقوع المفعول بعد الفاعل ، وهما بعد إلا نحو : (ما ضربَ إلاّ زيدٌ عمراً) ؟! قلنا : هذه صورة للتفريغ في الفاعل والمفعول [٦]، وقد ذكرنا أنه يمتنع عند الجمهور الإبدالُ من المحذوف ، والكلام مفروض في التفريغ للفاعل وحده ، وتصحيحها عندهم أن يقال بعده : " مفعول لفعلٍ دل عليه الأول ، وهما جملتان" . وإذا اتصل المفعول والفاعل غير متصل نحو : أكرمني ، وأكرمك ، وأكرمه زيدٌ ، وجب تأخير الفاعل ؛ لأنه لو تقدم الفاعل لصار المتصل منفصلاً من غير ما يوجب الانفصال ، وذلك ممتنع .وأمّا إذا اشتركا في الاتصال وجب تقديم الفاعل نحو : (أكرمتك) و (أكرمتني) و (أكرمته) .

---

[١] – الكافية ص ٦٩
[٢] – شرح المصنف على الكافية : ١/٣٣٠- ٣٣١ ، وشرح الرضي ١/١٩٦- ١٩٧ ،
[٣] – الآية ١٢٤ من سورة البقرة
[٤] – الآية ١٥٨ من سورة الأنعام
[٥] – العلم رسم الثوب ، اللسان (علم) ١٢/٤٢٠
[٦] – التفريغ : والشغل لفظان مترادفان ، وهذا المصطلح استخدمه سيبويه ، فقال الفاعل ما فرغ له الفعل ، وينظر : الكليات ١٠٠

متنٌ : " وقد يُحذف الفعلُ لقيام قرينةٍ جوازاً ، كقولك : " زيدٌ " لمن قال : من قام ؟

و" ليُبك يزيد ضارعٌ لخُصومةٍ [١] " ، ووجوباً في مثل ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [٢] ، وقد يُحذفان معاً في مثل : (نعم) لمن قال : أقام زيدٌ ؟[٣]

الشرح [٤]: حذف الفعل على ضربين / جائز وواجب ، ويشتركان في أنه لابد من قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية المحذوف ، ويمتاز الواجب بزيادة وقوع فعل ، أو ما يدل عليه بعد محل المحذوف مفسراً له ، فالجائز يحذف طلباً للاختصار ، ويوجد طلباً للتناهي في البيان . ٤٠/أ

وذكر المصنف من الجائز (زيد) لمن قال : من ضَرَبَ ؟ والقياس أن يكون مبتدأ ؛ لأنّه جواب (من) ، وهي مبتدأ ، والفعل خبرها ؛ فكان مثلها .

وأمّا قول الشاعر[٥]

[١٥٧] **ليبك** يزيد ضارع لخصومه ومختبطٌ مما تطيحُ الطوائحُ

فيروى بفتح (الياء) وكسر (الكاف) ونصب (يزيد) ، وليس مما نحن بصدده ، ويروى على [بناء] الفعل للمفعول ، و (يزيد) قائم مقام الفاعل ، وعلى هذا فـ(ضارع) و (مختبط) يرتفعان بفعل دل عليه الأول ، وتقدير الفعل أولى من تقدير المبتدأ ؛ لأنّ القرينة الدالة على المحذوف فعل ، فكان تقدير الفعل أولى من تقدير المبتدأ طلباً لمناسبة المحذوف للقرينة، ولو قدر الباكي ضارع لم يناسب المحذوف القرينة ، والضارع : الذليل ، والمختبط : طالب المعروف ، والطوائح : جمع مطيحة – على غير قياس – كـ(لواقح) جمع ملقح ، و (من) لابتداء الغاية ، أو للسبب ، ومثل البيت قراءة ابن

---

[١] – هذا صدر بيت سيأتي قريبا

[٢] – الآية ٦ من سورة التوبة

[٣] – الكافية ٦٩ – ٧٠

[٤] – شرح المصنف على الكافية : ٣٣٢/١– ٣٣٨ ، وشرح الرضي ١٩٧/١– ٢٠١ ، و

[٥] – اختلف في نسبة البيت فقيل : لنهشل بن حري ،في الخزانة ٣٠٣/١ ، وقيل الحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١ ، و الخزانة ٣٠٣/١،وشرح المفصل ٨٠/١،،وقيل لضرار بن نهشل في الدرر ٢٨٦/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ ، وقيل للحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، وقيل لكثير، وقيل للبيد ، و البيت من شواهد المقتضب ٢٨٢/٣ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٣٣٢/١ ، و الرضي ١/ ١٩٨ ، و مغني اللبيب ٨٠٧ ، واللسان (طوح) ٥٣٦/٢ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠

عامر ﴿ يُسبحُ له فيها بالغدو والآصال رجالٌ ﴾ [١] على بناء الفعل للمفعول ، يقوم الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يجوز أن يرتفع (رجال) بالفعل لأمرين :

أحدهما : أنه فاعل على قراءة الجمهور ، فلو ارتفع بالفعل على هذه القراءة لم يحصل بذلك حذف الفاعل عند بناء الفعل للمفعول ، وهو واجب الحذف .

والثاني : أنّه يؤدي إلى أن يكون (الرجال) هم المسبَّحون . وإذا بطل ارتفاعه بالفعل ارتفع بفعل دل عليه الموجود أي : يسبّحه رجال ، وكان تقدير الفعل أولى من تقدير المبتدأ طلباً لمناسبة المحذوف للقرينة الدالة عليه ، إذ لو قدر المسبحة رجال لم يناسب المحذوف القرينة الدالة عليه

فإن قيل: فالقرينة الدالة عليه (مثبتة) للمفعول ، والمقدر للفاعل فلا مناسبة بينهما.

قلنا : ليس بينهما إلا اختلاف الحركة ، ومغايرتها سهلةٌ بخلاف مغايرة الاسم للفعل ، ومثلها قراءة من قرأ ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [٢] على ما لم يسم فاعله ، برفع (قتل) لقيامه مقام الفاعل ، وفي ارتفاع الشركاء وجهان :

أجودهما : أنه يرتفع بفعل دل عليه الأول ، أي : زينه شركاؤهم .

والثاني : أنه فاعل المصدر ؛ لأن الشركاء بتزينهم القتل قتلةٌ ، أو أنه وقع بينهم القتل حقيقة ، وعلى منهاج الحذف للقرينة يُقال : (ضرب زيدٌ عمروٌ)

وأما الواجب فنحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [٣] ، وقوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [٤] وقوله تعالى ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ ،[٥] و إنما وجب لوجود الشرطين ، وهما الدلالة على الخصوصية ، ووقوع الفعل بعد محل المحذوف ، وإنّما كان

---

[١] – الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور ،وقد قرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء على مالم يسم فاعله ينظر: الكشف ١٣٩/٢

[٢] – الآية ١٣٧ من سورة الأنعام ، وقد قرأ (زين) بضم الزاي ابن عامر وكسر الياء بالبناء للمفعول ، ينظر الكشف ٤٥٣/١ ، ٤٥٤ ، والإتحاف ٢١٧ ، والنشر ٢٦٣/٢

[٣] – الآية ٦ من سورة التوبة.

[٤] –الآية ١٧٦ من سورة النساء

[٥] – الآية ١٢٨ من سورة النساء

وجودها موجباً للحذف كراهة أن يجمعوا بين المفسِّر والمفسَّر ؛ لأنّ الثاني تفسير للأول ، فلو ذكر الأول لم يحتج إلى الثاني ؛ لعدم الاحتياج إلى التفسير ، وإنما يحتاج إليه عند حذف الأول .

ونقل عن الكوفيين [١] أنّ ما بعد حرف الشرط مبتدأ ، والجملة خبره ، وهو ضعيف ؛ لأن حرف الشرط وضعه لتعليق حكم على حكم ، وما صاروا إليه يؤدي إلى تعليق المحكوم عليه على حكمه ، وذلك ينافي وضع الشرط ؛ لأنّ الشرط إنما تعلق بالحكم ، وهو الفعل دون المحكوم عليه ، وهو الاسم ، ومثل هذه الآيات قول الشاعر[٢] :

[١٥٨] إذن لقام بنصري معشر خُشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا / ٤٠/ب

والمختار في المرفوع بعد (إذا) الشرطية ، نحو : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ انشقتْ ﴾ [٣] وفي المرفوع بعد لو نحو : ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ [٤] أنه فاعل للفعل المفسر ، ونقل عن سيبويه[٥] جواز ارتفاعه بالابتداء ، وأما إذا قلت: (أزيد قام) جاز عند سيبويه ارتفاعه بالابتداء ، وجاز ارتفاعه بفعل ، والأخفش[٦] يختار ارتفاعه بفعل ، والجرمي[٧] يختار رفعه بالابتداء ؛ لأنّ الاستفهام ينصرف إلى الخبر ، فلا حاجة إلى تكلف الحذف .وأمّا (هل زيد قام) فيصح عند سيبويه رفعه بالابتداء بخلاف الهمزة [١] ، فإنّ رفعه بالابتداء بعدها حسن ، والفرق بينهما من وجهين :

---

[١] – مغني اللبيب : ٧٥٧

[٢] – ينسب هذا الرجز لقريط بن أنيف ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٤٧٣/٢،و شرح المفصل ١٣/٨٢،٩/١، والخزانة ٤٤٥،٤٤٦/٨ المغني لابن فلاح ٢١/١، واللسان(خشن)١٤٠/١٣،

[٣] – الآية ١ من سورة الانشقاق

[٤] – الآية ١٠٠ من سورة الإسراء

[٥] – ينظر : الكتاب ٣/ ١٩١، ١٢١

[٦] – ينظر معاني الأخفش : ١/ ٢٣٥ عند تفسير الآية ١٤٥ من سورة آل عمران ، و مغني اللبيب : ٨٢٧

[7] – أبو عمر الجرمي : ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٨١/١

[1] – كما في : (أزيد قام ؟)

أحدهما : أنّ (هل) قد تأتي بمعنى (قد) ، نحو : قوله تعالى : ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾ [٢] و (قد) لا يرتفع الاسم بعدها بالابتداء ، وكذلك (هلْ) .

والثاني : أنّ الهمزة أكثر تصرفاً من (هل) ؛ لأنها أمّ الباب ، فامتازت لذلك بجواز وقوع المبتدأ بعدها، وكذلك سائر أدوات الاستفهام ، نحو : (متى) و (أين) و (من) يصح وقوع المبتدأ بعدها إذا كان خبره فعلاً .

وإذا تقرر ضعف المبتدأ بعدها وبعد أدوات الاستفهام ، فوقوع الاسم بعدها إذا وقع بعده فعل أيضاً ضعيف ، وإن كان على شريطة التفسير ، إمّا لأنّ (هل) قد تقع بمعنى (قد) وهي لا يقع الاسم بعدها ، وإمّا لضعفها وضعف أدوات الاستفهام عن مساواة (الهمزة) التي هي أُمّ الباب .

وكذلك يحسن وقوع الفاعل بعد إن الشرطية ، كما تقدم [٣]، وكقولك : (إن زيدٌ أكرمني أكرمته) ،ولا يحسن في أدوات الشرط إلاّ في ضرورة الشعر كقوله[٤]:

[١٥٩] أينما الريح تميلها تملْ

وإذا وقعت (أنّ) المفتوحة بعد (لو) ، نحو: ﴿ لو انّهم صبروا ﴾ [٥] و ﴿ لو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام ﴾ [٦] فالمختار أنها في موضع الفاعل ، وأجاز سيبويه[٧] أن تكون في موضع المبتدأ والخبر محذوف،وجاز ذلك ؛ لأنها ليست بعاملة – بخلاف (إنّ) ، ولأنّ الفعل – الذي هو خبر – يصحح لـ" لو " معنى المجازاة . والصحيح أنها في موضع الفاعل ، وإنما وجب الحذف بعدها لوجود الشرطين ، وهما :

الدلالة على خصوصية المحذوف ، لما في (أن) من معنى الثبوت ، ووقوع (إنَّ) ومعمولها بعد المحذوف ، فصارت بمنزلة المفسر الدال على الخصوصية مع وقوعه بعد المحذوف ، ومما هو فاعل على المختار قولهم :

---

(2) – الآية ١ من سورة الإنسان

(3) – تقدم ص : ٣٧٥

(4) – هذا عجز بيت صدره

(صعدة نابتة في حائر)

وهو منسوب لكعب بن جعيل ، والبيت من شواهد الكتاب : ١١٣/٣، والمقتضب : ٧٥/٢ ، والإنصاف : ٦١٨/٢ ، والخزانة : ٣٨/٩، ٣٩، ٤٣ ، وشرح المفصل : ١٠/٩، وينظر :

(5) – الآية ٥ من سورة الحجرات

(6) – الآية ٢٧ من سورة لقمان

(7) – الكتاب ١٤٤/٢

" لو ذات سوار لطمتني" [1] وهو مَثَلٌ للكريم يجنى عليه لئيم ، و (لو) يحتمل التمني ، فلا يحتاج إلى جواب ، ويحتمل الشرط ؛ فيحتاج إليه . وأصله : أنّ حاتماً الطائي أُسر ثم غاب الرجال ، وبقي مقيداً مع النساء ، ثم اتفق لهن الارتحال ، فارتحلن بحاتم ، فلما بلغن بعض الطريق مسَّهنّ الجوع ، - وكان عادة الجاهلية أكل الفصيد في المخمصة ، فقال لهن : افككن عني الغل لأفصد لكنّ ، ففككن عنه ، فنزل عن الناقة ، ونحرها ، فقلن له في ذلك ، فقال : هكذا فصدي أنه ، فلطمته جارية ، فقال ذلك ، أي : لو لطمني من يكافئني في الشرف لهان عليّ ، أو ليتني لطمتني ذات سوار [2] ، وفي المثل للمداراة والتحبب لإدراك الغرض" إلاّ حظيّة فلا أليّة " [3] ،وأصله أنّ رجلا كان لا تحظى عنده امرأة ، فلما تزوج هذه القائلة للمثل لم تألّ جهداً في أن تحظى عنده ، فطلقها ؛ فقالت : "إلا حظيّة فلا أليّة " ،ويروى منصوباً ، وليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب خبر (كان) المحذوفة ، أي : إن لم أكن حظيةً فلا أكون إليةً ، ويروى مرفوعاً بفعل واجب الحذف ، والتقدير : إن لم تكن لك حظية فأنا غير ألية ، ويجوز أن تكون تامة وناقصةً ،إذ لا تخل بالمعنى ، و (ألية) خبر مبتدأ محذوف ، أو إنْ لم يثبت لك حظية فلا أليةٌ حاصلة ، و" لا " بمعنى (ليس) ، وخبرها محذوف ، وإنما وجب حذف الفعل لوجود الشرطين ، الدلالة على الخصوصية بالقرينة الدالة على المقدر ، وكون المثل يمنع من ظهور الفعل ؛ لأنّ ظهوره يخرجه عن المثل . وقوله : " ويحذفان معاً " أي : / الفعل والفاعل ، وإنما حذفا لقيام القرينة الدالة عليهما –وهي (نعم) ؛ لأنها جواب لما ذكر ، وحذفت الجملة بعدها طلباً للاختصار ، ولولا ما تقدم من قولك : أقام زيدٌ ؟ لم تكن (نَعَمْ) مفيدة ؛ لأنها حرف ، وإنما أفادت لنيابتها عن الجملة . وتقدر الجملة بعدها فعلية ، موافقة لقرينتها ؛ لأن الاستفهام عن الفعل لو قدرت اسمية لخالفت قرينتها ،والموافقة أولى .

---

[1] – ينظر مجمع الأمثال ١٧٤/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٩٣ ، ويضرب في الكريم إذا ظلمه اللئيم

[2] – التخمير ٢٥٢/١

[3] – يضرب في الحث على المداراة ، والصبر على الناس ، مجمع الأمثال ٢٠/١ ، والمستقصى ١٥٠/١، و شرح ابن الحاجب على المقدمة ٣٣٧/١

[التنازع]

متنً : "وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما ، فقد يكون في الفاعليّة ، نحو :(ضربني وأكرمني زيدٌ) ، وفي المفعوليّة نحو : (ضربتُ وأكرمتُ زيداً) ، وفي الفاعلية والمفعوليّة مختلفين ، فيختار البصريون إعمال الثاني ، والكوفيون إعمال الأول ، فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول -على وفق الظاهر دون الحذف -خلافاً للكسائي[١] ، وجاز خلافاً للفراء[٢] ، وحذفت المفعول إن استغني عنه ، وإلاّ أظهرت "[٣]

الشرح [٤]: إنما شرط التنازع ؛ لأنّه باب حذف واختصار ، ولذلك لو (استبد) [٥]فاعل واحد بمعموله لم يكن من هذا الباب بل من عطف الجملة على الجملة

وقوله : " الفعلان " لا يختص بالفعلين بل شبه الفعل حكمه حكم الفعل في التنازع ، وحكى العبدي[٦]عن البغداديين اشتراط حرف العطف ليربط الجملة بالجملة ،وهو فاسد ؛لأنّ مجيئه بغير حرف العطف كثير،كقوله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[٧]وأمثاله .وقوله :"ظاهراً "يحترز من المضمر،وسنذكره في آخر الباب إن شاء الله تعالى[٨].

---

(١) – شرح المصنف ٣٤٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠١/١- ٢٠٨ ، والفوائد الضيائية ٢٦٦/١

(٢) – قال الرضي ٢٠٦/١ " نقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة أي منع إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعلية ، وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا ، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إذا طلب الفاعلية جاز إن يعمل العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين " بتصرف

(٣) – الكافية ٧١

(٤) – الكتاب ٧٣/١ –٧٩ ، والمقتضب ٣ /١١٢- ١٢٩ والمقتصد ٣٣٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح المقدمة للمصنف ٣٣٩/١- ٣٤٥ ، وشرح الرضي ٢١٠,٢٠١/١، والفوائد الضيائية ٢٦٧,٢٦٢/١

(٥) – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

(٦) – أحمد بن بكر بن مُحَمَّد بن بقية العبدي (ت ٤٠٦ هـ) ترجمته في : إنباه الرواة ٣٨٦/٢ ، وإشارة التعيين ٢٦ ، والبغية ٢٩٨/١ ، ولم أقف على هذه الحكاية في المصادر التي بين يدي

(٧) – الآية ٩٦ من سورة الكهف

(8) – سيأتي ص ٢٧٩

وقوله : " ويختار البصريون إعمال الثاني ، والكوفيون إعمال الأول " [٩] ،

أما البصريون فصحيح ، وأمّا الكوفيون فإذا كان الأول يقتضي فاعلاً أو مفعولاً أعمل الثاني ، أوكل واحد منهما يقتضي مفعولاً اختاروا إعمال الأول .

أمّا إذا كان الأول يقتضي فاعلاً ، أو كل واحد منهما يقتضي فاعلاً ، فليس من باب الاختيار عندهم ، فالأولى أن يفصّل ، ويقول : " إذا أعمل الثاني فإن الأول يقتضي فاعلاً ، والثاني مفعولاً أو فاعلاً جاز إعمال الثاني عند البصريين والكسائي خلافاً للفراء ، فإنه يوجب أعمال الأول إذا كان الثاني يقتضي مفعولاً ؛ لتعذر عمل الفعلين عملين مختلفين في محل واحد ، ويرفع الفاعل بالفعلين إذا كان الثاني يقتضي فاعلاً ؛ لعدم اختلاف عملهما ، والكسائي[١] يوافق البصريين في الجواز لكنه يحذف فاعل الأول ، ويظهر أمر الخلاف في التثنية والجمع ، فتقول على اختيار البصريين إذا كان الثاني يقتضي مفعولا : (ضربني وضربتُ زيداً) تُضمر في (ضربني) ضميراً لزيد ، ولا تظهر ؛ لأنّه مفرد ، وفي التثنية والجمع : (ضرباني وضربت الزيدين) وفي الجمع (ضربوني وضربت الزيدين) ، وعلى مذهب الكسائي (ضربني وضربتُ الزيدين) ، و (ضربني وضربت الزيدين)؛ لأنّ فاعل الأول محذوف عنده ، وعلى مذهب الفرّاء (ضربني وضربتهما الزيدان) و (ضربني وضربتهم الزيدون) لأنّه أعمل الأول[٣] .وإذا كان الثاني يقتضي فاعلاً تقول على رأي البصريين : (قام وقعَد زيد ، وقاما وقعد الزيدان ، وقاموا وقعد الزيدون) ، وعلى رأي الكسائي (قام وقعد الزيدان ،وقام وقعد الزيدون) محذوف فاعل الأول ، وكذلك على مذهب الفراء[٣] ؛ لأنه يرفع الفاعل بالفعلين ، ومما جاء على توجيه الأول إلى الفاعل والثاني إلى المفعول قول الشاعر:

[١٦٠] وكمتاً مدماة كانّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهب [٤]

---

[٩] – ينظر المسألة ١٣ من مسائل الإنصاف ٩٦,٨٣/١، والكتاب ٧٤/١، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٩/١ ، وحاشية مخيمر على شرح المقدمة ١٤٠/١

[١] – تقدم تحقيق هذا و الكسائي يحذف الفاعل من الأول خوفا من الإضمار قبل الذكر ، وينظر الرضي ٧٩/١

[٣] –ينظر ما تقدم ص ٣٠٤ ، والكناش للأيوبي ١٣٨/١

[٣] – ينظر شرح ابن يعيش ٧٧/١ ، و شرح الوافية ١٦٢

[٤] – قائله : طفيل الغنوي من قصيدة طويلة الديوان ٢٣ ، البيت من شواهد الكتاب ٧٧/١،والمقتضب ٧٥/٤، والإيضاح العضدي ١٠٩ ، والإنصاف ٨٨/١، وأمالي ابن الحاجب

وعلى توجيههما على جهة الفاعلية قول الشاعر[١]

[١٦١](يختلفُ) الناسُ ما لم نجتمع لهم ولا خلافَ إذا ما أجمعت مضرُ

وقول الآخر[٢]:

[١٦٢] تمنت وذلك من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجتني محارب

حجة الفراء أنه يلزم من إعمال الثاني إما الإضمار قبل الذكر ، أو حذف فاعل الأول ، ورعاية القرب لا تقاوم واحداً منهما ، فلذلك أوجب أعمال الأول عند اختلاف العمل ، ورفعه بهما عند / اتفاق العمل[٣] ، وحجة الكسائي : أنّ الحذف أسهل من الإضمار قبل الذكر ؛ لأنّه فاعل لفظي، فلا يقدح حذفه في قيام الفعل ؛ لأنّه يقوم بالموجود في المعنى ، والمذهبان ضعيفان

٤١/ب

أما مذهب الفرّاء ؛فلأنّ الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير واردٌ في التنزيل ،وفي لغة العرب ،قال الله تعالى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾[٤]

و ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[٥]وفي كلامهم "ربّه رجلاً "[٦] ورفعه بهما باطل لوجهين :

---

٤٤٣ ، وتذكرة النحاة ٣٤٤، و شرح المفصل ٧٨/١، وشرح الشواهد للعيني واللسان (كمت) ٨١/٢،وتخليص الشواهد ٥١٥ ، وقال الفارسي في الإيضاح ٦٨ : " إنشاءه بالنصب "

[1] – قائله الفرزدق ، وهو في الديوان : ٢٠٠/١ ، بيروت (طبعة دار صادر) من قصيدة قصيرة قالها حين وفد على خالد بن عبد الله بالشام . وفي النسخة (تخالف.... استجمعت) ، وقد أثبت ما روي في الديوان

[2] – ينسب للرماح بن أبرد (ت حوالي ١٤٦هـ) المعروف بابن ميادة ، ترجمته في الخزانة : ١٥٨/١- ١٦١وهو في ديوانه ٧٦ ضمن ثلاثة أبيات أولها

يقولون أبناء البعير وما له سنام ولا في ذروة المجد غارب

، ويروى في الديوان (أظنت) بدلاً عن (تمنت)

[3] – شرح المقدمة للمصنف ٣٤٣/١ ، وشرح الرضي ٧٩/١ ، والنكت الحسان ٣١٢ ،

[4] – الآية ٤٦ من سورة الحج

[5] – الآية ٥٠ من سورة الكهف

[6] – الأصول ٤٢٢/١ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ ، والتخمير ٢١/٤

أحدهما : أنه يقتضي أن يصدر من مؤثرين مختلفين في حالة واحدة ، وذلك محال لأنه في حال القيام ليس بقاعد ، وفي حال القعود ليس بقائم ، فلا يمكن عملها فيه
.والثاني : أنّ الفعل علة في تسمية الفاعل فاعلا ، فيؤدى إلى تعليل الحكم بعلتين مختلفتين في حالة واحدة .
فإن قيل : هذا يمتنع في العلل المؤثرة ، وأما المعرِّفة فلا ، على أنه لا فرق بين أن يرتفع بهما ، أو بأحدهما ، وفي الآخر ضميره ؛ لأنّ الضمير عبارة عنه .
قلنا : الفعل هو الذي يوجب العلم بالفاعلية ، وإذا أوجب كل واحد منهما العلم بالفاعلية لزم أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران حقيقيان ، وهو محال .
وأمّا الضمير فصناعة النحو لفظية ، وكل واحد منهما مسند إلى فاعل ؛ لأنّ الضمير بمنزلة الأجنبي في قيام الفعل به ، بدليل أنه يمكن إسناد الفعل المسند إلى الضمير إلي أجنبي ، ولا يمكن ذلك على تقدير إسنادهما إلى الظاهر .
وأمّا مذهب الكسائي فلما ذكرنا من الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير ، ولأنه لا يتحقق الفعل من غير إسناد إلى فاعل ، كما أنّ الفاعل لا يتحقق من غير إسناد الفعل إليه .
فإن قيل : فهو فاعل لفظي ، ولا يقدح حذفه في قيام الفعل ؛ لأن الثاني يقوم بالظاهر ، والمحذوف عبارة عنه .
قلنا : قد قررنا أن صناعة النحو لفظية ، فلابد من وجود مسند إليه .
فإن قيل : فأنتم قررتم في إضمار الفاعل أنه محذوف ؛ لدلالة الملزوم على اللازم !.
قلنا : هو في حكم المنطوق به ، بدليل بروزه في التثنية والجمع ، وأمّا على مذهب الكسائي فهو في حكم العدم ، ولذلك لا يبرزه في تثنية ولا جمع ، فيؤدي إلى قيام الفعل من غير فاعل ، وهو محال .
وأمّا مذهب البصريين ؛ فلما بطل إسنادهما إلى الظاهر ، وحذف فاعل الأول ، وقد استويا في صلاحية العلة ،لم يرجح أحدهما على الآخر إلا لمرجح ، والقرب صالح للترجيح .
لا يقال : بأنه يعارضه الإضمار قبل الذكر، فإنه محذور ؛ لأنا نقول الإضمار قبل الذكر غير راجح لما ذكرنا من وروده، ومن العلل القوية ، فتعين أن يكون الرجحان للقرب .
وأمّا إذا توجه الأول على جهة المفعولية ، والثاني على جهة الفاعلية ،كقولك : (ضربتُ وضربني زيداً) ، أو توجّها على جهة المفعولية كقولك : (أهنت وأكرمت زيداً) فإنه يجوز إعمال كل واحد منهما عند الفريقين ؛ لعدم محذور الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه إذا أعمل الثاني حذف مفعول الأول ، ولم يضمر ؛ لكونه فضلة ، فلا يحتاج إلى إضماره ، بخلاف الفاعل فإنه لابد من

إضماره ، والكوفيون يختارون أعمال الأول ، والبصريون يختارون إعمال الثاني[١]
حجة الكوفيين من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ الأول أسبق ، والسبق يقتضي مزيد قوة للعناية بتقديمه .
والثاني : أن تقديم الأول يقتضي تقديم المظهر على المضمر ، فيكون على قاعدة الإضمار ، وأعمال الثاني يقتضي تقدم المضمر على المظهر ، وهو على خلاف قاعدة الإضمار ، أو حذف مفعول الأول وجوباً خوفاً من الإضمار قبل الذكر ، ولا خفاء بضعف ذلك .
والثالث : أن تقدير توجه الأول إلى الفاعل يفضي إلى الإضمار قبل الذكر [و]لا خفاء بضعفه ، وحجة البصريين من وجهين :
أحدهما : أنّ أعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول/ بالجملة ،وذلك ضعيف. ٤٢/أ
والثاني : أنّ في أعمال الأول إبطال ما حافظت العرب عليه من اعتبار القرب حتى حملهم ذلك على أنْ جرّوا للقرب ما يجب رفعه [٢]، قالوا "[هذا]جحر ضب خرب "، وقال الشاعر
[١٦٣] كأن ثبيرا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل[٣]
فجروا للقرب (خربا ، و مزملاً) ، وهما صفة المرفوع في المعنى ، وقالوا : ما جاءني من أحدٍ ، فأعملوا الحرف دون الفعل لقربه ، وكذلك مررت بزيد وعمرو ، والجر في المعطوف حملاً على اللفظ أولى من نصبه حملاً على المعنى لقرب عامل الجر ، وقد جاء في الشعر على المذهبين قال الشاعر- على إعمال الأول - :
[١٦٤] ألم تسأل فتخبرك الديارا عن الحي الموجه أين سارا [٤]
وقال آخر[١]:

---

[١] – المسألة ١٣ من مسائل الإنصاف : ٨٩/١

[٢] – وهو ما يعرف بالجر على الجوار ، وينظر : المحلى لابن شقير ص ١٤٨- ١٥٢والملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع تحقيق سلطان الحكمي ٢٨٤ .

[٣] – ديوان امرئ القيس ٢٥، البيت من شواهد المحتسب ١٣٥/٢، وتذكرة النحاة ٣٠٨، وخزانة الأدب ٣٧/٩٨،٩٩،١٠٠،١٠٢/٩/٥،و مغني اللبيب ٦٦٩ ، ٨٩٥ وشرح شواهد المغني ،والأشباه والنظائر ١٠/٢،واللسان (عقق) ٢٥٥/١٠،و(زمل) ١٧٧/١٢،و(خزم) ٦/١٣،

[٤] – قائله الراعي النميري الديوان : ١٤٠ ، والبيت من شواهد اللسان (عرم) ٣٩٧/١٢ ويروى أيضا :
(ألم تسأل بعارمة الديارا عن الحي المفارق .....)

[١٦٥] وقد نغنَى بها ونرى عصوراً بها يقتدننا الخرد الخدالا

فاعمل (نَرَى) ، و(عصورا) نصب على الظرف ، ولو أعمل الثاني لقال : يقتادنا الخرد الخدال[٢]

وقال آخر[٣] :

[١٦٦] إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود أسحل

فأعمل الأول وأضمر مفعول الثاني ، وقال آخر[٤]:

[١٦٧] ولما أنْ تحمل آلُ ليلي سمعت ببينهم نعبَ الغرابا

وقال الشاعر[٥] -على إعمال الثاني :

[١٦٨]ولكنّ نصفا لو سببت وسبني بنُو عبدِ شمس من مناف وهاشم

وقال آخر :

[١٦٩]فإنك والكتاب إلى عليّ كدابغةٍ وقد حلم الأديمُ [٦]

وقال آخر [١]:

[١٧٠]ولقد أرى تعنى بها سيفانة تصبي الحليم ومثلها أصباه

فاعمل (تعني) ،ولو أعمل (أرى) لنصب (سيفانة) وهي الطويلة الممشوقة،وقال آخر[٢]:

---

[1] – ديوان المرار الأسدي ٤٧٦ ،والبيت من شواهد الكتاب ٧٨/١، والمقتضب ٧٦،٧٧/٤ ، والإنصاف ٨٥/١،و٨٦، والإيضاح العضدي ١١٠ ، والتذكرة ٣٥٠،والرد على النحاة ٩٧

[2] – ينظر المقتضب ٧٧/٤ ، والانصاف ٦٢

[3] – للطفيل الغنوي من قصيدة طويلة وينسب لعمر ابن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨،و الكتاب ٧٨/١،والرد على النحاة ٩٧،وشرح المفصل ٧٩/١،ولطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥،وشرح أبيات سيبويه ١٨٨/١، وينظر المقاصد النحوية ٣٢/٣، وأمالي ابن الحاجب ٤٤٤/١، والقواس ٦٥٥/١ ، والدرر٢٢٢/١،والهمع ٦٦/١

[4] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٨٦/١ ، والغرة المخفية لابن الخباز ٣٢٣/١ ، ت د حامد تالعبدلي

[5] – البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣٠٠/٢، ويروى(ولكن عدلا) والبيت من شواهد الكتاب ٧٧/١،والمقتضب ٧٤/٤،وشرح المفصل ٧٨/١،وتذكرة النحاة ٣٤٥،والرد على النحاة ٩٧،واللسان ٣٣٢/٩،وينظر الأشباه والنظائر ٢٧٩/٥

[6] – قائله الوليد بن عقبة بن أبي عقبة وهو في ديوانه ٧٠،والبيت من شواهد الجمهرة ٥٦٥،وتهذيب اللغة ١٠٧/٥،ومقاييس اللغة ٩٣/٢،ومجمل اللغة ١٠٢/٢،وينظر : ديوان الأدب ٢٥٠/٢،

[7] [1] – اختلف في نسبة البيت فقيل قائله وعلة الجرمي في شرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ ، و هو في الإنصاف ١/ ٨٩ لرجل من باهلة ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ٧٥/٤ ، ، والأشباه والنظائر ٢٨٣/٥،

[١٧١] وكمتاً مدماة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وأما قول كثير[٣] :

[١٧٢] قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها

وقوله تعالى ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[٤]،و﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[٥] ، ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ ﴾[٦] ، ﴿ وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا ﴾[٧] فإنّه لو أعمل الأول لكان الأحسن الإتيان بالضمير ، وأن يقال : أفرغه وأقرؤه ، ونفتيكم فيها في الكلالة ، وكما ظننتموه ، وكذا قوله عليه السلام ﴿ ونَخْلَعُ وَنتركُ من يَفْجُرُك ﴾[٨]لو أعمل الأول ؛ لقال : (ونتركه) ،كما قال الشاعر:

[١٧٣]ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً أن يكون أصاب مالا[١]

وإنما كان الأحسن الإتيان بالمفعول ؛لأن الضمير يرتبط بالمفعول الموجود لعوده عليه ، ويمتنع تعلق الفعل الثاني بغيره ، وأما إذا عدم الضمير فإنه لا يمتنع تعلق الفعل الثاني بمفعول غير مفعول الأول بدليل قوله :

[١٧٤]كفاني ولم أطلب قليل من المال[٢]

---

[2] – قائله طفيل بن عوف بن كعب الغنوي ، في ديوانه ٧ ، والبيت من شواهد المقتضب ٧٥/٤ ، و الإيضاح للفارسي ٦٨ ، والجمل للزجاجي ١٢٧ ، والإنصاف ٨٨/١ ، وينظر شرح المصنف ٣٤٤/١

[3] – ديوان كثير ١٤٣، البيت من شواهدوشرح المفصل ٨/١، والإنصاف ٩٠/١، والمقتصد ٣٤٠/١ ، والمغني وينظر : الخزانة ٢٢٣/٥،

[4] – الأية ٩٦ من سورة الكهف

[5] – الأية ١٩ من سورة الحاقة

[6] – الأية ١٧٦ من سورة النساء

[7] – الأية ٧ من سورة الجن

[8] – لم أجده في الصحاح ، وقد اسشهد بهذا الحديث في الإنصاف المسألة ١٣ ج ٨٧/١

[1] – قائله ذو الرمة وهو في الديوان بشرح التبريزي ٥٢٠ و البيت من شواهد الأمالي الشجرية ٢٦٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٥/١ ، و ابن فلاح : ٥٦٥/٢ ، ويروى (أفاد) بدلا عن (أصاب)

[2] – هذا عجز بيت قائله امرئ القيس وهو في الديوان ٣٩ ، وصدره (ولو أنما أسعى لأدنى معيشة)

ولو قال : أطلبه (لزال)[٣] توهم أن الطلب لغير القليل ، لا يقال : بأن (المفعول) فضلة ، فيجوز حذفه ؛ لأن الخلاف ليس في الجواز، إنما الخلاف في الأحسن ، ولا شك أن الأحسن الإتيان بالمفعول عند التنازع ، وخصوصاً إذا أمكن تعلق الفعل الثاني بغير معمول الأول .

وأمّا حذفه من الثاني في قول الله تعالى ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ [٤] ،ولم يقل (والذاكرته) فليس من باب التنازع .

وإذا ثبت أن الإضمار أحسن ، ولم يضمر علم أنّه على إعمال الثاني ، والدليل على ذلك إجماع القراء على ذلك [٥] ولا يجمعون على قراءة غير الأحسن ، وأما بيت كُثَيِّر إذ لم يقل : (فوفاه) فلا يمتنع مجيئه على غير الأحسن ،فلا يكون فيه حجة للبصريين ،و (ممطول)و(معنّى) خبر عن (غريمها) ، [٦]/ و هما فعل الغريم ، وعلى قاعدة الفرّاء يرتفع بهما ، وعلي رأي الكسائي جواز إعمال الثاني على حذف فاعل الأول ، وأما على رأي البصريين فلا يخلوا (الغريم) من أن يرتفع بـ(ممطول) أو بـ(معنًّى) ، فإن ارتفع بـ(ممطول) كان ضميره في معنى خبر عن عزة ، فقد جرى على غير من هو له ، فيجب عند البصريين إبراز الضمير ، وإنما لم يبرز في رواية لمذهب الكوفيين ؛ لأنّه باب اختصار وإيجاز ، وإبرازه ينافي ذلك [١].

٤٢/ب

وإذا ارتفع بـ(معنى) لم يبرز لما ذكرنا ، وعدم البروز هاهنا أولى ؛لأنه لايتوهم إسناده إلى ضمير المذكر أمّا إذا أسند إلى الأول فلا يمتنع إسناد (معنّى) إلى غير الغريم لعدم بروز الضمير الدال على الربط بالأول ، وعلى هذا البيت حكايتان[٢]:

و البيت من شواهد الكتاب ١/ ٧٩ ، والمقتضب ٤/ ٧٦، الإنصاف ١/ ٨٤ ، و شرح المصنف ١/ ٣٤٦، والمقتصد ١/ ٣٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢ ، و تذكرة النحاة ٣٣٩ ، والخزانة ١/ ٣٢٧ ، والمغني ، والهمع ٢/ ١١٠

[3] – في النسخة لزوال ، ولعل الصواب ما أثبت

[4] –الآية ٣٥ من سورة الأحزاب

[5] – لم يرو القراء في الذاكرات غير القراءة المعروفة ، وينظر :إملاء ما من به الرحمن٢/ ١٩٣الإتحاف ٣٥٢ ،

[6]– في النسخة (غيره) ولعل الصواب ما أثبت

[1] – فثبت بذلك إعمال الثاني

[2] –روى ابن قتيبة في عيون الأخبار ٤/ ٩١ أنّ عائشة بنت طلحة (أم البنين) قالت لعزة ، وينظر الخزانة ٥/ ٢٢٣

إحداهما : أنّ عزة دخلت على أم البنين زمن عمر بن عبد العزيز ، فقالت : ما معنى قول كثير :قضى كل دين ؟ فقالت : كنت وعدته قبلةً ، فتحرجت منها ، فقالت : أنجزيها له ، وعلي إثمها ، وذكر أن أم البنين أعتقت لأجل هذه الكلمة أربعين رقبة ، وقالت : يا ليتني لم أقلها.

والثانية : أنه كان لكثير عبد باع من عزة شيئا فمطلته ، فأنشد عند تقاضيها قضى كل ذي دين .....البيت) ، فقيل : أتعرف عزة هذه ؟ فقال : لا ، فقيل : هي التي قال صاحبك البيت فيها ، فحلف أنّه لا يطالبها ثمن ذلك العرض ، فجاء إلى كثير ، فأخبره ، فشكر صنيعه وأعتقه [٣].

قوله "وحذفت المفعول إن استغني عنه وإلا أظهرت " قد ذكرنا حذفه ، وأما إذا لم يستغن عنه بأن يكون المفعول الثاني من (ظننت) وأخواتها كقولك : ظننتني منطلقاً وظننت زيداً منطلقاً فإنه يظهر إذ لا يسوغ حذفه لتعلق الظن به بخلاف خبر المبتدأ فإنه لم يتعلق به شيء يمنع من حذفه عند وجود القرينة ، ولو قيل : بحذفه عند وجود القرينة لم يكن بعيداً من الصواب؛ لأن وجوده يخرجه أن يكون من هذا الباب لعدم التنازع لشيء واحد ، بل هو من باب عطف الجملة ، على أنه قد جاء حذف الأول على قراءة غير حمزة[١]

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ [٢]أي : بخلهم هو خير لهم ، ولا فرق بين حذف الأول والثاني ، ولا يسوغ إضماره ؛ لأنه مفعول وإضماره يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر.

لا يقال : بأنه يشبه الفاعل لامتناع حذفه ، فينبغي أن يضمر كالفاعل ؛ لأنا نقول : المفعول لا تساوي رتبته رتبة الفاعل ، فلا يساويه في الإضمار .

---

[3]– انظر المقتصد ١/٣٤٢

[1] – قرأ حمزة بالخطاب فيها ، (تحسبن) وقرأ الباقون فيها بالغيب ، ينظر :إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢١ ، والنشر ٢/٢٤٤

[2] – الآية ١٨٠ من سورة آل عمران

متنٌ: " وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني ، والمفعول على المختار، إلاّ أن يمنع مانع فيظهر ، وقول امرئ القيس :[١]
(كفاني ولم أطلب قليل من المال) ليس منه لفساد المعنى " [٢].

الشرح [٣] : إذا أُعمل الأول على اختيار الكوفيين [٤]، والثاني يحتاج إلى فاعل ،لم يختلف في ذلك لعدم الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه ينوي به التقديم ، فيكون ضمير الفاعل في الثاني عائداً إلى متقدم في المعنى ؛ لأنك إذا قلت : ضربت وضربني زيداً ، وقام وقعد زيدٌ ، كان التقدير : ضربت زيداً وضربني ، وقام زيدٌ وقعد .
وإن كان الثاني محتاجاً إلى المفعول ، فالمختار إضماره ؛ لأنّ إضماره لا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر ؛ لأنّه يعود على متقدم في المعنى ، كقولك : أكرمت وأهنت زيداً ، وقد تقدم ما يرشد إلى ذلك [٥].
قوله : " إلا أن يمنع مانع فيظهر" يعني : إذا كان المفعول الثاني غير مطابق للمذكور نحو : (ظننت وظناني قائما الزيدين قائمين) فإنه لا يضمر ، ولا يحذف ، فيتعين (إظهاره) [٦]، وأما الإضمار ؛ فلأنك لو قلت : (وظنانيه) لعاد ضمير المفرد على المثنى ، (ولو قلت)[٧] : وظنانيهما ؛ لأدّى إلى جعل المفعول الثاني مثنى ، والأول مفرد ، وذلك لا يصح .
وأمّا الحذف فإنّه لا يستغنى عنه ، وقد تقدم ما (يرد عليه) .[٨]

---

[١] – الديوان ، و قد تقدم في الشاهد رقم ١٧٤، وسيأتي في الشاهد رقم ١٧٦
[٢] – الكافية ٧١
[٣] – شرح المصنف على المقدمة ٣٤٥/١،٣٤٧، وشرح الرضي ٢٠٩/١- ٢١٥،والفوائد الضيائية ٢٦٨/١،٢٦٩
[٤] – شرح الرضي ٢٠٩/١
[٥] – تقدم ص : ٣٠٩
[٦] – كلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما أثبت، وينظر شرح المصنف على المقدمة ٣٤٥/١
[٧] – كلمة مطموسة في الأصل، ولعلها كما أثبت ، وينظر ما تقدم
[٨] – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت

والاعتراض على الإضمار أنّه لا يمتنع حملاً على المعنى دون اللفظ ، ولحكم القرنية المعنوية ، وهي نسبة المعنى إلى مفرد على القرينة اللفظية ، وهي / لفظ التثنية [والجمع] [1]، كما في قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [2] ، وقوله [3]: ٤٣/أ

[١٧٥] نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

وأمثاله ، في الحمل على المعنى ، وأما قول امرئ القيس [4]

[١٧٦]ولو أنمّا أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فقد احتج به في الإيضاح [5] لمذهب الكوفيين ، وإنّما يستقيم احتجاجه إذا جعل الواو للحال لا للعطف ؛ لأنها إذا كانت للحال (استقام توجه الفعلين) [6] إلى قليل ، ولا يلزم منه تناقض ؛[7] لأنّ الحال غير داخلة في الجواب ، فلا يلزم ثبوت الطالب ، إذ المعنى : كفاني قليل من المال ، في حال كوني غير طالب له .

وأمّا إذا كانت للعطف على جواب (لو) فإنه يؤدي إلى التناقض ؛ لأنّ التقدير : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال ، وثبوت كون السعي لأدنى معيشة ، وكفايةُ قليل من المال منتفيان بـ" لو " ، وإنما يثبتان بعد (لو) ، فلو عطف (ولم أطلب) على (كفاني) لكان (لم) أطلب مثبتا ؛ لأنّه منفي في داخل (جواب لو) فيؤدي إلي إثبات طلب القليل ، وقد نفى طلبه بنفي كون السعي لأدنى معيشة

---

(1) – ينظر الإيضاح على المفصل للمصنف ١٦٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٠/١

(2) – الآية ٤٢ من سورة يونس

(3) – هذا عجز بيت للفرزدق في الديوان ٣٢٩/٢ ، وصدره

(تعش فإن واثقتني لا تخونني ....)

والبيت من شواهد الكتاب ٤١٦/٢ ، والمقتضب ٢٩٥/٢ ، و٢٥٣/٣ ، والمحتسب ٢١٩/١ ، والخصائص ٤٢٢/٢ ، والصاحبي ١٧٣ ، مغني اللبيب ٥٢٩ ، وتخليص الشواهد ١٤٢، وينظر اللسان (منن) ٤١٩/١٣

(4) – ديوان امرئ القيس ٣٩ ، والكتاب ٧٩/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ ، ووشرح الرضي ٢١١/١ ، وقد تقدم

(5) – الإيضاح العضدي :١١٠، وشرح شواهد الإيضاح ٨٢/١

(6) –عبارة مطموسة في الأصل ، وينظر مغني ابن فلاح ٥٦٩/٢ ، والإيضاح على المفصل ١٧٠/١

(7) –ينظر شرح المفصل لابن الحاجب :١٧٠/١

(وقد احتج)[1]سيبويه (والمحققون) بأنّه لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول ، وليس من أعمال الفعلين لحصول هذا التناقض[2] .
والاعتراض على التمسك بالواو للحال من وجهين :
أحدهما : أن واو العطف أكثر ، والمصير إلى الأعم الأغلب أرجح من المصير إلى غيره .
والثاني : أن سياق الكلام يدلّ على أنّه يطلب الملك لا القليل من المال ؛لأنّه قال بعده[3]
:[١٧٧] ولكنّما أسعى لمجد مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّلَ أمثالي
ومما يناسب هذا البيت في عدم توجه الثاني إلى ما وُجّه إليه الأول قول الشاعر[4] :
[١٧٨]عدينا في غدٍ ما شئت إنَّا نحبّ ولو مطلتِ الواعدينا
واعلم أنّ كل فعل متعد ففيه خمسة أسئلة : كيف تعمل الأول ؟ وكيف تعمل الثاني ؟ وكيف تقدم الثاني وتعمله ؟ وكيف تؤخر الأول وتعمله ؟ وكيف تثني ؟ وكيف تجمع؟
وأما اللازم ففيه ثلاثة أسئلة : كيف تعمل الأول ؟ و : كيف تعمل الثاني ؟ و : كيف تثني ؟ ، وكيف تجمع ؟
وأما التقديم والتأخير فلا يتغير به الحكم ؛ لاستوائهما في العمل ، فتقول في المتعدي بحرف الجر على إعمال الثاني : مررت ومرّ بي زيد ، ومررت ومرّ بي الزيدان ، ومررت ومر بي الزيدون ، وعلى أعمال الأول : مررت ومر بي بزيد ، ومرا بي ومررت بالزيدَين ، ومروا بي ومررت بالزيدين .
و إن قدمت الثاني وأعملت الثاني ، قلت : مرّ بي ومررت بزيد ، ومرا بي ، ومررت بالزيدين ،ومروا بي مررت بالزيدين .

---

(١) – عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت وقال ابن عصفور : وسيبويه رحمه الله لم يجيء به على الإعمال بل جاء به على أنه من غير الإعمال " وينظر : شرح الجمل ٦٢٣/١

(2) – لأن الأول موجه إلى القليل من المال ، والثاني موجه إلى الملك : ابن يعيش ٧٩/١

(3) – قائله امرؤ القيس بن حجر ، وهو في الديوان ٣٩ ، البيت من شواهد ابن يعيش ٧٩/١ ، والإنصاف ٨٤/١ ، والخزانة ٣٢٧/١ ، وتذكرة النحاة ٣٤٠، ومغني اللبيب ٢٥٦/١ ، والهمع ١٤٣/١ ،

(4) – قائله عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في الديوان ، و البيت من شواهد ابن فلاح في مغنيه ينظر ابن فلاح ٥٧٠/٢ ، وشاهده نصب الواعدين بالفعل نحب ، وأن الفعل الثاني (مطلت) لا يتوجه إلى الواعدين

وإن أعملت الأول قلت مر بي ومررت به زيد ، ومر بي ومررت بهما الزيدان ، ومروا بي ومررت بهم الزيدون ، وفي اللازم على أعمال الثاني : قام وقعد زيد ، وقاما وقعدا الزيدان ، وقاموا وقعد الزيدون .
وعلى أعمال الأول في التثنية والجمع : قام وقعدا الزيدان ، وقام وقعدوا الزيدون .
وتقول في المتعدي إلى اثنين - بإعمال الثاني : أعطيت وأعطاني زيد درهماً ، وأعطيت وأعطاني الزيدان درهمين ، وأعطيت وأعطاني الزيدون دراهم ، بحذف مفعولي الأول ، وعلى أعمال الأول : أعطيت وأعطانيه زيداً درهماً ، وأعطيت وأعطانيهما الزيدين درهمين، وأعطيت وأعطونيهما الزيدين دراهم،وكسوت وكسانيهما زيداً جبة ، وعود الضمير على المتقدم تقديراً من غير حذف على تقدير الاتحاد ، وعلى تقدير التعدد لابد من حذف مضاف حذف للعلم ، أي : وأعطاني مثله وكساني مثلها ، ويجوز الإتيان بالضمير المنفصل ، فإذا قدمت قلت : أعطاني وأعطيت زيداً درهماً - على أعمال الثاني - وأعطاني وأعطيته [إياه] زيدٌ درهماً) على أعمال الأول .
وتقول على أعمال الثاني :ظننت وظنني زيد قائماً ،وظننت وظنني / الزيدون قائماً

٤٣/ب

وعلى أعمال الأول: ظننت وظنني إياه زيداً قائماً .
ولا يجوز تثنية هذه المسالة وجمعها إلا مع تثنية ضمير المفعول وجمعه ، نحو : ظننا وظنا إياهم الزيدين قائمين) و(ظننا وظنونا إياهم الزيدين قائمين) ، وإعمال الثاني أقوى ؛ لأنه جار على القياس في حذف مفعولي الأول ، طلباً للاختصار ، وأمّا أعمال الأول ، فإنه اجتمع فيه مفعولا الأول والثاني ، وذلك ينافي الاختصار ، ولأنّ فيه ضمير يعود على (قائم) ، والضمير إذا عاد على شيء تعين ذلك الشيء له ، وهو هاهنا ممتنع ؛ لأنّ الضمير هاهنا عبارة عن المتكلم ؛ لأنّه المفعول الثاني له ، و (قائماً) عبارة عن زيد ؛ لأنه المفعول الثاني له ، وصحة هذا الإضمار على حذف مضاف أي : وظنني مثله ، ولو قدمت (ظنني) وأعملته ، لقلت : ظنني وظننته إياه زيد قائماً .
ولو أعملت الثاني لقلت : قائماً وظننت زيداً قائماً ، ويأتي المفعول الأول ظاهراً ، وقد تقدم شرحه ،[١]
وأما المتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلمت ، فيجوز إتيانه في هذا الباب قياساً خلافاً للجرمي[٢] فإنّه (منعه) [٣] لعدم السماع ، فتقول على أعمال الثاني : (أعلمت وأعلمني زيدٌ عمراً منطلقاً) على حذف المفعول ، وعلى أعمال

---

[١] - ينظر ص ٣١٦
[٢] - ينظر : شرح الرضي ١/ ٢١٣ ،
[٣] - كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت ،

الأول : (أعلمت وأعلمني إياه زيداً عمراً منطلقاً) بالجمع بين مفاعيل الفعلين ، وقد مضى تضعيفه ، و [يحكم للأفعال الثلاثة والأربعة] [1]حكم المضاف كقوله[2] :

[١٧٩] سئلت ولم تمنع ولم تعط نائلا فسيان لا حمدٌ عليك ولا ذمُّ

فائدتان :

إحداهما : إذا قلت : (اقْبَلْ إن قيل لك الحق والباطل) فإذا أعملت الثاني رفعتهما ، وإن أعملت الأول نصبتهما ، وأبرزت ضميرهما في (قيل[3]) ، وإن وجهتهما إلى (الحق) وحده وأعملت الثاني رفعته ، ويجوز في الباطل الرفع على العطف ، والنصب على المفعول معه.

وإن أعملت الأول نصبت (الحق) ، ويجوز رفع الباطل عطفاً على الضمير في قيل ، وقد سد طول الكلام مسد التأكيد ، ونصبه على أنه مفعول معه ، أو على العطف على مفعول الأول .

وإذا فتحت (أن) كان الحق والباطل قد قيلا ؛ لأنها للعلة ، وإذا كسرت فإنهما لم يقالا بعد ؛ لأن الشرط يتعلق بالمستقبل ، ونحو هذه المسالة : اشتر [4]إن دفع إليك الثوب والرداء .

وإذا قلت : (متى قيل ، أو ظن أنّ زيداً منطلقٌ؟) فتحت إذا أعملت ظن ، وكسرت إذا أعملت (قيل) ، وإذا قلت : (لعل وعسى زيد أن يخرج) كان على إعمال (عسى)، ومعمولا (لعل) محذوفان ، للقرينة ؛ لأنه يصح لعل زيداً أن يخرج

وأما (لعل وعسى زيداً ما برح) على إعمال (لعل) فإنما يستقيم على جعل خبر (عسى) اسماً على الأصل ، وقد حذف لدلالة خبر (لعل) عليه ، وفي (عسى) اسمها مضمر يعود على (زيد) لأنه مقدم في المعنى .

الفائدة الثانية : تتعلق بقول المصنف أول الباب " إذا تنازعا ظاهراً [1]" إذ لا يتصور تنازع عاملين لضمير ؛ لأنهما إن كانا لمتكلم وجب أن تقول : ضربت وأكرمت ، وفي المخاطب : ضربت وأكرمت ، وفي الغائب : زيد

---

[1]– زيادة مستجلبة من المغني لابن فلاح ٥٧٦/٢

[2] – قائله : الحطيئة و ينظر الديوان ٣٢٩ ، وللبيت رواية أخرى هي

(سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا فسيان لا ذمّ عليك ولا حمد)

والبيت من شواهد الشعر والشعراء ١٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ ، ومغني ابن فلاح ٥٧٦/٢

[3] – نحو : أقبل إن قيلا لك الحق والباطل ، وينظر المسائل البصريات ٦٣٥/١ ، وما بعدها

[4] – كلمة غير واضحة في الأصل ، وينظر ابن فلاح ٥٧٧/٢

[1] – تقدم ص ٣١٦ ، وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ٣٣٩/١

ضرب وأكرم ، فيستويان في صحة الإضمار فيهما فيبطل التنازع ؛ لأن شرط التنازع توجههما إلى شيء واحد ، ولا يتصور كونهما شيئاً ، وأمّا نحو : ما ضرب وأكرم إلا أنت ، أو إلاّ أنا ، أو إلا هو ، فإنه لا يجوز أن يكون من إعمال الفعلين خلافاً لبعضهم[٢]

وإنما قلنا ذلك ؛ لأنّ معنى هذا الكلام الحصر، ولا تتم فائدة الحصر إلا بالحذف ، أي : ما ضرب إلا أنت ، وما أكرم إلا أنت ، ولو لم يكن محمولاً على الحذف ، وتقدير وقوع الفاعل منفصلاً بعد (إلاّ) لوجب اتصال ضمير الفاعل به على وضع إضماره ، فيقال : ما ضرب وأكرم إلا أنت ، وعند ذلك يفسد المعنى إذ ينفي عنه الضرب و المعنى إثباته له .

---

[٢] – نسبه الرضي للكسائي ١/٧٧ ، و٧٨

[مفعول ما لم يسم فاعله]

متنٌ : " مفعول ما لم يسمّ فاعله هو: كلّ مفعول حُذف فاعله ، وأُقيم هو مقامه . وشرطه : أن تغير صيغة الفعل إلى (فُعِلَ) و (يُفعَلُ) "[١]

الشرح [٢]: إنما ذكره قسما من أقسام المرفوعات ؛ لأنه عنده ليس بفاعل ، ولذلك أخرجه من حدّ الفاعل ، و" كلّ مفعول " : جنس ، "حُذِفَ فاعِلُه " فصل ما لم يُحذف فاعله "وأقيم مقامه" من تتمة الفصل ؛ لأنّه (لا)[٣] يُحذف الفاعل / ، تتعين إقامة المفعول مقامه ، ويدخل في حده (مايقع نائبا عن المفعول)[٤] فإنه مفعول حذف فاعله ، وأقيم المفعول مقامه ، ولو قال :" كل مفعول لفعل " خرج عن المفعول في الحد ، وللمنفعة ذكرَ في الحدُ الشرطَ في الدخول في الحد ؛ لأنّ الشرط خارج عن الحد

٤٤/أ

ويحذف الفاعل لأحد أمور ثمانية :

أحدها : أن يكون الأهم ذكر المفعول.

والثاني : الجهل بالفاعل كقولك : سُرق المتاعُ .

والثالث : لعظمته ، كـ(قُطِعَ اللصُّ)[٥] .

الرابع : حقارته كشُتِمَ السلطانُ

والخامس : الإبهام على السامع كـ(قُتِل زيدٌ) ـ وأنت تعلم من قتله ، ولكن لم تصرح [به] لمصلحة ما .

السادس : أن يكون معلوما عند السامع كـ(خُلِقَ الخلقُ)

السابع : تقويم السجع ، كقوله تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[١]

---

(١) – الكافية ٧٢

(٢) – الكتاب : ١/٤١ ٤٢ ، ٣/٣٤٢ ، والمقتضب : ٤/٥٠- ٥١ ، والأصول ١/٧٦- ٧٧ ، والإيضاح العضدي ١١١ –١١٢ ، والمقتصد : ١/ ٣٤٩-٣٥٠ ، واللمع ٨٢- ٨٤ ، وشرح ابن الحاجب على المقدمة الكافية : ١/٣٤٨ ، وشرح الرضي ١/٢١٥- ٢١٦ ، والفوائد الضيائية ١/٢٧١

(3)– كذا في النسخة والوجه (لما)

(4) – عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت ، وينظر : وابن يعيش ١/٧٤

(5)– قال القواس :٦١٥ " لتعظيم الفاعل أن يذكر مع المفعول "

(١) – الآية ١٩- ٢٠ من سورة الليل ، وينظر شرح القواس على ألفية ابن معط ١/٦١٦

الثامن:إيثار غرض السامع ؛لأنّه ربما لا يشتهي ذكره بغضاً له أو غيرةً عليه ،كقول الشاعر[٢]

:[١٨٠] وإياك واسم العامرية إنني أغار عليها من فم المتكلم

وقوله "كل مفعول" (يشعر بأنّه لا يبنى من اللازم)[٣] على رأي الجمهور خلافاً لبعضهم فإنه أجازه[٤]، وأقام المصدر المعرف بلام العهد مقام الفاعل ، نحو : قيم القيام ، وجلس الجلوس ، ويستغني عن ظهوره بفهم السامع ، لأنّه إنما يقال لمن يعهد ذلك ، وحجته السماع والقياس

أما السماع فقراءة من قرأ ﴿ سُعِدُوا ﴾[٥] على المجهول ، والفعل إنما يجري على بناء الفعل للمفعول ، وقد عُلم أنّ الناقصة لا تبنى للمجهول ، فتعين أن تكون اللازمة

[وأما القياس :فبالقياس على بنائه إذا وجد المصدر المخصص ،وبتمثيل سيبويه بـ(مكون).][٥]

والجواب عن القراءة أنّ الكسائي حكى : (سعدَهُ [الله]) متعدياً ،ولذلك جاء (مسعود)[٦].

وعن القياس بوجود الفارق ، وهو أنّه يشترط في إقامة المصدر مقام الفاعل التخصّص ، إذا كان مقدراً لم يكن في اللفظ ما يدل على تخصصه إذ لا زيادة على لفظ الفعل ، فيؤدي حذف الفاعل إلى وجود خبر من غير مخبر عنه ؛ لأنّه إذا حذف الفاعل أدى إلى قيام الفعل بنفسه ، وذلك باطل

وأمّا تمسّكه بـ(مكون)[١]

قلنا: أنه عدى اللازمة بحرف الجر أي : مكون فيه ، ثم حذف الجار ؛ فاستتر الضمير.

---

[٢] – لعل قائله هو قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ولا شاهد فيه هنا ، وإنما أراد أنّ الشاعر ربما أخفى اسم محبوبته غيرة عليها ، وهذا من الأغراض التي يخفي فيها المتكلم غرضه

[٣] – العبارة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما أثبت

[4] – من الذين أجازوه

[5] – الآية : ١٠٨ من سورة هود ، وقد قرأ بالبناء للمجهول حفص ، وحمزة ، والكسائي ، ووافقهم الأعمش ، والباقون بحذفها ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٢ ، وأدب الكاتب ٣٥٠ ، والكشف ٥٣٦/١ ، والبحر ٢٦٤/٥ وينظر : الإتحاف ٢٦٠ ،

[٥] – ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص مجتلبة من كتاب المغني لابن فلاح ٥٢٩/٢

[٦] – اختلف في لفظ الفعل (سعد) : لازم ، هو أو متعدي ، فمن قال باللزوم فتح السين وبناه للفاعل ، ومن أجاز فيه التعدي بناه للمفعول ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١١٢/٢-١١٣ ، وابن فلاح ٥٢٩/٢

[١] – وهذا هو الجواب عن حجة القياس لسيبويه بلفظ (مكون) ينظر : الكشف لمكي ٥٣٦/١ ،

وإذا تقرر أنه لا يبنى إلا من المتعدي ، فإنما أقيم المفعولُ مُقامَ الفاعلِ ، وأعطى إعرابه ؛ لوجهين :
أحدهما : أنه لو لم يقم مقامه ويعطى إعرابه ؛ لأدى إلى استقلال الكلام بغير مرفوع ، فيكون نصبه عنده في صورة كونه فضلة ، ولذلك عُوض المفعول عن الفاعل لكونه معتمد الفائدة ، ولم يعوض عن المفعول عند إقامته مقام الفاعل ؛ لكونه فضلة .
والوجه الثاني: أن الفاعل كان مرفوعاً فلمّا حذف أعرب النائب منابه بإعرابه جرياً على عادة العرب في إعطاء النائب حكم المنوب بدليل إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف عند حذفه .
وأما تغيير صيغه الفعل إلى (فُعِل) و (يُفْعَل) فمردّه أنّ الأفعال الماضية تنقل إلى (فُعِل) ، والأفعال المستقبلة تنقل إلى يفعَل ، فيصير هذان الوزنان علمين على كل صيغة أسندت إلى غير فاعلها ، كما أنهما قبل التعيين علمان على كل صيغة أسندت إلى فاعلها ، فيندرج تحتها نحو : (دُحرج) و (استُخرج) و (انطُلق) و (يُدحرج) و (يستخرج) و (ينطلق) نظراً إلى المعنى ، وإن لم يكن على وزنهما ، وهذه عبارة المفصل[٢]، ولا يخفى ما فيها من التكلف ، وأصحّ منها أن يقال : الماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ، والمضارع يضم أوله ويفتح ما قبل آخره ".وإنما غيرت صيغة الفعل لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول ؛ لأنه لابد من رفع المفعول فلو لم تغير الصيغة لم يعلم حذف الفاعل لبقاء الصيغة الدالة على الفاعل .
فإن قيل: فكيف يقام المفعول مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه ، وهو ضده في المعنى؟
قلنا :هذا شائع في / الاستعمال بدليل (مات زيدٌ) ، و (سقط الحائط) ، فإنّ المسند إليه مفعول في المعنى ، وإنما خص التغيير بحركة الضم والكسر في الماضي ؛ لأنها صيغة لا يكون مثلها في الأسماء ، ولا في الأفعال التي سُمِّيَ بفاعلها ، وعادتهم تغيير اللفظ لتغير المعنى
٤٤/ب
ومن قال : ضم أوله عوضاً عن الفاعل المحذوف [١]، وإشعاراً بأن المحذوف يستحق هذه الحركة فهو ضعيف ؛ لأنّ ذلك قد دخل من إقامة المفعول مقامه ورفع المفعول
ومن العرب من يكسر أول المضاعف حملا على معتل العين ، وعلّته قراءة من قرأ ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [٢] بكسر الراء . وإنما فتح ما قبل

---

[٢] – المفصل في علم العربية : ٢٥٩
[١] – ممن قال بذلك : النيلي في الصفوة ٥٤٧/١

آخر المضارع ؛ لئلا يلتبس الثلاثي بالفعل الرباعي المبني للفاعل فإنه يكسر ما قبل آخره ، ولم يضم لأنّ الفتح أخف .
ومذهب الجمهور : أن صيغة المفعول فرع على صيغة الفاعل -خلافا للمبرد [٣] فإنه زعم أنه أصل بنفسه وليس بفرع ، وحجته من خمسة أوجه :
أحدها : أنّ الأفعال المجهولة لم يُنطق لها بفاعل نحو : جُنّ زيدٌ وزُكِم ، ولو كانت فرعاً لنطق بأصلها لتحقق الفرعية ، ولذلك إذا بني للفاعل جاء على (أفعل) نحو: أَجنَّه الله ، وأزكمه .
الثاني : أنّه يسكن له لام الفعل كما يسكن للفاعل نحو : ضُرِبت ، وتعرب بعد الفاعل نحو: يضربان .
الثالث : أنه إذا عطف عليه وهو مضمر متصل أكّد قبل المعطوف كالفاعل ، وفي التنزيل ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾ [٤]
والرابع : أنه لا يقع جملة كالفاعل .
الخامس : أنّه لا يتقدم على فعله كالفاعل، وحجة الجمهور من وجهين :
أحدهما: أنه لا يبنى إلا من المتعدي على الأصح ، ولو كان أصلاً لانبنى من اللازم والمتعدي لأنّ التقدير أنّه لا حذف حتى يمتنع في اللازم .
والثاني : أنهم وضعوا صيغة واحدة لزمنين طلباً للاختصار [٥]، فكيف تجعل صيغتان لزمن واحد ؟ وأمّا نحو: (سُوِيرَ زيدُ) ولم يقلب ولم يدغم فليس لأن الواو منقلبة عن ألف (ساير) وهي لا تدغم ؛ فكذا فرعها بل لئلا يلتبس المنقول عن فاعل بمضعف العين .
والجواب عن الأول : أن لها أفعالاً مقدرة منسوبة إلى فاعلها لكنه لم ينطق بها لأنه معلوم انه لابد لكل فعل من فاعل ، وان لم ينطق به ، والأصول المرفوضة في اللغة كثيرة ، وهذا منها .
والجواب عن بقية الأوجه : أنّه لما قام مقام الفاعل أعطي حكمه .

---

[٢] – الآية ٦٥من سورة يوسف ، وقد نسبت القراءة بكسر الراء للحسن ، وعلقمة ، وابن وثاب ، والأعمش ، وينظر : الكشاف ٣٣١/٢ ، والبحر ٣٢٣/٥ ، والإتحاف ٢٦٦
[٣] – المقتضب : ٩٩/١
[4] – الآية ٩٤ من سورة الشعراء ، وهي قراءة ....وينظر شرح القواس ٦١٨/١
[5] – وذلك نحو (يفعل) للحال والاستقبال

متنٌ : " ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت) ، ولا الثالث من باب (أعلمت) ، والمفعول له ، والمفعول معه كذلك " [١]

الشرح[٢]: لا يجوز أن يقعا[٣]موقع الفاعل عند الجمهور [٤]،وكذلك الباقي ،وأجاز ابن الأنباري وابن الخباز[٥] أن يقال :(ظنّ قائم زيداً) في النكرة لعدم اللبس[٦] ،ووافقا في المنع في المعرفة، نحو: ظننتُ زيداً أباك لئلا يلتبس المعلوم بالمظنون ؛لأن الأول معلوم والثاني مظنون ،والمتعدي إلى ثلاثة نحو: أعلم زيد عمراً بكراً عالماً لا يقام مقام الفاعل [إلاّ] الأول لأنّه كان فاعلاً قبل النقل بالهمزة ، فكان أحق بالقيام مقام الفاعل ، ومنه قوله[٧]:

[١٨١] .....فمن حُدِثْتموه له علينا العلاءُ

ولا يقام الثاني ولا الثالث خلافاً للجزولي[٨] ، فإنه أجاز إقامته إذا لم يعرض لبس ،لأن المفعولين الأخيرين بمنزلة المفعول الثاني في باب أعطيت ،وإنما لم يقع الثاني والثالث موقع الفاعل لوجهين :

أحدهما : أنه مخبر بهما في الحقيقة ، ومفعول ما لم يسم فاعله مخبر عنه ، فكرهوا أن يكون الاسم الواحد في الكلام الواحد مخبراً به ومخبراً عنه .

والثاني: القياس على محل الوفاق ، فإن الثاني والثالث محط الفائدة فلا فرق بين المعرفة والنكرة في المظنونية ، وأما الثاني فلم يقم مقام الفاعل ؛ لأنه لو رفع لسبق الوهم إلى أنه الذي كان فاعلاً فيلتبس الأول بالثاني

وفحوى كلام المصنف جواز إقامته مطلقاً ؛ لأنه سكت عن ذكره .

---

[١] - الكافية٧٢

[٢] - شرح المصنف على المقدمة ٣٤٨/١-٣٥٠ الرضي ٢١٦/١- ٢٢٣ ، والفوائد الضيائية ٢٧٢/١ ،

[٣] - المفعول الثاني من باب علمت ، والثالث من باب أعلمت

[٤] - شرح المصنف على المقدمة الكافية ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ ، والمفصل ٢٥٩

[٥] - ابن الخباز أحمد بن الحسين الضرير (ت ٦٣٩ هـ) ترجمته في إشارة التعيين ٢٩، والبغية ٣٠٤/١ ، وينظر : أسرار العربية ٨٩ ، والغرة المخفية ٣٠١/١

[٦] -لأنّ التنكير يدل على أنه هو الخبر في الأصل " الرضي ٨٤/١

[٧] - هذا بعض بيت للحارث بن حلزة اليشكري من معلقته المشهورة ، وهو بتمامه :

أو منعتم ما تسألون فمن

والبيت من شواهد التبصرة والتذكرة ١٢١/١ ، والمفصل ٢٥٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٥/٧ ، ٦٦ ، والتخمير ٢٦٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٥٧١/٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي٢/ ٥٤٤ ، والهمع ٥٠٨/١ ، ويروى

(ومنعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا الولاء)

[٨] - ينظر: المقدمة الجزولية : ١٤٢، والمفصل ٢٥٩،

٤٥/أ

وإنما لم يقع المفعول له /موقع الفاعل لثلاثة أوجه :
أحدها : أنه لو أقيم مقام الفاعل لم يبق للفعل علة ، ولا يكون فعل بغير علة .
فإن قيل: ينقض هذا بالظرف ، فإنه لا يكون فعلٌ إلاَّ في ظرف ، ومع ذلك فقد أقيم مقام الفاعل .
قلنا: الفرق بينهما أن لفظ الظرف يدل عليه ، وأمّا (المفعول له) فلا يدل عليه لفظ المصدر ؛ لأنّه لا يلزم أن يكون كل مصدر علة فرفعه يزيل العلة ؛ لاحتمال أنه فاعل بغير علة
والوجه الثاني: أنه قد تكون علة لأفعال متعددة ،كقولك :كسوت وأعطيت إكراما لك ، فلو أقيمت مقام الفاعل لتعين الفعل الرافع له ، وبقي ما عداه غير معلل [١].
والوجه الثالث : أنه إمّا باللام أو مقدراً بها ، واللام لها معنى غير العلة ، فلو أقيم مقام الفاعل لم يعلم أنه للعلة ؛ فلذلك امتنع إقامته مقام الفاعل .
وأما (المفعول معه) فإنما لم يقع موقع الفاعل لوجهين :
أحدهما : أن إقامته مقام الفاعل ترفع حقيقته بالكلية[٢]، إذ حقيقته مصاحبة فاعل الفعل ، وذلك ينعدم بإقامته مقام الفاعل
والثاني:(احترام)[٣]الواو ، إذ يؤدي ذلك إلى توهم عطف الاسم على الفعل ، وحذفها يخل بمعنى المفعول معه ، فانه يفهم دونها ،ومما يمتنع إقامته مقام الفاعل الحال ، والتمييز ، والظروف غير المتمكنة ، وخبر (كان) وأخواتها ، أما الحال ، والتمييز فلوجهين :
أحدهما : أنّ وقوعهما موقع (الفاعل) [٤]مما يجوز إضمارهما ، وهما لا يكونان مضمرين .
والثاني : أنّ الحال زيادة في الخبر ، وإسناد الفعل إليها يصيرها مخبرا عنها ، وذلك يرفع حكم وضعها ، وهو الزيادة في الخبر ، والتمييز جيء به لرفع إبهام السابق ، وإقامته مقامه يرفع عنه ما وضع له .
وأما الظروف غير المتمكنة فإقامتها مقام الفاعل يقتضي رفعها ، وعدم تمكنها يقتضي لزومها للنصب على الظرفية .
وأما خبر (كان) وأخواتها فلا يجوز خلافاً للفراء [١] فإنه أجاز (كين) أخوكم

---

[١] – شرح الوافية ٩٤/١ ، والرضي ٨٤/١ ، وفي شرح المصنف على الكافية٣٢٠/١ : فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إما أن يقام مقام المجموع أو مقام أحدهما "
[٢] – كلمة غير واضحة في الأصل
[3] – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما أثبت ينظر المغني لأبن فلاح ٥٤٧
[4] في النسخة (الفعل) ولعل الصواب ما أثبت

حجة الجمهور من وجهين :
أحدهما : أنه يؤدي إلى جعل الخبر مخبراً عنه كما في الثاني في علمت
والثاني: أن حذف الأول يخل بالنسبة لارتباط أحدهما بالآخر ، بخلاف الفاعل والمفعول فإنه ليس بينهما ارتباط نسبة حتى يحافظ عليها .

---

(1) - الإنصاف : وهذا ما ذهب إليه الكسائي أيضا ، وينظر : شرح الرضي ١/٢١٦ ، والارتشاف٢/١٨٥

متنٌ:"وإذا وجد المفعول به تعين له ، تقول : (ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره) ، فيتعين (زيد) ، فإنْ لم يكن فالجميع سواء ، والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني "[١]

الشرح[٢] : إذا وُجد المفعول به الصريح مع بقية المفاعيل التي يجوز إقامتها مقام الفاعل تعين عند البصريين إقامته دون غيره ، والكوفيون يختارونه ولا يوجبونه[٣]، ووافقهم السيرافي ، فأجاز ضُرِبَ الضربُ الشديد زيداً ، وضُرب اليومان اللذان يعلمهما زيداً [٤].

وحجة البصريين[٥] من أربعة أوجه :

أحدهما: أن المفعول به يشارك الفاعل في (مفعولية)[٦] الفعل ؛ لأن الفاعل موجد والمفعول به محله ،فلم يقم مقام الفاعل إلاّ ما يشاركه في (المفعولية) [٦]، لا يقال بأن المصدر أقرب إلى الفعل من المفعول به ، ولذلك سُمي (مطلقاً) لانطلاق الفعل عليه من غير تقييد ؛ لأنّا نقول المصدر نفس الفعل في المعنى والإسناد إليه كإسناد الشيء إلى نفسه ، ولذلك إذا أُسند إليه احتاج إلى متمم من خارج لا يكون من مدلول الفاعل للفعل .

والوجه الثاني : أنّه قد يشارك الفاعل في الفاعلية ، وإن كان منصوباً نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً

والوجه الثالث : أنهما يشتركان في إضافة المصدر إليهما .

والوجه الرابع : أنّه كما وُجد فاعل من غير مفعول كـ(قام زيد) وُجد مفعول ولا فاعل معه نحو : جُنَّ زيدٌ ،فلما حصلت بينهما هذه المناسبة لم يقم مقام الفاعل عند حذفه إلاّ المفعول به لقوة مناسبته له .

حجة الكوفيين السماع والقياس/ : أمّا السماع فقول الشاعر[١]

٤٥/ب

---

[١] - الكافية ٧٢،٧٣

[٢] - شرح المصنف على المقدمة الكافية ١/٣٥١ – ٣٥٢ ، وشرح الرضي ، ١/٢١٩ - ٢٢١، والفوائد الضيائية ١/٢٧٣ – ٢٧٤

[٣] - شرح الرضي ١/٢١٩ ، والأشموني ١/١٨٤

[٤] - شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٦ ، والمساعد على التسهيل لابن عقيل ١/٣٩٨ ،

[٥] - نسب هذا البيت لجرير وليس في ديوانه وهو من شواهد الخصائص ١/٣٩٧،وشرح المفصل ٧/٧٥،والخزانة ١/٣٣٧،وهمع الهوامع ١/ ١٦٢

[6] - في المغني لابن فلاح ص٥٣٤ (معقولية)

[١] - ينسب لجرير ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الخصائص ١/٣٩٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥١٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٥ ،

[١٨٢] ولو ولدت قُفَيْرَةُ جروَ كلب لسُبَّ بذلك الجَروِ الكِلابَا

فإنه أقام الجار والمجرور مع وجود المفعول به الصريح ، وقراءة[٢] ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾[٣] وقراءة الشامي وأبي بكر ﴿ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤] بنون واحدة وتشديد الجيم ، فإنّه أقيم المصدر في الاثنين مقام الفاعل مع وجود المفعول الصريح ، أي : ليُجزى الجزاء ، ونُجي النجاء .

وأما القياس فإنها إذا صارت مفعولة على السعة ألحقت بالمفعول به

والجواب عن البيت من وجهين :

أحدهما : أنّ الكلاب مفعول (ولدت) ، وليس مفعولاً لـ(سب) ، و (جرو كلب) منصوب على النداء ، أو على الذّم .

والثاني : أنّ الكلاب نصب على الذم ، وجمع لأنّ قفيرة ، وجروا ، وكلباً ثلاثة ،

والجواب عن الآية الأولى : أنّ القائم مقام الفاعل أحد المفعولين ؛ لأنه يتعدى إلى مفعولين ، أي : ليجزي الخير قوماً[٥].

وأمّا عن الآية الثانية فإنّ الفعل ليس بماض ، بدليل سكون الياء ، ولها تأويلان :

أحدهما : أن الأصل (نُنَجِّي) ، فحذفت النون الثانية لاجتماع المثلين كما حذفت إحدى التاءين في (تذكرون ، وتظاهرون)[٦] ، وهذا ضعيف لوجهين :

أحدهما: أن الثانية فاء الكلمة لا موجب لحذفها ، وأمّا ما قيس عليه فهما زائدان ، فجاز التخفيف بحذف إحدى الزائدتين منه

والوجه الثاني : أنّ الحذف إنما يكون عند استواء حركتيهما ، وهاهنا الأولى مضمومة والثانية ساكنة ، ولا وجه للحذف .

وشرح الرضي ٢١٩/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٢٤/١ ، والهمع ٥٢١/١ الخزانة ٣٣٧/١ ،

[٢] – قرأ ابن عامر وحمزة و الكسائي بالنون ،ينظر الكشف ٢٦٨/٢

[٣] – الآية ١٤ من سورة الجاثية

[٤] – الآية ٨٨ من سورة الأنبياء وينظر الكشف ١١٣/٢

[5] – شرح المفصل ٧٥/٧

[6] – عبارة غير واضحة في الأصل وقد صوبت من المغني لابن فلاح ٥٣٨/٢

والتأويل الثاني: أنّ النون الثانية مدغمة في الجيم ،وهو ضعيف لأنّ النون لا تدغم في الجيم، فالأولى أن يكون إخفاء لا تبلغ رتبته التشديد؛لان النون تخفى عند الجيم[١]

وجواب القياس : أنّ جعله مفعولاً على السعة لا يصيره بمنزلة المفعول به الصريح حقيقة بل مجازاً أو تقديراً ، فلم يلتحق في القوة به [٢].

وأمّا من قرأ شاذاً ﴿وإليه يُرجع الأمرَ كله﴾ [٣]بنصب المفعول مع بناء الفعل للمفعول ، فإنّ القائم مقام الفاعل يعود على الغيب ، ونصب الأمر بفقد الخافض ، أي : وإليه يُرجع الغيب في الأمر كله .

قوله:" فإنْ لم يكن فالجميع سواء " أي : إذا عُدم المفعول به الصريح واجتمعت بقية المفاعيل التي تقام مقام الفاعل نحو : سِير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً ، فقيل : إنها مستوية المراتب ، وهو اختيار المصنف[٤] ؛ لأنّ دلالة الفعل على المصدر من جهة اللفظ ، وعلى الزمان من جهة الصيغة ، وعلى المكان والمفعول به من جهة المعنى لكن دلالته على المفعول به ضعيفة ؛ لأجل الواسطة ، ودلالته على المكان ضعيفة ؛ لأنها من جهة اللزوم ، ودلالته على المصدر والزمان ضعيفة لقربهما من الفعل فلما اشتركت في ضعف الدلالة كان المتكلم بالخيار فيها ، وقيل: الجار والمجرور أولى ؛ لأنه مفعول به في المعنى فهو أقرب إلى المفعول به من غير واسطة ، وقيل : الثلاثة الأخرى أولى لظهور الإعراب فيها ، وقيل : المصدر المحدود أو الموصوف أولى من غيره لقوة دلالة الفعل عليه ، وقيل : الأولى المفعول به بواسطة ثم المكان ثم الزمان ، ثم المصدر[٥]

وإذا أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، فالأصح أنّ مجموعهما قائم مقام الفاعل ، وقيل: الاسم المجرور وحده ؛ لأنّه مخبر عن الحرف ، ويشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقاً بمحذوف حالاً أو صفة كـ" خرج زيد بثيابه " ، و " سار رجل من بني تميم [٦]"

وأن لا يكون علّة كـ"سار زيد لإكرام عمرو .

---

(1) – ينظر شرح القواس على الألفية ١/٦٢٠

(2) – نعم فالمفعول به لن يبلغ رتبة الفاعل مهما حدث ، وإنما كانت النيابة في الإعراب فقط

(3) – الآية ١٢٣ من سورة هود ، والقراءة غير موجودة في المحتسب ، وليس في إعراب القرآءات الشواذ للعكبري ، وينظر : مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ، والبحر ٥/٢٧٥ ،

(4) – بقوله " فإن لم يكن فالجميع سواء " وقد تقدم ص ٣٤٠

(5) – قال الرضي في شرحه على الكافية ١/٢٢١ : "كل ما كان أدخل في عناية المتكلم ، واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذن اختياره "

(6) – والجار والمجرور هنا متعلقان بمحذوف حال أو صفة ينظر : الهمع : ١/١٦٣ .

وإذا أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لم يجز تقديمه على الفعل ؛ لأنّه إذا تقدم اشتغل الفعل بضميره ، والابتداء لا يتطرق إليه لأجل حرف الجر ، وأمّا (بحسبك زيد) فإنما تطرق إليه ؛ لأن الحرف ليس له تعلق .
وأما محل النزاع فأصل الحرف فيه لتعدية الفعل ، ثم نقل إلى وقوعه موقع الفاعل ، فعمل الفعل فيه ، وفي متعلقه كما يعمل في الفاعل ، فلم يمكن الحكم بزيادته/ ٤٦/أ
فإن قيل : فنقدر له فعلاً يعمل فيه يفسره الظاهر .
قلنا : الجار والمجرور لا يقدر عامله في باب التفسير ، فلا يقال : بزيد مررت به ، ولهذا قالوا في قوله:
[١٨٣] هذا سراقة للقران يدرسه [١]
إنّ (الهاء فاعل) والقرآن مفعول (يدرس) .
وإذا كان المجرور مؤنثاً نحو : سِير بهند لم تلحق علامة التأنيث إلى الباء ؛ لأنّ الباء أصل وضعها لإيصال الفعل القاصر الى المفعول به ، والتاء أصل وضعها لتدل على الفاعل المؤنث فتضادا ، وقيل : لأنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد والباء مذكر فلم تلحق علامة التانيث التاء نظراً إلى الباء .
فإن قيل: فالحرف يذكر ويؤنث !
قلنا : لو جئنا بالعلامة لكانت (لازمة) لزوم التأنيث ، فيؤدي إلى نقل الحرف من الجواز إلى اللزوم .
وإذا أقيمت الثلاثة الأخر مقام الفاعل فلا بد من نقلها عن الظرفية والمصدرية إلى المفعول به على السعة ، ليصح قيامها مقام الفاعل ، أما الظرفان فلأنهما لو كانا على بابهما لامتنع قيامهما مقام الفاعل ؛ لأنّ (في) تكون مقدرة معهما ، فتعلقهما بالفعل تعلق المفعول فيه المنصوب ، والتقدير استحقاقهما الرفع ؛ لقيامهما مقام الفاعل ، فعلم أنهما لو لم ينقلا لم يصح قيامهما مقام الفاعل ، وأمّا المصدر فالأصح أنه ينقل من المصدرية أيضاً لأن المصدر يدل عليه الفعل بلفظه ، والفاعل ليس من (مدلول لفظ)[١] الفعل ، وكذلك ما كان بمنزلته ينبغي أن ينقل إلى المفعول به الذي لا يدل عليه لفظ الفعل (

---

[١] – لم أعثر على نسبة له ، وهو شطر بيت عجزه :
والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيبُ
والبيت من شواهد الكتاب ٦٧/٣ ، وشرح الرضي ٣٠٤/١ ، ٤٠٤/٢ ،والمغني لابن فلاح ٥٤١ ، ومغني اللبيب ٣٨٨ ، وينظر : الخزانة ٣/٢ ، و٥ /٢٢٦ ، و٤٨/٩ ، ٦١ ، ٥٤٧ ، واللسان (سرق) ١٥٧/١٠

[1] – عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت وينظر : المغني لابن فلاح ٥٤٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٣/١

ليشارك الفاعل في عدم دلالة لفظ الفعل ، فتصح نيابته منابه)[٢] ومن منع النقل قال : إنه يشترط في المصدر معنى يزيد على الفعل ، لا يكون من مدلوله كالصفة ، والتحديد ينافي التأنيث أو الإضافة ، وفي التنزيل ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَة ﴾ [٣] ﴿ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ ﴾ [٤]

وإذا تقرر ذلك فإذا أقمت الجار والمجرور قلت : سير بزيدٍ يومين فرسخين سيراً شديداً . وإذا أقمت اليومين قلت : سير بزيد يومان فرسخين سيراً شديداً
وإذا أقمت الفرسخين قلت : سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً ،
وإذا أقمت المصدر قلت : سير بزيد يومين فرسخين سيرٌ شديدٌ ، وتقدّر اليومين والفرسخين سِيرا ، لا أنّه سير فيهما [٥].

ويجوز تقديم الجار والمجرور إذا أقيم مقام الفاعل غيره ، وكذلك الظرفين منصوبين ،

وأمّا إذا أقيم أحدهما مقام الفاعل ، فإنما يجوز تقديمه على تقدير أنه مبتدأ وضميره قائم مقام الفاعل، فإذا أقمت اليومين وقدمتهما قلت : اليومان سيرا بزيد الفرسخين، جاز رفعهما أيضاً فيقال : اليومان الفرسخان سيرا هما بزيد سيراً شديداً ، فاليومان مبتدأ أول ، والفرسخان مبتدأ ثان، والجملة خبر الفرسخين ، والعائد إليهما ضمير المنصوب ، والفرسخان وخبره خبر عن اليومين ، والعائد عليهما ضمير المرفوع . وكذلك الحكم لو قدمت مفعولي (أعطيت) قلت : زيد الدرهم أعطيه ، فزيد مبتدأ أول ، والدرهم مبتدأ ثان ، والجملة خبر عن الدرهم ، والعائد عليه ضمير المنصوب ، والدرهم وخبره خبر عن زيد ، والعائد عليه ضمير المرفوع المستتر ، وهو يبرز في التثنية والجمع ، فيقال : الزيدان الدرهمان أعطياهما ، والزيدون الدراهم أعطوها .

وقوله : " والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني المتعدي إلى اثنين ، و يجوز الاقتصار على أحدهما ، لا يخلوا إمّا أن يلتبس الآخذ بالمأخوذ ، أو لا يلتبس ، فإن التبس نحو : (أعطى زيدٌ عمراً) لم يقم مقام الفاعل إلاّ المفعول الأول ؛ لأنه آخذ في معنى الفاعل، والثاني مأخوذ في معنى المفعول ، ولم يعكس لئلا يلتبس الآخذ بالمأخوذ ، وكذا ألا يتقدم الثاني على الأول مع إثبات الفعل للفاعل ؛ لئلا يلتبس ، وأما إذا لم يُلبس نحو : أعطي زيد درهماً

---

[2] – عبارة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته مأخوذ من لفظ ابن فلاح في المغني ٥٤٣/٢

[3] – الآية ١٣ من سورة الحاقة

[4] – الآية ٧ من سورة الطلاق

[5] –انظر : اللمع ٣٤ ، وشرح اللمع للعكبري ٤٦/١ ، و إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص: (٤٤١) **٤٦/ب**

)،فالأولى إقامة الأول ، ويجوز إقامة الثاني نحو : أُعطي زيداً درهمٌ ، لعدم اللبس ، وفي كلامهم [١]: " أُدخل القبرُ زيداً " ،و أُدخلت القلنسوةُ رأسي ، لعدم اللبس ، و نصب ما بقى من المفاعيل لهذا الفعل على مذهب من جعله (أصلاً) وعلى حد انتصابه / بنقل بناء الفعل للمفعول على مذهب من جعله فرعاً .

فرع متعلق بالرياضة [٢]، وهو مركب من الفعل المبني للمفعول ، ومن اسم المفعول الجاري عليه ويحتمل أربعة أوجه :

الأول : أعطي المعطى ألفاً مائةً) فـ(المعطي) قام مقام الفاعل لـ(أُعطي) ، و (مائة) مفعوله الثاني ، وفاعل المعطى مضمر فيه ، و (ألفاً) مفعوله الثاني .

والوجه الثاني : (أُعطي بالمعطى به ألفٌ مائةٌ) ، فمائةٌ قائمة مقام فاعل (أعطي)، و (ألف) قائم مقام فاعل (المعطى) ، والجار والمجرور المفعول الثاني له .

والوجه الثالث : (أعطي بالمعطى ألفاً مائةٌ) ، فارتفاع (مائةٌ) لقيامها مقام فاعل (أعطي) ، وفاعل (المعطى) مضمر فيه .

والوجه الرابع : (أعطي المعطى به ألفٌ مائةً) فالمعطي قائم مقام فاعل (أعطى) ، و (مائة) مفعوله الثاني ، وألف فاعل (المعطي) ، و(به) مفعوله الثاني

وهذا المنوال في المتعدى الى ثلاثة : أعلم بالمعلم به زيدٌ أخاه عبد الله غلامه

وضابطه : أنّ المعلَّمّ أحد مفاعيل العلم ، ومفاعيل العلم بعده حتى يستوفيها ؛ لأن الألف واللام في (اسم المفعول) موصول ، (وهو ومتعلقاته)[١] صلةٌ ، فالمجموع بمنزلة الكلمة الواحدة ، فإذا تمت الصلة فالباقي مفاعيل (أعلم) ، والله أعلم بالصواب .

---

[١] – ينظر : الكتاب ١٨٨/١ ، وشرح الجمل ١٨١/٢ضرورات الشعر للسيرافي ١٧٦ .

[٢] – مسألة بها امتحان النِّبشأة ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٦/١– ٥٤٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٢٦– ٥٣٠ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٦٨ – ١٦٩، وشرح القواس على الألفية : ٦٢٥/١ ، والصفوة الصفية ٥٦٠/١

[١] – كلمة غير واضحة ولعلها كما ذكرت ، وينظر المغني لابن فلاح ٥٥١/٢

[المبتدأ والخبر]

متنٌ :" المبتدأ والخبر ،فالمبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ،مسنداً إليه "[1]

الشرح[2] : المبتدأ مأخوذ من" ابتدأت الشيء" إذا فعلته أوّلاً ، والخَبَر من قولهم : أرض خبراء إذا كانت سهلة[3] ، فكأنه يسهل عند السامع المعنى المطلوب[4] ، وإنما حدّ كل واحد منهما ؛ لأنّه لا يمكن الجمع بينهما بحد واحد ؛ لاختلاف حقيقتيهما ، ولهذا أُخذ على صاحب المفصّل قوله : " هما الاسمان المجردان للإسناد "[5] ، وقالوا : لا يخلو إمّا أنّ يكون المقصود بذلك القدر المشترك بينهما ، أو المقصود كل واحد منهما ، فإن كان الأول لم يحصل به تحديد كل واحد منهما ؛ لأنّ تعريف القدر المشترك بين شيئين لا يكون تعريفاً لكل واحد منهما ، وإن كان الثاني فهو محال ؛ لأنّ لكل واحد منهما خصوصية ليست للآخر ، فتحديدهما بحدٍّ واحدٍ يخلّ بخصوصية كلّ واحد منهما.

وقوله: "هو الاسم" خرج بذلك الفعل والحرف ، فإنهما لا يبتدأ بهما ، و" المجرد عن العوامل اللفظية " لفظاً أو تقديراً ، وهي (كان) وأخواتها ، [وإن وأخواتها] و (ظننت) وأخواتها ، و (الباء) [و] (من) في (بحسبك زيدٌ) ، و [قول الشاعر][6]

---

(1)- الكافية : ٧٤

(2)- الكتاب ٢٤/١ ، والأصول ٥٨/١- ٦٠ والإيضاح العضدي ٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١ – ٨٥ ، وشرح المصنف على المقدمة ٣٥٣/٢

(3)- قال الزمخشري في أساس البلاغة ١٠٢ : " هي أرض رخوة فيها فيها حِجَرة " وينظر الصحاح ٦٤١/٢

(4)- اللسان : (خبر) ٢٢٨/٤

(5)- ينظر : المفصل ٢٣ ، و الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب :١٧٩/١

(6) – هذا جزء من عجز بيت للنابغة الذبياني ، وهو في الديوان ١٤،وتمام البيت

وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

والبيت من شواهد الكتاب ٣٢١/٢، والمقتضب ٤١٤/٤ ،ومجالس ثعلب ٥٠٤،، وأسرار العربية ٢٦٠ (6)-والإنصاف ١٧٠/١، واللمع ١٥١ ، وشرح المفصل ٢/ ٨٠ ، والخزانة ١٢٢،١٢٤/٤

[١٨٤] ما بالربع من أحدِ

،و ﴿ هل لنا من الأمر من شيء ﴾[٧] [و] (من) الثانية زائدة .[٨]

والتقدير في نحو: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ انشقت﴾[١] ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[٢]و﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾[٣]؛ لأنّ هذه العوامل تسلبه الرفع بالابتداء .

و"مسنداً إليه" ؛ لأنّه لا يستحق الإعراب إلا بالإسناد ؛ لأنّ الألفاظ وضعت للدلالة على المسمّى ، وأمّا ما يحدث من المسمّى فالحركات هي الدالة عليه ، وما يحدث من المسمى إنما يكون بعد التركيب ، وذكر الإسناد دون الإخبار ؛ لأنّ الإسناد أعم من الإخبار ، إذ يدخل فيه الأمر والنهي والاستفهام ، إذ لا يتوقف على التصديق والتكذيب من المعاني التي قد تقع أخباراً نحو (زيد قم إليه)[٤]، وفي ذلك تأويلان :

أحدهما : بتقدير الحكاية بعد القول ، وهو الخبر في المعنى ، فإذا قلت : (زيد قم إليه ، ولا تقم إليه ، وهل تقوم إليه ؟ كان التقدير : زيد مقول : قم إليه ، أو لا تقم إليه ، أو هل تقوم إليه ؟

والتأويل الثاني : ردّها إلى معنى الخبر ، أي : زيد آمرك بالقيام إليه ، أو أنهاك عن القيام إليه ، وأستفهمك عن القيام إليه ؟

وأمّا العامل فيه[٥]فلم يتعرض له المصنف ، وفيه سبعة أقوال :

أحدها : لجمهور المحققين من البصريين أنّ العامل فيه الابتداء[٦]، وهي علة مركبة من وصفين[٧]:، وهمّا التجرد والإسناد ، كما ذكر المصنف ،

أ/٤٧

---

[7]- الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

[8]- ينظر : المفصل ٢٣- ٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٣- ٨٤ ، وشرح الرضي ١/٢٢٤ ،

[1]- الآية ١ من سورة الانشقاق

[2]- الآية ٦ من سورة التوبة

[3]- الآية ١٧٦ من سورة النساء

[4]- جملة بين القوسين غير واضحة في الأصل ، وما أثبته من المقتصد ١/٢٥٢

[5]- العامل في المبتدأ ، من المباحث التي أفرزتها نظريّة العامل ، والتي مفادها أنّ لكل معمولٍ (مرفوعٍ أو منصوبٍ ، أو مجرورٍ ، أو مجزومٍ) عاملٌ (رافعٌ ، أو ناصبٌ ، أو جارٌّ ، أو جازمٌ) ، ولما كان المبتدأ يقع في أول الجملة الاسمية ، ولا يوجد قبله ما يمكن أنْ يعمل فيه ، اختلف النحاة في تفسير عامله على سبعة أقوال كما سيأتي ، وينظر : الرد على النحاة : ، وللسيوطي مبحث مفيد أفرده للعوامل في الأشباه والنظائر ١/٥١٤- ٥٤٠

ويدخل تحته ما تضمن معنى الشرط والاستفهام ،نحو:أيهم يقم أقم معه ،/ وأيّهم عندك ؟ ، وهذه العلة وصف معنوي قائم في المبتدأ ؛فأثر فيه كما تؤثر الحركة في محلها.

والقول الثاني [١] : أنّ الابتداء علّة مركبة من ثلاثة أوصاف : التجرد ، والإسناد ، والتعرض لدخولها .

وخرج من ذلك ما تقدم من معنى الشرط والاستفهام ، إذ لا يتعرض لتقدم العوامل اللفظية عليه [٢]

والقول الثالث للمبّرد[٣] : أنّ العلة المؤثرة هي التجرد ؛ لأنّه الملازم للمبتدأ ، فيغلب على الظن أنّه العامل قياساً على الألفاظ اللازمة .

والقول الرابع : رُوي عن الزَّجاج [٤]: أنّه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار .

والقول الخامس لبعض المتأخرين [٥] :: أنّه يرتفع بإسناد الخبر إليه ، قيل : على ارتفاع الفاعل بإسناد خبره إليه ، وذلك أنّ الارتفاع والإسناد حصل ، ودار مع كل واحد منهما وجوداً وعدماً ، فيغلب على الظن أن الارتفاع إنما كان للإسناد

والقول السادس للكسائي والفراء[٦] : أنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا ينّكر عمل كل واحد منهما في صاحبه ، بدليل قوله تعالى :

---

(6)– الكتاب : ١٢٦/٢ ، والأصول ٥٨/١ ، والإيضاح العضدي ٧٣ ، والإنصاف ١/ ، ٤٤ ، وابن يعيش ٨٤/١ ، والهمع ٣١١/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣

(7):– في المغني لابن فلاح ٥٨٢/٢ : " من ثلاثة أوصاف " ، والوصف الثالث هو " التعرض لدخولها "

(1)– نسب هذا القول في بعض المصادر لابن السراج ، وما في الأصول يخالفه ، وهو مذهب الأخفش والرماني ، وينظر الأصول : ٥٨/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٣ ، والهمع ٣١١/١

(2)– شرح القواس : ٨١٤/٢ – ٨١٦

(3)– نسب هذا القول في بعض المصادر للجرمي ، والسيرافي ، وأبو الحسن ابن عصفور ، وبعض البصريين ، وما في المقتضب يشير إلى غير ما نسب إلى المبرد ، حيث قال في المقتضب ١٢/٤ " وأما حيث كان خبرا فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء " ، وينظر : المساعد في شرح التسهيل لابن عقيل ٢٠٦/١ ، وشرح المفصل ،وأسرار العربية ٦٣ ، والتذييل والتكميل ٢٦١/٣

(4)– ينظر ارتشاف الضرب ٢٨/٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١

(5):– شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١ ، وشرح الرضي ٢٢٧/١

(6)– وهذا هو المذهب الذي اختاره أبو حيان ينظر : التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ – ٢٦٧ ، و الإنصاف ٤٨/١

﴿ أَيًّامَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [٧] فإنّ (أياً) منصوب بـ"تدعوا"، وهو مجزوم بها .
والقول السابع لبعض الكوفيين [٨]: أنّ الرافع للمبتدأ هو العائد من الخبر ؛ لأنه يشترط عندهم تحمله للضمير .
بيانه أنّك إذا قلت : (زيد ضربته) "فالهاء" مانعة للفعل من العمل في زيد ، فكأنها هي (العاملةُ) .
والاعتراض على من جعل التجرد هو العلة أو جزءاً من العلة [١] أنه إشارة إلى نفي المانع ، ونفي المانع لا يجعل جزءاً من المقتضي ، وبأنه قيد عدميّ ، فجعله علةً على خلاف الأصل ، وجوابه من ثلاثة أوجه :
أحدهما : أن تجريده من العوامل بأن يذكرها أولاً ، وذكر الشيء أمر وجودي
والثاني : أن تجريده الصلاحية لعملها فيه ، والصلاحية صفة قائمة فيه ، فهي وجودية لا عدمية .
والثالث : سلمنا أنه عدم لكنّ العامل أمارة على العمل لا موجب بذاته ، والعدم يجوز أن يجعل أمارة على الشيء ، بدليل أنّ عدم صبغ أحد الثوبين يميزه عن الآخر .
والاعتراض على من قال : يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه [٢] أن تصور معنى الابتداء سابق على تصَوّر معنى الخبر ، فنسبه التأثير إلى السابق أولى ، وأنه ينتصب بدخول (إنّ) عليه ولا يزول عن الإخبار عنه .
وجواب هذا أنّه يزول الإخبار المجرد إلى الإخبار المؤكد ، وهما متغايران ، ولا يرد المؤكد نقضاً للمجرد.
والاعتراض على قول الكسائي والفراء بستة أوجه [٣] :
أحدها : أنّ الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التقدم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخر ، والشيء الواحد لا يكون مقدماً مؤخراً في حالة واحدة .

---

[٧]- الآية ١١٠ من سورة الإسراء
[٨]- ينظر الانصاف ١/ ٤٩ ، والهمع ٣١٢/١
[١]- وهو رأي المبرد ، وقد تقدم .
[٢]- وهو رأي الزجاج ، وقد تقدم .
[٣]- ينظر الهمع : ١/ ٣١١- ٣١٢ ، والتصريح ٥١٩/١ ،

والثاني : أنّ الاسم ليس في نيابة الفعل إلا لشبه الفعل أو الحرف ، وهو لفظ الخبر

لاحظ [له في] ذلك ، وهو صنف قائم بذاته[٤]

والثالث : إذا توقف المبتدأ على الخبر في العمل ، وتوقف الخبر على المبتدأ كان دوراً .

الرابع : أنّ الخبر قد يكون فعلا له فلو عمل فيه لكان فاعلا لا مبتدأ .

---

(4)– قال في المساعد على التسهيل ١/٣٠٦ " فإذا قلت : أقائم الزيدان ؟ فالزيدان فاعل مغن عن الخبر كما تقدم ، وليس ثم خبر محذوف ، خلافا لبعضهم ، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير "

الخامس : أن الخبر قد يكون موصولاً ، فلو عمل في المبتدأ لعملت الصلة فيما قبلها

السادس : أنّ العامل اللفظي يزيل الرفع ، والعامل اللفظي لا يدخل على عامل آخر لفظي ، وجواب أداة الشرط من وجهين:

أحدهما أنّ عملهما مختلف ، فإنّ الفعل عمل النصب بحكم المفعولية ، وهي جزمت لنيابتها عن حرف الشرط ، وليست أصلاً في العمل

والثاني : أنّه ينوى به التأخير من حيث المفعولية ؛ لأنّ رتبَها بعد الفعل ، وما عرض فيها من تضمن معنى حرف الشرط وإن منع تأخيرها لفظاً لا يمنع تقديراً .

وأمّا خبر المبتدأ فلا يستقيم تقدير تقديمه على مذهبهم ؛ لأنه إذا تقدم عندهم بطلت الخبرية وصار المبتدأ مرتفعاً به /على جهة الفاعلية ، قاله في المقتصد [1] .

٤٧/ب

و الانتصار للكسائي والفرَّاء أنّ كل واحد منهما يؤثر صفة قائمة في الآخر، فتكون صفة الخبر قائمة في المبتدأ ، وإن كان ذات الخبر متأخراً ، والعمل إنما يكون بالنسبة إلى الصفة لا بالنسبة إلى الذات

قوله : إنما يعمل الاسم للشبه

قلنا : ذلك العامل اللفظي ، فلم قلتم بأن المعنوي كذلك ؟

قوله " يفضي إلى الدَّور "

قلنا : تقدير صفة كل واحد منهما إلى الآخر يرفع الدور

قوله : " يصير فاعلاً " قلنا : ليس الفعل وحده هو العامل ، بل صفة الخبر هي العاملة كما تقدم ، وبهذا خرج الجواب عن الموصول .

وعن السادس : أنّ عمل العامل يرتفع بعمل عامل أقوى منه .

والاعتراض على القول السابع[2] بوجهين :

أحدهما : أن الضمير قد يكون في الصلة نحو : زيد الذي قام ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول عندهم .

والثاني: أن الضمير ليس له أهلية العمل بدليل امتناع(مروري بزيد حسنٌ وهو بعمرو قبيح) ؛ لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير .

---

(1)- المقتصد : ١/٢١٤ ، ٢٦١

(2)- وهو لبعض الكوفيين أنّ الرافع هو العائد من الخبر

متنٌ :"أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام ، رافعة لظاهرٍ ،[مثل : زيد قائم] ،و (ما قائم زيد)[1] ،و أقائم الزيدان ؟فإنْ طابقت مفرداً جاز الأمران "[2]

الشرح[3]: فسّر دخول الصفة المذكورة في حد المبتدأ من حيث إنها لا تشاركه في الإسناد إليها ؛ لأنّ المبتدأ مسند إليه ، وهي مسندة إلى فاعلها في التجريد بحسب أفرادها عن المبتدأ ، وجعل العلة الموجبة لرفعها التجريد ـ كما قال المبرد في (المبتدأ)[4]ـ فَعلّةُ المبتدأ مركبة ، وعلتها بسيطة ، لكنّ هذا ضعيفٌ لوجهين :
أحدهما : أنّ كل مبتدأ محكوم عليه ، وهي حكم على فاعلها ، فدخلت في حد الخبر لا في حد المبتدأ .
والثاني : أنّ كل مبتدأ لابد له من خبر إما منطوق به ، أو محذوف ، ولا خبر لهذه الصفة فبطل كونها مبتدأ .
والأولى أن يقال : ارتفعت لوقوعها موقع الفعل المضارع ؛ لأنها بمعناه ؛ لأن معنى (أقائم الزيدان ؟) (أيقوم الزيدان ؟) كما يرتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم ؛ لأنه يقدر به ، وهذا إذا لم تطابق ما بعدها نحو : أقائم الزيدان ؟ وأ مضروبٌ الزيدان؟ وأحسنٌ الزيدان ؟، وكذلك بعد ما النافية نحو : ما قائم الزيدان ، وما مضروب الزيدان ، وما حسن الزيدان[5] .
وإنما لم يجعل خبراً ؛ لأنه لا يخبر عن (المفرد بالمثنى)[6] .
وأما إذا طابقت ما بعدها في الإفراد كقولك : ما قائمٌ زيد ، و أقائم زيد ؟ فإنه يجوز أن يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبر متقدم ، وفيها ضمير يعود

---

(1)ـ في الكافية : (ما قائم الزيدان) وقد أثبت ما ورد في النسخة لأنه موافق لشرح الرضي ١/٢٢٣

(2)ـ الكافية : ٧٤

(3)ـ ينظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، والمقتضب ١٢٦/٤، والأصول ٦٥/١ ، والإيضاح العضدي ٣٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨٥/١- ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٠/١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٣٥٤- ٣٥٥ ، وشرح الرضي ٢٢٧,٢٢٣/١، والفوائد الضيائية ٢٧٥/١- ٢٧٧ ، والتذييل والتكميل ٢٥٠/٣-٢٥٧

(4)ـ المقتضب : ١٢٦/٤ قال المبرد ،" وإنما رفع المبتدأ بالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل "

(5)ـ الكتاب ٣٢٩/١ – ٣٣٤ ، وأصول النحو ٦٥/١، ، والإيضاح العضدي للفارسي ٧٩ ، والرضي ٨٦/١ ، وشرح المقدمة للمصنف ٣٥٤/٢ ،

(6)ـ في النسخة (عن المثنى بالمفرد) ، ولعل الصواب ما أثبت

عليه ، فيثنى ويجمع على حسب المبتدأ ، ويجوز أن يكون فاعلاً لها ، ولا ضمير فيها ، ولا يثنى ولا يجمع ، وإن كان ما بعدها مثنى أو مجموعاً ؛ لأنها بمنزلة الفعل[1] .

وقوله:"رافعة لظاهر" احتراز عن مثل أ قائمان هما ؟ فإنها رافعة لمضمر ، ولذلك ثُنّيت بحسب الضمير فيها ، و"هما" مبتدأ ، وهي الخبر ، وكذلك : أ قائمان الزيدان ؟ ثُنيت باعتبار الضمير فيها العائد على المبتدأ .

[1]- والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعله الكلام

متنٌ : " والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة " [1]

الشرح[2]: حقيقة الخبر جملة مركبة من مخبر عنه ومخبر به ، وكيفية النسبة إذ لا يحصل إخبار السامع إلا بمجموعها ، لكنه لما كان يحصل الخبر للسامع عند آخر أجزاء المركب صار وجوده كالسبب لحصول الخبر ؛ فلذلك أطلق عليه الخبر ، واختلف العلماء في عامله على ستة أقوال [3]:

أحدها: لسيبويه [4] أنّ الابتداء رافع له كالمبتدأ ؛ لأنه يقتضيهما ، إذ لا يتحقق وصف المبتدأ إلّا (بإسناد)[5] الخبر إليه ، فأشبه العامل اللفظي المقتضي لشيئين نحو : (كان) و (ظننت) وهو بالنسبة إلى الخبر عبارة عن التجريد والإسناد به كما ذكر المصنف[6] ، و (تخرج)[7] الصفة عن خبر المبتدأ ؛ لأنها خبر عن الفاعل لا عن المبتدأ .

والقول الثاني للمبرد [8] وابن السرّي [9]: إن الابتداء والمبتدأ جميعاً رفعا الخبر ، وتحقيقه أن المبتدأ واسطة بين المؤثر والمؤثر فيه ، فالابتداء بمنزلة النار المؤثرة ، والمبتدأ بمنزلة القدر ، والخبر بمنزلة ما في القدر[10]

والقول الثالث للكسائي والفراء :[11] أنّه مرفوع بالمبتدأ كما تقدم بيانه [12] .

---

(1)– الكافية : ٧٤

(2)– الكتاب : ٧٨/٢ ، ١٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١- ٩٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٥٥/٢، شرح الرضي ٢٢٨/١ ، والفوائد الضيائية ٣٧٧/١

(3)– ينظر شرح القواس على ألفية ابن معط : ١/ ٨١٧ ،

(4)– قال سيبويه في الكتاب ١٢٦/٢ " والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لايكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه " ومفهوم هذا الكلام يخالف صريح ما ذكر في الكتاب عند قوله ٤٠٦/١ :" إذا قلت : عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ،"

(5)– في النسخة (بالإسناد) ، ولعل الصواب ما أثبت

(6)– يريد قوله في المتن " والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة "

(7)– كلمة غير واضحة ولعلها كما ذكرت

(8)– المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢٦/٤

(9)– هو أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ الزجاج : أبو إسحاق ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١

(10)– ابن يعيش ٨٥/١ ، والإنصاف ٤٤/١

(11) – الإنصاف المسألة (٥) ٤٤/١- ٥١

(12)– تقدم ص ٣٠٠

والقول الرابع : قول من جعل الإسناد هو العامل في المبتدأ أنّه يرفع الخبر ؛ لأنّه المبتدأ في المعنى ، لأنك إذا قلت : زيد قائم ، فالقائم هو زيد ، وكون المبتدأ مسنداً إليه ، وكون الخبر مسنداً وصفان إضافيان ، والمضافان يوجدان معاً ؛ لأنّ حقيقته / لا توجد إلا بوجودهما ، فالتشريك في الوحدة المعنوية يقتضي التشريك في الحكم .

٤٨/أ

والقول الخامس : نقل عن أبي علي ، وعن أبي الفتح [١] أنّ الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر ؛ لأنّه لا يصلح للعمل في الخبر إلا هو ؛ لقربه ، ولعدم الاقتضاء له [٢] لأن الابتداء ليس وصفاً للخبر إنما هو وصف في المبتدأ .

والقول السادس للسيرافي [٣] في أنّ عامله التعري من العوامل اللفظية كالمبتدأ .

والاعتراض على قول سيبويه [٤] بثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الابتداء ليس وصفاً للخبر ، فيمتنع جعله عاملاً فيه.

والثاني : حصول الفارق بينه وبين العامل اللفظي ، فإنّ اللفظي أقوى من المعنوي ، ولذلك عمل في شيئين .

والثالث : أنّ العامل مع المعمول إذا سمي بهما حكيا ، ولو سمي بالمبتدأ لم يحك .

وجواب هذا : أنّ من شرط الابتداء وجود الإسناد ، ولم يوجد في المفرد ، أو أنّ اللفظي إنما يحكى لبعد إعرابه بوجود التركيب المانع من إعراب المفرد ، وأما المعنوي فلا يظهر حتى يتعذر الإعراب بسببه .

وعلى مذهب المبرد [٥] بوجهين :

أحدهما : عمل عاملين في معمول واحد

وجوابه : أنّه لما كان الابتداء لا يظهر مع كونه ملازماً للمبتدأ صارا كأنهما شيء واحد .

والثاني : أنّ (المبتدأ) لا يصلح للتأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا وجه له ، وقد تقدم تقرير جواب هذا [٦]. وعلى قول أبي علي بوجهين :

---

(1)- ينظر الإيضاح العضدي ٧٣ ، ٨٥ ، واللمع ٧٢

(2)- أي : اقتضاء الابتداء ، " و ينظر : المقتضب ١٢٨/٤ ، والقواس ٨١٧/٢ ،

(3)- ذكر الفراء أن هذا هو مذهب الخليل ، وقد وقد ذهب إلى هذا الجرمي وكثير من البصريين ، وينظر : التذييل والتكميل ٢٦٢/٣ ،

(4)- الذي يرى أن العامل في الخبر هو الابتداء كما تقدم

(5)- القائل بأن المبتدأ والابتداء رفعا الخبر كما تقدم

(6)- تقدم ص ٢٩٩

أحدهما: أنّ المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل عمله بالعوامل اللفظية ؛ لأنه عامل لفظي
والثاني : أنّه اسم ليس له أصل في العمل ، وليس عمله في الخبر بأولى من عمل الخبر فيه ؛ لاشتراكهما في الاسمية والإسناد ، وإذا امتنع عمل الخبر فيه امتنع أيضاً عمله في الخبر . وعلى مذهب السيرافي[1] أنّ العوامل لو دخلت عليه لأخرجته عن خبر المبتدأ إلى كونه خبراً لها نحو زيدٌ كان قائماً ، وزيد إنه قائمٌ ، والكلام مفروض في خبر المبتدأ دون غيره .
وجوابه : أنّ ذلك لا يخرجه عن الخبرية سواء كان للمبتدأ أو لغيره ، وإنّما الغرض أن دخولها يسلبه الرفع .وإذا تقرر العامل فإنما عمل الرفع لوجهين :
أحدهما : أنّ المبتدأ أشبه الفاعل في كونه مخبراً عنه ، والخبر أشبهه في كونه جزءاً ثانياً في الجملة ؛ فارتفعا قياساً عليه
والثاني : أنّ المبتدأ أقوى بأوليَّتِهِ ، والرفع أقوى الحركات ، فأعطيها طلباً لتتناسب القوة بالقوة ، والخبر هو المبتدأ في المعنى ، فشاركه في ذلك[2] .

---

[1]– القائل بأن العامل هو التجرد للإسناد ، والتعري من العوامل اللفظية كما تقدم ينظر شرح السيرافي على الكتاب ٢/٢٢/ب ، ٢٣/أ

[2]– شرح القواس ٨١٦

متنٌ "وأصل المبتدأ التقديم ،ومن ثم جاز(في داره زيد)،وامتنع (صاحبها في الدار" [1]

الشرح [2]: ذِكْرُ مسألتين _ إحداهما جائزة ، والأخرى ممتنعة - يدلان على أنّ أصل المبتدأ التقديم ، كما ذكر في الفاعل والمفعول امتناع (ضرب غلامُه زيداً) ، ونظيرها في الامتناع (صاحبها في الدار) لأنّ الضمير راجع إلى متأخر لفظاً ومعنىً ، فكان ممتنعاً ، وجواز (ضَربَ غلامَه زيدٌ) ، ونظيرها في الجواز (في داره زيد) ؛ لأنّه متقدم في المعنى ، فكأنّ الضمير راجع إلى متقدم في المعنى [3].

---

(1)- الكافية ٧٤

(2)- ينظر : الكتاب : ١٨٢/٢ ، ، ، والأصول :٦٢/١ ، وشرح ابن يعيش : ٩٢/١ ٩٤ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٥٦/٢ : ، وشرح الرضي :٢٢٩/١- ٢٣٠ ، والفوائد الضيائية : ٢٧٩/١ ، والتذييل والتكميل ٣٣٦/٣- ٣٤٦ ، والهمع ٣٢٩/١

(3)- ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب :٣٥٦/٢

متنٌ : " وقد يكون المبتدأ نكرة – إذا تخصصت بوجه ما مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مشركٍ ﴾ (١)، و (أرَجلٌ في الدار أم امرأة؟) ، و (ما أحد خير منك) و (شر أهر ذا ناب) و (في الدار رجل) و (سلام عليكم) " (٢)

الشرح(3): المبتدأ على نوعين :
معرفة ، وهو القياس ؛ لأنّه محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلاّ بعد معرفته .
ونكرة مقربة من المعرفة ، وذلك في اثنتي عشرة صورة منها :
إذا تخصصت بالوصف ،كقوله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ (٤)و ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ (٥)و﴿ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (٦)، والرحمة - وإن لم تكن موصوفة - مشاركة للنكرة الموصوفة بالعطف (٧).
ومنها أن تقع النكرة بعد همزة الاستفهام معادلة بأم نحو : (أرجل في الدار أم امرأة؟) ، وإنما جاز الابتداء بها ؛ لأنّ المتكلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما ، وإنما يسأل عن التعيين ، وإذا صار الحكم معلوماً صار الخبر في المعنى كالوصف ، فكانت في المعنى كنكرة موصوفة ، وقد تفيد النكرة

---

(1) – الآية ٢٢١، من سورة البقرة
(2)– الكافية : ٧٥
(3)– الأصول ١/٦٦- ٦٧ ، شرح ابن يعيش على المفصل : ١/٨٥- ٨٦ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٣٥٧- ٣٥٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨٠- ٢٨٢ ، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٢- ٣٣٦ ، والهمع ١/ ٣٢٦ – ٣٣٥
(4)–الآية ٢٢١ من سورة البقرة
(5)– الآية ١٠٨ من سورة التوبة
(6)– الآية ١٥٧ من سورة آل عمران
(7)– القواس ٨١٩

الدالة على العموم ، وإذا عمّت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة ، وذلك في ست صور :
منها : ما أحدٌ خيرٌ منك ، وما رجلٌ خيرٌ منك
ومنها أن يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه [1] نحو : ما أحسن زيداً !
ومنها أن تتضمن معنى الشرط كقولك : من يقم أقم معه .
ومنها أن تتضمن معنى الاستفهام ، نحو : من عندك؟
ومنها أن تفيد معنى العموم في المعنى ، نحو : رجل خير من امرأة ، وتمرة خير من جرادة.
ومنها أن تدخل النكرة في عموم السؤال ، كقولك لمن قال : من جاءك ؟ : رجل ، أي : رجل جاءني ، ومنه ما روي[2] أنه لما أسلم (عمر) [رضي الله عنه] ، واشتهر إسلامه ، اجتمع عليه المشركون ، وجرى بينه وبينهم أمر عظيم ، فبينما هم كذلك إذ أقبل شيخ من قريش ، فقال : ما شأنكم ؟ ، فقالوا : إنه صَبأ عمر ، قال : فمَهْ ! رجلٌ اختار لنفسه ، / فما تريدون منه " ؟ فقوله : " رجل) مبتدأ ، و (اختار) خبره ، وهو في نهاية الحسن ؛ لأنهم قد علموا أن الرجل عمر .

٤٩/ب

ومنها قولهم : " شرٌ أهرّ ذا ناب" [3] وفيه أربعة أوجه :
أحدها : أنه فاعل في المعنى أي : ما أهر ذا ناب إلا شرٌ .
والثاني : خبر مبتدأ محذوف أي : هذا شر أهر ذا ناب .
والثالث : أنه مصدر ، ومعرفة المصدر ونكرته متقاربان .
والرابع : أنّ دلالته على التعظيم ، قام مقام الصفة ، فالتحق بالنكرة الموصوفة
ومنها أن يكون خبرها ظرفاً ، أو جاراً أو مجرور مقدماً ، عليها كقولك : في الدار رجل .
ويمتنع عند البصريين (رجل في الدار) خلافاً للكوفيين ، فإنهم يجيزونه إذ لا فرق في المعنى بين التقديم والتأخير ، ومن كلامهم "تحت رأسي سرج ، وعلى أبيه درع" قالته امرأة يقال لها الزرقاء لتأبط شراً ؛ لأنّه كان يتردد إليها ، وكان لها ابن قد قارب الحلم ، فتوعد تأبط شرا بالقتل ، فقالت أمه لتأبط شراً : إنه من شياطين العرب ، ولقد علقت به ، وتحت

---

(1)_ الكتاب ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠ ، وشرح الرضي

(2)_ الروض الأنف للسهيلي : ٣/٢٧٠

(3)_ من أمثال العرب ويضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله ،ينظر : الكتاب ١/٣٢٩ ، و الخزانة ٣/ ٤٦٧ ، ومجمع الأمثال ١/٣٧٠

رأسي سرج ، وعلى أبيه درع في ليلة حرب ، وأنت أحبَّ إليّ منه ، فاقتله قبل أن يقتلك [1] . واختلف العلماء في تعليله .
فقال قوم : إنما لم يتقدم المبتدأ ؛ لأنه لو تقدم لالتبس خبره بصفته ؛ لأن النكرة محتاجة إلى الوصف ،فإذا تقدم تمحض للخبرية ؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فيزول وهم كونه صفة ، واعترض على هذا التعليل بوجهين :
أحدهما : زيد العالم ، فإنه يجوز أن يكون وصفاً [وخبراً]، ولم يمنع وهم الوصف عن الخيرية ، وجوابه أن النكرة أحوج إلى الوصف من المعرفة ؛ لأنّ المعرفة بوضعها تستغني عن الوصف بخلاف النكرة فإنها محتاجة إلى الوصف لعدم تعيينها .
والثاني : أنّ هذا التعليل ضعيف ؛ لأنه لا يستفاد منه التقريب من المعرفة ، والنكرة إنما يبتدأ بها إذا قربت من المعرفة .
وقال قوم: إنما جاز الابتداء بالنكرة لأنّ حِكمها لما كان سابقاً عليها ، والحكم صفة في المحكوم عليه ، صارت كأنها موصوفة في المعنى ، فقربت بذلك من المعرفة ، كما قلنا في الفاعل إذا كان نكرة ، فإن الفعل صفه للفاعل في المعنى ، ولذلك صح أن يقع نكرة .
وأما إذا تأخر الحكم فإنّه يذكر أولاً ، ويأتي حكمه ، وليس مقرباً من المعرفة فيمتنع الحكم عليه لذلك .
وإنما اختص الظرف والجار والمجرور بذلك دون غيرهما ، فلا يجوز (قائم رجل) لكثرة تصرفهم فيهما ، واتساعهم فيهما ، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر[2]، وقدما على اسم إن .
ومنها أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الدعاء كقوله تعالى: ﴿ سَلَـٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [3] و ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [4] إما لأنّ الدعاء بابه الفعل الذي لا يكون إلا نكرة ، وإما لأنه إذا قال : (سلام عليكم) فأصله (سلّمت سلاماً) ثم حذف الفعل ، فيبقى (سلاماً عليكم) ، ثم عدل عن النصب إلى

---

[1]- تأبط شراً : ثابت بن جابر أبو زهير من الصعاليك ترجمته في الخزانة ١٣٧/١ ، والقصة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ٦٣٧ ، والزرقاء امرأة من فهم ، وينظر : الخزانة ١٩٦/٨ - ١٩٧

[2] وهو ما يسمى في شروح الألفية : الفصل بين المتضايقين ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٧٢/١، وشرح المكودي ٤٤

[3]- الآية ١٣٠ من سورة الصافات

[4]- الآية ١ من سورة المطففين

الرفع لغرض الثبوت ، والمعنى على ما كان عليه ، وقد كان متخصصاً بنسبته إلى فاعل فعله ، فيبقى ذلك التخصيص مع الرفع في المعنى ، أي : سلامي عليكم ، أو سلام مني عليكم[1] .

ومنها أن تكون النكرة اسم فاعل، أو اسم مفعول ، أوصفة مشبهة وقبلها همزة الاستفهام أو (ما) النافية كما تقدم ؛ لأن الصفة في معنى الفعل ولذلك اشترط اعتمادها على ما يطلب الفعل ؛ لتجذب الاسم إلى الفعل في المعنى .

فرع : إذا اجتمعا مفردين فلا يخلو تقسيمهما من أربعة أقسام : أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو الأول معرفة والثاني نكرة ، أو الأول نكرة والثاني معرفة .

أما القسم الأول ، فنحو : زيد أخوك ، وعمرو المنطلق ، وفيه بحثان :

أحدهما : أنّ الخبر محط الفائدة ، وذلك لا يحصل إلا بما يجهله المخاطب .

وجوابه : أنه تحصل الفائدة باجتماعهما ، وذلك بأنّ تعرفهما مفردين ، ولا يعلم أن أحدهما منسوب إلى الآخر ، ففي الصورة الأولى : إذا غاب لك أخ ولا تعلم اسمه، فيبلغك اسم شخص موصوف بالفضل اسمه (زيد) فلقيك من تعرفه ، وقال : زيدٌ أخوك ، فزيد المبتدأ ؛ لأنّه أعرف عند السامع ، ولو بلغك اتصاف أخيك بالفضل ، ولا تعرف اسمه ، فقال من تعرّفه : أخوك زيد ، لكان الأخ المبتدأ ؛ لأنه أعرف عند السامع ، وكذا يجوز إذا قصدت به التنبيه على مراعاة حق النسب عند الإعراض عنه .

وفي الصورة الثانية إذا كان المخاطب يعرف (عمرا) ، ويعرف أن شخصاً انطلق ، ولا يعلم أنه (عمرو) فقد عرفهما مفردين ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ففائدة الإخبار في هذا القسم الإخبار/ بأنّ الذي علمه متعدداً أنه واحد في الوجود ، عليه القطع على أحد الجائزين، وهذا حقيقة الخبر ، وإلاّ فالإخبار عما يُعرف بما يُعرف لا يفيد ، ولهذا لم يجز (النار حارّة) ،و (الثلج بارد) ، و (السماء فوقنا) ، و (العشرة أكثر من الواحد) ، و (الذاهبة جارية صاحبها) ، وأحق الناس بمال أبيه ابنه ؛ لأنّه معلوم ، وليس فيه قطع على أحد الجائزين ،اللهم إذا فرض شخص لا يعلم ذلك فإنه يصح أن يكون خبراً عنده .

٥٠/أ

فإن قيل : فقوله تعالى ﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾[1] من هذا الباب لأنّ (اثنتين) ليس فيهما فائدة زائدة على دلالة (الألف).

---

[1]- شرح المقدمة ٢/٣٥٩

[1]- الآية ١٧٦ من سورة النساء

قلنا : فائدة ذلك استحقاق الميراث ، وهو التثلثان بالعدد ، وتجردا عن الصغر والكبر ، ولا فضل لكبير على صغير خلافاً لعادة الجاهلية في تفضيل الكبير على الصغير ، وفي منع الإناث من الإرث .
وقيل : لما كان الضمير يعود على (مَنْ) حَملا على معناها أفاد الخبر ؛ لأنّ التقدير فإن كان من يرث اثنتين .
ويضعفه أنه وضع الخاص موضع العام ، والقياس وضع العام موضع الخاص[٢] .
وجوزوا (أحق الناس بمال أبيه الابن) لأجل العموم .
وإما إذا اتفق لفظهما كقولك : (زيدٌ زيدٌ) ، و [قوله] [٣]
[١٨٥] شعري[٤] شعري
و (أنا أنا) ، و (أنت أنت) ، و (الحرُ الحرُ) ، و (الناس الناس) ، فصحة الإخبار على حذف باعتبار حالين ، أي : زيد على ما عرفته ، وناب عنه تكرير الاسم ، وشعري الآن مثل شعري فيما تقدم في الفصاحة والشهرة ، وأنا أنا أي: المعروف بالتعظيم ، وأنت أنت ، أي : المعروف بالخير أو الشر، والحر الحُرّ ، أي: صابر على البأساء ومكافئ على الإحسان ، والناس الناس ، أي : كما قد علمت ، وأما قولهم : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، ففيه وجهان :
أحدهما : أنّ الغرض من ذلك التعظيم والإقرار ، لا الإخبار ، وإن كانت صورته صورة الإخبار ، كما أن صورة (أنتِ طالقٌ) ، و (أنت حرّ) صورة الخبر ، ومعناه الإنشاء ، ولهذا لا يقابل بالتصديق والتكذيب
والثاني : أنْ يذكر رداً على منكري الوحدانية والنبوة ، وإخباراً أنّ المتكلم ليس مثلهم .
البحث الثاني : قالوا يتعين الأول للمبتدأ ؛ لأنّ رتبة المبتدأ التقديم ، والخبر التأخير ، فلو فرض كون الثاني مبتدأ لكان ينوى بالأول التأخير ، ولا

---

[2]- ينسب هذا الرأي للأخفش في البيان لابن الأنباري ٢٨١/١ ، وينظر : الكشاف ٥٨٩/١- ٥٩٠ ، وفتح القدير للشوكاني ١ / ٥٤٣-٥٤٤

[3]- هذا جزء من رجز منسوب لأبي النجم العجلي (المفضل بن قدامة) والبيت بتمامه
أنا أبو النجم وشعري شعري
وهو من شواهد الخصائص ٣٣٧/٣ ، وأمالي ابن الشجري ، وابن يعيش ٩٨/١ ، و٨٣/٩ ، والإيضاح على المفصل ٢٠١/١ ومغني ابن هشام ، والهمع

[4]- جاء هنا حرف الواو في النسخة ،ولا معنى له ، فلم أثبته

حاجة إلى ذلك مع صحة كونه مبتدأ ، ولأنه ملبس ، إذ كل واحد منهما يصلح للإخبار ، فلزم الرتبة قياساً على الفاعل والمفعول عند اللبس[١] .
وأجاز ابن كيسان [٢] جعل الثاني مبتدأ ، وقال بعض المحققين[٣] : الخبر محط الفائدة ، فمتى كانت الفائدة في شيء فهو الخبر ، وإن كان متقدماً ، فالمبتدأ الاسم الدال على الذات ، والخبر الاسم الدال على الوصف ؛ لأنّ الوصف محط الفائدة سواءً قُدّم أو أخّر ؛ لأن كل واحد منهما يمتاز بماهيته ، وإذا تقرر ذلك فهما على قسمين :

أحدهما : أن يكون الثاني هو الأول نحو : زيد أخوك

والثاني : أن ينزّل منزلة الأول على طريق التشبيه ، ومنه قول الشاعر[٤] :

[١٨٦] هيهات قد سفهت أميّة رأيها واستجهلت حُلماؤها سفهاؤها
حرب تردد بينهم بتشاجر قد كفّرت آباؤها أبناؤها

فـ(حلماؤها) و (آباؤها) المبتدأ ، وما بعدهما الخبر ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ ﴾[٥] ، و (عبد الله حاتم جواداً) ، و (زيدٌ زهيرٌ شِعراً) ، و (عمرو عنترٌ شجاعةً) المبتدأ في هذه الصور المشبه ، والخبر المشبه به ؛ لأنه محط الفائدة ، فهو في المعنى الصفة ، وكأن الخبر في الحقيقة المضاف المحذوف ، أي : مثل أبي حنيفة ، و مثل أمهاتهم في الحرمة ، ولهذا المعنى حكمنا على قول الشاعر[١]:

---

(1)- نحو : ضرب موسى عيسى ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣- ٣٥٤ ، وابن يعيش ١/٩٨

(2)- ابن كيسان هو مُحَمَّد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ترجمته في الفهرست ٨١ ، و الإنباه ٣/٥٧- ٦٠ ، وإشارة التعيين ٢٨٩ ، والبغية ١/١٨ ، ينظر القواس ٢/٨٤٠ – ٨٤١

(3)- ينظر : شرح الرضي ١/٢٣٤- ٢٣٥

(4)- نسب هذا البيت للفرزدق ، في تهذيب اللغة ١٠/٢٠١، ،وهو في ديوانه طبعة بيروت ص ١٠ ، والبيت من شواهد : مجالس ثعلب ١/٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥ ، ٦٠٨ ، والمقرب لابن عصفور : ٢٥ ، والقواس٢/ ١٣٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٣٢ ، ولسان العرب (كفر) ٥/١٤٨،وهو في التسخة بتقديم (حلمائها) على (استجهلت) ولعله تحريف

(5)- الآية ٦ من سورة الأحزاب

(1)- هذا شطر بيت لأبي تمام (حبيب بن أوس الطائي) ، وهو في ديوانه بشرح التبريزي ٣/١٢٣ ، وعجزه

(وأرى الجنى اشتارتهُ أيدٍ عواسلُ)

[١٨٧] لعابُ الأفاعي القاتلات لعَابُهُ.
بـأنّ (لعَابـه) المبتـدأ ، و (لعـاب الأفـاعي) الخبـر ؛ لأن الثـاني المشـبه والأول المشبه به، وكذا قول الآخر[٢]
[١٨٨]بنُونا بنو أبنائنا
الثاني : المبتدأ ، والأول الخبر ؛ لهذه العلة، لا لما ذكر بعضهم أنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه ؛ لأن الإضافة قد دلت على بني الأبناء ، وعلى آبائهم؛ لأنه يلزم من بنوا أبنائنا أن يكون لهم آباءٌ .
القسم الثاني : كونهما نكرتين من غير تقريب المبتدأ من المعرفة كما تقدم كقولك : رجل ذاهب ، وذلك / غير مستقيم ؛ لأنّ إسنادٌ المجهول إلى المجهول لا نصيب له في الإفادة ، إذ كل أحد يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل ذاهب .
٥٠/أ
وأما قولهم [٣]" شر ما يجيئك إلى مُخّهِ عُرقوب" يضرب مثلاً للضرورة المحوجة إلى ما لا يليق، وقولهم [٤]: " مأربةٌ لا حفاوة " أي : حاجة جاءت بك لا عناية بنا ،وقولهم: (شيء ما جاء بك) ، و" ذليلٌ عاذ بقرملة " [٥] فقيل : النكرة في معنى الفاعل ، كما في (شر أهر ذا ناب) [١] في أحد وجوهه ، وقيل : في معنى الموصوفة ، أي : شر عظيم ، ومأربة عظيمة ، وقيل : على معنى التعجب ، وقالوا : (عبدٌ مغيثه أمُّهُ) [٢] ، و

والبيت من شواهد شرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٨ ، والصفوة الصفية ، والخزانة ٢١٤/١ ، ومغني ابن فلاح ١/ ٦٠٨ ، والتخمير ٢٧٥/١

(2)– هذا صدر بيت نسب في بعض المصادر للفرزدق ، والبيت بتمامه

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وهو من شواهد الإنصاف لابن الأنباري ٦٦/١ ، ومغني ابن فلاح ٦٠٩/١ ، و الرضي في شرح الكافية ٢٥٧/١ ، والتخمير ٢٧٥/١ ، ومغني ابن هشام: ٥٨٩ والهمع ٣٢٩/١ وابن عقيل ١٠٨/١ ، والخزانة ٢١٣/١

(3) – يضرب للمضطر ، وعراقيب الأمور عظامها ، وينظر مجمع الأمثال ٣٥٨/١ ، واللسان (عرقب) ١/ ٥٩٥

(4)من أمثال العرب يضرب للمبالغة في السؤال عن الحال بغرض مأرب من المآرب لا تقديراً وينظر : مجمع الأمثال ٣١٣/٢- ٣١٤

(5)– يضرب في لجوء الضعيف إلى مثله أو أضعف منه ، والقرملة شجرة ضعيفة بلا شوك ، وينظر : جمهرة الأمثال ٤٦٦/١ ، واللسان (قرمل) ٥٥٥/١١ ، والميداني ١/ ٢٧٩

(1)– يضرب لتوقع السوء ، و قد تقدم ، وينظر الكتاب ١٦٦/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٥

(2)– من أمثال العرب ، يضرب للذليل يستعين بمثله أو أقل منه ، ويروى : " عبدٌ صريخه أمه " الجمهرة ٤٠/٢ ، ومجمع الأمثال ٥/٢

(أمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك)[٣] يمدحه ، بعدم الاعوجاج ؛ لأنّ الأمْتَ ارتفاع وانخفاض ، والمعنى ليكن الأمت في الحجارة لا فيك ، وأمّا قول الشاعر[٤]:

[١٨٩] فيومٌ علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

فتأويله على حذف الخبر ، وكذا قولهم[٥]: "شهر ثرى وشهر مرعى" محذوف الخبر أي : من الشهور شهر ثرى ، ومن الشهور شهر مرعى .

القسم الثالث : كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، وهو الأصل في الإخبار؛ لأن المخبر عنه يجب أن يكون معلوماً ، والخبر يجب أن يكون مجهولاً ،ولأن المبتدأ نظير الفاعل ، والفاعل خبره نكرة ، قال بعضهم : إن كان المراد كون المبتدأ متصوراً ، فالخبر يجب أن يكون مُتَصَوّراً ؛ لأن الشيء الذي لا يتصور حقيقته لجهله ، كما لا يجوز إسناد شيء إليه ، لا يجوز إسناده إلى شيء ، فإذا لم تكن ماهيتهما متصورة استحال الحكم بإسناد أحدهما إلى الآخر ، فلا مزية في هذا المعنى للمبتدأ على الخبر ، وإنما يتفاوتان في أمرين :

أحدهما حقيقي ، وهو : كون المبتدأ ذاتاً قائمةً بنفسها ، والخبر صفة قائمة بغيرها

والآخر عرفيّ ، وهو : أن الغرض من الإخبار إعلام الغير بثبوت إحدى جزئي الخبر للآخر، أو انتفائه عنه ، وذلك إنما يفيد إذا كان ذلك الثبوت والانتفاء غير بيّن ، إذ لو كان بيّناً لكان الإعلام عبثاً .

القسم الرابع : كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ، وهو غير مستعمل ؛ لأن الإخبار عن المجهول محال ؛ لعدم إفادة النسبة إلى المجهول ، وأمّا قول الشاعر[١] :

[١٩٠]فلا تحسبن هنداً لها الغدر وحدها سجية نفسٍ كلّ غانية هندُ

فالتقدير(مثل هند) ؛ لامتناع الإخبار عن العام بالخاص، إذ يمتنع أن تكون (كل غانية) نفس (هند) ، إنما تماثلها ، وأمّا أ قائم الزيدان ؟،

---

[٣]- من أمثال العرب : في الدعاء بالخير والأمت العوج ، ومعناه أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وينظرالمستقصى ٣٦٠/١ ، اللسان : ٥/٢ (أمت)

[٤]- قائله : النمر بن تولب وهو في ديوانه ٣٤٧ ،و البيت من شواهد الكتاب ٨٦/١، والتبصرة والتذكرة ٣٣٠/١ ، و الخصائص ٢٧١/٣،وأمالي ابن الحاجب ٧٤٩/٢،وتخليص الشواهد ١٩٣،وهمع الهوامع ٢٨/١٠١،٢/١

[٥]- الإيضاح على المفصل ١٨٥/١

[١]- قائله : أبو تمام وهو في الديوان بشرح التبريزي ٨١/٢ ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٧١/٣ ، وينظر دلائل الإعجاز ٤٩٥

فالنكرة في تقدير الفعل ، وإنما حكم عليها بالمبتدأ لفظاً لا معنىً ؛ لأنها خبر عن الفاعل .

متنٌ :" وقد يكون الخبر جملة مثل : (زيد أبوه قائم) ، و (زيد قام أبوه) ، فلا بدّ من عائد ، وقد يحذف" [1]

الشرح[2] : الخبر عند النحويين على نوعين : مفرد وجملة .
فالجملة مِنْ أجْمَلْتَ الشيء : إذا جمعت أجزاءه ، وحدُّها : " كل شيء يقوم به معنى مركب تام ، أو ما يدل بعضه على بعض ما يدل عليه جميعه ، والمفرد بخلافها .
والمفرد عند البصريين على نوعين :
أحدهما : متحمل للضمير ، وهو المشتق كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، كقولك : زيد ضارب ، وعمرو مضروب ، وبكر حسن.
والثاني : غير متحمل ، وهو كل اسم جامد غير مشتق ، خلافاً للكوفيين والرماني والربعي[3] وهذا النوع الثاني على نوعين :
أحدهما : أن يكون هو المبتدأ في المعنى ،كقولك : هذا زيد ، وهند أمك ، وزيد أخوك ، وفي التنزيل : ﴿ كُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَـٰٓئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَآءَةٌ فِى ٱلزُّبُرِ ﴾[4] و ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾[5] و ﴿ إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ ﴾[6] و ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[7] و ﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَـٰنِ ﴾[8] و

---

(1)- الكافية : ٧٦
(2)- الأصول ٦٢/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١ / ٨٨-٩١ ، وشرح المصنف على الكافية ٣٦٠/٢- ٣٦١ ، الفوائد الضيائية ٢٨٣/١ ، والتذييل والتكميل ٥/٤- ١٥
(3)- الربعي علي بن عيسى بن الفرج الربعي النحوي (ت ٤٢٠هـ) ترجمته في الإنباه ٢٩٧/٢ ، وإشارة التعيين ٢٢٣ ، والبغية ١٨١/١
(4)- الآية ٤٣ من سورة القمر
(5)- الآية ٦٠ من سورة الرحمن
(6)- الآية ٣٥ من سورة الدخان
(7)- الآية ١٨٤ من سورة البقرة
(8)- الآية ١٦٧ من سورة آل عمران

﴿ قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ ﴾ [1]و ﴿ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ ﴾ [2] و ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ ﴾ [3]و ﴿ مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُۖ ﴾ [4] فـ(ما) موصولة ، والسحر خبرها، ومن قرأ السحر بالاستفهام ، فـ(ما) استفهام ،والفعل خبرها ، والسحر خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو السحر [5].

والنوع الثاني:أن ينزّل منزلة الأول على سبيل التشبيه كما تقدم ،وكقول الشاعر[6]

:[١٩١]عُلين بِكَدْيونٍ وأبطنَّ كُرَّةً فَهُنَّ إضاءٌ صافياتُ الغلائلِ .

يصف دروعا ، والكَدْيونُ : دُرد يّ الزيت ، والكُرّةُ : البَعَرُ ،والإضاء: الغدران .

[7]حجة البصريين [8] من وجهين :

أحدهما : أنه لو تحمل الضمير لعمل فيه عمل الفعل في الفاعل ، وهذا إنما يكون لما هو مشتق لمناسبته للفعل / ؛ ولذلك لا يرفع الظاهر كالمشتق .

٥٠/أ

والثاني: أنّ الجامد دال على الذات فقط لا حصول لها في ذات أخرى ، فاستحال أن يوجد فيه ما يدل على حصوله في ذات أخرى ، فثبت أنه خال عن الضمير [9].

---

(1) -الآية ١٩ من سورة الأنعام

(2)- الآية ٩٥ من سورة الكهف

(3)- الآية ١٨ من سورة المزمل

(4)- الآية ٨١ من سورة يونس

(5)- ممن قرأ بهمزة الاستفهام أبو عمرو وأبو جعفر ، ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢٥٣ ، والبحر ١٨٢/٥ ، والكشف ٥٢١/١

(6)- قائله النابغة الذبياني ، وهو في الديوان ١٤٧، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ٩١ ، تحقيق أد – محسن العميري ، وخزانة الأدب ١٦٧/٣، وشرح المفصل ٢٢/٥، والقواس ٨٢٤ ، والإيضاح واللسان (وضأ)١٩٥/٥، ويروى: ...وأشعرن كرة)

(7)– كذا في النسخة ،والظاهر أن في الكلام سقط يلتئم بنحو:(ولا يتحمل الضمير عند البصريين وذهب الكوفيون إلى تحمله إياه)

(8)-ينظر : المسألة السابعة من مسائل الخلاف في الإنصاف ٥٥/١ ، وشرح المفصل ٩١/١

(9)- وهو مذهب الجمهور ينظر شرح الرضي ٢٥٢/١

حجة الكوفيّ أنّا إذا قلنا : زيد أخوك ، فزيد اسم الذات ، والأخ اسم للوصف النسبي الخاص ، فلا يجوز أن يَدل على ذات أخرى مباينة للأولى ؛ لأن إسناد الذات إلى الذات المباينة لها محال بضرورة العقل ، وهاهنا حكم صريح للعقل بإسناد مفهوم الأخ إلى ذات زيد ، فعلمنا أن مفهوم لفظ الأخ صفة قائمة بزيد فثبت أنّ فيه ضميرا ؛ لأنّه الدال على النسبة .

ويقوي ما ذكرنا قول العرب [1] " مررت بقوم عربٍ أجمعون ، ومررت بقاعٍ عرفجٍ كُلُّهُ" فإنهما تأكيد للضمير في (عرب) و (عرفج) ، وليسا مشتقين ، وعرب بمعنى متعربين ، و (عرفج) بمعنى خشن ، ولا يجوز أن يكونا تأكيداً لغير الضمير لوجهين :

أحدهما : تعريفهما وتنكير ما قبلهما .

والثاني : مغايرة الإعراب ، وعلى هذا فيقدر هذا زيد بـ"مشار إليه" ، وغلامك بـ(خادمك) وأخوك بـ(مؤاخيك) ، و (أمّك) بـ(والدتك) .

والجواب عما تمسك به البصريون أن عدم رفعه للظاهر لينحط عن رتبة المشتق وأما عمله في الضمير ، فلمّا لم يشتق[2] لم يتحقق له العمل .

وأمّا دلالته على الذات .

قلنا : لا نسلم بل يدل على الذات المتصفة بالحدث ، بدليل عود الضمير منه.

والخبر المفرد يشترط مطابقته للمخبر عنه في أمرين :

أحدهما : مطابقة الضمير لما قبله إن غائباً فغائب ، وإن متكلما فمتكلم ، وإن مخاطباً فمخاطب ، وقوله[3] .

[١٩٢] وكيف يخفى عنك ما حل بنا أنا أنت القاتلي أنت أنا

(أنا) : مبتدأ ، و (أنت) : مبتدأ ثان ، و (القاتلي) مبتدأ ثالث ، وخبره (أنا) الأخير ، والألف واللام في (القاتلي) لأنا ، واسم الفاعل لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل على غير من هو له ، فبرز ضمير الفاعل - وهو (أنت) الثاني ، و(أنا) الأخير خبر عن الألف واللام ، وهو عبارة عنهما ، فلم يحتج إلى رابط ، والعائد من الصلة الياء حملاً على المعنى ، لأنهما عبارة عن المتكلم ، ولو حمل على اللفظ لقال : القاتلُهُ والقاتل ، وخبره خبر عن (أنت) ، والعائد إليه (أنت) الفاعل لقاتلي ، و (أنت) وخبره خبر عن (

---

[1]- العرفج الخشن وينظر الخصائص : ٢٧٢/٣ ، ومغني اللبيب ٨٨٩

[2]- كلمة غير واضحة ولعلها كما أثبت

[3]- نسب لبعض النحاة ، وضعوه للتعليم ، والبيت من شواهد السخاوي في سفر السعادة ٧٢٨/٢ ، والصفوة ٨١٤/١ ، والقواس ٨٣٧/٢ ، وينظر الخزانة ٦/ ٧٢ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩١

ويروى

أنا أنت الضاربي أنت أنا

أنا) ،والعائد إليه (أنا) الأخير ، وقد جوز بعضهم : "غلام زيد ضربتهما" بإعادة الضمير على المبتدأ ، [١] والمضاف إليه ، فيحصل للمبتدأ من ذلك حاجته من الربط . [٢]

والأمر الثاني : مطابقته للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب إلاّ إذا كان بفعل السبب ، فإنه يشترط مطابقته في الإعراب فقط .

وأما قولهم "راكب الناقة طليحان" [٣] ، وقول الشاعر [٤] :

[١٩٣]هل أنت بنا في الحج مرتحلان .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٥] ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [٦]فجواز تثنية الخبر على حذف مضاف ، أي : أحد طليحين ، وأحد مرتحلين ، أو على حذف المعطوف على المبتدأ ، وهو : مُرادي راكب الناقة والناقة طَلِيحان ، وهل أنت بنا وأنا بك مرتحلان ؟، أو على حذف خبر الأول ومبتدأ الثاني ، أي : راكب الناقة طليح ، وهما طليحان ، وهل أنت بنا مرتحل ، ونحن مرتحلان .

وأما عدو وظهير فإنهما يصلحان للمفرد ، والتثنية ، والجمع .

والنوع [الثاني : للخبر] [٧] الجملة التي ذكرها المصنف ، وهذا الذي ذكرنا وإن كان خارجاً عن الكتاب يحسن معرفته .واختلف النحويين في تقسيم الجملة [١] : فأبو علي [٢]قسمها أربعة أقسام ، وتبعه جماعة فعلية

---

[1]- في النسخة : في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)وقد وضع على هذه العبارة ما يشير الى أنها ليست من النص

[2]- القواس ٨١٤/١

[3]- من أقوال العرب : والمعنى : راكب الناقة والناقة طليحان ، والطليح الذي أدركه الإعياء والسقوط من أثر السفر وينظر التخمير ١١٠/٢ ، واللسان (طلح) ٥٣٠/٢

[4]- هذا عجز بيت لم أعثر على قائله ، وصدره :

أقول له في النصح بيني وبينه

والبيت من شواهد ابن فلاح في المغني ١/ ٦٢١ ، والتذييل والتكميل ٣٢٢/٣ ، وضرائر الشعر ٢٨٢ غير منسوب

[5]- الآية ٧٧ من سورة الشعراء ، وينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٩٣

[6]- الآية ٤ من سورة التحريم

[7]- زيادة يستقيم بها النص مأخوذة من كتاب المغني لابن فلاح ٦٢٢/١

[1]- ينظر : مفصل الزمخشري ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ ، والإيضاح العضدي)

[2]- ينظر الإيضاح العضدي ٨٧ ، وممن تبعه الزمخشري في المفصل ، وينظر مغني اللبيب ٤٩٢

، واسمية ، وشرطية ، وظرفية ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام [٣]، وأدخل الشرطية في الفعلية ، ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام ، وأدخل الظرف في المفرد وقال بعض المحققين [٤] الخبر لا يكون إلا مفرداً ؛ لأنّ الخبر هو القول المقتضي نسبة أمرٍ إلى أمرٍ بالنفي أو الإثبات ، والخبر إنما يكون واحداً إذا كانت النسبة واحدة ، والنسبة إنما تكون واحدة إذا كان كل واحد من المنسوب والمنسوب إليه واحداً ، فلو فرضنا نسبتين إلى واحد لحصل خبران لا خبرٌ واحدٌ ، فثبت أنّ الخبر يجب أن يكون مفرداً .

ونحو قولك : (زيد ضرب غلامه عمراً) المسند إلى (زيد) في الحقيقة اختصاصه بغلام صدر منه الضرب ، فتقدير الخبر (زيد مختص) ، أو (مالكٌ لغلام صدر منه الضرب) ، فالخبر (مالك) إلا أنّ / المالكية صفة إضافية ، والصفات الإضافية ليس لأنواعها أسماء ، ولا يمكن تعريفها إلا بذكر مضافاتها ، فلذلك احتيج إلى تلك الأشياء ؛ لتصير معرفات لذلك الأمر الذي هو الخبر ، ولأنّ الفاعل خبره مفرد ، فكذلك المبتدأ خبره مفرد . وإذا تقرر ذلك فيتعلق بالجملة أربعة أبحاث : الأول : في عود الضمير منها .

٥٠/ب

الثاني : في حذف الضمير وحسنه وقبحه

الثالث : هل يجوز إقامة الاسم الظاهر مقام المضمر لا في معرض التفخيم.

الرابع : في مواضع الجمل من الإعراب .

أما البحث الأول فإذا وقعت الجملة خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول ، فلا بد فيها من ضمير يعود إلى السابق ، وأما الجملة الحاليّة فالضمير أو الواو ، وإنما كان كذلك لأنّ الجملة مستقلة بنفسها ، والأول أجنبي منها ، فإذا كان فيها ضمير ربطها بما قبلها إذ لا بد من عوده لعدم استقلاله ، وهو ينزل الجملة منزلة المفرد المشتق ؛ لاشتراكهما في عود الضمير.

ولا بد من مطابقة الضمير لما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم كما تقدم

فإن قيل : فما تقول في الجملة الشرطية إذا وقعت خبراً ، و في الجملة المحكية بعد القول ، وفي الجملة التي يضاف الظرف إليها .

قلنا : أمّا الجملة الشرطية إذا وقعت خبراً عن اسم ليس شرطاً ، كقولك : زيد إن يأتني أكرم عمراً ، فيكفي عود ضمير واحد للربط بالمبتدأ ، لأنّ

---

[3]- ينظر المغني لابن هشام ٤٩٢

[4]- ينظر : شرح ابن يعيش ٩١/١ ، ومغني اللبيب ٤٩٨- ٥٠٢

الربط بين الجملتين قد حصل بالحرف ، ولا يمكن عود الضمير على الحرف ، وأمّا أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأة كقولك : من يكرمْني أكرمْه ، وما تفعله أفعله ، فلا بد من ضمير يعود على المبتدأ من كل واحدة من الجملتين ، ليتحقق ارتباطهما باسم الشرط ، وعود الضمير عليه ممكن بخلاف الحرف ، أو أنه لزم في الأولى ؛ لأنها محل الخبر ، ولزم في الثانية ؛ لأنها محط الفائدة فهي أحق بالخبر ، ولهذا تدخل الفاء عليها كما تدخل في خبر الموصول ، وقد أجاز الفارسي[1] أن تكون الثانية بغير عائد .

وأما خبر المبتدأ ففيه أربعة أقوال :

أقواها : أنهما جميعاً الخبر ؛ لأنهما كالجملة الواحدة لارتباطهما ولا يمنع من ذلك دخول الفاء في الجزاء ؛ لأنّها لربط الجزاء بالشرط ، ولا يصح جعل إحدى (المسألتين)[2] الخبر دون الأخرى ؛ لأنّ الأخرى إذا لم يكن لها حصة في الخبرية كانت ضائعة ، والمعنى يقضي بالحكم على المبتدأ بمجموعهما ، ولو قطع النظر عن إحداهما لم يمنع الحكم على المبتدأ ، وأمّا قولهم [3]: " ما أَنْسَهُ لا أَنْسَ زيداً " فلا يدلّ على أنّ الشرط هو الخبر وحده ، بل المجموع الخبر ، وأمّا عدم الضمير في الجزاء فلأنّ الربط بين الجملتين قد حصل بالجزم ، وهما كالجملة الواحدة ، فيكفي ضمير واحد قياساً على : زيد إن يأتني أكرم عمراً

والقول الثاني : أنّ الشرط هو الخبر ؛ لأنّه في محل الخبر ، ودخول الفاء في الجزاء يمنع كونه خبراً .

لا يقال : دخولها هاهنا كدخولها في خبر الموصول نحو : الذي (يكرمني)[1] فله درهم ، لأنّه يفضي إلى الدور .

وجوابه : أنّ دخول الفاء في الجزاء لربط الجزاء بالشرط ، ودخولها في خبر الموصول لشبهه بربط الجزاء بالشرط فلا يلزم الدور .

---

(1)– الإيضاح العضدي : ٩٤

(2)– كذا في النسخة والوجه (الجملتين)

(3)- المغني لابن فلاح ٦٢٨

(1) – كلمة غير واضحة ، ولعلها كما ذكرت

والقول الثالث : أن الجزاء هو الخبر ؛ لأنّه محط الفائدة ، فهو أحق بالخبرية من الشرط ؛ لأن المتكلم بذلك يقصد الإخبار بأنّه يكرم من يكرمه ، فيكون الفعل في المعنى خبراً عن المفعول ، كما في ضرب زيد ، وهذا ضعيف .

أما (أولا) فلأنّ فعل الشرط مسند إلى ضمير المبتدأ ، والجزاء مسند إلى ضمير المتكلم، فكان المسند إلى ضمير المبتدأ أحق بالخبرية .

وأمّا ثانياً فلما قررنا أنّه لا يمكن جعل أجزاء الجملة هنا خبراً مع قطع النظر عن الأخرى ، لأنّه حينئذٍ لا يتحقق الحكم على المبتدأ إذ يتوقف الحكم على المبتدأ بمجموعهما)

والقول الرابع : أنّه مبتدأ لا خبراً له ؛ لأنّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، والشرط و الجزاء لتعليق حكم على حكم لا يقابل بالتصديق والتكذيب .

وقوله : " فأشبه الأمر والنهي والاستفهام " فإنها محكية الخبر في الحقيقة ،وليست بإخبار ، إذ لا تقابل بالتصديق والتكذيب،

وجوابه أنه يرجع إلى الخبر في المعنى ، وأن المتكلم يقصد الإخبار بأنه يكرم من يكرمه ، فصح أن يكون حكماً على المبتدأ نظراً إلى المعنى .

وأما الجملة المحكية بعد القول نحو:قال زيد :عمرو منطلق ،فهي مفعولة في المعنى ،فلا يلزم عود الضمير/ منها إلى ما قبلها ؛لأنّ المفعول غير الفاعل ،وإنما يلزم عود الضمير في الخبرية والصفة والحال والصلة ؛لأنها إما نفس الأول ،أو بعض منه،فلذلك افتقرت إلى رابط

٥١/أ

وأما الجملة التي يضاف الظرف إليها ، فيشترط لصحة الإضافة أن لا يكون فيها ضمير يعود على الظرف ، فلا يجوز : جئتك يومَ يَسُرُّك ، ولا : عجبت من يوم يقوم فيه عمرو، ولا :أتيتك يوم ضحوتُهُ باردةٌ ، ولا : هذا يومُ حرّهُ يومُ بردِهِ .

وإنما لم يجز ؛ لأن المضاف غير المضاف إليه ، وإذا كان المضاف إليه ضميراً يعود على المضاف (صار)[1] بمنزلة الصفة التي عود الضمير فيها يشعر بأنها عبارة عن الأول ، والموصوف لا يضاف إلى صفته، أو أن من جملة المضاف إليه ضمير المضاف ، فيكون مضافاً إلى ضمير نفسه ، فيؤدي إلى تعريف الشيء بنفسه ، وذلك ممتنع إذ يؤدي إلى تقديم الشيء على نفسه من حيث أن المعرِّف سبق المعرَّف .

البحث الثاني في حذف الضمير : وهو على ضربين : حسن وقبيح ، فالحسن عند وجود قرائن تدل على ذلك المحذوف ، ولا يستغنى بغيره ،

---

[1] – كلنة غير واضحة في الأصل ولعلها كما ذكرت

وذلك في مواضع ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [٢] أي (منه) فـ(ذلك) إشارة إلى الضمير ، وضمير (من) يعود على الصابر ، وقيل : من شرطية جوابها محذوف ، و(إنّ) جواب قسم محذوف ، وقد أغنى عن جواب الشرط ،كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [٣] أي : منهم ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [٤] أي : له ، وفي كلامهم[٥]" السمن منوان بدرهم ، والبر الكرّ بستين "[٦] وإنما يذكر هذا لتسعير الجنس بمقابلة كل مقدار من المثمن بمقدار من الثمن فقضية التسعير تشعر بأن المنوين بعض السمن ، وبأن الكرّ بعض البرّ ، ولذلك حذف الضمير لهذه القرينة ، ولا يستبعد حذف الضمير ، فإن الجملة قد جاءت محذوفة في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّـَٰٔٓي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ .....الآية ﴾ [١] ، فحذف بعضها أسهل .

ثم المسألة الأولى تحتمل أربعة أوجه :
أحدها : وهو المشهور أن يكون (منه) صفة لمنوين ؛ ليصح الابتداء بالنكرة ، فيتعلق بمحذوف ، وضمير المرفوع يعود على الموصوف ، وضمير المجرور يربط الجملة بالمبتدأ .

---

[2]- الآية ٤٣ من سورة الشورى

[3] - الآية ٩٠ من سورة يوسف

[4]- الآية ١٩من سورة آل عمران

[5]- الكر : مكيال لأهل العراق ، وهو ستة أوقار حمار ، وهو ما يساوي ستون قفيزا ، أو أربعون إردبا ، وينظر : اللسان (كرر) ٥ / ١٣٧

[6]- اللمع ٢٧/١

[1]- الآية ٤ من سورة الطلاق

والوجه الثاني : أن يكون (منوان) بدلاً من السمن بدل بعض ، وعائده محذوف ، و(بدرهم) خبر السمن

والوجه الثالث : حذف مضاف من المبتدأ والخبر ، أي : سعر السمن سعر منوين بدرهم ، وبدرهم صفة لمنوين أو لسعر الثاني .

والوجه الرابع : أن يكون (منه) متعلقاً بدرهم ، وإن تقدم عليه ؛ لأنه بمنزلة الظرف في التقدم ، و (منوان) لا يحتاج إلى وصف ؛ لأنّه نكرة لمعنى العموم أي : كل منوين بدرهم

وأمّا المسألة الثانية فـ(منه) في موضع الحال من الضمير في (بستّين) فتعلق بمحذوف ، وضمير المرفوع يعود على صاحب الحال ، وضمير المجرور يربط الجملة بالمبتدأ ، وإنما جاز تقديمه – وإن كان عامله معنوياً – لأنه جار ومجرور فأشبه الظرف كقولهم : كلَّ يوم لك ثوبٌ .

ولا يجوز أن يكون حالاً من (الكر) ؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها [وصاحب الحال عامله الابتداء ، وهو لا يعمل في الحال

وأما القبيح فعند الاستغناء بغيره عنه كإنشاد سيبويه ، قال الشاعر][٢] :

[١٩٤] قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع [٣]

وقول الآخر:

[١٩٥]ثلاث كلهن قتلت عمداً فأخزى الله رابعة تعود[١]

وكان يستغني بالنصب عن حذف ضمير (لم أصنعه) و (قتلتهن) ، وقد رد عليه المبرد ، وقال[٢] : أي ضرورة لو نصب ، وقال الفارسي[٣] : " لما كانت الياء والواو والألف والهاء ، يقعن وصلاً [٤]جاز إنابة الياء في (أصنع) " ، والواو في (قتلت) في وزن الشعر مناسباً لها ، وأمّا قول الشاعر

---

[٢]– زيادة مستجلبة من مغني ابن فلاح ينظر : ٦٣٩/٢

[٣]– قائله أبو النجم العجلي ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٥/١، والمقتضب ٢٥٢/٤، والمسائل البصريات ٦٣٤/١ ، والخصائص ٦١/٢، والمحتسب ٢١١/١، والمغني لابن هشام ٨٢٩ وتخليص الشواهد ٢٨١، و ينظر : الخزانة ٢٧٢،٢٧٣/٢٠،٦/٣،و الهمع ٩٧/١

[١]– لم أعثر على قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٨٦/١ ، وتذكرة النحاة ٦٤١ ، والخزانة ٢٧٣/١٧٠،٦/٣٦٦،٥/١،

[٢]– المقتضب : ٢٥٢/٤

[٣]– ينظر المسائل البصريات ٦٣٤/١ قال الفارسي "لم يؤكد مع حذفه لأنه نقض للغرض "

[٤]– الوصل في الأوزان الشعرية من مصطلحات القافية ، ويكون بأربعة أحرف هي الألف والواو والياء والهاء سواكن يتبعن ما قبلهن ، يعني حرف الروي ، بحسب حركته الواو للضم ، والياء للكسر ، والألف للفتح ، وينظر : الكافي في العروض والقوافي ١٥١

[١٩٦] فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر[٥]

فضعيف جداً ؛ لأن نصبه يزيل شناعة الابتداء بالنكرة من غير مصحح للابتداء بها ، وقد نصبه الأخفش ، وتأويله أن تكون الجملة صفة ، والخبر محذوف .

وأمّا ترتيب حذف الضمير المنصوب فأحسنه حذفه من الصلة ؛ لطول الموصول كقوله تعالى : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٦] إلا إذا كان الموصول ألفاً ولاماً فإنه لا يحسن لعدم الطول ، ثم حذفه من الصفة كقولهم : الناس رجلان رجل أكرمتُ / ورجل أهنت ، وقول الشاعر[٧]:

٥١/ب

[١٩٧] أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

أي حميته ، وقول الآخر :

[١٩٨]: فما أدري أغيرهم تناءٍ وطول العهد أم مال أصابوا[١]

أي أصابوه .

وإنما نقصت الصفة عن الصلة ؛ لأنها أخلت بشرط اللزوم ، وشاركتها في كونهما تماماً للأول وبياناً له ، وفي افتقارهما إلى العائد ، وفي أن كُلاً لا يعمل فيما هو تمامه ، ولا فيما قبله .

وقد تأتي الصفة لازمة نحو : (يا أيها الرجل) ثم بعد الصفة الحال ،كقولك: مررت بزيد يضرب عمرو ، أي : يضربه ، وإنما نقصت عن الصفة ؛ لأنها صفة الفعل ، وتلك صفة الذات ، ثم بعد (الحال) الحذف من خبر (المبتدأ) ، وإنما نقص ؛ لأنه لا يشترط فيه العائد من الخبر الجامد عند البصريين[٢]، (وليس) تماماً للأول، ولأنه إذا حذف الضمير تسلط الفعل على المبتدأ ، فنصبه كقولك : زيدٌ ضربت، وإنما ذكر في القيد ضمير المنصوب احترازاً من المرفوع والمجرور ، أما المرفوع فلا يحذف ؛ لأنّه فاعل ، وأمّا المجرور فإنه يؤدي إلى حذف شيئين : الاسم وحرف الجر .

---

(5)- قائله امرئ القيس وهو في ديوانه ١٥٩، والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/١،والمحتسب ١٢٤/٢،والمغني والأشباه والنظائر ١١٠/٣

(6)- الآية ٤١ من سورة الفرقان

(7)- قائله جرير وهو في ديوانه ٨٩/١، والبيت من شواهد الكتاب ١٣٠/١،٨٧،وسر الصناعة ٤٠٢/١،والخزانة ٤٢/٦،والمغني

(1)- قائله : الحارث بن كلدة الثقفي ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٨/١،وشرح المفصل ٨٩/٦،والرد على النحاة ١٢١،وشرح بن عقيل ٤٧٦،والأزهية ١٣٧،ونسب لجرير في المقاصد النحوية ٦٠/٤،وليس في ديوانه

(2)- المسألة السابعة من مسائل الإنصاف ٥٧/١

وأما ما جاء من نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ [٣] أي : فيه ، فسيبويه[٤] يحذفهما معاً توسعاً في الظرف ، والكسائي[٥] يقول بالتدريج فيحذف أولاً حرف الجر ، فيتصل الضمير بالفعل ، فيحذفه ؛ لأنه يصيرُ ضميرَ منصوبٍ [٦]

البحث الثالث : في إقامة الاسم الظاهر مقام المضمر لا في معرض التفخيم ، وقد اختلف في ذلك ، ففُهِم من تفسير السيرافي كلام سيبويه [١]أنّه إنْ كان بلفظ الأول جاز في الشعر ، وإن كان بغير لفظه لم يجز .

وذهب الأخفش إلى جوازه مطلقاً إذا كان عبارة عن الأول ، وذهب بعضهم إلى المنع مطلقاً ، فسيبويه والأخفش [٢] يتفقان على جواز قوله[٣]

[١٩٩]لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسيءٌ معنّ ولا متيسِّرُ

وقول الآخر [٤]:

[٢٠٠] قضى بيننا مروان أمس قضية فما زادنا مروان إلاّ تباينا

ويختص الأخفش بجواز قوله :

[٢٠١]إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت حبال الهوينا بالفتى أن تُقَطّعَا [٥]

وكذلك (زيد قام أبو طاهر) .

وحجة سيبويه [٦]أن المقصود من الضمير الربط ، وهو موجود إذا كان الثاني بلفظ الأول ،كقولك : زيد قام زيد ، وحجة الأخفش[٧] هذا ، وإذا كان بغير لفظ الأول كان أشبه بالضمير .

---

[3]- الآية ٤٨ ، ١٢٣ من سورة البقرة

[4]- الكتاب ٣٨٦/١

[5]- علي ابن حمزة القارئ النحوي الشهير (ت ١٨٩) ترجمته في الإنباه ٢٥٦/٢ – ٢٧٤ ، والبغية ١٦٢/٢ – ١٦٤ وقد نسب أيضا للأخفش ، وينظر : أمالي ابن الشجري : ١/ ٦ ، ومغني اللبيب ٨٠٤

[6]- عبارة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت وينظر المغني لابن فلاح ٦٤٥

[1]- شرح السيرافي على الكتاب ٦٣/١ - مخطوط

[2]- الكتاب ٦٢/١-٦٣ ،

[3]- قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٣١٠/١،و البيت من شواهد الكتاب ٦٣/١،والخزانة ٣٧٩،٤/١،١٤٢/٣٧٥،والهمع ١٢٨/١،

[4]- لم أعثر على قائله : و البيت من شواهد المغني لابن فلاح ١/ ٦٣٢

[5]- ينسب للكلحبة اليربوعي ،و البيت من شواهد الخصائص ٥٣/٣، وشرح الرضي ٢٤١/١ ، والخزانة ٣٨٦،٣٨٧/١، وتخليص الشواهد ٣٢٢،واللسان (وشك) ٥١٣/١٠،

وحجة من منع أن الضمير إنما كان رابطاً لافتقاره إلى شيء يعود إليه ، وهذا معدوم في الظاهر فلا يحصل به الربط ، وقد ورد في التنزيل آيات تقتضي عود الظاهر على الظاهر منها قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [٨] ﴿ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [٩] و ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [١] و ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ ﴾ [٢] و ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ [٣] وهذه على مذهب الأخفش [٤]، ونابت مناب تكلفهم ، وأجرهم ، ويضله ، وتنقذه

وأما على مذهب سيبويه [٥]، فالعائد محذوف أي : نفساً منهم ، وأحسن عملاً منهم ، وخبر الأخيرتين محذوف تقديره : أ فمن زُين له سوء عمله كمن لم يزين له ؟! ، و أ فمن حق عليه كلمة العذاب كمن لم يحق عليه ؟! ، وإنما لم يحكم سيبويه بعود (من) الثانية على (مَن) الأولى مع الاشتراك في اللفظ لاختلاف صلتيهما ، وأمّا إذا كان في معرض التفخيم والتعظيم ، فذلك جائز اتفاقاً ، وفي التنزيل : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [٦] و ﴿

---

[6] - الكتاب ٣٥٨/١ ، والكافية الشافية لابن مالك ٣٧٣/١

[7]- شرح الكافية للرضي ٢٤١/١

[8]- الآية ١٢٢، ٥٧ من سورة النساء

[9]- الآية ٢٣٣ من سورة البقرة

[1]- الآية ٣٠ من سورة الكهف

[2]- الآية ٨ من سورة فاطر

[3]- الآية ١٩ من سورة الزمر

[4]- شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١ – ٣٤٦ ،والكافية الشافية لابن مالك ٤٥٦/١ ،

[5]- إذا كان مذهب سيبويه إقامة الاسم الظاهر مقام المضمر ، لا في معرض التفخيم إن كان بلفظ الأول في الشعر فقط كما تقدم ، فقد لزمه تقدير محذوف ينظر ص ٣١٤

[6] الآية ١ من سورة الحاقة

ٱلۡقَـارِعَةُ ۝١ ﴿مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [٧]؛ لأنـه يستفاد مـن الاسم الظـاهر مـن التفخيم مالا يستفاد من المضمر

٥٢/ب

البحث الرابع في مواقع الجمل :

والجملة التي تقع خبر المبتدأ موضعها رفع لوقوعها موقع المفرد المرفوع ، ويتشعب عنها [الجملة] الواقعة خبرا لكان أو مفعولاً ثانياً لعلمت ، أو ثالثاً لأعلمت ، أو حالاً أو خبراً لكاد أو محكية بعد القول ، فموضعها نصب في جميع هذه الصور .

وأما الواقعة صفة فتابعة لموصوفها ، وإعرابه ، والجمل التي يضاف الظرف إليها محلها الجر.

وأما الجملة بعد (حتى) فلا موضع لها من الإعراب لما فيها من معنى الغاية ، وهو موجود مع الجملة ، خلافاً للزجاج وابن درستويه فانهما زعما أنّ محلها الجر[١] لما فيها من معنى الغاية ، وهو موجود مع الجملة ، لكنه لم يظهر / ؛ لأنّ الجمل تحكى ، ونظيره الحكم على محل الجملة بالعمل،

٥٢/أ

وأما الجملة الاسمية أو الأمريّة أو النهييّة إذا وقعت جواباً للشرط فموضع الفاء بعده جزم ، كذا ذكروا في جزم قوله تعالى [٢]: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ﴾ [٣] إنّ مَنْ جزم عطفه على موضع الفاء ،ويقوي ذلك أنّ الربط بالفاء بمنزلة الربط بالجزم ، والجزم إنما يكون في الفعل وحده دون الفاعل ، فدل على أنّ الجملة ليس موضعها جزماً بل الفاء وحدها ، ومن قال : موضعها جزم فباطل،فهذه اثنتا عشرة جملة .

وأمّا ما عداها فالواقعة صلة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها تتمة الموصول فهي بمنزلة الجزء من الكلمة ، وجزء الكلمة لا محل له على حاله .

وكذا الواقعة في صدر الكلام نحو : قام زيد وعمرو ينطلق ، إذا لم يقصد الحال لعدم تعلقها بما قبلها .

---

[7]- الآية ١ من سورة القارعة

[1]- المغني لابن هشام ٥٠٦

[2]- إشارة إلى قراءة حمزة والكسائي ينظر الكشف ٤٨٥/١ والدر المصون ٥٢٨/٥

[3]- الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

وأما الجملة المفسرة فحكمها حكم ما تفسره ، إن كان لما تفسره محل كقوله تعالى : ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [٤] فحكمه حكم محله ، وإن لم يكن لها محل كقولك : زيداً ضربته ، فحكمها حكمه .

[4]- الآية ٦ من سورة التوبة

متنٌ : " وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدر بجملة [1] "

الشرح [2]: يتعلق به أربعة أبحاث :
الأول : ما يجوز أن يكون خبراً ، وما لا يجوز .
الثاني : ما الذي يصح أن يكون خبراً عن الذات والمعنى ؟ وما الذي يختص بالمعنى ؟ .
الثالث : بماذا يتعلق الظرف ؟ .
الرابع : في انتقال الضمير إليه ، وعدم الانتقال .
أما البحث الأول ، فيمتنع وقوع الظرف خبراً في موضعين :
أحدهما : أنْ يوغل في الإبهام ، ولا يتخصص ، كقولك : زيدٌ مكاناً ، والقتال زماناً ، أو وقتاً ، ولا يصح الإخبار به ؛ لعدم الفائدة ، فإن تخصص بالوصف ، نحو : زيد في مكان طيبٍ ، والقتالُ في مكان سهلٍ ، صحَّ الإخبار به .

الثاني : أنْ يكون الظرف مقطوعاً عن الإضافة نحو : زيد خلفُ أو أمامُ ، وفي تعليله وجهان [3]:

أحدهما : أنّ حذف معموله وعامله يدل على نقصانه ، وجعله معتمد الفائدة يدل على كماله ، وذلك متناقض .
الثاني : أنّه لما حذف ما يضاف إليه صار مبهماً غير متخصص ، وضعف عن جعله محط الفائدة لإبهامه .
وكذلك أيضاً لا يقع صلة ، ولا صفة ، ولا حالاً .
فإن قيل: قد وقع خبراً في قوله تعالى : ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [4]لأن (ما) مبتدأ ، و (من قبل) الخبر ، ووقع صلة في قول الشاعر[1] :

---

(1)- الكافية : ٧٦
(2)- ينظر : ، الأصول ٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٩/١ – ٣٥١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ ، وشرح الكافية للمصنف٣٦٢/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢٤٣/١- ٢٥٦ ، والفوائد الضيائية ٢٨٤/١
(3)- البصريون أجازوا ورود مثل هذه العبارات بشرط تقدير المضاف إليها ، وجوزوا نصبها على قلة ، وينظر شرح الرضي : ٢٥٣/١
(4)- الآية ٨٠ من سورة يوسف
(1)- ينسب لغلاق بن مروان بن الحكم بن زنباع ، و البيت من شواهد المغني لابن فلاح ٦٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٤٥٧/١ ، و ينظر : المسائل البصريات ٦٧٩/١

[٢٠٢] فأضحت زهير في السنين التي خلت وما بعد لا يدعون إلاّ الأشائما

فالجواب أنّ (ما) زائدة ، و (من قبل) يتعلق بـ(فرطتم) و (بعد) منصوب الموضع عطفاً على محل الجار والمجرور .

أما البحث الثاني : فظروف المكان تقع إخباراً عن الأشخاص والأحداث ، وأما ظروف الزمان فلا تقع خبراً إلا عن الأحداث دون الأشخاص ، فيقال : زيد خلفك ، وأمامك ، وعندك ، ولا يقال : زيد يوم الجمعة ، ويقال : القتال يوم الجمعة ، والقتال خلفك .

وإنما وقعت ظروف المكان خبراً عن الأشخاص والأحداث ؛ لأنّ ظروف المكان أعيان ، ويصح اختصاص الشخص بمكان دون مكان ، فيحصل بذلك القطع على أحد الجائزين ، وهذا حقيقة الخبر [2].

وإنما امتنع وقوع ظروف الزمان خبراً عن الشخص ؛ لأنّ الزمان لا يختص به بعض الأشخاص دون البعض بل يشترك فيه الجميع ، والخبر أمرٌ يختص به المبتدأ ، فإنّ وصف ظرف الزمان جاز وقوعه خبراً عن الشخص ، كقولك : زيد في مكان طيب ، وإنما جاز وقوع الزمان خبراً عن الأحداث ؛ لأنها تحدث في زمان دون زمان ، فيختص بذلك الزمان الذي حدثت فيه ، فيحصل بذلك القطع على أحد الجائزين ، كما هي حقيقة الخبر .

فإن قيل : فقد جاء ظرف الزمان خبراً عن الشخص ! قالوا[3] : " اليوم خمرٌ وغداً أمر" ،و" الِجبَابُ شهرين " و " متى أنت وبلادك ؟ " ، و" الليلة الهلال " ، وقال الشاعر:

[٢٠٣] أكلُ عام نَعَمٌ تحوونه يلقِحهُ قومٌ وتنتجونَه [1]

فالجواب أنّه على حذف مضاف أي : اليوم شرب خمر ،وغداً حدوث أمر

---

[2]- قال ابن الأنباري في أسرار العربية ٧٥ : " ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان : " زيد أمامك " فيكون مفيدا لأنه يجوز أن لا يكون أمامك ، ولو قلت في ظرف الزمان : " زيد يوم الجمعة " لم يكن مفيدا لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة ، وحكم الخبر أن يكون مفيدا "

[3]- المثل يروى عن همام بن مرة ، وقيل عن الملك الضليل : امرؤ القيس بن حجر الكندي ، ويضرب لما فيه اليوم خفض ودعة ، و غدا جدّ واجتهاد ، وينظر : جمهرة الأمثال ٤٣١/٢ - ٤٣٢مجمع الأمثال ٤١٧/٢ ، ٤٢١

[1]- نسب هذا البيت في الخزانة لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي ،وهو من شواهد الكتاب ٦٥/١ ،والإنصاف ٦٢/١ ، ومجاز القرآن ٣٦٢/١ ، واللمع ٧٦ ، والرضي في شرح الكافية ٢٤٩/١ ، والقواس ٨٣٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٣٥٢ ، والخزانة ١٩٦/١

٥٢/ب

،ولِبْسُ الجباب شهرين .
وأما (عهدك ببلادك) / فحذف المضاف وهو (عهد) ، وأقيم الضمير المنفصل عوضاً عن المتصل ، وعوض الواو عن الباء .
وأمّا (الليلة الهلال) فيجوز رفع الليلة ونصبها ، فرفعها على تقدير حذف مضاف خبر عنها أي : الليلةُ ليلةُ الهلالِ ، فيجوز رفع الهلال ، أو على جعل الليلة الهلالُ اتساعاً ، وأمّا نصبها فيحتمل ثلاثة أوجه :
أحدها : حدوث الهلال .
الثاني : بمعنى الاستهلال .
الثالث : أنه نزل منزلة الأحداث كأنه يستتر ويظهر ، فلما اختلفت أحواله أشبه الأحداث في الوقوع والزوال ؛ لأنه يطلق عليه في الثلاث الليالي ، ثم يزول إلى القمر
فإن قيل : فالشمس والقمر يشاركانه في الظهور والخفاء ! فليجز : اليوم الشمس ، والليلة القمر!
قلنا : إنما يقال : الليلة الهلال لمن ينتظر طلوعه لتوفر الدواعي على طلبه ، فلو فرض توقعهما لم يبعد الجواز ، وكذا لو قيل : زيد غدا لمن يتوقع قدومه لم يبعد جوازه ، لكن التوقع فيهما بعيد ؛ لأن طلوعهما معلوم ، وأمّا طلوع الهلال فمظنون ؛ لأن الشهر يحتمل النقصان والتمام .
وأما البيت فيحتمل ثلاثة أوجه :
أحدها : حدوث نَعَمٍ .
الثاني : تنزيل النعم منزلة القمر ؛ لأنها تُحْوى من غير اختيار صاحبها
والثالث : أن الجملة الأولى في معنى النكرة ، والجملة الثانية خبر عنها ، وهي عاملة في الظرف ؛ لأن الخبر يعمل فيما قبل المبتدأ ، والصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف
قال الأخفش[1]: (أن) المصدرية لا يخبر عنها [إلا] بالاسم دون الظرف ، قال الله تعالى ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[2]، ولا يصح الإخبار (بالظرف)[3]، كقولك : أنْ تأتيني يوم الجمعة ، أو عند زيد ؛ لأن الفعل يقتضي الظرف فيعمل فيه .
فإذا حمل التعلق بمحذوف وقع اللبس ؛ لعدم الفاصل .

---

(1)- ينظر: معاني القرآن للأخفش : ١/١٧٠
(2)- الآية ١٨٤ من سورة البقرة .
(3)- في النسخة (بالنظر) وهو تحريف

وأمّا قول الشاعر [٤]:

[٢٠٤]يا أيها المحتمل الضغينا هل أن نتوب قبل أن تجينا

فيحتمل زيادة أن ، أو حذف الخبر ، و (قبل) : معمول (نتوب)

البحث (الثالث)[٥]: في تعلق الظرف :

إذا قلت : زيد خلفك ، أو عندك ، أوفي الدار ، ففيه مذهبان :

مذهب الكوفيين[٦] أنّه لا يتعلق بشيء ، ولا يحتاج إلى تقدير شيء ، واختاره بعض المتأخرين ، وزعموا أن الظرف ينتصب على الخلاف لمخالفته للمبتدأ ، ويرتفع المبتدأ بعائد من الظرف إليه ، بخلاف (زيد أخوك) فإنهما يترافعان ؛ لأن الأخ هو زيد ؛ ولأن مفهوم الظرف نسبة خاصة بين المبتدأ وبينه ، واتصاف النفي بما يعرض له من النسب ليس أمراً زائداً عليه ، وإلا لكان اتصافه بذلك الزائد يقتضي زائداً أخر ، ويلزم التسلسل.ويبطل مذهبهم بالعكس والنقض[٧] :

أما العكس فنصب المبتدأ على المخالفة ، لأنهما إذا تخالفا لم يكن أحدهما أولى من الآخر بالنصب .

وأما النقض فنحو قولهم : (زيد زهيرٌ شعراً) و (عبد الله حاتمٌ جوداً) ، إذ رفعوهما وليس أحدهما الآخر .

وأما دعوى النسبة الخاصة

قلنا : إنما يتحقق بالنسبة إلى استقراره في الظرف ، ولو قطع النظر عن الاستقرار والحصول لم تتحقق الخبرية ؛ لأن الظرف مغاير للمبتدأ ، فلا بد من النظر إلى الموافق ، وهو الاستقرار والحصول ، ويقويه دعواهم رفع المبتدأ بالعائد من الظرف ؛ لأنه لو لم ينظر إلى الاستقرار والحصول لم تتحقق (العلة)[١] .

---

[4]- هذا الرجز مما أنشده ابن الأعرابي ، و هو من شواهد مغني ابن فلاح ٦٥٦/١ ، واللسان (ضغن) ٢٥٥/١٣ ، وتاج العروس (ضغن)

[5]- في النسخة " البحث الثاني " وهو تحريف ، ينظر ما تقدم ص ٣٢٠

[6]- ينظر المسألة (٢٩) من مسائل الإنصاف ٢٤٥/١ – ٢٤٧ ، وأسرار العربية ٦٩ ، وشرح الرضي ٢٤٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ والمغني لابن هشام ٥٦٧- ٥٧٥

[7]- العكس ، والنقض من طرق المناطقة في المناظرة والاحتجاج للقضايا أو دفعها ، وهو أنواع ، ولعل المراد هنا ما يسمونه " عكس النقيض الموافق ، وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها ، وعكسه مع بقاء الصدق والكذب ، أي السلب والإيجاب ، : الكليات ٦٣٣

[1]- في المغني لابن فلاح ٢/ ٦٥٨ (العائد) ، وقد أثبت ما هو موجود في النسخة

وأما البصريون [٢] فلا بد له عندهم من متعلق ؛ لأنّه معمول فلا بد له من عامل ، واختلفوا فيه فذهب أكثرهم إلى أنه فعل ، وذهب قوم منهم ابن السراج وأبو الفتح[٣] إلى أنه اسم .
حجة من قال بالفعل من أربعة أوجه :
أحدها : القياس على الصلة .
والثاني : أنّ الفعل أصل في العمل ، والإخبار بدليل خبر الفاعل فلا يقدر إلا الأصل له
الثالث : دخول الفاء في خبر النكرة إذا وصفت بالفعل أو الظرف ، فلو لم يقدر الظرف بالفعل لم يصح دخول الفاء .
الرابع: قول سيبويه [٤]" أول ما أقول أنْ بسم الله " ، أي أنه ، وضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة .
حجة من قال بالاسم من أربعة أوجه :
أحدها : القياس على الصفة والحال فإنهما يقدران بالمفرد ؛ لأن أصل الصفة، والحال المفرد
الثاني: أن الأصل في خبر المبتدأ المفرد ، وقد تقدم برهانه فتقديره أولى .
الثالث : أنّ الاسم أصل الفعل ، فتقدير الأصل أولى من الفرع
الرابع : أنّه يقع فاصلاً بين (أمّا) وجوابها ، نحو قولك : أمّا خلفك فزيد ، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد [١]

لا يقال : قد فصل بالجملة في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ

فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ﴾ [٢] ؛لأنا نقول: الجملة الشرطية بمنزلة المفرد / ؛ ٥٣/أ

---

[2]- شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٥/١، والتصريح ٥٣٦/١، والهمع ٣٢١/١، وشرح اللمع للعكبري ٣٧

[3]- ، ينظر أصول النحو ٦٣/١ ، واللمع ٧٦ ، وشرح الرضي١/ ٢٤٥ ، و قد ذهب إلى ذلك جماعة منهم منهم العكبري في اللباب ، وينظر الهمع ٣٢١/١

[4]- لم أجده في الكتاب : وقد استخدم سيبويه ضمير الشأن بهذا الأسلوب ، ينظر الكتاب : ٢/ ١٣٤، ١٥٣ ، وينظر مبحث ضمير الشأن في الارتشاف ٤٨٥/١ – ٤٨٨ ، والهمع ٣٢١/١، والتصريح ٥٣٦/١.

[1]- شرح القواس ٨٣١ ، و التصريح ١٦٦/١

[2]- الآية ٨٨ - ٨٩ من سورة الواقعة

لأنها لا تستقل بالإفادة دون جملة أخرى ، وأمّا قول الشاعر[٣]

[٢٠٥]أفي الحق أمّا بحدل وابن بحدل فيحيا وأمّا ابن الزبير فيقتل

فأنّه يرجح الفعلية لأنّ (أمّا) تقطع ما بعدها عما قبلها ، فلو لم يتعلق (أفي الحق) بفعل على أنه خبر المبتدأ ، وهو الجملة الواقعة بعد (أما) لم تتصدر الهمزة ؛ لأنها لا تتصدر المفرد ، والتقدير : أ في الحق حياة ابن بحدل [٤]، وقتل ابن الزبير ؟!

لا يقال: بأن الجملة في موضع الفاعل ؛ لأن الظرف قد اعتمد على همزة الاستفهام ؛ لأنّا نقول وقوعها في موضع المبتدأ أولى ؛ لأنه قد عهد ذلك في قولهم : سواء على أقمت أم قعدت ؟ ولم يعهد ذلك عند البصريين .

واعلم أنّ الظرف يتعلق بمحذوف في أربعة مواضع : إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي حال[٥] ، وما عدا ذلك يتعلق بموجود ، أو ما في حكم الموجود ، وإنما يقدر المحذوف بالألفاظ العامة كـ"مستقر" و"حاصل" و"كائن" و"ثابت" لصلاح المقدر لكل حال يكون عليها ، ولو قدر بالألفاظ الخاصة كـ" آكل ، وشارب ، ونائم " احتاج إلى دليل ؛ لأن الظرف لا يدل عليها ؛ لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون آكلاً أو شارباً أو قاعداً .

وحذف العام اختصاراً لما في الظرف من الدلالة عليها ، ولا يجوز إظهاره ؛ لأن الظرف نائب عنه فلم يجمع بينهما .

قال أبو علي [١]" هذا الظرف شريعة منسوخة "وفي كلامه نظر ؛ لأن المنسوخ كان مشروعاً ثم ترك العمل به ، وعامل هذا الظرف لم ينطق به أبداً ، وأمّا قوله : ﴿ مستقراً عنده ﴾ [٢]، فيحتمل أن يعمل في الظرف رآه لا مستقراً ، أو أنّ مستقراً بمعنى الساكن بعد الحركة لا بمعنى الكون ، وهو حال من ضميره المفعول ، أو أنّه إنما يمتنع إظهاره إذا حذف ؛ لأنه صار أصلاً مرفوضاً .

وأما إذا لم يحذف وقلت : زيد مستقر عندي ، فإنّه لا يمتنع إظهاره مع أنّه

---

[3]- ينسب لزفر بن الحارث القيسي ، و البيت من شواهد مغني ابن فلاح ٦٦١/١ ، وينظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٦٤٩/٢

[4] -أما ابن الزبير فهو الصحابي المعروف ، وأما بحدل فهو حسان بن مالك بن بحدل الكلبي أخو ميسون زوجة معاوية بن أبي سفيان ، وينظر : شرح ديوان الحماسة ٦٤٩/٢

[5]- وأمثلتها على الترتيب (زيد أحاك ، وخرج الذي في الدار ، رجلا خلفك ، خرج زيد في زينته)

[1]- لم أجده بلفظه في الإيضاح ، ولا في العضديات ، غير أن في الهمع ٣٢٢/١ ما يشير إلى ورود مثل هذا القول عن أبي علي ، وابن جني ، وينظر : الإيضاح العضدي : ٩٠ - ٩٥،

[2]الآية من سورة

قد صرّح ابن جنى بجواز إظهاره . ، وذكروا أن الظرف منصوب بالمحذوف ، والظرف مع الضمير فيه في موضع رفع ؛ لأنه موضع خبر المبتدأ المفرد المرفوع .

البحث الرابع : في انتقال الضمير إلى الظرف ، وقد اختلف فيه [٣]

فذهب أبو علي [٤]ومن تابعه إلى أنه قد انتقل إلى الظرف ، وأنه مرتفع به كما كان مرتفعاً بالمحذوف .، وذهب السيرافي [٥]إلى أنه باقٍ في المحذوف ، ولم ينتقل[٦] .

حجة أبي علي من ثلاثة أوجه :

أحدها : امتناع (قائماً زيد في الدار) ، وما ذاك إلا لكون الحال من الضمير في (الظرف) ، وهو عامل لا يتقدم عليه الحال ، ولو كان العامل المحذوف لجاز ؛ لأنه عامل قوي

والثاني : أنّ الضمير في (الظرف) بدليل الإبدال منه ، وتأكيده ، والعطف عليه ، ونصب الحال عنه ، أما الإبدال فكقوله تعالى : ﴿ وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ ﴾ [١] فـ(يومئذ) خبر ، و(الحق) بدل من الضمير فيه ، ويمتنع جعله وصفاً للوزن ؛ لأنه قد أخبر عنه ، وأمّا تأكيده فكقول الشاعر[٢] :

[٢٠٦]فإن يك جثماني بأرض سواكم فإنّ فؤادي عندك الدهر أجمعُ

فـ"أجمع" تأكيد للضمير في (عندك) ، وأمّا العطف فكقوله[٣] :

[٢٠٧] عليك ورحمة الله السلامُ

لئلا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه ، وأمّا نصب الحال فكقوله تعالى

---

(3)– شرح الكافية للرضي : ٢٤٦/١

(4)– شرح الرضي ٢٤٦/١

(5)– شرح الكافية للرضي ٢٤٦/١ ، وقد ذكره ابن فلاح في المغني ٦٦٤

(6)– وقيل لاضمير فيه إلا إذا تأخر " التصريح ١٦٦/١

(1)– الآية ٨ من سورة الأعراف

(2)– ينسب هذا البيت لجميل بثينة ،وهو في ديوانه ١١١، وينسب أيضا لكثير عزة وهو في ديوانه ٤٠٤،والبيت من شواهد الخزانة٣٥٩/١،ومغني اللبيب ٥٧٩،والأشموني ٩٣/١، وشرح القواس ٨٣٢

(3)– هذا عجز بيت شطره (ألا يا نخلة من ذات عرق) قائله الأحوص وهو في ديوانه ١٩٠، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٢٣٩ والخصائص ٣٨٦/٢،و مغني اللبيب ٤٦٧ ، والهمع ١٧٣/١،وشرح التصريح ٣٤٤/١

: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [٤] ومثلـــه : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [٥]
على قراءة من نصب (أشداء) و (رحماء)، فإنّه حال من الضمير في (معه) ؛ لأنّه صلة .
والوجه الثالث : أنّ الظرف إذا اعتمد على موصوف ، أو موصول ، أو ذي حال ، أو همزة استفهام ، أو حرف نفي ، أو وقعت بعده (أن) المصدرية ، أو صريح المصدر ، فإنّه يرفع الظاهر اتفاقاً ، وأمّا إذا لم يعتمد فإنّه لا يرفع الظاهر خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه[٥] ، وإذا رفع ظاهراً فرفع المضمر أولى .
حجة السيرافي : أنّ الظرف اسم جامد لا مناسبة بينه وبين الفعل من جهة الاشتقاق ،والاسم إنما يرفع الفاعل بالنظر إلى مناسبته للفعل بالاشتقاق
والجواب عن الأول : أنّ المنطوق به أقوى من المحذوف ، فلذلك امتنعت
وعن الثاني : أنّ (يومئذٍ) معمول الوزن : أو أنّه خبر بعد خبر
وعن أجمع : أنّه تأكيد للضمير في المحذوف .
وعن العطف : أنّه ممنوع ؛ لأنّه يؤدي إلى العطف على ضمير المرفوع بغير تأكيد ، بل هو على نية تقديم (السلام) إلى جنب خبره[١]
وعن الحال : أنّه من الضمير في المحذوف ، وهو العامل فيها ، وأمّا الظرف فإنه سد مسد ذلك المحذوف لكونه معمولاً له ، كما قلنا في : " أكثر شربي السويق ملتوتاً "[٢] فإن الحال قد سدت مسد الخبر ، ولا قائل بأنّ ضمير الخبر قد انتقل إلى الحال .
فرعٌ : إذا تقدم الظرف على المبتدأ من غير اعتماد ارتفع الظاهر به عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه[3] كما يرتفع بالفعل ، وقال البصريون[4] : إنه خبر ينوى به التأخير .
حجة البصريين من ثلاثة أوجه :
أحدها : جواز (في داره زيد) ولو لم يكن خبراً / لأدّى ذلك إلى الإضمار

٥٣/ب

---

[4]- الآية ١٠٨ من سورة هود

[5] - ينظر المفصل ٢٥،وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١ ، وشرح الرضي ٢٤٨/١ ، والتخمير ٢٧٣/١،والإيضاح على المفصل١٩٦/١-١٩٧

[1]- أي : عليك السلام ، ورحمة الله

[2]- الإنصاف ٢٣٣/١ ، والتخمير ٢٧٣/١

[3]- الرضي ٢٤٧/١ ، والتصريح ٥٧٨/١

[4]- تقدمت الإشارة إليه ص وينظر الارتشاف ٦٩/١

قبل الذكر ؛ لأنّه لا ينوى به التأخير .
الثاني : بطلان عمل الظرف إذا دخلت عليه إنّ نحو : أنّ في الدار زيداً ، ولو كان العمل للظرف لم يتغير بدخولها .
فإن قيل : إنما اختصت بالعمل لقوتها بالتصدر بدليل إبطالها لعمل الابتداء .
قلنا : أمّا الابتداء فاللفظي أقوى من المعنوي ، وأمّا محل النزاع فالعاملان لفظيان ، ويترجح الثاني ؛ لأنّه بمنزلة الفعل ، وهو أقوى من الحرف في العمل
والوجه الثالث : الاتفاق على أنّ الظرف الناقص لا يَرفع ظاهراً نحو : (بك زيد) ، و (فيك عمرو) بل صحته على الابتداء و الخبر ، أي : (بك زيد واثق) و (فيك عمرو راغب) والظرف معمول الخبر .
فأما إذا اعتمد على ما ذكرنا أولاً فإنه يعمل في الظاهر اتفاقاً ؛ لأنها قويت مشابهته للفعل باعتماده على سابق ، فلما انضم إلى مشابهته الفعل اعتماده على سابق ضاهى ما لا ينصرف، في حصول التأثير عند وجود السببين دون السبب الواحد .
ومثال الخبر (زيد خلفك أبوه) وقوله تعالى ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾ [1] فالجزاء يرتفع بالجار والمجرور ، ومثال الصفة : مررت برجل خلفك أبوه ، وقوله تعالى ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾ [2] فـ(متاع) مرتفع بـ(فيها) ، وقول حسان[3]:
[٢٠٨]ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتم وفينا نبي عنده الوحي واضعه
فالوحي مرتفع بالظرف ؛ لأنه صفة ، و (واضعه) صفة أخرى ، ومثال الصلة مررت بالذي عندك أبوه ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ

---

(1)- الآية ٣٧ من سورة سبأ
(2)-الآية ٢٩ من سورة النور
(3)-ديوان حسان ٢٨٦ ، و البيت من شواهد الكتاب ٥١/٢ ، وشرح أبيات الكتاب ٥٥٣/١ ،

ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [4]فعنده صلة ، و (علم الكتاب) مرتفع بالظرف ،

ومثال الحال (مررت بزيدٍ في الدار أبوه) ، وقوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُـدًى وَنُـورٌ﴾ [5]فـ"هدى" و"نور" رفع بالظرف ، وهو حال من الإنجيل بدليل قوله: (ومصدقاً) إذ لا يناسبه مما قبله إلا الظرف ، ومثال الهمزة : أ عندك زيد ، وفي التنزيل ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [6]و ﴿ أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [7]، ومثال النفي : ما في الدار أحد ، و[قوله]،
[٢٠٩]ما بالربع من أحد[١]

ومثال (أنّ) قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً﴾ [٢]تشبيهاً بالمضمر ، ومثال المصدر قول الشاعر [٣]:

[٢١٠] أحقاً بني أبناءَ سلمى ابن جندلٍ تهددكم إيّاي وسط المجالس

أي : (أ في حق ؟) ويجوز في جميع هذه الصور الحكم بأنّ الجملة اسمية تقدم خبرها لا فعلية ، وبه يتمسك السيرافي ،[٤] وهو في (أنّ) والمصدر أولى ؛ لعدم الإضمار .

---

(4)- الآية ٤٣ من سورة الرعد

(5)- الآية ٤٦من سورة المائدة

(6)- الآية ١٠ سورة إبراهيم

(7)- الآية ٣٥ من سورة النجم

(1)- تقدم في الشاهد ١٨٥

(2)- الآية ٣٩ من سورة فصلت

(3)- قائله الأسود بن يعفر وهو في ديوانه ٤٢، و البيت من شواهد الكتاب : ١٣٥/٣ ، والخزانة ٤٠٢/١، ٤٠١ ،و٢٨٢/١٠، ٢٧٦ وينظر : الأغاني ٢٢/١٣

(4)- المغني لابن فلاح ٦٧٢/٢ ، والرضي ٢٤٦/١

[وجوب تقديم المبتدأ]

متن : وإذا كان المبتدأ نكرة مشتملاً على ما يتصدر الكلام مثل : (من أبوك ؟) أو كانا معرفتين ، أو متساويين مثل (أفضل منك أفضل مني) ، أو كان الخبر فعلا له مثل (زيد قام) وجب تقديمه "[1].

الشرح[2] : إذا تضمن المبتدأ معنى الاستفهام ، أو معنى الشرط كقولك : أيهم عندك ،ومن أبوك؟ وأيهم يقم أقم معه ، وجب تقديمه ، وكذلك ضمير الشأن ؛ لأن الجملة المفسرة تقع بعده ، وكذلك إذا تضمن الخبر معنى الاستفهام نحو : كيف زيد؟ و أين عمرو؟ و متى القدوم ؟ وجب تقديمه .

وإنما وجب تقديم ما تضمن المعنى لثلاثة أوجه :

أحدها : ليعلم من أي قسم هو من أقسام الكلام ؛ لأنه لو تأخر لبقى الذهن متردداً بين المعاني ، ولا يحصل له القطع ببعضها .

لا يقال بأنه يسري المعنى من آخر الكلام إلى أوله كما يسري الشك في (أو) ؛ لأنّا نقول : نحن لا نمنع السراية بدليل أنه يسري المعنى إلى المضاف من المضاف إليه .

وإنما قلنا : لم يحصل القطع بذلك المعنى - من أول وهلة - الذي يزول به تردد الذهن بين المعاني .

وأما (أو) فوضعها لتقع بين شيئين ، فإذا جاءت فكأن الشك متصدر للكلام ، وليس لسائر أدوات المعاني ذلك ، فلا تحصل معها السراية ، لجواز أن يكون من كلام آخر.

والوجه الثاني : أنّ الاستفهام طلب ماهيّة معينة ، وطلب الماهية المعينة إضافة مخصوصة بين الذهن وذلك المطلوب ، فالذهن ينتقل من تلك الإضافة إلى المضاف ، والمنتقل عنه متقدم على المتنقل إليه فاللفظ الدال على طلب تلك الماهية لا بد أن يكون متقدماً عليها، وكذا يساق جميع المعاني مساق المعنى الذي تقتضيه

والوجه الثالث : أنّ المعاني تشتمل [على] ما في حيزها فلا تتقدم عليها ، ولذلك إذا لم تشتمل عليه جاز تقديمه عليها كحروف الجر فإنها تتقدم على ما تضمن المعاني ؛ لأن المعاني إنما تتعلق بالأسماء والأفعال دون الحروف ، وكذلك المضاف يتقدم عليها لنيابته مناب الحرف فلا يتصور فيه المعاني إلا على طريق الاكتساب من المضاف إليه .

---

(1)- الكافية ٧٧

(2)- ينظر : الكتاب ١/٣٢٩- ٣٣٤ ، والمقتضب ٤/١٢٦- ، وشرح المفصل ١/٩٨ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٦٤- ٣٦٥ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٥٦- ٢٥٩ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨٤- ٢٨٦

لا يقال بأن (ظننت) تحدث معنى في الجملة ، ومع ذلك يتقدم معمولها عليها ؛ لأنّا نقول : إنها لا تخرج الكلام من حيز الخبر بخلاف سائر المعاني فإنها تنقله إلى قسم غير قسم الخبر ،أو أن ذلك لقوتها ؛ لأن أصلها العمل .

وأما إذا كانا معرفتين فقد تقدم تحقيق ذلك من تقسيمهما [1]، أو متساويين ، ويمثل بـ"أفضل منك أفضل مني" يجوز بأن يقال : بأنّ الثاني أخص بالمتكلم ، وهو أعرف بالمخاطب .

وإنما وجب التقديم إذا كان الخبر فعلاً للمبتدأ ؛ لأنه لو قدم الفعل لم يعلم هل زيد فاعل أو مبتدأ ؟ / ، ولأنّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي ، فينسب العمل إليه ، وأما إذا كان فعلاً لغيره نحو: زيد قام أبوه ، فإنه يجوز تقديمه نحو : قام أبوه زيد ؛ لأنه لا يلتبس ، لإسناد الفعل إلى فاعل ظاهر

٥٤/أ

.

---

[1] – انظر باب المبتدأ والخبر ص ٣٠٩

[وجوب تقديم الخبر]

متنٌ : "وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام نحو : (أين زيد) أو كان مصححاً له مثل (في الدار رجل)، أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل (على التمرة مثلها زبداً) أو كان خبراً عن (أن) مثل (عندي أنّك قائم) ، وجب تقديمه" [1]

الشرح [2]: احترز بالخبر المفرد من الخبر إذا وقع جملة نحو : زيد من أبوه؟ وعمرو متى خروجه؟ فإنه لا يجب تقديمه لكونه جملة، وقد وقع الاستفهام فيها في أول جملته على ما يقتضيه التقديم ، أما تقديم الخبر المصحح لجواز الابتداء بالنكرة فقد تقدم تحقيقه [3]

وأما إذا كان يتعلق بالخبر ضمير في المبتدأ نحو : (على التمرة مثلها زبداً) فإنما وجب تقديم الخبر ليرجع الضمير إليه ؛ لأنه لو تقدم المبتدأ لأفضى إلى الإضمار قبل الذكر؛ إذ لا ينوي بالمبتدأ التأخير ؛ لأن الأصل أن يكون مقدماً فيصير مثل (صاحبها في الدار) ، ومثل : ضرب غلامه زيداً في الامتناع ، ويجوز في إعرابها ثلاثة أوجه :

أحدها: رفع (مثل) ونصب (زبد) لرفع إبهام (مثل)

والثاني: رفع (زبد) بالابتداء ، ونصب (مثلها) على أنه نعت النكرة تقدم عليها ، فانتصب على الحال ، والجار والمجرور الخبر .

والثالث : رفع (مثلها) بالابتداء ، ورفع (زبد) على البدل منه . وأمّا جرّ (زبد) على البدل من (التمرة) أو ضميرها فضعيف ؛ لأنّه لا يصح فيه بدل الكل ؛ لمغايرته للتمرة ، ولا بدل الاشتمال ، ولا بدل البعض .

وإنما وجب تقديم خبر (أنّ) المفتوحة إذا وقعت مبتدأة [4] لثلاثة أوجه :

أحدها :فرقاً بينها وبين التي بمعنى (لعل) ؛لأنها تأتي بمعناها[5] ،وهي لا تقع إلاّ مقدمة لما فيها من معنى الإنشاء الذي لا يقبل التأخير، فأوجبوا تأخيرها كراهة التباسها بها .

---

(1)- الكافية ٧٨

(2)- ينظر : الكتاب ١٢٦/٢- ١٢٨ ، والمقتضب ٣٥١/٢ ، وشرح الكافية للمصنف ٣٦٦/٢- ٣٦٨ ، و شرح الكافية للرضي ٢٥٩/١- ٢٦٣ ، والفوائد الضيائية ٢٨٧/١- ٢٨٨

(3)- انظر ص ٣٠٩

(4)- نحو : عندي أنك قائم ، ينظر القواس ٨٣٩

(5)- ينظر : شرح المصنف على الكافية مع تعليق المحقق ٣٦٨/٢

والثاني : أنها لو تقدمت لبقيت عرضة لدخول (إنّ) عليها ، فيؤدي إلى اجتماع حرفين مؤكدين لمعنى ، فأوجبوا تقديم الخبر ليصح دخول (إنّ) كقولك : (إنّ في ظني أنك مسافر) ،وأمّا إذا وقعت بعد (لولا) كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [1]أو بعد (إذا) كقوله [2]:

[٢١١]إذا أنه عبدُ القفا واللهازم

فيجوز تقديمها لانتفاء العلتين ؛ لأنّ التي بمعنى (لعلّ)[3] لا تقع بعدهما ، والمكسورة لا تجامعها بعدهما .

والثالث : أنهم أوجبوا تقديم الخبر خوفاً أن يلتبس بموضع المكسورة .

وقد ذكر المصنف وجوب تقديم المبتدأ ، ووجوب تقديم الخبر ، وبقيت مرتبة ثالثة أنت مخير فيها بين تقديم الخبر وتأخيره عند البصريين ، كقولك : زيد قائم ، وقائم زيد ، خلافاً للكوفيين والأخفش [4]فإنه عندهم يرتفع الظاهر به ، ويبطل المبتدأ

وإنما جاز تقديم الخبر عند البصريين اهتماماً به ليستفيد السامع الحكم من أول وهلة ؛ لأنه لو قدم المبتدأ لبقي ذهن السامع متردداً بين الأحكام الكثيرة قبل ذكر الحكم المقصود

حجة الكوفيين من وجهين :

أحدهما : أن المبتدأ ذات والخبر صفة ، والذات قبل الصفة بالاستحقاق ، فوجب أن يكون قبله في الذكر قياساً على التوابع ، والجامع التبعية المعنوية .

والثاني : أن الخبر لا بد أن يتضمن الضمير فلو قدم لأدى إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك غير جائز ؛ لأن الضمير هو اللفظ المشار به إلى أمر

---

(1)- الآية ١٤٣من سورة الصافات

(2)- هذا عجز بيت صدره

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا

نسبه ابن فلاح للفرزدق في المغني ٦٧٤/١ ، وليس في ديوانه ، وقيل : هو من الأبيات الخمسين المجهول قائلها ، و البيت من شواهد الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥١/٢ ، والخصائص ٣٩٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤ ، و٩٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١ ، وشرح الكافية للرضي ، و ابن فلاح في المغني ٦٧٤/١ ، و٩٥٠/٢ ، ٩٥١ ، والقواس ٨٤٠ ، والخزانة ٣٠٣/٤

(3) - في النسخة (نعم) ولعل الصواب ما أثبته ، وينظر : القواس ٨٤٠

(4)- ينظر الإنصاف المسألة (٩) ٦٥/١- ٧٠ ، والتبيين للعكبري ٢٤٥

معلوم ، فقبل صيرورته معلوماً كانت الإشارة محالا ، فكان الإضمار قبل الذكر محالاً .
والجواب عن الأول : أنّ ذلك يقتضي أن يكون تقديم المبتدأ أولى لا واجباً ،وأمّا القياس على التوابع
قلنا : الفارق موجود فذلك إن التوابع تشارك المتبوع في الجهة ، فكأنها هو ، والشيء لا يتقدم على نفسه ، وأمّا الخبر فإنه لا يشاركه في الجهة فجاز أن يتقدم عليه
وعن الثاني : أنّه ينوي به التأخير فلا يكون إضماراً قبل الذكر كقولهم : " في أكفانه لف الميت و" في بيته يؤتى الحكم"[1] وفي التنزيل ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [2]

حجة البصريين : الآية ، والشعر ، والاستعمال ، والمعنى ، أمّا الآية فقوله تعالى ﴿ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [3]والتسوية صفة إضافية للمحيا والممات ، فكان (سواءٌ) هو الخبر
وأمّا الشعر فقول الشاعر[4]:
[٢١٢]فتىً ما ابن الأغر إذا شتونا وحب الزاد في شهري قماح
فـ(فتى) خبر مقدم ، و (ما) زائدة ، وقول الشماخ[5]
[٢١٣] كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أنّ مطروح الظنون
فـ(وصل أروى) مبتدأ و (ظنون) خبره ، و (كلا يومي) معمول (ظنون) ، والمعمول يقع حيث يقع العامل[6] ، بدليل منعهم : (القتال زيدا حين تأتي) على أن تنصب (زيداً) بـ(تأتي) ؛ لأنّ (حين) مضاف إليه ، ومعمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، كما يتقدم هو عليه .

---

(1)- ، مجمع الأمثال ٤٤٢/٢ ، والمستقصى ١٨٣/٢ ، وسيأتي هذا المثل في ص ٦٣٧
(2)- الآية ٦٧ من سورة طه
(3)- الآية ٢١ من سورة الجاثية
(4)- ينسب لمالك بن خالد الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٤٥١/١،ولسان العرب ٥٦٦/٢(قمح) ، و البيت من شواهد الإنصاف ٦٦/١، والصفوة الصفية ٨٢٠/١
(5)- ديوان الشماخ ٣١٩ ، والإيضاح العضدي ٩٥ ، والمحتسب ٣٢١/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣
(6)- المقتصد ١/ ٣٠٢-٣٠٣

وأمّا الاستعمال فقول العرب [1] " تميميّ أنا" و" مشنوءٌ من يشنؤك" ولا دليل يدل على ارتفاعه به. وأما المعنى فلأنّ الرافع للفاعل لم يعتمد على شيء مما ذكرنا في الظرف ، فنقصت رتبته عن رتبة الفعل ، وأمّا إذا اعتمد على ما ذكرنا في الظرف فإنه يرتفع الخلاف . ويجوز أن يرتفع به عند البصريين ، ويجوز أن يكون خبره مثبتاً إن كان مطابقاً للمبتدأ كقولك :أقائم زيد ؟وفي التنزيل ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى / يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [2]

٥٤/ب

وأمّا ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [3] و ﴿ أَفَسِحْرٌ هَـٰذَآ ﴾ [4] فعلى تقديم الخبر ؛ لأنّه مصدر غير مقدر بـ(أنْ) ، والفعل ، وإن لم يكن مطابقاً كقولك : أقائمٌ الزيدان ؟ تعين جهة الفاعلية ، ومثال صورها : زيد قائم أبوه ، ومررت برجل قائم أبوه ، ومررت بزيد قائماً أبوه ، وجاءني الذي قائم أبوه ، و أ قائم الزيدان ؟ ، وما قائم الزيدان .

وأمّا قوله تعالى ﴿ عَـٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ ﴾ [5] فقال أبو علي [6] : (عاليهم) خبر مقدم ، وهو في معنى الجمع ، وهذا تعسف لا حاجة إليه لصحة ارتفاع (ثيابُ سندس) بعاليهم ؛ لاعتماده على الموصوف ،وهو (ولدان مخلدون) أو على ذي الحال على من قرأ بنصب (عاليهم) على الحال [7]. وأمّا قوله تعالى ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [1]

ففيه ثلاثة أقوال :

أحسنها: أنّ (سواء) خبر مقدم ؛ لأنّ التسوية صفة إضافية للإنذار وعدمه ، والصفة هي محط الفائدة فهي الخبر ، والهمزة وأم هاهنا مستعارتان للتسوية منقولتان عن الاستفهام إلى التسوية خاصة ، والمعنى على اليقين لا على الاستفهام ، وإنما جازت استعارتهما ونقلهما إلى التسوية لاشتراكهما في معنى التسوية ، إلا ترى أنك في الاستفهام إذا قلت : أزيد

---

(1)- ينظر : الكتاب ١٢٧/٢ ، والإنصاف ٦٦/١ ، والصفوة الصفية ٨٢١/١

(2)- الآية ٤٦ من سورة مريم

(3)- الآية ٥٣ من سورة يونس

(4)-الآية ١٥ من سورة الطور

(5)- الآية ٢١ من سورة الإنسان

(6)- نص عليه في المغني لابن فلاح : ٦٨١/٢

(7)- هذه قراءة غير نافع وحمزة من السبعة ، وينظر : الكشف عن وجوه القراءات ٣٥٤/٢

(1)- الآية ٦ من سورة البقرة ، وينظر المقتصد ٢٩٤

عندك أم عمرو ؟ فإنّ اللذين تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ، وتقول في التسوية من غير استفهام : ما أبالي أفعل زيد أم لم يفعل ، فلفظهما متفق ، وإن كان أحدهما استفهاماً والآخر غير استفهام .
والقول الثاني لأبي علي [٢]: أنّ (سواء) مبتدأ ، والجملة الخبر ، وهو ضعيف ؛ لعدم العائد فيها .
والقول الثالث : أنّ (سواء) خبر (إن) و(أنذرتهم أم لم تنذرهم) فاعل (سواء) ، ويضعف هذا القول أن (سواء) ليس من الصفات التي لها قوة رفع الظاهر ، ولذلك قال العبدي[٣] : هو من الصفات التي تعمل في المضمر دون المظهر ، وقال عبد القاهر[٤]: هو مصدر قائم مقام اسم الفاعل ، وإذا رفع بعده اسم فالأجود رفعه بالابتداء ، و(سواء) الخبر كقولك : مررت برجل سواءٌ أبوه والعدم .
وأمّا إذا عطف على ضميره فيؤكد ثم يعطف عليه كالضمير في الفعل ، فيقال : مررت برجل سواءٍ هو والعدمُ ، وإن شئت جعلت الضمير مبتدأ ، و (العدم) عطف عليه ، و (سواءٌ) خبر مقدم فترفعه .

---

[2]– ينظر : الحجة ٢٠١/١ ، والمقتصد ٢٩٤

[3]– أبو طالب أحمد بن بكر العبدي (٤٠٦ هـ) تقدم التعريف به

[4]– المقتصد ٢٩٥/١

[تعدد الخبر]

متنٌ : "وقد يتعدد الخبر مثل (زيد عالمٌ عاقلٌ) "[1]

الشرح [2]: قال النحويون " وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً ، وفي التنـــزيل﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [3]، وذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون الخبران متضادين كقولك : هذا حلو حامض ، وأبيض أسود ، وقائم قاعد ، فهما نائبان عن خبر واحد ، وليس كل واحد منهما خبراً مستقلاً ، أي : جامع للطعمين بمعنى : مزّ ، وللونين بمعنى أبلق ، وللقيام والقعود بمعنى راكع .

وأمّا عود الضمير منهما فلا يجوز أن يعود من كل واحد منهما ضمير ؛ لأنّه يصير التقدير كله حلو ، وكله حامض ، فيؤدي إلى الجمع بين متضادين .

لا جائز خلوهما عن الضمير ؛ لأنّه ينقض قاعدة الصفة المشبهة ، ولا جائز عود الضمير من أحدهما لما فيه من التحكم ؛ لأنّه يكون هو الخبر لعود الرابط منه ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين تقدير الاسمين بمعنى اسم واحد متحمل للضمير .

قال المصنف في شرح المفصل [4]: " يجوز أن يكون في كل واحد منهما ضمير ، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبراً على حياله ؛ لأنّ المقصود جمع الطعمين ، والضميران على أصلهما، والمعنى [أنّ]فيه حلاوة وفيه حموضة " .

والاعتراض على قوله : إنّه متى كان كل واحد منهما متحملاً لضمير المبتدأ لزم أن يكون خبراً مستقلاً ؛ لأنّ الضمير فيه عبارة عن المبتدأ فيلزم استقلاله بالخبرية ، ولا تتوقف على غيره ، وأمّا إذا قدر كل واحد منهما عاريا عن ضمير مستقل ، وإنما يقدران بمعنى اسم واحد هو المتحمل

---

(1)- الكافية ٧٨

(2)- ينظر : الكتاب ٨٨/٢ ، والمقتضب ٣٠٨/٤ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، وشرح الكافية للمصنف: ٣٦٩/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢٦٣/١- ٢٦٥ ، والفوائد الضيائية ٢٨٨/١ ، والهمع ٣٤٥/١- ٣٤٦

(3)- الآية ١٤، ١٥ ، ١٦ من سورة البروج

(4)- الإيضاح على المفصل :1 /٢٠٢- ٢٠٣

للضمير ، فإنه لا يستقل كل واحد منهما بالخبرية لعدم الضمير العائد منه وحده على المبتدأ .
قال ابن جني [1] : " وهذا الموضع كان أبو علي يخاطب به خاصة أصحابه ستين سنة ، وما أظنه فهمه إلاّ واحد أو اثنان "
والوجه الثاني : أنّه يصح أنْ يكون كل واحد مستقلاً بالخبر لعدم التضاد كقولك : زيد كاتب شاعر لبيب ، قال الشاعر[2] :
[٢١٤]من يك ذا بتٍ فهذا بتي مقيض مصيف مشتي
وفي كل واحد من هذه ضمير ، فأمّا عود الضمير من الخبر المستقل به المبتدأ فإنما يكون من المجموع ، ويقدر (كاتب شاعر لبيب) لجامع لهذه الخصال ؛ لأن كل واحد جزء من مجموع الخبر ، وهذا يقوي ما ذهب إليه المصنف ؛ لأنّه إذا كان في كل واحد ضمير ، ولم يستقل بالخبرية بل هو جزء من الخبر صار في التحقيق مثل القسم الأول ، ونظير هذا تأويل الجملة بالمفرد
لا يقال : بأن تعدد الأخبار لا يشبه الجملة لأنّ الجملة تحكى وتعرب ، وهذه الأخبار معربة ، فإذا قدرت الجملة بالمفرد فإنما ذلك / ليكون مطابقاً للمبتدأ ؛ لأنا نقول إذا قدرت الأخبار المتعددة بالمفرد فإنما ذاك ليكون ضمير الخبر مطابقاً للمبتدأ ؛ لأن التقدير أنه ليس كل واحد خبراً مستقلاً في هذه الحالة
٥٥/أ
قال بعضهم [3]: " لا يجوز أن يكون للمبتدأ خبران فصاعداً لوجهين :
أحدهما : أنّ الخبر مشبه بالفاعل ؛ لأنّ كل واحد منهما جزءٌ ثانٍ من الجملة ، والفاعل لا يكون إلا واحداً ، فكذلك الخبر ؛ لأنّه القول الدال على النسبة المحتملة للتصديق والتكذيب ، فلا يكون للجملة الواحدة إلاّ خبر واحد
والثاني : أنّ تعدد الأخبار يقتضي تعدد المفاعيل في باب (ظننت) ، وليس لها فعل يتعدى بنفسه إلى أكثر من مفعولين ، فينبغي أن يحمل ما ورد من تعدد الأخبار على الصفات للخبر المحذوف ؛ لأنّ تعدد الصفات معهود ، ولا محذور في تعددها .

---

(1)- لم أجده في كتب ابن جني التي وقفت عليها ، وقد نص عليه ابن فلاح في المغني ٧١١/٢

(2)- قائله رؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ١٨٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ، وابن الشجري ، والإنصاف٢/ ٧٢٥، وابن يعيش ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٠/١ ، وابن عقيل ، والهمع ٤٧٩/٢

(3)- واختاره ابن عصفور ، وكثير من المغاربة ، وعندهم أن ما جاء هكذا يكون الأول خبرا ، وما بعده صفة له ، أو على تقدير مبتدأ ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٩/١ ، والهمع ٣٤٦/١

والجواب عن الأول : أنّه إذا قدرت الأخبار بالمفرد حصل شبهها بالفاعل وعن الثاني : أنه يستحيل وصف الحلو بالحامض ، والأبيض بالأسود . فإن قدرت الصفات بمنـزلة صفة واحدة حصل تحقق الخبر ، وإذا لم يطرد تقدير الوصف في البعض امتنع في الكلّ ، وحُمل على تعدد الأخبار .

[دخول الفاء في الخبر]

متنٌ : " وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء في الخبر ، وذلك الاسم الموصول بفعل ، أو ظرف ، أو النكرة الموصوفة بهما، مثل : (الذي يأتيني ، أوفي الدار فله درهم) و (كلّ رجل يأتيني ، أو في الدار فله درهم) ، و (ليت) و (لعل) مانعان بالاتفاق ، وألحق بعضهم (إنّ) بهما "[1]

الشرح[2] : الأسماء على قسمين :

أحدهما : عار عن معنى الشرط والجزاء نحو : زيد ، وعمرو ، وهذا لا يجوز دخول الفاء في خبره ؛ لأنّه لا يعطف الخبر على المبتدأ ، فلو قيل : (زيد فمنطلق) فصحته على تقدير: هذا زيد، فهو منطلق ، وعلى هذا التأويل عند سيبويه قول الشاعر[3]

[٢١٥]وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا [4]

أي : هذه خولان ، والفاء عاطفة جملة على جملة ، ولو نصب (خولان) على تقدير (لابس خولان) لكان حسنا ، والأخفش يجعل الفاء زائدة[5] .

والقسم الثاني : الأسماء المتضمنة لمعنى الشرط ، ويدخل الفاء في خبر المبتدأ في ثلاثة مواضع اثنان لازمان ، وهما المبتدأ المتضمن لحرف الشرط نحو : من يأتني فله درهم ، وخبر المبتدأ بعد (أمّا) التي للتفصيل نحو : أما زيد فقائم .

وأما حذفها في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم

---

(1)- الكافية ٧٩

(2)- ينظر : الكتاب ١/١٣٩ – ١٤٠ ، ٣/١٠٢ ، والمقتضب ٣/١٩٥ ، وشرح المفصل ١/١٠٠ - ١٠١ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٧٠- ٣٧٤ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٦٧- ٢٧٢ ، والفوائد الضيائية ١/٢٨٩- ٢٩٢ ، والهمع ١/٣٤٧- ٣٥١

(3)- ولم أقف على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب :١/١٣٩، وشرح المفصل ١/١٠٠، والخزانة ١/٢١٩،و٣/٣٩٥،و٤/٥٥٢،٤٢١، و الرد على النحاة ١٠٤ ، والأزهية ٢٤٣، والجنى الداني ٧١، وأوضح المسالك ٢/١٦٣ ، وهمع الهوامع ١/٣٥٠ ، وقيل هو من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها

(4)- الخلو : هو الخلي الفارغ الذي لا هم له ، (خلا) اللسان١٤/ ٢٣٩وخولان بن عمرو جد قبيلة خولان اليمنية ، معجم البلدان : ٢/٤٠٧

(5)- ينظر معاني القرآن للأخفش : ١/٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٠ ، وشرح الرضي : ١/٢٧٠ ، والهمع ١/٣٥١

بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ ﴾ [1] فإنما حذفت تبعاً لحذف الخبر ، تقديره : فيقال لهم : أ كفرتم !؟ .
وأما القسم الثالث غير اللازم : فدخولها في خبر المبتدأ الموصول ، والنكرة الموصوفة بشرط أن يكون المبتدأ الموصول أو النكرة الموصوفة فيهما معنى العموم ، وأن تكون الصفة أو الصلة جملة فعلية ، أو ظرفية .
فأمّا اشتراط العموم فلكي تحصل المناسبة للشرط ،وأمّا اشتراط كون الصفة أو الصلة بالفعل ؛فلأن الشرط بالفعل ،وأمّا الظروف فتنوب مناب الفعل ،وقد اجتمع الشرطان في قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾ [2] إذ المراد بـ(الذين) الجنس [3]، والصلة جملة فعلية ، وكذا قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ [4]
وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [5] ففي (ما) وجهان :
أحدهما : أنها شرطية ، وفعل الشرط محذوف ، أي : ما يكن ، والفاء جواب الشرط
والثاني : أنها موصولة و (بكم) الصلة و (من نعمة) في موضع الحال من الضمير في (بكم) ، و (فمن الله) الخبر ، لكن الفاء تؤذن بأن الأول سبب للثاني ، ولا يستقيم ذلك ؛ لأنّ الأول استقرار النعمة بالمخاطبين ، والثاني : كونها من الله ، ولا يمكن أن يكون استقرار النعمة بالمخاطبين سبباً لكونها من الله من جهة أن الأول فرع من الثاني
وتأويلها : أنه جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نعمة جهلوا معطيها ، فاستقرارها بهم مع الجهل سبب للإخبار بكونها من الله ، فيتحقق أن الأول سبب للثاني[1] .

---

(1)- الآية ١٠٦من سورة آل عمران
(2)- الآية ٢٧٤من سورة البقرة
(3)- الذين مبتدأ ، وخبره (فلهم أجرهم عند ربهم) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٤٠/١
(4)- الآية ١١٢من سورة البقرة
(5)- الآية ٥٣ من سورة النحل
(1)- ينظر : مغني اللبيب ٣٩٨ ، والصفوة الصفية ٦٦٥/١

وأمّا النكرة فنحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل عندك فله درهم ، ولو كان الموصول مخصوصاً نحو : زيد الذي يأتيني له درهم ، لم تدخل الفاء لبعده عن شبه الشرط ، لا يقال : بأنه يقال : (إن أتاني زيد فله درهم) مع كونه مخصوصاً ، فهلا جاز ذلك لأنا نقول الشرط لابد فيه من الإبهام ؟

وقد يكون الإبهام في الفعل والفاعل نحو : من يأتني فله درهم ، فالفاعل مبهم ، والفعل يحتمل أن يوجد وأن لا يوجد ، وقد يكون الإبهام في الفعل ، وإن كان الفاعل مخصوصاً كما في الصورة المتقدمة .

وأمّا : زيد الذي يأتيني له درهم ، فلا إبهام فيه حتى يشابه الشرط ؛ لأنّ الموصول مخصوص ، والصلة جزء منه

وإذا كانت الصلة أو الصفة بالجملة الاسمية نحو : الذي أبوه قائم له درهم ، أو كل رجل أبوه قائم له درهم لم يجز دخول الفاء في الخبر لعدم الفعل الذي يتحقق به شبه الشرط، وكذلك إذا وقعت الصلة أو الصفة جملة شرطية كقولك : الذي إن يزرني أزره له درهم /، أوكل رجل إن يزرني أكرمه له درهم .

٥٥/ب

لا يجوز دخول الفاء في الخبر ؛ لأن الشرط قد استوفى ما يقتضيه فلم يبق ما يقتضي التشبيه بالشرط .

ولما كانت الصفة في هذا الموضع لازمة للموصوف لزوم الصلة للوصول اشتركا في دخول الفاء في الخبر، ولذلك لو قلت [٢]: (كل رجل له درهم) بغير وصف لم يجز دخول الفاء ، وكذلك يشتركان في أنّ كل واحدة منهما جملة خبرية ، وأنّ كل واحدة [منهما] مبينة للأولى ، وأنهما يفتقران إلى ضمير، وأنّ كل واحدة منهما لا تعمل فيما قبل صاحبها.

والفرق بين دخول الفاء وعدم الدخول أن دخولها يؤذن بأن الأول سبب للثاني كما في الشرط ، وإذا لم تدخل جاز أن يكون سبباً ، وأن لا يكون سبباً .

فإذا قلت : (كل رجل يأتيني فله درهم) آذنت بأن الإتيان سبب لاستحقاق الدرهم[٣] ، ولو حذفتها جاز أن يكون مستحقاً بالإتيان وبغيره .

وإذا دخلت على الاسم الموصول أو النكرة الموصوفة (ليت ، ولعل ، وكأنّ ، ولكن) لم تدخل الفاء في الخبر إجماعاً ؛ لأنها تغير اللفظ والمعنى إذ هي إنشاء ، وخبرها لا يحتمل الصدق والكذب ، وما بعد الفاء خبر محض محتمل للصدق والكذب ؛ لأنه شبه بجواب الشرط ، وهو خبر

---

[2]- الصفوة الصفية : ١/ ٦٧٤

[3]- المقتضب ٣/١٩٥ ، و الصفوة الصفية١/ ٦٧٥

فيؤدي الجمع بينهما وبين الفاء إلى التناقض ، إذ يكون ما بعد الفاء محتملاً غير محتمل .
وأما إذا دخلت (إنّ) فنقل عبد القاهر ، وتبعه المصنف أن مذهب الأخفش دخول الفاء ، ومذهب سيبويه عدم الدخول[١] .
ونقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش [٢]أنّ مذهب سيبويه دخولها ، ومذهب الأخفش عدم الدخول ، وهذا النقل أصح ؛ لأنّ الأخفش يقول بزيادة الفاء ، وسيبويه لا يقول بزيادتها[٣] حجة الأخفش أنها لا تعمل في الشرط ؛ لأنّ له صدر الكلام ، ولذلك كان في قوله[٤]
[٢١٦] إنّ من يدخل الكنيسةَ يوماً يلق فيها جآذراً و ظباء
ضمير الشأن مع (إنّ) مقدر ، فكذلك لا يدخل على ما أشبه الشرط بوجود الفاء قياساً على (ليت) و (لعل).
والجواب أنه لا يلزم من امتناع دخولها على الشرط الامتناع من دخولها ما يشبه الشرط ؛ لأن الامتناع في الشرط أنه يؤدي إلى اجتماع شيئين يقتضيان صدر الكلام ، وليس ذلك موجود في المشبه بالشرط.
وعن القياس بوجود الفارق ، وهو أن خبر (إنّ) ليس إنشائياً يحصل به التناقض الحاصل من خبر (ليت ولعل) ؛ لأنها لم تغير معنى الابتداء ، ولذلك جاز العطف على محل اسمها بالرفع، وقد نطق التنزيل على وفق مذهب سيبويه . قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [١]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [٢]، ﴿ إِنَّ

---

[1]- المقتصد : ٣٢٤/١ وشرح المصنف على الكافية ٣٧٢ ، والصفوة الصفية ٦٦٥/١
[2]- إملاء ما من به الرحمن ٦٢/١ ، و شرح المفصل ١٠١/١ ، وشرح الرضي ٢٧١/١
[3]- الكتاب : ٦٣/٣- ٦٤ ، وابن يعيش١/ ١٠٠
[4]- ينسب للأخطل : وينظر ديوانه : ٣٧٦ ، البيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ١٥٨/١،و شرح المفصل ١١٥/٣،وشرح الرضي ٢٧١/١ ، وأمالي الشجري ١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/١ ، ومغني اللبيب ٥٦ ،وهمع الهوامع ١٣٦/١، و الخزانة ٤٥٧/١،
[1]- الآية ١٣ من سورة الأحقاف
[2]- الآية ١٠ من سورة البروج

ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾ إلى ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٣] وقال ﴿ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [3]

والأخفش يجعل الفاء زائدة ، وهو ضعيف [4].

وأمّا الآية الأخيرة فإن الصفة هي الموصولة لكن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، وقيل : إن الخبر الذي تفرون منه ، والفاء لعطف جملة على جملة .

فإن قيل : لا يستقيم أن تكون الفاء للسببية ؛ لأنّ الفرار من الموت ليس سبباً لملاقاته ؛ لأنه يلاقيهم فروا أو لم يفروا ، قلنا : يحتمل أمرين :

أحدهما : أنّ الفرار سبب وعدم الفرار من طريق الأولى ، مثل قوله[5] : «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»

وقوله :

[٢١٧]ومن هاب أسباب المنية يلقها وإن رام أسباب السماء بسلم [1]

والثاني : أن المعنى أن الفرار الذي يظن أنه سبب للنجاة سبب للإخبار بملاقاة الموت ، وأكثر النحويين [2]يذكرون ﴿ والسارق والسارقة ﴾ [٣] و ﴿ الزانية والزاني ﴾ [٤] هاهنا لأنّه عند المبرد من هذا القبيل ، والمصنف

---

[3]-الآية ٢١ من سورة آل عمران

[3]- الآية ٨ من سورة الجمعة

[4]- في معاني القرآن للأخفش لا خلاف بينه وبين سيبويه ٨٧/١ ،وذلك عند الآية ٤٠ من سورة البقرة ، وقد ذهب في موضع آخر إلى القول بزيادة الفاء ، ينظر : معاني الأخفش : ١٣١/١ عند قوله تعالى ﴿إنه من عمل سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾، الأنعام ٥٤ ، فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما ، ينظر:شرح ابن الحاجب على الكافية ٣٧٤/٢

[5]- هذا القول مشهور عند الأصوليين واللغويين ، ويروى عن رسول الله ﷺ بسند ضعيف ، كما يروى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ، ينظر : مغني اللبيب ٣٣٩ ، والتصريح : ٤١١/٤ ، وحلية الأولياء للأصفهاني ١٥١/١ ، والإصابة لابن حجر ١٩٥/٢

[1]- قائله زهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ٨٧ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٢٤/٣-٣٢٥ ، ومغني ابن فلاح ٧٢٤/١

[2]- الكتاب ١٤٢/١ ، والمقتضب ٢٢٥/٣

[3]- الآية ٣٨ من سورة المائدة

[4]- الآية ٢ من سورة النور

أخّره إلى (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) [٥]؛ لأنّ وقوع الأمر بعده مما يقتضي نصبه .

(5)- وهو باب الاشتغال ص ٥٥٠

[حذف المبتدأ]

متنٌ : "وقد يُحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً ، كقول المستهلّ : (الهلالُ والله) ، والخبر جوازاً مثل : (خرجت فإذا السَّبعُ) ، ووجوباً فيما التُزِمَ في موضعه غبرُهُ مثل : (لولا زيدُ لكان كذا) ، ومثل (ضربي زيداً قائماً) ، و (كلُّ رجلٍ وضيعته) و (لعمرُكَ لأفعلنّ كذا)[١]

الشرح [٢]: حذف المبتدأ ينقسم إلى واجب وجائز ، والمصنف[٣] لم يذكر الواجب ، وهو في قولهم : (لا سَوَاءٌ) ، وفي الخبر أنّه لما قال أبو سفيان يوم أحدٍ: " الحربُ سجالٌ يومٌ بيومٍ ، قال له عمر رضي الله عنه : لا سواءٌ ، قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار [٤]" ، وحذف المبتدأ هاهنا مجمع عليه ، واختلف في موضعه ، فذهب سيبويه والمبرد[٥] إلى أنّه مقدَّر قبل (لا) تقديره : هذان لا سواء ، إلا أنّ المبرد يجوز إظهاره قياساً على مبتدأ حذف اختصاراً ، و سيبويه يمنع من إظهاره ، وذهب قوم إلى أنه مقدر بعد (لا) [٦]أي : لا هما سواء ، وإنما لزم حذفه عند سيبويه لوجهين : أحدهما : أنّ (لا) بمنزلة العوض عن إظهاره ، ونظيره قولهم [٧]: " لاها الله ذا "في كون (الواو) لم تظهر مع (هاء) لكونها عوضاً عنها .

والثاني : أنّ (لا) بمعنى (غير) تقتضي التكرير ، كقولك : زيد لا قائم ولا قاعد ، فلزم حذف المبتدأ ليناسب في اللفظ (لا) التي بمعنى (ليس) لأنها تقع غير مكررة ، وإنما لزم حذفه عند من قدر / المبتدأ بعد (لا)

---

[١] – الكافية ٨٠

[٢] – ينظر : الكتاب : ١/١٣٨ ، ٢٨٩ ، و ٢/٧٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، و ٣/٤٩٩ ، والمقتضب ٣/٧٦- ٧٨ والأصول ١/٦٧- ٧٢ ، والإيضاح العضدي : ٩٤-وشرح المفصل ١/٩٥- ٩٨ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٧٥- ٣٧٩ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٧٢- ٢٨٥ ، والفوائد الضيائية ١/٢٩٣- ٢٩٨ ، ومغني اللبيب ٨٢٢- ٨٢٦ ، والهمع ١/٣٣٤ - ٣٤٥

[٣] – ذكر المصنف في المتن حذف الخبر وجوبا وجوازا ، أما المبتدأ فقد ذكر حالة الجواز فقط ، و ينظر : شرح الجمل للزجاجي ١/٣٥٣ ، والإيضاح على المفصل ١/١٩٣

[٤] – البداية والنهاية ٤/٣٩

[٥] – الكتاب ٢/ ٣٠٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٩ ، وشرح القواس ٢/٨٤٣

[٦] – التذييل والتكميل ٣/٣١٧

[٧] – الكتاب ٢/٣٠٢

لكونه معرفة غير مكررة ،والمعرفة إذا وقعت بعد (لا) وجب تكرارها ،فاختير (لا)لتكون في اللفظ داخلة على غير معرفة [١].

[حذف المبتدأ جوازا]

وأما الجائز فعند قرينة حالية أو مقاليّة تدل على خصوصية المحذوف ، كقول المستهل : الهلالُ والله ، وذلك عند ترائي الهلال ، فعلم أنه إذا قال أحدهم : الهلالُ ، أن المعنى : هذا الهلال [٢]، وفي التنزيل ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّار ﴾ [٣]أي : هو النار ، و ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾ [٤]أي هذه سورة ، و ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾ [٥]، ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ ﴾ [٦] أي : قوم ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً ﴾ [٧]، فمن رفع فخبر لمبتدأ محذوف ، أي : هي خالصة، أو خبر بعد خبر ، ومن نصبها فعلى الحال من الضمير في أحد الظرفين، وقوله: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [٨] الأجود حذف المبتدأ أي : قولنا طاعة ، بدليل ظهوره في قول الشاعر [٩]:

---

[1] – لم يذكر ابن فلاح سوى موضعين لحذف المبتدأ وجوبا ، وقد عدد السيوطي سبعة مواضع منها ما عده ابن فلاح جائزا ، وينظر : الرضي : ١/٢٧٢-٢٧٣ ، والهمع ١/٣٣٥ – ٣٣٦ ،

[2] – ينظر الأصول في النحو : ١/٥٧

[3] – الآية ٧٢ من سورة الحج

[4] – الآية ١ من سورة النور

[5] – الآية ٤٦ من سورة النساء

[6] – الآية ٤١ من سورة المائدة

[7] – الآية ٣٢ من سورة الأعراف

[8] – الآية ٢١ من سورة مُحَمَّد

[9] – قائله عمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٤٩٠، البيت من شواهد الأغاني ١/١٨٥،و الخصائص ٢/٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٠ ، والتذييل والتكميل ٣/٣١٥ ، وتذكرة النحاة ٦٠١ ومغني ابن هشام ٨٢٦ ، والخزانة ٢/١٥٠ .

[٢١٨]فقالت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

وإذا قيل : كيف أنت ؟ قلت : صالح ، أي : أنا صالح ، وقول الشاعر[١] ،

[٢١٩]فقالت :حنان ما أتى بك هاهنا ؟ أ ذو نسب أم أنت بالحي عارف؟!

أي : أمرك حنان ، و أذو نسب أنت ؟ ، وقول الآخر[٢]:

[٢٢٠]يوماً يمانٍ إذا لاقيت ذا يمنٍ وإن لقيت معديا فـ"عدنان"

أي : أنا يمانٍ ، وقول الآخر[٣]:

[٢٢١]لا يبعد الله التلبب والغا رات إذ قال الخميس : نِعَم

، أي : هذه نعم فاغتنموها

وأما قوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[٤]فيحتمل حذف المبتدأ ، أي : أمري صبر جميل ، وحذف الخبر أي : صبر جميل أجمل ، وحذف المبتدأ أقوى لوجهين :

أحدهما : أنّه إذا حذف المبتدأ كانت قرينة حاله - وهي قيام الصبر به - دليلاً على المبتدأ المحذوف ، أي : أمري صبر جميل ، وإذا حكم بحذف الخبر لم يكن ثم قرينة تدل على خصوص الخبر .

الثاني : أن الكلام سيق للتمدح بحصول[٥] الصبر له ، وحذف المبتدأ يحصل له هذا المعنى ، وحذف الخبر لا يحصله ؛ لأنّه غير مخبر بأن الصبر الجميل أجمل بمن قام به ، ولذلك يقوله المتكلم ، وإن لم يكن متصفاً به .

[حذف الخبر جوازا]

قوله : "والخبر جوازاً " أي : عند قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية المحذوف ،ومثل بقولهم [٦]: " خرجت فإذا السبع " (إذا) هاهنا للمفاجأة ، وفيها ثلاثة أقوال :

---

(1) – ينسب للمنذر بن درهم الكلبي البيت من شواهد الكتاب ٣٢٠/١،والمقتضب ٢٢٥/٣ ،و شرح المفصل ١١٨/١،والهمع ١٨٩/١،واللسان (حنن)١٢٩/١٣و الخزانة ١١٢/٢

(2) – ينسب لعمران بن حطان ،والبيت من شواهد الكامل ٩٢/٣ ، وشرح الشافية ١٤/٢،والخزانة ٣٥٧/٥ ، وشرح القواس ٨٤٣/٢ ،

(3) – ينسب للمرقش الأكبر وهو في إصلاح المنطق ٦٠،و البيت من شواهد شرح المفصل ٩٤/١،والمغني وينظر اللسان (ندي)٣١٦/١٥

(4) – الآية ١٨ و ٨٣ من سورة يوسف،

(5) – الإيضاح على المفصل : ١٩٤/١ ، والصفوة الصفية ٨٢١/١

(6)– المفصل ٤٥/١ ،

أحدها : للمبرد[1] أنها ظرف مكان ، فيجوز على هذا وقوعها خبرا عن الجثة ، وتتعلق بمحذوف من الألفاظ العامة ،كـ(موجود) و (حاصل) ، وإذا ذكر اسم آخر كان منصوباً على الحال من الضمير في الظرف ، وهو العامل فيه ، كقولك : خرجت فإذا السبع واقفاً أو عادياً ، ويجوز رفع الاسم على أنّه الخبر ، وهو عامل في الظرف ، وفي التنزيل ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾[2] وعلى هذا القول لا تضاف إلى الجملة إذا وقعت بعدها ؛ لأنّ ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجمل إلا (حيث ، ولدن) في بعض الصور ، والعامل فيها : (يقنطون) في قوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[3]، وهي مبنية على هذا ؛ لتضمنها الفاء ، قال أبو علي : فإذا ظهرت معها الفاء كانت زائدة "[4].

والقول الثاني : لعلي بن سليمان[5] أنها ظرف زمان ، فإذا وقع بعدها جثة فلا بد من تقدير مصدر مضاف الى الجثة ، وهي خبر عن المصدر المقدر ، أي : خرجت فإذا حضور السبع ، أو وجود السبع ؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة كما في " الليلةَ الهلالُ " ، وعلى هذا القول هي مضافة إلى الجملة ، ولا يعمل فيها (يقنطون).

والقول الثالث[6]: أنها حرف بدليل وقوعها في جواب الشرط بمنزلة الفاء في قوله ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[7] فعلى هذا القول يكون الخبر محذوفاً تقديره : فإذا السبع حاضر أو

---

(1)–المقتضب ٢/٥٧، ٥٨ ، وشرح الرضي ١/ ٢٧٣

(2) – الآية ١٠٧،من سورة الأعراف ،و٣٢ من سورة الشعراء

(3) – الآية ٣٦ من سورة الروم ، وينظر الصفوة ١/٢٠٠

(4) – ينظر : المسائل المنثورة ١٣ ، وسر الصناعة ، ٢٧٠ ، وقد رجح ابن جني كونها زائدة في مثل : خرجت فإذا زيد ، قال لأنك قد استغنيت بما في إذا من معنى الاتباع عن الفاء التي تفيد معنى الاتباع " ينظر : سر الصناعة ٢٦١

(5) – علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ) ترجمته في الفهرست ٨٣ ، ونزهة الألباء ٣١٢-٣١٣ و معجم الأدباء ١٣/٢٤٦،وبغية الوعاة ٢/١٦٧،، والقول منسوب للزجاج في شرح الرضي ١/٢٧٣

(6) – نقل هذا القول عن عبد الله بن بريّ(ت ٥٨٢ هـ) ينظر: شرح الرضي ١/٢٧٤

(7) – الآية ٣٦ من سورة الروم

موجود ؛ لأنّ الحرف لا يقع خبراً عن الاسم ، وقدر الخبر بذلك لما فيها من الدلالة على الوجود إذ لا يفاجأ الشيء إلا بعد وجوده ، وعلى هذا القول يستقر قول المصنف[1]: إن الخبر محذوف ، ولكنه ضعيف ، وأمّا على القولين الأولين فهي الخبر لكنها تتعلق بمحذوف ، وذكر المصنف [2] أنك إذا قلت : (خرجت فإذا زيد بالباب) إن العامل في (إذا) معنى المفاجأة ، وهو عامل لا يظهر ، استغنوا عن إظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه ، إذ لا يصح أن يعمل فيها "خرجت " لفصل الفاء بينه وبين معموله / ، والتحقيق فيها ما ذكرناه .

٥٦/ب

ومن حذف الخبر الجائز قولك لمن قال : من عندك ؟: زيد ، أي : زيد عندي ، فمن حذفه فطلباً للاختصار ، ومن أظهره فللعناية به ، وقطع التوهم ، وفي التنزيل ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [3]أي : فعليكم نظرة ، و ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [4](من) مبتدأ ، وتقدير الخبر (كغيره) [5]، وقيل : هو في موضع نصب بتقدير أجعلتم !؟ و تقدير الخبر على قياس قول سيبويه في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [6] : فيما يتلى عليكم حكمُ الذين يتوفون .

وقيل : تقدير العائد إلى المبتدأ (يتربصن بأنفسهن بعدهم) ، وقيل تقدير العائد (ويذرون أزواجهم يتربصن) ، وقيل : المضاف محذوف من الأول ، أي : (وأزواج الذين) ، و (يتربصن) الخبر . وأما قوله تعالى ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [7] فعلى حذف مضاف [1]، إما من الأول ،

---

[1] – عند قول المصنف في المتن : والخبر جوازا مثل : خرجت فإذا السبع

[2] –الإيضاح على المفصل : ١٩٣/١

[3]–الآية ٢٨٠ من سورة البقرة

[4] – الآية ١٨ من سورة الزخرف

[5] – معاني القرآن للفراء ٢٩/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٥٠/٢

[6] – الآية ٢٣٤ من سورة البقرة ، والكتاب ١٤٣/١

[7] – الآية ١٩٧ من سورة البقرة ، وينظر مشكل إعراب القرآن ١٢٣/١

أو من الثاني ، أي : أشهر الحج ، أو الحج حج أشهر ، وقوله ﴿ هُمۡ دَرَجَٰتٌ﴾ [٢] أي : ذووا درجات ، [وقوله تعالى ﴿ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ ﴾][٣]قيل : الخبر محذوف ، أي : فعليه ما استيسر ، وقيل : " ما " في موضع نصب أي : فليهد ما استيسر ﴿ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾ [٤]، أي : فعليه عدة ، وقول ، الشاعر :

[٢٢٢]وبيتان بيت الله نحن ولاته وبيت بأعلى إيلياء مشرفُ [٥]

تقدير الخبر : ولنا بيتان ، وقول الآخر :

[٢٢٣] وإني من قومٍ بهم يُتَّقى العدا ورأبُ الثَّأى والجانبُ المتخوفُ [٦]

بتقدير الخبر (ولهم رأب الثأى) ؛ لفساد المعنى إذا حمل على الأول وأمّا قول الآخر[٧]

[٢٢٤]أ رواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي حال تصير

فأجود ما قيل فيه : أن يكون "أنت" مبتدأ على حذف مضاف من الخبر ، أي : أصاحب رواح مودع أنت ؟ ، وقيل : (رواح) خبر (أنت) على الاتساع ، وقيل : (رواح) خبر مبتدأ محذوف ، وخبر (أنت) محذوف

---

[1] – ليكون المبتدأ هو الخبر في المعنى ينظر مشكل إعراب القرآن : ١٢٣/١ تقديره : أشهر الحج أشهر معلومات

[2] – الآية ١٦٣ من سورة آل عمران

[3] – الآية ١٩٦ من سورة البقرة

[4] –الآية من ١٨٤ سورة البقرة

[5] – قائله :الفرزدق ،وهو في الديوان ٣٢/٢،والبيت من شواهد المغني لابن فلاح ٦٩٠/١ ، و اللسان (شرف) ٤٠/١١

[6] – قائله الفرزدق ، وهو في الديوان ٢٩/٢، و البيت من شواهد الخصائص ٢٨٦/١ ، والجمهرة ٨٨٧ ، وينظر اللسان(رأب) ٣٩٨/١ ، و رأب الثأى : إصلاح الخرم أو الفتق ، والجانب المتخوف ، هو الجانب الضعيف الذي يخاف دخول الأعداء منه ، وينظر : اللسان (راب) ٣٩٨/١

[7] – ينسب لعدي بن زيد ،وهو في ديوانه ٨٤،والبيت من شواهد الكتاب ١٤٠/١،والخصائص ١٣٢/١،ومغني اللبيب ١٦٦/١،وتذكرة النحاة ٣٦٢ ، و همع الهوامع ١١٠/١،و١١١/٢،ويروى : (لأي ذاك تصير)

أي : أهذا رواح وأنت الهالك ، وقيل : " أنت" يرتفع بفعل يفسره فانظر ، أي : انظر أنت فأنظر ، وهو تأكيد للضمير المحذوف ، ووجود الفاء منع من جعل (فانظر) الخبر [١].

[حذف الخبر وجوباً]

قوله" ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره" لا بد في واجب الحذف من وجود قرينة حالية أو مقاليّة تدل على خصوصية المحذوف ، ومن لفظ يقع موقعه يسدّ مسدّه ، وبهذا القيد الثاني امتاز الواجب من الجائز ، وذلك في مواضع :

الأول : بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره ،نحو : لولا زيد لهلك عمرو ، وفي المرفوع بعدها ثلاثة أقوال :

أحدها للبصريين [٢]: أنّه يرفع بالابتداء ، والخبر محذوف لازم حذفه لوجود الشرطين ، وهما : الدلالة على خصوصية المحذوف لما في (لولا) من معنى الوجود ، ووقوع لفظ موقعه لا يصلح أن يكون خبراً ؛ لعدم الرابط وهو جواب (لولا) .

والثاني : للفرّاء أنها الرافعة للاسم [٣].

والثالث : للكسائي [٤] أنه يرتفع بعدها بإضمار فعل .

حجة الفراء أن الأصل عدم الحذف ، وأنها مختصة بالاسم فعملت فيه قياساً على كل مختص عامل . لا يقال بأن لام الابتداء مختصة ولم تعمل ؛ لانّا نقول : إنها في تقدير تكرير الجملة لإفادتها تأكيدها ، فإن نقض بـ(إنّ) قلنا: إنها عملت لقوة شبهها بالفعل

فإن قيل : فبعض المختصات لا تعمل!! قلنا : الأصل في كل مختص أن يعمل .

فإن قيل : لو رفعت لنصبت ؛ لأنّ كل رافع من الحروف ناصب .

قلنا : لا يلزم ذلك ، لأنها عملت فيما تقتضيه

فإن قيل : فقد وقع بعدها الفعل كقوله

[٢٢٥]ألا زعمت أسماء أن لا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي[٥]

---

[1] –ينظر : شرح السيرافي بحاشية الكتاب ١/١٤٠

[2] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٥ ، وشرح الرضي ١/ ٢٧٥

[3] – ينظر : الإنصاف المسألة (١٠) ١/٧٠ – ٧٨ ، ومعاني الفراء ١/٤٠٤

[4] – ينظر الكتاب : ١/٢٧٩ ، والمقتضب ٣/٧٦ ، وابن يعيش : ١/٧٥ ، وشرح الرضي : ١/٢٧٤ والتذييل والتكميل ٣/٣٠٠

[5] – ينسب لأبي ذؤيب الهذلي ينظر :شرح أشعار الهذليين ١/٨٨،و البيت من شواهد الخزانة ١١/٢٤٦،والمغني ١/٢٧٧،والهمع ١/١٠٥

وقول الآخر [١]:

[٢٢٦]لا درّ درك أني قد رميتهم لولا حددت وما عذري بمحدودِ

قلنا : النقض مشترك بيننا وبينكم[٢]، ويقوي مذهب الكسائي ، حجة الكسائي ما تقدم من الشعر ، وقول العرب" لولا رأسك مدهوناً لكان كذا "فانتصاب الحال يدل على تقدير العامل فيه وفي الحال ، وأن (أنّ) المفتوحة وقعت بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ [٣]فهي في موضع الفاعل ؛ لأنها إنما تفتح في موضع المفرد ، وعلى زعمكم هي في موضع الجملة ، فلا وجه لفتحها .

والجواب عن وقوع الفعل بعدها أن الحكم منوط بالأعم الأغلب ، وهو عدم وقوعه بعدها ،وعن حذف الفعل / أنّه لا يحذف إلاّ إذا كان هناك شيء يدل عليه ، وليس بموجود هاهنا ، وهم يزعمون أن (لا) بمعنى (لم) ، والمعنى على النفي ، ولو كان كذلك لجاز العطف عليه بالواو ، و (لا) لتأكيد النفي . ٥٧/أ

ويقال : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴾ [٤] فعدم جواز ذلك يدل على عدم النفي .

وأما فتح (أن) بعدها ، قلنا : لما لم يظهر الخبر صارت كأنها واقعة موقع المفرد

فإن قيل : فأنتم تزعمون أنه يجب حذف الخبر استغناء عنه بطول الكلام بجواب (لولا) ، وقد استعمل الخبر بعدها في قوله :

[٢٢٧]فلولا سلاحي عند ذاك وغلمتي [٥]

---

[1] – ينسب للجموح الظفري والبيت من شواهد الإنصاف ١/٧٤،٧٣،وتذكرة النحاة ٣٨٧،٧٩،والخزانة ١١/٢٤٧،وينظر اللسان (عذر) ٤/٥٤٥

[2] – الإيضاح على المفصل ١/١٩٤

[3] – الآية ١٤٣ من سورة الصافات

[4] –الآية ١٩–٢٠ من سورة فاطر

[5] – هذا صدر بيت من الطويل غير منسوب فيما أعلم ، وعجزه

(لرحت وفي رأسي مآيم تسبرُ) ، وهو من شواهد القواس ٢/٨٤٤ ، واللسان (أمم) ١٢/٣٣ ، وتاج العروس (أمم)

وقوله تعالى : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ ﴾ [1] ، وقد حذف جوابها ، ولم يظهر الخبر في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ۖ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ [2] أي : ما يعبأ بعذابكم ، لولا دعاؤكم الأصنام لما عني بعذابكم ، فاستفدنا من التكذيب دعاء الأصنام ، والتعذيب ، ووجود المبالاة ، لوجود دعاء الأصنام ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [3] فما بعد (لولا) مبتدأ ، وجوابها محذوف دل عليه (هم بها) ، أي : لولا رؤية برهان ربه لهم بها ، فيدل على انتفاء همه بها لوجود البرهان ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ ﴾ [4].

والجواب عن الأول أنّ (عند) ليس بخبر ولا حال ؛ لأن الخبر إذا لم يظهر ، فالفضلة بعدم الظهور أولى ، بل (عند) يتعلق بما في (سلاحي) من معنى الشدة ، وأن (سبق) ليس بخبر بل صفة كتاب ، والخبر محذوف .

وعن حذف الجواب في هذه الآيات مع عدم ظهور الخبر أنه وإن حذف فهو في حكم المنطوق به ، فلذلك لم يظهر الخبر .

والموضع الثاني : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، واستراحة عمرو راقداً ، ومعرفتي بفلان كاتباً ، وطيبة البقل طرياً [5]، وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها: للبصريين أنّ التقدير : ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً ، أو وجد قائماً ،فالظرف هو الخبر ، وهو متعلق بمحذوف ، وإنما قدر ظرف الزمان ؛ لأن الأخبار به يختص بالأحداث ، وتقدير (إذ ، وإذا) أولى من غيرهما لشمولهما للماضي والمستقبل ، و (كان) تامة ، وهي وما بعدها في محل الخبر بإضافة الظرف إليها ، وحذف الظرف ، لدلالة الحال عليه لشبهه بها ؛ لأنها من متعلقات الخبر ، وقد وجد الشرطان ، وهما الدلالة على

---

[1] – الآية ٦٨ من سورة الأنفال

[2] – الآية ٧٧ من سورة الفرقان

[3] – الآية ٢٤ من سورة يوسف

[4] – الآية ٢٥ من سورة الفتح

[5] – في المغني لابن فلاح ٢/٧٠٠: " طيبة البقل رطبا "

خصوصية الخبر بكون الحذف مختصاً بالإخبار بظرف الزمان ، ووقوع الحال موقعه ، فلذلك وجب الحذف [١].
والقول الثاني : للكوفيين [٢]أن الحال من تتمة المبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ضربي زيداً قائماً حاصل [٣]
والقول الثالث : لابن درستويه وابن بابشاذ [٤] أنّه تام باعتبار المعنى كما في (أ قائم الزيدان ؟) ، والتقدير : ضربت زيداً قائماً ، فيجوز أن يكون حالاً من الفاعل ، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول .
والصحيح مذهب البصريين بوجهين :
أحدهما : أنّ الحال إذا جعلت من تتمة المبتدأ لم يبق ما يدل على الخبر ، ولا ما يقوم مقامه، ولا يكون مما التزم حذف الخبر منه لعدم قيام غيره مقامه ، بدليل جواز (ضربي زيداً قائماً خير من ضرب عمرو) ، و (ضربي زيداً قائماً يومُ الجمعة) على أن (يوم الجمعة) الخبر ، فإن علق بقائم كان الخبر محذوفاً .
والثاني : أن المعنى ما ضربت زيداً إلا قائماً ، وما أكثر شربي السويق إلا ملتوتاً ، وما أخطب ما يكون الأمير إلا قائماً ، وهذا المعنى إنما يستقيم إذا جعل المبتدأ عاما بالنسبة إلى ما أضيف إليه ، وإنما يتحقق عمومه إذا لم يكن مقيداً بالحال ، ثم أخبر عنه بالحصول مقيداً بالحال ؛ لأن الخبر المقيد بالحال عن جميع المخبر عنه العام ، فبفيد حينئذٍ حصر حصول الضرب في حال القيام ، وحصر أكثرية الشرب في حال اللت ، والأقل في غير حال اللت ، وحصر حصول أفضلية الخطابة في حال القيام ، فلو قدر بعض الضرب ليس في حال القيام لم يكن الإخبار عن جميع العام ، أو قدر أكثرية أخرى غير ملتوتة لكانت مناقضة للأكثرية / الملتوتة ، أو قدر أفضلية خطابه في غير حال القيام لكانت مناقضة للتي في حال القيام ، ولو كان المبتدأ مقيداً بالحال كما يقوله الكوفي لصار خاصاً ، والإخبار عن الخاص بالحصول لا ينفي الإخبار عن غيره ، فإن الإخبار عن ضرب في حال القيام انه حاصل لا يناقض حصول ضرب في غير حال القيام ، وهذا الوجه يبطله المذهب الثالث أيضاً ؛ لأنه لا بد من النظر إلى اللفظ ، وهو

---

[1] – ينظر شرح القواس على ألفية بن معط ٨٣٥

[2] – الرضي ٢٧٦/١

[3] – ابن يعيش ٩٥/١- ٩٨ ، والقواس ٨٣٦

[4] – ابن درستويه هو : عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي (ت ٣٤٧) ترجمته في الإنباه : ١١٢/٢ ، وإشارة التعيين ١٦٢ ، والبغية ٣٦/٢

قال الرضي : ٢٧٧/١، " : ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ : إلى أنه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل "

مبتدأ يفيد العموم ، فلو لم يقدر الخبر كما ذكرنا لبطل إفادته العموم . والفرق بينه وبين (أقائم الزيدان ؟) أنه لا يستقل به وبفاعله كلاماً كما استقل اسم الفاعل بفاعله كلاماً . وفي" أخطب ما يكون الأمير قائماً" زيادة بحث ، وهو أن [ما] مصدرية ، وهي تحتمل وجهين [١]:
أحدهما : كما تقدم في أخواتها ، والكون بمعنى الوجود ، والتقدير : أخطب وجود الأمير إذا كان قائماً ، جعل وجوده خطيباً مبالغة واتساعاً ، و(إذا) تتعلق بمحذوف على هذا ، وهي في موضع نصب ، بدليل أنه حكى عن العرب "أخطب ما يكون الأمير يومَ الجمعة" بنصب (يوم) .
والوجه الثاني : أن يكون (أخطب ما يكون) بمعنى الزمان ؛ لأن (ما) زمانية ، و (أفعل) بعض ما يضاف إليه ، و يكون (إذا) في موضع رفع خبراً عن المبتدأ من غير تعلق بمحذوف ، والتقدير : أخطب أوقات الأمير إذا كان قائماً ، فجعل الأوقات خطيبة على الاتساع ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [٢]، وقولهم : نهارك صائمٌ ، وليلك قائم " والذي أحوج إلى تقدير (أفعل) زماناً أنه قد نقل عنهم : (أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة) بالرفع [٣]كما يقال : " اخطب أيام الأمير يومُ الجمعة " ولا يستنكر وقوع (إذا) في موضع رفع ، فقد أجاز أبو العباس[٤] صريح الرفع نحو : إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو ، أي : وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ، وقد جاءت مجرورة في قوله :
[٢٢٨] وبعد غد يا لهف نفسي على غد إذا راح أصحابي ولست برائح[١]
فـ(إذا) بدل من (غد) ، وهي مجرورة بـ(على) ، على منهاج البدل ، أي : على وقت رواح أصحابي .
وإنما اختص هذا الوجه بهذه المسألة لكثرة وقوع (ما) المصدرية ظرفاً ؛ فلذلك لم يجروه في غير ما فيه (ما) لقلة وقوع المصدر ظرفاً ، وإن أمكن أ ن يقدر : زمان ضربي زيداً .

---

[١] – ابن يعيش ٩٧/١ ، والإيضاح على المفصل ١٩٩/١
[٢] – الآية ٣٣ من سورة سبأ
[٣] – ابن يعيش ٩٨/١
[٤] –نسب في الجنى الداني ٣٧٢ هذا الرأي لابن جني ، و كذلك في مغني اللبيب : ١٢٨
[1] – ينسب لأبي الطمحان القيني في الأغاني ١١/١٣،وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦،وقيل لهدبة بن خشرم في شرح شواهد المغني لابن فلاح ٢٧٤/١،، و التذكرة ٦٥٤ ، ومغني اللبيب ١٢٨

فإن قيل : لم لا يكون المنصوب خبر كان [الناقصة] ؟ ، قلنا : لا يجوز لوجهين :
أحدهما : أنه لو كان خبرها لم يكن فيه دلالة على الظرف المحذوف ، والحال فيها دلالة للمناسبة بينهما .[٢]
والثاني : أنه لو كان خبرها لجاز تعريفه باللام وإضماره ، وذلك لا يجوز ، فدلّ على أنّ (كان) تامة ، ولذلك ذكرنا معها (وجد) ، وقول أبي الطيب[٣] :
[٢٢٩] يحب قاتلي والشيب تغذيتي هواي طفلاً وشيبي بالغ الحلم
من هذا القبيل .
والموضع الثالث : " كلّ رجل وضيعته "، وفيه وجهان :
أحدهما : الخبر محذوف ، تقديره : مقرونان ، أو مقترنان ، ولما كان بين المبتدأ والمعطوف عليه لزوم لزم أن يكون بين خبرهما لزوم ، والواو تدل على خصوصية الخبر ؛ لأنها بمعنى (مع) ، وهي تدل على المصاحبة الدالة على الاقتران .
وأما اللفظ الواقع موقع الخبر ، فالمعطوف واقع موقع خبر الأول ، ويلزم أيضاً أن يكون واقعاً موقع خبر نفسه ؛ لأن خبره لا ينفك عن خبر الأول للزوم الذي بينهما ،والمصنف في بعض كتبه قدر الخبر مفرداً [٤]، و قال : أن الضّيعة عبارة عن الحرفة [٥]، وقد علم أنّ كلّ مقترن مع حرفته ، حُذف (مقترنٌ) لدلالة ذلك عليه ، وصار (ضيعته) في موضع الخبر المحذوف ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ المعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم عليهما ، ولا يحكم على المثنى بالمفرد .
والوجه الثاني : أنه لا حاجة إلى تقدير الخبر؛ لأن هذه الواو بمعنى (مع) ، وكما أنك لو قدرت (مع) لم تحتج إلى تقدير الخبر/ فكذلك مع (الواو) التي بمعناها ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ (مع) ظرف ، فيصح أن يكون خبراً ، وأمّا (الواو) فحرف ، فلا يصح وقوعه خبراً .
٥٨/أ
والموضع الرابع : (لعمرك لأفعلنّ كذا وكذا ، [و] أيمن الله لأفعلنّ كذا وكذا [و] أمانة الله لأفعلنّ كذا وكذا ،وعهد الله لأفعلنّ كذا وكذا رفعا [و] يجب حذف خبرها لوجود الشرطين ، وهما الدلالة على خصوصية الخبر

---

[٢] – ابن يعيش ٩٧/١
[٣] – أحمد بن الحسين الجعفي (ت ٣٥٤ هـ) ينظر ديوان المتنبي : ٣٦ ، وأمالي الشجري ٧٠/١ ، ومغني ابن فلاح ٧٠٦/١
[٤] – شرح الوافية للمصنف ١٢٢/١
[٥] – اللسان (ضيع) ٨/ ٢٣٠

؛ لأنّ تقديره (قسمي) أو (حلفي) ، وقيام جواب القسم مقامه ، ولا يصح أن تكون هي الخبر لعدم الرابط [1]

وأما قولهم : أنت أعلمُ وربّك ، فالخبر محذوف ، وفيه قولان :

قال عبد القاهر : [2] " وربك مجازيك ؛ لأنّ هذا يذكر في معرض التخويف لمن يظلم أو يعصي ، قال العبديّ[3]: وربك أعلم منكما : [أي] أنت أعلم من مثلك ، وربك أعلم منكما .

ومنع عبد القاهر هذا التقدير ؛ لأن ذلك يوجب مشاركة المخلوق للخالق في العلم ، [و] إنما يمتنع لو كانت المشاركة في العلم على الإطلاق ، فأما في أشياء منتهية ، فيصح أن يستوي علم الله تعالى ، وعلم المخلوق فيها ، وهذا هو المراد هاهنا ، فإنه يذكر في حق من يظلم أو يعصي فإنّه يعلم أنّه ظلم أو أنّه عصى.

وأما قولهم [4]:" علمي بزيد كان ذا مال" فلا يصحّ أن يكون في (كان) ضمير (علمي) إذ يؤدي إلى أن يكون العلم ذا مال ، وهو ظاهر الفساد ، ولجوازها ثلاثة أوجه :

أحدها : [أن] الخبر (علمي بزيد إذا كان ذا مال) ، فـ(إذا) هي الخبر ، تتعلق بمحذوف ، وهي مضافة إلى الجملة الحالية ، فحذف الخبر ، و نابت الجملة منابه ، كما في (ضربي زيداً قائماً)

والثاني : أنّ الجملة حال من (زيد) ، و (قد) مقدرة ، والعلم بمعنى المعرفة ، والباء زائدة ، والخبر محذوف تقديره : علمي بزيد في حال كونه ذا مال ثابت .

والثالث : الخبر (بزيد) ، وهو يتعلق بمحذوف لا بعلمي ، أي : حاصل بزيد ، والجملة حال .

وأمّا قولهم : " كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي " فقد جرت هذه المسألة بين سيبويه و الكسائي في مجلس يحيى بن خالد[1]

قال سيبويه : فإذا هو هي ، وقال الكسائي : فإذا هو إياها ، فلما دار البحث بينهما أمر الأمير مَنْ ببابه من فصحاء العرب ، فقالوا : فإذا هو إياها ، وهما لغتان :

---

[1] – القواس ٢/٨٤٥

[2] – لم أجده في المقتصد ١/٢٩٨ وما بعدها ، وينظر الإيضاح للمصنف ١/٢٠٠ ،

[3] – ينظر : الهمع : ١/٣٣٨

[4] – ينظر المقتصد : ١/ ٢٩٦ ، ٢٩٧

[1] – ينظر : مجالس العلماء ص ٩

وتوجيه ما قاله سيبويه : أنّ (إذا) للمفاجأة يقع ما بعدها المبتدأ والخبر ، لكن يشكل العامل في (إذا) لأنّ الخبر ضمير لا يمكن عمله في (إذا) إلا أن يكون معنى المفاجأة هو العامل .
وتوجيه مذهب الكسائي أن المفاجأة تدل على الوجدان ، فيكون (هو) عمادا و(إياها) مفعول (وجدتُ) ، والمفعول الأول محذوف ، وقد ناب العماد عنه، وتقدير الكلام : وجدته هو إياها ، و (إذا) بمعنى (وجدت) .
وأما قولهم [٢]: أنتم كلكم بينكم درهم ، فيجوز أن تجعل (كلكم) تأكيداً لأنتم، وإن تجعله مبتدأ ثانياً ، فإن جعلته تأكيداً لأنتم كان (بينكم درهم) جملة خبر (أنتم)، والعائد عليه الكاف في (بينكم) ، ولا يجوز (بينهم) لأن ضمير الغائب لا يعود على مخاطب ، وإذا جعلت (كلكم) مبتدأ ثانياً ،والجملة خبر عنها، و (كل) وخبره خبر (أنتم) ، جاز بينهم وبينه ، و بينكم درهم .
والعائد على (كل) الهاء والميم حملاً على معناها ، والهاء وحدها حملا على لفظها ، كقوله تعالى ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [١]
والكاف والميم حملا على المعنى لأن (كلكم) - وإن كان من ألفاظ الغيبة - فهو عبارة عن (أنتم)، فأعيد عليه ضمير الخطاب ، حملا على معناه لا على لفظه ، والعائد على (أنتم) الكاف ، والميم في كلكم .
وأمّا قوله عليه السلام [٢] « ذكاة الجنين ذكاة أمه » فهو في المعنى مثل : أبو يوسف أبو حنيفة ، أي : ذكاة الأم تسد مسد ذكاة الجنين ، كما يسد أبو يوسف مسد أبي حنيفة ، ويروى [٣]: ذكاةُ الجنين ذكاةَ أمّه -بالنصب -وهو يقوي مذهب أبي حنيفة[٤] أنّ ذكاة الأم لا تفيد حلّ الجنين ، فتقدير النصب : ذكاةُ الجنين ذكاةً مثل ذكاةِ أمِهِ ، فحذف المصدر الموصوف والصفة ،

٥٨/ب

---

[٢] – نص عليه ابن فلاح في المغني ٧٢٩/٢

[١] – الآية ٩٥ من سورة مريم

[٢] – الحديث من الأحاديث التي صححها العلماء ، وهو مشهور في كتب الفقه والأصول ، ومروي عن أبي سعيد في سنن أبي داود ٢٥/٨، ومسند أحمد ٣١/٣-٣٩، ٤٥ ، ٥٣ ، وسنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ ، ورواه أيضا الدارقطني ، وصححه ابن حبان ينظر : الفتح الكبير للسيوطي ١٢٠/٢

[٣] – ينظر المصباح المنير (ذكى) ، والمغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ١٧٥ ، وفيه : والنصب في مثله خطأ "

[٤] – اختلف الفقهاء في الجنين الذي خرج من بطن أمه ميّتا هل هو تابع للأم ؟ ، فيحلّ بذكاتها أم لا ، وقد ذهب أبو حنيفة إلى المنع إلا في حال خروجه تام الخلق حيّا ، وينظر : الهداية ٦٧/٤ ، وتكملة شرح فتح القدير ٤٩٨/٩ ، وفقه السنة ٢٦٧/٣- ٢٦٨

وأقيم المضاف إليه مقام الصفة / فانتصب لقيامه مقامها ، والناصب له ذكاة الجنين ؛ لأن المصدر في تقدير (أن والفعل) ، وخبر المبتدأ محذوف لطول الكلام ، والله أعلم.

قوله تعالى ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [٥]، (الحاقة) مبتدأ ،و(ما الحاقة) جملة في موضع الخبر ،وأوقع الظاهر موضع المضمر[٦] لإفادة التعظيم ، إذ لم يقل : ما هي ؟، و(ما أدراك ما الحاقة) [ما] مبتدأ ، و (أدراك) وما اتصل به خبرها ، وضمير الفاعل يعود عليه ، والجملة الثانية في موضع المفعول الثاني ، ومثله ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [١] وما شاكله ، وأمّا قوله تعالى ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ﴾ [٢] فـ(ما) مبتدأ (خالصة) خبره ، و (محرم) عطف عليه ، وأنّث (خالصة) حملا على معنى (ما) لأنّ ما في بطون هذه الأنعام أنعام ، وذكر (محرم) حملا على لفظها ، والحمل على اللفظ والمعنى في (مَنْ) ، وأما (ما) فنادر ذلك فيها ، ثم أنه هاهنا حمل على المعنى أولاً ، وعلى اللفظ ثانياً ، والأكثر الحمل على اللفظ أولاً ، وعلى المعنى ثانياً ، كقوله ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [٣]؛ لأن المعنى أقوى من اللفظ فلا يبعد الرجوع إلى الأقوى بعد الأضعف ، ويضعف الرجوع إلى الأضعف بعد الأقوى ، وقرئ شاذاً [٤]

---

[5] – الآية ١، ٢ ،٣ من سورة الحاقة

[6] – يعني إعادة المبتدأ بلفظه هو الرابط

[1] – الآية ١، ٢ ، ٣ من سورة القارعة

[2] – الآية ١٣٩ من سورة الأنعام

[3] – الآية ١١٢ من سورة البقرة

[4] – قرأ بالنصب ابن عباس ، والأعرج ، وقتادة ، وابن جبير ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٨٤/١ ، وإملاء ما من به الرحمن ١٥٢/١ ، والبحر ٢٣١/٤ ، والكشاف ٤٣/٢ ، والمحتسب ٣٧٢/٢

[٤] (خالصةً) بالنصب على الحال من المضمر المرفوع في قوله : (في بطون) ،و (لذكورنا) خبر (ما) ، ولا يجوز أن يكون الحال من ضميره [٥] عند سيبويه خلافاً للأخفش

وأمّا (زيد قائم أخوه) ، فالأجود ارتفاع الأخ بقائم ، وهو الخبر ؛ لأنه قد حل محله فلا ينوي به التأخير ، ويجوز أن يكون خبراً مقدماً ، وأما : أقائم زيد ؟ فالوجهان مستويان ؛ لأن بعد الهمزة يصلح للفعل والاسم .

ولا يجوز أن يكون زيد مبتدأ أول ، وقائماً مبتدأ ثانياً ، وأخوه يرتفع بقائم، وقد سد مسد الخبر كما في (أقائم الزيدان ؟) ؛ لأنه إذا جعل خبراً اعتمد على المبتدأ، فصح رفعه للظاهر ، وإذا جعل مبتدأ لم يعتمد على شيء ،فلا يصح رفعه للظاهر [١]

وإذا قلت : أين زيد قائم؟ ، و (في الدار عمرو جالس) ، جاز في الظرف وفي اسم الفاعل أربعة أوجه :

أن يكونا خبرين. ، وأن يكون الظرف خبراً واسم الفاعل نصب على الحال. وأن يكون اسم الفاعل خبراً والظرف حالاً .، وأن يكون اسم الفاعل خبراً ، والظرف يتعلق به ، وقول الشاعر [٢]

[٢٣٠]كأن لم يكونوا حمىً يُتّقى إذ الناس إذ ذاك من عَزَّ بزَّا

الناس مبتدأ ، و (من) مبتدأ ثان ، وهي موصولة ، و (عزّ) صلتها ، و (بز) خبرها ، والجملة خبر عن (الناس) ، والعائد محذوف تقديره (من عز منهم) ، والعامل في (إذ ذاك) " بزّا " ؛ لأنّه خبر ، ومعمول الخبر يتقدم على المبتدأ بخلاف الصلة ، ويمتنع جعل (من) شرطية ؛ لأنّ الشرط لا يتقدم معموله عليه ، فيتعذر العامل في (إذ) إلاّ على رأي بعض الكوفيين أن الشرط يجوز تقديم معموله عليه ، فعلى هذا تكون (من) شرطية ، وأما (إذ الناس) ، فالعامل في (إذ) (يتقى) ، و (ذاك) مبتدأ خبره محذوف تقديره (كائن) ، وأما قول الآخر

[٢٣١]كانت منازل أُلاّفٍ عهدتهُمُ إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا [٣]

---

[5] – قوله من ضميره أي : من ضمير (ذكورنا) لأن الحال لا تتقدم على العامل عند سيبويه ، وقد أجازه الأخفش ، ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٩٣/١

[1] – عند جمهور البصريين خلافا للأخفش

[2] – قائله : الخنساء ، (تماضر بنت عمرو بن الشريد ، وهو في ديوانها ، ٢٧٤، و البيت من شواهد الصاحبي ١٦٢، ومغني اللبيب ٨٥/١، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١

[3] – نسبه ابن فلاح في المغني ٧٢٧/٢ للأخطل ، وكذلك هو في مغني اللبيب ١١٧ ، وليس في أصل ديوانه ، وإنما فيما ينسب إليه ص ٣٩٩ ، والبيت من شواهد شرح شواهد المغني ٢٤٨/١

فنحن مبتدأ ، وخبره محذوف دل عليه (إخواناً) أي : متآخون ، ويجوز أن يكون دون الناس) خبره متعلق بمحذوف ، و(إذ) الأولى ظرف لعهدتهم ، و (إخوانا) معموله ، و (إذ) الثانية معمولة الخبر ، و (ذاك) مبتدأ ، فلم يأت هاهنا إلا ضمير المرفوع [على أنه مبتدأ] [1]محذوف الخبر ، أي : عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون دون الناس ، إذ ذاك كائن .

وقولهم : " بأبي أنت وأمي " ، لم يأت هاهنا إلا ضمير المرفوع على أنه مبتدأ عند سيبويه ، أي : أنت مفديٌّ بأبي وأمي ، وعند الأخفش والكوفي[2] هو مرفوع بالجار والمجرور ، ولو أتى المنصوب لقدر (أفدي) .

وإذا تعددت المبتدآت فالأخير أبداً يكون خبراً عن الاسم الذي قبله إلى أنْ ينتهي / إلى المبتدأ الأول ، فتكون الجملة التي بعده - وهي مركبة من جمل - خبراً عنها

٥٩/أ

مثال ذلك : (زيد أبوه أخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاره جاريته سيدها صديقه قادم) فالآخير خبره مفرد ، والأول وما بعده أخباره جملة ، وقد أخبرت في هذه (المسألة) عن اثني عشر اسماً ، وإن أتيت بالمبتدأ الثاني بغير عائد إلى الأول،وجب أن تأتي بعائده بعد الخبر ، وكذلك إذا بعد عن المبتدءات ، مثال ذلك : (هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره لأجله معها)

فإن قيل : (أبو زيد منطلق) أخصر من (زيد أبوه منطلق) فما فائدة ذلك؟

قلنا : لئلا يلتبس بالكنية ، ولكون [ذكر] الشيء دفعتين آكد من ذكره دفعة، ولذلك كان قولك : (زيد قام) ، آكد من (قام زيد) ؛ لأن في المسألة الأولى تعدد الحكم والمحكوم عليه ، ولأنك حكمت على ضمير زيد بالقيام ، ثم حكمت على زيد بالقيام المحكوم به على ضميره ، فجرى ذلك مجرى التأكيد بإعادة اللفظ، فكان أقوى في نفس السامع .

وأما في المسألة الثانية فإنه سمع الحكم مُردَفاً بالمحكوم عليه ، فلم يقو قوة الأول ؛ لعدم التكرير الموجب للقوة ، والله أعلم .

---

[1] – المغني لابن فلاح ٢ / ٧٢٧ ، ومغني اللبيب ١١٧

[2] – انظر هذه المسألة في : الإنصاف المسألة (٦) ١/٥١- ٥٥ ، والرضي ١/٢٤٧-٢٤٨ ، والتصريح ١/١٩٨

[خبر إنّ]

متن : " خبر إنّ وأخواتها هو المسند بعد دخولها نحو : إنّ زيداً قائمٌ ، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلاّ في تقديمه إلاّ إذا كان ظرفاً [١] "

الشرح [٢] : هي : إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل ، منها ما يفيد التأكيد ، ومنها ما يفيد الإسناد ، وهي مشتركة في نصب الاسم ورفع الخبر ، كقولك : إن زيداً قادم ، وفي التنزيل ﴿ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [٣]، وقولك : كأن عمراً الأسدُ ، وليت عمراً سائرٌ ، ولكن محمداً ذاهبٌ

فإن قيل : فلم لم يذكر اسم كان وأخواتها ، وهو المبتدأ في المعنى ؟

قلنا : قد ذكره ضمناً في قوله " اسم ما ولا المشبهتين بـ" ليس"[٤]

فإن قيل : فكان ينبغي أن يقدمه على خبر (إنّ) لأنّ العناية بالمبتدأ أتمّ من العناية بالخبر .

قلنا : لما كان ذلك إخراجاً له عن أصله كان العناية بإخراج الخبر عن الأصل أتم من العناية بالمبتدأ ، ولذلك أخره بعد الخبر .

وأما حدّه فـ"المسند " جنس يشمل خبرها وخبر غيرها ، و " بعد دخولها " فصل خبر غيرها .

فإن قيل : فالإسناد قبل دخولها إلى المبتدأ وبعد دخولها إليه أيضاً ، وإن كان منصوباً ، فكيف نميّز الإسناد من الإسناد ، والمسندُ إليه واحدٌ ؟!

قلنا : الفرق بينهما أن الإسناد بعد دخولها متصف بمعنى التأكيد، أو بمعنى الإنشاء، والإسناد قبل دخولها عار من ذلك ، فافترق الإسنادان

وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر ؛ لأنّه لا يخلو إما أن تنصبهما معاً ، أو ترفعهما معاً ، أو ترفع الأول وتنصب الثاني ، أو العكس ، وأما الجر فلا وجه له ؛ لأنها شابهت الفعل ، والجر ليس من عمل الفعل .

فأمّا نصبهما فباطل ؛ لأنّه يؤدي إلى أن تفيد الجملة بغير مرفوع ، وذلك معدوم في كلام العرب .

---

[١] - الكافية : ٨١

[٢] - ينظر : الكتاب ١٣١/٢ ، ١٤٨، والمقتضب ١٠٩/٤ ، والأصول ٢٩٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/١- ١٠٣ ، وشرح الكافية للمصنف ٣٨٠/٢- ٣٨١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٨٧/١- ٢٩٠ ، والفوائد الضيائية ٢٩٩/١- ٣٠٠

[٣] - الآية ١٧ من سورة الشورى

[٤] - سيأتي قريباً ص

ورفعهما باطل أيضاً ؛ لأن الفعل الذي شابهته حتى عملت لا يرفع اسمين ، فكيف ترفع اسمين وهي فرع عليه ؟
ورفع الأول ونصب الثاني باطل ؛ لأربعة أوجه :
أحدها : أنه كان يؤدي إلى مساواة الفرع للأصل الذي شبهت به ، وهو (كان) والقاعدة حط الفروع عن رتب الأصول .
فإن قيل : يبطل هذا التعليل بـ(ما) فإنها مساوية لأصلها الذي شبهت به ؛ لتقدم مرفوعها على منصوبها
قلنا : الأصل الذي شبهت به (ما) جامد غير متصرف ، وقد اختلف في فعليته ،[1] فلذلك جاز فيه مساواة الفرع للأصل في اللفظ مع انحطاطه عنه بشرائط أخر بخلاف الأصل [في] هذه الحروف فإنه قوي ، فلا بد من انحطاطها عن رتبته .
والوجه الثاني : أنها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى ، فلو قدم مرفوعها لالتبست بالأفعال ، وعدم التصرف لا يكفي فارقاً ؛ لأن من الأفعال ما لا يتصرف ، وأما (ما) فإنها أشبهت الفعل معنى لا لفظاً / لأنها على حرفين ، فلا تلتبس بالأفعال
٥٩/ب
والوجه الثالث : أنه لو تقدم المرفوع وكان مضمراً لدار بين أمرين :
إمّا أن يستتر في الحرف كما يستتر في الفعل، وذلك ممتنع ؛ لأن ذلك من خصائص الأفعال والأسماء المحتاجة إلى الفاعلين .
وإمّا أن يظهر معها ، وذلك ممتنع ؛ لأنه بخلاف الوضع ، إذ الوضع أنه إذا ولى ضمير المرفوع رافعه استتر فيه بخلاف ضمير المنصوب فإنه يكون ظاهراً .
فإن قيل: يبطل هذا التعليل بـ"ما" فإنه يليها ضمير المرفوع ، ولا يستتر فيها .
قلنا : (ما) شبهها بالفعل ضعيف ؛ لأنه من جهة المعنى دون اللفظ، فليس لها قوة الاستتار فيها ، فلذلك برز .
وأمّا هذه الحروف فشبهها بالفعل قوي ؛ لأنه من جهة اللفظ والمعنى ، وقوة شبهها يقتضي الاستتار ، لكن منع منه عدم اقتضائها للفاعل الذي يطلب الاستتار .
والوجه الرابع : أن تقديم المرفوع يفضي إلى اللبس في بعض الصور ، وذلك عند تخفيف (أن) واتصال ضمير المخاطب بها ، إذ يصير اللفظ (أنت قائمٌ) ، فجعل التاء اسمها يلتبس بضمير المخاطب المنفصل .

---

[1] - الأصل الذي شبهت به (ما) هو (ليس) ، وقد قال أبو علي في بعض كتبه إنه حرف ينظر : المسائل الحلبيات لأبي علي ٢١٩ ، والمسائل المنثورة ٢٠٧ ، وينظر الرضي ١/ ٢٨٧

وإذا امتنعت الثلاثة الأقسام تعين تقديم منصوبها على مرفوعها ، وشبهت من الأفعال بما لزم تقديم منصوبه على مرفوعه كقولك : (زان الثوب علمه) و ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [1]فإن هذا من الفروع اللازمة

قوله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ " يريد في أقسامه من كونه مفرداً وجملة ومعرفة ونكرة، وأحكامه في كونه متحداً ، أو متعدداً ، ومثبتاً ومحذوفاً ، وشرائطه من كونه إذا وقع جملة فلا بد من ضمير، ولا يحذف الضمير إلا إذا علم ، وكذلك لا يحذف الخبر إلا لقرينةٍ ، وإذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً فلا بد من تقديم الخبر .

واعلم أن معنى "وأمره كأمر خبر المبتدأ " فيما ذكرنا ، وليس يريد أن كل ما صح أن يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً لـ"إنّ" ؛ لأن خبر "إنّ" أخص من خبر (المبتدأ) إذ يصح أن يقع الأمر ، والنهي ، والظرف المتضمن لمعنى الاستفهام في خبر المبتدأ، ولا يصح وقوعها خبراً لـ"إن" ، وأمّا قول الشاعر[2] :

[٢٣٢] إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فشاذ [3].

وقوله : إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً"، وقد ذكرنا علة تقدم المرفوع على المنصوب بخلاف خبر المبتدأ فإنه يتقدم على المبتدأ عند البصريين كما تقدم [1]، إلا إذا كان ظرفاً فإنه يستوي فيه خبر (إن) وخبر (المبتدأ) في وجوب التقديم إذا كان المبتدأ نكره وجوازه إذا لم يكن نكرة .

وإنما يقدم خبرها إذا كان ظرفاً لأربعة أوجه :

أحدها : أن عدم إضماره ضمير المرفوع المانع من تقديم المرفوع كما تقدم

---

[1] – الآية ١٢٤من سورة البقرة

[2] –ينسب لأبي مُكعِت (منقذ بن خنيس) أخو بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ٢٤٧/١٠ ، و٢٤٩ ، و٢٥٠ ،والبيت من شواهد مغني اللبيب : ٧٦٢ ، التصريح ٣٥٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٤/٢ ، ، والهمع

[3] – الشذوذ هنا في وقوع (لا تحسبوا) خبرا لـ(إنّ)

[1] – تقدم ص ٣٤٥

والثاني : أنا لو لم نقدمه لامتنع دخول (إنّ) على (المبتدأ) إذا كان نكرة كقولـــه تعـــالى : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [٢] و ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ [٣] و ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً ﴾ [٤] و ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ ﴾ [٥] [و] ﴿ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴾ [٦] ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [٧] ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [٨]، (منكم) خبرها و (لمن) اسمها ، واللام للتأكيد ، و (ليبطئن) جواب قسم، و(من) موصولة ، والجملة صلة ، أو موصوفة ، والجملة صفة ، والراجع عليها الضـــمير المســـتكن فـــي (ليبطـــئن) و ﴿ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [٩] (مـا) اسـمها ، وهـي موصـولة و (جميعـا) حـال مـن ضمير الصلة ، ثم عدينا الحكم من النكرة إلى المعرفة كقوله :

﴿ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [١]، و ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [٢]

والثالث : أن الظرف ليس لهذه الحروف فيه عمل بل هو معمول خبرها ، وخبرها يقدر بعد اسمها ، غاية ما في الباب أنه فصل بينها وبين اسمها بمعمول غيرها ، وذلك جائز في الظرف بدليل قوله /

[٢٣٣]فلا تلحني فيها فإنّ بحبها أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابلُه [٣] ٦٠/أ

---

[2] – الآية ٢٢ من سورة المائدة

[3] – الآية ١٢ من سورة المزمل

[4] – الآية ١٢١ ، ١٥٨ ، ١٧٤ ، ١٩٠ ، من سورة الشعراء ، و٥٢ ، من سورة النمل

[5] – الآية ٣٠ من سورة المؤمنون

[6] – الآية ٦٧ من سورة الصافات

[7] – الآية ٣٤ من سورة القلم

[8] – الآية ٧٢ من سورة النساء

[9] – الآية ٣٦ من سورة المائدة

[1] – الآية ٨٣ من سورة الصافات

[2] – الآية ٢٥، ٢٦ من سورة الغاشية

فإن قيل: فليجز الفصل بالجملة، فإنها لا تعمل فيها كما[لا] تعمل في الظرف
قلنا : الظرف يقدر معه عامل له ، وأما الجملة فإنها عاملة في محلها ، وإن لم تعمل في لفظها .
الرابع : أن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ؛ لأنها أوعية لجميع الأشياء سوى الباري تعالى ، فلم يعد الفصل بها فصلاً ؛ لاقتضائها لمظروفها ، وقد كثر الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه مع أن اتصال المضاف بالمضاف إليه أشد من اتصال إن باسمها [٤]، ومما جاء من ذلك قول الشاعر[٥]
[٢٣٤]لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها
وقول الآخر[٦]
[٢٣٥]كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج
وبقى بحثان : أحدهما : في العامل في الخبر ، والثاني : في حذفه .
أما العامل فيه فاختلف أهل المصرين[١] ، فذهب البصريون إلى أن الحروف هي العاملة ، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها .
حجة البصريين من وجهين :
أحدهما : أنّ هذه الحروف إنما عملت لمشابهتها للفعل ، وهو يرفع وينصب ، فكذلك ما شبه به مشابهة قوية.

---

[3] – لم أقع على نسبة للبيت وهو من شواهد الكتاب ١٣٣/٢،والمقرب ١٠٨/١، والخزانة ٤٥٥/٨،٤٥٣،والمغني ٩٦٩/٢،وشرح ابن عقيل ١٧٨،والهمع ١٣٥/١، والأشباه والنظائر ٢٣١/٢، والمقاصد النحوية ٢ /٣٠٩،والدرر١٧٢/٢،والأشموني ١٣٧/١

[4] – انظر : شرح ألفية ابن معط للقواس ٩٣٤

[5] – قائله عمرو بن قميئة ، وهو في ديوانه ١٨٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٨/١ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣، ٧٧ ، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ ،والأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ، واللسان (دمي) ٢٧١/١٤ ،)

[6] – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٩٩٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ، و١٦٦/٢ ، ٢٨٠ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وسر الصناعة ١٠ ، والإنصاف ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٩

[1] – الإنصاف المسألة (٢٢) : ١٧٦/١ ، وينظر : شرح ابن يعيش للمفصل ١٠٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي ١/ ٢٨٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/١ ، والهمع ١/ ٤٣٠- ٤٣٢

والثاني: أن هذه الحروف تقتضيهما اقتضاء واحداً ، فعملت فيهما قياساً على (ظننت) وأخواتها ، وإنما قلنا : إنها تقتضيهما ؛ لأنّ المقصود بوضعها إما تأكيد النسبة في الخارج، أو قلب تلك النسبة ، وذلك يقتضيهما اقتضاء واحداً كما أنّ باب (ظننت) يفيد الإخبار عن تلك النسبة في الذهن ، وباب (كان) يفيد الإخبار عن حصول تلك النسبة في الخارج من غير تأكيد .

حجة الكوفيين من أوجه :

أحدها : أن الخبر كان مرفوعاً بالمبتدأ لاقتضائه له ، وذلك الاقتضاء باق ؛ لأن نسبة الخبر إلى المبتدأ باقية ، وتلك النسبة هي الموجبة لعمله فيه ، والحرف لا يغير تلك النسبة إنما يؤكدها ، أو يقلب معناها ،وذلك لا يصلح أن يكون معارضاً لاقتضاء النسبة [٢]،لا يقال : بأن ذلك ينتقض بالمبتدأ فإنها عملت فيه مع قيام المقتضي لرفعه ، وهو نسبة الخبر إليه ؛ لأنّ التقدير أنهما يترافعان باعتبار النسبة ، لأنا نقول فيه : لكونه أقرب إليها ، ولذلك ظهر عملها فيه ، ولم يظهر لها عمل في الخبر ، بل هو على ما كان عليه .

وإنما لم تعمل في الجزأين لتنحط رتبتها عن رتبة أصلها قياساً على (لا) عند سيبويه [٣] فإنها لا تعمل في الخبر[٤]

والوجه الثاني : إن الخبر يشابه الفعل مشابهة حقيقية ، وهو كون كل واحد منهما مسنداً إلى الغير، أمّا الحرف فلا يشابه الفعل في وصف حقيقي ، إذ ليس فيه إسناد ، وإذا كانت مشابهة الخبر للفعل أقوى من مشابهة الحرف كان اقتضاء الخبرية للرفع أقوى من اقتضاء الحروف للرفع .

والوجه الثالث : أنّ الخبرية قبل دخول الحرف كانت مقتضية للرفع ، وليس عدم الحروف جزءاً من المقتضي ؛ لأنّ العدم لا يصلح أن يكون جزءاً للعلة ، فبعد دخول الحرف الخبرية مقتضية للرفع ؛ لأن المقتضي إذا حصل بتمامه ، ولم يؤثر ذلك لمانع ، فهو على خلاف الأصل .

والوجه الرابع : أنّ كونه خبراً وصف حقيقي قائم بذات المبتدأ ، والحرف مباين له ، فكانت نسبة العمل إلى الذات القائم بها الوصف أولى من نسبته إلى المباين .

والوجه الخامس : أنّ الرفع حاصل قبل دخول الحرف ، فلو استند الرفع إليه بعد دخوله لكان ذلك تحصيل الحاصل ، وهو محال .

---

[٢] – ينظر : الإنصاف ١/ ١٧٧ ، والرضي ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/١

[٣] – الكتاب : ٢٨٣/٢ ، والمقتضب ٣٦٦/٤

[٤] – ليس على إطلاقه ، وإنما في حالة بناء اسمها ، وينظر شرح الألفية للقواس ٩٣٨

والوجه السادس : أنّ الحرف غير أصيل في العمل ، وإعماله على خلاف الدليل ، وما ثبت على خلاف الدليل يقدّر / بقدر الضرورة ، وهو يندفع بإعمالها في الاسم وحده .

ع ٦٠/ب

والجواب عن هذه الوجوه القوية أنها معارضة (بما أشبهته [١]) فدل على أنه ليس في كلام العرب ما يعمل النصب ، ولا يعمل الرفع إذا اقتضى شيئين ، وإذا حصل التعارض يبقى ما أسند للمناسبة سالماً عن المعارض .

وأما القياس على (لا) قلنا : هذه أقوى ، لكونها أشبهت الأفعال لفظاً ومعنى ، وأما (لا) فلم تشبه الفعل بل أشبهت ما أشبه الفعل فلذلك انحطت رتبتها .

البحث الثاني : في حذف الخبر ، وإذا كان اسمها نكرة وخبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز حذف خبرها اتفاقاً ؛ لكثرة الاتساع فيها ، كقولهم : إن مالاً ، وإن ولدا ، وإن غيرها إبلاً وشاءً ، أي : إنّ لنا [٢]، وقول الأعشى [٢٣٦]إن محلا وإن مرتحلا وإنّ في السفر إذ مضوا مهلاً [٣]

أي : أن لنا .وأما إذا كان الاسم معرفة فإنه يجوز - أيضاً - عند البصريين خلافاً للكوفيين[١] حجة الكوفي : أن خبر النكرة أعم منها فجاز حذفه لدلالة عموم النكرة عليه، بخلاف المعرفة فإنه لا عموم لها يستدل به على الخبر .

حجة البصري السماع والقياس : أما السماع فقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٢] الخبر محذوف على أحد القولين أي : هلكوا ، فالواو للحال ، وبعدها مبتدأ مقدر ، والثاني : أن الواو زائدة ، و (يصدون) الخبر ، وما روي في الخبر [٣]أن المهاجرين قالوا يا

---

[١] – كلمة غير واضحة ، ولعلها كما ذكرت ، لما بينه من أن ما أشبهته هو الفعل ، وينظر : القواس ٩٠٩/٢

[٢] – انظر : الكتاب ١٤١/٢

[٣] – قائله للأعشى ، وهو في الديوان ٢٨٣ ، ويروى (ما مضى مهلا) والبيت من شواهد الكتاب ١٤١/٢ ، والمقتضب ١٣٠/٤ ، و

[1] – الخصائص ٣٧٤/٢ ، وابن يعيش ١٠٤/١ ، ونسب للفراء أنه كان يذهب إلى أنه إنما يحذف مثل هذا إذا كررت (إن) فقط ، وقد تقدم ص ٣٤٥

[2] – الآية ٢٥ من سورة الحج

[3] – غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٠/٢ ، ومقدمة في النحوللذكي ٤٦ ، والنهاية لابن الأثير ٧٧/١

رسول الله إن الأنصار قد فضّلونا وآوونا وفعلوا لنا ، فقال : ألستم تعرفون ذلك ؟ قالوا : بلى ،
قال : فإنّ ذلك ، أي : فإن ذلك مكافأة لهم .وقول عمر بن عبد العزيز للقرشي الذي متّ إليه بقرابة : فإنّ ذاك ، ثم ذكر حاجته ، فقال : لعل ذاك ، أي : فإن ذاك مصدق ، ولعل مطلوبك حاصل[٤] ، وقول الشاعر[٥]
[٢٣٧] خلا إن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا
أي:تفضل عليهم ، وحكي [٦]أنّ أعرابياً قيل له : الزبابة الفأرة ، فقال : إنّ الزبابة والفأرة ، أي : إنّ هذه مخالفة لهذه ، فإنّ الخبر محذوف في جميع هذه الصور مع كون اسمها معرفة .وأمّا القياس فعلى النكرة .
و قولهم : قرينة العموم في النكرة تدل على الخبر .
قلنا: نحن لا نجوز حذفه إلا عند وجود قرينة دالة عليه ، وحينئذٍ لا فرق بين المعرفة والنكرة ، وأما قول الشاعر[١] :
[٢٣٨]فلو كنت ضبيّاً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجياً عظيمَ المشافرِ
فمن روى بنصب (زنجي) فعلى حذف الخبر تقديره : رجل لا تعرف قرابتي ، ومن قدره (أنت) أدى إلى جعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، ومن روى برفع (زنجي) فإنه حذف اسمها تقديره : ولكنك زنجي ، وهو حسن المعنى ضعيف الإعراب لان حذف الاسم لا يجوز في سعة الكلام كما جاز حذف الخبر ، وإنما يجوز في ضرورة الشعر ، إمّا لأن المشبه بالمفعول أضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يجز حذفه في الاختيار ، وإمّا لتعذر القرينة الدالة على تعيينه ، فإنك لو قلت : إنّ له ، وإن خلف زيد ، لم يعلم ما الذي له ؟ ومن الذي خلفه ؟
وأمّا قول الشاعر[٢]

---

[4] – ينظر الإنصاف المسألة (٦٤) ٦٤/٢ ، والمفصل ٤٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، والخزانة ٤٥٤/١٠

[5] –البيت للأخطل ، وهو في ملحق ديوانه ٣٩٢، وهو من شواهد المقتضب ١٣١/٤ ، والخصائص ٣٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٦٣،والمقرب١٠٩،وشرح المفصل١٠٤/١، واللسان (نهشل)٦٨٢/١١ ،والخزانة١٠/٤٥٤

[6] – الخزانة ١٠/٤٥٤،والزبابة ضرب من الجرذان ، اللسان (زبب)٤٤٦/١

[1] – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٤٨١ ، البيت من شواهد الكتاب ١٣٦/٢ ، ومجالس ثعلب ١٢٧/١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والإنصاف ١٨٢/١ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٨١/٨ ، ٨٢ ، و الجنى الداني ٥٩٠،و مغني اللبيب ٣٨٤، والهمع ٤٣٦/١، واللسان (شفر) ٤١٩/٤ ، والخزانة ٤٤٤/١٠

[2] – الرجز قبله

لا خير في الشيخ وإن تبلتعا

[٢٣٩] يا ليت أيام الصبا رواجعاً
وقول الآخر[٣]:
[٢٤٠] ألا ليتني إن لم تجودي بنظرة لما بي وليت الحب شيئاً محرّماً
وراوية الكسائي " ليت الدجاج مذبوحاً "[٤]ففيه ثلاثة أقوال :
أحدها : للبصريين أنّ الخبر محذوف ، والثاني نصب على الحال من الخبر المحذوف .
والقول الثاني : للفراء[١]أنّ ليت / تنصب الاسمين لأنها بمعنى (تمنيت) .
٦١/أ
والقول الثالث : للكسائي[٢] أنه خبر (كان) مقدر .
ومذهب الفراء باطل لوجهين :
أحدهما : أنه يؤدي إلى حصول الفائدة بمنصوب من غير مرفوع ، ولا يوجد ذلك في كلام العرب .
الثاني : أنها لو عملت بمعناها لوجب أن ينصب مطلقاً ، ولا ينصب في صورة دون صورة لأن ذلك محض التحكم .
وأما مذهب الكسائي فإنه - وإن عهد حذف خبر (كان) إلاّ أنّ حذف الخبر أكثر ، فالمصير إلى الأكثر أنفع من المصير إلى الأقل .
وأمّا قولهم[٣]: ليت شعري أزيد عندك أم عمرو ؟ ففي تقدير الخبر وجهان :
أحدهما : أنّ التقدير : ليتني أشعر ، فـ(أشعر) هو الخبر ، وناب (شعري) عن (أشعر) ، والياء المضاف إليها (شعري) نابت عن اسم (ليت) ، وموضع الاستفهام ، وما بعده نصب بالمصدر ، وهو داخل في صلته ، إلاّ أنّه معلق عن العمل ؛ لأنّه بمعنى (علمت) ، وهو مضاف إلى الفاعل .
والوجه الثاني : أنّ التقدير ليت شعري ما يجاب به هذا القول، كقولك : علمت مَنْ أبوك ؟ أي : علمت ما يجاب به هذا الاستفهام ، والخبر لازم

واستورد الغور سهيل ضاجعا
وقد نسب لرؤبة ابن العجاج ، وليس في ديوانه،وهو منسوب للعجاج ، في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٢/٢ ،وشرح المفصل ١٠٤/١،ومغني اللبيب٣٧٦،والهمع ٤٣٢/١،واللسان (ليت) ٨٧/٢١
[٣] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد مغني ابن فلاح ٩١٥/٢ ،
[٤] – ارتشاف الضرب ١٣١/٢ ، ١٣٧ ، واللسان (ليت) ، والتاج (ليت)
[١] – شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١
[٢] – نفس المصدر
[٣] – الكتاب ٢٣٨/١ ، وشرح ابن يعيش ١٠٥/١

الحذف لنيابة غيره - وهو معمول المصدر - عنه بمنزلة : لولا زيد لأكرمتك ، ولا يجوز أن تكون الجملة هي الخبر لعدم العائد ، ولا يستعمل إلاّ بجملة استفهامية بعده ، وأما قول الشاعر

[٢٤١] ليت شعري مسافر ابن أبي عمـــــرو وليت بقولها المحزونُ [٤]

فتقدير الجملة أ نجتمع أم لا ؟ لكنه حذفها لدلالة القرينة عليها ؛ لأنّه يراه ، و (مسافر) نصب على النداء .

---

[٤] – البيت منسوب لأبي طالب عم رسول الله ﷺ ، وهو في ديوانه ص ٧ ،وفي الاشتقاق ١٦٦ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٦١/٣ ، وشرح الرضي ٣٧٩/٤ ، والخزانة ٤٦٣/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤٧٧ واللسان (شعر) ٤٠٩/٤

[خبر لا النافية للجنس]

متنٌ : " خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل :لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها) ،[ويحذف كثيرا] وبنو تميم لا يثبتونه[١] "

الشرح [٢]: لما كان سيبويه لا يعملها في الخبر[٣] أخرناها تشبيها بـ(إنّ) - حتى عملت عملها - إلى اسمها المتفق على عملها فيه ، و" المسند " الجنس و" بعد دخولها " فصل خبر (لاّ) التي بمعنى (ليس) ، ومثله بـ(لا غلام رجل ظريف) ليتعين للخبرية ، ولا يحتمل الوصف على المحل ؛ لأنّ إعراب اسمها النصب ، لكونه مضافاً ، فوصفه يكون على لفظه لا على محله .

وأمّا التمثيل بنحو : لا رجل ظريفٌ ، وقول حاتم ، وقيل : (أبو ذؤيب)[٤]

[٢٤٢] وردَّ جازرُهم حرفاً مُصَرَّمَةً ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

فلا يتعين للخبرية ، بل يحتمل أنّه صفة على المحل ، أمّا على لغة بني تميم فيتعين ، وأمّا على لغة أهل الحجاز فيحتمل الوصف على المحل والخبر ، والتمثيل بما يتعين للخبرية أولى من التمثيل بما يحتمل الوصف والخبرية ؛ لأن بني تميم لا يثبتون الخبر فربما يوهم امتناع ذلك في لغتهم ، وليس يمتنع بإمكان حمله على الوصف على المحل عندهم ، ولذلك إذا امتنع الوصف على المحل نصبوا الصفة نحو : لا غلام رجل أفضل منك ، لامتناع كون (أفضل منك) خبراً عندهم .

هذا الذي ذكرنا مذهب الجمهور ، وأما الزجاج[١] فقد أجاز الوصف على محل اسم (إنّ) مع كونه منصوباً ، ونَقل ذلك عن الكوفيين ، وإذا جاز

---

[١] - الكافية : ٨٢ ، والإضافة منها

[٢] - ينظر : الكتاب ٢/٢٧٤ – ٣٠٩ ، والمقتضب ٤/٣٧٩ ، والأصول ١/٣٩٢- ٤٠٧ ، وشرح المفصل ١/١٠٥- ١٠٧ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٨٢- ٣٨٤ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٩٠- ٢٩٢، والفوائد الضيائية ١/٣٠٢- ٣٠٤

[٣] - الكتاب : قال سيبويه ٢/٢٧٤ : " " فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كم لا تعمل في الخبر و الاستفهام إلا في النكرة ؛ لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئا بعينه "

[٤] - البيت ينسب لحاتم الطائي ، وهو في ملحق ديوانه ٢٩٤ ، وقد نسب أيضا لأبي ذؤيب الهذلي في ملحق أشعار الهذليين ١٣٠٧ ، وقيل ينسب لرجل من بني النبيت في المقاصد النحوية ٢/٣٦٨ ، ٣٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٩٩ ، والمقتضب ٤/٣٧٠ ، وشرح المفصل ١/١٠٧ ، وتلخيص الشواهد ٤٢٢ ، ورصف المباني ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، وابن عقيل ٢٠٩ ، واللسان (صرر) ٤/٤٥٢ ،

ذلك في اسم (إنّ) جاز في اسم (لا) وإن كان منصوباً ؛ لاشتراكهما في محل المبتدأ ، فعلى هذا المذهب لا يتعين تمثيل المصنف للخبرية ، بل يحتمل الوصف على المحل أيضاً

فإذا تقرر ذلك فاعلم أنّ بني تميم [٢] لا يظهرون الخبر البتة ، بل هو عندهم من الأصول المرفوضة ، وإنما اطرد حذفه بخلاف الإثبات نحو : (إن مالاً وإن إبلاً) لأن عموم النفي أغنى عن الخبر ، بخلاف الإثبات فإنه لا عموم له ، كعموم النفي ، ونحو : (لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك) محمول على الوصف على المحل عندهم ، وأما أهل الحجاز فيجيزون ظهوره [٣] نحو : لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك ، وفي التنزيل ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [٤] و ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [٥]، و ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [٦] و ﴿ لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [٧] ﴿ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [٨]، ويحذفونه كثيراً ، ولهذا كان حمل المرفوع على الوصف أقوى من الخبر لكثرة حذف الخبر كقولهم : لا بأس ، ولا أهل ، ولا مال ، ولا حول ولا قوة ، وفي التنزيل ﴿ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ﴾ [٩]، و ﴿ فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [١٠] أي : لكم ، والجار والمجرور بعد (إلا) يتعلق به ، وكلمة التوحيد (لا إله إلا الله) في الوجود ، و " لا سيف إلا ذو الفقار - وهو كان لمنبه بن الحجاج أخذه

---

[١] – ينظر المسألة (٢٣) من مسائل الإنصاف ١٨٧/١ ، وإعراب القرآن للزجاج عند الآية ٦٩ من سورة المائدة .١٩٢/٢ ، وما بعدها

[٢] – شرح ألفية ابن معط للقواس ٩٤٠/٢

[٣] – الارتشاف ١٦٦/٢ ، وشرح الألفية للقواس ٢/ ٩٤٠

[٤] – الآية ٢ من سورة البقرة

[٥] – الآية ٩٢ من سورة يوسف

[٦] – الآية ٤٣ من سورة هود

[٧] – الآية ١١٨ من سورة التوبة

[٨] – الآية ٢٢ من سورة الفرقان

[9] – الآية ٢٥٤ من سورة البقرة

[10] – الآية ١٩٣ من سورة البقرة

رسول الله ﷺ يوم بدر - ولا فتى إلاّ علي" [1] / وإنما حذف الخبر للعلم به ، وهو مراد ،فهو في حكم المنطوق به ،وأن عموم النفي أغنى عن ظهوره . ٦١/ب

وإذا أريد خبر خاص ، فلا بدّ من ذكره نحو : لا رجل في الدار ؛لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص إلا إذا علم من السؤال نحو : هل من رجل في الدار ؟ فقيل : لا رجل ، فأغنى تقدمه عن إعادته ، والاسم المستثنى في (لا إله إلا الله ولا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي) لا يصح أنْ يكون خبراً لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه خاص والإخبار عن العام بالخاص يجعل القضية كاذبة ، كقولك : الحيوان إنسان .

والثاني : أنّه معرفة ، و (لا) لا تعمل في المعارف .

والثالث : أنه مستثنى من مذكور فلا يصح جعله خبراً عنه ، لأنّ إخراجه منه يدل على مغايرته له ، والخبر صفة قائمة بالمخبر عنه غير مغايرة له ؛ لأنه أمر يخصّه ، وإنما يصح الإخبار في الاستثناء المفرغ نحو : ما زيد إلا منطلق، لعدم إخراج (منطلق) من (زيد)

فإن قيل : يصح أن يكون مبتدأ وخبره ما تقدم ؟

قلنا : ذكر بعضهم[2] ذلك ، وزعم أنّ الكلام مستقل بالإفادة من غير تقدير، و (الله) مبتدأ و (لا إله) الخبر ، والتقدير : الله إله .

وفائدة الاستثناء : إثبات الإلهية لله تعالى ، ونفيها عما عداه .

ونظيره عنده (لا منطلق إلاّ زيد) في إثبات الانطلاق لزيد ، ونفيه عما عداه ، وما صار إليه ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنّ (لا) في أصل وضعها تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولا يخلو في صورة النزاع ، إما أنْ يقدر لها خبر ، أو لا . لا جائز أن لا يقدر ؛ لأنّ ذلك إبطال لوضعها ؛ لأنّ من قال بحذف الخبر يقول بتقديره ، وإذا كان مقدرا كان الخبر جملة لا مفرداً ولا رابط فيها فبطل كونها خبراً .

والثاني : أنّ (الله) مستثنى من (إله) ومخرج عنه ، وإخراجه عنه يدل على مغايرته له، والخبر صفة قائمة بالمبتدأ غير مغايرة له ؛ لأنّه أمر يخصه ، وإنما يصح الإخبار في الاستثناء المفرغ ، نحو : ما زيد إلا قائم ، لعدم إخراج ما بعد (إلا) من المخبر عنه ، وأما قياسه على (لا منطلق إلا زيد)

---

[1] – في بعض المصادر هذا بيت من الشعر ، وينظر شرح المفصل ٢١٧/١ ، والهادي في الإعراب ٩٩ ، ومجالس العلماء ، ولعل العبارة بين القوسين توضيحية من أثر الدرس والنسخ

[2] –

قلنا : ليس (زيد) بمستثنى من (منطلق) حتى يمتنع جعله خبراً عنه بخلاف صورة النزاع ؛ فثبت امتناع كونه مبتدأ وما قبله الخبر .
وأمّا العامل في الخبر فعند الكوفيين هو مرفوع بالاسم كما في (إن) ، وأما البصريون ، فذهب الأخفش والمبرد وجماعة إلى أنه يرفع بـ(لا) قياسا على (إنّ) [1]، وذهب سيبويه [2]إلى أنّه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها [3]
حجة سيبويه من وجهين :
أحدهما : أن (إنّ) أشبهت الفعل فرفعت ونصبت قياساً على الفعل ، وأمّا هذه فلم تشبه الفعل حتى تساويه في العمل .
والثاني : أنها ضعيفة جداً ، ولذلك تُركَّبُ مع اسمها ، وتختص بنوع من الأسماء وهو النكرة ، فأشبهت الحروف الناصبة للفعل المستقبل فلم تعمل إلا في شيء واحد .
حجة (القائلين)[4] بإعمالها في الخبر : أن العمل بطريق الاقتضاء ، وهي تقتضي شيئين فعملت فيهما قياساً على كل عامل اقتضى شيئين .
وأما الحروف الناصبة للفعل فإنها تقتضي شيئاً واحداً ، ويترتب على هذا الخلاف نحو : قوله تعالى ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [5] ، تقرأ بالفتح فيهن [1]، و (في الحج) خبر عن جميع المبتدآت ، على مذهب سيبويه لأنّ العامل فيها واحد ، وهو الابتداء .
وأما على مذهب الأخفش فتحتاج كل جملة إلى خبر ، و (في الحج) خبر عن الأخير ، لئلا تتوارد عوامل على معمول واحد ، ويقرأ بالرفع في

---

[1] – بالنظر إلى أنهم يعاملون (لا) معاملهم (إن وأخواتها) لأنها نقيضتها ، والعرب يحملون الشيء على نقيضه
وينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/٢ ، والمساعد على التسهيل : ، ومغني اللبيب ٣١٤ ، والهمع ١/
[2] –الكتاب : ٢/ ٢٧٥
[3] – هذا إذا كان اسمها مبنيا أما إذا كان معربا نحو : (لا طالب علم مكروه) فهو مرفوع بها
[4] – في الأصل القائلون والوجه ما ذكرت
[5] – الآية ١٩٧ من سورة البقرة
[1] – قرأ بهذه القراءة (بالنصب للجميع) عاصم ، وأبو جعفر ، وغيرهم ، وينظر : إتحاف فضلاء البشر ١٣٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/١ ، وإملاء ما من به الرحمن ٥٠/١ ، والبحر المحيط ٨٨/٢ ، والكشاف ١٢٢/١ ، والمحتسب ٢٩٢/٢

جميعهن على أنها غير عاملة ، فيكون [في الحج] خبراً عن الجميع ، يجوز أن تكون بمعنى (ليس) فتحتاج كل جملة إلى خبر ، و (في الحج) في موضع نصب ، وقرئ برفع الأولين ، وفتح الأخير [٢] ، إرادةً لنفي عموم الجدال ، الأول خبر في معنى النهي ، وفي الحج - أيضاً - خبرٌ عن الجميع عند سيبويه ؛ لأنّ (لا) غير عاملة في الخبر إلا إذا كانت الأولة بمعنى (ليس) فيمتنع ؛ لأنّ خبر التي بمعنى (ليس) منصوب ، وخبر التي بمعنى (إنّ) مرفوع ، وقول الشاعر :

[٢٤٣] فلا لغو ولا تأثيم فيها[٣]

إن كان الأولى بمعنى (ليس)لم يجز أنْ يكون (فيها) الخبر عنهما عند سيبويه ، وإن لم تكن بمعنى (ليس) لم يمتنع ؛ لأنّها غير عاملة في الخبر عنده ، إنما يمتنع عند من يجعلها عاملة في الخبر .

---

[٢] – قرأ برفع للأولين (رفث ، فسوق) ، ونصب الأخير (جدال) ابن كثير ، وأبو عمرو ، وغيرهم ينظر : إتحاف فضلاء البشر ١٣٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/١ ، والكشاف ١٢٢/١

[٣] – قائله أمية بن أبي الصلت ،وهو في ديوانه ٤٧٧ ، وتمام البيت ــــ

(ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليمٌ)

والبيت من شواهد التبصرة والتذكرة ٣٨٩/١ ، وسر الصناعة ٤١٥/١ ، واللمع ١٢٩ ، والخزانة ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٣ ، والهمع ١٤٤/٢

[اسم (ما) و (لا) المشبهتين بـ(ليس)]

متنٌ :"اسم ما ولا المشبَّهتين بـ(ليس) : هو المسند إليه بعد دخولهما نحو : (ما زيدٌ قائماً) ، و (لا رجلٌ أفضلَ منك) ، وهو في (لا) شاذٌّ. "[1].

الشرح[2]: " المسند إليه " : الجنس ، و "بعد دخولهما " فصل (ما) النافية الداخلة على الفعل ، نحو : (ما قام زيد) ، و (لا) التي لنفي الجنس/ لأنّ صورتهما كصورتهما ؛ لأنّ الضمير راجع إلى المشبهتين بـ(ليس) ، والمراد بعد دخول كل واحدة منهما على جملتها[3] ، وفي التنزيل على الإعمال : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[4]، و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[5]وفي (لا) قول الشاعر[6]: ٦٢/أ

[٢٤٤]من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ

وقول الآخر[7]:

[٢٤٥] ألا ليت شعري هل إلى أمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ؟ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرُ

---

(١) – الكافية : ٨٣

(٢) – ينظر : الكتاب ١/ ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٣١/٢ ، والمقتضب ٤/ ٣٨٢ ، ٣٦٠ ، والأصول : ١/٤٠٠- ٤٠٨ ، والإيضاح العضدي : ١٤٥- ١٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١ ، ١٠٩ ، وشرح الكافية للمصنف ٣/ ، و شرح الكافية للرضي ٢٩٢/١- ٢٩٤ ، والفوائد الضيائية : ٣٠٥/١- ٣٠٧ والهمع ١/ ٣٨٩ - ٣٩٣

(٣) – شرح المصنف ٣٨٥/٢

(٤) – الآية ٣١ من سورة يوسف

(٥) – لآية ٢ من سورة المجادلة

(٦) – اختلف في قائله بين سعد بن ناشب ،و سعد بن مالك ، وهو الأصح ، والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٨/١ ، وشرح الرضي ٢٩٣/١ ، وتاج العروس (لا) ، والخزانة ٢٠٥/٣

(٧) – قائله : الرماح بن ميادة ،وهو في ديوانه ١٣٤،والأغاني ٢٣٧/٢،و٢٥١،والحماسة البصرية ١١١/٢، و البيت من شواهد الكتاب ٥٨/١ ، و شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٨/١ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/١ ،٩٠/٢ ، والمغني ٥٠١/٢،والهمع ٩٨/١ ويروى (جحدر) بدلا من (معمر)، والشاعر يفتخر بأنه لا يبارح موقعه وقت الحرب فهو من أبناء قيس

و"هو في (لا) شاذ" يعنى أنّ الرفع بـ(لا) بمعنى (ليس) قليل ، إنما يأتي في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام ، وسيأتي تحقيق القول عليهما عند ذكر الخبر إن شاء الله[١]
وقد أخلّ المصنف بذكر اسم(لات)،وهي أحق بالذكر من (لا)؛ لأنها في التنزيل ، قال الله تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٢] ،وقد اختلف فيها على سبعة أقوال[٣]:
أحدها : للبصريين[٤] أنها المشبهة بـ"ليس"، وتقدير الآية : وليس الحين حين مناص.

والثاني : للكوفيين[٥] أنها النافية للجنس
والثالث : لأبي عبيد [٦]أن التاء متصلة بـ"حين" ، وهي النافية للجنس أيضاً ، وحين وتحين لغتان [٧]
والرابع : للأخفش [٨]أنها غير عاملة ، والنصب بعدها بإضمار فعل ، أي : ولات أرى حين مناص
والخامس : أنها ليس قلبوا ياءها ألفاً اجتزاءً بأحد الشرطين ،وأبدلوا من سينها تاء كقوله
[٢٤٦] عمرو بن يربوع شرار النات [٩].

---

(1) - ينظر ص
(2) - الآية ٣ من سورة ص
(3) - هذه المسألة تنظر في : الكتاب ٥٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٨١/٢ ،ومشكل إعراب القرآن ٦٢٣/٢ ، و الهمع ومغني اللبيب : ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٧١٣ ، ٨٤٧.
(4) - الكتاب ٥٧/١ ، والتصريح ٦٦١/١
(5) - مغني اللبيب ٣٣٥ ، والهمع : ٣٩٩/١- ٤٠٢ ، والقواس ٨٩٦/٢ ، واحتجوا بكثرة استعمال النافية للجنس
(6) -أبو عبيد القاسم بن سلام الأزديّ (ت ٢٢٤ هـ) ترجمته في الإنباه ١٢/٣- ٢٣ ، وإشارة التعيين ٢٦١ – ٢٦٢، والبغية ٢٥٣/٢ ٢٥٤ ، ، وينظر : القواس ٨٩٦/٢ ، و التصريح ٦٦٠/١
(7) - نسب هذا الرأي خطأ إلى أبي عبيدة ، وابن الطراوة في مغني اللبيب ٣٣٥ ، والتصريح ، وينظر : المذكر والمؤنث للأنباري ١٧٠ ، وشرح الرضي ، ومغني اللبيب ٣٣٥ ، والتصريح ٦٦٠/١
(8) - معاني القرآن ٤٩٢/٢ ، قال الأخفش : " شبهوا " لات " بليس ، وأضمروا فيها اسم الفاعل "، وينظر : القواس ٨٩٥/٢
(9) - هذا عجز بيت من السريع ، وقبله

والسادس : أنها فعل كـ"مات"[1]
والسابع : أنها حرف جر في قوله[2]
[٢٤٧] طلبوا صلحنا ولات أوان
فتشبه (لولا) في وقوعها حرف جرٍ عند سيبويه في بعض الصور دون البعض .
والمرجح مذهب البصريين ؛ لأنّ تاء التأنيث المتصلة بها من خواص الفعل ، فوجب أن يكون المعنى (ليس) ليقوى شبهها بالفعل
لا يقال : بأنه يلزم إضمار اسمها فيها ، ولم يعهد ذلك في الحرف ؛ لانّا نقول إنه محذوف ، وليس بمضمر ، والحذف شائع عند قيام القرينة ، أو إنّه أضمر فيها لقوة شبهها بالفعل ، ولا يلزم من الإضمار فيما قوي شبهه بالفعل الإضمار في غيره
حجة الكوفيين : أنّ النافية للجنس أكثر استعمالاً من التي بمعنى (ليس) التي لا تجيء إلا في الشعر ، فوجب حمل الوارد في التنزيل ، على ما كثر استعماله دون المستعمل في ضرورة الشعر
وجوابه : [أنّ] الفرع قد يكون أكثر استعمالاً من الأصل ، بدليل باء القسم ، وواوه ، فإنه ليس في القرآن قسم بالباء إلا على طريق التأويل البعيد .
ومذهب أبي عبيد ضعيف ؛ لأنّ (التاء) مفصولة من (حين) ، فدعوى اتصالها على خلاف الأصل .
وقول الأخفش ضعيف ؛لأنّه إذا أمكن نسبه العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف.

(يا قبح الله بني السعلاة
غير أعفاء ولا أكيات
والبيت منسوب لعلباء بن أرقم اليشكري من شواهد النوادر لأبي زيد ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، الخصائص ٥٣/٢ ، والإنصاف ١١٩/١ ، وتهذيب اللغة ٢٣١/٦، والمخصص ١٣٤/٢، واللسان (ثهت)٢٠/٢،والتاج(ثهت) ٤٧٩/٤، ويروى :
عمرو بن يربوع شرار النات ، قال أبو زيد ، وهو من قبيح الضرورة

[1] – نسب ابن هشام هذا الرأي في المغني لأبي ذر مصعب بن مُحَمَّد الخشني الأندلسي (ت ٦٠٤هـ) ينظر : المغني : ٣٣٤ ، والتصريح

[2] – هذا صدر بيت لأبي زيد الطائي حرملة بن المنذر (ت ٦٢هـ) وهو في ديوانه ٣٠ ، أخباره في الحماسة البصرية ١٨٢/١ ، ٣٣٢/٢ ، ٣٥٧ ، وعجزه :
فأجبنا أن ليس حين بقاء
وهو من شواهد : معاني القرآن ٣٩٧/٢ ، والأصول ١٤٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٧٨٢/٢ ، والخصائص : ٣٧٧/٢ ، والإنصاف : ١٠٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٢/٩ ، وشرح الكافية للرضي : والخزانة ١٥١/٢

والقول الخامس ضعيف ؛ لضعف البدل والقلب .
والقول السادس ضعيف ؛ لأنه يقال : " لاته عن الشيء " إذا صرفه عنه ، ولا معنى له في الآية
والقول السابع ضعيف ؛ لعدم ما يتعلق به، و ("الأوان)[1] " انقسامها على خلاف الأصل
وعن جر (أوان) جوابان :
أحدهما : أنّه مجرور بـ"حين" وقد حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على إعرابه ، تقديره : ليس الحين حين أوان
والثاني : أنّ التقدير : وليس أواننا أوان صلحٍ ، فالتنوين عوض من المضاف إليه ، والكسرة لالتقاء الساكنين النون والتنوين كـ"يومئذ" . وقد نقصت (لات)عن (لا) من وجهين:
أحدها : أنهم لم يعملوها إلاّ في الحين .
والثاني : إنّ الأكثر حذف اسمها عكس (لا) ، فإنّه يحذف خبرها ، وقد (جاء) رفع الحين بعدها على حذف الخبر ، والتاء الداخلة عليها لتأنيث الكلمة [2]، وفتحته هرباً من التقاء الساكنين ،وقيل : للفرق بينها وبين الداخلة على الفعل ،ويوقف عليها بالتاء ، وقال الكسائي[3] يوقف عليها بالهاء لتحركها كشجرة .
وأمّا (إنْ) النافية فلا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه ، وقد أجازه المبرد[4]
فيقال : (إن زيد قائماً)[5]

---

(1)– في النسخة (ولأن) ولعل الصواب ماذكرت

(2) – هذا هو رأي الجمهور ، وقد اختلف في لات من جهتين : حقيقتها ، وعملها ، أما حقيقتها فقيل هي كلمة واحدة والتاء أصل في الكلمة ، وقيل هي كلمتان في الأصل ليس قلبوا ياءها ألفا وأبدلوا من السين تاء ، والأكثر على أنها من أصل الكلمة ، أما التاء فقيل للتأنيث كما ذكر ، وقيل للمبالغة ينظر : ، والقواس ٨٩٦/٢ ، والتصريح ٦٥٩/١

(3) – مغني اللبيب ٣٣٥

(4) – وقد أجاز ابن مالك العمل في إن نادرا ، وقيل هو لغة أهل العالية ، ينظر : التصريح : ٦٦٥/١

(5) – ينظر : القواس ٨٨٧/٢– ٨٨٨

[المنصوبات]

متنٌ : " المنصوبات : هي ما اشتمل على علم المفعوليّة "[1]

الشرح [2]: (ما) بمعنى شيء ، وهو الجنس ، و " اشتمل على علم المفعولية " فصل به علم الفاعلية ، والإضافة .

والمفاعيل الحقيقية خمسة على حسب تعلق الفعل بها ؛ لأنّه إن تعلق به على أنّه الذي فعل فهو المصدر ، وإن تعلق به على أنّه الذي فُعِلَ به فهو المفعول به ، وإنْ تعلق به على أنه الذي فُعل فيه فهو المفعول فيه ، وإنْ تعلق به على أنّه الذي فُعل من أجله فهو المفعول له، وإن تعلق به على أنّه الذي فُعل معه فهو المفعول معه .

وأما الحال ، والتمييز ، والمعرفة المنصوبة بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، والمستثنى المنصوب ، وخبر (كان) واسم (إن) و [اسم] (لا) التي لنفي/ الجنس وخبر (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) فإنها مشبهات بالمفعول . ٦٢/ب

وهاهنا مسألة خالف فيها عبد القاهر جمهور النحاة ، وهي (خلق الله العالمَ) فإن العالم عند الجمهور مفعول به ، وذكر في أسرار البلاغة [3] أنّ العالم مفعول مطلق ، وليس بمفعول به ، واحتج بوجهين :

أحدهما : أنّ المفعول من كان موجوداً قبل حصول الفعل به ، نحو : ضربت زيداً ، [فزيد كان موجودا قبل الضرب] و (العالم) لم يكن موجوداً قبل الخلق بل كان عدماً ، والله أوجده من العدم ، فكان العالم هو المفعول المطلق .

والوجه الثاني : أنّ خلق العالم ليس مغايراً للعالم ؛ لأن الخلق يستحيل انفكاكه عن المخلوق؛ لأنّه عبارة عن تأثير الخالق في وجود المخلوق ، فالخلق لا يوجد إلا عند وجود المخلوق ،وأمّا وجود (القدرة) قبل المقدور ، فالمراد بالقدرة كونه متمكناً من الفعل، وليس من شرط المتمكن من الشيء أن يكون ذلك المتمكن منه حاصلاً مع المتمكن ، بخلاف الخلق فإنه عبارة عن تأثير الفاعل في خروج الشيء من العدم إلى الوجود ، وذلك التأثير لا يعقل إلا مع خروجه من العدم إلى الوجود ، فظهر الفرق بينهما .

حجة الجمهور من ثلاثة أوجه :

---

[1] - الكافية ٨٤

[2] - ينظر :الأصول : ١٥٨/١ ، والإيضاح العضدي ١٩٣- ١٩٤ ، وشرح المفصل ١٠٩/١- ١١٠ ، وشرح الكافية للمصنف ٣٨٧/٢ ، و شرح الكافية للرضي : ٢٩٤/١- ٢٩٥ ، والفوائد الضيائية : ٣٠٨/١

[3] - أسرار البلاغة : ٣١٨- ٣١٩ ، وينظر : الأصول : ١٦٩/١

أحدها: أنّا نصف الله تعالى بالخالقيّة ، ولو كان (الخلق) عبارة عن (العالم) لزم أن يكون الله موصوفاً بالعالم ، كما أنّه موصوف بخالقيّة العالم .

والثاني : أنا نقول : العالم ممكن ، ولم يوجد إلا لأنّ الله أوجده ، فلو كان إيجاد العالم نفس العالم لكان قولنا : العالم وجد ؛ لأن الله تعالى أوجده جارياً مجرى قولنا : العالم وجد ؛ لأنّه وجد ، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد لنفسه ، وذلك نفي للصانع .

والثالث : أنه يعلم العالم من يشك أنه مخلوق لله إلى أن يعلم ذلك ، بدليل منفصل، والمعلوم مغاير للمجهول ، فإذاً تحقق كون الله تعالى خالقاً للعالم غير ذات العالم

والجواب عن الأول والثاني : أنه إذا كان العالم اسماً لكل موجود سوى الله تعالى ، وهو ينقسم إلى جواهر وأعراض قائمة بالجواهر وأجسام مركبة من الجواهر ؛ يلزم من قوله أن تكون الجواهر ، والأجسام المركبة منها نفس المعنى ، ولا ريب في مغايرتها للمعنى ، وإنما المعنى أن هذه الجواهر أو الأعراض القائمة بها ، والأجسام المركبة منها وجدت بالمعنى القائم بالفاعل ، والله أعلم بالصواب .

وأول الخمسة (المصدر) ، وإنما قدم عليها لوجهين :

أحدهما : أنّه فعل الفاعل حقيقة ، ولذلك سمي مطلقاً ؛ لأنه لا يشوبه تجوّز بخلاف غيره من المفاعيل فإنها ليست فعلاً للفاعل .

والثاني : أنّه قدم لقوة دلالة الفعل عليه ، وسمى مطلقاً لعدم تقييده بحرف جر بخلاف غيره من المفاعيل فإنها تقيد بحرف كقولك : مفعول به، وفيه ، وله ، ومعه ، وهو اسم للفعل الحقيقي ، وهو حركة الفاعل ، ولا يدل على زمن معين بل يدل على الحدث ، وعلى لازمه، وهو الزمن المطلق ، فدلالته على الزمن التزامية ، وهي انتقال الذهن من الملزوم إلى لازمه، ويسمى المصدر ، والحدث ، والحدثان ، والعرض ، والأثر ، والقائم بغيره ، والمفعول المطلق ، وربما سمي بالفعل ؛ لكون الفعل الحقيقي مسمّاه [1].

واختلف في اشتقاقه أهل المصرين[1]، فذهب أهل البصرة إلى أنّ الفعل مشتق منه ، وذهب أهل الكوفة إلى أنّه مشتق من الفعل ، حجة البصريين من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ (المصدر) الموضع الذي تصدر عنه الإبل عند الماء ، وتوليه صدورها ، فسمي مصدراً ؛ لأنّ الفعل صدر عنه باشتقاقه منه ، وكذلك

---

[1] – المقتصد ١/ ٥٨٠ ، والكتاب ١/٣٤ .

[1] – قضية الخلاف هي : هل الأصل الوارد في لغة العرب : الفعل أو الاسم ؟ وقد تقدم الحديث عنها في ص١٨

اسم الفاعل والمفعول ، ولو كان كما زعموا سمي : صادراً ، والفعل : مصدراً ؛ لأنّ المصدر محل الصدور ، وهو الفعل عندهم .
فإن قيل : لم لا يكون سمي مصدراً ؟ أ لأنّ اسم الفاعل والمفعول صدر عنه ؟
أو أن المصدر بمعنى الصادر ؟ أو بمعنى مفعول ؟ لأنه أصدر عن الفعل ، مثل مركب بمعنى مركوب ، ومشرب بمعنى مشروب .
أو أن المصدر ما حصل به الصدور ، وكما حصل الصدور للمحل الصدور عنه حصل للصادر ، أو أنه سُمِّي مصدراً ؛ لأنه ذو صدور ،أو أنّ لفظ (المصدر) علم له ، والعلم لا يفيد الاشتقاق البتة .أو أن المطلوب من الاشتقاق أنّ وضع لفظ (المصدر) أسبق أم وضع لفظ الفعل ، ذلك مقام عقلي ! فكيف يجوز التعويل فيه على مجرد اللفظ؟!
والجواب عن الأول : أنه لا قائل بالفرق بينهما ، وبين الفعل في الاشتقاق[٢]

وعن الثاني والثالث : أنّ الأصل / في الكلام الحقيقة ، وحمله عليهما يلزم منه الاشتراك والمجاز ، والأصل عدمهما .
٦٣/أ
وعن الرابع : أنه يلزم منه تخليط اسم المكان بالفاعل
وعن الخامس : أنه يلزم منه أنّ يسمي الفاعل (مفعلاً) لأنّه ذو فعل .
وعن السادس : أنه يلزم من كونه علماً النقل والاشتراك ،وكلاهما على خلاف الأصل .

وعن السابع : أنّه لا يمكن إثبات هذه المطالب بالأدلة التعينية ، بل المقصد الأقصى منها ما يفيد الظن ، وقد حصل .

والوجه الثاني : أنّ الفعل يدل على الزمن المعين ، فلو كان المصدر مشتقاً منه لزم أن يكون فيه ما في الفعل من الدلالة على الزمن المعين ؛ لأن الفرع فيه ما في الأصل على قاعدة الفروع المتحدة من الأصول ، نحو : الأواني المتخذة من الذهب والفضة وغيرها ، فإنّ الفرع فيه ما في الأصل .
والوجه الثالث : أنّ المصدر يدل على الحدث العام في الزمن المطلق ، والفعل يدل على الحدث المعين في الزمن المعين ، والعام بمنزلة النكرة والخاص بمنزلة المعرفة ، فكما أن النكرة أصل للمعرفة فكذلك المصدر أصل للفعل .
والرابع : أن الفعل مفتقر إلى المصدر ؛ ولأن الفعل هو الدال على كيفية حدوث المصدر ، وكيفية حدوث الشيء صفة من صفاته ، والصفة لا تتحقق في الفعل إلا عند تحقق الذات ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

---

[٢] – في حاشية النسخة أي: بين اسم الفاعل واسم المفعول في الاشتقاق

وأما وجود مصدر ولا فعل [له] فإنه معارض بوجود فعل ولا مصدر له ، إلا أن يقال : بأن بعض المصادر وإن لم توجد لبعض الأفعال فهو أحق بالأصالة لدلالته على القدر المشترك بينه وبين الفعل،وهو الحدوث والقدر المشترك وهو الزمن المعين يجوز إسقاطه[١]

وكذلك قول ابن السراج[٢] " لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لم تختلف ، كما لم تختلف أبنية الفاعلين والمفعولين" معارض بأن الأفعال لو كانت مشتقة من المصادر لاختلفت كاختلاف المصادر .

حجة الكوفيين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته نحو: قام قياماً ، و (لاوذ لواذاً)[٣] فكان لذلك فرعاً عليه

والثاني : أن الفعل يعمل فيه ، والعامل قبل المعمول [٤]

والثالث : أن المصدر قد يؤكد به والمؤكد قبل المؤكد .

وهذه الأوجه ضعيفة ؛ لأن الاشتقاق يوجد من جهة المعنى ، وهو تناسُب اللفظين في الحروف والمعنى لا بما ذكروا ، ولذلك يعتل المضارع لاعتلال الماضي ، نحو : قام يقوم ، وليس الماضي أصلاً له بطريق الاشتقاق على أنّا نقول : أن الفعل يعتل لاعتلال المصدر ويصح لصحته ؛ لأنّ الفرع يتبع الأصل ، ولا يتبع الأصل الفرع

وأما العمل فلا يدل على الأصالة ، فإن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال وليست أصلاً لها، وكذلك التأكيد اللفظي نحو : (جاءني زيد زيد) ليس الأول أصلاً للثاني ، والمصدر المؤكد نائب عن التأكيد بالفعل ، وليس الفعل الأول أصلاً للفعل الثاني كذلك ما قام مقامه في التأكيد .وإذا تقرر مذهب البصريين عُلِمَ أنّ المصدر مرتجلٌ غير مشتق ، والفعل مشتق ، وأنّ وضع المصدر متقدم على وضع الفعل .

---

[١] – ابن يعيش ١/١١٠ ، والقواس ١/٢٢٠

[2] – الأصول : ٣/٨٥ ، بتصرف "

[3] – لا وذ : استتر اللسان (لوذ)

[4] – القواس ٢٢١ ، والصفوة ١/٦١

[المفعول المطلق]

متنٌ : " فمنه المفعول المطلق ، وهو : اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكور بمعناه ، ويكون للتأكيد ، والنوع ، والعدد ، نحو : (جلستُ جلوساً وجِلسةً وجَلسةً) ، فالأول لا يُثنى ولا يجمع بخلاف أخويه .
وقد يكون بغير لفظه نحو : (قعدت جلوساً) "[1]

الشرح[2] : "فمنه" أي : فمن المشتمل على علم المفعوليّة ، وإنما قال في حده : " اسم ما فعله " لأنه لو قال : " الدال على ما فعله فاعل فعل " لدخل لفظ الفعل في قولك : ضربت ؛ لأنّه دالّ على ما فعله فاعل الفعل ، و " ما " نكرة موصوفة ، وهي للجنس ، و " فعله فاعل فعل " فصل به نحو : (رجل وزيد) ، فإنّه لم يفعله فاعل فعل ، و " مذكور " فصل به نحو : كرهت الضرب ، فإنه مفعول به ؛لكون فعله غير مذكور ، فإن نُقض بقولك : (سقياً) بأن فعله ليس بمذكور ؛ لأنه واجب الحذف ؛ أجيب بأنه مقدر ، ولذلك نصب المصدر ، وفي صورة المفعول به فعله غير مقدر ؛ لأنّ تقديره يخرجه عن المفعول به إلى المصدر ، والتقدير أنه مفعول به ، و بـ"معناه" يندرج تحته جميع المصادر سواء كانت بلفظ الفعل ، نحو : ضربت ضرباً ، أو بغير لفظه ، نحو : قعدت جلوساً ، ويخرج به نحو : (كرهت قيامي) فإنّه / اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ، فإنّ القيام والكراهة فعل المتكلم ، ولكن القيام ليس بمعنى (كرهت) ، فلذلك كان مفعولاً به ، وليس بمصدر بخلاف (قعدت جلوساً) فإنّ جلوساً بمعنى : قعدت ، والمقصود موافقة الفعل والمصدر في المعنى .

٥٩/أ

٦٣/ب

وقد أورد على هذا الحد : ضُرب ضربٌ شديد ، فإنّه اسم لما فعله فاعل فعلٍ مذكور بمعناه ولفظه ، فيجب أن يدخل في الحد ، وإذا دخل في الحد وجب أن ينتصب ؛ لأنه إنما حدّ ليعرف فينصب كما أنّ الفاعل إنما حد ليعرف فيرفع .

---

[1] – الكافية : ٨٤

[2] – ينظر : الكتاب ١/٣٤- ٣٥ ، ٣٧٠ – ٣٧٧ - ٣٨٤ والمقتضب ٣/٢٦٦ ، والأصول ١/١٩٠ ، وشرح المفصل ١/١١٢، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٨٨- ٣٩٤ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٩٥ – ٣٠٤ ، والفوائد الضيائية ١/٣٠٩- ٣١٠

وجوابه أنه داخل في الحد إلا أنه منع من نصبه إقامته مقام الفاعل ؛ لأنه قد تقدم أنه المنصوب القائم مقام الفاعل يجب رفعه ، وكذلك المفعول به وفيه يكون منصوباً ، فإذا أقيم مقام الفاعل وجب رفعه ، فحده يوجب له النصب إلا في الموضع الذي يجب فيه الرفع .

ويكون للتأكيد كقوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [1] و ﴿ دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴾ [2]، ولا تزيد دلالته على دلالة الفعل ؛ لأنّه ناب عن تكرير اللفظ طلباً للاختصار ، ثم قيل : فائدة التأكيد بالمصدر رفع مجاز نسبة الفعل إلى غير فاعله كما في باب التأكيد ،ونقض بقول الشاعر [3]

[٢٤٨]قرعت ظنابيب الهوى يوم عاقل ويوم اللوى حتى قسرت الهوى قسرا[4]

فإن التأكيد موجود ، وهو مجاز لا حقيقة ؛ لأنّه استعمل القسر في غير محسوس .

والمصدر الدال على التأكيد لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنّه موضوع للحقيقة ، بدليل صحة إطلاقه على القليل والكثير منه .

وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه لتعذر ضم الشيء إلى مثله ، أو إلى أكثر منه ؛ لأنّه للحقيقة على اختلافها ، فيمتنع أن يكون معه مثله وأمّا الدال على عدد المرات ، أو على النوع فيصحّ فيه التثنية والجمع لإمكان ضم مرة إلى مثلها ، ونوع إلى مثله ،

وفي التنزيل ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾ [1] و ﴿ مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ ﴾ [2] فإنّ الثمانين والمائة جلدات ، ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [3] جمع لتنوعه ، وكذلك قول الشاعر[4]:

---

[1] – الآية ١٦٤ من سورة النساء

[2] – الآية ٢١من سورة الفجر

[3] – لم أعثر على قائله ، و البيت من شواهد اللسان (قرع) ٨ /٢٦٤ ، و (ظنب) ٥٧٢/١ ، وتاج العروس (ظنب) ٢٩٩/٣ ، ويروى (يوم عالج)

[4] – والظنب : حرف الساق ، وقيل ظاهره ، اللسان (ظنب) ٥٧٣/١

[٢٤٩] هل من حلومٍ لأقوام فتنذرهم

ويكون لعدد المرات ، كقولك : ضربت ضربة وضربتين وثلاث ضربات ، وفي التنزيل ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [٥]، و (أنت طالقٌ ثلاثاً) نصب على المصدر ، أي : ثلاثَ طلقاتٍ ، أو على الظرف أي : ثلاث مراتٍ ، ولا يحسن نصبه على التمييز ، إذ لا يحسن تقدير (من) فيه .

ويكون لبيان النوع بأحد ستة أمورٍ :

أحدها : (فِعلة) بكسر الفاء ، وهي موضوعة للدلالة على النوع من الفعل[٧] ، وبالفتح تدل على المرة ، فإذا قلت : جلست جَلسة ، دلت على المرة ، وإذا قلت : جِلسة دلت على النوع من الجلوس ، ثم إنها إن دلت على النوع تصلح للمرة كسائر المصادر التي فيها التاء ، فيقال : جلست جِلسة واحدة ، كما يقال : قاتل مقاتلة واحدة ، وقيل إن (فِعلة) - بكسر الفاء - تدل على حال الفاعل من المصدر دون العدد ، فإذا قيل : زيد حسن الرِّكبة والجِلسة كان معناه : أنّه متى ركب كان ركوبه حسناً ، ومتى جلس كان جلوسه حسناً ، ومنه قوله عليه السلام «[١] إذا قتلتم فاحسنوا القِتلة ، وإذا ذبحتم فاحسنوا الذِبحة »

والأمر الثاني : باسم خاص - عند سيبويه[٢] - كرجع القهقرى

---

[1] – الآية ٤ من سورة النور

[2] – الآية ٢ من سورة النور

[3] – الآية ١٠ من سورة الأحزاب

[4] – هذا شطر بيت قائله جرير ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، وعجزه :

(ما جرب الناس من عضي وتضريسي)

و البيت من شواهد المقتصد ٥٣٠/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٨ ، ٥٥٩ ، ، واللسان : (حلم) ١٤٦/١٢ ، والتاج (حلم) ، والمقتصد ٥٨٣ والقواس ٥٢٦

[5] – الآية ١٣ من سورة الحاقة

[7] – وهو ما يسمى عند النحاة : اسم الهيئة

[1] – رواه أبو داود في سننه في كتاب الأضاحي عن شداد بن أوس ١٠٠/٢ ، والترمذي في الديات ، والنسائي ٢٦/٢٢ ، ٢٧ ، وابن ماجه ١٠/٣ ، وأحمد ١٢٣/٤ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ويروى : فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته "

[2] – الكتاب : ٣٥/١

والأمر الثالث : بالوصف كضربت ضرباً شديداً ، و في التنزيل ﴿ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ [٣]، ﴿ لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ [٤]

والأمر الرابع : بالإضافة كصمت أحسن الصيام على أحد الوجهين ، والثاني أنه صفة لمصدر محذوف .

والأمر الخامس : بالمضاف إليه ، مع حذف الصفة والموصوف ، كقولك : ضربت ضرب الأمير ، أي : ضرباً مثل ضرب الأمير ؛ لأنّ الشخص لا يفعل فعل غيره إنما يفعل مثل فعله ، ومنه : ضربته أيَّ : ضرب ، أي : ضرباً أيّ ضرب .

والأمر السادس:تعريفه بلام العهد كقولك:ضربت الضرب الذي عرفته،قال بن أحمر

[٥][٢٥٠]بهجل من قسا ذفر الخزامى تهادى الجربياء به الحنينا

وأجاز الأخفش وقوع (أن) والفعل موقع المصدر المعرفة [٦]، نحو : قمت أن أقوم ،

ولعن الله الكفر أي : يلعنه ، ومنع ذلك الزجاج[١] ؛ لأن المصدر لا يدل على زمن معين ، و (أن) مع الفعل للدلالة على الزمن المعين ، فلم تجز إقامتهما مقامه ؛ لمغايرة دلالتهما لدلالته .

وقد يكون المصدر نائباً عن الحال ، كقولك : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً وعدواً ، ويأتي في بابه إن شاء الله تعالى / [٢] .

٦٤/أ

---

(3) – الآية ٢٨ من سورة الأحزاب

(4) – الآية ١٤ من سورة الفرقان

(5) –هني بن أحمر ترجمته في المؤتلف والمختلف ٤٥ ، و البيت في ديوان ابن أحمرالباهلي : ١٥٩، وهو من شواهد المخصص : ١١ / ٢٠٧، ١٥/ ٢٠١، والجمهرة : ٢٨٩،٢٦٦، واللسان ١/١٣٣(قسأ) ، ١٢٣،(فقأ٢٦٣،) ،والتاج ١/٣٥١،(هجل) ، (فقأ) ، والشاهد في قوله : الجربياء هي ريح باردة من الشمال (جرب)١/ ٢٦٣ اللسان

(6) – الهمع ٢/٧٦

(1) – نحو ضربته أن أضربه ، وينظر :الرضي ١/٢٩٩، ٣٠٠

(2) – ينظر ص :

ولا ينصب الفعل مصدرين ، ولا ظرفي زمان ، ولا ظرفي مكان ، لأن الفعل لا يقتضي إلا واحداً ؛ لأنه لا يكون مشتقاً من مصدرين .
ولا فعلان مشتقين من مصدر ، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة
وأما قول الشاعر [٣]:
[٢٥١] ووطئتنا وطأً على حنق وطئ المقيد يابس الهرم
فجوازه على حذف (مثل) أي : مثل وطء المقيد ، وهو لا يتعرف بالإضافة ، فلذلك جاز وصف النكرة به
وإذا قيل : (ضربت زيداً ضرباً شديداً ضربتين) جاز أن يكون الثاني بدلاً من الأول ،أو يكون أحدهما مفعولاً به على الاتساع والثاني مصدراً ، وقد تقوم الآلة مقام المصدر نحو : ضربته سوطاً ، أو خشبةً لما بين الفعل والآلة من الملابسة .
واختلف في نصبه فقيل : انه صفة لمصدر محذوف أي : ضربةً لسوط ، فحذف الموصوف وحرف الجر من الصفة ، وانتصب لقيامه مقام الموصوف ، وليس بمصدر في الحقيقة ؛ لأنّه ليس فعلاً للفاعل لكنه يستفاد منه شيئان الاختصار والتنبيه على أن الفعل كان بالآلة المخصوصة
وقيل : إن (سوطاً) دلالة على المرة الواحدة بدليل : ضربته أسواطاً ، ولو كانت التاء مرادة لم يدل على ذلك .
والثاني : أنك تقول ضربته مائة سوط ، ولا تريد مائة ضربةٍ بسوط ، إذ يؤدي إلى أن جميع الضربات كانت بسوط واحد ، ولا يلزم ذلك لجواز أن يكون بآلات متعددة .
ثم المصدر المنصوب بعد الفعل لا يخلو من أربعة أقسام :
أحدها : أن يكون بلفظ الفعل ، وجارياً عليه كضرب ضرباً ، ولا خلاف في عمله فيه .

---

(3) - * اختلف في قائله بين زهير بن أبي سلمى ، وليس في ديوانه ، و الحارث بن وعلة
والبيت من شواهد شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٦،و اللسان(وطأ)١/١٩٧،،(هرم)١٢/٦٠٧والهمع ٢/٧٨

والثاني : أن يكون بلفظ الفعل ، وليس جارياً عليه كقوله تعالى ﴿ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [1] و ﴿ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴾ [2]، وفيه قولان :
أحدهما : وبه قال المبرد والسيرافي وأكثر العلماء[3] أنّ الناصب له الفعل المذكور ؛ لاتفاقهما لفظاً ومعنىً .
والثاني : وبه قال سيبويه [4]أن الناصب له فعل يكون جارياً عليه ، أي : أنبتكم فنبتُّم نباتاً ، وتبتل إليه وبتّل نفسك تبتيلاً ؛ لأنه لما كان (فعل) يجيء مطاوع (أفعل) ، و (تَفَعَّل) مطاوع (فَعَّل) كان المطاوَع متضمناً للمطاوِع ودالاً عليه .
والثالث : أن يكون المصدر من غير لفظ الأول ولكنه بمعناه وليس نوعاً منه كقولك : شنئته بغضاً ، وأبغضته كراهية ، وقعدت جلوساً ، وحبست منعاً ، وقوله:
[٢٥٢] فرميت القومَ رشقاً صائباً [5]
وفيه قولان :
أحدهما : لسيبويه [1] أنّ العامل فيه فعلٌ من لفظه ؛ لأنّ الفعل مشتق من المصدر فينبغي أن يوافقه في المعنى ، وفي تركيب الحروف ،وهاهنا لم يتفقا في تركيب الحروف ،فبطل الاشتقاق ، وإذا بطل الاشتقاق بطل العمل .

---

[1] – الآية ١٧ من سورة نوح
[2] – الآية ٨ من سورة المزمل
[3] – وبه قال ابن خروف ، ونسب لسيبويه أيضا ينظر : الهمع :٢/ ٧٥
[4] – الكتاب ٨١/٤ قال سيبويه : " لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال : قد نبت
[5] – هذا شطر بيت قائله: لبيد بن ربيعة ،وهو في ديوانه ١٩٤،وعجزه ليس بالعصل ولا بالمقتعل
و البيت من شواهد تهذيب اللغة ٤٠٦/٢،واللسان (روق،و عصل ،و فعل ،ورقم) ١٣٥/١٠،و٤٤٩/١١، ٥٢٩و٢٥١/١٢،والتاج (عصل ،وقعل)،ويروي (بالمقثعل)
[1] – وقد اختاره المبرد وابن خروف ، ينظر : الهمع ٧٥/٢

والثاني : للمازني وجماعة [٢] أنّ الناصب له الفعل الظاهر ؛ لاتفاقهما في المعنى .
والرابع[٣]: أن يكون من غير لفظه لكنّه نوع منه كـ"رجع القهقرى" ، و"اشتمل الصماء" و"قعد القرفصاء "و"سار الجمزى" و"عدا البشكى" ، وفي نصبه ثلاثة أقوال :
أحدها : لسيبويه[٤] أنّ الناصب له الفعل الظاهر ؛ لأنّه نوع منه ، وإذا عمل في الجنس عمل في النوع لاندراج النوع تحت الجنس .
والثاني : للمبرد وابن السراج[٥] أنها صفات لمصادر محذوفة أي : الرجعة القهقرى ، والإشتمالة الصماء ، والقعدة القرفصاء ، والسير الجمزى ، والعدو البشكى ؛ لأنه يمتنع كون الفعل مشتقاً منه ؛ لعدم مناسبته له في تركيب الحروف ، وإذا بطل الاشتقاق بطل العمل .
والثالث : لبعض الكوفيين[٦] أنها منصوبة بأفعال مختزلة من ألفاظها يصح اشتقاقها منها ، وحذف الفعل لدلالة المصدر عليه أكثر من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، فالمصير إلى الأعم الأغلب أولى
وأمّا قولهم : ضربته أنواعاً من الضرب ، وأيّ ضرب ، وأيما ضرب ، فالأجود أن تكون صفات لمصادر محذوفة أي : ضربته ضرباً متنوعاً ، أي : مختلفاً ، وضرباً أي ضرب ، وأيما ضرب
وأمّا قولهم : مررت بهم جميعاً ، وكلاّ ، وعامة ، وقاطبة ، وطراً ، فنصبها عند الأخفش على المصدر ، والخليل[١] ينصب (كلاًّ وجميعاً) على الحال ، والباقي على المصدر .

---

(2) — وهو اختيار المازني ، والسيرافي : ينظر الرضي ٣٠٣/١ ، والهمع ٧٤/٢

(3) – هذا هو النوع الرابع من أنواع المصادر ، وقد تقدمت الثلاثة في ص

(4) — الهمع ٧٥/٢

(5) — منع المبرد وابن السراج عمل الفعل في مصدر ليس فعله مشتقا من لفظه ، وينظر الرضي ٣٠٣/١

(6) — ينظر : الرضي ٣٣٥/١ ، والهمع ٧٤/٢

(1) – الكتاب ٣٧٤/١ ، ٣٧٧

متنٌ:" وقد يُحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ،كقولك لمن قدم : (خير مقدم) ، ووجوباً سماعاً مثل :سَقياً ،ورعياً ،وخيبةً ،وجَدْعاً ،وحمداً، وشكراً،وعجباً " [1].

٦٤/ب

الشرح[2]: حذف الفعل على قسمين/ : أحدهما يجوز إظهاره ، والثاني يجب إضماره ، فالأول : كقولهم في الدعاء للقادم من سفر : خيرَ مقدم ، أي : قدمت خير مقدم ، وقولهم لمن يعد ولا يفي " مواعيدَ عرقوب"[3] أي : وعدت مواعيد عرقوب ، قال الشاعر[4] في إظهار فعله :

[٢٥٣]وعدت وكان الخلف منك سجيةً مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيترَبِ

ويروى بكسر الراء وثلاث نقط ، وهي مدينة النبي عليه السلام ، وبنقطتين وفتح الراء لموضع قريب من اليمامة تسكنه العمالقة[5] ؛ لأن عرقوب رجلٌ من العمالقة ، سأله أخاه شيئاً ، فاستمهله إلى اطلاع نخله ، فلمّا أطلعت سأله فقال : حتى تبلح ، ثم حتى تزهي ، ثم حتى ترطب ، ثم حتى تصير تمراً ، فلما صار تمراً جزه ليلاً ، ولم يعطه شيئاً ، فضرب مثلاً في إخلاف الوعد [6] .

وقولهم لمن غضب على من لم يلتفت إليه : [1] " غضب الخيل على اللجم " ، أي : لا أبالي بغضبك كما لا تبالي اللجم بغضب الخيل عليها .

---

[1] – الكافية ٨٤

[2]– ينظر : الكتاب ١/٣٢٨– ٣٤٢ والمقتضب ٣/٢٢١، ٢٦٧ ، وشرح المفصل ١/١١٤ ،وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٩٥ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣٠٥– ٣١٣ ، والفوائد الضيائية ١/٣١١

[3]– ثمار القلوب ١٣١ ، وجمهرة الأمثال ١/١٣٣ ، ومجمع الأمثال ٢/٣١١ ، واللسان : ١/٥٩٥ (عرقب) ١١/٢١٧ (خلل)

[4] –اختلف في لفظه وكذلك في قائله قيل : الأشجعي في مجمع الأمثال ٢/ ،،والشماخ وهو في ملحق ديوانه ٤٣٠، وعلقمة في جمهرة اللغة ١١٢٣،والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٧٢،والمقرب ١/١٣١،وشرح المفصل ١/١١٣،واللسان (ترب)١/٢٣١/، وشرح قطر الندى ٢٦١،

[5] – معجم البلدان :٥/٤٢٩ ، ٤٣٠ قال ياقوت بالتاء : قرية باليمامة عند جبل وشم ، وقيل موضع في بني سعد "، وبالثاء مدينة الرسول صلوات الله عليه

[6] – وينظر الإيضاح على المفصل لابن الحاجب ١/٢٢٥

[1] – المستقصى ٢/١٧٧ ، مجمع الأمثال ٢/٥٦

وأما قولهم" أو فرقاً خيراً من حُب [٢] "ففي قائله وجهان :
أحدهما : أنّه رجل[٣] عمل للحجاج عملاً فاستجاده ، فقال له الحجاج : أو كل هذا حُبّاً ؟!، فقال الرجل : أو فرقاً خيراً من حُبّ .
والثاني : أنّ قائله الغضبان بن (القبعثرى)[٤] لما جاء كتاب عبد الملك إلى الحجاج بأن يطلق كل مسجون ، أحضره وقال : إنّك لسمين ! فقال : ضيف الأمير يسمن ، فقال : أنت القائل لأهل العراق : تعشوا الجدي قبل أن يتغدَّاكم " فقال : ما نفعت قائلها ولا ضرّت من قيلت فيه ، فقال : أتحبني يا غضبان ، فقال : " أو فرقاً خيراً من حبّ " ، فذهبت مثلاً ، ويضعفه جواز إظهار فعله ؛ لأنّه يخرجه عن المثل ، ولذلك لم يكن (مواعيد عرقوب) مثلاً ؛ لأنّه يذكر معه فعله للتأكيد ، وكذلك (غضب الخيل) ، أصله : غضب غضباً مثل غضب الخيل على اللجم ، ثم اختص بالحذف ، ولو كانت هذه أمثالاً ، ولم يتلفظ بفعلها حال المثل لكان قياسها حذف الفعل
وأما القسم الثاني : فإنه يجب إضمار فعله ، وإنما وجب لكثرة الاستعمال ، ومعنى كثرة الاستعمال أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف ، وجعلوا المصدر عوضاً عنها ، وقد جاء في بعضها الإظهار ، وفي بعضها الرفع ، والأكثر النصب مع إضمار الفعل ، ولم يسمع إلا الفعل وحده ، أو المصدر وحده دون الجمع بينهما ، وذلك على ضربين : سماعي ، وقياسي :
فالسماعي لا ينضبط بضابط يحصره فعدّدَه اللغويّ ، وأكثر النحوي من التمثيل منه ليحصل من ذلك ما يقوم مقام الضابط ، فمن ذلك "سقيا لك ورعياً" في الدعاء له، ومنهم من يظهر الفعل ويجمع بينهما ، ويقول : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، ومنهم من يرفعه ويقول : سُقيٌ لك ورعيٌ ، إخراجاً له مخرج ما قد ثبت لأن الرفع أثبت ، كـ(سلام عليكم) ، ومن ذلك في الدعاء عليه (خيبةً) و (جدعاً) (وعَقْراً) و (بُعداً) و(سُحْقاً) والخيبة عبارة عن عدم نيل المطلوب ، والجدع : قطع الأنف

---

[2] – الفاخر ٢٩٦ ، و مجمع الأمثال ٢٤٨/١ ، ٧٦/٢ ، ٧٧ ، والإيضاح على المفصل ٢٢٦/١ ، واللسان ٤٢٣/١ (رغب) و٣٠٤/١٠ (فرق)

[3] – الرجل المنسوب إليه الحديث مع الحجاج هو الغضبان بن القبعثرى الشيباني ينظر : زهر الأكم ١١٩/٢ ، والفاخر ٢٩٦

[4] – في النسخة : (الشنفرى) ، وكذلك في شرح المفصل للمصنف ٢٢٦/١ ، ولعله خطأ من أثر تعاقب النسخ .

والأذن واليد والشفة ، والعقر من عقره : إذا جرحه ، يقولون : عقراً حلقا أي : عقر الله جسده ، وأصاب حلقه وجع ، وربما قالوا : عقري حلقي ، بغير تنوين ، و بؤساً من (بئس) إذا افتقر ، وسحقاً من (أسحقه) أي : أبعده ، ومن ذلك ما يدل على الخبر عن المتكلم ، وليس بدعاء حمدا وشكرا لا كفرا وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة، ويقول المجيب للطالب: نعم ونعمة عين ونعام عينٌ ، ونعمى عين ، من نعمت عينك أي : قرت أي أقرّ عينك بذلك ، ويقول الرادّ : لا أفعل ذلك ولا كيداً ، ولا هماً ، أي : لا أقاربه ولا أهم مقاربته ، وهو مصدر (كاد) التي للمقاربة لا التي بمعنى (المكر) ، والمقصود منه تبعيد فعل ما نفى أن يفعله [1].

ويقال أيضاً : ولا كوداً ولا مكادة ، ويقول الراد على الناهي: لأفعلنّ ذلك ورغماً و هواناً ، وأصل الرغم لصوق الأنف بالتراب ، وهو كناية عن الذل ، وقد جاء بعضها مرفوعاً ، حكي عن بعضهم أنه قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمدُ لله و ثناءٌ عليه ، بالرفع ، أي : أمري حمدُ الله ، وقال رؤبة [2]

[٢٥٤]عجبٌ لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ

أي : أمري عجبٌ .

---

[1] – الإيضاح على المفصل ٢٢٨/١

[2] – اختلف في قائله بين رؤبة بن العجاج ، و ضمرة بن جابر ،وهني بن أحمر ،وهمام بن مرة ، و البيت من شواهد الكتاب ٣١٩/١، والحماسة الشجرية ٢٥٦/١، وشرح المفصل ١١٤/١،وشرح التصريح ٨٧/٢، وشرح قطر الندى ٣٢ ١،وهمع الهوامع ١٩١/١،والدرر٧٢/٣،وشرح الأشموني ٩٧/١ ،

متنٌ :" وقياساً في مواضع : منها ما وقع مثبتاً بعد نفي ، أو معنى نفيٍ داخلٍ على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو وقع مكرراً مثل : (ما أنت إلاّ سيراً) و (ما أنت إلاّ سير البريد) ، و (إنما أنت سيراً) ، و (زيدٌ سيراً سيراً) " (١)

الشرح (٢): القياسي لا يتوقف على السماع ؛ لأنّ له ضابطاً علم بالاستقراء أنهم يحذفون الفعل معه لزوماً / فيُحمل ما لم يسمع من مفرداته على ما سمع

٦٥/أ

وإنما لزم حذف الفعل لحصول القرينة الدالة على خصوص الفعل من السياق ، ووقوع لفظ (إلاّ) وتقديرها في (إنما) في موضع الفعل المحذوف ، وذلك الضابط أن يتقدم نفي أو ما في معنى النفي كـ"إنما " داخل على اسم وبعده مثبت لا يصح أن يكون المثبت خبراً عن الأول ، أو وقع مكرراً في موضع خبر لا يصح أن يكون خبراً

فقوله " ما وقع مثبتاً " احتراز من المنفي ، نحو : ما زيد سيراً ، و " بعد نفي " احتراز من المثبت من غير نفي نحو : زيد سيراً ، و" داخل على اسم " احتراز من النفي الداخل على الفعل ، نحو : ما سرت إلا سيراً و"لا يكون خبراً عنه " احتراز من قولك : ما سيرى إلا سير شديد ، ففي هذه المواضع لا يجب حذف الفعل ؛ لفقد شرط من الشروط ، ولما كانت (إلا) و (ما) تفيدان الحصر ، كذلك (إنما) لأنها تدل على إثبات الحكم المذكور، ونفي ما عداه ، وهذا يدل على الخبر عن مخاطب أو غائب ، ويختص بمن يكثر منه الفعل، ويواصل بعضه ببعض حتى يصير كالشيء المتصل حالة الإخبار ، وجعل التلفظ بالمصدر عوضاً عن التلفظ بالفعل، ولا فرق بين المكرر نحو : ما أنت إلاّ سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً سيراً وغير المكرر نحو : ما أنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت إلا سير البريد ، أي : تسير سيراً مثل سير البريد ، وهو المسرع في مشيه لأداء رسالة ونحوها ، ومثله : ما أنت إلا شرب الإبل ، أي : تشرب شرباً مثل شرب الإبل، فحذف ثلاثة أشياء : الفعل ، والمصدر، وصفته، وأقيم المضاف إليه الصفة مقامه،

---

(١) - الكافية ٨٥

(٢) - ينظر : الكتاب ١/٣٣٥- ٣٤٠ ، والمقتضب ٣/٢٢٦ – ٢٣٠ ، وشرح المفصل ١/١١٦، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٩٦ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣١٥- ٣١٧ ، والفوائد الضيائية ٣١٢- ٣١٣

وإنما حكم بهذا الحذف ؛ لان الإنسان لا يفعل فعل غيره ، إنما يفعل مثل فعله .

وأما قولهم :"ما أنت إلا ضرب الناس" فالمصدر مضاف إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتقدير : ما أنت إلا تضرب الناس ، ويجوز تنوينه أي : ما أنت إلا ضرباً للناس ، وإنما لم يكن مضافاً إلى الفاعل ؛ لأنه يصير التقدير : تضرب ضرباً مثلَ ضرب الناس ، وهو من الناس ،اللهم إلا أن يريد بضربه الضرب المعهود المتعارف ، فيكون حينئذٍ مثل شرب الإبل .

وإنما وجب حذف الفعل مع المكرر من غير نفي بعد اسم لا يصح أن يكون خبراً عنه نحو : زيد ضرباً ضرباً [1]، لوجود الشرطين ، وهما : القرينة الدالة على خصوص الفعل ، ووقوعُ لفظ المصدر الأول في موضع الفعل المحذوف ، وأمّا إذا وقع التكرير في غير محل الخبر فإنه لا يجب حذف الفعل ، كقولك : ضربت ضرباً [ضربا]، وفي التنزيل ﴿ ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ (٢)وقد أجازوا أن يقال : ما أنت إلا سيرٌ ، بالرفع ، إمّا على حذف مضاف ، أي : صاحب سير ، وإمّا على جعله نفس السير توسعاً ومجازاً .

---

[1] – اعترض الرضي على قول المصنف " أو وقع مكررا " لقصور هذا اللفظ ، وإخلاله بالمعنى ، ينظر شرح الرضي ٣١٧/١ ، وشرح المقدمة للمصنف ٣٩٧/٢ ، وتعليق الدكتور مخيمر ، ويلاحظ تصرف ابن فلاح في التمثيل " وكان الأولى : أن يمثل بقوله : زيد سيرا سيرا ليتفق مع مثال المتن

(٢) – الآية ٢١ من سورة الفجر

متن :" ومنها ما وقع تفصيلاً لأثرِ مضمون جملةٍ متقدمةٍ مثلُ: ﴿ فَشُدُّوا ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[1] (٢)

الشرح(٣) : هذا نوع آخر من القياسي لا يتوقف على السماع ؛ لأن له ضابطاً يحمل عليه ما لم يسمع من مفرداته على ما سمع ، وضابطه : أن يتقدم جملة لها أثار في الوجود، فإذا كررت الآثار بلفظ المصدر وجب حذف الفعل كقوله تعالى ﴿ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ (٤)فإن (فشدوا الوثاق) جملة متقدمة لها أثار في الوجود ، وهو المنّ أو الفداء ، أو الاسترقاق ، أو القتل ، فإذا ذكرت هذه الآثار وجب حذف الفعل ؛ لأن الجملة تدل على آثارها ، وقد وقع لفظها موقع الفعل المحذوف، وأما إذا ذكر الفعل بعدها فإنه لا يذكر المصدر ولا يجمع بينهما والمراد بالآثار : المعاني والفوائد ، فيجوز أن يقال : جملة متضمنة لمعانٍ ، فإذا ذكرت تلك المعاني بألفاظ المصادر لم يذكر الفعل ، أو جملة متضمنة لفوائد ، فإذا ذكرت تلك الفوائد بألفاظ المصادر لم يذكر الفعل ، ومما يدخل تحت الضابط : ائتني إمّا مشياً وإما ركوباً ، وسافر إما زيارةً وإما حجاً .

فإن قيل : لِمَ لا يكون قوله تعالى ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [5] منصوبين على المفعول به بتقدير : أولوهم منّا [26] وخذوا منهم فداء ؟.
قلنا : إذا جعلا مصدرين دلا على الفعل المحذوف ، وإذا جعلا مفعولين لم يدلا على الناصب لهما ، فلا يصار إليه بلا دليل يدل [عليه]

---

(1) – الآية ٤من سورة مُحَمَّد

(٢) – الكافية : ٨٥

(٣) – ينظر : الكتاب ١/٣٣٤- ٣٣٦ ، والمقتضب ٣/٢١٦ ، وشرح المفصل ١/١١٥ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٩٧ – ٣٩٨ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣١٨ ، والفوائد الضيائية ١/٣١٤

(٤) – الآية ٤من سورة مُحَمَّد

(5) – الآية ٤ من سورة مُحَمَّد

26) – عن التبيان ٢/١٦٠ وحاشية مخيمر٢/ ٣٩٨ أو اقبلوا ، ويراجع إعراب الآية ، وينظر الرضي ، وشرح الإيضاح ١/٢٢٩ ، والقواس ٥٣٧

متنٌ :"ومنها ما وقع للتشبيه [علاجاً](١) بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ، مثل : (مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وصراخٌ صراخَ الثكلى) (٢) ".

٦٥/ب

الشرح (٣): هذا النوع قياسيّ / لأنّ له ضابطاً يحصره ، وهو تقدمُ جملةٍ مشتملةٍ على اسم بمعنى المصدر ، و على من المصدر منسوب إليه ، ومثل المثالين اللذين ذكرهما : مررت بزيد فإذا له دقٌّ دقّك بالمنحازِ حبّ الفلفل ، - وهو حب أسود أصلب ما يكون من الحبوب .

قوله: "للتشبيه" احترازٌ من قولك : (فإذا لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ) فإنه لا تشبيه فيه فلا يصح انتصابه ، و"بعد جملة" احتراز من قولك : الصوت صوت حمار ، فإنه لم تتقدمه جملة فلا يصح انتصابه ؛ لأنه جزء الجملة و"مشتملة على اسم بمعناه" احترازٌ من (مررت فإذا لزيد صوت حمار) ، فلا يصح نصبه لعدم الاسم الدال على الفعل ، و" صاحبه " احتراز من : (مررت فإذا صوتٌ صوتُ حمار) فلا يصح نصبه لأنّ الفعل الذي يقدر لا بد أن ينسب إلى فاعله ، وهو غير معلوم، وإذا تمت القيود ففي ناصبه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ الناصب له فعلٌ من لفظه ، ووجب حذفه لوجود الشرطين ، وهما : وجود القرينة الدالة على خصوصيته ، ووقوع الجملة في موضع الفعل المقدر ، وفي نصبه وجهان :

أحدهما : على المصدر ، أي : مررت به فإذا هو يصوّتُ تصويتاً مثل صوت حمار ، ويصرخ صراخاً مثل صراخ الثكلى ، ويدق دقا مثل دقك بالمنحاز حبَّ الفلفل

والثاني : نصبه على الحال أي :(١)مررت به فإذا هو بصوت مشبهاً صوت حمار ، ومشبهاً صراخ الثكلى ، ومشبهاً دقك بالمنحاز حب الفلفل

---

(١) - زيادة مأخوذة من في شرح المصنف ٢/ ٣٩٩

(٢) - الكافية ٨٥

(٣) - - ينظر : الكتاب ١/ ٣٦٥ ، ٣٨١ ، وشرح المفصل ١/١١٥ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٣٩٩- ٤٠٠ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣١٩-٣٢٢ ، والفوائد الضيائية ١/٣١٤- ٣١٥

(١) - في النسخة (أي رأي) ولعل الصواب ما أثبت ، وينظر : القواس ٥٣٧ ، وشرح الكافية ٢/٣٩٩

والوجه الثاني : من الثلاثة أنّ الناصب له المصدر ، ويعود الوجهان في نصبه على المصدر، أو على الحال .
والوجه الثالث : أنّ الناصب له فعل من غير لفظه أي : فإذا له صوتٌ مخرجه صوت حمار ، أو يشبه صوت حمار ، ونصبه على هذا على الحال .
ويجوز أنْ يكون من باب حبست منعاً ، فينتصب على المصدر، على مذهب من قال به ، وأجاز الخليل(٢): فإذا له صوتٌ صوتُ حمار ، بالرفع على الصفة ، أي : مثل صوت حمار ، أو على البدل ، وأجاز أيضاً فإذا له صوت صوتاً حسناً ، بالنصب على المصدر ، أو الحال ، و (لزيد صوت أيّما صوت) (٣)بالنصب ، قال رؤبة
[٢٥٥]قولك أقوالاً مع التحلاف فيه ازدهافٌ أيما ازدهافِ (٤)
والازدهاف : الاستعجال ، وقيل : التردد في الكلام ، وأما (لزيدٍ علمٌ علمُ العلماءِ) ، و (هديٌ هديَ الصلحاء) ، فالأجود رفعه على الصفة بتقدير (مثل) لثبوت هذه الصفة واستقرارها لدلالتها على المدح ، بخلاف ما تقدم فإن المصدر يدل على معالجة من تصويت وصراخ ودق ، فدلت المعاني على الفعل لدلالتها على الحدوث ؛ فانتفى لذلك النصب ، وأما الصفة الثانية ، فلا دلالة فيها على الفعل .

---

(٢) – في الكتاب ٣٦١/١ " زعم الخليل أنه يجوز : له صوت صوت الحمار على الصفة ، ؟لأنه تشبيه " ، وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح ٦٤/٣
(٣) – شرح المقدمة ٤٠٠/٢
(٤) – ديوان رؤبة ١٠٠،والبيت من شواهد الكتاب ٣٦٤/١،وسر الصناعة ١٨٦، وشرح المفصل ٤٩/١٠، والإيضاح على المفصل ولسان العرب ١٤٢/٩

متنٌ : " ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، مثل : (له علي ألف درهم – اعترافاً -)، ويسمى توكيداً لنفسه " (١)

الشرح (٢): هذا النوع قياسي أيضاً ، وضابطه أن تتقدم جملة قبل المصدر لا تحتمل غيره ، وقوله " مضمون جملة " احتراز من ضربا ضرباً فإنه مضمون مفرد ، و" لا محتمل لها غيره " احتراز من الذي بعده ، ولا يظهر الفعل الناصب للمصدر لوجود الشرطين ، وهما الدلالة على خصوصية الفعل بالقرينة، ووقوع الجملة موقعه، وإنما سمي توكيداً لنفسه لأن الجملة المتقدمة متضمنة له وضعاً ، فإنك إذا قلت : له عليّ ألفُ درهمٍ فقد تضمنت الجملة المتقدمة الاعتراف حقاً كان أو باطلاً، فلذلك سمي توكيداً لنفسه ، وقيل : خرج زيداً خبراً ؛ لأنّ (خرج) لا يحتمل غير الخبر ، ومن ذلك قولهم : الله اكبرُ دعوة الحق ؛ لأن (الله أكبر) دعاء إلى الحق ،إما لأنه يقال في جواب قول المؤذن (الله أكبر) : دعوة الحق، أي : دعاء دعوة الحق ، أو لأنهم يتداعون بها لينحاز سامعها من أهل التوحيد إلى الذين شعارهم (الله أكبر) ، ومن ذلك قول الشاعر(٣)

[٢٥٦] إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لأميل

لأن قوله : (وإنني إليك مع الصدود لأميل) يفهم منه القسم ،فإذا قال قسماً كان توكيداً لنفسه ،وفي التنزيل من ذلك ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [٤] و ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ﴾ [٥]) و ﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ ﴾ [١] و ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ [٢] أمّا (صنع الله)فمصدر مضاف إلى الفاعل ، وهو تأكيد لنفسه لتضمن

---

[١] – الكافية ٨٥

[٢] – ينظر : الكتاب ١/٣٨٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٣٢- ٣٣٣، ٢٦٧ ، والأصول ، وشرح المفصل ، وشرح الكافية للمصنف ٢/٤٠١ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣٢٣ – ٣٢٤ ، والفوائد الضيائية ١/٣١٦- ٣١٧

[٣] – قائله : الأحوص ، وهو في ديوانه ١٦٦، و البيت من شواهد الكتاب ١/٣٨٠ ، و المقتضب ٣/٢٦٧،٢٣٣، الأغاني ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٦،والخزانة ٢/٨،٤٨/٢٤٣

[4] – ستأتي الآية ، وهي الآية ٨٨ من سورة النمل

[5] – الآية ٦٠ من سورة الروم

[1] – الآية ٢٩ من سورة السجدة

[2] – الآية ١٨٣ من سورة البقرة

الجملة المتقدمة، وهي قوله ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ [٣] / لأنّ ذلك صنع الله ، وقيل : إنه توكيد لقوله ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [٤] لأن ذلك صنع الله .

٦٦/أ

وأمّا (وعد الله) فقبله في بعض ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ﴿ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿ بِنَصْرِ ٱللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٥] وعد الله ، فيكون النصر متضمناً للوعد .

وأمّا (كتابَ الله) فمصدرٌ مؤكد لنفسه عند البصريين والفراء خلافاً للكسائي [٦] فإنه زعم أنه منصوب بعليكم على الأغراء ، وجه كونه تأكيداً لنفسه أنّ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [٧] يتضمن الكتاب (الفرض) ، فيكون كتاب الله أي : فرضه عبارة عن حرمت لاندراجه تحتها ، فكانّ تأكيداً لنفسه

وأما (صبغة الله) فهي عبارة عن الدين ، وقد تقدم قبلها أشياء تتضمن الدين ،كقوله ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ (٨)وقوله﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾ [١] فكان مصدراً مؤكداً لنفسه ، وقيل : هي مفعول بتقدير (اتبعوا) دين الله ، أو على الإغراء ، أي : عليكم دين الله ، وقيل : نصبها على التمييز ، وقيل : هي بدل من (ملة إبراهيم) [٢]

---

(3) – لآية ٨٨ من سورة النمل

(4) – الآية ٨٧ من سورة النمل

(5) – الآية ٤ من سورة الروم

(6) – شرح الرضي ١/٣٢٤

(7) – الآية ٢٣ من سورة النساء

(٨) – الآية ١٣٦من سورة البقرة

(1) – الآية ١٣٧ من سورة البقرة

(2) – في الآية ١٣٥ المتقدمة

متنٌ : " ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ، نحو : (زيد قائم حقاً) ، ويسمى توكيداً لغيره" [١]

الشرح [٢]: هذا النوع قياسي أيضاً ، وضابطه : أن تتقدم جملةٌ قبل المصدر تحتمل غيره ، وقوله :" ما وقع مضمون جملة "احتراز من : رجع القهقرى ، فإنه مضمون المفرد [٣]، وقوله: "لها محتمل غيره" احتراز مما قبله [٤]، وإنما لم يظهر الفعل لوجود الشرطين ، وهما : الدلالة على خصوصية الفعل بالمصدر ، ووقوع الجملة موقع الفعل ، وتقديره : أحقّه حقّاً ،[٥]ومنع الزجاج[٦](من حقاً هذا عبد الله) لنيابته عن فعل لا يظهر ، ولم يمنع ذلك سيبويه[٧]؛ لأنه عامله فعل متصرف ، وعدم ظهوره لا يمنع تقديم معموله بدليل" أحد لا يفعل كذا "على من جعله تأكيداً للجملة بعده ، وسمي توكيداً لغيره ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أنك إذا قلت : (هذا عبد الله) احتمل الصدق والكذب ، فإذا قلت: (حقاً) فقد أكدت الصدق والصدق غير مجموعة الصدق والكذب ؛ لأنّه أحد الضدين ، والخبر كان محتملاً للضدين .

والثاني : أنه يسمى توكيداً لغيره ؛ لأنه جيء به لدفع احتمال غيره ، فكأنه أكّد عدم ذلك الغير[١] ، ومن أمثلة هذا النوع (خرج زيد) خبر صدق ؛ لأنّ خرج زيد يحتمل الصدق وغيره (ويعد) بدرهم إخباراً لأنه يحتمل الإخبار والإنشاء ، و (هذا عبد الله حقاً) و (هذا زيد الحقَّ لا الباطل) أكد بالمصدر

---

[١] - الكافية ٨٥

[٢] - ينظر : الكتاب ٣٧٨/١ ، والمقتضب ٢٣٣/٣- ٢٣٨ ، وشرح المفصل ١١٥/١، وشرح الكافية للمصنف ٤٠٢/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٣٢٤/١- ٣٢٩ ، والفوائد الضيائية ٣١٦/١-٣١٧

[٣] - حينما قال : (حقا) فإلمفعول المطلق في الجملة الأولى أكد الجملة المكونة من (زيد قائم) ، وعندما قال (رجع القهقرى) فالمفعول المطلق لم يؤكد سوى نوع الرجوع فقط ، أي الفعل لا الفاعل ، وينظر : شرح الرضي ٣٢٦/١

[٤] - يقصد ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، وقد تقدم ص

[٥] - الكتاب ٣٨٢/١

[٦] - إعراب القرآن عند قوله تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ ، والكتاب ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، وابن يعيش ١١٦/١ ، والقواس ٥٣٨/١ ،

[٧] -الكتاب ١٨٩/١

[١] - إدخال (ال) على غير فيه خلاف ، وقد أجازه بعضهم لمشابهتها المعرفة بإضافتها إلى المعرفة ، وينظر المصباح المنير ٤٥٨

المعرفة ، ثم عطف عليه (الباطل) بلا مبالغة في إثبات الحق ، ونفي ضده ، و (هذا زيد غير ما تقولُ) أي : هذا زيد حقاً غير ما تقول ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، ومفهومه أن المتكلم قد اعتقد بطلان قول المخاطب ، وتلخيصه : وهذا زيد حقاً لا باطلاً ، و"هذا القول لا قولك" أي : هذا القول لا أقول قولاً مثل قولك ؛ لاعتقاده بطلان قول المخاطب ، وتلخيصه : لا أقول باطلاً مثل قولك ، ولا يحسن الإتيان به من غير فاعل فيه ، كقولك : هذا القول لا قولاً أو غير قول ؛ لعدم فائدته يحذف المضاف إليه المنسوب إليه بطلان القول .

وأمّا (أجدّك لا تفعلْ كذا) فالهمزة للاستفهام ، وأكّد الاجتهاد في الأمر ، ولا يستعمل إلا مضافاً ليعُلم من صاحب الجدّ ، كقوله[1]:

[٢٥٧] أجدَّكما لا تقضيان كراكما

وفي تقديره احتمالان :

أحدهما : أن يكون تقديره (أتفعل جدّاً منك !) على سبيل الإنكار لفعله ، ثم أخبر أنه لا يفعله بقوله:لا يفعل كذا ،فيكون الفعل المؤكد المحتمل للجد وعدم الجد مقدراً بعد الهمزة[2]

والاحتمال الثاني : أن أصله : لا تفعل كذا جداً ؛ لأن الذي ينتفي عنه الفعل يحتمل الجد وعدم الجد ، فإذا قال : (جدّاً) ذكر أحد المحتملين ، ثم ادخلوا همزة الاستفهام لإفادة التقرير ؛ لأنها داخلة على النفي في التقدير ، فيقدر (فعله جداً) ، وقدم المصدر ؛ لأنه المقصود بالاستفهام لما كان معناه تقرير أن يكون الأمر على وفق ما أخبر به ، وهو الجد ، صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصد إلى التأكيد ، وإن كان ما تقدم من فعل المخاطب ، ومن التأكيد لغيره قولهم : " فعلته ألبته" أي : قطعاً ، من البتّ ، وهو/ القطع .

٦٦/ب

---

(1) – هذا عجز بيت مختلف في نسبته ، فقيل لقس بن ساعدة الإيادي ، وقيل لعيسى بن قدامة الأسدي ، وصدره :

خليلي هبا طالما قد رقدتما

وهو في الديوان ، والبيت من شواهد الرضي ١/٣٢٦

(2) – الرضي ١/١٢٥

متنٌ :" ومنها [ما وقع] مثنى مثل : لبيك وسعديك [١]"

الشرح [٢]: هذا النوع له جهتان :
إحداهما : سماعية ، وهي التثنية ؛ لأنها على خلاف القياس ، والمصدر المذكور دون (المسموع) والمفيد عدد المرات
والثانية : قياسية ، وهي حذف الفعل ؛ لنيابة تكرير التثنية في المعنى مناب اللفظ بالفعل، وهذا فيما يفيد التأكيد ، وأمّا التثنية المحققة نحو : (ضربته ضربتين) فإنه لا يجب حذف الفعل معها ، ومما جاء من ذلك (لبيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك ، وهذاذيك) ، والمراد من هذه التثنية التكثير لا حقيقة التثنية، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ [٣] وقوله : ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [٤]على قول من فسرهما بالنعمتين ؛ لأنّ نعم الله تعالى لا تحصى.
وأمّا لبيك فهو من : ألبّ بالمكان إذا أقام به ، وحكي : لببت أيضاً بلا همزة ، ومعناه : أقمت على طاعتك إقامة بعد إقامة[٥] ، وأكثر النحويين أنه مثنى ، وزعم يونس[٦] أنه مفرد ، وأنّ ألف لبى انقلبت ياء لاتصالها بالمضمر كألف

---

[١] - الكافية ٨٦

[٢] - ينظر : الكتاب ، والمقتضب ٣/٢١٧- ٢٢٧ ، وشرح المفصل ١/١١٨-١١٩ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٠٣-٤٠٤ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣٢٩- ٣٣٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣١٨- ٣١٩

[٣] - الآية ٤ من سورة الملك

[٤] - الآية ٦٤ من سورة المائدة

[٥] - المقتضب ٣/٣٢٣- ٣٢٤ /، التخمير ١/٣٠٩

[6] -الكتاب ١/٣٥١ ، وقال في اللسان : " وأصله عنده لبّبٌ ، ووزنه (فَعْلَلٌ) ، قال : ولا يجوز أن تحمله على (فَعَلٍّ) لقلة (فَعَلٌّ) في الكلام ، وكثرة فعلل ، فقلبت الباء – التي هي اللام الثانية من لبّبٍ ياء هربا من التضعيف ، فصار لبّي ، ثم أبدل الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار (لَبَّى) ثم أنه لما وصلت بالكاف في لبيك ، وبالهاء في لبيه ، قلبت في إلى ، وعلى ، ولدى إنا وصلتها بالضمير ، فقلت : إليك ، وعليك ، ولديك " و ينظر ، وابن يعيش ١/١١٩ شرح المصنف على الكافية ٢/٤٠٣ ، والرضي ١/٣٢٩

لديك ، وعليك ، ونقض قوله : بأنّه قد أضيف إلى الظاهر مع قلب الياء ، قال الشاعر[١]

[٢٥٨]دعوت لما نابني مِسْوراً فلبّى فلّبى يدي مسورِ

أي : دعوت مسوراً ، فلباني مجيباً فلبّي يدي مسور .[٢]

وأمّا (سعديك) فمعناه (إسعاد بعد إسعاد) [٣]أو(مساعدة بعد مساعدة) من ساعده على الأمر : إذا تابعه عليه .

وأما (حنانيك) فمعناه (رحمة بعد رحمة)قال الشاعر[٤]

[٢٥٩]أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

، وقد جاء مفرداً منصوباً في التنزيل : ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ﴾[٥]،ومرفوعاً في الشعر ،قال الشاعر[٦] :

[٢٦٠] فقالت : حنانٌ ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

وأمّا (دواليك) فهو من المداولة ، وهي المناوبة ، بتثنية (دوال) كـ(حواليك) بتثنية (حوال) ، قال الشاعر[٧]:

[٢٦١] إذا شق برد شق بالبرد (مثله) دواليك حتى كلنا غير لابس

و(دواليك) هاهنا مصدر في موضع الحال ، أي متداولين ، وفي معنى البيت وجهان :

---

(1) – ينسب لرجل من بني أسد ،وهو من شواهد الكتاب ١/٣٥٢ ،وسر الصناعة ٢/٧٤٧،والمحتسب ١/٢،٧٨/٢٣، والرضي ١/٣٢٩ ، ٩٣،والمغني ٢/٥٧٨،والهمع ١/١٩٠، والخزانة ٢/٩٢،

(2) – قال أبو علي معتذرا ليونس : يجوز أن يقال : أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على (أفعىً) (أفعى) بالياء ، ينظر : الرضي ١/٣٢٩

(3) – الكتاب ١/٣٥٣ ، والمقتضب ٣/٢٢٦ ، والتخمير ١/٣٠٩

(4) – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٦٦،والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٤٨،والمقتضب ٣/٢٢٤،وشرح المفصل ١/١١٨،والهمع ١/١٩٠، واللسان (حنن) ١٣/١٣٠

(5) – الآية ١٣ من سورة مريم

(6) – ينسب لمنذر بن درهم الكلبي ، و البيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٤٩ ، والمقتضب ٣/٢٢٥، والصاحبي ٢٥٥، وشرح المفصل ١/١١٨، والرضي ١/٣٣١ ، ، والهمع ١/١٨٩،والأشموني ١/١٠٦، ووخزانة الأدب ٢/١١٢

(7) – قائله :المرار بن سعيد الفقعسي وهو في ديوانه ٤٦١، وينظر كتاب الجيم ١/٧٦ ، وابن يعيش ١/١١٩ ، والتخمير ١/٣١٠ ، ونسب أيضا في اللسان لعبد بني الحسحاس ينظر ديوان سحيم : (دول) ١١/٢٥٣ ، ويروى (ليس للبرد لابس)

أحدهما : أنّ عادة العرب في الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين بردا الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه ملبس طلباً لتأكيد المودة بينهما والمحبة

والثاني : أنهم يزعمون أنه إذا شق للبضاع شيء من ثوب كل واحد منهما دام الود بينهما وإلا تهاجرا .

وأما (هذاذيك) فمعناه : السرعة ، والقوة ، والضرب ، قال العجاج[١] :

[٢٦٢] ضرباً هذاذَيكَ وطعنا وخْضا

أي : فضربهم ضرباً هذا اللحم هذًّا بعد هذًّا أي : قطعاً بعد قطع ، ويطعنهم طعناً طعناً وخضاً يرد دماءهم في أجوافهم ، ويصل إلى أجوافهم[٢]

فروع ثلاثة :

أحدها : ما لم يستعمل من المصادر إلا منصوباً ، ولا يدخله رفع ولا جر ، ولا يستعمل إلا مضافاً ، وذلك (سبحان الله) ، و (معاذ الله) ، و (عمرك الله) و(قعدك الله)

فأمّا (سبحان الله)[٣] ففيه قولان :

أحدهما : أنّه مصدر (سَبَح) كغفر غفراناً ، قال الشاعر[٤]

[٢٦٣]قبح الإله وجوه تغلب كلما سبح الحجيج وكبروا إهلالا.

والثاني : أنه اسم للمصدر ، وهو الصحيح لأمرين :

أحدهما : أنّ المشهور في فعله (فَعّل) ، ومصدره التسبيح

والثاني : أنّه جاء غير مصروف ، قال الشاعر :

[٢٦٤] أقول لما جاءني فخرُه سبحانَ مِنْ علقمه الفاخِرِ [١]

فأمّا قول الشاعر[٤]:

---

(1) – ديوان العجاج ١/١٤٠،وقبله :

تجزيهم بالطعن طعنا فرضا وتارة يلقون قرضا قرضا

والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٥٠ ومجالس ثعلب ١/١٥٧،والمحتسب ٢/٢٧٩، وشرح المفصل ١/١١٩، والخزانة ٢/١٠٦،و ولسان العرب (هذذ) ٣ /٥١٧، وهمع الهوامع ١/١٨٩

(2) – قال في اللسان " الوخض : الطعن غير الجائف ،وقيل الجائف ، والأصمعي :إذا خالطت الطعنة الجوف ولم تنفذ فذلك الوخض "(وخض)٧/٢٥٠،٢٤٩،والجائف الذي يبلغ الجوف ويخالطه

(3) – سبحان معناه : تنزيها لله من الصاحبة والولد ، وما لا ينبغي له ، وقيل ، وقيل اسم علم لمعنى البراءة ، وينظر : اللسان (سبح)٢/ ٤٧١،

(4) – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٥٢، وهو من شواهد التاج (سبح) ٦/٤٤٦

(1) – البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٩٣، وهو من شواهد المقتضب ٣/٢١٨،ومجالس ثعلب ١/٢٦١، والخصائص ٢/٤٣٥ ، وشرح المفصل ١/١٢٠،٣٧، والإيضاح على المفصل ١/٢٣٦ ، واللسان (سبح) ٢/٤٧١، والهمع ١/١٩٠،والخزانة ١/١٨٥

[٢٦٥] سبحانه ثم سبحانا نعودُ له وقبلنا سبّح الجوديُّ والجمُدُ

ففي ثبوته وجهان :

أحدهما : أنّه نكَّره ، ثم صرفه

والثاني : أنّه نوّنه (لضرورة)[٥] الشعر، ومعنى سبحان الله : تنزيهه وبراءته من السوء ، ولا يضاف إلا إلى الله تعالى ؛ لإفادة تعظيم المنزه ، ورواية أبي عبيد :

" سبحان شهلة بنت عدف من أينق ادعاها عليها اختها "[٦]

أي : برئت ، لا معرَّجَ عليها لقلتها

ثم المضاف إليه يجوز أن يكون مفعولاً ؛ لأنّه المسبح ، ويجوز أن يكون فاعلاً ؛ لأنّ المعنى تنزّه الله ، وانتصابه بفعل محذوف ؛ لأنّ معنى سبحان الله : سبحت الله تسبيحاً ، وإضافته إلى الفاعل بمعنى تنزّه الله تنزيهاً .

ومن كلامهم[١] " سبحان الله ، وريحانه " أي : رزقه ، وفي الريحان قولان :

أحدهما : أنّه (فعلان) من الروح ، قلبت واوه (ياء) على غير قياس كالحيوان .

والثاني : أنّ أصله فيعلان (ريوحان) ثم أدغم [فصار] (ريّحان) ، ثم خففت بحذف أحد اليائين ، فإن كانت العين المحذوفة فلا أشكال ، وأمّا إن كانت الزائدة فلم تعد العين إلى أصلها ؛ لأن المحذوف /مراد ، فهو في حكم المنطوق به ، وفي التنزيل ﴿ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴾[١] أي : الرزق[٢] .

٦٧/أ

وأما (معاذ الله) فلا يستعمل إلا مضافاً منصوباً ، ويقال : " معاذة الله ، ومعاذة وجه الله "[٣]ويكون المصدر قائماً مقام الفعل لا يقال : أسبّح سبحان الله ، ولا أعوذ معاذ الله .

---

[٤] – اختلف في نسبة هذا البيت فقيل قائله ورقة بن نوفل في الأغاني ١١٥/٣،وهو في ديوان أمية بن أبي الصلت ٣٠، وقيل: لزيد بن عمرو بن نفيل وهو من شواهد الكتاب ٣٢٦/١،والمقتضب ٢١٧/٣،وشرح المفصل ١٢٠،٤/١،٣٦/٣٧،واللسان (سبح) ٤٧١/٢

[٥] – في النسخة (للضرورة)

[٦] – أبو عبيد القاسم بن سلام ( ) ، والرواية مذكورة في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٣٦/١

[١] – الكتاب ٣٢٢/١ ، ٣٤٩

(1) – الآية ١٢من سورة الرحمن

(2) – قال سيبويه في الكتاب ٣٢٢/١: لأن معنى الريحان الرزق ،

(3) – اللسان (عوذ) ٤٩٨/٣

وأما (عمرك الله) فمعنى تعميرك ؛لأنّ فعله المستعمل (عمّر)بتشديد الميم ، قال الشاعر[٤] :

[٢٦٦]عمرّتك الله إلاّ ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

، أي : سالتك به ، أو ذكرتك إياه ، وفي نصبه قولان :

أحدهما لسيبويه : أنه مصدر محذوف (الزائد) ، والأصل : عمرتك الله تعميراً فحذفوا الفعل لقيام المصدر مقامه ، ثم حذف زوائد (التعمير) ، فبقي (عمرك الله) ، فانتصب انتصاب التعمير ، والمصدر مضاف إلى الفاعل ، و(الله) منصوب بالمصدر أو بالفعل الناصب للمصدر، والمعنى : أسألك بتعَمْيرِك الله ، أي : بوصفك الله بالبقاء ؛ لأنّ العَمر – بالفتح – عبارة عن البقاء[٥]، وأجاز الأخفش[٦] رفع اسم الله على أنّ المصدر مضاف إلى المفعول ، أي : بذكر الله إياك بالبقاء.

والقول الثاني : أن (عمرك الله) بمعنى سألت الله عمرك ، أي : بقاءك فهما مفعولان لسألت ، وليس نصبه على المصدر ، والقسم به على جهة السؤال والاستعطاف ، ولذلك يجاب بما يجاب به قسم الاستعطاف من أمر واستفهام .

وإذا دخلت عليه لام الابتداء وجب رفعه ؛ لأنّه لا يمكن تقدير فعل ينصبه مع وجود اللام وفي التنزيل ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[٧]

وأما قولهم: (عمر طويل) ففيه ضم العين وفتحها ، والمستعمل في القسم بالفتح طلباً للتخفيف .

وأمّا (قعدك الله) ففي أصله وجهان :

أحدهما : أنه يدل على الدوام والثبات أخذاً من القواعد الدالة على الثبات ، أو من القعود لثبوته بعدم الحركة .

والثاني : أنه يدل على الحفظ والمصاحبة أخذاً من قوله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾

[١] أي : حافظ ، وهو عند سيبويه مثل (عمرك) ، وأصله : تقعيدك ، فحذفت زوائده ، وهو منصوب بفعل من معناه ، والمعنى : أسألك بقعدك الله ،

---

[4] – قائله الأحوص ، وهو في ديوانه ١٩٩، و البيت من شواهد الكتاب ٣٢٣/١ ، والمقتضب ٣٢٩/٢،والخزانة ١٣،١٤/٢الهمع ٤٥/٢،

[5] – اللسان (عمر) ٤/ ٦٠١ ، ٦٠٢

[6] – الأخفش الأوسط : سعيد بن مسعدة ، وينظر شرح المفصل ١٢٠/١

[7] –الآية ٧٢ من سورة الحجر

[1] – الآية ١٧ من سورة ق

أي : بوصفك[٢] الله بالثبات ، أو الحفظ ، والمصدر مضاف إلى الفاعل ، والله منصوب به ، وقعيدك بمعناه قال :
[٢٦٧]قعيدك أن لا تسمعيني ملامة[٣]

ويستعمل في القسم على سبيل الاستعطاف
الفرع الثاني : مصادر لا أفعال لها من ألفاظها ، وفي انتصاب أسماء غير مصادر ، فالمصادر نحو : (ويله) و (ويحه) و (ويسه) و (ويبه) و (أفّة) و (تفه) و (ذفرا) و (بهرا)
والأسماء غير المصادر إمّا صفات كقولهم : (هنيئاً مريئاً) ،و(عائذا بك) و(أ قائما وقد قعد الناس) و (أ قاعدا وقد سار الركب) ،وإمّا غير صفات كقولهم :(تربا وجندلا) و(فاها لفيك) فأما (ويلك) فمعناه الدعاء بالهلاك وقد يدعى به في معرض التعجب ممن يحب ، وهو مفرد عند البصريين [١]خلافاً للفراء فإنه زعم أنه مركب من (وي) ولام الجر ، فيفتح اللام مع المضمر نحو : ويلَك وويلَه ، ويكسر مع المظهر نحو : ويلِ زيد ، وقد يفتح ، وأنشد
[٢٦٨]ما أنت ويب أبيك والفخر[٢]
بكسر اللام وفتحها ، وهذا ضعيف ، بدليل أنها إذا قطعت عن الإضافة أعربت على اللام رفعاً ونصباً ، ولو كانت لام جر لم يجز ذلك ، وإنما لم يشتق من المصادر الأربعة المعتلة الفاء والعين أفعال لثقل تصريف الفعل من معتل الفاء والعين ، وأما قول لبيد[٣]
[٢٦٩] فما وال ولا واح ولا واس أبو هندِ
فشاذ لا تُبنى عليه قوانين التعريف ؛ لعدم تقويته سماعاً بغيره

---

(2) – في النسخة (يوصفك)

(3) – هذا شطر من بيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ١١٥ ، وعجزه : ـــــ
(ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا)
وهو من شواهد المقتضب ٣٣٠/٢،والمنصف ٢٠٦/١،وشرح المفصل لابن الحاجب ٢٣٧/١ ، و اللسان (قعد) ٣٦٤/٣ ، والهمع ٤٥/٢ والخزانة ٥٦/٢٠،١٠/٢،٥٤،

(1) – اسم فعل مضارع لحقته كاف الخطاب بمعنى أعجب ينظر : الجنى الداني ٣٥٢ ، والبصريات ٤٩٩/١ – ٥٠٠

(2) – هذا عجز بيت للمخبل السعدي في ديوانه ، وشطره
(يا زبرقان أخا بني خلف)
وهو ٢٩٣، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٩/١،و الخزانة ٩١/٦،وشرح المفصل ٥١/٢، والهمع ١٤٢/٢

(3) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المنصف ١٩٨/٢، والممتع ٥٦٧/٢ ، وشرح التصريح ٣٣٠/١

ثم لا يخلو استعماله إمّا أن يكون مضافاً ، أو مقطوعاً عن الإضافة ، فإن كان مضافاً كقولك : ويلك ، وويل زيد فنصبه على المصدر ، وفي ناصبه وجهان :
أحدهما: تقديره الزمه وهذا ضعيف ؛ لأنّه يصير مفعولاً به لا مصدراً
والثاني : الناصب له فعل من معناه أي : هلك هلاكاً وحزن حزناً ، والويل في معنى الهلاك والحزن ، وإذا قطع عن الإضافة جاز نصبه ، ورفعه ، فيقال : ويلاً لزيد ، وويلٌ لزيدٍ ،فأمّا النصب فكما تقدم .وأما الرفع فعلى الابتداء والجار والمجرور الخبر ، وفي التنزيل: قال تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [٤] وقال تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ [٥] قال تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٦]. وأمّا (ويحك ، و ويسك ، و ويبك) فكناية الويل[١] ، وقيل : ويحك ، وويسك للترحم ، ونصبها بأفعال من معناها كما في الويل .

وأمّا (أفَّةً وتُفَّةً ودفرا) فليس لها فعل من لفظها بل ناصبها فعل من معناها ، وهو (نَتَن) ؛ لأنّ معناها/ النَّتَن ، فكأنه قيل : نتن نتناً ، ووقعت موقع نتناً فانتصبت انتصابه ، ويقال للداهية وللدنيا : أم دَفْرٍ [٢]، وفسرت (الأفّة) بوسخ الظفر ، وبقلامة الظفر ، و(التُفّة) بوسخ الأذن ، ووسخ الظفر[٣] ، فأما (بهراً) فإنه يقال : بهر القمر الكواكب إذا غطاها ، وبهر فلان فلاناً إذا غلبه ، ولهما فعل ، وأمّا (بهراً) بمعنى تعساً في الدعاء بالهلاك فلا فعل له من لفظه ، بل ينتصب بفعل من معناه أي : تعس قال ابن ميادة [٤]

[٢٧٠]تَفَاقَدَ قَوْمِي إذْ يَبيعون مهجتي بجاريةٍ بهراً لهمُ بعدَها بهرَا

٦٧/ب

---

(4) – الآية ١ من سورة المطففين

(5) – الآية ١ من سورة الهمزة

(6) – الآية ٧٩ من سورة البقرة

(1) – ابن يعيش ١/١٢١

(2) – اللسان : (دفر) ٤/٢٨٩ ،

(3) – النوادر ، اللسان (أفف) اللسان ٩/٧ ، والصحاح (افة) والتخمير ١/٣١٣ ،

(4) – نسب لابن ميادة (الرماح بن أبرد) ، وهو : في ديوانه ١٣٥، والبيت من شواهد الكتاب ١/٣١١ ، والكامل للمبرد ٢/٢٤٥ ، والإنصاف ١/٢٤١، و أمالي المرتضى ١/٣٤٦، والحماسة البصرية ٢/١١١،وأساس البلاغة (بهر) ٣٢، واللسان (فقد) ٤/٨٢ ونسب أيضا ليزيد بن مفرغ ،وهو في ملحق ديوانه ٢٤٣

أي:تعساً،وهذه المصادر لازمة للنصب على المصدر،ولا تستعمل معرفة باللام ،ولا مرفوعة ،ولا مجرورة،وأمّا الأسماء غير المصادر فمنها صفات كقولهم في الدعاء:هنيئاً مريئاً قال كثير

[٥]:[٢٧١]هنيئاً مريئاً غير داء مخامر لعزة من (أعراضنا)[٦] ما استحلت

ومعناها سائغاً طيباً ، وقيل : هنيئاً : سائغاً ، ومريئاً : محمود العاقبة لا ضرر فيه ، وفعلها هنّأه الشيء ومرَّأهُ ، والمريء : مجرى الطعام ، وفي نصبهما ثلاثة أوجه :

أحدهما : أنهما صفتان وقعا موقع المصدر فانتصبا انتصاب المصدر ، والفعل الناصب لهما لازم إضماره ؛لأنهم جعلوا التلفظ بهما بدلاً من التلفظ بالفعل ،ونحو قوله: قال تعالى : ﴿ فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ [١] وقال تعالى : ﴿ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ هَنِيٓـًٔۢا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [٢] ليس منصوباً بالفعل قبله ؛ لأن ناصبه لازم إضماره [٣]

والوجه الثاني : أنّ نصبهما على الحال ؛لأنهما صفتان ، فالحال أولى بهما من المصدر ، قيل : من فاعل محذوفٍ ، أي : ثبت لك الإكرام هنيئاً مريئاً ، وقيل : من مفعول الفعل الناصب لهما وقد قاما مقامه، أي :هنّاك الله ومرّاك بالإكرام .

والوجه الثالث : أنهما صفتان لمصدر محذوف ، أي: عش عيشاً هنيئاً مريئاً.

وأمّا (عائداً بك) فإنما انتصب على المصدر؛ لأنّه دعاء ، وناب الدعاء بالفعل أو بالمصدر النائب منابه ، و المعنى : أعذني أي : امنعني ، وأمّا (أ قياماً وقد قعد الناس ، و أ قاعداً وقد سار الركب) ، فمذهب المبرد[٤] أنّه نصب على المصدر المؤكد ، والتقدير : أتقوم قياماً في حال قعود الناس ؟ و أ تقعد قعوداً في حال مسير الركب؟ ، فهو يخبر أنه يقوم وقت قعود الناس ، ويقعد وقت مسير الركب ، فحذف الفعل وناب التلفظ باسم الفاعل الواقع موقع المصدر

---

(5) – ديوان كثير ١٠٠،والبيت من شواهد الأغاني ٣٨/٩، وكتاب العين ٢٦٣/٤،وأمالي القالي ١٠٩/٢،ومقاييس اللغة ٢١٦/٢،وتهذيب اللغة ٣٧٦/٧

(6) – في النسخة (أعواضها)،وفي حاشية النسخة (المحفوظ أعراضنا) ، ولعل ما أثبته هو الصواب

(1) – الآية ٤ من سورة النساء

(2) – الآية ٤٣ من سورة المرسلات

(3) – ينظر ابن يعيش ١٢٢/١

(4) – المقتضب ٢٢٨/٣

مقام اللفظ بالفعل ؛ ولذلك وجب حذفه ، وزعم بعضهم أنه لا يمتنع أن يكون حالاً أو مؤكدا إن قدر العامل من لفظ الفاعل كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [٥] أو غير مؤكدة إن قدر العامل من غير لفظه كقولك : أتبَيت قائماً وقد قعد الناس ؟ ، و أ تبيت قاعداً وقد سار الركب ؟ ، وهذا ضعيف أما إذا قدر من لفظه فلعدم فائدة الحال ؛ لأنّها معلومة من الفعل إلاّ يصير تقديرها : أ تقوم في حال القيام ، وتقعد في حال القعود ، ويبطل معنى الجملة الحالية بعدها إذا المعنى الإنكار عليه القيام في حال قعود الناس والقعود في حال مسير الركب ولا يتم هذا المعنى إلا على تقدير النصب على المصدر، ولهذا أيضاً يبطل تقدير العامل من لفظ الحال فثبت أنه منصوب على المصدر ، ورسولاً في الآية منصوب على المصدر أيضاً أي : إرسالاً .

وأما (تراباً وجندلاً) لهذه الأجسام المعروفة ، يقال في معرض الدعاء ، وفي تقدير نصبها ثلاثة أوجه :

أحدها : أطعمك ألزمك ، وهذا ضعيف لخروجه عن المصدر إلى المفعول به

و الثاني : أن (تراباً) بمنزلة خيبة (وجندلاً) بمنزلة هلاكاً ، فيكون مصدراً من المعنى ، كأنه قال : خاب خيبة ، فوضع تراباً موضعه ، وهلك هلاكاً فوضع جندلاً موضعه

والثالث : أنّ أصله (تربت تراباً ، وجندلت [جندلا]) ومعناه : رميت رمياً بترب وجندل ، فحذف الفعل ثم المصدر ثم حرف الجر وأقيم الاسم مقام المصدر ؛ لدلالته على الدعاء ، وعلى هذا فليس بمصدر بل هو معمول المصدر أقيم مقامه على قول من يعمل المصدر ومعمول الفعل على قول من يجعل العمل للفعل ، وقد جاء رفعهما، قال الشاعر[١]

[٢٧٢] فترب لأفواه الوشاة وجندل

وجاز الابتداء بالنكرة ؛ لتضمنها معنى الدعاء .

وأما (فاها لفيك) فالضمير للداهية [٢]، وقيل : للأرض أو الدنيا ، وفي نصبه وجهان :

---

[5] – الآية ٧٩ من سورة النساء

[١] – هذا عجز بيت ولم أعثر على نسبة له ، وشطره

(لقد ألب الواشون ألبا لبينهم)

و البيت من شواهد الكتاب ١/ ٣١٥، والمقتضب ٢٢٢/٣ وشرح المفصل ١٢٢/١،والهمع ١٩٤/١

[٢] – يروي ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٢/١ عن أبي زيد " فاها لفيك بمعنى الخيبة لك " وينظر النوادر لأبي زيد ٥٠٥، ٥٠٦

أحدهما : على المصدر ، وهو عبارة عن الخيبة وإصابة الداهية ، وكأنّه قال : ذهبت بها ، فصار (فاهاً) /بدلاً من هذا اللفظ .
والثاني : أنّ أصله قتلتك الداهية تقتيلاً جاعلةً فاها لفيك ، وعلى هذا فهو ٦٨/أ مفعول (جاعلة) فحذف الموصوف وصفته ، وقام معمول الصفة مقام المصدر ، وصار عبارة عن إصابتها وإنما خصوا الفم ؛ لأنّ أكثر التلف يكون مما يأكله الإنسان ويشربه [٣].

الفرع الثالث : يجوز إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه ، وفي التنزيل ﴿ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾ [٤] فـ(هو) ضمير العدل ، ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ ﴾ [١] فـ(هو) ضمير البخل ، ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴾ [٢] أي : الاستعانة ؛ لدلالة (استعينوا) وقراءة ابن عامر [٣]: ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ [٤] بكسر الهاء هي ضمير (الاقتداء) لا للسكت ، وفي كلامهم [٥] "من كذب كان شراً له " أي : الكذب ، وقوله [٦] :

[٢٧٣]إذا نهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

أي : جرى إلى السّفه ، لدلالة السّفه عليه ، وقوله :[٧]

[٢٧٤] هذا سراقة للقرآن يدرسه / ٧١ أ

---

[٣] – ابن يعيش ١٢٢/١

[4] – الآية ٨ من سورة المائدة

[1] – الآية ١٨٠ من سورة آل عمران

[2] – الآية ٤٥ من سورة البقرة

[3] – اتحاف الفضلاء ٢١٣ ، البحر المحيط ١٧٦/٤ ، التيسير للداني ١٠٥ ، الكشف ٤٣٨/١ ، ٤٣٩ ، والمحتسب ٣٣١/٢

[4] – الآية ٩٠ من سورة الأنعام

[5] – من أمثال العرب يضرب لتحذير الكاذب من مغبة كذبه ، ينظر خزانة الأدب ١٢٠/٨

[6] – ينسب لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري و البيت من شواهد مجالس ثعلب ٧٥،والمحتسب ١٧٠/١،واعراب القرآن ٩٠٢،والإنصاف ١٤٠/١،والهمع ٦٥/١

[7] – سبق تخريجه في الشاهد رقم : ١٨٣ وينظر : اللسان (سرق) ١٥٧/١٠،والهمع ٣٣/٢

أي : يدرس الدرس ، وأمّا قوله عليه السلام [٨] مّتعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا ، واجعله الوارث منا ، فيحتمل عود الضمير ثلاثة أوجه :

أحدها : يعود إلى مصدر (متعنا) ، أي : واجعل التمتع بهذه الأعضاء في استعمالها في طاعتك ، (الوارث منا) ، أي : الموروث منّا ، أي : يقتدي بها من يستعملها في طاعتك .

والثاني : يعود إلى الأسماع والأبصار ، ووحّد الضمير باعتبار المذكور ، بدليل رواية : واجعل ذلك الوارث منا ، والمعنى على هذا : متعنا بها في حياتنا ، واجعل ثوابها الوارث ، أي : الباقي لنا بعد الموت كبقاء الوارث .

والثالث : أنّه يعود إلى مصدر (جعل) و (منَّا) المفعول الثاني ، والمعنى اجعل الوارث الذي يقتدي بنا في استعمال الجوارح في طاعتك من نسلنا ، وفيه إشارة إلى طلب الذرية الصالحة

---

[8] – التخمير : ١/٣١٧

[المفعول به]

متنٌ : " المفعول به : هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو : (ضربت زيداً) ، وقد يتقدم على الفعل ، و [قد] يحذف ؛ لقيام قرينة جوازاً ، كقولك : (زيداً) لمن قال : من أَضربُ ؟ "[1].

الشرح [2]: حدّهُ المصنف بأنه : ما وقع عليه فعل الفاعل ، ولا يشاركه شيء من المفاعيل في ذلك ، وفسر المصنف الوقوع بالتعلق [3]؛ ليشمل الفعل العلاجي ، نحو: ضربت زيداً ، و قتلته ، وغير العلاجي [4]نحو : ظننت زيداً قائماً ، وعلمته ، وأردت زيداً ، وهذا يؤدي إلى وضع الخاص موضع العام ، والمستعمل وضع العام موضع الخاص ؛ لاندراج الخاص تحت العام .

و الأجود أن يقال : أن الوقوع يُعمّ العلاجي وغير العلاجي ؛ لأن غير العلاجي أيضاً يقع على مفعوله ؛ لأن صرف الذهن إليه وقوع عليه ، وإن لم يكن محسوساً والمتعدي من الأفعال ما يتوقف فهمه على متعلق ، واللازم لا يتوقف فهمه على متعلق ، وأما المصدر ، وظرف الزمان والمكان ، والمفعول له ، والمفعول معه ، فيشتركان [1]في نصبها ، ولا يتوقف فهمها عليها بل يفهمان مع الذهول عنها ، بخلاف المفعول به فإنه يتوقف فهم المتعدي عليه .

وأما الفاعل فيشتركان في قيامهما به ، ولا يتوقف فهمهما على ما يقومان به ، وأمّا العامل ففيه أربعة أقوال :

---

[1] - الكافية : ٨٧

[2] - ينظر : الكتاب ١/٨٠ ، ١/٢٥٣ ، ٢٥٨ ، والمقتضب ٤/٢٩٩ ، والأصول ١/١٩٠-٢٠٨ ، وشرح المفصل ١/١٢٤ ، وشرح الكافية للمصنف ١/٤٠٥-٤٠٨ ، و شرح الكافية للرضي ١/٣٣٣ –٣٣٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٢٠-٣٢٢، وأسرار العربية ٨٥-٨٧ ، والإنصاف المسألة الحادية عشر ١/ ٧٨- ٨١

[3] - فسر ابن الحاجب الوقوع في شرح الكافية ٢/٤٠٥ : بقوله " تعلقه بما لا يعقل إلا به " واعترض عليه الرضي بدخول المجرورات في هذا الحد بمثل : (مررت بزيد) ، و(سرت من البصرة إلى الكوفة) وقال : إن هذه الأسماء وإن كانت مفعولا به بواسطة الحرف إلا أنه لا يطلق عليها ذلك ، والحديث عن كل ما يطلق عليه مفعولا " بتصرف عن شرح الكافية ١/٣٣٤ ، ولكن المصنف أوضح حقيقة ما ذهب إليه في شرحه للمفصل فقال " أراد بالوقوع التعلق المعنوي للمفعول " وهذا يدفع اعتراض الرضي ، ينظر شرح المصنف على الكافية ٢/٤٠٦ ، والإيضاح على المفصل ١/٢٤٤

[4] – صنف ابن الحاجب في شرحه على المفصل المفعول به إلى حسي في مقابل العلاجي ، ومعنوي في مقابل غير العلاجي ، ينظر : الإيضاح ١/٢٤٤

[1] - يعني المتعدي واللازم

أحدها : للبصريين[٢] أن الفعل وحده هو العامل .
والثاني :للفراء[٣] أنّ العامل الفعل والفاعل .
والثالث : لهشام بن معاوية[٤] من الكوفيين أنّ العامل الفاعل وحده .
والرابع : لخلف الأحمر من الكوفيين[٥] أنّ العامل فيه معنى المفعوليّة .
حجة البصريين : أنّ العامل لابد من تعلقه بالمعمول ، والذي يقتضي التعلق هو الفعل ؛ لأن أحد الاسمين لا تعلق له بالآخر ، فكان العامل هو الفعل .
حجة الفراء : أنّ الفاعل جزء من الفعل ، فوجب أن يكون معتبراً معه في العمل .
حجة هشام : أنّ الفعل قد عمل الرفع في الفاعل ، فلا يعمل النصب ؛ لئلاً يعمل عملين مختلفين قياساً على حروف الجر والنواصب ، فإنها لا تعمل عملين ، ولأنّه يكون العامل بجنب المعمول ، وعلى عمل الفعل يكون الفاعل فاصلاً بينه وبين المعمول .
حجة الأحمر[٦] من وجهين :
أحدهما : أنّ المقتضي للنصب المفعوليّة ، فيغلب على الظن أنّ نصب المفعول من تأثيرها .
الثاني : أنّ المفعوليّة صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به ، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من إسناده إلى العلة الخارجة عنه .

٦٨/ب

والجواب عن الأول [١]: أنّ الفاعل ليس جزءاً حقيقياً / بل مشبه بالجزء ، ولشدة اتصاله مع تغاير حقيقتهما ، فلا يلزم من عمل الفعل المقتضي عمل

---

[٢] – ينظر المسألة الحادية عشرة من مسائل الخلاف في الإنصاف ٧٨/١ ، وشرح الرضي ٣٣٥/١-٣٣٦ ، والتصريح ٣٩٧/٢

[٣] – اسرار العربية ١٨٣ ،

[٤] – هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ) ترجمته في الإنباه ٣٦٤/٣- ٣٦٥ ، والبغية ٢/ ٣٢٨ ، وقد رجح الرضي رأي الفراء وهشام في شرح الكافية وقال : " وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية "ينظر : شرح الرضي ٦٣/١ ، و٣٣٦ ، و التصريح ٣٧٩/٢

[٥] – ليس المقصود به خلف بن حيان الأحمر لأنه بصري معروف (ت ٢٠٠هـ) ترجم في معجم الأدباء ٦٦/١١- ٧٢ ، وبغية الوعاة ٥٥٤/١ ، و المراد هنا علي بن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي المتوفي سنة

[٦] – شرح الرضي ٣٣٦/١

[١] – وهو قول الفراء المتقدم

الفاعل الخارج عن الاقتضاء ، ولأنه لو كان مجموعهما العامل لما جاز تقديمه على الفعل ؛ لأن معمول الجملة لا يتقدم عليها كقوله [٢]

[٢٧٥]أنا ابنُ دَارةَ مَعروفاً

وعن الثاني [٣]: أنهما يشتركان في الاسمية ، فيكون إعمال الفاعل في المفعول دون العكس ترجيحاً بلا مرجح، ولأن الفاعل قد يكون ضميراً فلا يمكن نسبة العمل إليه ، ولأنّه قد يتقدم المفعول على الفعل ، ولو كان عاملاً فيه لم يجز ؛ لأنّ المعمول يقع حيث يقع العامل ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ، ولأنه قد يوجد الفاعل من غير مفعول ، ولو كان الفاعل هو المقتضي لم ينفك من المفعول حيث وجد ، وأمّا ما قاس عليه [٤]، فإنّ العامل يعمل بحسب الاقتضاء ، وهي لا تقتضي سوى معمول واحد ، ولا يلزم كون المعمول بجنب العامل ، بدليل : (إنّ في الدار زيداً) ، وعن حجة الأحمر : أنّ المفعوليّة المقتضية للنصب عنده إن كانت معنوية بطل اقتضاؤها للنصب بـ" ضُرِبَ زيدٌ " وإن كانت لفظية توقفت على النصب ، فلو كان النصب من تأثيرها لتوقف عليها أيضاً ، فيفضي إلى الدور .

وعن الوجه الثاني : أنّ المفعوليّة معنوية ، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي ، وإذا اجتمع الفاعل والمفعول ، فالأصل تقدم الفاعل ؛ لأنّه لازم للفعل وكالجزء منه ، ولذلك إذا أضمرا وجب تقديم ضمير الفاعل ، كقولك : أكرمتك ، ويجوز تقديم المفعول عليه ، وعلى الفعل المنصرف بالعناية والاهتمام ، ولذلك قال سيبويه : " وإنما يقدمون ما هم ببيانه أهمّ وأعنى [١]"

وفي التنزيل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [٢]، و ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [٣]، و ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [٤] ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ

---

[٢] – هذا جزء من بيت منسوب لسالم بن دارة ، والبيت بتمامه

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يالناس من عار

والبيت من شواهد الكتاب ٧٩/٢ ، والخصائص ٢٦٨/٢ ، والمسائل البصريات :١/ ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٦٤/٢ ، والخزانة ٤٦٨/١ ، و١٤٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٦٩ ، والهمع ٢٤٥/١

[٣] – وهو قول هشام بن معاوية

[٤] – أراد القياس على حروف الجر و النصب لانفرادها بعمل واحد ، وعليه لا يجوز للفعل أن يعمل الرفع والنصب في وقت واحد .

[١] – الكتاب : ٣٤/١ ، قال سيبويه"كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى "

[٢] – الآية ٥ من سورة الفاتحة

[٣] – الآية ٢٨ من سورة فاطر

﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [٥]، و ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [٦]، و ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [٧]، و ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [٨]، (غير) منصوب بـ(أعبد) ، وقيل : بـ(تأمرونّي) على تقدير حذف مضاف مجرور ، تقديره : تأمرونني بعبادة غير الله ، وكذا ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ ،[٩] في أحد القولين .

وأمّا ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [١٠] فإنّه منصوب بفعل يفسره الظاهر ، تقديره : وإياي ارهبوا فارهبون ؛ لأنّ الفعل الموجود قد أخذ مفعوله ، وهي (الياء) المحذوفة .

قوله :"ويحذف " أي : يحذف الفعل جوازاً إذا وجدت قرينة دالة على خصوصية ذلك الفعل المحذوف ،؛ لأنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا وجدت قرينة دالة على الخصوصية قامت مقام اللفظ لدلالتها على المعنى ، كقولك لمن قال : من أَضْرِبُ ؟ : زيداً ، أي : اضربْ زيداً ، ولمن قال : اضربُ شرَّ الناس : زيداً ، أي : اضرب زيداً ، ولمن قطع حديثه :حديثك ، أي : أتم حديثك ، وقولهم : أ كل هذا بخلاً ؟! لمن طلب منه ما جرت العادة أنْ لا يردّ مثله ، ولم يُسمع بإضمار : أتفعل كل هذا بخلاً ، وإذا رأيت رجلاً عليه أهبة الحاج متوجهاً مسلكاً ، قلت : (مكةَ) أي : تريد مكة ، وقولك عند سماع تكبير الذين يرقبون الهلال : (الهلالَ) أي : أبصروا الهلال ، ولمن حدست إصابة رميه : (القرطاسَ) ، أي : أصاب القرطاس ، ولمن قصّ عليك رؤيا :

---

[٤] – الآية ٣٧ من سورة الحج

[٥] – الآية ٤١ من سورة القمر

[٦] – الآية ٤٠ من سورة سبأ

[٧] – الآية ٥٠ من سورة المائدة

[٨] – الآية ٦٤ من سورة الزمر .

[٩] – الآية ٦٦ من سورة الزمر ، وعلى القول الآخر ، أن (غير) منصوب بـ(أعبد) مقدما عليه كما هو مذكور ، وينظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢١٦ .

[١٠] – الآية ٥١ من سورة النحل ، وقال الزمخشري في الكشاف : ٤١٣/٢ " نقل الكلام من الغيبة إلى التكلم لأن الغائب هو المتكلم ، وهو من طريق الالتفات " وهو أبلغ في الترهيب من قوله : وإياه فارهبوه "

(خيراً وما سرّ) ، و (خيراً لنا وشرّاً لعدونا) أي : رأيت خيراً ، ولمن ذكر رجلاً : (أهلَ ذلك) ، أي : ذكرتَ أهلَ ذلك ، قال الشاعر[١]:

[٢٧٦]تذكّرتُ أرضاً بها أهلَها أخوالَها فيها وأعمامَها

أي : تذكرت أخوالَها وأعمامَها ، ومثله قول الآخر[٢]:

[٢٧٧] لن تراها وإن تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً

أي : وترَى لها طيباً ، هذا مذهبُ صاحبِ الكتاب ، ومنع المبرد ذلك ، وقال " لا يجوز الحمل على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأول[٣]"،

وأمّا قولهم : " كاليوم رجلاً "[٤]، فيحتمل وجهين :

أحدهما : نصب (رجل) على المفعوليّة بإضمار : ما رأيت رجلاً كرجلِ اليوم ، فقدم نعتُ النكرة ، وحُذف رجلٌ ، فدخلت الكاف على (اليوم)

والوجه الثاني : أنه حذف الموصوف ، وهو رجل ، وأقيمت الصفة مقامه ، وحذف مجرور الكاف ، فصار (كاليوم) نائباً عن الموصوف المفعول ، ثم فسر برجل تمييزا ؛ لرفع الإبهام ، ومثله قول الشاعر[٥]

[٢٧٨]حتى إذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوباً ولا طلباً

والطَلَبُ جمع طالبٍ كخادمٍ وخَدَمٍ ، ويقولون : اللهم ضَبُعاً وذئباً ، أي : اجمع فيها ضبعاً وذئباً ، فمنهم من قال : إنّه دعاءٌ عليها بإهلاك الذئب والضبع[١]، ومنهم من قال : إنّه دعاءٌ لها ؛ لأنهما إذا اجتمعا تقاتلا ، وأفلتت الغنم / وقيل لبعض العرب[٢] : " أما بمكان كذا وجذ ؟، فقال : بلى وِجَاذاً ، أي : أعرفُ وِجَاذاً ، والوجذ : نُقرةٌ تمسك الماء ، وقيل : مستنقع الماء[٣].

٦٩/أ

---

[١] – ينسب هذا البيت لعمرو بن قميئة ، وهو في ديوانه : من شواهد الكتاب ٢٨٥/١،والخصائص ٤٢٧/٢،والمحتسب ١١٦/١،وشرح المفصل ١٢٦،

[٢] – ينسب لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٦، والبيت من شواهد الكتاب ٢٨٥/١،والمقتضب ٢٨٤/٣،والخصائص ٤٢٩/٢،وشرح المفصل ١٢٥/١، والإيضاح على المفصل ٢٤٧/١ ، ومغني اللبيب ٦٠٧،

[٣] – المقتضب : ٢٨١/٣ ، بتصرف

[٤] – الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٢١٨

[5] – قائله : أوس بن حجر في ديوانه ٣، والبيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ٤٤٠،وأمالي المرتضى ٧٣/٢ شرح المفصل ١٢٥/١،

[1] – ينظر هامش الكتاب للسيرافي ١٢٩/١ بولاق ، والعمدة لابن رشيق ١٥٢/٢ ،والإرشاد إلى علم الإعراب ٢١٩

[2] – حكاه سيبويه ، قال " وحدثني من يوثق به أن بعض العرب " الكتاب ٢٥٥/١

[3] – بالجيم المعجمة ، وبالذال المعجمة ، قال في اللسان (وجذ) ٥١٨/٣ : الوجذ : النقرة في الجبل تمسك الماء ، ويستنقع فيها ، وقيل هي البركة "

وقيل لبعضهم [٤]:لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيانَ بأبي ، أي : لُمِ الصبيانَ لتضمّنِ الصبيانِ معنى اللوم .

فرعان :

أحدهما : في حذف المفعول به[٥] ؛ لأنّ المصنف لم يذكره ، وهو على ضربين :

أحدهما : أن يحذف تحقيقاً ، وهو في حكم المنطوق به ليقدم ما يقتضيه ، وذلك إذا وقع جملة في جملة صلة ، أو صفة ، أو حال ، أو خبر مبتدأ ، وقد ذكرناه فيما تقدم [٦].

وقد جاء في التنزيل حذفه مطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [٧]: ﴿ وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [٨]، ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [١]، وجاء الإثبات والحذف في قوله ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٢] ، و ﴿ مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ [٣]، قرئ بإثبات المفعول وحذفه ، نظراً إلى إثباته في مصاحف من قرأ بالإثبات ، وحذفه في مصاحف من قرأ بالحذف [٤]

والضرب الثاني : أن لا يتقدم ما تقتضيه ، وهو على ضربين :

---

(4) – رواه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش الكبير عن بعض العرب ، ينظر : الكتاب ٢٥٥/١

(5) – نظر النحويون إلى الحذف للمفعول به بحسب الغرض من الحذف ، وقسموه إلى لفظي ومعنوي (التصريح ٤١٣/٢) ، أو بحسب حقيقة وجود المفعول ، وقسموه إلى تحقيقي وغير تحقيقي ، فالتحقيقي هو الذي تقدمه ما يدل عليه ، وغير التحقيقي هو ما لم يتقدمه ما يدل عليه ، وهذا هو التقسيم الذي سار عليه المصنف ، وعبر عنه الرضي بقوله : منوي وغير منوي .

(6) – ينظر ما تقدم : ص

(7) – الآية ٦٢ ،٧٤ من سورة القصص

(8) – الآية ٥٩ من سورة النمل

(1) – الآية ٤١ من سورة الفرقان

(2) – الآية ٣٥ من سورة يس

(3) –الآية ٧١ من سورة الزخرف

(4) – قرأ نافع وابن عامر وحفص بالهاء ، لأنه بالهاء في مصاحف المدينة والشام " وقرأ الباقون بغير هاء ، ينظر : الكشف ٢٦٢/٢

[أحدهما] : أن يقصد إلى تعلق الفعل بمحلّ مخصوص كـ" ضربت زيداً "، وأعطيته الدنانير ، فيذكر للبيان ، ويحذف عند وجود قرينة تدل على خصوصيته .
والثاني : أن يقصد عموم الفعل على الإطلاق من غير اختصاصه بمحل مخصوص ، ويكون المراد الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غيرُ ، كقولهم : فلان يعطي ويمنع ، ويضر وينفع ، ويعقد ويحل ، ويأمر وينهى ، والله يحي ويميت ، ويقبض ويبسط ، وفي التنزيل : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾ [٥]، ويصير على هذا بمنزلة الفعل اللازم ، ونسبة الفعل المبني للمفعول في بيان محل الفعل دون الفاعل ، وهاهنا بيان من قام به الفعل دون المحل .
وأمّا قوله تعالى ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [٦] ، وقول الشاعر[٧]

[٢٧٩] وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

فالأجود حملهما على المعنى أي : بارك لي في ذريتي ، وينزل في عراقيبها ، فلذلك عداهما بـ(في) .
الفرع الثاني : في المفعول المقلوب[٨] :
اعلم أنّ العرب يتفقون على رفع الفاعل ونصب المفعول ، وقد جاء القلب فيهما عند عدم اللبس في الشعر اتساعاً واتكالاً على المعنى ، قال الأخطل[١]:

[٢٨٠] أما كليبُ ابن يربوعٍ فليس لها عند التفاخر إيرادٌ ولا صدر
مثل القنافذ هداجونَ قد بلغت نجرانَ أو بلغت سواتهم هجر

رفع المفعول ونصب الفاعل ؛ (لأنه لا)[٢] يلبس أنّ السوءات هي البالغة ، و(نجران ، وهجر) هي المبلوغة .
ويقوي ذلك ويصرفه عن الضرورة أن في كلامهم [٣]"دخل القبرُ زيداً "و"أدخلت القلنسوةُ [في]رأسي "و"عَرَض الحوضُ على الناقة " ، وأمّا قول الآخر [٤]:

---

(5) – الآية ٥ من سورة الليل
(6) – الآية ١٥ من سورة الأحقاف
(7) – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ١٥٦،و البيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ٢٥١/١،والخزانة ١٢٨/٢،وشرح المفصل ٣٩/٢،و مغني اللبيب
(8) – بحث هذا الموضوع أستاذنا الدكتور محسن العميري في كتابه " القلب في القصة "
(1) – ديوان الأخطل ١٧٨، والبيت من شواهد المحتسب ١١٨/٢، والصفوة الصفية ٦٧٣/٢ ، وتخليص الشواهد ٢٤٧، والمغني ، واللسان (نجر) ١٩٥/٥، والهمع ١٦٥/١،
(2) – في النسخة (لا لا) ولعل الصواب ما أثبت .

[٢٨١]غداة أحلت لابن أصرم طعنةٌ حصين عبيطاتُ السدائفِ والخمر

فيروى ينصب (طعنة) ورفع (عبيطات) بالقلب لمعرفة المعنى ، ويروي بالعكس على الأصل ، وقول الآخر: [٥]

[٢٨٢]قد سالم الحيات منه القدما الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما

القياس : رفع (الأفعوان ، والشجاع) على البدل من (الحيات) ؛ لأنّه تفصيلها ، لكنه نصبهما حملاً على المعنى ؛ لأنّ المسالمة تكون في شيئين ، فكأنه قال: سالم القدمُ الأفعوانَ والشجاعَ ، فأضمر لهما ناصباً ، ورواه الفراء[١] بنصب (الحيات) ، وجعل (القدم) هي الفاعل ، وحذفت نون التثنية لضرورة الشعر ، فيصح البدل على هذه الرواية .

وأمّا قول الآخر[٢]:

[٢٨٣]وعضُّ زمانٍ يا بن مَرْوانَ لم يدع من المالِ إلا مُسحتاً أو مجلّفُ [٣]

فإنه يروى بنصب الأول ، ورفع الثاني على أحد أمرين :

إمّا أنه مبتدأ خبره محذوف ، أي :أو مجلّف كذلك ،ويضعفه الابتداء بالنكرة من غير شرط .

وإمّا حملاً على المعنى ، أي : و بَقِيَ مجلّفٌ ؛ لأنّ معنى لم يدع من المال إلاّ مسحتاً :لم يبق من المال إلاّ مسحتاً أو بقي مجلفٌ ، ويروى برفعهما حملاً لـ(

---

[3] – الكتاب ١/ ١٨١ ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١٤٩ ، والكتاب ١/١٨١ ، وضرائر الشعر ٢٧١ ، والمنتخب لكراع النمل ٦٣٠ ،

[4] – قائله الفرزدق ،وهو في ديوانه ١/٢٥٤، و البيت من شواهد الإنصاف ١/١٨٧،وشرح المفصل ١/٨،٣٢/٧٠،وأوضح المسالك ٢/٩٦،

[5] – اختلف في نسبة هذا البيت بين مساور بن هند العبسي ، وأبي حيان الفقعسي ، والعجاج ، والدبيري ، وعبد بن علس ، وهو من شواهد الكتاب ١/٢٨٧،و المقتضب ٣ /٢٨٣، وسر الصناعة ١/٢،٤٣١/٤٨٣، والخصائص ٢/٤٣٠، والمنصف ٣/٩٦، و الممتع ١/٢٤١، واللسان (ضرزم) ١٢ /٢٥٦.والصفوة الصفية ١/٤١٥ ، والخزانة ٤/٢٩٣ ، ٥٧٠ ، بولاق ،

[1] – معاني القرآن للفراء ٣/١١ ، عند تفسير قوله تعالى ﴿ إذ الأغلال في أعناقهم ﴾ الآية ٧١ من سورة السجدة ، قال الفراء " فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعا على الحيات ، وينظر الخصائص ٣/٤٣٠

[2] – قائله الفرزدق وهو في ديوانه ٢/٢٦،و البيت من شواهد الخصائص ١/٩٩، والمحتسب ١/٢،١٨٠/٣٦٥ ، والإنصاف ١/١٨٨،وشرح المفصل ١/١٠،٣١/١٠٣ ، واللسان (سحت) ٢/٤١، (جلف) ٨/٣٨٢،

[3] – المسحت ، والمجلف

لم يدع) على معنى " لم يبق " لا على معنى (لم يترك) ، وعلى هذه الرواية يحتاج إلى ضمير يعود من الجملة على (زمان) الموصوف بها ، إذ لا ضمير في الفعل ، تقديره (فيه) .

متنٌ : "ووجوباً في أربعة مواضع :
الأول : سماعي مثل : (امْرَأً ونَفْسَه) ، و﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾[1] ، و (أهلاً وسهلاً) .[2]"

الشرح [3]:هذا القسم السماعي ليس له ضابط يحصره ، وإنما وجب حذف الفعل ؛ لأنهم قدروا في الذهن كثرة استعمالها لو نطق بها ، فألزموها الحذف طلباً للخفة ، ولأنها تجري مجرى الأمثال /، وإظهار الفعل يغيرها عن وضعها الذي جاءت عليه ، وتقدير العوامل (دَعْ امرأ مع نفسه ، أو وَدَعْ نَفْسَهُ) ، وأمّا الآية وما أشبهها ففيها أربعة أقوال :

أحدها : لسيبويه أنّ التقدير : انتهوا عن التثليث وأتوا خيراً ، وهو التوحيد ؛ لأن الخطاب مع النصارى ، قال [4]: لأنك حين قلت : انته ، تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر "، فكأنه يريد أن يخرجهم من التثليث ويدخلهم في التوحيد .

الثاني : للكسائي[5] أنه خبر (كان) ، أي : يكن الانتهاءُ خيراً لكم[6]

والثالث : للفراء[7] أنّه صفة مصدر محذوف ، أي : انتهوا انتهاءً خيراً لكم .

والرابع : لبعض الكوفيين[8] أنّه حال .

أمّا (مرحباً وأهلاً وسهلاً) فإنها تذكر لإكرام الزائر ، وفي نصبها وجهان :

---

(١) –الآية من سورة

(٢) – الكافية ٨٧،٨٨

(٣) – هذه المسألة تنظر في : الكتاب ١/٢٨٠-٢٩٠ ، والمقتضب ٣/٢١٧ ، ٢١٩ ، وشرح الرضي ١/٣٣٩ – ٣٤٤ ، والفوائد الضيائية ١/٣٢٢

(٤) – الكتاب ١/٢٨٣ بتصرف

(٥) – البحر المحيط ٣/٤٠٠ ، وشرح الرضي ١/٣٤٠

(٦) – قال المبرد في المقتضب ٣/٤١٦ : " هذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه "

(٧) – معاني القرآن ١/٢٩٦،٢٩٥ عند تفسير الآية ١٧١ من سورة النساء ، وشرح الرضي : ١/٣٤٠

(٨) – التبيان ١/٤١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٧، ٢٨ ، والمغني : ٨٢٨

أحدهما : أنها مفعول بها بتقدير فعل من غير لفظها ، أي : أصبت مرحباً لا ضيقاً ، وأتيت أهلاً لا أجانبَ ، ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً ، وحُذف الفعل لدلالة التحية والتكرمة عليه .

والثاني : أنها منصوبة على المصدر بأفعال من ألفاظها ، أي : رَحُبَت بلادك مرحباً ، وسَهُلَت سهلاً ، وأَهِلَتْ أَهْلاً ، وفائدة الدعاء للبلاد يرجع إلى الزائر ؛ لأنه المقصود بالدعاء لا البلاد ، ومن العرب[١] من يرفعها على أنها خبر مبتدأ ، قال طفيل الغنوي[٢] :

[٢٨٤]وبالسهب ميمون النقيبة قوله لملتمس المعروف أهلٌ ومرحبُ

هو من هذا [و] قولهم : انته أمراً قاصداً [إي : انته ، وأت أمرا قاصدا][٣]،

(وكل شيء ولا شتيمة حر) ، أي : ائت كل شيء ، ولا ترتكب شتيمة حر ، و(حسبك خيراً لك) تقديره : اكفف عن هذا ، وائت خيراً لك ، و(وراءك أوسع لك)[٤] أي : خل وراءك وائتَ مكاناً أوسع لك ، أو ائتِ وراءك يكن أوسع لك ، وهذا يقال في الزجر عن الأقدام على الشيء ، قاله الحطيئة لابن حمامة[٥]الشاعر لما استأذن في الدخول عليه ، وقول الشاعر[٦]:

[٢٨٥]تروّحي أجدر أن تقيلي غداً بجنبي بارد ظليل

تقديره : تروحي ، ائتي مكاناً أجدر أن تقيلي فيه ، فحذف الفعل ، والموصوف وحرف الجر ، ثم الضمير بعد أن صار ضمير منصوب ، وأقام الصفة مقام الموصوف ، ففيه اتساعات خمسة :

---

[١] - الكتاب ٢٩٥/١

[٢] - ديوان طفيل الغنوي ٣٨،والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٦/١، والمقتضب ٢١٩/٣، والمنصف ٣٧/٣، وشرح المفصل ٢٩/٢ ، والهمع ١٦٩/١،

(3) - ينظر : الكتاب ٢٨٤/١

[٤] - من أمثال العرب : الكتاب ٢٨٢/١ ، والفاخر ٣٠١ ، ومجمع الأمثال ٣٧٠/٢ ،والوسيط في الأمثال ١٧٨ .والتخمير ٣٨١/١

[٥] - ابن الحمامة هو هوذة بن الحارث السلمي (ت حوالي ٢٠هـ) اشتهر بنسبته إلى أمه ، وهو من سكان البصرة .أخباره في الإصابة (٩١٥٩)

[٦] - ينسب لأحيحة بن الجلاح ، والبيت من شواهد الخزانة ٥٧/٥، وأوضح المسالك ٢٩١،٣٩٠/٣ وشرح الأشموني ٣٨٥/٢، وشرح التصريح ١٠٣/٢

و (شأنك والحج) أي : الزم شأنك مع الحج ، أو الزم الحج و (أهلك والليل) أي : الحق أهلك وبادر الليل ، و (عذيرك) أي : احضر عذرك عند سيبويه ، و
(عاذرك) عند المفضل بن سلمة [١] ، و (هذا ولا زعماتك)[٢] أي : هذا الحق ، ولا أتوهم زعماتك ، و (كليهما وتمراً)[٣] أول من قاله عمرو بن حمران الجعدي[٤] كان بين يديه زبد و (قرص)[٥] وتمر ، فأتاه رجل قد أضرّ به الجوع ، فقال له : أطعمني مما بين يديك ، فقال له عمرو : أيما أحب إليك زبدٌ أوسنامٌ ؟ ، فقال الرجل : كليهما وتمراً ، أي : اعطني كليهما ، وزدني تمراً ، ويروى أنه لما قال له الرجل : أطعمني من قرصك وزبدك ، قال له عمرو : كليهما وتمراً ، أي : أطعمك كليهما ، وأزيدك تمراً ، وروي : (كلاهما) بالرفع بالابتداء على حذف الخبر ، أي : كلاهما لك ، وأزيدك تمراً .

---

[١] – قال الرضي ٣٤٣/١ ويجوز أن يكون العذير بمعنى العذر ، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل "

[٢] – الكتاب : ٢٧٦/١

[٣] – مجمع الأمثال ٢/ ١٥١-١٥٢

[٤] – عمرو بن حمران بن الأقرع الجعدي من فصحاء العرب ذكر في مجمع الأمثال ١٥١/٢

[٥] – في مجمع الأمثال (تامك) وهو السنام المرتفع ، ينظر : (اللسان) ٤٠٧/١٠

[المنادى]

متنٌ :" والثاني : المنادى ، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً ، ويبنى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة ، مثل :(يا زيدُ) ، و(يا رجلُ) ، و (يازيدان) ،و (يازيدون) [1]"

الشرح[2]:

يتعلق بهذا الموضع معرفة وجوب حذف الفعل ، ومعرفة حدّ المنادى وبنائه

فأمّا الفعل فقد اختلف في الناصب للمنادى على ثلاثة أقوال :[3]

أحدها : لسيبويه وجمهور البصريين أنّ الناصب له فعل مقدر بعد حروف النداء ، وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة .

والثاني : منقول عن المبرد[4] أنّ الناصب له نفس الحرف[5] ، وعزاه العبدي[6] أيضاً إلى أبي علي[7]

والثالث : منقول عن أبي علي [8]أنها أسماء أفعال ، وهي الناصبة من غير تقدير فعلٍ .

---

(1) – الكافية : ٨٩

(2) – ينظر : الكتاب ١٨٢/٢ ، والمقتضب ٣١٨/٢ ، و٢٠٢/٤ ، والأصول ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٢ ، ١٣١ ، وابن الحاجب على الكافية ٤٠٩/٢ – ٤١١ ، وشرح الرضي ٣٤٤ – ٣٤٧ ، والفوائد الضيائية :٣٢٣/١,٣٢٥

(3) – ذهب بعض النحاة إلى أن عامل النصب في المنادى معنوي ، وهو القصد ، ولعله لم يذكر هذا الرأي لضعفه ، لعدم وجود هذا العامل في النصب ، ينظر : الهمع ١٧١/١

(4) – قال في المقتضب ٢٠٢/٤ " وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره "، فهو مثل سيبويه ، وقال الرضي ٣٤٦/١ " وعند المبرد : حرف النداء سدّ مسد أحد جزأي الجملة أي: الفعل ، والفاعل مقدر "

(5) – ثم اختلفوا هل هو على سبيل النيابة عن الفعل فهو مشبه بالمفعول به ؟ ، وعليه الفارسي ، وقيل هي أسماء أفعال على ما سيأتي ، ينظر : الهمع ١٧١/١

(6) – تقدم : ذكر العبدي ص

(7) – الإيضاح العضدي ٢٤٤ ، وقال الرضي ٣٤٦/١ ، " وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إذا من هذا الباب ، أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف "

حجة المبرد : أن هذه الحروف قوية مشابهة للفعل ، بدليل إمالتها ، وتعلق حرف الجر بها نحو : يا لزيد ، ونصبها للحال نحو قوله: [1]
[٢٨٦] يا بؤس للجهل ضرار لأقوام
والأصح ما ذهب إليه الجمهور من تقدير الفعل ؛ لأنّه أصل في العمل ، وإنما ينصب من الحروف ما شابه الفعل ، فإحالة النصب على الأصل أولى مما لا أصل له في العمل .
وأما إمالتها فلا توجب لها العمل ، بدليل (بلى) فإنها قد أميلت ، وهي ٧/أ غير / عاملة .
وأمّا تعلق الحرف بها ونصب الحال فإنه محال على الفعل لا عليها ، ولأنّ ما صار إليه يؤدي إلى إقامة الحرف مع الاسم مع قطع النظر عن الفعل ، وهو محال ؛ لأنّه على خلاف الوضع ؛ لأن وضع الحرف أنْ لا يكون خبراً ، ولا مخبراً عنه ، واستقلال الجملة إنما يكون بالخبر والمخبر عنه .
والاعتراض على من زعم أنها أسماء أفعال بأربعة أوجه :
أحدها : أنّ اسم الفعل يستقل بالإفادة نظراً إلى مسمّاه فإنّه جملة نحو : (صَه) وحرف النداء لا يستقل بالإفادة [2].
والثاني : يجوز حذفه مع بقاء عمله .
والثالث : أنّ كلَّ اسم فعل له مسمًّى ينطق به ، وحرف النداء ليس له مسمى ؛ لأنّه لو كان له مسمى لكان فيه ضمير مرفوع ، ولا يخلو إمّا أنْ يعود على غائب أو متكلم أو مخاطب فعوده على الغائب ممتنع ؛ لعدم تقدم من يعود عليه ، وعوده على المتكلم أيضاً ممتنع ؛ لأنه لا يكون اسم الفعل لمتكلم بل لمخاطب أو غائب ، وعوده على المخاطب

---

(8) – ابن يعيش ١٢٧/١ ، والرضي ١٣٢/١ ، والفوائد الضيائية :٣٢٥/١

(١) – هذا عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ ، وصدره

(قالت بنو عامر خالو بني أسد)

والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٨/٢ ، وسر الصناعة ٣٣٢/١ ، والإنصاف ٣٣٠/١ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥، و الخزانة ١٠٨/٤، والهمع ١٧٣/١

(٢) – قال القواس ١٠٣٥-١٠٣٦ : هذا قول ظاهر البطلان أما أولا فلأن أسماء الأفعال لايوجد فيها ما هو على حرف واحد لأن من جملة حروف النداء الهمزة ، وثانيا لأنه لامرفوع لأسماء الأفعال هاهنا " بتصرف

ممتنع أيضاً لفساد المعنى إذ يصير المخاطب هو الداعي بالنسبة إلى ضمير الفاعل ، والمدعو بالنسبة إلى وقوع اسم الفعل عليه
والرابع : أنه يؤدي إلى كون اسم الفعل على حرف واحد - وهو الهمزة - ولا يوجد ذلك في أسماء الأفعال ، وإذا بطل كون الهمزة اسم فعل بطل في الكل ؛إذ لا قائل بالفرق .
وأمّا قول من زعم من الأصوليين[١] أنّ المنادى بعض من الجملة الواقعة بعده ففاسد لوجهين:
أحدهما : أنّ المنادى قد يقصد معرفة حضور المخاطب فلا يتوقف على جملة بعده ، ولذلك يجوز الوقف على المنادى
والثاني : أنّه لو كان جزءاً من الجملة لكان داخلاً في تركيب الجملة ، ولو كان داخلاً في تركيبها لكان معرباً مطلقاً على حسب ما يقتضيه التركيب
ولما اختلف حاله في الإعراب والبناء علم استقلاله ، وعدم دخوله فيما بعده .
وإنما وجب إضمار الفعل على مذهب الجمهور لوجهين :
أحدهما : أنّ الواضع قدر أنّه لو نطق به لكثر استعماله ، فألزمه الإضمار طلباً للخفة ؛ لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف ، وأقام مقامه حرفاً يدل عليه في محله
والوجه الثاني : أنّه لو نطق به وقيل : أدعو زيداً ، وأنادي زيداً ، لكان إخباراً عن المتكلم ، والنداء ليس بإخبار ، بل هو عبارة عن نفس الصوت بالمنادى على جهة الإنشاء ، والخبر يقع عنه بعد النداء ، فتقول : ناديت زيداً .
قال بعضهم : " وإذا ناديت صفة كان خبراً ، ولذلك أوجب الفقهاء الحد على القاذف إذا قال : يا زاني ؛ لأنّه وصفه بالزنا المحتمل للوقوع وعدم الوقوع ، ولو كان عبارة عن الصوت لم يجب الحد "[٢].
وجوابه : أنّ وجوب الحد لما يلزم من الخبر بعد وجود النداء ، لا لنفس النداء ؛ لأنّ الصوت بالمنادى ليس بخبر.
وأمّاحده فـ"المطلوب إقباله "جنسٌ يخرج به المندوب ،ونداء الجمادات نحو[٣]:

---

[١] - شرح الكوكب المنير ، وبيان المختصر لشمس الدين الأصفهاني

[2] - شرح القواس ١٠٣٦

[٢٨٧] يا صبا نجد
[وقوله]
[٢٨٨] يا نخلة من ذات عرق [١]
[وقوله [٢]]
[٢٨٩] أيا جَبلي نعمان
لعدم طلب الإقبال منها ، والحدود تُصان عن المجاز ، فلا يُتخيل منها الإقبالُ مجازاً ،ولا ريب أنّ العرب نادتها تخيلاً للإقبال منها .
و"بحرف نائب منابَ (أدعو) فَصَلَ نحو : (مخاطبتي معك) و (أنت المراد
بهذا) .
و"لفظاً أو تقديراً "تفصيل للحرف ،فاللفظي نحو : يا زيد ،والتقديري نحو قال تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ [٣].

وأما بناء المنادى ، فقول المصنف : " يبنى على ما يرفع به " أجودُ من قول غيره[٤]: " بُني على الضم " ؛ لدخول التثنية والجمع تحت المفرد المعرفة في تقييده ، ولا يدخلان في تقييد غيره .واختلف في المفرد المعرفة[٥] فذهب الكسائي والرياشي[٦] إلى أنهما [٧]

---

(3) – لعله جزء من بيت ابن الدمينة وهو في ديوانه ص ٨٥
ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد فقد زادني مسراك وجدا على وجد

(1) – هذا جزء من شطر بيت قائله : الأحوص ، وهو في ديوانه ١٩٠ ، وسيأتي في الشاهد رقم [٣٠٧]

(2) – هذا جزء من شطر بيت ، قائله مجنون ليلى وهو في ديوانه ١٩٦ ، والبيت بتمامه :
أيا جبلي نعمان بالله خليا سبيل الصبا يخلص إلي نسيمها
والبيت من شواهد الحماسة الشجرية ٢/٥٨٠ ، ومغني اللبيب شرح شواهد االمغني ١/٦٠ ، وشرح التصريح

(3) – الآية ٢٩ من سورة يوسف

(4) – هذا قول جمهور البصريين ينظر : الكتاب ، والمقتضب : ٤/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، والأصول ١/٤٠١ ، والإيضاح للفارسي ، واللمع ١٩١ ، وابن يعيش ١/١٢٨ ، ولقواس ١٠٣٧ .

(5) – ينظر : المسألة الخامسة والأربعين من مسائل الخلاف في الإنصاف ١/٣٢٣ ، وأسرار العربية ٢٢٦ ، والأصول ١/٤٠١

)مرفوعان كرفع المبتدأ لعدم العوامل قبلهما [1]، وحذف التنوين منهما ؛ لأنه جيء به فرقاً بين الاسم والفعل ، والفعل لا يُنادي فلا حاجة إلى الفرق ، وعلتهما منقوضة [2]بالنكرة المبهمة والمضاف والمطول فإنها منصوبة مع [عدم] العوامل قبلها

وذهب الفراء [3] إلى أن أصل يا زيد : يا زيداه ، كما في دعاء الميت ؛ لتدل الألف على مد الصوت ، والحي أحق بذلك لفهمه الخطاب بالسماع إلاّ أنه حذف الألف من الحي لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم لتضمنه معنى المحذوف كقبل / وبعد ، وقد جاء على الأصل في الشعر ، قال الشاعر[4]

٧٠/ب

[٢٩٠]يا رَبِّ يا ربَّاه إياك أسَلْ عفراء يا رباهُ من قبلِ الأجلْ

وتمسّكه بالبيت ضعيف ؛ لأنّه من المضاف إلى ياء المتكلم ، وليس بمفرد

وذهب الخليل[5] إلى أنهم رفعوا المفرد كـ(قبلُ) و (بعدُ) ونصبوا المضاف كما نصبوا (قبلك) حين طال ، ولا يخفى ضعفه .

وأمّا على مذهب جمهور النحويين ففيه ثلاثة أسئلة :

أحدها :لم بني ؟، والثاني :لم بني على حركة ؟ ، والثالث : لم كانت الحركة ضمة أو ما ينوب منابها ؟[6]

---

(6) – أبو الفضل : العباس بن الفرج الرياشي ، نحوي لغوي قتله الزنج (٢٥٧هـ) ترجمته في الإنباه ٣٦٧/٢ – ٣٧٤ ، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢-٤٦

(7) – أراد بالضمير المثنى والجمع

(1) – قال الرضي ٣٤٩/١ : " ولا يعني أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب ، ولو جررناه لشابه المضاف إللى ياء المتكلم ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، فرفعناه " بتصرف

(2)– قال الرضي (٣٤٩/١) : ولا يعترض عليه بالمبتدأ لأن العامل فيه عنده هو الخبر)

(3) – شرح ابن يعيش ١٢٨/١ ، والرضي ٣٤٩/١-٣٥٠ ،

(4) – ينسب هذا البيت لعروة بن حزام ،وقيل لعروة بن زيد الخيل ، ينظر ديوانه : والبيت من شواهد شرح المفصل ٤٧/٩ ، الخزانة ٢٧٠/٧ ، ٢٧٣ ، ٤٥٨/١١، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/٤ ، واللسان (ها) ٤٨٠في تاج العروس (صقل) ٤٧/٩ ، واللسان (حمل) ٤٨٠/١٥ ، والتاج (حمل) ، والخزانة ٢٧٠/٧ ، ٢٧٣ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٨/٤ ،

(5) – الكتاب ١٨٢/٢- ١٨٤

(6) – اللباب ، ينظر شرح الجمل لأبن عصفور ٨٨,٨٦/٢

وجواب الأول من وجهين :
أحدهما : أنه أشبه الأصوات ؛ لأنّ مقصود النداء التنبيه بالصوت لا الإخبار والأصوات كـ(هلا وعَدَس) مبنية فكذلك ما أشبهها
والوجه الثاني : أنّه أشبه ضمير المخاطب لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً فلأن لفظه مفرد كلفظ ضمير المخاطب وأمّا معنى من جهة التعريف والخطاب ؛ لأنّ المنادى مخاطب في المعنى ومشابهة المبني تقتضي البناء
وفائدة وضع الاسم الظاهر موضع ضمير المخاطب : أنّ المخاطب قد يكون بعيداً فإذا قال : (يا أنت ، أو يا إياك)لم يعلم أنه يعينه ، وإذا ناداه بالاسم كـ(يا زيد) علم أنه يعينه،وقد جاء في الشعر على أصل الخطاب،قال الشاعر[1]
[٢٩١]يا أبجر بن ابجر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جعتا
فمن فسره بضمير المرفوع فنظر إلى لفظه ، ومن فسره بضمير المنصوب فنظر إلى أنه مفعول في المعنى
وجواب الثاني : أنّه بني على حركة لوجهين
أحدهما : أنّ الأسماء المناداة قد يكون قبل أحدها ساكن ، نحو : زيد وعمرو ، فلو بني على السكون لأدى إلى الجمع بين ساكنين في بعض الصور
والثاني : أنّه بني على حركة ؛ لأن له أصلاً في التمكن ؛ لأنه كان معرباً فبني على حركة تفضيلاً له على ما ليس له أصل في التمكن
وجواب الثالث من ثلاثة أوجه
أحدها : لتدل الضمة بقوتها على زيادة التنبيه على تمكنه ، وأمّا لا رجل فكانت فتحة للطول بالتركيب .
والثاني : أنه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف ، أو بالمضاف إلى ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً والاجتزاء بالفتحة ، ولو بني على الكسرة لالتبس أيضا بالمضاف إلى ياء المتكلم عند الاجتزاء بالكسرة ؛ فلذلك تعين الضم.

---

[1] – البيت من شواهد شرح الجمل لأبن عصفور ٢/٨٧،والتاج (يا) ويروى (يا أقرع بن حابس يا أنتا أنت الذي ...)

والثالث : أنه يكسر إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وينصب مع غيرها ، فضم في الأفراد لتكمل له الحركات ، كما فعلوا في قبل وبعد لاشتراكهما في الغاية

واختلف في العلم المفرد إذا نودي ، فذهب المبرد[٢] إلى أنه يعرف بالقصد قياساً على النكرة المقصودة بعد سلب تعريف العلمية لئلا يجتمع تعريفان على اسم واحد

وذهب ابن السراج [١]إلى بقاء تعريف العلمية

حجة ابن السراج من وجهين :

أحدهما : أنّ في الأعلام ما لا يتصور فيه الشركة حتى يصح تنكيره نحو : فرزدق

والثاني : أنّه لو كانت المعرفة تنكر إذا نوديت لجاز نداء ما فيه لام التعريف كنداء المضاف والجواب عن الأول أنه يكفي تقدير الشركة بالقوة والاستعداد قياساً على الشمس والقمر فإنهما جنسان بالقوة ، وإن لم يكن لهما شريك في الوجود

وعن الثاني : أنه امتنع دخوله على اللام لئلا يجتمع قرينتان لفظيتان تفيدان التعريف على محل واحد ، وأما المضاف فلم يجتمعا ؛ فلذلك حكمنا بتعريفه بالقصد أيضاً كالعلم ، وأما العلم فقرينته معنوية يمكن الحكم بزوالها مع بقاء اللفظ بخلاف قرينة اللام فإنه لا يمكن الحكم بزوال معناها إلا بزوال لفظها فافترقا ، وأمثلة نداء العلم ﴿ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا ﴾ [٢] ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [٣]و ﴿ يَٰلُوطُ إِنَّا

---

[2] – المقتضب : ٤/٢٠٤

[1] – الأصول ١/٤٠٤

[2]– الآية ٧٧ من سورة الأعراف

[3] – الآية ٣٥ من سورة البقرة ،

رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ [٤] ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ۚ ﴾ [٥] ﴿ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ مِّنَّا ﴾ [٦]

وأما قوله تعالى ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [٧] فقيل إن إبراهيم منادى ، و(له) قائم مقام الفاعل ليقال ، أو المصدر قائم مقام الفاعل وله في موضع نصب وقيل أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو أو هذا إبراهيم وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر أي إبراهيم لذاكر وقيل : هو قائم مقام فاعل يقال حملاً على المعنى أي يعرف به إبراهيم أو بذكر إبراهيم في التسمية

وقال الشاعر [١]

[٢٩٢]ألم تسمعي أي عبدُ في رونقِ الضحى بُكاءَ حماماتٍ لهن هديرُ

وقال آخر [٢]:

[٢٩٣] أفاطم مهلاً بعض هذا التذللِ

ومثال النكرة المقصودة ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ / وَٱلطَّيْرَ ﴾ [٣]، وقال الشاعر [٤] ٧١/أ

---

[4] – الآية ٨١ من سورة هود

[5] – الآية ٢٩ من سورة يوسف

[6] – الآية ٤٨ من سورة هود

[7] – ٦٠ من سورة الأنبياء

[1] – قائله كثير عزة ، وهو في ديوانه ٤٧٤، و البيت من شواهد المغني و الهمع ١/١٧٢، ورصف المباني ١٣٥، واللسان (رنق) ١٠ /١٢٨،

[2] – هذا شطر بيت من مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر،وهو في الديوان ١٢ والبيت بتمامه :

(أفاطم مهلا بعض هذا التذلل وإن كنت قد أزمعت صرما فأجملي)

و البيت من شواهد المغني لابن فلاح والهمع ١/١٧٢ ، والخزانة ١١/٢٢٢

[3] – الآية ١٠ من سورة سبأ

[4] – البيت للأعشى من معلقته المشهورة في الديوان ١٠٧،وهو من شواهد المحتسب ٢/٢١٣،وشرح المفصل ١/١٢٩،و اللسان ١١/٧٣٧ (ويل)

[٢٩٤]قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك و ويلي منك يا رجل

وقول الآخر [٥]:

[٢٩٥] يا دار أقوت بعد إصرامها

فرعٌ: إذا اضطر الشاعر إلى (تنوين) المفرد المبني على الضم،نحو: قول الشاعر[٦]

[٢٩٦] سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

، وقول الآخر [٧]

[٢٩٧]ضربت صدرها إلى وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

فسيبويه والخليل والمازني يختارون (تنوينه) مع بقاء الضمة قياساً على ضمة ما لا ينصرف إذا نون للضرورة لأن ضمته تشبه ضمة ما لا ينصرف لاطرادها في كل منادى مفرد معرفة وأبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي يختارون نصبه لأنّ أفضل إعرابه النصب ، فإذا نون عاد إلى الأصل قياساً على مجرور مالا ينصرف إذا نون للضرورة ،وقد روي البيتان على المذهبين ، واحتج من نصب بقول الشاعر[١]

[٢٩٨]فيا راكباً أمّا عرضت فبلغن نداماي من نجران إلا تلاقيا

فإنه نكره مقصودة ، وقول الآخر[٢]

---

[5] – هذا شطر بيت للطرماح ، في ديوانه ٤٣٩ ، وعجزه

(عاما وما يعنيك من عامها)

وهو من شواهد الكتاب ٢٠١/٢، واللسان (صرم) ٣٣٨/١٢

[6] – البيت للأحوص ، وهو في ديوانه ١٨٩ ، والبيت من شواهد : الكتاب ٢٠٢/٢ ، ومجالس ثعلب ٩٢، ٥٤٢ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، والإنصاف ٣١١/١، وابن عقيل ٥١٧

[7] – ينسب للمهلل بن ربيعة ،أو لعدي بن ربيعة أخوه وهو من شواهد المقتضب ٢١٤/٤،وسر الصناعة ٨٠٠/٢،والمنصف ٢١٨/١،وشرح المفصل ١٠/١٠،و الهمع ١٧٣/١،والأشموني ٤٤٨/٢،و البيت يروى أيضا : (رفعت رأسها إلي وقالت ..)

[1] – ينسب لعبد يغوث بن وقاص ، وقيل لمالك بن الريب ، و البيت من شواهد الكتاب ٢٠٠/٢ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، والأصول ٤٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ ، والخزانة ٣٩٣/١ ، واللسان (عرض) ١٧٣/٧ و شذور الذهب ١١١

[2] – قائله الصلتان العبدي ،وهو في ديوانه : و البيت من شواهد الكتاب ٢٣٧/٢و المقتضب ٢١٥/٤ ، والصاحبي ١٧٨ ، واللسان (كرب) ٧١٣/١

[٢٩٩] أيا شاعراً لا شاعر اليوم قبله جرير ولكن في كليب تواضع

فإنه شاعر معين ؛إذ المقصود به جرير ، وقد نصبه ، وقيل نصبه على الإغراء والمنادى محذوف ، أي : يا قوم عليكم شاعرا

متنٌ: "ويخفض بلام الاستغاثة ، مثل: (يا لزيد) ، ويفتح لإلحاق ألفها ، ولا لام فيه نحو :(يا زيداه) ."[1]

الشرح [2]إنما خفض المنادى بلام الاستغاثة [3]، وإن كان مبنياً قبل دخولها ؛ لزوال شبه لفظ المضمر بدخولها ؛ لأنه بدخولها خرج عن الإفراد الذي به أشبه لفظ ضمير الخطاب ، وعلة البناء مركبة من جهة اللفظ والمعنى [4]، وإذا انتفى جر العلة انتفت العلة ، أو أن حروف الجر لا تدخل على ضمير المنصوب أو المرفوع الذي أشبهه المنادى ، فلذلك إذا دخل على المنادى أعرب ؛ لزوال الشبه .

وأما (قبل) أو (بعد) في قوله تعالى ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ ﴾ [5]فلم (يؤثر) حرف الجر في رفع البناء ؛ لأن علة البناء قائمة معه ، وهو كون المضاف كالجزء من الكلمة لكون المضاف إليه مراداً ، ولذلك إذا لم يكن مراداً أعربا ؛ لزوال كونهما كالجزء من الكلمة .

و" يُفْتَح لإلحاق ألفها " أي : يُفتح المنادى لإلحاق ألف الاستغاثة ؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، نحو : يا زيدا .

---

[1] - الكافية ٨٩

[2] – الكتاب ٢/٢١٥- ٢١٨ ، والإنصاف ١/٣٢٦ ، وأسرار العربية ٣٢٤- ٣٢٥ ، وشرح ابن الحاجب على المقدمة الكافية ٢/٤١٤- ٤١٥ ، وشرح الرضي ١/٣٥١- ٣٥٣ ، وشرح ابن يعيش ١/١٣٠- ١٣١ ،

[3] – قال سيبويه في الكتاب ٢/٢١٨ " زعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت ، نحو قولك : ياعجباه ، ويابكراه إذا استغثت ، أو تعجبت ، " وقال الرضي ١/٣٥٢ " هي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب ، " وقال ابن يعيش ١/١٣٠- ١٣١ " هي لام الإضافة ، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر ، نحو قولك : المال لزيد غير أنه وقعت هذه اللام لمعنيين أحدهما المستغاث به ، والآخر المستغاث من أجله ، فلم يكن بد من التفرقة بينهما ، ففتحت لام المستغاث به ، وتركت لام المستغاث من أجله مكسورة بحالها " وقال ابن هشام في المغني : ٢٧٤ " إذا قيل " يالك ، ويالي " احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به ، وأن يكون مستغاثا من أجله "

[4] – ينظر ما تقدم ص ٤٥٠

[5] - الآية ٤ من سورة الروم

"ولا لام [فيه] " أي : لا يجمع بين الألف ولام الاستغاثة ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر لحصول الاستغاثة به ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما .
واعلم أنّ الاستغاثة تقتضي مدعواً ومدعواً إليه ، فالمدعو : المستغاث به ، ولام الجر الداخلة عليه مفتوحة ، والمدعو إليه : المستغاث من أجله ، ولام الجر الداخلة عليه مكسورة ؛ فرقاً بينهما .
وإنما خُصّ (المستغاث به) باللام المفتوحة ؛ لأنّه منادى ، والمنادى واقع موقع الضمير ، ولام الجر تفتح مع الضمير ؛ فكذا ما وقع موقعه .
ومثال اجتماعهما قول الشاعر[١]
[٣٠٠] تكنَّفني الوشاةُ فأزعجوني فيا لَلناس لِلواشي المطاعِ
، وقول الآخر[٢]
[٣٠١] يا لَقومي لِفرقة الأحبابِ ونزولِ المشيبِ دار الشبابِ
وإذا عطف على المستغاث به اسم آخر مستغاث به كسرت اللام في المعطوف ؛ نظراً إلى الأصل ؛لأنّ اللبس قد زال بوجود حرف العطف ، ومثاله قول الشاعر[٣]
[٣٠٢]يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب
وقد يذكر المستغاث به وحده ،كقول الشاعر[٤] :
[٣٠٣]يا لَبَكرٍ أنشِروا إلى كُلَيباً يالَبكر أينَ أين الفرارُ
ويذكر المستغاث من أجله وحده كقوله :
[٣٠٤] يا عجباً لهذه الفليقهْ هل تذهبن القُوباء الريقهْ[٥]

---

(١) – قائله قيس بن ذريح ، في ديوانه ١١٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٢١٦/٢ ، ٢١٩ ، وشرح المفصل ١٣١/١ ، والشعر والشعراء ٦٣٣/٢ ، والقواس ١٠٦١ ، واللسان (لوم) ٥٦٣/١٢ ، ورصف المباني ٢١٩

(٢) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٢١٩/٢ ، والهمع ١٨٠/١

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب ٢٥٦/٤ ، والمقرب ، والقواس ١٠٦٢ ، وشرح قطر الندى ٢١٩ ، واللسان (لوم) ٥٦١/١٢ ، ٥٦٣ ، و التصريح ٧٦/٤ ، والهمع ، والخزانة ١٥٤/٢

(٤) – ينسب للمهلهل بن ربيعة البيت من شواهد الكتاب ٢١٥/٢ ، والخصائص ٢٢٩/٣ ، والرضي ٣٥٣/١ ، ، واللسان (لوم) ٥٦١/١٢ ، ٥٦٣، والخزانة ٥٠٦/٧

وقد تدخل اللام لمعنى التعجب ، كقولهم : "يالَلْماء و يالَلدواهي "إن قدرت أن الماء والدواهي مناداة فتحت اللام ، كأنك قلت : يا ماءُ تعال ، فهذا وقت مجيئك ، وهذا يذكر عند كثرة الماء ، ويا دواهي تعالين فهذا أوان مجيئكن ، وهذا يذكر عند نوائب الدهر ، وإن قدرت المنادى محذوفاً كسرت اللام ؛ لأنه مستغاث من أجله ،أي :أدعوكم يا قوم للماءَ وللدواهي .

ولا بد لحرفي الجر من تعلق ، فأمّا اللام الأولى فإنها تتعلق بما ينصب المنادى على الخلاف السابق ، وأمّا اللام الثانية ففيها وجهان :

أحدهما : تتعلق أيضاً بما تتعلق به الأولى ، ولا يمنع اتفاق لفظهما من التعلق ؛ لأجل اختلاف معناهما ؛ لان تعلق الأولى تعلق المفعول به ، وتعلق الثانية تعلق المفعول من أجله [1].

٧١/ب

والوجه الثاني : أنّ الثانية / تعلق بفعل آخر ؛ لأجل اتفاق لفظي الحرفين ، والتقدير : أدعو زيداً دعوة لعمرو، فحذف الأول ونابت عنه ياء ، وهو العامل على الأصح وحذف الثاني لدلالة الحال عليه ، وترك إظهاره لكثرة الاستعمال ، كما تقدم في نظائره .

---

(5) – هذا الرجز ينسب لأعرابي أصابه القوباء ، وقيل لابن قنان الراجز ، والبيت من شواهد المنصف ٣/٦١، وإصلاح المنطق ٣٤٤، والجمل للزجاجي والتخمير ٢/٤٠٤ ، والقواس ١٠٦٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٦ ، والجنى الداني ١٧٧، والتصريح ٤/٧٨ ، وشرح شواهد الشافية ٣٩٩

(1) – وذلك كقولك : خرجت من الدار لإكرام زيد " ينظر القواس ٢/١٠٦٣

متنٌ: "وينصب ما سواهما مثل : (يا عبد الله) ، و (يا طالعاً جبلاً) ، و (يا رجلاً) لغير معين [1] "

الشرح[2] : المضاف معرب بالنصب على أصل إعراب المنادى ؛ لأنه مفعول به خلافاً للفراء [3]، فإنه زعم أنه مبني ، وإنما حكمنا بإعرابه لأوجه :
أحدها : أنه أشبه المضمر معنى من حيث انه مخاطب لا لفظاً ، وعلة بناء المفرد مشابهة المضمر لفظاً ومعنى ، فلم يوجد فيه علة البناء بتمامها بل جزء من العلة
الثاني : أن المضاف إليه واقع موقع التنوين ، وما فيه التنوين لا يبنى ، لا يقال : بأن المبني قد يضاف نحو : (كم) و (لدن) و (خمسة عشر) وعلة البناء قائمة فيه مع كون المضاف إليه في محل التنوين ؛ لأنا نقول : هذا مستحكم فيه البناء ، وليس له حالة إعراب حتى يكسبه المضاف إليه الإعراب ، بخلاف المنادى فإن أصله الإعراب ، فجذبه المضاف إليه القائم مقام التنوين إلى أصله – وهو الإعراب – ومنع المقتضي للبناء عن إخراجه عن الأصل .
الثالث : لأبي علي [4]أنه تعرف بالإضافة لا بالوقوع موقع ضمير الخطاب ، بخلاف العلم فإنه تعرف لوقوعه موقع الضمير بعد سلب علميته ، ويرد عليه نحو : غلام امرأة ، إذا قصد إلى واحد معين ، فإنّ تعريفه يكون بالقصد لا بالإضافة ، فيجب أن يكون مبنياً على الضم ، ولا يجب نصبه لانتفاء علة النصب،و(هو[5]) تعريف المضاف بالإضافة

---

[1] – لكافية ٨٩
[2] – ينظر : الكتاب ١٩٩/٢ ، والمقتضب ٢٠٢/٤- ٢٠٥ ، والأصول ٤١٤/١ ، والإيضاح العضدي ٢٢٧ ، واللمع ١٩٢ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٤١٥/٢ ، وشرح الرضي ٣٥٤/١ –٣٥٨ ،
[3] – معاني القرآن ، اللمع الارتشاف ، ونسب الرضي ضم المضاف إذا جاز دخول اللام عليهما وشبهه لثعلب
[4] – الإيضاح العضدي ٢٢٧
[5] – كذا ورد في النسخة

والدليل على وقوعه موقع الضمير امتناع : يا غلامك ؛ لأن الغلام مخاطب فلم يصح إضافته إلى مخاطب ، إذ يؤدي إلى شمول النداء للمضاف والمضاف إليه لاشتراكهما في الخطاب .وأما (يا ذاك) فقد أجازه بعضهم نظراً إلى حرفية الكاف ، ومنعه بعضهم للجمع بين مخاطبين بأداة واحدة .

وأما المطول [١] فإنما وجب نصبه لأنه أشبه المضاف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا يتم معناه إلا بما ينضم إليه كما أن المضاف لا يتم معناه إلا بالمضاف إليه .

الثاني : أنه عامل في الثاني كما أن المضاف عامل في المضاف إليه .

الثالث : أنه يتخصص بما بعده ، كتخصص المضاف بالمضاف إليه

وأما النكرة غير المقصودة فإنما كانت معربة لبعدها عن شبه المضمر ؛ لأنه معرفة وهي نكرة لعدم قصد واحد بعينه

ثم أن تخصصت بوصف جاز نداؤها إجماعاً كقول الشاعر[٢]

[٣٠٥]أ عبداً حلَّ في شُعبى غريباً أ لؤماً لا أبا لك واغترابا

،وقول الآخر[٣]

[٣٠٦] أ داراً بِحُزوى هجت للعين عبرةً فماءُ الهوى يرفضُّ أو يترقرقُ

وقول الآخر[٤] :

[٣٠٧] ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

وقول الآخر[٥]

---

[١] – المطول هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ،وهو ما يسمى الشبيه بالمضاف كما سيأتي

[٢] – قائله جرير، وهو في ديوانه ٦٥٠، والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٤٤،٣٣٩ ،والأغاني ٨/٢١،والخزانة ٢/١٨٣،وأوضح المسالك ٢/٢٢١،والتصريح ٢/٤٧٥ ، ٤/٣٧ ، والأشموني ١/٢١٢،واللسان (شعب) ١/٥٠٣

[٣] – قائله ذو الرمة وهو في ديوانه ٤٥٦،و البيت من شواهد الكتاب ٢/١٩٩،والمقتضب ٤/٣٠٣،والخزانة ٢/١٩٠،وأوضح المسالك ٤/٣٨٨،والأشموني ٢/٤٤٥

[٤] – قائله الأحوص عبد الله بن مُحَمَّد الأوسي ، وهو في ديوانه ١٩٠،و البيت من شواهد مجالس ثعلب ٢٣٩،و الخصائص ٢/٣٨٦ وشرح الرضي ١/٣٥٦ ، ومغني اللبيب٨٦٦,٤٦٧ ، وهمع الهوامع ١/١٧٣، والخزانة ٢/٣،١٩٢/١٣١،

[٣٠٨] لعلك يا تيسا نزا في مريرةٍ معذبُ ليلى أن تراني أزورُها

وأمّا إذا لم تتخصص بوصف ، كقول الأعمى :يا مارّاً خذ بيدي ،فإنّه يجوز نداؤها عند البصريين خلافاً للكوفيين [٦].

حجة الكوفيين أنّه لم يوجد مع الاستقراء في كلام العرب نكرة مبهمة غير مخصصة

وأما قول الشاعر[١]

[٣٠٩] فيا راكباً أما عرضت فبلغن ندامايَ من نجران أن لا تلاقيا

فنكرة مقصودة ، وأصله (يا راكبا) كقوله تعالى ﴿ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [٢]ومذهب الجمهور[٥] أنه نكرة مبهمة ، وما قاسوا عليه من المضاف إلى ياء المتكلم

وأما البيت فلا معنى لإضافته إلى ياء المتكلم ، وقد أجاز الكوفيون (يا رجلاً راكباً) لمعيّن قياساً على المشبه بالمضاف ، ولذلك أجازوا (يا راكباً) لغير معيّن نظراً إلى حذف الموصوف ، وقياسهم للموصوف على المطول ضعيف ؛ لأن الموصوف غير عامل في الصفة ، ويلزم منه جواز الطول بالصفة في باب (لا) فيقال : لا رجلاً ظريفاً ، ومثال المضاف في التنزيل :

﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [٣] و ﴿ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [٤]

---

(5) – ينسب لتوبة بن الحمير ،والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٠٠،والمقتضب ٤/٢٠٣،ونوادر أبي زيد ٧٢،والأشموني ١/٧٥

(6) – ينظر : الكتاب ٢/١٩٨ ، ، وشرح الرضي ١/ ٣٥٦ وقد ضعفه القواس إذ لا دليل عليه ينظر :القواس ١٠٤٠

(1) – ينسب لعبد يغوث بن وقاص،و البيت من شواهد الكتاب ٢/٢٠٠نو المقتضب ٤/٢٠٤، و شرح المفصل ١/١٢٨،واللسان (عرض) ٧/١٧٣،وشرح ابن عقيل ٥١٥،

(2) – الآية ٨٤ من سورة يوسف

(٥) – قال في الكتاب : ٢/٢٠٣ " وكان عيسى بن عمر يقول يا مطرا " يشبهه بقوله يا رجلا يجعله إذا نون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة "

(3) – الآية ١٤ من سورة الأنعام،١٠١،يوسف،١٠إبراهيم ١فاطر ٤٦الزمر ١١الشورى

(4) – الآية ٢٦ من سورة آل عمران

و﴿ يا عبادي ﴾[٥]، وفي الشعر قوله[٦]

[٣١٠] فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ أنت أم أمّ سالم

وقول الآخر :

[٣١١] ألا يا عباد الله قلبي متيم بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا[١]،

ومثال الطويل : (يا طالعاً جبلاً) و (يا خيراً من زيد) و (يا حسناً وجهه) (ويا ثلاثة وثلاثين رجلاً) ولا فرق في نصب المطول بين أن يكون مسمى به أو نكرة مبهمة ؛ لأنه قد ثبت نصبه لشبهه بالمضاف لكن المسمى به والمقصود يوصفان بالمعرفة دون النكرة المبهمة / ويحذف حرف النداء من المسمى به دون النكرة المقصودة والمبهمة ٧٢/أ

وأما نحو : (يا ثلاثةً وثلاثين) فإنك تنصب إذا أردت بهما جماعة غير معينة وكذلك تنصبهما إذا سميت بهما شخصاً ؛ لأنه من قبل التسمية بالمطول ؛ لأنهما وإن كانا بإزاء حقيقة واحدة فالأول يتوقف تمامه على الثاني ؛ لتشريكه معه بحرف العطف ، كتوقف المطول على معموله .

وأمّا إذا ناديت جماعة معينة فإنك تقوله (يا ثلاثةُ والثلاثون) على من قال : يا زيدُ والحارثُ ؛ ويا ثلاثةً والثلاثين على من قال : يا زيدُ والحارث ؛ لأنهما اسمان متغايران ، كل واحد منهما بازاء حقيقة غير الأخرى .

و لو سميت بـ" طلحة وزيد " لقلت : يا طلحةً وزيداً – لواحد الطلح – ويا طلحةَ وزيداً ، بتنوين الثاني دون الأول استدامة لحكم العلم في منع الصرف قبل

التسمية،وقد نونه بعضهم لإخراجه بالتسميةعن حكمه الأول إذاصارجزءاًمن الاسم .

---

(5) – الآية ٥٦ من سورة العنكبوت

(6) – قائله ذو الرمة وهو في ديوانه ٧٦٧،و البيت من شواهد الكتاب ٥٥١/٣،والمقتضب ١٦٣/١،والخصائص ٤٥٨/٢،وسر الصناعة ٧٢٣/٢،والخزانة ١١/٥،٦٧/٢٤٧،وشرح شواهد الشافية ٣٤٧،والهمع ١٧٢/١

(1) – نسب للأخطل وليس في ديوانه ، البيت من شواهد الكامل ٥٩٥،و الحيوان ٥٢٥/٣،والهمع ٧٠/٢،وقطر الندى ٢٠٢،ويروى (وأفضلهم نفلا)

[توابع المنادى]

متنٌ:" وتوابع المنادى المبنيِّ المفردةُ من التأكيد ، والصفةِ ، وعطفِ البيان ، والمعطوفِ بحرف الممتنع دخولُ (يا) عليه تُرفع على لفظه ، وتنصب على محلّه مثل (يا زيدُ العاقلُ و العاقلَ)
والخليل في المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمرو النصبَ ، وأبو العباس إن كان كـ(الحسن) فكالخليل ، وإلاّ فكأبي عمرو .
والمضافة معنوية تنصب ، والبدل والمعطوفُ غيرُ ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً"[١]

الشرح [٢]: قوله " المبني " احترازاً من المعرب، فإن توابعه تابعة له في إعرابه وقوله "المفردة "احترازاً من المضافة فإنها منصوبة
وقوله : " والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه " يعني ما فيه اللام فإنه يمنع نداء ما فيه اللام ، وهذه التوابع التي ذكرها ترفع حملاً على لفظ المنادى وتنصب حملاً على محله ، فأمّا الصفة فإن الأصمعي[٣] منع وصف المنادى ؛ لأنه مخاطب في المعنى ، وكما لا يوصف الضمير فكذلك ما وقع موقعه ، [٤]وحمل ما ورد من الوصف على نصبه بإضمار (أعني) ورفعه على تقدير مبتدأ ، وأمّا الجمهور فإنهم وصفوه نظراً إلى لفظه وهو موضوع للغيبة [٥]وللعرب فيه لغتان :
أحدهما : النّصب حملاً على محله ؛ لأنّه مفعول منصوب المحل فانتصب قياساً على (ضربت هؤلاء الرجال) قال الشاعر[١]

---

[١] - الكافية ٨٩،٩٠،٩١

[٢] - الكتاب ٣٠٤/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والإيضاح العضدي ٣٢٠، واللمع ١٩٤ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٤١٦/٢- ٤٢١ ، وشرح الرضي ٣٥٩/١- ٣٦٤ ، والصفوة الصفية ٢٠٦/٢ ، والفوائد الضيائية

[٣] -الرضي ٣٦٠/١،

[٤] - وقد ضعفه القواس ١٠٥٠ ، والرضي وعلل ذلك بأنه أشبهه من بعض الوجوه فقط ، ومشابهته من بعض الوجوه لا تعطيه حكمه مطلقا

[5] - فأجروه مجرى الأسماء المظهرة ، وذلك في قولهم يا تميم كلهم ، فأضافوه إلى ضمير الغيبة كما أضافوه إلى ضمير المخاطب في قولهم : يا تميم كلكم " الإيضاح العضدي ٢٤٧

[1] - نسب هذا البيت لجرير من قصيدة مطلعها

أبت عيناك بالحسن الرقادا ، وأنكرت الأصادق والبلادا)

[٣١٢] فما كعب بن مامةَ وابن سُعدى بأجودَ منك يا عمرُ الجوادا
واللغة الثانية : الرفع حملاً على لفظه قال الشاعر[٢]
[٣١٣] يا حكم الوارثُ عن عبدِ الملكْ
والصفة معربة عند الجمهور خلافاً للأخفش ومن تابعه ، حجته من ثلاثة أوجه :
إحداها : أنها لو كانت مرفوعة لاحتاجت إلى رافع ،وليس هاهنا ما يمكن إحالة الرفع عليه .
الثاني : أنها لو كانت تابعة للمنادى في حركته فوجب أن تكون حركة بناء قياساً على تَبَعِ صفة مبني (لا) في حركته ؛ فإنها حركة بناء .
الثالث : أنه لو كان تحريكه بالرفع لمناسبة حركة الموصوف لفظاً دون المعنى لشاع ذلك في صفة (ما لا ينصرف) في حال الجر نحو : مررت بأحمدَ الظريفِ ، وفي صفة المبينات كـ(لقيتك أمس الدابر) و (لقيت هؤلاء الرجالَ) بحصول المناسبة ولا يسوغ هاهنا ، فلا يسوغ في محل النزاع .
والجواب عن الأول : أنه وجد ما يمنع البناء في الصفة ، فوجب المصير إلى إعرابها ، وبيان المانع من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ اللام في الصفة منعت من مناسبة ضمير الخطاب ؛ لأنها مركبة من كلمتين ، وضمير الخطاب مفرد .
الثاني : أنّها لم تقع موقع الضمير إنما الواقع موقعه المنادى فلا يصار إلى بنائها بغير علة .
والثالث : أنّه وجد في المتبوع علة البناء ، ولم توجد في الصفة ، ولا يلزم من بناء كلمة ، لقيام الموجب بناء كلمة أخرى مع قيام المانع قياساً على صفات المبنيات نحو : هذا الرجلُ قائمٌ
وأما رفعها والمتبوع مبني فإنه لما اطرد البناء على الضم في كل مقصود ، ومفرد دخل عليه حرف النداء أشبهت حركته حركة الإعراب ، وأشبه حرف النداء عامل الإعراب لكون الضمة حدثت بسببه كما يحدث الإعراب بسبب العامل ولما أشبهت حركته حركة الإعراب ، و محدثها عامل الإعراب ،

ينظر الديوان و البيت من شواهد المقتضب ٢٠٨/٤،والخزانة ٤٤٢/٤،وأوضح المسالك ٢٣/٤، وشرح قطر الندى ٢١٠ والمغني ، والهمع ١٧٦/١، والتصريح ٢٩/٤ ، والأشموني ٤٤٧/٢،

(2) – من رجز منسوب لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١١٨ ، وبعده

أوديت إن لم تحب حبو المعتنك

و نسب أيضا للعجاج ، وقيل لأبي نخيلة السعدي ، والبيت من شواهد المقتضب ٢٠٨/٤ ، والخصائص ٣٨٩/٢ ، ٣٣١/٣ ، و٣٣٢ ، واللمع ١٩٤ وأمالي الشجري ٢٩٩/٢ ، وابن يعيش ٣/٢ والإنصاف ، والقواس ١٠٤٩ ، وشرح قطر الندى

انسحب الحكم على الصفة فارتفعت ، كما ينسحب حكم عامل المعرب على صفته[١]

وجواب الثاني : أن صفة المنفي تفيد تخصيص العموم فصارت / داخلة مع الموصوف في النفي لإرادة التخصيص ، ولذلك جاز بناؤها مع موصوفها . ٧٢/ب

وأما صفة المنادى فإنها لا تفيد إلاَّ توضيح المنادى ، والمقصود بالنداء هو الموصوف دونها بخلاف صفة المنفي ، فإنها إذا عدمت أفاد الموصوف العموم وإذا وجدت أفادت التخصيص فيعلم بذلك دخولها مع الموصوف في النفي

وأما صفة المنادى فلا يتغير حكم المنادي بوجودها وعدمها

لا يقال : بأنّ النكرة الموصوفة إذا نوديت أفادت الصفة تخصيص المنادى ، وإذا حذفت أفادت الموصوف العموم فتعين ما ذكرتم لأنا نقول النكرة الموصوفة معربة والنزاع في المبني وهو العلم ، والنكرة المقصودة ولا يتغير حكمها بوجود الصفة لتعرفهما بالقصد ، إنما تفيد الصفة توضيحهما لا غير .

وعن الثالث : أن حركة ما قاس عليه لم يحدث بما يسببه العامل بخلاف حركة المنادى فإنها حدثت بما يسببه العامل ، ولأن الفتح في موضع الكسرة غير مطرد بخلاف الضمة مع حرف النداء ، فلذلك لم يجز الحمل على اللفظ فيما قاس عليه بل على المحل .

وأما التأكيد المفرد فنحو : (يا تيم أجمعون) حملا على اللفظ ، و (أجمعين) حملا على المحل ، وحكمه حكم الصفة في العلة .

وأما عطف البيان فنحو : (يا غلامُ بشرٌ) حملاً على اللفظ ، وبشراً على المحل ، وينون ؛ لأنه ليس يمبني ولا فيه لام تمنع التنوين ، وعليه قول الشاعر [٣١٤] يا نصرُ نصراً نصرا [١]

على أحد الوجهين [٢]:

وأما المعطوف باللام نحو : (يا زيدُ والحارثُ َ) ففيه ثلاثة مذاهب :

اختيار الخليل وسيبويه والمازني [٣]الرفع حملاً على اللفظ ، واختيار أبي عمرو ويونس والجرمي النصب حملاً على المحل

---

[١] – هذا على أصح الأقوال ، وينظر شرح الجمل لأبن عصفور ٩٤/٢

[1] – هذا جزء من رجز لرؤبة في ديوانه ١٧٤،وهو بتمامه

(إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصرا نصرا)

وقيل لذي الرمة في شرح شذور الذهب ٥٦٤ ، و البيت من شواهد الكتاب ١٨٦/٢،١٨٥، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وشرح المفصل ٣/٢،وأسرار العربية ٢٩٧،والمغني ،والقواس ١٠٥٢ ، والخزانة ٢١٩/٢،وينظر اللسان (سطر) ٣٦٣/٤،ويروى بوجهين آخرين هما (يا نصرُ نصرُ نصرا) و(يا نصر نصرٌ نصرا)

[٢] – أراد الوجه الذي يكون فيه عطف البيان منصوبا على المحل

واختيار المبرد في العلم : نحو : الحارث والعباس الرفع ، وفي غير العلم نحو : الرجل والغلام النصب ، ومما جاء قول الشاعر

[٣١٥]ألا يا زيدُ والضّحّاكُ سِيرا فقد جاوزتما خَمْرَ الطريقِ [٤]

وقرأ الجمهور ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [٥]بالنصب ، وروى عبد الوارث عن أبي عمرو الرفع بخلاف اختياره [٦]

حجة الرفع أن اللام يمنع من ظهور حرف النداء معها ، وأما التقدير فلا معنى لمنعه فينسحب عليه حكم المنادى ؛ لأنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، وحجة النصب أنه يمتنع دخول (ياء) مع اللام ، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه بخلاف الصفة ، فحمل على المحل لضعف الحمل على اللفظ

حجة المبرد أنّ اللام مع العلم لا تمنع من تقدير حرف النداء لعدم إفادتها للتعريف ، وأما نحو : الرجل والغلام فلا يمكن الحكم بزيادتها لإفادتها التعريف ، وهي معاقبة للإضافة ، وكما ينصب في الإضافة فكذلك مع المعاقب لها [١]

وقال المصنف :"إن كانت اللام لازمة كـ(الصَّعِق) فالنصب ؛لامتناع تقدير نزع اللام"[٢]

وأما التوابع المضافة فإنه يجب نصبها حملاً على المحل ؛ لأنه لو وليها حرف النداء لفظاً لوجب نصبها ، فكذلك إذا وليها حكماً ، ولأن المتبوع لو كان مضافاً لوجب نصبه ، فكذا حكم تابعه المضاف ، ومثال الصفة : يا زيد صاحب عمرو ، وقول الشاعر[٣]:

[٣١٦]أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنت ثائراً فقد عَرَضَت أحناءُ حقٍ فخاصِمِ

---

[٢] – الكتاب ١٨٦/٢ ، والمقتضب ٢١٢/٤ ، والتصريح ٥٢/٣

[4] – لم أعثر على نسبة للبيت ،وهو من شواهد العين ٢٣٦/٤،واللمع ١٩٥،وشرح المفصل ١٢٩،والهمع ١٤٢/٢،و الأزهية ١٦٥،شرح قطر الندى ٢١٠،والدرر ١٦٨/٦ ويروى : يازيد

[5] – الآية ١٠ من سورة سبأ

[6] – قال في النشر : ٣٤٩/٢ " وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من (والطير) ، وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت أيضا عن عاصم وأبي عمرو ، وينظر البحر المحيط ٢٦٣/٧

[1] – قال المبرد في المقتضب ٢١٣/٤ " كلا القولين حسن والنصب عندي على قراءة الناس "

[2] – شرح المصنف على الكافية ٤٢١/٢ ، والصعق هو خويلد بن نفيل الكلابي من فرسان العرب (اللسان) صعق

[3] – لم أعثر على نسبة للبيت ،وهو من شواهد الكتاب ١٨٣/٢،واللمع ١٩٣،وشرح المفصل ٤/٢،واللسان (حنا) ٢٠٤/١٤،

ومثال التأكيد : يا زيد نفسه ، و يا تميم كلهم ، بضمير الغيبة اعتباراً للفظ ، فإنه موضوع للغائب ، و (يا تميم كلكم) بضمير الخطاب اعتباراً للمعنى ، فإنّ المنادى مخاطب في المعنى ، والحمل على المعنى هاهنا أقوى من الحمل عليه في (أنت الذي فعل) والفرق بينهما أن التأكيد والمؤكد في حكم كلمة واحدة ، فلذلك اشتركا في الخطاب ، وأما (أنت الذي فعلت) فإن الخبر جزء مستقل فلذلك كان عود ضمير الغيبة عليه أولى من عود ضمير الخطاب

ومثال عطف البيان (يا زيد يا عبد الله) وكذلك إذا كان الموصوف معرباً - وهو المضاف ، والنكرة المبهمة - ليس في توابعهما من الصفة والتأكيد وعطف البيان إلا النصب ، سواء كانت مفردة أو مضافة نحو : يا عبد الله الظريف ، وصاحب عمرو ، واشتريت عبد الله نفسه ، وأجمع ، ويا أبا عبد الله بشراً ، ويا عبد الله أبا طاهر ، ويا رجلاً ظريفاً وضارب امرأة .

قوله :"والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقاً أي :البدل له حكم المستقل مطلقاً ،فإن كان مضافاً كان منصوباً كقولك : يا زيدُ أبا عبد الله ، وإن كان مفرداً بني على الضم / كقولك يا غلامُ زيد أو يا زيدُ زيدُ إذا قصدت البدل لا التأكيد اللفظي ، وكذلك المعطوف بغير اللام له حكم المستقل ، فإن كان مضافاً وجب نصبه كقولك : يا زيد وعبد الله ، وإن كان مفرداً بني على الضم كقولك : يا زيد وعمرو ، وإنما كان لهما حكم المستقل في النصب والبناء على الضم

٧٣/أ

أما البدل فإن قلنا : إنه في حكم تكرير العامل فلا إشكال ، وإن لم تجعله في حكم تكرير العامل فلأنه المقصود بالذكر والأول كالتوطئة له ، فإن لم يجعل المقصود بالذكر أولى بالحكم من غير المقصود فلا أقل من المساواة

وأما العطف ، فإن لم يجعله في حكم تكرير العامل فلأنّ حرف العطف قد ناب مناب العامل الممكن تقديره معه ، فصار بمنزلة العامل

متنٌ :" والعلم الموصوف بـ(ابن)، أو(ابنه) مضافاً إلى علم يختار فتحه[1] "

الشرح [2]: الوصف بابن في فصلين :
أحدهما :في غير النداء ، سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى
والثاني : في النداء ولا يخلوا ابن وابنه من أن يكونا مضافين إلى علم ، أو إلى غير علم ، فإن كانا مضافين إلى غير علم ، كقولك : يا زيدُ بن أخينا ، ويا هند ابنة عمنا ، فحكمهما حكم الصفات المضافة من نصب الصفة وبناء الموصوف على الضم ، وإن كانا مضافين إلى علم أو كنيه أو لقب كقولك : يا زيد بن عمرو ويا خالد بن أبي عمرو و يا بكر بن بطه ويا هند بنت دعد ، ويا دعد بنت أبي علي ويا جمل بنت قفّة ، ففي المنادى وجهان :
أحدهما: الجري على القاعدة من نصب الصفة وبناء الموصوف على الضم قياساً على الصفات المضافة
والثاني : - وهو الأكثر إتباع حركة المنادى حركة الصفة ، وحذف ألفه من الخط بشرط أن تكون الصفة مفردة غير مثناة ، ولا مجموعة ، وغير مصغرة ، وغير مفصول بينها وبين الموصوف ، فإن وجد بعض هذه القيود المنفية لزم بناء المنادى على الضم نحو : (يا زيدُ وعمرو ابني خالدٍ) و (يا زيدُ وبكر وعمرو بني محمد)) و (يا زيدُ بني عمرو) و (يا زيدُ وعمرو ابن خالدٍ) بضم الأول سواء جعلت (ابنا) نعتاً لعمرو أو له ؛ لأجل الفصل ، وإنما رجع إلى الأصل مع وجود واحد من هذه القيود ؛ لعدم كثرة الاستعمال
وإنما أتبعت حركة المنادى حركة الصفة مع وجود الشرائط لوجهين :
أحدهما : كثرة استعمال (ابن) صفة مع الأعلام دون غيرها ، مع أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد .
والثاني : أنّ اختصاص الأعلام بذلك لكثرة تغييرها بالثقل ، والتغيير يؤنس بالتغيير
وإنما اتبعت حركة الموصوف حركة الصفة دون العكس لوجهين :
أحدهما : أن حركة الإعراب لمعنى ، وحركة البناء لغير معنى ، والدال على المعنى أحق بأن يكون متبوعاً .
الثاني : أنّ حركة الصفة من جنس ما يستحقه الموصوف في الأصل ، وهو النصب ، وأما الضم فليس للمضاف فيه حظّ حتى يبنى عليه ، ولأنهما جعلا كالكلمة الواحدة ، وحركة التركيب الفتح لخفتها ، وثقل التركيب .

---

[1] – الكافية: ٩١

[2] – الكتاب ، والمقتضب ٤/٢٣١- ٢٣٢، والأصول ١/٤٢١- ٤٢٣ ، وابن الحاجب على الكافية : ٤٢٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب : ١٩٩/٢ ، والرضي ٣٧٢/١ ، والفوائد الضيائية

واصح الأوجه : أن حركة الأول حركة بناء لنيابتها عن حركة البناء ، وحركة الثاني حركة إعراب على حالها
والثاني : أنهما حركتا إعراب لأن الأولة لما اتبعت الثانية سرى حكم الثانية إليها وكان الأول مضاف
والثالث : أنهما حركتا بناء ، وكأنه سرى حكم الأولى إلى الثانية لأنهما صارا بالتركيب كخمسة عشر
وإنما ألحقت الكنى والألقاب بالأعلام في الإضافة إليها لأنها بمنزلة الأعلام وقد تكون أعلاماً حكى (أبو)[١] عثمان أنّ أبا عمرو بن العلاء وأبا سفيان أسماءهما كُناهما [٢]قال الأصمعي : سألت أبا عمرو عن اسمه ، فقال : أبو عمرو فلم أراجعه لهيبته،وقيل: اسمه زبان،وقوله تعالى﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [٣]تقدر في الألف فتحة أو ضمة على الوجهين ، وروي قوله [٤])

[٣١٧]يا عُمَرَ بن مَعْمَرٍ لا مُنتظرْ
بالفتح وروي قوله
[٣١٨]يا حكمَ بنَ المنذرِ بن الجارودْ [١]

---

[١] – في النسخة (بن)

[٢] – وأبو سفيان بن العلاء ، أخٌ لأبي عمرو بن العلاء ، وقد تقدمت ترجمته ، وهو من أهل الأنساب ينظر : الإنباه ١٣١/٤ ، والمقتصد ٧٨٧,٧٨٦/٢

[٣] – الآية ١١٠ من سورة المائدة

[4] – الرجز للعجاج ، وهو في ديوانه ١٨، وبعده

بعد الذي عدا القروص فحزر

وهو من شواهد الكتاب ٢٠٤/٢ ، والتبصرة ٣٤٢/١ ، ومجمل اللغة ٥٩/٢ ، والجمهرة ٥١٠ ، والقواس ١٠٥٠

[1] – هذا رجز أختلف في نسبته ، فقيل لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحق ديوانه ١٧٢ ، وقيل للكذاب الحرمازي ، و الرجز بتمامه

ياحكم بن المنذر بن الجارود أنت الجواد ابن الجواد المحمود

سرادق المجد عليك ممدود

وهو من شواهد الكتاب ٢٠٣/٢ ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، وسر الصناعة ٥٢٦/٢ ، وشرح المفصل ٥/٢ والمؤتلف والمختلف ١٧٠ ، والمعارف لابن قتيبة ، والقواس ١٠٥٠ ، والتصريح ٢٨/٤ ، ومغني اللبيب ، واللسان (سردق) ١٥٨/١٠ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ١١٦/٢ ، ٢٧٣/٤ ،

بالوجهين ، وإذا سميت رجلا (زيدان) قلت على من فتح : يا زيدانَ بن عمروٍ بالاتباع ، وعلى من ضم (يا زيدانُ بن عمرو) بغير إتباع ، وكذا لو كان غير مسمى به ، يقال : زيدانُ بنُ عمروٍ .

متنٌ: "وإذا نودي المعرف باللام قيل : (يا أيها الرجلُ) و (يا هذا الرجلُ) و (يا أ يهذا الرجلُ) و التـزموا رفع (الرجل) لأنّه [هو] المقصود [بالنداء] وتوابعه ؛ لأنها توابع معرب ، وقالوا : يا الله خاصَّةً "[1] .

٧٣/ب

الشرح [2]: اختلف / في نداء ما فيه اللام ، فذهب أهل البصرة إلى منعه ، وذهب أهل الكوفة إلى جوازه [3]، واحتجوا بالسماع والقياس :
أمّا السماع فقول الشاعر [4]

[٣١٩] فديتك يا التي تيمتِ قلبي وأنت بخيلةٌ بالوصلِ عنِّي

وقول الآخر [5]:

[٣٢٠] فيا الغلامانِ اللذان فرَّا إياكما أن تَكْسِبانا شرًّا

وقولهم : يا أللهُ
وأمّا القياس فعلى نداء المضاف والعلم .
حجة البصريين : أنّ حذف النداء يفيد تعريف القصد ، واللام إمّا لتعريف العهد ، أو لتعريف الحضور ، ولا يتوارد مُعرِّفان في محلٍّ واحد على مُعَرَّف .
والجواب عن البيت الأول : أنّ اللام ليست للتعريف ؛ لأنّ الموصول يتعرف بصلته لا باللام ، ولأنها لازمة للكلمة فهي كالجزء منها .

---

[1] – الكافية : ٩١

[2] – ينظر : الكتاب : ٣٠٩/١ ، والمقتضب : ٢٣٩/٤ – ٢٤١ ، والأصول ٢٠٤/١ ، واللمع ١٩٦ ، والإنصاف المسألة (٤٦) ٣٣٧/١ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٤٢٤/٢- ٤٢٦ ، وابن يعيش ٩/٢ ، وشرح الرضي ٣٧٣/١- ٣٨٤، والفوائد الضيائية : ٣٣٤/١-٣٣٥

[3] – الكتاب ٣٠٩/١ ، والإنصاف ٣٣٥/١ ، وقد استثنى البصريون أربع صور ينادى فيها المعرف باللام ، وهي : لفظ الجلالة (الله) والجمل المحكية كقولك يا المنطلق زيد لمن سمي بذلك ، واسم الجنس المشبه به ، كقولك ياالخليفة هيبةً ، والضرورة الشعرية ، ينظر : التصريح ٣٩/٣-٤٤

[4] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٩٧/٢ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ،وأسرار العربية ، وابن يعيش ٨/٢ ، وشرح الرضي ٣٨٣/١ ، واللسان (لتا) ٢٤٠/١٥ ، والخزانة ٢٩٣/٢ ويروى
(من اجلك يالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني)

[5] – لم أعثر على نسبة للبيت، و هو من شواهد المقتضب ٢٤٣/٤،واللمع ١٩٦،وشرح المفصل ٩/٢،والإنصاف ٣٣٦/١،والخزانة ٢٩٤/٢،والهمع ١٧٤/١،

وعن الثاني : أنّه على حذف الموصوف ، أي : فيا أيها الغلامان ، وحذف هاهنا لضرورة الشعر[١]

وأمّا نداء اسم الله وفيه اللام ، فمنهم [٢]من قال : إنّه اسم مرتجل علم غير مشتق ، والألف واللام فيه بمنـزلة الجزء من الكلمة .

وقال الأكثرون : إنّه مشتق لأنّ أسماءه تعالى كلها صفات مشتقات ؛ ليعرف المكلّف معناها ، فيتوسل بها إليه ، و لسيبويه في اشتقاقه قولان [٣]:

أحدهما : أنه مشتق من (إله) ، وله معان أشهرها معنى العبادة .

وقد يأتي بمعنى (الفزع) إلى الشيء ، وبمعنى (التحيّز) وبمعنى (السكون والثبات)

ثم منهم من حذف همزة (إله) على غير قياس ، كحذفها من (أناس) تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وعوض عنها الألف واللام عوضاً لازماً .ومنهم [٤]من قال حذفها قياسي بعد إدخال الألف واللام عليه ؛ للتعظيم أو لتعريف اللفظ، ورفع شياع ما ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم آلهة ، وذلك أنه نقلت حركة الهمزة إلى اللام وحذفت ، ثم سكنت اللام الأولى لاجتماع المثلين طلباً للإدغام ، وأدغمت في الثانية

وتفخم اللام للتعظيم إلا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء قبلها ، نحو : يا ألله ، ورأيت عبدي الله ، فعلى هذا القول إنما جمع بين حرف النداء مع اللام لتنـزلها منـزلة الجزء من الكلمة لكونه عوضاً عن فاء الكلمة ، ولذلك قطعت همزته أيضاً نحو : يا ألله

والقول الثاني : أنه مشتق من لاه يليه ليها إذا احتجب أو ارتفع ،ومنه قول الراجز[١]

---

[١] – قال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٢ : هذا البيت شاذ في القياس والاستعمال ، أما القياس فللجمع بين التعريف والتخصيص ، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا ما ذكر ، وهو حرف أو حرفان "

[٢] – اسمه – جل وعلا – أعرف المعارف ، وهو خاص لا يشاركه فيه غيره ، وقد اختلف في كونه موضوعاً مرتجلا ، فلا يجوز حذف (أل) منه أو مشتق من (أله) وأصله (إلاه) أو من (لاه يليه) وسيأتي

[٣] – الكتاب ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ٣/١ ، قال سيبويه " وذلك أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه " ، وقال أيضا ، وكأن الاسم والله أعلم : إله) فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفا منها .

[٤] – اشتقاق أسماء الله للزجاجي ٢٦٠- ٢٦١

[1] – قائله الأعشى ، وهو في ديوانه ٣٣٣و البيت من شواهد معاني القرآن ٢٠٤/١،وسر الصناعة ٤٣٠/١،وشرح المفصل ٣/١،،والرضي ٣٨١/١ ، واللسان (أله) ٤٧٠/١٣،(لوه) ٥٣٩/١٣ ، والخزانة ٢٦٦،٢٦٩/٢،و١٧٦/٧، ويروى

[٣٢١] كحَلفَةٍ من أبي رياحٍ يسمعها لاهُهُ الكُبارُ
فعلى هذا إنما دخل عليه حرف النداء ؛ لأنّه جرى مجرى العلم لانتفاء العوض ، ولم يتوصلوا إلى ندائه بـ(أي) ، واسم الإشارة كغيره بما فيه اللام لوجهين : أحدهما: ما ذكرناه من العلل .
والثاني : أنّه يؤدي إلى إطلاق لفظ لم يرد الشرع به ، أو إشارة إلى من تستحيل الإشارة عليه والألف على القول الثاني منقلبة عن (ياء) هي عين الكلمة ، ودليل كونها ياء : المصدر والقلب في قولهم : لهي أبوك ، أي : لاه أبوك ، وعلى القول الأول هي زائدة للمد ، وحذفها في قراءة الفاتحة يبطل الصلاة .وأما في الشعر فقد جاء حذفها قال الشاعر[٢]
[٣٢٢]أقبل سيلٌ جاء من أمرِ الله يَحْرِدُ حرْدَ الجنة المُغِلَّة
والجواب عن القياس على المضاف لوجود الفارق ، وهو عدم اجتماع المعرفين في محل واحد ، ولأنه يمكن الحكم على المضاف بتعريف القصد ، وسلب تعريف الإضافة ؛ لأنه قد عهد في الإضافة عدم التعريف ، ولا يمكن سلب دلالة اللام على التعريف ؛ لأنه لم يعهد في المعرف باللام تنكير
لا يقال بأن مبنى هذه العلة جواز الجمع بين اللام والإضافة ؛ لعدم تواردهما على محلّ واحد لأنا نقول : تعريف اللام والإضافة يغني أحدهما عن الآخر ؛ لتساويهما في رفع العموم
وأمّا تعريف النداء والإضافة فمتغايران فلا يقوم تعريف الإضافة مقام تعريف النداء
وإذا ثبت امتناع نداء ما فيه اللام عند البصريين فإذا أرادوا نداءه توصلوا إليه بشيئين ، وهما: أي ، واسم الإشارة .
أما (أي) فنحو :يا أيها الرجل ،ويا أيتها المرأة ،فهي موصوفة ،خلافاً للأخفش والفراء[١] فانهما زعما أنها موصولة [٢]، والمرفوع خبر مبتدأ أي : هو الرجل
والرد عليهما : أن هذا المضمر لم يظهر في بعض الصور حتى يستدل به على حذفه في باقي الصور . وعلى مذهب الجمهور : هي موصوفة توصلوا بها

(بحلفة من أبي .....يسمعه)

[2] – هذا الرجز قيل أنشده قطرب بن المستنير ، وقيل حسان بن ثابت ، والبيت من شواهد كتاب العين ١٨١/٣ ، وابن السكيت في إصلاح المنطق٤٧ ، ٢٦٦ ، وسر الصناعة ٧٢١/٢ ، وديوان الأدب ١٥١/٢، و الخزانة ٣٥٦/١٠

[1] – نقل الرضي في شرح على الكافية ٣٧٦/١ عن الأخفش قوله " أي موصول ، وذو اللام بعده خبر المبتدأ محذوف ، والجملة صلة أي "

[2] – جاء في مغني اللبيب لابن هشام ١٠٩ " ذهب الأخفش إلى أنها موصولة حذف عائدها ، والمعنى : يا من هو الرجل " بتصرف

إلى نداء ما فيه اللام ، وخصوها بالتوصل ، لأنها بعض من كل فهي تقتضي الوصف كل الاقتضاء لشدة إيهامها ، والغرض نداء صفتها ، وهي أشد إبهاماً من اسم الإشارة لعدم تثنيتها وجمعها ، وبنيت على الضم لأنها منادى مفرد في اللفظ ، وفي حرف التنبيه وجهان :

أحدهما : عوض عن المضاف إليه الذي تقتضيه (أي)

والثاني / : أنها وليت الوصف المقصود بالنداء عوضاً عن حرف النداء ؛ لأنها تفيد التنبيه كإفادة حرف النداء . ويجب رفع الوصف خلافاً للمازني[٣] فإنه أجاز نصبه قياساً على صفة العلم[٤]، وهو ضعيف ؛ لأن المقصود بصفة العلم الإيضاح ، والأول هو المنادى ، وهاهنا الوصف هو المنادى في المعنى ، و (أي) وصلة إلى ندائه ، فإذا كان هو المنادى في المعنى وجب رفعه إشعاراً لمناسبة حركته لحركة المنادى ، وإن كانت حركة إعراب .

٧٤/أ

وقد زعم بعضهم[٥] أنها حركة بناء لكونه منادى في المعنى

وجوابه : أنه لم يباشر حرف النداء حتى يقع موقع الضمير إنما الواقع موقعه (أي) ولذلك بنيت . وقد وصفت أيضاً باسم الإشارة ، قال الشاعر[٦]

[٣٢٣]ألا أ يهذا المنـزلُ الدارسُ الذي كأنك لم يعهد بك الحيّ عاهدُ

و قال آخر[١]

[٣٢٤] ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نفسَه لشيء نحتهُ عن يديه المقادرُ

فـ(أي) المنادى ، واسم الإشارة صفته ، وإنما وصف بوصف الإشارة لوجهين :

أحدهما : أن اسم الإشارة يوصف بما فيه اللام ، فكأنه موصوف بما فيه اللام ،؛ لأن المقصود صفته .

---

(3) – أجاز المازني الرفع والنصب في توابع المنادى ، تقول (يا أيها الرجلُ) ينظر : شرح الرضي ٣٧٩/١ ، وشرح المفصل ٣/٢ ، ٨ ، والارتشاف ١٣٣/٣ ، وابن عقيل ٢١٠/٢

(4) – في مثل قولهم : (يا زيد الظريفُ)

(5) – منهم أبو علي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٤٧

(6) – قائله ذو الرمة ،وهو في ديوانه ٣٧٨ ، وصدره في الديوان :

ألا أيها الرسم الذي غير البلى

وهو من شواهد الكتاب ١٩٣/٢ ، والمقتضب ٢١٩/٤ ، ٢٥٩ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، والمحتسب ٦٩/٢

(1) – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٣٦١ ، والبيت من شواهد المقتضب ٢٥٩/٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، واللسان (بخع) ٥/٨ ، والأشموني ٤٥٣/٢

والثاني : أنه يحصل بذلك تأكيد الإشارة ، إذ النداء أيضاً إشارة ، وهذا الوصف لـ(أي) قليل ؛ لبعد ما بينها وبين ما فيه اللام الذي هو مقصود بالنداء .

وإذا قلت : يا أيها الرجل العاقل ذو الجمة ، وقول الشاعر[٢]:

[٣٢٥]يا أيها الجاهل ذو التنـزّي

إن جعلت الوصف للرجل وجب رفع الصفة سواء كانت مفردة أو مضافة ؛ لأنها صفة لمرفوع ، وإن جعلت المفرد صفة لأي والمضاف بدلاً منها جاز النصب ؛ لأن الكلام قد تم بالصفة الأولى ، والبدل في حكم تكرير العامل .

وأما اسم الإشارة نحو : يا هذا الرجل فإنه يفارق (أي) من حيث أنه لا يحذف معه حرف النداء ، ويحذف مع (أي) ، وأنه يجوز ذكره من غير صفة ، نحو : يا هذا ، بخلاف (أي)

وإذا قلت : يا هذا ، وجعلت اسم الإشارة وصلة إلى نداء ما فيه اللام كان حكمه حكم يا أيها الرجل ، وإن لم تجعله وصلة إلى ندائه جاز في الوصف الرفع والنصب قياساً على (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ)

وأما قول الشاعر

[٣٢٦]يا صاح ياذا الضامر العنسِ والرحلِ والأقتابِ والحلسِ[٣]

وقول الآخر [١]

[٣٢٧]ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حُجرٍ تمنّي صاحب الأحلامِ

فذهب الكوفيون [٢]إلى أنّ (ذا) بمعنى صاحب مضاف إلى ما بعده ،وذهب البصريون إلى أنه اسم الإشارة ، وما بعده مرفوع صفة له

حجة الكوفيين من وجهين

---

(2) – هذا رجز قائله رؤبة بن العجاج ، في ديوانه ٦٣ وبعده

لا توعدني حية بالنكز وهو من شواهد الكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢١٨/٤ ، والأصول ٣٣٧/١ ، و

(3) – اختلف في نسبته فقيل : قائله خالد بن مهاجر ، وقيل خرز بن لوذان ، وهو من شواهد الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٥٤/٢، ٢٢٣/٤ ، ومجالس ثعلب ٣٣٣/١ ، ٥١٣/٢ ، والأصول ٣٣٩/١ ، والأغاني ١٠٨/١٠ ، ١٠٩ ، ١٣٦ و ١٤٠/١٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، والمقرب ١٧٩/١ ، وشرح المفصل ٨/٢ ، وشرح قطر الندى ٢١١ ، وللعجز رواية أخرى هي

(والرحل ذي الأنساع والحلس)

(1) – قائله عبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٣٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٩٠/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣٢٠/٢ ، والخزانة

(2) – المسألة (٩٥) من مسائل الإنصاف ٦٦٩/٢

أحدهما أن المنادى إذا وصف بصفة مضافة وجب نصبها ، واسم الإشارة صفته مرفوعة .
والثاني : فساد المعنى في البيت الأول ، إذ يؤدي إلى وصف الرحل والأقتاب والحلس بالضمور لعطفها على العيس ، والعطف يقتضي المشاركة .
والجواب عن الأول من وجهين :
أحدهما : أنّ الضامر والمخوف صفتان لمرفوع اسم جنس ، أي : يا ذا الرجل ؛ لأنّ اسم الإشارة يختص بالوصف باسم الجنس لما يأتي في باب الصفة إن شاء الله تعالى ، فإذا وقع بعده مشتق فهو صفة لجنس مقدر
والثاني : أنّ اللام موصول ، والموصول في حكم المفرد ، وإن طال بصلته .
وعن الثاني من وجهين :
أحدهما : أنّ الضامر بمعنى المتغير فيحصل الاشتراك بين الكل في التغير
والثاني : أنه من العطف المشترك في اللفظ دون المعنى ، كقوله[٣]
[٣٢٨]علفتها تبناً وماءً بارداً
والتقدير [١] الثاني الرحل والأقتاب والحِلس . وتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع وإن كان مضافاً ،لأن اللام فيه موصول ،وإضافته في تقدير الانفصال فصار بمنزلة الحسن وجهه .وأما إذا قلت : (يا حسن الوجه) فنصبه المبرد [٢] ؛ لأنّه في معنى المطول ؛ لأنه بمعنى (يا حسناً وجهه) ونصبه عند ابن السراج [٣]نظراً إلى صورة الإضافة.
وتقول في توابع اسم الإشارة : (يا هذا زيدُ) الضمّ بدلاً ، وزيدٌ وزيداً رفعاً ونصباً عطف بيان ، و (يا هذا ذا الجمة) بدلاً أو عطف بيان عند سيبويه[٤]،وبعضهم خصصه بالبدل لأنه في معنى المشتق ،وعطف البيان بالجامد ،وهذا ضعيف ؛لأنّ النظر في الاشتقاق إلى اللفظ لا إلى المعنى على أنّ بعضهم قد أجاز أن يكون عطف البيان بالمشتق.

---

(3) – هذا الرجز منسوب لذي الرمة ، وقبله

لما حططت الرحل عنها واردا

وهو في ملحق ديوانه ٦٢٦ ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٨/٢ ، ومغني اللبيب ٨٢٨ ، وينظر تعليق الشيخ عضيمة على المقتضب ٣٢٢/٤ ،

(1) – جاء هنا حرف الواو ، ولعلها زائدة .

(2) – قال المبرد في المقتضب ٢٢٠/٤ : " واعلم أن كل موضع يقع فيه المضاف منصوبا في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموما غير منون "

(3) – الأصول ٣٤٤/١

(4) – الكتاب : ١٨٤/٢

وإذا قلت : (يا هذا الرجل زيد) جاز ضمّ زيد بدلاً ، ورفعه إمّا عطف بيان أو خبر مبتدأ ، ونصبه إمّا عطف بيان على المحل / أو بإضمار أعني .

٧٤/ب

متن :" ولك في مثل : يا تيم تيم عدي .....الضم والنصب[١] "

الشرح[٢]: إذا تكرر المنادى[٣] في حال الإضافة ،كقول جرير[٤] :

[٣٢٩] يا تيمُ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ لا يُلقينَّكُمُ في سَوأةٍ عُمَرُ

وقول الآخر[٥] :

[٣٣٠] يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَّلِ تطاول الليلُ هُديت فانزلِ

فالثاني منصوب بكل حال ، وأمّا الأول ، فيجوز بناؤه على الضم ، وهو القياس ، واختاره كثير من النحويين[٦] لأنّه علمٌ مفردٌ ، ونُصبَ الثاني على أنّه عطف بيان أو بدل[٧] .

---

[١] - الكافية ٩٢

[٢] - الكتاب ٢/ ٢٠٥-٢٠٩ ، والمقتضب ٤/ ٢٢٧- ٢٣٠ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٢٧/٢ - ٤٢٩ ، وشرح للرضي ٣٨٥/١-٣٨٨ ، والفوائد الضيائية ٣٣٦/١

[٣] - المفرد المعرفة

[٤] - ديوان جرير ٢١٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ٥٣/١ ، ٢٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والأصول ٤١٨/١ ، والنوادر لأبي زيد ١٣٩، والخصائص ٣٤٥/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٢٧/٢ ، و أمالي ابن الحاجب ٧٢٥/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٨٥/١ ، والخزانة ٣١٧/٨ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١١٥ ، والتخمير ٣٤٦/١ ، والمغني ٤٥٧/٢ ، والهمع ١٢٢/٢ ، واللسان (أبي) ١١/١٤

[٥] - نسبه سيبويه لبعض ولد جرير ، وقيل : لعبد الله بن رواحة في ديوانه ٩٩ ، وقيل لعمر بن لجأ التميمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٦/٢ ، والكامل : ٢١٧/٣ ، والمنصف : ١٦/٣ ، وشرح ابن يعيش : ١٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٨٥/١ ، والتخمير : ٣٤٨/١ ، والخزانة : ٣٦٢/١، والتصريح : ٢٧/٤ ، و الأشموني : ٣ /١٥٣ ويروى : (..... عليك فانزل)

[٦] - منهم المبرد وأبو حيان ، ينظر : المقتضب ٢٢٧/٤ ، والارتشاف : ١٣١ وينظر التبصرة : ٢٨/٤

[٧] - قال الرضي " وهو البدل "٣٨٦/١

ويجوز نصب الأول لنصب الثاني ، وفي ذلك ثلاثة أوجه :
أحدها : لسيبويه[١] أنّه نَصَبَ الأول ؛ لأنّه مضاف إلى الاسم المجرور ، وهو العامل فيه ونَصَبَ الثاني ؛ لأنّه توكيد لفظي لمنصوب ، ولا أثر له في جر الاسم ، ولا يعد فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنهّما في حكم الكلمة الواحدة .
والوجه الثاني : أنّ انتصاب كل واحد منهما على أنّه مضاف ، وفي ذلك وجهان :
أحدهما للمبرد [٢]: أنّ الأول مضاف إلى اسم محذوف دل عليه الاسم الثاني ، والتقدير : (يا تيمُ عديٍ يا تيمُ عدي) ، وهذا أقوى من قول سيبويه[٣] ؛ لأنّ حذف المضاف إليه - لدلالة الثاني عليه - أولى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتأكيد [٤]
والوجه الثاني : أنّ الأول مضاف إلى الموجود[٥] ، والثاني مضاف إلى محذوف دلّ عليه الموجود ، والقياسُ دلالة المتقدم على المتأخر ، وهذا ضعيف لوجهين :
أحدهما : ارتكاب مجاز التقديم والتأخير .
والثاني : ارتكاب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وليس في الأول إلا مجاز الحذف .
لا يقال : فائدة التقديم والتأخير أنّه يحصل تمام الاسمين جميعاً [لسببين].
أمّا الأول : فلأنّه إذا نوي تأخيره كان تاماً بالنسبة إلى تقديره بجنب الموجود .
وأمّا الثاني :فإنّه وإن حُذف ما يضاف إليه فالموجود في الصورة بجانبه ،فيكون عوضاً عما يضاف إليه في الصورة ،ولو حذفنا من الأول لكان غير تام في اللفظ ولا في تقدير التام ؛لعدم العوض في موضع المضاف إليه ؛ لأنّا نقول :هذا وإن كان مناسباً إلاّ أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يرتفع ، وما حذف من المضاف إليه من الأول أسهل منه .
والوجه الثالث : لأبي سعيد أنّ الثاني نعت للأول [١]، ثم اتبعت حركة الأول حركة الثاني كما في : (يا زيد بن عمرو) ، وهذا أولى من الفصل

---

(1) -الكتاب ٢٠٦/٢ قال سيبويه : " لأنهّم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا "

(2) - المقتضب ٢٢٧/٤

(3) - الكتاب ٢ / ٢٠٦

(4) - قال الرضي ٣٨٦/١" لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة ،وذلك بالظرف خاصة "

(5) - أي تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر

بين المضاف والمضاف إليه ، ومن تقدير الحذف إلاّ أنّه يضعفه أنّ الاتباع في النداء لم يأت في غير ابن ، ولأنّ الاسم الثاني بلفظ الأول فهو بالتأكيد اللفظي أشبه من النعت ،

---

(1) – أي أنه كان في الأصل يا تيمُ تيمَ عدي ، ثم فتح الأول اتباعا للثاني ينظر حاشية الأستاذ عبد السلام هارون على الكتاب ٢٠٦/٢ ، وشرح الرضي ٣٨٨/١

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

مَتنٌ :" والمُضَافُ إلى يَاءِ المُتكلّمِ يجوزُ فيه (يا غُلاميَ) و (يا غُلاميْ) و(يا غُلامِ) ، (ويا غُلاما) وبالهاء وقفاً ، وقالوا : (يا أبي) و(يا أمي) و(يا أبتِ) و(يا أمتِ) فتحاً وكسراً ، وبالألفِ دون الياءِ ، و (يا ابن أمّ) و (يا ابن عم) خاصّة ، مثل بابِ (يا غلامي) ، وقالوا : (يا ابن أمّ) و(يا ابن عم " [1].

الشرح[2]:إذا نودي المضاف إلى ياء المتكلم ، فقد قيل[3]فيه ست لغات [4]:

أجودها : (يا غلامِ) ، و (يا عبادِ) بحذف الياء ، وإنما اختير حذفها لوجهين :

أحدهما : مناسبتها للتنوين ؛ لعدم قيامها بنفسها كالتنوين ، والتنوين يحذف في النداء ، فكذا ما حلّ محلّه وناسبه .

والثاني : أنها حُذفت طلباً للتخفيف لكثرة الاستعمال مع دلالة الكسرة عليها ، ولذلك إذا عدمت الكسرة كنداء المقصور ، نحو : (يا مصطفاي) لم يجز حذف الياء لعدم ما يدلّ عليها .

ومن زعم أنّ شرط الحذف أن يقع بعد الياء ما يحصل به ست حركات لعدم وجود ذلك في كلام العرب فهو ضعيف ؛ لأنّ ذلك يمتنع في الشعر لفوات الوزن ، وإلاّ فيجوز : ضَرَبَ عُمَرُ فَرَسَهُ ، وفيه عشر حركات

واللغة الثانية : يا غلاميْ ، بإثبات الياء ساكنة قياساً على المظهر ، نحو : يا غلام زيد .

واللغة الثالثة : يا غلاميَ ، بفتح الياء ؛ لأنّ أصلها الفتح على الأصح ؛ لأنهّا اسم على حرف واحد ، فوجب تقويتها بالحركة قياساً على كاف الخطاب

والوجه الثاني : أنّ أصلها السكون قياساً على واو (ضربوا) ، وإذا حركت فتقوية لها لخفائها

---

[1] – الكافية : ٩٢، ٩٣

[2] – الكتاب ٢/ ٢٠٩-٢١٣ ، و المقتضب ٤/٢٧٠- ٢٧٣ ،و شرح الكافية للمصنف ٤٣٠-٤٣٤ ، و شرح الرضي ١/ ٣٨٩- ٣٩٢ ، والفوائد الضيائية ١ /٣٣٨ – ٣٤٠ ، واللمع ١٩٦

[3] – المفرد المضاف إلى ياء المتكلم فيه أربع مذاهب بين النحاة : أنه معرب ، وقيل : مبني ، وعند ابن مالك أنه يعرب في حالة الجر فقط ، ويقدر الإعراب رفعا ونصبا ، وعند ابن جني : أن له حالة ثالثة ليست إعرابا ولا بناء ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٣٥-٥٣٦ ،

[4] – انظر : أوضح المسالك ٤/٣٧

وجوابُ هذا : إنّ الياء لا تثقل عليها الفتحة بدليل ثبوتها في المنقوص ، وأمّا الواو فلم توجد في الأسماء ؛ فتحركت بالفتح فافترقا
واللغة الرابعة : (يا غلاما) بقلب الكسرة فتحة لتنقلب الياء المفتوحة ألفاً ، وفي التنـزيل ﴿ يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [١] و ﴿ يَـٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [٢]، والأصل يا أسفي ، ويا حسرتي ، وهذه - وإنْ كثر عملها - أخف من الياء المكسور ما قبلها ، ولذلك التزمت طيء [٣] قلبها ألفاً حيث وقعت ، فيقولون في البادية : باداة ، وفي ناصيةٍ / ناصاة ، وفي جارية : جاراة ، وفي فَنيَ : فَنَا، وفي بَقيَ : بَقَا ، وعليها قوله [٤]:

أ/٧٥

[٣٣١] فمَا الدّنْيَا بِبَاقَاةٍ لحَيٍّ ولا حَيٌّ عَلى الدُّنْيَا بِبَاقِ

ويُوقف على هذه اللغة بهاء السكت ؛ لخفاء الألف ، فيقال : يا غلاماه
واللغة الخامسة : حذف الألف ، والاجتزاء بالفتحة [٥]، وعليها حمُلت قراءة من قرأ﴿ يابنيَّ ﴾ [٦]بفتح الياء [٧]

---

[١] – الآية ٨٤ من سورة يوسف

[٢] – الآية ٥٦ من سورة الزمر ،والطائيون يقلبون الواو أو الياء –من كل فعل مكسور العين ولامه واو أو ياء–ألفاً ينظر : ابن يعيش ١١/٢،الإنصاف ٧٥/١ ، والتخمير ٣٤٩/١

[٣] – الإنصاف ٧٥/١

[٤] – لنسب في معجم البلدان ٣٧٦/١ لمكحول بن حرثة وهو من شواهد الإنصاف ٧٥/١ ، وابن يعيش ١١/٢

[5] – ذكر في الارتشاف ٥٣٨/٢ ، أن هذا الرأي أجازه الأخفش والفارسي والمازني و ينظر التصريح ٥٧/٤

[6] – وردت هذه اللفظة في الآية ١٣٢من سورة البقرة ، و ٦٧،٨٧ من سورة يوسف

[7] – قال الرضي ٣٩٠/١ : " وأما فتح يابنيَّ وأصله : يا بنيّا فليس بشاذ كما شذ يا غلامَ ؛ لاجتماع الياءين" وينظر : الكتاب ٢٠٩/٢

واللغة السادسة : حكاها سيبويه[1] (يا قومُ ، ويا ربُّ) بالضم مع إرادة الإضافة ، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة ؛ لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر ولا مُضمر غير الياء عُلِمَ أنهّا مضافة إلى الياء حملاً على الغالب ، وبها قرأ ابن أبي عبلة [2] ﴿ ...قال تعالى : ﴿ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم ... ﴾[3] بضم الميم [4].

وأمّا الوقف عليها فكل من (أثبتها) ساكنة في الوصل فالأفصح الوقف عليها ساكنة ، ويجوز الوقف بحذفها وإسكان الحرف قبلها ، كالوقف عليها على لغة من حذفها .

ومن حركها في الوصل جاز الوقف بسكونها كالوقف على منصوب المنقوص غير المنون ، وجاز الوقف بإلحاق هاء السكت ، نحو: (يا غلاميَهْ) محافظة على حركتها لعدم ما تدل عليه لو حذفت .

وأمّا حركة المنقوص فالعامل يدل عليها ، فلذلك لم تلحقه هاء السكت .

وأمّا (يا أبي ويا أمي) فهو القياس ، وقد جاء : (يا أبت ويا أمت) في النداء خاصة ، ودخول التاء على الأم لا أشكال فيه ؛ لأنها مؤنثة .

وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة كعلاّمة ، وقيل : إنهّم خصّوا الأبَ والأمَّ بتعويض التاء ؛ تفخيماً لشأنهما ،وتعظيماً لهما ،ولا يتعد التعويض إلى غيرهما ، فلا يقال : (يا خالت)،و (يا عمت) في خالي وعمي ؛لأنّ له مؤنثاً من لفظه ،فيلتبس المذكر بالمؤنث .

واختلف أهل المصرين[1] في هذه التاء : فذهب أهل البصرة إلى أنها عوض عن ياء الإضافة ، وذهب أهل الكوفة إلى أنهّا للتأنيث ، والإضافة مقدرة بعدها ، والأصل : يا أبتي ، ويا أمتي .

---

(1) – الكتاب :

(2) – شمر بن يقظان بن المرتحل ، أبو إسماعيل ، إبراهيم ابن أبي عبلة الشامي الدمشقي توفي بعد الخمسين ومائة، ترجمته في غاية النهاية ١٩/١

(3) – الآية ٥٤ من سورة البقرة

(4) – قال الرضي : ٣٩٠/١ ، ومنه القراءة الشاذة ﴿ ربٌّ احكم ﴾ ١١٢ . الأنبياء " وقال صاحب البحر المحيط ٢٠٦/١ ، وأجازوا ضمه ، وهو على نية الإضافة ، فتقول : يا غلامُ تريد : يا غلامي ، وعلى ذلك قراءة من قرأ ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ يوسف ، هكذا أطلقوا وفصل بعضهم بين أن يكون فعلا أو اسما ..."

(1) – شرح الرضي ٣٩١/١ ، والارتشاف ١٣٧/٣، وممن قال بأنها للتأنيث الزمخشري ينظر التخمير : ٣٤٩/١

حجة أهل البصرة من وجهين :
أحدهما : أنّه لا يجُمع بينهما ، فلا يقال : يا أبتي ويا أمتي ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، ولو لم تكن عوضاً لجاز ذلك قياساً على ضاربتي .
والوجه الثاني : أنها تقلب هاء في الوقف ، ولو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها لم يجز قلبها هاء ؛ لتوسطها لأنّ المتوسطة لا تقلب هاء ، وحجة أهل الكوفة من وجهين :
أحدهما قول الشاعر[٢]:
[٣٣٢] يا أبتا علَّك أو عَسَاكَا
وهذه الألف بدل عن الياء ، فدل على جواز يا أبتي ، وقد قالوا أيضاً : يا أبتاه ويا أمتاه
والثاني : أنّ أكثر القراء وقفوا بالتاء [٣]، فلو لم تكن الياء مقدرة لكان وقف الأكثر على اللغة الضعيفة ، وأمّا وقف الأقل عليها بالهاء ، فلأنّ المحذوف ليس له قوة المنطوق به ، فلذلك جاز نظراً إلى عدم الياء في اللفظ .
ولا إشكال على مذهب الكوفيين في قراءة الجمهور بكسر التاء ؛ لأنها تدل على الياء المحذوفة ، ولا في قراءة بن عامر بفتحها ؛[٤] لأنّ الفتحة تدل على الألف المحذوفة ، وأمّا على مذهب البصريين : فحُرك بالكسرة ؛ لأنهّا مناسبة للحرف الذي أبدلت منه التاء ،وبالفتح لوجهين :
أحدهما : أنّه حركة الحرف الذي أبدلت منه التاء .
والثاني : أنّه لو قدر حرف التاء للترخيم ، وردّها ولم يعتد بها ؛ لأنها مقحمة ففتحها ؛ لأنّ الاسم قبل رجوعها مفتوح ، كقوله:
[٣٣٣] كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصِبِ [١]
فإن قيل : فما شأن المفخم أن يكون بين شيئين ؟ ، كقوله[٢]

---

[2] – قائله : رؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ ، وقبله : تقول بنتي قد أنى أناكا ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٥/٢ ، ولمقتضب ٧١/٣، و الخصائص ٩٦/٢ ، والإنصاف ٢٢٢/١، و شرح المفصل ١٢/٢، ١١٨/٣، ١٢٠، ٨٧/٨، ٣٣/٩، وشرح الرضي ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ ، والخزانة ٤٤١/٢ ، والمغني ٢٠١ ، ٢٠٤، ٩١٧ والهمع ١٣٢/١

[3] – قال في الارتشاف ١٣٧/٣"وبالتاء وقف عليها أبو عمرو بن العلاء "

[4] – قرأ ابن عامر : يا أبت ، بفتح التاء في جميع القرآن ، وقرأ الباقون بالكسر ، ووقف ابن كثير وابن عامر على يا أبت بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء " الكشف ٢ / ٣ ،

[1] – هذا شطر بيت قائله النابغة الذبياني ، وعجزه : (وليل أقاسيه بطيء الكواكب) وهو في ديوانه ٤٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٧/٢،وشرح المفصل ١٠٧/٢،والخزانة ٣٢٥،٣/٢،٣٢١/٤،٣٧٣/٣٩٢،واللسان (نصب) ٧٥٨/١،(أسس) ٦/٦،

[٣٣٤]يا بُؤْسَ لِلْحَربِ

قلنا : الشيئان هاهنا حركة الباء في أب ،وحركة الميم في أم ، وحركة الباء لأنّ التاء زيدت ساكنة بينهما ؛ لأنّه يمكنك أن تقول : يا أبتْ بسكون التاء قوله "و يا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصةً ،مثل باب يا غلامي" أي :إذا كان المنادى غير مضاف إلى ياء المتكلم بل هو مضاف إلى اسم [و] ذلك الاسم مضاف إلى ياء المتكلم ، نحو :يا غلامَ غلامي ، ويا صاحبَ صاحبي ، ويا ابن أمي ويا ابن عمي ،فإن الياء تثبت ، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى ؛لأنّ بينها وبينه اسماً ،فلم تقع موقعاً يحذف فيه التنوين حتى تحذف ؛لأنّ الاسم المضاف إليها ليس منادى ،وإنما تحذف إذا اتصلت بالمنادى لأنهّا تصير بمنـزله الجزء منه فتخفف بالحذف ،ولذلك قال الشاعر في إثباتها[٣]:

[٣٣٥] يا ابنَ أُمي ويا شُقَيّق نَفْسِي أنتَ خَلَّيْتَني لدهرٍ شَديدِ

وقال أبو النجم:

[٣٣٦]يا بنتْ عمّا لا تلومي واهجَعي فليس يخلو عنكِ يوماً مضجَعِي[٤]

لأنّ أصله : عمي ، إلا أنه قلب الياء ألفاً ، وقد جاء عنهم في (يا ابن أم ، ويا ابن عم) أربعة أوجه :

وجهان جاريان على قياس غيرهما ، وهما إثبات الياء ، وقلبها ألفا ،

ووجهان مخصوصان بهما دون غيرهما / ، وهما حذف الياء ، وإبقاء الكسرة وحذف الألف وإبقاء الفتحة ، وقد قرئ بهما في السبعة ، قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ ﴾[١] بكسر الميم ، وقرأ

ب/٧٥

---

[2] – هذا جزء من بيت منسوب لسعد بن مالك ، والبيت بتمامه (يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا) وهو من شواهد الكتاب ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، وابن يعيش ١٠/٢، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، واللام هنا هي التي أقحمت ، ولم يكن لها تأثير

[3] – قائله : أبو زبيد الطائي ، وهو في ديوانه ٤٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ، والمقتضب ٢٥٠/٤، والتبصرة ٣٥٢/١ ،وشرح المفصل ١٢/٢، وأوضح المسالك : ٤٠/٤وشرح قطر الندى ٢٠٧ ، والهمع ٥٤/٢

[4] – للبيت روايات عديدة ، وهو من شواهد النوادر لأبي زيد ١٨٠ ، والكتاب ٢١٤/٢، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، و شرح ابن يعيش على المفصل : ١٢/٢ والتبصرة ٣٥٢/١ ، وشرح قطر الندى ٢٠٨ ، والتصريح : ٦٧/٤ ، والهمع ٥٤/٢ ، واللسان (عمم) ٤٢٤/١٢ ، ويروى أيضا : يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ، وبعده يروى : وانمي كما ينمي خضاب الأشجع ، ويروى أيضا : لايخرق اللوم حجاب مسمعي ، أو : لاتسمعيني منك لوما واسمعي

[1] – الآية ١٥٠ من سورة الأعراف

أبو عمرو ونافع وابن كثير و حفص بفتح الميم [٢]، وفي تعليل اختصاصها بالحذف وجهان :
أحدهما : كثرة الاستعمال حتى إنّ الغريب يلقى الغريب ، فيقول : يا ابن أم ، ويا ابن عم - استعطافاً له وتقرباً إليه ، وإنْ لم يكن بينهما نسب ، وعلى هذا فلا يتغير حكم إعراب ابن وحكم الإضافة .
والوجه الثاني : أنهم مزجوا الاسمين الأولين ، وصيروهما كخمسة عشر ثم أضافوهما إلى الياء ، فصارت الياء كأنها متصلة بالمنادى ، فجاز تخفيفها بالحذف ، وعلى هذا فحركة ابن ليست حركة إعراب لزوال إعراب الإضافة باعتقاد تركيب الاسمين ، بل حركته كحركة صدر الكلمة . وفتحة الآخر تحتمل ثلاثة أوجه :
أحدهما : أنهّا الفتحة التي كانت قبل الألف
والثاني : أنهّا لما رُكِّبا فُتح آخرُهما كآخر المركب
والثالث : أنهّا اتباع لفتحة ابن ، وأمّا كسر الآخر على اعتقاد التركيب فعلى قاعدة الإضافة إلى ياء المتكلم فإن قيل:كيف تعتقد تركيب الاسمين وبناؤهما من غير موجب ؟ !
قلنا : لا نسلم عدم الموجب بل حذف الياء ، والقياس إثباتها ، يدل على اعتقادهم جعل الاسمين كالكلمة الواحدة حتى يتحقق موجب الحذف
قوله "يا ابن أم ، ويا ابن عم " إنما أفرد ذكر الفتح فيهما ؛ لأنه لم يَحكِهِ في باب غلامي ، وإنما ذكر في باب غلامي الكسر وإثبات الياء ، وقلبها ألفاً

[٢] – قرأ بالكسر ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ، وقرأ الباقون بالفتح ينظر الكشف ١/ ٤٧٨ ،

[الترخيم]

متنٌ : " ويجوز ترخيم المنادى وفي غيره ضرورة ، وهو حذف في آخره تخفيفاً [١] وشرطه أن لا يكون مضافاً ، ولا مستغاثاً ، ولا جملة ،ويكون إمّا علماً زائداً على ثلاثة ، وإمّا بتاء تأنيث[٢] "

الشرح [٣]: في المعنى اللغوي وجهان :

أحدهما : أنه عبارة عن القطع ، ومنه (رَخمَت الدجاجة) إذا قطعت بيضها

والثاني : أنه عبارة عن اللين والسهولة [٤] ، ومنه قول ذي الرمة [٥]

[٣٣٧]لها بشرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ رخيمُ الحواشي لا هراءٌ ولا نزرُ

يصفها بعذوبة اللفظ . وحدّه في اصطلاح النحويين يوافق معناه اللغوي ؛ لأنّه " حذف في آخر الاسم المنادى تخفيفاً " ، فـ"حذف" هو الجنس ، يشمل الترخيم وغيره ، و" في آخره" فصل الحذف في أوله ووسطه ، و" تخفيفاً " فصل الحذف لغير التخفيف ، كالحذف لالتقاء الساكنين[٦] وغيره .

وله عند البصريين شرائط :[١]

أحدهما : أن يكون منادى ، وذلك لأنّه حذف ، والنداء يكثر استعماله ، فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف إليها .

---

[١] – جاء في أحد حواشي شرح الكافية للخبيصي "حد المصنف في الشافية الإعلال بأنه " تغيير حرف العلة للتخفيف " فعلى هذا يكون بعض الحذف للإعلال داخلا في الترخيم ، وهو ما غير في آخره نحو أدل ، وقاض ، لعلة التخفيف ، والتخفيف في (يا منصو) عن منصور يدخل في ذلك الحد ، ولعله أراد بالإعلالي : ما حذف لعلة مطردا ، وبالترخيمي ما حذف اعتباطا " ، بتصرف عن الورقة ٤٠/أ

[٢] – الكافية ٩٣،٩٤

[٣] – الكتاب ٣/٢٣٩- ٢٧٤ ،وشرح المصنف ٢/٤٣٥- ٤٣٩ ،والرضي ١/٣٩٣-٣٩٩-و الفوائد الضيائية ١/٣٤١- ٣٤٣ ، والإنصاف المسألة ٤٨، وابن يعيش ٢/٢٠،

[٤] – في اللسان (رخم) ١٢/٢٣٣ (أرخمت النعامة ، والدجاجة على بيضها ، ورَخمَت عليه ورخمَتْهُ ترخمُه رخمْاً ورخمَاً ، وهي مُرخِمٌ وراخمٌ ، ومُرخمة : حضنته ،):

[٥] – ديوان ذو الرمة ٢٠٨ ، والبيت من شواهد الخصائص ١/٢٩ ، ٣ /٣٠٢ ، والمحتسب ١/٣٣٤ ، والتذكرة ٤٥ ، وشرح المفصل ٢/١٩ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٣ ،

[٦] – الحذف لالتقاء الساكنين يكون تخفيفا ، وذلك لثقل اجتماع الساكنين

[1] – قال الرضي في الشروط التي اشترطها البصريون هي : "خمسة أربعة منها عدمية ، والخامس ثبوتي غير متعين بل هو أحد شرطين " بتصرف ،ينظر شرح الكافية: ١/٣٩٤ ، وسيأتي تفصيل هذه الشروط

وأمّا في ضرورة الشعر ، فيجوز للشاعر أنّ يرخم في غير النداء كل اسم يجوز ترخيمه في النداء [٢] على لغتي الترخيم جميعاً عند سيبويه ، وأما عند المبرد فلا يجوز إلاّ على لغة الضم[٣]

حجة سيبويه - على اللغة التي منعها المبرد - : السماع والقياس :

أمّا السماع : فقول الشاعر[٤]

[٣٣٨] أَلا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا (وأضحتْ منكِ شاسِعةً **أُمَامَا**)

وتعسّف المبرد ، ورواه (وما عهدٌ كعهدك يا أماما) [٥]، وقول الآخر[٦])

[٣٣٩]وهذا ردائِي عندَهُ يستعيرُهُ ليسلُبَني نفسي أمالِ بنَ **حنظلِ**

يريد حنظلة .

وأمّا القياس فعلى لغة الضم المتفق عليها ؛ لأنّ اللغتين تشتركان في النداء ، فاشتركا في الترخيم .

حجة المبرد : أنّ إرادة المحذوف تدل على النداء ، فلم يصح ترخيمه في غير النداء لمغايرة حكمه لحكم النداء ، وأمّا على لغة الضم فإنّ الاسم يصير كأنه لم يحذف منه شيء فليس فيه ما يدل على النداء حتى تحصل المغايرة بين حكم المرخّم وحكم النداء ، فلذلك جاز ترخيمه في غير النداء

والشرط الثاني : أن لا يكون مضافا خلافا للكوفيين [١]فإنهم أجازوا ترخيمه ، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني ،واحتجوا بالسماع والقياس ،أمّا السماع فقول الشاعر[٢]:

---

[2] – ورد في الشعر العربي الترخيم للكلمة وإن لم تكن صالحة للنداء كالضمير ، والحرف ، والمحلى بأل ، وقد أورد الشيخ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل أمثلة منها ينظر ابن عقيل ٢/٢٣١

[3] – بناء على ما يذهب إليه المبرد من وجوب تقدير الاستقلال للترخيم عن النداء

[4] – قائله جرير وهو في ديوانه ٢٢١، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٧٠ ، والنوادر لأبي زيد : ٣١ ، والإنصاف ١/٣٥٣ ، والخزانة ٢/٣٦٥ ، وأسرار العربية ٢٤٠ ، والتخمير ١/٣٦٥ ، و أوضح المسالك : ٤/٧٠ ، والتبصرة : ٤/١١٩

[5] – الرواية ليست في المقتضب ولا في الكامل ، وقد رويت في نوادر أبي زيد عن المبرد ينظر النوادر : ص ٣١ ، والتبصرة ٤/١٢٠

[6] – البيت للأسود بن يعفر ، وهو في ديوانه ٥٦ ، من شواهد الكتاب ٢/٢٤٦ ، والتبصرة ١/٣٤٧، والنوادر لأبي زيد ١٥٩ ،١٦٠ ، والمقرب ١/١٨٨، والتبصرة ٤/١١٨ ، ويروى : ليسلبني حقي ، ويسألني عزي)

[١] – ينظر الإنصاف المسألة (٤٨) من مسائل الإنصاف ١/٣٤٧ ، وائتلاف النصرة ٤٧-٤٨

[٣٤٠]أبا **عروَ** لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدعُوهُ دَاعِي مِيتةٍ فيُجيبُ

، وقول الآخر[٣]

[٣٤١]خُذوا حَظَّكمْ يا آلَ **عِكرمَ** واذكرُوا أواصِرَنا والرِّحْمُ بالغيبِ تُذكرُ

أراد عروة وعكرمة ،وأما القياس فعلى المركب .

حجة البصريين : أنّه لا يجوز الحذف لا من الأول ولا من الثاني ، فلا يجوز الترخيم .

أمّا الأول : فلأنه حذف من حشو الكلمة ، والترخيم حذف في الآخر .

وأما الثاني : فلأنه غير منادى ، والترخيم يختص بالمنادى .

وجواب السماع : أنه محمول على ضرورة الشعر ؛ لأنّه رخّم غير المنادى ، وعن القياس بالفارق ، وهو أنّ النداء أثَّر في المركب البناء على الضم لينـزل الاسمين منـزلة الكلمة الواحدة ، ولذلك يكون الإعراب على آخرهما ، فناسب تأثير النداء فيه الحذف تخفيفا .

٧٦/أ

والشرط الثالث : أن لا يكون مستغاثاً به ولا مندوباً / لأنّ المقصود بهما امتداد الصوت والترخيم يقيِّد ذلك ، ولأنّ المستغاث به معرب ، والترخيم للمبني على الضم .

والشرط الرابع : أن لا يكون جملة ، فلا يجوز ترخيم المسمى بالجمل ، نحو : تأبط شراً وذرى حبا ، وشاب قرناها ، لأنّه لا يؤثر فيه النداء البناء كما لا يؤثر العامل فيه الإعراب ؛ لأنه يحُكى ولا يعرب ، والترخيم يكون لما أثر فيه النداء البناء ، وقد أجاز بعضهم ترخيمه[١] ، ويحذف الآخر ، وحجته السماع والقياس

---

[٢] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد شرح الرضي على الكافية ٣٩٤/١ ،والإنصاف ٣٤٨ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، والخزانة ٣٣٦،٣٣٧/٢ ، وأسرار العربية ٢٣٩ ، وأوضح المسالك ٥٦/٤

[٣] – ينسب لزهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ٢١٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ٢٧١ ، والإنصاف ٣٤٧/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، والهمع ١٨١/١، واللسان (فرد) ٥٤٩/٤ ،

[1] – قال السيوطي في الهمع ١/ ١٨٣ : " ذهب أكثر النحويين إلى منعه ، وابن مالك إلى الجواز ، ونقله عن سيبويه ، وقال أبو حيان : هذا النقل خطأ ، فإن سيبويه نص على المنع ، " بتصرف ، وقد أورد نص سيبويه الذي أجاز به الترخيم ، صاحب التصريح وذلك من الكتاب في باب النسب ، أما في باب الترخيم أو النداء فقد أوجب سيبويه المنع ثم قال : " إذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين ؛ فالعمل على المذكور في بابه ، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر في غير بابه ، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ؛ لكونه ذكره استطرادا ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هناك تأريخ ، ينظر التصريح ٩٦/٤ –٩٧ ، والكتاب ٣٧٧/٣ .

أما السماع فقول الشاعر[٢]
[٣٤٢] فاجزوا تأبط قرضاً لا أبا لكم
وأمّا القياس فعلى النسبة إليه فإنّه يحُذف في النسبة إليه الثاني
وجواب السماع : أنه رُخِّم لضرورة الشعر ، ولذلك رخم في غير النداء
وجواب القياس بالفارق [٣] ، وهو الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبة معه لو لم يخفف بالحذف إذ يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد .
وأمّا ترخيمه فلم يجز لما ذكرنا من عدم شرط الترخيم
والشرط الخامس : أن يكون علماً زائداً على ثلاثة أحرف أو بتاء التأنيث ، وإنما اشترط أن يكون علماً لوجهين :
أحدهما : أنّ الأعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغير يؤنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في حقيقة عقد النسب تبعاً لحذف التاء دون حذفها من (حنيف)
والوجه الثاني : إنّ النداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يؤنس بالتغير ، وحسَّن الحذف مع ذلك أنّ تعريفه يدل على محذوفه ، بخلاف النكرة فإنها مجهولة ؛ فلا يدل باقيها على محذوفها. وأما (يا صاح) و (أطرق كرا) فشاذّان ، ثم قيل : يا صاح ، ترخيم صاحبي فيكون من ترخيم المضاف ، والأكثر أنه ترخيم صاحب إلاّ أنّه لما كثر استعماله من غير الموصوف صار بمنـزلة العلم .وأما (أطرق كرا) [١] ، فقيل : كرا وكروان مترادفان ، وليس فيه إلا شذوذ حذف حرف النداء ، وقيل[٢] : إنّه ترخيم كروان – على لغة من يقول : يا حارُ ، ففيه أيضاً شذوذ ترخيم النكرة .
ويشترط أن تزيد حروفه على ثلاثة أحرف إلاّ ما فيه تاء التأنيث خلافاً للفراء [٣] في الثلاثي المتحرك الأوسط ، نحو : غم وفرج ، فإنّه أجاز ترخيمه لتنـزل الحركة فيه منـزلة حرف رابع
حجة البصريين : أن ترخيم الخماسي يرده إلى أصلٍ – وهو الرباعي - ، وترخيم الرباعي يرده إلى أصل – وهو الثلاثي - ، وأمّا ترخيم الثلاثي فإنه

---

[2] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو شطر بيت ، عجزه :
صاعاً بصاعٍ فإن الذلّ معيوبُ
والبيت من شواهد ابن الحاجب في شرحه للمفصل: ٣٠٤/١

[3] – أراد افتراق باب النسبة عن باب النداء

[1] – الكروان : الحجل ، والذكر منه كرا ، ومن اللغويين الذين ذهبوا إلى أن (الكرا) مرادف للكروان ابن منظور قال في اللسان (كرا) ١٥/ ٢٢١ : ونقل أيضا عن الرسمي : الكرا هو الكروان ، وقال غيره : الكرا ترخيم الكروان ، قال : والصواب الأول "

[2] – قال بذلك : المبرد ينظر المقتضب ٢٦١/٤ ، وشرح الرضي ٣٩٩/١

[3] – الإنصاف المسألة (٤٩) و ائتلاف النصرة ٤٨

يرده إلى غير أصل ؛ لأنّ أقلّ الأصول ثلاثة ، وأمّا نحو : (أب) و (دم) فليس بأصل حتى يُلحق به المرخَّم

وأمّا ما فيه تاء التأنيث فلا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة بل يرخَّم ، نحو : هِبَةٌ ، وعِضة ، وعزة ؛ لأنّ تاء التأنيث ليست جزءاً من الكلمة حتى يخل حذفها بذات الكلمة ، بل هي بمنـزلة الاسم الثاني في المركب .

ولا يشترط فيها العلمية بل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ، وكذا العامة عند سيبويه[٤] – على لغة من راعى المحذوف[٥] دون اللغة الأخرى – خلافاً للمبرد[٦] في العامة .

وإنما لم يشترط فيها العلمية ؛ لأنها إذا كانت مقصودة تنـزلت بمنـزلة العلم لتعرفها بالقصد ، والمحذوف ليس جزءاً منها حتى يمتنع بخلاف المذكر ، وتعريفها بالقصد يرفع التباسها بالمذكر ، ولأنّ تاء التأنيث تقتضي التخفيف لثقلها . وأما النكرة العامة فلا يجوز ترخيمها عند سيبويه - على لغة إرادة المحذوف – ؛ لأنها لا تلتبس بالمذكر ، ولا يجوز – على لغة من ضم – لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ، نحو : (يا ضارب) في ترخيم ضاربة

وأمّا المبرد [٦]فإنّه وافق في المقصودة ، ومنع في العامة نحو : (سحرة) و(نخلة) إذا لم تقصد ؛ لأن المقصودة تقرب من العلم لتعرفها بالقصد ، والعامة لا مناسبة لها بالعلم ، ومما جاء من ترخيم المقصودة ، قول الشاعر :

[٣٤٣] **جاريَ** لا تَستنكري عَذيرِي [١]

وقول الآخر [٢]

---

[4]– الكتاب ٢/٢٤١

[5] – أي لغة من ينتظر الحرف المحذوف فيجعل حركة الحرف الذي انتهت به الكلمة المرخمة كما هي

[6] – المقتضب ٤/٢٣٧

[6] – لم أجده في المقتضب وينظر : التصريح ٤/٩٩ ، وابن يعيش ٢/١٦ .

[1] – قائله العجاج وهو في ديوانه ٢٦ ، وبعده (سيري وإشفاقي على بعيري) والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٦٠ ، والأصول ١/٣٦١ ، و ابن يعيش ٢/ ١٦ ، والخزانة ١/٢٨٣، والأشموني ٣/١٧٢،واللسان (شقر ،) ٥/٩١ ، (عذر) ٤/٢٢٢ ، والتصريح ٤/٩٩

[2] – ينسب لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، والبيت من شواهد الكتاب ٣/٣٥ ، و المقتضب ٢/١٤ ، والأصول ٢/١٨٣ ، وسر الصناعة: ١/٢٧٤،٢٧٠ واللمع : ١٨٨ ، والمقتصد: ٢/ ١٠٦٨ ، وشرح المفصل: ٧/٢٦، وشرح شذور الذهب ٣٩٤ ، وشرح ابن عقيل ١: ٥٧ ، وشرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل : ٢٢٩ والهمع : ١/١٨٢ ، و التصريح : ٤/٣٢٤

[٣٤٤] يا **ناقُ** سيري عَنَقاً فسيحا إلى سُليمانَ فنستريحا

، وقول الآخر

[٣٤٥]يا نِقْحُ إن أهديت لي أهديت لك [٣]

[3] – لم أعثر على قائله ، والنقح : العالم المجرب (اللسان (نقح) ٦٢٥/٢

متنٌ : " فإن كان آخره زيادتين في حكم [الزيادة] الواحدة كـ(أسماء) و (مروان) ، أو حرفٌ صحيحٌ قبلَهُ مَدَّةٌ – وهو أكثر من أربعةٍ – حُذفتا ، وإن كان مركباً حُذف الاسمُ الأخيرُ ، وإن كان غيرَ ذلك فحرفٌ واحدٌ "[1]

الشرح[2]: إذا كان آخر الاسم الثلاثي زائدان زيدا معاً ، والأول منهما ساكن[3] نحو : أسماء وحمراء وصحراء ، و مروان وعثمان وسرحان وعليان ،و مكيّ وبصريّ ، و هندات ، وزيدون وزيدان ، حذفا معاً في الترخيم ؛ لأنّ حذف أحدهما ليس بأولى من حذف الآخر ، و لِكونهما زيدا معاً صارا كالحرف الواحد

فإنْ اتصلت بهما تاء التأنيث نحو : طائفية وبصرية ومرجانة و اسطوانة - على قول من جعلها أفعلانة أو فعلوانة ، لا أفعوالة - لم تحذف غير تاء التأنيث ؛ لأنها بمنـزلة اسم ضم إلى اسم ، فاختصت بالحذف دون الزائدين / قبلها. ٧٦/ب

وقولنا : " الثلاثي " احتراز من (بنون) فإنه لا يحذف منه غير النون ؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين . وأمّا (يدان) فمنهم من حذفها[4] ؛ لأنّ يداً قد استعملت على حرفين ، ومنهم [5]من حذف النون وحدها قياساً على بنون .وقولنا " والأول منهما ساكن " احترازاً من مثل (حولايا وبردرايا) فإنّه لا يحذف منه عند البصريين غير الألف ؛ لأنّ تحريك الياء قواها وحصنها من الحذف خلافاً للكوفيين [1]فإنهم يحذفون الثلاثة[2] ؛ لأنهّا

---

[1] – الكافية ٩٤

[2] – الكتاب ٢٦١/٢ ، والمقتضب ٤/٤-٥ ، والأصول ٤٣٧/١ ، وابن يعيش ٢٢/٢ ، والإيضاح على المفصل ٢٩٨/١- ٣٠٤ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٤٤٠/٢- ٤٤٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٠١/١- ٤٠٦ ، والفوائد الضيائية ٣٤٣/١- ٣٤٥ ، والهمع ٦٦/٢- ٧١

[3] – يندرج تحت هذا القيد سبعة أصناف ذكرها الرضي وهي : زيادة التثنية ، ومثل لها بـ"زيدان "، وجمع المذكر مثل : مسلمون و زيدون ، وجمع المؤنث نحو : مسلمات وهندات ، و الألف والنون في نحو : سرحان ، وعثمان ، ومروان ، وياء النسب ، كبصري ومكي ، وألفا التأنيث مثل : أسماء ، وحمراء ، و زيادة الإلحاق مثل حرباء ، وعلباء ينظر : شرح الكافية : ١/ ٤٠١، ٤٠٢

[4] – مثل الرضي ينظر شرح الكافية ٤٠٣/١ مثل الرضي ينظر شرح الكافية ٤٠٣/١

[5] – مثل الجرمي ينظر شرح الرضي ٤٠٤/١

(1) – الكتاب ٢٦١/٢ ،وشرح الكافية الشافية ١٣٦٢/٣، و شرح الرضي ٤٠٥/١

(2) – قال الرضي ٤٠٥/١ " الألفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع "

زائدة ، فتقول : يا حول ويا برد) ، والكوفي لا يجيز ترخيم المثنى ، والمجموع المسمى به ؛ لئلا تزول حكاية الجمع ويلتبس بالمفرد ، ويردَّ عليه أنّ المنصوب يجوز ترخيمه مع التباسه بغير المنسوب على لغة الضم[٣] ، وبالمضاف إلى ياء المتكلم على تقدير إرادة المحذوف .

ومذهب سيبويه[٤] في أسماء أنّ وزنها فعلاء – من الوسامة ، وهي الملاحة – قلبت واوها همزة ، ومذهب غيره أنّ وزنها أفعال[٥]سمي به ، وامتنع من الصرف للتعريف والتأنيث ، فعلى مذهب سيبويه حذف الزائدان ؛ لكونهما زيدا معاً ، وعلى المذهب الآخر حذف لام الكلمة والألف قبله كـ"عمّار" [٦]،

ويترجح مذهب سيبويه بكثرة التسمية بالصفات دون الجموع [٧].

وبعض الكوفيين [٨] يمنع من ترخيم الاسم المؤنث بالهمزة على لغة الضم ؛ لئلا يلتبس به مذكر ، وأجاز الفراء في حمراء علماً (يا حمرا) بالألف،ويشهد لحذفهما قول الشاعر:

[٣٤٦]يا **أسمُ** صبراً على ما كان من حَدَثٍ إنَّ الحوادثَ ملقيٌّ ومنتظَرُ.[٩]

ولحذف الألف والنون قول الشاعر[١] :

---

[3] – وهي لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف،فيثبت حركة الإعراب(الضم)على ما تبقى من الكلمة

[4] – قال سيبويه في الكتاب ٢٥٨/٢ " وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرف رابعهن الألف .... فحذفتا جميعا كما لحقتا جميعا "

[5] – جمع اسم ، قال الرضي ٤٠٢/١ : " ورجح مذهب غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلا في " أحد"، وأيضا لم يثبت في الصفات : أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، حتى يكون أسماء علما منقولا منه "

[6] – مذهب غير سيبويه أن الحرف الأخير من أصل الكلمة والزيادة وقعت في الألف فقط

[7] – ويرجح مذهب غير سيبويه بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلا في "أحد " ، ولم يثبت في الصفات : أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، فلا يكون اسما علما منقولا منه " ينظر شرح الرضي ٤٠٢/١

[8] – شرح الرضي ٤٠٤/١

[9] – نسب للبيد بن ربيعة ، وهو في ملحق ديوانه ٣٦٤ ، ونسب أيضا لأبي زبيد الطائي ،وهو في ملحق ديوانه ١٥١، والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٨/٢ ، و المقاصد النحوية ٢٨٨/٤،وأوضح المسالك ٦٣/٤،وشرح الأشموني ٤٧٢/٢ ، والتصريح : ١٠٤/٤

[1] – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٣٨٤/١ ، والبيت من شواهد الكتاب٢ /٢٥٧ ، واللمع ١٩٩،وشرح المفصل ٢٢/٢ ، والخزانة ٣٤٧/٦ ، وأوضح المسالك ٦٢/٤ ، والتصريح ١٠٤/٤ ، وشرح قطر الندى ٢١٥،

[٣٤٧] **يا مَروَ** إنّ مطيَّتي محبوسةً ترجُو الحباءَ وربهُّا لم ييأَسِ

وإذا كانت الكلمة خماسية ، وآخرها حرف صحيح ، وقبله حرف زائد ليس للإلحاق ، نحو : منصور وغطريف وعمّار ، فإنّهما محذوفان معاً ، أمّا الأصلي فلأنّه لام الكلمة ، فهو محل الحذف

وأما الأول فحذف تبعاً للثاني ؛ لأنّه إذا حذف الأصلي مع قوته فحذف الزائد مع ضعفه أولى ، ولأنّ الزائد ملازم له فأشبها الزائدين .

وقولنا : الخماسية ؛ احترازاً من مثل (عجوز وسعيد وعماد) فإنّه لا يحذف منها غير الأصلي ؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين – خلافاً للفراء[٢] فإنه يجيز حذف الزائد ؛ لأنّ مذهبه ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط[٣]، وعلى مذهب الجمهور[٤] قول الشاعر[٥] :

[٣٤٨] وقالوا : تعال **يا يزي** بن مخرّم فقلت لهم : إني حليف صداء

، فإنه حذف دال يزيد دون الياء ، وقول الآخر[٦]

[٣٤٩] تنكرتِ منّا بعدَ معرفةٍ **لمي** وبعد التصابي والشباب المكرم

فإنه حذف السين من لميس دون الياء ، وقولهم : (يا فلُ) ترخيم (فلان) على قياس مذهب الفراء دون مذهب الجمهور .

وقولنا : " حرف زائد " احترازاً من نحو : (محتار ومنقاد) فإنّ ألفهما بدل عن عين الكلمة ، فلا يجوز حذفه لأنّ الأصلي لا يحذف تبعاً للأصلي إنما يتطرق الحذف إلى الزائد تبعاً للأصلي

وقولنا "ليس للإلحاق" احترازاً من نحو: سنّور وبرذون ، فإنّه ملحق بـ(جردحل) ومن نحو : هبيَّخ وعَطَوَّد وقَنَوَّر[١]، فإنه ملحق بـ" سفرجل "

---

(2) – شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/١

(3) – في التبصرة " هذا في لغة من لا ينتظر الحرف ، أمّا في لغة من ينتظر فيجب حذف حرف اللين وما بعده ، لأن بقاء حرف اللين يستلزم عدم النظير، وقد رد بأنه يلزم منه بقاء الاسم المتمكن على حرفين " بتصرف عن التصريح ١٠٧/٤

(4) – قال سيبويه : كل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر " الكتاب ٢٥٣/٢

(5) – قائله : يزيد بن مخرم ، أو محزم ، والبيت من شواهد الكتاب٢/ ٢٥٣، والخزانة ٣٩٦/١، و أمالي ابن الشجري ٨١/٢ ، ويروى وقلتم تعال ..... فقلت لكم .....)

(6) – قائله أوس بن حجر ، وهو في ديوانه ١١٧، وقيل : لعبيد بن الأبرص ، والبيت من شواهد الكتاب ، والصاحبي ٢٢٩، وذيل سمط اللآلي ٦٥ ، وشرح قطر الندى

فينـزل حرف الإلحاق فيه منـزلة الأصلي ، فلذلك حذف الزائد دون حرف الإلحاق ، فإذا رخم مدغم الآخر فلا يخلو : إمّا أن يكون قبله ساكن أو لا ، فإن لم يكن قبله ساكن نحو : مفر ومرتدّ ومحمرّ ، فإنّك تقول : يا مفرْ ويا مرتدْ ويا محمرْ ، بحذف المتحرك وإبقاء الساكن ، خلافاً للفراء [٢] فإنه يردّ أصل الكلمة من تسكين الفاء وتحريك العين لزوال الإدغام ، فيقول : يا مردِ ويا مفرِ ، ويا محمرِ بكسر الراء رداً إلى أصلها .

وإن كان قبله ساكن فإنك تحذف الأخير ، وترد المدغم إلى أصله من الحركة هرباً من التقاء الساكنين في الوصل ، فتقول في ترخيم مادّ وشادّ ورادّ : يا مادِ ويا رادِ ويا شادِ ، بالكسر ، وكذلك يا مضارِ ، ومراد اسم فاعل ، وأمّا اسم المفعول فبالفتح .

وفي نساب وبراد : بانساببُ وبا برادُ بالضم ؛ لأن أصله نسايبب وبرادد بالضم

وأمّا إذا لم يكن للمدغم أصل في الحركة ، نحو : أسحارّ – اسم بنت - ؛ فإنَّك إذا حذفت الأخير حركت الساكن بالفتح عند سيبويه[٣] ، وعند غيره بالكسر ، والفراء[٤] يحذفهما مع الألف قبلهما ، وتقول : يا اسم ، وكذلك الفعل في كل مدغم مجهول الحركة ، نحو : زعارة وقوصرة ، إذا سمى بهما بغير تاء ،تقول : بازع ويا قوص .

وأما المركب نحو : حضرموت ومعدي كرب ونسليك ورام هرمز (وبخت نصر) وسيبويه وعمرويه وخمسة عشر ، فلا يخلو إما أن يركب تركيب إضافة أو لا ، فإن ركب إضافة لم يجز ترخيمه عند البصريين [١] كالمضاف ، وإن لم يكن تركيب إضافة جاز ترخيمه لاتحاد الاسمين وجعلهما كالكلمة الواحدة ، بدليل جعل الإعراب على آخرهما ، وتأثير النداء فيهما البناء كسائر الأعلام ، فعلى هذا يحذف آخر الاسمين لشبهه بتاء التأنيث من حيث أنّه يفتح ما قبله كتاء التأنيث ويحذف / في النسب كتاء التأنيث ، ويحقر الصدر من الاسمين كتحقير الاسم الداخلة عليه تاء التأنيث .

---

(١) – الجردحل من الإبل :الضخم ، اللسان (جردحل) ١١/١٠٩ ، والهَبَيَّخ : الأحمق المسترخي (هبخ) ٣/٦٥ ، والعطوّد : السير السريع ،(عطود) ٣/٢٩٥ ،والقَمَنَوّر : الشديد الضخم الرأس من كل شيء (قنور) ٥/١٢٠

(٢) – شرح الرضي ١/٤٠٥

(٣) – الكتاب ٢/٢٦٥

(٤) – التصريح ٤/١٠٦

(1) – الإنصاف ١/ ٣٤٧

وإذا رخمت (خمسة عشر)، و (مسلمتان) ، وما شاكله ، فإنّك تجعل التاء في الوصل تاء ، وفي الوقف هاء ، على قياس تاء المفرد [٢].
وإذا رخمت المسمى بـ(اثني عشر) : ياثنُ وياثنِ – على اللغتين[٣] ، ويحذف الألف مع عشر ؛ لأنّ عشر بمنـزلة النون من اثنتين ، ولو رخمت اثنان لحذفت الألف والنون ، وكذا قياس : (اثني عشر) بالياء كما لو رخمت المسمى باثنين ، وفي جعل الاسم الثاني مع الألف في اثنان حتى تحذف الألف معه لاختلاف المدلول .
قوله "وإنْ كان غير ذلك فحرف واحد" أي : إذا كان غير ما تقدم - سواء كانت فيه تاء التأنيث أو لم تكن - فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد ، ويحذف الحرف الأخير سواء كان أصلياً كـ"سفرجل ، وفرزدق ، وجعفر ، وزبرح ، وبرثن "، أو زائداً للتأنيث كـ"حبلى "، أو للإلحاق كـ"معزى "، أو للتكثير كـ"صعدى" قالوا [٤]: " وأكثر ما رخمت العرب ما فيه تاء التأنيث وثلاثة أسماء ،وهي حارث وعامر ومالك"،قال الشاعر[٥]

[٣٥٠]حارِ بنَ كعبٍ ألا أحلامَ تَزْجركُم عنا وأنتم من الجُوفِ الجماخيرِ

وقال آخر[١]

[٣٥١]فصالحونا جميعاً لا أبا لكم ولا تقولوا لنا أمثالها عام

وقول آخر[٢]

[٣٥٢]فإنك يا مال بن مروان فارس

وروي عن علي وابن مسعود ﴿ ونادوا يا مالِ ﴾ [٣]،وبها قرأ الأعمش،قال أبو الفتح [٤] :" هذا من أحق الأشياء بالترخيم ؛ لأنه لما ذهبت قواهم ،ولا

---

(2) – قال سيبويه ٢٦٨/٢ : " لأنها الهاء التي كانت في خمسة قبل أن تضم إليها عشر ، كما أنك لو سميت رجلا مسلمين قلت في الوقف : يا مسلمه "

(3) – لغة من ينتظر و من لا ينتظر

(4) – قال سيبويه : وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر " الكتاب ٢٥٣/٢

(5) – قائله : حسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ١٧٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٧٣ ، والمقتضب ٢٣٣/٤، واللسان (جوف) ،٣٥/٩،والمغني

(1) – قائله : النابغة الذبياني وهو في الديوان ٨٢،والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٢/٢الخزانة ١٣٣/٢،

(2) – لم أعثر على قائله :

(3) – الآية ٧٧ من سورة الزخرف

(4) – لم أجده في المحتسب ولا في سر الصناعة ، وهو في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ١٣٦ ، و الإنصاف ٣٦١/١ ،وشرح المفصل ٢٢/٢ ، والتصريح ١٠٢/٤

تنفع شكواهم ضعفوا عن تتميم نداء مالك – خازن النار- ، وروي أنّ ابن عباس لما سمعها قال :ما أشغل أهل النار على الترخيم! فضعف به قول الأصمعي ":قال لي الخليل :ما اسم الصوت الضعيف؟ قلت :الرخيم ،فعمل باب الترخيم ،ولا يرد على الأصمعي ؛ لأنّه يحتمل أن يثبت عن ابن عباس أنّه لم يبلغ الخليل ،وكان العلماء قبله يتكلمون به بغير هذا الاصطلاح .وأمّا ما فيه تاء التأنيث فإنما كثر ترخيمه ؛لأنّ تاء التأنيث ليست جزءاً من الاسم ، ولا بمنزلة الجزء منه ، فحذفها لا يخل بذات الكلمة،ومثال ترخيم العلم قول الشاعر [٥]:

[٣٥٣] أعايشَ ما لأهلِكَ لا أراهُمْ يُضيعون الهجانَ مع المُضِيعِ ؟

وقول الآخر [٦]:

[٣٥٤] عُوجِي علينا واربَعي يا فاطِمَا

---

[5] – قائله الشماخ ، وهو في ديوانه ٢١٩، والبيت من شواهد الصاحبي ٢٦٢ ، وينظر اللسان (ثبج) ٢/٢٢٠

[6] – هذا شطر بيت عجزه (ما دون أن يرى البعير قائما) نسبه سيبويه لهدبة بن الخشرم ، و نسبه ابن قتيبة لزيادة بن زيد : والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٤٣، والشعر والشعراء ٢/٦٩٥، والخزانة ٩/٣٣٥،

وقول الآخر[1] :
[٣٥٥]قفي قبل التفرِق يا ضُبَاعاً
وقالوا : ياشا أدجني بحذف التاء على لغة من قال : يا جارِ ، وأما على لغة من قال : يا حارُ بالضم فيقال : يا شاه ، بإعادة لام الكلمة ؛ تقوية للاسم على القيام بنفسه ، ولهذه العلة إذا رخمت (شية) و (دِية) على لغة من راعى المحذوف ، قلت : يا شيَ ويا ديَ ، وعلى لغة من ضم : يا وِشيُ ، وباوديُ ، بإعادة فاء الكلمة تقوية للكلمة على القيام بنفسها إلا أنّ سيبويه لا يراعي أصل الكلمة فيكسر الشين والدال والأخفش يراعيه فيسكنهما[2].
ويجوز فيما فيه تاء التأنيث إذا رُخِّم في الوصل أربعة أوجه : باطلح ، ويا طلح ، وياطلحهْ ، بإلحاق ها السكت في الوقف عوضاً عن التاء فلما وصل جعلها معجمة أي زائدة وحركها بالفتح تبعاً لحركة ما قبلها ، وعليه قول الشاعر[3]
[٣٥٦] كليني لهم يا أميمة ناصب وليلٍ أقاسيه بطيءَ الكواكبِ
فإن قيل : فالإقحام بين شيئين ، فأين هما هاهنا ؟
قلنا : التاء زائدة ساكنة بين حركة ما قبلها وحركتها
والرابع : ضمها على تقدير إقحامها ،والضمة لما قبلها على لغة من ضم ، فيقال : ياطلحة

---

[1] – هذا شطر بيت للقطامي ،وعجزه (ولا يك موقف منك الوداعا) وهو في ديوانه ٣١، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢ ، والمقتضب ٩٤/٤،والخزانة ٢٨٥،٢٨٦،٢٨٨،٢٩٣/٩،وشرح المفصل ٩١/٧،والمغني ٤٥٢/٢،واللسان (ضبع) ٢١٨/٨،(ودع) ٣٨٥/٨

[2] – قال الرضي ٤١٠/١ : " والأول أولى لأنّ تحريك العين إنما كان لحذف الفاء ، كما يجيء في باب النسب ، فإن الأخفش يقول : وشيي ، وسيبويه يقول : وشويّ "

[3] – قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٤٠، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٧/٢ ، ٣٨٢/٣ ، وشرح المفصل ١٠٧/٢ ، والخزانة ٣٢١/٢، ٣٢٥ ، ٣/ ٣٧٣ ،

متنٌ : " وهو في حكم الثابت على الأكثر ، فيقال : (يا حارِ) و(يا ثمو) و (با كرو) ، وقد يجعل اسماً برأسه ،فيقال : يا (حارُ) و (يا ثمي) و (ياكرا)[1]

الشرح [2]: للعرب في حذف الترخيم لغتان[3] : أفصحهما أنّ المحذوف مراد في حكم المنطوق به ، ولذلك يوصف على لفظه المنوي ، فيقال : يا حارِ الظريفِ ، ويبقى ما قبل المحذوف على حالة من حركته أو سكونه ، ما لم يؤد إلى الجمع بين ساكنين إشعاراً بإرادة المحذوف ، وخالف الفراء[4] في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو : هرقل و سبطر ، فحذف الساكن معه لئلا يشبه الحرف ، نحو : نعم وأجل ، وقال : (يا هرُ) و (يا سبُ)، وهذا ضعيف ؛ لأنّا نبقي أجزاء الكلمة على ما هي عليه من ضم أو فتح أو كسر أو واو ، وإن لم يكن له نظير نظراً إلى أن المحذوف في حكم المنطوق به ، فتقول على هذه اللغة : يا سفرجَ ، ويا ورتر ، ويا برثُ ويا حبل ، ويا معز ، ويا مبعثر ، ويا (عثمن) ، ويا سرحَ ، ويا علبى ، ويا صحر ، ويا حمر ، ويا مك ، ويا بصر ، ويا هند ، ويا زيد ، ويا زيدَ ، ويا ثمو ، ويا كرو ، ويا حولاي ، ويا بردراي ، ويا سيبو ، ويا بود ، ويا هي ، ويا عطر ، ويا شنو

واللغة الثانية : أن تجعل الباقي اسماً علماً قائماً بنفسه ، ويبنى على الضم ؛ / لأنّ حذفه للتخفيف كـ(يد) ، وهذه اللغة هي المشكلة ، وبها تقع المعاناة ، وعليها تبنى خمسة أمور : قلب حرف العلة المفتوح ما قبله ألفا ، وإبدال الواو المضموم ما قبلها ياء ، ورد المحذوف ، وحذف الموجود ، والامتناع من ترخيم ما يفضي إلى عدم النظير ، فتقول في القلب في علبان وبروان وكروان وسنور وبرذون : يا علا ، ويابرا ، ويا كرا ، وياسنا ، ويابرذا ، وفي نحو :حولابا وبردرايا ودرحاية وشقاوة :ياحولا ،ويا بردا ،ويادرحا ،وباشقا ؛لأنك تقلب حرف العلة القائم همزة لوقوعه بعد ألف زائدة ،وكذا حكم مطايا عند البصريين[1].وأمّا الكسائي فلم يقلب الياء نظراً إلى أنّ

٧٧/ب

---

[1] - الكافية ٩٤

[2] - المقتضب : ٤/ ٢٣٣- ٢٤٤ ، والأصول ٣٥٩/١ – ٣٦٦ ، وشرح المصنف ٤٤٤/٢- ٤٤٨ ، وشرح الرضي : ٤٠٦/١-٤١١ ، والفوائد الضيائية ٣٤٥/١، و

[3] - في الارتشاف : ١٥٧/٣ " لغة من ينتظر الحرف ولغة من لاينتظره ، ويقال : لغة من نوى المحذوف ولغة من لا ينوي "

[4] - شرح المفصل : ٢١/٢

[1] - ذهب البصريون إلى أن خطايا ومطايا على مزن فعائل وقالوا : الأصل فيه خطاييء ومطاييءأبدلت الياء همزة فصار :خطائىء ومطائى ء ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع

أصلها همزة فقبلت الضم نظراً إلى أصلها ، ولم تضم الهمزة في (قبائل) نظراً إلى أصلها في (قبيلة) ، وهي الياء ،
وأمّا إبدال الواو فنحو : ثمود ، وبنون ، وعجوز ، وترقوة ، وعرقوة ، وقلنسوة ، تقول : يا ثمي ، ويا ثبي ، ويا عج ، ويا برقي ، ويا عرقي ، ويا قلنسي تبدل من الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء .
وأما ردّ المحذوف فكما تقدم في شاة وشية ودية ، وفي قاضون علماً يا قاضي وفي أعلون : يا أعلى ، وإنما عادت الياء والألف ولم تعد الكسرة في محمرّ فإنه لازم ، ولم ينطق بالراء المدغمة مكسورة أبدا إنما هو على طريق التقدير ، فلذلك لم ينظر إليها
وأمّا حذف الموجود ففي بلهنية وعلانية ورفاهية بحذف فتحة الياء ؛ لأن المحذوف غير مراد ، ولا تضم لثقل الضم عليها ، ولا تقلب الفاً لانكسار ما قبلها .
وأما الامتناع فلوجود المانع ، وذلك نحو : طيلسان - على لغة كسر اللام عند أبي عثمان[٢] لأنه يصير إلى أمثال (فَيْعِل) ، وليس موجوداً في الصحيح ، وقياس سفرجل ، وقُذَعْمِل [٣]المنع لأنّ (فعلاً) و (فعلاً) ليس من أبنيتهم ، وكذلك قياس (هندلع) [٤]، و (سعود) و سدوس عند سيبويه ؛ لأنّه لا يثبت فعللاً وفعل ؛ لأنّ رده إلى سعى وسدى يخرجه عن النظير ، وأجاز بعضهم ترخيم طيلسان ، وقاسه على عنفوان وفرزدق
والحق أنّه إذا جعلت الكلمة مستقلة امتنع ما لا نظير له في أبنيتهم
وإذا سمي بـ" حبليان " أو " حبلوي " لم يجز ترخيمه عند البصريين على هذه اللغة [١]؛ لأنّه يؤدي إلى قلب الواو والياء ألفا ، فتصير ألف (فعلى) منقلبة عن حرف ، ولم تعهد إلا للتأنيث غير منقلبة ، ومن أجازها زعم أن

همزتين ، فأصبحت : خطائي ومطائي ، ثم أبدلت الكسرة فتحة فصار :خطاءي ومطاءي ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : خطاءا ومطاءا ، ثم استثقلت الهمزة بين ألفين فصار : خطايا ومطايا ، ينظر الكتاب ١٦٩/٢، والمسألة (١١٦) من مسائل الإنصاف ، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ٤٤٦

[٢] – أبو عثمان بكر بن مُحَمَّد المازني وقد تقدم الحديث عنه

[3]– القُذَعْمِل والقذعملة : القصير الضخم من الإبل انظر :اللسان (قذعمل)

[4] – الهندلع : نوع من البقول ، وهذا المثال من الأمثلة التي تركها سيبويه من كلام العرب ينظر الكتاب : ٧/١ ، والارتشاف ١٦٠/٣

[١] – أراد لغة من ينتظر الحرف المحذوف ؛ لأنه لو رخم سيجعل الآخر مفتوحا فيضطر إلى قلب الواو أو الياء ألفا كما هو معلوم

المثال ليس بأصل حتى يعتبر ذلك فيه ، وقياس مذهب الأخفش[٢] جوازها على أن تكون للإلحاق بـ(جحدب) ، وإن منعها
وإذا سمي بـ(حمراوي ، وصحراوي) قلت على هذه اللغة : يا حمراء ويا صحراء ، بقلب الواو ألفا ثم همزة ، ولو أزلته عن النداء لصرفته ؛ لأن همزته ليست منقلبة عن ألف التأنيث ، وإنما هي منقلبة عن ألف هي منقلبة عن واو ، هي منقلبة عن همزة ، هي منقلبة عن ألف التأنيث ، فيعد التأنيث فيها كألف التكثير عند سيبويه [٣]، تحويهما [٤]واو كألف الإلحاق نحو : (عال) وإن كان شاذا في غير المضاعف ، وقد تتفق اللغتان في اللفظ ، وإن اختلفتا في التقدير في نحو : بُرثن ، ومنصور ، فالضمة على هذه اللغة غير الضمة على اللغة الأولى ،كما قلنا في مُلكٍ في الجمع والمفرد وأعلم أنّ وصف المرخّم حسن - عند الجمهور خلافاً للفراء وابن السراج[٥] فإنّه عندهما قبيح .حجتهما : أنّ المرخم لا يحذف منه إلاّ بعد معرفته والعلم به ؛ ليكون ما بقى من الكلمة دالا على المحذوف منها ، فيغني ذلك عن وصفه ؛ لأن مقصود وصف المعرفة التوضيح ، وهو في نهاية الإيضاح ، فإن فرض فليس يحتاج إلى الوصف ، وإعادة المحذوف لرفع اللبس أولى من الوصف ، ويحمل على أنّ ما ورد على البدل لا على الوصف .حجة الجمهور : كثرة وروده في كلامهم ، ودعوى أنّه بدل على خلاف أصله قال الشاعر :
[٣٥٧]حارِ بن كعب [٦]
وقال آخر[١] :
[٣٥٨] وقالوا تعالى يا يزي بن مخرّم
، وقال آخر[٢]:

---

[٢] – قال في المقتضب ٤/٤ : " ألا ترى أن النحويين لا يجيزون ترخيم رجل في النداء يسمى حبلوي في قول من قال ياحارُ فرفع ؛ لأن الذي يقول : يا حار لا يعتد بما ذهب ، ويجعله اسما على حياله "

[٣] – الكتاب : ٢١٦/٣

[٤] – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت

[٥] – الأصول ٣٦٣/١

[٦] – هذا من شطر بيت قائله حسان بن ثابت وهو في الديوان ١٧٨ ، والبيت بتمامه
(حار بن كعب ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير)
ويروى : (حار بن عمرو ...) ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ والمقتضب ٢٣٣/٤، وخزانة الأدب ٧٢/٤، واللسان ٣٥/٩

[١] – قائله يزيد بن مخرم أو مخزم ، وقد تقدم في الشاهد ٣٤٨

[٢] – لم أعثر على قائله ، وليس من شواهد المصادر التي وقفت عليها وقد تقدم ص

[٣٥٩] فإنك يا مال بن مروان فارس

[المندوب]

متنٌ: " وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب ، وهو المتفجع عليه بـ"ياء" أو "واو" ، واختص بـ" وا " ، وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى ، ولك زيادة الألف في آخره ، فإن خفت اللبس قلت : وإغلامكيه ، وإغلامكموه ولك الهاء في الوقف ، ولا يُندب إلاّ المعروف ، فلا يقال : (و ارجلاه) ، وامتنع (وازيد الطويلاه) خلافاً ليونس "[1] .

الشرح[2]: الندبة (فعلة) قال ابن فارس[3] : الندب أن يدعو النادبة للميت بحسن الثناء عليه .

وقال بعض النحويين : " يمكن أن يكون من ندبته إلى كذا إذا حثثته " ، فكأن النادبة تحثّ القلوب لوصفها الميت ، ويجوز أن يكون من قولهم : فرش ندب ، ورجل ندب إذا كان خفيفاً ، فكأن الندب من النادبة خفة ، ويجوز أن يكون من الندب ، وهو أثر الحرج ، فكأنّ النادبة لجرح قلبها / تندب ، ويجوز أن يكون من الندب ، وهو الخطر ، وذلك أن معناها خطير فهي تذكر خلاله لتحفظ[4]، وأكثر ما تقع الندبة في كلام النساء دون الرجال ؛ لضعف قلوبهن عن احتمال المصائب .

٧٨/أ

قوله: " وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب "؛ لأنه عنده ليس منادى إلا إذا تطلب إقباله ، ويرد عليه أن العرب قد نادت الجمادات ، نحو : يا نخلة من ذات عرق[1]،يا جبلي نعمان[2]،وإذا وجه النداء نحو الجمادات التي لم يعهد لها نطق لتصور الإجابة منها مجازاً[3]؛فلأنّ

---

(١) – الكافية ٩٤،٩٥

(٢) – الكتاب ٢/٢٢٥- ٢٢٦ ، والمقتضب ٤/ ٢٦٨- ٢٧٥ ، والأصول ١/٣٥٥- ٣٥٨ ، و شرح المصنف ٢/٤٤٩-٤٥٣ ، وشرح الرضي ١/٤١٢- ٤٣٠ ، والفوائد الضيائية ١/٣٤٦- ٣٤٨

(٣) – قال ابن فارس في المقاييس : (ن د) ص ١٠١٩ : الندب : أن تدعو القوم إلى الأمر فينتدبوا ، وندب النادبة الميت بحسن الثناء عليه " بتصرف

(٤) – قال الجامي في الفوائد الضيائية ١/٣٤٦ :" المندوب في اللغة : ميت يبكي عليه أحد ، ويعدّ محاسنه ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ، ليعذروه في البكاء ، ويشاركوه في الفجع "

(١) – لعله شطر بيت منسوب للأحوص ، وعجزه (عليك ورحمة الله السلام) ، وقد تقدم في الشاهد ( ) والبيت من شواهد الأصول ١/٣٥٦، والخصائص ٢/٣٨٦، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠

(٢) – تقدم في الشاهد رقم

(٣) – لقد عرف نداء الجمادات عند العرب في الجاهلية وخطابها ، وهو كثير ، ومنه مطلع معلقة عنترة " يادار عبلة بالجواء تكلمي "

التوجه نحو الميت لتصور الجواب منه لكونه عهد منه النطق أولى من الجماد وأما حده ؛فإذا أخذ المندوب من "نَدَبَهُ ":إذا دعاه ،كما قال ابن فارس ،وصاحب الصحاح[٤]،وهو الأجود لأنّه منصوصٌ عليه في اللغة ، فالمندوب جنس ،و" المتفجع عليه " فَصَلَ المدعو من غير تفجع،وبـ"يا" أو "وا " له الدعاء في التفجع ،ولا تضر مشاركة غير المتفجع عليه في ياء ؛لأنّه قد خرج بالمتفجع عليه،وإنما اختصّ بـ"وا" لأنّ النادب متأوه متوجع ،و"وا" تعطى هذا المعنى بدليل قوله:

[٣٦٠][٥]إذا قمنا نرحلها بليل تأوه آهة الرجل الحزين

وقيل : اختصت به لكونه خارجاً عن عادة العرب في الصبر على المصائب ، وكأنها مأخوذة من العجم ، وأمّا (ياء) فمشتركة بين النداء والندبة لكونها أم حروف النداء .

وحكم المندوب حكم المنادى في الإعراب والبناء ، وحكم توابعه كحكم توابع المنادى في الإعراب ، والحمل على اللفظ والمحل لأنّ فتحه عارض ، فتقول : وا زيدُ الظريفُ والظريفَ . وندبة العلم متفق عليها ، وإذا ندبته فلا يخلو أما أن يكون معه واواً أو تاء ، فإن كان معه واو جاز فيه في الوصل البناء على الضم ، وإلحاق ألف الندبة ، نحو : وا زيدُ و وا زيداً ؛ لأنّ (وا) تصرفه عن النداء إلى التفجّع ، وإن كان معه يا ، فمنهم من قال[٦]: يتعين إلحاق الألف كقوله

[٣٦١] حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فينا بحق الله يا عمرا[١]

لئلا يلتبس لو بقى على الضم بالمنادى ، والأجود جواز بنائه على الضم ؛ لأنّ قرينة حال التفجع تصرفه عن النداء ،وأجاز بعضهم :(وا زيدَ) بالفتح لأنها تدل على الألف .

وأما الوقف ، فيجوز الوقف عليه بالسكون على من ضم ، والوقف على الألف على من ألحقها ، والأحسن إلحاق هاء الوقف ، نحو : وأزيداه ؛ لبيان الألف ؛ لأنها خفيّة .

---

[٤] – الصحاح ٢٢٣/١

[٥] – قائله المثقب العبدي ، وهو في ديوانه ١٩٤، والبيت من شواهد الخصائص ٣٨/٣،والمفصل ٣٩/٤،وإصلاح المنطق ٣٢١ ، واللسان (هوه) ٥٥١/١٣ ، (أوا) ٥٣/١٤ ويروى " إذا قمت أرحلها ..."

[6] – الارتشاف ، والأشموني ٤٦٥/٢

[1] – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٧٣٦ ، والبيت من شواهد شرح قطر الندى ٢٢٢، و المغني ، وشرح التصريح ٢٣٧/١ ، والهمع ١٨٠/١

وأمّا في الوصل فتحذفها ؛لأنّ خفاء الألف يزول بما اتصل به ، وأمّا المضاف فأكثر النحاة على جواز ندبته ، ومنعه بعضهم ، واحتج بأنّ النداء لا يؤثر فيه البناء ، فلا يندب ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ الندبة أمرٌ يتعلق بشهرة الاسم دون تأثير النداء ، ولذلك لا يُندب نكرة ولا مبهم لوجهين :
أحدهما : أنه إذا كان المندوب مشهورا حصل العدد بذلك للنادب ، وربما شاركه السامع في التفجع عليه .
والثاني : قد يراد من الندبة حفظ جلال الميت الدالّة على حرمته ، فإذا كان مشهوراً علمت صفاته تبعاً لشهرته ، وإذا كان مجهولاً لم تُعلم الصفات لمن هي
وإذا نُدب المضاف فلا يخلو إمّا أن يكون مضافاً إلى معرب أو مبني ، فإن كان مضافاً إلى معرب فلا يخلو إمّا أن يكون فيه تنوين أو لا تنوين فيه ، فإن لم يكن فيه تنوين ، نحو : عبد المطلب وعبد الملك ، وغلام الجليل ، قلت : وا عبدَ المطّلباهْ ، وعبد الملكاه ، وا غلام الجليلاه [٢]، بإبدال الكسرة فتحة لتثبيت ألف الندبة ؛ لأنها أصل في الندبة ، فلا يُعدل إلى غيرها من غير لبس بخلاف مدة الإنكار فإنها تتبع حركة ما قبلها إذ ليست الألف أصل فيها ، فيقال في ضربت عبد الملك : أعبد الملكية ، وأجاز الفراء[٣] : (وا غلام الجليلية) قياساً على مدة الإنكار ، وإن كان المضاف إليه منوناً نحو : غلام زيدٍ ، حذفت التنوين عند البصريين هرباً من التقاء الساكنين ، وأبدلت من الكسرة فتحة لتثبت الألف ، وقلت : وا غلام زيداه ، ولم تحرك (لالتقاء [١]) الساكنين بالكسرة ، كما في مدة الإنكار بجواز ندبته لوجهين :
أحدهما : أن تحريكه بالكسر يؤدي إلى قلب ألف الندبة ياء ، وهي لا تقلب إلا لضرورة إزالة اللبس طلباً للمحافظة عليها لأجل المعنى الذي وضعت له ، وهو مد الصوت .
والثاني : أن ألف الندبة أقوى من مدة الإنكار ، بدليل قلب الضمة والكسرة قبلها إلى الفتح ، وأمّا مدّة الإنكار فإنه لا تغير لها حركة ما قبلها ، فناسب قوتها حذف التنوين محافظة عليها لأنه لا يمكن اجتماعهما في محل واحدٍ ، ولم يحذف التنوين مع مدة الإنكار/ لضعفها ، وأجاز الفراء [٢] ثلاثة أوجه أخرى :
٧٨/ب
أحدها : (وا غلام زيدنيه) قياساً على مدة الإنكار.

---

[2] – القواس ١٠٥٩/٢

[3] – قال الرضي ١/ ٤١٤ : " الفراء يجوز إتباع المدة للحركات قياسا على مدة الإنكار "

[1] – في النسخة (للالتقاء) وقد أثبت ما رأيته صوابا

[2] – المسألة ٥١ من مسائل الإنصاف ، و الارتشاف ٣ /١٤٥

والثاني : وا غلام زيدناه ، بتحريك التنوين بالفتح ، وهذا خارج عن قياس الندبة وعن قياس مدة الإنكار .
والثالث : وا غلام زيديه ، بحذف التنوين ، واتباع حركة ما قبله ، وهذا خارج عن القياسين .
وأمّا إذا كان المضاف إليه ضميراً ، فلا يخلو إما أن يكون ضمير مخاطب ، أو غائب ، أو ياء متكلم ، فإن كان المخاطب ، قلت للمذكر : واغلامكاه ، وللمؤنث ، وا غلامكيه ، بقلب ألف الندبة ياء ، لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ، وفي التثنية : وا غلامكماه ، والصحيح أن المحذوف من (واغلامكماه) للهرب من التقاء الساكنين ألف التثنية لا ألف الندبة ؛ لأنها وردت لمعنى متجدد فهي أحق بالثبوت .
وقيل : المحذوف ألف الندبة ؛ لأنهّا غير لازمة ، وفي الجمع : وا غلامكموه بقلب ألف الندبة واواً لئلا يلتبس الجمع بالتثنية ، والصحيح أن الواو [منقلبة] عن ألف الندبة ؛ لأنّ حق الميم الضم فقلبت لانضمام ما قبلها
وقيل : إنها واو الجمع ، وجمعت لأجل الهاء بعدها ، وألف الندبة محذوفة ، وفي جمع المؤنث واغلامكنّاه ، وتقول في ضمير الغائب : واغلامهوه ، بقلب ألف الندبة واوا لانضمام الهاء ، ولم يُفتح ما قبلها لئلا يلتبس بالمؤنث نحو : واغلامهاه ، وفي التثنية وا غلامهماه ، وفي جمع المذكر : واغلامهموه ، وقد تقدم علّه اللبس والحذف ، وفي جمع المؤنث واغلامهنّاه .
وإذا ندبت انقطاع ظهر غائب ، قلت : وانقطاعَ ظهرِهيهْ ، على من كسر هاء الضمير ، وانقطاع ظهرِ هُوهْ ، على من ضم الهاء ، وتقول في ندبة المضاف إلى ياء المتكلم : واغلاماه على لغة من قال : يا غلام ، ويا غلامياه على لغة من قال : يا غلامي بفتح الياء ؛ لأنّها تحصنت بالحركة عن الحذف ، ومن قال : يا غلامي – بإسكان الياء - ففيه وجهان :
أحدهما : ويا غلامياه بإثباتها نظراً إلى أنّ أصلها الحركة [1]، فعادت إليها
والثاني : وا غلاماه ، تحذفها هرباً من التقاء الساكنين نظراً إلى أنّ أصلها السكون قياساً على نحو : اضربي واضربوا إذا سميت بهما ، فإنّك تقول : وا اضربيه ، وا اضربوه ، بالحذف هرباً من التقاء الساكنين .
ولو ندبت مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم لقلت : وا غلام غلامياه ، بإثبات الياء متحركة من غير حذف ، وكذلك وانقطاع ظهرياه .

---

[1] – هذا عند سيبويه ، والحركة هي الفتح ينظر شرح الرضي : ٤١٦/١

وكذلك لو كانت الياء من نفس الكلمة ، نحو : واغلاما رامياه لا تحذف ، وإذا ندبت المقصود نحو: مبنى ومعلّى ، قلت : وا مبنياه وامعلاّه بحذف لام الكلمة هرباً من التقاء الساكنين ، ولم تقلب ياءً كالتثنية ؛ لأنّ ألف التثنية لازمة للاسم المثنى ، وألف الندبة غير لازمة للاسم المندوب بل يجوز تركها ، فلذلك حذف لامها ؛ لأنّه بصدد العود .

وإذا ندبت المسمى بـ"قنسرون" وما شاكله ، قلت على مذهب سيبويه [٢]: وافنسروناه ، بناء على حكاية الجمع ، وعلى مذهب الكوفيين [٣]: واقنسريناه بناء على إعرابه بالحركات .وتقول في المسمى باثنى عشر على قول سيبويه : وا اثنا عشراه كحال رفعه ؛ لأنه اسم مفرد ، وعلى قول الكوفيين : وأثنى عشراه ، كحالة نصبه ؛ لأنّه في حكم المضاف [١].

وإذا ندبت نحو : حذام وقطام ، فالأجود : واحَذَاماهْ واقَطاماهْ ، وقيل : واحذاميه واقطاميه ، كما في الإنكار ، وهو ضعيف ؛ لأنّه إنما يعدل عن ألف الندبة خيفة اللبس ، ولا لبس هاهنا ،وقد ندبت العرب المبهم الموصول في قولهم[٢]:"وا من حفر بئر زمزماه "

لمّا كان عندهم مشهور بمنـزلة : واعبد المطلباه ، وذلك أن عبد المطلب أُمر في المنام بحفر بئر زمزم ، فقال : وما زمزم ، فقيل : بئرٌ لا تنـزف ولا تهدم ، تسقى الحجيج الأعظم ، وهي بين الفرثِ والدّم ، فغدا عبد المطلب ومعه ابن الحارث فوجدا غراباً ينقر بين إساف ونائلة ، فحفرا ذلك الموضع بأسهل ما يكون من غير لحوق مشقة ، فلما بدا الماء كالعين الغزيرة الفوارة كبرا وحمدا الله على ما أنعم به عليه

ومثله : وا من بنى الكعبتاه ؛ لشهرته عند العرب ، وتقول : وا من يعنيني أمره لأنّ الندبة وضعت لمن يعنيك أمره ، ولا يجوز (وا من لا يعنيني أمره) ؛ لأنّه ضدّ ما وضعت له الندبة ، وكذا لا يجوز : وا من في الداراه ؛لعدم وضوحه ، وقد روي عند العرب [٣]: وا رجلاً مسجّاه ، وهو ضعيف ؛ لوجهين :

أحدهما أنه نكرة ، ولا يحصل بالمجهول عذر النادب ، ولا حفظ مآثر الميت لعدم معرفة من يعنيه .

---

[2] – الكتاب ٢ /٢٢٥ ، والأصول ٣٥٦/١ ، وشرح الرضي ٤١٧/١

[3] – الارتشاف ١٤٨/٣ ، وقال فبي شرح الرضي ٤١٧/١" قال الكوفيون : المسمى بالجمع السالم المذكر إن أعربته بالحروف لا يجوز ندبته ، كما لا يجوز تثنيته وجمعه "

[1] – قال الرضي ٤١٨/١ " لأنّ نون المثنى لا تسقط إلاّ في الإضافة ، فكأنه مضاف ، وأجاز ابن كيسان الوجهين"

[2] – شرح المفصل ١٤/٢– ١٥

[3]– انظر شرح الرضي ٤٢٢/١

/والثاني : أنّه ألحق الصفة على مذهب الكوفيين ويونس[٤]
وتفارق النداء الندبة من وجهين :
أحدهما :أنّ النداء يعم جميع الأسماء ، والنّدبة مخصوصة بالمشهور.
والثاني : أنّه يجوز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو : واغلامكاه ، ولا يجوز نداؤه نحو : يا غلامك ؛ لأنّ المنادى مخاطب ، والمندوب ليس بمخاطب في الحقيقة ؛ لأنه لا ينادي ليجيب ، ولكن لإظهار التّفجع عليه ، فلا يؤدي نداؤه إلى الجمع بين علامتي خطاب بخلاف المنادى .
وإذا عطفت مندوباً على مثله ، قلت : و ازيدا واعمرا ، وروى الفراء [١]بتنوين الاسم الأول تشبيها لألفه بألف المقصور فقال : وازيداً ، واعمراه ، وانشدوا[٢]
[٣٦٢]وافَقْعَساً وأين منيّ فَقْعَسُ ؟!
وقد جاءت هاء الوقف في الوصل في الشعر ، نحو قوله [٣]
[٣٦٣]يا مرحباهُ بحمارٍ عفرا
وحركها بعضهم بالضم تشبيهاً لها بهاء الضمير ، وبعضهم بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وبعضهم بالفتح لمناسبتها للألف قبلها ، وإنما زيدت الألف للندبة طلباً لزيادة مد الصوت ، وخُصّت الألف بذلك لوجهين :
أحدهما : أنّ المدّ فيها أمكن من أختيها .
والثاني : أنّ زيادة الياء تؤدي إلى اللبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، وزيادة الواو تؤدي إلى ما رفض في الأسماء .
وإذا ندبت موصوفا ، أو وقعت ألف الندبة على الموصوف عند الخليل[٤] وأتباعه ، فتقول : وا زيداه الظريف ، وعلى الصفة عند يونس وابن كيسان والكوفيين[٥] ، فتقول : وا زيد الظريفاه ،

---

(4) – المسألة ٥٢ من مسائل الإنصاف ، و ائتلاف النصرة ٥٠

(١) – التصريح ٨٩/٤

(٢) – ينسب لأعرابي من بني أسد وبعده (أإبلي يأكلها الكروسُ) والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٤٧٤ ، و المقرب ١٨٤/١، والارتشاف ١٤٥/٣ ، والتصريح ٨٣/٤ ،

(٣) – هذا الرجز منسوب لعروة بن حزام العذري ، وبعده :

إذا أتى قريته بما شا من الشغير والحشيش والما

والبيت من شواهد إصلاح المنطق ٩٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، والمفصل ، والإيضاح في شرح المفصل : ٢٨٤/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٩ ، والتخمير ١٩٢/٤ ، والخزانة ٥٩٣/٤ ، ويروى أيضا : (قرّبتُه لما شا) ، ومثله ما استشهد به الرضي من قول الشاعر : يا مرحباه بحمار ناجية " شرح الكافية ٤٢٠/١

(٤) – الكتاب ٢/ ٢٢٥-٢٢٦

(٥) – ينظر : التبصرة ٣٦٥/١ ، وحاشية الأستاذ عبد السلام على الكتاب ٢٢٦/٢

حجة الخليل من وجهين :
أحدهما : أنّ الصفة غير مندوبة ، ولا لازمة للمندوب كلزوم المضاف إليه للمضاف ؛ فلم تلحقها علامة الندبة
والثاني : أنّ الصفة معرب منفصل عن المندوب ، فلم تلحقه علامة الندبة كغيرها من الأسماء المنفصلة .
حجة يونس ، ومن قال بقوله : السماع والقياس :
أمّا السماع : فقول العرب " وارجلا مسجّاه " ، وقول بعض العرب ، وقد ضاع منه قدحان من خشب فندبهما " واجمجمتي الشاميّتيناه "[1] فالشاميّتين صفة للجمجمتين .
وأمّا القياس : فعلى المضاف إليه ، ولأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد بدليل بنائها مع الموصوف في باب (لا) ، ويا أيها الرجل فإنها لازمة
وجواب السماع أنّه شاذ لعدم الاطراد
وجواب القياس بالفارق ، وهو لزوم المضاف إليه للمضاف ، وعدم لزوم الصفة في الأغلب

[1] - الكتاب ٢/٢٢٦ ، والرضي ١/٤١٥ ، ٤٢٢ ، وقال في اللسان (جمم) ١٢/١١٠ : الجمجمة ضرب من المكاييل ، وقال القتبي : الجمجمة قدح من الخشب ، "

متنٌ : " ويجوز حذف حرف النداء إلاّ مع [اسم] الجنس ، والإشارة والمستغاث ، والمندوب مثل :﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾ [1]، و (أيها الرجل) ، وشذّ (أصبِحْ ليل) و (أطرقْ كرا) و (افتدِ مخنوقَ) .
وقد يحذف المنادى [جوازاً] لقيام القرينة كـ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [2] " [3]

الشرح [4]: إنما جاز حذفه مع غير المستثنى طلباً للاختصار لمعرفة المعنى ، فأغنت القرينة الدالة عليه عن التلفظ به ، والقياس أن لا يحذف ؛ لأنّه جيء به نيابة عن الفعل اختصاراً ؛ فيؤدي إلى اختصار المختصر ، وذلك إجحاف ، وفي التنزيل : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ﴾ [1] ، وقال الشاعر[5] :

[٣٦٤] حارِ بن كَعْبٍ ألا أحلامَ تزْجُركمْ

وقد كثر في التنزيل حذفه مع المضاف ،قال الله تعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾ ﴿ [6] رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [7] ﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ

---

[1] – الآية ٢٩ من سورة يوسف

[2] – الآية٢٥ من سورة النمل

[3] – الكافية ٩٥،٩٦

[4] – الكتاب ٢٠٣/٢/١ –٢٠٨ ، وابن يعيش ٢/- ١٥ -١٦، ٢٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٥٤/٢- ٤٥٨ – والإيضاح على المفصل ٢٨٦/١- ٢٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤٢٥/١- ٤٣٠

[5] – هذا شطر بيت عجزه

(عنا وأنتم من الجوف الجماخير)

والبيت من شواهد الكتاب ٣٢٥/١ ، والمقتضب ٢٣٣،٢٣٤/٤ ولسان العرب (جوف) ٣٥/٩ ، والخزانة ٧٢/٤ ، ٧٥ .

[6] – الآية ٢٨٦ من سورة البقرة

[7] – الآية ١٠١ من سورة يوسف

وَٱلْأَرْضِ﴾ [٨] ﴿ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [١] ويقولون : أيها الرجل ، و أيتها المرأة ، ومن لا يزال محسنا إلي

والجنس يشمل النكرة المقصودة والنكرة المبهمة ، وإنما امتنع حذفه مع النكرة المقصودة لوجهين :

أحدهما : أنّ حرف النداء نقله من الدلالة على الجنس إلى الدلالة على ذات معينة فصار لذلك بمنزلة تعريف اللام والإضافة ، وكما لا تحذف اللام [ولا] المضاف إليه وتبقى دلالتهما على التعيين ، كذلك لا يحذف حرف النداء هاهنا ، وتبقى دلالته على التعيين .

فإن قيل : فالضم فيه يدل على حذف حرف النداء قياساً على العلم

قلنا : العلم لم ينقله حرف النداء من شياع إلى تعيين بل انضم إلى نفسه تعيين القصد عند بعضهم ، وعند بعضهم نقله من تعيين إلى تعيين ، فلذلك اكتفى معه بالقرينة الدالة على الحذف ، وأمّا محلّ النزاع فإنه منقول من الجنس إلى التعيين فأشبه تعريف اللام والإضافة في النقل من الجنس إلى التعيين

والوجه الثاني : أنك إذا قلت : (يا رجل) فأصله يا أيها الرجل ، لأنّ الأصل أن تعرف الجنس باللام ، فحذفوا اللام استغناء عن تعريفه بتعريف حرف النداء ، ثم حذفوا (أي) ؛ لأنها وصلة إلى نداء ما فيه اللام ، وقد زالت فبقي : يا رجل ،[فإن قيل : فلم امتنع حذف الحرف من النكرة المبهمة] (قلنا)[٢] [امتنع]حذف حرف النداء منها لوجهين :

/ أحدهما : حملا له على النكرة المقصودة ؛ لأنّه يصح جعله وصفاً لـ(أي) عند دخول اللام عليه ، ولذلك يحذف مع كل ما لا يصح أن يكون وصفاً لأي نحو : العلم المضاف و (أي) و (من). ٧٩/ب

والوجه الثاني : أنّه لو حذف منه حرف النداء لاحتمل نصبه بفعل لا بأنه منادى لعدم ما يدل على النداء .

وأمّا اسم الإشارة فيمتنع حذف حرف النداء معه عند أهل البصرة خلافاً للكوفيين [٣]

حجة البصريين من ثلاثة أوجه :

---

[٨] – الآية ١٠١ من سورة يوسف

[1] – الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

[2] – كلمة غير واضحة في الأصل ، ولعلها كما ذكرت والزيادة مجتلبة من السياق

[3] – ينظر : والرضي ٤٢٦/١

أحدها : أنّ نداءه يدل على اقتران الإشارة بقصد النداء ، وعدم ندائه يدل على الإشارة من غير قصد النداء ، فلو حذف منه حرف النداء لالتبست الإشارة المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء .
لا يقال : ينتقض بالعلم فإنه تلتبس العلمية المقترنة بالنداء بالعلمية العارية عن قصد النداء بغير ما ذكرتم ، ولم يمنع ذلك من الحذف لأنا نقول : بناء العلم على الضم في أعم الصور يدلّ على حرف النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .
والوجه الثاني : أنّه قد يكون وصفاً لأي ، كقوله[1] :
[٣٦٥] ألا أيهذا المنزل الدارس .
فلو جمع عليه بين حذف حرف النداء مع حذف (أي) لكان إجحافاً به .
والوجه الثالث : أنّ حرف النداء فيه عوض عن أي المحذوفة ، فلا يجمع عليه بين حذف العوض والمعوض ، قياساً على (فرازنة) فإنها لا تحذف التاء منها مع حذف الباء

وأما أهل الكوفة فقاسوه على العلم ، وتمسكوا بقوله ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[2] فإن معناه على النداء .

وجواب القياس بالفارق المتقدم
وأمّا الآية فلا تتعين للنداء بل تحتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون (أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) خبره ، و (تقتلون) صلة على رأي من جعل اسم الإشارة موصولاً .
والثاني : أن يكون (أنتم) مبتدأ و (تقتلون) خبره و (هؤلاء) نصب على الاختصاص بإضمار : أعني .
وأما المستغاث به ، فامتنع حذف الحرف معه لوجهين :
أحدهما : لئلا تلتبس لامه بلام الابتداء ؛ لأنها مفتوحة مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبني ، وفي حالة الوقف
والثاني : أن الاستغاثة تقتضي رفع الصوت وامتداده لتوهم (بلوغه)[1] المستغاث به ، وحذف حرف النداء ينافي ذلك [2]

---

[1] – هذا جزء من شطر بيت لذي الرمة في الديوان ١٠٨٨ ، والبيت بتمامه :
ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهد به الحي عاهد
والبيت من شواهد الكتاب ١٩٣/٢ ، والمقتضب ٢١٩/٤ ، ٢٥٩ ، والمحتسب ٦٩/٢ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣٨

[2] – الآية ٨٥ من سورة البقرة

[1] – كلمة غير واضحة في الأصل

وأما المندوب فإنما امتنع حذف حرف النداء منه لوجهين :
أحدهما : أن الندبة تتضمن مد الصوت لبعد المندوب عن الإجابة ، ولذلك زادوا في آخر الاسم الألف الدالة على مد الصوت ، وحذف الحرف ينافي ذلك
والثاني : أن فيه زيادة معنى على النداء ، وهو التفجع ، فلزم حرف النداء دلالة على ذلك المعنى .
وقد جاء حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ، قال الشاعر :
[٣٦٦]فقلت له : عطّارُ هلا أتيتنا [٣]
وقال آخر[٤]
[٣٦٧] لعديد من الصفات إذا عدا أحب إلينا منك فا فرس أحمر
وقال آخر[٥]:
[٣٦٨] جاريَ لا تستنكري عذيري سيري وإشفاقي على بعيري
، وقالوا في المثل لشدة طلب الشيء " أصبح ليل[٦] " قالته امرأة من طيء تزوجها امرؤ القيس ، وكان شديد الشبق مبغضاً إلى النساء بسبب ارتضاعه من كلبة وكان إذا عرق ظهر منه ريح الكلب ، فكانت تقول له : أصبحت يا فتى ، لعله يقوم من عندها ، فيقول : لا ، فرجعت إلى خطاب الليل لتضجرها منه ، فلما أصبح طلقها ، وفي المثل للتخلص من الشدائد " افتد مخنوق "[١] ، وفي المثل لمن يتكلم وبحضرته أولى منه بالكلام ، أو لمن يتكبر مع وجود من هو أشرف وأعز[٢]

---

[٢] – قال الرضي١/٤٢٧ " لم يجز الحذف من المستغاث به للمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرا مهما "
[٣] – لم أعثر على قائله ، وهو شطر بيت ، في مطلع أبيات منها
عجبت لعطار أتانا يسومنا بجبانة الديرين دهن البنفسج
فقلت له عطار هلا أتيتنا بنور الخزامى أو بخوصة عرفج
والبيت من شواهد المحتسب ٢/٧٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٧
(4) — ديوان امرئ القيس والعين (حرم)
(5) – هذا الرجز ، قائله العجاج ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد : الكتاب : ٢/٢٣١ ، و٢٤١ ، والعين( ) ٢/٩٣ ، والمقتضب : ٤/٢٦٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٩٦ والتصريح
(6) – مجمع الأمثال ١/٤٠٣، ٤٠٤، وجمهرة الأمثال ١/١٩٢
(1) – من أمثال العرب : يضرب في حث الإنسان على تخليص نفسه من الأذى والشدة ، ينظر : الكتاب ٢/٢٣١ ، والمستقصى ١/٢٦٥ ، ومجمع الأمثال ٢/٧٨
(2) – هذ من رجز غير منسوب ، وهو بتمامه
(أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى)

[٣٦٩] أطرق كرى إنّ النعام في القرى
قيل : المعنى تخويف المتعاطي مالاً يليق به ، كتخويف الكرى من النعام ، وقيل : إن الصائد إذا رأى طول عنقه قال له ذلك ، أي : لا تغتر بطول عنقك ، فقد صدت النعام ، وتركتها في القرى ، وهي أطول عنقاً منك ، ثم قيل : إنّه الحبارى ، وقيل : طائر لا ينام يشبه البطة سمي بضده
فأما الحذف في الأبيات فلضرورة الشعر ، وأما في هذه الأمثال فلأن الأمثال تجري عندهم مجرى الأعلام لكونها معروفة ، ولكثرة استعمالها
فأما قول الشاعر[٣]:
[٣٧٠] فلا وأساف لا يلطون دونه تيوسا بقوسي أو يعضكم الحرب
فتيوساً نصب على الذم ، وليس مما حذف منه حرف النداء .
وأما حذف المنادى كقراءة الكسائي[٤] ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[٥] فالتقدير :
ألا يا قوم اسجدوا ، وعلى قراءة الجماعة الفعل منصوب بأن ، والتنوين مدغمة في لام (لا) ، ، ومثله قراءة الكسائي قوله[٦] :
[٣٧١] فقالت ألا يا اسمع نعظك بخطّة فقلت : سميعاً فانطقي وأصيبي
، أي : ألا يا هذا اسمع ومن حذف المنادى قوله[١]:
[٣٧٢] وذكرت فاطمةَ التي علّقتُها عرَضاً **فيا لحوادثِ** الدهرِ
أي : فيا قوم اعجبوا لحوادث الدهر ، وقول الآخر[٢]
[٣٧٣] يا لعنة الله / والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ٨٠/أ
أي : يا قوم لعنه الله ، وقالوا : يا بؤس لزيد ، ويا ويل لزيد ، ويا ويح له فيما حكاه أبو عمرو[٣] ، أي : يا قوم ، وجاز الابتداء بالنكرة ؛ لأجل الدعاء ، ومذهب الجمهور : أنّ حرف النداء يدل على حقيقة النداء ، والمنادى محذوف لأنه مفعول ، والمفعول يحذف ، وذهب بعضهم إلى أنه

وهو من شواهد جمهرة الأمثال ١/١٩٤، ٣٩٥ ، ومجمع الأمثال ١/٤٣١ ، والخزانة ٢/٣٧٤ ، و٣٧٥ ، والتصريح

(3) – لم أعثر على قائله ،

(4) – إتحاف فضلاء البشر ٣٣٦ ، والبحر ٧/٦٨ ، والكشاف ٣/١٤٥ ، والنشر ٢/٣٣٧ ،

(5) – الآية ٢٥ من سورة النمل

(6) – قائله النمر بن تولب في ديوانه ٣٣٥ ، والبيت من شواهد نوادر أبي زيد ٢٢ والإنصاف ١/١٠٢

(1) – قائله : عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه : ١٥٣ ، والشاهد فيه قوله (فيا لحوادث) وكان حقه أن يقول (ياقوم اعجبوا ...) فحذف المنادى

(2) – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٢/٢٤

(3) – ابن يعيش ٢/٢٤

يفيد التنبيه للحاضربن على استماع كلامه بمنـزلة (ألا) من غير حذف منادى

فروع ثلاثة :

أحدها : الحال من المنادى نحو : (يا زيد قائماً) منعها المازني ، وأجازها المبرد[٤] حجة المازني أنّ الحال تقييد للهيئة ، والنداء لا يقبل التقييد ؛ لأنه لا فرق في وقوع النداء عليه بين كونه قائماً أو قاعداً .

حجة المبرد : السماع والقياس ، أمّا السماع فقول الشاعر[٥] :

[٣٧٤] قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بؤسَ للحربِ ضرارٌ لأقوامِ

وقول الآخر :

[٣٧٥] يا دار ميةَ بالعلياءِ فالسنَدِ أقوتْ وطال عليها سالفُ الأمدِ [١]

، فقوله : (بالعلياء) و (أقوت) في موضع الحال .

وأمّا القياس فعلى الصفة ، والحال هاهنا صفة هيئة المفعول ، وهيئته النداء ، فتقيد بما لندائها قياساً على تغاير العوامل في صاحب الحال المتقيدة بحالة

الفرع الثاني : فيما لم تستعمله العرب إلاّ في النداء ، وهو اللهم ، ويا هناة ، و(يا فل) و(يا أبت ويا أمت ويا ملأمان ويالكع ويالكاع

فأمّا اللهم فالميم عند البصريين عوض حرف النداء في أوله ، وخصت الميم بالتعويض عن ياء لمناسبة الميم الواو التي هي أخت الياء ، وكانت الميم مشددة لأنها عوض عن حرفين ، وجعل التعويض في غير محل الحذف قياساً على عدة

وعند الكوفيين أصله : يا الله أم ، أي : اقصد فحذفت الهمزة من فعل الأمر ، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، وهذا التركيب غير مستنكر بدليل : هلم فإنها مركبة عند البصريين من : حرف التنبيه ولُمَّ

وعند الكوفيين [٢] من : (هل) و (أمّ) فما صاروا إليه له نظير ، وما صار إليه البصريون دعوى بلا دليل .

---

(4) – أبو عثمان المازني تقدم الحديث عنه ،

(5) – قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه : ٨٢ ، ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٨/٢ ، وسر الصناعة ٣٣٢/١ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، و١٠٤/٥ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ومعنى البيت أن بني عامر يقولون لقوم الشاعر اتلركوا حلف بني أسد أو نحوه والرواية المشهورة (يا بؤس للجهل ....)

(1) – قائله النابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٤ ، والبيت من شواهد تهذيب اللغة ٣٥٣/٨ ، ١٢/ ٢٦٦ ، و١٥/ ٦٦٨

(2) – ضموا هل إلى أم ، وأزالوا أم عن التصريف ، وحولوا ضمة همزة أم إلى اللام ، وأسقطوا الهمزة ، فاتصلت الميم باللام ، وهو مذهب الفراء ينظر : اللسان (هلم) ٦١٩/١٢

والدليل عليه أنّه جاء في الشعر (يااللهم)على مذهبنا ، ولو كان على مذهبهم لم يجز ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض بدليل : فرازنة : قال الشاعر[٣] :

[٣٧٦]وما عليك أن تقولي كلما سبحت أو صليت يا للهم ما
أردد علينا شيخنا مسلما

وقال آخر:

[٣٧٧] إني إذا ما حدث ألما أقول يااللهم يااللهما [١]

، قولهم : إنه جمع بينهما لضرورة الشعر ممنوع إذ يمكن حمله على غير الضرورة فلا يصار إلى الضرورة ، وفعل الأمر الدال على القصد يقرن به ما يناسبه من الدعاء بالخير أو الشر ، فإذا قال : اللهم اغفر لنا ، واللهم ارحمنا ، فالتقدير : يالله أمنا بالمغفرة ، ويا الله أمّنا بالرحمة .

وإذا قال : اللهم العن الكافر ، واللهم أخزه ، فالتقدير : يالله أمّ الكافر باللعن ، ويا الله أمّ الكافر بالخزي .

وإذا تقرر ذلك عُلم أنه لا يرد عليهم ، وصل الشيء بضده في : اللهم العن الكافر ؛ لأنهم لا يقدرون هاهنا اللهم أمّه يخير ، اللهم العنه ،بل يقدرون :اللهم أم الكافر باللعن ،

وأشكل ما يرد على الكوفيين ثلاثة أوجه :

اللهم أمّنا منك بخير ، فأنه يدل على تكرير أم .

والثاني : مجيء الفاء في جواب الشرط في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [٢]ولم تستغن بالأمر قبل الشرط عند الجواب كما إذا قلت اتق الله إن كنت مسلماً فإنه لا يحتاج إلى جواب استغناء بالأمر

---

[3] – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد الإنصاف ٣٤٢/١ ، وشرح الرضي ٣٨٩/١ ، ، والتهذيب ٤٢٦/٦ واللسان (أله) ٤٧٠/١٣

[1] – ينسب لأمية بن أبي الصلت ، وليس في ديوانه ، وقيل : لأبي خراش (خويلد بن مرة) الهذلي ، والبيت من شواهد المقتضب ٢٤٢/٤ ، وأسرار العربية ٢٣٢ ، والإنصاف ٣٤١/١ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٠/١ ، والتصريح ، والخزانة ٣٥٨/١ ، و

[2] – الآية ٣٢ من سورة الأنفال

الثالث : أنه قد يذكر هذا الاسم لمجرد الوصف من غير دعاء كقوله تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [٣]، وما شاكله

والجواب عن الأول أنه لما امتزج الأمر بالاسم أخرجه عن تكرير اللفظ ، ومع ذلك فتكرير اللفظ طلباً للتأكيد غير مكروة

وعن الثاني : أن الاستغناء بالأمر عن الجواب طلباً للاختصار ، وذلك لا يمنع من مجيء الجواب على الأصل ، ومع ذلك فالأمر قد امتزج بالاسم ، فخرج بذلك عن صلاحية الجواب في معنى الآية : يا الله أمنا بإمطار الحجارة إن كان هذا هو الحق من عندك ؛ لأنهم لا يعتقدون أنه حق حتى يترتب عليه ما دعوا به من إمطار الحجارة أو الإتيان بعذاب أليم .

وعن الثالث : أنّ المعنى : يا الله أمنا بخير ، يا مالك الملك ، وكذا حكم ما شاكله ، واختلف سيبويه والمبرد [١] في وصف اللهم ، فأجازه المبرد قياساً على وصفه لو كانت معه (يا) فكذا مع عوضها ، وحمل عليه قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ /[٢] و ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [٣] و ﴿ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ ﴾ [٤] ، ومنعه سيبويه لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضي للوصف مع ضعف وصف المنادى ، وكذلك منعه الأصمعي [٥]، ويحمل ما بعده على البدل ، أو على نداء ثان .

٨٠/ب

وأمّا (يا هناه) فمعناه : يا رجل قال امرؤ القيس[٦] :

[٣٧٨] وقد رابني قولُها يا هناهُ ويحكَ ألحقتَ شرّاً بشرْ

ولا تستعمل في غير النداء ، وهي كناية عن النكرات ،

---

[3] – الآية ٢٦ من سورة آل عمران

[١] – الكتاب ١٩٦/٢

وقال المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٩: "ولا يجوز عنده وصفه ، ولا أراه كما قال لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنك قلت ياالله ، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع "

[٢] – الآية ٢٦ من سورة آل عمران

[٣] – الآية ٤٦ من سورة الزمر

[٤] – الآية ١١٤من سورة المائدة

[٥] – عبد الملك بن قريب الأصمعي (٢١٦هـ) ترجمته في الإنباه ١٩٧/٢– ٢٠٥ ، والأعلام : ١٦٢/٤

[٦] – ديوان امرئ القيس ١٦٠ ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٦٦/١ ، و٥٦٠/٢ ، والمنصف ١٣٩/٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/١ ، و٤٣/١٠ ، واللسان (هنا) ٣٦٩/١٥

وأما أصلها فقيل : الهاء بدل عن واو هي لام الكلمة ، والألف زائدة .
وقيل : الهاء لام الكلمة ، ولامها تستوي فيه الواو والهاء كـ"سنة "
وقيل : الألف بدل عن لام الكلمة ، والهاء للسكت ، وتحريكها تشبيها لها بهاء الضمير ، والأكثرون أنّ لامها محذوف ، والألف والهاء زائدان ، بدليل : هن وهنه ، وعلى هذا القول إذا ثنينها وجمعتها ، قلت في تثنية المذكر : يا هنانيه أقبلا ، فالألف والنون للتثنية ، والياء بدل من ألف هناه لانكسار نون التثنية ، وانكسرت الهاء لمجاورتها للياء ، وقلت : في جمع المذكر : يا هنوناه أقبلوا ، فالواو والنون للجمع ، ولم تتغير الألف لانفتاح نون الجمع ، وإنما جمعته بالواو والنون ، وإن لم يجز جمع رجل لحذف لامها كـ(سنة) .
وتقول في المؤنث : يا هناه أقبلي ؛ لأنه يقال : (هنَه) بفتح النون ، و (هنْت) بسكون النون ، وفي تثنيتها (يا هنيانيه) أقبلا ، وفي جمعها (يا هنانوه أقبلن) وقلبت الألف واوا لانضمام تاء الجمع ،
وأمّا : (يا فلُ) فمختص بالنداء ، وليس ترخيما لفلان عند سيبويه [1] لبقائه على حرفين خلافاً للكوفيين ، وإنما هو مخفف عن (فلان) بالحذف ، وقد شذ قول الشاعر :
[٣٧٩]في لجّة أمسك فلاناً عن فلِ [2]

وأما : يا أبت ويا أمت ، فقد تقدم ذكرها ، وفي التنزيل ﴿ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ ﴾ [3] و ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ [4] وأمّا يا ملأمان ويا مكرمان ويا مخبثان ، فلا تستعمل في غير النداء ، وهو معدول عن فعيل وفاعل إلى مفعلان طلباً للمبالغة في الوصف ، وكذلك يالكع ، ويا عذر ، وياخبث ، ويا فسق معدول عن فاعل وفعيل إلى فعل طلبا للمبالغة في الوصف ، وكذلك (يا فساق) ، و (يا

---

[1] – الكتاب ٢٤٨/٢ : قال سيبويه : " والدليل على ذلك أنّه ليس أحد يقول : يا فلُ ، فإن عنوا امرأة قالوا : يا فُلَة " "

[2] – هذا الرجز منسوب لأبي النجم المفضل بن قدامة العجلي (ت ١٠٥ هـ) ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٨/٢ ، و٤٥٢/٣ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ،والمنصف ٢٢٥/٢ والممتع ٦٤٠/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، و الهمع ، والخزانة ٣٨٩/٢ ، و

[3] – الآية ٤٤ من سورة مريم

[4] – الآية ٤٥ من سورة مريم

عذار) ، و (يالكاع) عدلت عن فاعله طلباً للمبالغة في الوصف ، وقد شذ استعمالها في غير النداء ، كقوله :

[٣٨٠] أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع [١]

الفرع الثالث : في الاختصاص ، وهو على قسمين :

أحدهما : ما هو على صورة النداء .

والثاني : ما ليس على صورته ، والأول على قسمين :

أحدهما : غير منصوب .

والثاني : منصوب ، والأول نحو قولهم : أما أنّا فأفعل كذا أيها الرجل ، ونحن نعمل كذا أيها القوم ، وأنت تفعل كذا أيها الرجل ، وأنتم تفعلون كذا أيها العصابة ، فهذا صورته صورة النداء ، وإن فارقه في المعنى ؛ لأنّ مقصود النداء يخصص المنادى لطلب الإقبال ، والمقصود هاهنا الاختصاص مجرداً عن معنى الإقبال ، فيضاهي نقله إلى الاختصاص المجرد عن طلب الإقبال نقل أم ، والهمزة إلى التسوية المجردة عن الاستفهام ؛ لأنّ الاستفهام بهما يتضمن طلب التعيين مع التسوية بينهما ، وإنما قلنا : أن هذا الاختصاص ليس بنداء حقيقي لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ من الجملة المتكلم ، والإنسان لا ينادي نفسه

والثاني : أنّ حرف النداء لم يظهر معها ، و لا يجوز تقديره ؛ لأنه ليس بنداء

والثالث : أنّ صفة (أي) عبارة عن ضمير المتكلم ، والمخاطب المتقدم ، وليس المنادى عبارة عن شيء سابق عليه ، ولما كان صورته صورة النداء اختص بالمتكلم والمخاطب دون الغائب ، فلا يقال : أنهم فعلوا كذا أيها القوم ؛ لأن الغائب لا ينادي فلا يكون الاختصاص على صورته .

وذهب أبو سعيد[٢] إلى أن (أي) وصفته مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف تقديره : أيها الرجل المذكور إذ المراد (أو) خبر مبتدأ محذوف ، أي (أن)[٣] المراد أيها الرجل ، والجملة في موضع النصب على الحال ؛ لأنّ الكلام قبلها تام ، والمعنى : أنا أفعل كذا متخصصاً ، ونحن نفعل كذا متخصصين ، وما صار إليه يقدح فيما قررنا من مشابهة صورة الاختصاص لصورة النداء .

---

[١] – لعل قائله نفيع بن جرموز ، المؤتلف والمختلف ١٩٥ ، ونوادر أبي زيد ، واللسان (نقع)٣٦٠/٨ ، والبيت من شواهد الهمع ٥٣/٢

[٢] – أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن عبد الغفار ، قد ذهب ابن يعيش هذا المذهب ينظر شرح المفصل ١٨/٢

[3] – في النسخة (أي)

وأما القسم المنصوب ، فقال أبو عمرو[١] : " إن العرب إنما نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : معشر ، وآل ، وأهل ، وبنو .
ولا شك أن العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها ، وأمثلتها قول الشاعر:
[٣٨١]أبى الله ألا أننا آل خندف بنا يسمع الصوت الأنام و يبصر[٢]
وقول الآخر[٣] :
[٣٨٢] إنّا بني منقر قومٌ ذوو حسبٍ
وقول الآخر[٤] :
[٣٨٣]نحن بني ضبّةَ لا نَفِرُّ
وقالوا "نحن آل فلان كرما" / و إنّا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة ، وإنّا معشر العرب نفعل كذا ، وهذه الأمثلة تحتمل وجهين : ٨١/أ
أحدهما : النصب على النداء ؛ لأنَّ نصبها على الاختصاص يقتضي نقلها من النداء إلى الاختصاص ، والنقل على خلاف الأصل .
والثاني : نصبها على الاختصاص حملاً على قولهم : " نحن العرب أقرى الناس للضيف " ؛ لأنّ جعلها مناداة يقتضي حذف حرف النداء ، والحذف على خلاف الأصل ، ولأنّ الاسم المفرد لا يبنى على الضم ، كقول الشاعر :
[٣٨٤] بنا تميما يُكشفُ الضبابُ [٥]
،فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون هذه المنصوبات على الاختصاص بدلاً من ضمير المنصوب قبلها ؛ لأنّها عبارة عنه في المعنى ، قلنا : لا يجوز لوجهين :
أحدهما : أنه يؤدي إلى إبدال الظاهر من ضمير المتكلم بدل كل من كل
والثاني : أنّ المنصوب بعد (نحن) وبعد (بنا) عبارة عنه ، ولا يصح جعله بدلاً منه .

---

(1) – أبو عمرو بن العلاء وقد تقدم الحديث عنه

(٢) – قائله : ذو الرمة ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد

(٣) – هذا شطر بيت عجزه :

فينا سراة بني سعد وناديها

قائله : عمرو بن الأهتم ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٣٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه والهمع : وخزانة الأدب ٣٠٦/٨

(٤) – لم أعثر على قائله

(5) – الرجز منسوب لرؤبة بن العجاج ، والبيت من شواهد الكتاب : ٢٣٤/٢ ، واللسان (نقب) ٢٦٦/٢

وأما القسم الذي ليس على صورة النداء : فقولهم : نحن العرب أقرى الناس للضيف ﴾ وبك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، فهذا المنصوب عبارة عن الضمير قبله ، والمنصوب على الاختصاص ، والمدح منصوب بإضمار فعل يمتنع إظهاره كما في النداء ، وإنما يكون الاختصاص في موضع الفخر والتعظيم ، ولهذا لم تنتصب في قوله [١]:

[٣٨٥] نحن بنو أمّ البنين الأربعة

وكذا قوله تعالى ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [٢]على قراءة من نصب عصبة ، نصبها على الحال أي [٣]: نجتمع عصبة لا على الاختصاص .

وهذه الأمثلة التي ذكرناها على قياس قول سيبويه ؛ لأنّه شرط أن يكون من متكلم أو مخاطب .

وقد جاء النصب على المدح والذم والترحم مع الغيبة ، قالوا : الحمد لله الحميد ، (والملك لله أهل الملك) بنصبهما على المدح إذا لم يجعلا صفتين ، وقال الشاعر

[٣٨٦] سقوني الخمر ثم تكنَّفوني عُداةَ الله من كذب وزورِ [٤]

نصب عداه الله على الذم ،ومنه قراءة من نصب قال تعالى : ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [١]، وقال آخر [٢]:

[٣٨٧] لعمري وما عمري على بهيّنٍ لقد نطقت بُطلاً عليّ الأقارعُ

---

(1) – هذا الرجز للبيد في ديوانه ٣٤١ : وبعده :

ونحن خير عامر بن صعصعة

، والبيت من شواهد الكتاب ٢٣٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٤٢/٢ ، ٤٤٩ واللسان (خضع) ٧٤/٨ ،

(2) – الآية ٨ من سورة يوسف

(3) – قرأ بهذه القراءة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ينظر : البحر ٢٨٣/٥ ، والكشاف ٣٠٤/٢ ،

(4) – قائله عروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٥٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤١٧/٢ ، واللسان (نسأ) ١٧٠/١ ، و (سعر) ٣٠١/٥ قائله عروة بن الورد ، وهو في ديوانه ٥٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤١٧/٢ ، واللسان (نسأ) ١٧٠/١ ، و (سعر) ٣٠١/٥

(1) – الآية ٤ من سورة المسد

(2) – قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٤ ، ٣٥ ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٠/٢ ، ٧١ ، واللسان (جدع) ٤٢/٨ ، ومغني اللبيب ٥١٠ ، والخزانة ٤٤٦/٢ ، ٤٤٧

أقارع قيس لا أحاول غيرها **وجوهَ قرود** تبتغي من تجادعُ

نصب وجوه قرود على الذم مع كونه نكرة .

وأمّا النصب على الترحم فنحو قوله[٣] :

[٣٨٨] لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير

نصب اليائسات على الترحم ، والفاعل مضمر يعود على الكروان ، وقال آخر

[٣٨٩] قد أصبحت بقرقرى كوائسا فلا تلمه أن ينام البائسا [٤]

نصب البائس على الترحم ، والفاعل مضمر .

وقال آخر

[٣٩٠] ويأوي إلى نسوة عطّلٍ وشعثا مراضيع مثل السعالي [٥]

وقالوا : مررت به المسكين ، يجوز نصب المسكين على الترحم ، وجره على البدل من ضمير الغائب ، ورفعه على الابتداء ، و (ما قبله) خبره ، أو أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو أنّه مبتدأ ، وخبره مقدر فسره ما قبله ، والفعل المقدر في هذا الباب : أعني ، وأمدح ، أو أذم ، أو أرحم .

---

[3] – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٤٩ ، والبيت من شواهد الخزانة ٢/٣٧٥

[4] – قائله لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٢/٧٥ ، ورصف المباني ٦٨٩ ، ومغني اللبيب ٥٩٣ ، ٦٣٩ ، والهمع

[5] – ينسب لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ٢/٥٠٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٩٩ ، و٢/٦٦ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٢٢ ، ورصف المباني ٤١٦ ، والتصريح

[الاشتغال]

متنٌ " الثالث : ما أُضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو كلّ اسمٍ بعده فعل ، أو شبهه مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه لو سلط عليه هو ، أو مناسبه لنصبه ، مثل : (زيداً ضربتُهُ) أو ([زيداً] مررت به) أ و ([زيداً] ضربت غلامه) أو ([زيداً]حُبِستُ عليه) ينصب بفعل يفسره ما بعده ، أي :
(ضربتُ وجاوزتُ ، وأهنتُ ، ولابستُ) "[1]

الشرح[2] : هذا الثالث[3] من المفاعيل التي يجب حذف الفعل منها ، وهو قياسي ، وإنما وجب حذف الفعل معه استغناء بالمفسِّر عن المفسَّر ، إذ يؤدي ظهوره إلى الجمع بينهما فتبطل فائدة التفسير .

فإن قيل : فقد جمع بينهما في قوله تعالى ﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [4]

قلنا : ليس هو جمعاً بين المفسِر والمفسَر ؛ لأنّ المفسر لم يتم ، وإنما هو من باب البيان بعد الإجمال ليكون أوقع في النفس ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنّه ذكرها أولاً من غير هيئة فكان مجمِلاً ثم ذكرها مع الهيئة ، فكان بياناً لذلك الإجمال .

وحده ما ذكر فقوله : " كلّ اسم بعده فعل " فصل ما بعده غير فعل ، كالمبتدأ إذا كان خبره اسماً ، أو جملة اسمية ، أو ظرفاً ، أو شبهه

والمراد هاهنا اسم الفاعل المتعدي ، واسم المفعول المتعدي إلى اثنين .

وأمّا اسم المفعول المتعدي إلى واحد يرتفع به ولا ينصب ، والصفة لا تنصب المفعول به ، والمصدر لا يتقدم عليه مفعوله ، فلا يتسلط على نصب ما قبله

---

(1) – الكافية ٩٧

(2) – الكتاب ١/٨٠- ٩٦ ، والمقتضب ٢/٢٩٩,٧٦-٣/١٧٦ واللمع ، وشرح ابن يعيش ٢/٣٠- ٣٨ ، والإيضاح على المفصل ١/١٧٢/١٦١، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٥٩- ٤٦١ ، وشرح الكافية للرضي ١/٤٣٧- ٤٥١ ، والفوائد الضيائية ١/٣٥١ – ٣٥٤ ، والهمع ٣/١١٦,١٠٢

(3) – القسم الأول سماعي في المفعول المطلق ، ومن أمثلته ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ وقولهم امرأ ونفسه ،وغيرها ، وقد تقدم ص ٤٥٧، والقسم الثاني هو : المنادى ، وقد تقدم

(4) – الآية ٤ من سورة يوسف .

وإذا لم يتسلط على نصبه لم يفسِّر ناصباً له كالواقع بعد الاستفهام ، وقد أطلق المصنف العام في موضع الخاص .
وأمّا قوله في الفاعل أو شبهه " فإنّه على عمومه " ؛ لأن الكل يشترك في رفع الفاعل الاسم المفعول / كما تقدم [١]
ومثال اسم الفاعل : أ زيداً أنت حابسٌ نفسك عليه ؟ أي : أ لابسك زيداً ؟ ٨١/ب
و و مثال المفعول : أ زيداً أنت محبوس عليه ؟ ، أي : ألا حبست زيداً ،
وقوله " مشتغلٌ عنه بضميره " فصل نحو : زيداً رأيت . فإنه منصوب بما بعده ، وقد أجاز سيبويه الرفع في الشعر ، وأنشد[٢]
[٣٩١] قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع
ورد المبرّد [٣]، وقال : لا ضرورة في نصبه .
وقوله " أو متعلقه " يدخل ما تعلق الفعل فيه متعلق الضمير ، كقولك : (زيداً ضربت غلامه) فإن زيدا لم يقع عليه الفعل ، وإنما وقع على المتعلق بضميره ، وقوله " لو سلط عليه لنصبه فصل نحو : زيد هل ضربته ؟ فإنّه لو سلط عليه لم ينصبه ؛ لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ،
وقوله : " أو مناسبه " يشمل نحو : زيداً مررت به ، فإن الفعل لا يتسلط على نصبه ، وإنما الذي يتسلط عليه مناسبه وهو جزت أو جاوزت ، وكذلك ضربت غلامه ، فإنّ الفعل لا يتسلط على نصب زيد ، وإنما ينصبه فعل من المعنى ، وهو أهنت ، وكذلك أ زيداً حبست عليه ، فإن الفعل لا يتسلط على نصبه ، وإنما ينصبه فعل من معناه ، وهو لابست .
واختلف في ناصب هذا المفعول ، فذهب الكوفيون[١] إلى أنه منصوب بالفعل بعده ، وحجتهم من وجهين :
أحدهما : أنّ الضمير عبارة عنه ، فإذا نصب الضمير كان ناصباً له في المعنى
والثاني :أنّ تقدير العامل على خلاف الأصل،فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الظاهر .

---

[١] – ينظر ص :

[٢] – الرجز منسوب لأبي النجم ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٥/١ ، والخصائص ٢٩٢/١ والمحتسب ٢١١/١ ، وأمالي الشجري ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ،وشرح المفصل٣٠/٢، ٩٠/٦ ، ومغني اللبيب ٨٢٩، وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢والمقاصد النحوية ٢٢٤/٤ ،والخزانة ٢٠/٣-٢٧٣,٢٧٢/٦

[٣] – انظر الخزانة ٣٦٠/١

[١] – ينظر : الإنصاف المسألة (١٢) ص ١/ ٨٢- ٨٣ ، وشرح المفصل ٣٠/٢

وأمّا إذا جعلت الضمير للمصدر ، أو جعل الضمير بدلاً من المنصوب فلا أشكال على من جعل البدل من جملة واحدة ، ومن جعله من جملتين احتاج إلى تقدير عامل

وعند البصريين [٢] هو منصوب بفعل يفسره الظاهر ، وحجتهم من وجهين :

أحدهما : أن الظاهر قد استوفى ما يقتضيه اللفظ ، فلا يقتضي غيره ، وهذه صناعة لفظية ، فالنظر إلى اللفظ دون المعنى .

والوجه الثاني : أن نحو : زيداً مررت به ،وزيداً ضربت غلامه ،وزيداً أنت محبوس عليه لا يصح نصب المفعول بالفعل الذي بعده ، والصور التي ذكرها المصنف (ضربت) في قوة النصب

فأقواها : ما دل على المحذوف بلفظه ومعناه وهو : زيداً ضربته .

والثاني : ما دل على المحذوف بمعناه دون لفظه ، وهو : زيداً مررت به ، أي : جزت زيداً، أو جاوزته .

والثالث : ما دل على المحذوف وقوع الفعل على شيء من سببه [على سبيل الإهانة]، وهو : زيداً ضربت غلامه ؛ لأن ضرب غلام الإنسان إهانة له .

والرابع : ما دل على المحذوف وقوع الفعل على شيء من سببه لا على سبيل الإهانة بل على سبيل الملابسة ، وهو : زيداً لقيت أخاه ، أي : لابست زيداً ؛ لأن وقوع الفعل على شيء من سبب الإنسان كالوقوع عليه .

ومنهم[٣] من زعم أنّ الصورتين الآخرتين أقوى في اقتضاء النصب من الصورة الثانية ؛ لأن الفعل في الصورة الثانية يخالف ما بعده من جهة اللفظ ، ومن جهة التقدير ، وفي الصورتين الآخرتين يخالف في اللفظ ، ويوافق في التعدي ، وكان أقوى في اقتضاء النصب ، ولا محل لهذه الجملة من الأعراب كما لا محل للتي يفسرها .

---

[٢] – ينظر : شرح التصريح : ٢/٣٥٣- ٣٥٤ ، والرضي : ١/٤٣٩

[3] – الرضي ١/٤٣٩

متنٌ : "ويُختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه ، أو عند وجود أقوى منها كـ"إمّا "مع غير الطلب و"إذا" للمفاجأة [١]"

الشرح : [٢]يعني أنه يختار الرفع عند عدم قرائن النصب المختار ، واللازم والقرائن المستوية بين الأمرين ، والضمير في خلافه يعود على الرفع ، وكذلك يختار الرفع عند عطف الجملة التي يجوز فيها الرفع والنصب على جملة اسمية .

ومما يختار فيه الرفع الصور التي ذكرها ، وهي : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ مررت به ، وزيدٌ ضربت غلامَه ، وزيدٌ حبست عليه .

قال سيبويه [٣]: "فالنصب عربي كثير والرفع أجود "

وإنما كان الرفع مختارا ؛ لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف ، ويكون لما بعده محل من الإعراب ، وأما النصب فيتوقف على مجاز الحذف ، ولا محل للجملة بعده من الأعراب

قوله : " أو عند وجود أقوى منها " يعني أنّ الرفع يختار أيضاً ، وإنْ وجدت قرينة من قرائن النصب إذا وجد من قرائن الرفع أقوى منها ، ومثّلهما بـ(أمّا) مع غير الطلب ، و (إذا) التي للمفاجأة .

ومثال اجتماعهما مع قرينة النصب : قام زيد

وأمّا عمرو فقد أكرمته قائماً ، و لولا أمّا لكان النصب مختاراً طلباً للتناسب بعطف جملة فعليه على جملة فعلية ، فلما جاءت (أمّا) كان الرفع مختاراً من حيث أنّ / (أمّا) يقع بعدها المبتدأ غالباً .

٨٢/أ

فإن قيل : فلم يرجح رفع ما بعد (أمّا) والرفع قرينة ، وللنصب قرينة ، فلم ترجحت قرينة على قرينة وقياسهما التساوي ؟!

قلنا : إنما ترجحت (أمّا) لأنها تقتضي شيئين : وقوع المبتدأ بعدها ، وعدم الحذف الذي ترجح به على النصب .

وأمّا النصب فليس في جانبه سوى قرينة واحدة ، وهي الجملة الفعلية المقتضية للنصب طلباً للتناسب .

قوله : "مع غير الطلب " بمعنى أنّه إنما يترجح الرفع بعد أمّا مع غير الطلب . وأمّا مع الطلب فالنصب أرجح ، ومثاله : قام زيد ،وأما (عمر

---

[١] - الكافية ٩٧

[٢] - الكتاب ٨٢/١ ، ٨٣ ، ٩٥ ،١٣٢ ، ١٤٥ ، والمقتضب ٢٩٩/٢، وشرح ابن يعيش ٣٢/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٦٢/٢-٤٦٤وشرح الكافية للرضي ٤٥٢/١- لا٤٥٧ ،والفوائد الضيائية ٣٥٤/١،٣٥٥، والهمع ١٠٩/٣

[٣] - الكتاب : ٨٢/١

فأكرمه) ، وإنما يترجح النصب بعد (أما) مع الطلب ؛ لأنّ النصب له قرينتان الجملة المتصدرة المقتضية للنصب طلباً للتناسب ، وكون الطلب لا يصلح أنْ يكون خبراً عن الاسم بعدها بل لابد من تأويله حتى يصح وقوعه خبراً عن المبتدأ .

قال أبو علي[١] : ما معناه أنّه كان يظن أنّ الأمر لا يقع خبراً للمبتدأ لما بين الإنشاء والخبر من التناقض حتى وجد ذلك في كلامهم ؛ فوجب تأويله .

وأما النصب بعد أما فلا يمتنع ، وفي التنزيل ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [٢]قراءة الجمهور بالرفع ، وإن كان قبله ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ [3] وقرأ الأعمش بالنصب ، ورويت عن عاصم شاذة [٤]بإضمار فعل يفسره الظاهر أي : مهما يكن من شيء فهديناهم ، وكذلك روى قول الشاعر[٥] :

[٣٩٢]فأمّا تميمٌ تميم بن مرّ فألفاهم القوم روبى نياما

رفعاً ونصباً بتقدير مهما يكن من شيء فألفى القوم تميماً تميم مر ، وكذلك يختار الرفع بعد إذا التي للمفاجأة ، كقولك : رأيت زيداً وإذاعبد الله يضربه ؛ لأن ما بعد إذا) يترجح على قرينة النصب ؛ بطلبها المبتدأ ، وعدم الحذف المقتضي لترجيح الرفع على النصب ، وكذلك يترجح الرفع إذا تصدرت الجملة الاسمية طلباً للمشاكلة كقولك : محمد قائم وزيداً أكرمته ، وقد جاء في التنزيل عطف الاسمية على الفعلية كقوله تعالى ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [١]و ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ

---

[١] – انظر الإيضاح العضدي ٨٠ مع تعليق المحقق

[٢] – الآية ١٧ من سورة فصلت

[٣] – الآية ١٦ من سورة فصلت

[4] – ثمود بفتح الدال بلا تنوين ، رويت هذه القراءة عن عاصم ، والمفضل ، والحسن ، وابن أبي إسحاق وغيرهم ينظر : الإتحاف ٣٨١ ، والكشاف ٤٤٩/٣ ، والبحر ٤٩١/٧

[5] – قائله بشر بن أبي خازم في ديوانه ١٩٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٢/١ ، ومجالس ثعلب ٢٣٠ ، والمحتسب ١٨٩/١ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٣٤/١ ، والإيضاح على المفصل ٣١٣/١

[1] – الآية ١٩٣ من سورة الأعراف

ٱلطَّيِّبُ وَٱلعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾ [٢] و ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [٣]

[2] – الآية ١٠ من سورة فاطر

[3] – الآية ٨٦ من سورة البقرة

متنٌ : " ويُختار النصب بالعطف على جملة فعليّة للتناسب ، وبعد حرف النفي ، وحرف الاستفهام ، و" إذا" الشرطية و" حيث " وفي الأمر والنهي ." [1]

الشرح [2]: يختار النصب في مواضع :
الأول : عطف الجملة المفسرة على جملة فعلية كقولك : قام زيد وعمراً أكرمته وإنما اختير النصب طلباً للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ، ومشاكلته ، وفي التنزيل ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴾ [3]أي: ويعذب أو يهين الظالمين لدلالة أعد عليه ، ونقل عن ابن[4] عثمان الرفع شاذا عطفاً على الجملة الاسمية ، وفيه أيضاً ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ ﴾ [5]أي : وأضل فريقاً ، ويحتمل نصب فريقين على الحال من فاعل يعودون ، والجملتان صفتان للحالين أي : تعودون فريقين فريقاً مهديا وفريقاً ضالاً ، وفيه أيضاً ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ ﴾ [6]لأن قبله ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيۡنِۖ ﴾ وفيه أيضاً ﴿ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ [7]وكذا ﴿ وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا ﴾ [1] نصبت بإضمار فعل لمشاكلة ما قبله من الجمل الفعلية ، وقال الشاعر[2]

---

[1] – الكافية : ٩٧ ، وقد جاء بعده في شرح المصنف (إذ هي مواعُ للفعل) لم أثبته لكثرة ورود النص بدونه .

[2] – الكتاب ٨٨/١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢، والمقتضب ، واللمع ، وشرح ابن يعيش ، والإيضاح على المفصل ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٦٥/٢- ٤٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥٧/١- ٤٦٢ ، والفوائد الضيائية ، والهمع

[3] – الآية ٣١ من سورة الإنسان

[4] – جاءت هنا كلمة (بن) ولعلها زائدة وفي شواذ الكرماني : ص ٢٥٦ ، وعن ابن الزبير وإبان بن عثمان (والظالمون أعد لهم) بالواو

[5] – الآية ٣٠من سورة الأعراف

[6] – الآية ١٣ من سورة الإسراء

[7] – الآية ٣٠ من سورة النازعات

[٣٩٣] أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا
والذئبَ أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا
،نصب (الذئب)طلباً لمشاكلة الفعلية قبله ،والرفع أحسن ليسلم من عيب التضمين[٣] ،

وأمّا قوله تعالى﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾[٤]فالأجود أن يعود فاعل يرفع إلى العمل ، وضمير المفعول يعود إلى الكلم ، أي : العمل الصالح يرفع الكلم الطيب ، وإذا عاد ضمير الفاعل إلى العمل تعين رفعه ، وقيل : ضمير الفاعل يعود إلى الله ، وضمير المفعول يعود إلى العمل ، وقياس هذا نصب العمل لتسلط الناصب على ضميره ، ولو عدم الضمير لنصبه .

وأمّا على الوجه الأول فإنه لا ينصبه لتسلط ما في الفعل على ضميره ، وهو مرفوع لا منصوب .

والموضع الثاني : بعد حرف النفي كقول الشاعر[٥]

[٣٩٤]فلا حسباً فخرتَ به لتَيمٍ ولا جدّاً إذا ازدحم الجدودُ

وقول الآخر [٦]

[٣٩٥]فلا ذا جلالٍ هبنهُ لجلالهِ ولا ذا ضياعٍ هنَّ يتركنَ للفقرِ

إي : فلا ذكرت حسباً ، ولا هبن ذا جلال ، ولا يتَركن ذا ضياع ، وإنما اختير النصب ؛ لأن ألف النفي يطلب الفعل ؛ لأنّه الذي يقع عليه النفي دون الذوات وأما إذا وقع النفي بعد الاسم الذي يطلب نصبه ، فإن كان النفي بـ(ما) كقولك : زيد ما ضربته .لم / يجز النصب ؛ لأنّه لا يتسلط الفعل على العمل فيما قبلها ، وإن كان النفي بـ(لا) أو (لم) أو (لن) جاز النصب ؛ لأنها دون ما لكونها أم حروف النفي .

٨٢/ب

---

[١] – الآية ٣٢ من سورة النازعات

[٢] – ينسب للربيع بن ضبع ، وهو من شواهد الكتاب ٨٩/١ ، والمحتسب ٩٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٧ ، والرد على النحاة ١١٤ ،وشرح التصريح ، والخزانة ٣٨٤/٧ ،

[٣] – من عيوب الشعر عند البلاغيين القدامى ما يسمونه التضمين ، وهو : أن تتعلق القافية أو لفظة مما قبلها بما بعدها فيكون جزء الكلام الأول مفتقرا إلى الجزء الثاني ، والبيت الأول محتاجا إلى الأخير ، وينظر : العمدة

[٤] – الآية ١٠ من سورة فاطر

[٥] – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٣٣٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٦/١ وشرح ابن يعيش ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ، ، والرد على النحاة ١١٣ وشرح أبيات سيبويه ، والخزانة ٢٥/٣

[6] – قائله : هدبة بن الخشرم ، وهو في ديوانه ٩٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٥/١ ، وشرح المفصل ٣٧/٢ ، والرد على النحاة ١١٣ ، والخزانة ٣٣٧/٩

وأما (ليس) فمن جوز تقديم خبرها جوز النصب فتقول : أ زيداً لست مثله ؟، ومما يلحق بالنفي العرض كقولك : ألا زيداً تنزله عندنا ؟؛ لأن العرض يطلب الفعل أيضاً

والموضع الثالث : الاستفهام ، ولا يخلوا الاسم الذي يطلب نصبه من أن يقع قبل الاستفهام أو بعده ، فإن كان قبله كقولك : زيدٌ هل ضربته ؟ فإنه يمتنع نصبه لأنّ ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر ناصباً له .

وإن كان بعده فلا يخلو من أن يكون الاستفهام بالاسم أو بالحرف ، فإن كان بالاسم نحو : أيهم ضربته فالاختيار الرفع ؛ لأن الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل ، ويجوز النصب ، ويقدر الناصب بعده فيقال : أيهم ضربت ضربته ؟ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وإن كان الاستفهام بالحرف فلا يخلو من أن يكون بالهمزة أو بـ(هل) [1]

فإن كان بالهمزة كقولك : أ زيد ضربته فالاختيار النصب لأنّ الاستفهام عن الفعل فهو يطلب الفعل المقتضي للنصب ، ويجوز الرفع وينصرف الاستفهام إلى الخبر ، وقولهم : أ زيداً أنت محبوس عليه ، وأ زيداً أنت مكابر عليه ؟ في اسم المفعول ضمير مرفوع يعود إلى أنت والجار والمجرور في محل النصب فلذلك اختير النصب بفعل من معنى محبوس أي : انتظر زيداً ، أو أترقب زيداً ، أو بفعل من معنا مكابر أي : أسلبت زيداً أو أو أنزعت زيداً أنت مكابر عليه أي : مغلوب عليه ، ويجوز تقديراً : لابست زيداً ، و أ زيداً أنت ضاربه ؟ و أ عمر أنت مكرم أخاه ؟ ، ضمير الفاعل يعود إلى أنت ، وفي (السوط ضرب به زيد) و (الجران أكل عليه اللحم) ضمير المجرور يعود على الأول ، وهو في محل نصب ، فلذلك اختير نصب الأول ، وتقدير الناصب : ألابس زيد السوط ضرب به وأ لابس اللحم الجران أكل عليه) لأن الملابسة تقدر في كل موضع لا يمكن فيه تقديره فعل من لفظ الظاهر ، ولا من معناه

ويجوز أن تقدر الفعل في الثانية من معنى عليه أي : أرتكب اللحم الجران ، أو أعلى اللحم الجران أكل عليه ، وإذا فصلت بين همزة الاستفهام والاسم بظرف لم يتغير الحكم كقولك : أكل يوم زيداً تضربه ، وإن فصلت بينهما بغير الظرف كقولك : أنت زيد ضربته ، فالاختيار عند سيبويه الرفع ، والاختيار عند الأخفش النصب قياساً على النصب بالظرف[1] .

أما سيبويه فرأى أن الاسم بعد الاستفهام من الاسم المقتضي لنصب الفعل ، فرجع الاسم إلى اختيار رفعه ، وليس الفصل به كالفصل بالظرف ، فيكون

---

[1] – جاءت هنا عبارة (فإن كان بالهمزة أو بهل) ولا داعي لها فلم أثبتها ، وسيأتي مناقشة الاحتمال الثاني وهو الاستفهام بهل في الصفحة التالية

[1] – الكتاب : ٨٤/١

أنت مبتدأ ، وزيد مبتدأ ثان ، والجملة خبر عن زيد ، وعائده ضمير المنصوب ، والجملة خبر أنت ، وعائده ضمير المرفوع .
وإذا نصبت زيداً فالتقدير : أضربت زيداً أنت ضربته ،
وإن كان الاستفهام بهل كقولك : هل زيداً ضربته ؟فإنه شاذ ، سواء رفعت زيداً أو نصبته ، بخلاف الهمزة ، والفرق بينهما من وجهين :
أحدهما :أن (هل) قد تأتي بمعنى قد ،و (قد) لا يقع بعدها لفظ الاسم فكذلك (هل)
والثاني : أنّ الهمزة أعم تصرفاً من (هل) بدليل وقوعها متصلة ، وللإنكار كقوله تعالى ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٢]وغير ذلك من المعاني ، فلذلك حسن معها ما لم يحسن مع هل .
والموضع الرابع : بعد (إذا) الشرطية و (حيث)
أما (إذا) فنقل عن الكوفيين وعن سيبويه والأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها ، ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية [٣]
حجة من خصصها بالفعلية أن فيها معنى الشرط المقتضي للفعل ؛ لأنه تعليق حكم على حكم ، ولا يصح التعليق في الذوات ، وعلى هذا فيجب النصب بعدها ، قياساً على (أن) كقولك : إذا زيد تلقاه فأكرمه
حجة من يجوز الرفع بعدها بالابتداء : السماع والقياس ،
أمّا السماع ، فقول الشاعر[١] :
[٣٩٦] إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ
فإنه ضمير الشأن ؛ لعدم عوده إلى سابق ، والجملة مفسرة له ، وقول الآخر[٢]:
[٣٩٧] إذا رَيدةٌ من حيثما نَفَحَت له أتاهُ برياها خليلٌ يواصلُهْ
، فريدة مرفوعة بالابتداء من حيث صفتها ، و (حيث) مضافة إلى الجملة ، و (ما) زائدة ، ولو ارتفعت (ريدة) بفعل يفسره (نفحت) لأفضى إلى محذورين :
أحدهما : أنْ يكون المضاف إليه مفسراً للعامل في موصوف المضاف ، وهو لا يتسلط على العمل فيه ، فلا يفسر عاملاً فيه .

---

[2] – الآية٦٨ من سورة يونس

[3] – الكتاب ١٠٧/١

[1] – ينسب لضيغم الأسدي ، والبيت من شواهد اللسان (ظلم) ٣٧٣/١٢ ، والتاج (ظلم)

[2] – قائله أبو حية النمري ، وهو في ديوانه ٧٢ ، والبيت من شواهد العين ( ) ٦٥/٨ ، ومغني اللبين ، وهمع الهوامع ، والخزانة ٥٥٤/٦ ، ٥٥٩

والثاني : أنّه من تتمة الصفة ، والصفة لا تتسلط على العمل في الموصوف ، ولا يفسر عاملاً فيه ، فكذلك / تتمتها ، وخبر المبتدأ محذوف دل عليه (نفحت له) أي : شم ريحها .

أ/٨٣

وأما القياس : فعلى الاستفهام والنفي ، فإنها تطلب الفعل ، ويصح وقوع الاسمية بعدها

وأما الفرق بينهما وبين (إنْ) فإن (إذا) تكون ظرفاً من غير شرط و (إن) مختصة بالشرط ، فلذلك دخل المختص بالشرط مزية على مالا يختص به

وإذا تقرر ذلك يقول ذي الرمة[٣]

[٣٩٨] إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتِهِ فقامَ بفأسٍ بين وِصليكِ جازرُ

يروى بنصب ابن ورفعه ، فنصبه بإضمار فعل يفسره الظاهر ، ورفعه بالابتداء على من أجاز وقوع المبتدأ بعدها ، وبإضمار فعل لم يسم فاعله على قول من منع ذلك ، أي : إذا بلغ ابن أبي موسى ،

وكل موضع كان النصب مختاراً بعدها بإضمار فعل إذا وقع بعدها مرفوع كان الاختيار رفعه بإضمار فعل ، كقوله تعالى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[١] وسيبويه والأخفش يوافقان المبرد في الاختيار[٢] ويخالفانه في الجواز .

وأما حيث فإنها تدل على المجاراة ، فيختار بعدها النصب كقولك : حيثما زيدا تجده فأكرمه ، والرفع بعدها أقوى من (إذا) ؛ لأنها قد تخرج عن الجزاء ، كقولك : اجلس حيث زيد جالس .

والموضع الخامس : الأمر والنهي والدعاء ، كقولك : زيداً أكرمه وعمراً لا تضربه وبكر لينصرنَّه خالد ، واللهم زيداً فاغفر له ، وزيداً أمر الله عليه العيس ، ومنه قول أبي الأسود يمدح علياً كرم الله وجهه وابن عباس ، وهو أمير البصرة لإكرامهما له[٣]،

[٣٩٩]أميران كانا آخياني كلاهما فكلا جزاه الله عني بما فعل

وإنما اختير النصب هاهنا لوجهين :

---

[3] – ديوان ذي الرمة ١٠٤٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٢/١ ، والمقتضب : ٧٧/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٤ ، والإيضاح على المفصل ٣١١/١ ، ومغني اللبيب

[1] – الآية ١ من سورة الانشقاق

[2] – قال سيبويه ١٠٧/١ : يحسن ابتداء الاسم بعدها " ، والمقتضب ، ومعاني الأخفش

[3] – قائله أبو الأسود الدؤلي ، وهو في ديوانه ١٠٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ٣٨/٢ ، والرد على النحاة ١٠٤ ، وشرح أبيات الكتاب

أحدهما : أن الأمر طلب الفعل ، والنهي طلب ترك الفعل وإنما يتحقق ذلك في الفعل
والوجه الثاني : أن الاسم إذا رفع بالابتداء لم يصح جعل الطلب خيراً له إلا بتأويل إمّا على إضمار القول ، والجملة بعده محكية القول ، وإما على تقدير زيد أمرتك بضربه ، ونهيتك عن ضربه ؛ لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، وهذه المعاني لا تحتمله ، والدعاء يوافق الأمر والنهي في الطلب ؛ فكان حكمه حكمها وكذا حكم الأمر والنهي الواقع بعد أمّا نحو : أما زيداً فاقتله وأما خالداً فلا تكرمه ، ويقدر الناصب للاسم بعده ؛ لتعذره بعد أما ، أي : أمّا زيداً فاقتل ما قبله .
وأما خالداً فلا تكرم . وإذا لم يستعمل الفعل ، والضمير ، فالنصب ليس إلا كقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ (٤)

وأمّا إذا كان الأمر باسم فعل مثل : زيد ترى له وعمرٌ مناعةِ فإنه يتعين الرفع ؛ لأنه لا يتقدم معموله عليه عند البصريين ، فلا يفسر ما تعمل فيه لعدم تسلطه عليه،وكذلك إذا كان التعجب بصيغة الأمرنحو : زيد أسمع به وعبد الله أبصر به يتعين الرفع أيضاً ؛ لامتناع تسلط الفعل على ما قبله لعدم تصرفه ، ولأنّ المجرور في محل الرفع عند الأكثر .
والموضع السادس : يختار النصب إذا كان الذي من سببه منصوباً ، والرفع إذا كان مرفوعاً ، فالنصب كقولك : أ زيداً ضربت عمراً وأخاه ، أي : أهنت زيداً ضربت عمراً وأخاه ، ويتعين عود الضمير إلى زيد إذا لو عاد إلى عمرو لبطل الارتباط بزيد ، والرفع كقولك : أ زيد ضرب أخوه عمراً ، إما على الابتداء ،وإمّا بتقدير (افجر) زيداً أو أقهر زيد .
وأما : أ زيداً ضرب أخوه غلامه ، فيستوي الرفع والنصب لكون الضارب والمضروب من سببه ، فإن نظرت إلى المنصوب قدرت أهان زيد أو إن نظرت إلى المرفوع قدرت أضعف زيد .
وأما أ زيداً ضربت رجلاً يحبه ؟ ، فإنْ قدرت ضمير المفعول يعود إلى زيد فالاختيار نصب زيد ، بتقدير : أهنت زيداً ، وإن قدرت ضمير الفاعل يعود إلى زيد فالرفع بتقدير : أضعف زيداً ، أو أهين زيد .
وأمّا أ زيد ضربت غلام له ؟ ، فإن جعلت له صفة للغلام رفعت زيداً لكون الحال والمجرور صفة لمرفوع ، وإن جعلته مفعولا له ، أي : ضرب غلامه لأجله نصبت زيدا ؛ لأنّ الجار والمجرور في موضع نصب .

(4) – الآية ٩، ١٠ من سورة الضحى

متنٌ :"و عند خوفِ لبسِ المفسِّر بالصفةِ ،نحو ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [١] ويستوي الأمران في مثل : زيدٌ قامَ وعمرو أكرمته "[٢].

الشرح[٣] : عليه مناقشة في قوله : " وعند خوف لبس المفسر بالصفة " ، والأجود أنْ يقال : " وعند خوف لبس الخبر بالصفة " ، أي : إذا رفع التبس الخبر / بالصفة إذ يصلح أن يكون خبراً ، وأنْ يكون صفةً ، وإذا نُصب زال ذلك اللبس ، وتعين للتفسير ؛ لأنَّ المفسِّر لا يصلح أن يكون صفة حتى تلتبس الصفة بالمفسِّر ، ولأنَّه يُعَلَّلُ اختيار النصب مع النصب بمنع الصفة ، ٨٣/ب

وقد أجمع القراء على نصب " كلّ " إلاَّ شاذاً [٤] ، ولا يصح أن تكون الجملة صفة ؛ لأنّ الصفة لا تتسلط على العمل في الموصوف ، وإذا تطلَّب الصفة كان من باب التكسير ، فأفاد عموم الخلق .

وأمّا الرفع : فإنّه ضعيف ؛ لوجهين - وإن كان قياس القرينة اختيار الرفع :

أحدهما : أنّه إذا رُفع احتمل أن تكون الجملة خبراً ؛ فتفيد عموم الخلق ،واحتمل أن تكون صفة ، والخبر يقدر ؛ فلا يفيد عموم الخلق لتخصص الموصوف بالصفة ، فلا يتعين المقصود بالخبر[٥]،

---

[١] - الآية ٤٩ من سورة القمر

[٢] - الكافية ٩٧-٩٨ .

[٣] -الكتاب ٩١/١ ، ١٠١ ، والمقتضب ، واللمع ، وشرح ابن يعيش ٣٥/٢- ٣٧ ، والإيضاح على المفصل ١/ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٦٩/٢-٤٧٠ وشرح الكافية للرضي ٤٥٧/١- ٤٦٧ ، والفوائد الضيائية ،

[٤] - نسب ابن جني قراءة الرفع في المحتسب ٣٠٠/٢ لأبي السّمال ، ورجح الرفع ، بالابتداء

[٥] - قال الرضي ١/ ٤٦٣ : " لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة فلا يصلح إذن للتمثيل ، لآن مراده بكل شيء : كل مخلوق ، نصبت (كل) أو رفعته ، وسواء جعلت " خلقناه " صفة ، مع الرفع أو خبرا عنه "

وأمّا النصب فإنّه تتعين معه الدلالة على عموم الخلق

الثاني : لو قدّرنا وتعين [أن] يقدر الخبر لبطل مقصود الآية في الدلالة على التمدح بعموم الخلق ؛ لأنّه يصير المعنى : كل شيء مخلوق لنا بقدر ، فيدل المفهوم على مخلوق لغيره ، وإذا شاركه غيره في الخلق بطل مقصود دلالة الآية على المديح ، ولهذا أجمع القراء على نصبه ، ولو قلت : هذا رجل ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو مررت به لم يجز النصب على التفسير ؛ لأنّ الجملة صفة .

وأمّا قول الشاعر[١]:

[٤٠٠] أبحتَ حمى تهامةَ بعدَ نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

فإنمّا ارتفع شيء لأمرين :

أحدهما : أنّ الصفة لا تعمل في الموصوف .

والثاني : فساد المعنى ، وانقلاب المدح ذماً .

قوله : " ويستوي الأمران في مثل : زيد قام وعمرو أكرمته " ، وفي التنزيل ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[٢] قرئ رفعاً ونصباً ؛ لأنّ قبله ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ﴾[٢] ، وهذه الجملة مركبة من جملتين :

الأولى اسمية ، وتسمى الكبرى ، والثانية فعلية ، وتسمى الصغرى ، وإذا أراد المتكلم العطف على إحدى الجملتين ترجحت بإرادة المتكلم ، وإن لم يكن له إرادة تساويا .

وبيان تساويهما : أنّ الثانية تترجح بالقرب ، والأولى باختيار الرفع ؛ لعدم الحذف ، وإذا سقط رجحان القرب برجحان اختيار الرفع بقي في مقابله الجملة بالجملة فتساويا ، هذا تحقيق ما قالوه[٣].

وقد قدح الزيادي[١] في جواز النصب ؛ لأنّ الجملة الصغرى في محل الرفع لكونها خبراً فإذا عطف عليها بجمله شاركتها في الخبرية ، فوجب

---

(١) – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٧/١ ، و قد تقدم هذا البيت في الشاهد رقم [١٩٧

(٢) – الآية ٣٩ من سورة يس

(٣) – ينظر شرح المفصل ٣٢/٢- ٣٣ ، و التصريح ٢/ ٣٧٠- ٣٧١

(١) – الزيادي – إبراهيم بن سفيان بن سلم : تقدمت ترجمته ص ١٧٢ ، ولعل القدح هنا على سيبويه في المثال الذي أورده،وهو (زيد قام وعمرو كلمته) ينظر شرح الرضي ٤٦٥/١ – ٤٦٦ .

أن يكون فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، ولا رابط فيها ، فوجب الرفع وبطل النصب ،
وأجابوا عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة :
أحدهما : تقدير ضمير عائد على المبتدأ ، وهذا ضعيف ؛ لأنّه لا دليل عليه لا من لفظ ولا من معنى .
والثاني : أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، بدليل : رب شاه وسخلتها ، وهذا ضعيف ؛ لأنّه خرمٌ لقاعدة الجملة الواقعة خبراً
والثالث : أنه لمّا لم يظهر في الجملة إعراب صار كأنه لا موضع لها من الإعراب ، فلذلك جاز العطف عليها من غير ضمير ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ عدم ظهور الإعراب لا يغني عن عود الرابط إلى المبتدأ .
وإذا تقرر ذلك عُلم أنّ القدح قوي ،وأنّ الرفع هو الوجه ، والنصب ضعيف .

متنٌ : " ويجب النصبُ بعدَ حرفِ الشرطِ وحرفِ التَّحضيض ، مثلُ : " إنَّ زيداً ضربتَهُ ضربَكَ " ، و" ألا زيداً ضربتَهُ "، وليسَ مثلُ " أ زيدٌ ذُهبَ به " منه ، فالرفع لازم ، وكذا ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [١]، ونحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ ﴾ [٢]فالفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيبويه ، وإلا فالمختار النصب "[٣].

الشرح [٤]: لا يخلو الشرط إمّا أنْ يكون بالاسم ، أو بالحرف ،فإن كان بالاسم لم يضم الفعل بعدها إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر[٥]:
[٤٠١]فمن نحنُ نؤمنْهُ يبتْ وهو آمنٌ ومن لا نجرهُ يُمْسِ منا مُفَزَّعا
وقول الآخر [٦]:

---

[١] – الآية ٥٢ من سورة القمر
[٢] – الآية ٢ من سورة النور
[٣] – الكافية : ٩٨- ٩٩
[٤] – الكتاب ١٣٢/١ ، والمقتضب ١٩٩/٢، وشرح ابن يعيش ٣٢/٢-٣٥،شرح الكافية لابن الحاجب ٤٧١/٢ – ٤٧٧ ، وشرح الرضي ١/ ٤٦٩- ٤٧٧ ، والفوائد الضيائية ٣٦٠/١- ٣٦٣
[٥] – ينسب لهشام المري ، والبيت من شواهد الكتاب : ١١٤/٣ ، والمقتضب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٦١٩/٢، والخزانة ٣٨/٩ ، ومغني اللبيب ٥٢٦ ، والهمع ٥٩/٢

[٤٠٢] صعدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ أَينَمَا الرِّيحُ تميِّلها تَمِلْ

وقول عدي بن زيد[٧]:

[٤٠٣] فمتى واغلٌ يَنُبْهُمْ يُحيُّو هُ وتُعطفْ عليه كاسُ السَّاقي

، وإنما لم يظهر الفعل بعدها ؛ لأنّها [لا] تدل على معنى في نفسها ، وإنما تدل على الشرط لتضمنها حرف الشرط ،فضعفت لذلك دلالتها على الفعل ؛ فلذلك تضمر معها.

وأما حرف الشرط فلا يخلو إمّا أن يقع الاسم بعده أو قبله ، فإن وقع قبله ، كقولك : زيدٌ إن تكرمه يكرمك ، وجب رفعه بالابتداء ؛ لأنّ فعل الشرط لا يعمل فيما قبل حرف الشرط ، فكذلك لا يُفَسر ما يعمل فيه .

وإن وقع بعدحرف الشرط ،كقولك:إن زيداً تكرمه يكرمك ،وقول الشاعر[١] :

[٤٠٤] لا تجزعي إن مُنْفِساً أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

فإنه يجب نصبه عند الجمهور ، ويمتنع رفعه ، خلافاً للأخفش [٢]فإنّه نقل عنه جواز الرفع بالابتداء ، وخلافاً للفراء / فإنّه نُقل عنه[٣] أنّ " أحداً " من قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[٤]يرتفع بالضمير العائد عليه ، وهو ضمير الفاعل لا بفعل مقدر .

٨٤/أ

لنا : إنّ حرف الشرط يختصُّ بالفعل ؛ لأنَّه عبارة عن تعليق حكمٍ على حكمٍ بحرف الشرط ، وإنما يقبل التعليق الأحداث الصادرة من الذوات ، وأمّا الذوات فإنها متحققة الوجود غير قابلة للتعليق ، والمحتمل للوجود وعدم

---

(٦) – قائله : عدي بن زياد ، وهو في ديوانه ١٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، وشرح الرضي : ٤٦١/١ ، والإنصاف ٦١٨/٢، وشرح المفصل ١٠/٩ ،واللسان (وغل) ٧٣٢/١١

(٧) –قائله عدي ابن زيد ، وهو في ديوانه ١٥٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٦/٢ ، و الإنصاف ٦١٧/٢ ، و ابن يعيش ١٠/٩ ، واللسان (وغل) ٧٣٢/١١ ، والهمع ، والخزانة ٤٦/٣ ، و٣٧/٩ ، ٣٩

(١) – قائله : النمر بن تولب ، وهو في ديوانه ص ٧٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٣٤/١ ، والمقتضب ٧٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٨/٢ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٣١٥/١ ، وشرح الرضي ٤٦١/١ ، والخزانة ٣٢/٣ ، ٤١/٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، والمغني ، واللسان (عمر) ٦٠٤/٤

(٢) – مغني اللبيب ٧٥ :٧

(٣) – معاني القرآن :٤٢٢/١

(٤) – الآية ٦ من سورة التوبة

الوجود . وقد روي [٥]: (إن منفسٌ أهلكته) بإضمار : إن هُلِكَ منفسٌ ، وكذا إن وقع بعدها مرفوع رفعه بإضمار فعل ، كقوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [١] و ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ [٢] و﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [٣].

فإن قيل : فالاستفهام والنفي يشاركان الشرط في طلب الفعل فلم اختص حرف الشرط بالوجود دونهما ؟

قلنا : الفرق بينهما أنّ الشرط لا يكون إلا بالفعل لما ذكرنا من تعليق الأحكام وأمّا الاستفهام والنفي فقد يردان على الأحكام .

وإن كانت اسماء نحو : هل زيد أخوك ، وأزيد قائم ، وما زيد قائما ، فلذلك لم يكن النصب بعدهما واجبا .

وأمّا حروف التخصيص فإنما وجب النصب بعدها بإضمار فعل ؛ لأنها إذا وليت المستقبل أفادت التحضيض والحث على الفعل ،

وإذا وليت الماضي أفادت التوبيخ على عدم فعله ، والحث والتوبيخ لا يكونان إلا مع الفعل ، فلذلك إذا وقع بعدها اسم وجب أن يكون بإضمار فعل لاقتضائها للفعل ، كقول الشاعر [٤]:

[٤٠٥] تعدون عقْرَ النِّيب أفضلَ مجدكم بني ضوطري لولا الكَميَّ المقنَّعا

أي : لولا تعدون الكميّ المقنعا

فتقول : هلا زيد ضربته ، ولولا زيدا تكرمه ، ولولا عمرا تكرمه ، وألا عمراً تكرمه .

---

[٥] – المقتضب ٢/ ٧٦ .

[١] – الآية ١٧٦ من سورة النساء .

[٢] – الآية ١٢٨ من سورة النساء

[٣] – الآية ٦ من سورة التوبة

[٤] – البيت لجرير في ديوانه ٩٠٧ ، وقيل للأشهب بن رميلة ، وقيل للفرزدق ، وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٤٥ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢ ، ٨/ ١٤٥ وتخليص الشواهد ، ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤ ، والهمع ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩ ، والأزهية ١٦٨ ، والجنى الداني ٦٠٦ ، واللسان (ضطر) ٤/ ٤٩٨ والخزانة ٣/ ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠

وإنما جاز وقوع الاسم بعدها بتقدير حذف الفعل ، بخلاف (السين) و (سوف) و(قد) و (لم) فإنه لا يحذف الفعل بعدها ؛ لأنها نزلت منزلة الجزء من الكلمة ، ولا يفصل بين الشيء وما هو جزئه كـ(لام التعريف) وأمّا حروف التحضيض فقام ما فيها من طلب الفعل فكأنها أفعال ، فلذلك وليها الاسم ، وقياس من رفع بعد إنّ الشرطية بالابتداء أن يرفع بعد هذه بالابتداء أيضاً ، وقد جاء رفع الاسم بعدها بالابتداء ، كقول الشاعر[1]:

[٤٠٦] ونبئتُ ليلى أُرسلتْ بشفاعةٍ إليّ فهلا نفسُ ليلى شفيعُها

ولا يمكن تقدير فعل يفسره الشفيع ؛ إذ يصير الشفيع غيرها ، وأمّا (أزيد ذهب به) فإن أسند الفعل إلى المصدر ، أي : ذهب الذهاب به ؛ كان الجار والمجرور في موضع نصب ، وكان الاختيار نصب زيد .

وإن كان الجار والمجرور في موضع الفاعل وجب رفع زيد ؛لأن الضمير العائد عليه في محل الرفع ،ولأنّ الفعل الذي بعده لا يتسلط نصبه ، ويحتمل رفعه بالابتداء ،أو بفعل ، أي:غلب زيد ، ورفعه زيد ذهب له ،وأمّا ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾[2]فقد أجمع القراء على رفعه ، على تقدير أن تكون الجملة صفة للنكرة ، وخبر المبتدأ (في الزبر) ، والتقدير : وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر، وإنما وجب الرفع ؛ لأنّ المعنى يفسد مع النصب إذ يصير المعنى أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، وليس الأمر كذلك .

وأما قوله ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ ﴾[3] ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾[4]و ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ ﴾[1] فقد أجمع القراء على رفعها ، إلا

---

[1] – اختلف في نسبته ، فقيل : قائله مجنون ليلى ، وهو في ديوانه ١٥٤ ، وقيل لإبراهيم الصولي ، وهو في ديوانه ١٥٨٨ ، وقيل لابن الدمينة ، وهو في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، وقيل للصمة بن عبد الله القشيري ، والبيت من شواهد الأغاني ٣١٤/١١ ، والخزانة ٥١٣/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، وأوضح المسالك ١٢٩/٣ ، ومغني اللبيب ١٠٣ ، و التصريح ١٥٧/٣

[2] – الآية ٥٢ من سورة القمر

[3] – الآية ٢ من سورة النور .

[4] – الآية ٣٨ من سورة المائدة .

[1] – الآية ١٦ من سورة النساء

عيسى بن عمر [٢]، فإنه قرأ بالنصب على القياس؛ لوقوع الأمر في موضع الخبر ، ولمّا أجمع القراء على الرفع [٣]عُلم أنه المختار ؛ لأنهم لا يجمعون على خلاف المختار،واحتاج إجماعهم إلى جواب .

واختلف سيبويه والمبرد في الجواب ، فقال سيبويه[٤] " خبر الأولى محذوف تقديره ومما يتلى عليكم حكم الزانية ، وحكم السارق ، وحكم اللذان يأتيانها منكم ، والجملة الثانية بيان الحكم الموعود به ، والفاء لعطف جملة على جملة ؛ فلذلك وجب الرفع إذ لا يستقيم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى " ، وقال المبرد [٥]: " إنما وجب الرفع لأن اللام بمنـزلة الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل ، والفاء تفيد السببية ، مثل الذي يأتيني فله درهم ، ولو انتصب لقلب معنى السببية ؛ لأنها تقع خبر المبتدأ المشبه للشرط "،

ويضعف هذا الجواب : أنّ اسم الفاعل ليس في معنى الفعل في باب الشرط ، ولهذا لا يدخل عليه حرف الشرط ، وإنما يتحقق شبه الشرط بوقوع الفعل في الصلة .

وجوابه : أنّ الصلة قد تكون بالظرف نظراً إلى تقديره / بالفعل وإن كان حرف الشرط لا يدخل عليه ، فكذلك يقدر اسم الفاعل في معنى الفعل ، وإن كان لا يدخل حرف الشرط عليه[٦] . ٨٤/ب

قوله : "وإلا فالمختار النصب " لما تقدم فيما إذا وقع الأمر في موضع الخبر

---

(2) – المحتسب ١٠٠/٢ ، وشرح الرضي ٤٧٢/١

(3) – شرح الرضي ٤٧٢/١

(4) – الكتاب ١/ ١٤٣– ١٤٤ ، بتصرف ، وينظر : شرح الرضي ٤٧٣/١

(5) – قال في الكامل ٢٦٥/٢ فأما قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة ... ﴾ وكذلك ﴿ الزانية والزاني ...﴾ : فليس على هذا ، والرفع الوجه ؛ لأن معناه الجزاء ، كقوله " الزانية": أي التي تزني ،فإنما وجب القطع للسرق والجلد للزنا ، فهذه مجازاة ، ومن ثم جاز : الذي يأتيني فله درهم ، فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالإتيان "

(6) – قال الرضي ٤٧٣/١ : وتقدير المبرد أقوى ؛ لعدم الإضمار فيه ، كما في تقدير سيبويه "

[التحذير]

متنٌ ، " الرابعُ : التحذيرُ ، وهو معمولٌ بتقدير : (اتق) ؛ تحذيراً مما بعدَه ، أو ذُكِرَ المُحَذَّرُ منهُ مُكَرَّراً مثلُ : (إيّاك والأسدَ) و(إياك وأن تحذفَ) و(الطريقَ الطريقَ) وتقول : (إياك من الأسدِ) ، و(من أن تحذف) ، و(إياك أن تحذف) ، [بتقدير (من)] ، ولا تقول : (إياك الأسد) ؛لامتناع تقدير (من) [1]".

الشرح [2]: أي :الرابع من المفاعيل الواجب حذف الفعل معها خلافاً لابن درستويه [3]فإنه أجاز إظهار فعله ، حجة الجمهور من وجهين :

أحدهما : أن المتكلم تصور ضيق الوقت عن التصريح بالعامل لشدة الاحتياج إلى التحذير ، ومفارقة الأمر المحذور ؛ فلذلك لم ينطق به

والثاني : أنه تصور في الذهن كثرة استعماله لو نطق به فألزمه الإضمار طلباً للخفة ؛ لأنّ كثرة الاستعمال مظنة للتخفيف .

ويقدر من الأفعال : اتَّق ، احذر ، وباعد ونحّ ، على حسب المعنى ، وأصله اتقاك أو باعدك أو نحّاك ، وإن لم ينطق به فعدل عنه إلى اتق نفسك ؛ لأنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول في غير أفعال القلوب[4] ، ثم لما قدر حذف الفعل بفاعله - لما عللنا - ؛ زال موجب الإتيان بالنفس ؛ فعاد الضمير منفصلاً لعدم ما يتصل به .

قوله :" التحذير هو معمول "[1] لا يصح عود الضمير إلى التحذير ؛ لأنه ليس بمعمول إنما المعمول المحذر ، وهو المفعول ، وأما التحذير فإنه معناه معمولٌ الجنس يشمل المحذر وغيره و " بتقدير اتق" ؛ كقولك : إياك ، لمن قال : من تكرم ؟

و" تحذيراً " فصل غير التحذير ، كقولك : إياك ، لمن قال : من أتق ؟

---

[1] - الكافية : ٩٩ .

[2] - الكتاب ١/ ٢٧٣- ٢٧٩ ، والمقتضب ٢١٢/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٤٧٨/٢- ٤٨٣ ، وشرح ابن يعيش ٢٥/٢- ٣٠، والإيضاح على المفصل ، وشرح الكافية للرضي ٤٧٩/١- ٤٨٥ ، والفوائد الضيائية ٣٦٥/١- ٣٦٧ ،

[3] - عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي (ت ٣٤٧ هـ) من تلاميذ المبرد ، ترجمته في إشارة التعيين ١٦٢ ، والإنباه ١١٢/٢- ١١٥ ، وطبقات الزبيدي ١٢٧ ،

[4] - لا يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول إلا في نحو : وجدتني ، وعلمتني وغيرها من أفعال القلوب ، وينظر التصريح : ١٣٢/٤

[1] - التحذير في الاصطلاح : إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه أو ما جرى مجراه " ينظر الارتشاف ٢٨٠/٢

"أو ذكر المحذر منه مكرراً " هذا حد للمحذر المكرر ، وذكر الشيء هو الجنس لأن الموصوف محذوف يشمل المحذر وغيره ، و" المحذر" فصل غير المحذر و" مكرراً " فصل المحذر غير المكرر .
ومما جاء من هذا الضابط القياسي قوله عليه السلام[٢] : « إياك وما يعتذر منه وإياك والغيبة » ،وقول عمر رضي الله عنه [٣]: "« إياي وإن يحذف أحدكم الأرنب" » ، وقولهم : إياك والأسد ، وإياك والشر ، ورأسك والحائط ، وماز رأسك والسيف ، ومن المكرر : الله الله ،والأسدَ الأسدَ ،والصبيَّ الصبيَّ ،والجدارَ الجدارَ ،وأخاك أخاك والطريقَ الطريقَ ، ونتكلم على تحقيق هذه الألفاظ :
فأما : إياك والأسد فلا بد مع الاسم الثاني من حرف العطف أو حرف الجر ، كقولك : إياك من الأسد ، وإياك والشر ؛ لأنّ الفعل الناصب للضمير المنفصل لا يتعدى إلى مفعول واحد ، فلا يقال : باعد نفسك الأسد ؛ لعدم تعدينه إلى اثنين
فإن قيل : فكيف يصح العطف في نحو : إياك والأسد ، وإياك والشر ، وما شاكله ؟ والعطف يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عيه في الحكم ، وذلك يؤدي إلى أنّ الأسد والشر محذورين مخوفين كالمخاطب ؟!
قلنا : هذه أفعال إضافية ، فإذا وجد البعد من المخاطب لزم منه بعد الأسد والشر عنه فقد اشتركا في إضافة البعد إليهما ، واختلاف معناهما من كونه المخاطب خائفاً ، والأسد والشر مخوفين لا يمنع من عمل الفعل فيهما ، بدليل : (أعطيت زيداً درهماً) فإن العامل فيهما موجود مع حصول التغاير بينهما ، وإنما نهى عمر رضي الله عنه عن حذف الأرنب بالعصا ؛ لأنها إذا ماتت تحذف بالعصا لم تحل ، والتحذير للمخاطبين لا له ، وفي تقديره وجهان :
أحدهما : للزجاج [١] أن التقدير : إياي وإياكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، فحذف إياكم ؛ لدلالة أحدكم عليه
والثاني : أنه لا حاجة إلى تقدير (أحدكم) ؛ لأنه قد عُلم أن التحذير للمخاطبين من قوله : أحدكم ، وإنما ذكر نفسه وإن لم يكن داخلاً في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها ، كأنّه قال : باعدوني عن مشاهدة حذفها
وأما : (إياي والشر) فله تأويلان :

---

[٢] – أخرجه الضياء عن أنس بن مالك بلفظ : إياك وكل أمر يعتذر منه
[٣] – ينظر : الكتاب ١/٢٧٤ ، والارتشاف ٢/٢٨١ ، والتصريح ٤/ ١٣٥
[١] – الارتشاف ٢/٢٨١

أحدهما : أن المتكلم أمرَ نفسه ، أي : لأباعد نفسي عن الشر ، ولأباعد الشر عني .
والثاني : أنه أمر للمخاطب أيْ : باعدني عن الشر ، وباعد الشر عني
وأما : رأسك والحائط ؛ فيحتمل أمرين :
أحدهما : أنْ يكون تحذيراً ، أي : باعد رأسك وأحذر الحائط
والثاني : أنْ يكون أمراً ، أي : دق رأسك مع الحائط ، فعلى هذا يكون الواو بمعنى مع لا عاطفة .
وأمّا مازِ رأسك والسيف[٢]، فإنه تحذير،و(ماز) ترخيم مازن ، وفيه وجهان:
أحدهما : أنّ اسمه مازن ، والثاني : أنّ اسمه كرَّام من بني مازن ، وعلى هذا ففيه وجهان : ٨٥/أ
أحدهما : أنّه سماه مازناً باسم جده ؛ لأنّه من بني مازن ، و العرب / تفعل ذلك كثيراً .
والثاني : أنه ترخيمُ (مازنيّ) إلا أنه لما غلبت هذه التسمية صارت كاللقب له ؛ فرخمه بحذف ياء النسب ، ثم رخمه ثانياً ، وقد تقدم أنه لابد مع الاسم الثاني من حرف العطف أو حرف الجر[٣] .ولا يجوز : إياك الأسد ، سواء كان أصله إياك والأسد ، أو إياك من الأسد خلافاً لابن أبي إسحاق[٤] فإنه أجاز ذلك .
لنا أن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز حذف حرف العطف ولا حرف الجر من مثل هذا ، وكذلك : إياك وأن تحذف الأرنب ، وإياك وأن تقوم لا يجوز حذف حرف العطف مع أن كغيرها
وأما إياك من أن تحذف ، و (إياك من أن تقوم) فإنه يجوز حذف حرف الجر معها ولا يجوز حذفه من المصدر ، كقولك : إياك من الحذف ؛ لأن حذفه مع أن قياس مطرد لطولها بصلتها بخلاف غيرها
حجة من أجاز إياك والأسد قول الشاعر [١]
[٤٠٧]وإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ
، وجوابه من وجهين :

---

[2] – ينظر : شرح المفصل ٢٦/٢ ، والتخمير مع حاشية المحقق ٣٧٦/١

[3] – ينظر : باب الترخيم ص

[٤] – لعله: يعقوب بن إسحاق بن زيد ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ) ترجمته في طبقات الزبيدي ٥٤

[1] – قائله الفضل بن عبد الرحمن ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٧٩/١ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، وابن الحاجب في شرح المفصل ٣٠٦/١ ، والارتشاف ٢٨٢/٢ ، والخزانة ٦٣/٣،ومغني اللبيب ٨٩٠

أحدهما : أنه ضرورة شعر فلا يحمل عليه اختيار الكلام
والثاني : أنه منصوب بفعل غير الذي نصب إياك ، واكتفى عن الفعل الأول بتكرير إياك ، ونصب المراء بفعل أمر أي أحذر
وأما الجواب بأن المصدر محمول على أن والفعل وحرف الجر يحذف معها بكذا مع المصدر لأنّه بمعناها فضعيف لأنه قد تقدم أن حرف الجر يحذف مع إن ولا يحذف مع المصدر كغيره من الأسماء .وأما الأسماء المكررة فمنها ما يدل على التحذير ، ومنها ما يدل على الإغراء والموجب لإضمار الفعل معها قيام التكرير مقام الفعل ؛ لأنه يدل على المبالغة المسارعة الدالة على زيادة التحذير .

وأما المفرد فلا يدل على المبالغة فلذلك جاز إظهار الفعل معه ، ويقدر في التحذير : أحذر ، وفي : أخاك أخاك : الزم ، وفي : الطريق الطريق : خل ، بدليل قول الشاعر[1]:

[٤٠٨] خلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ بهِ[2]

والجدارَ الجدارَ ، والصبيَّ الصبيَّ ، بتقدير : احذرْ ، و (النجا النجا) بتقدير : الزم ، قال بعضهم[3]: " كل موضع لا يجوز إظهار فعله ففيه ضمير لنيابته عن الفعل " فإذا قلت : (إياك أنت وزيد) جاز العطف بالرفع على ضمير المرفوع لوجود التأكيد ، وجاز العطف بالنصب على ضمير المنصوب .

---

[1] – هذا شطر بيت لجرير ، وعجزه (وابرزْ ببرزة حيث اضطرك القدرُ) ، وهو في الديوان ١/ ٢١١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٤/١ ، والصاحبي: ١٨٦ ، وابن يعيش ٣٠/٢ ، واللسان (برز) ٥ / ٣١٠ ، و الرد على النحاة ٧٥ ، والتصريح : ١٣٩/٤ ، وشرح التصريح ١٩٥/٢

[2] – المنار : حدود الأرض ، والبرزة الأرض الواسعة : اللسان (برز) ٣١٠/٥ ، وقال في التصريح " أظهر العامل وهو " خل " لأن المحذر منه وهو " الطريق " خال من التكرار والعطف " التصريح ١٣٩/٤

[3] – سماه الزمخشري اللازم إضماره في المفصل ، وجعل التحذير منصوبا به ، وينظر : الإيضاح على المفصل : ٣٠٥/١

[ظر ف الزمان والمكان]

متنٌ : " المفعول فيه : [هو] ما فُعِل فيه فعلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكانٍ ، وشرطُ نصبه تقدير (في) ، وظروفُ الزمانِ كلُّها تقبل ذلك ، وظرفُ المكان إن كان مُبْهماً قَبِلَ ، وإلاّ لم يَقبَلْ .

وفُسّر المبهم بالجهات الست ، وحُمِل عليه (عند) و(لدى) وشبههما لإبهامهما ، ولفظ(مكان) لكثرته،وما بعد (دخلت) على الأصح ، ويُنصب بعاملٍ مضمر ، وعلى شريطة التفسير [1]".

الشرح [2]: " ما " نكرة بمعنى شيء ، وهو الجنس ، و" فُعِلَ فيه فِعْلٌ " فصلٌ لما لم يُفعل فيه فعلٌ ، وهو ما عدا الظرف ، و" مذكورٌ " فصلَ الظرفَ إذا نُقل إلى الاسمية ، مثل كونه مبتدأً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه[3]، فإنه لم يفعل فيه فعل مذكور ؛ لخروجه عن الظرفية . و" من زمان أو مكان " بيانٌ ؛ لانقسام الجنس إليهما ، " وشرطُ نصبهِ تقدير (في) "

وإنما اشترط ذلك ؛ لأنّ (في) إذا ظهرت كانت هي الظرف [4]، وكان ما بعدها اسماً صريحاً غير ظرف ، ، وإذا لم يمكن تقدير (في) كان اسماً غير ظرف

في قوله تعالى ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ ﴾ [1] ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ [2] ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [3] لفساد تقدير (في) ؛ لأنّه مفعولٌ به ، لا فيه .

---

[1] – الكافية : ١٠٠

[2] –الكتاب ١/٢١٦ –٢٣٥ ، ٤٠٣- ٤٢١ ، و٣/٢٦٧٠- ٢٩٤ ، و المقتضب٣/١٠٢ ، ١٠٧ ، و ٤/ ٣١٣ ، والإيضاح ٢٠٣- ٢١٤ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢/٤٨٤- ٤٩٠ ، وشرح الرضي ١/٤٨٧-٥٠٦ والفوائد الضيائية ١/٣٦٨-٣٧٢ ، والمقتصد ١/٦٣١- ٦٥٨ ، وابن يعيش ٢/٤٠-٤٧

[3] – وقيل : مذكور أي : ملفوظ حقيقة أو مقدرا حكما ، وقد احترز بهذا القيد عن ما ليس مذكورا معه الفعل ، وفصل الظرف المنقول إلى الاسمية وذلك مثل قولك : يوم الجمعة يوم مبارك ، و يوم الجمعة حسن ، وطلع الصبح ، وشاهدت الصباحَ ، وما أجمل نورَ الصباحِ ! " عن حاشية الخبيصي على الكافية بتصرف الورقة ٦٠

[4] – قال الخبيصي في شرحه على الكافية " ولزم الخفض بها ، وامتنع النصب حينئذ "

[1] – الآية ٣٩ من سورة مريم

فإن قيل : فلم لم يُبْنَ لتقدير (في) فيه ؟
قلنا : لأنّه لم تتضمن معناه ، ولذلك تظهر معه ، والمتضمّن لمعنى الحرف لا يظهر معه .
فإن قيل : فـ" عند " معربة ، ولا يظهر معها !!
قلنا : إنما لم يظهر معها ؛ لأنها لا تجرُّ به ، وإنما تجرُّ بـ" من " وحدها ؛ فناب دخول " من" عليها [٤] مناب " في ".
" وظروف الزمان " عبارة عن اليوم والليلة وأجزائهما ، كالساعة ، وما يتركب منهما كالشهر ، والسنة ، ولذلك قال قائلهم[٥] :
[٤٠٩] ألم تر أنّ الدهرَ يومٌ وليلةٌ وأنّ الفتى يسعى لغاريهِ دائبا[٦]
وحقيقته : أنه عَرَضٌ قائمٌ بحركة الفلك مغايرٌ لسرعتها وبطئها ، وسمي ظرفاً لاشتماله على الأشياء ، كاشتمال الظرف على مظروفه ، والكوفيون[٧] يسمونه محلاً لحلول الأشياء فيه .

---

[٢] – الآية ١٨ من سورة غافر
[٣] – الآية ٢٨١ من سورة البقرة
[4] – بعده في النسخة كلمة " من "، ولعلها زائدة من أثر تعاقب النسخ
[5] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد أساس البلاغة (غور) ٣٣٠ ، وديوان الأدب ٣٣٤/٣ ، ومجمل اللغة ٢٩/٤ ، واللسان (غور) ٣٥/٥ ،
[6] – والغاران اللذان يسعى لهما الإنسان هما البطن والفرج ، اللسان (غور) ٣٥/٥
[7] – الإنصاف المسألة السادسة١/ ٥١ ، ومعاني القرآن ١١٩/٢، ٢٧٥ ، ومجالس ثعلب ٨٠ ، والإرتشاف ٢٢٥/٢ والخلاف بين النحويين ٢٣٩

وإنما قَبِلَ الزمان تقدير (في) حتى عمِل الفعل القاصر في مبهمه ، ومختصه[1] لوجهين :

٨٥/ب

أحدهما : أنّه يشارك المصدر / في دلالة الفعل [دلالة] مطابقة ؛ لأنه يدل على المصدر بجوهر لفظه ، مطابقة ،وعلى الزمان إمّا بحركة وسطه[2]،أو بزيادة في أوله مطابقة [3].

وهو يعمل في نوعي المصدر لقوة دلالة المطابقة ، وكذلك عمل في نوعي الزمان لقوة المطابقة .

وأمّا دلالته على المكان فالتزامية[4]، وهي ضعيفة ، فلذلك عمل في مبهم المكان دون المختص .

والوجه الثاني : أنّ الفعل يدل على الزمن المختص ؛ لأنّه يدل على الماضي والحاضر والمستقبل ، والدالّ على الخاص دالّ على العام ؛ لأنّ العام داخل في الخاص ، فإنّ كلَّ يومِ جمعةِ زمانٌ ، وليس كلُّ زمانٍ يوم جمعة ، فصار للفعل دلالة عليهما ؛ فلذلك عمل فيهما .

وأما الفعل فلا يدل على مطلق المكان ؛ فلذلك لم يعمل إلاّ في المبهم دون المختص ؛ لأنّ الدال على العام لا يدل على الخاص ؛ لعدم دخول الخاص تحت العام ، فإن المكان لا يدلّ على السوق ، والجامع والسوق يدلان على المكان .

فإن قيل : فقد ينصب الفعل المتخصص بالوصف أو بالإضافة ، نحو : قعدت مكاناً حسناً ، وقمت أمام زيد !، فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنّ تخصصه بالوصف أو الإضافة لا يدخله في حد المختص الذي له نهاية وأقطار تحصره فبقي داخلا في حد المبهم الذي ليس له أقطار تحصره

والثاني : أن تخصصه بالوصف والإضافة بعد العمل فيه ، وهو مبهم .

وأمّا تعريف المبهم والموقت من الزمان ، فالمبهم : كل لفظ لا يدل على وقت محدود بعينه ، نحو : (حين)، و (وقت)،و (زمان)، و (ساعة)، و(برهة)،

---

[1] – المبهم : ما ليس له هيئة ، ولا حدود تحصره بين نهايات مضبوطة تحدد جوانبه ، ولا شكل محسوس ، والمختص عكسه ، وسيأتي تعريفه

[2] – يكون اسم الزمان والمكان من الثلاثي على وزن مفعل (بفتح العين ، أو كسرها)

[3] – مثل الياء والميم في : (يستخرج) ، و (مستخرج)

[4] – دلالة الألفاظ عند الأصوليين والمناطقة دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام ، وقد مثل ابن فلاح لنوعين من الدلالات هنا ، وينظر شرح السلم ص ٣

والموقَّت : ما وضع لوقت محدود ، نحو : (يوم) ، و (ليلة) ، و (شهر) ، و (سنة) و (عشية) و (عتمة) و (غدوة) ، و (بكرة) و (سحر) إذا قُصدَ تنكيرها .
فإن عرّفَت نحو : (اليوم) و (الليلة) و (الشهر) و (السنة) و أيام الأسبوع دلت على زمان مخصوص بعينه ، والدال على زمان مخصوص يقع جواباً لـ(متى ؟) ؛ لأنها سؤال عن تعيين وقت الفعل ، ولا يتعين إلا المخصوص ، ولا يشترط وقوع الفعل في (كل) ؛ لأنّ المقصود تعيين أوله ، فإذا قيل : متى قدمت ؟ فجوابه : يوم الجمعة ، أو اليوم الذي قدم فيه زيدٌ ، أو يوماً قدم فيه زيد ؛ لأنّه صار مخصوصاً بقدوم زيد ؛ فصار بمنزلة المعرفة .
ولو قلت – في جواب متى قدمت ؟ - : حيناً أو زماناً أو يوماً ؛ لم يصحّ لعدم تعيين أوله ، والمقصود بالسؤال بـ(متى) تعيين أول الزمان .
وأما (كم) فيجاب من الظروف بالمحدود والمعدودِ الذي يقع الفعل في جميعه وإذا قيل : كم صمت ؟ فجوابه : يوماً ، أو شهراً ، أو سنة ؛ لأنّها سؤال عن العدد ، وقد يشتركان في بعض الصور نظراً إلى توفية كل واحدة منهما ما تقتضيه من الجواب ، فإذا قلت : متى صمت ؟ جاز في جوابها : الشتاء والصيف ، فصحّ كونه جواباً لـ(متى) ؛ لأنّه زمان مخصوص ، وصح وقوعه جواباً لـ(كم) لتضمنه المعدود .
وكذا لو قيل : كم سير عليه ؟ ومتى سير عليه ؟ جاز في جوابهما : الليل ، والنهار والمحرم ، وشهر المحرم . ومن أصول الكوفيين[1] أن ما كان من الأفعال مستوعباً لظرفه فالأحسن رفعه على حذف مضاف ، كقولك : الصيام اليوم ، والاعتكاف يوم الجمعة ، وفي التنزيل ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾[2] وما كان غير مستوعب لظرفه فالأحسن نصبه على التعلق بمحذوف ، كقولك : الأكلُ اليومَ ، والشربُ يومَ الجمعة .
وأما المكان فهو (فَعَال)[3] من (مكن ، ويكمن) : إذا ثبت واستقر ، و سُمّيَ (مكاناً) إمّا لثبوته ، أو للثبوت فيه ، والمتصرف عليه .

---

[1] – قال في الارتشاف ٢/٢٧٠ " من مذهب الكوفيين أنّ الظرف إذا كان العمل في جميعه فلا ينتصب ظرفا ، وإن كان في بعضه جاز أن ينتصب على الظرف ".
[2] – الآية ١٩٧ من سورة البقرة .
[3] – قال ابن منظور في اللسان (مكن) ١٣/٤١٤ :" مكان في أصل تقدير الفعل (مفعل) ؛ لأنّه موضع لكينونة الشيء ، غير أنه لما كثر أجروه في التصريف مجرى (فعال) "

ويكون مجازياً ، كقولك : أنت في قلبي ، أي : ذِكْرك ، وزيدٌ يَنظر في الأصول ، أي : في كتب الأصول ،وعمرو يشتغل في درسه ، أي : قلب عمرو يشتغل في حفظ درسه .
وحقيقياً ، كقولك : زيد في الدار ، والمال في الكيس ، وينقسم إلى مبهم ومختص ، والمبهم : هو الذي يقبل تقدير (في) ، وينتصب على الظرف .
وأمّا المختص فلا يقبل تقدير (في) ؛ ولا ينتصب على الظرف ؛ لأن له أقطاراً تحصره ، ونهاية تحيط به ، كالمسجد ، والدار ، والسوق ، والبصرة ، وهو بمنزلة الأناسي ؛ لتميزه بصُوَرٍ وخِلَق [1]، ولا ينصبه إلا الفعل المتعدي نصب المفعول به ، كقولك : أبصرت المسجد ، والدار ، والبصرة
واختلفت عبارة النحويين[2] في الفرق بينهما على ثلاثة أقوال :
أحدها : أنّ المبهم غير المحدود ، وهو ما لم يكن له أقطار تحصره ونهاية تحيط به في الظاهر ، وإن كان كل مكان لابدّ له من نهاية ، فمنه الجهات الست ، وهي : خلف ، وأمام ، وتحت ، وفوق ، ويمنة ، ويسرة ، وما كان بمعناها[3] /، وما ألحق بها . ٨٦/أ
والمختص هو : المحدود ، وهو ماله أقطار تحصره ، ونهاية تحيط به ، ونقض هذا القول بالميل ، والفرسخ ، و البريد ، فإنها محدودة بقياس مخصوص ، وتنتصب انتصاب الظرف ، والمحدود لا ينتصب انتصاب الظرف .
وجوابه : أنها لما كانت مجهولة الموضع لصلاحها في جميع الأمكنة أشبهت المبهم ، فلذلك نصبت نصب الظروف .
والقول الثاني [4]: أنّ المبهم كل ما كان له اسم بأمر لا يدخل في مسمّاه ، وهو نسبته إلى غيره ، فيعمّ الجهات الست وغيرها من المبهمات .
والمختص : ما له اسم باعتبار أمر داخل في مسمّاه كالدار والمسجد والسوق والبصرة ، فإنّ اسمها باعتبار ما دخل في مسمّاها من البناء وغيره .
ويرِدُ على هذا نحو : الميلُ ، والفرسخ ، فإن الفرسخ عبارة عن اثني عشر ألف خطوة ، فهو داخل في مسمّاه ، وهو ينتصب انتصاب الظرف ؛ لما تقدم .

---

(1) – ينظر : المقتصد ٦٤١/١

(2) – ينظر شرح الرضي ٤٨٨/١ ، وشرح التصريح ٥١٦/٢

(3) – مثل وراء ، وقدام ، وأعلى وأسفل ، وغير ذلك

(4) – قال بهذا ابن السراج وغيره ينظر الأصول ١٩٧/١ ، وشرح الرضي : ٤٨٩/١ .

وقال بعضهم [1]: هو مبهم ؛ لأنّ اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه ، وهو ضعيف ؛ لأنّ الذي يكون خارجاً عن المسمى ما عُرف بإضافته إلى غيره

والقول الثالث : أنّ المبهمَ النكرةُ ، والمختص المعرفةُ ، وهو أضعفها ، بدليل قمت خلفك ، وأمامك ، فإنها منصوبة على الظرف ، وهي معارف ، والمختص لا ينتصب انتصاب الظرف بل انتصاب المفعول به .

وأبهم ظروف المكان (عند) لصلاحها لجميع الجهات الست قريبها وبعيدها ، و(لدى) بمنزلة (عند) في صلاحها لجميع الجهات إلا أنها لا تصلح للبعيد ، ولذلك حملت على الجهات الست لإبهامها ، [و] لصلاحها لجميع الجهات

وإذا أوغل الظرف في الإبهام خرج بذلك عن الفائدة ، فلا يقال : جلست مكاناً وموضعاً ، وزماناً ، ووقتاً ؛ لأنّه معلوم للسامع وإن لم يذكره ، فلا فائدة في ذكره ، فإن وصف أو أضيف جاز ؛ لحصول الفائدة كـ(جلست مكاناً طيباً ، وزماناً طويلاً ، ومكانك ، وموضعك) .

وقوله " ولفظ مكان لكثرته " إنما قال : لكثرته ؛ لأنه لا يصلح للجهات مع الإضافة ، وأما مع الوصف فيصلح لها ، وهذا الحمل على قول من فسر المبهم : بالجهات الست .

و(قربك) ، و(قريباً منك) ، و(صقبك) و (صددك) ، و (نحوك) تصلح لجميع الجهات الست العربية .

وأمّا : تجاهك ، فإنّه من المواجهة ؛ فأبدلت واوه تاء ، وحذاءك ، وإزاءك ، وتلقاءك لجهة المقابلة ، وفي التنزيل ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾

[2]و(دونك) ظرف يدل على التنقل ، إمّا في المكان أو في المنزلة ، و(ثَمَّ) إشارة إلى المكان البعيد ، وكذلك (هَنَّا) ، وأمّا (هُنا) فإشارة إلى القريب من الأمكنة ، ومن المبهم : الميل والفرسخ والبريد .وحدود المختص الخارجة عنه كثير كـ(شرقي الدار ، وغربيّها ، وجانب الدار)

---

[1] – باعتبار أنه مقدار محصور ، شرح الرضي ٤٨٨/١ ، قال في الارتشاف : ٢٥٠/٢ " ظاهر كلام الفارسي ، وقول بعض النحاة أنّ المقدار داخل تحت حد المبهم ، والصحيح أنه شبه بالمبهم " ،

[2] – الآية ٢٢ من سورة القصص

وفي التنزيل ﴿ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ ﴾ [1]، وقال الشاعر [2]:

[٤١٠] هبت شمالاً فذكرى ما ذكرتُكُمُ عند الصفاةِ التي شرقيّ حَوارنا

(شرقي) ظرف يتعلق بمحذوف ؛ لأنه صلة التي ، وكذا قياس (خارج الدار) و (ناحيتها) لخروجها عن احتواء الدار عليها .

وأما (داخل الدار) ، فقياسه إلحاقه بالمختص ؛ لاحتوائها عليه .

قوله : " وما بعد (دخلت) على الأصح " أي : من الأمكنة المختصة ، كـ(دخلت الدار) أي : الأصح أنّه ينتصب بفقد الخافض قياساً على : ذهبت الشامَ ، فإنه متفق على نصبه بفقد الخافض ، وقال الجرمي والمبرد[3] : إنَّ (دخلت) يتعدى بنفسه ، فينتصب ما بعده نصب المفعول به .

حجة الجمهور [4]من ثلاثة أوجه :

أحدها: أنّ مصدره على (فعول) ، وهو أكثر في اللازم من المتعدي ، فحمله على الأعم الأغلب أولى .

والثاني : أنّ نظيره (غُرْت)[5] ، ونقيضه (خرجت) ، وهما لازمان ، فكان لازماً حملا له عليهما .

والثالث : أنّه إذا استعمل مجازاً جيء معه بحرف الجر ، كقولك : دخلنا في علم النحو ، فدل على أن أصل حقيقته كذلك .

حجة من قال بالتعدي أن يدخل[1] لا يفهم إلا بمتعلقه ، فإنّه لو قُدِّر انتفاء المدخول إليه عن الذهن لم يفهم معنى الدخول بخلاف اللازم ، نحو : قام زيد فإنه يفهم معنى القيام مع الذهول عن موضع القيام .

واختلف في (قبل) و (بعد) على ثلاثة أقوال :

أحدهما: أنهما ظرفا مكان ؛ لانقطاعهما عن الإضافة ، وهو يختص بظروف المكان

---

[1] – الآية ٨٠ من سورة طه

[2] – قائله جرير وهو في ديوانه (١٦٥) ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٢/١ ، ٤٠٤ ، والتبصرة ٣٠٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٣ ، ويروى (فهاجت لي تذكركم أصل الصفاة ...) بدلا من (عند الصفاة)

[3] – الأصول في النحو ٢٠٤/١ ، وشرح الرضي ٤٩٢/١ ، والارتشاف ٢٥٣/٢ ، وأبو عمر الجرمي ١٣٣

[4] – المصدر السابق ، وقال في شرح التصريح ٥١١/٢ : " وانتصاب (الدار) في دخلت الدار ونحوه على نزع الخافض " بتصرف

[5] – كلمة غير واضحة في الأصل ، وما أثبته مأخوذ من شرح ابن يعيش على المفصل ٤٤/٢

[1]– في النسخة (لأنه)

والثاني : انهما بحسب ما يضافان إليه ، فإنْ أضيفا إلى الزمان كجاء زيد قبل الشهر وبعده فهما زمان ، وإن أضيفا إلى المكان كداري قبل دارك وبيتي بعد بيتك فهما مكان .

٨٦/ب

والثالث : وهو الأصح أنهما ظرفا زمان مطلقاً لدلالتهما على / بعض ؛ لأنه وجد دفعة واحدة .وأمّا " داري قبلَ دارِكَ " فلا يرجع التقديم والتأخير إلى المكان ، وإنما يرجع إلى الإحداث ، وهو يتعلق بالزمان ، والمعنى زمان إحداث داري قبل زمن إحداث دارك ، وقطعا عن الإضافة ؛ حملا لهما على ظروف المكان كما حملت (حيث) في الإضافة إلى الجمل على ظروف الزمان . و(مع) ظرف مكان عند الجمهور [٢] ، ومنهم من قال[٣] : إنها إذا سكنت حرف جر ، كقول الشاعر [٤]:

[٤١١] فريشي منكُمُ وهوايَ مَعْكُمُ وإنْ كانت زيارتُكم لِمَاما

، حجة الجمهور من وجهين :

أحدهما :تحرك آخرها لغير ساكن ، لا يقال :حركته لكونه حرف حلق ؛لأنا نقول: لو كان حرفاً احتاج إلى نون الوقاية عند دخوله على ياء المتكلم قياساً على(من)و(عن) .

الثاني : دخول التنوين عليها ، قال الشاعر :

[٤١٢]أفيقوا بني حربٍ وأهواؤُنا معاً وأرحامنا موصولةٌ لم تقضبِ [١]

وألفها عند الخليل بدل عن التنوين كـ(أرقت دما) ، وعند يونس[٢] بدل من لامها بمنزلة (قفا) ، وهي عنده عكس (أخوك) ؛ لأنها ترد لامها في الإفراد ، وتحذف في الإضافة .

حجة من قال بالحرفية عند سكون آخرها : أنّها على حرفين أحدهما ساكن ، فأشبهت (من) و (عن) ؛ إذ ليس ذلك في الأسماء المعربة

وجوابه : إن سكونها في البيت لضرورة الشعر.

---

[2] – الكتاب ٤٢٠/١

[3] – ومنهم المالقي في رصف المباني ص ٣٩٤ ، وينظر : مغني اللبيب ٤٣٩

[4] – اختلف في قائله ، فقيل :جرير وهو في ديوانه ٢٢٥ ، وقيل الراعي النميري ، وهو في ملحق ديوانه ٣٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣ /٢٨٧ ، و أمالي الشجري ٢٤٥/١ ، والارتشاف ٢٦٧/٢ ، ورصف المباني ٣٩٤ ، ، والجنى الداني ٣٠٦ ، واللسان (معع) ٣٤١/٨ ، وشرح التصريح ١٨٣/٣

[1] – قائله جندل بن عمرو ، والبيت من شواهد شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٢ ، والارتشاف ٢٦٨/٢ ، والجنى الداني ٣٠٧ ، ومغني اللبيب ٤٣٩ ، والدرر ١٤٣/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٨/١

[2] – الألف في المنقوص على ثلاثة أحرف بدل وليست زائدة ، والخلاف هل هي بدل عن التنوين أم بدل من اللام مثل لدى ، وإلى ، وينظر الكتاب ٣٨٦/٣- ٣٨٩

وأمّا كونها على حرفين فلامها محذوفة عند يونس[٣] ، وعلى مذهب الجمهور ناب لزومها للإضافة ، مناب الحرف الثالث .
ودليل أنها ظرف مكان وقوعها خبراً عن الجثة ،كقوله تعالى ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾[٤]

وأمّا (وسط) ، فإذا فتحت سينه كان اسماً ، وإذا أسكنته كان ظرفاً ، تقول : وسَطُ رأسِه دهين ، ووسْط رأسه دُهنٌ .
وإذا قلت : حفرت وسَطَ الدار - وجعلته اسماً - كان الحفر واقعاً على الجميع ، وإذا جعلته ظرفاً لم يقع على الجميع .
وكلّ ما كان من ظرف المكان أو الزمان صفة نحو : قريب وبعيد - إذا ذكر موصوفها - جاز رفعها اتساعاً ونصبها ، تقول : دارك مكان قريب ، ومكاناً قريباً ، فإن حذفت موصوفها نصبت لا غير لنقصان تمكنه ، فقلت : دارك قريباً ، وكل ما كان منها فيه معنى القرب كان جعله ظرفاً أولى من جعله اسماً ، وما كان فيه معنى البعد كان جعله اسماً أولى من جعله ظرفاً ؛ لأنّ الظرف ما كان حاوياً للشيء ، فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء ، وبعده من المظروف يبعده عن الاحتواء ، فعلى هذا تقول : زيد قريباً منك ، بالنصب ، وزيد بعيد منك ، بالرفع ، وقيل : يجوز زيد بعيد منك بالرفع ؛ لأنه اسم فاعل ، واستفادةُ بعد مكانه من المعنى ، ولا يجوز نصبه على الظرف لعدم فائدته ، إذ السامع يعلم بعد مكانه بحكم الأصل
وأمّا (زيد قريباً) فجاز نصبه على الظرف ؛ لأنّ السامع استفاد من القرب الذي كان يجهله ، وتعين للمكان ،وأما إذا رفعت نحو : زيد قريب منك ، فإنه يحتمل قرب النسب وقرب المكان وفرق الأخفش[١] بين الصفة والخبر ؛ فأجاز (مررت برجل بعيداً منك) ولم يجز (زيد بعيداً منك) لأنّ الصفة فضلة ؛ فجاز ذلك فيها ، وإن كان الظرف بعيداً عن الاحتواء .
وأمّا الخبر فإنّه معتمد الفائدة ، فضعف نصبه لبعده عن الاحتواء .
وأما (مررت برجل قريباً منك) ، و (زيد قريباً منك) فيشتركان في الجواز لقربهما من الاحتواء على المظروف .
وتقول : عهدي به قريباً وحديثاً وقديماً ، بالرفع على الخبر لأنّ الثاني هو الأول ، [و]بالنصب صفة زمان محذوف ، أي : زمناً قريباً ، وهو الخبر ، وقد جاءت ألفاظ من المختص منصوبة بعد اللازم ، وأصله أن يتعدى

---

[3] – نفس المصدر

[4] – الآية ١٤ من سورة البقرة

[١] – ينظر : الارتشاف٢/ ٢٧٢

بحرف الجر ، وانتصابه بفقد الخافض ، قالوا في الأنيس المقرب : زيد مني مقعد القابلة ، ومعقد الإزار ، وفي المبعد المهان : زيد مزجر الكلب ، وفي المرتفع : زيد مني مناط الثريا ، قال الشاعر [٢]:

[٤١٣] وإن بني حربٍ كما قد علمتم مناطَ الثريا قد تعلَّت نجومُها

، وهذه مصادر انتصبت نصب ظروف المكان ، والتقدير في مكان مقعد القابلة وكذلك البواقي ، وقالوا [٣]: " هما خطان جنابتي أنفها " يعنون الخطين اللذين يكتنفان أنف الظبية ، أي : في جانبي أنفها ؛ لأنه موضع مخصوص ، وقال الشاعر [٤]:

[٤١٤] لدن بهزِّ الكفِّ يعسلُ متنه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

أي في الطريق وقال الشاعر[١] :

[٤١٥] فلأبغينكمُ قناً وعوارضاً ولأقْبِلَنّ الخيل لابة ضرغد

أي :في قنا وعوارض ، وفي لابة ضرغد ؛لأنها مواضع مخصوصة [٢]،وزعم العبدي[٣] أنّ (أقبل) هاهنا ليست ضد (أدبر) حتى تكون / لازمة ؛ فيحتاج إلى حرف الجر من (الخيل) ، ومن (لابة ضرغد) ، وإنما هي بمنزلة (حمل) فيتعدى إلى مفعوله ، قال الشاعر[٤] :

[٤١٦] فأقبلها الشمس راع لها

٨٧/أ

وحكى سيبويه [٥]" كيف أنت إذا أُقبل النَّقْبَ الركابُ ؟ " فبناه للمفعول ، وأقام أحد المفعولين مقام الفاعل في نصب الآخر .وحكى سيبويه[٦] "صيد عليه قنوين" أي : في قنوين ، وهما : قنا وعوارض ، غُلِّب أخف اللفظين ،

---

[٢] – اختلف في قائله فقيل عبد الرحمن بن حسان وهو في ديوانه ٥٢ ، وقيل الأحوص وهو في ديوانه ١٩١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤١٣/١ ، والمقتضب ٤٤٣/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٦/١، والتبصرة ٣١٠/١

[3] – الكتاب ٤٠٥/١ ، و٤٠٩ ، وأسرار العربية ١٨٠ ، و ارتشاف الضرب ٢٥١/٢

[4] – الكتاب ٤٠٥/١ ، و المقتصد ٦٤٤/١

[١] – قائله عامر بن الطفيل وهو في ديوانه ٥٥ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢١٤/١ ، والإيضاح ٢٠٧ ، والمقتصد ٦٤٤/١ ، وشرح الرضي ٤٩٢/١ ، والقواس ٥٥٠/١ ، والارتشاف ٢٥٤/٢ ، والخزانة ٧٤/٣

[2] – قنا : موضع باليمن ، وعوارض جبل ببلاد طيء ، و معجم البلدان ٤/ ١٦٤، ٣٩٩

[3] – ينظر : الخزانة ٧٧/٣

[4] – هذا صدر بيت ينسب للمرار الفقعسي ، وهو في ديوانه ٤٣٧، ، وعجزه

رهينٌ لها بجفاء العشاء ِ

والبيت من شواهد كتاب الجيم ٣١٤/١

[5] – سيبويه ٤٠٩/١

[6] – الكتاب ٢١٣/١ ، المثال في كتاب سيبويه :" صدنا قنوين " ،

وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، وقول ذي الرمة يصف أنثى حمار [٧]:

[٤١٧]فظلّت بملقى واحِفٍ جَرَعَ المِعَى قياماً تُفَالِي مُصْلَخِمّا أَميرُهَا

(واحف) ، و(جرَع المعى) : موضعان[٨] ، و(ملقى) مصدر على حذف مضاف ، أي : بمكان ملقى واحف جرع المعى ؛ لئلا يخبر بالحدث عن الجثة ، وليس بمكان ، ولذلك نصب المفعول .

واسم المكان لا يعمل ؛ لأنّه اسم لجسم غير مذهوب به مذهب الصفة ؛ فيجري مجرى الفعل ، وقول النابغة [١]:

[٤١٨]كأنّ مَجَرُّ الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانعُ

(مَجَرُّ) مصدر لنصبه للمفعول ، ولابدّ من حذف مضاف لئلا يخبر عن الحدث بالعين ؛ لأنّ القضيم رقّ أبيض يكتب فيه ، والتقدير : موضع جر الرامسات ويضعف جعل (مجر) للمكان ، ويقدر بعده مصدر مضاف محذوف عامل في المفعول ، أي : مجر جر ؛ لأنّ المصدر لا يحذف ، ويعمل .

قوله " وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير " هو بمنزلة المفعول به في اختيار نصبه في الموضع الذي يختار فيه نصب المفعول به ، وفي اختيار رفعه في الموضع الذي يختار فيه رفع المفعول به ، وفي استواء رفعه ونصبه في الموضع الذي يستوي فيه رفع المفعول به ونصبه ، وفي وجوب نصبه في الموضع الذي يجب فيه نصب المفعول به .

ومثال اختيار نصبه (يومَ الجمعة سرت فيه) ، و (ما يومَ الجمعة سرت فيه) ، و (يومَ الجمعة سر فيه) ،ومثال اختيار رفعه : يومُ الجمعة سرتُ فيه .

ومثال استواء الأمرين : (يومَُ الجمعة سرت فيه ، ويومَُ الخميس أقمت فيه ،

ومثال وجوب نصبه : إنّ يومَ الجمعة سرت فيه (سرت فيه)[٢] ، وهلا يوم الجمعة سرت فيه .وإذا قلت في جواب " متى سرت ؟ : يوم الجمعة ،

---

[٧] – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه : ٢٤٣ ، والبيت من شواهد الإيضاح ٢١٣ ، والخصائص ٣٩٧/٢ ، والمقتصد ٦٥٧/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٧٣٣ ، واللسان (صلخم) ٣٤١/١٢

[8] – معجم البلدان : ٣٤٣/٥ ، ١٢٧/٢

[1] – ديوان النابغة الذبياني ٣١ والبيت من شواهد الإيضاح ٢١٢ ، وشرح الإيضاح : ١٧٧ ، والمقتصد ٦٥٦/١ وشرح المفصل ١١٠/٦، ١١١، واللسان (ذيل) ٤٨٨/١٢ ، (نمق) ٣٦١/١٠ ،

[2]– كذا ورد في الأصل، ولعلها مكررة)

وجب نصب (يوم) بفعل يفسره الظاهر ، ولا ينصب بهذا الفعل ؛ لأنه قد نصب (متى) ، والفعل الواحد لا ينصب ظرفي زمان .وكذا قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه [٣] " حينئذٍ الآن " ، أي : كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن ؛ لأن فعلاً واحداً لا ينصب ظرفي زمان ، وهذا يقال لمن ذكر أمراً غير مهم ، فأراد صرفه عنه إلى أهم منه .

فروع خمسة :

الأول : في انقسام المعرب من ظروف الزمان إلى أربعة أقسام :

أحدها : متصرف منصرف ، نحو : يوم وليلة وشهر وسنة ، أما كونه منصرفاً فلدخول التنوين عليه ، وأما كونه متصرفاً فلدخول الرفع والجر عليه .

والثاني: عكس الأول ،وهو كونه غير متصرف وغير منصرف –وهو(سحر) إذا أردت به سحر يوم بعينه ، أما كونه غير متصرف فلعدم دخول الرفع والجر عليه.

وأما كونه غير منصرف ، ففيه وجهين :

أحدهما : العلمية والعدل عن (السحر)، وإنما جعلنا أحد العلتين العلمية دون تعريفه بقصد إرادة اللام المعدول عنها لوجهين :

أحدهما : أنّا لو قدرنا تعريفه بقصد إرادة اللام لورد علينا (آخر) فإنها معدولة عن صيغة فيها اللام ولم تتعرف

والثاني : أنّا لو جعلنا تعريفه بقصد إرادة اللام المعدول عنها ؛ لأدى إلى اتحاد سببي منع الصرف إذ يكون العدل سببا للتعريف والعدل معاً ، فإذا جعلنا العلمية سبباً والعدل سبباً كان مستقيماً لتعدد سببي منع الصرف .

والوجه الثاني : أن لا ينصرف للتعريف والعدل ، والتعريف هاهنا من غير أسباب التعريف الخمسة ؛ لأنّه ليس فيه شيء منها ، فيكون تعريفه بقصد إرادة اللام ، وهو زائد على أسباب التعريف ، وهذا هو السبب في عدم تصرفه ؛ لأنّه لما قصر على وقت بعينه بسبب زائد على أسباب التعريف يقصر تمكنه

فإن قيل:كيف يمكن دعوى العدل في (سحر)،وصيغة المعدول والمعدول عنه متحدة ؟!

قلنا : اللام وقد نزلت منزلة الجزء من الكلمة فصارت بمنزلة ألف (عامر) فحصل بذلك التغاير بين المعدول والمعدول عنه

---

[٣] – ينظر شرح ابن يعيش : ٤٧/٢ ، قال ابن يعيش " فحين ظرف أضيف إلى إذ ، وفيه لغتان منهم من يبنيه على الفتح ؛ لإضافته إلى غير متمكن ، ومنهم من يعربه على الأصل ، والتنوين فيه عوض من الجملة التي حق إذ أن تضاف إليها ، والآن ظرف أيضا "

وإذا سمى بـ(سحر) فسيبويه[1] يصرفه ؛ لأنه لم يعدل إلا بالنسبة إلى الزمان دون غيره فيكون فيه سبب واحد ، وإذا صغرته وأنت تريد سحر يوم بعينه ، كقولك : (أجيئك يوم الجمعة سحيراً) يصرف ودخله التنوين/ لأنّ الصيغة التي استقر العدول عليها قد زالت بالتصغير كما في (عُمير) تصغير (عمر) ، والسبب الواحد لا يمنع الصرف هذا على قول من جعل إحدى علتيه العلمية ، ومن جعل تعريفه بقصد إرادة اللام فإنه يصير نكرة لعدم إرادة العدول ، وقد جاء في التنزيل نكرة كقوله تعالى ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾[1] لأنه زال السببان معاً بالتنكير إذ لم يعدل إلا في حال التعريف ، وتدخل حينئذٍ في المتصرف المنصرف ، وكذا إذا دخل عليه اللام نحو : أول الليلة خير من السحرِ

٨٧/ب

والقسم الثالث : أن يكون متصرفاً غير منصرف كـ(غدوةَ وبكرة) ، أما امتناع صرفهما فللعلمية والتأنيث ، وأمّا تصرفهما فحملا لهما على أغلب الظروف ، وهو المتصرف ، فيقال : طابت بكرة وغدوة ، وقد جاءا نكرتين ، وفي التنزيل ﴿ وَلَقَدۡ صَبَّحَهُم بُكۡرَةً ﴾[2]،

وقال الشاعر[3] :

[٤١٩] لدُن غدوةً حتى ألانَ بِخُفِّها بَقِيَّةُ منقوصٍ من الظلِّ قالِصِ

، فنون (غدوة) ونصبها بعد (لدن) ؛ لأنها نكرة

والقسم الرابع : أن يكون منصرفاً غير متصرف ، كقولهم : عشية ، وعتمة ، وضحوة ، وضحى ، وعشاء ، ومساء ، وصباحاً ، وبكرا ، و(بعيداتِ بَين) ، وذات مرة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذا صباح ، وذات اليمين ، وذات الشمال

فأما السبعة الأول إذا أردت عشية يومك ، وعتمة ليلتك ، وضحوة يومك ، وضحاه ، وعشاء ليلتك ، ومساء يومك وصباحه ، فإنها تدل على وقت بعينه لأنها معدولة عما فيه اللام فنقص تمكنها لقصرها على زمان بعينه ؛ فلذلك لزمت النصب ، ولم تنصرف كما في سحر ، ودليل دلالتها على الوقت المعين أنك إذا قلت : أتيتك عشاء لم يذهب إلا إلى عشاء ليلتك ، وكذلك باقيها ، وإنما دخلها التنوين لأنها متصرفة ، وهذا مستقيم فيما ليس

---

(1) – الكتاب : ٢٨٤/٣

(1) – الآية ٣٤ من سورة القمر

(2) – الآية ٣٨ من سورة القمر

(3) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد شرح المفصل ١٠٠/٤، ١٠١

فيه تاء التأنيث ، وأمّا ما فيه تاء التأنيث كـ(عشية وعتمة) فإنها منصرفة عند سيبويه [١] لأنها معدولة عما فيه اللام ، وليست أعلاماً
وذهب غيره [٢]إلى أنها لا تنصرف ، وحجته من وجهين :
أحدهما : أنّ فيهما العلمية والتأنيث قياساً على (غدوة) ، فأنها تشترك في الدلالة على وقت معين ، فتخصيص (غدوة) بالعلمية محض التحكم
والثاني : أنّ تعريفها بقصد إرادة اللام ، وهو زائد على أسباب التعريف .
وإذا نكرت هذه الظروف ولم يرد بها وقتاً بعينه بل عشية من العشيّات ، وعتمة من العتمات ، فإنه يجوز استعمالها أسماء غير ظروف لعدم قصرها على زمان بعينه ، وأمّا (بكرا) بفتح الباء والكاف فإنه لزم النصب لنقصانه عن بكرة ؛ إذ يشاركها في المعنى دون اللفظ .وأمّا (بعيدات بين) فهو جمع بعد مصغر ، وتصغيرها أفاد تقريب ذلك ، أي : بعد بعد غيره كثير ، وجمعها أفاد بزائد أوقات البين ، ولزمت النصب على الظرف لعدم تمكنها لقصرها على زمان التأخر .وأمّا ذات مرة فعبارة عن الزمن المتقادم ، تقول العرب[٣] " لقيته ذات مرة " أي : متقادماً ، وإنما لزمت النصب لأنّ مرة مصدر في الأصل استعير للزمان فلم يتمكن في الزمان تمكن أسمائه ، فلذلك إذا قلت : سير عليه ذات مرة تقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، دون الظرف .
فإن قيل : فأنتم تجيزون الرفع في المصادر المستعارة للزمان نحو : سير عليه مقدم الحاج ! قلنا : إنما جاز هاهنا نظراً إلى حذف مضاف ، أي : زمن مقدم الحاج ، أو وقت مقدم الحاج ، فرفع لقيامه مقام المحذوف الذي يجوز أنْ يقوم مقام الفاعل .وأما : ذات مرة ، فليس معها حذف مضاف فلذلك لزم النصب
وأما : ذات يوم ، وذات ليلة ، فالمضاف ليس من أسماء الزمان ، وإن كان المضاف إليه من أسماء الزمان . غاية ما في الباب أنه يكتسب من المضاف إليه الظرفية ، ولكن لا يكتسب التمكن لعدم كونه ظرفاً في نفسه ؛ فلذلك لزم النصب على الظرف وكذلك حكم ذا صباح . وقد نقل أن لغة خثعم [١]جر هذه الأسماء ، قال قائلهم :

---

(1) – الكتاب : ٢٢٥/١ ، قال سيبويه " لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام "

(2) – وقد اختاره الرضي ينظر شرح الكافية ٤٩٦/١

(3) – الكتاب : ٢٢٥/١

(1) – الكتاب ٢٢٦/١ ، والخزانة ٨٧/٣

[٤٢٠]عزمت على إقامة ذي صباح لأمرٍ ما يسود من يسود [٢]
، فجر (ذا صباح) وأضافه ، وهذه من إضافة المسمى إلى اسمه مبالغة في البيان لأن الجمع بينهما آكد من ذكر أحدهما .
الفرع الثاني : فيما يجوز نقله عن الظرفية ، وهو المتمكن من أسماء الزمان كاليوم والليلة والشهر والسنة والحين ، وهذا تتعاقب عليه الألف واللام والإضافة ، وينقل من الظرفية فيرفع ويجر ، ولا يقدر بـ(في) إذا نقل ، كقولك : يوم الجمعة طيب ، واليوم طيب ، والسنة مباركة ، وعجبت من يومك ، وفي التنزيل ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾[٣] ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ ، [٤]وقال الشاعر[٥]:

[٤٢١] والدهر أيَّتما حالٍ دهاريرُ

أ/٨٨

أي : والدهر دهارير في كل وقت ، ودهارير جمع / دهر على غير قياس ، وقيل : واحده دهرور ، وتقول : اليوم الأحد ، واليوم الاثنين ، واليوم الثلاثاء ، واليوم الأربعاء ، واليوم الخميس - بالرفع ؛ لأنّ الأول هو الثاني .
وأما : اليومُ الجمعةَ ، واليومُ السبتَ ، فأجازوا معهما نصب اليوم ورفعه ، فالرفع كأخواتهما والنصب ؛ لأنّ في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع و الراحة ، وكأنهما مصدران أخبر عنهما بالظرف [١].
وإذا نقل الظرف إلى الاسمية كقولك : يوم الجمعة مبارك ؛لم يمكن تقدير (في) فيه لأمرين :
أحدهما : أن تقديرها يمنع من عمل الابتداء فيه ؛ لأنّ تقديرها يشعر بالنصب على الظرف ، وذلك ينافي الرفع بالابتداء .

---

[2] – ينسب لأنس بن مدركة الخثعمي ، والبيت من شواهد الكتاب : ١١٦/١ ، والمقتضب : ٣٤٥/٤ ، والخصائص : ٣٢/٣ ، والتبصرة : ٣٠٨/١ ، و الرضي : ٤٩٥/١ ، وابن يعيش : ١٢/٣ ، والخزانة ٨٧/٣

[3] – الآية ٥٩ من سورة طه

[4] – الآية ١ من سورة الإنسان

[5] – هذا عجز بيت صدره (حتى كأن لم يكن إلا تذكره) وقد اختلف في نسبته فقيل : قائله حريث بن جبلة العذري ، وقيل : عشير بن لبيد العذري ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٠/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٦/١ ، والمخصص ٦٢/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٠/١ ، واللسان (دهر) ٢٩٤/٤ ، والأشباه والنظائر ١٣٩/٢ ،

[1]– الكتاب ٤١٨/١ ، وشرح عيون الإعراب ١٣٩

والثاني : فساد المعنى ؛ لأنّ مفهوم (في) الاشتمال على الشيء ، وذلك ينافي الإخبار عنه بـ(مبارك) إذ يصير التقدير : في يوم الجمعة مبارك ؛ فيخرج يوم الجمعة أن يكون مباركاً .
و اعلم أنّ الظرف المنقول [٢] واللازم للظرفية مأخوذ من السماع
فإن قيل : وما السر في جعلهم نوعا من الظرف لازماً للنصب على الظرف ؟
قلنا :ليدلوا بذلك على قربها من المبنى لتقدير الحرف معها ؛فلذلك لم يدخله الرفع والجر .
ومما يلزم النصب على الظرفية صفة الأحيان ، كقولك : سير عليه طويلاً ، وقليلا وقديماً ، وحديثاً ، وإنما لزمت النصب لأنه لما ذكرت الصفة دون الموصوف هي صالحة للزمان وغيره فإذا أريد بهما الزمان ، فقد استعمل غير الزمان دالاً على الزمان ، فلم يتمكن دلالته على الزمن تمكن غيره من الأزمنة .
وأمّا إذا ظهر موصوفها ، نحو : سِيْرَ عليه زمنٌ طويلٌ ، وحديثٌ ، فإنه يجوز رفعها تبعاً لموصوفها
الفرع الثالث : في مطابقة العامل في الظرف ، وفي الزمان ، والاتساع فيه ، وإذا كان الزمان ماضياً كان عامله ماضياً ، كقولك : أتيتك يوم قدم زيد ، وإذا كان الزمان حاضرا كان عامله فعل حال كقولك زيد يقرأ حين يقرأ عمرو ، وإذا كان الظرف مستقبلاً كان عامله مستقبلاً ، كقولك : أجيئك يوم يقدم زيد
وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾ [١] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [٢] ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾ [٣] ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ [٤] ففيه وجهان :
أحدهما : أنه وضع الماضي موضع المستقبل ؛ لأن خبره تعالى

---

[2]– في النسخة (ظرف المنقول)
[١] – الآية ١٦٥ من سورة البقرة
[٢] – الآية ٢٧ من سورة الأنعام
[٣] – الآية ٣٠ من سورة الأنعام
[٤] – الآية ٧١ من سورة غافر

صدق ؛ فخبره عن المستقبل كالماضي ، فوقوع الماضي المتحقق للوقوع موقع المستقبل دليل على أن المستقبل في معنى الماضي لتحقق وقوعه .
الوجه الثاني : أنه وضع إذ موضع إذا كما يوضع الفعل الماضي موضع المستقبل لأن زمن الآخرة موصول بزمن الدنيا ، فجعل المستقبل منه كالماضي ؛ لأنّ المجاور للشيء يقوم مقامه لقرب ما بينهما . وأمّا قوله : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [٥] فـ(يوم حنين) عطف على محل (مواطن) على تقدير : وموطن يوم حنين ؛ لئلا يعطف الزمان على المكان ، و(إذ) بدل من (يوم حنين) ، ويجوز نصب (يوم حنين) بتقدير اذكروا .وأما قوله تعالى ﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [٦] فالعامل في (إذ) فعل تقديره مقتكم إذ تدعون إلى الإيمان ، ولا يجوز أن يعمل فيه (لمقت الله) ؛ لأنّه مصدر قد أخبر عنه بأكبر ، ولا (مقتكم أنفسكم) ؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم حين دعوا إلى الإيمان ، وإنما مقتوها في النار ، ولشدة طلب الفعل للزمان عمل فيه رائحة الفعل ، كقوله:
[٤٢٢] تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا بُعيد الكرى ثلجٌ بكرمانَ ناصح[١]
قالوا : العامل في (بُعيد الكرى) ثلجٌ ؛ لأنّه بمعنى : بارد ، إذ المعنى عليه ، ويحتمل أن تكون صفة (ثلج) هي العاملة ، وقول الآخر[٢] :
[٤٢٣] أنا أبو المنهال بعض الأحيان
، فالعامل في الظرف ما في أبي المنهال من معنى الشدة والقوة .
وأمّا الاتساع في الظرف ، فتظهر فائدته في موضعين :

---

[5] – الآية ٢٥ من سورة التوبة

[6] – الآية ١٠ من سورة غافر

[1] – قائله جرير وهو في ديوانه ٢٦٦ ، والبيت من شواهد المقرب ١٥٧ ، وتخليص الشواهد ١٦٦ ، والمغني ٥٣١، وشرح شواهد المغني ٨٩٠

[2] – هذا الرجز منسوب لأبي المنهال : بقيلة الأكبر الأشجعي ، وبعده
ليس عليّ حسبي بضؤلان
والبيت من شواهد إيضاح الشعر للفارسي ٢٨٤ ، والخصائص ٢٧٠/٣ ، ومغني اللبيب ، والهمع ٩٠/٣ ، ولسان العرب (ضأل) ٣٨٩/١١

أحدهما : أنّ الإضمار يرد الشيء إلى أصله ، والظرف نصبه على تقدير (في) ، فإذا أضمر رده الإضمار إلى أصله ، وهو بروز(في) الدالة على الظرفية

والثاني : أن لفظ الظرف يدل على تقدير الحرف معه ؛ لصراحة لفظ الظرف

وأما لفظ الضمير فإنه لا يدل عليه لعدم اختصاص الضمير بالظرف بل يصلح له ولغيره ، فلذلك تقول : اليوم سرت فيه

وأما إذا احتمل مفعولاً اتساعاً ومجازاً فإنّه يضمر إضمار المفعول به ، فيقال : اليوم سرته ، قال أبو علي[٣] أن هذا الإضمار لا يخرجه في الحقيقة عن الظرفية ، وإن لم يكن في الصناعة ظرفاً ، و في التنزيل ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [٤]

وقال الشاعر:

[٤٢٤]ويوم شهدناه سليماً / وعامراً قليل سوى الطعن النهال نوافلـ[٥] ٨٨/ب

لأنّ (شهد) لا يتعدى إلاّ إلى مفعول واحد ، والنوافل : الغنائم ، والنهال المرتوية والنّاهل من الأضداد : يصلح للريان والعطشان [١]، وقال آخر [٢]:

[٤٢٥] في ساعةٍ يَحُبُّها الطعامُ

أي : يُحَبُّ فيها .

---

[3] – في الإيضاح ٢٠٩ : "واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتنصب نصب المفعول به "

[4] – الآية ١٨٥ من سورة البقرة

[٥] – ينسب لرجل من بني عامر ، والبيت من شواهد الكتاب ٩٠/١ ، والكامل ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، والتبصرة ٣٠٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٧/١ ، والارتشاف ٢٧٠/٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، والتخمير ٤٠٤/١-٤٠٥ ، والهمع ٢٠٣/١ ، ويروى (ويوماً)

[١] – الأضداد لابن الأنباري ١١٦ ، " قيل الأصل أنه للري ، وإنما قيل للعطشان : ناهل تفاؤلا بالري "

[٢] – هذا رجز لم أعثر له على نسبة ، وقبله :

قد صبحت صبحها السلام بكبد خالطها السنام

، وهو من شواهد المخصص ٢٤٣/١٢ ، ٧٥/١٤ ، واللسان (حبب) ٢٨٩/١ ، والتاج (حبب) ٢١٣/٢ ، والجمهرة ١٣١٨

والموضع الثاني : أن يضاف إليه ، وفي التنزيل ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٣]إذ قدر حذف مفعول مالك و ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [٤]، وتحتمل إضافة المصدر إليهما وجهين :

أحدهما : أن يكون مضافاً إلى المفعول المتسع فيه على تقدير : مكركم الليل والنهار .

والثاني : أن يكون مضافاً إلى الفاعل المتسع فيه على تقدير : مكر ليلكم ونهاركم كقولهم : نهارك صائم وليلك قائم،جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما، وقال الشاعر[٥] :

[٤٢٦]ربّ ابن عمٍ لسليمى مشمعلْ طباخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكسلْ

ومن روى بجر زاد الكسل ، فإنه فصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه ، ومن كلامهم[٦] " : يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار " بإضافة اسم الفاعل إلى الظرف ، وفي المثل عند اليأس من الحاجة " أ سائرُ اليومِ وقد زال الظهر "[١] بإضافة اسم الفاعل إلى الظرف ، ونصبه بفعل ، أي : أسير سائر اليوم ، والسائر بمعنى الباقي ، أي : بقية اليوم ، والاستفهام للإنكار ، وأصل المثل أنّ قوماً أُغير عليهم ؛ فاستغاثوا ببني عمهم ، فأبطؤوا عليهم حتى نهبت أموالهم ، فجاء المستغاث بهم يسألون عنهم ، فقيل لهم هذا القول ، فسار مثلاً لمن يرجو نجاح طلبته ، وقد يئس له الناس منها ، وإنما كانت الإضافة إلى الظرف تنقله من الظرفية إلى الاسمية المتسع فيها ؛ لوجهين :

---

[3] – الآية ٤ من سورة الفاتحة

[4] – الآية ٣٣ من سورة سبأ

[5] – هذا الرجز قيل : قائله الشماخ وهو في ديوانه ٣٨٩ ، ونسبه البغدادي لجبار بن جزء ، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٧٧ ، ومجالس ثعلب ١٥٢/١ ، والإيضاح ٢١٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٦٧ ، والمقتصد ٦٥١/١ ، وابن يعيش ٤٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٧/١ والخزانة ٤/ ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، و ٨/ ٢١٢ ، ٢١٣ ، واللسان (عسل) ٤٤٧/١١

[6] – في المصادر هذا شطر بيت من الشعر ، وينظر : الكتاب ٨٩/١ ، وابن يعيش ٤٥/٢-٤٦ ، وشرح الرضي ٥٠٢/١ ، والتخمير ٤٠٣/١

[1] – جمهرة الأمثال ٩٦/١ ، واللسان (سير) ٣٩١/٤ ، ومجمع الأمثال ٣٣٥/١ ، ويروى (أسائر القوم ...)

أحدهما : أن الظرف ما كانت (في) مقدرة فيه ، ولو ظهرت لخرج عن الظرفية ، فإذا أضيف إليه ناب الجر بالإضافة عن الجر بها ، فلذلك خرج عن الظرفية .
والثاني : أنه لو كانت (في) مقدرة معه كما تقدر في الظرف لكان تقديرها فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك يمنع تحقق الإضافة بل حذفها من الظرف المضاف إليه يضاهي حذف حرف الجر في (غلام زيد) في كونه غير مراد لتكون الإضافة محضة ،وعدم تقديرها يقتضي الانفصال .
الفرع الرابع : في إلحاق المصادر بالزمن ، كقولهم : أجيئك مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة عبد الملك ، وصلاة العصر ، ومنه سير عليه ترويحتين وانتظرته نحر جزورين ، وفي التنزيل ﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ [٢] وأكثر النحويين أن المصدر إنما كان زماناً بتقدير حذف مضاف ، ونقل عن أبي علي[٣] أن المصدر يفيد الزمان من غير إضمار زمان مضاف ، وحجته من وجهين :
أحدهما : أن المضاف المحذوف لم ينطق به في بعض الصور حتى يستدل به على غيرها ، فدل على عدم الحذف .
والثاني : أن المصدر شابه الظرف في كونه مقتضياً كالزمن ، وفي عمل الفعل في مبهمه ومختصه كالزمن ؛ فناسب مشابهته له إقامته مقامه من غير حذف ،
ومذهب الجمهور[١] أن إقامة المصادر مقام الأزمنة توسعاً واختصاراً ، والتوسع في إقامة ما ليس بزمان مقام الزمان ، والاختصار بحذف المضاف الدال على الزمن .فأمّا (مقدم الحاج) فقد ذكروه فيما توسع فيه ، والأجود جعله للزمان بأصل الوضع من غير توسع ؛ لأنّ مفعلاً من (فعل) (يفعل) يصلح للزمان والمكان والمصدر .وأمّا " خفوق النجم " فالمراد عند الجمهور[٢] : وقت مغيب الثريا ، ووقت خلافة عبد الملك ، و وقت صلاة العصر ، قال سيبويه [٣]: "ولبس [ذلك]بأبعد من قولهم : ولد له ستون عاماً" ، يعني أنّ حذف المضاف ليس بأبعد من حذف (ستين) إذا التقدير : وُلِدَ له أولاد في ستين عاماً . وأما (سير عليه ترويحتين) فالجار والمجرور قائم مقام الفاعل ، و (ترويحتين) على تقدير زمن ترويحتين

---

[2] – الآية ٤٩ من سورة الطور
[3] – الإيضاح ٢٠٣
[1] – وهو مذهب سيبويه ومن تابعه ينظر الكتاب : ٢٢٢/١
[2] – الكتاب ١/ ٢٢٢ ، ٢٣٠
[3] – ينظر الكتاب ٢٣٠/١

والترويحة مصدر روَّحه : إذا حمله على الرواح ، وهو من الزوال إلى الليل ، ويجوز أن تكون ترويحة - واحدة التراويح - وهي ركعتان ، وانتظرته نحر جزورين ، أي : زمن نحر جزوزين ، والجزور من الإبل يقع على الذكر والأنثى .وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [٤] فلم يقرأ بفتح الهمزة إلاّ شاذاً [٥]، وأمّا ﴿ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ [٦] ؛ فقرئ في السبعة بالكسر والفتح[٧]

فأما كسر الهمزة فإنه مصدر متسع فيه على تقدير حذف وقت مضاف ، وأمّا الفتح فإنه جمع (دُبُر) ، وكسر الهمزة أقوى في مناسبة الظرفية لما تقدم من مناسبة المصدر للزمان .

وأمّا مناسبة الجمع للزمان فضعيفة ، إلا أنّه قد جاء عند العرب : جئتك دبر الصلاة " على الاتساع في مفرده .

وإنما أجمع / القراء على كسر الهمزة في : ﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ ،واختلفوا في ﴿ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ ؛ لأنّ المراد بـ(إدبار) النجوم : الصبح ، ولا تعدد له حتى يصح فيه الجمع ؛ لأنّ الجمع يقتضي التعدد ، وأمّا : وأدبار السجود ، فإنه يصح فيه التعدد ؛ لتعدد الصلوات المتضمنة للسجود ؛ فلذلك جاز فيه الفتح ، ومما جاء من ذلك في الشعر قول الشاعر[١] :

٨٩/أ

[٤٢٧] فمتى ألانكما البراز تلاقيا عَرَكاً نهيك الحدّ شاكاً مُعلما

وقول الآخر [٢]:

[٤٢٨]ولا يخيمُ اللقا فارسهم حتى يشق الصفوف من كرمه

فـ(البراز) و (اللقا) ظرفان .

---

[4] – الآية ٤٩ من سورة الطور

[5] – المحتسب ٢٩٢/٢

[6] – الآية ٤٠ من سورة ق

[7] – قرأ بالكسر للهمزة نافع وابن كثير ينظر ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٣/٤ ، وينظر الكشف ٢٨٥/٢ ، و الإتحاف ٣٩٨

[1] – لم أظفر بمعرفة قائله

[2] – لم أظفر بمعرفة قائله وهو من شواهعد البحر المحيط ١٠٤/١

الفرع الخامس : في ظروف المكان ، وينقسم إلى مستعمل اسماً وظرفاً [وظرفا] لا غير،فمن المستعمل ظرفاً واسماً قوله تعالى ﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [٣] وأما قول الشاعر[٤] :

[٤٢٩] صددت الكأس عنا أم عمرو وكان الكأس مجراه اليمينا

فـ(اليمين) تحتمل الاسمية على تقدير جعل مجراها بدلاً من (الكأس) ، و (اليمين) خبر (كان) - على تقدير حذف مضاف - ، أي : وكان مجرى الكأس مجرى اليمين ؛ فيخرج عن الظرفية بالإضافة إليه ، ويحتمل الظرفية على جعل (مجراها) مبتدأ ، والجملة خبر كان ، وعلى جعل (مجراها) بدلاً من الكأس ، و (اليمين) خبر يتعلق بمحذوف ، وأمّا قول الآخر :

[٤٣٠] فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفُها وأمامُها [٥]

، فزعم المازني[١] أنّ رفعها ضرورة ، وليس كذلك بل يحتمل رفعهما ثلاثة أوجه:

أحدهما : أنه على البدل من (كلا الفرجين) ؛ لأنّه مبتدأ والجملة خبره ، والعائد الهاء في (أنه) ، و (مولى المخافة) بمعنى أولى بها ، كقوله تعالى ﴿ ٱلنَّارُ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡ ﴾ [٢] أي : أولى بكم .

والوجه الثاني : أنّ رفعها على أنها خبر ثان لـ(أنَّ)

والوجه الثالث : أنّ رفعها على البدل من (مولى المخافة) ، وكأنه يخبر عن التّهيب الواقع من الوحشة .وتقول : داري خلف دارك فرسخان - بالرفع - ، وفرسخين - بالنصب -فالرفع على حذف مضاف ، أي : مسافة فرسخين ، أو بعد فرسخين ، والنصب على التمييز عند الجمهور ؛ لأنه

---

[3] – الآية ٣٧ من سورة المعارج

[4] – قائله عمرو بن كلثوم التغلبي ينظر شرح المعلقات العشر ٣٢٣ والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٢/١، والمحلى ١١، والإيضاح ٢١١

[5] – قائله لبيد بن ربيعة العامري ، وهو في الديوان ٣١١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٢/١، والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ ، والمحلى ١٢ ، وإصلاح المنطق ٧٧ ، والتبصرة ٣١٢/١ ، والإيضاح ٢١١ ، وابن يعيش ٤٤/٢، ١٢٩ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٦/١ ، والقواس ٥٥٢ ، وشذور الذهب ١٦١ ، والهمع ١٤٧/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٠

[1] – لم أجده في المنصف ، ولا ضرورة الشعر للسيرافي ، و قال صاحب التبصرة ٣١٢/١" لا يحسن رفعه إلا في الشعر "

[2] – الآية ١٥ من سورة الحديد

يرفع الإبهام ، وعلى الحال عند المبرد[٣] ، ولم يقل أحد بنصبه على الظرف ؛ لئلا يعمل الفعل في ظرفي مكان .وإذا قلت : داري من خلف دارك فرسخان ، أو فرسخين لم يتعين الحكم المذكور،وقال أبو عمر[٤] " ولا يجوز إذا دخلت (من) إلاّ الرفع على الخبر ؛ لأنّ التمييز فضلة لا يتم به الكلام ، وبدخول (من) خرج الكلام عن التمام .
وأما (أنت مني فرسخين) فلا يجوز فيه إلاّ النصب ، و(مني) خبر المبتدأ ، وتقديره : أنت ملابس لي مسير فرسخين ، فـ(مني) يدل على الملابسة والمخالطة ، والملابسة تدل على السير المقيد بالفرسخين .
ومما يدل على الملابسة قوله عليه السلام[٥] ﷺ سلمان منا أهل البيت ﷺ
وأمّا المستعمل ظرفاً لا غير ، نحو : عند وسواء وسوى .
أمّا (عند)فلمّا لم يدخل عليها من حروف الجر سوى (من) وحدها لم يخرجها ذلك إلى التمكن ؛لأنّ الشيء إذا قلّ لم يُعتد به.وإنّما اختصت (من) بالدخول عليها لوجهين :
أحدهما : أنّ (عند) تصلح لجميع الجهات ، و (من) أم حروف الجر متعددة المعاني ، فلمناسبتها لها في الإبهام مع كونها أمَّ حروف الجر اختصت بالدخول عليها .
والثاني : أنها لمّا كانت لابتداء الغاية - ولا ينفك كل فعل عن الابتداء ، وأمّا نهايته فقد يعرض ما يمنعه عن النهاية - فلذلك كانت أقوى من (إلى) وإن اشتركا في كون أحدهما للابتداء ، والثاني للانتهاء ، واستغنوا بـ(جئت إليك) عن (جئت إلى عندك) ، وقد استعملها أبو تمام بالباء في قوله[١] :
[٤٣١]وما زال منشوراً عليَّ نوالهُ وعنديَ حتى قد بقيتُ بلا عندِ
، وأما " سوى وسَواء " فملازمان للنصب على الظرفية عند البصريين[٢] ، وخروجهما عن ذلك ؛ لضرورة الشعر كقوله [٣]:

---

(3) – لم أجده في المقتضب ، ولا في الكامل ، وقد نص عليه

(4) – أبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق تقدم التعريف به

(5) – لم أجده في الصحاح ، ولا في مسند أحمد "، وهو في مستدرك الحاكم ٥٩٨/٣ وقد ، وقد ضعفه المحدثون انظر سير أعلام النبلاء ٥٣٩/١-٥٤٠

(1) – ديوان أبي تمام١١١ ، والبيت ليس من الشواهد ، وإنما ذكر للاستئناس والتمثيل فقط

(2) – المقتضب ٣٥٣/٤ ، ٣٤٩

(3) – قائله الأعشى وهو في ديوانه ١٣٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، و المقتضب ٣٤٩/٤ ، والمحتسب ١٥٠/٢ ، والصاحبي ١٥٤ ، والتبصرة ١/ ٣١٣ ،والإنصاف ٢٩٥/١ وابن يعيش ٨٤/٢ ، والإيضاح على المفصل ٣١٩/١ ، والخزانة ٤٣٥/٣، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، والهمع ١٢٠/٢ ، ويروى : (عن أهل ، وما عدلت)

[٤٣٢] تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقوله [٤]:

[٤٣٣]فلم يبق منها سوى هامد

وظروف الزمان والمكان كلها مذكرة إلاَّ (وراءً) ، و(قداماً) ، و (أماماً) فإنها مؤنثة ، ولذلك يلحقها التاء في تصغيرها . ومذهب سيبويه [٥]أنّ ظروف الزمان أشد تمكنا من ظروف المكان خلافاً للمبرد[٦]

حجة سيبويه قوة دلالة الفعل عليه ، بدليل تعديته إلى مبهمه ومختصه ، وإضافته إلى المفرد والجملة ، وانقسامه إلى العام والخاص كـ(الدهر ، والزمان ، والسنين ، والشهور ، والأيام ، والأوقات ، والساعات .

حجة المبرد [١]أن ظرف المكان أشد تمكناً ؛ لكونه أشبه الأناسي ، ولذلك لم يتعد اللازم إلى مختصّه ؛ / فشبهه بالأناسي يدل على شدة تمكنه ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ شبهه بالأناسي أخرجه عن الظرفية إلى الاسمية إذ لا ينصبه إلا المتعدي ، فلا يصلح للترجيح إذ الكلام في مقابلة الظرف بالظرف ، لا في مقابلة الظرف بالاسم غير الظرف .

٨٩/ب

---

(4) – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد القواس ٥٥١/١

(5) – الكتاب ٤١٩/١

(6) – المقتضب ١٧٦/٣

(1) – المقتضب ٢٧٥/٢

[المفعول لأجله]

متنٌ : " المفعول له : هو ما فُعِلَ لأجلهِ فعلٌ مذكورٌ مثل : (ضربته تأديباً) و (قعدت عن الحرب جبْناً) خلافاً للزجاج ؛ فإنّه عنده مصدر ، وشرط نصبه تقدير اللام ، وإنّما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ، ومقارناً له [في الوجود] [١]

الشرح[٢] : إنما قُدِّم على المفعول معه ؛ لأنّ دلالة الفعل عليه أقوى من دلالته على المفعول معه ؛ لأنّ كلّ فعل لا بدّ له من علّة - وإنّ لم تذكر - إلاّ أن يصدر الفعل على طريق السهو ، وليس يلزم أن يكون لكل فاعل مصاحب في الفعل ، ولهذه العلة جاز حذف حرف العلة عند وجود الشرائط ، ولم يجز حذف واو المصاحبة .

وأما حدّه فـ"ما " هي الجنس ، و" فُعل لأجله فعلٌ " فصل غيره من المفاعيل ، و" مذكور" فصل به نحو : (أعجبني التأديب) و (كرهت التأديب) ، فإنّه ليس بعلةٍ ؛ لأنَّ معلولَه غير مذكور ، واختلف فيه على ثلاثة أقوال :

أحدها : للجمهور أنّه علة للفعل المذكور .

والثاني : للكوفيين و الزجاج [٣]: أنّ انتصابه على المصدر الدال على النوع ، فإنّ التأديب نوعٌ من أنواع الضرب في : (ضربته تأديباً)،كـ(رجع القهقرى) ، أي : على حذف مضاف ، أي : ضربته ضرب تأديب ؛ ليكون بلفظ الفعل

---

[١] - الكافية : ١٠١

[٢] - الكتاب : ٣٦٧/١ – ٣٧٢ ، ، ١٢٦/٣ ، ١٥٤ ، والأصول ٢٠٦/١- ٢٠٩- والإيضاح العضدي ٢١٨-، وشرح المصنف ٢/ ٤٩١- ٤٩٦ ، و شرح الرضي : ٥١٥/١- ٥٢٦ ، و

[٣] - معاني القرآن للزجاج ، عند تفسير الآية ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ الآية ١٩- من سورة البقرة ، قال الزجاج ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال : يحذرون حذرا ، وينظر شرح المصنف ٢٩٤/٢ ، وشرح الرضي ١/ ٥١٤,٥٠٧، والفوائد الضيائية ٣٧٦,٣٧٣/١، والهمع ٩٧/٢ ، والتصريح : ٢/ ٥٠٠,٤٨٩

والثالث للجرمي والرياشي[1] : أنّه ينتصب نصب المصادر التي تقع حالاً كـ"أتيته ركضاً وعدواً " و" قتلته صبراً " ويلزم عندهما التنكير كالحال[2] ، ويجعلان إضافته إلى المعرفة في تقدير الانفصال [3].

ومذهب الجمهور أقوى ؛ لأنّه يُفهم منه التعليل كما يفهم مع وجود اللام ، والمصدر الدال على التأكيد لا يفهم منه التعليل ؛ فدل على مغايرته للمصدر . وجعله للحال ضعيف ؛ لأنّه يدل على العلة ، والحال لا تدل عليها ، ولأنه قد يكون المفعول له معرفاً باللام والإضافة ، وإضافة المصدر ليست في تقدير الانفصال حتى يُتخيل فيه التنكير .وقد ذكر المصنف صورتين :

أحدهما : " ضربته تأديباً " ، وفيه إشكال من وجهين :

أحدهما : أن الضرب علة ، والتأديب معلول ، إذ يحصل بسبب الضرب ؛ فينعكس قولنا : إنه علة والفعل معلول .

وجوابه : أن التأديب له جهتان هو في أحدهما علة ، وهو باعتبار معقوليته فإنه السبب الحامل على الضرب ؛ لتوهم التأديب بعده .

والجهة الثانية : كونه معلولاً باعتبار وجود الضرب ، والمرجح الجهة الأولى لموافقتها لمسائل الباب في الاطراد ، نحو : قعدت عن الحرب جبنا ، وفعلته عجزاً فإن الفعل معلول ، وما بعده علة .

والإشكال الثاني : أنّ التأديب يحصل بعد الضرب ؛ فيؤدي إلى وجود المعلول بغير علة لعدم مقارنة المعلول للعلة ، وجوابه : أنّ التأديب متقدم بالقوة

والصورة الثانية [4]: قعدت عن الحرب جبناً. وعبارة من قال في المفعول له : "إنّه سببٌ وعلَّةٌ " خير من عبارة من يقول : " إنه غرض في إيجاد الفعل "؛ لأنّ قعدت جبناً ، وفعلته عجزاً ، وجئته مخافة الشر يصدق عليه السبب والعلة ، ولا يصدق عليه الغرض ، فإن الفاعل لا يقصد الجبن والعجز مخافة الشر ، والعلة والسبب أعم من الغرض ؛ لعموم العلة والسبب لجميع مسائل الباب ، وصلاح الغرض في بعض الصور دون بعض .

---

[1] – الرياشي : العباس بن الفرج (ت ٢٥٧هـ)، تقدمت ترجمته ص ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٢ ، والهمع : ٩٩/٢

[2] – والتمييز لفظا ينظر : شرح الرضي ٥١٣/١

[3] – " وعندهم أنه إذا وجدت فيه (أل) فزائدة ، لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل ، فيكفي فيه النكرة ، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها " الهمع ٩٩/٢

[4] – من الصورتين التي فيهما إضافة المصدر و التي ذكرهما ابن الحاجب في ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا

قوله " وشرط نصبه تقدير اللام " إنما كان كذلك ؛ لأنّه إذا ظهرت اللام انتقلت العلة إليه ، وخرج ما بعده عن العلة ، بدليل دخوله على ما لا يصلح للعلة ونظيره الظرف ، فإنّه إذا ظهرت (في) انتقلت الظرفية إليها ، وخرج ما بعدها عن الظرفية ، وإنما نصب الفعل القاصر المفعول له لوجهين :

أحدهما : أنّ المفعول [له] معنى قائم بالفاعل ، والفعل أيضا قائم بالفاعل ؛ فعمل فيه لأنّ بين الفاعل وبين الصفة القائمة به لزوم ؛ فيلزم من عمله في الفاعل عمله في (المفعول له) [1].

والوجه الثاني : أن الفعل المعلل لمّا تضمّنه تضمنَ المعلول للعلّة كانت له دلالة عليه ، فنصبه كما ينصب الفعل ما كان نوعاً منه،وإنما يجوز حذف اللام ونصبه بخمس شرائط :

أحدها : أن يكون [2]مصدراً لأنّه علة للفعل ، والمصادر هي الصالحة للتعليل لأنها موضوعة للمعاني القائمة بالفاعلية .

وأمّا الأعيان فلا تصلح للتعليل لعدم قيامها بالفاعلين فلا يجوز/ : (جئتك سمنا ولبناً) بغير لام .

٩٠/أ

والثانية : أنْ يكون من غير لفظ الفعل المعلل لوجهين :

أحدهما : لئلا يلتبس بالمصدر المؤكد .

والثاني : أنه يؤدي إلى كون الشيء علة لنفسه إذ يكون علة ومعلولاً ، فلا يكون (طمعت طمعاً) و (فزعت فزعاً) و (رجوت رجاءً) من هذا الباب .

والثالثة : أن يكون من أفعال النفوس ، كالطمع والرجاء والخوف والإرادة والابتعاد دون أفعال الجوارح كالضرب والقتل ، وذلك لأنه علة ، ولابد من تقدمها على معلولها ، ودوامها إلى وجوده ، وإنما يتحقق هذا في أفعال النفوس فإنك إذا قلت : جئتك طمعاً في برك ، فالطمع متقدم على الفعل المعلل ، ومقارن لوجوده .

وأمّا أفعال الجوارح فلا يتحقق ذلك فيها ، فإنك لو قلت : (جئتك ضَرب زيد) فإنه إذا تقدم على المجيء لا يبقى إلى وجود المجيء ؛ فيكون الفعل حالة وجوده عارياً عن العلة لعدم مقارنتها له ، ولابدّ معه من (اللام) حتى تكون هي العلة

والرابعة : أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل [1]؛ لأنه يتضمنه الفعل المعلل لكونه علة له ، كقولك : جئتك طمعاً ، فإنّ المجيء يتضمن الطمع ،

---

[1] – في النسخة (بالمفعول له) وقد أثبت ما رأيته في حاشية النسخة من أثر مقابلة لنسخة بأخرى رمز لها بـ" ط "

[2] – جاءت هنا حاشية توضيحية (أي المفعول له)

وإذا كان فعلاً لغير فاعل الفعل المعلل ، كقولك : (جئتك طمعَ زيدٍ) لم يتضمنه الفعل المعلل ؛ لأنّ فعل غيري لا يتضمنه فعلي ؛ فلابد معه من (اللام) حتى تكون اللام هي العلة

والخامسة : أن يكون المفعول له مقارناً للفعل المعلل في الوجود فلا يتأخر عن الفعل المعلل ؛ لأنّ العلة لا تتأخر عن المعلول ، ولا يتقدم على الفعل المعلل من غير مقارنة إذ يؤدي مع التقدم والتأخر إلى وجود المعلول بغير علة ، فلا يجوز : جئتك اليوم مخاصمتي زيداً أمس – بغير لام – لأنّ المخاصمة تقدمت على المعلول ، ولم تبق إلى وجود المعلول ، ولابد من مقارنة العلة للمعلول .

وإنما أطلق عليها اسم العلة حال تقدمها لما تؤول إليه من مقارنتها لمعلولها ، وكذا لا يجوز : جئتك اليوم مخاصمتي زيداً غداً - بغير لام - إذ يؤدي إلى تقدم المعلول على العلة ، وأمّا (شربت الدواء إصلاحاً للبدن) فإنه وإن تقدم الشرب على الإصلاح فلابد من تخيل مقارنة الإصلاح للشرب إذ هو الحامل على الشرب ، بخلاف المخاصمة المقيدة بـ(غدٍ) فإنّه لا يتصور تقدير مقارنتها للمجيء المقيد باليوم ؛ لامتناع اجتماع اليوم وغداً .

وأمّا قوله تعالى ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [٢] فإنّ الزينة وإن تأخرت عن الخلق ، فلابد من تقدير مقارنتها له ، إذ هي مع الركوب سبب الخلق ، والسبب متقدم على المسبب .

وقد أخلّ المصنف بثلاث شرائط : وهي كونه مصدراً ، ومن غير لفظ الأول ، و بـ(كونه من أفعال النفوس) ، والعلة اعتُمد فيها على التمثيل ، وإذا وجدت الشرائط انتصب المفعول له ، وإذا فقد شرط منها فلابد من اللام ؛ لأن الفعل المعلل قد يكون لازماً ومنتهياً في التعدي ، فعدِّى باللام لأنها الموضوعة للعلة لأنها جواب (لِمَ) ، وهي سؤال عن العلة ، فتقول : جئتك للسمن واللبن ، ولضرب زيد ، ولإكرامك عمراً ، وجئتك اليوم لإكرامك زيداً أمس أو غداً .

ولا يجوز حذف اللام لوجهين :

أحدهما : أنه يزول بحذفها معنى العلة ؛ لأن الاسم الذي دخلت عليه غير صالح للعلة .

والثاني : أنه يلتبس بالمفعول في بعض الصور، نحو: (جئت زيداً) وأنت تريد لـ(زيد)

---

[1] – في حاشية النسخة : "أي يكون المفعول له مصدرا لذلك الفاعل الذي فعل الفعل "

[2] – الآية ٨ من سورة النحل

ونظير الاحتياج إلى (اللام) احتياج الظرف عند الإضمار والإشارة إلى (في) الدالة على الظرفية ، كقولك : يوم الجمعة صليت فيه ، وقمت في هذا المكان .

ومما جاء في التنزيل منه ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [1] ، و ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [2] على من نصبها على المفعول له و ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [3] وفي الشعر قول الشاعر [4] :

[٤٣٤]وأغفر عوراءَ الكريمِ ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرّما

، وقول العجاج يصف ثورا وحشيا ، وقيل : يصف ناقته[5]

[٤٣٥] يركب كلُّ عاقرٍ جُمْهُورِ مخافةً وزعلَ المحبُورِ

والهولَ من تَهَوُّل الهُبُورِ

فجمع بين النكرة والمعرفة بالإضافة وباللام ، والعاقر من الرمل : الذي لا ينبت ، والجمهور شرف ، وجمهورة الشيء : معظمه ، والزعل : النشاط ، والمحبور : المسرور ، والهول : الخوف ، والتهول يعظم الشيء في عينك حتى يفزعك ، والهبور جمع هبر ، وهو ما اطمأنّ من الأرض [1]؛ لأنها مكمن الصائد ؛ فهو يخافها ، ويعدل عنها إلى كلّ عاقر ، وقد انتصب الظرف انتصاب المفعول له ، كقوله[2]:

[٤٣٦] بيضاء من نسج ابن داود نثرةٍ تخيرتها يوم اللقاء قلانسا

فرع :

قد تأتي / الباء ، ومن ، والكاف للعلة :

٩٠/ب

---

[1] – الآية ٥٦ من سورة الأعراف

[2] – الآية ٢٤ من سورة الروم

[3] – الآية ٢٦٥ من سورة البقرة

[4] – قائله حاتم الطائي ، وهو في ديوانه ٢٢٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، واللسان (عور) ٦١٥/٤ ، والخزانة ١٢٢/٣

[5] – الرجز قائله العجاج ، وهو في ديوانه ١٩ ، و٨٦ ، ٨٨ ، ٢٣٠ ، والبيت من شواهد الإيضاح ٢١٨ ، المقتصد ١/ ٦٦٥ ، و شرح الرضي : ٥١١/١ ، و ابن يعيش ٥٤/٢ ، والخزانة ٤٨٨/١ ،

(1) – اللسان (هبر) ٢٤٨/٥ ، (جمهر)٤/ ١٤٩

(2) – لم أعثر على قائله

أما (الباء)فكقوله تعالى ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [٣].

*وأما (م) فكقوله تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [٤] ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [٥]ـ"من الصواعق "مفعول له ، كـ" حذر الموت "،أي : من خوف الصواعق ، وقول الشاعر[٦]

[٤٣٧] يغْضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم إلا حين يبتسم

" فمن مهابته " مفعول له ، والقائم مقام الفاعل المصدر ؛ لأنّ المفعول له لا يقام مقام الفاعل .

*وأمّا الكاف فكقولهم : كما أنه لا يعلم فغفر الله له ، أي : لأنّه لا يعلم ، و (ما) زائدة ، وقول الشاعر:

[٤٣٨]و طرفَكَ إمّا جئتنا فاصرفنَّهُ كَمَا يحسِبُوا أنّ الهوى حيث تنظُرُ[٧]

وقول الآخر[١] :

[٤٣٩] لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

فهي هاهنا بمنزلة (كي) فلذلك نصب الفعل بعدها

---

[3] – الآية ١٦٠ من سورة النساء

[4] – الآية ٣٢ من سورة المائدة

[5] – الآية ١٩ من سورة البقرة

[6] – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ١٧٩/٢ ، وقيل للحزين الكناني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥ ، واللسان (حزن) ١١٤/١٣ ، والبيت من شواهد أمالي المرتضى ٦٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٢ ومغني اللبيب ٤٢١،

[7] – اختلف في نسبته ، فقيل : قائله عمر بن ربيعة ، وهو في الديوان ١٠١ ، وقيل قائله جميل معمر ، وهو في ديوانه ٩٠ ، والبيت من شواهد : الإنصاف ٥٨٦/٢ ، ومغني اللبيب٢٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٤٩٨/١ ، والهمع ٢٩٣/٢، والخزانة ٣٢٠/٥

[1] – ينسب هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهو في الديوان ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٨٦/٢ ، والرضي ، والخزانة ٥٩١/٣ ، ٢٨٦/٤

[المفعول معه]

متنٌ : " المفعول معه [هو] المذكورُ بعد الواو لمصاحبةِ معمول فعلٍ لفظاً أو معنى ، فإن كان الفعل لفظاً ، وجاز العطفُ ، فالوجهان ، مثل : (جئت أنا وزيدٌ وزيداً) وإن لم يجز العطف تعين النصبُ ، مثل : (جئت وزيداً) ، وإن كان معنى ، وجاز العطف ، تعين العطف ، مثل : (ما لزيد وعمرو) ، وإلا تعين النصب مثل : (مالك وزيداً) ، و (ما شأنك وعمراً) ؛ لأن المعنى ما تصنع " [١]

الشرح [٢]: " مذكور" هو الجنس ، و" بعد الواو " فصل ما بعد الفاء ، و ثم وغيرها ، و " لمصاحبة معمول فعل " فصل (كل رجل وضيعته) [٣]؛ فإنه ليس بمعمول فعل ، و" مصاحبة معمول فعل " تشمل مصاحبته للفاعل نحو : قمت وزيداً ، وللمفعول نحو [قوله] [٤]:

[٤٤٠] فحسبك والضحاك سيف مهند

وإنما سمي مفعولاً معه ؛ لأنه أداء صاحب الفاعل ، فالفاعل أوجد الفعل مع المفعول معه لا به ، فلكونه أُوجد الفعل دونه صدق عليه اسم المفعول ، ولكونه مصاحباً للفاعل في الفعل خرج أن يكون مفعولاً به ؛ فلذلك سمي مفعولاً معه ، ومن قدمه من النحويين على المفعول له فإنه لما كانت الواو معدية غير عاملة أشبهت الهمزة المعدية ، والمفعول له يتعدى باللام موجودة أو مقدرة ؛ فصار بمنزلة ما يتعدى بنفسه لشبه الواو بالهمزة ، والمفعول له بمنزلة ما يتعدى إليه بحرف جر ، ولا شك إن المتعدي بنفسه أولى من المتعدي بحرف الجر .

ولنذكر العامل ، وفيه خمسة أقوال :

أحدها : لجمهور البصريين[١] أنّ العامل فيه الفعل المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى (مع) ؛ لأنّه إمّا لازم أو متعدٍ إلى غيره حتى يحتاج إلى التقوية

---

[١] – الكافية : ١٠٢

[٢] – الكتاب ١/٢٩٧ – ١/٣١٠ ، والإيضاح العضدي ٢١٥– ٢١٨ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢/٤٩١-٤٩٦ ، وشرح الرضي١/٥١٥,٥٢٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٧٧,٣٨٠، والهمع ٢/١٧٥– ١٨٣ ، والتصريح ٢/٥٢٣,٥٣٢

[٣] – الصفوة الصفية ١/٨٢٣ ، وسيأتي

[٤] – سيأتي بتمامه في الشاهد [٤٤٧] ، وقيل " احترازا مما يصاحب معمول غير فعل مثل زيد وعمرو أخوان " انظر شرح المصنف ٢/٢٩٨

[١] – ابن يعيش ٢/٥٤

وإنما أقاموا الواو مقام (مع) توسعاً واختصاراً ؛ لأنها أخف لفظاً ، ولمقاربة معناهما ، فإنّ (مع) للمصاحبة ، والواو للجمع ، وهو يفيد معنى المصاحبة

وإنما [لم]تجرّ الواو - وإن كانت نائبة عن اسم يجر - نظراً إلى أصلها الذي نقلت عنه ، وهو العطف ، ولذلك لم يجز تقديم المفعول معه على الفعل ، قياساً على المفعول له، وعلى الذي نابت منابه ، وهو (مع) لأنّ الأصل الذي نقلت عنه لا يتقدم ، وكذلك فرعه ، وقد أجاز أبو الفتح [٢] تقدمه على الفاعل كـ"جاء والطيالسة البرد" قياساً على قول الشاعر[٣] :

[٤٤١]جمعت وبخلاً غيبةً ونميمةً ثلاث خلالٍ لستَ عنها بمرعوي

وهو ضعيف ؛ لأنّ ضرورة الشعر لا يقاس عليها .

والفرق بين هذه الواو و واو العطف أنّ العاطفة تقتضي الشركة في الفعل مصطحبين وغير مصطحبين ، وفي الإعراب ، وهذه الواو تقتضي المصاحبة في الفعل من غير مشاركة في إعراب .

والقول الثاني : للكوفيين[٤] أنه منصوب على الخلاف ؛ لأنّ هذه الواو لا تقتضي المشاركة في الفعل ، ولذلك لا يكرر الفعل في نحو : استوى الماء والخشبة ؛ لأنها لم تكن معوجّة فتستوي ، وإذا لم يشاركه في الفعل ، فقد خالفه ؛ فنصب على الخلاف .

والقول الثالث للزجاج [٥]: أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو ، وهو : لابَسَ وصاحَبَ ؛ لأن الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو .

والقول الرابع : للأخفش[١] أنّ الواو ليست مقوية للفعل قبلها ، وإنما هي مصلحة أن ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة لنيابتها مناب (مع) كما كان ينصب (مع) من غير واسطة .

والقول الخامس : للسيرافي [٢]أنّ النصب الذي كان في (مع) انتقل إلى الاسم الواقع بعد (الواو) لما لم يمكن أن يجعل على الواو لكونها حرفاً كما في : قام القوم إلا زيداً وغير زيد .

---

[٢] - الخصائص ٣٨٣/٢

[٣] - ينسب ليزيد بن الحكم في الخزانة ١٣٠/٣، ١٣٤ ، ١٤١/٩ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٨٣/٢ ، والتصريح : ٥٣٠/٢ ، ٥٦١/٣ ، وهمع الهوامع ١٧٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/١ ، ويروى : جمعت وفحشا

[٤] – انظر المسألة (٧٥) من مسائل الخلاف في الإنصاف ٥٥٧,٥٥٥/٢

[5] – القواس : ١/ ٥٨٧ ، والإنصاف المسألة ٣٠ ، والجنى الداني ١٨٥ ، وشرح عيون الإعراب ١٧٥

(1) – ابن يعيش ٥٤/٢

(2) – شرح همع الهوامع :١٧٩

والاعتراض على الكوفيين من وجهين :
أحدهما : أنهما إذا تخالفا فليس نصب الثاني على المخالفة بأولى من نصب الأول والثاني : أن المخالفة موجودة في : قام زيد لا عمرو ، ولم ينصب الثاني ؛ فدل على بطلان تعليل النصب بالمخالفة .
وعلى قول الزجاج [٣]:أنّ دعوى / الإضمار على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة .

أ/٩١

قوله " لا يعمل في مفعول وبينهما الواو "
قلنا : الفعل يعمل بحسب الاقتضاء ، وهذا الفعل يقتضي العمل بواسطة كـ" ضربت زيداً وعمراً " فإنّ عمراً منصوب بواسطة الواو .
وعلى قول الأخفش [٤]: أنّ الأسماء الواقعة بعد الواو ليست بظروف فلا تنتصب انتصاب الظروف .
وعلى قول السيرافي : أنّه نصب (مع) نصب الظرف ، والنصب في الاسم بعد الواو ليس نصب الظرف ، فلذلك امتنع دعوى نقل نصب الظرف إلى الاسم الذي ليس بظرف .
ومسائل هذا الباب خمس :
الأولى : إذا كان العامل فعلاً لفظاً ، وأكَّدَ ضمير الفاعل مثل : (جئت أنا وزيد وزيداً) فإنه يستوي الرفع على العطف لأجل التأكيد والنصب على المفعول معه لمصاحبة الفاعل في الفعل ، إلاّ إذا حكم المعنى بالنصب ، كقول الشاعر[١]

[٤٤٢]فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

فإنه أمرهم بالاصطحاب والتعاضد المستفاد من المفعول معه ، ولم يأمرهم أن يكونوا على هذه الصفة ، ويكون (بني أبيهم) على صفة مثلها على حسب المعنى المستفاد من العطف .
المسألة الثانية : إذا لم يجز العطف وجب النصب على المفعول معه نحو : (جئت وزيداً) و (ما زلت أسير والنيل) لعدم التأكيد ، قال الشاعر[٢]

[٤٤٣] فآليت لا أنفك أحدو قصيدة تكون وإياها بها مثلاً بعدى

---

[3] – شرح الكافية لابن الحاجب ٤٩١/٢ ، وما بعدها

[4] – همع الهوامع : ٢/ ١٧٨

[١] – اختلف في نسبة البيت ، فقيل : لشعبة بن قمير في النوادر لأبي زيد ، وقيل للأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ٩١٤، والبيت من شواهد الكتاب ٩١٨/١ ، مجالس ثعلب ١٢٥ ، وسر الصناعة ١٢٦/١ ، ٦٤٠/٢ ، ، والقواس ٥٨٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢ ، والهمع ٢٢٠/١

[٢] – قائله أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، والإيضاح ، وتذكرة النحاة ٤٤، وشرح التصريح ١٠٥/١ ، والهمع ٦٣/١ ، ٢٢٠

فإياها ضمير امرأة يحبها اسمها أم عمرو ، وقال آخر[٣]
[٤٤٤] فكان وإياها كحَرَّان لم يُفِقْ عن الماء إذ لاقاهُ حتى تَقَدَّدَا
، وكذلك قولهم " كنت وزيداً حديثاً للناس " وقد جاء الرفع مع عدم التأكيد على ضعف .
وعلى هذا إذا قلت : (كنت وزيداً أخوين) إذا نصبت امتنعت المسألة ، وإذا رفعت جازت لتثنية الخبر
وأما " كنت وزيداً قائماً " تحتمل المنع لعدم اختزام لفظ زيد ، وتحتمل الجواز ؛؛ لأن الفعل غير منسوب إلى المفعول معه .
ومثلها في منع الرفع " جَلَسْت والسارية " و" استوى الماء الخشبة " ، وإنما وجب النصب لفساد معنى الرفع فإنه لا يمكن نسبه الجلوس إلى السارية كنسبته إلى الفاعل ، ولم تكن الخشبة معوجة فتستوي ، وإنما المعنى الماء ساواها ، ومن هذا " ضحكت وطلوع الشمس "إذا لا يمكن نسبة الضحك إلى الطلوع حتى يصح رفعه .
وأمّا كون (افتعل) في استوى الماء لواحد ، وهو يقتضي شيئين ، فجوابه من وجهين :
أحدهما : إن الماء جنس ، فأغنى دلالته على الجنسية عن تعدد اللفظ ، كقوله تعالى ﴿ فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ ﴾[١]
والثاني : أنّ المنصوب ، وإن كان فضلة ، قد ينوب مناب الفاعل ، كما في (ضارب زيد عمراً) فكذلك هاهنا .
وأمّا قوله تعالى ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾[٢] فالقراء السبعة مجمعون على قطع الهمزة ، وعلى هذا فيمتنع العطف ، ويحمل على المفعول له لوجهين :
أحدهما : أنّ العطف يقتضي أن يكون فعل الشركاء كفعل الأمر ، ولا يمكن ذلك لأن فعل الأمر رباعي ، وفعل الشركاء ثلاثي إذ يقال : أجمعت أمري وجمعت شركائي .
والثاني : أن يعقوب قرأ بالرفع [٣]، وهي توافق المفعول معه في المعنى ؛ لأن المفعول معه مصاحب في الفعل المعطوف على الواو لسد طول الكلام

---

[٣] – ينسب لكعب بن جعيل ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٨/١ ، والأعلم الشنتمري والأزهية ٢٣٢

[١] – الآية ١٢ من سورة القمر

[٢] – الآية ٧١ من سورة يونس

[3] – ينظر البحر ١٧٩/٥ ، و الإتحاف ٢٥٣

مسد التأكيد مشارك في الفعل فيرجح المفعول معه لمشاركته لقراءة الرفع ، ولو عطف على المفعول لم يناسب المفعول معه لعدم المشاركة في الفعل وأجاز قوم [٤] العطف على المفعول ، وقد رووا فعلاً ثلاثياً أي : فاجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم ، وإن لم يكن الثاني مثل الأول ، كقوله:

[٤٤٥] علفتها تبناً وماءً بارداً [٥]

وأمّا على قول الأصمعي عن نافع[١]:﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ [٢]بوصل الهمزة،أو على تقدير حذف مضاف ،أي :وأمر شركائكم فلا إشكال في العطف

وأمّا قوله تعالى﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ ﴾ [٣] فـ(من) تحتمل المفعول معه ، وتحتمل العطف على ضمير الفاعل ، وأغنى طول الكلام عن التأكيد

المسألة الثالثة : إذا لم يكن العامل فعلاً لفظياً . نحو : مالك وزيداً ؟ ، وما شأنك وعمراً ؟، وحسبك وزيداً درهم .

قال الشاعر [٤]:

[٤٤٦] فمالك والتلدُّدَ حول نجدٍ وقد غُصَّت تِهامةُ بالرِّجالِ

وقال آخر:[٥]

---

(4) – الكشاف ٢/٢٤٥

(5) – هذا صدر بيت وعجزه

حتى شتت همالة عيناها

والبيت من شواهد الخصائص ٢/٤٣١ ، والإنصاف ، وابن يعيش ٢/٨ ، و الارتشاف ٢/٢٩٠ ،

(1) – قال في النشر ٢/٢٨٥ : " روى أبو الطيب والقاضي أبو العلاء عن النحاس كلاهما عن التمار عنه بوصل الهمزة وفتح الميم ....، وهي قراءة عاصم الجحدري ، ورواية عصمة شيخ يعقوب عن أبي عمرو ، ووردت عن نافع ، وهي اختيار ابن مقسم والزعفراني "

(2) – الآية ٧١ من سورة يونس

(3) – الآية ٢٣ من سورة الرعد

(4) – قائله مسكين الدارمي ، وهو في ديوانه ٦٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٣٠٨ ، وشرح المفصل ٢/٥٠ ، والقواس ٢/٥٨٩ ، ورصف المباني ٤٢٢ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٣ ، والخزانة ٣/١٤٢ ،

[٤٤٧] إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

، فإنه تعين نصبه ، ولا يجوز جره عند البصريين خلافاً للكوفيين ، وإنما لم يجز جره ؛ لأن ضمير المجرور يشبه التنوين في شدة / اتصاله بما تتصل به ، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه ؛ ولأنّ الجار والضمير متلازمان فهما كالكلمة الواحدة ، فلو عطف عليه لكان بمنزلة العطف على بعض الكلمة ، وسيأتي في العطف تحقيقه بأكثر من هذا إن شاء الله تعالى[٦]

٩١/ب

وفي تقدير الناصب له وجهان :

أحدهما : تقديره : مالك وملابستك زيداً ؟ وما شأنك وتناولك زيداً ؟

والوجه الثاني : أنّ الجار والمجرور في معنى الفعل ، وضمير المجرور فاعل في المعنى أي : ما تصنع وزيداً ؟ و ما تلابس وزيداً ؟

ولا يجوز رفع المنصوب عطفاً على الشأن ؛ لأنه ليس شريكاً للشأن حتى يجمع بينهما إنما الشركة بينه وبين المضاف إليه ، والوجه الأول ضعيف لوجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى حذف المصدر وإبقاء عمله

والثاني : أنه قدر العامل بعد الواو على وفق قول الزجاج[١] ، لا على وفق مذهب الجمهور .

وأمّا (حسبك وزيداً) فإنّه بمعنى : كفاك وزيداً

وأمّا إذا جعل موضع الضمير ظاهر كقولك : ما لزيد وعمرو يشتمه ؟ وما شأن بكر وخالد يهينه ، وحسب محمد وسعيد دينار ، فالجر على العطف أجود ؛ لأنه ليس فيه تكلف إضمار ، والنصب جائز على التقدير الذي ذكر مع المجرور ، وإن كان مرجوحاً هذا آخر ما ذكر المصنف .

المسألة الرابعة : ما يختار نصبه ، ويجوز الرفع على العطف .

وذلك كقولهم : " جاء البرد والطيالسة ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها

المسألة الخامسة : ما يختار رفعه ونصبه ضعيف .

---

[5] – ينسب لجرير ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد ، شرح وشرح المفصل ٥١/٢ ، وشواهد الإيضاح ٣٧٤ ، ، والخزانة ٥٨١/٧ ، ومغني اللبيب ، واللسان (حسب) ٣١٢/١ ،(هيج) ٣٩٥/٢ ، (عصا) ٦٦/١٥

[6] – ينظر باب العطف ص ٩٣٢

[1] – وهو القول بأنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو تقديره (لابس) ، وينظر ما تقدم ص ٦١٨

وذلك قولهم " ما أنت وزيد ؟! وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ !" فـ"أنت" مبتدأ و" ما " الخبر ، وكذلك " كيف "،والواو للعطف ، أي : ما أنت وما زيد ؟ ! والاستفهام يتضمن الإنكار .
وإنما اختير الرفع ؛ لأنّ الجملة الأولى خلت عن الناصب ، وهو الفعل أو معناه ، وعليه قول الشاعر:
[٤٤٨]يا زبرقان أخا بني خلفٍ ما أنت ويبَ أبيك والفخرُ [٢]
، وقول الآخر [١]:
[٤٤٩]وكنت هناك أنت كريم قيس فما القيسي بعدك والفخارُ !
وحكى سيبويه [٢]" ما أنت وزيداً " و " كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ " بالنصب ، وعليه قول الشاعر [٣]:
[٤٥٠]فما أنا والسيرَ في مَتْلفٍ ببرّح بالذكرِ الضابط
، وقول الآخر [٤]:
[٤٥١] بما جمّعت من حَضَنٍ وعمروٍ وما حضنٍ وعمرو والجيادا
، والنصب بإضمار (كان) ، أي : ما كنت وزيداً ؟ ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ؟ وما كنت والسير ؟، وما كان حصن ؟ فتكون (ما) و (كيف) خبر (كان) ، وضمير المرفوع اسمها إلاّ أنّه لما حذفت قام المنفصل مقام المتصل ؛ لتعذر ما يتصل به .
وإنما اختصت (كان) بالإضمار لكثرة دورها في كلامهم ، وسيبويه[٥] يقدر مع (ما) فعلا ماضياً ، ومع (كيف) فعلاً مضارعاً ، ورد عليه المبرد[٦] وجعلهما سواء ، وجوابه من وجهين :

---

[2] – قائله المخبل السعدي ، والبيت من شواهد الكتاب ، وابن يعيش ٢٥١/٢ ، والقواس ٥٩٠/١ ، والهمع ١٩٨/٣، والخزانة ٥٣٥/٢

[1] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٠/١ ، وشرح المفصل ٥١/٢، ٥٢

[2] – الكتاب : ٣٠٣/١

[3] – قائله أسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ ، ورصف المباني ٤٢١ ، والهمع ٩٣/٣ قائله أسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٠٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ ، ورصف المباني ٤٢١ ، والهمع ٣/ ٩٣

[4] – ينسب لشقيق بن جزء الباهلي ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٤/١ ، والتبصرة ٢٦٠/١ ، و اللسان (حضن) ١٢٤/١٣ ، والتاج (حضن) ، ويروى :
فما جمعت من حضن وعمرو وما عمرو وحضن والجيادا

[5] – الكتاب ٣٠٥/١ ، ١١٥/٣

[6] – المقتضب : ٢٨٩/٣ ، ٣٣٣/٤ ، والهمع ١٨١/٢

أحدهما : أن (كيف) لما كانت سؤالاً عن الحال قدّر معها الفعل الدال على الحال ، وقدر مع (ما) فعلا ماضياً ؛ لأنّ التوبيخ على الماضي .
والثاني : أنه ذكر ذلك على طريق التمثيل ، ولا حرج عليه في التمثيل
وأمّا إذا تكررت (ما) ، كقولك : ما أنت وما زيدٌ ؟ فإنه يجب الرفع لاستقلال الجملة الثانية كالأولى ، وعلى ذلك قول الشاعر[١] :
[٤٥٢]تكلفني سويق الكرم جرم وما جرمٌ وما ذاك السويقُ
وكذلك : كل رجل وضيعته " يجب الرفع لعدم الناصب ، وقد جوز بعضهم النصب بالخبر المقدر .[٢]
فرع : ذهب الأخفش - وبه قال أبو علي[٣] - إلى أنّ هذا الباب قياسي ، وذهب قوم[٤] إلى أنه مقصور على السماع .
حجة الأخفش من وجهين :
أحدهما : أنّ الواو في التعدية بمنزلة إلاّ في الاستثناء ، فكما لا يقتصر فيما يقع بعد (إلاّ) على المسموع لا يقتصر على ما يقع بعد هذه الواو على المسموع
والثاني : أنّه من جملة المفاعيل ، ولا يقتصر فيها على المسموع ؛ فكذلك المفعول معه .
حجة مانع القياس من وجهين :
أحدهما : أنّ كلام العرب ثبت بالاستقراء ، فلا يقاس عليه من غير نقل
والثاني : أنه لم يكثر كثرة سائر المفاعيل ، ولم يرد منه في التنزيل إلا ما يمكن حمله على غيره ، ولذلك حُمل نحو : (ضربت زيداً وعمراً) على العطف ؛ لكثرته لا على المفعول معه ، وإن احتمل المصاحبة لقلته .
ويظهر أثر الخلاف في نحو : ما أنت وزيدا ؟!، فمن ذهب إلى القياس أجازه ، وإن لم يسمع ، ومن منع القياس منعه

---

[1] – قائله زياد الأعجم في ديوانه ٨٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠١/١ ، والشعر والشعراء ٤٤٠/١ ، واللسان (سوق) ١٧٠/١٠

[2] – ممن قال به الصيمري ينظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١

[3] – شرح الأبيات المشكلة ٢٨٣

[4] – ينظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١،والتصريح ٥٢٤/٢

[الحال]

متنٌ : " الحالُ ما تبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو : ضربت زيداً قائماً ، وزيد في الدار قائماً ، وهذا زيد قائماً .وعاملها الفعل ، أو شبهه ، أو معناه .

٩٢/أ

وشرطُها / أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً ، و (أرسلَهَا العرَاكَ) ، و (مررت به وحده) و نحوه ، مُتأوَّلٌ . فإنْ كان صاحبها نكرة وجب تقديمها . ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ، ولا على المجرور في الأصح " [١].

الشرح[٢] : أخذ يذكر المشبهات بالمفعول من المنصوبات :

فأولها : الحال ، ولفظ " ما " في حده هي : الجنس ، " تبين هيئة الفاعل والمفعول " فصل ما عداها ، والأجود أن يُقال في حدها : " اللفظ الدال على هيئة فاعل لفظاً أو معنى ، أو مفعول لفظاً أو معنى عند وجود الفعل من الفاعل ، وعند حلوله بالمفعول "، ولا ترد الصفة ، فإنها صفة الذات من غير تقييدها بفاعل ولا مفعول ، فإنك إذا قلت : جاءني رجل عالم ، وأكرمت رجلاً عالماً ، فهو بمنزلة " زيد رجل عالم " في كونه دالاّ على صفة ذات من غير تقييد الفعل بها ، فإن صفته بالعلم مطلقة غير مقيدة بالمجيء والإكرام ، بخلاف الحال ، فإنك إذا قلت : " جاءني زيد ضاحكاً " فقد حكمت على المجيء بقيد الضحك . وهي مشتقة من التحول – وهو : التنقل - ولذلك كان أصلها أن تكون متنقلة .

وهي مؤنثة ، بدليل تصغيرها على (حُوَيْلة) وعود ضمير المؤنث عليها ، ووصفها بالمؤنث .وقد يطلق عليها (القطع) في اصطلاح الكوفيين [٣].

وتفارق الحالُ الصفةَ من ستة أوجه :

أحدها : أنّ الصفة لا تكون لمضمر بخلاف الحال .

الثاني : أنّ الحال قد تكون من مختلفين في الإعراب بخلاف الصفة .

الثالث : أنّ الحال نكرة ، والصفة على حسب موصوفها .

الرابع : أنّ الحال تقدم على عاملها القوي عند البصري بخلاف الصفة .

---

[١] – الكافية ١٠٣-١٠٤

[٢] – لكتاب ١/٣٤٠- ٣٤٦ ، ٣٧٠- ٣٧٧ ، ٢/ ٤٩- ٨٦ ، والإيضاح للفارسي : ٢٢٠- ٢٢٢ ، وشرح المصنف ٢/٥٠١-٥٠٨ ، وشرح الرضي : ٢/٧- ٣١ ، والفوائد الضيائية ١/٣٨١,٣٨٨، والقواس ١/٥٥٣- ، والهمع ٢/٢٢٣,٢٣٧

[3] – من المصطلحات التي اختص بها الكوفيون ينظر :معاني القرآن للفراء ، عند تفسير الآية ٦٧ من سورة الزمر ٢/٤٢٥ ، وينظر اللسان (حول)

الخامس : أنّ الحال إذا كان عاملها فعلاً فلا خلاف فيه ، وفي عامل الصفة خلاف

السادس : أنّ الحال قد يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة .

قوله : " لفظاً أو معنى " مثال الفاعل لفظاً والمفعول لفظاً : (ضربت زيداً قائماً) فاجعله حالاً من أيهما شئت .ومثال الفاعل المعنوي : (زيد في الدار قائماً) ، وكذا : (مالك واقفاً ؟) و (ما شأنك قائماً ؟) وفي التنزيل﴿ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ [1]، و ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ [2]فالحال من ضمير المجرور ، وهو فاعل في المعنى ؛ لأنه بمعنى ما تصنع قائماً ؛ فصار المجرور فاعلاً ، وما تصنعون مفترقين في المنافقين ، و (ما تصنعون معرضين عن التذكرة) ، والاستفهام في هذه الصور بمعنى الإنكار [3]. ومثال المفعول المعنوي : هذا زيد قائماً ، أي : نبهت على زيد قائماً ، أو أشرت إلى زيد قائماً ،وفي التنزيل ﴿ هَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ [4]وشيخاً حال مؤكدة ؛لأنّه ليس غرضها الإعلام بأنّه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها،و ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ [5] .قوله " وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه " ، مثال الفعل جاء زيد راكباً ، ومثال اسم الفاعل : زيد ضارب عمراً قائماً " واسم المفعول : زيد مضروب مشدوداً ، والصفة (زيد حسن قائماً) ، والمصدر (أعجبني ضربك زيداً قائماً) وأفعل التفضيل : (زيد متكلماً أحسن منه ساكتاً) ، وهذه الخمسة مندرجة تحت شبه الفعل .وأمّا معنى الفعل فيندرج تحته اسم الإشارة ،والظرف والجار والمجرور .

قوله " وشرطها أن تكون نكرة لأربعة أوجه :

أحدها : لئلا تلتبس بالصفة في بعض الصور نحو : أكرمت زيداً الراكب.

---

(1) – الآية ٨٨ من سورة النساء

(2) – الآية ٤٩ من سورة المدثر

(3) – وقد استشهد الرضي ٢/ ١٣ للحال من الفاعل المعنوي بقول النابغة كأنه خارجا من جنب صفحته .....)

(4) – الآية٧٢ من سورة هود

(5) –الآية ٥٢ من سورة النمل

الثاني : أنها صفة الفعل (أعني) المصدر ، وهو نكرة ؛ فكانت صفته نكرة .
الثالث : أنها زيادة في الخبر ، وحكم الخبر التنكير .
الرابع : أنها شبه التمييز ؛ لاشتراكهما في رفع الإبهام ، والتمييز نكرة ، فكذا ما أشبهه ، للشبه بينهما . واختلف سيبويه والمبرد[1] في قوله [2]:
[٤٥٣]إذا أكلت سمكاً وفرضاً ذهبت طولاً وذهبت عرضاً
فنصبها سيبويه على الحال ، أي : متطاولاً ومعترضاً ، ونصبها المبرد على التمييز ، وكذا حكم [3]:
[٤٥٤]ذهبن كلاكلاً و صدوراً.
والشرط الثاني : أنّ يكون صاحبها معرفة غالباً لوجهين :
أحدهما : أنها زيادة في الخبر ، والخبر عن النكرة غير مفيد .
والثاني :إذا وقعت بعد النكرة فهي إلى الصفة أحوج منها إلى الحال ؛ لأنّ الصفة **لبيان** الذات ،والحال لبيان الهيئة ، وبيان الذات أولى من بيان الهيئة ،وقد ذكروا خمسة شروط :
أحدها : أن تكون مشتقة (من) اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ؛ لكونها صفة في المعنى ، وحق الصفة أن تكون بالمشتق دون الجامد ، وما ورد منها / جامد قدروه بالمشتق ، والمصنف لم يرفض هذا الشرط . ٩٢/ب
والثاني : أن تأتي بعد تمام الكلام ؛ لأنها زيادة في الفائدة ، والزيادة إنما تأتي بعد الاستقلال ، وأمّا (ضربي زيداً قائماً) فقد تقدم القول عليه [4] .وأمّا قول الشاعر[1] :
[٤٥٥] أذا العرش إني لست ما عشت تاركاً
طلاب سليمى فاقض ما كنت قاضيا

---

(1) – ينظر : الكتاب ١٦٣/١ ، والمقتضب :٢٧٢/٣

(2) – نسبه سيبويه لرجل من عمان ، وهو من شواهد الكتاب١/ ١٦٣ ، ومجالس ثعلب ١٧٩/١ ، والفرض من تمر اليمامة ينظر اللسان (فرض) ٧١/٩

(3) – هذا من عجز بيت لجرير في ديوانه ٢٢٧ ، والبيت بتمامه :
مشق الهواجر لحمهن مع السرُّى حتى ذهبن كلا كلا وصدورا
والبيت من شواهد الكتاب ١٦٢/١، وشرح أبيات سيبويه١٢٧ ، والارتشاف ٣٧٨/٢ ، والشنتمري ٨١/١ واللسان (كلل) ٥٩٧/١١ ، والخزانة ٩٨/٤ ، ٩٩ ، والكلكل : أعلى الصدر

(4) – تقدم ص : ٦٢٦

(1) – قائله : جرير ، وهو في ديوانه ص ٤٥٩ والرواية في الديوان (إذ أنت قاضيا)

فزعم بعضهم أنّ (ما) زائدة ، و (أنت) تأكيد لضمير الفاعل ، واسم الفاعل في معنى المصدر أي : فاقض أنت قضاءً ؛ ليحصل تمام الكلام بذلك .

والشرط الثالث : أن تكون جواباً لـ(كيف) ؛ لأنّ وضع (كيف) للسؤال عن الحال ، فلا يكون جوابها إلا حالاً ، وهذا من أدلة تنكيرها ؛ لأنّ جوابها لا يكون إلا نكرة ، وقد تقع (كيف) في (موضع) [٢] النصب على الحال ، كقوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [٣] فصاحب الحال فاعل (تكفرون) ، والتقدير : أ معاندين تكفرون ؟ !، وكذا إذا قلت :كيف ضربت زيداً ؟ كيف في موضع النصب على الحال من زيد ، والعامل فيه الفعل أي قائما أم قاعدا ، وتقدير قوله تعالى ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَـٰهُمْ ﴾ [٤] ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ ﴾ [٥] فـ" كيف تصنعون ؟"، فكيف في موضع الحال من ضمير الفاعل،والعامل فيه وفي إذا الفعل ،وتقدير قوله[٦]

:[٤٥٥]وكيف لنا بالشرب

، وكيف نصنع بالشرب ؟، و (كيف) في موضع النصب على الحال من الفاعل المعنوي ، وهو ضمير المجرور في (لنا)

والشرط الرابع : أن يكون الحال صفة فعلية لا ذاتية ، فلا يجوز جاءني زيد أسود أو أحمر ؛ لأنها صفة للفعل ، والفعل ليس بدائم بل يوجد ويعدم ، فكذا صفته ، والصفة الذاتية تؤدي إلى بقاء التابع مع ذهاب المتبوع .وأمّا إذا قصد مسوداً أو محمراً ، فإنه يرجع إلى الصفة الفعلية فيجوز ؛ لموافقته للفعل في الزوال .والخامسة : أن تكون مقدرة بـ(في) لشبهها (لظرف)[1]

---

[2]– في النسخة (وضع) ، والتصويب من السياق

[3] – الآية ٢٨ من سورة البقرة .

[4]– الآية ٢٥ من سورة آل عمران

[5] – الآية ٤١ من سورة النسا

[6]– هذا جزء من صدر بيت مختلف في نسبته ، فقيل هو منسوب لذي الرمة وهو في ملحق ديوانه ١٨٦٢ ، وقيل لتميم بن مقبل ، وقيل للفرزدق ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤١/٣ ، والمحتسب ١٣٤/١ ، و٢٣٦/٢ ، وشرح المفصل ١٥١/٥ والبيت بتمامه :

وكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد

[1] – في النسخة : (الظرف) ولعل الصواب ما أثبت .

[١] الزمان في التنقل و(التحول) [٢] لأنها مصاحبة للفعل المقترن بالزمان ، فشابهت لذلك الزمان ، ولشبهها بالظرف عملت فيها المعاني كما تعمل في الظرف إلا أنها تفارق الظرف من وجهين :
أحدهما : أنّ الحال عبارة عن صاحب الحال في المعنى ، وليس كذلك الظرف
والثاني : أنّ الظرف يتقدم على عامله المعنوي ، كقولهم [٣]" كل يوم لك ثوب ! " بخلاف الحال ، وقد تقدم شبهه للتمييز ، ويفارقه من وجهين :
أحدهما : أنّ الحال بالمشتقات غالباً ، والتمييز بالجوامد .
والثاني : أنها تقدر بـ(في) والتمييز بـ(من) ، وتشبه الحال المفعول به أيضاً لإثباتها بعد استغناء الفعل بفاعله كالمفعول ، وتفارقه من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنها تعمل فيها الأفعال والمعاني ، والمفعول لا يعمل فيه إلا الفعل المتعدي
والثاني : أنها عبارة عن صاحب الحال في المعنى ، وأما المفعول فغير الفاعل غالباً والثالث : أنها تلازم التنكير ، والمفعول يكون معرفة ونكرة ، وقوله : غالباً يرجع إلى كون الحال نكرة وصاحبها معرفة .
فأمّا الأول فقد جاءت الحال بلفظ المعارف ،قالوا [٤]: " أرسلها العِراك " ، وقال لبيد يصف الحمار الوحشي والأُتن
[٤٥٦] فأوردها العِراك ولم يدرها ولم يشفق على نغص الدّخال [٥]
، وأما (وحده) فلا يستعمل إلا منصوباً إلا في ثلاثة مواضع ، فإنه جاء مجروراً فيها : قالوا في المدح : (هو نسيجُ وحدِهِ) وأصله الثوب الرفيع الذي (لم)ينسج على منواله غيره ، وفي الذم (عيير وحده) ، و (جحيش وحده) يقال ذلك للرجل **المعجب برأيه** المنفرد عن مخالطة غيره ، وعن الاستضاءة برأي غيره ، ولا يتغير لفظه في التذكير والتأنيث والجمع والتثنية ، بل يقال : مررت بزيد وحده ، و هند وحدها) و (الزيدين وحدهما) و (الزيدين وحدهم) و (بالهندات وحدهن)
واختلف في نصبه على ثلاثة أقوال :

---

[2] – في النسخة : (المتحول) ولعل الصواب ما أثبت

[3] – الصفوة الصفية ٤٩٠/١ ، ٦٢/٢

[4] – شرح المفصل ٦٢/٢

[5] – قائله لبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه ٨٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٤ ، والقواس ٥٦٨ ، ويروى ، (فأرسلها العراك)، ونغص الدخال ،هو تنغيص الشرب على الناقة بدخولها بين الفحول ،ينظر: الخزانة ١٩٢/٣

أحدها لسيبويه [١] ومن تابعه : أنه مصدر محذوف الزوائد في موضع الحال ، فوحده في معنى إيحاد ، و إيحاد في موضع موحد ، أي : مفرد ، ويحتمل أنْ يكون حالاً من الفاعل على معنى : أفردته بمروري ، ويحتمل أن يكون حالاً من المفعول على معنى : مفرداً في مكانه .

والثاني : للزجاج [٢]: أنه ينتصب على المصدر ، ويكون للفاعل دون المفعول ؛ لأنه بمعنى أفردته بمروري إفراداً .

والثالث : لأهل الكوفة ، ويونس في أحد قوليه [٣]: أنه ينتصب على الظرف لأنّه بمعنى على حياله ، فيتعلق بمحذوف ؛ لأنه ظرف في موضع الحال ، ومما جاء من المعارف في موضع الحال : ادخلوا الأول فالأول ، ومررت بهم الجماء الغفير ، وقراءة [٤]من قرأ ﴿ ليخرجن الأعز منها الأذل ﴾ [٥]بفتح الياء ، أو على ما لم يسم فاعله ، و (رجع عوده على بدئه)، و (جاءوا قضهم بقضيضهم)،وفعلته جهدك وطاقتك /وقول الشاعر[٦] :

٩٣/أ

[٤٥٧]فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاءُ الرّخم

فأمّا (أرسلها العراك) ، ففيه قولان :

أحدهما : للسيرافي وأبي علي[١] أنّ الحال هو الفعل الناصب للمصدر ؛ لأنّه نكرة ، وجعل المعرفة حالاً على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته.

والثاني : منقول عن سيبويه - وبه قال صاحب المفصل[٢] : أنّ هذه المعارف في معنى النكرات ؛ لأنّ دعوى الحذف على خلاف الأصل ، ووقوع لفظ المعرفة في موضع النكرة معهود في كلامهم ،بدليل :غيرك ،وشبهك ،وضاربٌ زيد ،وفي ذلك وجهان :

---

[1] – الكتاب ٣٧٧/١:وهو اختيار السيرافي ، والفارسي ينظر : القواس ٥٦٩/١

[2] – الخزانة ٥٢٤/١ ، والقواس ٥٦٩/١

[3] – الكتاب ٣٧٧/١، الخزانة ٥٢٤/١ ، والقواس ٥٦٩/١

[4] – (ليَخْرُجَنَّ) رويت هذه القراءة في البحر ٢٧٤/٨ ، وتفسير الرازي ١٧/٣٠ ، وعلى ما لم يسم فاعله ينظر : معاني الفراء ١٦٠/٣

[5] – الآية ٨ من سورة (المنافقون)

[6] – ينسب لأحد أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ، والبيت من شواهد شرح الرضي ٢٢/٢ ، والخزانة ٢٠١/٣ ، ٢٢١/٣ ، والقواس ٥٧٠

[1] – الإيضاح ٢، ٢١ قال أبو علي " فالتقدير أرسلها تعترك) فدل (العراك) على (تعترك)فالفعل هو الحال في الحقيقة ، وهذه الألفاظ دالة عليه .، وينظر : القواس ٥٧٠/١

[2] – الكتاب ٣٧٢/١ ، والمفصل ٦٣،قال الزمخشري " هي مصادر قد تُكلم بها على نية وضعها في موضع ما لا تعريف فيه "

أحدهما : أنّ العراك بمعنى معتركةً

والثاني : أنّ تعريفها باعتباره معهوداً في الذهن لا في الوجود ، وهو باعتبار الذهن معرفة ، وباعتبار الوجود نكرة كما في : أسامة .

فأمّا (الأول فالأول) بمعنى مترتبين ، و (الجماء الغفير) ، بمنزلة جامين عامرين ، من جم الشيء اجتمع وكثر ، ومن عمر الغيم السماء إذا غطاها .

فأمّا الآية فالفعل لازم ؛ فالأول نصب على الحال بمعنى ذليلاً

وأمّا (رجع عوده على بدئه) ، ففيه وجهان :

أحدهما : أنه مفعول (رجع) ؛لأنّه متعد كقوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾ (٣)

والثاني : أنه نصب على الحال ؛ لأنّ معناه رجع عائداً في الطريق التي جاء منها ، ومثله في المعنى : (رجع على حافرته) (٤)، وفي التنزيل ﴿ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي ٱلْحَافِرَةِ ﴾ (٥)أي : في الموضع الذي حفرنا فيه بأقدامنا .

---

(3) – الآية ٨٣ /ن سورة التوبة

(4)– مجمع الأمثال ٦٢/٢

(5) – الآية ١٠ من سورة النازعات

وأمّا (قضهم بقضيضهم) [1]فمعناه مجتمعين ، وأصل القضّ : الكسر ، والوقوع على الشيء بسرعة .
وأمّا (فعلته جهدك وطاقتك) ففيه وجهان :
أحدهما : أن الفعل هو الحال ، وهو منصوب على المصدر ، أي : تجتهد جهدك ، وتطيق طاقتك .
والثاني : أنه بمعنى اسم فاعل أي : مجتهداً ومطيقاً .
وأما البيت فأسد العرين ، بمعنى : شجعاناً ، و (شاء الرخم) بمعنى : أذلة
قوله : " فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها .
وإذا وصفت النكرة جاءت الحال منها ؛ لأنّ الوصف يقربها من المعرفة ، وفي الحديث " سابق رسول الله ﷺ بين الخيل ، فجاء فرس له سابقاً " [2]، فالنكرة موصوفة على **أنّه** يتوقف المعنى على النصب على الحال ؛ لأنّه إذا نصب على الحال دلّ على أنه سبق أي : جاء في حال سبقه ، ولو وصف لم يدل على أنه سبق بل هو موصوف بالسبق ، ولا يكون السبق حاصلاً له الآن .
وأمّا قوله تعالى ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [3]ففي نصب (أمراً) خمسة أقوال :
أحدها : للأخفش وللجرمي[4] : أنه نصب على الحال من (أمر) لأجل وصف النكرة ، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في (حكيم).
والثاني : للمبرد[5] أنّه في موضع مصدر أنزلناه ، أي : أنزلناه إنزالاً
والثالث : للزجاج[1] أنه في موضع مصدر (يفرق) ، أي : يفرق فرقا ، وقيل : يفرق بمعنى : يأمر أمراً
والرابع : هو مفعول منذرين كقوله : ﴿ لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ [2]

---

[1] – شرح الكافية للرضي ١٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٢٨٦/١

[2] – رواه أبو داوود عن ابن عمر برقم ٢٥٧٧ ، ولفظه مختلف ، وينظر شرح الرضي ٢٢/٢ ، والصفوة الصفية ٤٩١/١: وينظر القواس ٥٦٤/١

[3] – الآية ٤ ، ٥ من سورة الدخان

[4] – ليس في معاني الأخفش ،وقد ورد في ابن يعيش ٦٤/٢ ، والقواس ٥٦٤/١ ،والصفوة ٤٩٦/١

[5] – المقتضب ٢٣٩/٣،وإعراب القرآن للنحاس ١٢٦/٤ ،والقواس ٥٧٠/١ ،و(أنزلناه) تقدمت في الآية ٣

[1] – قال الزجاج في معانيه ٤٢٣/٤ "يفرق الله عزوجل في ليلة القدر كل أمر فيه حكمة "وينظر ابن يعيش ٦٣/٢ ،

والخامس : وهو مفعول له ، والعامل فيه (أنزلنا) ، أو (منذرين) ، أو (يفرق) .وأمّا إذا لم تكن النكرة موصوفة نحو : (جاء رجل ضاحكاً) فإن الوصف أقوى من الحال ؛ لثلاثة أوجه :
أحدها : أنها تلتبس بالصفة في نحو : رأيت رجلاً ضاحكاً
والثاني : أن تخصيص الوصف مطلق ، وتخصيص الحال مقيد ، والمطلق أقوى من المقيد .
والثالث : أن الصفة تبين الذات ، والحال تبين الهيئة ، وتبيين الذات أولى من تبيين الهيئة ، وقد جاءت الحال من النكرة على ضعفها ، قال الشاعر[٣])

[٤٥٨] لو كان حيٌّ ناجياً لنجا من يومه المزلَّمُ الأعْصَمْ

وكان تامّة بمعنى خُلِق ، وقال الآخر [٤]

[٤٥٩]وما حل سعديٌّ غريباً ببلدةٍ فينطق إلا الزِّبرقان له أبُ

ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير في (فينطق) ؛ لئلا يؤدي إلى تقدم الصلة على الموصول .
وإذا تقدم وصف النكرة عليها وجب نصبه على الحال ؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فيقال : جاء ضاحكاً رجل ، ويسميه النحويون[٥] أحسن القبيحين ؛ لأنّ الحال من النكرة قبيح ، فإذا قدمت حسنت ، وتقديم الصفة على الموصوف ، **أقبح** ، وهذه عبارة ضعيفة ؛ لعدم اشتراك الحال والصفة في القبح ؛ لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف أصلا ، وأما الحال من النكرة فقد جاءت على قبح ، وليس للصفة حالة تقدمٍ على قبح أصلاً ، وأحسن حسن القبيحين يدل على أن المفعول ليس بحسن مع جوازه ، ولا جواز لتقديم الصفة لجواز الحال من النكرة ، وقد أنشد النحويين على تقدمها على صاحبها أبياتاً ، قال الشاعر[١]:

---

[2] – الآية ٢ من سورة الكهف

[3] – قائله المرقش الأكبر ، وهو في الديوان ٥٨٦ ، والبيت من شواهد تهذيب اللغة ٢١٩/١٣

[4] – ينسب للعين المنقري ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢/٣ ، والرد على النحاة ١٢٤ ، والخزانة ٢٠٧/٣ ، ٥٤١/٨ ، ٥٤٣

[5] – للنحويين مذاهب في تقديم الحال على صاحبها ، فمنهم من أجاز مطلقا ، ومنهم الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ، ومنهم من أجاز ذلك بشروط منها ، أن يكون صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا ، ، ومنها أن لا يكون صاحب الحال منصوبا ظاهرا ، وينظر : الهمع ٢٣٦/٢

[1] – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ١٠٢٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٢٣/٢ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢ ،

[٤٦٠]وتحتَ العوالي والقنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ

وقال آخر[٢]:

[٤٦١] لميّة موحشاً طللٌ قديم عفاه كلُّ أسحمَ مستديم /

٩٣/ب

وقال آخر [٣]:

[٤٦٢] الشرّ منتشر يأتيك عن عَرَضٍ والصالحاتُ عليها مغلقاً بابُ

وقال آخر: [٤]

[٤٦٣] وبالجسم مني بيّنا لو علمته شحوبٌ وأن تستشهدي العين تَشْهَدِ

وقال آخر :

[٤٦٤] وفي الأرض مبثوثاً شجاع وعقرب[٥]

---

[2] – ينسب لذي الرمة في خزانة الأدب ٢٠٩/٣ ، وقيل : قائله كثير عزة ، وهو في ملحق ديوانه ٥٣٦ ورواية البيت المنسوب لكثير(لعزة موحشا طلل...) والبيت من شواهد أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، ٦٤ ، وهو في القواس ٥٦٤ ، والصفوة ٤٩٢/١ ، والمرتجل ١٦٦ ، برواية " الشر منكشف تلقاه منتشر ا"

[3] – ينسب لجميل بثينة في أساس البلاغة (نشر) ٤٥٦ ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد

[4] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٢٣/٢ ، والمقاصد النحوية ١٤٧/٣ ، والبيت من شواهد ابن عقيل ٣٢٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢

[5] – هذا عجز بيت صدره (فهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا) والبيت من شواهد الجيم ١٩٣/٢

واعلم أنّ استدلالهم بهذه الأبيات صدر من غير رويّة ، وذلك أنّ النكرات في هذه الأبيات مبتدأ على مذهب سيبويه[1] ، وإذا جعل الحال من النكرة أفضى إلى محذورين :
أحدهما : أنها تخرج من كونها هيئة فاعل أو مفعول ؛ لكونها هيئة المبتدأ
والثاني : أنه يفضي إلى أن يكون الابتداء عاملاً في الحال ؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، وذلك باطل .
وإنما يستقيم الحال على مذهب الكوفيين والأخفش[2] ؛ لأنه عندهم فاعل ، والعامل فيها الجار والمجرور كعمله في صاحبها .
وأمّا على مذهب سيبويه [3] والجمهور فالحال من الضمير في الظرف ، وحينئذٍ يبطل الاستشهاد بتقديم الحال على صاحبها .
وأنا أقول وبالله التوفيق : إنّ هذه الأبيات مؤولة إمّا على المفعول المعنوي ، أو على الفاعل المعنوي
فالبيت الأول النكرة فاعلة في المعنى ، أي : اختصت (ظباء) بحصولها تحت العوالي ، والقنا في حال استظلالها .
وفي البيت الثاني : النكرة مفعولة في المعنى ، أي : اختصت عزة بطلل في حال كونه موحشاً .
وفي البيت الثالث : النكرة مفعولة ،أي :اختصت الصالحات بباب في حال كونه مغلقاً .
وفي البيت الرابع : النكرة مفعولة ، أي : اختص جسمي بشحوب في حال كونه بيناً
وفي البيت الخامس النكرة مفعولة أي : اختصت الأرض بشجاع وعقرب في حال كونه مبثوثاً .
قوله :" ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف" العامل في الحال على ضربين : قوي وضعيف
فالقوي : الفعل وما أشبهه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة .
وأما المصدر فلا يتقدم معموله عليه ؛ لأنه من صلته ، ولهذا كان (قبضته) من قوله تعالى ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ ﴾ [1] بمعنى مقبوضة ، والحال من الضمير فيها ؛ ليصح تقدم الحال على المصدر .

---

(1) – الكتاب ١٢٤/٢ ، قال سيبويه : وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذ زيد ، وتأخير الخبر على الابتداء أقوى لأنه عامل فيه .
(2) – وهو المذهب المتقدم ذكره
(3) – الكتاب ١٢٣/٢
(١) – الآية ٦٧ من سورة الزمر

وقيل : التقدير : والأرض إذا كانت جميعاً قبضته " فجميعاً حال من فاعل كانت ، وهي تامة ، والعامل في (إذا) (قبضته) ؛ لأنّها بمعنى : مقبوضة ، والعامل القوي يجوز تقديم الحال عليه خلافاً للفراء [٢] إذا كان صاحبها ظاهراً ، ووافق إذا كان مضمراً .
حجته : أنه إذا كان ظاهراً أفضى إلى الإضمار قبل الذكر لأنّ الحال فيها ضمير يعود على صاحب الحال ، وأمّا إذا كان ضميراً فليس إضمار قبل الذكر لاشتراك الضمير في العود على مفسر لهما .
حجة الجمهور : أنّ العامل متصرف في نفسه فتصرف في معموله ، وأمّا الإضمار قبل الذكر فإنه إذا نوي به التأخير لا يكون إضماراً قبل الذكر ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [٣] وقولهم " في بيته يؤتى الحكم " [٤]، و (في أكفانه لف الميت) [٥] مع أنه ينقض قوله : (جاء راكباً زيد) فإنّه نُقل عنه جوازها .
ونقل أنّ ثعلباً قطع في مجلس بقولهم [٦]: " شتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ " ، ويحتمل أن (شتى) صفة مصدر أي : إياباً شتى فلا يبقى فيه دليل .
وأما نحو قوله تعالى ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [١] فهو يوافق عليه ؛ لأنّ صاحب الحال ضمير ، والعامل الضعيف هو المعنوي ، ويشتمل الظرف : الجار والمجرور ، ومعنى الإضافة ، واسم الإشارة ، وكأن ، وليت ، ولعل .
وإنما تتقدم الحال عليه ؛ لأنه إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله ،
وأما الظرف فإنه يتقدم على عامله الضعيف كقولهم : كل يوم لك ثوب ؛ لكثرة الاتساع في الظرف ، ولذلك يفصل به بين المضاف و المضاف إليه .
وإذا قلت : هذا زيد ذاهباً ، فالبصري يختار إعمال (ذا) لقربه

---

[٢] – معاني القرآن ٤٢٤/٢

[3] – الآية ٦٧ من سورة طه

[4] – تقدم هذا المثل ، وينظر : جمهرة الأمثال ٣٦٨/١ ، ومجمع الأمثال ٧٢/٢

[5] – تقدم في باب المبتدأ والخبر ، وينظر : ابن يعيش ٩٢/١

[6] – يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق ، أي يؤوب الحلبة متفرقين ، ينظر : الجمهرة ٥٤١/١ ، ومجمع الأمثال للميداني ٣٥٨/١ ، واللسان (حلب) ٣٢٧/١

[1] – الآية ٧ من سورة القمر

والكوفي يختار إعمال (ها) لأوليته ، والمعنى : أشرت إلى زيد ذاهباً ، و نبهت على زيد ذاهباً ، وبالاتفاق لا يقال : ذاهباً هذا زيد .
وأما (ها ذاهباً ذا زيد) فإن اعتقد أن (ها) هي العامل جاز ، وإن اعتقد أن (ذا) هو العامل لم يجز ، وقد قرأ الأعمش ﴿ وهذا بعلي شيخٌ ﴾ [٢]، ويحتمل خمسة أوجه :
أحدها : أن يكون بعلي بدلاً من المبتدأ ، أو عطف بيان ، وشيخ الخبر
والثاني : أن يكون بعلي مبتدأ ، وشيخ خبر ، والجملة خبر الأول
والثالث : أن يكون شيخ خبر مبتدأ محذوف أي : هو شيخ
والرابع : أن يكون خبر بعد خبر .
والخامس : أن يكون شيخ بدلاً من (بعلي) ، ومثال كأنّ : (كأنّ زيداً قائماً الأسد) قال الشاعر[٣] :
[٤٦٥]كأنّه خارجاً من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد
ومثال (ليت) ليت زيداً ذاهباً عني ، ومثال / (لعل) : لعل بكراً راجعاً فقيرٌ ، وإنما اختصت هذه الحروف بالعمل فيها دون أخواتها ؛ [٩٤/أ] بها بالفعل .
وأمّا قوله : ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ ﴾ [١] فالحال من الضمير في الخبر ، والعامل فيها الظرف .
وإذا قلت : (زيد في الدار واقفاً) فلها خمس صور ثنتان جائزتان [وهما]:
زيد قائماً في الدار ، وفي الدار قائماً زيد ،
وثنتان ممتنعتان ، وهما :
قائماً زيد في الدار ، وقائماً في الدار زيد .
وأمّا زيد قائماً في الدار ؛ فأجازها الأخفش ، ومنعها سيبويه[٢]
حجة سيبويه : أن الحال من الضمير في الظرف ، وهو العامل ، وهو ضعيف لا يتصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله .
حجة الأخفش [٣]السماع والقياس

---

[2] – الآية ٧٢ من سورة هود

[3] – قائله النابغة الذبياني وهو في ديوانه ١٩وشرح القصائد العشر ٤٥٣ ، والبيت من شواهد العين ٨/٨ ،والإيضاح الشعري ٧٥ ،٢٥١ والخصائص ٢٧٥/٢ ، ورصف المباني ٢١١ ، ٢٩٥ ، ، والخزانة ١٨٥/٣ ، ١٨٧

[1] – الآية ١٥- ١٦ من سورة الذاريات

[2] – الكتاب ١٢٤/٢

[3] – لم أجده في معاني القرآن للأخفش وقد نص عليه القواس ٥٦٢/١

أمّا السماع فقراءة[٤] من قرأ ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [٥] بالنصب ، وقراءة [٦] من قرأ ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾ [٧] على الحال من ضمير (لذكورنا) ؛ لأنّه خبر المبتدأ

وأمّا القياس فإنّ العامل فيها الفعل العامل في الظرف لا نفس الظرف ، وهو عاملٌ قوي ، فجاز تقدمها عليه قياساً على العامل القوي الظاهر .
والقولان قويان ، إلا أن الأكثر أن العاملة (مع) ، وأنّ الضمير قد انتقل إليه ، فترجح بذلك مذهب سيبويه ، ولأنه لو كان العامل هو الفعل لجازت المسائل الممتنعة ، ولكثر تقدمها قياساً على العامل القوي .
وللأخفش أن يقول : إنّ الفعل الذي هو واجب الحذف ليس له قوة الفعل الملفوظ به ؛ فلذلك انحطت رتبته .
قوله " ولا على المجرور في الأصح "المجرور قد يكون بالإضافة ، وقد يكون بحرف الجر ، والمضاف إليه إن كان فاعلاً أو مفعولاً كقولك : أعجبني ضربك قائماً ، ومجيئك مسروراً ، فإن الحال منه غير قليلة لوجود الناصب ، وإن لم يكن فاعلاً ولا مفعولاً ، فإن الحال منه قليلة لتعذر الناصب لها ، وقد جاء في التنزيل ﴿ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾ [١] و ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ [٢]، وقال الشاعر [٣]

[٤٦٦]كأنّ حوامِيَهُ مُدبِرا خُضِبْنَ وإن لم تكن تُخضبِ
حجارة قَلتٍ برَصْراصَةٍ كُسِينَ غشاءً من الطُّحلُبِ

---

[4] – قرأ بالنصب (مطوياتٍ) عيسى ، والجحدري ، وأجازه الكسائي والفراء ، وينظر : اعراب القرآن للنحاس ٢٢/٤ ، والبحر ٤٤٠/٧

[5] – الآية ٦٧ من سورة الزمر

[6] – قرأ بالفتح (خالصةً) ابن عباس ، وقتادة ، وغيرهم ، وينظر والمحتسب ٣٧٢/٢: الكشاف ٤٣/٢ ،

[7] – الآية ١٣٩ من سورة الأنعام

[1] – الآية ١٣٥ من سورة البقرة

[2] – الآية ٦٦ من سورة الحجر

[3] – البيت للنابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ٢٠ ، وهو من شواهد العين ، ٨٤/٧ ، والجيم ٢٩٨/١ ، والشعر والشعراء ١٣٥ ، وتاج العروس ٥٧٨/١٧ (رصص)

فـ(مدبراً) حال من المضاف إليه ، و (حصين) حال من الحوامي ، وقال آخر[٤]:

[٤٦٧] عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفاً يتلهب

والعامل فيها معنى الإضافة ، وبالاتفاق لا يجوز تقدمها على المضاف ، وأما حال المجرور بحرف الجر كقوله تعالى ﴿ وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا ﴾[٥]وقولك : مررت بزيد واقفاً ، ولو قلت : مررت ضاحكاً بهند لاتفق على جوازها ؛ لأنها حال الفاعل ، فأكثر النحويين منعوا تقديمها على صاحبها ،ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان[١]جواز تقديمها حجة المانعين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الفعل وحرف الجر يشتركان في العمل في صاحب الحال لكن عمل الحرف فيه لفظي ، وعمل الفعل معنوي ؛ لأنه يعمل في محله بدليل العطف عليه بالنصب ، وإذا اشتركا في العمل في صاحب الحال اشتركا في العمل في حالة ليصدق عليه قولنا : العامل في الحال العامل في صاحب الحال ، إلاّ أنّ عمل الفعل في الحال لفظي ، وعمل حرف الجر معنوي ؛ لأنّ حرف الجر لا ينصب ، فبالنظر إلى الفعل يجوز التقديم ، وبالنظر إلى الحرف يمتنع التقديم ، فغلب جانب المنع تمسكاً بالأصل ؛ لأنّ الأصل أن لا يتقدم المعمول على العامل .

والوجه الثاني : أنّ العمل في اللفظ في صاحب الحال لحرف الجر ؛ فوجب أن يكون عاملاً في حاله ، ونصبها حملاً على معناه قياساً على حال المضاف إليه ، وكما لا يجوز تقديم حال المضاف إليه لا يجوز تقديم حال المجرور عليه

والثالث : أنّ الحال صفة في المعنى ، والصفة لا تتقدم على الموصوف ، خالفتا الأصل فيما إذا كان العامل قوياً إشعاراً بقوته ، وبقيتا على الأصل فيما إذا كان ضعيفاً حجة القائلين بجواز التقديم السماع والقياس .

---

(4) – قائله زيد الفوارس في خزانة الأدب ١٧٣/٣ ، ١٧٥ ، والبيت من شواهد تذكرة لنحاة ٥١٨ ، والهمع ٢٤٠/١ ، والدرر ٧/٤

(5) – الآية ١١٢ من سورة الصافات

(1) – ابن كيسان أبو الحسن : مُحَمَّد بن أحمد (ت ٢٩٩هـ) ، وابن برهان عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي (ت ٤٥٦هـ) ، ينظر : الإنباه ٥٧/٣ ، ٢١٣/٢ ، وينظر الارتشاف ٣٤٨ ، وقد صحح هذاالرأي ابن مالك وينظر : الهمع ٢٣٦/٢

أمّا السماع فقوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾ [٢] فإن (كافة) حال من الناس ، وقول من جعلها حالاً من الكاف ، والتاء للمبالغة أي : كافّاً للناس عن الضلال ، أو مصدراً على فاعله ، وللناس يتعلق به تعسف على خلاف المعنى ، وقول الشاعر :

[٤٦٨] لئن كان برد الماء حران صادياً إليّ حبيب أنها لحبيب [٣]

فـ(حران) حال من الياء في (إلي حبيباً) هو العامل ،وهو خبر كان ،وقول الآخر [١]:

[٤٦٩] إذا المرء أعيته السيادة ناشئا فمطلبها كهلاً عليه شديدُ

فـ(كهلاً) حال من ضمير (عليه) و (شديد) العامل فيه

وأمّا القياس / فإنّ العامل فيها الفعل ،لأنّه يعمل النصب في محل صاحبها بدليل العطف عليه .

٩٤/ب

قولهم : إنّ حرف الجر مشارك في نصب الحال أو مستند به " ضعيف " لأنّ حرف الجر لم يُعهد له النصب .

وقولهم : " إنها صفة " ضعيف أيضاً لما تقدم من الفرق بينها وبين الصفة ، ولأنها لو كانت صفة لم تتقدم أصلاً ؛ لأنّ الصفة تابعة للموصوف .

---

[2] – الآية ٢٨ من سورة سبأ

[3] – اختلف في قائله ، فقيل مجنون ليلى ، وهو في ديوانه ٤٩ ، وقيل لكثير عزة ، وهو في ديوانه ٥٢٢، وقيل لقيس بن ذريح ، وهو في ديوانه ٦٢ ، وقيل لعروة بن حزام في الخزانة ٢١٢/٣ ، ٢١٨ ، والبيت من شواهد الشعر والشعراء ٦٢٧، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٠ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١ ،

[1] – اختلف في قائله ، فقيل : المخبل السعدي ، وهو في ملحق ديوانه ٣٢٤ ، وقيل : رجل من بني قريع ، والبيت من شواهد خزانة الأدب ٢١٩/٣ ، ٢٢١ ، وشرح ديوان الحماسة ١١٤٨ ، وشرح الأشموني ٢٤٩/١

متنٌ :"وكلُّ ما دلَّ على هيئة صحَّ أن يقع حالاً مثل:(هذا بسراً أطيب منه رطباً) "[1]

الشرح [2]: تفضيل الشيء على نفسه قد يكون باعتبار حالين ، أو زمانين ، أو مكانين ، فقولهم [3]: (هذا بسراً أطيب منه رطبا)
اختلف في ناصب (بسراً) على ثلاثة أقوال :
أحدهما - وبه قال أبو علي [4]فيما استقر عليه رأيه آخِراً -" إنّ العامل فيه اسم الإشارة "
والثاني : أنّ العامل فيه (كان) ، والتقدير : هذا إذا كان بُسْراً أطيب منه إذا كان رطباً ؛ لأنّ هذا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار زمانين ، والمشار إليه صاحب الحال .
ثم إن أشير إليه - وهو طلع أو بلح - قُدّر الظرف ، بـ(إذا) لدلالته على المستقبل ،
وإن أشير إليه - وهو تمر - قدّر الظرف بـ(إذا) لدلالته على الماضي .
وإذا ثبت تفضيل الشيء على نفسه باعتبار زمانين ، فلابد من تقديرهما تقدير ما يضافان إليه ، وهو (كان) وهي تامة ؛ لانّ المنصوب بعدها حال .
ثم قيل : الناصب للظرف الأول اسم الإشارة ، وقيل : أفعل .
والقول الثالث - وهو أرجحها - أنّ العامل في بُسراً (أطيب) كما عمل في رطباً ؛ لأنه تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين .
حجة من قال : العامل اسم الإشارة من وجهين :
أحدهما : أنه لو عمل (أفعل) في حالين ؛ لأدى إلى أن يكون مقدراً بحالين مختلفين ، وذلك غير جائز .

---

[1] - الكافية : ١٠٤

[2] - الكتاب ١/٤٠٠- ٤٠٣ ، والمقتضب٤/٣١٢-٣١٣ ، ، وشرح ابن يعيش ٢/٦٠-٦٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٠٩- ٥١٥ ، وشرح الرضي : ٢/٣٢- ٣٩ ، والفوائد الضيائية ١/٣٨٩- ٣٩٠ ، والقواس ٥٥٣- ٥٧١

[3] - الكتاب ١/٤٠٠ ، والمقتضب ٣/٢٥١

[4] - المسائل المنثورة ٣٣

والثاني : أنّ (أفعل) لا يتقدم عليه معموله ؛ لضعفه عن مرتبة الفعل ، ولذلك استقبحوا تقديم الجار والمجرور عليه ،نحو :زيد من عمر أفضل ، وقال المازني[١] :" هو قبيح جداً "
وإذا قدرت (كان) لزم عمل اسم الإشارة في الظرف المضاف إليها ، وإذا لزم ذلك فيعمل في الحال ، ولا يحتاج إلى تقديرها .
حجة من قدر [٢]"كان " أنه تفضيل للشيء على نفسه باعتبار زمانين ؛ فلابد من تقديرها كما تقدم .
وجوابه : أن تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين يغني عن تقدير زمانين ، فلا حاجة إلى تقديرهما
حجة من قال[٣] : العامل فيهما (أفعل) من خمسة أوجه :
أحدها : الاتفاق على جواز : زيد جالساً أحسن منه قائماً ، وتمر نخلتي بسراً أطيب منها رطباً ، وعمرو متكلماً أحسن منه ساكتاً ، ولا عامل فيهما هاهنا سوى أفعل .
الثاني : أنّه يقال : زيد قائماً كعمرو قاعداً ، وعمرو ناطقاً مثله ساكتاً ، ولا شك أنّ الكاف مثلاً أضعف من (أفعل) ، وقد تقدم معمولها عليها .
والثالث : أنّ الغرض من هذه الحال الأولى تقييد الطيب بالبسرية مفضلة على الرطبية ، وهذا معنى العامل في الحال ؛ لأنّ المقيد بالحال هو العامل فيها ، ولو كان اسم الإشارة هو المقيد بالبسرية لبَطُل تفضيل البسرية على الرطبية .
والرابع : أنّه لو كان العامل هذا لوجب أن يكون في حال الخبر عنه بسراً ؛ لأنّه حال من المشار إليه ، فوجب أن يكون في حال الإشارة إليه بسراً ؛ ليُقَيِّد الإشارة به ، ولاشك في جواز كونه في حال الإشارة إليه بلحاً أو تمراً .
والخامس : أنه لو كان العامل اسم الإشارة لفسد المعنى ؛ لأنّ اسم الإشارة إذا تقيد بحال كان الخبر مطلقا غير مقيد ، بدليل قولك : (هذا زيد قائماً) فإنّ الإخبار عن اسم الإشارة بـ(زيد) غير مقيد بالقيام ، إذ يؤدي إلى أن يكون غير زيد في غير حال القيام .
لا يقال : بأن ذلك من قبيل المفهوم ، ولا نقول به ؛ لأنا نقول بأنه من قبيل المنطوق لا المفهوم ؛ لانّ الحال حكم بالتقييد على ما قيد به ، فلو فرض غير مقيد لكان مخالفاً للمنطوق لا للمفهوم ، بدليل : جاءني زيداً راكباً ، فإنه لو قدر مجيء زيد من غير ركوب لكان مخالفاً للمنطوق .

---

[١] – شرح الكافية لابن الحاجب
[٢] –الكتاب ١/٤٠٠ ، وا لهمع ٢/٢٣٩
[٣] – وقد رجحه ابن الحاجب ينظر شرح المفصل ١/٣٣٦

وإذا تقرر ذلك وجب أن يكون الإخبار عن اسم الإشارة بـ(أطيب) مطلقاً غير مقيد بالبسرية فكأنك قلت : هذا أطيب منه رطباً ؛ لأنّ وجود الحال وعدمها بالنسبة إلى الخبر سواء لعدم تقييده بها ، وحينئذٍ يفسد المعنى ؛ لأنك فضلت الشيء على نفسه من غير تقييد بحالين : أحدهما فاضلة والأخرى مفضولة

والجواب عن الوجه الأول : أنّ أفعل التفضيل يتضمن الفعل والمصدر ؛ فعمل في الحال الأولى باعتبار الفعل ، وفي الحال الثانية باعتبار المصدر ، والتقدير : هذا بسراً تريد طيبه عليه رطباً / فالفعل مقيد بالبسريّة ، والمصدر مقيد بالرطبية ، فلم يتقيد شيء واحد بحالين مختلفين .

وعن الثاني : قد جاء في الشعر تقديم الجار والمجرور ، وهو في حكم ٩٥/أ
المضاف إليه ، فالحال أولى بجواز التقديم

قال الشاعر[١] :

[٤٧٠]لأخت بني ذهل غداة لقيتها فكيهة فينا منك في الخير أرغب

وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل أو ما زوّدت هو أطيب

على أن ما ذكرنا من العلل القوية لا يعارضه ذلك فعلم بذلك رجحان هذا القول ، وكلما يتحول وينتقل فإنه ينتصب الفاضل والمفضول ، كقولك : هذا عنباً أطيب منه زبيباً ، وهذا العسل جامداً أطيب منه ذائباً ، وهذا عمرو متكلماً أفضل منه ساكتاً . وكلما لا يتحول وينتقل ، وهو تفضيل الشيء على غيره فإنه يرتفع الفاضل والمفضول ، كقولك : هذا رطب أطيب منه عنب ، وهذا خبز أطيب منه لحم ، وهذا زيد أفضل منه عمرو ، وتكون الجملة الثانية صفة بعد النكرة وحالاً بعد المعرفة .وإنما وجب الرفع ؛ لأن الشيء لا ينتقل إلى غيره حتى يصح تفضيله باعتبار الأحوال .

قوله " وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً "يعني أنه لا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق بل ما يدل على الهيئة يصح أن يقع حالاً ، وإن لم يكن مشتقاً ، وقد جاءت ألفاظ غير مشتقة أحوالا ، وهي على ضربين : مصدر وغير مصدر ،

أما المصدر ، فقالوا : قتلته صبراً ، أي : مصبوراً ، إذا كان من المفعول ، وصابراً إذا كان من الفاعل ، والصبر الحبس ، ولقيته فجأة وعياناً وكفاحا أي : مفاجئا ومعاينا ومكافحاً ، وكلمته مشافهةً ، أي : مشافهاً ، وأتيته ركضاً ، وعدواً ومشياً ، أي : راكضاً وعادياً وماشياً ، وأخذت عنه سمعاً وسماعاً أي : سامعاً

---

[١] – قائله: الفرزدق ، وهو في ديوانه و البيت من شواهد المسائل الحلبيات ١٧٧ ، ١٨١ شرح المفصل ٦٠/٢ ،والتذكرة ٤٧ ،والهمع ١٠٤/٢ ، وابن عقيل ٤٦٨ والخزانة ٢٦٩/٨ ،

مذهب سيبويه[١] أنها مخصوصة بالسماع دون القياس ، ومنع " أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً أي : راجلاً ومسرعاً لعدم السماع .
وأجاز المبرد[٢] القياس في كل ما كان من أنواع الفعل لدلالة الفعل على نوعه ، فأجاز أتانا رجلة وسرعة) لكونهما من أنواع الإتيان ، ولم يجز (أتانا ضربا وضحكاً وبكاء وأكلا وشربا) ؛ لأنه ليس من أنواع الإتيان ، فلا دلالة له عليها
ومذهب سيبويه والزجاج[٣] أنّ هذه المصادر في وضع الحال ؛ لأن الصفات لما وقعت مصادر ، وقعت المصادر أحوالاً على طريق المقاصّة ، إمّا بتقدير اسم فاعل أو اسم المفعول ، أو على حذف مضاف ، أي : ذا صبر ، وكذا البواقي .
ومذهب السيرافي[٤] أنها أنواع من الفعل قبلها ، وهي مصادر مؤكدة كـ(تبسمت وميض البرق) و (كرهته بغضاً) ، ومذهب المبرد[٥] أن نصبها على المصدر من أفعال من ألفاظها ، والتقدير : أتيته أمشي مشياً ، وكذلك الباقي
ومذهب سيبويه أقوى لدلالتها على الهيئة ، ولزومها للتنكير ، ولصحة وقوعها جواباً لـ(كيف) .

---

(1) – الكتاب ٣٧٠/١ ، قال سيبويه : وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع الموضع هذا ، وينظر : الارتشاف ٣٤٢/٢

(2) – ينظر المقتضب ٢٦٤/٣

(3) – السيرافي : الحسن بن عبد الغفار تقدمت ترجمته ، وينظر : الارتشاف ٣٣٥/٢ : والهمع ٢٢٨/٢

(4) – نفس المصدر ، وينظر الارتشاف ٣٤٣/٢

(5) – المقتضب ٢٦٤/٣

وأمّا قول الفرزدق[1]:

[٤٧١] ألم ترني عاهدت ربي وأنني لبين رتاج قائماً ومقامِ
على حلفة لا اشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً من فيَّ زور كلام

، ففي نصب خارجاً ثلاثة أقوال :

أحدها لسيبويه [2]: أنه في موضع المصدر المؤكد أي : ولا يخرج خروجاً .

والثاني : للمبرد وعيسى بن عمر[3] أنه حال من التاء في عاهدت .

والثالث للسيرافي [4]: أنه حال من ضمير الفاعل في أحلف ، والتقدير : عاهدت ربي على أن أحلف لا شاتماً ولا خارجاً .وقول سيبويه أقوى لوجهين :

أحدهما : أن (لا أشتم) جواب القسم ، ولا يخرج زور الكلام عطف عليه ، فهو داخل في القسم عليه ، فلو جعلا حالاً لكان المقسم عليه غير مذكور ؛ لأن التقدير : عاهدت ربي ، في حال كوني غير شاتم ، وفي حال كوني غير خارج من في زور كلام ، وهو عكس المعنى المقصود ؛ لأنّ قصده الحلف على ترك الشتم ، وترك زور الكلام ، لا على غيرهما ، وذلك أنه قيل له : إن أترابك يدّعون أنك تقول الشعر ، فحلف بين باب الكعبة والمقام لا ينشد الشعر ، وأقبل على تلاوة القرآن برهة من الدهر ثم أخلف .

والثاني : انهما إذا جعلا حالاً احتيج إلى حذف المقسم عليه ، وإذا جعلا مقسماً عليهما لم يكن في الكلام حذف ، وإلا قبل الكلام الحقيقة .

وأما غير المصدر ، ففي التنزيل ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [5]

أي : دالة ، ومعرفة ومما لكم في المنافقين فئتين ، أي : مختلفين .

وقولهم : " هذا بسراً أطيب منه رطباً " أي : يابساً أو قوياً ولينا ، وهذا زيد أسد أي : جريئاً شجاعاً ، وهذه جبّتك خزّاً ، أي : ناعمة

وقال الشاعر:[1]

---

(1) – ديوان الفرزدق : ٢/٢١٢ ، و البيت من شواهد الكتاب ١/٣٤٦ ، والمقتضب ٤/٣١٣ ، والمحتسب ١/٥٧ ، وابن يعيش ٢/٥٩ ، و٦/٥٠ ، وتذكرة النحاة ٨٥ ، وشرح الشافية ١/١٧٧ ، والخزانة ١/٢٢٣ ، و٤/٤٦٣ ، و٤٦٥ ،

(2) – الكتاب ١/٣٤٦ ، قال سيبويه : كأنه قال ولا يخرج خروجا ،

(3) – قال المبرد : في المقتضب ٤/٣١٣ وإنما التقدير : لا أخرج خروجا ؛ لأنه على ذلك أقسم ، فهذا وجه صحيح يصح عليه معنى هذا الشعر ، وأما عيسى ابن عمر فإنه كان يجعل خارجا حالا ، ولا يذكر ما عاهد عليه ، ولكنه يقول : عاهدت ربي وأنا غير خارج من فيّ زور كلام "

(4) – شرح شواهد الشافية ٧٣

(5) – الآية ٦٤ من سورة هود

[٤٧٢]بدت قمراً ومالت خَوطَ بانٍ وفاحت عنبراً ورنت غزالاً
أي : مضيئة ومتثنية وطيبة [النشر]، ومشبهة غزالاً و: [قولهم][٢]
" بيّنتُ له حسابَه باباً باباً "
أي : متصلاً ، وكذلك بينت له المسألة حرفاً /حرفاً ، و (جاء القوم ثلاثة ثلاثة ، وتصدقت بمالي درهماً درهما ؛ لأن تكرار الشيء مرتين يُشعر بتفصيل جميع جنسه باعتبار مدلول اللفظ المكرر ، ولذلك لزم أن يكون مكرر البدل على التفصيل ، وبعت الشاء شاة ودرهماً ، وبعت داري ذراعاً ودرهماً ، وأصله : شاة بدرهم ، وذراعاً بدرهم ، فالشاة والذراع مثمنان ، والدرهم ثمن ؛ فأبدلوا من باء المصاحبة واواً لاشتراكهما في معنى المصاحبة ، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها لبطلان الجر وشاة ، وإن كانت جامدة نائبة عن مسعر ؛ لوقوعها موقعه ، أو عن معطياً شاة وأخذاً درهماً ، والحال الآن مجموع شاه ودرهماً ، وصاحب الحال الشاء ، و (بعت) هو العامل لا الصفة المحذوفة .

٩٥/ب

وأجاز الخليل [٣] رفعهما على حذف الخبر ، أي : شاةٌ ودرهمٌ مقرونان ، والجملة في موضع الحال .

---

[١] – قائله : أبو الطيب المتنبي ، وهو في ديوانه ١٦٢/٢ ، وقد تمثل به ابن الشجري في الأمالي ٢٧٤/٢ ، والرضي في شرح الكافية ٣٣/٢ ، والقواس في شرح ألفية ابن معط ٥٧٠ ، وينظر: أسرار البلاغة الخزانة ٥٣٧/١

[٢] – ابن يعيش : والإيضاح على المفصل ٣٤٠/١ ، والمعنى فصلت له الحساب

[٣] – الكتاب : ٣٩٤/١

وأما قولهم[1] : " بعت البر قفيزين بدرهم " فالمعنى مسعراً قفيزين بدرهم ، أو رخيصاً ، ويجوز حذف الدرهم استغناء بالقرينة الدالة على الثمن .
وأمّا جاء البر قفيزين ، فيحتمل وجهين :
أحدهما : أنه خبر ، وجاء بمعنى صار أي : كلت البر فجاء قفيزين ؛ لأنّ الحال فضلة ، وليست هاهنا بفضلة ، بل خبر لتوقف معنى الجملة عليها
والثاني : أنّ يكون حالاً ، والمعنى حصول البرّ في نفسه على هذه الحال ، أي : قليلاً أو كثيراً .
وأما قولهم [2]" بايعته يداً بيد " فإنه عبارة عن البيع بالنقد دون النسيّة ؛ فناب عن مسلمين أو ناقدين ، ولو استعمل من لفظ اليد فعل لقيل مياديا ، ولابد من الكلمتين ليتم المعنى ثم قيل : لا يجوز رفعهما ؛ لأنهما في موضع ما لا يجوز رفعه ، وهو ناقدين الدال على التعجيل ، وقيل : أصله الرفع ؛ لأن الحمل يوضع موضع المفردات ، فيستقيم جعل الجملة في موضع المفرد .
وأمّا النصب مع كون الحال لا يفهم من المنصوب وحده دون ما يتصل به فمشكل لتوقف الحال على مجموع الكلمتين فضاها الجمل لكنه لما توقفت الحال على مجموعهما ، وليسا بجملة أعرب الأول منهما بإعراب الحال لقبوله لذلك
والثاني : بقى على إعرابه ؛ لعدم قبوله لإعراب الحال ، ولو كان قابلاً لذلك لأعرب كبينت حسابه باباً باباً.
وأمّا " كلمته فاهُ إلى فيَّ " ، فقد نقل فيه الرفع[3] ، والجملة في موضع الحال
وأمّا النصب ففي ناصبه ثلاثة أقوال :
أحدها : للكوفيين[4] أنه منصوب بتقدير : جاعلاً فاه إلى في ، فهو مفعول جاعل .
والثاني : للأخفش[5] أنه منصوب لفقد الخافض أي : من فيه إلى فيّ
والثالث : للجمهور من البصريين[1]: أنه منصوب بـ(كلمته) ، وعليه من الإشكال ما ذكر في نصب (يداً بيد) وزيادة ، وهو أنّه معرفة في معنى

---

(1) – المصدر السابق

(2) – الكتاب ٣٩١/١، قال سيبويه " فالرفع على قوله كلته وهذه حالة "

(3) – الكتاب ٣٩١/١ ، والمقتضب ٢٣٦/٣

(4) – الهمع ٢٢٥/٢

(5) – الهمع ٢/ ٢٢٥

(١) – الكتاب ٣٩١/١ ، وينظر : الإيضاح على المفصل ٣٣٩/١

النكرة ؛ لأنّ مجموع اللفظين ناب عنه (مشافها) ، فهو من الشواذ لذلك ، ثم قيل : يجوز تقديمه ؛ لأن عامله يتصرف ، وقيل : لا يجوز لشذوذه ، ووقوعه موقع غيره

والاعتراض على مذهب الكوفيين بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كما زعموا لم يكن من الشواذ ؛ لأنّ تقدير الناصب للمفعول ليس بشاذ .

والثاني : أنّه لو كان كما زعموا لجاز القياس عليه ، وأنّ يقال : حكمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، وفي امتناعه دليل على بطلان قولهم .

وعلى قول الأخفش[٢] : أنه يؤدي إلى أن يكون ابتداء غاية كلامه من في غيره لا من فيه ؛ لأن من لابتداء الغاية ، وذلك باطل .

وأمّا تعلق الجار ، وهو (إلى في) ، فزعم أبو علي[٣] أنّه تعلق بـ(فاه) لنيابته عن مشافهه .

وكذا قياس بيد من يدا بيد ؛ لنيابته عن (ناقد) أو (مسلم) ، وهو ضعيف ؛ لأنّ مجموع اللفظين ناب عن مشافهةً ، وعن (ناقدين) و (مسلمين) ، وليس النيابة للاسم الأول إذ لا يستقل بالمعنى دون الثاني ، وإذا نابا كلاهما على الحال لم يصح عملاً الأول في الثاني ؛ لاشتراكهما في النيابة عن العامل .

---

[٢] – الهمع ٢/٢٢٥

[٣] – الهمع ٢/٢٢٥

متنٌ : " وتكون جملة خبرية . فالاسمية بالواو والضمير ، أو بالواو ، أو بالضمير على ضعف . والمضارع المثبت بالضمير وحده ، وما سواها بالواو والضمير ، أو بإحداهما . ولابد في الماضي المثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة "[١]

الشرح [٢] : إذا كانت الحال جملة اسمية فلا يخلو إما أن يكون المبتدأ في الجملة ضمير ذي الحال ، أو لا ، فإن كان ضمير ذي الحال ، كقولك : جاءني زيد وهو راكب ، ورأيت زيداً وهو راكب،وفي التنزيل ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [٣] ﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [٤] و ﴿ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ ﴾ [٥] و ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [٦] ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ [٧] فلا بد من الواو مع الضمير ؛ لأنّ الحال مقدرة من الجزء الثاني والضمير مستقل ، وليس بضمير الفضلات حتى يستغني بربطه ؛ فاحتاج إلى الواو ؛ ليشعر بأنه في محل الفضلة ، ولذلك يقدر بـ(إذا) إشعاراً بأنها في محل النصب كـ(إذا) ، واختصت الواو بالحال دون الفاء و (ثم) ؛ لإفادتها معنى الجمع من غير ترتيب .

وإن / لم يكن المبتدأ ضمير ذي الحال ؛ فلا يخلو أمّا أن يكون فيها ضمير يرجع إلى ذي الحال ، أو لا ضمير فيها

٩٦/أ

---

[١] – الكافية : ١٠٥

[٢] – شرح المصنف على الكافية : ٢/٥١٦- ٥١٩ ، وشرح الرضي ٢/ ٤٠- ٤٦ ، والفوائد الضيائية ١/٣٩١- ٣٩٢ ، والإنصاف المسألة ٣٢

[٣] – الآية ١٣٢ من سورة البقرة

[٤] – الآية ١٨٧ من سورة البقرة

[٥] – الآية ٤٣ من سورة النساء

[٦] – الآية ١٠٦ من سورة يوسف

[٧] – الآية ٢٨ من سورة هود

فإن لم يكن فيها ضمير ، كقولك : جاء زيد والشمس طالعة ، وفي التنزيل ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [١]،وقال الشاعر[٢]:

[٤٧٣]وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

، فلا بد من الواو لتربط الحال بذي الحال .

فإن قيل :فكيف يصح أن يكون قوله : والشمس طالعة ،وما شاكله صفة هيئة الفاعل ؟!

قلنا : التقدير موافقاً طلوع الشمس ، وموافقاً اهتمام طائفة أنفسهم ، وموافقاً كون الطير في وكناتها ، والموافقة صفة هيئة الفاعل ، وإن كان فيها ضمير يرجع إلى ذي الحال ، كقولك : (جاء زيد ويده على رأسه) ، و (أقبل محمد و عليه قلنسوة) ففيه قولان :

أحدهما : أنه لا بد من الواو مع الضمير ، وبه قال في المفصل[٣] ؛ لأن الحال في المعنى مقدرة من الخبر ، فلابد من الخبر المخبر عنه بما يشعر بكونه داخلاً في الحال ، وهو الواو .

والقول الثاني : أنه يجوز الاكتفاء بالضمير من غير واو ؛ لأنّ المقصود ربط الحال بذي الحال ، وذلك يحصل بالضمير كما يحصل بالواو عند عدم الضمير ، وفي التنزيل ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [٤] يحتمل أن تكون الجملة حالية ، وقد استغنى بالضمير عن الواو ، ويحتمل حذف واو الحال لاجتماع واوين كما حذفت واو العطف في ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [٥] لاجتماع واوين ، ويحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً ، وقال تعالى ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾

---

[١] – الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

[٢] – قائله : امرؤ القيس ، وهو في ديونه و البيت من شواهد المحتسب ١٦٨/١ ، ٢٣٤/٢ ، وشرح المفصل ٥١/٣ ، والقواس ٥٥٦/١ ، والخزانة ٥٠٧/١ ، ١٧٩/٢ ، والمغني ٤٦٦

[٣] – المفصل في علم العربية ٦٤

[٤] – الآية ٦٠ من سورة الزمر

[٥] – الآية ٨ من سورة الغاشية

يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [1] معنى مرج : أرسل ، وقيل : خلط ، وضمير الفاعل يعود على الله ، و(يلتقيان) حال ، و (بينهما برزخ) حال من فاعل يلتقيان ، وهذا يقوي كون الضمير في الاسمية يغني عن الواو و(لا يبغيان) حال أيضاً ، وقد جاء المنفي من غير واو ، ويخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ، أي : من أحدهما ؛ فحذف المضاف . وقال الشاعر [2] يصف غائصاً بطول النفس :

[٤٧٤]نصف النهار الماء غامرهُ ورفيقهُ بالغيبِ لا يدري

، فالماء غامره جملة حالية .

وقالوا : كلمته فوه إلى فيّ ، وإذا دخلت الواو ومع المضارع فالجملة الحالية اسمية ، والمبتدأ محذوف ، وفي التنزيل ﴿ قَالُوٓاْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾ [3] أي : وهم يكفرون بما وراءه ، والجملة حال من فاعل ، قال : لتصح مطابقة الحال لصاحبها في الغيبة ، ولا يصح جعله حالاً من فاعل (نؤمن) ؛ لأنه للمتكلم ، والحال للغائب ، ولا يكون الغائب هيئة للمتكلم ، وقوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [4] ، أي : وهم يصدون عن سبيل الله على من جعله حالاً .وقوله : ﴿ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [5] أي : وهن يقبضن ، وقول الشاعر :

---

[1] – الآية١٩، ٢٢ ، من سورة الرحمن

[2] – قائله : المسيب بن علس ، وهو في ديوانه ٦١٠ ، وأدب الكاتب ٣٥٩ ، و البيت من شواهد سر الصناعة ٦٤٢/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٤٢/٢ ، تذكرة النحاة ٦٨٣ ، وإصلاح المنطق ٢٤١ ، ٢٥٠ ، والخزانة ٢٣٣/٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ومغني اللبيب ، واللسان (نصف) ٣٣١/٩

[3] – الآية ٩١ من سورة البقرة

[4] – الآية ٢٥ من سورة الحج

[5] – الآية ١٩ من سورة الملك

[٤٧٥]وتراه أصغر ما تراه وناطقاً ويكون أكذب ما يكون ويقسم [١]

، أي : وهو يقسم .
وإن كانت الجملة فعلية ، فلابد من الضمير إن كان الفاعل مضارعاً مثبتاً كما في اسم الفاعل ، ويمتنع مجيء الواو معه كما يمتنع مع اسم الفاعل لجريانه ، أي : المضارع على لفظه ، وتنزله منزلته في المعنى ، فتقول : جاء زيد يضحك ، أي : ضاحكاً ، وفي التنزيل ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ [٢]، و ﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ ﴾ [٣] ، وقال الشاعر[٤] :
[٤٧٦] متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
، وإن لم يكن المضارع مثبتاً ، أو كان الفعل ماضياً مثبتاً أو منفياً فإنه يستعمل بالواو والضمير أو بإحداهما ، فتحصّل من ذلك تسعة أقسام :
ثلاثة مع الواو والضمير ، كقولك : جاءني زيد وما يتكلم غلامه ، وقد خرج غلامه ، و قد خرج غلامه ، وما خرج غلامه .
وثلاثة بالواو من غير ضمير ، كقولك : جاءني زيد ، وما يتكلم عمرو ، وقد خرج عمرو .
وثلاثة مع الضمير من غير واو ، كقولك : جاءني زيد وما يتكلم غلامه ، وقد خرج غلامه ، وما خرج غلامه .
ومثال المضارع المنفي بالواو وعدم الواو ، وفي التنزيل قراءة [١]ابن عامر ﴿ فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [٢] ، أي : غير ممتنعين ؛ لأنه قرأ بتخفيف النون وكسرها ، فهي علامة الرفع .

---

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت
[٢] – الآية ١٦ من سورة يوسف
[٣] – الآية ٢٥ من سورة القصص
[٤] – قائله: الأعشى ، وهو في ديوانه ٥١ ، و البيت من شواهد الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٦٧ ، وإصلاح المنطق ١٩٨ ، وشرح المفصل ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، و٤٥/٧ ، ٥٣ ، والخزانة ٧٤/٣ ، و٢١٠/٥ ، و١٥٦/٧ ، و٩٢/٩ ، و٩٤ ، وابن عقيل١/ ٥٨١
[١] –الكشاف ٢٥١/٢ ، والكشف ٥٢٢/١ ، و الإتحاف ٢٥٣ ، و
[٢] – الآية ٨٩ من سورة يونس

و(لا) للنفي لا للنهي ، وليست للتأكيد – خلافاً ليونس[٣] ، وقال تعالى ﴿ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[٤]، فقوله (ولما يدخل الإيمان) في موضع الحال من واو (قولوا) ، وقال تعالى ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَـٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[٥]

وأما قول الشاعر[٦]:

[٤٧٧]بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلّت

فالجملة بعد النكرة ،فهي بالوصف أولى من الحال .ومثال الماضي في التنزيل ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ ﴾[٧] ، وقال الشاعر[٨]:

[٤٧٨] ذكرتك والخطيُّ يخطر بيننا وقد نهلت منّا المثقفةُ السمرُ

، ولا يصح وقوع الماضي حالا إلاّ مع (قد) ظاهرة / كما ذكرنا ، أو مقدرة خلافاً للأخفش والكوفيين[٩] فإنه لا يشترط عندهم .

حجة البصريين أنّ (قد) تقربه من زمن الحال ؛ فيصح حينئذٍ وقوعه ٩٦/ب ، وإلاّ لم يصح وقوعه حالاً لبعده من زمن الحال .

حجة الكوفيين والأخفش السماع من غير (قد) ، والتقدير على خلاف الأصل والقياس .

أمّا السماع فقوله تعالى ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾[١] و ﴿ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَـٰلِمِينَ ﴾[٢] ، وقول الشاعر[٣]:

---

[٣] – الكتاب : ١٤٠/٢

[٤] – الآية ١٤ من سورة الحجرات

[٥] – الآية ٧٧ من سورة طه

[٦] – قائله : الفرزدق ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، و البيت من شواهد ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٢ ، والانصاف ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٧/٢ ، وتذكرة النحاة ٦٢٠، واللسان (جزر) ٢٣٥/٤ ، ومغني اللبيب ٤٧١، ٥٣٧

[٧] – الآية ٦١ من سورة المائدة

[٨] – ينسب لأبي العطاء السندي ، ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٦ ، و البيت من شواهد شرح المفصل ٦٧/٢ ، ومغني اللبيب ٥٥٧ ،

[٩] – الهمع ٢٢٦/٢

[٤٧٩] وطعن كفم الزق غدا والزق ملآنُ
وقول الآخر[٤] :
[٤٨٠]كما انتفض للعصفور بلله القطر
وأما القياس فعلى الصفة فإنّه يقع صفة للنكرة من غير تقدير ؛ فجاز وقوعه حالاً من غير تقدير .
والجواب أنّ (قد) مقدرة في هذه المواضع لما ذكرنا من العلة
وأما القياس : فالفرق أنّ الحال صفة لهيئة ؛ فهي تقتضي المقارنة ، والماضي بعيد من زمن الحال ، فلا تصح مقارنته
وأمّا الصفة فلا يشترط فيها ذلك ، إذ يجوز وصف الشخص بالحدث الماضي ، وقوله تعالى ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٥]
وقراءة من قرأ [١] ﴿ حصرت صدورهم ﴾تقوي الحال على تقدير (قد)، وتضعف بالدعاء
وأما الوصف على تقدير : (قوماً حصرت صدورهم) فيتساويان ؛ لأنّه قد جاء الوصف بالفعل مع حذف الموصوف ، وكذلك يجوز وقوع المستقبل صفة ؛ كقوله [٢]:
[٤٨١] وإلاّ فهبها ذمةً ستضيعُ
ولا يصح وقوعه حالاً كقولك : جاء زيد سيركب ، وجاء محمد سوف يضحك
فإن قيل : فالحال المقدرة تتعلق بالمستقبل ، ويصح وقوعها حالاً ! فلم لا يصح وقوع المستقبل حالاً ؟!

---

[١] – الآية ١١١ من سورة الشعراء
[٢] – الآية ١٤٨ من سورة الأعراف
[٣] – ينسب للفند الزماني (شهل بن شيبان) في ديوان بني بكر ٣٦٣ ، و البيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ ، والخزانة ٤٣٢/٣ ، والحيوان ٤١٦/٦ ، واللسان (شصا) ٤٣٢/١٤
[٤] –هذا عجز بيت شطره (وإني لتعروني لذكراك هزة) وقائله : أبو صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥ ، ١٧٠ ، ، و البيت من شواهد ا لإنصاف ، وأمالي ابن الحاجب ، وشرح الرضي ٤٥/٢ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٧/٢ ، والقواس ٥٥٨/١، والهمع ١٩٤/١ ، و
[٥] – الآية ٩٠ من سورة النساء
[١] – في الآية عدد من القراءات بترقيق الراء ، وبالوقف بالهاء ، وحاصرات ، وبالإدغام ، ينظر : البحر ٣١٧/٣ ، اتحاف فضلاء البشر ١٩٣ ،
[٢] – لم أعثر على قائله ، و البيت من شواهد القواس : ١/ ٥٥٩

قلنا : الحال المقدرة ترجع إلى المتنقلة في المعنى ؛ لأن التقدير موجود فهو صفة هيئته ، وأما الفعل المستقبل فلا يصح جعله صفة هيئة .
وإنما جاز دخول الواو في المضارع المنفي وعدم الدخول ، أمّا الدخول ؛ فلوجهين :
أحدهما : أن حرف النفي ينزل منزلة الجزء من الفعل ؛ فيبعد بذلك عن شبه اسم الفاعل لفظاً ومعنى .
والثاني : أن الحال هاهنا لا تقدر باسم الفاعل الذي يمتنع معه دخول الواو ، وإذا لم تقدر به جاز دخولها لعدم المانع ، وأمّا عدم دخولها معه فاحترام للفظ المضارع لأنه المصحح للحال ، وإن لم يكن إياها
وأما دخولها مع الماضي فلبعده عن اسم الفاعل لعدم الجريان .
وأما عدم دخولها فلأنّ (قد) قربته من الحال ، وكما لا يدخل مع اسم الفاعل الدال على الحال كذلك ما قرب منه

متنٌ : " ويجوز حذفُ العامل ، كقولك للمسافر : (راشداً مهديا) ويجب ، في المؤكدة مثل : (زيد أبوك عطوفاً) أي : أحقهُ ، وشرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية "[١]

الشرح[٢] : حذف العامل في الحال على قسمين : جائز وواجب .
فأمّا الجائز فعند وجود قرينة حاليّة أو مقاليَّةٍ تدل على خصوصيته ، كقولك للمسافر : راشداً مهديّاً ، أي : سافرت ، وللقادم من الحج : مأجوراً مبروراً ، أي : رجعت أو قدمت ، ولمن حَدّث صادقاً ، أي : قلته صادقاً ، ولمن رأيته تعرض لأمر : متعرضاً ، أي : قربت منه متعرضاً ، وقالوا[٣]: أخذته بدرهم فصاعداً ، أي : فذهب الثمن صاعداً .
وأمّا قولهم[٤]: أ تميميًّا مرة وقيسياً أخرى ؟! ، فمنهم من ينصبهما على الحال ، والاستفهام التوبيخ ؛ لتلوّنه وتخلقه مرة بأخلاق قيس ، وأخرى بأخلاق تميم ، ولا يعتمد على خلق واحد ، أي : أ تتحول ؟ ، ومنهم من ينصبهما على المصدر لفساد معنى الحال ، إذ معناها أنه يتحول في حال التميمية وفي حال القيسيّة ، وليس المعنى على ذلك إنما المعنى إنّه ينتقل تنقلاً متعدداً كما في قول الشاعر :

[٤٨٢]أفي السلم أعياراً جفاءً وغلظة وفي الحرب أشباهَ النساءِ العوارِكِ[٥]

---

(١) – الكافية : ١٠٦

(٢) – الكتاب ١/٣٤٠ – ٣٤٣ ، والمقتضب : ٣/٢٦٤ – ٢٦٥ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل :١/٣٤٦-٣٤٨ وشرح المصنف على الكافية : ٢/٥١٩- ٥٢٠ ، وشرح الرضي ٢/٤٧ – ٥٢ ، والفوائد الضيائية ١/٣٩٥- ٣٩٧ ،

(٣) – الكتاب ١/١٤٧ ، والمقتضب ٣/٢٥٥ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل ١/٣٤٦

(4) – الكتاب ١/١٧٢ ، و المقتضب ٣/٢٦٤

(5) – ينسب هذا البيت لهند بنت عتبة ، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤٤ ، والمقتضب ٣/٢٦٥ ، وابن الحاجب على المفصل : ١/٣٤٧ ، والرضي ٢/ ٤٨، ، واللسان (عور ، عرك) ٤/٦١٤ ، ٦٢٠ ، و١٠/ ٤٦٧ والخزانة ٣/٢٦٣

وقول الآخر :

[٤٨٣] في الولائم أولاداً لواحدةٍ وفي العيادةِ أولاداً لِعَلاّتِ[١]

؛ لأن المعنى يتحولون هذا التحول ، وينتقلون هذا التنقل المخصوص .

وقوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ ﴾[٢] قال سيبويه[٣] : " نجمعها قادرين ".

وأمّا واجب الحذف فلوجود الشرطين - وهما : القرينة الدالة على خصوصية المحذوف ، ولفظ الجملة الواقع موقعه ، مثل : زيد أبوك عطوفاً ، أي : أحقه عطوفاً ، وتأتي لمضمون جملة اسمية ، وعليها إشكال من وجهين :

أحدهما : أنها لا تدخل في حدّ الحال ؛ لأنها تأتي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول عند تعلق الفعل به خاصة ، فتكون مقيّدة ، وهذه تأتي لتقدير ذلك المعنى لصاحبها مطلقاً من غير تقييد ، فأشبهت الصفة ، ولذلك ينتفي صاحبها عند فرض انتفائها في نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[٤] بخلاف المتنقلة .

والثاني : أنها قد تأتي بعد الجملة الفعلية ، وفي التنزيل ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[٥] ﴿ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[٦] ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ۚ ﴾[٧] ﴿ / ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[٨] ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[١] ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾(

أ/٩٧

---

(١) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٤/١ ، والمقتضب ٢٦٥/٣ ، والكامل ١٧٤/٣ وابن الحاجب على المفصل ٣٤٧/١ ، ووالرضي ٤٨/٢

(٢) – الآية ٤ من سورة القيامة

(٣) – الكتاب ٣٤٦/١

(٤) – الآية ٩١ من سورة البقرة ٣١ من سورة فاطر

(٥) – الآية ٢٥ من سورة التوبة

(٦) – الآية ٦٠ من سورة البقرة ، والآية ٧٤ من سورة الأعراف ، والآية ٨٥ من سورة هود ،والآية ١٨٣ من سورة الشعراء ، والآية ٣٦ من سورة العنكبوت

(٧) – الآية ٧٩ من سورة النساء

(٨) – الآية ٨٣ من سورة البقرة

(1) – الآية ٦٦ من سورة مريم

[٢] و ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [٣]

وقال الشاعر :

[٤٨٤] وقد فرَّ عمرو هارباً من منيته [٤]

ويقال : دعوت الله سميعاً ؛ فمنهم من حدّها[٥] بحدّ يشمل الجملتين ، وهو كونها مقرِّرة لمضمون الجملة المتقدمة ، ولذلك كانت الجملة مغنية عنها لدلالتها عليها ، يبقى أنّ عاملها في الفعلية ظاهر ، وفي الاسمية واجب الحذف ، وذلك لا يقدح في الحد ، ومنهم[٦] من قال : تدخل في حدّ الحال والتقييد في نحو : زيد أبوك عطوفاً ، بتقدير : (أحق أباك عطوفاً) يرجع إلى معرفته لا إلى الأب ؛ لأنّ المعرفة يمكن تقييدها بالحال ، ولا يمكن تقييد الأبوة بحال ؛ لأنها تستلزم نفي المقيد عند نفيها ، ومماجاء منها بعد الاسمية قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [٧] و ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾ [٨] وقول الشاعر:

[٤٨٥] أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارةَ يا للناس من عارِ [٩]

، ويقال : (أبو زيد بطلاً شجاعاً) ، و (أبو بكر كريماً جواداً) ، و (هو العالم أميناً) ، و (زيد الفاسق خائنا) وإنما نكرت هذه الصفات بعد الجملة لمن عرف بها واشتهر ؛ لكون الجملة متضمنة لها ، فتجري تأكيد لها لدلالتها عليها

وتقول : " إني عبد الله – بالإضافة – آكلا كما يأكل العبد " إذا صغرت نفسك لله فيكون (آكلاً كما يأكل العبد) حقق معنى العبودية ، وإلى هذا

---

[2] – الآية ١٩ من سورة النمل

[3] – الآية ١٨ من سورة آل عمران

[4] – لم أعثر على قائله : و البيت من شواهد القواس ١/ ٥٦٧

[5] – أي الحال المؤكدة

[6] – ينظر المسائل الحلبيات ١٨٥ ، وما بعدها

[7] – الآية ٩١ من سورة البقرة

[8] – الآية ١٢٦ من سورة الأنعام

[9] – قائله : سالم بن دارة و قد تقدم البيت في الشاهد [ ] وينظر شرح الرضي ٢/٥٠ ، والقواس ١/٥٦٦

المعنى أشار النبي ﷺ بقوله [1]: « إنما أنا عبد آكل كما تأكل العبيد ، وأجلس كما تجلس العبيد ».
وأما إذا لم يقصد بـ(عبد الله) العَلَم ولا الإضافة فإنما يصح جعله حالاً مؤكدة لمن عرف بأكله كما تأكل العبيد ليصح تضمنه للحال .
واختلف في العامل في الحال المؤكدة بعد الاسمية :
فذهب الزجاج [2]إلى أنّ العامل فيها الخبر ، فإن كان جامداً قدر بما يصح له العمل ، والأكثر أنها حال من ضمير مفعول يعود إلى الخبر ، وتقدير الفعل : أحقه أو أثبته .
ومنهم [3]من قال بأنها حال فاعل ، والتقدير : ثبت الحق مصدقاً ، وثبت أبوك عطوفاً ، وقيل : إنها حال من الضمير في الحق ؛ لأنّه بمعنى الثابت ، وهو ضعيف ؛ لأن المصدر لا يتحمل الضمير ، وإذا لم يصح تضمن الخبر لمعنى الحال المؤكدة لم تصح الحال ، فلا يقال : زيد أبوك منطلقاً ، ولا (عمرو أخوك ذاهباً) إذا قصد النسب ؛ لأنّ الأب والأخ غير متضمن للانطلاق والذهاب حتى يصح التأكيد ، وإذا لم يصح التأكيد كان ذلك حكماً على الأبوة في حال الانطلاق ، وعلى الأخوة في الذهاب دون غيرهما ، وذلك باطل ؛ لأنّ النسب لا يتقيد بحال دون حال .
وأما إذا قصد بالأب : المتبني ، و بالأخ : الصداقة صح ذلك ؛ لأنّه يتقيد بحال دون حال ، فتكون متنقلة .
واعلم أنّ الحال تنقسم إلى : مؤكدة -كما ذكرنا - ، ومتنقلة ، ومقدرة بالمتنقل ، وموطئة ، وأنا أذكر ما أخلّ به .
فالمتنقلة : الأصل ؛ لأنّها صفة هيئة الفاعل والمفعول ، وهما يكونان على صفات مختلفة ، ومن أمثلتها في التنزيل ﴿ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [1] ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ ﴾ [2] ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾ [3]﴿ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [4]وأما

---

[1] – استشهد به في الكتاب ٢/٨٠
[2] – ينظر : الهمع ٢/٢٤٥
[3] – نفس المصدر
[1] – الآية ٩٧ من سورة النساء
[2] – الآية ٩٤ من سورة الأنعام
[3] – الآية ٧١ من سورة النساء
[4] – الآية ١٨ من سورة الأعراف

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ [٥]
)فيحتمل أن تكون (إخواناً) حالاً من ضمير المضاف إليه ، والعامل فيها معنى الإضافة ، ولا يجوز أن تكون حالاً من ضمير المرفوع في الجار والمجرور ؛ لأنه يعود على ما ، وأن يكون حالا من ضمير الوقوع في جنات ، وأن يكون حالا من فاعل ادخلوها أو من الضمير في : آمنين ، وأن يكون مقدرة ، ومتقابلين يجوز أن يكون صفة لـ(إخوان) ، وأن يكون حالاً من الضمير في المجرور .
وقوله[تعالى] ﴿ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝٢ مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾[٦]
)حال من ضمير المجرور في (لهم) . وقيل : صفة لأجر ، وعلى هذا قول الكوفيين[٧] ، ويمتنع على قول البصريين [٨]؛ لعدم إبراز الفاعل مع جريانه على غير من هو له :[وقوله تعالى] ﴿ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً ﴾
[٩]على قراءة من نصب على الحال من الضمير في (لظى) على أنها صفة (نزاعة)[١]، وهي العاملة ؛ لأنها بمعنى (يتلظى) ، وقيل : حال من الضمير في (يدعو) مقدمة .
وأمّا ﴿ نذيرا للبشر ﴾ [٢]فيحتمل وجوها :
أحدها : أنه حال من الضمير في (قم) في أول السورة .
والثاني : حال مما دلت عليه الجملة ، أي : عظمت نذيرا ، وقيل : حال مؤكدة من ضمير (نذر النار مثواكم خالدين فيها) الحال من المضاف إليه، و (مثوى) مصدر ليصح نصبه على الحال ، ويحتاج إلى مضاف ليكون خبراً عن النار ، أي : ذات مثواكم ، ولو جعل المثوى مكاناً لصح جعله خبراً عن النار لكنه/ لا ينصب الحال إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه حال من الضمير المجرور
٩٧/ب
وأمّا قولهم : لقيت زيداً مصعداً منحدراً ، ورأيته راكباً ماشياً ، وداخلاً خارجاً ، فإن لم يعلم المخاطب من المصعد ، ومن المنحدر ، ومن الراكب ،

---

[٥] – الآية ٤٧ من سورة الحجر
[٦] – الآية٢، ٣ من سورة الكهف
[٧] – ، وينظر : الارتشاف ٣٤٩/٢
[٨] – نفس المصدر
[٩] – الآية ١٥، ١٦ من سورة المعارج
[١] – في النسخة عالية ، ولعل ما أثبته هو الصواب ، وينظر : مشكل إعراب القرآن ٧٥٧/٢
[٢] – الآية ٣٦ من سورة المدثر

ومن الماشي ، ومن الداخل ، ومن الخارج ، فيأتي بحال كل واحد منهما بعده خوفاً من اللبس لقي زيد مصعداً عمرو منحدراً ، وإن علم المخاطب ذلك فوجهان :
أحدهما : أنه لا بأس بتقديم أي الحالين ثبتت لفهم المعنى
والثاني : أنك تجعل حال المفعول بجنبه ، وتؤخر حال الفاعل ؛ لأنك لو لزمت الرتبة لفصلت بين الفاعل وحاله وبين المفعول وحاله .وإذا كانت الحالان متفقين كنت مخيرا بين التفريق بينهما وبين الجمع ، فتقول : ضربت زيداً قائماً قائماً أو قائمين ، قال الشاعر :
[٤٨٦]تعلقت ليلى وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من ثديها حجمُ [٣]

صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم

(3) – قائله : مجنون ليلى ، وهو في ديوانه ١٨٦ ، و البيت من شواهد مجالس ثعلب ٢/٦٠٠ ، وأسرار العربية ١٩٠ ، وتذكرة النحاة ٣٢٤ ، والخزانة ٤/٢٣٠

وقال آخر [1]:

[٤٨٧] فلئن لقيتك خاليين لتعلمن أيي وأيك فارس الأحزاب

وقال آخر [2]:

[٤٨٨] متى ما تلقني فردين ترجُف روانف إليتيك وتُستطارا

يجوز أن يكون الأصل (يستطاران) فخرمه بحذف النون ، وضمير الفاعل يعود على الروانف ؛ لأنها بسببه في المعنى ؛لأنّ لكل إلية رانفة ، ويجوز أن يكون الفاعل يعود على المخاطب ، والألف تدل على نون التوكيد الخفيفة .

وهل يجوز أن تكون للواحد أحوال غير متضادة فيه قولان :

[الأول]: الجمهور جواز ذلك ، كقولك : هذا زيد واقفاً متحدثاً ضاحكاً ؛ لأن الحال زيادة في الخبر ، فالمبتدأ يكون له خبران فصاعداً

والقول الثاني : أنه لا يجوز أن يعمل العامل إلا في حال واحدة قياساً على المصدرين وظرفي الزمان وظرفي المكان .

وعلى هذا فتكون الحال الثانية من المضمر في الحال ، وهي العاملة فيها ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ الفعل لا يكون له مصدران ، ويستحيل وقوعه في زمانين أو مكانين ؛ فلذلك امتنع عمل الفعل فيهما ،وأما الحال فقد تجتمع لشخص أحوال متعددة ، وإذا عمل في صاحبها عمل فيها ؛ لأنها صفة هيئته .

وأما إذا تضادت الأحوال كقولك : هذا زيد قائماً قاعداً ، وهذا الطعام حلوا حامضاً

فمن منع في غير المتضادين فهو من المتضادين أمنع ؛ لأنّه يمتنع جعل الثانية حالاً من ضمير الأولى لفساد المعنى .

ومن أجاز في غير المتضاد أجاز أيضاً هاهنا ؛ لأنه يُسبك منهما حالا واحدة كما فعل في الخبرين المتضادين ، ويقدر : جامع للقيام والقعود وجامعاً للطعمين أو مراً ، والقسم الثالث : المقدرة بالمتنقل ، وفي التنزيل ﴿ خَرُّواْ سُجَّدًا ﴾ [1]و﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ

---

[1] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المحتسب ٢٥٤/١ ، وهمع الهوامع ٤٢٦/٢ وأوضح المسالك ١٤٢/٣

[2] – البيت لعنترة بن شداد ، وهو في ديوانه ٢٣٤ ، وهو من شواهد أسرار العربية ١٩١،شرح المفصل ٥٥/٢ ، و١١٦/٤ ، و٨٧/٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١ ، واللسان (رنف) ١٢٧/٩ ، والهمع ٤٦٧/٢، والتصريح ٤٣/٥والخزانة ٢٩٧/٤ ، و٥٠٧/٧ ،

[1] – الآية ٥٨ من سورة مريم ، و١٥ من سورة السجدة

مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [٢] ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [٣]؛ لأنّ الشهادة والتبشير والإنذار غير مقارن للإرسال و ﴿ وَبَشَّرْنَـٰهُ بِإِسْحَـٰقَ نَبِيًّا ﴾ [٤] لأن ليس بنبيّ حالة البشارة ، وقالوا : هذا زيد صائد غداً ، أو : مررت برجل معه صقر صائدٌ به غداً ، فالصيد غير مقارن للإشارة حتى يتحقق التنقل فيه ، وحقيقته مقدراً الصيد ، أو ناوياً الصيد ، والتقدير يثقل ؛ لأنه مقارن يزول بزوال ما تقيد به .

والقسم الرابع : الموطئة ، وفي التنزيل ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [٥] و ﴿ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [٦]، وقال الشاعر [٧] :

[٤٨٩] فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفعاً في رأس غمدان داراً منك محلالا

وقال آخر :

[٤٩٠]ترى خلقها نصف قناة قويمة ونصف نقا يرتج أو يتمرمرُ [١]،

أي : مقسوماً ، وتقول : هذا زيد رجلاً صالحاً .

---

[٢] – الآية ٢٧ من سورة الفتح

[3] – الآية ٨ من سورة الفتح

[4] – الآية ١١٢ من سورة الصافات

[5] – الآية ٣ من سورة فصلت ، والآية ٧ من الشورى ، و٣ من الزخرف

[6] – الآية ١٢ من سورة الأحقاف

[7] – قيل قائله : أبو الصلت ، وهو في ديوان ابنه : أمية بن أبي الصلت ، ٥٢ ، و البيت من شواهد اللسان (غمد) ٣٢٧/٣ ، و(رفق) ١١٩/١٠ ،

[1] – قائله : ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٦٢٣/٢ ، و البيت من شواهد الكتاب ١١/٢ ، و الخصائص ٣٠١/١ ، والخزانة ٤٦٢/٥ .

[التمييز]

متنٌ : " التمييز هو : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة . فالأول : عن مفرد مقدار غالباً إمّا في عدد نحو : (عشرين درهماً) وسيأتي ، وإمّا في غيره نحو : (رطل زيتاً) و (منوان سمناً) و (على التمرة مثلها زبداً) فيُفرد إن كان جنساً إلاّ أن يُقصد الأنواع ، ويُجمع في غيره .
ثم إن كان بالتنوين ، أو بنون التثنية جازت الإضافة ، وإلاّ فلا .
وعن غير مقدار مثل : (خاتم حديداً) ، والخفض أكثر " [1].

الشرح[2] : التمييز مصدر (ميّزت) إذا خلّصت شيئاً من شيء ، ويطلق عليه تبيين وتفسير ، وحده ليس بمستقيم ؛ لأنّ الذي ذكره حد المميز الذي هو عبارة عن ذات لا حد التمييز الذي مدلوله معنى .
"وما يرفع الإبهام " هو الجنس ، يندرج تحته الحال ، والصفة ، والمصدر الدال على النوع ، والمميز . وفصل / بـ"الإبهام المستقر "صفة المشترك نحو : (أبصرت عيناً جارية أو مبصرة) فإنها ترفع إبهاماً ليس بمستقر عن ذات ، فإنها في أصل الوضع تدل على ذات معينة ، وإنما وقع الإبهام فيها لحصول الاشتراك بخلاف إبهام ما تميز نحو : (عشرين) فإنّه مستقر في أصل وضعه إذا لم يوضع لذات معينة أصلاً ، وفصل بـ" ذات " الحال ، ونحو : (رجع القهقرى) فإنّ الإبهام فيهما يرجع إلى هيئة الرجوع ، وهيئة الفاعل والمفعول ، لا إلى ذات الرجوع ، وذات الفاعل والمفعول .

٩٨/أ

والاعتراض على هذا الحد من وجهين :
أحدهما : أنّه لا يفهم من كون المميز نكرة ، وذكره للجنس لا يدل عليه ؛ لأنّه يشاركه المعرف باللام نحو : (عشرين الدرهم)
والثاني : أنّ نحو : (رأيت رجلاً عالماً) يدخل في حده ، فإنّه رافع للإبهام المستقر في ذات ، فإن وضع (رجل) على الإبهام المستقر كوضع (عشرين) إذ لم يوضع على معين أصلاً بل يصلح لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل .
ولو قال في حد التمييز : " رفع في مفرد أو جملة بنكرة جامدة ناصّة على بعض احتمالاته " لما ورد عليه شيء ؛ لأنّه حدّ التمييز لا المميز .

---

[1] - الكافية : ١٠٧

[2] – الكتاب ، والمقتضب ٣/٣٢- ٣٨ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٢/٧٠-٧٢ ، وشرح الكافية للمصنف ٢/ ، وشرح الرضي ٢/٥٣-٦٣ ، والفوائد الضيائية ١/٣٩٨ -٤٠٤

وفصل بـ" نكرة جامدة " الحال والمصدر الدال على النوع ، والصفة سواء كانت لمشترك أو لغيره .
قوله : " مذكورة أو مقدرة " يريد أنّ الذات المبهمة التي ينتصب عنها المميز قد تكون مذكورة ، وقد تكون مقدرة ، فالذات المذكورة تمييز المفرد ، وتقع بعد المقادير كالعدد والمكيل والموزون ، والممسوح ، (والمقياس)[١] ، وبعد المضاف إليه
والثاني : أن يكون منصوباً من أحد عشر إلى (تسعين) وسيأتي بيانهما في باب العدد إن شاء الله تعالى [٢]
والمكيل نحو : قفيزان براً ، وصاعان تمراً ، والموزون ، نحو : منوان سمناً ، وخمسة أرطال عسلاً ، والممسوح نحو : جريبان نخلاً ، و (ما في السماء قدر راحة سحاباً) ، و (ما في ثوب مصر درهم نسجاً) فإبهام (قدر راحة) أنّه[٣] يحتمل صحوا وقتاماً ، فإذا قال : (سحاباً) رفع ذلك الإبهام ، وأجاز بعضهم[٤] نصبه على الحال ؛ لأنّه بمعنى (معطياً) ، وإبهام (مصر درهم) أنّه يحتمل صحيحاً وشعثاً ، فإذا قال : (نسجا) رفع ذلك الإبهام ، فهذه الأربعة المقادير الموضوعة على الإبهام المحتاجة إلى البيان ؛ لأنّ المقدار ما يقرر به غيره ليعرف به زيادته من نقصانه ، وله كالذراع للمنسوخ ، والمكيال للمكيل والميزان للموزون
وعلى هذا فالعدد وإن كان يعرف به المعدود فليس في الحقيقة من المقادير ؛ لأنه ليس له آله يعرف بها .
وأما المقياس فنحو قولهم : عندي راقود خلاً ، وملء الإناء عسلاً ، وعلى التمرة مثلها زبداً ، ولي مثله رجلاً ، وكذلك : ويحه رجلاً ، وربّه رجلاً
فأما المسألة الأولى فتقديرها : (ملء راقود خلاً ؛ لأنّ الراقود ظرف للخل ، وغيره ، والمفسر يجب أنْ يكون من جنس المفسر ، وملء الراقود يحتمل خلاً وغيره ؛ فأزيل إبهامه بـ(خل) ، وكذا و (عسلا) يحتمل العسل وغيره ؛ فأزيل ، والمثل يحتمل (الزبد) وغيره ؛ فرفع إبهامه
وأما المسالة الرابعة : فالأصل : (لي رجل مثله) فلما قدمت الصفة انتصب الموصوف على التمييز لرفع إبهام مثل ، وكذا حكم (لي غيرها إبلاً) .

---

[١] - " المقياس: المقدار ، يقال : قست الشيء بالشيء إذا قدرته به " ابن يعيش ٧٣/٢
[٢] - يأتي ص
[٣] – كذا ورد في النسخة ، وستتكرر فيما سيأتي
[4] –الهمع ٢٧٣/٢ ، وما بعدها

وإنما أطلق على هذا النوع المقياس دون المقدار ، وإن كان من قست الشيء بالشيء إذا قدرته به ؛ لأنه تقريب لا تحديد ، والمقادير محدودة مختصة بالآلات الموضوعة لها ، وذهب الجرمي وابن درستويه[١] إلى اندراجه تحت المقادير

قوله " منفرد إن كان جنساً إلا أن يقصد الأنواع " عنى بالجنس : ما لا واحد له من لفظه كـ(زيت وعسل وخبز وماء وخلّ) فيفرد إذا قصد إلى معرفة الحقيقة لامتناع تثنية الجنس وجمعه ، فإذا قصد الأنواع ثني وجمع لإمكان ذلك إذ كل نوع كالفرد ، هذا في غير العدد ، فيقال : عندي قنطار زبيب ، وجبتين ، وعسلين ، وماءين ، وخلين ، وزيوتاً ، وأعسالاً ، وأجباناً ، ومياهاً ، وخلولاً " ويجمع في غيره " أي : في غير الجنس الذي لا واحد له ، وهو الجنس الذي له واحد كـ(ثوب وكتاب) فإنّه يطابق به ما قصد به من مفرد وتثنيه وجمع لإمكانه ، فيقال : عندي خمسة أرطال كتاباً وكتابين وكتباً ، و قنطار ثياباً وكتباً

قوله " ثم إن كان بتنوين أو نون التثنية جازت الإضافة وإلا فلا " يعني إن التمييز لا ينتصب إلا عن تمام ، والذي يتم به أربعة أشياء : التنوين ، ونون التثنية ، ونون الإعداد من عشرين إلى تسعين ، والمضاف إليه .

فالتنوين ونون التثنية يجوز حذفهما والإضافة ؛ لأنّ البيان يحصل بالمضاف إليه كما يحصل بالنصب ، والإضافة بتقدير (من) لإبهامها بين إضافة النوع إلى الجنس ، فيقال : راقود خل ، وأوقية ذهب ، ومنو سمن ، و صاعا برّ /

٩٨/ب

وأمّا المنصوب بعد المضاف إليه نحو :ملء الإناء عسلاً ،ومثلها زبداً فلا يجوز إلا النصب ؛لأنّك لو أضفت إلى التمييز ،فلا يخلو إما أن تكون مع حذف المضاف إليه أو مع حذفه .

لا جائز أن يكون مع حذفه لفساد المعنى لأنك لو قلت : ملء عسل لاقتضى أن يكون العسل ممتلئاً بغيره ؛ لأن الملء يقتضي أن يكون مالياً لما أضيف إليه و(على التمرة مثل زبد) يقتضي أن على التمرة شيئا غير الزبد، إلا أنه مثل الزبد ، ولا جائز أن تضيف التمييز مع بقاء المضاف إليه لأنّه لا يخلو إمّا أن يضيف الأول أو الثاني أو مجموعهما .

لا جائز أن يضيف الأول وحده ؛ لأنه يفصل بالثاني بين المضاف والمضاف إليه ويفسد المعنى أيضاً كما تقدم

ولا جائز أنْ يضيف الثاني وحده لفساد المعنى إذ يكون البيان للأنا ، و للتمرة والغرض بيان الملء ، والمثل . ولا جائز إضافتهما معاً لامتناع

---

(١) _

إضافة شيئين إلى شيء واحد ، ولفساد المعنى كما تقدم .وأما المنصوب بعد نون العدد فلا يجوز الإضافة إليه لوجهين :
أحدهما : أنّ نصبها للتمييز لشبهها باسم الفاعل والصفة المشبهة نحو : ضاربون زيداً وحسنون وجوها ، ولم تقو قوتهما ؛ فتتصرف تصرفهما ، فتضاف كإضافتهما ، بل لزمت طريقة واحدة في نصب المفسر .
والثاني : أنها ألفاظ مرتجلة موضوعة على الجمع ، وليست بجمع حقيقة حتى يحذف نونها للإضافة ، وعند هذا القائل لا يضاف لا إلى التمييز ولا إلى غيره وبه قال المصنف في شرح المفصل [١]، " والأكثر أنه يجوز إضافتها إلى صاحبها كـ(عشروك) و (عشرو زيد) قال الشاعر
[٤٩١] وستوك وقد كربت تكمل[٢]
وإنما الممتنع إضافتها إلى المميز ؛ لأنها إذا أضيفت إلى مفسرها لزمت إضافتها كإضافة مائة ، وكذا حكم العدد المركب تمتنع إضافته إلى مفسره لهذه العلة ، ولا يمتنع إضافته إلى صاحبه نحو : خمسة عشرة
قوله " عن غير مقدار مثل خاتم حديداً والخفضُ أكثر " إذا قلت هذا ثوب خزا وباب ساجاً وخاتم حديداً فليس من المقادير ، ولكن نصبه لشبهه بالمقادير من جهة الإبهام فإن ثوباً يحتمل الخز وغيره ، وباباً يحتمل الساج وغيره ، وخاتماً يحتمل الحديد وغيره ، فقد بين إبهام ذات مذكورة ، والأكثر الإضافة لأنه يحصل البيان بإضافة النوع إلى الجنس ، وقد جاء فيه الرفع والنصب على التمييز إذا كان خزا وساجا وحديداً ، أو على الحال إذا لم يكن كذلك بل يشبه الخز في النعومة والحديد والساج في الصلابة ، وإذا نصبت على التمييز كان رفعها على البدل ، وإذا نصبت على الحال كان رفعها على الوصف

---

[١] - ينظر: الإيضاح على المفصل ٣٥٣/١

[٢] - هذا عجز بيت ،قائله الكميت ،وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد الرضي ٢/ ٥٨ ، شطره (وما أنت ويك ورسم الديار)

متنٌ : "والثاني عن نسبة في جملة ، أو ما ضاهاها مثل (طاب زيدٌ أباً) و(زيد طيبٌ أباً ، وأبوّة وداراً وعلماً) ، [أو في إضافة مثل : (يعجبني طيبه أبا ، وأبوة ، ودارا ، وعلما)][1] و(لله دره فارساً) ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلقه ، وإلاّ فهو لمتعلقه ، فيطابق فيهما ما قصد ، إلا أن يكون جنساً ، إلا أن يقصد الأنواع ، وإن كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال
ولا يتقدم التمييز [على عامله]، والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً ، للمازني والمبرد "[2] .

الشرح[3] : هذا القسم تمييز الجملة ، وفي التنزيل ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾[4] ﴿ وَقَرِّى عَيْنًا ﴾[5]، ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[6] ويجوز أن يكون مصدراً ؛ لأنّ اشتعل بمعنى شاب ، و ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[7]أي : تفجرت عيوناً حتى تكون فاعلة في المعنى .
ويجوز أن تكون مفعولة على تقدير (وفجرنا من الأرض عيوناً) وقيل : إنّه حال من الأرض ، و ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾[8] فمن نصبه على التمييز لا على الحال ، ووجد لأجل التمييز ، أو لأنه مصدر و ﴿ تُسْقِطْ

---

(1) – ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، ولعل ذلك من تعاقب النسخ
(2) – الكافية ١٠٧-١٠٨
(3) – الكتاب ، والمقتضب ٢٥١/٣ ، ، وابن يعيش ٧٢/٢- ٧٥ ، والإيضاح على المفصل ٣٣٥/١ ، وشرح المصنف على الكافية ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦٠/٢ ، وشرح الرضي : ٦٣/٢- ٧٤ ، والإنصاف المسألة ٣٢ ، والفوائد الضيائية ٤٠٤/١- ٤١٢،
(4) – الآية ٤ من سورة النساء
(5) – الآية ٢٦ من سورة مريم
(6) – الآية ٤ من سورة مريم
(7) – الآية ١٢ من سورة القمر .
(8) – الآية ٥ من سورة الحج

عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾ [1] على قراءة من قرأ بفتح حرف المضارعة مخففاً أو مشدداً [2].
وأمّا من قرأ بضم حرف المضارعة وكسر القاف [3]فهو مفعول أو حال على حذف المفعول ، أي : (تساقط عليك ثمرها رطبا)
وقالوا : طاب زيد نفساً ، وتصببت عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً ، والتفقؤ : التشقق ، وأبرحت جاراً ، قال الأعشى [4]:
[٤٩٢] أقول لها حين جدّ الرحيل وأبرحت **ربّا** وأبرحت **جاراً**
أي : أعجبت ، وبين الجهة التي وقع الإعجاب منها
وأمّا قول الأعشى [5]:
[٤٩٣] يا جارتا ما أنت جاره ؟!
فتحتمل (جاره) ثلاثة أوجه :
أحدها : النصب على التمييز ؛ لأن (ما أنت) استفهام يتضمن معنى المدح ، أي : كملت أو عظمت من جارة ، ويدل عليه دخول (من) في قوله [6]:
[٤٩٤] يا سيدا ما أنت من سيدٍ موطأ الأكنافِ رحبَ الذراعْ
والثاني : أن تكون حالا ، أي : عظمت مجاورة
والثالث : أن تكون (ما) نافية و(جارة) خبرها على لغة أهل الحجاز ، ويستفاد من هذا النفي التعظيم كالاستفهام ،كما في قوله تعالى ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ [1]فإنّ النفي رفعه من البشرية / إلى الملكية ، وكذا هاهنا يرفعها

---

[1] – الآية ٢٥ من سورة مريم
[2] – قرأ بالفتح عاصم والكسائي ، ويعقوب ، وغيرهم ، ينظر : اعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٢ ، والكشاف ٥٠٧/٢ ، والبحر ١٨٤/٦ ، والإتحاف ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،
[3] – قرأ بهذه القراءة مسروق ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٦٢/٢ ، والمحتسب ٤٠/٢
[4] – قائله : الأعشى ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٥/٢ ، والمسائل الحلبيات ٢٧٤ ،والإيضاح على المفصل ٣٥٠/١ ، و الرضي ٧٣/٢ ، والخزانة ٣٠٢/٣ ، ٣٠٥ ،٣٠٦ ، والتصريح ٧٠٤/٢ ، و يروى (تقول ابنتي ....)
[5] – هذا شطر بيت للأعشى ، وهو في ديوانه ٧٥ ط بيروت ، وعجزه : بانت لتحزننا عفاره ، والبيت من شواهد المسائل البصريات ٣٥١/١ ، والمقتصد ٧٢٦/٢ ، و ابن الحاجب في الأمالي ٩٢/٢ ،و الرضي ٧٣/٢ ،
[6] – ينسب للسفاح بن بكير اليربوعي والبيت من شواهد الإيضاح ، و الخزانة ١٤٠/١- ٥٣٧ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٨ ، و الهمع ، والتصريح ٧٠٥/٢
[1] – الآية ٣١ من سورة يوسف

من درجه الجارة إلى درجة أعلى منها ، وما يلتحق بتمييز الجملة التمييز الواقع بعد الصفة ، نحو : زيد حسن أباً ، وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلا ﴾ [٢] ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [٣] و ﴿ خَيْرٌ حَٰفِظًا ﴾ [٤] و﴿ أشد قوة ﴾ [٥]

وتقول : (زيد أفره عبد) ، و (ثوبك أنظف ثوب) ، و (عبدك أحسن عبد) بالإضافة ؛ لأنّ (أفعل) بعض مما تضاف إليه ، و (زيد عبد) والتقدير : وزيد أفره العبيد وثوبك أنظف الثياب ، وعبدك أحسن العبيد .

وأما : زيد أفره عبداً أو أنظف ثوبا ، أو أحسن عبداً ، فالنصب على التمييز ؛ لأنّ ضمير (أفعل) يعود على زيد ، وهو ليس بعبد ، ولا ثوب فانتفى موجب الإضافة ، وهو البعضيّة .

ومما يلحق تمييز الجملة أيضاً التمييز الواقع بعد مصدر الصفة المضاف نحو : يعجبني طيب زيدا أبا ، أو حسنه أباً ، وإنما التحق هذا ، أو الذي بعد الصفة بتمييز الجملة لاشتراكهما في نسبة الحكم إلى ذات مبهمة مقدرة تتعلق بالمذكور ، وذلك إنك إذا قلت : طاب زيداً أو زيد طيب ، أو يعجبني طيب زيد ، فطاب وزيد لا إبهام في واحد منهما ، وإنما الإبهام ينشأ من نسبته في المعنى إلى أمر يتعلق بـ(زيد) ، فيحتمل أن يقصد نسبة الطيب إلى زيد ، أو إلى أبيه أو إلى جده أو إلى علمه وغيره ذلك ، فصار المنسوب إليه محتملاً ، فإذا فسر جرى كتفسير الذات المذكورة ؛ لاشتراك الذات المذكورة والمقدرة في الإبهام ، وقال : تمييز الجملة فاعل في المعنى ، وأصل طاب زيد نفساً : طابت نفس زيد ، إلا أنهم تصرفوا في أوضاعهم بالتقديم والتأخير ؛ لعدم اللبس كما رفعوا المفعول ، ونصبوا الفاعل عند عدم اللبس ، فلما قدموا رفعوا الذي كان مضافاً إليه لإسناد الفعل إليه ، وبقي الذي كان فاعلاً لا وجه لجره ، ولبطلان تبعيته ، أمّا التأكيد والوصف وعطف البيان فلأنه نكرة ، ولابد من مطابقة هذه لمتبوعها في التعريف

وأمّا البدل وإنْ لم يشترط فيه المطابقة فليس الثاني هو الأول حتى يكون بدل كل من كل والضمير في الثاني حتى يكون بدل بعض أو اشتمال ، وإذا امتنع جره ورفعه تعين نصبه تشبيها بالمفعول به .

---

[٢] – الآية ٣٣ من سورة فصلت

[٣] – الآية ٨٧ من سورة النساء

[٤] – الآية ٦٤ من سورة يوسف

[٥] – لآية ٨٢ من سورة غافر

قولـه" ثـم إن كـان اسـماً يصـح جعلـه لمـا انتصـب عنـه جـاز أن يكـون لـه ولمتعلقه ،وإلا" يريد أن التمييز قد يكون راجعاً إلى من نسب إليه الفعل ، وقد يكون راجعاً إلى آخر تعلق به ، فإذا قلت : (طاب زيداً) جاز أن يكون المدح لزيد باعتبار كونه أبا ، وجاز أن يكون لأبي زيد والأبوة الممدوحة متعلقة بزيد ، وكذا حكم (طاب زيد أبوه) يجوز : أن يكون زيد هو الممدوح بطيب الأبوة ، ويجوز أن يكون أبوه هو الممدوح بطيب الأبوة ، هذا معنى قوله " وجاز أن يكون له ولمتعلقه ، وإلا فهو لمتعلقه " يريد إن لم يكن الاسم صالحاً لجهتين تعين جعله لمتعلق من انتصب عنه كقولك : حسن زيد داراً وثوباً وعلماً إذ لا يحتمل إلا جهة واحدة وهي جهة المتعلق

قوله " فيطابق فيهماً ما قصد " بمعنى في (زيد) ومتعلقه من إفراد وتثنيه وجمع فإذا قلت : طاب زيد أباً وقصدت إلى أن الأب زيد ؛ وجب مطابقة الأب لزيد في الإفراد والتثنية والجمع ، فتقول : طاب زيد أباً ، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون أباً ، ولو قصدت أبا لزيد ، وجب مطابقة المتعلق في الإفراد والتثنية والجمع دون زيد ، فتقول : (طاب زيد أباً) إذا قصدت إلى أبيه ، و (طاب زيد أبوين) إذا قصدت إلى أب وأم أو جدّ ، وطاب زيد أباً إذا قصدت إلى جماعة من آبائه ، ويطابق بالأب من هو له

قوله : " إلا أن يكون جنساً إلا أن يقصد الأنواع "يريد أنه إذا كان جنساً نحو : حسن زيد عسلاً وماءً وتمراً وأبوة وعلماً فإنه يجب إفراده لدلالته على الجنس إلا أنْ يقصد الأنواع ؛ فيثنى ويجمع لإمكان ذلك في المتبوع ، فيقال : حسن زيد عسلين وماءين وتمرين وأبوين وعلمين ، وأعسالاً ومياهاً وتموراً وأبوات وعلوماً ، وفي التنزيل ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [1] جمع للدلالة على تنوع أعمالهم التي خسروا فيها ، وأنهم لم يشتركوا في الخسارة في عمل .

وأمّا الجنس الذي له واحد ، فلابد له فيه من المطابقة إلى ما قصد لإمكان ذلك فيه ، فيقال : حسن زيد داراً ، ودارين ، ودوراً ، وثوباً ، وثوبين ، وثياباً .

قوله : " وإن كان صفة كانت له وطبقه ، واحتملت الحال " تريد بذلك : لله دره فارساً ، وحسبك به ناصراً ، وقد اختلف في ذلك :

فذهب قوم إلى أنّه من تمييز المفردات ، وبه قال في المفصل [2]، والأجود أنه من تمييز الجمل ، وهو من باب : يعجبني طيب زيد أباً ؛ لأنّه

٩٩/ب

---

[1] – الآية ١٠٣ من سورة الكهف

[2] – المفصل في علم العربية ٦٦

نسب الدار إلى / المضاف إليه على سبيل المدح ، وهو يعني : مدح أمر يتعلق به من فروسيته أو علم أو كرم أو غير ذلك مما يمدح به ، وكذلك : (حسب زيد ناصراً) بسبب الكفاية إلى زيد ، وهو يعني : كفاية أمر يتعلق به من نصرة وغيرها ، فهو مثل : يعجبني طيب زيد أباً سواء ، والمعنى : لله در فروسيته ، واكتف بنصرته ، والدر مبهم في كل عمل محمود ، وأصله [في] اللبن ، فإذا قال (فارساً) بين جهة المدح ، والأجود نصبه على التمييز ؛ لأنّ المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية من غير تقييد للمدح بحال الفروسية ، ويقوى ذلك ظهور من معه نحو : لله دره من فارس ، وحسبك به من ناصر ، وقيل : هو حال من المضاف إليه ، وهو ضعيف إذ يؤدي إلى تقييد مدحه بحال الفروسية ، ويكون مطابقاً للمضاف إليه ، فيقال : لله درهما فارسين ، ودرهم فرساناً .

قوله : ولا يتقدم التمييز ....إلى آخره " لابد من معرفة العامل قبل ذلك ، وهو على ضربين فعل وغير فعل ،

فأمّا الفعل ففي تمييز الجملة ، ويلحق به ما شابه الجملة من الصفات ، وانتصابه بعد هذا العامل على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الفعل لازم ، فأشبه المتعدي في وقوع منصوب بعد النسبة كضرب زيد عمراً وحسن وجهاً كضارب زيداً وحسن زيد وجهاً كضرب زيد عمراً

وأما تمييز المفرد ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ (منوان سمناً) مشبه بـ(ضاربان زيداً) و (عشرون رجلاً) مشبه بـ(ضاربون زيداً) و (راقود خلاً) مشبه بـ(ضارب زيداً) ، وملء الإناء عسلا وما أشبهه من المضاف مشبه بـ(ضرب زيد عمراً) ، فانتصابه بعد النون والتنوين والمضاف إليه كانتصاب المفعول به بعدها ، فهذا وجه نصبه على التشبيه بالمفعول به ، ونحو : ربّه رجلاً يلحق بالمضاف إليه .

والوجه الثاني : أنّ كلّ موضع تعلق الخبر بمحذوف نحو : ما في السماء قدر راحة سحاباً ، و(لله دره فارساً) يكون هو العامل في التمييز قياساً على الحال ؛ لأنّ نسبة العمل إليه معهودة .

وأمّا نسبته إلى الاسم المنون ، والمضاف إليه فضعيف ، وزعم العبدي[١] أن أكثر المذاهب على هذا الوجه ، وإذا تقرر ذلك ، فالعامل فيه على ضربين :

أحدهما : معنى الفعل ، ولا يتقدم على عامله اتفاقاً لضعفه ، ولا يفصل بين العدد العامل فيه وبينه إلا في ضرورة الشعر كقوله [٢]

---

[١] – تقدم ذكره ص

[٤٩٥]على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
والثاني : أن يكون العامل فعلاً ، ولا يجوز تقديمه عليه عند سيبويه ، وجمهور البصريين خلافاً للكوفيين والمازني والمبرد [٣]حجة سيبويه من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه فاعل في المعنى ؛ لأنّ المعنى : (تصبب عرق زيد ، و(تفقأ شحم الكبش) و (طابت نفس زيد) ، وكذلك ما شاكلها ، والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك ما هو فاعل في المعنى ..
والثاني : أنّه تفسير والتفسير لا يتقدم المفسر .
والثالث : أن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفة بما انتصبت عنه ، وأصلها عندي سمن منوان) ، و (زيت رطل) ، و(عسل ملء الإناء) ، و (زبد مثل التمرة) ، و (سحاب قدر راحة) ، و(دراهم عشرون) ، وكذلك تمييز العمل ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل ؛ لأنّ ضرب زيد في معنى : (زيد ضارب) ، و(طاب زيد نفساً) في معنى : (نفس زيد طيبة) في الوصف بالضرب ، و(طيب النفس)
وإنما عدلوا عن الأصل لغرض الإبهام أولاً ، والتفسير ثانياً ، فيحصل بذلك ضرب من المبالغة والتأكيد ؛ لأنّ الشيء إذا ذكر فيها توفرت الدواعي على طلب فهمه ، فإذا فسر بعد ذلك ، فقد ذكر مرتين ، وإذا قدم احتمل بتقديمه المعنى المقصود وهو التفسير بعد الإبهام الذي هو سبب إزالتها من أصلها
.حجة القائلين بالجواز السماع والقياس .
أمّا السماع ، فقول أعشى همدان [١]
[٤٩٦] أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
فنصب (نفساً) على التمييز لفاعل (تطيب) ، ولا حجة في البيت لوجهين :

---

[2] – قائله ينسب للعباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٣٦ ، والبيت من شواهد العين ٣٧٩/٥ (كمل)، و الرضي ٧٠/٢ ، واللسان ٥٩٨/١١ (كمل)

[3] – الكتاب ٢٠٥/١ ، والمقتضب ٣٦/٣ ، والمقتصد ٢/ ٦٩٥ ، وابن يعيش ٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٢/ ٧١ ، وائتلاف النصرة ٣٨ ،

[١] – اختلف في قائله ، فقيل : قائله : المخبل السعدي ، وهو في ديوانه ٢٩٠ ، وقيل أعشى همدان ، وقيل قيس بن الملوح ، وقيل قيس بن معاذ العامري والبيت من شواهد المفتضب ٣٦/٣ ، ٣٧ ، والجمل ، والإيضاح ، والخصائص ٢ /٣٨٤ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، والإنصاف ، وشرح المفصل ٧٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٨، والقواس ٥٧٩/١ ، والهمع ٢٥٢/١ ،

أحدهما :أنّ أكثر البصريين [٢] يروونه (نفسي) فيكون اسم (كان) ، وتطيب خيرها .
والثاني : أنّ اسم (كان) ضميره (الحبيب) ، و (نفساً) خبرها ، و (تطيب) صفتها ، وذكّر لأنها بمعنى الزوج والإنسان أو أن (النفس) خبر على حذف مضاف ، أي : وما كان الحبيب ذا نفس طيبة بالفراق ، ويقوى هذا التأويل رواية (نفسي) فإن الياء ضمير الحبيب ، ومن روى (تطيب) على الرباعي ، فـ(نفساً) مفعول مقدم ، وليس بتمييز ، ويروى (تطيب) و(يطيب) بالتذكير والتأنيث ، وسلمى وليلى [٣]
وأمّا القياس فعلى الحال ، والجامع بينهما / الاشتراك في رفع الإبهام ، وأن العامل فيهما فعل متصرف ، وأنّ حال الفاعل عبارة عنه في المعنى ١٠٠/أ
وجوابه بالفارق ، وهو أنّك إذا قلت : (جاء زيد راكباً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى ، فبقى المنصوب فضلة ، فجاز تقديمه لذلك .
وأما إذا قلت : (طاب زيد نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً دون [المعنى] فلذلك لم يجز تقديمه .
فإن قيل : قولكم " بأنه فاعل في المعنى فلا يقدم " منقوضٌ بقولنا : زيد ضارب عمرو ، و (زيد قام) فإنه قد تقدم ما هو فاعل في المعنى .
قلنا : أمّا الصورة الأولى فالفعل منسوب إلى فاعل حقيقي ، فلذلك تقدم الثاني لنصبه نصب الفضلات
وأمّا (طاب زيد نفساً) فالمنصوب هو الفاعل الحقيقي دون من أسند إليه الفعل
وأمّا الصورة الثانية : فالفاعل الحقيقي هو الضمير لا المتقدم ، وقد ذكرنا الفرق بين : زيد قام ، وقام زيد ، ولو كان المتقدم هو الفاعل الحقيقي لم يحصل الفرق لعدم حصول الحكم مرتين .
وأمّا قول الشاعر[١]:
[٤٩٧] رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش إذا عطفاه ماء تحلبا [٢]

---

[٢] – هذه الرواية عن الزجاج ، واسماعيل بن نصر ، والزجاجي في الخصائص ٣٨٤/٣ ، و المقتصد ٦٩٤/٢ "
[٣] – و في المقتصد (كان ، وكاد) ٦٩٣/٢ ،
[١] – ينسب لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات ١٧٦ ، : والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/٢ ، والكافية الشافية ٧٧٧/٢ ، و
[٢] – السيد : الذئب ، والنهد الضخم ، والمقلص : طويل القوائم ، والكميش ، الجاد في عدوه ، وعطفاه، جانباه ، وتحلب ، أي سال) ينظر : اللسان (سيد) ٢٣١/٣ ، و(نهد) ، و (قلص) ، و (كمش) ، (عطف)

، فلا حجة فيه لأنّ (ما) ليس تمييز الفاعل نصب بل العامل فيه الفعل الرافع لعطفاه ، والفرق بين التمييز والحال من خمسة أوجه :
أحدها : أنّ الاستقراء دل على أن الغالب في الحال الاشتقاق ، وفي التمييز الجمود الثاني : أنّ التمييز بقدر بـ(من) لأنه اسم جنس ، و (من) تدل على التبعيض ، والجنس هو الذي يتبعض ، وإذا ظهرت عاد التمييز إلى ما يستحقه من الجمع والألف واللام نحو : عشرين من الدراهم ، وصاعان من البر .
وأمّا لله دره من فارس ، وحسبك به من ناصر ، فيبقى على أصله ؛ لأنه صفة تحتمل الحال ، وتقدر (من) في جميع أنواع التمييز إلا في ما كان فاعلاً في المعنى ، نحو : طاب زيد نفساً ، ويحتمل أن يقدرها على معنى معرفة الجهة التي نسب إلى زيد الطيب منها .
وأمّا الحال فتقدر بـ(في) لشبهها بالظرف
والوجه الثالث : أنّ الحال ترفع إبهام الجملة ، والتمييز يرفع إبهام المفرد والجملة والرابع : أنّ الحال هي صاحب الحال في المعنى ، وليس كذلك التمييز
والخامس : أنّ الحال تقدم على عاملها المتصرف عند البصريين ، وليس كذلك التمييز عند الأكثرين .
فرع : يشترط في التمييز التنكير عند البصريين خلافاً للكوفيين[١]، حجة البصريين من وجهين :
أحدهما : القياس على الحال ، والجامع بينهما الاشتراك ورفع الإبهام
والثاني : أنّ المقصود من التمييز معرفة الجنس ، وذلك يحصل بالنكرة فيكون التعريف ضائعاً ، ولأنّ النكرة أصل والمعرفة فرع ؛ فلا يعدل إلى الفرع مع وجود الأصل .
حجة الكوفيين[٢]السماع والقياس :
أما السماع فقول الشاعر[٣]:
[٤٩٨] ولقد اغتدي وما صقع الديـ ـك على أدهمٍ أجشَّ الصهيلا
وقول الآخر[٤]:

---

[١] – الهمع ٢٦٩/٢

[٢] – استدل به بعض الكوفيين رداً على من قال : إن أفعل في التعجب فعل لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز " ينظر : الإنصاف المسألة الخامسة عشر ١٣٣/١

[٣] – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد أسرار العربية ١٩٩ ، والإنصاف ١٣٤/١

[٤] – هذا عجز بيت قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ١٠٦ ، وشطره (ونأخذ بعده بذناب عيش) ، والبيت من شواهد الكتاب ١٩٦/١ ، والمقتضب ١٧٩/٢ ، وأمالي ابن

[٤٩٩] أجب الظهر ليس له سنام
وقول الآخر :
[٥٠٠] رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو[٥]

الحاجب ٤٥٨/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٦ ، وأسرار العربية ٢٠٠، والإنصاف ١٣٤/١ ، والخزانة ٥١١/٧، ٣٦٣/٩

[5] – هذا عجز بيت منسوب لرشيد بن شهاب ، وهو من شواهد الجنى الداني ١٩٨ ، وتخليص الشواهد ١٦٨ ، والقواس ٥٨١/١ ، والهمع ٨٠/١ ، ٢٥٢ ،، وشرح التصريح ١٥١/١ ، ٣٩٤ ، ويروى ، (يا زيد)، وللبيت رواية ثالثة هي :

(رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقول الآخر[١] :
[٥٠١]والطيبون معاقد الأزرِ
وقول الآخر [٢]:
[٥٠٢] أهوي لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب له الشبكُ
فينصب : الصهيلا ، والطهر ، والنفس ، ومعاقد الأزر ، وريش القوادم ، على التمييز ، وكذا قوله تعالى ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[٣]
ومن (سفه نفسه) في أحد الأقوال .
والثاني : أنّ معنى سفه : جهل ، ومعنى بطر : كره ، فهما مفعولان
والثالث : أنهما انتصبا بفقد الخافض ، أي : في معيشتها ، وفي نفسه
وأما القياس فإنه يحصل معرفة الجنس بالمعرفة ، نحو : عشرين من الدرهم ، كما يحصل بالنكرة ، فلا يمتنع وقوعه في بعض المواضع موقع النكرة
وجواب البصريين [٤]عن هذه المعارف أنها منصوبة بالتشبيه بالمفعول كالضارب الرجل لا على التمييز

---

(1) – هذا عجز بيت شطره (النازلون بكل معترك) قائله ، الخرنق بنت بدر بن هفان ، وهو في ديوانها ٤٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٢/١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، والإنصاف ٤٦٨/٢، والخزانة ٤١/٥، ٤٢، ٤٤، ورصف المباني ٤١٦، وشرح التصريح ١١٦/٢، والأشباه والنظائر

(2) – قائله زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه : ١٧٢ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٩٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ، والأشباه والنظائر

(3) – الآية ٥٨ من سورة القصص

(4) – الهمع ٢٦٩/٢

[المستثنى]

متنٌ : " المستثنى متصلٌ ومنقطعٌ ، فالمتّصلُ : المخرَجُ عن متعدد لفظاً ، أو تقديراً بـ(إلاّ) وأخواتها .
والمنقطع : [هو] المذكورُ بعدها غيرَ مُخرج .
وهو منصوب إذا كان بعد (إلاّ) غير الصفة في كلام موجَبٍ ، أو مقدَّماً على المستثنى منهُ ، أو منقطعاً في الأكثرِ ، أو كان بعد (خلا) و(عَدَا) في الأكثر ، و (ما خلا) و (ما عدا) و (ليس) و (لا يكونُ)[1]".

الشرح [2]: مقدمة في أصله ، وتحقيق معناه ، واتصاله ، وعدم استغراقه ، وفائدته ، وناصبه .
أما أصله ففيه وجهان :
أحدهما : أنّه مأخوذ من (ثناه عن الأمر) - إذا صرفه عنه - فالاستثناء على هذا : صرف اللفظ عن / عمومه بإخراج المستثنى عن أن يتنا ١٠٠/ب
الأول .
والثاني : أنّه من ثنيت عليه إذا عطفت عليه ، فكأنّك انعطفت على ما بعد إلا فأخرجته مما قبلها .
وأما تحقيق معناه ففيه إشكال ، وذلك أنك إذا قلت : (جاء القوم إلا زيداً) فلا يخلو زيداً ، إمّا أن يكون داخلاً في القوم ، أو غير داخل ، فإن كان داخلاً فقد نسب الفعل إليه مع القوم ، فلا يصح إخراجه من النسبة إذ لو خرج بعد ذلك لكان منفياً عنه ما ثبت له ، وإن لم يكن داخلاً فلا يصح إخراجه ، ويلزم من ذلك الكذب في أحد الطرفين ، ويتعذر الاستثناء في كلام العرب ، فإنّ قوله تعالى ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [3] إنْ نسبت اللبث في الألف استحال إخراج خمسين عاماً ، وإنْ لم تنسب اللّبث إلى خمسين عاماً لم يكن داخلاً فلم يصح الإخراج ، وهذا الإشكال ذكر في تحقيقه ثلاثة أقوال :
أحدهما : أن الاستثناء مثل التخصيص في أنّه مبين لغرض المتكلم بالمستثنى

---

[1] - الكافية: ١٠٩-١١٠

[2] - الكتاب ٣١١/٢ ، والمقتضب ٤١٣/٤ ، ٣٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٣٥٩/١- ٣٦٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٣١- ٥٤٣ ، وشرح الرضي ٧٥/٢- ٩١ ، والفوائد الضيائية ٤١٣/١- ٤١٨

[3] - الآية ١٤ من سورة العنكبوت

والثاني : للقاضي[1] أنّ قول القائل : عشرة إلاّ ثلاثة ، موضوعة بإزاء (سبعة) من غير إخراج حتى كأنهما عبارتان عن معبّر واحد .
والثالث : وهو المستقيم أنّه لا يحكم إلا بعد كمال المفردات في كلام المتكلم فإذا قال : (قام القوم إلا زيداً) فُهم القيام أولاً بمفرده ، وفهم القوم بمفرده ، وأنّ منهم زيداً ، وفُهم إخراج زيد من القوم بقوله : إلا زيداً ، ثم حُكم بعد ذلك بنسبة القيام إلى القوم بعد إخراج زيد ، واندفع الإشكال بهذا التقدير ، ولذلك لا يحكم عالم بلغة العرب على كلام متكلم بالإسناد إلا بعد تمامه .
والاعتراض على القول الأول بثلاثة أوجه :
أحدهما : أنّ الاتصال بصيغ مخصوصة فارق بينه وبين التخصيص
والثاني : أنّ النص لا يتطرق إليه التخصيص إنما يتطرق إلى الظاهر ، وقولك : (له عشرة إلا درهما) العشرة تنص على مدلولها ؛ فلا يتطرق إليها التخصيص
كقوله تعالى ﴿ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[2] ، والتخصيص إخراج بعض ما يتناوله الخطاب .
والثالث : إجماع النحويين على أنّ المستثنى المتصل إخراج .
وعلى القول الثاني بثلاثة أوجه أيضاً :
أحدها : إجماع النحويين على الإخراج .
والثاني : أنّه يفهم من قولنا : (له عشرة إلا درهماً) معان متعددة إذ يفهم من العشرة مدلولها ، ومن (إلاّ) معنى الإخراج ، ومن الدرهم أنه مخرج ، فلو كانت بمنزلة تسعة لم تفهم هذه المعاني المتعددة .
والثالث : أنّه لم يعهد في كلام العرب كلمات مركبات وضعت لمعنى واحد يتغير إعرابها ، كقولك : أشهد أن له علي عشرة إلا درهما ، وعلى أن الإشكال الذي فروا منه يلزمهم في بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، فإن قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[1] يقتضي أنه أمر جميع الناس بالحج ، وأمر بعضهم به في وقت واحد على زعمهم ، وذلك باطل ، بل الأمر يتعلق بالمستطيعين دون جميع الناس ؛ لأنّه يتوقف الحكم على تمام الكلام ، كما لو قلت : ضربت زيداً رأسه ، فإن

---

[1] – القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد من زعماء الفكر الاعتزالي في القرن الخامس ترجمته في وينظر شرح الكافية للرضي ٢/٧٧ ، والقواس ١/٥٩٣

[2] – الآية ٥ من سورة التوبة

[1] –الآية ٩٧ من سورة آل عمران

الضرب واقع على الرأس دون زيد ، فإن زعم القائل بالبيان بأن (المستطيعين) بيانٌ للناس ؛ فسد بعود الضمير من بدل بعض إلى (الناس) إذ يصير التقدير : ولله على المستطيعين الحج من استطاع من المستطيعين ، ويفسد قول القاضي بعود الضمير إلى بعض مدلول الكلمة عنده إذ يصير الناس والمستطيعون عنده عبارة عن المستطيعين .

وأما اتصاله فيشترط عند الجمهور من العلماء [٢] اتصاله عادة ، ولا يبطل اتصاله بتنفس وسُعال ، وطول كلام ، ونقل أربعة أقوال [٣] :

أحدها : لابن عباس [٤] أنه لا يشترط الاتصال .

والثاني : أنّه يمتد إلى سنة ، وهو معزوّ إلى ابن عباس أيضاً

والثالث : للحسن [٥] أنّه يمتد ما لم يفارق مجلس كلامه

والرابع : أنّه يمتد زمانه ما لم يأخذ في كلام آخر مغاير للمذكور .

وهذه الأقوال ضعيفة ؛ لأنّه يؤدي إلى أن لا يستقر حكم يمكن استثناؤه كالطلاق وغيره لجواز تعقيبه بالاستثناء ، ولأنّه لو قال لوكيله : بع ممن شئت ، ثم قال بعد زمان : (إلاّ من زيد) كان باطلاً .

وأما عدم استغراقه : فقد اتفقوا على منع الاستثناء المستغرق كعشرة إلا عشرة ، والنحاة يشترطون أن يكون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه ،كعشرة إلا أربعة ، وبه قال القاضي [١] ، ومنع أكثرهم المساوي ، كعشرة إلا خمسة .

وأمّا (عشرة إلا ستة) فبعض النحاة وجماعة من الفقهاء [٢] يجيزون ذلك ، وأصحاب الشافعي [٣] يجيزون نحو : (عشرة إلا تسعة ونصفاً)

حجة القائلين : يجوز استثناء الأكثر من النصف للنص والقياس :

أما النص فقوله تعالى ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [٤] ثم قال ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾

١٠١/أ

---

[٢] – ولا يصح تراخي الاستثناء عندهم إلا قدر تنفس أو بلع ريق ينظر : منهاج الوصول إلى معيار العقول:٣٢٢

[٣] – وعن سعيد بن جبير إلى أربعة أشهر ، وعن مجاهد إلى سنتين ، ينظر نفس المرجع

[4] – ، واختاره أيضا عطاء نفس المرجع

[5] – ارتشاف الضرب ٢٩٥/٢ منهاج الوصول : ٣٢٤ ،

[١] – القاضي عبد الجبار ، وينظر : شرح الرضي : ٧٧/٢ ، والهمع ١٩٩/٢

[٢] – القواس ٥٩٢/١

[٣] – القواس ٥٩٢/١

[٤] – الآية ٤٢ من سورة الحجر

إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [٥] فثبت في الأول استثناء الأكثر ؛ لأنّ الغاوين اكثر من المخلصين / والغاوون داخلون في العباد ، وخرجوا بالاستثناء ، وثبت في الثانية استثناء الأقل ؛ لأنّ المخلصين أقل من الغاويين .

وأما القياس فإنّ معنى (له عندي عشرة إلا أربعة) : (له عندي ستة) ، وهي المقرّ بها ، وليست موجودة في اللفظ بل من طريق المعنى ، فكذا معنى (له عندي عشرة إلا تسعة) (له عندي درهم) فإنّه مأخوذ من المعنى لا من اللفظ كـ(ما دون النصف) ، وكذا قول الشاعر [٦]

[٥٠٣] أدّوا التي نقصت سبعين من مائة ثم ابعثوا حكماً بالعدل حكّاماً

استثناء معنوي لا لفظي ؛ لأنّه بمعنى التي ما نقصت من مائة إلا سبعين

حجة النحاة ومن وافقهم [٧] من وجهين :

أحدهما : قياس الإثبات على النفي ، نحو : ما جاءني إلا زيد ، فإن المثبت أقل من نصف المنفي ، ولو فرض جمعاً .

والثاني : أنّ الاستثناء بعد الإقرار يتضمن إنكار المستثنى ، فالقياس بطلانه لرفعه للإقرار إلاّ أنّه ترك العمل به فيما دون النصف لقلته .

وأمّا فائدته فله فائدتان :

إحداهما : أنّ غرض المتكلم أن يثبت الفعل لقوم ، وينفيه عن واحد منهم ، ولا يحصل الإثبات والنفي صريحاً إلاّ بالاستثناء ، إلا ترى أنك لو قلت : ما قام زيد لم يثبت أنّ غيره قام ، ولو قلت : (قام زيد) لم ينف عن غيره القيام

وإذا قلت : (قام القوم إلا زيداً) ، أو : (ما قام القوم إلا زيد) حصل الإثبات والنفي صريحاً .

والفائدة الثانية : أنّك إذا عرفت من وجد منه الفعل دون من لم يوجد منه فإنما تحصل الفائدة بقولك : ما جاءني أحد إلا زيد ، فتثبت الفعل لزيد ، وتنفيه عن غيره ، وإذا عرفت من وجد منه الفعل ومن لم يوجد فإنما تحصل الفائدة بقولك : قام القوم إلا زيداً ، ولو أردت أن تثبت وتنفي بغير هذا الطريق لم تفد السامع ، ألا ترى أنك لو رأيت جماعة قام بعضهم دون بعض فقلت : قام قوم ولم يقم قوم لم تفد السامع .

وأما ناصبه ففيه ستة أقوال :

---

[٥] – الآية ٨٢من سورة ص

[6] – لم أعثر على نسبة للبيت ،وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٩ ، وفيه

(أدوا التي نقصت تسعون من مائة ثم ابعثوا حكما بالحق قوالا)

[7] – نفس المصدر٢/ ٢٥٠

أحدها لجمهور البصريين [١]: أن الناصب له الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل عند عدمه بتقوية (إلاّ) قياساً على نصب المفعول معه .
والثاني : للمبرد والزجاج وطائفة من الكوفيين[٢] أن الناصب له (إلا) لنيابتها عن (أستثني) .
والثالث للفرّاء[٣] : أنّ (إلاّ) مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خففت النون ، وأدغمت في اللام ، فنصبها باعتبار (إنّ) ورفعها باعتبار (لا)
والرابع للكسائي [١]: أنّه منصوب بتقدير (أنّ) بعد (إلاّ) والتقدير : قام القوم إلاّ أنّ زيداً لم يقم [٢].
والخامس : أنّه منصوب بتقدير : أعني ، والتقدير : قام القوم إلا أعني زيداً لم يقم
والسادس : أن العامل هو الاسم المتعدد الذي يقتضي إخراج المستثنى منه بتقويته بـ(إلاّ) قال بعضهم [٣]: " وهذا في الاستثناء المتصل ، وأما المنقطع فالعامل فيه نفس (إلاّ) لأنّها تقدر عند البصريين بـ(لكن) ، ولها خبر مقدر على حسب المعنى "
وأما الكوفيون فيقدرونها بـ(سوى) ، وتقدير البصريين أولى لتقدير حرف مكان حرف .
والاعتراض على القول الأول بوجهين :
أحدهما : أنّ الحرف المعدي يوصل معنى الفعل المعدَّى إلى المعدَّى إليه نحو : مررت بزيد ، وأقمت زيداً ، وفرّحت زيداً ، وهاهنا ليس كذلك فإن إلا لم يوصل القيام إلى زيد في : قام القوم إلا زيداً
والثاني : أن العامل يقتضي المعمول سواء كان بواسطة أو بغير واسطة ، وهاهنا العامل لا يقتضي المعمول

---

[١] – وقد اختاره أبو سعيد السيرافي وابن الباذش ينظر : ابن يعيش٢/ ٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢

[٢] – الإيضاح على المفصل لابن الحاجب ٣٦١/١

[٣] – انظر المسألة ٣٤ من مسائل الإنصاف ٢٦٠/١- ٢٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٣٦٢/١

(1) – شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٣/٢

(2) – قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٢ :" وقد رده الفراء بأن قال لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع لا في قولك قام زيد لا عمرو ، وقيل هذا القول لتقرير معنى الاستثناء لا لتحقيق نفس العامل " بتصرف

(3) – قال ابن الحاجب في الإيضاح على المفصل ٣٦٣/١ : وإنما هذا في الاستثناء المتصل فأما المنقطع فالعامل فيه (إلا) ؛ لأنها تعمل عمل لكن "

وجواب الأول : أنّ إيصال معنى الفعل على حسب معنى الحرف ، وهاهنا لا يقتضي الإيصال كما في قولنا : (رغبت عن زيد) فإنّ الرغبة غير واصلة إلى زيد بخلاف (رغبت في زيد) فإن الرغبة فيه حاصلة
وعن الثاني : أنّه لما توصل بـ(الاّ) في معنى الإخراج من المتعدد قبلها لزم أن يكون العامل في المخرج ، وهو العامل في المخرج منه ؛ ليتم معنى الإخراج ، وأمّا عدم اقتضائه ؛ فلكون النسب بعد الإخراج لدفع التناقض ، وإذا لم يتقدم فعل فالعامل معنى الفعل كما في الحال .
فإن قلت : (القوم علماً إلا زيد) كان النصب بتقدير : (ثبت علم القوم إلا زيداً)
والاعتراض على القول الثاني بخمسة أوجه :
أحدها : [أنه] يلزم [منه]نصب المستثنى مطلقا لصحة تقدير (أستثني) في جميع الصور .
والثاني : أنك تقول : قام القوم غير زيد ، ولا يصح تقدير (أستثني) ؛ لفساد المعنى إذ يصير المستثنى غير زيد لا زيداً .
والثالث : أنه يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وذلك غير جائز إذ يؤدي إلى إعمال حروف الاستفهام والنفي وغيرها لمعانيها .
والرابع : أنه ليس تقدير (أستثني) بأولى من / تقدير : امتنع زيد ، كما حكى عن عضد الدولة [1]أنّه سأل أباً علي في الميدان عن نصب المستثنى ؟ فقال أبو علي بتقدير : أستثني زيداً ، فقال له عضد الدولة : هلا قدرت : امتنع زيد ، فرفعته ، فقال له أبو علي " هذا جواب ميداني ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى[2] " .

١٠١/ب

ولا يرد هذا الإشكال في التحقيق ؛ لأن (أستثني) أخص بمعنى الاستثناء ، وأدل على الاستثناء من (امتنع) ، فإنه لا تعلق له باستثناء المخبر
والخامس : أنه يؤدي إلى جعل الكلام جملتين ، وتقدير الجملة أخصر
فإن قيل : فأنتم تقولون في " لبيك إن الحمد والنعمة لك " الكسر أقوى من الفتح ؛ لأن الكسر يصيّر الكلام جملتين !.
قلنا هاهنا موضع مدح وثناء ، فهو أحق بتكثير الجمل من الفتح ، وأما الاستثناء فمقصوده الإخبار ، وهو يحصل بالجملة الواحدة

---

(١) – عضد الدولة البويهي : أبو شجاع : أول من خطب له على المنابر بعد الخليفة ، وأول من لقب بـ (شاهنشاه) في الاسلام فنا خسرو (ت ٣٧٢هـ) ترجمته في يتيمة الدهر ٢/٢ ، والبداية والنهاية ٢٩٩/١١ ، وغية الوعاة ٣٧٤/١ ،

(٢) – في العضديات ٢٢٥ قال الفارسي : " فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا ، كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو "،

والاعتراض على القول الثالث بثلاثة أوجه :
أحدها : أن دعوى التركيب على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا بدليل ، ولا دليل هاهنا يدل عليه .
والثاني : أنه لو سلم التركيب لم يلزم بقاء حكم كل واحد من المفردين كما في (لولا) وغيرها ؛ لأنّ التركيب يحدث معنى لم يكن ، فيبطل الحكم الأول
والثالث : أنه لا خبر لـ(إنّ) هاهنا ولا لـ(لا) ، وإذا عملا في الاسم فلابد لهما من خبر ، ولو جعلت (لا) العاطفة لفسد ذلك لوجهين :
أحدهما : أنك إذا قلت : ما قام إلا زيد لم يتقدم مرفوع يعطف عليه
والثاني : أن (لا) في العطف تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، وهاهنا بالعكس والاعتراض على هذا القول الرابع بوجهين :
أحدهما : أنّ دعوى الحذف على خلاف الأصل .
والثاني : أنّه يؤدي إلى حذف إنّ وخبرها ، ولم يعهد ذلك
والاعتراض على القول الخامس بوجهين :
أحدهما : أنّ دعوى الحذف على خلاف الأصل .
والثاني : أنه يؤدي إلى تقدير جملتين ، وقد تقدم أنّ [تقدير]الجملة أولى
والقول السادس : ولا أراه بعيداً عن الصواب لوجهين :
أحدهما : أنه المقتضي للإخراج ، فنسبة العمل إلى المقتضِي أولى من نسبته إلى غير المقتضي ، وعلى هذا فلا فرق بين وجود الفعل وعدمه
والثاني : أن المخرج بـ(إلا) رافع لعموم الأول ومبين له ، فعمل فيه قياساً على عمل عشرين في (منتبها)

رجعة إلى شرح ألفاظ المصنف

أما حدّه : فأكثر النحويين يحدون الاستثناء دون المستثنى ، فقيل في حده[1] : إخراج بعضٍ من كلّ بـ(إلاّ) أو بكلمة في معنى (إلاّ) .
وقيل : صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى عن أن يتناوله الأول .
وقيل : إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور .

---

(١) – الضمير يعود على الاستثناء ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢

وقال المصنف [1]: " المستثنى يشمل المتصل والمنقطع ، وهما حقيقتان مختلفتان ، فلا يمكن الجمع بينهما بحد واحد ؛ لعدم اشتراكهما في فصل واحد ، إذ فصلُ المتصل الإخراجُ ، ولا إخراج في المنقطع "
وحدّ المتصل : المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ(إلاّ) وأخواتها ، فاللفظ مثل قام القوم إلا زيداً ، والتقدير مثل قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْـرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ﴾ [2]. وحد المنقطع : المذكور بعد إلاّ وأخواتها [3]
وأجود من هذا أن يقال في حد الاستثناء الجامع لهما : إنّه إخراج الشيء من الحكم الذي دخل فيه غيره ، أو إدخاله في الحكم الذي خرج منه غيره " ، فالشيء يشملهما ، والإخراج موجود فيهما ، فإنّك إذا قلت : له ألف إلاّ ثوباً فقد أخرجت الثوب من الألف باعتبار قيمته .
لا يقال : بأن اللفظ الدال على الجنس لا يحتاج إلى صرف غير جنسه عنه ؛ لأنّا نقول : يحصل بالاستثناء من غير الجنس رفع مدلول اللفظ ، وإن كان مجازاً

---

[1] – شرح المصنف على الكافية ٥٣١/٢

[2] – الآية ٢ – ٣ من سورة العصر

[3] – قال المصنف في شرح الكافية ٥٣١/٢ " يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ ، وهو أن يقال : هو المذكور بعد إلا وأخواتها "، وأضاف الرضي على الحد ٧٦/٢ " مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا " فأصبح الحد باعتبار اللفظ والمعنى "

[إعراب المستثنى]

وأمّا إعراب المستثنى فإنّه يكون منصوباً في ثمانية مواضع :
الأول : أن يكون الكلام موجباً لفظاً ومعنىً بعد (إلاّ) إذا لم يكن صفة ، كقولك : (قام القوم إلا زيداً) ، وفي التنزيل ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [١] وقال الشاعر [٢]

[٥٠٤] لعبت به ريح الصبا فتدعثرت إلا بقيةَ يومها

والثاني : أن يكون الكلام موجباً في المعنى دون اللفظ نحو : (ما أكل أحد إلا الخبزَ إلا زيداً) ، و (ما قرأ أحدٌ إلا النحو إلا زيداً) ، و (ما أحدٌ أخذ إلا ثوبه إلاّ زيداً) لأنّ المعنى : كلُّ أحدٍ أكلَ الخبزَ إلا زيداً ، وكل أحد قرأ النحو إلاّ زيداً ، وكلّ أحد أخذ ثوبه إلا زيداً .
وأمّا لو جئت باسم الفاعل ،وقلت :ما الآكل إلاّ الخبز إلاّ زيداً ،و (ما القارئ إلا زيدٌ ، ما الآخذ إلاّ ثوبه إلاّ زيدٌ) لوجب الرفع خبراً للمبتدأ ، ولو نصب لبقى المبتدأ بلا خبر .
ومن الحمل على المعنى : (ما فيها ضاربٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً) لأنّ التقدير : كل من فيها ضارب / زيداً إلا عمراً ، وأمّا إذا قلت : (ما فيها الضاربُ إلا زيداً إلا عمراً) ، فإنما يصح إذا قُصِدَ بـ(الضارب) الجنس ليصح الاستثناء منه ،وأمّا إذا قصد واحدٌ فلا يصح لامتناع الاستثناء من المفرد .

١٠٢/أ

والموضع الثالث : إذا كان قبل المستثنى حال موجبة نحو : ما مررت بأحد إلا قائماً إلا زيداً ؛ لأن الحال الموجبة صيرت الكلام موجبا في المعنى إذ التقدير مررت بكل أحد قائماً إلا زيدا
و الرابع : إذا وقع بعد الأمر نحو : قوموا إلاّ زيداً .
والخامس : المستثنى المقدم ، ولا يخلو إمّا أنْ يتقدم على المستثنى منه ، أو على صفة المستثنى منه ، أو على جميع الجملة .

---

[١] – الآية ٢٤٩ من سورة البقرة

[٢] – لم أعثر علىقائله ، والدعثرة : الهدم ، اللسان (دعثر) ٢٨٧/٤

أمّا الأول فشائع واردٌ في لغة العرب [١] ، قال كعب مالك [٢]:

[٥٠٥] فالناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا إلا الرماح وأطراف القنا وزر

وقال آخر [٣] :

[٥٠٦]ولكنه يأتي لي الحول كاملاً وما لي إلاّ الأبيضين شرابٌ

وقال الكميت [٤]

[٥٠٧]وما لي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مشعب الحق مشعب

وقال الفرزدق يمدح بن المغيرة خال هشام بن عبد الملك [٥]:

[٥٠٨] وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه

وتقديره : وما مثله حيّ يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه ، وهو خاله ، وإنما وجب نصب المستثنى المقدم ؛ لامتناع رفعه على البدل ؛ لأنّ البدل لا يتقدم على المبدل منه ، ونقل عن يونس والكوفيين [٦] إنّ من العرب من يرفعه بعد النفي فيقول : (ما قام إلا أبوك أحد) فيكون الأول فاعلاً ، والثاني بدلاً منه

وأما إذا تقدم في الموجب كقولك : جاءني إلا زيداً القوم ، فإن الإعراب والمعنى على ما كان عليه قبل التقديم .

وأما إذا تقدم على صفة المستثنى منه نحو : ما جاءني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا أخيك خير من زيد ، وعليه قول الشاعر [١] :

[٥٠٩] وإني لعبد الضيف ما دام ثاويا وما شيمة لي غيرها تشبه العبدا

ففيه ثلاثة أقوال :

---

[١] – شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢ ، وما بعدها

[٢] – اختلف في قائله فقيل كعب ابن مالك ، وهو في ديوانه ٢٠٩ ، وقيل لحسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ٢٠٦ والبيت من شواهد الكتاب ٣٣٦/٢ ، والمقتضب ٣٩٧/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٣٧٧/١ ، والإنصاف ٢٧٦/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وتذكرة النحاة ٧٣٥

[٣] – ينسب لهذيل الأشجعي : والبيت من شواهد المخصص ١٣٠/٩ ، وأساس البلاغة (بيض) ٣٤ ، واللسان (بيض) ١٢٣/٧

[٤] – قائله الكميت بن زيد ، وهو في ديوانه ، ، والبيت من شواهدالمقتضب ٣٩٨/٤ ، و مجالس ثعلب ٦٠، والتبصرة ٣٧٧/١ ، والجمل للزجاجي ٢٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، والقواس ٦٠١/١ ، والتصريح ٥٦٣/٢

[٥] – قائله : الفرزدق ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الخصائص ١/ ١٤٦ ، و٣٢٩ ، و٣٩٣/٢ ، واللسان (ملك) ٤٩٢/١٠ ، ومعاهد التنصيص ٤٣/١

[٦] – شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢ ، و التصريح ٥٦٥/٢

[١] – قائله : حاتم الطائي ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد

اختيار سيبويه والمبرد [٢] البدل لوجهين :
أحدهما :أنّه لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه ،ولزوم النصب إنما يكون إذا تقدم عليه .
والثاني : أنّ تقدمه على الصفة لا يخرجه عن الاستثناء من كلام غير موجب
والقول الثاني : للمازني[٣] اختيار النصب لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فيكون تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف .
والقول الثالث : نقله المبرد [٤] : أنّ البدل والنصب مفوض إلى خبرة المتكلم ؛ لأنّ الأدلة متعارضة ، فالوجه التسوية .
وأما تقديمه على جميع الجملة كقولك : إلا زيداً ضربت القوم إلاّ طعامك ما أكلت شيئاً ، فأجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون [٥]
حجة البصريين أنّ (إلا) بمنزلة (واو) مع في التعدية ، وإنها تشبه العاطفة ، و لا يتقدمان على الجملة فكذلك (إلا) وما بعدها
حجة الكوفيين قول الراجز [٦]:
[٥١٠]وبلدة ليس بها طوريٌّ ولا خلا الجن بها إنسي
لأن التقدير : ولا بها أنسي خلا الجن ، فقد تقدم على الجملة ، والجواب من وجهين :
أحدهما : أن المستثنى منه مقدر يفسره الظاهر ، وتقديره : ولا بها إنسي خلا الجن بها أنسي .
والثاني : أنه ليس باستثناء بل الجن مفعول (خلا) ، و (أنسي) فاعله ، أي : ولا تجاور الجن أنسي بها ، من قولهم : أفعل كذا وخلاك ذم ، أي : يجاورك ذم
ولا يجوز عند البصريين : ما قومك إلا زيداً ضاربون لتقدمه على العامل ، وهو ضاربون ، وكذا : القوم إلا زيداً قاموا خلافاً للأخفش[١]

---

[٢] – الكتاب ٣٧٢/١ ، والمقتضب ٣٩٩/٤- ٤٠٠ ، وقد نسب ابن مالك للمبرد ترجيح النصب في الكافية الشافية ٧٠٦/٢

[٣] – شلرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/٢

[٤] – المقتضب ٣٩٩/٤

[٥] – الإنصاف المسألة (٣٦) ٢٧٣/١ ، والرضي على الكافية ٨٤/٢

[6] – قائله العجاج ، وهو في ديوانه ٣١٩ ، والبيت من شواهد المنصف ٦٢/٣ ، والرضي ٨٤/٢ ، والهمع ٢/ووالخزانة ٣١١/٣، ٣١٢ ، ١٩٤ويروى
(وبخفقة ليس بها طولي .....)

[1] – الارتشاف ٣٠٠/٢

وأمّا : (أين إلاّ زيداً قومك قيام ؟) فلا يجوز إن اعتُقِد أنّ (قياماً) عامل في أين لتقدم المستثنى على العامل ، وإن اعتُقِد أنّ (أين) خبراً آخر جاز لصحة عمله في المستثنى على من اعتقد ذلك .
وأجاز الأخفش [٢]: أين قومك إلا زيداً قيام ، وإنما يتجه إذا جعل (أين) خبراً آخر لا متعلقاً بقيام .
والسادس : المستثنى المنقطع ، وإنما سمي بذلك لانقطاعه مما قبله ؛ لكونه من غير نوعه ، وإنما قدر البصريون (إلاّ) فيه بـ(لكن) إشعاراً لمغايرة ما بعدها لما قبلها في لكن ، وإنما يظهر اختلاف إعرابهما في غير الموجب .
وأمّا الموجب فلا يختلف إعرابهما فيه ، ولذلك لو قلت : جاء القوم إلا زيداً ، والقوم المعهودون ليس زيد منهم كان منقطعاً لعدم دخوله فيهم
وأما غير الموجب ، ففيه لغتان : لغة أهل الحجاز لزومه ، ولغة بني تميم [٣] إجراؤه مجرى المتصل في إجازة البدل والنصب .
حجة أهل الحجاز : أنّه لما خالف الأول في الجنسية خالفه في الإعراب تبعاً لمخالفة الجنسية .
وأمّا بنو تميم فإنه ينقسم عندهم إلى قسمين :
أحدهما : ما يمكن دخوله تحت الأول مجازا لضرب من التأويل ، فيجوز البدل والنصب ، كقولك : ما في الدار أحد إلاّ حمار ، وإلاّ زيد ، وإلاّ ثوب ، وكذلك كل ما يتبع الأحديّة ، والتأويل الذي يسوغ البدل على طريق المجاز من ثلاثة أوجه / : ١٠٢/ب
أحدها : أنك إذا قلت : ما جاءني أحد إلا حماراً ، أوقعت (أحداً) على من يعقل وعلى مالا يعقل بمنزلة شيء ، وغلّبت من يعقل كقوله تعالى ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ [١] ثم استثنيت مما لا يعقل .
والثاني : أن التقدير : ما جاءني أحد ولا غيره مما يتبع أحد كالوتد ، والمركوب ، وأرى الدابة والقدر [٢]، وغيرها ، ثم استثنيت من التبع ، ولم تذكره للعلم به

---

[2] – نفس المصدر ٢/٣٠٠

[3] – شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٧٣ والهمع ٢/١٩٠

[1] – الآية ٤٥ من سورة النور

[2] – أرْيُ القدر : ما لصق بها من طعام ، وأري الدابة محبسها " انظر اللسان (أري) ١٤/٢٨- ٢٩

والثالث : أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال ، كقولهم : " عتابك السيف " و" تحيتك الضرب" أي :السيف والضرب يقومان مقام العتاب والتحية ،وعليه قوله :

[٥١١]ليس بيني وبين قيسٍ عتاب غير طعن الكُلى وضرب الرّقابِ (٣)

وقوله تعالى ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (٤)لا يصح إبداله من (مَنْ) على الاستثناء المتصل لتنزهه عن المكان ، وإنما يصح على المنقطع على لغة بني تميم(٥) في إبدال غير الجنس .

فإن قيل : فهلاَّ حُمِلَ على المتصل ، والمراد بكونه في السموات والأرض مجاز ، وكونهم فيها حقيقة ؟

قلنا : ذلك غير جائز.

وأمّا القسم الذي يلزم النصب عند بني تميم أيضاً كأهل الحجاز (٦)فهو الذي لا يمكن دخوله تحت الأول ؛ لضرب من التأويل ، كقوله تعالى ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ (١)، وقوله تعالى ﴿ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ (٢)، وقوله ﴿ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ (٣)وقوله ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ (٤)وقوله ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ

---

(3) – نسب لعمرو أو (عمير) بن الأيهم ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٤١٣/٤ ، والحماسة للبحتري ٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٨٠/٢

(4) – الآية ٦٥ من سورة النمل

(5) – شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢ ، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ١٧٣

(6) – وقد روي الرفع عند بني تميم بمقتضى لغتهم ينظر : شرح الكافية الشافية ٧٠٣/٢

(1) – الآية ٢٤ ، ٢٥ من سورة الانشقاق

(2) – الآية ٢٨ من سورة النجم

(3) – الآية ٩٨ من سورة يونس

(4) – الآية ٤٠ من سورة الحج

عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [٥] وقولك : ما جاءني المسلمون إلا الكافرين ، وما جاء الضاربون إلا المضروبين .
وأمّا قوله تعالى ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [٦] فيحتمل أربعة أوجه : وجهان متصلان ، ووجهان منقطعان .
فالمتصلان : أن يكون من (رحم) بمعنى الراحم ، فكأنك استثنيت فاعلاً من فاعل . أو ": يكونان بمعنى مفعول . أو يكون الأول بمعنى مفعول والثاني بمعنى فاعل ، ولكون المنقطع غير مخرج جاز فيه : ما جاءني زيداً إلا عمراً ، وإن لم يجز في المتصل
وتحقيقه على لغة بني تميم : ما جاءني زيد ومن يجيء بمجيئه إلا عمراً ، فيكون مخرجاً من المجموع ، وأمّا قولهم : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضرّ) فـ(ما) الأولى نافية ، والثانية تحتمل وجهين :
أقواهما : أنها مع الفعل بعدها في موضع مصدر منصوب ، وفي (زاد) و (نفع) ضمير يعود إلى مذكور سابق ، والتقدير : ما زاد النهر إلا النقصان ، و (ما نفع زيداً إلا الضرر) ، فأقام النقصان مقام الزيادة ، والضرر مقام النفع ، كما يقال : الجوع زادَ من لا زاد له ، فيلزم النصب على اللغتين ؛ لتعذر البدل إذ لو رفع على البدل من الفاعل لكان الفاعل منسوباً إليه في التحقيق ، فيؤدي إلى أن يكون النقصان زائداً والضرب نافعاً ، وذلك باطل .
والوجه الثاني : أنْ تكون (ما) موصولة ، أي : ما زاد النهر إلا الذراع الذي نقصه ، وما نفع زيد إلا الشيء الذي ضرّه ، ويلزم نصبه أيضاً لئلا يكون النقصان زائداً ، والضرر نافعاً كما تقدم .
وأجاز مبرمان [١] الرفع لا على البدل بل على جعل (ما) مبتدأة محذوفة الخبر ، أي : ما زاد النهر لكن النقصان حاصل ، أو ثابت ، وما نفع زيد لكن الضرر حاصل منه ، وعلى النصب قول الشاعر:
[٥١٢] نجا سالمُ والنفسُ منه بشدقِهِ ولم ينجُ إلاّ جَفنَ سيفٍ ومئزرا [٢]

---

[5] – الآية ١٩– ٢٠من سورة الليل

[6] – الآية ٤٣ من سورة هود

[١] – أبو بكر مُحَمَّد بن علي بن إسماعيل (ت ٣٤٥هـ) ترجمته في معجم الأدباء ١٨/٢٥٤– ٢٥٧ ، والبغية ١/١٧٥– ١٧٧ ، ونسب هذا الرأي إلى أبي سعيد السيرافي ينظر شرح الرضي ٢/٨٧

ومما جاء فيه الرفع على البدل قول الشاعر :

[٥١٣]وبلدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير وإلا العيسُ [١]

أبدلها لدخولها تحت الأنيس ، وقول الآخر[٢] :

[٥١٤] ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

يجوز فيه النصب على لغة أهل الحجاز ، والرفع على لغة بني تيم ، وأما قول النابغة[٣]:

[٥١٥]وقفت فيها أصيلاًنا أسائلها عيت جواباً وما بالربع من أحد

إلا أواري لأيا ما أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد .

فيروى بنصب (الأواريّ) على لغة أهل الحجاز ، وبرفعها على لغة بني تميم على البدل من موضع أحد ، والأجود روايته باللام ؛ ليتحقق نصبه على الاستثناء ؛ لأنه بغير اللام يحتمل أن يكون فتحة الياء في موضع الجر على البدل من لفظ أجد .

والسابع : إذا تكررت إلا مع اسمين مستثنيين فلابد من نصب أحدهما إذا كان الثاني غير الأول نحو : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً ، ولا يجوز رفعهما ولا نصبهما ، أمّا امتناع رفعها فلأنه إذا رفع أحدهما على أنّه فاعل امتنع رفعه للثاني ؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان من غير اشتراك ، ورفعه على البدل من الأول يجوز لأن الثاني غير الأول ، فيكون من بدل الغلط .

وقد أجاز أبو الحسن [١] رفع الثاني عطفاً على الأول على إرادة حرف العطف كما لو صرح به ، وقال : ما أتاني إلاّ زيد وإلا عمرو .

١٠٣/أ

وأمّا امتناع نصبهما فلأنّه / يؤدي إلى حذف الفاعل ؛ لأنّ الفعل مفرغ ، وإذا امتنع رفعهما ونصبهما تعين رفع أحدهما ونصب الثاني ، وذلك مفوض إلى خبرة المتكلم .

---

[٢] – ينسب لحذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢ ، والبيت من شواهد المقرب ١٦٧/١ ، وتذكرة النحاة ٥٢٦ ، و نسب في اللسان لأبي خراش الهذلي (نفس) ٢٣٤/٦ ، و (نجا) ٣٠٥/١٥ ، و(جفن) ٨٩/١٣

[١] – قائله ، جران العود ، وهو في ديوانه ٩٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣٢٢ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ٣٤٧ ، ٤١٤ ، ومجالس تعلب ٤٥٢ ، المقتصد ، وشرح المفصل ٨٠/٢والهمع ١٩١/٢ ، وقد مر في الشاهد[٤٦٤]

[٢] – قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ، والبيت من شواهد ابن يعيش ٨٠/٢

[٣] – قائله النابغة الذبياني ،وهو في ديوانه ١٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٢١/٢ ، والإنصاف ٢٦٩ ، والخزانة ١٢٥/٢ ، والارتشاف ٢٩٦/٢ ، والهمع

(1) – ارتشاف الضرب ٢٩٣/٢

أما رفع أحدهما فلأنه فاعل ، وأمّا نصب الآخر فلأنّه مستثنياً من موجب ؛ لأن النفي قد انتقض بـ(إلاّ) وصار الكلام موجباً ، وتقديره : تركني جميع الناس الذين عدوا زيداً إلا عمراً ، فالاسمان جميعاً مستثنيان ، والمجيء المنفي من غيرهما ثابت لكل واحد منهما ، وذلك أنك نفيت مجيء كل واحد سوى زيد ثم تذكرت أنّ عمراً قد جاءك فاستثنيته ، ولو ذكرت المستثنى منه وقدمتهما لوجب نصبهما نحو : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحد ، فنصب أحدهما على أنّه استثناء مقدم ، ونصب الآخر لأنّه من موجب ، وعليه قول الكميت [٢]

[٥١٦]وما لي إلا الله غيرك ناصر

نفى كل ناصر سوى الله ، وسوى المخاطب ؛ لأنّه أثبت لهما النصر ، ونفاه عن غيرهما ، ويجوز في إعرابهما أربعة أوجه :

أحدها : نصبهما على الاستثناء .

والثاني : رفع أحدهما ونصب الآخر ، ويكون ناصرٌ بدلاً من المرفوع

والثالث : نصب أحدهما على أنّه صفة ناصر ، فلما تقدم انتصب على الحال

والرابع : نصبهما على أنهما صفتان لناصر ، فلما قدما انتصبا على الحال

وتقول : (ما أتاني أحد إلا زيداً إلا عمراً) على البدل ، و (إلا زيداً إلا عمراً) على نصب أحدهما على الاستثناء من المنفي والآخر من الموجب .

وأما رفعهما على البدل من أحد فلا يجوز ؛ لأنّه إذا أبدل الأول من أحد فقد استوفى ما يقتضيه ، فلا يكون له بدل آخر .

وإذا قلت : (ما جاءني إلا زيداً أحد إلا عمراً) فإن جعلت زيداً استثناء مقدماً لزم نصبهما ، وإن جعلته استثناء من موجب في المعنى كان رفع عمرو أجود على البدل ، ويجوز نصبه .

وأما إذا كان الثاني هو الأول : كقولك : ما جاءني إلا زيد إلا أبو عبد الله ، فإنه يجب رفعهما ؛ لأن الكنية بيان لزيد ، ولا يجوز نصب أحدهما ؛ لأنّ الثاني عبارة عن الأول ، فهما متحدان في المعنى ، ولذلك لا يجوز عطف الثاني على الأول

---

[2] – ليس في هاشمياته ، وهو عجز بيت صدره :

فما لي إلا الله لا رب غيره

وهو من شواهد الكتاب ٣٧٣/١ ، والمقتضب ٤٢٤/٤ ، والتبصرة ٣٧٨/١ ، والجمل ٢٣٨ ، وابن يعيش ٩٣/٢

وأمّا قول الشاعر [1]:

[٥١٧] مالك من شيخك إلا عمله إلاّ رسيمه وإلا رمله

فالأخيران بدل من عمله

والثامن : بعد الأفعال ، فأمّا (خلا) و (عدا) فهما فعلان عند الأكثر ، ونقل الأخفش الجر بهما عن بعض العرب[2] ، وعلى الأكثر يجب نصب ما بعدهما في الموجب والمنفي ، نحو : (قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً) ، و (ما قام أحد عدا زيداً وخلا عمراً)

أمّا (عدا) فإنّه فعل متعد يقتضي نصب المفعول به في غير الاستثناء نحو : عداك الأمر يعدوك ، أي : يجاوزك ، فكذلك في الاستثناء .

وأمّا (خلا) فإنه لازم في الأصل من خلا المكان إلا أنه يعدى في الاستثناء لتضمنه معنى المجاورة والمفارقة ، ولذلك قالوا : افعل كذا وخلاك ذم فعدوه وما بعدهما مخرج مما قبلهما ، فهو في الموجب منفي ، وفي المنفي مثبت ، وإنما حصلت مخالفة بعدهما لما قبلهما ، وإن لم يكونا للنفي ؛ لأنهما بتضمنهما معنى المفارقة والمجاوزة أشبها النفي ، فجريا لذلك مجرى (ليس) و(لا يكون) ، و منصوبهما هو مرفوعهما في التقدير ، كما في (ليس) ، و (لا يكون) ، وتقدير فاعلهما (خلا بعضهم زيداً وعدا بعضهم عمراً) إلاّ أنّه لا يبرز في تثنية ولا جمع بل يقال : قام القوم خلا الزيدين وعدا الزيدين ، وإنما لم يبرز لوجهين :

أحدهما : أنّ الفاعل هو البعض ، وهو لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنّه صالح لأن يقع على التثنية والجمع ، فإن التثنية والجمع عبارة عن البعض المضمر ؛ لأنّ مفعولهما هو فاعلهما في المعنى .

والثاني : أنّ البعض لا يظهر ؛ لأنّ هذه الأفعال واقعة موقع (إلاّ) لأنها أصل الأدوات فكما لا يستثنى بـ(إلا) اسمان ، فكذلك ما وقع موقعهما ، وأما الجر بهما فعلى أنهما حرفا جر ، فعلى هذا يكون لفظهما مشتركان بين الفعل والحرف .

وأمّا إذا دخلت عليهما (ما) كقولك : جاءني القوم ما خلا زيداً ، وما عدا بكراً ، أو ما جاءني أحد ما عدا زيداً وما خلا عمراً .

وقول لبيد[1]

[٥١٨] إلا كل شيء ما خلا اللهَ باطلُ وكل نعيمٍ لا محالة زائل

---

[1] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤١/٢ ، ، والهمع ١٩٨/٢ وشرح التصريح ٣٥٦/١

[2] – الارتشاف ٣١٨/٢

[1] – قائله : لبيد بن ربيعة ، والبيت من شواهد اللمع الهمع ١٩٥/٢ ، ومغني اللبيب ، واللسان (رجز) ٣٥١/٥ والخزانة ٢٥٥/٢-٢٥٧

تعينا للفعلية ؛ لأن (ما) مصدر ، فلا توصل إلا بالفعل لا بحرف الجر
فإن قيل : فلم لا يجوز أن تكون موصولة ؟!
قلنا : لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الموصولة تقع موقع الصفة والموصوف معاً ، وهاهنا قد ذكر قبلها الاسم المستثنى منه ، فليس موضعها ، بدليل : اشتريت ما تعلم ، وتقول : اشتريت العبد وما تعلم
والثاني : أنها لو كانت بمعنى الذي لوقعت موقعها من لاشتراكهما في الدلالة على من يعقل .
والثالث : أنها لو كانت موصولة لعاد الضمير عليها ، وبطل تقدير البعض ، وإذا بطل / ذلك فهي في موضع مصدر منصوب على الاستثناء ، وفي تأويله وجهان : ١٠٣/ب
أحدهما : أنّ المصدر في موضع الحال ، أي : أتاني القوم خلو بعضهم زيداً ، والمعنى (مفارقهم زيداً) ، وحُكي الجر بهما عن الأخفش والكسائي وأبي علي والربعي [١] على تقدير زيادتهما ، فعلى هذا لا فرق بين وجود (ما) وعدمها ، والحكم بزيادتها ضعيف ؛ لأنها في محل القوة وهي المتصدرة
وأما (ليس) و (لا يكون) كقولك : جاءني القوم ليس زيداً ، ولا يكون عمراً ، وما جاءني أحد ليس زيداً ، ولا يكون عمراً ، فالاستثناء فيهما ظاهر ؛ لمغايرة ما بعدهما لما قبلهما ؛ لإفادتهما للنفي ، والمستثنى خبرهما .
واختلف في تقدير اسمهما على ثلاثة أقوال :
أحدهما : للبصريين [٢] أن التقدير : (ليس بعضهم زيداً)كما تقدم في (خلا) و (عدا)
والثاني : للكوفيين[٣] أن التقدير: أتاني القوم لا يكون فعلهم فعل زيد .
والثالث : لابن درستويه[٤] أن اسمها اسم فاعل الفعل المتقدم ، فإذا قلت : أتاني القوم ليس إياك ، والتقدير : ليس الآتي إيّاك ، ومذهب البصريين مرجح لوجهين :

---

[١] – علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ترجمته في الإنباه ٢٩٧/٢ ، وإشارة التعيين ٢٢٣ ، والبغية ١٨١/١
[٢] – الارتشاف ٣٢٠/٢
[٣] – نفس المصدر
[٤] – ابن درستويه هو : عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي (ت ٣٤٧) ترجمته في الإنباه : ١١٢/٢ ، وإشارة التعيين ١٦٢ ، والبغية ٣٦/٢

أحدهما : أن تقدير البعض مطّرد بعد الفعل وغيره ، ومذهب ابن درستويه[٥] إنما يستقيم بعد الفعل ، ومذهب الكوفيين فيه زيادة إضمار[٦] .

والثاني : أن البعض لا يمكن تثنيته ولا جمعه ، فيجب إضماره في التثنية والجمع على هذه العلة ،وأما قوله تعالى ﴿ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾[١] فإنما جاز النصب في (تجارة) والرفع نظراً إلى التمام والنقصان ؛ لأنّ المستثنى (أن تكون) وهو في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ؛ لأن التجارة ليس من جنس أكل المال بالباطل .

وقيل : إنه متصل ، والتقدير لا تأكلوها بسبب إلا بسبب كونها تجارة ، وكذا الحكم في قوله تعالى ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوْحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً ﴾[٣] (أن تكون) في محل النصب على الاستثناء المنقطع ، وقيل : المتصل ، وقراءة أبي جعفر[٤]) إلا أن يكون ميتةٌ) بالياء ورفع (ميتة)

وأما قوله "أو فسقاً "[٥] فيحتمل وجهين :

أحدهما : العطف على (لحم الخنزير) .

وقوله : (فإنه رجس) اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه

و الثاني : أنه عطف على محل إلا أن يكون ، ومن قرأ بالتاء فتقدير اسمها : (المأكولة) ، ومن قرأ بالياء فتقديره : (المأكول)

واعلم أنه لا يعطف على خبرها بـ(إلا) فلا يقال : ضربت القوم ليس زيدا و لا عمراً ، ولا (أكرمت القوم لا يكون زيداً ولا عمراً) ؛ لأنهما نائبان عن (إلاّ) ، وإلاّ لايعطف على الاسم الواقع بعدها بلا لما بينهما من المغايرة ، فكذلك ما قام مقامهما .

---

[٥] – المسألة ٣٦ من مسائل الخلاف في الإنصاف .

[6] – الهمع ٢/٢١٢

[1] – الآية ٢٩ من سورة النساء

[3] – الآية ١٤٥ من سورة الأنعام

[4] – الجامع للقرطبي ٧/١٢٣ ، مجمع البيان للطبرسي ٢/٣٨٣

[5] – الإشارة إلى الآية ١٤٥من سورة الأنعام المتقدمة ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٣

وأجاز الأحمر[٦] ما قام لا صغير ولا ما خلا أخاك كبير ، قاسه على قول الشاعر

[٥١٩] وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها أنسي [٧]

فـ(لا) لعطف جملة على جملة ، والواو لعطف استثناء على استثناء ، وقد تقدم بطلانه ، وأما المصدر في (ما خلا زيداً وما عدا عمراً فقد ذكرنا حكمه .

وأما الجمل ونحو : (خلا) و(عدا) و(ليس) و(لا يكون) ففيهما مذهبان :

أصحهما : أنّ لها موضعاً من الإعراب ، فإن وقعت بعد المعرفة كقولك : (جاءني القوم خلا زيداً) و(عدا زيداً) و (ليس زيداً) و (لا يكون زيداً) كانت حالاً ، واغتفر عدم تقدير (قد) مع الماضي والواو ؛ لكونها نائبة مناب إلا ، ولا يكونان مع إلا ، والتقدير : جاء القوم مفارقين زيداً أو خالين من زيد ، وإن وقعت بعد النكرة كقولك : جاءني عشرة رجال عدا زيداً ، وخلا زيداً ، وليس زيداً ، ولا يكون زيداً) كانت صفة

ويقوى ذلك أنه سمع من العرب[١] : ما ابتني امرأة لا تكون فلانة ، وليست فلانة) ، فناسب الفعل يدل على الوصف ، وكأنه أنث البعض لما كان عبارة عن المؤنث .

والمذهب الثاني : أنّه لا موضع لها من الإعراب ، وليست متعلقة بما قبلها تعلق المعمول بالعامل بل تعلق المخصص بالتخصيص ؛ لأنها تفيد الاستثناء فحسب ونظيرها في المعنى : جاءني الناس ، وما جاءني زيد ، فإن الجملة الثانية مستأنفة وهي مبينة لخصوص الجملة الأولى بمنـزلة الاستئناف ، وفي التنـزيل ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ [٢] ثم قال ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [٣] فإنه بمنـزلة : إلا أن يكون له أخوة فلأمه السدس ، وقال ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ

---

(6) – الهمع ٢٠٩/٢

(7) – قائله : العجاج ، وهو في ديوانه ٣١٩/٢ ، وقد تقدم في الشاهد[٥١١] والبيت من شواهد الهمع ١٩٤/٢

(1) – الابتناء : الدخول بالزوجة ينظر اللسان (بنى) ٩٧/١٤

(2) – الآية ١١ من سورة النساء

(3) – الآية ١١ من سورة النساء

كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ [٤] ثم قال بعدها ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [٥] فالجملتان الأخيرتان بمنزلة المستثنى في المعنى ، ولا موضع لهما من الإعراب ؛ لأنّهما مستأنفتان .

---

[4] – الآية ٩٧ من سورة التوبة

[5] – الآية ٩٩ من سورة التوبة

متنٌ : " ويجوز [فيه] النصبُ ، ويُختار البدل فيما بعد (إلاّ) في كلام غير موجب ، والمستثنى منه مذكور ، مثل ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [1]، و﴿ إلا قليلا ﴾ [2] ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور ،وهو في غير الموجب ليُفيد / مثل : (ما ضربني إلاّ زيدٌ) إلاّ أن يستقيم المعنى،نحو:قرأت إلاّ يوم الجمعة كذا"ومن ثم لم يجز (ما زال زيدٌ إلاّ عالماً " [3]

١٠٤/أ

الشرح[4] :المراد بغير الموجب :المنفي والنهي والاستفهام كقولك :(ما قام أحد إلا زيد) و (هل قام أحد إلاّ زيد ؟) و (لا يقم أحد إلاّ زيد) ويجوز في هذا النوع النصب على أصل الاستثناء ،والمختار البدل سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً لثلاثة أوجه :

أحدها : لطلب المشاكلة بينه وبين ما قبله في الأعراب ، كما في قولهم " جحر ضبٍّ خَرِبٍ" [5]

والثاني : أنه في الرفع فاعل في المعنى ؛ فرفعه أولى من جعله فضلة ، وسحب حكم الرفع على النصب والجر ؛ لاشتراكهما في الثبوت بعد (إلاّ) .

والثالث : أنّ جعله بدلاً يصيره لازماً في الجملة ، ونصبه يصيره في حكم الفضلة التي اضطربت الآراء في عاملها ، وفي التنزيل ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [1] قراءة الجمهور على البدل المختار ، وقراءة ابن عامر [6]

---

[1] – الآية ٦٦ من سورة النساء

[2] – وهي قراءة ابن عامر ينظر : ما سيأتي ص

[3] – الكافية ١١٠- ١١١

[4] – الكتاب ، والمقتضب ٣٨٩/٤ – ٣٩٦ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٢/ ٥٤٤- ٥٤٩ ، و شرح الرضي ٢/ ، والفوائد الضيائية ٤١٨/١- ٤٢١

[5] – وهو ما يسمى الجر على الجوار

[6] – قرأ ابن عامر بالنصب وكذا هو في مصحف الشام ، ينظر النشر ٢٥٠/٢ ، وقرأ غيره أيضا بالنصب ، البحر المحيط ٢٨٥/٣ ، وشرح المصنف ٥٤٤/٢

[٦]بالنصب على أصل الاستثناء . وإذا قلت : (ما رأيت أحداً إلاّ زيداً) فـ(زيد) بدل على المختار ، ويجوز أن يكون منصوباً على أصل الاستثناء ، وإن لم يختلف اللفظ .
وإذا قلت : (ما مررت بأحد إلاّ زيد ، وإلاّ زيداً) فالجر على البدل ، والنصب على الاستثناء ، والكوفيون ينكرون البدل ، ويجعلونه من قبيل العطف ، وحجتهم من وجهين[١]:
أحدهما : أنّ القاعدة استواء البدل والمبدل منه في الحكم ، وهما مختلفان ؛ لأنّ الحكم ثابت للثاني ، ومنفي عن الأول .
والثاني : أنّ الأول عام والثاني خاص ، ولا يصح جعل الخاص بدلاً من العام ، وهذان الإشكالان لا يردان على العطف .
والجواب عن الأول من وجهين :
أحدهما : أنّ اختلافهما في الحكم لا يقدح في البدليّة قياساً على عدم قدح الصفة والموصوف في الحكم ، كقولك : مررت برجل لا صالح ولا طالح ، والجامع بينهما أنّ الثاني هو الأول .
والثاني : أنّ البدل هاهنا لفظي لا معنوي ، ولذلك يجوز حذف الأول على نية الطرح اتفاقاً وإقامة الثاني مقامه ، وإذا كان لفظياً جاز مخالفة الثاني للأول .
وعن الثاني : أنه بدل البعض محذوف تقديره : ما جاءني أحد إلاّ زيد منهم ، وأمّا دعواهم العطف فباطلة ، لأنّه لا يخلو إمّا أن يريدوا عطف البيان ، أو عطف النسق .
لا جائز إرادة عطف البيان لأنَّه ليس من اصطلاحهم ، إنَّما هو من اصطلاح البصريين ، ولا جائز إرادة عطف النسق لوجهين :
أحدهما : أنَّه ليس معه عاطف من حروف العطف .
والثاني : أنّا لو سلمنا أنّ (إلاّ) مركبة من إنّ و (لا) ، و (لا) هي العاطفة لفسد المعني أيضاً ؛ لأن (لا) العاطفة تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، وهاهنا بالعكس فإنه ثبت للثاني ما نفي عن الأول [٢].
وأما قوله تعالى ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[١]فقرأ أكثر القراء بالنصب ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع[٢]

---

[١] – القواس ١/٦٠٠

[2] – الارتشاف ٢/٣٠٠

[1] – الآية ٨١ من سورة هود

وقال بعض النحويين : إنّ قراءة النصب على الاستثناء من قوله ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [٣] وقراءة الرفع على الاستثناء من النهي ؛ فراراً من جعل قراءة الأكثر على الوجه الضعيف ، وقراءة الأقل على الوجه القوي ، ويلزم على الاستثناء من (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) أنّه ما سرى بها ، وعلى الاستثناء من المنهي أنه يسري بها ، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين ، لأنّه روي : أنّ لوطاً أمر أن يخلفها مع قومها لأنّ هواها إليهم ، وروي أنّه أخرجها معهم ، وأمر أنْ لا يلتفت منهم أحد إلاّ هي .
قال المصنف[٤] " إنما يجوز ذلك من يعتقد أنّ القراءات السبع آحاد ، يجوز أن تكون بعضها خطأ ؛ فلا يمتنع حمل أحد القراءتين على ما يؤدي إلى التناقض ، وأمّا من يعتقد أنها بينت بالتواتر ، وأنّ جميعها صحيح ، فلا يحمل القراءتين على ما يؤدي إلى التناقض ؛ لأنّ إحداهما باطلة قطعاً ، بل يجعل قراءة الأكثر على الوجه الضعيف .، وقراءة الأقل على الوجه القوي " .
وقد أنكر أبو عبيد[٥] قراءة الرفع على البدل إذ يؤدي إلى أنه أباح لها الالتفات وجوابه من وجهين :
أحدهما : أن الالتفات كان علامة على عذابها ، فقد روي [٦]أنها لمّا سمعت هزة العذاب التفتت ، وقالت : يا قوماه !! فأصابها حجر فقتلها .
والثاني : أنّ النهي في اللفظ لأحد ، وهو في المعنى لـ(لوط) ، أي : لا تمكن أحداً من الالتفات إلاّ امرأتك ، وقد يستوي الرفع والنصب والاستثناء بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو : (ما ظننت أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً) ، و (إلاّ زيدٌ) النصب على البدل من أحد ، والرفع على البدل من الضمير في يقول : لأنّه منفي في المعنى ؛ لأنّ النفي يتناول الإخبار .
وأما نحو : (ما ضربت أحداً يقول ذلك إلاّ زيداً) ، فلا يجوز إلاّ النصب على البدل من (أحداً) ، وعلى أصل الاستثناء .

---

(2) – النشر ٢/٢٩٠

(3) – الآية ٨١ من سورة هود ، وينظر :معاني القرآن ٢/٢٤ ، و الكشاف ٢/٢٨٤

(4) – قال ابن الحاجب في شرح الكافية ٢/٥٤٦ ، وإنما يقع في مثل من يعتقد أن القراءات السبع آحاد يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما يتناقضان به ، فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عنه مثل ذلك "

(5) – البحر المحيط ٥/٢٤٨

(6) – ينظر :

وأما الرفع على البدل من الضمير في نقول : فلا يجوز لأنّ النفي لا يتناول الصفة حتى يصح البدل من ضميرها ، والبدل لا يكون في الموجب
والدليل على أنّ النفي لا يتناول الصفة إنما يتناول الفعل / الواقع على الموصوف أنك إذا قلت : (لا أضرب أحداً يوحد الله إلاّ زيداً) كان القصد نفي الضرب الواقع على أحد ، لا نفي الموحد .
وأمّا قول الشاعر [1]

[٥٢٠]في ليلة لا ترى بها أحداً يحكي علينا إلاّ كواكبُها

فرفع (كواكبها) على البدل من ضمير يحكى ، والظاهر أنّه من رؤية البصر ، وجوازه على ضعفه حمل رؤية العين على رؤية القلب
قوله " ويعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور " ضابطه حذف المستثنى منه في غير الموجب ، وسواء كان ما بعد (إلاّ) خبراً ، أو مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو ظرفاً ، أو صفة ، أو حالاً
وأمثلتها : ما زيد إلاّ قائم ، وما جاءني إلاّ زيدٌ ، وما ضربت إلاّ زيداً ، وما مررت إلاّ بزيد ، و ما قمت إلاّ خلف زيد ، وما جاءني رجل إلاّ راكبٌ ، وما لقيت زيداً إلاّ ضاحكاً .

---

[1] – ينسب لعدي بن زيد وهو في ملحقات ديوانه ١٩٤ ، ، وقيل لأحيحة بن الحلاج و البيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣١٢ ، ٣١٨ ، والمقتضب ٤٠٣/٤ ، والأصول ٣٦١/١ ، و الارتشاف ٣٠٦/٢ ، والخزانة ٣٤٨/٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، والهمع ١٩٣/٢

وذهب جمهور النحويين[١] إلى أن المفرغ مخرج في المعنى من مستثنى منه محذوف ، والدليل على ذلك من وجهين :
أحدهما : أنّ المستثنى لا يكون إلاّ من مستثنى منه ، ولهذا قالوا : تقدير ما زيد إلاّ قائم : ما زيد شيء من الأشياء إلاّ قائم
الثاني : قولهم في اختيار الكلام " ما قام إلاّ هند " فلولا أنّ التقدير ما قام أحد إلاّ هند) لما جاز حذف التابع المؤنث الحقيقي ، وإنما حذف استغناء عنه بعموم النفي ، وإذا ثبت تقديره فليس مقدرا من كل وجه بل تقديره ليصح معنى الاستثناء ،وأما تقديره بالنظر إلى كونه فاعلاً فلا يجوز خلافاً للفراء[٢] حجة الجمهور من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّه يؤدي إلى حذف الفاعل و هو لا يحذف .
والثاني : أن تاء التأنيث قد وردت في الفعل المسند إلى المؤنث ، قال ذو الرمة[٣]
[٥٢١]فما بقيت إلاّ العظام الجراشع
وقرأ الحسن وجماعة [٤] ﴿ فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ ﴾ [٥]فأنث الفعل نظراً إلى ما بعد (إلاّ) لا إلى المحذوف ؛ فدل على أنّه تارة ينظر إلى المحذوف ، وتارة إلى الموجود .
والثالث : أنّ تعدية الفعل بالباء فيما بعد (مررت إلاّ بزيد) تدل على تعلق الفعل بما بعد إلاّ ، وكذلك لا يجوز البدل من المحذوف ؛ لأن البدل يدل على العناية به وحذفه يدل على إخراجه وعدم العناية به ، وإذا لم يجز البدل لم يجز نصب المرفوع ، ونظيره حذف الفاعل فيما لم يسم فاعله ، فإنه لما حذف الفاعل وجب رفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، وكذلك هاهنا لما حذف الفاعل وجب رفع ما بعد إلاّ لقيامه مقام الفاعل ، فتكون دلالته على المستثنى منه معنوية كدلالة المفعول القائم مقام الفاعل .

---

[١] –الكتاب ٣٦٠/١ ، والمقتضب ٣٨٩/٤ ، و الأصول ٣٣٣/١ والإيضاح العضدي ، واللمع ، وابن يعيش ٨٦/٢
[٢] – معاني القرآن ٢٤/٢
[٣] – عجز بيت في ديوان ذي الرمة ٤٤٧ بشرح التبريزي ، ويروى في الديوان بتمامه
طوى النحز والأجراز ما في غروضها فما بقيت إلا الصدور الجراشع
وهو من شواهد المحتسب ٢٠٧/٢ ، و ابن يعيش ٨٧/٢ ، والقواس ٥٩٨ ، وتذكرة النحاة ، وابن عقيل
[٤] – تنسب هذه القراءة لابن كثير ، وعاصم ، والحسن ، وغيرهم ، ينظر : الإتحاف ٣٩٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٧/٣ ، والكشاف ٥٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٦٥/٨ ،
[٥] – الآية ٢٥ من سورة الأحقاف ، وينظر : المحتسب ٢٠٧/٢

حجة الفرّاء السماع والقياس : أمّا السماع فقول الشاعر [١]

[٥٢٢]يطالبني عمي ثمانين ناقة ومالي يا عفراء إلاّ ثمانيا

أي : ومالي شيء إلاّ ثمانياً ، فحذف ، ونصب ما بعد (إلاّ) نظراً إلى تقديره من كل وجه . وأما قول الآخر[٢] :

[٥٢٣]هل هو إلاّ الذئب لاقى ذئبا كلاهما يطمع أن يصيبا

فلا حجة فيه ؛ لأنّ رفع الذئب غير ممتنع ، وأمّا القياس فأنكم نظرتم إليه بالنسبة إلى الاستثناء ، ويلزم من النظر إليه في ذلك النظر إليه بالنسبة إلى البدل ، والنصب ؛ لأن التفرقة بينهما محض التحكم ، وإذا كان في حكم المنطوق به لم يؤد إلى حذف الفاعل على أن الفاعل في المعنى المنصوب لا هو ؛ ولأنه لا فرق في حصر ذلك المعنى لما ذكر بعد إلاّ ، ونفيه عما عداه - بين ذكر المستثنى منه ، وعدم ذكره لكونه بمعناه .

قوله " وهو في غير الموجب " ليفيد مثل : (ما ضربني إلاّ زيد) إنما لم يجز البدل والتفريغ في الموجب لوجهين :

أحدهما : أنه يلزم من البدل جواز التفريغ ، وإنما يصح التفريغ في غير الموجب لإمكان تقدير المستثنى منه عاماً ، وأمّا في الموجب فلا يصح عند التفريغ تقدير المستثنى منه عاماً ؛ لأنك إذا قلت : (ما قام إلاّ زيد) صح تقدير : ما قام أحد إلاّ زيد ؛ لأنّه يمكنك نفي القيام عن كل من تعلمه ، وإذا قلت : (قام إلاّ زيد) على التفريغ لم يصح تقدير : (قام أحد إلاّ زيد) إذ لا يصح إثبات الفعل لكل من تعلمه .

والثاني : أنه لو حذف الفاعل في الإيجاب لكنت تنسب الفعل إلى ما بعد (إلاّ) لئلا تنفي الفعل بغير فاعل ، فيصير الفعل ثابتاً له ، وإلاّ في الإيجاب تنفي عنه الفعل ، فيصير الفعل ثابتاً له منفياً عنه في حالة واحدة ، وذلك محال بخلاف النفي ، فإنك إذا حذفت الفاعل ونسبت الفعل إلى ما بعد (إلا) كان حسناً ؛ لأن الفعل له في الحقيقة و (إلاّ) في سياق النفي تفيد ثبوت الفعل لما بعدها ، ويجوز التفريغ في الإيجاب في الفضلة على الوجه الأول لصحة تقدير المستثنى منه ، كقولك : (قرأت إلاّ يوم الجمعة) ، و (صمت إلاّ يوم السبت) ، إذ يجوز أن تقرأ في جميع أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة ، وتصوم جميع أيام الأسبوع إلا يوم السبت .

وأمّا على الوجه الثاني : فيمتنع لأنّ (إلاّ) في سياق الإيجاب / تنفي ما بعدها والتقدير : ثبوت الفعل فيه ، فيؤدي إلى التناقض .فإن قيل : فقد جاء ١٠٥/أ

---

[١] - ينسب لعروة بن حزام ، وهو في ديوانه ٤ ، والبيت من شواهد النوادر للقالي ١٦٠ ، والقواس ٥٩٩ ، والخزانة ٣/٣٧٥ ، ٣٧٩

[٢] - لم أعثر على قائله ،

البدل في الإيجاب في قراءة أبيّ ﴿ فشربوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [1] بالرفع !.

قلنا : إنما جاز رفعه حملاً على المعنى دون اللفظ ؛ لأنّ معنى : فشربوا منه ، فلم يطيعوه إلاّ قليل منهم ، وأمّا ما زال زيد إلاّ عالماً فإنّه (تفريغ) في الواجب ؛ لانّ (ما زال) بمعنى (ثبت) فلا يجوز للوجهين المذكورين .

أحدهما : تقدير العموم في سياق الإثبات .

والثاني : أنّ وضع (ما زال) لإثبات خبرها ، و(إلاّ) بعد الإثبات تنفيه ، فيصير ما بعد (إلاّ) مثبتاً لكونه خبر (ما زال) منفياً لوقوعه بعد (إلاّ) في الإثبات ، فيصير مثبتاً منفياً في حالة واحدة ، وهو محال .

---

[1] – ،وهي أيضا قراءة الأعمش ، وغيره ، ينظر :إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ ، والكشف ٣٩٢/١ ، والبحر ٢٨٥/٣ ، والإتحاف ١٩٢

متنٌ : "وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع مثل : (ما جاءني من أحدٌ إلاّ زيدٌ) و (لا أحدٌ فيها إلاّ زيدٌ) و (ما زيدٌ شيئاً إلاّ شيءٌ لا يعبأ به) لأنّ (من) لا تزاد بعد الإثبات ، و (ما) و لا) تقدران عاملتين بعده ؛ لأنهما عملتا للنفي ، وقد انتقض بـ(إلاّ) بخلاف (ليس زيد شيئاً إلاّ شيئاً لا يُعبأ به) لأنها عملت للفعلية فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة لأجله ، ومن ثم جاز (ليس زيد إلّا قائماً) وامتنع :(ما زيدٌ إلاّ قائماً)" [١].

الشرح[٢] : يبدل على الموضع عند تعذر البدل على اللفظ ، و ذلك في ست صور:

الأولى : (ما جاءني من أحد إلاّ زيد) يجوز في (زيد) الرفع على البدل من المحل ، والنصب على أصل الاستثناء ، ولا يجوز جره على البدل من المحل ، والنصب على أصل الاستثناء ، ولا يجوز جره على البدل من اللفظ لوجهين :

أحدهما : أنه يؤدي إلى زيادة (من) بعد الإثبات ، ولا يجيزه سيبويه .

والثاني : أنّه يؤدي إلى دخول (من) التي لاستغراق الجنس في الإثبات وكذلك إذا قلت : (ما جاءني من أحد إلاّ رجل) امتنع البدل على اللفظ خلافاً للكوفيين[٣] فإنهم أجازوه مع النكرة .

لنا : أنّ الوجهين المذكورين لا يختلفان بالمعرفة والنكرة

أمّا زيادتها في الإثبات ؛ فلأن ما بعد (إلاّ) مثبت .

وأمّا الوجه الثاني : فإن النكرة إنما تعم في سياق النفي ، وهي بعد (إلاّ) في سياق الإثبات ؛ فلا تفيد العموم ؛ فلا يصح تقدير (من) التي للاستغراق الجنس في سياق الإثبات .

[الصورة] الثانية[١] : (ما ضربت من أحد إلاّ زيداً إلاّ رجلاً) يجوز فيما بعد (إلاّ) النصب على البدل من المحل ، وعلى أصل الاستثناء ، ولا يجوز جره على البدل من اللفظ للوجهين :

والفرق بين قولك : (ما جاءني من رجل إلاّ زيد) و (ما جاءني من أحد إلاّ زيد) أن (من) في الصورة الأولى تفيد استغراق الجنس ، وفي الثانية

---

[١] – الكافية : ١١١

[٢] – الكتاب ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، والأصول ٣٥٠/١ ، وابن يعيش على المفصل ٨٥/٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٥٠- ٥٥٣، وشرح الرضي ٢/ ، والفوائد الضيائية ٤٢١- ٤٢٤ ،

[٣] – الإنصاف المسألة ٣٧

[١] – من الصور التي يبدل فيها على الموضع

تفيد تأكيد النفي ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأن لفظ (أحد) عام ، فيستفاد منه العموم لا من دخول (من) ، وأمّا الصورة الأولى : فإنّ استغراق الجنس استفيد من دخول من ؛ لأنك لو قلت : (ما جاءني رجل) جاز أن يكون نفياً لمجيء رجل واحد ، ولذلك يقال : ما جاءني رجل بل رجلان ، وأما إذا قلت : (ما أخذت من أحد شيئاً إلاّ زيد) فإنه يجوز البدل من اللفظ ؛ لأنّ (من) صلة أخذت ؛ فيصح تقديرها بعد (إلاّ) في الإثبات ، وليست لاستغراق الجنس .

وإذا قلت : (ما مررت بأحد إلاّ زيد) جاز الحمل على اللفظ لأن الباء للتعدية ، فيجوز تقديرها بعد (إلاّ) كما لو قلت : ما مررت إلا بزيد

الصورة الثالثة : (لا أحد في الدار إلاّ زيد) و(لا إله إلاّ الله) و (لا أحد في المسجد إلاّ رجل) ويجب رفع ما بعد (إلاّ) على البدل من المحل ، ولا يجوز النصب خلافاً للزجاج [٢].

لنا : السماع والمعقول : أمّا السماع ، فقول الشاعر[٣]:

[٥٢٤] ولا قومَ إلاّ نحن خير سياسة وخير بقياتٍ بقينَ وأوّلا

فـ(نحن) بدل من المحل ،و (خير) صفة على الموضع ،أو خبر (لا)،وقول الآخر:

[٥٢٥] لا شيء في ريدها إلاّ نعامتها منها هزيم ومنها قائم باقي [٤]

---

[٢] – الارتشاف ٣٠٩/٢

[3] – قائله البيت من شواهد

[4] – قائله تأبط شرا ، وهو في ديوانه ١٣٩ ، و البيت من شواهد مقاييس اللغة ٤٤٦/٥ ، واللسان (نعم) ٥٨٣/١٢ ، والتاج (نعم)

وأمّا المفعول فمن وجهين :
أحدهما : أنّ المنفي مقدر بـ(من) ، ولو نصب على البدل من اللفظ لكان مقدراً بـ(من) لأنّ حكم البدل حكمُ المبدل منه ، ولا يصح تقدير (من) المفيدة لاستغراق الجنس بعد (إلاّ) .
والثاني : أنّ النصب على البدل يؤدي إلى تقدير (لا) بعد (إلاّ) لأنّ البدل في حكم تكرير العامل ، وذلك يقتضي الجمع بين متناقضين أو إلغاء أحد العاملين
أما الأول : فلأنّ (لا) تقتضي نفي ما بعدها ، و (إلاّ) تقتضي إثباته ، فإن ترتّب على كل واحد ما يقتضيه لزم الجمع بين متناقضين ؛ فيصير ما بعد إلاّ مثبتاً منفياً في حالة واحدة ، وذلك محال ، وإن لم يترتب على كل واحد منهما ما يقتضيه لزم إلغاء أحد العاملين ، وهو إمّا (لا) إن قدر سلب النفي عنها ؛ لأنها إنما تعمل في النفي ، وإمّا (إلاّ) إنْ قُدر عدم إفادتها للإثبات ، ويفسد المعنى بذلك أيضاً ، وقول أبو علي "[1] إنما امتنع البدل على اللفظ ؛ لأنّه يؤدي إلى دخول (لا) على المعارف ، وهي مختصة بالنكرات " يرد عليه / : (لا أحد فيها إلاّ رجل) فقد انتفت العلة التي ذكرها ، وهو ممتنع البدل من اللفظ لما ذكرنا .
حجة الزجاج السماع والقياس . أمّا السماع فقول الشاعر[2]
[٥٢٦]مَهامِهاً وخُروقا لا أنيسَ بها إلاّ الضّوابحَ والأصداءَ والبوما
وأما القياس فإنه لا ينصبه على البدل حتى يرد عليه ما ذكر ، بل يحتمل نصبه وجهين :
أحدهما : معنى (إلاّ) وهو : استثني على قياس مذهبه في الموجب
والثاني : أنّ خبر (لا) هو الناصب له
والصورة الرابعة قولهم : (ما زيد بشيء إلاّ شيءٌ لا يعبأ به) لا يجوز فيما بعد (إلاّ) إلاّ الرفع دون النصب والجر سواء كان بعد (إلا) معرفة كـ(ما أنت بشيء إلاّ الشيء التافه) أو نكرة ، خلافاً للكوفيين في النكرة[3] فإنهم أجازوا (ما أنت بشيء إلاّ بشيء لا يعبأ به) بالجر ، وإن لم يجز النصب على المحل على لغة أهل الحجاز[1] ؛ لأنّ نصبه على البدل يؤدي إلى تقدير (ما) عامله فيه بعد (إلاّ) ، وذلك باطل لوجهين :
أحدهما : أنه يؤدي إلى التناقض المذكور ؛ لأنّ (إلاّ) تقتضي إثبات ما بعدها ، و(ما) تنفيه ، فيكون مثبتاً منفياً في حالة واحدة .

---

(1) – الإيضاح العضدي ٢٢٧
(2) – قائله الأسود بن يعفر ، وهو في ديوانه ٦٠ البيت من شواهد الخزانة ٣/٣٨٢
(3) – الهمع ٢/١٩١
(1) – الهمع ٢/١٩٠

والثاني : أنّ (ما) لا تعمل إلاّ في النفي ، فلا يمكن تقدير عملها في المثبت ، ولذلك إذا دخلت (إلاّ) بين اسمها وخبرها بطل عملها ؛ لنقض النفي بـ(إلاّ) المثبتة لما بعدها .
وإنما لم يجز الجر على البدل من اللفظ ؛ لأنّ المبدل منه خبرها ، والبدل في حكم تكرير العامل ، فيؤدي إلى تقديرها عاملة بعد (إلاّ) فيبطل للوجهين المذكورين ، وإذا بطل النصب والجر تعين الرفع .
فإن قيل : فما وجه الرفع ؟ قلنا : يحتمل وجهين :
أحدهما : أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : ما زيد بشيء إلاّ هو شيء لا يعبأ به .
والثاني : أنّه على البدل ، أمّا على مذهب بني تميم فظاهر ؛ لأنّ المجرور مرفوع في المعنى لكونه مبتدأ ، وليس لها عمل فيه ، وأمّا على مذهب أهل الحجاز فلأن (إلاّ) لما دخلت على البدل بطل عمل (ما) فيه لنقض النفي ، وإذا بطل عملها فيه [بطل]أيضاً فيما أبدل منه ، وصاروا إلى لغة بني تميم ، وصار المجرور في محل الرفع ، فلذلك [جاء] المرفوع منه .
الصورة الخامسة قولهم : (ليس زيد بشيء إلاّ شيئاً لا يعبأ به) ولا يجوز فيما بعد (إلاّ) إلاّ النصب على البدل من المحل دون الجر على البدل من اللفظ
وإنما لم يجز الجر حملاً على اللفظ ؛ لأنّ جره بتقدير الباء ، ولا يجوز تقديرها بعد إلاّ لأنها دخلت لتأكيد النفي ، وما بعد (إلاّ) مثبت لا معنى لتأكيد النفي فيه ، وإذا بطل الحمل على اللفظ تعين الحمل على المحل ، قال الشاعر[٢]
[٥٢٧] أبني لبينى لستم بيدٍ إلاّ يداً ليست لها عضدُ
فإن قيل :فكيف جاز البدل على المحل في (ليس) ، وهي تفيد النفي ،كـ(ما) وما بعد (إلاّ) مثبت، وتقديرها عاملة بعد إلاّ يؤدي إلى التناقض المذكور في (ما) و (لا) ؟!
قلنا : الفرق بينهما أنّ (ما) و (لا) عملتا لما فيهما من معنى النفي ، وإلاّ تبطل نفيهما ، فلم يصح تقديرهما بعدها لما تقدم
وأما (ليس) فعملت لما فيها من الفعلية لا للنفي ، فلها جهتان : جهة النفي ، ولم تعمل لأجلها ، وجهة الفعلية ، وإنما عملت لأجلها ، وبهذا الاعتبار يمكن تقديرها عاملة بعد إلاّ مجردة عن النفي ؛ لأنّ لا حاجة بعد إلا إلى العمل لا إلى النفي لأنّه مثبت ، و (لذلك جاز زيد إلاّ قائماً) (لا) تنصب

---

[٢] – قائله أوس بن حجر وهو في ديوانه ٢١ ، والبيت من شواهد الكتاب ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، وابن يعيش ٩٠/٢ ، والارتشاف ٣٠٣/٢ ، و

المثبت بعد إلاّ بتقدير الفعلية مجردة عن النفي ، ولم يجز فيها (ما زيد إلاّ قائماً) ؛ لأنها عملت النفي ، وقد بطل النفي بالاّ .
ونظير ليس : (ما كان زيد شيئاً إلاّ شيئاً لا يعبأ به) فإنك تقدر (كان) بعد (إلاّ) عاملة من غير نفي ، وكذلك ليس يمكن تقديرها بعد إلاّ مساوبة النفي لأن الحاجة إلى عملها لا إلى النفي .
الصورة السادسة : في حمل الاستثناء على المعنى دون اللفظ : وذلك قولهم : أقل رجل يقول ذاك إلاّ زيد) لا يجوز جر زيد على البدل من رجل لأنّ (أقل) لا تدخل على علم كزيد بل ترفع على البدل من موضع رجل المرفوع في المعنى ، وجاز البدل لأن التقليل في معنى النفي ، والمعنى : ما يقول ذاك رجل إلاّ زيدا .
واختلف في خبره ، فمنهم من قال : إنّه مبتدأ لا خبر له ، إمّا لأنّه في معنى الفعل وهو قل ، والفعل لا يخبر عنه ، وأما لأن فيه معنى (على) الذي بابه الحرف ، والحرف لا يخير عنه ، ومنهم من يجعل له خبراً ، واختلف فيه :
فمنهم من يجعل (يقول ذاك) هو الخبر ، وهو ضعيف ؛ لأنّه صفة (رجل) بدليل أنه يثنى الضمير تبعاً لتثنية الموصوف تقول : أقل رجلين يقولان ذاك إلاّ الزيدان) ، ومنهم من يجعله محذوفاً تقديره موجود .
وأمّا إذا قلت : (قلّ رجل يقول ذاك إلاّ زيد)، فلا يجوز إبدال زيد من فعل (قل) لأنه يؤدي إلى دخول (قلّ) على عَلَمٍ لا يتصور فيه التقليل ، وإنما معناه معنى أقلّ رجل .

متنٌ : " ومخفوض بعد (غيرِ) و (سُوىً) و (سواءٍ) وبعد (حاشا) في الأكثر ، وإعراب (غيْرِ) [فيه] كإعراب المستثنى بـ(إلاّ) على التفصيل /، و (غير) صفة حُمِلت على (إلاّ) في الاستثناء ، وحُمِلَتْ (إلاّ) عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكورٍ غير محصور ؛ لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [1]،وضعف في غيره ، وإعراب (سِوى) و (سواء) النصب [على الظرفية على الأصح] " [2].

١٠٦/أ

الشرح[3] : أي : المستثنى مخفوض بعد هذه الأدوات
أمّا الثلاثة الأُول ؛ فلأنها أسماء مضافة إليه ، والمضاف إليه لا يكون إلاّ مخفوضاً ، وأمّا (حاشا) على مذهب سيبويه [4] فإنّه حرف جر ، فعمل في المستثنى الجر ، وأمّا إعراب (غير) في الاستثناء ، فإنه مثل إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) ننصبه في الموجب ، كقولك : جاءني القومُ غيرَ زيد ، وعند التقديم كقولك : ما جاءني غيرَ زيد أحدٌ ، وفي المنقطع على لغة أهل الحجاز[5] كقولك : ما جاءني أحد غيرَ حمار ، ويختار البدل ، ويجوز النصب في غير الموجب ، كقولك : ما جاءني أحد غيرَ زيدا ، وغيرُ زيد ، وإنما عملت فيه العوامل ؛ لأنه اسم معرب قابل للإعراب ، وهو مضاف إلى الاسم المستثنى ، فتعين وقوع الإعراب عليه ، وأما (إلاّ) فلما كانت حرفاً غير قابل للإعراب تخطاها العامل ، وعمل في ما بعدها ، وإنما نصبه الفعل اللازم من غير تقوية لشبهه بـ(سوى) بما فيه من الإبهام ، فكما أن اللازم ينصب (سوى) بنفسه لكونه ظرفاً مبهماً ؛ فكذلك بنصب غير لشبهها له في الإبهام ، وإن لم يكن ظرفاً ؛ ولذلك تقطع (غير) عن الإضافة لشبهها بظرف المكان .
وأمّا (سَواء وسُوى وسِوى) فمفتوحة السين ممدودة ، ومضمومته مقصورة ومكسورة الأفصح فيها القصر ، ويجوز المد ، وهي ظرف مكان لازم للنصب على الظرفية ، والممدودة يظهر فيها النصب ، والمقصورة نصبها مقدر كالمقصورُ ، ودليل ظرفيتها من وجهين :

---

[1] - الآية ٢٢ من سورة الأنبياء
[2] - الكافية ١١١- ١١٢ ، والزيادة في المتن منها
[3] - الكتاب ٢/٣٤٣-٣٥٠ ، والمقتضب ٤/٣٩١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٥٤- ٥٦٢ ، وشرح الرضي ٢/ والفوائد الضيائية ١/٤٢٤- ٤٢٩
[4] - الكتاب ٢/٣٤٩
[5] - تقدم تخريجه ص

أحدهما : وقوعها صلة نحو : جاءني الذي سواك ، ورأيت الذي سواك ، ومررت بالذي سواك .
والثاني : أنّ العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها كالظروف ، قال الشاعر [١] :
[٥٢٨] و ابذُلْ سوامَ المال إ نّ سواءها دُهْماً وجُونا
فنصب (سواءها) على الظرف ، و (دهما) ، و (جونا) اسم إنّ ، فنصب (إنّ) لما بعدها ، كنصبه في قوله تعالى ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [٢] .
وإذا استعملت في الاستثناء ، كقولك : قام القوم سوى زيد ، ورأيت الرجال سوى عمر ، ونظرت إلى الرجال سوى زيد ، فقد اختلف أهل المصرين[٣] .
فذهب أهل الكوفة إلى أنها خرجت عن الظرفية إلى معنى (غير) ، وذهب أهل البصرة إلى بقائها على الظرفية . حجة أهل البصرة السماع والقياس :
أمّا السماع فقول الشاعر :
[٥٢٩]كأنّ ربك لم يخلق لخشيته سواهم من جميع الناس إنساناً [٤]
، فإنساناً مفعول (يخلق) ، و(سواهم) مستثنى منه ، ويجوز أن يكون نصباً على الحال ؛ لأنه نعت للنكرة تقدم عليها ، وأمّا قول الآخر
[٥٣٠]ولم يبق منها سوى هامد [٥]
وقول الآخر[١] :
[٥٣١]ولم يبق سوى العدو ان دنّاهم كما دانوا

---

[١] – قائله لبيد بن ربيعة العامري وهو في ديوانه ٣٢٤ ، و البيت من شواهد الإنصاف ٢٩٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٢ ، والخزانة ٤٣٨/٣
[٢] – الآية ١٢ من سورة المزمل
[٣] – الإنصاف المسألة (٣٩) ٢٩٤/١ – ٢٩٨ ، والهمع : ١٨٤/٢
[٤] – لعل قائله قريط بن أنيف و ينظر الشاهد ١٥٨
[5] – هذا صدر بيت ، قائله أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ١٠٠ ، ، وعجزه :
وسُفع الخدودِ معاً والنُّنئَيُّ
والبيت من شواهد إيضاح الشعر ٤٩٢ ، والخصائص ٣٦٩/٢ ، وضرائر الشعر ٢٩٢
[1] – ينسب للفند الزِمّاني (شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمّان الحنفي) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٥ ، و البيت من شواهد المصنف على الكافية ٥٦١/٢ ، والتصريح ٥٨٢/٢ ، وابن عقيل ١/ ٣١٦ ، والخزانة ٤٣١/٣ ،

فوجب أن يكون بعده كذلك استصحاباً للحال .
وحجة أهل الكوفة : السماع والقياس[٢] :
أما السماع فقول الشاعر[٣] :
[٥٣٢] تجانف عن جلّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلِها لسوائِكا
وقول الآخر[٤] :
[٥٣٣]وكلّ من ظن أنّ الموت مخطئُهُ معلّلٌ بسواء الحقّ مكذوبُ
فدخول اللام والباء يدل على خروجها عن الظرفية إلى معنى (غير)
وأمّا القياس فإنه عندكم ليس بظرف حقيقي بل ظرف معنوي ؛ لأن معنى (جاءني القوم سوى زيد) أي : مكانه وعوضاً منه ، ويجعلون المعنوي كالحقيقي كانت عندي مكان زيد في جعلكم المنزلة المقدرة في الذهن بمنزلة المكان الحقيقي .
ونحن نقول "إذا لم يكن ظرفاً حقيقياً أمكن نقله إلى معنى (غير) لوجهين" :
أحدهما : أنّ الطبع السليم يسبق فهمه إلى معنى (غير) من هذه الألفاظ دون المكان المقدر ، فالمصير إليه أولى .
والثاني :أنّه يشارك غيراً في كون ما بعدهما غير داخل فيما قبلهما ،فحمل عليها لذلك .
وأمّا تعريف (سوى) بإضافتها إلى المعرفة دون غير ، فحملاً لها على سائر الظروف ، وحملكم لما أنشدناه عل الضرورة دعوى بلا دليل[١] ، وما أنشدتموه محمول على الوصف ، أي : لم يبق منها شيء غير هامد ، وكذلك الباقي
وأمّا (حاشا) ففيه ثلاثة أقوال :
أحدها : لسيبويه ومن تابعه من البصريين [٢]: أنّه حرف جر

---

[2] – ينظر : الإنصاف : ٢٩٤/١ ، والمصنف على الكافية ٥٦١/٢

[3] – قائله الأعشى وهو في ديوانه ١٣٩ ، و البيت من شواهد الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وإيضاح الشعر ٤٩٢ ، والمحتسب ١٥٠/٢ ، وشرح الكافية للمصنف ٥٦٢/٢ ، وشرح الرضي ١٣٣٢/٢ ، والانصاف ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، ذالهمع ٢٠٢/١ ، والخزانة ٤٣٥/٣ ، ويروى : تجانف عن جو اليمامة ....البيت

[4] – قائله أبو داؤد الإيادي ، وهو في ديوانه ٢٩٤ ، و البيت من شواهد الخزانة ٤٣٨/٣ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، والهمع ٢٠٢/١

[١] – انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٤

[2] – الكتاب : ٣٠٩/٢

والثاني للفراء [٣]: أنّه فعل ، ولا فاعل له ،وأصله عنده (حاشا)لزيد على تعلق اللام بالفعل ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وبقي عملها إذا خفض ما بعدها

والثالث / للمبرد [٤]- وهو الحق - أنه مشترك بين حروف الجر والفعل ١٠٦/ب
حجة سيبويه السماع والقياس : أمّا السماع فقول الشاعر:

[٥٣٤]حاشى إبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فدمِ [٥]

، وليست باسم ، والفعل لا يجر ؛ فتعين كونها حرف جر .

وأما القياس فلو كانت فعلاً لدخلت عليها ،(ما) المصدرية قياساً على (خلا) و(**عدا**) .

حجة القائلين بالفعلية من خمسة أوجه :

---

[٣] – الهمع ٢٠٩/٢

[٤] – المقتضب ٣٩١/٤ ، وما بعدها

[٥] – اختلف في نسبته بين الجميح الأسدي ، وسبرة بن عمرو الأسدي ، و البيت من شواهد المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، والمحتسب ٣٤١/١ ، وشرح المفصل٤٤/٢ ، ٤٧/٨ ، والإنصاف ٢٨٠/١ ، والمغني لابن فلاح ١٢٢/١ ، والقواس ٦١٠/١ ، ومغني اللبيب ١٦٦ ، والهمع ٢١١/٢ ، وللبيت رواية أخرى

أحدها : أنه متصرف ، والتصرف من خصائص الأفعال ، قال الشاعر[١]:
[٥٣٥]وما أحاشي من الأقوام من أحد

والثاني : أن لام الجر يتعلق به ، وفي قوله تعالى ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ ﴾[٢]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل .

والثالث : أنّ الحذف يلحقها ، قالوا : (حشا) و (حاشا) لله ، والأولى قراءة أبي عمرو[٣]والثانية : قراءة الأعمش[٤]، والحذف يكون في الأفعال نحو :لم يك ، ولم أدر ، ولا يحذف من الحروف إلا في المضاعف ؛ لثقله نحو : ربّ ولعل

والرابع : أنّه حكى أبو زيد وأبو عمرو الشيباني[٥] النصب بها عن الفصحاء قالا : " وقف علينا أعرابي ، وفينا رجل يقال له " أبو الأصبغ " فقال : اللهم اغفر لنا ، ولمن سمع حاشا الشيطان الرجيم ، وأبا الأصبغ " جعله قرين الشيطان في تبعيده من الغفران .

والخامس : أنّ (ما) المصدرية قد دخلت عليه ، قال الشاعر

[٥٣٦]رأيت الناس ما حاشى قريشاً فإنّا نحن أفضلهم فعالاً[٦]

والاعتراض على مذهب الفراء أنّ الفعل بغير فاعل معدوم في كلام العرب ؛ ’لأنه عَرَضٌ لا يقوم بنفسه .

---

[١] – هذا عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٥٩ ٥٦٣ ، وصدره
(ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ....) ،
والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، و٤٨/٨-٤٩ ، والإنصاف ٢٧٨/١ ، والقواس ٦١١/١ والهمع ٢١٤/٢ ، ومغني اللبيب وخزانة الأدب ٤٠٣/٣ ، ٤٠٥ ،

[٢] – الآية ٥١ من سورة يوسف

[٣] – أبو عمرو بألف بعد الشين وصلا فقط على أصل الكلمة والحسن (حاش) الإله ، والباقون بالحذف ، ينظر : الإتحاف : ٢٦٤

[٤] – قال في الإتحاف ٢٦٤ " روى الجعبري عن الأعمش إثبات الألف في الحالين ، وهو خلاف ما في المصطلح " بتصرف

[٥] – الأصول لابن السراج ٣٥١/١ ، والإرشاد للقرشي الكيشي ٣١٨

[6] – ينسب للأخطل في شواهد العيني ، البيت من شواهد الخزانة ، والرضي ١٢٣/٢

والجواب عن الأول : أنّ المتصرف فعل بمعنى (جانب) مأخوذ من الحشى ، وهو الجانب ، قال الشاعر[1]:

[٥٣٧] بأي الحشى صار الخليط المباينُ

واتفاق الألفاظ لا يدل على اتفاق المعاني ، ألا ترى إلى قوله [2]

[٥٣٨] لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها سوفَ العيوفِ لراح الركبُ قد قنعوا

كيف اتفق لفظ (ساوفتنا) ولفظ (سوف) ، ولا قائل بأنّ (سوف) فعل لموافقتها لفظ (ساوفتنا) .

وعن الثاني من وجهين :

أحدهما : أنّ اللام زائدة لا تحتاج إلى تعلق [مثل]قوله تعالى ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [3]

والثاني : أنّ (حاشا) حرف جر فيه معنى الاستثناء ، فلما دخل على اللام خلع اقتضاء الجر ، وتعين للاستثناء ، وقد جاء الجمع بين لامي جر كقوله [4]

[٥٣٩] فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما بهم أبداً شفاء

على زيادة أحدهما ، وفتح هذا ؛ لاتفاق اللفظين

وعن الثالث : أنّه لما كثر حروفها وآخرها حرف مد ناسب المضاعف ؛ فخفف بالحذف لذلك .

---

(1) – هذا عجز بيت منسوب للمعطل الهذلي وقيل لخالد بن مالك ، وصدره

يقول الذي يمسي إلى الحزن أهله

البيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، و شرح شواهد الإيضاح ٣٢٣ ، شرح أشعار الهذليين ٤٤٦/١

(2) – قائله ابن مقبل ، وهو في ديوانه ١٧٢ ، و البيت من شواهد الكتاب ٢١٢/٤ ، والمحتسب ٢٩٨/١ ، والقواس ٦١٢/١ ، واللسان (سوف) ١٧٢ ، والتاج (سوف) ٤٧٧/٢٣ ، ويروى (قد قنعْ)

(3) – الآية ٧٢ من سورة النمل

(4) – ينسب لمسلم بن معبد الوائلي : البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٦٨/١ ، والخصائص ٢٨٢/٢ ، وشرح المفصل : ١٨/٧ ، و٤٣/٨ ، و١٥/٩ ، وشرح الرضي ٣٨٦/١ ، ٣٦٤/٢ ، ٢٨٥/٤ ، ٣٢٥ ، والخزانة ٣٠٨/٢ ، ويروى (دواء) بدلا من شفاء

على أنّ الكوفيين[1] حكوا في (سوف أفعل) : " سو أفعل " بحذف الفاء ، وزعموا أنّ أصل سأفعل سوف أفعل ، فحذفوا الفاء ، والواو معا
وعن الرابع والخامس : أنه فيهما فعل يوافق لفظه لفظ الحرف .
ومذهب المبرد أقوى المذاهب ؛ لأنّه جعله مشتركاً فإذا جر ما بعده كان حرف جر ، وإذا نصب أو تصرف كان فعلاً ، فلا يرد عليه شيء
ومذهب من قال بالجر يرجع في الحقيقة إلى مذهب المبرد ؛ لأنه سلم النصب أحدها ، وحمله على الفعلية ، فيكون مشتركاً .
وأمّا مذهب من قال بالفعلية ، فيبطل بورود الجر بعده ، وأما الآية فلا يستقيم معناها إلا على الفعل ، وفاعله مضمر يعود على يوسف ، أي : حاشا يوسف لله بمعنى : بعد عن المعصية لخوف الله ؛ لأنهن ذكرنه في معرض التنزيه والبراءة ليوسف عن مقاربة المعصية ، ولا يستعمل إلا فيما يقتضي التنزيه ، كقولك : (ضربت القوم حاشا زيد) لوجود معنى التنزيه ، ولا يحسن (صلى القوم حاشا زيد) لفوات معنى التنزيه
وأمّا قراءة أبي السمال[2] ﴿ حَـٰشٗ لِلَّهِ ﴾[3] بالتنوين فتحتمل وجهين :
أحدهما : أنّه اسم للفعل منكر أي : برئ يوسف عن السوء لخوف الله براءة ،
والثاني : أنه بمنزلة المصدر كـ(سقيا لك)
وأمّا قراءة ابن مسعود ﴿ حَـٰشَ ٱللَّهِ ﴾[1] بالجر من غير لام ، فيحتمل أن يكون مضافاً بدليل قراءة التنوين .
قوله " وغير صفة " حمله على الأصل غير الوصف ، وأصل (إلا) الاستثناء إلا أنه قد استعير كل واحد منهما للحكم المختص بالآخر لاشتراكهما في مغايرة ما بعدها لما قبلهما إلا أنّ غيراً وقعت في الاستثناء أكثر من وقوع (إلا) في الوصف لأنّ تصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف .
وإذا وقعت غير صفة ، فحكمها حكم الصفات في تبعها لإعراب ما قبلها ، وهي تدل على المغايرة المخالفة للمماثلة ، فتارة تدل على المغايرة في الذات فقط كقولك : مررت برجل غير زيد على تقدير موافقة الرجل لزيد

---

[1] – ائتلاف النصرة ١٥٦،ومغني اللبيب ١٨٥، والجنى الداني ٤٥٨,٤٥٩

[2] – أبو السمال بفتح السين ، وتشديد الميم ، قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري ينظر غاية النهاية ٢/٢٧

[3] – البحر المحيط ٣٠٣/٥ ، والهمع ٢١٤/٢

[1] – البحر المحيط ٣٠٣/٥ ، و الهمع ٢١٤/٢ ، و

في الوصف ، وتارة تدل على المغايرة في الذات والصفة على تقدير مخالفة الرجل لزيد في الوصف أيضاً بسواد أو بياض وغير ذلك ، وتارة تدل على المغايرة في الوصف فقط كقولك : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به

والفرق بين (غير) في الوصف وبينها في الاستثناء أنها في الاستثناء تقتضي إخراج ما بعدها مما قبلها كـ(إلاّ) فتكون في الإيجاب نفياً ، وفي النفي إيجاباً / ١٠٧/أ

وأما في الوصف فتدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها من غير إخراج ، فإذا قلت : (له عندي مائةٌ غيرَ درهم) بالنصب لزم تسعة وتسعون لإخراج الدرهم المستثنى ، ولو قلت : (مائة غير درهم) بالرفع على الوصف لزمت المائة لعدم الإخراج ، وقوله تعالى ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [١]، قرئ بالرفع والنصب والجر[٢] ، فالرفع من وجهين :

أجودهما : الوصف لـ(القاعدون) لأنّه لم يقصد بهم قصد قوم بأعيانهم

والثاني : البدل من (القاعدون) وهو ضعيف ؛ لأنه إذا ارتفع على البدل في الاستثناء صار التقدير (لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر والمجاهدون) ، وليس المعنى على ذلك إنما المعنى لا يستوي القاعدون الأصحاء من العمي والعرج والصمم ، وغيرها والمجاهدون .

وأما النصب فعلى الاستثناء من القاعدين ، أو من المؤمنين ، أو على الحال .

وأما الجر فعلى الوصف للمؤمنين ، أو على البدل .

وأمّا (إلا) إذا وقعت وصفاً ، فإنه لا يقصد بها إخراج ما بعدها عما قبلها بل مغايرة ما بعدها لما قبلها ، وإنما تقع صفة بثلاث شرائط :

إحداها : وجود الموصوف فلا يجوز : ما جاءني إلا زيد على الوصف لضعفها في الوصف ، فلا تقوم مقام الموصوف ، ولذلك شبهها سيبويه [١] بـ(أجمعون) في كونها لا يحذف الموصوف معها كما لا يحذف المؤكد مع (أجمعون).

---

(1) – الآية ٩٥ من سورة النساء

(٢) – عاصم وحمزة وابن كثير ، ويعقوب بالرفع ، والجر عن الأعمش ، وأبي حيوة ، والباقون بالنصب ينظر : الكشاف ٢٩١/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ ، والإتحاف ١٩٣

(١) – الكتاب ٣٣٤/٢

والثانية : أن يقع بعدها مفرد حملاً على (غير) ، فلو قلت : ما جاءني أحد إلا زيد خير منه) لم تكن إلا صفة .
والثالثة : أن تقع بعد جمع منكّر غير محصور على أحد المذهبين ، وهو اختيار المصنف [٢]، كقولك : جاءني رجال إلاّ زيد ، وإنما تعينت (إلاّ) للوصفية لتعذر الاستثناء إذ لا يدخل زيد تحت رجال ؛ لأنّه نكرة في سياق الإثبات ، وشرط الاستثناء أنْ يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه .

وأما قوله تعالى ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ [٣]فقد أجمع القراء على الرفع ، ورفعه على أنّ (إلاّ) صفة لا على البدل خلافاً لبعضهم
حجته [٤]أنه في معنى النفي لأنّ (لو) تدل على امتناع الشيء وهو نفي بدليل أنه إذا دخل عليه النفي صار إثباتاً ، فمعنى قوله تعالى ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [٥]ما فيهما آلهة إلى الله ؛ فلذلك صح البدل .

حجة الجمهور من أوجه :
أحدها : أن (لو) في الماضي بمنزلة (أن) في المستقبل ، وكما لا يجوز البدل في قولك : أن قام أحد إلاّ زيد فعاقبه ، فكذلك بعد (لو) لأنهما في معنى الإيجاب ، والبدل لا يجوز في الإيجاب .
والثاني : لو جعل بدلاً ، والبدل هو المقصود بالإثبات دون المبدل منه لكان التقدير لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك يقتضي الكفر .
وأما الصفة فلا محذور فيها ؛ لأن ما بعد (إلا) غير داخل في الحكم بل معناه لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا ، والفساد منتف ؛ فتنتفي الآلهة .
والثالث : أنّ النفي المعنوي لا يجري مجرى النفي اللفظي ، بدليل أنه لا يجوز البدل في قولك : أتى القوم إلا زيداً وإن كان معناه النفي .
والرابع : أن آلهة جمع منكر غير محصور في سياق الإثبات ، فلا عموم له بحيث يدخل **فيه** المستثنى لولا الاستثناء .

---

[٢] – ينظر شرح المصنف على الكافية ٢/٥٥٧- ٥٥٩

[3] – الآية ٢٢ من سورة الأنبياء

[4] – نقل هذا الرأي عن المبرد في المغني لابن هشام ٩٩

[5] – الآية ٢٢ من سورة الأنبياء

وأما قوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [1] فإنه رفعه على الوصف أو البدل.
ويجوز نصبه لو قرئ به على الاستثناء ، أو خبر (كان) لعمومه بوقوعه في سياق النفي
والخامس : أنه لو كان بدلاً من (آلهة) لكان مستثنى منها ، ويصير المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى الله منها لفسدتا ؛ فيصير المفهوم عن الفساد امتنع لكون الله تعالى مستثنى من آلهة ، ولو لم يستثن منهما لم يفسدا ، و ذلك كفر ، وإذا امتنع البدل امتنع جواز النصب على الاستثناء لاشتراكهما في الاستثناء .
والمذهب الثاني : أنه يجوز وقوعها صفة مطلقاً سواء وقعت في موضع يصح الاستثناء فيه كوقوعها بعد جمع معرف كـ(جاء القوم إلا زيداً) وعدد محصور كـ(عندي عشرة إلا واحداً) ، ونكرة في سياق النفي مثل : ما جاءني أحد إلا زيد أو اسم معرف بلام الجنس نحو : ما مر بي البعير إلا إبلك ، وفي التنزيل ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْـرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [2] في الاستثناء من اسم الجنس ، أو وقعت في موضع لا يصح فيه الاستثناء كـ(جاءني رجال إلا زيد)
حجة هذا المذهب السماع والقياس .

---

[1] – الآية ٦ من سورة النور

[2] – الآية ٢ – ٣ من سورة العصر

أمّا السماع فقول الشاعر: [1]

[٥٤٠] أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصوات إلاّ بغامُها

وقول عمرو بن معدي كرب [2]:

[٥٤١]وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

١٠٧/ب

فإنها وقعت صفة في الموضع الذي يصح فيه / الاستثناء ، وفي البيت الأخير نظر من وجهين :

أحدهما : أنّه وصف المضاف ، وهو (كل) والقياس وصف المضاف إليه ، كقوله ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [3]

والثاني : أنّه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وذلك ضعيف ؛ لأنّ الصفة تقدم على الخبر ، ولا ريب أنه قاله قبل الإسلام ؛ لأنّه حكم بعدم افتراق الفرقدين ، وذلك إنكار لفناء العالم ، إلاّ أنّ يريد (لا يفترقان ما دامت الدنيا)

وأمّا القياس فإن ما بعدها في الوصف غير مُخرَجٍ مما قبلها إنما المقصود بالوصف بها مغايرة ما بعدها لما قبلها ، وذلك حاصل في الجميع ، فلا وجه لتخصيصه بما لا يصح الاستثناء منه .

واعلم أنّه لا يجوز استثناء النكرة المحضة من النكرة المحضة ، نحو : (عندي نساء إلا امرأة) و (قوم إلا رجلاً) لعدم الفائدة ؛ لأنّ الاستثناء يفيد ضرباً من التخصيص ، وهو معدوم .

هاهنا فوائد:

الأولى : (إلاّ) هي أصل الأدوات ؛ لوجهين :

أحدهما : أنها حرف اتفاقاً ، والموضوع لإفادة المعاني هي الحروف

والثاني : أنها تقع في جميع موارد الاستثناء ، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة ، ولا يستثنى بها اسمين ؛ لوجهين :

أحدهما : أنها تشبه في الإيجاب (لا) العاطفة ؛ لاشتراكهما في نفي ما بعدها ، ولا لا يُعطف بها اسمان ، فكذلك لا يستثنى بما أشبهها اسمان

---

[1] – قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ١٠٠٤ ، و البيت من شواهد الكتاب ٣٣٢/٢ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، والهمع ٢٠١/٢ ، ومغني اللبيب ١٠٠

[2] – البيت من شواهد الكتاب ٣٣٤/٢ ، والمقتضب ٤٠٩/٤ ، والحجة للفارسي ١٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٢ ، وشرح الرضي ١٣١/٢ ، ومغني اللبيب ١٠١ ، والهمع ٢٠٣/٢، والخزانة ٥٢/٢ ،

[3] – الآية ٣٠ من سورة الأنبياء

والثاني : أنها إذا وقعت بعد فعل متعد إلى اثنين ، فقد استوفى ما يقتضيه فصار بمنزلة اللازم ، ولا يوصله المعدى إلا إلى شيء واحد لا إلى شيئين ، فلا يجوز : (أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً الدراهم)
وأمّا في النفي فإذا قلت : ما أعطيت أحداً ديناراً إلا زيداً قيراطاً ، فإن قصدت الاستثناء لم يجز ، وإن قصدت البدل جاز ؛ لأنّك أبدلت اسمين من اسمين .
ولو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيداً درهماً لم يجز ؛ لأنّ الاستثناء ممتنع ، ولم يتقدم اسمان فيبدل منهما اسمان ، ولذلك منع أبو علي [١] (ما ضرب القومُ إلا بعضُهم بعضاً) وتصحيحها عنده (ما ضرب القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً) ليبدل اسمان من اسمين "
وتصحيحها عند الأخفش[٢] (ما ضرب القوم بعضَهم إلا بعضاً) على تقديم البدل ، وأجازها بعضهم من غير زيادة ، ولا يعتبر على أن يكون بعضاً الأخير منتصباً يعرب انتصاب المفعول به لا على البدل ولا على الاستثناء ، وإنما هو بمنزلة : ما ضرب بعضاً إلاّ بعض ثم يؤخر المنصوب على أنّه مفعول به لا مستثنى .
الفائدة الثانية : قد ذكروا لا (سيما) و (بله) ، و(بيد) من أدوات الاستثناء فأمّا (لا سيما) فـ(السيّ) : المثل ، والأكثر تشديد الياء ، وقد روي تخفيفها ، وهو منصوب بـ(لا) ، وليس بمبني ؛ لأنه مضاف إلى ما بعده ، والاستثناء بها مشكل ؛ لأنّ الاستثناء يثبت ضد الحكم السابق لما بعده ، وهاهنا ليس كذلك بل الحكم السابق ثابت لما قبلها وما بعدها ، إلا أن ما بعدها مختص بزيادة في الحكم ، وهذه الزيادة هي التي سوغت ذكرها في الاستثناء ؛ لأنها إذا ثبتت للثاني دون الأول حصلت المغايرة بينهما بالنسبة إلى الزيادة ، وإنما يستثنى بها فيما يراد تعظيمه وتفضيله ، كقولك : أكرمني القوم لا سيما زيد .
وأما إعراب ما بعدها فالأجود جرّه ، ويجوز رفعه ، وأمّا نصبه فقليل .
أما الجر فيحتمل وجهين :
أحدهما : أنّ (ما) زائدة ، والاسم مجرور بالإضافة إليه
والثاني : أن (ما) نكرة بمعنى شيء ، والاسم بعدها بدل منها ، ورفعها يحتمل وجهين :
أحدهما : أنّ (ما) نكرة موصوفة ، والجملة بعدها صفتها ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير : أكرمني القوم لا مثل رجل هو زيد

---

[١] – الارتشاف ٣٠٩/٢
[٢] – نفس المصدر

والثاني : أن (ما) موصولة ، والجملة صلتها ، والعائد محذوف تقديره : لا مثل الذي هو زيد كقراءة من قرأ ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ بالرفع [١]، وقراءة من قرأ ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [٢]بالرفع

وأمّا النصب فمشكل لعدم الناصب له ، وقد روي قول امرئ القيس [٣].

[٥٤٢]ألا ربّ يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سيما يومٌ بدارة جلجل

بالرفع والجر على ما ذكرنا ، وروي بالنصب ، ويحتمل ناصبه وجهين :

أحدهما : ما في شيء من معنى المماثلة ؛ لأنّ الظرف تعمل فيه الروائح

والثاني : أنّه منصوب بتقدير : أعني ، ومعنى البيت : أنّه ظفر بوصال محبوباته ، وفاز بعيش صالح معهن ، واليوم الذي بدارة جلجل أكثر تلك الأيام تنعما ، فهو يفضله على غيره من الأيام .

وأما إذا وقعت بعدها جملة ، كقولك : زيد يستحق الإكرام لا سيما وقد أكرمني ، فالجملة في موضع الحال ، و(ما) على هذا كافة لـ(سيّ) عن الإضافة كما تكف (رب) .

وأمّا (بله) فالأكثر أنّه اسم للفعل بمعنى : دع فينصب ما بعده ، ويأتي مصدراً بمعنى الترك ، فيضاف إلى ما بعده ، ونقل أنه بمعنى سوى ، فيفيد الاستثناء ، ويضاف إلى ما بعده ،

---

[١] – الآية ١٥٤ من سورة الأنعام ، وقد قرأ بالرفع الحسن ، ويحي بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، وغيرهم ينظر : الكشاف ٤٩/٢ ، والبحر ٢٥٥/٤ ، والإتحاف ٢٢٠

[٢] – الآية ٢٦ من سورة البقرة

[3] – ديوان امرئ القيس ١٠ ، والبيت من شواهد الصاحبي ١٥٥ ، وشرح المفصل ٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦ ، والهمع ، والخزانة ٤٤٤/٣ ،

وتتوجه الأوجه في قوله[1]

[٥٤٣]تذر الجماجم / ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلقِ | ١٠٨/أ

الفائدة الثالثة : في الاستثناء من المستثنى ، وفي التنزيل ﴿ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾[2] فاستثنى آل لوط من القوم المجرمين ، واستثنى (امرأته) من آل لوط الناجين ، فرجعت إلى القوم المجرمين الهالكين ، وهذا يدل على أن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات ، وذلك أنّ آل لوط منتف عنهم الهلاك ، وامرأته مستثناة ممن انتفى عنه الهلاك ، وراجعة إلى من وجب له الهلاك ، وعلى هذا فإذا تكرر الاستثناء كما لو قال : له عليّ عشرة إلا تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة إلى آخرها ، ففيه طريقان :

أحدهما : أن تسقط آخر العدد من الذي قبله ، فتسقط واحداً من اثنين يبقى واحد ، تسقطه من ثلاثة يتبقى اثنان ، تسقطهما من أربعة يبقى اثنان ، تسقطهما من خمسة يبقى ثلاثة ، تسقطها من ستة يبقى ثلاثة ، تسقطها من سبعة تبقى أربعة ، تسقطها من ثمانية تبقى أربعة ، تسقطها من تسعة تبقى خمسة ، تسقطها من عشرة تبقى خمسة فيلزم المقر خمسة .

والطريق الثاني : أن تجمع صيغ الإثبات ، وهي الأزواج تكون ثلاثين ، وصيغ النفي وهي الإفراد فتكون خمسة وعشرين ، وتسقط النفي من الإثبات يبقى خمسة ، وهو المقر بها .

وعلى هذا المنوال لو قال : له عندي ألفٌ إلاّ سبعمائة إلاّ ثمان مائة إلاّ سبع مائة ، أو له عندي مائة إلاّ تسعين إلاّ ثمانين إلاّ سبعين إلى عشرة .

وأمّا على قول من لم يجز استثناء أكبر من النصف ؛ ففيه وجهان :

أحدهما : أن جميع الاستثناء باطل ؛ لأنه لما بطل استثناء الأكثر بطل ما يتفرع عليه

والثاني : أنه يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصح

وإذا قال : له عندي مائة إلا درهمين ، فقد أقر بثمانية وتسعين ، ولو قال : إلا درهمان فقد أقر بمائة ؛ لأنّ (إلاّ) وصف ، وما بعدها غير مخرج مما

---

(1) – قائله : كعب بن مالك ، وهو في ديوانه ٢٤٥ ، و البيت من شواهد شرح المفصل ٤٨/٤ ، وتذكرة النحاة ٥٠٠ ، والمغني ١١٥ ، والهمع ، ووالخزانة ٢٣٢/٦ ، والجنى الداني ٤٢٥

(2) – الآية ٦٠ من سورة الحجر

قبلها ، وأما في النفي كقولك : (ما له عندي مائة إلاّ درهمان) فإنما يحصل الإقرار مع الرفع على البدل أي : ما له عندي إلاّ درهمان ، فإنما يحصل الإقرار مع الرفع على البدل ، أي : ماله عندي إلاّ درهمان ؛ لأنّ ما بعد إلا هو الثابت ، ولو نصب الدرهمين لم يحصل الإقرار بشيء لأنّ عندي لم تعتمد على مرفوع ثابت ، وإنما اعتماده على المنفي ، فكأنّه قال : ماله عندي ثمانية وتسعون ، وكذا لو قال : ما له عندي عشرون إلا خمسة بالرفع فإنه أقر بالخمسة ، ومع النصب لم يقر بشيء ، ولو قال له على عشرة إلا خمسة ما خلا درهماً فالإقرار بستة وأما قوله ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [1] فلا يعلمها ؛ لأنه مستثنى من مثبت فيكون منفياً ، ولتأويلها وجهان :

أحدهما : أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، أي : وما تسقط من ورقة إلا يعلمها وهي في كتاب مبين ، وأما قول الشاعر[2]

[٥٤٤]ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلاّ دار مروانا

بعد وصف بمنزلة مثل : ودار الخليفة بدل من واحدة ، والتقدير : ما بالمدينة دار مثل دار الخليفة إلاّ دار مروان

الفائدة الرابعة : الاستثناء الواقع عقب الجمل كقول القائل : من قذف زيداً فاجلده ، واحكم بفسقه ، واردد شهادته ، إلا أن يتوب " عائد عند الشافعي إلى الكل ، وعند أبي حنيفة يختص بالجملة الأخيرة ، وعند الشريف المرتضى أنّه مشترك بين المعنيين ، وذهب القاضي إلى التوقف[3] ، ونحن نذكر للشافعي الحجة التي تتعلق بالنحو دون غيرها ، وهي أنّ واو العطف تصير الجمل في حكم الجملة الواحدة لإفادتها للجمع المطلق ، وكان الاستثناء راجعاً إلى جميعها .

لا يقال : بأنه لو كان كذلك لوقع الاستثناء عقب كل جملة ؛ لأنا نقول : تكراره يدل على عدم الفصاحة ، وحذفه طلباً للاختصار يدل على الفصاحة .

---

[1] – الآية ٥٩ من سورة الأنعام

[2] – ينسب للفرزدق ،وليس في ديوانه ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٠/٢ ، والمقتضب ٤٢٥/٤ ، وتذكرة النحاة ، والجنى الداني ٥١٩

[3] – الهمع ١٩٦/٢

قال أبو علي الفارسي [١]" إن عوده إلى جميع الجمل يؤدي إلى توارد عوامل على معمول واحد ؛ لأن العامل في المستثنى ما قبله من فعل أو معنى فعل ؛ وذلك لا يجوز "

وجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ما ذكره غير مجمع عليه ، فإنّه عند الفراء[٢] يجوز توارد عاملين على معمول واحد ؛ لأنّ هذا العوامل معرفات لا مؤثرات .

الثاني : أن جمعاً من النحاة [٣]قالوا : " العامل معنى (إلاّ) فلا تتوارد عوامل على معمول واحد .

والثالث : أن معنى عوده إلى الجميع أنّه رافع لعموم الجمل السابقة

١٠٨/ب

وأما العمل / فيجوز أن يعمل فيه عامل الجملة الأخيرة ؛ لأنها آخر الجمل التي صارت بالعطف كالجملة الواحدة ، أو أنه ناب عن استثناء كل جملة في المعنى وفي اللفظ العامل فيه الأخيرة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ ﴾ [٤]فإنما أعاد الاستثناء على الجملتين الأخيرتين دون الأولة لاختصاصهما بالعلة والمعلول ، فإنّ الفسق علّة عدم قبول الشهادة .

وأما الجلد فلا يسقط بالتوبة ؛ لأنه حق أدمي في مقابلة الجناية على عرضه ، وأمّا تأييد عدم قبول الشهادة فإنه مقيد بحالة الفسق ؛ لأنّ الجملة حالية ، أي : ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً في حال فسقهم ، فإذا زال الفسق بالتوبة قبلت الشهادة لانتفاء علة منع قبولها .

وأمّا موضع المستثنى فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : النصب على أصل الاستثناء .

الثاني :على الجر على البدل من ضمير (لهم)

الثالث: الرفع بالابتداء وخبره (فإن الله غفور رحيم) ، والعائد محذوف ، أي : لهم

---

[١] – لم أجده في كتب أبي علي التي بين يدي

[٢] – معاني القرآن ٢/٢٤٤ عند تفسير الآية الآتية

[٣] – شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٩، ٢٦٠

[٤] – الآية ٤ من سورة النور

الفائدة الخامسة : في وقوع الفعل بعد (إلا) والجملة الاسمية وحذف المستثنى
أما وقوع الفعل بعدها فقد يقع في خبر المبتدأ وفي غيره
أما خبر المبتدأ فأجازوا (ما الناس إلا يعبرون) و(ما زيد إلا يقوم) لمضارعته لاسم الفاعل ، ولم يجيزوا : ما الناس إلا عبروا ، وما زيد إلا قام ، وإن كان الماضي يصح وقوعه خبراً ؛ لأنه توارد هاهنا مقتضيان للاسم ، وهما (إلا) وكون حق خبر المبتدأ أن يكون بالاسم ، فلذلك امتنع الماضي ، فإن دخلت عليه (قد) ففيه وجهان :
أحدهما : الجواز لأنّ (قد) تقربه من الحال المشبه للاسم
والثاني : المنع ؛ لأنّ المقتضيان للاسم لم يتغيرا ، وأما غير خبر المبتدأ فقد وقع الفعل موقع المستثنى في ألفاظ الحلف على سبيل الاستعطاف في صور منها :
قولهم : (نشدتك بالله إلاّ فعلت) ونشد يدل على الطلب ، فيتعدى إلى واحد من نشدت الضالة ، ويدل على التذكير ، فيتعدى إلى اثنين نشدتك الله إلا فعلت ، أي : ذكرتك الله ، وفي هذه المسألة اختصار من وجهين :
أحدهما : أن الإثبات في معنى النفي لدلالة إلا عليه
والثاني :وقوع الفعل موقع المصدر لدلالة الفعل عليه ،والمعنى :ما أطلب منك إلا فعلك .
وإنما جاز هذا الاتساع في القسم لكثرة دوره في الكلام ، وقد نقل الجرمي قولهم :" نشدتك إلا لتذهبن على البلقاء " باللام والنون تحقيقاً لليمين ، وتقريرها
الثانية : قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ، وقياسها : أقسمت عليك لتفعلن ؛ لأنه جواب قسم في الإيجاب ، ولكنّهم حملوه على نشدتك ؛ لأنه لما كان المقسم على شيء يطلبه صار فيه معنى الطلب ، فأشبه نشدتك ، وهذا معنى جواب الخليل لسيبويه [1] لما سأله عن ذلك ، فصار معناه على ما تقدم ما أطلب إلا فعلك .
الثالثة : روي [2] أنّ ابن عباس دعي إلى بعض ولائم الأنصار ، فلما دخل قاموا له فقال : بالإيواء والنصر إلاّ جلستم ، يعني قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ

[1] – الكتاب ٣/١٠٥,١٠٦ ، وابن يعيش ٢/٩٥
[2] –البصائر والذخائر :٦/١٦٦،وابن يعيش ٢/٩٥ ، والتخمير : ١/٤٤٨ ، ٤٨٥

ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ﴾ [٣] فأقسم عليهم على سبيل الاستعطاف بما ورد من خصائصهم ، والمعنى : ما أطلب منكم بحق الإيواء والنصر إلا جلوسكم
الرابعة : في حديث عمر ﷺ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً ﷺ [٤] ، والمعنى ما أطلب منك ألا ضرب كاتبك سوطاً ، و(لمّا) المشددة تأتي بمعنى (إلا) ، والأشهر لعمر بن الخطاب لا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما
قيل : أنه قال ذلك لما لحن كاتب أبي موسى في كتابه (إليه)[٥] ، و (عزمت عليك) من قسم الملوك [٦]، وكانوا يعظمون عزائم الأمور .
فإن قيل : فلم لم يقع بعد (إلا) في هذه الصور الفعل المضارع ؛ لأنّه أقرب إلى الاسم الذي تقتضيه إلا كما تقدم في خبر المبتدأ ؟!
قلنا : لأنّ المقصود من هذه الأقسام المبادرة إلى الفعل المطلوب ، والماضي أدل على ذلك لأنّه صيغة ما قد وجد ؛ فهو أقوى في الدلالة على المسارعة إلى الوجود ، وأما المضارع فيحتمل الاستقبال الذي لا دلالة له على الوجود
فإن قيل : فلم لم يرد الاستعمال بلفظ المصدر الذي هو الأصل ؟
قلنا لوجهين :
أحدهما : أنّ المصدر لا دلالة له على الزمن المعين ، والفعل الماضي أدل منه على المسارعة إلى حصول الفعل لكونه بصيغة ما قد وجد
والثاني : ما قبل (إلا) من القسم يتضمن ، النفي ، والطلب ، والقسم يقتضي التلقي بمضارع اللام والنون ، والطلب يقتضي التلقي بمصدر ، وليس لأحدهما ترجيح على الآخر ، فلذلك عدلوا إلى استعمال الماضي الذي لا يقتضيه واحد منهما .
فإن قيل : فما الفرق بين قولك : أقسمت عليك ألا فعلت ،وأقسمت عليك لتفعلن ؟
قلنا : الفرق بينهما [أنه] في الصورة الثانية أقسم على الفعل المخاطب / فإذا لم يوافقه على الفعل فهو حانث ؛ لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به ، وفي الصورة الأولى هو طالب على سبيل الاستعطاف فلا يتعلق به حنث

١٠٩/أ

---

[٣] – الآية ٧٢ من سورة الأنفال
[٤] – شرح المفصل ٢/٩٥ ، وشرح الرضي ٢/١٤٠ ، والتخمير ١/٤٨٥
[٥] – في الأصل (إليك) ولعل الصواب ما أثبت
[٦] – لعل، الأصح في معنى عزمت عليك هنا : فرضت عليك ، وينظر : اللسان : (عزم) ١٢/ ٤٠٠

وأما وقوع الجملة الاسمية بعد إلا كقولك : ما جاءني أحد إلا زيد خير منه ، وما مررت بأحد إلا زيد أحسن منه ، فهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة ، ولا فرق في التفريغ بين أن يكون الوصف بالمفرد أو بالجملة ، فإن قيل : فالاستثناء المفرغ يقتضي نفي الحكم عن كل من عدا المستثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيد نفيت المجيء عن كل أحد ، وأثبته لزيد ، ولا يستقيم هذا التفريغ في الصفات ؛ لأن قضية التفريغ نفي جميع الصفات ما عدا الصفة المثبتة بعد إلا وأنت إذا قلت : ما جاءني أحد إلا ضاحك لم تنف عنه سائر الصفات من العلم والحياة والحسن وغيرهما مما لا ينفك عنه

قلنا : الجواب من وجهين :

أحدهما : أن المقصود نفي ما يضاد الصفة المثبتة دون غيره مما لا يضادها ؛لأنه إذا ثبت أحد الضدين انتفى الآخر

وأما غير المضاد فلا يرد النفي عليه لعدم الضدية ، فالمستفاد من النفي والإثبات المفيد للحصر هاهنا نفي أحد الضدين وإثبات الآخر

والثاني : أنّ هذا جواب لمن نفى تلك الصفة المثبتة دون غيرها من الصفات ، وإذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالاً كقولك : ما مررت بزيد إلا أبوه قائم ، وما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم

وأما الواقعة بعد النكرة نحو : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، فالأجود أنها صفة ، ويجوز أن تكون حالاً عند من جوز الحال من النكرة ، ويجوز دخول الواو معها حينئذٍ فيقول : ما مررت بأحد إلا وزيد خير منه ، وما كلمت أحداً إلا وزيد حاضر ، وتلزم الواو هاهنا لعدم العائد

وأما كون الجملة بدلاً من أحد فلا يجوز ؛ لأن الجملة لا تبدل من المفرد ، وكذلك لا يكون منصوبة حملاً على الاستثناء لأنه لا يستثني بـ(إلا) إلا المفرد دون الجملة كغير ، وفي التنزيل على الوصف ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [1].

وأما قوله ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [2]فدخول الواو يقوي الحال من النكرة ؛ لأنّ الصفة لا يدخل معها الواو ، وقد قيل : إنها صفة ، وشاع دخول الواو معها تشبيها لها بالجملة الحالية ، وكذا قيل[

---

[1] – الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء

[2] – الآية ٤ من سورة الحجر ، وينظر : مغني اللبيب ٤٧٧ ، و٥٦٥

[3] – مغني اللبيب ٤٧٧

[٣] في قوله تعالى ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ [٤] إنّ الجملة صفة للنكرة ، وشاع دخول الواو لما كانت صورة الجملة في الصفة كصورتها إذا كانت حالاً ، ويجوز أن تكون حالاً ، والواو تقوى ذلك
وأمّا حذف المستثنى فإنه يجوز تخفيفاً عند قيام قرينة تدل على خصوصيته قال أبو سعيد[٥] : " وإنما يحذف مع (إلاّ) و (غير) ، وبعد (ليس) خاصة دون غيرها من أدوات الاستثناء ، كقولك : (أكرمت زيداً ليس إلا) أي : (ليس المكرم إلا زيداً) و (ضربت عمراً ليس غيراً ، أي : ليس المضروب غير عمرو) فحذف تخفيفاً لدلالة ما تقدم عليه ، ولو قلت : جاء القوم إلا أو لا يكون إلا أو لا يكون غير لم يجز لأمرين :
أحدهما : لعدم القرينة الدالة على المستثنى
والثاني : لأنه لم يقع بعد (ليس) ، قال الأخفش [٦]" إذا أضفت غيرا ، و قلت : جاءني زيد ليس غيره " جاز رفع (غير) على أنّه اسم (ليس) ، وخبرها محذوف ، أي : ليس غيره جائياً ، وجاز نصبه على أنه خبر (ليس) ، واسمها مضمر ، أي : ليس الجائي غيره.وإذا لم تضفها جاز فيها ثلاثة أوجه : البناء على الضم ، تشبيهاً لها بالغايات،ونصب الراء ؛ لأنّ المضاف إليه منوي كـ[قوله]
[٥٤٥] يا تيم تيم عدي[١]
وتنوين غير عوضاً عن المضاف إليه كتنوين (كل) و(بعض)

---

[4] – الآية ٢١٦ من سورة البقرة

[5] – انظر ابن يعيش ٢/٩٥

[6] – شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٦ ، والرضي ٢/١٣٣

[1] – تقدم في الشاهد رقم :

[خبر كان]

متنٌ : " خبر كان [وأخواتها] هو المسند بعد دخولها ، مثل : (كان زيدٌ قائماً) ، وأمره على نحو : خبر المبتدأ ، و يتقدم [على اسمها] معرفة ، وقد يُحذف عامله في مثل : " الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخير [وإنْ شراً فشرّ]، ويجوز في مثله أربعة أوجه : ويجب الحذفُ في مثلِ : (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) أي : لأن كنت [منطلقا انطلقت][(١)]"

الشرح [(٢)]: " المسند " هو الجنس ، و " بعد دخولها " فصل به ما يشاركه في الإسناد كـ(خبر المبتدأ) و (خبر إنّ) و (خبر لا) ، ولم يتعرض المصنف في المرفوعات لاسمها صريحاً بل ضمناً ؛ لأنّه قال : " اسم ما ولا المشبهين بـ(ليس) " ، و(ليس) من أخواتها ؛ فيلزم الاشتراك في رفعها للاسم ، واسمها مشبه بالفاعل لإسنادها إليه ، وخبرها مشبه بالمفعول بكونه منصوباً بعد مرفوع ، وليسا بفاعل ومفعول ؛ لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر ، فالثاني هو الأول ، والفاعل غير المفعول ، ووضعها لتقرير الشيء وصفته ؛ فلذلك احتاجت إلى جزأين .

وزعم الكوفيون[(٣)] أنّ الخبر منصوب على الحال ، وهو ضعيف لأوجه :

أحدها : أنّ الحال يسوغ حذفها ، وليس كذلك / المنصوب بعدها . ١٠٩/ب

والثاني : أنّ الحال تأتي بعد تمام الكلام ، ولا يتم بكان الناقصة مرفوعها كلام والثالث : أنّ خبرها قد يكون معرفة بالإضمار واللام ، وذلك لا يقع حالاً

---

(١) – الكافية: ١١٣

(٢) – الكتاب : ٢٥٧/١ ، وابن يعيش على المفصل : ٩٧/٢ – ٩٨/٢ ، وشرح الكافية للمصنف : ٥٦٣/٢- ٥٦٧ - شرح الكافية للرضي : ١٤٢/٢- ١٥٢ ، و الفوائد الضيائية ٤٣٥/١

(٣) – ينظر معاني القرآن للفراء : ٢٨٠/١- ٢٨١

ومن أمثلة الأخبار المشكلة في التنزيل ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ ﴾ [١] (إن أوحينا) اسمها ، و(عجباً) خبرها ، و (للناس) يتعلق بكان ، أو بمحذوف ؛ لأنّه نعت النكرة تقدم عليها ، ولا يتعلق بـ(أوحينا) ؛ لأنّ (ما) في (صلة) (أن) لا تتقدم عليها ﴿ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [٢] ن قرأ [٣]برفع(عاقبة) جعل (السوء) خبرها ،ومن نصب (عاقبة) جعلها الخبر ، و (السوء) اسمها ، و (كيف كان عاقبة المكذبين)كيف خبرها ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [٤]، أي : ما كانت التولية نحو المسجد الحرام إلا كبيرة ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [٥]،و ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦]وما شاكله اللام تتعلق بمحذوف ،وهو خبر كان أي : مريداً ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [٧]فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين المنصوب خبرها ،و (أنْ) وما بعدها اسمها ، ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ [٨] (أولات)خبرها ، ﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [٩]وما شاكله فيها أوجه :

---

[١] – الآية ٢ من سورة يونس

[٢] – الآية ١٠ من سورة الروم

[٣] – البحر ١٦٤/٧ ، والكشف ١٨٢/٢ ، والإتحاف ٣٤٨ ،

[٤] – الآية ١٤٣ من سورة البقرة

[٥] – الآية ١٤٣ من سورة البقرة

[٦] – الآية ١٧٩ من سورة آل عمران

[٧] –الآية ٥٦ من سورة النمل ، ٢٩ من سورة العنكبوت

[٨] – الآية ٦ من سورة الطلاق

[٩] – الآية ١٧ من سورة الذاريات

أجودها : أنّ (ما) زائدة ، و (يهجعون) الخبر ، و (قليلاً) منصوب به وقيل : (ما) مصدرية في موضع الرفع بـ(قليل) ، ويضعفه أنّ (قليلاً) صفة لوقت ، فلا تكون خبراً عن الجثة ، وأنّه قد وصف بقوله : (من الليل) فلا يعمل ، وقيل : (ما) المصدرية بدل من اسم كان ، و (قليلاً) خبرها ، ويضعفه أن (قليلاً) نعت لوقت ؛ فلا يكون خبراً عن الجثة .
وقيل : (ما) نافية ، ويضعفه جعل (قليلاً) خبراً عن الجثة ، ولأن (من الليل) يتعلق بـ(يهجعون) ؛ فيؤدي إلى تقديم ما في خبر النفي عليه ، وكذا لا ينصب (قليلاً) بـ(يهجعون) و" ما" نافيه أو مصدرية ؛ لأنّ ما في خبرهما لا يتقدم عليهما ، وإذا كان الخبر مفرداً فالقسمة تقتضي تعريفهما أو تنكيرهما ، أو تعريف الأول وتنكير الثاني أو بالعكس .فإن كانا معرفتين كنت مخيراً في رفع أحدهما ونصب الآخر إذا كانا متساويين في التعريف ، كقولك : صار أخوك غلامك ، بخلاف خبر المبتدأ فإنه [يحكم]بأن الثاني هو الخبر على ما تقدم في المبتدأ ؛ لعدم الفائدة لاشتراكهما في الإعراب . وأمّا هاهنا فالإعراب مختلف ، فتظهر فائدة التقديم عند الحاجة إلى المنصوب ، وإن كان أحدهما أوغل في التعريف كان أحق بالاسم كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [1] و ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [2] فإنّ والفعل أحق بالاسم لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ الواقع بعد (إلاّ) أخص مما قبلها ؛ لأنه إيجاب بعد النفي ، والأخص أحق بالاسم ، والأعم أحق بالخبر
والثاني : أنّ ما بعد (إلاّ) مثبت ، وما قبلها منفي ، والنفي يتناول الخبر ؛فكان ما قبلها الخبر .
والثالث : أن (أنّ) والفعل بتأويل المصدر ، فشابها المضمر في البناء ، وفي عدم الوصف ، وفي الافتقار إلى مفسر ؛ لأنهما يفسران بالمصدر، والمصدر يفسر بالظاهر وكانا أحق بالاسم كالمضمر .
وأما ارتفاع ما بعد (إلاّ) في قول الشاعر[1] :
[٥٤٦] وقد علّم الأقوام ما كان داءَها بثهلانَ إلاّ الخزيُ ممن يقودُها
فلأمرين :

---

[1] – الآية ٨٢ من سورة الأعراف

[2] – الآية ٢٥ من سورة الجاثية

[1] – ينسب للمغلس بن لقيط الأسدي ، والبيت من شواهد الكتاب ٥٠/١ ، والمحتسب ١١٦/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٧ ، وشرح كتاب سيبويه للبطليوسي ٨٤٤/٢

أحدهما : التساوي ؛ لأنّ ترجيح الأول بإضافته إلى مضمر يقابله وقوع الثاني في سياق الإيجاب .
والثاني : أنه قد اشتهر بهذا ، فأراد أن يثبت أن سبب ذلك الداء هو الخزي ممن يقودها ، فرفعه لأنه المقصود بالإثبات
وأما قوله تعالى ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ [1] فدخول الباء في قوله تعالى ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [2] يقوى كون الثاني خبراً ؛ لأنّ الباء إنما تدخل في الخبر .
والقسم الثاني : كونهما نكرتين ، فإن كان في الإيجاب اشترط كون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدماً ، نحو : كان عليك مال ، وأصبح عليك حق ، وقد جاء على خلاف ذلك ، قال الشاعر [3]
[٥٤٧] ما دام فيهن فصيلٌ حَيَّا وقد دنا الليل فهيّا هيّا
فـ(فصيل) اسمها و(حيا) خبرها
وأما في النفي فقد جاءا نكرتين ، قالوا : ما كان أحد خيراً منك ، وما كان أحد مثلك ، وإذا كانت إحداهما أعمّ كانت أحق بالخبر ، والأخص أحق بالاسم فتقول : ما كان أحد مثلك ، وما كان مثلك أحداً وأحدٌ ، وإن كان أعم من (مثل) إلا أنّه واقع موقع إنسان إذ المماثلة في الإنسانية لا ينفك منها أحد
وأما إذا قلت : ما كان مثلك إنساناً ، أو ما كان خير منك آدمياً أو أحداً لم يستقم إلا أن تريد به المدح وإدخاله في حيز الملكية ، كما قال الشاعر
[٥٤٨] فلستَ لإنسيٍّ ولكن لملأَكٍ ننـزَّلَ من جوِّ السماء يُصَوِّبُ [1]
أو الذم وإدخاله في حيز البهيمية ، وإخراجه من الإنسانية .
وأمّا إذا تساويا في العموم ، فأنت مخير أيهما شئت جعلته الخبر كما في المعرفتين إذا تساويا .

---

(1) – الآية ١٧٧ من سورة البقرة

(2) – الآية ١٨٩ من سورة البقرة

(3) – الرجز : لابن ميادة ، والبيت من شواهد الكتاب ٥٦/١ ، والمقتضب ٩١/٤ ، وشرح المفصل ٩٦/٧ ، و١١٥ ، والخزانة ٥٩/٤-٢٧٢/٩

(1) – اختلف في قائله فقيل : علقمة الفحل ، وهو في ملحق ديوانه ١١٨ ، وقيل لمتمم بن نويرة ، وهو في ديوانه ٨٧ ، وقيل لرجل من عبد القيس ، وقيل لأبي وجزة ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٨٠/٤ ، وإصلاح المنطق ٧١ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٨٤٣ ، شرح أشعار الهذليين ٢٢٢/١ ، و

١١٠/أ

وفرق بين النفي والإثبات / أنّك تقدر على نفي خبر كل أحد وإثباته للمخاطب ، ولا يمكنك إثبات الخبر لكل أحد .

وإذا قلت : ما كان رجل صالح مشبهاً زيداً في الدار ، فأنت ذامّ لزيد ؛ لأنّك نفيت شبه الرجل الصالح له ، ولو قلت : ما كان رجل صالح مشبهٌ زيداً في الدار فأنت مادح لزيد ؛ لأنّك أثبت شبه الرجل الصالح له ، وفي الدار خبر كان

والقسم الثالث : كون الاسم معرفة والخبر نكرة ، وهذا أصل الإخبار ، وفي التنزيل ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [٢] ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣] ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ [٤] وقرئ شاذاً [٥] بالرفع على جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة .

وتقول : (كان الرجل آدمياً) ولا يجوز (كان الآدمي رجلاً) ؛ لأن (آدمياً) أعم من (رجل) إذ يعم الرجل والمرأة ، وحق الاسم أن يكون أخص من الخبر

والقسم الرابع : كون الاسم نكرة والخبر معرفة ، ولا يأتي إلا في ضرورة الشعر وإنما جاء في (كان) لتغايرهما في الإعراب ؛ فيستفاد من ذلك موافقة القوافي بخلاف المبتدأ والخبر فإنهما متساويان في الإعراب ، فلا يستفاد بذلك فائدة .

ومما جاء من ذلك قول حسان[١]:

[٥٤٩]كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وقول القطامي[٢] :

---

(2) – الآية ١٥٢ من سورة النساء

(3) – الآية ٤٧ من سورة الروم

(4) – الآية ٣٥ من سورة الأنفال

(5) – رويت قراءة الرفع عن عاصم ، والأعمش ، وغيرهم ينظر : المحتسب ٥٤٠/٢ الكشاف ١٢٥/٢ ، والبحر ٤٩٢/٤ ،

(١) – ديوان حسان : ٧١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٩/١ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، والمحتسب ٢٧٩/١ ، وابن يعيش ٩٣/٧ ، والهمع ، ومغني اللبيب ٤٥٣،٥٩١ ، ٦٩٥ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، و٢٣١ ، ٢٨٥ ، و٢٨٧ ، و٢٨٩ ، و٢٩٣

[٥٥٠]قفي قبل التفرقِ يا ضباعاً ولا يك موقفٌ منك الوَداعا

وقول الآخر[٣] :

[٥٥١]فإنك لا تبالي بعد حولٍ أ ظبي كان أمكَ أم حمارُ

وقول الآخر :[٤]

[٥٥٢] ألا من مبلغ حسان عني أسحر كان طبّكَ أم جنون

وقول الآخر [٥]:

[٥٥٣] أ سكران كان ابن المُراغة إذ هَجا تَميماً ببطن الشام أم مُتساكرُ

فهذه الأبيات استدل بها سيبويه[٦] على جعل الاسم نكرة والخبر معرفة ، وردها المبرد[١] إلى القياس بالتأويل .

فأما البيت الأول فيروى (يكون مزاجُها عسلاً وماءُ) ، ورفع المزاج ونصب العسل ظاهر ، وأمّا (ماءُ) فارتفاعه على أنه فاعل ، أي : وخالطه ماءٌ ، ودل المزاج على الفعل ، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أي : وفيه ماء ، ويروى (يكون مزاجها عسلٌ وماءُ ، برفع الجميع على أنّ فيها ضمير الشأن ، ورواية صاحب الكتاب بنصب المزاج ورفع العسل [٢]، وفي تأويله وجهان :

أحدهما : أنّ مزاجها نصب على الظرف ، فخبرها ظرف [مقدم] .

والثاني : أنّ العسل جنس فيقرب حكم نكرته من معرفته .

وأما البيت الثاني فأنشده الأخفش (ولا يك موقفاً منك الوداعا) [٣]

---

[٢] – البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٤٣/٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وشرح المفصل ٩١/٧ ، ومغني اللبيب ٥٩١ ، والخزانة ٢٨٥/٩ ، و٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣

[٣] –نسب هذا البيت لخداش بن زهير ، وقيل : هو لشروان بن فزارة ، وهو من شواهد الكتاب ٤٨/١ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩٤/٧ ، والخزانة ١٩٢/٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ٢٩٤

[٤] – البيت لأبي قيس بن الأسلت ، وهو في ديوانه ٩١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٩/١ ، واللسان (طبب) ٥٥٤/١ ، والخزانة ٢٨٩/٩ ، ٢٩٥

[٥] – قائله الفرزدق : وهو في ديوانه ٤٨١ (الصاوي) ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٩/١ ، والخصائص ٣٧٥/٢ ، و ٢٩٣/٣ ، واللسان (سكر) ٣٧٣/٤ ، والخزانة ٢٨٨/٩-٢٩١ ، ويروى : (بجوف الشام)

[٦] – الكتاب : ٤٩/١

(1) – قال المبرد في المقتضب ٩١/٤ : " وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد "

(2)– الكتاب ٤٩/١

(3) – لم أجده في المعاني ، وينظر : شرح المفصل ٧/ ٩٤ ، ومغني اللبيب ٥٩١

بنصبهما فـ(موقفاً) مصدر لـ(قفي) ، وقد فصل بين الفعل ومصدره بأجنبي ، واسم (يك) مضمر فيها ، أي : ولا يك ذلك الموقف الوداعا ، ولا ضرورة على هذا
وقيل : الذي سهَّل ذلك أنّ (موقفاً) تخصص بالوصف ، وأنّ (الوداع) مصدر وتعريف المصدر يقارب نكرته .
وقيل : الوداع مفعول (قفي) أي : قفي الوداع بمعنى أخِّريه ، أو مفعولاً من أجله ، أي : لأجل الوداع ، وخبر (يك) محذوف دل عليه الوداع أي : ولا يك موقف منك وداعاً ، ويجوز أن يكون الوداع منصوباً بـ(موقف) ، و (يكون) يك تامة ، ولا تكون ناقصة ، و(منك) الخبر لئلا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي .
وأمّا الأبيات الثلاثة فتروى برفع (ظبي) و(سكران) و(سحر) ونصبها ، وقد رد المبرد [٤] على سيبويه وقال : " الاسم في هذه الأبيات مضمر تقديره : كان هو أمُّكَ ، وكان هو ابن المراغة ، وكان هو ظنك ، والمضمر معرفة ، فلم يقع اسمها نكرة " وانتصر قوم [٥] لسيبويه وقالوا : هذه الضمائر تعود على نكرة ، فهي نكرة ؛ لأنّ النكرة تفسرها وتوضحها ، والمفسَّر لا يكون أعرف من المفسِّر ؛ لأنه استفيد إيضاحه منه ، وبدليل دخول (رب) على الضمير المفسر بالنكرة
وضعف قوم هذا الانتصار ، وقالوا : لا نسلم أنّ الضمائر وإن عادت على النكرة فهي معرفة ، ولذلك يمتنع وصفها ، ويجوز الابتداء بها كقولك : ضربت رجلاً وهو راكب ، وجاز وقوعه اسم كان ، كقولك : جاءني رجل وكان راكباً ، ولو كان الضمير نكرة لم يجز ذلك ، والضمير أعرف مما يعود إليه بدليل : زيد ضربته فإن الضمير أعرف من (زيد) عند الأكثر ، فكذلك ضمير النكرة أعرف من النكرة .
وإنما الاعتذار عن سيبويه أنّ ما بعد حرف الاستفهام مرفوع بـ(كان) مقدرة يفسرها الظاهرة ، وخبرها مثل خبر الظاهرة تقديره : أكان ظبي أمك أم حمار ، وهذه صورة النزاع ، ونقض هذا الاعتذار بأمرين :
أحدهما : أنّه يجوز أن يكون ما بعد الهمزة مرفوعا بالابتداء .
وجوابه : أنه إذا حصل التفسير بالفعل كان الحمل عليه أولى ؛ لأنّ الاستفهام يطلب الفعل .
والأمر الثاني : أنّ (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام يكون ما بعدها معادلا لما بعد الهمزة ، وإذا قدرت (كان) بعد الهمزة امتنعت المعادلة .

---

[4] – المقتضب ٤/٩٥ بتصرف ، وينظر شرح الرضي

[5] – ابن يعيش ٧/٩٥

وجوابه : أنه لما وجب حذف (كان) لأجل المفسر كانت في حكم العدم ، فلم تمتنع المعادلة ، ومن روى بالنصب فهو خبر (كان) ، والمرفوع بعدها اسمها

وقوله /[1] : (أم حمار) و (أم متساكر) و(أم جنون) مرفوعة على أنها خبر مبتدأ محذوف ؛ لامتناع عطف المرفوع على المنصوب ، وقد عطف جملة اسمية على جملة فعلية . ١١٠/ب

ويجوز أنْ يكون المرفوع بعد الهمزة بمنزلة المنصوب على أنّه خبر ، ويكون من القلب الذي شجع عليه أمن الإلباس من حيث أنّه قد عُلم أنّ الاسم أحق بالمعرفة والخبر بالنكرة ، لكنه قلب فجعل الخبر اسماً في الصورة دون المعنى .

والذي يسوغ تقدم الاسم عليها لكونه خبراً في المعنى ، ويسوغ حذف التاء من (كان أمك) نظراً إلى كونه اسماً في اللفظ ، فيكون كونه اسماً في اللفظ سبب حذف التاء ، وكونه خبراً في المعنى سبب جواز تقدمه على (كان) ، ونظيرها رفع المفعول ونصب الفاعل عند عدم اللبس كقوله [1]:

[٥٥٤] غداة أحلت لابن أصرمَ طعنةٌ حصينٍ عبيطاتِ السدائفِ والخمرُ

وتكون أخبارها جملة اسمية وفعلية ، وظرفا ، و لا يخبر عن (ليس) بفعل ماض ؛ لأنها لنفي الحال ، ولا عن (صار) ؛ لأنها للانتقال إلى زمن الحال ، ولا عن (ما زال وأخواتها) ؛ لأنّها تدل على استمرار خبرها لاسمها ، ولا يحسن : كان زيد قام ويكون زيد يقوم ؛ لأنّ زمن الخبر مفهوم من لفظها ، فيستغنى عن أحدهما بالآخر ، فإن دخلت (قد) مع الماضي صح لتقريبه من زمن الحال .

وأمّا قوله تعالى ﴿ إِن كَا نَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ﴾ [2] وقوله تعالى ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [3] فقال المبرد [4]" إن كان لقوتها ، وأنها عبارة عن الأفعال لم يغيرها الجزاء إلى الاستقبال ؛ فعلى هذا تكون قد مقدرة في خبرها ، والأصح أن حرف الشرط قلبها إلى

---

(1) – أراد الكلمات المذكورة في الأبيات المتقدمة

(1) – البيت للفرزدق ، في ديوانه ٢٥٤/١ ، وهو من شواهد الكامل ٣٧٠/١ ، و الإنصاف ١٨٧/١ ، وشرح المفصل ٣٢/١ ، و٧٠/٨ ، والتصريح ٢٦٠/٢

(2) – الآية ٢٦ من سورة يوسف

(3) – الآية ١١٦ من سورة المائدة

(4) – المقتضب ٩٧/٣ ، ٨٦/٤

الاستقبال كسائر الأفعال ، ولا تحتاج إلى تقدير (قد) في خبرها لمغايرة مدلولها في التقدير لمدلول خبرها ، وأمّا (كان زيد يقوم) فعلى مكانة الحال ، وقد جاء خبرها أمراً في الشعر قال
[٥٥٥]وكوني بالمكارم ذكريني [٥]

---

[5] – هذا شطر بيت منسوب لبعض بني نهشل ، وعجزه

ودلّي دلَّ ماجدةٍ صَناعِ

: والبيت من شواهد النوادر لأبي زيد ، وسر الصناعة ١/٣٨٩ ، ومغني اللبيب ، والهمع والخزانة ٩/٢٦٦ ، ٢٦٧

قوله : وقد يحذف عامله في مثل « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر »[1] و « المرء مقتول بما قَتَل به إن خنجراً فخنجرٌ ، وإن سيفاً فسيف »[2] ، ويجوز في هذه وما شاكلها أربعة أوجه :
أجودها : نصب الأول على أنّه خبر (كان) ، ورفع الثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : إنّ كان عمله خيراً فجزاؤه خير ، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر ، وإن كان الذي قتل به خنجراً فجزاؤه خنجر ، وإن كان الذي قتل به سيفاً فجزاؤه سيف .
والوجه الثاني : رفع الأول ونصب الثاني ، وهو أضعفها ؛ لأنّه من تقدير عامل فيهما ، وإذا قدرت كان رافعة للأول ، فلا يخلو إما أن تكون تامة أو ناقصة وتقدير التامة ضعيف لوجهين :
أحدهما : أنها قليلة الاستعمال ، وما قلّ استعماله قلّ حذفه ، وما كثر استعماله قوي حذفه .
والثاني :أنّ تقديرها يصير الثاني كأنه أجنبي من الأول ،والمعنى على تعلقه به ،وإنما يكون ذلك في الناقصة ،وتقدير الناقصة إن كان في عمله خير ، وذلك ضعيف لوجهين :
أحدهما : كثرة الحذف .
والثاني : أنه يكون مخصوصاً ، وليس المعنى على الخصوص بل على التعميم .
وأما ضعف نصب الثاني فإنّه لا يخلو أما أن يقدر الناصب : إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خيراً ، وإمّا أن يقدر : إن كان عمله خيراً فيجزى خيراً
والتقدير الأول ضعيف لوجهين :
أحدهما : حذف فاء الجزاء الموجودة في اللفظ
والثاني : حذف الفعل على غير قياس ، وحذف المبتدأ بعد الفاء على القياس والتقدير الثاني ضعيف لوجهين :
أحدهما : أنّ تقدير المبتدأ بعد الفاعل القياس ، وتقدير الفعل بعدها على غير قياس .
والثاني : أن الفعل المضارع إذا وقع جواب الشرط لم يحتج إلى الفاء بل يكفي تأثير حرف الشرط فيه في إفادة الربط بين الجزاء و الشرط
والوجه الثالث : رفعهما ، فأمّا رفع الثاني فعلى القياس ، وأمّا رفع الأول فقد مضى تضعيفه .

---

[1] – الكتاب ، والإيضاح على المفصل ٣٨٠/١ ، وابن يعيش ٩٧/٢ ، والرضي

[2] – ينظر : الكتاب ٢٥٨/١ ، وابن يعيش ٩٦/٢ ، ٩٧ ، ومجمع الأمثال ٣٤١/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٢/١

والوجه الرابع : نصبهما ، فأما نصب الأول فعلى القياس السابق ، وأما نصب الثاني فقد مضى تضعيفه ، وهذان الوجهان متوسطان ؛ لأنّ الأول قوي ، والثاني ضعيف لخروجه عن القياس في الجزأين ، وهذان الوجهان أحد الجزأين فيهما على القياس ، والآخر على غير القياس ، فلذلك كانا متوسطين ، وقول النعمان بن المنذر :

[٥٥٦]قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيء إذا قيلا ؟[١]

يتوجه على الأربعة الأوجه ، رفعهما ، ونصبهما ، ونصب الأول ورفع الثاني ، وبالعكس ، وتقدير الرفع : إن وقع حق ، وإن وقع كذب ، أو كان فيه حق ، أو إن كان فيه كذب .

وقولهم [٢]: " ألا طعام ولو تمراً "، أو ائتني بدابة ولو حماراً ، وادفع الشر ولو إصبعاً يجوز نصبها على أنّه خبر كان ، ورفعها بكان التامة ، أو بفعل لازم ، أي : حصل أو وقع .

وأمّا قول الشاعر[٣] :

[٥٥٧]أبا خُراشَةَ إمّا أنت ذا نَفَرٍ فإنّ قومي لم تأكُلهمُ الضَّبُعُ/ ١١١/أ

فهو مثل قولهم : إما أنت منطلقاً انطلقت ، ومذهب البصريين[٤] أنّ أصلها (لإن كنت منطلقاً انطلقت) ، فحذفت لام العلة على القياس الجائز في حذفها مع أن توصل الفعل - وهو انطلقت - المعلول إلى (إن) فنصبها ، وحذفت (كان) اختصاراً ، وعوض عنها (ما) ، ولذلك كان حذفها واجباً ؛ لئلا يجمع بين المعوض والمعوض ، وحسّن حذف الفعل أنّ (إن) الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ كـ(إن) الشرطية لاشتراكهما في طلب الفعل ، ثم وجب أن يكون الضمير المتصل منفصلاً لعدم ما يتصل به ، وأدغمت النون في الميم من (ما) فصار إمّا أنت منطلقاً انطلقت .

وقد جوز المبرد[١] ظهور الفعل بعد (إما) ، وجعل (ما) زائدة لا عوضاً ، والأكثر أنها عوض ، فيمتنع الإظهار ، وتقدير الناصب : لإن في البيت بقيت أو سلمت ، ولا يكون منصوباً بقوله :لم تأكلهم الضبع ؛ لأنه

---

[١] – النعمان بن المنذر آخر ملوك المناذرة في الحيرة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٠/١ ، وابن يعيش ٩٦/٢ ، ومغني اللبيب ٨٦

[2] – ينظر الكتاب ٢٦٩/١،٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ٤١٧/١

[3] – قائله العباس بن مرداس ، وهو في ديوانه ١٢٨ : والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٣/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، والإنصاف ٧١/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والتذييل والتكميل ٢٣٢/٤ ، والهمع ٢٣/١ ، والخزانة ١٣/٤، ١٤ ، ٢٠٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٢٦٥/٤

[4] – الكتاب ٢٩٣/١ ، ١٤٩/٣ ، ٣٣٢ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، والإنصاف ٧١/١

[1] – المقتضب ٢٩/٣،شرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٢ ،

خبر إنّ فلا تعمل فيما قبلها ، ويقول البصريون : إمّا أنت منطلقاً انطلق معك ، برفع الفعل ، ولو كان جزاء لجزمه ،
وذهب الكوفيون[٢] إلى أنّ (أن) المفتوحة هاهنا في معنى الشرطية ، وما زائدة ، والفعل محذوف على ما ذكرنا ، وعندهم القراءة بفتح الهمزة وكسرها ي قوله تعالى ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [٣] سوى لأن المفتوحة عندهم بمنزلة المكسورة ، ويقوى ما ذهبوا إليه وقوع الفاء في جوابها في قوله : (فإنّ قومي لم تأكلهم الضبع)[٤] ،وما ذكر البصريون من تقدير الفعل فعلى خلاف الأصل ، وأما قول الشاعر[٥] :

[٥٥٨]إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر

فالأولى مكسورة ؛ لأنها شرطية لظهور الفعل معها ، والثانية مفتوحة ، ويقوي مذهب الكوفيين أنها للجزاء ، وقوع الفاء جواباً للشرطين ، وأمّا على مذهب البصريين أنها علة فتكون الفاء جواباً للشرط .وأمّا العامل في العلة فيحتمل أمرين :
أحدهما : ما تدل عليه يكلأ أي : حفظت
والثاني : أن يكون (يكلأ) هو العامل ، وهو المعلول ، ولا يمنع من ذلك تقديم المعمول على المبتدأ .وأما تقديمه على فاء الجزاء ، ففيه نظر ، وقال المصنف في شرح المفصل[٥٦] :" أن قوله : (فالله يكلأ) جواب للشرط ، ومعلل لقوله [٧](إمّا أنت مرتحلا)
وصح أن يكون لهما جميعاً ؛ لأن الشرط والعلة في معنى واحد ، فصح أن يعطف أحدها على الآخر ، ويجعل الجواب لهما جميعاً في المعنى ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ الفاء تصلح أن تكون جواباً للشرط .
وأمّا العلة فإن المعلول ناصب لها ، والفاء لا تنصبها فلا يصح وقوع الفاء جواباً لها بل يقدر للعلة ناصب كما ذكرنا .

---

[2] – الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٢٠

[3] – قرأ بالكسر حمزة ، وفتحها الباقون ينظر الكشف ١/٣٢٠

[4] – وهو البيت المتقدم

[5] – لم أعثر على نسبة للبيت وهو من شواهد شرح المفصل ٢/٩٨ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٤١٠ ، ٤١١ ، والخزانة ٤/١٩ ، ٢٠، ٢١ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٧ ، واللسان (أما) ١٤/٤٧

[56] – الإيضاح على المفصل ١/ ٣٨٣

[7] – في البيت المتقدم

متن : "اسم إن وأخواتها هو : المسند إليه بعد دخوله ، مثل : إنّ زيداً قائماً " [1]

الشرح [2]: " المسند إليه" هو : الجنس و " بعد دخولها " فصل به كل مسند إلى غير اسمها ، وقد تقدم تحقيقه مع خبرها [3].

---

[1] – الكافية : ١١٤

[2] – شرح المصنف ٥٦٨/٢ ، وشرح الرضي ، و الفوائد الضيائية

[3] – ينظر ما تقدم في باب المرفوعات ص

• [المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس]

متنٌ : " المنصوبُ بـ(لا) التي لنفي الجنس هو :المسند إليه بعد دخولها ،يليها نكرةً مضافاً ،أو مشبَّهاً بالمضاف مثل :(لا غلامَ رجلٍ) ،و (لا عشرين درهماً لك)" [1]

الشرح [2]: هذا السادس من المفعولات المنصوبات المشبهات بالمفعول ، و " المسند إليه " جنس ، و " بعد دخولها " فصل به كل مسند إلى غير المنصوب بها ، وإنما ذكر بقية القيود لأنّه لو ترجم بـ(اسم لا) لاستغنى عن بقية القيود ، وإنما عملت النصب ؛ لأنها أشبهت (إنّ) من خمسة أوجه :

أحدها : اشتراكهما في تلقي القسم .

والثاني : اشتراكهما في التأكيد ، فإنّ (ما) لتأكيد النفي ، كما أن (إنّ) لتأكيد الإثبات .

والثالث : أنها نقيضة (إنّ) ، وهم يحملون الشيء على نقيضه حملاً لأحد الطرفين على الآخر ؛ لتلازمهما في الذهن ، فإذا أعطي أحدهما حكماً أعطى الآخر الملازم مثله .

والرابع : اشتراكهما في طلب التصدر .

والخامس : اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر ، فلما ناسبها في هذه الأوجه عملت عملها ؛ ليظهر بذلك تأثير الشبه ، وقد مثل المصنف بالمضاف والمطول ، وهو العامل فيما بعده ، ومن أمثلته : لا طالعاً جبلاً ، و (لا حسناً وجهه عندك) وهما معربان اتفاقاً ، وإنما أعرب المضاف لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ تركيبه مع (لا) يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، ولا ترد الصفة ؛ لأنها هي الموصوف ، والمضاف غير المضاف إليه

والثاني : أن المضاف إليه يعاقب التنوين ، وما فيه تنوين لا يبنى

والثالث : أن المضاف إليه يكسب المضاف إعراباً نحو : (قبل) و (بعد) وأما (كم) و (لدن) فلإيغالهما في شبه الحرف ، وأما المطول فإنه يشبه المضاف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأول عامل في الثاني كالمضاف .

---

[1] - الكافية : ١١٥

[2] - الكتاب ٢/٢٧٤-٢٨٧، والمقتضب ٤/ ٣٥٧ – ٣٦٠ ، وشرح المصنف على الكافية : ٢/٥٦٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٥٣- ١٦٤ ، والفوائد الضيائية : ١/٤٣٧-٤٣٨

والثاني : أنّ الثاني مخصص للأول كالمضاف
والثالث : أنّ الثاني من تمام الأول كالمضاف إليه ، فلذلك أعطى حكمه في الإعراب .

متن : " فإن كان مفرداً فهو مبنيٌّ على ما يُنصب به "[1].

١١١/ب

الشرح[2] : اختلف النحويون في المفرد فذهب / الأخفش والمبرد والمازني والفارسي وجماعة إلى أنه مبني[3]،وذهب الزجاج والسيرافي والرماني والكوفيون إلى أنه معرب[4].

وكلام سيبويه [5]يحتمل الأمرين ؛ لأنه قال : " (لا) تعمل فيما بعدها بنصبه بغير تنوين ، وترك التنوين لازم لأنها مع ما بعدها كـ(خمسة عشر) " فذكر النصب يدل على الأعراب ، وذكر (خمسة عشر) يدل على البناء

حجة من قال بالبناء من ثلاثة أوجه :

أحدها : ذهاب التنوين لغير معاقب .

والثاني : تركيبها مع اسمها بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف

فإن قيل : التركيب يبطل عملها ! قلنا : نحن لا نحكم بالتركيب إلا بعد العمل

والثالث : أنه بني لتضمنه معنى الحرف الدال على عموم النفي ، بدليل : أنّ (لا رجل في الدار) أقوى في النفي من (لا رجل في الدار) ، فلو لم يقدر معه الحرف الدال على استغراق الجنس لاشتركا في قوة النفي ، وليس الأمر على ذلك عند النحويين .

فإن قيل : فالبناء يبطل عملها !.

قلنا : نحن تقدر عملها قبل البناء ، ولأنّه قد ظهر عملها في المضاف والمطول حجة من قال بالإعراب من ثلاثة أوجه :

أحدهما : العطف على لفظه بالمعرب ووصفه بالمعرب ، وإن خبرها معرب ، وعملها فيهما واحد

والثاني : أنّ العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة ، ولا أن يصير معرباً مبنياً والثالث : الأصل الأعراب بدليل اطراده في المضاف والمطول

---

(١) – الكافية : ١١٥

(٢) – الكتاب ٢٨٧/٢ ، والمقتضب / ٣٥٧/٤ – ٣٦٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٥٧٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١٥٣/٢ – ١٦٦ ، والفوائد الضيائية : ١/ ٤٣٨

(٣) –في الكتاب ٢٧٤/٢ قال " لا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين " وفي ٢٨٣/٢ شبهها بخمسة عشر

(٤) – الرضي ١٥٥/٢

(٥) – الكتاب ٢٨٣/٢

وإنما حذف التنوين لتنحط رتبتها عن رتبة الأصل أو للفرق بين جواب استفهامٍ يقتضي (لا) التي بمعنى (ليس) نحو : هل من رجل وهل رجل[1] ؟.

والجواب عن الأول : أنه وجدت علة البناء في الاسم ؛ فظهر تأثيرها ، ولم توجد في المعطوف ، ولا في الصفة ، ولا في الخبر ، فلا يلزم بناؤها بغير علة

وعن الثاني : أن البناء حصل بتضمن معنى الحرف مع التركيب لا بـ(لا)

وعن الثالث : وجود الفارق ، وهو ما تقدم في علة إعرابها .

وعن التنوين : أنه لا يحدث بعامل حتى يدل على حذفه على ضعف عامل آخر بل هو تابع لحركة الإعراب ، وأمّا الفرق بين الجوابين فهو يظهر بالأعراب ؛ لأنّ التي بمعنى (ليس) يرفع ، و التي بمعنى (إنّ) ينصب ، فلا حاجة إلى حذف التنوين .

ولنعد إلى تقرير البناء على مذهب من اعتقده ، وفي علّة ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه بني لتضمنه معنى (من) التي للتبعيض ؛ لأنّه إذا قال : لا رجل في الدار ، فكأنه قال : ليس بعض الرجال في الدار ، فيفيد العموم ؛ لأنّه لو كان جميع الرجال في الدار لكان بعضهم في الدار

والثاني : أنّه بني لتضمنه معنى (من) التي لاستغراق الجنس ؛ لأنه يؤكد بها النفي غالباً .

والثاني : أنه بني لتضمنه لام الجنس ، ولم يظهر معها حتى لا تدخل (لا) على معرفة في الصورة .

لا يقال : لو تضمن اللام لم يجز وصفه بالنكرة قياساً على " أمس الدابر " ؛ لأنا نقول تعريف أمس محقق ؛ لأنه موضوع لليوم الذي قبل يومك

وأما تضمن لام الجنس فإنه بمنزلة النكرة المفيدة للعموم ، فلذلك وصف على لفظه لا على معناه .

والوجه الثاني : هو المشهور ، والبحث عليه ، فنقول : هذه الأخبار أجوبة لأسئلة منطوق بها أو مقدرة ، والجواب يكون مطابقاً للسؤال في الخصوص والعموم والسؤال المطابق لقولك : لا رجل في الدار ، هل من رجل في الدار ؟

وقياس جوابه : (لا من رجل في الدار) بإعادة الحرف الدال على استغراق الجنس ، لكنه حذف لتوفر (لا) على[1] ما تقتضيه ، وضمن

---

[1] – جاء في إيضاح في حاشية النسخة " لأنه يجاب المستفهم بنحو : هل من رجلٍ بـ" لا رجلٌ في الدار ، ولا يجاب بـ" لا رجلَ لأنه في الأول نفى رجلا واحدا ، وفي الثاني نفى الجنس حاصل "

[1] – في النسخة (لتوفر على لا ما) وقد أثبت ما رأيته صوابا

الاسم معناه ، فأفاد العموم ، ولذلك لا يجوز : (لا رجل في الدار بل رجلان) ، ومثله في إفادة العموم (ما جاءني من رجل) لا يجوز (بل رجلان) ، ولهذا اختصت بالنكرة لأنها التي يمكن تقدير (من) معها لاستغراق الجنس ، وأما المعرفة فلا يمكن تقدير (من) الدالة على استغراق الجنس معها ؛ لأنها تبقى بها الواحد المتعقل في الذهن ، فيلزم من نفيه نفي ما عداه ، وذلك لا يتصور في المعرفة .

وأمّا السؤال المطابق لـ(لا) التي بمعنى (ليس) فإنه : هل رجل في الدار ؟، وجوابه لا ، أو (لا رجل في الدار) ، ولما كان الاستفهام عن واحد كان النفي واقعاً على ذلك الواحد ، بدليل أنه يقال : لا رجل في الدار بل رجلان ، ومثله : ما جاءني رجل بل رجلان ؛ لعدم الحرف الدال على استغراق الجنس ، وذلك أن النكرة صالحة لكل فرد من أفراد النوع على طريق البدل ، فالاستفهام عن ذلك الفرد ، والنفي يرد على ذلك الفرد .

هذا تحقيق مذهب النحاة ، وأرباب الأصول عندهم النكرة في سياق النفي تعمّ عند من قال بالعموم من غير تفصيل [٢]، والتحقيق ما قاله النحاة .

وأمّا بناؤه على ما ينتصب به ، فإن كان مفرداً نحو : (لا رجل) بني على الفتح لثلاثة أوجه :

أحدها : لصحته وطول الاسم بالتركيب كـ(خمسة عشر)

والثاني : أنه يتعذر بناؤه على الكسر ؛ لئلا يلتبس بالحركة التي يقتضيها الحرف المقدر معه ، ويتعذر بناؤه على الضم / لئلا يلتبس بحركة (إلا) التي بمعنى (ليس) ، فلذلك بني على الفتح .

١١٢/أ

والثالث : أنّ النفي لما خرج عن نظائره لاختصاصه بنكرة مسئول عنها مع حرف الاستغراق خرج عن نظائره إذ بني على الحركة التي كان يستحقها إعراباً وإن كانت النكرة مثناة أو مجموعة جمع سلامة نحو : لا مسلمين عندك ، ولا ضارين لك ولا ضاربات لك ، فهو مبني على ما ينتصب به عند سيبويه خلافاً للمبرد [١]

حجة سيبويه[٢] : أن علة البناء قائمة كما في المفرد ؛ لأنه جواب هل من مسلمين عندك ؟ وهل من ضاربين لك ؟ وهل من ضاربات لك ؟ فقد تضمن معنى حرف الاستغراق إذا فصل الجنس اثنين اثنين وجماعة جماعة ، ونظيره إضافة أفعل في قولك : (هما خير رجلين ، وهم خير

---

[٢] – قال في منهاج الوصول : ٣٠٩- ٣١٠ " لا يختلف من يرى أن للعموم صيغة بأن (ما) و (لا) و نحوها في نفي النكرة من ألفاظ العموم " بتصرف

[١] – المقتضب ٣٦٦/٤

[٢] – الكتاب ٢٩٠/٢

رجلين ،وهم خير رجال) أي :إذا فصل الجنس اثنين اثنين ،وجماعة جماعة .
وحجة المبرد من وجهين :
أحدهما : أنهما في حكم المعطوف ، والعطف يمنع البناء لطوله ، وزيادته على المفرد كالمطول .
والثاني : أنّه ليس شيء من المركبات ثني فيه الاسم الثاني وجمع
وجواب الأول أنه في حكم المعطوف في المعنى لا في اللفظ والعبرة بالطول باللفظ لا في المعنى
وعن الثاني : أنه لو سمي بالمركبات لثني الاسم الثاني وجمع نحو : حضرموتان وحضرموتون ، ومن نقض عليه بنحو : يا زيدان ، فلم يتعقل لأنه لم يقل أن علة الإعراب وجود النون حتى يقال : قد وجدت في المبني
وأما نحو : لا ضاربات لك ، ولا بنات ، ولا أخوات لك ، فالأجود بناؤه على الكسر لأنها حركة نصبه .
وحكى عن بعضهم أنه يبنى على الفتح ؛ لأن حمل النصب على الجر إنما كان في حالة الإعراب ، فإذا صار مبنياً رجعت حركة بنائه الأصلية إذ لا مانع منها
وأما التنوين فمنهم من يبنيه ؛ لأنه للمقابلة بمنزلة النون في جمع المذكر ، والأجود حذفه ؛ لأنّه وإن دل على المقابلة لا يخرج عن الدلالة على تمكن الاسم وذلك بناء في بناء ،

ومن أمثلة المبني مع (لا) في التنزيل ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [١] و ﴿ لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [٢] ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [٣] و ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [٤]، وفي هذه الصور لا يجوز أنْ يتعلق الجار والمجرور أو الظرف بالمنفي ؛ لأنّه كان يجب تنوينه إذ يصير مطولاً بنفيه ، و (من الله) يتعلقان بمحذوف على أنّه خبر أو صفة ، والخبر محذوف ، واليوم يتعلق بالخبر أو الصفة على تقدير حذف الخبر ، وهو (من أمر الله) و(عليكم) .

وأما ﴿ لا بشرى يومئذٍ للمجرمين ﴾ [٥]فيحتمل أن يكون مبنياً مع (لا) والظرف يتعلق بـ(المجرمين) ، ويحتمل أنْ يتعلق بـ(بشرى) ، ولم تنون لأنها لا تتصرف .

ومما يحتمل الأمرين قولك : (لا مرورَ بزيد) ، و (لا نزول على عمرو) ، و (لا أمر بالمعروف لك ، أو يوم الجمعة) إن تعلق حرف الجر بالمنفي وجب تنوينه ، لأنه صار مطولاً ، والنفي خاص لتقيده بالمتعلق بعده ، وعدم تضمنه لحرف الاستغراق ، وإن لم يتعلق بالمنفي كان النفي عاما لتضمنه معنى الاستغراق ، و (بالمعروف) يتعلق بـ(ذلك) ، وهو الخبر ، وكذلك يوم الجمعة .

ولو قيل : (لا أمر يوم الجمعة بالمعروف) لم يجز أن يكون يوم الجمعة الخبر ؛ لأن ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة

---

[١] – الآية ٢ من سورة البقرة

[٢] – الآية ١١٨ من سورة التوبة

[٣] – الآية ٤٣ من سورة هود

[٤] – الآية ٩٢ من سورة يوسف

[٥] – الآية ٢٢ من سورة الفرقان

متن : " وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير ، مثل : (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها) متأوَّل ، وفي مثل : (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه : فتحهما ، [وفتح الأول] ونصب الثاني ، [وفتح الأول] ورفع الثاني ، ورفعهما ، ورفع الأول ، على ضعف ، وفتح الثاني ، وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ، ومعناها الاستفهام والعرض والتمني [١] "

الشرح [٢]: أخذ يذكر حكمه عند فقد بقية الشروط فإذا دخلت على معرفة نحو : (لا زيد ولا عمرو عندنا) وجب الرفع والتكرار ، وإنما وجب الرفع بالابتداء لامتناع عملها في المعرفة ؛ لعدم دلالتها على الجنسية التي تقتضيها (لا) ، وإنما وجب التكرار لوجهين :
أحدهما : أنه جواب سؤال متكرر ، فإذا قيل : هل زيد في الدار أو عمرو ؟ فجوابه المطابق له : لا زيد في الدار ولا عمرو
والثاني : أن يكون التعدد عوضاً عن الجنسية الدالة على التعدد التي تقتضيها (لا) فإن قيل : فقد جاءت عاملة في المعرفة من غير تكرار وجاءت المعرفة بعدها مرفوعة من غير تكرار ، أمّا الأول فقولهم[٣] " قضية ولا أبا الحسن لها " وقولهم " أما البصرة فلا بصرة لكم" ، وقول الشاعر
[٥٥٩] لا هيثمَ الليلةَ للمَطِيِّ [٤]

---

[١] - الكافية – ١١٥-١١٦- ١١٧

[٢] - الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/ ٣٥٩ – ٣٧١ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٧٠- ٥٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٦٧ – ١٧٨ ، والفوائد الضيائية ١/٥٧١- ٥٧٦

[٣] – شرح ابن يعيش ٢/١٠٣

[٤] – هذا الرجز ينسب لبعض بني دبير ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٩٦ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ ، وسر الصناعة ١/٥٩ ، وأسرار العربية ، وشرح المفصل ٢/١٠٢ ، و٤/١٢٣ ، وتخليص الشواهد ١٧٩ ، و الهمع ١/٤٦٤

وقول الآخر[1]:

[٥٦٠]أرى الحاجات عند أبي خُبيب نكدن ولا أميةَ في البلادِ

والجواب من وجهين :

أحدهما : أنه بتقدير حذف مضاف ، أي : لا مثل أبي الحسن ، وكذلك الباقي ، وعلى هذا لا يجوز وصفه عند الأخفش بالمعرفة ؛ لأنّه في موضع النكرة ، ولا بالنكرة احتراماً للفظ المعرفة ؛ فبطل وصفه .

والوجه الثاني : أنه جعله من جماعة مشتركين في الاسم ، فينكر لعدم تعيينه

١١٢/ب

وأما /قول ذي الرمة[2] :

[٥٦١] هي الدارُ إذ ميّ لأهلك جِيرةٌ لياليَ لا أمثالهَن لياليا

فإنّ (مثلاً) لا تتعرف بالإضافة ، وأمّا المعرفة المرفوعة من غير تكرار ، فقولهم : (لا نولُك أن تفعل كذا) فإنه مرفوع بالابتداء ، وما بعده الخبر ، وإنما لم يكرر ؛ لأنه في معنىً ما لا يحتاج إلى التكرار – وهو الفعل فأجري (لا نولُك) مجرى لا ينبغي لك أن تفعل كذا "[3].

وإنما وجب الرفع والتكرار إذا فصل بين (لا) وبين اسمها كقولك : لا في الدار رجل ولا امرأة ، وفي التنزيل ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[4] أما وجوب الرفع بالابتداء ، فلأنه فقد شرط عملها ، وهو كون اسمها يليها

أمّا على مذهب من قال بالبناء ، فلأنها مركبة مع اسمها ، والفصل يبطل التركيب

وأمّا على مذهب من قال بالإعراب فليحط رتبتها عن رتبة أصلها الذي قيست عليه ، وأما وجوب التكرير فلأمرين :

أحدهما : تقوية لما فاتها من النفي الدال على استغراق الجنس

والثاني : مطابقته لما هو جواب له ؛ لأنه جواب لسؤال مكرر

---

[1] – قائله : عبد الله بن الزبير ، وهو في ملحق ديوانه ١٤٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، والأصول ٣٨٨/١وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، والخزانة ٦١/٤ ، ٦٢ ، والمقرب ١٨٩/١ ،

[2] – قائله : ذو الرمة ، وهو في ديوانه ١٣٠٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٢/٢ ، والمقتضب ٣٦٤/٤

[3] – ينظر المغني لابن فلاح ١٠٤١

[4] – الآية ٤٧ من سورة الصافات

فإن قيل : فهلا جاز : لا فيها رجل مطابقة لسؤال من قال : أفي الدار رجل ؟ قلنا : جواب مثل هذا بـ(لا) أو (نعم) ، فلا حاجة إلى المطابقة بخلاف المكرر ، فإنه لابد فيه من إعادة اللفظ المكرر إذ لا تصلح (لا) أو (نعم) جواباً له ، أو أنه يلزم من القصد إلى مناسبة ألفاظ متعددة مناسبة ألفاظ أقل منها ، ولما كان حكم هذين الشرطين واحد جمع بينهما في وجوب الرفع والتكرير

فإن قيل : فقد جاء الفصل بغير تكرار ، وجاءت النكرة مرفوعة من غير تكرير ! قال الشاعر[١]

[٥٦٢]قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت ركائبُها أن لا إلينا رُجُوعُها

وقال آخر[٢]

[٥٦٣] وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا حياتك لم تنفع وموتك فاجعُ

وجواب الأول : أن رجوعها فاعل فعل تقديره لا يقع إلينا رجوعها

وجواب الثاني : أنّ (لا) بمعنى (ليس) فلا يشترط فيها التكرار ، على أنه قد أجاز المبرد[٣] في سعة الكلام من غير ضرورة ورود المعرفة المرفوعة بعدها من غير تكرار ، فيقال : لا زيد في الدار ، جواب : هل زيد في الدار ؟ ولا رجل في الدار) جواب : هل رجل في الدار ؟ وأمّا إذا تكررت النكرة من غير فصل فإنه لا يتحتم الرفع بل يجوز الرفع لمطابقة الجواب للسؤال ، ويجوز إعمالها لإمكانه ؛ لأن اسمها يليها ، ويجوز فيها خمسة أوجه :

أحدها :بناء الاسمين على الفتح ، نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ،فتكون كل جملة مستقلة ،وخبرها محذوف ، أي :لا حول لا لنا ،أو في الوجود ،ولا قوة لنا ،أو :في الوجود والجار والمجرور يتعلق بالخبر والواو لعطف جملة على جملة ،ومثله قوله تعالى ﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾[١]

---

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢ ، والمقتضب ٣٦١/٤ ، والمقرب ١٨٩/١ ، والهمع ، والخزانة ٣٤/٤ ،ويروى (بكت جزعا واسترجعت.....البيت)

[٢] – اختلف في نسبته ، فقيل : قائله الضحاك بن هنّام ، وقيل لأبي زبيد الطائي ، وقيل لرجل من بني سلول ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٥/٢ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، والحماسة للبحتري ١١٦ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ ، والهمع ، والخزانة ٣٨/٤

[٣] – المقتضب ٣٥٩/٤

[١] – الآية ٣١ من سورة إبراهيم

والوجه الثاني :لا حول ولا قوة عطفاً على لفظ الأول،ولا زائد ،ومثله قول الشاعر[٢] :

[٥٦٤]لا نسبَ اليومَ ولا خُلّةً اتسع الخَرقُ على الراقعِ

والوجه الثالث : لا حول ولا قوةٌ يبنى الأول ويرفع الثاني بالعطف على محل الأول على أنّ (لا) زائدة ، أو أنها بمعنى (ليس) ، ومثله قول الشاعر[٣]

[٥٦٥]هذا لعمركم الصغار بعينه لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

و الوجه الرابع : أن يرفعهما جميعاً إمّا لمناسبة الجواب للسؤال ، أو كراهية توهم تركيب الكلمات معاً ، وليس في كلامهم ذلك التركيب ، أو على أنها بمعنى (ليس) فيهما ، أو على مذهب المبرد فيهما ، أو على أنّ الأولى بمعنى (ليس) والثانية على مذهب المبرد ، أو على العكس ، ومثله قول الشاعر[٤]

[٥٦٦] وما صرمتك حتى قلت معلنةً لا ناقة لي في هذا أو جمل

والوجه الخامس : أن يرفع الأول على أنها بمعنى (ليس) أو على مذهب المبرد ، ويبنى الثاني على الفتح ، ومثله قول الشاعر :

[٥٦٧] فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فاهُو به أبدا مقيمُ[٥]

وإنما قال على ضعف ؛ لأنّ التي بمعنى (ليس) قليلة ، ومذهب المبرد ضعيف ، فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ ، وتزيد عليها في التقدير

وأمّا الاستثناء في قوله : (إلا بالله) فإنه على قياس قول الشافعي[١]، يرجع إلى الجملتين ؛ لأن العطف بالواو يصيرهما بمنزلة الجملة الواحدة

---

[٢] – قائله أنس بن العباس بن مرداس ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٨٥ ، و٣٠٩ ، واللمع ، والقواس ٢/٩٤٩ ، ومغني اللبيب ، وتخليص الشواهد ، والهمع

[٣] – اختلف في نسبته قيل هو لضمرة بن جابر ، وقيل لضمرة بن ضمرة ، وقيل لهمام بن مرة ، وقيل لهني بن أحمر ، وقيل لزرافة الباهلي ، وقيل : لبعض بني عبد مناف ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٩٢ ، والمقتضب ٤/٣٧١ ، وشرح المفصل ٢/٢٩٢ ، والقواس ٢/٩٤٩ ، وتخليص الشواهد ، وشرح شواهد الإيضاح ، ومغني اللبيب ، واللسان (حيس) ٦/٦١ ، وشرح شواهد المغني ، والهمع ، والخزانة ٢/٣٨، ٤٠

[٤] – قائله : الراعي النميري ، والبيت من شواهد الكتاب ، وشرح المفصل ٢/١١١، والقواس ٢/٩٤٨ ، والتصريح ، وتلخيص الشواهد ٤٠٥

[٥] – قائله أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه ٥٤ والبيت من شواهد اللمع ، والقواس ٢/٩٥٠ ، وتخليص الشواهد ، واللسان (فوه) ١٣/٥٢٦ (أثم) ١٢/٦ ، والهمع والتصريح ، والخزانة ٤/٤٩٤ ،

[١] – أراد القياس على قول الشافعي بأن الإستثناء الوارد عقب جمل متعدده معطوف بعضها على بعض بأنه يعود إليها أجمع وينظر المنهاج ٣٢٥

وأما على قول أبي حنيفة – ومن قال بقوله – فإنه يخصّ الاستثناء بالجملة الثانية وهو هاهنا في المعنى يرجع إليهما ، فأشبه ما يقال أن الحول والقوة لما كان معناهما واحداً صار كأنه تكرار فصح رجوع الاستثناء إليها لكون معناهما واحداً

قوله " وإذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل " أي : إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يغير عملها لأنّ العامل لا يتغير عمله بدخولها عليه ؛ لأنّ المطلوب بها الاستفهام ؛ فلذلك لا يغير العمل ، وإذا دخلت عليها صار لها ثلاثة معان

أحدها : الاستفهام ، كقولك : ألا رجل في الدار / ، وقول الشاعر[٢] ١١٣/أ
[٥٦٨]حار بن كعب ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير

وهذه لا يتغير حكمها اتفاقاً في الوصف والعطف والخبر بل يقال : ألا رجل عاقلَ وعاقلاً وعاقلٌ

والمعنى الثاني : العرض نحو : ألا نزولَ عندنا

والمعنى الثالث : التمني نحو : ألا ماءَ أشربه ، واختلف في ذلك ، فذهب المازني والمبرد[٣] إلى أنها نافية على حالها من نصب الاسم ، ورفع الخبر قياساً على الاستفهام . وذهب سيبويه والخليل والجرمي[٤] إلى أن التمني قد أزال معنى الابتداء وموضع الاسم منصوب بما في (إلاّ) من معنى التمني ، وإن لم يتغير بلفظ كما في رحمه الله ، فإن لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء .

---

[2] – قائله : الحارث بن كعب بن عمرو بن علة ، والبيت من شواهد تخليص الشواهد ٤١٦

[3] – الرضي ١٧١/٢

[4] – ينظر : هامش الكتاب (ط هارون) ٣٠٩/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٢

ونقل ابن يعيش ، وأبو البقاء [١] أن الخبر أيضا منصوب ؛ لأنّه مفعول في المعنى فلا يحتاج إلى خبر لزوال معنى الابتداء ، وهذا منتقض بـ(ليت) فإنه زال معنى الابتداء باليمنى ، ولم ينصب الخبر .
وتظهر فائدة الخلاف في الوصف على محل الاسم ، والعطف عليه ، والبدل منه ، وأما الوصف على اللفظ ، وبناء الصفة مع الموصوف ، فذلك جائز اتفاقاً بقول الشاعر [٢]:

[٥٦٩]ألا طعان ولا فرسانَ عاديةً إلا تجشؤكم حول التنانيرِ

قياس قول سيبويه أنه لا يجوز رفع (عادية) لأنه صفة على المحل ، ولا رفع (تجشؤكم) ؛ لأنه يدل على محل ، وقياس قول المازني جوازه ، ولذلك لا يجيز سيبويه : (ألا ماءٌ باردٌ أشربه) بالرفع ، ويجيزه المازني [٣]

وأمّا قول الشاعر[٤] :

[٥٧٠] ألا رجلاً جزاهُ الله خيراً يَدُلُّ على محصِّلة تبيتُ

فـ(ألا) عند الخليل[٥] حرف تحضيض ، و (رجلا) منصوب بإضمار فعل أي : ألا تروني رجلاً ، وعند يونس [٦]هي بمعنى التمني ، ولكنّه نونه لضرورة الشعر ، وذكر الزمخشري [٧]في

[٥٧١] لا نسب اليوم ولا خلّة [١]

أنّ (خلّة) منصوبة بإضمار فعل ، أي : ولا أرى خلَّة ، ولا حاجة إلى هذا التأويل ؛ لإمكان عطف (خلّة) على لفظ نَسَب ، و (لا) زائدة كما في (لا حولَ ولا قوةَ)

---

[1] – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠٢، وشرح اللمع للعكبري ٦٩٩

[2] – هذا البيت منسوب لحسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ١٧٩ ، وقيل : لخداش بن زهير ،) ، ويروى خلف التنانير

والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٦/٢ ، و تخليص الشواهد ٤١٤، ومغني اللبيب ٦٤٩،٩٦ والهمع ٤٧٢/١، والخزانة ٦٩/٤ ، ٧٧ ، ٧٩

[3] – انظر :تخليص الشواهد ٤١٩

[4] – قائله : عمرو بن قعاس ، والبيت من شواهد الكتاب ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٥٧٥ ، والمفصل ٧٥ وشرح المفصل ١٠١/٢-١٠٢ ، وتلخيص الشواهد ٤١٥

[5] – الكتاب٢/ ٣٠٨

[6] – الكتاب٢/ ٣٠٨

[7] – تقدم في الشاهد رقم [٥٦٤] ص ٧٧٥ ، وينظر المفصل في علم العربية ٧٥

[1] – شرح المفصل ١١٣/٢

متنٌ : " ونعت المبني الأول مفرداً يليه مبني ومعرب ، رفعاً ونصباً مثل : (لا رجل ظريفَ ، وظريفٌ ، وظريفاً) وإلاّ فالأعراب ، والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل : لا أبَ وابناً [1] "

الشرح[2] : قوله : " نعت المبني " احترازاً من نعت المعرب المضاف نحو : (لا غلام رجل ظريفاً) فإنه لا يجوز بناء صفته إذ يؤدي إلى كثرة التركيب ، ويجوز نصبها حملاً على اللفظ .

وأمّا رفعها حملاً على المحل نحو : لا غلام رجل ظريف فيحتمل جوازه ، وإن منعه أكثرهم في (إن) ؛ لأن (لا) قد فارقتها في العطف على محل اسمها قبل الخبر ، و وصف المبني على محله قبل الخبر ، وكذا حكم المعرب ؛ لأنها لم تغير محل الابتداء ، وأمّا المطول فلا يوصف لأنه عامل وقوله " الأول "احترازاً من النعت الثاني وما بعده ، فإنه لا يكون فيه إلا الإعراب نحو : (لا رجل ظريف عاقلاً وعاقلٌ) لئلا يؤدي إلى كثرة التركيب .

وقوله "مفرداً " احترازاً من الصفة المضافة نحو : لا رجل حسن الوجه فإنه لا يجوز فيها البناء إذ يؤدي إلى كثرة التركيب .

وقوله " يليه " احترازاً من أن يفصل بينه وبين المنعوت فاصل ، نحو : لا رجل في الدار ظريف وظريفاً فإنه لا يكون فيه إلاّ الإعراب ؛ لامتناع التركيب مع الفصل ، وقوله : " مبني ومعرب رفعاً ونصباً " أي : إذا وجدت الصفة بقيودها المذكورة جاز فيها البناء مع الموصوف نحو: لا رجل ظريف ، وفي ذلك وجهان:

أحدهما : أن تكون فتحة الصفة فتحة بناء ؛ لأنّ الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد بمنزلة (خمسة عشر) ثم دخلت (لا) عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن يكون دخلت عليهما وهما معربان ، فبنيا معها ؛ لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء لشيء واحد ، ولا نظير له .

والوجه الثاني : أن يكون فتحة الصفة فتحة أعراب ، وحذف التنوين منها ليشاكل لفظ الصفة لفظ الموصوف ، وجاز في الصفة الأعراب نصباً حملاً على اللفظ نحو : لا رجل طريفاً ؛ لأنّ حركته تشبه حركة المعرب لاطرادها في كل نكرة تقع هذا الموقع ، ونظيرها : يا زيد الظريف بالرفع

---

[1] - الكافية ١١٧- ١١٨

[2] - الكتاب ٢/٢٧٦ ، والمقتضب ٤/١٨٨ ، ٣٧٢ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٧٧-٥٧٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٧٢ - ١٧٨ ، والفوائد الضيائية ١/٤٣٨-٤٤٧

حملاً على اللفظ ، وإن كان الموصوف مبنياً إلا أنّ الفرق بينهما أنّ صفة المنادى لا تفيد إلا توضيح المنادى .
وأمّا صفة اسم (لا) فإنها تفيد تقليل العموم ؛ لأنك إذا قلت : لا رجل ظريفاً ، صار النفي لنوع الظرف ، ولو لم تذكر الصفة لعمّ النفي الظرفاء وغيرهم ، وجاز في الصفة الرفع حملاً على محل الموصوف ؛ لأنّه محل رفع بدليل ارتفاعه عند الفصل ، وهذا هو القياس في وصف المبنيات ، نحو : جاءني هؤلاء الكرام ، ولم يوصف من المبنيات على اللفظ إلاّ هذا والمنادى ، فيقال : لا رجل ظريف / عندك ، ونظيره في الحمل على المحل : يا زيد الظريف ، وإذا تكرر المنفي كقولك : (لا ماء ماء بارداً) جاز في الاسم الثاني البناء والإعراب نصباً على اللفظ ، ورفعاً على المحل ، أمّا البناء فلأنّه إما تأكيد لفظي ، والتأكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد ، وإمّا بدل ، والبدل حكمه حكم المبدل منه .
١١٣/ب
وإما وصف بالجامد كـ(باب ساج) ، وحكمه حكم الصفة .
وأما (بارداً) فلا يجوز فيه [إلاّ] الإعراب نصباً ورفعاً ؛ لأنّه صفة ثابتة [١]

وأما إذا عطف على اسم (لا) ولم تكرر (لا) مع المعطوف ، فلا يخلو من أن يكون المعطوف معرفة أو نكرة ، فإن كان معرفة نحو : لا غلام لك والعباس ، فإنه يجب رفعه عطفاً على المحل ، ولا يجوز نصبه ؛ لأنّ (لا) إذا وليت المعرفة وجب رفعها . وهذه الصورة مستثناة من إطلاق المصنف العطف على اللفظ ، وإن كان نكرة نحو : لا رجل وامرأة في الدار ، فإنه يمتنع بناء المعطوف لأمرين :
أحدهما : لئلا يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء واحد ، ولا يمكن جعل الثاني مستقلاً بالبناء من غير ضمه إلى الأول لعدم (لا) المقتضية للبناء معه
والأمر الثاني : أنهما متغايران ، فلا يلزم من بناء الصفة مع الموصوف لاتحادهما في المعنى بناء التابع المغاير للأول ، وإذا بطل البناء تعين الأعراب نصباً على اللفظ ورفعاً على المحل كقولك : لا رجل وامرأة وامرأة في الدار وقال الشاعر :[١]
[٥٧٢] فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

---

[١] – انظر المغني لابن فلاح ١٠٥٤

[١] – ينسب للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وقيل قائله رجل من عبد مناة ، وقيل : نهار بن توسعة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٨٥/٢ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٤/٢ ، والقواس ٩٤٧/٢ ، وتلخيص الشواهد ٤١٣، والهمع :

يروى (الابن) نصباً على اللفظ ورفعاً على المحل ، ويروى بنصب (مثل) على الوصف ، والخبر محذوف وبرفعها على الخبر ، أو على الصفة ، والخبر محذوف ، وكذا حكم المعرب نحو : لا غلام رجلٍ وامرأةً وامرأةٌ عندنا ، وذكر بعضهم [٢] أنه لا يجوز العطف على محله إلاّ بعد استيفاء الخبر عند من يرى ذلك [٣] في (إنّ) ؛ لأنّه معرب كاسم (إنّ) ، والأجود الجواز ؛ لأنه قد ثبت مفارقتها ؛ لـ(إنّ) ؛ فاطردت مفارقتها في المعرب والمبني

.

---

[٢] – الرضي ١٧٦/٢

[٣] – يقول بذلك من جعل (لا) هي العامل في خبر المبني لا المبتدأ ، وينظر : الرضي ١٧٦/٢

متن : " ومثْل : (لا أبا لـه) و (لا غلامـي لـه) جائز لشبهه بالمضاف ولمشاركته لـه فـي أصل معنـاه ، ومن ثم لم يجز (لا أبـا فيهـا) وليس المضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه ويحذف مثل لا عليك أي : لا بأس عليك[١] "

، الشرح [٢]: قولـه : " ومثل لا أبـاً لـه " إذ الأسماء الخمسـة التـي نصـبها بالألف وفتحها بحذف الألف كقولك : (لا أب لك) و (لا أخ لك) و(لا عم لك) وكذلك باقيها إلاّ (ذو) فإنها لا تستعمل هذا الاستعمال ، وكذلك التثنية وجمع التصحيح للمذكر والمؤنث ؛ لأنّ حرف النون والتنوين علامة الإضافة ، وثبوتهما دليل عدم الإضافة ، كقولك : (لا غلامين لك) ، و (لا مسلمين عندك) و(لا ضاربات لك) ، فأمّا (لا أبا لك) وما شاكله ففيه ثلاث لغات

[٣]: أجودها : لا أبَ لك ، ولا أخَ لك ، وعليها قوله (فلا أبَ وابناً) وقول الآخر[٤]:

[٥٧٣]أبي الإسلام لا أبَ لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم

فيكون حذف الألف الذي هو علامة النصب يدل على بناء النكرة مع (لا) على الفتح ، و (لك) يحتمل أن يكون خبراً أو صفة والخبر محذوف .

واللغة الثانية : لا أبا لك ، قال الشاعر

[٥٧٤] يا تيم تيم عدى لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر[٥]

وفيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها مثل اللغة الأولى ، والألف نشأت عن الفتحة

والثاني : أنها مثل الأولى ، والاسم مقصور ، وهو نكرة ، والفتحة مقدرة على الألف .

والوجه الثالث : وهو منقول عن سيبويه [١]، ومن تابعه أنك أضفت الاسم المنفي إلى المجرور ، واللام لتأكيد الإضافة ، وثبوت الألف يدل على

---

[١] – الكافية ١١٨- ١١٩

[٢] – الكتاب ٢/ والمقتضب ٤/ ٣٦٧، والأصول ١/٤٦٧ – ٤٧٤ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٧٩- ٥٨١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢/١٧٩- ١٨٣ ، والفوائد الضيائية ١/٤٤٧- ٤٥٠

[٣] – شرح ابن الحاجب على المفصل ١/٣٨٧ ، والرضي ٢/١٨١

[٤] – ينسب لنهار بن توسعة في الدرر ٢/٢١٨ ، و البيت من شواهد الكتاب ٢/٢٨٢ ، وشرح المفصل ٢/١٠٤ ، والهمع ١/١٤٥

[٥] – تقدم في الشاهد رقم [ ]

[١] – الكتاب : ٢/٢٧٦

الإضافة ؛ لأنها لا تعود إلا في الإضافة ، والاسم على هذا معرب ؛ لأنّه مضاف إلى ما بعد اللام ، ثم هو مجرور بالإضافة عند بعضهم لا باللام ؛ لأنّها زائدة ، وعند بعضهم الجر باللام لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل ، وإن كان زائداً ، ويستفاد من اللام مع الحكم بزيادتها تأكيد الإضافة وتهيئة دخول (لا) على المضاف لفصلها بين المضاف والمضاف إليه ، فكأنه نكرة ، فثبوت الألف في المضاف يدل على أنه غير معتد بها وأنها معجمة ، وتهيئتها لدخول (لا) على المضاف يدل على الاعتداد بها
وإنما خصت اللام بتأكيد الإضافة دون غيرها من حروف الجر إذ لا يقال : لا أبا فيها ؛ لأن الإضافة هاهنا بمعنى اللام ، فأباك بمعنى أبا لك ، فهي وإن لم تكن موجودة بمنزلة الموجودة إذ هي المؤكدة لمعنى الإضافة لإفادتها الملك والتخصيص و(غير) الإضافة
وقد قدح المصنف في الإضافة ، وقال[٢] : "لا يجوز / أن يكون مضا ١١٤/أ
لأمرين
أحدهما : أنه لو كان مضافاً لكان معرفة ، ولو كان معرفة لوجب رفعه وتكريره والثاني : أن (لا أبا لك) بمعنى (لا أب لك) ، ولا خلاف أنّ (لا أب لك) غير مضاف ؛ فكذلك (لا أبا لك) " وعنده أنه نكرة بمنزلة (لا أب لك) إلا أنه أغرب ؛ لأنّه أشبه المضاف لمشاركته له في أصل معناه ، وهو نفي نسبه الأبوة إلى المذكور بعد اللام لا لكونه مضافاً .
والاعتراض عليه أنّا نقول : إنما يجب رفع المعرفة بعد لا وتكريرها إذا قصد تعريفها ، وأمّا إذا لم يقصد تعريفها بل هي نكرة في المعنى فلا يلزم ذلك بدليل " قضية ولا أبا الحسن لها "[٣] و" لا هيثم الليلة للمطي " ، فكذلك هاهنا إنما لم يرفع ولم يكرر ؛ لأنّه في التقدير (لا مثل أبيك
وتسويته بين (لا أبٌ لك) و (لا أبا لك) ضعيف ؛ لأنّ الأول ليس فيه ما يدل على الإضافة ، والثاني فيه ما يدل على الإضافة ، وهو ثبوت الألف ، فلو سوينا بينهما ؛ لكان الدال على الإضافة في تقدير العدم ، والأصل صيانة الكلام عن الزيادة ما أمكن حمله على محمل صالح ، فثبت أنّ ما صار إليه سيبويه ، ومن تابعه هو الحق[١] .
واللغة الثالثة : لا أبا ك بغير لام ، قال الشاعر[٢]

---

[٢] – ينظر : شرح الكافية للمصنف :٢/٥٨٠-٥٨١

[3] – يضرب في القضايا المستعصية الصعبة ، والمراد بأبي الحسن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ : وينظر الكتاب ٢/٢٩٦ ، وخزانة الأدب ٤/٥٨

[1] – قال الرضي ٢/١٨١ ، ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارع للمضاف بالتفسير الذي مر في باب النداء ، إذ لو كان كذلك لوجب تنوينه ، كما في (ولا حافظا لكتاب الله "

[2] – هذا عجز بيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٣٩ ، وصدره

[٥٧٥] وأي كريم لا أبا ك مخلّد
وقال آخر[٣]
[٥٧٦]أبا الموت الذي لا بد إني ملاق لا أبا ك تخوفيني
وهذه أضعفها ، وتوجيهها [أنّ](أبا) في تقدير التنكير كما تقدم ، أو أن اللام حذفت ، وهي مرادة ، فهي في حكم المنطوق به
وأما المثنى والمجموع فإذا قلت : لا غلامين لك ولا ضاربين لك ، ولا ضاربات لك ، فقد تقدم أنّه مثنى عند سيبويه خلافاً للمبرد[٤]
وأمّا إذا قيل : لا غلامي لك ، ولا ضاربي لك ، ولا ضاربات لك فهو مثل لا أبا لك في الإضافة ، وحذف التنوين والنون على ([ما]أثبته) في جمع المؤنث لأجل الإضافة خلافاً للمصنف ، فإنه عنده مشبه بالمضاف كما تقدم ، وليس بمضاف وقد تقدم ما يغني عن الإعادة[٢]
ولكون اللام لتأكيد الإضافة لا يقال : لا مجيري منها ولا رقيبي عليها ؛ لأن من وعلى لا يصلحان لتأكيدها ، وإذا فصل بينهما فقيل : لا يدين بها لك ، ولا أب فيها لك امتنع حذف النون ، وإثبات الألف في أبا عند سيبويه خلافاً ليونس ، فإنه أجاز مع الفصل حذف النون ، وإثبات ألف أبا [٥]
وجه قول سيبويه أنه مضاف ، واللام لتأكيد الإضافة ، فامتنع لذلك حذف النون وإثبات ألف الدالين على الإضافة مع الفصل إلاّ في ضرورة الشعر [١]، وقال يونس [٢]: يجوز إذا كان الظرف ناقصاً لا يتم به الكلام ؛ لأنّه ليس خبراً
وأما إذا قلت : (لا غلامين ظريفين لك) فلابد من إثبات النون في الصفة والموصوف ، ولا يعطيان أحكام الإضافة ؛ لأنّه لا يخلو من أن تحذف نون الموصوف ، أو نون الصفة ، أو تحذفهما معاً .
لا جائز حذف نون الموصوف على جعله مضافاً إلى الكاف على إقحام اللام لأمرين :

وقد مات شماخٌ ومات مُزرّدٌ

والبيت من شواهد اللسان (فردوس) ١٦٤/٦ ، وشرح شذور الذهب ، والهمع

[3] – قائله : أبو حية النميري ، وهو في ديوانه ١٧٧ ، والبيت من شواهد المقتضب ٣٧٥/٤ ، والمنصف ٣٣٧/٢ اللسان (خعل) ١٢/١٤ ، ، والهمع والخزانة ١٠٠/٤

[4] – تقدم ص

[٢] – ينظر ص

[5] – الكتاب ٢٧٩/٢-٢٨٤ ، وشرح المقدمة الكافية ٥٨٠/٢

[1] – ضرائر الشعر لابن عصفور :

[2] – الكتاب ٣٠٨/٢

أحدهما : أنّه يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالصفة ، وذلك غير جائز إنما جاء الفصل في الشعر بالظرف [٣].
والثاني : أنه يؤدي إلى وصف النكرة بالمعرفة
ولا جائز حذف النون منهما ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يجعل الموصوف مضافاً إلى الصفة ، والصفة مضافة إلى ما بعد اللام ، أو تجعلهما مضافين إلى ما بعد اللام ، فالأول ممتنع ؛ لإضافة الموصوف إلى صفته ، والثاني ممتنع ؛ لأنّه لا يمكن إضافة اسمين إلى اسم واحد .
وأمّا حذف اسمها فقالوا : لا عليك ، أي : لا بأس عليك ، وقالوا: لا كالعشية عشية أي : لا عشية كالعشية عشية ، فالاسم محذوف ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، وعشية رفع على أنّه عطف بيان على المحل ، ويجوز نصبها على اللفظ ، وكذا حكم (لا كزيد رجل) أي : لا أحد كزيد رجل ، الاسم محذوف ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، ورجل عطف بيان لفظاً ومحلاً ، ومما حذف منه الاسم قول امرئ القيس [٤]

[٥٧٧] ويلمِّها في هواءِ الجوِّ طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

أي : ولا شيء كهذا ، و(مطلوب) عطف بيان لاسمها
فائدة : إذا دخلت (لا) على شيء قد عمل فيه عامل نحو: مرحباً وأهلاً وسهلاً، وبقي على حاله ، وقيل : لا مرحباً ولا أهلاً ولا سهلاً ؛ لأنّه منصوب بإضمار فعل ، إمّا على أنّه مصدر ، أو مفعول به .
وأمّا قولهم [١]: " لا خير بخير بعده النار ، ولا شرّ بشرٍّ بعده الجنة " ففيه وجهان :
أجودهما : أنّ (بخير) خبر (لا) والباء بمعنى في ، والجملة صفة للخبر
١١٤/ب
والوجه/ الثاني : أن تكون الجملة صفة اسم لا ، و(بخير) خبر مقدم على الصفة ، والباء زائدة لتأكيد النفي كما زيدت في خبر (لا) التي بمعنى (ليس) كقوله ،

[٥٧٨] وكذاك لا خير على أحد ولا شرّ بدائم [٢]

---

[3] — ضرائر الشعر لابن عصفور :

[4] — ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٩٤/٢ ، وسر الصناعة ٢٣٥/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٢ ، ورصف المباني ٤٣ ، واللسان (ويا) ٤١٨/١٥ ، والخزانة ٩٠/٤ — [1]

[٢] — البيت منسوب لمرقم السدوسي ، وقيل لخزر بن لوذان ، وهو من شواهد الحماسة للبحتري ١٦٣

وهذا الوجه ضعيف ؛ لأنّ الصفة من قيمة الموصوف ، وداخلة معه في المحكومية ، فكيف يخبر عنه قبل تمامه بما هو داخل معه في المحكومية ؟!

ويقوي هذا : أنّه إذا اجتمع تأكيد وصفة قدمت الصفة على التأكيد ؛ لأن الصفة من تتمة الموصوف ، والتأكيد تكرير ، ولا يكرر الاسم إلاّ بعد تمامه ، وكذلك لا يخبر عن الاسم إلاّ بعد تمامه كما في الموصول

[خبر (ما) و (لا) المشبهتين بـ(ليس)]

متنٌ : " خَبَرُ (مَا) و (لا) المُشَبَّهتين بـ(ليس) هو : المسندُ بعد دخولهما ، ، وهي لغة أهل الحجاز ، فإذا زيدت (إنْ) مع (ما) ، أو انتَقَضَ النفيُ بـ(إلاّ) ، أو تقدم الخبر بطَلَ العمل ، وإذا عُطف عليه بموجب فالرفع "[1]

الشرح[2] : هذا السابع من المنصوبات المشبهات بالمفعول ، و" المسند " : هو الجنس ، و"بعد دخولهما " فصل به كل اسم مسند غير اسمها .

وأمّا (ما) فأهل الحجاز [3]يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر قياساً على (ليس) ، و الجامع بينهما من ثلاثة أوجه :

أحدها : اشتراكهما في نفي الحال .

والثاني : اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر .

والثالث : اشتراكهما في دخول الباء في خبرهما لتأكيد النفي ، وفي التنزيل ﴿ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ ﴾[4] و ﴿ أَفَمَا

---

[1] – الكافية : ١٢٠

[2] – الكتاب ٥٧/١ – ٦٠ ، ١٤٦ والمقتضب ١٨٩/٤ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٣٩٧/١- ٤٠٠ ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٥٨٢/٢- ٥٨٦، وشرح الرضي ١٨٤/٢- ٢٠٠، والفوائد الضيائية ٤٥١/١-٤٥٢.

[3] – الكتاب ٥٧/١ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٣٩٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية ١٨٤ ، وينظر : النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٣١

[4] – الآية ٧١ من سورة النحل

نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا مَوْتَتَنَا ﴾ [٥] كما ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [٦] و ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [٧]

وإذا تقرر ذلك فالمشابهة تقتضي التأثير ، بدليل : بناء بعض الأسماء لمشابهة المبني ، وإعراب المضارع لشبهه بالاسم ، ومنع بعض الأسماء [من] الصرف ؛لشبهها بالفعل

وزعم الكوفيون [١] أنّ الخبر انتصب لفقد الخافض ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ هذا إنما يكون في الحرف المعدي للفعل ، فإذا حذف الحرف وصل الفعل إلى المعمول فنصبه ، وهذه العلة معدومة هاهنا .

وأمّا بنو تميم[٢] فلا يعملونها بل يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر

والحجة لهم : أنها غير مختصة بأحد القبيلين ، فلم تعمل قياساً على حروف العطف والاستفهام مما لم يعمل لعدم اختصاصه .

وجوابه : أنّ الداخلة على الاسم غير الداخلة على الفعل ، والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم ، بدليل أنّ لفظ (ما) الاسمية مشترك بين عدة من المعاني ، ولم تعمل إلا في الشرط دون غيره ، وأن لفظ (لا) مشترك ، وهي عاملة إذا كانت لنفي الجنس ، وقد أجمع القراء على لغة أهل الحجاز في قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ،[٣] و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [٤] ولم تقرأ على لغة بني تميم إلا شاذاً ، روى المفضّل عن عاصم ﴿ ما هن أمهاتُهم ﴾ بالرفع [٥]

---

[٥] – الآية ٥٩ من سورة الصافات

[٦] – الآية ١٧٢ من سورة الأعراف

[٧] – الآية ٣٦ من سورة الزمر

[١] –نسبت أيضا لنجد ، وينظر : معاني القرآن للفراء ٤٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٠٣/٢

[٢] – الكتاب ٥٧/١ ، قال سيبويه : " وهو القياس لأنه ليس بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار "

[٣] – الآية ٣١ من سورة يوسف

[٤] – الآية ٢ من سورة المجادلة

[٥] – من السبعة قرأ عاصم برفع التاء من أمهاتهم ، ينظر : السبعة لابن مجاهد ٦٢٨ ، و إملاء ما من به الرحمن ١٣٨/٢ ، والكشاف ٧٠/٤ ، والبحر المحيط ٢٣٢/٨

وأمّا قول سيبويه [٦]" وبنو تميم يرفعون إلاّ من درى كيف هي في المصحف " فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف ، وذلك لا يحلّ ، وللإعمال على لغة أهل الحجاز ثلاث شرائط :
إحداها : أن لا ينتقض النفي بـ(إلاّ) ، أو ما يعطي معناها ، وهو (بل) ،و (لكن) .
الثانية : أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف
الثالثة : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ولا معموله ، وإنما بطل عملها بدخول إلا كقولك : ما زيد إلا قائم ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [١] ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ ﴾ [٢] : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [3] لأنّها تصير ما بعدها موجباً ، فلو عملت لتوارد النفي والإيجاب على محل واحد .
وأمّا قول الشاعر[٤] :
[٥٧٩] وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلاّ معذباً
فقيل [٥]: إن ذلك لغة لبعض العرب يعملها قياساً على (ليس) ، والأجود تأويله ، وفيه وجهان :
أحدها : أنّ الخبر محذوف والمنصوب مفعول ، وتقديره : إلاّ يشبه منجنوناً ، وهو الدولاب في دورانه ، وإلاّ يشبه معذباً
والثاني : أن (منجنوناً) و (معذباً) منصوبان نصب المصادر نائبان عن فعل ، وهو الخبر تقديره : يدور دوراناً بأهله ، وإلاّ يعذب تعذيباً
وإذا فصل بينها وبين معمولها تغير الظرف ، وبطل عملها ، ورجعت إلى التميمية ، كقولك : ما طعامك زيدٌ آكلٌ ، وقول الشاعر [٦]:

---

[٦] – الكتاب ٥٩/١ ، ، وينظر شرح ابن الحاجب على المفصل ٣٩٨/١
[١] – الآية ١٤٤ من سورة آل عمران
[٢] – الآية ٥٠ من سورة القمر
[٣] – الآية ١٥ من سورة يس
[٤] – نسب لأحد بني سعد ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٧٥/٨ ، والرضي ٢/ ١٨٧ ، وتخليص الشواهد ٢٧١ ، ومغني اللبيب ١٠٢ ، والهمع ٣٩٠/١ ، والخزانة ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، ٢٥٠ ، ويروى : أرى الدهر ."
[٥] – نسبت هذه الرواية للمازني في تخليص الشواهد ٢٧١
[٦] – قائله : مزاحم بن الحارث العقيلي ، والبيت من شواهد الكتاب ٧٢/١ ، ١٤٦ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، ٣٧٦ ، وشرح شذور الذهب ١٩٥ ، ومغني اللبيب ٦٩٤/٢ ، والخزانة ٢٦٨/٦ ،

[٥٨٠]وقالوا تعرَّفها المنازلَ منْ مِنىً وما كلَّ من وافى منىً أنا عارفُ

، على من روى بنصب (كلَّ) ؛ لأنّه معمول عارف
وأما من روى برفع (كلّ) فيجوز أن تكون حجازية ، والجملة في موضع نصب والعائد محذوف تقديره : أبا عارف ، و(ليس) تشاركها في هذا الحكم ، فلا يجوز (ليس طعامك زيدٌ آكلاً) فإن رفعت صح ، وكان في (ليس) ضمير الشأن بخلاف (ما) فإنه لا يضمر فيها ضمير الشأن
وأما إذا قلت : (طعامك ما زيدٌ آكل) فإنه لا يجوز ذلك عند البصريين [١] سواء رفعت الخبر أو نصبت ؛ لأنّ (ما) لها صدر الكلام ؛ فلا يتقدم عليها ما في خبرها ، وأجاز ذلك الكوفيون / مع رفع الخبر ، وقاسوا على (لن) و (لا) و (لم)، وأمّا الفصل بالظرف كقولك : ما في الدار زيد قائماً فإنّه لا يبطل العمل للاتساع فيه ، وفي التنزيل ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [٢]، وفيه وجهان :

أ/١١٥

أحدهما : أن (من) زائدة ، و (أحدٌ) اسمها ، و (حاجزين) خبرها ، وجمع حملاً على معنى أحد ، ولم يتعدد بمنكم فاصلاً بينها وبين اسمها ؛ لأنّه بمنزلة الظرف في الاتساع ، وكان صفة لأحد .
والثاني : أنّ (حاجزين) صفة أحد على لفظه ، وهو مبتدأ ، و (منكم) خبر مقدم ، وإذا وليتها (إن) كفتها عن العمل ، فيقال : (ما إن زيد قائم) كما كفت (ما) إنّ قال الشاعر:
[٥٨١] فما إن طبّنا جبنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخرينا [٣]
وقيل : إنما كفتها ؛ لأنّ (ما) للنفي ، وإنْ تكون للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً ، وقد جاءت إنّ معها ، ولم تكفها للحكم بزيادتها ،كقول الشاعر :
:[٥٨٢]بني غُدانةَ ما إنْ أنتم ذهباً ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ[٤]
وأمّا قول الآخر :

---

[١] –الانصاف المسألة (٢٠) ١٧٢/١ ، و الارتشاف ١٠٦/٢

[٢] – الآية ٤٧ من سورة الحاقة

[٣] – ينسب لفروة بن مسيك ، والبيت من شواهد الكتاب ١٥٣/٣ ، ٢٢١/٤ ، والمحتسب ٩٢/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والقواس ٨٨٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٨ ، والأزهية ٥١ ، واللسان (طبب) ٥٥٤/١ ، والخزانة ١١٢/٤ ، و١١٥

[4] – لم أعثر على نسبة للبيت، وهو من شواهد القواس ٨٨٧/٢ ، واللسان (صرف) ١٩٠/٩ ، وشرح شذور الذهب ١٩٤مغني اللبيب ٣٨ والهمع ٣٩١/١ ، والخزانة ١١٩/٤

[٥٨٣]لعمرك ما إنْ أبو مالكٍ بوانٍ ولا بضعيفٍ قواهْ [٥]
فيحتمل زيادة (إنّ)،وهي حجازية ، ويحتمل أنها تميميّة ، وأما قول الآخر :

[5] – اختلف في نسبته بين ذي الأصبع العدواني ، و المتنخل الهذلي ، والبيت من شواهد الأغاني ٢٦٥/٢٣ ، والخزانة ١٤٦/٤ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٧٦/٣ ، والشعر والشعراء ٦٦٤/٢ ، والهمع ٤٠٤/١

[٥٨٤] لو أنّك يا حسين خلقت حُراً وما بالحر أنت ولا الصديق [١]
، فهي بلغة بني تميم أشبه ، وإن كانت الباء في الأكثر تختص بلغة أهل الحجاز مؤخره ، وإذا دخل عليها (ما) كفتها العمل ، كقولك : ما ما زيد قائم ، وقد أجاز النصب جماعة من الكوفيين ، وأمّا قول أبي الطيب[٢] :
[٥٨٥]يرى أنّ ما ما بان منك لضاربٍ بأقتل مما بان منك لعائبِ
، فاسم (إنّ) ضمير الشأن محذوف للضرورة ، و (ما) الأولى نافية ، والثانية بمعنى الذي اسمها ، وبأقتل الخبر ، والجملة خبر (إن) ، وإنما بطل عملها إذا تقدم خبرها ، أو معموله كما تقدم ، كقولك : ما جنى من أعتب ، وما قائم زيد لوجهين :
أحدهما : أنّ التقديم فرع ، وعمل (ما) فرع ، فلا يجمع بين فرعين .
والثاني : ليحط رتبة الفرع عن رتبة أصله ، وهو (ليس) ؛ لأنّ القاعدة انحطاط الفروع عن رتب الأصول .
لا يقال : يكفي في الانحطاط المنع من تقديم خبرها عليها ؛ لأنا نقول : أنّه يؤدي إلى مساواة الفرع للأصل على قول من منع تقديم خبر ليس عليها ، وإذا بطل عملها بتقديم الخبر بطل بتقديم معمول الخبر ؛ لأنّ المعمول يقع حيث يقع العامل فتقديمه كتقديم العامل ، وأمّا قول الفرزدق[٣] :
[٥٨٦]فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بَشَرُ
، فجوابه من أربعة أوجه :
أحدها : لسيبويه أنه غلط [٤]؛ لأنّه تميميّ ، فظن أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مقدماً كما ينصبونه مؤخراً .
والثاني : للمازني[٥] أنّ (مثلهم) نصب على الحال ، والخبر العامل في الحال محذوف أي : وإذ ما في الدنيا مماثلاً لهم بشر ، ويضعفه أن المعاني لا تعمل وهي محذوفة
والثالث : للكوفيين أنّ (مثلهم) نصب على الظرف ، أي : ما مثل حالهم في الشرف بشر .
والرابع : أنها لغة ضعيفة لبعض العرب ينزلون منزلة (ليس) و، عليها روى (ما مسيئا من أعتب) ، وأمّا قول الآخر :

---

(1) — من شواهد الكافية ١٨٨/٢ ، ويروى : (ولا الخليق)

(2) – ديوان المتنبي ، من قصيدة يمدح بها طاهر ، والبيت ليس من الشواهد ، وإنما أورده للتمثيل

(3) — ديوان الفرزدق ، ١٨٥/١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، ، ، والقواس ٨٨٩/٢ ، ومغني اللبيب ١١٤، ٤٧٥ ، والتصريح ٦٥٢/١ ، والخزانة ١٣٣/٤ ، ١٣٨

(4) — الكتاب ٦٠/١

(5) — في مغني اللبيب ٤٧٥ هذه الرواية عن المبرد

[٥٨٧]إلى مَلِكٍ ما أمّهُ من مُحاربٍ أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهره[١]

، فلا عمل لها لتقدم خبرها على اسمها ؛ لأن التقدير : ما أبوه أمه من محارب فالضمير الذي أضيفت إليه اللام يعود على الأب ، و(هو) اسمها و (أمه من محارب) جملة خبرها مقدم ، والمعنى ما أم أبيه من محارب ، وأما قول الآخر :

[٥٨٨]وما باس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحقَ عابها[١]

فإنه شبه (ما) بـ (لا) كما شبه (ليس) بـ(لا) في قوله[٢] :

[٥٨٩]قد سوى الناس بأمرٍ ليس بأس به وأصبح الدهر ذو القرنين قد جدعا

قوله : " إذا عطف عليه بموجب فالرفع يغني إذا عطف على خبرها بـ(بل) ، ولكن كقولك : ما زيد قائماً بل قاعد ، وما عمرو قاعداً لكن قائم ، فلا يجوز فيما بعدها إلا الرفع ، وإنما وجب الرفع لئلا يتوارد النفي والإثبات على محل واحد ، ورفع ما بعدها يحتمل وجهين :

أحدهما : أنه معطوف على محل الخبر على تقدير عدم النفي كما قلنا في العطف على محل اسم إن [٢]

والثاني : أنه خبر مبتدأ محذوف ، وقد عطف بهما جملة مثبتة على جملة منفية ، وذلك غير ممتنع ، وقد ورد في التنزيل عطف الجملة المنفية على الجملة المثبتة كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾[٣] ومعناها واحد في المعنى لاشتراكها في أن إحدى الجملتين منفية والأخرى مثبتة ، وأما إذا عطف بغيرهما كقولك : ما زيد قائماً ولا قاعداً فإنه معطوف على الخبر ، وفيه ضمير مرفوع عائد على زيد تقديره : ولا هو قاعد ، فإن رفعت بالمعطوف ظاهراً فلا يخلو إمّا أن يكون فيه ضمير يعود على الأول ، أو لا ، فإن كان فيه / ضمير لم يتغير الحكم ، لأنّك أخبرت عن الأول بفعل السبب ، كقولك : ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه .

١١٥/ب

وإن لم يكن فيه ضمير كقولك : ما زيد قائماً ولا قاعداً عمرو ، ولم يجز النصب لأنك إن رفعت عمراً بـ(قاعداً) امتنع وقوعه خبراً عن زيد لعدم الرابط ، وإن رفعت عمر بـ(ما) لم يجز لتقدم خبرها على اسمها ، وأما

---

(1) – قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه ٢٥٠/١ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٩٤/٢ ، ومغني اللبيب ١٥٨ ، وابن عقيل ، والهمع ٣٧٤/١

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد التاج (ما)

[٢] – لم أعثر على قائله ، والبيت ليس من شواهد المصادر التي رجعت إليها

[٢] – تقدم ص

[٣] – الآية ١٤ من سورة الأنعام

لو كانت موضعها (ليس) فإنه يجوز النصب على جعل (عمرو) اسمها ؛ لأنه يتقدم خبرها على اسمها ،وأما (لا) فإنها أشبهت (ليس) من ثلاثة أوجه :
أحدها : الاشتراك في الدخول على المبتدأ والخبر .
والثاني : اشتراكهما في دخول الباء في الخبر ، قال[١] : وكذلك لا خير على أحد ، ولا شر بدائم "
والثالث : اشتراكهما في النفي إلا أنها أضعف من (ما) لكونها لمطلق النفي ، و(ما) للنفي الخاص بـ(ليس)، ولذلك قالوا لا تجيء إلا في الشعر ، ولم تدخل إلا على النكرة دون المعرفة كقولك : لا رجل أفضل منك بخلاف (ما) فإنها تدخل على المعرفة والنكرة لقوتها كقولك : ما زيد قائماً ، وما رجل أفضل منك ، ويبطل عملها بما يبطل به عمل (ما) ، فيقال : لا رجل إلا أفضل منك ، ولا أفضل منك رجل ، وقلّما يأتي خبرها مع اسمها ، قال الشاعر :
[٥٩٠]ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل فأمّا الصبر عنها فلا صبرا[٢]

---

[١] – ينظر الكتاب : ٦٦/١– ٦٧ وقد تقدم ص ٧٨٩

[٢] – قائله ابن ميادة ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٨٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٥٠ ، والتصريح ٥٣١/١، والخزانة ٤٥٢/١

وقال آخر [١]:

[٥٩١]تركتني حين لا مالٍ أجودُ به وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبَا

وقال آخر [٢]:

[٥٩٢] من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

فالخبر محذوف في هذه الأبيات ،وهذا من نقصانها عن رتبة (ما) ،وأما قول الشاعر[٣] :

[٥٩٣]أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجوع قاتله

، فيجوز في (البخل) الجر ، والنصب ، والرفع ، أما الجر فعلى الإضافة تصورا لـ(لا) الاسمية .

وأمّا النصب فعلى البدل منها ؛ لأنها مفعول (أبى) ، كما قال الآخر[٤] :

[٥٩٤]بثين الزمي (لا) إن (لا) إن لزمتِهِ على كثرةِ الواشين أيُّ معون

فجعلها مفعولة واسم إن وأضمرها ، وأمّا الرفع فعلى أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره : (لما في)[٥] البخل

---

[١] – ينسب لأبي الطفيل (عامر بن وائلة) ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٠٣/٢ ، والهمع ، والخزانة ٣٩/٤، ٤٠ ، ٤١ ،

[٢] – تقدم في الشاهد رقم ٢٤٤ ، وينظر القواس ٨٩٤/٢

[٣] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد اللسان (نعم) ٥٨٩/١٢ ، والتاج (لا)

[٤] – تقدم في الشاهد رقم [١٨]

[٥] – كلمة غير واضحة في النسخة ، ولعلها كما ذكرت

[المجرورات]

متنٌ : " المجرورات (هي)[١] ما اشتمل على علم المضاف إليه ، والمضاف إليه : كلّ اسم نُسب إليه شيءٌ بواسطة حرفِ جرٍ لفظاً أو تقديراً مراداً .
فالتقدير شرطُه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها ، وهي معنويّة ولفظيّة .
فالمعنوية : أن يكون المضاف فيها غير صفة مضافة إلى معمولها ، وهي إمّا بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه ، أو بمعنى (من) في جنس المضاف ، أو بمعنى (في) في ظرفه ، وهو قليل مثل : (غلام زيدٍ) و (خاتم فضة) و(ضرب اليوم) وتفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع النكرة .
وشرطها تجريد المضاف من التعريف ، وما أجازه الكوفيون من (الثلاثة الأثواب) وشبهه من الأعداد ضعيف "[٢]

الشرح[٣] : مقدمة :
الإضافة في اللغة : الإسنادُ من قولهم : أضفت ظهري إلى الحائط إذا أسندته إليه ، ومنه قول الشاعر [٤]:
[٥٩٥] فلما دخلناهُ أضفنا ظهورَنَا إلى كلِّ حاريّ جديد مشطّبِ
أي : أسندناها ، ويكفي لصحة الإضافة أدنى ملابسة بين المضاف و المضاف إليه ، وإن لم تفد تمليكاً فيما يقتضي الملك ، ولا خصوصية بين المضاف والمضاف إليه ،وذلك التخصيص أمر عام يصدق على ما يفيد الملك ، واختصاص المضاف إليه بمعنى المضاف ، والملابسة من غير اختصاص ، ومن ذلك قول الشاعر[١]

---

[١] – في الكافية وشرحها للمصنف (هو)

[٢] –الكافية ١٢١– ١٢٢– ١٢٣

[٣] – الكتاب ٤٢/١ ، ٣٣٥/٣ ، وشرح الكافية للمصنف ٥٨٧/٢ ٥٩٤ ، وشرح الرضي ٢٠١/٢– ٢١٧ ، والفوائد الضيائية ٣/٢– ١١

[٤] – قائله : امرؤ القيس ، وهو في ديوانه : ٥٣ ، والبيت من شواهد : الخزانة ٤١٨/٧ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٠ ، واللسان (ضيف) ٢١٠/٩ ، و (حير) ٢٢٥/٤

[١] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد: المحتسب ٢٢٨/٢ ، والمقرب ٢١٣/١ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، و اللسان(غرب) ١/ ٦٣٩ ، والتاج ٤٧٨/٣ .(غرب) ، والأشباه والنظائر ١٩٣/٣ ، والخزانة ١١٢/٣ ، ١٢٨/٩

[٥٩٦]إذا كوكبُ الخَرقاء لاحَ بسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أذاعت غَزْلها في القرائبِ
فإنه أضاف (الكوكب) الذي هو سهيل إلى (الخرقاء)، ولا اختصاص لها به لكن لما كان من عادتها أنها تجدُّ في الاستعداد للشتاء عند طلوعه إذا بردت ، وتفرق قطنها في قرابتها كفت هذه الملابسة لصحة الإضافة ، والخرقاء : التي في عقلها هوج ، و (أذاعت) من ذاع الخبر إذا انتشر ، والمراد بالغزل : المغزول ، وهو القطن .
ومن الملابسة : (لقيته في طريقي) فأضاف الطريق إليه لملابسته لها بالمرور ، وإن لم يختص بها .
وكذا قول أحد حاملي الخشبة لصاحبه : (خذ طرفك) أضاف الطرف إلى المخاطب لملابسته له بالحمل ، وإن كان الطرف في الحقيقة للخشبة لا له
وكذا يقال : احترق طرفك من الخشبة ، استصحاباً لحال المباشرة ، وإن لم يكن مباشراً في حالة الإضافة ، وأمّا قول الآخر :
[٥٩٧] إذا قيل : قدني قال باللهِ حَلْفَةً لتُغني عني ذا إنائك أجمعا [٢]
فيحتمل وجهين :
أحدهما : أنه أضاف الإناء إلى المخاطب الشارب للّبن لملابسته له في شربة منه ، والإناء لساقي اللبن لا له
والثاني : أنّه أضاف (ذا) إلى الإناء لملابسة المظروف - وهو اللبن - للظرف - وهو الإناء –
ومعنى البيت : أنّه إذا قال الضيف : حسبي ما شربت من اللبن ، قال المضيف : أقسم بالله لتشربنّ جميع ما في إنائك ، مبالغة في إكرام الضيف ، وتغنينّ عني وتعبنّ ما في الإناء من / اللبن بشربك إياه ، تقول العرب : أغن عني وجهك ، ورواه أبو الحسن[١] " (لتغني عني) بفتح اللام للقسم ، وأخّر الفعل على إرادة نون التأكيد الخفيفة
١١٦/أ
وأما الحدّ الذي ذكره المصنف[٢] فـ" ما اشتمل " هو الجنس ، و " على علم المضاف إليه " فصل الفاعلَ والمفعولَ ، وعلم المضاف إليه هو الجرّ . وإنما كان مجروراً لوجهين :
أحدهما : أنّه لما كان الرفع للفاعل وما حمل عليه ، والنصب للمفعول وما حمل عليه ، والمضاف إليه قد يكون فاعلاً في المعنى ، وقد يكون مفعولاً في إضافة المصدر والأسماء المشبهة للفعل ؛ أعطى حركة بين حركة الفاعل والمفعول ، وهي الكسرة ، وحمل على ذلك ما شاركه في الإضافة .

---

[٢] – ينسب لحريث بن عنّاب الطائي ، وهو من شواهد : مجالس ثعلب ٢ : ٦٠٦ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، والإيضاح على المفصل ٤١٤/١ ، والمقرب ٧٧/٢ ، والهمع ٤١/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٨ ، والخزانة ٤٣٤/١١ ،
[١] – معاني القرآن للأخفش ٣٦٢/١
[٢] – شرح المقدمة الكافية ٥٨٧/٢

والوجه الثاني : أنّ الإضافة تقدر أما باللام أو بـ(من) أو بـ(في) ، وهي تؤثر الجر ؛ فلذلك جعل المضاف إليه مجروراً .
فإن قيلَ : فقد جاء المضاف إليه غير مجرور ، كقول الشاعر [٣]:
[٥٩٨] قد أقسموا لا يمنحونك نفعةً حتى تمدَّ إليهمُ كفَّ اليدا
وقول الآخر [١]:
[٥٩٩]وأنت بعده نجيت ذا النونا
فجواب الأول : أنّه أعاد لام الكلمة ، وقلبه فصار مقصوراً
وجواب الثاني من وجهين :
أحدهما : أنه ركب الاسمين وألحق الإعراب أخرهما كحضرموت
والثاني : أنه وقف على النون وحركها بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين لضرورة القافية ، ولما كان العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للأعراب كان العامل غير المقتضي فالمقتضي للجر هو الإضافة .
وأمّا العامل الذي تتحقق به الإضافة ففيه ثلاثة أقوال :
أصحها : أنّ العامل هو الاسم المضاف
والثاني : أنّ العامل فيه هو الحرف المقدر
والثالث : أنّ العامل فيه معنى الإضافة
حجة القول الثاني من وجهين :
أحدهما : أنّ أصل عمل الجر للحرف ، فنسبة العمل إلى الأصل أولى من نسبته إلى غيره .
والثاني : أنه يظهر عند التقدير ، فدل ذلك على نسبة العمل إليه عند الحذف ،
وهذا ضعيف ، لأن عمل حرف الجر مع الحذف ضعيف ؛ فلا تَنْبني عليه القواعد
حجة الثالث : أنّه لا يجوز نسبة العمل إلى الحرف لما تقدم ، ولا إلى الاسم لأنه ليس بأهل للعمل ، إذ الاسم إنما يعمل إذا شابه الفعل ، وتضمن معنى الحرف العامل ، وهذا الاسم لم يشابه الفعل ، ولم يتضمن معنى الحرف العامل ، ولذلك كان معرباً ، وإذا امتنع نسبة العمل إليهما تعين نسبته إلى معنى الإضافة ، وهي نسبة الأول إلى الثاني ، وهذا ضعيف لأنه إنما يضاف إلى المعنى عند عدم العامل اللفظي ، ولذلك لم يثبته كثير من العلماء لضعفه ،وإنما عمل المضاف ؛ لأنه ناب عن الحرف العامل ، وإنما

---

[٣] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المخصص ١٣٩/٣ ، والجمهرة ١٣٠٧ ، واللسان ٤٢١/١٥ (يدي)

[١] – لم أعثر على قائله ، والنون الحوت ، وذا النون هو سيدنا يونس بن متى على نبينا ، وعليه أفضل الصلاة والسلام .ينظر : اللسان (نون)

لم يتضمن معناه لأن التخصيص الذي في اللام ، والتبعيض الذي تقتضيه (من) يستفاد من المضاف من غير احتياج إلى تضمن ؛ فلذلك كان معرباً لعدم تضمنه
قوله :"والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً مراداً".
هذا يشمل المجرور بحروف الجر ، وهو المراد بقوله " لفظاً "والمجرور بالإضافة ، وهو المراد بقوله " أو تقديراً ".
وإنما أطلق على المجرور بحروف الجر اسم المضاف إليه ؛ لأن حروف الجر تسمى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ لأنك إذا قلت : (مررت بزيد) فقد أضفت المرور إلى زيد بواسطة حرف الجر كما سميت حروف الجر ؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، أو أنها أضيفت إلى معمولها - وهو الجر - كما يقال : حروف النصب وحروف الجزم بالإضافة إلى معمولها
وقوله " مرادا " احترازا من الظرف نحو : قمت يوم الجمعة ، فإنه نسب القيام إلى الظرف بواسطة حرف جر ، ولكنّه محذوف غير مراد .
قوله " فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها " هذا يشمل الإضافة المعنوية واللفظية ، ويجرد المضاف من التنوين أو ما عاقبه .
"وما ليس فيه تنوين " يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف لأجل الإضافة
وإنما وجب حذف التنوين لوجهين :
أحدهما : التنوين يدل على انتهاء الاسم وكماله ، والإضافة تدل على احتياجه إلى المضاف إليه واتصاله به ؛ فتنافيا .
والثاني : أنّ أصل التنوين الدلالة على التنكير ، ولذلك كانت النكرة أحق به من العلم ؛ لأن من العلم ما يقربه من منع التنوين لو انضمت إليه علة أخرى ، وهو العلمية ، وليس في النكرة ما يقرّبها من منع التنوين
والإضافة إلى المعرفة تفيد التعريف ، وإلى النكرة تفيد التخصيص فتنافيا ؛ فلذلك لم يجتمعا .
قوله "وهي معنوية ولفظية "وحدَّ المعنويةَ بأن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها ليميزها من اللفظية بذلك .
وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى اللام ، وبمعنى (من) ، وبمعنى (في) قليلاً

فالإضافة بمعنى اللام للملك والاختصاص ، وهي الكثيرة / كـ(غلام زيد) ودار عمرو ، ودابته ، وابنه ، وسرج الدابة ، وجلّ الفرس[١] ، وباب المسجد

وإضافة (كل) بمعنى اللام ؛ لأنها لمجموع أجزاء الشيء ، فأمرها على العكس من الإضافة التي بمعنى (مِن) ، فإنّ المضاف نوع من المضاف إليه

و(كلٌّ) عبارة عن مجموع أجزائه ، وكذلك إضافة (الظروف) إلى أربابها بمعنى اللام كخلفك ، وأمامك ، وعندك ، ودونك ؛ لامتناع كون المكان بعضاً للشخص المضاف إليه .

وقالوا في نحو : ثلاثُمائةِ درهم ، وثلاثةُ آلافِ رجُلٍ ، وما شاكلها أنّ الإضافة الأولى بمعنى (من) ، والثانية بمعنى اللام ؛ لأنّ الأولى إضافة عدد إلى عدد ، والعدد من العدد ، والثانية إضافة عدد إلى معدود ليس ببعض المعدود بل هو له ؛ فلذلك قدرنا اللام .

والاعتراض على اللغة الثانية بوجهين :

أحدهما : أنه يقال في (مائة غلام) : عندي مائة من الغلمان ، فظهور (من) يمنع من تقدير اللام .

والثاني : أنه يقال : الغلمان مائة ، والإضافة التي بمعنى اللام لا يصح فيها الإخبار بأحد الاسمين عن الآخر ، والإضافة التي بمعنى (من) شرطها أن يكون المضاف نوعاً من المضاف إليه ، ولذلك تقدر (من) التي للتبعيض كـ(ثوب خز) و (باب ساج) و (خاتم فضة) و (سوار ذهب)

والفرق بين هذه الإضافة والتي بمعنى اللام من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ التي بمعنى اللام لا يصح فيها الأخبار بأحد الاسمين عن الآخر بخلاف التي بمعنى من

والثاني : أن التي بمعنى اللام لا يصح جعل الثاني فيها وصفاً للأول بخلاف التي بمعنى من .

والثالث : أنّ التي بمعنى اللام لا يصح فيها إطلاق الاسم الثاني على الأول بخلاف التي بمعنى (من) .

والرابع : أنّ التي بمعنى اللام لا يكون الأول فيها نوعاً من الثاني بخلاف التي بمعنى (من) ، ولهذه الأوجه كانت إضافة (يد زيد ، ووجهه ، وبعض القوم) بمعنى اللام ، ولاختلاف معنى الحرفين إذا قال له : (عندي زقُّ عسلٍ) و (جَرَّةُ سمنٍ) أن قدر باللام ، فالقياس لزوم الظرف دون المظروف ، وإن قدر (من) فالقياس لزوم المظروف .

---

[١] – جل الفرس : الذي تلبسه لتصان به " ينظر : اللسان (جلل) ١١٩/١١

والإضافة التي بمعنى (في) مع قلتها شرطها أن يكون المظروف مضافاً إلى ظرف كقوله تعالى ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [1] وقولهم[2] " يا سارق الليلة أهل الدار" ومنه (أعراب بادية) أي : أعراب في بادية ، وفي المثل للثابت القلب والرأي في الشدائد قولهم [3]:" فلان ثبتُ الغَدَرِ " والغدر - بتحريك الغين والدال - عبارة عن المواضع الخشنة كثيرة الحجارة ، وإضافته بمعنى (في)

قوله " وتقيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة " اعلم أنّه يحذف حرف الجر في الإضافة المعنوية لتحقيق التعريف والتخصيص ؛ فلا يكون مراداً ، وتسمى هذه الإضافة محضة أي : خالصة .

وأمّا في الإضافة اللفظية فإنّه يحذف للتخفيف ، وهو مراد ، ويلزم من إرادته إرادة التنوين ، ولذلك كانت إضافته غير محضة .

وإنما حكمنا بأن (غلام زيد) معرفة ، و (غلام لزيد) نكرة ؛ لأنّ الثاني يصلح لكل أحد من الغلمان المنسوبين إلى زيد على طريق البدل ، وهذا حدّ النكرة ، وأما الأول فإنّه إشارة إلى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك ، فإفادة الإضافة تعريف العهد ، كما تفيد الألف واللام تعريف العهد ، نحو : الغلام ، ولولا أن الإضافة إلى المعرفة تفيد تعريف العهد لم يتفرق غلام زيد ، وغلام لزيد لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين ؛ فثبت أن الإضافة إلى المعرفة تفيد تعريف العهد ، والإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص نحو : غلام امرأة

فإن قيل : فضارب امرأة يفيد التخصيص ، وليست الإضافة معنوية

قلنا : التخصيص هاهنا ليس مستفاداً من الإضافة ؛ لأنه كان موجوداً في حالة النصب قبل الإضافة بخلاف الإضافة المعنوية ، فإن التخصيص فيها مستفاد من الإضافة .

قوله "وشرطها تجريد المضاف من التعريف " إنما اشترط تجريد المضاف من التعريف ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مضافاً إلى معرفة أو نكرة ، فإن كان مضافاً إلى معرفة لم يجز الجمع بين مُعرِّفين لوجهين :

[الأول]، استغناء بعهد أحدهما عن عهد الآخر

والثاني : أنّه إن لم يحصل التعريف إلاّ بمجموعهما لزم خروج كل واحد منهما عن كونه معرفاً ، وذلك باطل ، وإن حصل التعريف بأحدهما لزم إلغاء الآخر ، وذلك غير جائز ، وإن كان مضافاً إلى النكرة لم يجز ؛ لأن

---

[1] – الآية ٣٣ من سورة سبأ

[2] – تقدم ص :

[3] – اللسان (غدر) ٥/ ١٠

التعريف يدل على تعين المسمى ، والتنكير يدل على عدم التعيين ؛ فتنافيا لذلك .

ولا فرق عند البصريين[١] في امتناع الجمع بين الألف واللام والإضافة إلى المعرفة بين الأعداد وغيرها،لما تقدم من العلة خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا الجمع بينهما في الأعداد[٢].حجة البصريين ما تقدم من : العلة ، واستعمال الفصحى ، قال ذو الرمة [٣]:

[٦٠٠]وهل يَرجعُ التسليمَ /أو يكشفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقع

أ/١١٧

وقال الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب [٤]

[٦٠١]ما زال مذ عقدتْ يداهُ إزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار مثارِ

والمعنى : ما زال أميراً مذ عقل إلى أن مات

حجة الكوفيين السماع والقياس .

أمّا السماع فإنّ الكسائي روى عن العرب [٥]" الثلاثةُ الأثواب " و" الخمسةُ الدراهم ". وأما القياس فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : القياس على (الحسن الوجه)

والثاني : أنّه لما كانت (الثلاثة الأثواب) لذات متحدة في المعنى عرفوا الأول ؛ لأنه محل التعريف ، ولم يجلّوا الثاني ؛ لأنه [هو] المقصود بالذات في الحقيقة بخلاف نحو : غلام زيد ، فإنهما متعددان في المعنى ، فلذلك لم يجز اشتراكهما في التعريف .

---

[١] – ينظر المسألة (٤٣) من مسائل الخلاف في الإنصاف ٣١٢/١-٣٢٣

[٢] – ينظر : إصلاح المنطق ٣٠٣ ، وشرح الرضي : ٢١٦/٢

[٣] – ديوان ذو الرمة: ٧٧٨ ، والبيت من شواهد : المقتضب ١٧٩/٣ ، ومجالس ثعلب ٢٧٥ ، وإصلاح المنطق ٢٩١، ٣٠١وما ينصرف ، وما لا ينصرف ١٠٩ ، وسر الصناعة ٤٩٤/٢ ، وشرح المفصل ٣١/٤ ، ٧١ ، ٣٠/٩ ، وشرح المصنف على الكافية ٥٩٢/٢ ،والخزانة ٢٣٧/٦ ، وتذكرة النحاة ٦٥٨ ،

[4] – ديوان الفرزدق ٣٠٥/١ ، والبيت من شواهد : المقتضب ١٧٤/٢ ، والجمل للزجاجي ١٢٩ ، و شرح ابن يعيش ١٢١/٢ ، واللسان (خمس) ، ومغني اللبيب ٤٤٢ ، والهمع والتصريح ٧٨/٣ ، والخزانة ٢١٢/١

[٥] – الإيضاح على المفصل ٤٠٣/١ ، والإنصاف ٤٣٧/٢

والثالث : أنه جمع بينهما ؛ لأنّ تعريف الأول أهم ؛ لأنه المقصود بالذات وجازت إضافته إلى الثاني ، وإن كان معرفة لغرض آخر غير التعريف ، وهو بيان هذه الذات المبهمة [١].

ويلزم على هذه العلة جواز (الثلاثة الأثواب) ؛ لأنّ المقصود من الإضافة رفع إبهام الذات لا التعريف بالثاني ، ولكنه قبيح .

وجواب السماع ما روى أبو زيد [٢]أنّ قائلها غير فصيح ، وذلك أن أهل الكوفة يأخذون اللغة من أكلة الشرار ، وباعة الكامخ

وأمّا أهل البصرة فإنهم يأخذونها من حرشة الضباب [٣]، وأكلة اليرابيع .

وعن (الحسن الوجه) أنّ إضافته لفظية في تقدير الانفصال ، ولذلك لا يستفاد منها التعريف ، فلا يقاس عليها الإضافة المعنوية المفيدة للتعريف .

وعن الوجهين الآخرين : أنّهما لا يقاومان ما ذكرنا من العلة مع أنّه يرد عليهما خاتم الفضة بأنّ الخاتم فضة ، ولا يجوز (الخاتمُ الفضةِ) على الجمع بين اللام والإضافة [٤].

---

[١] – ينظر : شرح الرضي : ٢/٢١٦-٢١٧

[٢] –لم أجده في النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري : وهو منسوب للرياشي في نزهة الألباء ١٣٧ ، وينظر : الفهرست لابن النديم ٨٦

[3] – الكامخ نوع من الأدم معرب ، وتحرش بالضب إذا أتى قفا جحره فقعقع بعصاه عليه ، فإذا سمع الضب الصوت حسبه دابة تريد أن تدخل عليه ، فجاء مقاتلا يضرب بذنبه ، فيأخذه بذنبه الرجل " اللسان (كمخ) ٣/٤٩ ، و (حرش) ٦/ ٢٨٠

[4] – ينظر : شرح المصنف ٢/٥٩٤ ، و شرح الرضي ١/٢١٧

متنٌ :" واللفظية :أن يكون [المضاف] صفةً مضافة إلى معمولها مثل : (ضاربُ زيدٍ) و (حسنُ الوجهِ) ولا تفيد إلاّ تخفيفاً في اللفظ ، ومن ثمّ جاز (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ) وامتنع (بزيدٍ حسنِ الوجهِ) وجاز (الضاربا زيدٍ) ، [والضاربو زيدٍ] وامتنع (الضاربُ زيدٍ) خلافاً للفراءِ ، وضعف [الواهب المائة الهجان وعبدها] ، وإنما جاز الضاربُ الرجلِ ، حملاً على المختار في (الحسن الوجه) و (الضاربك) وشبهه فيمن قال : إنه مضاف حملاً على (ضاربك) "[١]

الشرح [٢]:لا تنحصر الإضافة اللفظية فيما ذَكَر بل هي أنواع :
الأول :إضافة اسم الفاعل ،ولا يخلو أمّا أن يُراد به الماضي ،أو الحال والاستقبال ،فإن أريد به الماضي كقولك :(ضارب زيداً أمس) و (وحشيّ قاتل حمزة يوم أُحد) فإنه يلزم الإضافة عند البصريين ،ويتعرف بإضافته إلى المعرفة ؛لأنّه لما لم يشابه الفعل تنزل منزلة الجوامد ،وفي التنزيل ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [٣] على الأقوى

وأمّا ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٤] فمن قرأ ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٥] فإضافته محضة ، وهو معرفة ، فيكون جره على الصفة لله ، أو على البدل ،

ومن قرأ[٦] ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ففيه وجهان :

أحدهما : أنّه نكرة لأنّ المراد به الاستقبال ؛ فيكون جرّه على البدل ، وفي الكلام حذف مفعول تقديره : مالك أمر يوم الدين .

---

[١] – الكافية ١٢٣-١٢٤

[٢] – ينظر : الكتاب ١/١٧٥- ١٩٤ ، والمقتضب ٤/١٥٨- ١٦٥ ، والأصول ٢/ ٦- ١٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٢ –١٢٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/٥٩٥-٦٠١ ، ، وابن يعيش ٢/١٢٢ ،وشرح الرضي على الكافية ٢/٢١٨- ٢٣٧ والفوائد الضيائية ٢/١٢-١٩

[٣] – الآية ٩٦ من سورة الأنعام

[٤] – الآية ٤ من سورة الفاتحة

[٥] – نافع ، وابن كثير ، وابن عامر ، وحمزة ، وغيرهم ، ينظر : السبعة ١٠٤ ، والبحر ١/٢٠ ، والدر المصون ١/٤٩

[٦] – وهي قراءة عاصم و الكسائي من السبعة ينظر التيسير ١٨ ، و إملاء ما من به الرحمن ص ٥

والثاني : أنه معرفة ، وفي كيفية تعريفه ثلاثة أوجه :
أحدها : أن أكثر ألفاظ القيامة جاء بلفظ الماضي لتحقق وقوعها ، وكان محمولاً على الماضي ، بدليل قراءة من قرأ ﴿ مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [1]بالفعل الماضي

والثاني : أنه تعرف لإضافته إلى غير معموله ؛ لأنّ الظرف معمول المفعول المحذوف ، أي : مالك الحكم يوم الدين ، وإذا أضيف إلى غير معموله لم تكن إضافته لفظية بل معنوية ؛ لأن اللفظية هي التي يُحذف منها التنوين تخفيفاً لإضافته إلى معموله ، والمضاف بمنزلة العامل النصب فيما بعده ، وهاهنا المضاف إليه معمول غيره لا معموله ، فلا يكون المضاف إليه من مقتضى المضاف .ونظيره : (مصارع مصر) أي : أهل مصر ، فهو مضاف إلى غير معموله ، فتفيد إضافته التعريف .
والوجه الثالث : لصاحب الكشاف [2]أنه معرفة ؛ لأنه يقصد به زمان مستمر ، ولا يقصد به الحال والاستقبال كقولك : زيد مالك العبد ، ومولى العبيد ، وبيان استمراره أنّ مالكيّته لا يتصور فيها توقع ، ثم وجود ، ثم نقص حتى يتحقق التنكير في الحال والاستقبال بل زمان مالكيته مستمر متحقق ، فناسب بذلك الماضي المحقق ، فأفادت إضافته التعريف .
وأما إذا أضيف ، والمراد به الحال والاستقبال ، فإنه لا يتعرف بإضافته إلى المعرفة للسماع والقياس :

---

[1] – الآية ٤ من سورة الفاتحة

[2] – الكشاف ٥٩/١

أما السماع فدخول (رب) عليه ، وجريه / وصفاً للنكرة ، ووقوعه خبراً عن النكرة العامة ، قال الشاعر :

١١٧/ب

[٦٠٢]يا رُبّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدةً منكم وحرماناً [١]

وقال الله تعالى ﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾ [٢]وقال تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضٗا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ ﴾ [٣]، وقال الشاعر [٤]

[٦٠٣] سل الهموم بكل معطي رأسه ناحٍ مخالط صهبة متعيسِ

أي : بكل بعير معطٍ رأسه ،وقال تعالى في الإخبار ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ﴾ [٥] و ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴾ [٦]فلو لم تكن إضافته لا تفيد التعريف لأفضى إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنه لقوة شبهه بالفعل نُزّل منزلته ، والفعل نكرة ، فكذلك ما وقع موقعه .

والثاني : أنّ إضافته في تقدير الانفصال ؛ لأنّ التنوين حذف للتخفيف ، وهو مراد ، وإذا كان التنوين مراداً كان المضاف نكرة كما قبل الإضافة ، والتقدير : يا رب غابط لنا ، وهديا بالغ الكعبة ، وعارضاً مستقبلاً أوديتهم ، وعارضٌ ممطرنا ، وبكل بعير معط رأسه ، وكلّ نفس ذائقةٌ الموت ، وإلا آتٍ الرحمن عبداً

---

[1] – قائله جرير ، وهو في ديوانه ١٦٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، وسر الصناعة ٤٥٧/٢ ، والقواس ٧٣٤/١ ، و مغني اللبيب ٦٦٤ ، والهمع ٤١٥/٢ والتصريح ١١٤/٣

[2] – الآية ٩٥ من سورة المائدة

[3] – الآية ٢٤ من سورة الأحقاف

[4] – قائله المرار بن سعيد العبسي ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٦/١ ، والتبصرة ٢١٧/١ ، والإيضاح ، والمحتسب ١٨٤/١ ، ، والقواس ٧٣٤/١ ، واللسان (عردس) ١٣٨/٦ ، والهمع ٤١٥/٢

[5] – الآية ١٨٥ من سورة آل عمران

[6] – الآية ٩٣ من سورة مريم

وحكي أن الكسائي سأل محمد بن الحسن - وهو قاض- ، فقال : لو ادعى رجل قتل غلامه على رجلين ، فقال أحدهما : (أنا قاتلٌ غلامَك) بإعمال اسم الفاعل ، وقال الآخر : أنا قاتلُ غلامِك ، بالإضافة فعلى أيهما يجب القصاص ؟ فاطرق محمد متفكراً ، ولم يجبه [١].

والجواب : أنّ العامل على مذهب الكسائي مشترك بين الثلاثة ، وكذلك المضاف .

وأمّا على مذهب الجمهور فالمنوَّن مشترك بين الحال والاستقبال ، والمضاف مشترك بين الأزمنة الثلاثة ، ولا يجب القصاص إلا على تقدير إرادة الماضي والحال دون الاستقبال ، ولكنّه غير متعين فلا يجب القصاص مع عدم تعين الوجوب .

قوله " وامتنع بزيد حسن الوجه ، وجاز الضاربا زيد ، وامتنع الضارب زيد خلافاً للفراء " أي : ممتنع بزيد حسن الوجه على الوصف لزيد لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ، وجاز الضاربا زيد ؛ لأنّ الإضافة أفادت التخفيف بحذف النون

وأما (الضارب زيد) فلا يخلو إما أن يراد به الماضي أو الحال أو الاستقبال ، فإن أريد به الماضي نحو : (الضارب زيد أمس) فلا تجوز إضافته اتفاقاً لوجهين :

أحدهما : أنّ إضافته إذا كان للماضي تفيد التعريف ، ولا يجمع بين معرفين

والثاني : أنه توصل بدخول اللام عليه إلى إعماله ليكون صلة للاّم ؛ لأنّه قبل دخول الألف واللام عليه لازم للإضافة ، فإضافته مع دخولهما تنافي التوصل بهما إلى إعماله ، وأمّا إذا كان للحال أو الاستقبال نحو : الضارب زيد الآن أو غداً فلا تجوز أيضاً إضافته عند الجمهور خلافاً للفراء [٢]

حجته من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الإضافة لفظية لا تفيد التعريف ؛ فلا تنافي دخولهما

الثاني : أنّ الألف واللام دخلا بعد الإضافة توصلا بهما إلى وصف المعرفة نحو : مررت بعمر والضارب زيد

---

[1] – لعله مُحَمَّد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ترجمته في الفهرست ٢٠٣/١ ، والبداية والنهاية ٢٠٢/١٠ ،

[2] – شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ ، والتخمير ١٠/٢

والثالث : القياس على الضارب الرجل ، والضاربك على مذهب سيبويه [1] أنه مضاف ، وعلى قول الشاعر [2]:

[٦٠٤]الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُزَجِّي خَلْفَها أطفَالهَا

والجواب عن الأول : أنه إذا دخل عليه الألف واللام تحقق له العمل ؛ لكونه صلة ، ولا فرق بين كونه صلة بين الماضي والحال والاستقبال ، فيلزم أعماله إلا أن يستفاد بإضافته خفة حذف نونه كالضاربا زيد ، والضاربو زيد

وعن الثاني : أن اللام هي السابقة ، والإضافة لاحقة ، ولا يستفاد بها خفة ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه إذا اجتمع موجبان لحذف التنوين وجب نسبة الحكم إلى السابق لأنه المقتضي كما قلنا في انتقاض الطهر ، فإنه ينسب إلى الحدث السابق دون اللاحق .

وعن الثالث : أنه جازت إضافته إلى ما فيه اللام حملاً له على الحسن الوجه لمناسبته ما يضاف إليه بما يضاف إليه الحسن لاشتراكهما في اللام ، وهذه المناسبة مفقودة في (الضارب زيد)

فإن قيل : فهلاّ امتنع الأصل المقيس عليه كما امتنع الضارب زيد ؛ لأنّ الألف واللام موصول ، والموصول يقتضى الجملة ؟!

قلنا : الأصل المقيس عليه ليس جاريا علي فعله حتى يقوى عمله بل محمول على اسم الفاعل ؛ فبعد بذلك عن شبه الفعل ؛ فكان أولى بالإضافة ، ولذلك كان المنصوب بعده نحو : (الحسن الوجه) على التشبيه بالمفعول به نحو : الضارب الرجل ؛ لأنّ أصله النصب حملاً لكل واحد منهما على الآخر في أصله الذي يقتضيه على سبيل التقارض .

---

[1] – الكتاب ١/ ١٨٧

[2] – البيت للأعشى في ديوانه ٧٩ ، وهو من شواهد المقتضب ١٦٣/٤ ، والأصول ١٣٤/١ ، والتبصرة ١٤٣/١ ، والمقرب ١٢٦/١ ، والرضي ٢٣١/٢ ، ٢٣٧ ، والخزانة ٢٥٦/٤، ٢٦٠ ، ١٣١/٥ ، ٤٩٨/٦

وأمّا الضاربك ، والضارباك ، والضاربوك ، والضاربي ، والضارباي ، والضاربي والضاربان ، وقول الشاعر :

[٦٠٥]أيها الشاتمي لتُحسَبَ مثلي إنما أنت في الضلال تهيمُ[١] ١١٨/أ

وكذا (ضاربك وضاربي) فمذهب الأخفش[٢] أن الضمير المتصل في جميع هذا في موضع نصب ، فهو ضمير المنصوب إلاّ أنه حذف منه التنوين والنون / لأنهما يؤذنان بتمام الاسم ، والضمير المتصل في حكم تتمة الاسم السابق ، فلا يجمع بينهما ، وعلى هذا فلا حجة للفراء فيه[٣].

ومذهب سيبويه ومن تابعه في أن الضمير في جميع ذلك في موضع الخبر ؛ لكونه مضافاً إليه ، وحذف التنوين والنون منهما لأجل الإضافة ، فأمّا الضاربك والضارباتك مما لا نون فيه ولا تنوين ، فإنه وإن ناسب الضارب زيد في عدم إفادته الخفة بالإضافة ، فالفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : قياساً على الضارباك وضاربك ، فإنه مضاف إلى المضمر من غير إفادة الخفة من حيث أنه لا يقال الضاربانك وضاربتك بثبوت النون والتنوين على أنه ضمير المنصوب بخلاف الإضافة إلى الظاهر نحو : الضاربان زيداً وضارب زيداً فإنهما يثبتان مع النصب ويحذفان في الإضافة لطلب الخفة ، وحينئذٍ لا فرق في الإضافة إلى الضمير بين ما فيه نون أو تنوين وما ليس فيه لعدم ظهورهما في حالة النصب .

والوجه الثاني : أن الضمير المتصل يفارق المظهر من حيث أنه لا ينطق به مفرداً من غير اتصال ، فأشبه التنوين لذلك ، ولزم حذف التنوين معه لمعاقبة الضمير له وأما الاسم الظاهر فلم يشبه التوين ؛ لأنه يجوز نصبه مع وجود التنوين

---

[١] – قائله عبد الرحمن بن حسان ، وهو في ديوانه ٥١ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ١٢٣/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٤٥/١ ، والتخمير ١١/٢ و الخزانة ١٥٨/١١

[٢] – معاني القرآن للأخفش ٢٨٨/١

[٣] – شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ ، والتخمير ١٠/٢

والجواب عن المائة الهجان وعبدها من وجهين :
أحدهما :أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل"رب شاة وسخلتها"[١]
والثاني:أنّ عبدها مضاف إلى ضمير المائة ،فناب منابها لكون فيها الألف واللام ،وقد جاء في ضرورة الشعر وجود النون والتنوين مع الضمير المتصل باسم الفاعل قال الشاعر[٢]:
[٦٠٦] وليس حاملني إلا ابن حمال
وقال آخر [٣]:
[٦٠٧]ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقُه
وقال آخر[٤]:
[٦٠٨]هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خشوا من مُحدِث الأمر مُعظَماً
وقد تُؤُول الأول على أن نون الوقاية دخلت على اسم الفاعل في ضرورة الشعر لشبهه بالفعل ،وأمّا الآخران فالهاء عند سيبويه كناية أثبتها لضرورة الشعر
وعند المبرد [٥]هي هاء السكت أثبتها في الوصل أجراءً للوصل مجرى الوقف وحركتها ؛ لأنها لمّالم تثبت في الوصل أشبهت هاء الضمير والنون
والنوع الثاني : إضافة اسم المفعول والمراد به الحال والاستقبال كقولك : مررت برجل معطي درهم ، ومعمور الدار ، ومؤدب الخدام ، وعلته كما ذكرنا في اسم الفاعل .
والنوع الثالث : الصفة المشبه باسم الفاعل كقولك : مررت برجل حسن الوجه لأنه إضافته في تقدير الانفصال .

---

[١] – المقتضب ١٦٤/٤

[2] – هذا عجز بيت منسوب لأبي محلم السعدي ، وصدره

ألا فتى من بني ذبيان يحملني

، والبيت من شواهد الإنصاف ١٢٩/١ ، واللرضي ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٦٥/٤ ، و٢٦٦ ، و٣٩٦/٥

[3] – لم أعثر على نسبة للبيت ، و هو من شواهد الكتاب ١٨٨/١ ، والكامل ٣٦٤/١ ، والمقرب ١٢٥/١ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ ،والرضي ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٢٦٦/٤ ، ٢٧١

[4] –لم أظفر بنسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٨٨/١ ، والكامل ٣٦٤/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧ ، وشرح المفصل ١٢٥/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٩١/١ ، والتخمير ١٥/٢ ، والرضي ٢٣٢/٢ ، والهمع ، والخزانة ٢٦٦/٤ ، و٢٦٩ ، و٢٧٠، ويروى :

هم الفاعلون الخير والآمرونه

[5] – قال سيبويه : ١٨٨/١ " وقد جاء في الشعر ، وزعموا أنه مصنوع " ، وقال المبرد في الكامل ٣٦٤/١ ، وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وقفت في نون الإثنين والجمع لأنه لا يلتبس بالمضمر " وينظر الأصول ١٤/٢

والنوع الرابع : إضافة أفعل التفضيل إلى المعرفة
ذهب قدماء البصريين إلى أنه معرفة ، وذهب المتأخرون منهم إلى أنّه نكرة [١]
وذهب الكوفيون ووافقهم أبو على [٢]إلى أنّه إذا أضيف على معنى (من) فهو نكرة ، وإذا أضيف على معنى اللام فهو معرفة .
حجة القائلين بالتعريف : أن الصفات إنما كانت إضافتها غير محضة لتقدير التنوين فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وهذه العلة منتفية هاهنا ؛ لأنه لا يدخله التنوين لكونه غير منصرف .
حجة القائلين بالتنكير : السماع والقياس
أما السماع ؛ فوقوعه صفة للنكرة ، قال الشاعر :
[٦٠٩]فلم أر قوماً مثلَنا خيرَ قومهم أقلَّ به منا على قومهم فَخرا [٣]
فخير قومهم صفة (قوم) ، بدليل دلالته على المصدر الذي يعود عليه الضمير في (به) ؛ لدلالة الصفة عليه في قوله :
[٦١٠]إذا نهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف[٤]
أي : إلى السفيه السَّفَه
وأمّا القياس فلا تخلو إضافته من أن تكون مقدرة بمعنى (من) أو بمعنى اللام ، فإن كانت بمعنى من كانت في حكم المنطوق به ، وحذفها للتخفيف ، فيكون الفصل بينهما أقوى من الفصل بالتنوين المراد ، فيكون نكرة كاسم الفاعل المنون وإن كانت بمعنى اللام وجب أيضاً أن تكون نكرة ؛ لأنّ مالا ينصرف – وإن لم يكن منوناً – في حكم المنون ، بدليل نصبه للتمييز من غير تنوين ولا ما يعاقبه ، ونصب الجمع في قولهم : من حواج بيت الله ، وضوارب زيداً)
وإذا كان في حكم المنون قدر التنوين فاصلاً في التقدير ؛ لأنه في معنى الفعل والفعل لا يتعرف فكذلك ما كان بمعناه .
والنوع الخامس نحو : صلاة الأولى ، وجانب الغربي ، ومسجد الجامع ، ذكر بعض المتأخرين أنّ إضافتهما غير محضة لتقدير الموصوف فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه فلا تفيد التعريف ، ومنهم من ذكر أنها تفيد التعريف ، وإن كانت غير محضة .

---

[١] – انظر المسألة ١٥ من مسائل الإنصاف ١٢٦/١– الهمع ٤١٦/٢–٤١٧

[٢] – ينظر : الإيضاح العضدي ٢٨١–٢٨٢

[٣] – ينسب لزيادة بن زيد الحارثي ، والبيت من شواهد شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٤٤ ، و خزانة الأدب ٣٦٤/٤ ، ٢٢٧/٥

[4] – نسب هذا البيت لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، وهو من شواهد مجالس ثعلب ٧٥ ، والمحتسب ١٧٠/١ ، والخصائص ٩٤/٣ ، والإنصاف ١٤٠/١ ، والهمع ٢١٩/١ ، والخزانة ٣٦٤/٣

والنوع السادس : أسماء متوغلة في الإبهام ، وهي : غير وشبه ومثل وواحد أمه وعند بطنه فهذه - وإن أضيفت إلى المعارف - لا يتعرف لوجهين :

أحدهما : ليقدر نسبتها إلى ما لا يحصى وعدم انحصارها ، بدليل أنك إذا قلت : مررت برجل غيرك ، فكل من عدا المخاطب غيره /

١١٨/ب

والمماثلة : المشابهة غير منحصرة لتعذر جهاتهما ، فإنك إذا قلت : مررت برجل مثلك أو شبهك جاز أن تنصرف المماثلة والمشابهة إلى العلم والجهل والطول والقصر واللون ، وإلى كونه موجوداً ، أو جسما ، أو نامياً ، أو متحركاً بالإرادة وغير ذلك ، وكذلك واحد أمه ، وعبد بطنه غير منحصر بالنسبة إلى مضاف إليه ومعين ، فلذلك كانت هذه الأسماء نكرات ، وإن أضيفت إلى المعارف

والوجه الثاني : أنّ هذه الأسماء في معنى اسم الفاعل فغير بمعنى مغاير ، ومثل بمعنى مماثل ، وشبه بمعنى مشابه ، فلم تتعرف كاسم الفاعل إذا كان للحال

والدليل على تنكيرها وصف النكرات بها ، ودخول رب عليها كقولهم : مررت برجل مثلك وغيرك وشبهك ، وفي التنزيل ﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾ [1] وقال الشاعر [2]:

[٦١١]يا ربّ مثلك في النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق

وقال آخر [3] :

[٦١٢] أماويّ إني رب واحد أمّه أثرت فلا قتل عليه ولا صبر

ورب مخصوصة بالنكرة ، وغير أنكر من (مثل) وشبهه ؛ لأن كل من عداك غيرك ، وليس كل من عداك مثلك ، ولا شبهك ، وتجويز يونس [4] (كم غيره مثلة لك) مشكل إذ يؤدي إلى كون الموصوف أعم من الصفة ؛ لأنّ (غيراً) أعم من (مثل) .

وأما سببه لوزن فعيل فإنه موضوع للمبالغة في النسبة ؛ فأكسبته المبالغة التعريف بالإضافة إلى المعرفة ، فلا يوصف به إذا أضيف المعرفة إلا المعرفة ، وذلك أن المبالغة بَدل على الشبه من جميع الوجوه .

وإذا انحصر شبهه من جميع الوجوه صار معرفة ، فتقول : مررت بزيد شبيهك من جميع الوجوه .

وكذلك إذا كانت المماثلة معلومة الجهة تعرف بالإضافة كقولك : زيد مثل عمرو ، إذا قصدت إلى جهة اشتهر بها من علم ، أو كرم ، أو طول ، أو قصر ؛ لأن المماثلة إذا انصرفت إلى تلك الجهة المعينة زال الإبهام ، وإنّما التنكير عند إبهام المماثلة .

وكذلك (غير) إذا وقعت بين ضدين معرفين تعرفت بإضافتها إلى أحد الضدين لزوال إبهامها ، فتكون صفة للضد الآخر كقولك : مررت بالمتحرك غير الساكن وبالقائم غير القاعد ، وفي التنزيل ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [5] فإن المغضوب عليهم ضد المنعم عليهم ،

---

[1] – الآية ٣٧ من سورة فاطر

[2] –ينسب لأبي محجن الثقفي ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٧/١ ، و٢٨٦/٢ ، والمقتضب ٢٨٩/٤ ، وسر الصناعة ٤٥٧/٢ ، و شرح المفصل ١٢٦/٢ والتخمير ١٧/٢

[3] – قائله حاتم الطائي ، وهو في ديوانه ٢٠١، والبيت من شواهد الهمع الخزانة ٢١٠/٤ ، ٢١١ ، ٥٦٧/٩

[4] – الكتاب ٤٢٣/١

[5] – الآية ٧ من سورة الفاتحة

فكانت وصفاً ، وقدح ابن السرّاج [1] في هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ ﴾ [2] فإنها وقعت صفة للنكرة مع كونها بين ضدين المضاف إليه منهما معرفة ، وبيان الضدية أنهم طلبوا عمل الصلاح ؛ لأن عملهم كان فاسداً ، وكذا قول الشاعر [3] :

[٦١٣] إن قلت خيراً قال شراً غيره أو قلت شراً مدّه بمدادِ

والجواب عن ذلك حمله على البدل ؛ لامتناع وصف النكرة بالمعرفة ، ولو كان الأول معرفة لحمل على الوصف ، وإن كان لا يمتنع البدل في (غير المغضوب عليهم) إلا أن الوصف أولى نظراً إلى وضع (غير) .

ومن زعم أنه بدل لكونه نكرة فضعيف لما ثبت من تعريفه .

ومن زعم أنه لما لم يقصد بالمنعم عليهم قوم بأعيانهم قربوا من النكرة ، و (غير المغضوب عليهم) قريب من المعرفة ؛ لإضافته إلى المعرفة ، فجاز الوصف لتوافقهما في القرب من المعرفة فقربت ،والأول أقوى ؛لأنّ سبب التنكير شياعهما ، وقد زال بإضافته إلى الضدّ .

ومن قرأ بالنصب [4] فالأجود أنه على الحال من الهاء والميم ، أو من الذين ، وقيل :إنه استثناء ، وقيل :بإضمار (أعني)

---

(1) — الأصول ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٣

(2) – الآية ٣٧ من سورة فاطر

(3) — البيت للأسود بن يعفر وهو في ديوانه ٣٢ ، والبيت من شواهد الخزانة ٤/٢٠٧ ، و٢٠٩

(4) — تسمى هذه قراءة النبي ، وقد قرأ بها ابن كثير ، وعمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن الزبير ، وابن محيصن ينظر : البحر ١/٢٩ ، والسبعة ١١١ ، ١١٢ ، والكشاف ١/٧١ ، والإتحاف ١٢٥

متنٌ :" ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته ، ولا صفةٌ إلى موصوفها . ومثل : (مسجد الجامعِ) و (جانب الغربيّ) و (صلاة الأولى) و (بقلة الحمقاء) متأول ، ومثلُ (جُرد قطيفةٍ) ، و (أخلاق ثيابٍ) متأول .
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم و الخصوص كـ(ليث) و (أسدٍ) و (حَبْسٍ) ، و(مَنْعٍ) لعدم الفائدة بخلاف (كل الدراهم) ، و (بعض القوم)[١] ، و(عين الشيءِ) فإنه يختص ، وقولهم : (سعيدُ كُرْزٍ) ونحوه متأول [٢]"

الشرح [٣]: لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته عند البصريين خلافاً للكوفيين[٤] فإنهم يجيزونها .
حجة البصريين من أربعة أوجه :
أحدها : أنه يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة لما سنذكر إن شاء الله تعالى
الثاني : أنّ الصفة تابعة للموصوف في الوضع والإعراب ، والعامل فيها العامل في الموصوف ، فإن أضيف إليها فلا يخلو إمّا أن يعمل فيها المضاف ، أو العامل فيه ، أو مجموعهما ، لا جائز أن يعمل فيها المجموع لاختلاف تأثيرهما ؛ لأن المضاف يقتضي عمل الجر ، والعامل فيه قد يكون يقتضي رفعاً ونصباً ؛ فلا يمكن الجمع بينهما .
ولا جائز أن يعمل فيها أحدهما لأنّه يكون ترجيحاً بلا مرجح ؛ لأن كل واحد من العاملين يقتضي العمل ، فيؤدي أعمال أحدهما إلى ترك أحد الدليلين من غير ترجيح ، ولمّا امتنع عمل المضاف امتنعت الإضافة .
والثالث : أنّ الموصوف / المقصود به الذات ، والصفة المقصود بها المعنى لا الذات ، والإضافة بتقدير حرف الجر ، ولا يستقيم تقديره
١١٩/أ
والرابع : أنّ الصفة وإنّ جرّدت عن الموصوف ، فلابد من لاستحالة وجود صفة من غير موصوف ، ذلك أنّ الموصوف موافق للصفة في الأعراب فيلزم من صحة إضافة (جاءني رجل عالم) (جاءني

---

[١] – ما بين القوسين غير موجود في متن الكافية ، ولا في شرح المصنف على الكافية ، ولا في الرضي على الكافية
[٢] –الكافية: ١٢٥– ١٢٦
[٣] – الكتاب ٧/٢ ، وابن يعيش ١٠/٣ ، وشرح المفصل لابن الحاجب ٤١٤/١– ٤١٦ الكافية للمصنف ٦٠٢/٢– ٦٠٨، وشرح الرضي ٢٣٨/٢– ٢٤٦ ، والفوائد الضيائية ٢٠/٢– ٢٢ ،
[٤] – ينظر : المسألة (٦١) من مسائل الإنصاف ٤٣٧/٢ ، وابن يعيش ١٠/٣ ، والإيضاح للمصنف ٣٣٤/٢ ، والرضي ٢٤٤/٢

رجل رجل عالم)بإضافة (رجل) الموجود إلى (رجل) الموصوف المقدر ، وذلك ممتنع

حجة الكوفيين السماع والقياس :

أما السماع فقولهم : (دار الآخرة) و(صلاة الأولى) و(مسجد الجامع) و(جانب الغربي) وفي التنزيل : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [1])وقول الشاعر يصف حمار وحشي[2] :

[٦١٤]وقرَّبَ جانبَ الغربيِّ يأدُو مَدَبَّ السيلِ واجتنبَ الشِّعارا

و ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [3]، وبقلة الحمقاء ، و ﴿ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [4]، فإن المضاف في جميع هذه الصور موصوف بالمضاف إليه في المعنى ، والأصل : الدار الآخرة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [5] ، وقوله : ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ ﴾ [6])والصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والجانب الغربي ، والحب الحصيد ، والبقلة الحمقاء ، والحق اليقين .

وقولكم : إنّه على حذف موصوف محذوف ، والتقدير : دار الحياة الآخرة ، أوالساعة الآخرة ، ولذلك تسمي القيامة الساعة ، وصلاة الساعة الأولى من الزوال ، ومسجد الوقت الجامع ، أو المكان الجامع ، وجانب المكان الغربي ، وحب النبت الحصيد ، وبقلة الحبة الحمقاء ، وحق الأمر اليقين ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن المحذوف الذي تقدرونه لم يظهر إلى الوجود في بعض الصور ، ولو كان تقديركم صحيحاً لظهر .

والثاني : أنّ الحذف على خلاف الأصل ، فلا يضاف إليه ما أمكن حمل اللفظ على حقيقته .

---

(١) – الآية ٤٤ من سورة القصص

(٢) – قائله الراعي النميري ، وهو في ديوانه ١٤٧ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٤٣٧/٢ ، والإيضاح ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤١ ، واللسان (دبب) ٣٧١/١ ، (شعر) ٤١٢/٤، والمعنى أن الحمار الوحشي اجتنب الشجر مخافة الرمي فيها ، ولزم مدرج السيل لابتعاد الصيادين عنه

(٣) – الآية ٩ من سورة ق ، ومشكل إعراب القرآن ٦٨٢/٢

(٤) – الآية ٩٥ من سورة الواقعة

(5) – الآية ٣٢ من سورة الأنعام

(6) – الآية ٩٤ من سورة البقرة

وأما القياس فمن وجهين :
أحدهما : أن الصفة تدل على معنى زائد لا يوجد في الموصوف ، وهو الحدث فمغايرتها له بذلك القدر الزائد هو الذي جوز الإضافة لإفادة تخصصه بذلك المعنى ، ولذلك تعدّ الصفة مع الموصوف من الأسماء الثابتة لزيادتها عليه بالمعنى لا من الأسماء المترادفة .
والثاني : القياس على إضافة [الصفة المشبهة] إلى فاعلها نحو : حسن الوجه ، فإن إضافة الشيء إلى نفسه موجودة في المعنى ، فإن الحسن هو الوجه ، وجازت الإضافة لأجل التخصيص ؛ فكذلك هاهنا .
وأما إضافة الصفة إلى موصوفها فممتنعة عند البصريين أيضاً خلافاً للكوفيين حجة البصريين من أربعة أوجه :
أحدهما : أن الصفة اسم منسوب إلى ما قبله ، والمضاف اسم منسوب إلى ما بعده ، فتنافيا
والثاني : أنه يؤدي إلى تقديم التابع على متبوعه في الرتبة ، ومخالفته له في الإعراب والثالث : ما تقدم من إضافة الشيء إلى نفسه .
والرابع : أنّ الصفة المقصود بها الدلالة على المعنى ، والموصوف المقصود به الدلالة على الذات ، ولو قدر بحرف الجر لم يستقم المعنى ، وقد جاءت ألفاظ توهم أنها من إضافة الصفة إلى موصوفها منها قولهم : هل عندك جائبة خبر ؟، و (جائبة) اسم فاعل من جاب الأرض إذا قطعها [1]، وفي التاء وجهان :
أحدهما : أنها للمبالغة كعلاّمة ، والمعنى : هل عندك خبر جائب الأرض ؟ ، أي : قاطع لها .
والثاني : أنّ أصلها (أخبار جائبة) ، فتأنيثها نظراً إلى الجماعة ، فلما حذف الموصوف - وهو جمع - أضيف إلى المفرد ؛ لبيان الجنس ،
ومنها قولهم : " هل جاءكم مغرّبة ؟ " من غرّب إذا بعد ، أي : خبر من كان بعيد ، فهو لذلك غريب ، وفي التاء وجهان :
أحدهما : أنها للمبالغة أي : خبر مغربٌ
والثاني : أن الأصل أخبار مغرّبة ، فتأنيثها نظراً إلى الجماعة ، فلما حذف الموصوف - وهو جمع - أضيفت إلى المفرد ، ولبيان الجنس ، ومنها قولهم [1]: " عليه سحق عمامة ، والسحق : البالي ؛ لاستحاق اجزائه ، والأصل عمامة سُحْقٌ ، فلما حذف موصوفها أضيفت للبيان كباب ساجٍ ، ومنها قولهم : " جردُ قطيفةٍ " ، وهي التي أسحق خمْلُها وبليت ، والأصل قطيفةٌ جردٌ ، فلما حذف الموصوف أضيفت للبيان أيضاً ، ومنها قولهم : "

---

[1] – انظر : اللسان (جوب) ٢٨٥/١

[1] – ابن يعيش ١١/٣

عليه أخلاقُ ثيابٍ " والأصل : ثياب أخلاقٌ ، فلما حذف الموصوف أضيفت للبيان ، لبقائها مبهمة كخاتم فضة ، فإنّ الخاتم مبهم ، وإضافته للبيان .

حجة الكوفيين : أنّ الفائدة حاصلة لتغير المضاف والمضاف إليه في المعنى ، ودعوى حذف الموصوف لا يقوم عليه برهان ؛ لعدم ظهوره في بعض الصور ، فلا يضاف إليه من غير دليل ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، والأصل في الكلام الحقيقة ، وأما الاسم المماثل للمضاف إليه في / العموم والخصوص فهذا يعرض في الأسماء المترادفة المعلقة على مدلول واحد نحو : ليث ، وأسد ، وحبس ، ومنع ،وزيد ، وأبي عبد الله ، وأسامة ، وأبي الحارث ، وإنما امتنعت الإضافة لوجهين :

١١٩/ب

أحدهما : أن الغرض من الإضافة التعريف أوالتخصيص ، والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصها لوجهين :

أحدهما : أنه إذا كان معرفة استغنى بما فيه من التعريف عن الإضافة إذ لا فائدة لها زائدة على المضاف ، وإن لم يكن معرفة فالإضافة لا تكسبه زيادة على مدلوله لاتحاد الحقيقة المدلول عليها ، وإنما تصور الفائدة عند تغير المدلول ، وذلك في الأسماء المتباينة .

والوجه الثاني : أنّ الإضافة تفضي إلى محال ؛ لأنّ العِلْمَ بالمضاف إليه المعرف سابق على العلم بالمضاف المعرف يؤدي إلى أنّ يكون العِلْمُ بالشيء متقدماً على العلم بنفسه ، وذلك محال ، وإنما يتصور هذا عند تغاير المدلول .

والوجه الثاني : لامتناع الإضافة أنّ الاستقراء دلّ على مغايرة المضاف للمضاف إليه ، فلو أضيف أحد المترادفين إلى الآخر للزم من ذلك مغايرة الشيء لنفسه وحقيقته جرياً على الغالب ، وذلك باطل ، وأمّا قول الشاعر [١]

[٦١٥]وترى الذميم على مراسِنِهم يوم الهياج كمازن النمل

فإنّ (المازن) هاهنا يبض النمل لا النمل [٢].

وأما (كل الدراهم) و(عين زيد ، ونفسه) ، فجوابها من وجهين :

أحدهما : أن إضافة الأعم إلى الأخص يوجب التغاير لعدم تعليق الاسمين على شيء واحد لأن العام مغاير للخاص فيفيد الإضافة التخصيص

والوجه الثاني أنه من إضافة المسمى إلى اسمه ، وهما متغايران .

---

[١] – قائله : الحادرة ، وهو في ملحق ديوانه ١٠٤ ، والبيت من شواهد كتاب الجيم ٢٣٥/٢ ، ، والتهذيب ٤١٦/١٤ واللسان ٢٢٣/١٢ ، (ذمم) ، و٤٠٦/١٣ (مزن) ، والتاج(ذمم) ،

[٢] – ينظر : اللسان : (مزن)

وقيل : لما كانت النفس والعين تصدقان على الماهية ، وعلى إضافتها اللازمة والمفارقة جازت إضافتهما طلباً للتخصيص .
وأما إضافة الاسم إلى اللقب نحو : سعيدُ كرزٍ ، و(قيسُ قُفَّةَ) ، وزيدُ بطّةَ ، ففيه وجهان :
أحدهما : أنه من إضافة المسمى إلى اسمه ، فيقصد بالأول المدلول ، وبالثاني اللفظ كذات زيد ، والمسمى والاسم متغايران .
والوجه الثاني : أنّ اللقب لما كان أشهرَ صار الاسم كالمجهول عند السامع الذي له ذكر منفرد لم يفهم منه مسماه ، فأضيف إلى اللقب ليتعرف لذلك وكل موضع فُرض اشتهار أحد الاسمين ، وخفاء الآخر عند السامع ، فإنه لا يمتنع إضافته لحصول الفائدة بذلك .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

متنٌ : "وإذا أضيف الاسم الصحيح ، أو الملحق به إلى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة .
وإن كان آخره ألفا ثبتت ، وهذيل تقلبها لغير التثنية ياءً .
وإن كان [آخره] ياء أدغمت ، وإن كان واواً قُلبت ياء ، وأدغمت ، وفُتحت الياء للساكنين[١] "

الشرح [٢]: إذا أضيف الاسم الصحيح[٣] إلى ياء المتكلم كـ(غلامي) و (ثوبي) ، والملحق بالصحيح كـ(دلْوِي وظبْيِيّ وكرسيّ وبختيّ) وجب كسرُ ما قبل ياء المتكلم لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الكسرة أقرب إلى مجانسة الياء من غيرها ، فكان لزوم الحركة المجانسة أولى من غير المجانسة .
والثاني : أنه كسر ما قبلها إشعاراً باستحقاق الياء هذه الحركة ؛ لتعذرها عليها ، كما حُرِّك (إذٍ) [٤] بالكسر إشعاراً بمناسبته لحركة المضاف إليه المحذوف إليه المحذوف .
والثالث : أنّه لا يخلو أما أن تحرك ما قبلها بالضم ، أو بالفتح ، أو بالكسر ،
لا جائز تحريكه بالضم ؛ لأنّه يؤدي إلى قلب الياء واوا على تقدير سكونها ،
ولا جائز تحريكه بالفتح ؛ لأنّه يؤدي إلى قلبها ألفاً على تقدير تحريكها ، فلذلك تعيَّن كسر ما قبلها ، وفي الحديث الصحيح[٥] ﷺ لكل نبيّ حوارِيٌّ ، وحواريّ الزبيرُ ﷺ والقياس كسر الياء ؛ لأنّها قبل ياء المتكلم ، وقبلها ساكن ، مثل : كرسيّ
وقد روي بفتح الياء ، وكأنهم استثقلوا كسرتين وثلاث ياءات ، فحذفوا يا المتكلم ، وأبدلوا من الكسرة فتحة .

---

[١] – الكافية : ١٢٦

[٢] – الكتاب ٣١٤/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣، وشرح المفصل لابن الحاجب ٤٣١/١- ٤٣٢ ، ، وشرح ابن الحاجب على الكافية ٦٠٩/٢-٦١٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٢/٢- ٢٦٥، والفوائد الضيائية٢/ ٢٣-٢٤

[٣] – المقصود بالاسم الصحيح : ما لم يكن آخره حرف من حروف العلة ، والملحق به ، ما كان آخره واو ، أو ياء قبلها حرف ساكن ، وينظر : شرح المصنف ٦٠٩/٢

[٤] – لعله أراد الحذف في (حينئذ ، ويومئذ)

[5] – رواه البخاري في كتاب الجهاد ٤٠-٤١ ، و١٣٥ ، وابن ماجه ١١ ، واحمد في مسنده ٨٩/١ ، و١٠٣ ، و٣٠٧/٣ ، و٣١٤ ، والرواية الأخرى حواريَّ بالفتح كما سيأتي

ويجوز في ياء المتكلم الفتح والسكون ، وأيهما الأصل ؟ فيه خلاف[1]
الأصح : أنّه الفتح قياساً على كاف الخطاب لاشتراكهما في وقوعهما للمجرور والمنصوب ، وإذا سكنت فطلباً للتخفيف .
والثاني : أنّ أصلها السكون قياساً على واو (ضربوا) لاشتراكهما في كونهما حرفي علة .
والثاني : ضعيف لوجهين :
أحدهما : أنّه لا مناسبة بين ضمير المرفوع والمجرور حتى يحمل أحدهما على الآخر
والثاني : أنّ تحريك الواو المضموم ما قبلها مطّرح في الأسماء بخلاف الياء المكسور ما قبلها فإنها تحرك ، فافترقا لذلك
وأما إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ألفاً ، فلا يخلو من ثلاثة أقسام :
أحدها : أن تكون للتثنية نحو : هذان مسلماي ، ومكرماي وغلاماي ، وهذه لا تقلب إجماعاً لثلاثة أوجه :
أحدهما : أنّها تدل على رفع المثنى / فلو قلبت : ياءً لا لتبس المرفوع بغ ١٢٠/أ
لا يقال : هذا بعينه يرد في قلب واو الجمع إلى الياء فإنه يلتبس المرفوع بغيره ؛ لأنا نقول: قلب (الألف) إلى (الياء) ليس بمطرد ، وإنما يكون في لغة هذيل[2]
وأما قلب الواو الساكنة إذا وقعت بعدها ياء متحركة ، فإن قلبها وإدغامها مطرد ، فلا يلزم من عدم قلب (الألف) في التثنية عدم قلب (الواو) في الجمع ؛ لوجود الفارق ، وهو اطراد قلب (الواو) في جميع الصور من الجمع وغيره ، وعدم اطراد قلب (الألف) إلاّ في بعض الصور لبعض اللغات :
والوجه الثاني : أنّ ألف التثنية لا أصل لها في واو أو ياء حتى ترد إلى أصلها
والوجه الثالث : أنّ ألف التثنية لا يقدر تحريكها حتى يعوض عن تحريكها القلب على لغة من قلب .
والقسم الثاني : ألف (لدى وعلى وإلى) ، وهذه تقلب مع مطلق المضمر سواء كان ياء أو غيرها نحو : عليّ ، وإليّ ، ولديّ ، وعليك ، وإليك ، ولديك ، وعليه ، وإليه ، ولديه ، وإنما قلبت لوجهين :
أحدهما : للفرق بين المتمكن وغير المتمكن .

---

(1) – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٦٠٩/٢ ، ٦١٠

(2) – شرح المفصل ٣٢/٣ ، وشرح الرضي : ٦١١/٢ ، وقال الرضي ٢٦٤/٢ : وإنما جوز هذيل قلبها لأمر استحساني ، لاموجب عندهم أيضا ، فالأولى تركه إذا أدى إلى اللبس ، بخلاف قلب الواو في مسلموي ، فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع ، وهو اجتماع الواو والياء ، وسكون أولهما "

والثاني : أنّ ألف (على) قلبت فرقاً بين الفعل والحرف ، وحمل عليها (إلى) و(لدى) لمناسبتهما في عدم التمكن .
وقد حكيت لغة في عدم القلب ،قالوا : علاه ،و إلاه ،ولداه ،وعليها قول الشاعر [١]:
[٦١٦]طاروا علاهُنّ فَطِرْ عَلاها
والقسم الثالث : جميع الأسماء المقصورة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو : عصاي ورحاي ، وفتاي ، وهداي ، وبشراي ، وحبلاي ، وحكمها ثبوت الألف ، وتحريك الياء بالفتح هرباً من التقاء الساكنين على اللغة الفصيحة لأنّ الألف لا يمكن تحريكها وفي التنزيل ﴿ وَمَحْيَـايَ ﴾ [٢]، وقد سكّنها قالون ، ولورش وجهان[٣] ، وتوجيهها من ثلاثة أوجه :
أحدها : أجرى الوصل مجرى الوقف
والثاني : الاجتزاء بأحد الشرطين ، وهو كون الأول حرف لين
والثالث : أنه قد جاء عنهم [١]" حلقتا البطنان " ، ومذهب يونس [٢]جواز (ضربان زيد) ، ولغة هذيل [٣]قلبها إذا كانت لغير التثنية ياء ، وإدغامها في ياء المتكلم ؛ لأنه لما تعذر كسرها لمناسبة ياء المتكلم ،وعلى هذه اللغة قول أبي ذؤيب يرثي عشرة بنين له ماتوا في وقت واحد ، وكان شديد الشغف بهم [٤]:
[٦١٧] سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم فتُخرّموا ولكلِ جنبٍ مصرعُ

---

[١] –هذا الرجز منسوب لرؤبة وهو في ديوانه ١٦٨ ، وقبله :
" نادية ونادياً أباها "
ينسب أيضا لأبي النجم العجلي في المقاصد النحوية ١٣٣/١ ، ونسبه في الخزانة لبعض أهل اليمن ، والبيت من شواهد الخزانة : ١٠٥/٤ ، ١٣٣/٧ ، ١١٥ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٤/٣، ١٢٩ وشرح شواهد الشافية ٣٥٥

[٢] – الآية ١٦٢ من سورة الأنعام

[٣] – قالون وورش هما راويا القراءة عن نافع ، ولورش وجهان في القراءة ، الوجه الأول التسكين ، وهي قراءة قالون ، وأبي جعفر ، وغيرهم ، والوجه الثاني الكسر ينظر : الكشف ٤٥٩/١ ، والبحر ٢٦٢/٤ ، الإتحاف ٢٢١

[1] – ينظر : شرح الرضي ٤٩٢/٤

[2] – الكتاب ٥٢٧/٣ ، والصفوة الصفية ٢٥١/١

[3] – ابن يعيش ٣٣/٣ ، واللج : السيف ينظر : اللسان (لجج)

[٤] – قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في أشعار الهذليين ٧/١ ، والبيت من شواهد ، وسر الصناعة ٧٠٠/٢ ، والمحتسب ٧٦/١ ، والعين ٢٩٩/١ ، واللسان (هوى) ٣٧٢/١٥ ، والهمع ، وشرح الشواهد للعيني ٢٩٩/١

في حديث طلحة رضي الله عنه لما عوتب يوم الجمل بترك بيعة علي عليه السلام " فوضعوا اللجّ على قفيّ فبايعت مكرها[٥] "
وتقدير الإعراب على هذه اللغة كتقديره قبل الإضافة .
وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم ، وذلك في ثلاثة مواضع : في التثنية في الجر والنصب ، وفي الجمع في الجر والنصب ، وفي المنقوص ،
ويكون ما قبل الياء مفتوحاً في التثنية نحو : رأيت مسلمَيَّ ، ومصطفَيَّ ، ومررت بغلامَيَّ ، ومعلمَيَّ ، وفي جميع المقصور نحو : رأيت مصطفَيَّ ، ومررت بمعلمَيِّ
وإنما فتح ما قبلها ؛ لأنّ النون تحذف للإضافة ، ويبقى ما قبل ياء التثنية ، وياء جمع المقصور مفتوحاً ، ويكون ما قبلها مكسوراً في جمع غير المقصور في حال الجر [٦] والنصب نحو : رأيت مسلمِيّ ومررت بمسلمِيّ ، وفي المنقوص نحو : جاء قاضِيّ وغازِيّ ، ورأيت قاضِيَّ وغازِيَّ ، ومررت بقاضِيّ وغازيّ
وإن كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم واواً ، وذلك لا يكون إلا في جمع السلامة ، قلبت الواو ياء بعد حذف النون لاجتماع الواو والياء ، وسبق الأول بالسكون ، وأدغمت الياء في يا المتكلم .
ثم إن كان جمع مقصور فتح ما قبل الياء نحو : جاء مصطفَيّ ، ومعلمَيّ ،
وإن كان جمع غير مقصور كسر ما قبل الياء ، نحو : جاء مسلمِيّ ومكرمِيّ ؛ لأنه يبدل من الضمة قبل الواو كسرة لأجل الياء ، وفي المقصور تبقى الفتحة الدالة على الألف المحذوفة .
وأعلم أنّه يقع اللبس بين المثنى وجمع المقصور ، وبين أحوال الجمع ؛ لأنّ لفظه واحد في جميع الأحوال ، وبين المفرد المنقوص والجمع ، وإنما يعتمد الفرق بينهما بالقرائن ؛ لأنهم لا ينقضون قواعد كلامهم للبس يعرض ، بدليل وقوع (مختار) على الفاعل والمفعول ، وإن التبسا ؛ لأنّ قاعدة التصريف تقتضي قلب الياء (ألفا) سواء كانت حركتها بالفتح أو بالكسر ،والياء المضاف إليها مفتوحة ،إما أصلها الفتح ،أو حركت به هرباً من التقاء الساكنين ،وخصت بالفتح لخفته ،وقراءة الجمهور﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ﴾ [١]على قاعدة إدغام ياء الجمع في ياء المتكلم ، وقراءة

---

(5) – شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٣

(6) – جاءت هنا عبارة (في حال الجر) ولعلها مكررة من أثر تعاقب النسخ

(١) – الآية ٢٢ من سورة إبراهيم ، وينظر : مشكل إعراب القرآن ٤٠٢/١- ٤٠٣

حمزة بـ(مصرخي) بكسر الياء ، وضعفها جماعة من النحاة ، وعدوا القراءة بها لحناً .
ولا وجه لردها ؛ لأنها قراءة صحيحة ، قرأها جماعة من التابعين [٢]، وتوجيهها من وجهين :
أحدهما : أنها لغة بني يربوع [٣] ، زيادة ياء ساكنة بعد ياء الإضافة ، كما تزاد بعدها ألفا (تنافي نة) ثم حذفت الياء الزائدة ، وبقيت الكسرة على الياء ، تدل عليها ، حكاها أبو عمرو بن العلاء / وقطرب والفراء [٤]
وعليها قول الشاعر
١٢٠/ب
[٦١٨] ماضٍ إذا ما همّ بالمضي قال لها : هل لك ياتا فييِّ [٥]
والوجه الثاني : أنها حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين
وحسّن ذلك أنه لما أدغم فيها قويت بالإدغام ، فأشبهت الحروف الصحاح ، فاحتملت الكسرة ، بدليل تعاقب حركات الإعراب على نحو : صبي ، لأجل الإدغام الموجب لسكون الأول .

---

[٢] – قرأ بالكسر حمزة ، وكذلك رويت القراءة عن الأعمش ، وابن وثاب ، وغيرهم ينظر : معاني القرآن للفراء ٧٦/٢ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، والكشف ٢٦/٢ ، وارتشاف الضرب ٥٣٧/٢ ، والبحر ٤١٩/٥ و، النشر ٢٩٨/٢ ، ٢٩٩، والإتحاف ٢٧٢

[٣] – الكشف ٢٦/٢، الارتشاف ٥٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٤١٩/٥

[٤] – معاني القرآن للفراء ٧٦/٢ ، والكشف ٢٦/٢

[٥] – ينسب للأغلب العجلي ، وهو في ديوانه ١٦٩ والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٧٦/٢ ، والكشف ٢٦/٢ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٦٠/٢ ، والخزانة : ٤٣١/٤

[إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم]

متنٌ : " وأمّا الأسماءُ الستةُ فـ(أخي) و (أبي) ، وأجازَ المبردُ (أَخَيَّ) و (أَبيَّ)، و تقول : (حَمِي وهَنِي) ويقال (فِيَّ) في الأكثر ، و (فَمِي) . فإذا قطعت قلتَ : (أخٌ) و (أبٌ) و (حمٌ) و (هنٌ) و (فَمٌ) ، (وفتح الفاء أفصح) [١]، وجاء (حَمٌ) مثلُ : يدٍ و (خَبْءٍ) و (دَلْوٍ) و (عَصَا) مطلقاً ، وجاء (هَنٌ) مِثْلُ يَدٍ مُطْلَقاً و (ذو) لا يضاف إلى مضمرٍ ، ولا يُقطع عن الإضافة " [٢]

الشرح[٣] : قد استوفينا في أول الكتاب الكلام عليها [٣]، ونذكر هاهنا ما يتعلق بهذه الألفاظ ، وقد ذكر هاهنا حكمها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، أو قطعت عن الإضافة ، ولغات بعضها .

فالأربعة التي لامها واوٌ وهي : أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني ، إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تعد لامها ؛ لأن إعرابها بالتقدير ، فلا يستفاد من عودها إلاّ ثقل الإدغام .

وأجاز المبرد عود لامها ، وقد مضى ما فيه كفاية [٤].

وأمّا (فوك) إذا أضيف إلى ياء المتكلم : فالأفصح (فيَّ) في الأحوال الثلاث[٥] لزوال الموجب لإبدال الواو ميماً في الإفراد ، وذلك أنهم لما أفردوه أبدلوا من الواو ميماً ؛ كراهة أنْ تتحرك وما قبلها مفتوح ، فتنقلب ألفاً ، فتحذف لالتقاء الساكنين [٦]هي والتنوين ، فيبقى اسم معرب على حرف واحد ، وليس ذلك في لغتهم ، فأبدلوا الواو ميماً تقبل الحركة في الإفراد ، فإذا أضيف زال الموجب لحذفها – وهو التنوين فعادت الواو ، ولا يكون ما قبلها إلا مضموماً فصار (فوي) فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ليصح النطق بالياء بعدها ، أو لأنه لما تعذر كسر ما قبل ياء المتكلم جعلت كسرتها قبل الحرف المدغم فيها فصار (فيّ) في الأحوال الثلاث .

---

[١] – كذا في النسخة ، وليس في الكافية ، ولا شرح المصنف

[٢] – الكافية : ١٢٧

[٣] – المقتضب ١٧٢/٢– ، والأصول ٤٤٥/٢ –٤٤٦، وشرح المفصل ٣٦/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٢/ ٦١٥/٢– ٦٢٢ ، وشرح الرضي ٢٦٧/٢– ٢٧٦ ، والفوائد الضيائية ٢٥/٢– ٢٩ ،

[٣] – سبق الحديث عنها ص ٧٥

[٤] – المقتضب ٣٦٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٧/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٣ ، وقد تقدم الحديث عنه ص ٧٥

[٥] – أراد هنا الحالات الإعرابية الثلاث رفعاً ، ونصباً ، وجراً ،

[6] – القياس أن يكون أصله فَوِي ، ثم فاي (لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها) شرح الكافية ٢٦٩/٢

وأمّا وجه (فمي) فإنه لما كانت الميم حرف إعراب المفرد ألحقت ياء المتكلم بها قياساً على أبي وأخي ، فإنها ألحقت بحرف إعراب المفرد ، وإذا قطعت عن الإضافة قيل : (أعجبني أب) و (أخ) و (حم) و(هن) و (فم) وجعلوا الإعراب على عيناتها كما في (يد) و (دم)
قوله : " وفتح الفاء أفصح " ومنهم من يكسرها [١] كأنهم لما عوضوا الميم صار كتعويض الياء في طلب كسر ما قبلها ، ومنهم[٢] من يشدد الميم ، كأنهم جعلوها عوضاً عن العين واللام ، فشددت لذلك .
وفي (حموك) خمس لغات :
اللغة المشهورة : وهي عود الواو في الإضافة وحذفها في الأفراد
واللغة الثانية : أن تجري مجرى (يد) ، فيقال : هذا حمٌ وحَمُكَ ، فلا تعود لامه في الإضافة ، ولا في الإفراد
واللغة الثالثة : أن تجري مجرى خبء ، فيقال : هذا حموءٌ وحموك [٣]، فتوجد لامه في الإفراد والإضافة ، وهي الهمزة
واللغة الرابعة : أن تجري مجرى (دلوٍ) فيقال : هذا حموٌ وحموُك ، فتوجد لامه في الإضافة والإفراد .
واللغة الخامسة : أنّ تجري مجرى عصا ، فيقال : هذا حماً ، وهذا حماك ، وإعرابه بالتقدير كالمقصور .
ومعنى قوله " مطلقاً " أنه يستوي في هذه اللغات الإضافة والإفراد بخلاف اللغة الأولى .
وقوله"وجاء (هن) مثل (يد) مطلقاً " أي : فيها لغة أخرى أن تجري مجرى (يدٍ) ، ويقال : هذا هنٌ ، وهنُكَ ، فلا تعود لامه لا في الإضافة ولا في الإفراد ، وهو معنى " مطلقاً "
قوله "وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع " أي :ذو بمعنى صاحب لا يضاف إلا إلى اسم جنس ، كقولك : جاءني رجل ذو مال ؛ لأنه جيء بها إلى غير اسم الجنس لعدم العلة المقتضية للإضافة إليه ،وإنما لم تقطع عن لإضافة كأخواتها لأنها غير مقصودة في نفسها ،وإنما المقصود المضاف إليه ،وهي وصلة إليه بخلاف أخواتها ،فلذلك لم تقطع [١] .
وقد بقي من باب الإضافة شيء يُحتاج إلى معرفته ، وأنا أذكره فروعاً
الفرع الأول : في انقسام الإضافة إلى لازمة وغير لازمة

---

(1) — وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٣

(2) — ينظر : الإنصاف ، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢٧٤ ، والخزانة ٤/٣٩٣

(3) — في النسخة : حم ، وحمك ، وإثباته تكرار اللغة الثانية

(١) — ينظر : ابن يعيش ٣/٥٦ ، وشرح المصنف٢/ ٦٢١ ، والرضي : ٢/ ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والقواس على ألفية ابن معط ١/٢٥٤ ،

فأما اللازمة فظروف وغير ظروف . فالظروف : الجهات الست وما يرادفها نحو : (فوق) و (تحت) و (أمام) و (خلف) و (يمين) و(شمال) ، والمرادف لـ(خلف) (وراء) ، و لـ(أمام) : تلقاء ، وقدام ، وقبالة ، وتجاه ، وحذاء ، وحذوه ، وحذه ، وحذوه ، وعند ، ولدن ، وبين ، و وسط ، وسواء ، ومع ودون .

وأمّا غير الظروف فمنها (بيد) بمعنى (غير) ، ومنها (قيد) و(قدا) ، و(قاب) ، وفي التنـزيل ﴿ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ [٢]، وقيب ، وقاد ، وقيس ، وقاس ، وهذه ألفاظ مترادفة ، ومعناها المقدار [٣]، وقيل: إن قيدا وقادا بمقدار رمح ، وقيب : مقدار قوس ، وقيس وقاس : مقدار شبر " .

ومنها (ذو) مثناة / ومجموعة ، وأولو ، وأولات .

١٢١/أ

ومنها : أي ، وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا .

ومنها : قد وقط ، وحسب ، ومنها : غير ومثل وشبه ، وإن لم تكن محضة

فإن قيل : فلتلحق هذه الأسماء بالحروف ؛ لتوقف معناها على ذكر متعلقها كما يتوقف معنى الحرف على ذكر متعلقه .

قلنا : الفرق بينهما أنّ هذه الأسماء تفهم مدلولاتها منها ، ولزومها للإضافة لبيان خصوص ذلك المعنى ، وإن كان يغفل بدون قصورها ما أضيف إليه بدليل قطع بعض الظروف عن الإضافة ، وإدخال اللام على (كل) و (بعض)

وأمّا الحرف فلا يعقل معناه بدون ذكر متعلقه ، وأما (عليها) مفصلة فقال المبرد[١] إنما لزمت إضافة الظروف إلى أربابها لعدم إفادتها مفردة ،فإنك إذا قلت : (جلست خلفاً)لم يحصل به فائدة المخاطب لعدم ذكر المنسوب إليه ،وقال الكوفيون [٢]: إنما لزمت إضافتها ؛ لأنّها تكون إخباراً عن الاسم كالفعل فلزمت الإضافة لسد المضاف إليه مسد ما يقتضيه الفعل من الفاعل والمفاعيل ،

وإذا أفردت نحو : (جلست خلفاً ، وقعدت قداماً) فنصبها عند البصريين على الظرف ، وعند الكوفيين على الحال ، أي :متقدماً ومتأخراً ، ولا تكون ظروفاً عندهم الإضافة .

وتظهر فائدة الخلاف في الخبر ، فعند البصريين تقول : (زيد خلفاً وعمرو قداماً) وعند الكوفيين تقول : زيد خلفُ وعمرو قدامُ بالرفع لأنه بمعنى

---

[2] – الآية ٩ من سورة النجم

[3] –ينظر : اللسان (قوب) ١/ ٦٩٣

[1] – المقتضب ٤/ ٣٢٩ ، ٣٣٤ بتصرف

[2] – شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٢

متقدم ومتأخر ، والخبر عندهم مفرد ، وقد ذكرنا في الظروف شرح أكثرها[٣]
وأما (بين) فهو ظرف مكان بمعنى وسط ، ولذلك يقع خبراً عن الجثة ، كقولك : الدار بين زيد وعمرو ، وهي توجب الاشتراك لأنها بمعنى وسط ، والشركة إنما تكون بين اثنين فصاعداً نحو : (المال بين الزيدين والزيدين والزيدين) وإن أضيف إلى وحد ، وعطف بالواو نحو : المال بين زيد وعمرو ، جاز لحصول الاشتراك مع الجمع ، وإن عطف بالفاء نحو : المال بين زيد فعمرو ، لم يجز ؛ لأن الترتيب يمنع الاشتراك على جهة الاجتماع ، فأمّا قول امرئ القيس[٤]
ٌ[٦١٩] بين الدخول فحومل
فقد عابه الأصمعي[٥] ورواه بالواو ، ومن رواه بالفاء فالدخول يشتمل على أمكنة متعددة .
وأما (قاب) و (قيد) وأخواتهما فلزمت إضافتها لأنها مقادير ، ولا يتم معناها إلا مع المقدر به ، وأما (أي) فلزمت الإضافة لأنها بعض ما تضاف إليه ، فافتقرت إلى الإضافة طلباً لإيضاحها ، وكذا حكم (بعض)
وأما (كلّ) فلكونها عبارة عن مجموع أجزاء الشيء افتقرت إلى المجزأ ليوضحها ، وأمّا (كلا وكلتا) فلما كانا مفردين في اللفظ مثنيين في المعنى لم يتحقق معناهما إلا بالإضافة إلى المثنى .
وأمّا (ذو) وما ذكر معه فقد ذكر علة لزومه الإضافة [١]،
وأما (قد ، و قط وحسب) مترادفة بمعنى : اكتف ، إلاّ أن (قدك وقطك) مبنيان على السكون لوقوعهما موقع فعل الأمر ، و (حسبُ) معربة إذا كانت مضافة خلافاً للجرمي[٢]
حجة الجمهور : أنها لم تقع موقع الفعل في أول أحوالها بل أريد بها معنى الفعل بعد أن وقعت متصرفة بدليل : أحسبني الشيء أحساباً أي : كفاني ،

---

(3) — ينظر ص

(4) –هذا جزء من عجز بيت لامرئ القيس ابن حجر الكندي ، وهو في ديوانه ٨ : والبيت بتمامه : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٥/٤ ، والمنصف ٢٢٤/١ ، وسر الصناعة ٥٠١/٢ ، والإنصاف ٦٥٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٤، والخزانة ٣٣٢/١ ، ٢٢٤/٣ ،

(5) — مغني اللبيب ٢١٥

(١) — تقدم ص

(2) — ينظر :

وفي التنزيل ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾ [٣] أي : كافياً فلتصرفها لم تقع موقع الفعل في أول أحوالها ، فلذلك لم تبن في حال الإضافة بخلاف (قطك) و(قدك) فإنهما وقعا موقع الفعل في أول أحوالهما ، فلذلك بنيا تقول : قدك درهماً وقطك ديناران ، وَ[٤]

[٦٢٠] فحسبُكَ والضّحاكَ سيفٌ مهندُ

قالوا :واشتقاق (قدك) من قددت الشيء ،واشتقاق (قطك) من قطعته ،أو اقتطعته .

حجة الجرمي على بناء (حَسْبُ) من وجهين :

أحدهما : أنها إذا قطعت عن الإضافة كانت مبنية ، فإذا أضيفت بقيت على ما كانت عليه ؛ لأنّها في معنى الفعل ، فلم تتعرف بالإضافة .

والثاني : أنها وقعت موقع الفعل ، فوجب بناؤها ، وإن كانت مضافة قياساً على (قدك ، وقطك)

وإنما لزمت هذه الأسماء الإضافة لأنها واقعة موقع فعل الأمر ،ولابد له من فاعل ،وليس هذه الإسماء مما يرفع ،فأضيفت إلى الفاعل الذي كان مضمراً في الفعل ،وهو (اكتف).

وقد تدخل نون الوقاية على (قد) و (قط) محافظة على سكونها ، قال الشاعر[١]

:[٦٢١]امتلأ الحوضُ وقال قَطني مهلاً رويداً قد ملأتَ بَطنيْ

وقال آخر[٢]:

[٦٢٢]قَدْني من نصرِ الخُبَيبَيْنِ قَدِي

وأما (غير) و (مثل) و (شبه) فإنما لزمت الإضافة لأن المغايرة والمماثلة والمشابهة لا تتحقق بدون المضاف إليه .

وأمّا الإضافة غير اللازمة نحو : غلام زيد ، وثوبه ، وفرسه ، فتكون في الأسماء التي تعقل معناها من غير توقف على متعلق ، لأنّ العرب

---

[3] – الآية ٣٦ من سورة النبأ

١٢١/ب

[4] –هذا عجز بيت منسوب لجرير ، وليس في ديوانه ، وقد تقدم برقم [٣٩٨] ، وينظر : مغني اللبيب ٧٣١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠٠/٢

[١] – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ٢٣/١ ، والإنصاف ١٣٠/١ ، وشرح المفصل ٨٢/١ ، ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣ ،

[٢] – هذا شطر بيت اختلف في نسبته فقيل : لحميد بن ثور الهلالي ، وقيل لحميد الأرقط ، وقيل لأبي بجدلة ، وعجزه : ليس الإمام بالشحيح الملحدِ

وهو من شواهد الكتاب ٣٧١/٢ ، الإنصاف ١٣١/١ ، وابن يعيش ١٢٤/٣ ، والرضي ،واللسان (لحد) ٣٨٩/٣ ، والخزانة : ٣٨٢/٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩

استعملته مرة دالاً على معناه من غير توقف / على صور غيره ، ومرة مضافاً ، والموجب للزوم الإضافة هو السماع ، وهذا القسم هو الكثير الشائع

الفرع الثاني : في إضافة (أي) : ولا يخلو من أن تضاف إلى معرفة أو نكرة ، فإن أضيفت إلى معرفة لزم أنْ يكون مما يتبعض ؛ لأنها سؤال عن بعض المضاف إليه لا عن كله ، ولذلك يجوز : أي الثلاثة أخواك ؟ ولا يجوز : أي الثلاثة أمر بك ؟

وإنما تتبعض إذا كانت لتثنية أو جمعاً أو مفرداً معرفاً بلام الجنس ، أو مبهماً يصلح للتثنية والجمع ،كقولك : أي الرجلين جاءك ؟، وأي الرجال عندك ؟، وأيهم أبوك ؟ وأي هذين ، وأي هؤلاء أخوك ؟ ، وأي البعير بعيرك ؟ ، وأي الدينار دينارك ؟، وأي من رأيت أفضل ؟، وأي الذين لقيتهم أكرم ؟.

وجوابها : إذا كان استفهاماً بالتعيين ؛ لأنها كما كانت سؤالاً عن بعض من كل وجب تعيين ذلك البعض ليطابق السؤال ، ولا يجوز : أيُّ القوم وزيدٍ منطلقان؟ على تشريك زيد ، أي : في الاستفهام ؛ لأنّ جواب أي القوم ؟ التعيين ، وجواب أزيد منطلق ؟، لا أو نعم ، فلا يمكن الجمع بينهما بخبر واحد .

ولو لم يشرك بينهما في الاستفهام امتنع أيضاً من حيث أن الخبر يحتمل الصدق والكذب ، والاستفهام لا يحتملهما ، فلا يمكن تشريكهما في خبر واحد .

وأمّا : أي القوم جاء وزيد ؟ فجوازها على العطف على الضمير على قبح ، ويجوز : أي الثلاثة في الدار ؟ الرجلان أم المرأتان ؟

ولا يجوز : أي الثلاثة في الدار ؟ الطويلان أم القصيران ؟ أو الأسودان أم الأبيضان ؟؛ لأنّ المرأة قد يطلق عليها الرجُلة [١]،ولا يطلق على الطويل قصير ،وعلى الأسود أبيض .

ويجوز : أي الثلاثة أخواك ؟ أ هذان أم هذان ؟ فتشير إلى اثنين وتترك واحدا ، ثم تعود إلى الآخر ، وتضم إليه أحدهما .

ويقال : أي : الثلاثة المنطلق أبوهما ؟ ، وأي الأربعة المنطلق أبوهم ؟، وأما : أي زيد أحسن ؟ فالاستفهام عن بعض أجزائه لا عن جملته ؛لأنه مفرد ،وأما إضافتها إلى المفرد الذي ليس في معنى الجمع ،كقولهم :وأيي ،و أيّك كان شراً ،فأخزاه الله !قال الشاعر[١]

[٦٢٣]وقد علم الأقوام أيي وأيُّكم بني عامرٍ أوفى وفاءً وأكرمُ

---

[١] – اللسان (رجل) ٢٦٦/١١

[١] – ينسب للجميح بن الطماح ، والبيت من شواهد شرح المفصل ١٣٣/٢ ، ولسان العرب (أيا) ٥٦/١٤

وقول العباس ابن مرداس [٢]

[٦٢٤]فأيِّي ما وأيُّك كان شراً فَسِيقَ إلى المَقامةِ لا يَراها

فإنّه في معنى المثنى ، والمعنى (أينا) ، فهو مضاف إلى متعدد في المعنى .

وإنما كررت (أي)حذراً من العطف على ضمير المجرور عند البصريين من غير إعادة العامل،ولما كانت الواو تفيد الجمع من غير ترتيب صار جمعها للشيئين بمنزلة التثنية[٣].

وإنما عدل إلى العطف دون (أينا) طلباً للنصفة ليتوجه الخبر إلى كل منهما على طريق التصريح ؛ لأنّه في (أينا) بطريق التضمن لتغليب المتكلم على المخاطب ، ولا يمكن التلفظ به إلاّ بإعادة العامل .

وأمّا إذا أضيفت إلى نكرة ، فإنها سؤال عن عدد ما أضيفت إليه [١]من واحد أو تثنية أو جمع ، فإذا قيل : جاءني رجل ، قلت : أي رجل ؟ ، وفي التنزيل ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ﴾ [٢]، وإذا قيل : جاءني رجلان ، قلت : أي رجلين ، و[إذا قيل]: جاءني رجال قلت : أي رجال ؟ ، وإنما كانت في المعرفة سؤالاً عن بعض ما أضيفت إليه ، وفي النكرة عن جملة ما أضيفت إليه ؛ لأنّ النكرة مندرجة تحت الجنس لعدم تعيينها ، فإذا فصل الجنس ، واستفهم عن كل واحد من تفاصيله كانت عبارة عن مسمى ذلك المستفهم عنه ، وهو ما أضيفت إليه من مفرد أو تثنية أو جمع .

وأمّا المعرفة فإنها عبارة عن مسمّى معين ، فلا تندرج تحت الجنس بل يكون المضاف إليه المعرفة بمنزلته في كون الاستفهام عن بعضه كما كان الاستفهام في النكرة عن بعض الجنس ، ولكونها بعض ما تضاف إليه كانت في إضافتها إلى من يعقل لمن يعقل ، وإضافتها إلى ما لا يعقل لما لا يعقل ، وإلى الجثة للجثة ، وإلى الحدث للحدث ، وإلى المكان للمكان ، وإلى الزمان للزمان ، ولاقتضائها للإضافة لم يجز حذف المضاف إليه إلا إذا تقدم ما يدل عليه ، كقوله تعالى ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ

---

[٢] – ديوان العباس بن مرداس ١٤٨هـ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٠٢/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/٢وشرح أبيات سيبويه ، واللسان (قوم) ٥٠٦/١٢ ، (أيا) ٥٦/١٤ ، والخزانة ٣٦٧/٤ ، ٣٦٨

[٣] – ينظر الإيضاح على المفصل ٤٠٨/١

(1) – الإيضاح على المفصل ٤٠٧/١

(2) – الآية ١٩ من سورة الأنعام

ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ [٣] لأنه قد تقدم ﴿ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ ﴾ [٤] أي : أيهما تدعَوَان ؟، فحذف المضاف إليه ، وعوض منه التنوين .

الفرع الثالث : في إضافة المسمى إلى اسمه ، و الاسم إلى مسماه

وإنما تصح هذه الإضافة بعد ثبوت تغاير الاسم والمسمى ،

فنقل : أنّ مذهب أهل السنة أنّ الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، ومذهب المعتزلة أنّ الاسم غير المسمى ونفس التسمية ، فإطلاق الاسم على التسمية على المذهب الثاني حقيقة ، وعلى الأول مجاز .

وعن بعض الأشعرية [١] أنّ الاسم غير المسمى وغير التسمية ، وبه قالت النحاة ؛ لأن الاسم هو : اللفظ الدال على المسمى ، والمسمى مدلول اللفظ ، والتسمية وضع الاسم على المسمى ، وإذا ثبت تغايرهما صحت الإضافة طلباً للمبالغة في البيان ؛ لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر ، فيضاف اللفظ المراد به الذات إلى اللفظ المراد به اللفظ كذات زيد .

وسُمي الأول : (مسمى) لّما قصد به الذات ، وسمي الثاني (اسماً) لما قصد به اللفظ ، ومما جاء / من ذلك قولهم : لقيته ذاتَ مرةٍ ، وذاتَ ليلةٍ ، وذات يوم ودارةُ ذات الشمال ، وذات اليمين ، وسرنا ذا صباح ، قال الشاعر [٢]:

أ/١٢٢

[٦٢٥] عزمت على إقامة ذي صباحٍ لأمر ما يُسوَّدُ من يسودُ

وقال الأعشى [٣]:

[٦٢٦] فكذبوها بما قالت فصبَّحهُمْ ذو آلِ حسّان يزجى الموت والشَّرَعَا

وقال آخر [٤]

[٦٢٧]إذا ما كنت مثل ذوي عدي وذبيان فقام على ناعي

وقال الكميت:

[٦٢٨]إليكم ذوي آل النبي تطلّعت نوازع من قلبي ظِماء وألبُبُ [٥]

---

[3] – الآية ١١٠ من سورة الإسراء

[4] – الآية ١١٠ من سورة الإسراء

[1] – ينظر الإيضاح على المفصل لابن الحاجب ٤١٦/١– ٤١٧

[2] – ينسب لأنس بن مدركة ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٢٧/١ ، والمقتضب ٣٤٥/٤ ، والحيوان ٨١/٣ والخصائص ٣٢/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٣ ، والخزانة ٨٧/٣

[3] – قائله الأعشى ، وهو في ديوانه ١٥٣ ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٧/٣ ، والمحتسب ٣٤٧/١ ، وابن يعيش ١٣/٣ ، وتاج العروس (أول)

[4] – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد الخصائص ٣١/٣ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، واللسان (ذا) ٤٦١/١٥ ، والتاج (ذو)

ومنه قراءة ابن مسعود[1] ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عالم عَلِيمٌ ﴾ [2]، وحكي عن العرب " هذا ذو زيد " [3]أي : صاحب هذا الاسم ، وفائدة هذا الأسلوب التفخيم ، وقد حمله قوم على زيادة (ذي ، وذات) لخفاء المعنى عليهم .

وأمّا إضافة الاسم إلى المسمى ، فنحو قول ذي الرَّمة [4]:

[٦٢٩]لا ينعَشُ الطَّرفَ إلا ما تَخَوَّنَهُ داعٍ يناديهِ باسم الماءِ مبغومُ

وقوله : [5]

[٦٣٠]تداعين باسم الشيب في مُتَثَلِّمٍ جوانبه من بَصرةٍ وسِلامُ

وقول لبيد[6] :

[٦٣١]إلى الحول ثم اسمُ السَّلام عليكما ومن يبكِ حولا كاملاً فقد اعتذرْ

وكذا (باسم الله) من إضافة الاسم إلى المسمى ، وأبو عبيدة [7]يحكم بزيادة المضاف هاهنا . ، وفي إضافة المسمى إلى اسمه ، وإنما يستقيم حكمه بالزيادة إذا اعتقد أنّ الاسم هو المسمى ؛ لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنّ اللفظين معلقان على معنى واحد كالليث والأسد .

وأما من لا يعتقد ذلك ، فلا وجه للحكم بالزيادة ؛ لإفادة الإضافة باختصاص المسمى باسمه والاسم بمسماه

وأمّا من حكم في إضافة المسمى إلى اسمه بعدم الزيادة ، وفي إضافة الاسم إلى مسماه بالزيادة فضعيف ؛ لأنّ الاختصاص والتغاير موجود في الصورتين ، فلا معنى لتخصيص إحداهما لصحة الإضافة دون الأخرى ؛

---

[5] – قائله الكميت : وهو من شواهد المحتسب ٣٤٧/١ ، والخصائص ٢٧/٣ ، وتخليص الشواهد ١٣٦ ، واللسان (ظمأ) (لبب) (نسا) ١١٦/١ ، ٧٣٠ ، ٣٢٢/١٥ ، والخزانة ٣٠٧/٤ ، ٣٠٨

[1] – قرأ ابن مسعود (ذي عالم) ينظر : البحر ٣٣٣/٥ ، والمحتسب ٣٤٦/١ ، وقراءة غيره (علم)

[2] – الآية ٧٦ من سورة يوسف

[3] – الخصائص : ٢٧/٣ ، وضرائر الشعر ٨٢ ، ٨٣

[4] – قائله : ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٣٩٠، والبيت من شواهد الخصائص ٢٩/٣ ، وابن يعيش ١٤/٣ ، والرضي ٢٤٢/٢ ، والخزانة ٣٤٤/٤

[5] – البيت لذي الرمة ، في ديوانه ، وهو من شواهد ابن يعيش ١٤/٣ ، والرضي٢/ ٢٤٢ ، والبصرة الحجارة الرخوة التي فيها بياض ، والسِلام الحجارة أيضا

[6] – قائله لبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه ٢١٤ ، والبيت من شواهد مجاز القرآن ١٦/١ ، والخصائص ٢٩/٣ ، والمنصف ١٣٥/٣ ، وشرح المفصل ١٤/٣ ، وضرائر الشعر ٨٢ ، وبغية الوعاة ٤٢٩/١ ، والهمع ٤٩/٢ ، ١٥٨ ، والخزانة ٣٣٧/٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ،

[7] – ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦/١ ، وشرح الرضي ٢٤٣/٢

لأن ارتباط الاسم بالمسمى كارتباط المسمى باسمه ، وقد جازت الإضافة ثم ؛ فلنجزها هنا ، ويحتمل أمرين :
أحدهما : أنّ تمام معناها بحذف مضاف ، أي : اسم معنى السلام ، فمعنى السلام هو المسمى ، وباسم معنى الماء ، وباسم معنى الشيب ، وباسم معنى الله [١]
والأمر الثاني : أنه لا يحتاج إلى حذف ؛ لأن الأول عبارة عن اللفظ ، والثاني مسمى ذلك اللفظ ، والشيب حكاية مشافر الإبل ، وجذبها للماء عند الشرب و(الماء) حكاية صوت الظبية ، والألف واللام فيه زائدان ؛ لأن دخولهما في الأصوات نادر ، والداعي هي الظبية تنادي خشفها بغاما ، ومبغوم صفة الداعي ، وهو بمعنى باغم ، والبُغام : صوت لا يفصح بالمعنى[٢]، يقال : بغمت للرجل إذا لم تفصح له عن معنى ما تحدثه به .
قال صاحب الحصائل[٣] : سألت جميع من بخراسان والعراق من الأدباء :لم قال مبغوم ، وحق الكلام باغم ؟ فلم أجد من يعرفه ، فدللت على امرأة بصحراء عمان عندها علم باللغات والمعاني ، يقال لها : أم الحسين ، فقصدتها ، فلما قربت منها استقبلني غلام ، فقلت : أين نخل أم الحسين ، فقال هاتيك جلفزيزا ، ولم أسمع بالجلفزيز إلا أني وجدتها في كتاب العين[٤] ، وهي العجوز المسنة العجول ، فلما وافيتها ، وجدتها كما وصفت لي من العلم ، فسألتها عن البيت ؟ فقالت : إن مبغوماً ليس صفة الداعي ، وإنما المعنى : داع يناديه باسم الماء دعاؤه مبغوم
ومعنى البيت : أنّ الخشف من ضعفه لا يرفع طرفه إلاّ أن يسمع صوت داع دعاؤه معمًّى غير مفهوم ، وهو صوت أمه تناديه باسم الماء ، فيرفع إليها طرفه ، ودلالة (داع) على الدعاء كدلالة قوله
[٦٣٢]إذا نهي السفيه جرى إليه [٥]
أي : السفه ، وقد أوردوا صوراً حكموا فيها بزيادة المضاف تقريراً للحكم بزيادته في إضافة الاسم إلى المسمى ، منها قول الشاعر [١]:

---

[١] — ذكره ابن جني عن شيخه الفارسي في الخصائص ٣/٣٠

[٢] — اللسان (بغم)

[٣] – لعله كتاب الحصائل في المسائل لنجم الدين أبو حفص عمر بن مُحَمَّد النسفي الحنفي المتوفى سنة ٥٣٧ هـ

[4] — في العين ٦/٢٠٤ :" (جلفز) عجوز جلفزيز : متشنجة ، وهي مع ذلك عمول "

[5] — هذا شطر بيت لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري ، وعجزه :

(وخالف والسفيه إلى خلاف)

والبيت من شواهد الخصائص ٣/٤٩ ، والمحتسب ١/١٧٠ ، والإنصاف ١/١٤٠

[١] –قائله يزيد بن مفرغ ، وهو في ديوانه ١٤٣ ، والبيت من شواهد المحتسب ١/٣٤٧ وشرح المفصل ٣/١٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٥٠ ، واللسان (حيا) ١٤/٢١٣ ، والخزانة ٤/٣٢٠،

[٦٣٣] ألا قَبَحَ الإلهُ بنى زيادٍ وحَيَّ أبيهم قَبْحَ الحِمَارِ
وقول الآخر [٢]:
[٦٣٤]يا قُرُّ إنّ أباكَ حيَّ خويلدٍ قد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ
ومن كلامهم " هذا حي زيد ، وأتيتك وحيُّ فلان شاهدٌ " ، وفي أبيات[٣]
[٦٣٥]قالهن حيُّ رباحٍ
وحكمهم على المضاف بالزيادة ضعيف ، وذلك لأنّ (الحيّ) هنا عبارة عن الشخص ، فهو من باب إضافة المسمى إلى اسمه ، فيلزم من الحكم بالزيادة هاهنا الحكم في إضافة المسمى إلى اسمه
وإنما قلنا : إن (الحي) هاهنا عبارة عن الشخص لا بمعنى القبيلة ؛ لأن عادة العرب أنه إذا مات واحد ، وذكروا شيئاً من أفعاله جاءوا بلفظ الحي بمعنى الشخص تصوراً لحياته وشخصه ، والمعنى : وأباهم الشخص الحي ، وإن أباك الشخص الحي خويلداً ، والشخص الحي زيدا ، وشخص فلان حي شاهد ، وقالهن شخص رباح .
وإذا ثبت أنّ (الحي) بمعنى الشخص كان من إضافة المسمى إلى اسمه ، فلا وجه للحكم بزيادته عند من لا يقول بالزيادة في إضافة المسمى إلى اسمه ، وأما قول الشماخ[٤] /:
[٦٣٦] وماءٍ قد وردتُ لوصل أروى عليه الطيرُ كالوَرَقِ اللجين ١٢٢/ب
(دَعَرْتُ به القطا ، ونفيت عنه مقام (الذئب كالرجل اللعينِ
فالحكم بزيادة المضاف ، وهو (مقام) ، مشاع لعدم احتماله المسافة لإضافة المسمى إلى اسمه أو الاسم إلى مسماه .
الفرع الرابع : في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل [١]، وحق الإضافة أن تكون إلى المفردات ؛ لأنها التي يتصور تعريف المضاف بها وتخصيصه ، لكن العرب اتسعت فأضافت ظروف الزمان إلى الجمل ، وإن لم تضف إليها من ظروف المكان إلاّ (حيث ولدن) في بعض الصور ، وقد أضيف إلى الجمل آية ، وذو ، وليسا بظرفين ، وإنما اختصت الأزمنة بالإضافة إلى الجمل دون سائر الأسماء لأربعة أوجه :

---

[2] — ينسب لجبّار بن سلمى ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٨/٣ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١ وخزانة الأدب ٣٣٤/٤

[3] — انظر هذا في شرح المفصل ١٣/٣

[4] – قائله الشماخ وهو في ديوانه ٣٢٠، والبيت من شواهد ابن يعيش ١٣/٣ ، وأساس البلاغة ، واللسان ، والتاج (لجن) ، والرضي ٢٤٣ ، والخزانة ٣٤٧/٤
والخزانة

[1] — الإيضاح على المفصل ٤١٩/١

أحدها : للمناسبة التي بين الزمن والأفعال من جهة الحدوث والتقضي بخلاف غيرها .
والثاني : لاشتراك الزمن والفعل في الحركة فإن الزمان عبارة عن حركة الفلك والفعل حركة الفاعل .
والثالث : أن الفعل يدل على الحدث والزمان فصارت إضافة الزمن إليه كإضافة البعض إلى كل .
والرابع : أن الإضافة في اللفظ إلى الفعل ، وفي المعنى إلى المصدر ، وإنما عدل إلى الإضافة إلى الفعل ، لإرادة تعيين الزمان لعدم دلالة المصدر على زمن معين .
ثم قيل :الإضافة إلى الجملة ، وقيل :الإضافة إلى الفعل وحده .حجة الأول من وجهين :
أحدهما : أنه لو كانت الإضافة إلى الفعل لكان إمّا مخفوضاً أو مفتوحاً في موضع الخفض ؛ لأنّه مفرد يمكن ظهور الأعراب فيه ، وليس هو بجملة حتى يحكى .
والثاني : أنّ الفعل لا ينفك عن الفاعل ، فيلزم أن تكون الإضافة شاملة للفعل وهو من لوازمه .
حجة من قال الإضافة إلى الفعل أن المناسبة إنما حصلت بين الزمن والفعل ؛ فيلزم أن تكون الإضافة إلى المناسب دون غيره
ومن قال الإضافة في المعنى إلى المصدر ، فهو شامل للجملة الفعلية والاسمية ، فإن الاسمية لها مضمون ، وتقدير (زمن الحجاج أمير ، وإذا الخليفة عبد الملك) : (زمن أمارة الحجاج ، وزمن خلافة عبد الملك)
ومن صور الإضافة في التنزيل ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ [٢] و ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [٣] و ﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [١] و ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ ﴾ [٢] وقال الشاعر [٣]

---

[2] – الآية ١١٩ من سورة المائدة

[3] – الآية ٣٥ من سورة المرسلات

[١] – الآية ٦ من سورة المطففين

[٢] – الآية ١٩ من سورة الإنفطار

[٣] – قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٢، والبيت من شواهد الكتاب ٣٣٠/٢ ، وسر الصناعة ٥٠٦/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وشرح شذور الذهب ومغني اللبيب ٥٧١، واللسان (وزع) ٣٩٠/٨ ، (خشف) ٧٠/٩

[٦٣٧]علـى حـين عاتبـت المشـيب علـى الصَّـبا وقلـت : ألمّـا تصـحُ والشيب وازعُ؟!

وقال آخر:

[٦٣٨] حنّت نوار ولات هنّا حنّتِ وبدا الذي كانت نوارُ أَجَنَّتِ[٤]

فأضاف (هنا) إلى الجملة الفعلية ؛ لأنّه هاهنا مستعار للزمان ، وليس إشارة إلى المكان لوجهين :

أحدهما : أنّ (لات) مخصوصة بالدخول على (الحين)

والثاني : أنّ المعنى الحين بعد الكبر ، وإنما يتحقق ذلك في الزمان أي : جاءت نوار وليس الحين حين حبيبها .

ومذهب المبرد [١]أن الظرف إذا كان مستقبلاً يضاف إلى المستقبل دون الماضي ، والجملة الاسمية كقولك : أجيئك يوم يقدم زيد ، ولا يحسن أجيئك يوم قدم زيد ولا أجيئك يوم زيد قادم ؛ لأنه إذا كان مستقبلاً ناسب (إذا) و (إذا) لتضمنها معنى الشرط تطلب الفعل المستقبل .

فإن قيل : فقد يضاف إلى الماضي على ما يأتي تحقيقه في المبنيات إن شاء الله تعالى

وإلى الجملة الاسمية .

قلنا : (إذا) لتضمنها معنى الشرط تعكس طبيعة الماضي إلى المستقبل بخلاف الظرف الدال إلى المستقبل العاري عن الشرط ، وأمّا الجملة الاسمية فلا يتعلق الشرط بها .

فإن قيل : فقد جاء الظرف الدال على المستقبل مضافاً إلى الجملة الاسمية في قوله تعالى

﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ [١]وقوله تعالى ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ﴾ [٢]فجواب الآية الأولى ،أنّ (هم) مرفوع بفعل يفسره (يفتنون) لكنه لما حذف الفعل بان المنفصل عن المتصل

وأما إعرابه فيحتمل وجهين :

---

[٤] – ينسب لشبيب بن جعيل ، والبيت من شواهد تذكرة النحاة ٧٣٤ ، وتخليص الشواهد ، ومغني اللبيب ٥٩٢ ، والخزانة ٤٦٣/٥

[١] _

[١] – الآية ١٢، ١٣ من سورة الذاريات

[٢] – الآية ١٥ ، ١٦ من سورة غافر

أحدهما : أنه مبني على الفتح لإضافته إلى الجملة ، وموضعه رفع ، إمّا على البدل من يوم الدين ، وإمّا خبر مبتدأ محذوف أي : هو يومهم على النار يفتنون[٣]
والثاني : أنّ حركته حركة إعراب ، وفي ناصبه وجهان :
أحدهما : أنّه منصوب بالدين لأنّه عبارة عن الجزاء
والثاني : أنّه منصوب بفعل يدل عليه الدين أي : يجزون يوم هم على النار
وجواب الآية الثانية : أن (يوم التلاق) مفعول به ، وليس بظرف ؛ لأن (الأبد) ارتفع به لا فيه ، و (يوم هم بارزون) بدل منه ، وتوسع في إضافته إلى الجملة الاسمية لنقله من الظرفية إلى الاسمية .
قالوا : وإنّما يضاف إلى الجمل العام من الظروف كالحين ، والزمان ، والوقت ، والموقت المفرد كيوم وليلة وجمعهما كالأيام والليالي .
وأمّا الموقت غير المفرد كشهر وسنة ، والمعدود كيومين وثلاثة أيام وأربعة أيام ، فإنه يصح إضافتها إلى الجملة .
وإنما اختص العام وما ناسبه كالليالي والأيام لكونها غير محدودة / الإضافة إلى الجمل لوجهين : ١٢٣/أ
أحدهما : أنّ أصل الإضافة إلى الفعل ، وهي تناسب الفعل في العموم ، فأضيفت إليه لمناسبتها له .
وأمّا الموقت المحدود فلا يناسب الفعل ، فلذلك لم تضف إليه ،
والثاني : [أنّه] لا يضاف إلى الفعل إلاّ ما كان ظرفاً له للمناسبة بين الظرف ومظروفه ، وما زاد على ذلك لا مناسبة بينه وبين الفعل تقتضي الإضافة ، والعام وما ناسبه ، وإن كان زائداً على زمن الفعل المضاف إليه ، إلاّ أن زمن الفعل منه صالح في كل جزء من أجزائه لإطلاقه ، فصار لذلك بمنزلة (يوم وليلة) فإنه وإن وقع الفعل في بعضه وبعضه عار عن وقوع الفعل فيه فإنه يغتفر ذلك ؛ لأنه شيء واحد ، وأمّا الموقّت المحدود كالشهر والسنة ، و المعدود كيومين فإنه إذا وقع الفعل في بعضه ، فالبعض الآخر متميز عن زمن وقوع الفعل بحدّ يفصله عن زمن وقوع الفعل ، فتؤدي الإضافة إليه إلى إضافة الظرف إلى غير مظروفه تحقيقاً ، فلذلك قبح (جئتك سنة قدم زيد ، وشهر ولي عبد الملك) ولم يقبح (زمن الحجاج أميرٌ ، وأيام الخليفة عبد الملك) ، قال الشاعر :
[٦٣٩] ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهراً تولى يا بثين يعود[١]

---

(3) – البحر المحيط ٣٩٢/٧

(١) – قائله جميل بثينة ، وهو في ديوانه ٦١ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، والحماسة البصرية ١٠٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٥ ، والخزانة ٤٥٠/١٠

أي : ليت لنا ، على حذف الخبر ، وإضافة الظرف إلى الجملة الاسمية ، ومن روى على الإضافة إلى المفرد جعل (جديداً) خبر (ليت) ووحّد ؛ لأنّ (فعيلاً) تصلح للجمع .

وأمّا قول الشاعر[١]

[٦٤٠] أنجبَ أزمانَ والداه به إذ نَجَلاهُ فَنِعْمَ ما نَجَلا

فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ (أزمان) فاعل (أنجب) ، و بني على الفتح لإضافته إلى الجملة و

(به) يتعلق بمحذوف ؛ لأنّه خبر للمبتدأ تقديره : والداه آتيان به، و(إذ نجلاه) بدل من أزمان

والثاني : أن يكون أزمان (مقحماً) ووالده فاعل

والثالث : أن فيه تقديماً وتأخيراً ، والتقدير : أ نجب والداه به أزمان إذ نجلاه ، و(أزمان) مضافة إلى (إذ) ، وهي من إضافة الأعم إلى الأخص ؛ لأنّ (إذ) لِما مضى و (أزمان) عامة .

وأمّا (آية) فقد جاءت مضافة إلى الجملة ، قال الشاعر[٢]

[٦٤١] بآية تُقْدِمُون الخيل شُعثاً كأنّ على سنابكها مُدامَا

وقال آخر[٣]:

[٦٤٢]ألا من مبلغ عني تميماً بآيّة ما تحبّون الطعاما

على تقدير زيادة (ما) و إلاّ فهي مضافة إلى المصدر ، وبنو تميم تعير بمحبة الطعام ، وسببه : أنّ عمرو بن هند لما قتل بنو تميم أخاه نذر أن يحرق منهم مائة رجل[٤]، فبينا هو يلتمس تمام المائة إذ أقبل راكب يوضخ بعيره ، فلما وصل إليه ، قال عمرو : ما جاء بك ؟ ، قال : حب الطعام لي ثلاث لم أذق طعاماً ، ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام ، قال عمرو : فممن أنت ؟ قال : من البراجم ، فرمى به في النار ، وقال : " إن الشقي راكب البراجم[١]" فذهبت مثلاً .

وإنما أضيفت الآية إلى الجملة الفعلية ؛ لأنّها بمنزلة الوقت ، وذلك أن الآية علامة ، والوقت أيضاً علامة لمعرفة الحوادث الواقعة فيه ، متقدمة

---

[١] –قائله الأعشى ، وهو في ديوانه ٢٨٥ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٩٦ ، والمحتسب ١٥٢/١ ، واللسان (نجب) ٧٤٨/١ والهمع : ٤٣٤/٢ ، و التصريح : ٢٣١/٣

[٢] – ينسب للأعشى ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٣ ، واللسان (سلم) ٢٩٢/١٢ ، ومغني اللبيب : ٥٤٩ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥١٥ ، و

[٣] – قائله يزيد بن عمرو بن الصعق ، والبيت من شواهد الكتاب ، شرح المفصل ١٨/٣ ، ومغني اللبيب ٤٢٠/٢ ، ٦٣٨ ، والخزانة ٥١٢/٦ ، ٥١٤ ،

[٤] – ابن يعيش ١٩/٣، ويوضخ بعيره : يسرع به ، ينظر : اللسان (وضخ) ٦٧/٣

[١] –يضرب في من يوقع نفسه في هلكة طمعا ، ينظر : جمهرة الأمثال ١٢١/١ ، والميداني ٩/١ ، والخزانة ٥٢٢/٦ ،/ ٥٢٦ ، والبراجم من أولاد حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم ينظر جمهرة أنساب العرب ، وشرح المفصل ١٩/٣

ومتأخرة ومقارنة لحلول الديون وغيرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : آتيك وقت طلوع الشمس ، علامة للإتيان ، وإذا قلت : إذا جئتني جئتك ، صار مجيء المخاطب علامة لمجيء المتكلم ، فلما اشتركا في كونهما علامة أضيفت الآية إلى ما يضاف إليه الوقت ، وفي الآية قولان :
أحدهما : أنها بمعنى الجماعة ، تقول العرب : " خرج بنو فلان بآيتهم " ، أي : بجماعتهم
والثاني : أنها بمعنى القصة والرسالة ، قال كعب بن زهير[٢]
[٦٤٣]ألاّ أبلغا هذا المعرّضَ أنَّه أ يقظانَ قال القول إذ قال أم حَلَمْ
، يريد رسالة .
وأمّا (ذو) في قولهم [٣] " [اذهب] بذي تسلم " فتأويل إضافته إلى الجملة من ثلاثة أوجه :
أقواها : أن (ذا) صفة لوقت مقدر ، والصفة هي الموصوف ، صير وقتاً ، فلذلك صحت الإضافة ، والتقدير : اذهب وقت صاحب سلامتك .
والثاني : أنّه من إضافة المسمى إلى اسمه ، والفعل المضاف إليه في معنى المصدر ، وهو الاسم .
والثالث : أن (ذي) بمعنى (الذي) في هذا الموضع لكنه خرج على خلاف القياس ؛ لأن (ذو) بمعنى (الذي) يلزمه الواو في أحوال الأعراب ؛ لكونه مبنياً ، و (الذي) بمعنى صاحب يتغير لكونه معرباً ، والتقدير : اذهب بالأمر الذي يسلمك ، فهو صفة للأمر .
وأمّا الكلام على (إذ) و(إذا) و (حيث) و (لدن) وإعراب الظرف وبنائه ، فنذكره في باب المبنيّات إنْ شاء الله تعالى [١]
الفرع الخامس : في حذف المضاف إليه ، ولمّا كان الغرض من وضع اللفظ للدلالة على المعنى ؛جاز حذف المضاف اختصاراً في حال الاختيار عند حصول قرينه حالية أو فعلية .
وإذا حذف المضاف أعطى المضاف إليه حكمه من إعراب ، وعود ضمير ، وغيره[٢]لقيامه مقامه ، وفي التنزيل ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [٣] ١٢٣/ب
)على الأصح ؛ لأنّ / القرية عبارة عن الأبنية المجتمعة ، ولا يطلب منها الجواب بغير حذف (أهل) .

---

(٢) — ديوان كعب بن زهير : ٦٨
(٣) — الأصول : ١٥/٢
(١) — ينظر ص :
(٢) — مثل التذكير والتأنيث ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٣ ، ٢٦
(٣) – الآية ٨٢ من سورة يوسف

وقيل : إن القرية هي المسؤولة ، ويمكن منها ردّ الجواب معجزة ليعقوب عليه السلام ، وقيل : إنّ القرية مشتركة بين الأهل والأبنية ، وهذا ضعيف للعلم بأنّ القرية عبارة عن الأبنية ، والقائل بهذين القولين يقول : لا مجاز في القرآن

ومما حذف المضاف منه قوله تعالى ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهَرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ (٤) ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ (٥) ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ (٦) ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (٧) و ﴿ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ (٨)، وقول الشاعر :

[٦٤٤] المال يزري بأقوام ذوي حسبٍ وقد يُسوّدُ غيرَ السيدِ المالُ (٩)

أي : فقدُ المالِ يزري ، وأمّا إذا حصل اللبس لعدم القرينة فلا يجوز حذف المضاف ؛ لعدم علم المخاطب به ، كقولك : رأيت زيداً ، وأنت تريد غلام زيد ، وأمّا قول ذي الرمة(١):

[٦٤٥] عشيةَ فرَّ الحارثيُّون بعدما قضى نحبَهُ في متلقَى القومِ هَوبَرُ

والمراد (ابن هوبر) بدليل قول الآخر(٢) :

[٦٤٦]ونحن ضربنا بالكُلاب ابن هوبرٍ وجمع بني ذبيان حتى تبددوا

فإنّما حذف المضاف ، واسمه يزيد بن هوبر ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أن شهرة اسمه دلت على حذفه

والثاني : أنّ شهرة قتله في المعركة أغنى عن ذكر اسمه

---

(٤) – الآية ١٩٧ من سورة البقرة

(٥) – الآية ١٨٩ من سورة البقرة

(٦) – الآية ١٧٧ من سورة البقرة

(٧) – الآية ٩٣ من سورة البقرة

(8) – الآية ٢١٠ من سورة البقرة

(٩) – قائله حسان بن ثابت ١٤٧، والبيت من شواهد المذكر والمؤنث للأنباري ٣٤١ ، وشرح المفصل ٢٤/٣ ، واللسان (طبخ) ٣٧/٣

(1) –قائله ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٦٤٧/٢، والبيت من شواهد شرح المفصل ٢٣/٣ ، واللسان (هبر) ٢٤٨/٥ ، والهمع ، والخزانة ٣٧١/٤ ،

(2) – قائله : عمرو بن لجأ، والبيت من شواهد ، شرح المفصل ٢٤/٣ ، والكلاب بضم الكاف واد في الجزيرة ينظر : معجم البلدان ٤٧٢/٤

والثالث : أنه أطلق الأب على الابن مجازاً ، وكذا قول الآخر[٣] :
[٦٤٧] فهل لكم فيها إليّ فإنني بصير بما أعيا النِّطاسيَّ حِذيَماً
أراد (ابن حذيم) فحذف المضاف ؛ لأنّ شهرته بمعرفة الطب دلت على حذفه ، وهو رجل من تميم الرباب كان أطب العرب ، وكان أطبّ من الحارث[٤]
ثم المضاف إليه - وإن أقيم مقام المضاف وأعطى إعرابه لقيامه مقامه - فقد يلحظ المضاف أيضاً ، ويعود الضميرُ عليه كقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾[٥]فإنه أنث الضمير العائد على (القرية) ،وذكّر الضمير العائد على (أهل) المحذوف ؛لأنّ التقدير (وكم من أهل قرية) ، وأمّا قول حسان[١]:
[٦٤٨] يُسقون من وَرَدَ البريصَ عليهمُ بردى يصفِّق بالرحيقِ السلسلِ
فإنه ذكّر الضمير في (يصفق) ، ويحتمل وجهين :
أحدهما : عوده على المضاف المحذوف ، وهو (ماء بردى)
والثاني : أنّه يعود على (بردى) ، وإن كانت مؤنثة [٢]لقيامها مقام المضاف المذكر فأعطيت حكمه من التذكير كما أعطيت حكمه في الإعراب
وأما حذف المضاف إليه فإن الاستقراء يدل على قلته بالنسبة إلى المضاف ، وذلك لأنّ الغرض منه التعريف أو التخصيص ، فحذفه يخلّ بالمقصود منه ، فلذلك قل حذفه ،
وقد حذف مع أسماء مقتضية للإضافة لإبهامها ، فإذا استعملت غير مضافة علم أنّ المضاف إليه محذوف لاقتضاء المضاف ذلك ، ومع ذلك فلابد من قرينة تدل على المضاف إليه : منها حذفه مع (إذ) في (يومئذٍ) وحقه الإضافة إلى الجملة إلا أنهم حذفوا الجملة ، وعوضوا منها التنوين في آخر

---

(3) – قائله : أوس بن حجر ، وهو في ديوانه ١١١ ، والبيت من شواهد الخصائص ٤٥٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٣ ، وشرح شواهد الشافية ١١٦، ١١٧ ، واللسان (نطس) ١١٩/١٢ ، والخزانة ٣٧٠/٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦

(4) – ضرب بابن حذيم هذا المثل في الطب ، فقيل : أطب من ابن حذيم ، وينظر جمهرة الأمثال ١٤/٢ ، والميداني ٤٤١/١ ، والخزانة ٣٧٠/٤ ، ٣٧٦ ، والحارث المذكور هو الحارث بن كلدة

(5) – الآية ٤ من سورة الأعراف

(1) – قائله : حسان بن ثابت ، وهو في ديوانه ١٢٢ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٢٥/٣ ، ١٣٣/٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥١/١ ، واللسان (سلسل) ٣٤٥/١١ ، والهمع ٤٢٩/٢ ، والخزانة ٣٨١/٤ ،٣٨٢ ، و١٨٨/١١

(2) – قال ابن يعيش ٢٦/٣ " ألا ترى أن ألفه كألف حمراء ، وبشكى ، وهذا البناء لا تكون ألفه إلا للتأنيث "

الكلمة ، فلما اشتركا في التعاقب على آخر الكلمة ناسب ذلك تعويضه منها .

وإنما تحذف الجملة إذا تقدم ما يدل عليها ، كقوله تعالى قال تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴾ [٣]،

والتقدير : يوم إذ يزلزل زلزالها ويوم إذ تخرج أثقالها ، ويوم إذ يقول الإنسان مالها تحدث أخبارها ؟، فحذف المضاف إليه لدلالة الجمل المتقدمة عليه ، وكذا قول الشاعر:

[٦٤٩]نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيح [٤]

أي : وأنت إذ نهيتك ، فحذفت الجملة لدلالة ما تقدم عليها ، وكسرة الذال هرباً من التقاء الساكنين خلافاً للأخفش [١]،فإنه نقل عنه بأنها مجرورة بإضافة (يوم) و (حين) إليها ، وهو باطل لوجهين :

أحدهما : أنّ (إذ) في حال إضافتها إلى الجملة مبنية ، وقوله تعالى: ﴿ بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ [٢]مع وجود الإضافة إليها ، فكيف تكون معربة مع حذف المضاف إليه ، والظروف المعربة إذا حذف المضاف إليه منها بنيت .

والثاني : وجود الكسرة معها من غير مضاف نحو قوله : وأنت إذٍ صحيحُ[٥]

فعُلم بذلك أنّ الكسرة للهرب من التقاء الساكنين لا للإعراب .

ومنها (كل) وفي التنزيل ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [٦] ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾ [٧] واختلف في تنوين (كل) :

---

[3] – الآية ٢–٣ من سورة الزلزلة

[4] – قائله أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ١٧١/١ ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، وشرح المفصل ٣/ ٣١ : وتذكرة النحاة ٣٧٩، ومغني اللبيب ١١٩ ، والخزانة ٥٣٩/٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

[1] – ينظر شرح المفصل ٢٩/٣ هـ " وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد ومحمله إن صح على التقريب ، أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ ألا ترى أن إذ مبنية في حال إضافتها إلى الجملة " وينظر مغني اللبيب ١١٩

[2] – الآية ٨٩ من سورة الأعراف

[٥] – إشارة إلى قول أبي ذؤيب المتقدم

[6] – الآية ٧٩ من سورة الأنبياء

فمنهم من قال : إنه عوض عن المضاف إليه كـ(إذ) ؛ لأنها مما يلزم الإضافة ، والدليل على ذلك نصب الحال عنها كقولك : مررت بكل قائماً ، والحال لا تقع عن النكرة إلا عن ضعف ، وعلى هذا يمتنع دخول الألف واللام عليها ؛ لتقدير الإضافة .

ومنهم من قال : إنه التنوين الذي يستحقه لولا الإضافة ؛ لأنها معربة ، فإذا زالت الإضافة رجع إليها/ ما كانت تستحقه لتمكنها ، والدليل على ذلك نصبها على الحال كقولك : مررت بهم كلا ، ولو كانت الإضافة مرادة لم يجز نصبها على الحال ، ويجوز على هذا القول دخول الألف واللام عليها كسائر النكرات إذا لم تضف .

١٢٤/أ

---

(7) – الآية ٨٧ من سورة النمل

ومنها (بعض) ، وفي التنزيل ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ [١] والخلاف في تنوينه كالخلاف في تنوين (كل)

وأمّا الظروف المبنية بقطعها عن الإضافة فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى[٢] ، وهاهنا مرتبة ثالثة أقل من المرتبتين الأوليين ، وهي حذف المضاف والمضاف إليه معاً عند تعدد الأسماء المضافة ، وفي التنزيل : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [٣] أي : كدوران عين الذي يغشى عليه ، فحذفا جميعاً ، وقال تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [٤]، والتقدير : من أثر حافر فرس الرسول ،فحذفا معاً ، وقال أبو علي في أبي دؤاد يصف البرق[٥]

[٦٥٠]أسال البحار فانتحى للعقيق

أنه حذف المضاف والمضاف إليه معاً ، والتقدير : أسأل سقيا سحابةٍ البحار

أي : سحاب البرق ، فـ(سقياً) فاعل (أسال) فلما حذفت أقيم السحاب مقامها ، فبقي : أسال سحابةُ البحرَ ، فلما حذف السحاب ، أقام الضمير المضاف العائد على البرق مقامه،فاستتر في الفعل ؛لأنه ضمير فاعل للغائب ،وفي قول الأسود يصف فرساً[٦]

---

[١] – الآية ٣٢ من سورة الزخرف

[٢] – يأتي ص

[٣] – الآية ١٩ من سورة الأحزاب

[٤] – الآية ٩٦ من سورة طه

[٥] – هذا عجز بيت قائله أبو دؤاد الإيادي ، في ديوانه ٣٢٧ ، وعجزه

أيا من رَأَى لي رأيَ برقٍ شريق

، والبيت من شواهد إيضاح الشعر ٤٩٤ ، وشرح المفصل ٣١/٣ ، والصفوة الصفية ٧٠٤/١

[6] – اختلف في قائله فقيل للكلحبة اليربوعي : هبيرة بن عبد مناف ، وقيل لرؤبة بن العجاج ، في النوادر لأبي زيد ٤٣٦ ، والمفضليات ٣٢ ، و نسب في شرح المفصل ٣١/٣ للأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن حارثة ، وينظر إيضاح الشعر للفارسي ٤٩٤ ، والهادي في الإعراب ١٢١ ، ومغني اللبيب ٢٦٤/٢ ، ولسان العرب (حرم) (بقي) ١٢٧/١٢ ، ٨١/١٤ ، وشرح الشواهد للعيني ٤٤٢/٣ ، والخزانة ٤٠١/٤ ،

:[٦٥١]فأدركَ إبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها وقد جَعَلتني من حَزِيمةَ إِصبَعَا
يريد أنّ العرادة لما أوصلته إلى المنزل ، ولم يبق بينه وبينه إلاّ قدر مسافة أصبع عرض لها ظلع ، وهو الغمز في المشى ، لوجع في الرجل ، فحذف قدر مسافة على التدريج المألوف ، ومن ذلك قولهم : " أنت فرسخان " أي : أنت مني ذو مسافة فرسخين .
الفرع السادس : في حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه ، وهو قليل الاستعمال ضعيف في القياس لوجهين :
أحدهما : أنّ المضاف عمل في المضاف إليه نيابة عن الحرف ، فيؤدي حذفه إلى الإجحاف بحذف النائب والمنوب عنه .
والثاني : أن حذف حرف الجر ضعيف ، فكذا حذف ما ناب منابه
وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نحو : اسأل القرية ، فليس بضعيف لأنه إذا حذف المضاف بطل عمله لحذفه ، وانتقل إليه عمل العامل في المضاف ، وقد جاء من ذلك صور منها :
قولهم[١] في المثل " ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة "
واختلف فيها فذهب سيبويه والخليل[٢] إلى أنه حذف المضاف من (بيضاء) ، ونعت على إعرابها ؛ لأنها لا تنصرف ، فهي في موضع الجر مفتوحة ، ولو أعطيت أعراب المضاف ، وهو (كل) لكانت مرفوعة ، وبذلك لا يقولان بالعطف على عاملين .
وذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين والكوفيين [٣]إلى أنها من صور العطف على عاملين لأنهم يقولون بجوازه ، وسيأتي في العطف على عاملين إن شاء الله تعالى [٤].
وبيانه في هذه الصورة أن (كلاً) مرفوع بـ(ما) و (سوداء) مجرورة بـ(كل) و (تمرة) منصوبة بـ(ما) ؛ لأنها خبرها ، فإذا عطفت (بيضاء) على (سوداء) ، و (شحمة) على (تمرة) ، فقد عطفت على عاملين ، وهما ما الناصبة و (كل) الجارة .
فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف ، فلم رجح سيبويه حذف المضاف وإبقاء عمله ؟

قلنا : لأنه قد عهد حذف الجار وإبقاء عمله اتفاقاً نحو قوله[١]

---

(1) — يضرب في اختلاف الأخلاق ، والطباع ، ينظر : الميداني ٢٨١/٢ ، واللسان (كلل) ٥٩١/١١

(2) – الكتاب ٦٥/١ ، ٦٦ مع الحاشية للسيرافي ، وابن يعيش ٢٧/٣

(3) — الإنصاف المسألة (٦٥) ٤٧١/٢ ، وابن يعيش ٢٧/٣

(4) — ينظر ص :

(1) — هذا من قول جميل بثينة ، ينظر ديوانه ، والبيت بتمامه

[٦٥٢] رسم دار
وقول من قال[٢] " خيرٍ" ، وقوله
[٦٥٣]وبلدة ليس بها أنيس [٣]
وفي القسم : الله لأفعلنّ ، وأمّا العطف على عاملين ، فلم يتفق عليه ، فكان العمل على المتفق عليه أولى من المختلف فيه ، وهذا المثل يحتمل أوجهاً من الإعراب .[٤]
أحدها : ما تقدم .
والثاني :أن يعمل (ما) في الأول ،ويرفع (بيضاء) و(شحمة) على الاستئناف
والثالث : أن يرفع الأول والثاني ، ولا يعمل (ما) .
والرابع : ما كل سوداءُ تمرةً ، ولا بيضاءُ شحمةً ، وهو أحسنها ؛ لأنه أعمل (ما) وحذف المضاف من (بيضاء) وأعطاها إعرابه ، وحمل سيبويه قول أبي داؤد [٥]
[٦٥٤] أكل امرئٍ تحسبينَ امرأً ونارٍ توقَّدُ باللّيلِ نارا
على حذف المضاف من نار.
وحمله من أجاز العطف على عاملين عليه ؛ لأنه يعطف (ونار) على (امرئ) من (كل امرئ) و (ناراً) على (امرأ) المنصوب فقد عطف على ناصب ، وهو(تحسبين) ، وعلى جار ، وهو (كل) .
ومنها قولهم " ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وفيها ثلاثة أقوال :
أحدها : للمبرد [١]وهو منعها ، وذلك ؛ لأنه لا يقول بحذف الجار ، ولا بالعطف على عاملين ، ولا محمل له سواهما

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله
ينظر : ديوانه ١٨٩ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ وسر الصناعة ١٣٣/١ ، والإنصاف١/ ٢٣٢ ، وضرائر الشعر ١٤٤ ، وشرح المفصل ٨٢/٣ ، ٧٩ ، ٥٢/٨ ، ومغني اللبيب ، وهمع الهوامع واتصريح : ، والخزانة ٢٠/١٠

[٢] — نقل هذا القول عن رؤبة بن العجاج ، وأنه كان يقوله ردا على من قال له كيف أصبحت ؟ ينظر : ٢٨٥/١

[٣] — ينسب للعجاج ، وليس في ديوانه ،وقيل لجران العود ، وهو في ديوانه ٩٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٦٣/١ ، ٣٢٢/٢ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، و٣٤٧ ، ٤١٤ ، ومجالس ثعلب ٣١٦/١ ، والإنصاف ٢٧١/١ ، وابن يعيش ٢٧ ، والهمع ١٩١/٢ التصريح ٧٨/٢

[٤] — أراد المثل : (ما كل سوداء .....إلخ)

[٥] – ينسب لأبي داؤد ، وهو في ديوانه ٣٥٣ ، وقيل لعدي بن زيد ، وهو في ملحق ديوانه ١٩٩ ، وقيل لجارية بن الحجاج والبيت من شواهد الكتاب ٦٦/١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، والإنصاف ٤٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، ومغني اللبيب ٣٨٢ ، والهمع ٤٣٠/٢ ، والخزانة ٤١٧/٤ .

[١] — المقتضب ١٥٢/٤

والثاني : لسيبويه [٢] أنه على إضمار (مثل) أي : ولا مثل أخيه يكره ذاك أو ، يقول ذاك .
والثالث : أنه على العطف على عاملين ؛ لأن (الأخ) معطوف على المجرور ، وخبره المقدر معطوف على خبر (ما) إذ لابد من تقدير خبر الثاني

١٢٤/ب

والاعتراض على الثالث / بثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ جَعْلُهُ معطوفاً على الأول يؤدي إلى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي من الثاني ، وهو خبر الأول ، ولا تستقيم تقدير العطف على عاملين إلا بتقدير عطف الثاني على الأول .
والثاني : أن دخول حرف النفي عليه يمنع من عطفه على الأول ؛ لأن الأول غير منفي إنما المنفي المضاف ؛ فلا يعطف المنفي على غير المنفي .
والثالث : أنّه لو كان معطوفاً عليه لفسد المعنى إذ يصير المعنى ما مثلهما جميعاً تقول ذاك ، فيكون القول منفياً عن (الهيئة الاجتماعية) لا عن كل واحد منها ولا يرد شيء مما قلنا على سيبويه ؛ لأنه يقدر المضاف مع الثاني ، وقد نابت (لا) عن (ما) ، ويقدر خبر الثاني ، والواو لعطف جملة على جملة لا لعطف المفردات على المفردات حتى ترد عليه الإشكالات ، والمثل – وإن كان يذكر في مثل هذا- للمبالغة ، والمقصود المضاف إليه ، فله حصة في العمل فيما بعده ، ووقوع النفي في الظاهر عليه ، فتقديره لتوفية العمل حقه ، لا لأن المعنى يقتضيه
ومنها قولهم [٣]: "ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك "
وإنما يستقيم المعنى فيها على مذهب سيبويه ، وهو جر الثاني بتقدير (مثل) من غير عطف له على الأول ، وتكون (لا) نائبة عن (ما) ، و (ما) الموجودة والمقدرة عاملان في الخبر ، ولا يجوز جر الثاني بالعطف على الأول لثلاثة أوجه :
أحدها : أنه يؤدي إلى أن يعمل في (يقولان) عاملان مختلفان ، وهما (ما) الرافعة لمثل ، و(مثل) الجار للثاني ، كما جر الأول ؛ لأنّ العامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه ، و(ما) لم تعمل في المجرور حتى تعمل في خبره
والثاني : أنّه لو كان معطوفاً على الأول لم يكن الإخبار إلا عن (مثل) ، فتمتنع تثنية الخبر

---

[2] – الكتاب ٦٥/١

[3] – الكتاب ٦٦/١

والثالث : أن العطف يفسد المعنى ، إذ يصير المعنى ما مثل هذين الشخصين جميعاً يقول ذاك ، وليس المعنى نفي القول عن المماثل لهما جميعاً بل نفى القول عن كل واحد منهما ، وإنما يستقيم هذا على تقدير المضاف لا على تقدير العطف ، وأما كون المقصود ما أضيف إليه مثل (دونه) فقد تقدم ما يرشد إليه

الفرع السابع : في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قبيح لوجهين :

أحدهما : أن المضاف إليه معاقب للتنوين وحالاً محله ، وكما لا يفصل بين التنوين والمنون كذاك لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه

والثاني : أنهما لارتباط كل واحد منها بصاحبه صارا كالكلمة الواحدة ، وكما لا يفصل بين أجزاء الكلمة لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد جاء الفصل بينهما في ضرورة الشعر بالظرف وبالمفعول وبالفاعل وبالجملة إلا أنّ الفصل بالظرف أقربها إلى الجواز لوجهين :

أحدهما : أنه اتسع في الظروف لما كانت تقتضي مظروفاتها كل الاقتضاء ، ولا ينفك مظروف عن ظرف ، فلقوَّة اقتضائها للمظروف ، وعدم انفكاك كل مظروف عن ظرف جاز الفصل به بينهما ، والجار والمجرور ملحق به لما بينهما من الشبه .

والوجه الثاني : أنّ الأحداث المضافة وغيرها تقتضي الزمان والمكان كل الاقتضاء فيصيران كالموجودين ، وإن لم يذكرا ، فيستوي لذلك ذكرها وعدمه ، فلذلك جاز إقحامها ؛ لأنّه بمنزلة عدم ذكرها ،

ومما جاء من الظروف قول الشاعر[١]

[٦٥٥] كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

وقول الآخر

[٦٥٦]لما رأت ساتيدما استعبرت لله درُّ اليوم من لامها[٢]

وقول الآخر

[٦٥٧]كان أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج[٣]

وقول الآخر

[٦٥٨] إنّ عمراً لا خيرَ في اليومَ عمرٍو[٤]

وقال آخر[٥]

[٦٥٩]هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

وأما الفصل بالمفعول فجاء في قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المشركين قتلُ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[٦] على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وإسناده إلى (قتل) وإضافة (قَتْل) إلى (شركائِهم) ، ونصب (أولادَهم) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه ، وقراءة الجمهور ، على بناء الفعل للفاعل مسنداً إلى (شركاؤهم ، ، ونصب (قتل) على أنه مفعول وأضافه إلى أولادهم

---

[١] –قائله :أبو حية النميري ،وهو في ديوانه ١٦٣ ،والبيت من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ،والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، و شرح المفصل ١٠٣/١ ،واللسان (حبر) ١٥٨/٤،و (عجم) ٣٩٠/١٢ ، والهمع

[٢] – قائله عمرو بن قميئة،وهو في ديوانه ١٨٢،وقد تقدم في الشاهد ٢٣٤،والبيت من شواهد الكتاب ١٧٨/١ ،والمقتضب ٣٧٧/٤ ،ومجالس ثعلب ١٥٢ ،وشرح المفصل ٢٠/٣، ٧٧ ،واللسان (دمي) ٢٧١/١٤ ، والخزانة ٤٠٥/٤ ، و٤٠٦ ، و٤١١ ، و٤١٩

[3] – تقدم في الشاهد رقم ( ) ، والميس : شجر يتخذ منه الرحال ، والقتب : إكاف البعير ، ومنه أيضا تتخذ الزُّند ، ينظر : النبات : لأبي حنيفة الدينوري ٢٢٨ ، واللسان (ميس) ٢٢٤/٦ ، (قتب) ٦٦٠/١

[4] — هذا صدر بيت عجزه

إن عمرا مكثر الأحزانِ ،

والبيت من شواهد الهمع ٣٨٦/٢ ، والأشموني ٣٠٢/٢ ، والدرر٢/ ٤

[٥] – ينسب لعمرة الخثعية في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٢ ، والإنصاف ٤٣٤/٢ ، وللدربي بنت عبعبة في الكتاب ١٨٠/١ ، وضرائر الشعر ١٩٢ ، والخصائص ٢٩٥/١ ، ٤٠٥/٢ .

[6] – الآية ١٣٧ من سورة الأنعام

وضعف النحاة قراءة ابن عامر [١]؛ لأن مثل هذا الفصل ضعيف في ضرورة الشعر ، فكيف يأتي مثله في القرآن المعجز [٢]؟! لجزالته وحسن نظمه ، قال أبو علي[٣] " ولو عدل عنها إلى غيرها لكان أولى "
والجواب عن ذلك : أن هذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء ، صحيحة النقل ، فلا وجه للطعن فيها لوجهين :
أحدهما : أنه يتبع رسم المصحف ، وهي في مصحفهم بالياء ، والطعن فيها طعن على مصحف أهل الشام .
والثاني : أنّه حكى ابن الأنباري [٤] الفصل بينهما في غير الشعر قالوا :
هو غلامُ إن شاء الله ابنِ أخيك
ونقل ابن كيسان[٥] عن بعض النحويين أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمنزلة السكوت على الأول منهما ، فكما يجوز السكوت يجوز الفصل ، ومما جاء من الفصل بالمفعول قول الشاعر[٦]
[٦٦٠]وحلق الماذيِّ والقوانس فداسهم دوس الحصادَ الدائس /

١٢٥/أ

---

(1) – الكشف ٤٥٣/١ – ٤٥٤ ، والبحر ٢٢٩/٤ ، ٢٣٠ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، والإتحاف ٢١٧

(٢) – الكشاف للزمخشري ٥٤/٢ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٨١ ، وضرائر الشعر ١٩٨

(3) –لم أعثر عليه في كتب أبي علي التي بين يدي ، وفي البحر المحيط ٢٣٠/٤ : قال أبو علي " هذا قبيح قليل في الاستعمال ، ولو عدل عنها – يعني ابن عامر –كان أولى "

(٤) – الإنصاف المسألة (٦٠)٢/ ٤٢٩

(5) – أبو الحسن مُحَمَّد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ترجمته في الإنباه ٥٧/٣ ، وإشارة التعيين ٢٨٩ ، والبغية ١٨/١

(6) – ينسب لعمرو بن كلثوم ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد المقاصد النحوية ٤٦١/٣ ، والأشموني ٣٢٧/٢

وقال آخر [1]:

[٦٦١]تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نفى الدراهيم تنقاد الصياريفِ

أي : نفى نقد الصياريف الدراهيم ، وأنشد الأخفش[2]

[٦٦٢]فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده

ولم ينقله سيبويه في كتابه ،فإن وجد في بعض النسخ ،فذلك على سبيل الإلحاق

وطعن فيه : فمنهم من قال سبب ردّه أنه لبعض المولدين المدنيين ، فلا حجة فيه ،ومنهم من قال : كان يتمكن من إضافة المصدر إلى المفعول أو رفع الفاعل ، فيقول : زج القلوصَ أبي مزاده ،فلا ضرورة إلى الفصل ، فلذلك امتنع

وأما الفصل بالفاعل كقول الشاعر [3]

[٦٦٣]تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

أي : شفت عبد القيس منها غلائل صدورها

وأمّا الفصل بالجملة فكقول الشاعر[4]

[٦٦٤]فأصبحت بعد خطِّ بهجتِها كأن قفراً رُسومَها قَلَمَا

تقديره : فأصبحت بعد بهجتها قفراً ،كأنّ قلما خط رسومها ، وقيل : هذا البيت مصنوع ، وأمّا قول الفرزدق[5]

[٦٦٥]يا من رأى عارضاً أسرُّ به بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ

---

[1] – قائله : الفرزدق ، وقد تقدم في الشاهد رقم [ ]

[2] – لم يثبته محقق الكتاب رحمه الله ، وينظر ١٧٦/١ ، مجالس ثعلب ١٥٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والإنصاف ٤٢٧/٢ ، وشرح المفصل ١٨٩/٣ ، وينظر الخزانة : ٤١٥/٤ – ٤١٢

[3] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٤٢٨/٢ ، والخزانة ٤١٣/٤ ، و٤١٨

[4] – ينسب لذي الرمة ، وهو في ملحق ديواته ١٩٠٩ ، والبيت من شواهد الخصائص ٣٣٠/١ ، و٢٩٣/٢ ، والإنصاف ٤٣١/٢ ، واللسان (خطط) ٢٨٧/٧ ، والخزانة ٤١٨/٤ ، وقيل : مصنوع !

[5] – ديوان الفرزدق ٢١٥)(الصاوي) ، والبيت من شواهد الكتاب ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر الصناعة ١/ ٢٩٧ ، وشرح المفصل ٢١/٣ ، و مغني اللبيب ، والخزانة ١٠/

وقول الأعشى[1]

[٦٦٦]ولا نُقاتل بالعصيِّ ولا نُرامي بالحجارة
إلاّ عُلالَةَ أو بُداهةَ سابحٍ نهدِ الجُزارة

ففيهما قولان :

أحدهما لسيبويه[2]: أنّ (ذراعي) مضاف إلى (الأسد) ، و(جبهة) مضافة إلى ضميره ؛ لأنه ينوى به التقدير ، والتقدير : بين ذراعي الأسد وجبهته ، وكذا (علالة) مضافة إلى (سابح) ، وبداهة مضافة إلى ضميره ، والتقدير : علالة سابح ، أو بداهته .

والقول الثاني : للمبرد[3]أن المضاف إليه محذوف من الأول استغناء عنه بالثاني ، والتقدير : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، والإّ علالة سابحٍ ، أو بداهة سابح،

حجة أبي العباس من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وهو المضاف الثاني .

والثاني : أنّه يلزم سيبويه محذوران ، وهما حذف المضاف إليه من الثاني ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا يلزم المبرد إلاّ حذف المضاف إليه من الأول

والثالث : القياس على (زيد وعمرو قائم) فإنّ خبر الأول عنده محذوف ؛ لدلالة الثاني عليه ، فكذا هاهنا يكون المحذوف من الأول لدلالة الثاني عليه

والجواب عن الأول : أنه لما اشترك الفاصل وما قبله في النسبة إلى المضاف إليه لم يعد فصلاً لكونه غير أجنبي عن المضاف إليه ، وعن الثاني أنّ المحذوف ساقط لما ذكرنا

وأما المحذور الثاني فما صار إليه سيبويه أقوى ؛ لأنّه جار على قياس تكرير الأسماء ، لأنه يجعل للثاني ضميراً يعود إلى الأول ، وعلى رأي المبرد كلاهما بلفظ الظاهر ، وهو على خلاف تكرير الأسماء

وعن الثالث : أنه حكم بحذف خبر الأول ؛ لأنّه لا ضرورة إلى غيره ، وأمّا هاهنا فإنما أخَّره ، وإن كان الأول هو المضاف إليه ليكون كالعوض من المضاف إليه الثاني ، فيحصل بكون الأول مضافاً إليه ، وبتأخيره فائدتان :

---

[1] – قائله ، الأعشى ، وهو في الديوان ٢٠٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٩/١ ، وشرح المفصل ١٩/٣ ، واللسان (جزر) ١٣٥/٤ ، ، ويروى : (قارح) بدلا من (سابح)

[2] – الكتاب : ١٨٠/١

[3] – المقتضب ٢٢٩/٤

إحداهما : أنّه إذا كان الأول مضافاً إليه كان دالاً على المضاف إليه الثاني ، والدليل يحب أن يعقل قبل المدلول .
والثانية : أنه يقوم مقام المضاف إليه الثاني لئلا يصير الثاني مضافاً ليس بعده مضافه ، ولا ما يقوم مقام مضافه .
الفرع الثامن : في اكتساب المضاف أحكام المضاف إليه ، وإنما اكتسب المضاف أحكام المضاف إليه ؛ لأنّه جيء به مكملاً للأول وحالاً محل التنوين من الأول فيسري إلى الأول حكمه كما يسري إليه التمكن من التنوين ، ونذكر من ذلك تسعة أحكام :
أحدها : التعريف نحو : غلام زيد ، وقد ذكرنا تحقيقه
والثاني : التخصيص نحو : غلام رجل
والثالث : التنكير نحو : زيدُ قبيلةٍ ، وإن زيداً لزيد صدق ، فإضافة العلم إلى النكرة تقتضي تنكيره لفساد إضافته ، وهو معرفة لأنّ التعريف والتنكير ضدان إذ أحدهما للمسمى المعين ، والآخر لغير المعين ، فلا يمكن الجمع بينهما على تقدير بقاء علمية المضاف .
والرابع : أنه يكتسب منه العموم كقولك : أكرم غلام كل عالم ، فالغلام اكتسب العموم من (كل) ، وكذلك : نعم غلام الرجل زيد ، فالغلام اكتسب العموم من الرجل على مذهب الجمهور ؛ لأنّ فاعل (نعم) عندهم يشترط تعريفه بلام الجنس ، أو إضافته إلى المعرف بها .

والخامس : أنه يكتسب منه التأنيث كقول الشاعر[١]
[٦٦٧] لما أتى خبر الزبير تواضعت سورُ المدينة والجبالُ الخشَّعُ
فأنث (السور) لإضافته إلى المؤنث ،وفي التنزيل ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[٢] على قراءة من قرأ بالتاء[٣]، ومثلها : ذهبت بعض أصابعه ، وقوله تعالى ﴿ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[٤]و(المثل) مذكر ، لكنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، ولذلك سقطت (التاء) من (عشر) .

١٢٥/ب

وقيل : إن مثل الحسنة حسنة /وقوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[٥] أنّثَ الخبر لاكتساب المبتدأ التأنيثَ من المضاف إليه ، وقوله تعالى ﴿ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾[٦]إن جعل لونها مبتدأ ، و (فاقع) خبره مقدم ، والجملة صفة البقرة ، و (تسر الناظرين) صفة أخرى للبقرة ، فلا إشكال
وإن جعل (فاقع) صفة للبقرة ، و (لونها) مبتدأ ، و (تسر الناظرين) خبر ، فإنما أنث الخبر . واللون مذكر لوجهين :
أحدهما : أن اللون هاهنا عبارة عن الصفرة ، فحمل على المعنى .
والثاني : أنّ اللون اكتسب من المضاف إليه التأنيث ، فذلك أخبر عنه بالمؤنث والسادس : أن يكتسب منه التذكير عند قوم قياساً على اكتساب التأنيث ، كقول الشاعر :

---

[١] – قائله جرير ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٢/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والصاحبي ٢٦٧ ، والخزانة ٢١٨/٤

[٢] – الآية ١٠ من سورة يوسف

[٣] – قرأ (تلتقطه) مجاهد ، وأبو رجاء ، والحسن ، وقتادة ، وينظر : الكشاف ٣٠٥/٢ ، والبحر ٢٨٤/٥ ، والإتحاف ٢٦٢ ،

[٤] – الآية ١٦٠ من سورة الأنعام ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٧٨/١

[5] – الآية ٥٧ من سورة العنكبوت

[6] – الآية ٦٩ من سورة البقرة

[٦٦٨] لقد ولد الأخيطل أم سوء[١]
ومن منع وفرق بينهما [حجته] أنّ التأنيث فرع على التذكير ، واكتساب المضاف أحكام المضاف إليه إخراج عن أصله إلى حكم الفرع ، فناسب أن يكتسب فرعاً مما له حكم الفرع .
وأما المذكر فليس فرعاً على شيء حتى يكتسب من حكم الفرعية ، فلذلك لم يكتسب التذكير ، وأمّا حذف التاء فلأجل الفصل .
والسابع :أن يكتسب منه البناء كقوله تعالى ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾[٢] و ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾[٣] و ﴿ مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾[٤] على قراءة من قرأ بفتح الميم[٥] وأما قوله تعالى ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٦] فمن قرأ برفع (مثل) فعلى النعت لحق أو خبر بعد خبر ، ومن قرأ[٧] بنصبه ففيه وجهان :
أحدهما : أنه مبني على الفتح [وفيه] وجهان :
أحدهما : أنه بني لإضافته إلى غير متمكن ، وهو (أنكم) و (ما) زائدة

---

(1) – هذا صدر بيت مختلف في عجزه ، ويروى :
(مقلدة من الأمات عار على باب استها صلب وشامُ) .
قائله : جرير ، وهو في ديوانه ٥٤٩ ، والبيت من شواهد المقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وسر الصناعة ٥٦٥/٢ ، والإنصاف ١٧٥/١ ، وضرائر الشعر ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٩٢/٥ ، واللسان (أمم) ٢٩/١٢

(2) – الآية ٦٦ من سورة هود

(3) – الآية ١١ من سورة المعارج

(4) – الآية ٨٩ من سورة النمل

(5) – مختصر شواذ القراءات ١٦١

(6) – الآية ٢٣ من سورة الذاريات

(7) – قرأ بالنصب ، وينظر : الكشف ٢٨٧/٢ ، والبحر ١٣٦/٨ ، والإتحاف ٣٩٩

والثانية : للمازني [1] أنه مع (ما) كخمسة عشر ، و(ما) على هذا يجوز أن تكون نكرة موصوفة ، و أن تكون زائدة .
والوجه الثاني : أنه معرب ، ويحتمل نصبه أوجهاً
أحدها : على الحال من النكرة
والثاني : على الحال من الضمير في المصدر على من اعتقد بحمله للضمير
والثالث : أنه صفة لمصدر محذوف دل عليه (حق) ، أي : إنّه لحق حقاً مثل نطفكم .
والرابع : بإضمار أعني .
والخامس : أنه انتصب لفقد الكاف ، والتقدير : إنه لحق كمثل ما أنكم تنطقون .
والسادس : للأخفش [2] أنه مرفوع الموضع ، ولكنه فتح كما فتح الظرف في قوله ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [3] على قراءة من نصب [4] ، وهو في موضع رفع حملا له على أكثر أحوال الظرف .
وقيل : إنه ظرف ليقطع ، والفاعل مضمر ، أي : تقطع الوصل بينكم
وقيل : إنه وصف للفاعل ، والتقدير : تقطع وصل بينكم
والثامن : أن تكتسب منه الاستفهام كقولك : غلام أيّهم تضربُ ؟ وغلامَ من تضربُ ، والدليل على سراية الاستفهام إلى المضاف من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه لا يعمل فيه إلا ما بعده كالاستفهام
الثاني : أن الهمزة لا تدخل هاهنا كما لا تدخل على (أي) و (من)
الثالث : أنه يظهر في تفصيله الهمزة وأم كقولك : أ غلامَ زيدٍ ضربتَ أم غلامَ عمرو ؟ تفصيلاً لقولك : غلام أيّهم ضربتَ ، كما تظهران في تفصيل (أي) في كقولك : أزيداً ضربت أم عمراً ؟ تفصيلاً لقولك : أيهما ضربت ؟
التاسع : أنه يكتسب منه معنى الشرط كقولك : غلام من تضربْ أضرب ؟ ، وغلام أيهم تكرم أكرم ، ودليل سراية معنى الشرط إلى المضاف من وجهين
أحدهما : أنه لا يعمل فيه ما قبله .

---

(1) – ينظر الكشف ٢٨٨/٢

(2) – معاني القرآن للأخفش : ٢٥٦/١

(3) – الآية ٩٤ من سورة الأنعام

(4) – الكشف٤٤٠/١ ، والبحر ١٨٢/٤ ، و الإتحاف ٢١٣

والثاني : أنه لا يظهر معه (إنْ) كما لا تظهر مع أيّ ومَنْ ، وأما (أتذكر إذ من يأتنا نأته) فلا يجوز عند سيبويه خلافاً للزيادي [1]، حجة سيبويه من وجهين :
أحدهما : أن (إذ) لما مضى ، ومن ضرورة إضافتها إلى الشرط أن يعمل فيها ما يصرفها إلى خلاف وضعها.
والثاني : أنها لو أضيفت إلى الجملة الشرطية فلا يخلو ، إمّا إن تضافَ إلى مظروفها ، وهو الفعل ، أو إلى (من) ،
لا جائز إضافتها إلى الفعل لوجود الفاصل بينهما ، وهو (من) ، ولا جائز إضافتها إلى (من) ؛ لأنه يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد ، وهي لا تضاف إليه ، وإذا امتنعت إضافتها إلى الفعل ، وإلى (من) امتنعت المسألة
حجة الزيادي : أنّ الإضافة ليست إلى (من) وحدها ، ولا إلى الفعل وحده ، وإنما الإضافة إلى الجملة الاسمية المرتبطة بعضها ببعض ، فلا يقدح فيها ما ذكرتم،
وأمّا العامل فيها ، وإن عكس طبعها إلى المستقبل فغير مستنكر في قاعدة الشرط بدليل عكسه الفعل الماضي إلى المستقبل ، ولو سلمنا أنّ العامل فيها (أتذكر) فهو مستقبل ، وقد جاءت (إذ) في موضع المستقبل كثيراً ، و في التنزيل ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [2]

---

[1] – الكتاب ٣/٧٥ ، والخصائص ١/٣٥٢

[2] – الآية ١١٠ من سورة المائدة

[التوابع]

متنٌ " التوابع : كلّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة" [١]

الشرح [٢]: يتعلق بهذا الموضع النظر في ثلاثة أمور :
أحدها : في حدّها ، والثاني : في حصرها في خمسة ، والثالث : في عاملها .

أمّا حدّها فـ"كلّ ثان " هو الجنس يشمل التوابع وغيرها ، و" بإعراب سابقه" فصل خبر (كان) وخبر (إنّ) و"من جهة واحدة "فصل خبرَ المبتدأ ، والمفعول الثاني والثالث في باب عَلِمْتُ / وأعطيتُ ، وأعلمتُ .

١٢٦/أ

وبيان اتحاد جهة التابع والمتبوع ، وتعدد جهات هذه المخرجة أنّ التابع والمتبوع يشتركان في الجهة التي نسبت إلى المتبوع ، فإنك إذا قلت : ضرب زيدٌ الطويل عمراً القصيرَ) كانت الصفةُ مشاركةً لمتبوعها في جهة الفاعلية والمفعولية ،
وأمّا المبتدأ والخبر فمختلفا الجهة ؛ لأنّ جهة المبتدأ جهة المحكوم عليه ، وجهة الخبر جهة الحكم ، وكذلك المفعول الثاني لعلمت ، والثالث لأعلمت ، وإن اشتركا في المفعولية ، فالجهة متعددة في المعنى نظراً إلى المحكوم عليه والحكم في الأصل .وكذلك :أعطيت زيداً درهماً ،وإن اشتركا في المفعولية فالجهة متعددة ؛ لأنّ جهة زيد جهة الأخذيّة،وجهة الدرهم جهة المأخوذيّة،ولذلك نصبه الكوفي بفعل غير المذكورة[٣].
وأمّا حصرها في خمسة فيحتمل أمرين :
أحدهما : أن يقال : لا يخلو التابع إمّا أن يكون مقصوداً بالنسبة مع متبوعه أو لا : الأول عطفُ النّسق ، والثاني لا يخلو إما أن يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول أو لا ، الأول التأكيد ، والثاني لا يخلو إمّا إن يدل على معنى في متبوعه ، أو لا ، الأول الصفة ، والثاني لا يخلو من أن يكون مقصوداً بما نسب إلى المتبوع دونه ، أو لا ، الأول البدل ، والثاني عطف البيان ؛ لأنّه كالصفة في إيضاح المتبوع .
والأمر الثاني : أن يقال : لا يخلو التابع إمّا أن يكون مكملاً للأول ، أو لا ، الثاني عطف النسق ، والأول لا يخلو من أن يكون معتمد الحديث ، أو لا ، الأول البدل ، والثاني لا يخلو إمّا أن يفيد تقوية الأول برفع عموم أو

---

[١] – الكافية ١٢٨

[٢] – الكتاب ٤٢١/١ – ٤٤١ ، والمقتضب ٣١٥/٤ ، والأصول ١٩/٢– ٢٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣– ٣٩ ، وشرح ابن الحاجب على المفصل٤٣٥/١– ٤٣٨ ، وشرح المصنف على الكافية : ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٧٧/٢–٢٨٢ ، والفوائد الضيائية : ٣٠/٢– ٣٢

[٣] – هذا الرأي منسوب للفراء في شرح ألفية ابن معط للقواس ٥٠٣

مجاز ، أو لا ، الأول التأكيد ، والثاني لا يخلو إما أن يفيد توضيح الأول من جهة الاشتقاق أو لا : الأول الصفة ، والثاني عطف البيان .
وأما عاملها ففيه تفصيل، أمّا الصفة والتأكيد وعطف البيان،ففيها ثلاثة أقوال[١] أحدها : لسيبويه[٢] أنّ العامل فيها هو العامل في المتبوع .
والثاني : للأخفش[٣] أن عاملها معنوي بمنزلة عامل المبتدأ ، وهو كونها تابعة والثالث : أنّه يقدر عامل من جنس الأول [٤].
وأمّا البدل ففيه قولان [٥]:
أرجحهما عند أكثرهم : أنّه يقدر له عامل .
والثاني : أنّ العامل فيه هو العامل في المتبوع [٦].
وأمّا عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال :

---

[١] – شرح الرضي : ٢/٢٧٩

[2] – الكتاب ١/٤٢١ ، ٤٤١

[3] – الرضي ٢/٢٧٩ ، والهمع ٢/١١٤

[4] – الارتشاف ٢/٥٩٢ ،

[٥] – عزاه الرضي للأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين شرح الرضي : ٢/٢٧٩

[٦] – وهو مذهب سيبويه والجمهور ينظر : الكتاب ١/٤٣٩ ، والرضي ١/٣٠٠

أرجحها ،وبه قال سيبويه [١]:أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع بواسطة الحرف .
والثاني : وبه قال الفارسي في الإيضاح الشعري [٢]، وابن جنى في سر الصناعة[٣] : إنه يقدر له عامل من جنس الأول .
والثالث : وبه قال ابن السراج [٤]: أنّ حرف العطف هو العامل
وفائدة هذا الخلاف تظهر في صحة الوقف على المتبوع دون التابع على قول من قال بتقدير العامل ؛ لأنّه يصير جملة مستقلة فيستغنى عن الأول ، والصحيح لا يجوز لعدم استقلاله صورةً [٥].
حجة سيبويه من أربعة أوجه :
أحدها : أنّ العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للأعراب ، وإنما يتقوم المعنى بالموجود ، فالنظر إليه لا إلى المفقود الذي تقديره على خلاف الأصل
والثاني : أنّ هذه الثلاثة عبارة عن المتبوع ، ولذلك اشترط مطابقتها له ، فينبغي أن يكون العامل فيها هو العامل فيه ، وأمّا البدل فنشأ الخلاف فيه لعدم المطابقة
والثالث : أنّ تقدير العامل إن لم يقطع النظر إلى الأول أفضى إلى كون الجملة صفة للمعرفة ، وعطف بيان للمعرفة ، وتأكيداً للمعرفة ، على أنّ بعض أسماء التأكيد جمع لا يلي العامل فلا يمكن تقديره .
وإن قطع تقدير العامل النظر إلى الأول احتيج لهذا التابع إلى تقدير متبوع ؛ لأنّه لا يستقل من غير تقدير المتبوع ، والعامل الواحد لا يعمل في التابع والمتبوع ، فيؤدي إلى تقدير عامل آخر ، وهلم جرا إلى ما لا يتناهى ، فعلم بذلك بطلان تقدير العامل [٦].
والرابع : أنّ الصفة تقوم مقام الموصوف عند حذفه ، ويتصل بها العامل الذي كان عاملاً في الموصوف ، نحو : مررت بالعالم ، وتبنى مع الموصوف مع (لا) ، وتكون لازمة في نحو : يا أيها الرجل ، وفي قوله

---

[١] – الكتاب ٤٣٧/١ ، وعلل الرضي بقوله : ٢٧٩/٢ " لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه "

[٢] – لم أتمكن من العثور عليه في إيضاح الشعر للفارسي ، وينظر : شرح المفصل ٧٥/٣ ، وشرح المصنف على الكافية ٦٣٦/٢ ، وشرح الرضي ٢٨١/٢ ، و الهمع ١٤٨/٢ ، والتصريح ١٠٨/٢ ، وينظر سر الصناعة ٦٣٩/٢

[٣] –قال الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٩٥ قال الفارسي : " وصفة حروف العطف أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله " ، والرضي ٢٧٩/٢ ، وفيه : " وهو بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حق العامل "

[٤] – الأصول : ٢٠/٢

[٥] – الإيضاح على المفصل ٤٣٥/١ ، وشرح الرضي ٢٨٢/٢

[6] – الإيضاح على المفصل ٤٣٥/١

تعالى ﴿ فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ۝٥ ﴾ [1]، وتدخل الفاء في خبر إنّ نظراً إلى عملها في الصفة التي تقتضي دخول الفاء دون الموصوف ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ ﴾ [2]، وهذا كله يدل على أن عاملها واحد .

حجة الأخفش [3] من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ العامل الواحد يضعف عن عمل واحد في محلين ، ولذلك ذهب قوم إلى أنّ الثاني في باب (أعطيت) ليس منصوباً بالأول [4]، وأجود ما يحمل عليه النظر إلى المعنى ، وهو التبعية لما قبلها /

١٢٦/ب

والثاني : أنّ في التوابع ما لا يلي العامل اللفظي نحو : أجمع ، وإذا لم يله لم يعمل فيه لا ظاهراً ولا مقدراً ، فينسب العمل إلى المعنى .

والثالث : أنّ التابع قد يكون مبنياً ، وبالعكس نحو : مررت بزيد [الذي في الدار ، ونحو : يازيدُ] [5] الظريف ، ولا يمكن نسبة مثلهما إلى عامل واحد لتغاير حكمهما ، ويقوي هذا تعين تقدير عمل المعنى في التأكيد في قول الشاعر :

[٦٦٩] فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوّب قال : يا لا [6]

فإن (نحن) تأكيد للضمير في (خير) وهو يجري مجرى المظهر (وأفعل) لا يعمل في المظهر في أقوى القولين إلاّ بشروط ؛فتعين أن يكون العامل في التأكيد معنوياً ،و (خير) : خبر مبتدأ محذوف تقديره : فنحن خير نحن ، وهذا أولى من جعل نحن مبتدأ و (خير) خبره تقدم عليه ؛ لأنّه يؤدي إلى الفصل بين أفعل ومعموله ، وهو منكم بالمبتدأ .

---

[1] — الآية ٤- ٥ من سورة الماعون

[2] – الآية ٨ من سورة الجمعة

[3] — الهمع ١١٤/٢

[4] — نسبه القواس للفراء ينظر : شرح ألفية ابن معط لقواس :١ /٥٠٣ وفي ذلك شك حيث يقول الفراء في المعاني ٨٣/٢ (من ذلك : ما أظن درهما إلا وهو كافيك ؛ لأن الظن يحتاج إلى شيئين ، فلا تعترض بالأفعال فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد)

[5] — ما بين المعقوفين زيادة لتقويم النص مأخوذة من شرح القواس على ألفية ابن معط٢/ ٧٥٤

[6] — ينسب لزهير بن مسعود الضبي ، والبيت من شواهد الخصائص ٢٧٦/١ ، و٣٧٥/٢ ، و٢٢٨/٣ ، وتخليص الشواهد ،ومغني اللبيب ، ورصف المباني والخزانة ٦/٢

وأمّا إذا جعل تأكيداً للفاعل ، فإنه يصير بمنزلة الفاعل ، فلا يعد الفصل به فصلاً ، وأما رفع (نحن) به على أنه فاعل فضعيف لوجهين :
أحدهما : أنه غير معتمد
والثاني : أن ضمير المنفصل بمنزلة الظاهر ، وهو لا يرفع الظاهر على الأصح إلا بشروط .
حجة من قال : بتقدير العامل إنه إذا أمكن تعدد العامل بحسب تعدد المعمول كان أولى من اتحاد العامل وتعدد المعمول ، وقد أمكن تقدير العامل ، فالمصير إليه أولى من إعمال الموجود ومن العامل المعنوي .
أما أنّه أولى من الموجود فلأن الموجود قد ضعف بتأثيره في المتبوع ؛ فلا يقوى على التأثير في التابع .
وأمّا أنه أقوى من المعنوي فلأنه مختلف فيه ، ولا خلاف في العامل التقديري فالمصير إليه أولى .
وأما كون بعض ألفاظ التأكيد لا يلي العامل ؛ فليس للعامل التقديري حكم اللفظي في ذلك .
وحجة من قال البدل بتقدير العامل السماع والقياس :
أما السماع فوروده صريحاً في قوله تعالى ﴿ لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ [1] وقوله تعالى ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [2] وقوله ﴿ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ ﴾ [1] فأعاد من ، وقال تعالى ﴿ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [2] أبدل الصراط من النور ، وأعاد (إلى) ، وقال تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ ﴾ [

---

[1] – الآية ٣٣ من سورة الزخرف

[2] – الآية ٧٥ من سورة الأعراف

[1] – الآية ٣٢ من سورة الروم

[2] – الآية ١ من سورة إبراهيم

[3] – الآية ٩٩ من سورة الأنعام

[٣]وقال تعالى ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ﴾ [٤]وقال الشاعر [٥]

[٦٧٠]خير حيّ لمعد علموا لكفيّ ولجارٍ وابن عم

وأمّا قوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [٦]فـ(عن) الثانية يحتمل وجهين :

أحدهما : أنّه بدل من الأولى ، وهمزة الاستفهام محذوفة ؛ ليصح بدل الاستفهام من الاستفهام .

والثاني : أنها ليست بدلاً لعدم إعادة الاستفهام معها ، بل يتعلق بفعل غير مستفهم عنه أي : يتساءلون عن النبأ .

وأمّا القياس ، فإن الثاني هو المقصود بالذكر ، ولذلك لم يشترط مطابقته للأول في التعريف و التنكير ، فناسب قصده بالذكر استقلاله بعامل غير عامل الأول .

وحجة من قال : العامل فيه العامل في الأول من وجهين :

أحدهما : القياس على الوصف والتأكيد وعطف البيان على قول سيبويه ، والجامع بينهما الاشتراك في الإيضاح والبيان .

والثاني : فساد المعنى لو قدر العامل في نحو : ضربت زيداً لرأسه ، وأعجبني زيد حسنه ، واشتريت الجارية نصفَها ، فإن تقدير العامل يقتضي أن يكون زيد مضروبا ، والرأس مضروباً ، وزيد معجباً ، والحسن معجبا ، والجارية مشتراة ، وليس الأمر كذلك بل الضرب مخصوص بالرأس ، والإعجاب مخصوص بالحسن ، والشراء مخصوص بالنصف .

وأما إعادة حرف الجر في الصور المذكورة فإنه زيد للتأكيد .

وحجة من قال بانسحاب عمل العامل على المعطوف والمعطوف عليه بواسطة الحرف من ثمانية أوجه :

أحدها : فساد المعنى لو قدر العامل في نحو : جاءني غلام زيد وعمرو ؛ لأن التقدير يقتضي تعدد الغلام ، وهو متحد .

والثاني : امتناع التقدير في قولهم : رب رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها بدرهم ، لامتناع دخول رب على معرفة ، ولفساد المعنى لو دخلت (كل)على سخلتها ، إذ تصير كل واحدة بدرهم ، والتقدير : إن مجموعهما بدرهم

---

(4) – الآية ٢٢ من سورة الحج

(5) – قائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ،

(6) – الآية ١ من سورة النبأ

والثالث : امتناع التقدير في نحو : يا زيد والحارث .
والرابع : امتناع التقدير في أقام زيد أم عمرو ؛ لئلا تصير المتصلة منقطعة
والخامس : أنك تقول : ما زيد قائماً ولا عمرو ذاهباً ، وليس زيد ولا عمرو ذاهباً ، وليس زيد ولا عمرو ذاهبين ، ولا يمكن تقدير (ما) و(ليس) مع (لا)
والسادس : أنهم أجازوا (زيدا ضربت عمراً وأخاه) ، ولو ظهر العامل في الأخ لم يجز ، لبقاء الجملة بلا عائد [١].
والسابع : أنّ (لا) لا يظهر معها العامل ، فلا يصح تقديره

الثامن : أنك لو سميت بالعاطف والمعطوف(لم تحك ولو)[٢] /كان ثمّ عامل لحكيت | ١٢٧/أ

حجة من قال بتقدير العامل من ثلاثة أوجه :
أحدها : فساد المعنى لو عدم التقدير في نحو قولك : أعجبني قيام زيد وعمرو ؛ لأن الغرض الواحد لا يقوم بمحلين .
والثاني : تحتم تقدير حرف النداء في نحو : (يا زيد وعمرو) ليبنى على الضم لامتناع بنائه مع الأول ؛ لوجود الفاصل كما في (لا رجل وجارية لك)

---

[١] – ينظر : التصريح ٣٠٦/١

[2]– عبارة غير واضحة في النسخة ولعلها كما أثبت

والثالث : مجيء ما لا يصح عمل الأول فيه ، كقول الشاعر
[٦٧١]يا ليت بعلك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحاً [١]
وقوله [٢]:
[٦٧٢]علفتها تبناً وماءً بارداً
إذ التقدير معتقلاً رمحاً ، وسقيتها ماء بارداً .
حجة من قال بأن الحرف العاطف هو العامل أنّ العامل قد استوفى ما يقتضيه ، وتقدير عامل آخر على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه لعدم الحاجة إليه ، فينبغي أن ينسب العمل إلى الحرف ، لنيابته عن العامل كما فعل في حرف الجر إذا تعلق بمحذوف ، ولا يقدح في عمله كونه غير مختص ، فإنّ (ما) و(حتى) قد عملا مع كونهما غير مختصين بل إذا وجد المحل القابل للعمل عمل ، وإذا لم يكن المحل قابلاً للعمل لم يعمل .
وأما اختلاف عملها ولم تعمل شيئاً واحداً ؛ فلأنها تعمل بحسب ما نابت منابه ، فلذلك اختلف عملها بحسب ما نابت منابه
وأما عدم حكايتها إذا سمي بالعاطف والمعطوف فلضعفها ؛ لأنها لم تعمل بطريق الأصالة بل بطريق النيابة .

---

[1] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد المقتضب ٥١/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، والإنصاف ٦١٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، واللسان (رغب) ٤٢٢/١ ، وينظر : الخزانة ٢٣١/٢ ، ١٤٢/٣

[٢] – تقدم الحديث عنه في باب المفعول له ، في الشاهد رقم [٣٢٨]

[النعت]

متنٌ :" النعتُ تابع يدلُّ على معنىً في متبوعه مطلقاً ، وفائدته : تخصيصٌ أو توضيح .
وقد يكون لمجرد الثّناء ، أو الذّمِّ ، أو التأكيد مثل ﴿ نفخةٌ واحدةٌ ﴾[١] " [٢]

الشرح[٣] : النعتُ والصِّفةُ مترادفة عند النحويين ، وقيل : النعت يكون بالحِلْيَةِ نحو : طويلٌ ، وقصيرٌ ، وأسودُ ، وأبيضُ ، والصّفة بالأفعال ، نحو : ضارب ، فيكون الباري تعالى موصوفاً ، ولا يقال له : منعوتاً ؛ لامتناع الحلية عليه .
وأمّا المتكلمون فمنهم من قال : الوصف قول الواصف[٤] ، والصفة مدلول الوصف ؛ لأنّها عبارة عن المعنى القائم بالموصوف ، ومنهم من سوى بينهما ، وجعلهما مترادفين كالنعت والوصف ، وأصل "الصفة "(وصفةٌ) ؛ فأعلّت كإعلال عِدَةٍ
وأمّا حدّه : فـ"تابع : يعم جنس التوابع ، و" يدل على معنى في متبوعه " فَصَلَ بقية التوابع ، و" مطلقاً "خرج به الحال ، فإنّ دلالتها على معنى في متبوعها مقيّدة بهيئة الفاعل والمفعول .
ويجوز أنْ يقال في حدّه :كلّ لفظ دلّ مطلقاً على شيء باعتبار معنى هو المقصود ، فـ" كلّ لفظ " يعمّ النعت وغيره ، و" دلّ مطلقاً " خرج به الحال ، فإنّ دلالتها مقيدة بهيئة الفاعل والمفعول ، والحال المؤكدة ، وإن كان ظاهرها الإطلاق فهي مقيدة بهيئة الفاعل والمفعول ، و" على شيء " يعم الذات والمعنى ، " باعتبار معنى هو المقصود " [٥]، وهو إزالة إبهام الحقيقة ، فقد دل عليها اسم الإشارة .

---

[١] – الآية ١٣ من سورة الحاقة

[٢] – الكافية ١٢٩

[٣] – المقتضب ٣١٥/٤ ، وشرح المصنف على الكافية ٦٢٤/٢– ٦٢٥ ، وشرح الرضي : ٢٨٣/٢– ٢٨٨ ، والفوائد الضيائية ٣٣/٢– ٣٤، والقواس ٧٤٥/١– ٧٥٤

[4]– اللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٤/١

[5] – قال الرضي ٢٨٤/٢: ولقائل أن يمنع في الموضعين ، أي الأسماء والصفات ، ويقول : إن أردت بقولك في أسماء الأجناس : أن المقصود بها الذات وحدها ، من دون المعنى ، فلا نسلم ، إذ قصد الواضع بوضع رجل : ذات فيها معنى الرجولة ، بلا خلاف ، وإن أردت أن المقصود الذات ، سواء كان المعنى أيضا مقصودا معها أو لا ، فلا ينفعك لأن الصفات أيضا – إذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها ، لأن

ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؛ لوجهين :
أحدهما : أنّها مكمّلة وموضّحة ، وحق المكمّل والموضّح التأخر
والثاني : أنّها لا تتحقق بغير موصوف ؛ لقيامها به فلافتقارها إليه تبع لفظها لفظه وأمّا قوله تعالى ﴿ وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [1]،وقول الشاعر[2]:

[٦٧٣] والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ

فالثاني : بدل ، وليس من تقديم الصفة على الموصوف .
وأمّا فوائدها فتأتي لخمسة معان :
أحدها : تخصيص النكرة كقولك : (جاءني رجلٌ عالمٌ) فإن رجلاً لكل فرد من أفراد النوع .
و الثاني : إزالة الاشتراك العارض في المعرفة ، كقولك : (جاءني زيد العالم) فإنّ اشتراك الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع ، بخلاف اشتراك النكرات ، فأزال الوصفُ الاشتراكَ العارضَ في العَلَمِ بتميزه عن غيره .
ومنهم من يعبر عن هذا المعنى بالتوضيح نظراً إلى ضعف اشتراك المعارف ؛ لإفادة الوصف تعيينها ، بخلاف وصف النكرات ، فإنّه لا يفيد تعيينها ، بل تخصيصها بتقريبها من المعرفة لتقليل اشتراكها .
وجمع في المفصّل بين المعرفة والنكرة ، وقال [3]: " الذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم " وهو ضعيف ؛ لوجهين :
أحدهما : أنّه جمع بين اشتراك النكرات واشتراك المعارف ، وقد عُلِم أنّ اشتراك الأعلام في اللفظ دون المعنى ؛ لكونه غير مقصودٍ للواضع ، واشتراك النكرات في اللفظ والمعنى لكونه مقصوداً للواضع ، / فينبغي أن نفرق بين إفادة وصفيهما بحسب اختلاف معناهما ، فإنّ صفة النكرة تفيد التخصيص لتقيّدها بالبعض دون البعض ، وصفة المعرفة تفيد التوضيح لإزالة الاشتراك ، وتصير بمنزلة البيان للمجمل .

١٢٧/ب

معنى ضارب : ذو ضرب ، ولاشك أن معنى (ذو) ذات ، ومعنى (ضرب) معنى في تلك الذات ، ولو لم يدل إلا على المعنى لكانت الصفة هي الحدث ، كالضرب والحسن "

[1] – الآية ٢٧ من سورة فاطر

[2] – هذا جزء من بيت للنابغة الذبياني ، وهو بتمامه

والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسندِ

وهو في الديوان ٢٠ ، والبيت من شواهد المفصل ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١، والخزانة ٣١٥/٢

[3] – أي : الزمخشري ، انظر المفصل في علم العربية : ١١٤

والوجه الثاني : أنّ المشتركين في الاسم قد يكونان مشتركين في المعنى ، وهو المتواطئ ، كاشتراك زيد وعمرو في اسم رجل ؛ لأنّه القدر المشترك بينهما .
وقد يكونان مشتركين في اللفظ دون المعنى كـ(العين) و (القرء) فصفة المتواطئ تفيد امتياز بعض القدر المشترك عن البعض ، كقولك : جاء الرجل الطويل ، فإنّه امتاز عن غير الطويل .
وأمّا صفة (المشترَك) فتسمى بياناً للمجمل ؛ لعدم الاشتراك في المعنى .
والمعنى الثالث : المدح والتعظيم كأوصاف الباري جلت عظمته نحو :﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [٢] و﴿ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [٣] و﴿ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ﴾ [٤]
وقد تأتي للمدح في الآدميين من غير تفرقة بين مشتركين إذا كان السامع يعرف الممدوح من غير وصف ، ولا يعرفه حتى يحتاج إلى التفرقة بينه وبين غيره ، فإذا سمع صفاته أفادت المدح من غير تفرقة بين مشتركين .
والمعنى الرابع : الذم من غير تفرقة بين مشتركين كـ(أستعيذ من الشيطان الرجيم) ، وكذا إن كان السامع يعرف المذموم وصفاته ، أو لا يعرف المذموم لكنه سمع صفاته الدالة على الذم كالجاهل الخبيث .
والمعنى الخامس : التأكيد من غير تفرقة بين مشتركين كقوله تعالى ﴿ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [١] ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [٢] و﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [٣] و ﴿ ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [١] و ﴿ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [٢] وقول الشاعر [٣]:

---

[٢] – لا خلاف بين الأمة في إثبات البسملة في أوائل السور خطا في المصحف إلا في التوبة ، والخلاف في كونها قرآنا ، فقيل هي آية من كل سورة ، وقيل هي آية من سورة الفاتحة فقط ، وقيل ليست بآية : وينظر :هداية العقول ٤٣٥/١
[٣] – الآية ١٢٦ من سورة آل عمران
[٤] – الآية ٢٤ من سورة الحشر
[١] – الآية ١٣ من سورة الحاقة
[٢] – الآية ٢٠ من سورة النجم
[٣] – الآية ٥١ من سورة النحل

[٦٧٤] صدعت غزالة خيله بفوارس تركت جموعهم كأمس الدابر
وهذا المعنى الخامس من باب الوصف لا من باب التأكيد خلافاً لبعضهم [٤]

حجته من وجهين :
أحدهما : أنّ هذه التوابع لا يستفاد منها زيادة على معنى المتبوع ، ولو كانت صفات لدلت على معنى زائد في المتبوع كالصفة .
والثاني : أنّها تدخل في حد التأكيد اللفظي والمعنوي .
أما اللفظي : فلأنّه عبارة عن إعادة اللفظ بعينه ، وهذه ليست بلفظ الأول ، ولا هي من باب تأكيد بعض الضمائر ببعض وبالمظهر .
وأمّا المعنوي : فإنه بألفاظ محفوظة ، وليست هذه منها ، وبيان دخولها في حدّ الصفات أنّ ما فيه التاء دلالته على الوحدة لأجل التاء لعدم دلالته عليها من غير تاء ، فصار دلالته على الوحدة ضمناً لا مقصوداً بالوضع
وأمّا الصفة فدلالتها على الوحدة مقصوداً بالوضع ، فكانت أقوى من دلالة الضمن ، وأمّا ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ ﴾ [٥] فإن دلالة (الثالثة) لا تفهم من لفظ (مناة) ، ودلالة (الأخرى) لا تفهم أيضاً من لفظ (مناة) ، وهي صفة لها لا لثالثة ، بل هما صفتان لموصوف واحد .
وأمّا : الهين اثنين ، فالأجود جعل (اثنين) مفعولاً أول لـ(يتخذوا) و(إلهين) المفعول الثاني ؛ ليخرج بذلك عن التأكيد لتوقف المعنى عليه ؛ لأنّ النهي لم يرد عن اتخاذ (الأثنينية) بل عن اتخاد الإثنينية المتصفة بالإلهية .
وأمّا إذا جعل (إلهين) مفعول (يتخذوا) و (اثنين) صفة ، فلا تخرج عن الوصف إلى التأكيد ؛ لأنه لا يستفاد من (اثنين) ما استفيد من (إلهين) ، وكذلك (رجلان اثنان) لا يستفاد من (اثنين) ما استفيد من (رجلين) ؛ لأنّ الأول يدل على العدد والجنس ، والثاني يدل على مجرد العدد بخلاف : جاءني الرجلان كلاهما فإنّه بمعنى : جاءني كلا الرجلين ، فلذلك دخل في التأكيد ، ودخل اثنان في باب الوصف ، وأمّا (من كل زوجين

---

(1) – الآية ٤٠ من سورة هود

(2) – الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(3) – قائله : عمران بن حطان ، من الخوارج ، والبيت من شواهد : الأغاني ١٢٢/١٨ ، وجمهرة اللغة ٩٣٣ ، وينظر : الخصائص ٢٦٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور١/ ١٩٥ ، والقواس : ١/ ٧٤٧
ويروى : تركت منازلهم كأمس الدابر

(4) – وهو ما ذهب إليه ابن عصفور ، ينظر : شرح الجمل ١٩٥/١

(5) – الآية ٢٠ من سورة النجم

اثنين) ، فدخول (اثنين) في حد الوصف كما تقدم ، إلا أنّ من قرأ[1] بتنوين (كلٍّ) فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل التنوين عوضاً عنه ، و(زوجين) مفعول (احمل) أو (اسلك) و(اثنين) نعت ، و(من) يحتمل أن يتعلق بفعل الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها ، والتقدير : أحمل أو أسلك فيها زوجين اثنين من كل صنف ، ومن قرأ بإضافة (كلّ) فإنه يحتمل وجهين :

أحدهما : جعل اثنين المفعول والجار والمجرور يتعلق بفعل الأول أو بمحذوف كما تقدم .

والثاني : جعل (من) زائدة على رأي الأخفش [2]، و (كل) هي المفعول ، و(اثنين) صفة

، وأما وصف عشرة بكاملة [3]فيحتمل أوجهاً :

أحدها :أنه لما قيد الثلاثة والسبعة بالعشرة مع كونه معلوماً بالبديهة دفعاً لمجاز أن الواو بمعنى أو كقوله تعالى ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [1]بالغ بوصفها بكاملة تناهياً في الوصاية بصيامها ، وأن لا ينقص عن عددها .[2]والثاني : أنّ المراد كاملة في وقوعها بدلاً عن الهدي .

والثالث : أنه استطراد كلام ينبه على فضيلة العدد ، فوصف العشرة بكاملة لأنّه كملّ فيها خواص الأعداد ، فالواحد أول مبدأ العدد ، والاثنان أول العدد ، والثلاثة أول عدد فرد ، والأربعة أول عدد مجذور ، والخمسة أول عدد دائر ، والستة أول عدد تام ، والسبعة أول عدد كامل ، والثمانية أول عدد زوج الزوج ، والتسعة أول / عدد (مثلث) ، والعشرة أول عقد ينتهي إليه العدد [3]، فإن كل ما بعده مكرر منه ، ومما قبله فهي إذاً العدد الكامل

١٢٨/أ

---

(1) – قرأ حفص بتنوين (كل) ، والباقون بغير تنوين ، ينظر : التيسير ١٢٤ ، والسبعة ٣٣٣ ، وإتحاف الفضلاء : ٢٥٦ ، والكشف ٥٢٨/١ ،

(2) – لم يذكر هذا الرأي عند ذكر الآية في معاني الأخفش ٣٨٢/١ ،

(3) — أراد الإشارة إلى قوله تعالى ﴿ تلك عشرة كاملة ﴾ الآية ١٩٦ من سورة البقرة

(1) – الآية ٣ من سورة النساء

(2) — ممن ذهب إلى هذا الزمخشري في الكشاف ٣٤٥/١

(3)— الواحد عندهم ليس بعدد كالإثنين كما يقولون أن العدد هو ما كان يساوي نصف مجموع العدد الذي بعده مع العدد الذي قبله ، فالإثنان بعده ثلاثة وقبله واحد ومجموعهما أربعة ونصف المجموع اثنان ، وكذلك بقية الأعداد ولعل هذه المقولة قبل اكتشاف الصفر ، " والخمسة أول عدد دائر ويقال كري والأربعة أول عدد له جذر (مجذور) والسبعة أول عدد كامل "، ينظر رسائل إخوان الصفا ص ٢٤ وفتح القريب المجيب ٧٨

وزعم بعضهم أنّ المعاني الثلاثة التي توصف فيها لغير التفرقة بين مشتركين يمكن تخيل التفرقة فيها
أمّا صفات الباري جلّت عظمته فإنها (كليّة) فهي صالحة للاشتراك ، وأما صفات غيره أحق بالاشتراك المتخيل فيها .
وأما (أمس الدائر) فإن مسمى أمس مشترك ، إذ ما من يوم إلا وقبله أمس ، وهذا ضعيف ، وأمّا صفات الباري جلت عظمته ، فإنها وإن كانت كلية ، فلا يتحقق فيها التفرقة لعدم الاشتراك ، وكذلك صفات الآدمي كما تقدم فإن الكلام مفروض في كل محل لا يتحقق فيه اشتراك .
وأمّا (أمس) المعين فلا يتحقق فيه اشتراك ؛ لأنّ المراد به اليوم الذي قبل يومك لا مطلق أمس ، فإنه حينئذ يكون نكرة

متنٌ : "ولا فرق بين أنْ يكون مشتقاً وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل: تميمي) و(ذي مال) ، أوخصوصاً مثل : (مررت برجل أيّ رجلٍ) ومررت بهذا الرجل) و(بزيد هذا) وتوصف النكرة بالجملة الخبريّة ، ويلزم الضمير" [١]

الشرح [٢]: لما يوصف به تقسيمان : أحدهما بالنسبة إلى المعاني ، والثاني بالنسبة إلى الاشتقاق ، فأمّا الأول فينقسم سبعة أقسام :
أحدها : الوصف بالحلية الظاهرة كـ(طويل ، وقصير ، وأسود ، وأبيض) ، وهذا غير مقدور للموصوف [٣].
والثاني : الوصف بالحلية الباطنة كـ(عالم وعاقل وفطن وكريم وجميل وكافر وأحمق وقبيح) ، وقد يكون بعض هذه مقدور للموصوف
والثالث : الوصف بأفعال العلاج ، وهي أفعال الجوارح كـ(قائم وقاعد وضارب وقاتل وراكض ولاكم) ، وهي مقدورة للموصوف .
والرابع : الوصف بالصناعة كـ(نجار وعطار) .
والخامس : الوصف بالنسبة كـ(مكيّ وبصريّ) ، وهو قياسي .
السادس : الوصف بـ(ذي) بمعنى صاحب ، وهو سماعي .
والسابع : الوصف بما يدل من الجوامد على تعظيم الموصوف كـ(مررت برجل أي رجل) وماشاكله ، وهو سماعي أيضاً .
وأما القسم الثاني بالنسبة إلى الاشتقاق : فجملة ما يوصف به ثمانية أشياء
أحدها : اسم الفاعل الجاري على فعله سواء كان متعدياً كـ(ضارب وقاتل) أو غير متعدٍ كـ(قائم وقاعد) على المشهور ، ومنهم من ألحق اللازم بالصفة المشبهة .
والثاني : اسم المفعول كـ(مضروب ومقتول)
والثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ(حسن وكريم).
وهذه الثلاثة هي أصل الصفات ؛لأنها التي تدخل في حد الصفة ؛لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ،وذلك لأن الغرض من الوصف الفرق بين المشتركين في الاسم ،وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات ،والمعاني مدلول المصادر ،وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد فيها المعاني ،وفيها ضمائر الفاعلين تربطها بالموصوف.

---

[١] – الكافية ١٢٩– ١٣٠

[٢] – المقتضب ٢١٦/٤ ، و الأصول ٣١/٢ ، شرح الكافية للمصنف :٦٢٦/٢-٦٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٩/٢-٣٠١ ، و الفوائد الضيائية : ٣٤/٢- ٣٦

[3]– لأنه جبليّ خلقي فلا يد للمخلوق فيه

والرابع : المنسوب كـ(رجل قرشيّ ، وكوفيّ) وهو في معنى اسم المفعول ، وهو معرب أو منسوب ؛ فيحتمل الضمير .
الخامس : الوصف بـ(ذي) التي بمعنى صاحب كـ(جاء رجل ذو مال ، وامرأة ذاتُ سوارٍ) ويحتمل وجهين :
أحدهما : أنه بمعنى صاحب .
والثاني : بمعنى متموّل ومتسورة ، قال بعضهم[١] : لا ضمير فيها للموصوف إذ لا معنى للفعل فيها ، إذ المقصود من الوصف بها التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ويحتمل تحملها للضمير ؛ لأنها تقدر بما يتحمله قياساً على المنسوب
والسادس : ما ورد من المسموع كقولهم [٢]: "مررت بقاعٍ عرفجٍ كُلُّه " أي : خَشِنٍ و" بقوم عربٍ أجمعون " أي : متعربين ، وبسرج خزٍّ صفّتُه ، أي : ناعم ، وبرجل أبي عشرةٍ ، أي : ولود ، أو كثيرٍ أولاده ، وهذا ثوب خمسون ذراعاً) أي : طويل ، وبجبة ذراع طولها أي : قصيرة ، و (مررت برجل أي رجل) و (أيما رجل) أي : كامل بالغ في الرجولية ، أو بليغ فيها .
والوصف بالاستفهام إمّا لتعظيم الموصوف في كمال الرجولية ، أو للتعجب من كمال رجوليته وقالوا : أنت الرجلُ كلّ الرجل .
وفائدة الوصف بكلّ : الدلالة على أن الموصوف قد قام مقام الجنس في كمال الرجولية .
ولذلك لا يجوز (رأيت زيداً كل الرجل) لأنّ العلم خاص لا يمكن معرفة الجنس منه لعدم قيامه مقام الجنس حتى يطابق معنى كل في الدلالة على الجنس ، وإنما تقدر الصفة بكامل في الرجولية ، وبالغ أو بليغ فيها ، إذ أقام الموصوف مقام الجنس في الرجولية فكأنه المتحقق بها دون غيره ، وقالوا : هذا العالم جِدُّ العالم ، والجِدّ ضد الهزل [٣]، والمعنى أن من سواه من العلماء ، فهو بالإضافة إليه هزل ؛ لكونه كاملاً في العلم دون غيره ، وقالوا (هذا العالم حق العالم / والحق ضد الباطل) وكأن غيره من العلماء بالنسبة إليه باطل لاتصافه بالتحقق بكمال العلم دون غيره ، وقالوا : مررت برجلٍ رجلٍ صدق .
ويحتمل أن يكون الثاني بدلاً على تقدير الوصف ، فالصدق بمعنى الصلاح والجودة ، فاكتسب اسم الجنس من إضافته إلى المصدر معناه ، فوصف به على معنى : رجل صالح ، أو جيد ، أو منسوب إلى الصلاح والجودة ،

١٢٨/ب

---

[١] – الرضي ٣١٥/٢ ، والتخمير ٨٩/٢
[٢] –الرضي ٢٩٧/٢
[3] – الإيضاح على المفصل : ٤٤٣/١ ، والرضي : ٢٩٧/٢

ليس الصدق بصدق اللسان بدليل جواز : هذا ثوب صدق ، وحمار صدق بمعنى جيد أو ذو جودة مع انتفاء صدق اللسان هاهنا ، وقالوا : مررت برجلٍ رجلٍ سوء أي : فاسدٍ أو رديء ، أو ذي فساد ورداءة ، والسوء هاهنا بمعنى الفساد والرداءة ، إلاّ من ساءه يسوءه ، إذا حزنه ، بدليل مررت بحمارٍ حمارٍ سوءٍ .

ولم يستضعف سيبويه[١] " مرت بزيد أسداً " بنصب أسدٍ على الحال ، أي : جريئاً أو شديداً قوياً ،واستضعف مررت برجل أسد ،على الوصف ،والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال فلذلك استضعف الوصف به ؛ لأنه موضوع لحيوان مخصوص لا معنى للاشتقاق فيه

والثاني : أنّ الحال يجري مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة ، والقياس التسوية بينهما ؛ لأنّه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف ، أو على حذف مضاف ، أي : مثل أسد ، ويقويه ما تقدم من الوصف بالجوامد ، فلا معنى لاستضعافه دون غيره من الجوامد التي وصف بها ، وعند المصنف لا فرق بين الوصف بالمشتق ، وغير المشتق لكثرة ما ورد من الوصف بالجوامد ، وجمهور النحاة شرطوا الاشتقاق ، وتأولوا غير المشتق إلى المشتق ،[٢] وسنذكر هذا (الرأي)[٣] ونزيد هذا في موضعه إن شاء الله تعالى

السابع : الوصف بالمصدر يدل على المعنى من غير قياس ؛ لأن الصفة عبارة عن الذات المتصفة بالمعنى ، والمصدر يدل على المعنى من غير ذات ، وإنما يوصف به للمبالغة في المعنى ، فكأن الموصوف عبارة عن نفس المعنى

فمما جاء عنهم (رجل عدل) بمعنى عادل ، أو (ذو عدل) ، و (رجل صوم ، وتقديره صائم أبلغ من ذي صوم ، ورجل فطر ، وتقديره بـ(مفطر) أبلغ من (ذي فطر) و(رجل زور) ، وتقديره : بزائر أبلغ من صاحب زيارة ، ورجل رضاً ، وتقديره : براض ، أو مرضي أبلغ من حذف المضاف ، وضربٌ هبر ، أي : يقطع اللحم ، وتقديره بهابر أبلغ من ذي هبر ، وطعن نثرٌ ، ومعناه حذف السنان بقوة ، وتقديره : بناثر أو منثور أبلغ من ذي نثر ، ورمي سعرٌ ، ومعناه محرق كإحراق النار عند سعرها يقال : سعرناهم بالنبل بمعنى أحرقانهم [١]، وتركيب السين والعين والراء:

---

[١] – الكتاب ٢١٦/١

[٢] – والمقتضب ١٨٥/٣ ، والأصول ٢١/٢– ٢٦ ، وابن يعيش ٤٨/٣– ٤٩

[3]– عبارة غير واضحة في الأصل ولعلها كما ذكرت

[١] – اللسان (سعر) ، والمقاييس في اللغة (سعر) ٤٨١

يدل على التوقد والإحراق الحقيقي أو المجازي وتقديره : بساعر أبلغ من ذي سعر ، وقالوا في المدح : مررت برجل حسبك من رجل أي : كافيك عن غيره ، ويقول : هذا زيد حسبك من رجل ، فينصب (حسبك) على الحال ، أي : كافيك ، ومررت برجل شرعك من رجل أي : كافيك ، وهو من " شرع في الأمر " إذا خاض فيه وطلبه ، وفي المثل للتبليغ باليسير : " شرعك ما بلغك المحل "[٢]، ويستوي فيه المفرد والتثنية والجمع ، ومررت برجل هدك من رجل أي : حسبك
قال في المجمل [٣]" وهو غير مشتق ، وقيل : معناه أثقلك وصف محاسنه ، وقيل : الهدُّ الكريم فكأنه يُهدّ ماله أي : يهدمه ؛ لأنّ الهد الهدم ، وقيل : الهد بالفتح : القوي ، وبكسر الهاء : الضعيف ، وفيه لغتان :
إحداهما : توحيده في التثنية والجمع ؛ لأنه مصدر
والثانية : جعله فعلاً ماضياً ، فيلحقه التأنيث والتثنية والجمع ، فيقال : مررت برجل هدّك من رجل - ، وبامرأة هدتك ، وبرجلين هدّاك من رجلين ، وبرجال هدُوك من رجال ، وقال الشاعر
[٦٧٥] ولي صاحب في الغار هدَّكَ صاحباً أخو الجَون إلاّ أنّه لا يُعللُ [٤]

يروي برفع (هدّك) على أنّه مصدر وصف به ، ويروى بفتحه على أنّه فعل ماض ، وفيه ضمير الفاعل ، ومررت برجل كفْيِكَ بسكون الفاء أي : حسبك وبرجل همّك من رجل ، أي : يهمك أمره لطلبك له ، ومررت برجل نحوك ، أي : مثلك ، من : تنحوه وتقصده ، وإنما وصفت النكرة بهذه المصادر ، وهي مضافة إلى المعرفة لكونها في معنى أسماء الفاعلين التي لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ، ولهذا دخلها الجمع كقوله [١]:
[٦٧٦] شهودي على ليلى عدولٌ مقانعُ
الثامن : الوصف بالجملة ، وهو مخصوص بالنكرة دون المعرفة ، ويشترط في الجملة الموصوف بها أن تكون مما يدخله الصدق أو الكذب ، أو يصح أنّ يدخله الصدق والكذب ، نظراً إلى نظمه / وتركيبه ، وإنما

١٢٩/أ

---

[٢] – مجمع الأمثال : ١٥٨/٢ ، والمستقصى ١٣٢/٢ ،

[3] – المجمل لابن فارس : (هد) ٨٩٠ ، وينظر الكتاب ٤٢٢/١

[4] –قائله : القتال الكلابي ، وهو في ديوانه ٧٧ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٥٢/٣ ، وأساس البلاغة (هدد) ولسان العرب (هدد) ٤٣٣/٣ ، (جون) ١٠٤/١٣ ،

[١] – هذا عجز بيت منسوب لكثير ، وليس في ديوانه ، وقيل للبعيث ، وشطره

وبايعتُ ليلى في خلاءٍ ولم يكن

والبيت من شواهد : شرح المفصل ١٣/١ ، ٥١/٣ ، واللسان (قطع)(قنع) ٢٧٨/٨ ، ٢٩٧ (عدل) ٤٣٠/١١ ، والجمهرة ٩٤٢

ذكرنا الأول بـ(أو) ليدخل في قيد الصدق الصفات بالجمل الواقعة في كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ لامتناع الكذب عليهما ، ويدخل في قيد الكذب الصفات بالجمل الواقعة في كلام غيرهما ؛ لاحتمال وقوع الكذب فيها .

وأما الثاني فلا يحتاج إلى (أو) ؛ لاحتماله الصدق والكذب في كلام غيرهما نظراً إلى التركيب ، وإنما اشترط أن تكون الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب لوجهين : أحدهما : أن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف ، وما عداها من الجمل الأمرية والنهيية والاستفهامية ، وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صلات لعدم إيضاحها للموصول ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل اضْربه ، أو لا تضربه ، أو هل ضربته ؟ لم يفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً .

فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ من غير امتناع كقولك : زيد اضْربه أو لا تضربه ، أو هل ضربته ؟ فهلا صح الوصف بها ؟

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنّ الخبر محذوف تقديره : مقول فيه ، والجملة محكية الخبر ، وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في الصفة ؛ لأنه لا يجوز حذفها لأن حذفها ينافي معناها .

والوجه الثاني : أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، إمّا على حذف الضمير ، أو على التفسير ، ولا يتغير المعنى ، فإنّ (زيدٌ اضرِبْه) ، و(زيداً أضرِبُ) سواء في المعنى

وأمّا الصفة فلا يصح عملها في الموصوف سواء حذف منها ضميره ، أولم يحذف لأنه معمول لغيرها ، فإنك إذا قلت : مررت برجل اضربْهُ ، لم يصح نصب رجل بـ(اضربه) سواء حذفت ضميره أو لم تحذف لكونه معمولاً لما قبله ، ولأن الصفة تابعة فلا تعمل في المتبوع . [1]

فإن قيل : فهلاّ جاز الوصف بهذه الجمل نظراً إلى المعنى فإنها في المعنى ترجع إلى الخبر ، فإنك إذا قلت : (مررت برجل اضربه) كان بمعنى أطلُبُ منك ضربَه ، وبرجل لا تشتمه ، بمعنى : أطلُبُ منك عدم شتمه ، أو أنهاك عن شتمه ، وبرجل هل ضربته ؟ بمعنى : استفهم عن ضربه ؟

قلنا : المعاملة مع اللفظ ، ولا إيضاح فيه للموصوف ، فلذلك امتنع ، وتقدير المعنى لا يفيد إيضاحاً موجوداً ، ومدار الوصف على الإيضاح بأمر ثابت للموصوف يعرفها المخاطب ، وهذه الأمور لا اختصاص للموصوف بها ؛ لأن الطلب والاستفهام لا اختصاص له بشخص دون شخص .

---

[1] – ينظر : المقتصد ٩١٢ ، ٩١٣

والوجه الثاني : أنّ الصفة اختصت بالجملة الخبرية قياساً على خبر المبتدأ ؛ لأن الصفات كلها قبل العلم بها أخبار في الحقيقة ، فإذا صارت معلومة خرجت عن قيد الخبرية إلى الوصف ؛ لأنّ الخبر يكون مجهولاً للسامع ليحصل له به فائدة ،
وأما الصفة فتكون معلومة للسامع ليستفيد بها إيضاح الموصوف .
فإن قيل : قد يقع بعد المبتدأ غير الجملة الخبرية قلنا : ذلك ليس بخبر في الحقيقة بل الخبر محذوف ، فقد استويا حينئذٍ في حكم الخبر المحتمل للصدق والكذب
وإنما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :
أحدهما : أنها تطابقها في التنكير بدليل وضعها على التنكير الذي لا يقبل آلة التعريف
والثاني : أنّ فائدة الجمل في أحكامها ، وهي نكرات ، ولو فرض تعريف الحكم في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم
وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع ؛ ليحصل له بذلك فائدة ، وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقاً لموصوفه في التنكير .
فإذا تقرر ذلك فإذا وقعت جملة فضلة بعد نكرة كانت صفة ، وإذا كانت بعد معرفة كانت حالاً إذ لا يوصف بهما المعرفة إلا إذا وقعت صلة للذي .
وإذا وصفت النكرة بمفرد وجملة فالأحسن تقديم المفرد ؛ لأنه الأصل ، والجملة تقدر بالمفرد كقولك :مررت برجلٍ عالمٍ قامَ غلامُهُ ، وفي التنزيل ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ [١] وقد جاء تقديم الجملة على المفرد ، وفي التنزيل ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ ﴾ [٢]، وقال تعالى ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٣] وقال الشاعر [٤]

[٦٧٧] كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

---

[١] – الآية ٩٢ من سورة الأنعام

[٢] – الآية ٢٩ من سورة ص

[٣] – الآية ٥٤ من سورة المائدة

[٤] – قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٤٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٧/٢ ، وشرح المفصل ١٠٧/٢ والخزانة ٣٢١/٢ ، ٣٢٥ ، ٣/ ٣٧٣،

وقال تعالى في الوصف بالجملة ﴿ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾ [٥] وقال تعالى ﴿ نُّعَاسٗا يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡ ﴾ [٦] ويوصف بالحال لمشاهدته ، وبالماضي لتحقّقِ وقوعه ، وأما المستقبل فيضعف الوصف به ؛ لأنه معدوم ، فلا يتحقق منه إيضاح الموصوف ، وقد يوصفُ به إذا ظهرت أمارات حصوله كقولك : مررت برجل سيصلي غداً ، أو يصيد غداً ، أي : مقدر الصلاة ، والصيد غدا ، ومنه قول الشاعر:

[٦٧٨]وإلاّ فهبها ذمة ستضيع [٧]

أي : منتظراً / ضياعها ، قالوا : ويجوز الوصف بالجملة الشرطية كقولك : جاءني رجل إن تكرمه يكرمك ، كما يجوز وقوعها خبراً ، ويشترط أن يكون في الجملة ضمير يربطها بالموصوف ، فلا يجوز مررت برجل زيد قائم لعدم الرابط ، أما قول الشاعر [١]

١٢٩/ب

[٦٧٩] وتبسم عن ألمَى كأن مُنوّراً تخلّل حُرّ الرّمل دعصٌ له ندي

فكان وما بعدها صفة (ألمى) ، والعائد محذوف أي : منوّراً بوجوده وقد جاء الوصف بغير الجملة الخبرية في قول الشاعر [٢]:

[٦٨٠] حتى إذا جُنَّ الظلامُ واختلط جاءوا بضَيح هل رأيت الذئب قط

ويروى مذق ، وقول الآخر [٣]

[٦٨١]فإنما أنت أخ لا نعدمه

وتأويل الأول من وجهين :

أحدهما : أنّ تقديره بضيح متلون بلون الذئب

---

(5) – الآية ٦ من سورة التحريم

(6) – الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

(7) — لم أعثر على قائله

(1) – قائله : طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٢١ ، والبيت من شواهد المحتسب ١٨٢/٢ ، واللسان (حرر) ١٨٢/٤ ، و(لما) ٢٥٨/١٥

(2) – لم أعثر على نسبة لهذا الرجز ، وقيل للعجاج ، وليس في ديوانه وهو من شواهد المحتسب ١٦٥/٢ ، وابن الشجري ١٤٩/٢ ، والمقتصد ٩١٢/٢ ، والإنصاف ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١/١ ، والعيني ٦١/٤ ، والهمع ١١٩/٢ والخزانة ٢٧٥/١ .

(3) — هذا الرجز نسب لأبي مُحَمَّد الحذلمي ، وعجزه

فأبلنا منك بلاء نعلمه

والبيت من شواهد مغني اللبيب ٧٦٢ ، والأشباه والنظائر :

والثاني :أنه محكي الصفة أي :مقول فيه :هل رأيت الذئب ؟ وبيان شبهه بلون الذئب :إنّ اللبن إذا شيب بالماء اكتسى لونه غبرة تميل إلى الخضرة أو السواد شبيهة بلون الذئب .
وتأويل البيت الثاني (أخ) مدعو له بالمواصلة ، وقد وقعت الجملة الأمرية وجوابها موقع المفعول الثاني لوجدت في قول أبي الدرداء [٤] " وجدت الناس أُحْبُر تَقْلِه " ويحتمل تأويله وجهين :أحدهما : وجدت الناس مقولاً فيهم أحبُر تَقْله ، فيكون محكياً ، والمعنى : أنك إذا أخبرت الناس قليتهم ، فأخرجه بلفظ الأمر ومعناه الخبر
الثاني : وجدت سبب بغض الناس خبرتهم ، أو وجدت الناس مأموراً بخبرتهم بغضهم .

(4) – النهاية في غريب الحديث ١٠٥/٤ ، وابن يعيش ٥٣/٣ ، والإرشاد للكيشي ٣٦٧

متنٌ : " ويُوصف بحال الموصوف ، وحال متعلّقه ، مثل : (مررت برجلٍ حسنٍ ، و[نحو : مررت برجل]حسنٍ غلامه) فالأول يتبعه في الإعراب والتعريف والتَّنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . والثاني يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل ، ومن ثمّ حسن (قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُهُ)، وضعف (قاعدون غلمانه) ويجوز(قعود غلمانه)" [١]

الشرح [٢]: وقبل الخوض في تحقيق الصفة للموصوف نذكر قول النحاة الصفة هي الموصوف في المعنى .

قال بعضهم " لا يمكن حمل قولهم على ظاهره لأنك إذا قلت : جاءني زيد العالم فلو كانت الصفة هي الموصوفة ؛ لفهم (العالم) من لفظ زيد ، وزيد من لفظ العالم ، ولا يخفى امتناع ذلك ، وإنّما الصفة محلها ذات الموصوف مع تغايرهما "، والحق ما قال النحاة . وبيانُه : أنّ الصفة عبارة عن الذات المتصفة بالحدث ، فإذا قلنا : زيدٌ العالم ، فإن العالم عبارة عن ذات زيد المتصفة بالعلم ، وذات زيد المتصفة بالعلم عبارة عن ذات زيد المطلقة ، واتصافها بالعلم لا يمنع كونها ذاته ، فعلم بذلك أنّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، وأمّا عدم فهم أحد اللفظين من الآخر فلا يقدح فيما قلنا ، بدليل أنّك تقول : جاءني زيد أخوك ، فالأخ هو زيد بالاتفاق ، ولا يفهم مدلول أحد اللفظين من الآخر ، وكذلك جاءني زيد نفسه التأكيد عبارة عن المؤكد ، ولم يقدح في ذلك تغاير الألفاظ ؛ لأنّ النظر إلى المعنى ، والصفة أوضحت أنّ تلك الذات المطلقة هي الذات المتصفة بالحدث ، لا يقال : إن الذات المتصفة بالحدث مغايرة للذات المطلقة لزيادتها عليها بالحدث ؛ لأنّا نقول عِلِمنا بالصفة أنّ الذات المطلقة [هي] المتصفة بالحدث أيضاً لكونها عبارة عنها في المعنى ؛ لأنّ مرجعهما إلى ذات واحدة في المعنى ، هذا تحقيق قول النحاة " الصفة هي الموصوف في المعنى " .

وأمّا مطابقة الموصوف فلا يخلو الوصف إما أن يكون فعلاً للموصوف لفظاً ومعنى ، أو فعلاً له في اللفظ دون المعنى ، أو فعلاً لشيء هو من سبب الموصوف ، فالأول والثاني يشترط مطابقتهما للموصوف في عشرة أشياء : في الرفع والنصب ، والجر ، والتعريف ، والتنكير ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وأما الثالث : فيشترط مطابقته في الخمسة الأولة [١] دون الخمسة الثانية

---

[١] – الكافية : ١٣٠-١٣١ ، والإضافة من شرح المصنف ٦٣٠

[٢] –المقتصد ٩٠٠ – ٩٠٢ ، وشرح ابن يعيش ٥٥/٣ ، والإيضاح على المفصل ٤٤٥/١ ، وشرح الكافية للمصنف : ٦٣٠/٢-٦٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٠٢/٢- ٣٠٨ ، و الفوائد الضيائية : ٣٦/٢- ٣٩،

وأمثلة الأول : مررت برجلٍ حسنٍ ، وامرأةٍ حسنةٍ ، ورجلين حسنين ، وامرأتين حسنتين ، ورجال حَسَنِيْنَ ، ونساء حسناتٍ ، وكذلك الحكم في التعريف ، وفي الرفع والنصب .
وأمثلة الثاني : مررت برجل حسن الوجه ، وامرأة حسنة الوجه ، وبرجلين حسني الوجهين ، وبرجال حَسَنِي الوجوه ، وبامرأتين حَسَنَتَي الوجهين ، وبنساء حسنات الوجوه ، فهذه الصفة في اللفظ للموصوف ، فلذلك طابقته ، وهي في المعنى لما أضيفت إليه ، وهو (الوجه)
وأمّا الثالث : فاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمنسوب تجري صفاتٍ مع مرفوعها لسبب الموصوف كقولك : مررت برجلٍ ضاربٍ غلامُهُ ، وبرجل مضروبٍ ولدُهُ ، و رجلٍ حسنٍ غلامُهُ ، وبرجل حَسَنِيٍّ أبوهُ ، وإنما اشترط المطابقة في الأولين في العشرة المذكورة لوجهين :
أحدهما : لافتقارها إلى الموصوف ؛ لأنها لا تقوم إلا به فلذلك تبع لفظُها لفظُه والثاني : أنها عبارة عن الموصوف في المعنى ؛ لأنها تنقل الموصوف من النوع الأعم إلى النوع الأخص ، بدليل أنّ رجلاً ظريفاً أخص من رجلٍ
وإذا كانت عبارة عنه تبعته في حكمه ، وإنما طابق الثالث في الخمسة الأوّلة دون الخمسة الأخيرة ؛ لأنّ الخمسة الأوّلة من أحكام الأسماء دون الأفعال ، فلذلك اشترط / مطابقتها لموصوفها فيها . ١٣٠/أ
وأما الخمسة الثانية فإنها تابعة لفاعلها ، فإن كان فاعلها ضميراً راجعاً على الموصوف طابقت الموصوف ، وإن كان اسماً ظاهراً تبعته فيها ؛ لأنها من أحكام [الوصف] دون الموصوف ،وهاهنا لا يكون فاعلها إلا ظاهراً ، فوجب أن تكون مفردةً بعد التثنية والجمع ، ومذكرة بعد المؤنث ، ومؤنثة بعد المذكر نظراً إلى الفاعل لأنها في معنى الفعل كقولك : مررت برجلين ضارب غلامُهُما زيداً ، وبرجالٍ ضاربٍ غلامُهم زيداً ، وبامرأةٍ ضاربٍ غلامُها ، وبرجلٍ ضاربة جاريته ، وفي التنزيل ﴿ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [١] و ﴿ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ﴾ [٢] وإنما قام الوصف بفعل السبب مقام الوصف بفعل الموصوف لوجهين :

---

[١] – وهي حالات الإعراب والتعريف و التنكير

[١] – الآية ٧٥ من سورة النساء

[٢] – الآية ٢٧ من سورة فاطر

أحدهما : أن القصد من الوصف إيضاح الموصوف كما يحصل الإيضاح بفعل الموصوف فقد يحصل الإيضاح بفعل السبب لكونه معروفا به
والثاني : أن عود الضمير على الأول وربط الثاني به نَزَّل فعل السبب بمنزلة فعل الموصوف لمشابهة عود الضمير منه بعودة من فعل الموصوف ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الراجع إلى الموصوف مضافاً إليه الفاعل أي : فاعل الصفة ، أو في صلة الفاعل ، كقولك : جاءني رجل كثير عدوُّه ، وسعيد من أكرمه ، وشقيّ من أهانه .
قوله : " ومن ثم حسن : قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه ، وضَعُف : قاعدون [غلمانه] ، ويجوز قعود غلمانه " يعني : ومن جهة كون الصفة فعل السبب كالفعل حسُن : قام رحل قاعد غلمانه ، وإن كان فاعله جمعاً ؛ لأنه بمنزلة (يقعد غلمانه) ، وضعف : قاعدون غلمانه ؛ لأنه بمنزلة : يقعدون غلمانه ، ولا يكون للفعل فاعلان من غير اشتراك ، فيصير بمنزلة : أكلوني البراغيث ، فإن جُعل (غلمانه) مبتدأ ، و(قاعدون) خبر مقدم ، والوصف بجملة اسمية لم يكن ضعيفاً
وإنما لم يضعف (قام رجل قعودٌ غلمانه) ؛ لأنه لا ضمير فيه لرفعه الظاهر ، فلم يلزم من جمعه اجتماع فاعلين بخلاف قاعدون [غلمانه] فإن فيه علامة الجمع التي تدل على جميع وجود الضمير فيه المناسبة لتقعدون في الصورة ، فلذلك ضعف ، ولكونه بمنزلة الفعل إذا رفع الظاهر ، وحّد ﴿ المغضوب عليهم ﴾ [٣]؛ لأن (عليهم) في موضع رفع بالمغضوب ؛لنيابته عن الفاعل ،وجمع (الضالين) ؛لأنّه رفع الضمير، ولم يرفع الظاهر .
وأمّا تعليل الأسباب مفصلاً فإنما امتنع وصف المعرفة بالنكرة وبالعكس لوجهين : أحدهما : أنّه يفضي إلى الجمع بين المتنافيين ؛ لأنّ مدلول المعرفة متعين ومدلول النكرة غير متعين ، وتوارد المتعين وغير المتعين في مسمّى واحد يفضي إلى الجمع بين المتنافيين ؛ لأن الصفة قائمة بالموصوف ، ولا يقوم غير المتعين بالمتعين ، ولا المتعين بغير المتعين .
والوجه الثاني : أن الصفة مكملة للموصوف ، ولا يكمل الشيء بما يغاير طبعه ولاشك أنّ طبع النكرة مباين لطبع المعرفة [١]، بدليل التعيين وعدم التعيين ، وقد أجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم ، وحمل قوله تعالى ﴿ وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ

---

[3] – الآية ٧ من سورة الفاتحة

[1] – انظر : شرح اللمع للعكبري ٢٠٣/١

مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ۝٣﴾ [٢] على الوصف ، والجمهور يجعلونه بدلاً ، واختار الأخفش[٣] أن يكون (الأوليان) صفة لـ(آخران) في قوله : ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ ﴾ [٤]؛ لكونه تخصيص بالوصف ، والأجود أن يكون بدلاً من الضمير في (يقومان) أو خبر مبتدأ محذوف ، أي : هما الأوليان ، أو مبتدأ ، و(آخران) خبر مقدم ، ومن قرأ [٥] استَحَقّ بفتح التاء على تسمية الفاعل ، فالأوليان فاعله ومفعوله محذوف أي : استحق الأوليان وصيتهما ، ومن قرأ[٦] بضم التاء على ما لم يسم فاعله ، فيجوز أن يكون قائماً مقام الفاعل على تقدير حذف مضاف ، أي : استحق عليهم إثم الأوليين . وأما الإفراد والتثنية والجمع فلا يخفى تغاير حقائقها فلا يمكن اجتماعها على مدلول واحد ، وأمّا (برمة أعشار) و (ثوب أسمال) فإنما جاز وصف المفرد بالجمع نظراً إلى المعنى ؛ لأن كل قطعة من البرمه عشر وكل قطعة من الثوب سِمْل[٧] .

وأمّا التأنيث فهو على أقسام :

أحدها : ما يطابق موصوفه نحو : امرأة قائمة

والثاني :المخصوص بالمؤنث نحو: امرأة حائض ،وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى في بابه .

والثالث : ما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، تقول : امرأة صبور ، وشكور ورجل صبور وشكور ، وفي علته ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهم حذفوا التاء مع المؤنث فرقاً بين (فعول) بمعنى (فاعل) و (فعول) بمعنى (مفعول) نحو : حلوبة ، وركوبة ، بمعنى : مركوبة ، ومحلوبة .

والثاني : للكوفيين إنما حذفت ؛ لأنه لا يجري على فعلٍ مثل المبالغة [١]

والثالث : لمناسبته للمصدر الدال على الجنس نحو : (قبول) ، وإنما تحذف التاء إذا ذكر الموصوف لعدم اللبس .

---

(2) — الآية ١ ، ٢ من سورة الهمزة

(3) – معاني القرآن للأخفش ٢٩٠/١

(4) – الآية ١٠٧ من سورة المائدة ، وينظر مشكل إعراب القرآن ٢٤٣/١

(5) —قرأ بفتح التاء حفص ، ووافقه الحسن ينظر : البحر ٤٥/٤ ، والإتحاف ٢٠٣

(6) — قرأ بالبناء للمفعول : نافع ، وحمزة ، وابن عامر ، وأبو عمرو ، والكسائي ينظر الكشف ٤٢٠/١

(7) — اللسان (برم) ، وسَمَل : أخلق ١١/ ٣٤٥ ، والبرمة قدر الحجارة (برم)

(1)— ينظر شرح المفصل ١٠٠/٥

والرابع : (فعيل) بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو : رجل قتيل ، وامرأة قتيل ، وكف خضيب/ وعين كحيل ولحية دهين
وإنما تحذف التاء مع المؤنث إذا ذكر الموصوف لعدم اللبس ، وفي علته ثلاثة أوجه : ١٣٠/ب
أحدها : للفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل نحو : عليم وسميع
والثاني : للكوفيين أنه معدول عن مفعول ، فلم يلحقه نظراً إلى اللفظ المعدول عنه .
والثالث : المناسبة للمصدر الدال على الجنس المذكر نحو : وجيب .
والخامس : دخول التاء في صفة المذكر للمبالغة لا للتأنيث ، نحو : رجل علاّمة للمتناهي في العلم ، وكأنه لكثرة علومه نزل منزله الجماعة ، فوصف بما يوصف به الجماعة ، ورجل نسّابة للمتناهي في معرفة الأنساب ، ورجل راوية لكثير رواية الشعر ، ورجل هلباجة للمتناهي في الحمق .
وأمّا (رجل ربعة ، وامرأة ربعة) للمتوسط بين الطول والقصر ، و (غلام يفعة للمرتفع ، يقال :(أيفع الغلامُ فهو يافعٌ) ولا يقال : مُوفِعٌ ،وهو شاذ لعدم جريه على فعله [٢]، فإنما دخلت التاء فيهما بتأويل : (نفس ربعة ونفس يفعة) ؛لأن التاء فيهما ليست للمبالغة .ولا تدخل المبالغة في صفات الله تعالى لوجهين:
أحدهما : أنها مبالغة لصفة نقص .
والثاني : أنها تدل على تكثير العلم بعد تقليله ، وهذا المعنى منتف في صفات الله تعالى .
فرعٌ يجوز تثنية وصف الاسمين إذا كان عاملهما واحداً نحو : قام زيد وعمرو الكريمان ، ورأيت زيداً وخالداً العالمين ، ومررت بسعيد ومسعود العابدين
وأمّا إذا اختلف أجزاؤهما ومعناهما فإنه يجوز وصف كل واحد منهما بصفة مفردة ،ولا يجوز تثنية صفتهما إجماعاً نحو:ضرب زيد عمراً لا يجوز الظريفان ولا الظريفين [١]لامتناع اجتماع إعرابين مختلفين في معرب واحد ،وليس الحمل على إحداهما بأولى من الحمل على الآخر .
وقال ابن بابشاذ [٢]إذا قلت : جاءني غلام زيد جاز وصف الاسمين بصفتين مفردين كل صفة تابعة لموصوفها في إعرابه نحو : جاءني غلام

---

[2] – اللسان : اليافع : هو الشاب ، ولا يقال موفع ، وهو من النوادر (يفع) ٨/ ٤١٥

[١] –على الإتباع ، أما القطع – رفعا أو نصبا – فجائز ، وهو مذهب البصريين ، وسيذكر فيما سيأتي ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٩/١

[2] – شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ٤١٤/٢

زيد العاقلِ ، ولا يجوز وصفهما بصفة مثناة لاختلاف إعرابهما ، ويجوز على أحد الوجهين على القطع من إعراب الموصوف ، ونصبهما ، أو رفعهما على القطع

وإذا جاز هاهنا القطع على أحد الوجهين جاز أيضاً في الصورة الأولى على القطع الذي يمتنع حكم التبعية في الإعراب ؛ لأنه ينصب بإضمار فعل ، أو يرفع بإضمار مبتدأ مع بقاء الصفة في المعنى ، وأما الكنى نحو : أبو بكر فيوصف المضاف دون المضاف إليه ، فتقول : جاءني أبو بكر الكاتب ورأيت أبا بكر الكاتبين ، ومررت بأبي بكر الكاتبين ، وإنما يوصف الأول دون الثاني ؛ لأنّ المعاملة معه في الإعراب والتثنية والجمع ، وأما إذا اختلف إعرابهما واتفق معناهما نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، فإنه لا يجوز أيضاً وصفهما بصفة واحدة عند البصريين ؛ لتغير إعرابهما ، وأجازه هشام وثعلب [٣] نظراً إلى المعنى ؛ لأن كل واحد [منهما] فاعل ومفعول في المعنى إلاّ أنّ هشاماً يغلب جانب الفاعل ؛ لأنّه معتمد الفائدة ، يقول : الظريفان بالرفع ، وثعلب يجوز الرفع والنصب لتساويهما في المعنى .

وأما إذا اختلف الفعل العامل ، واتفق إعراب الموصوفين ففيه أربع مسائل :

إحداهما : أن يختلفا لفظاً ومعنىً ، نحو : قام زيد ، وقعد عمرو

والثانية أنْ يختلفا لفظاً ويتفقا معنى ، نحو : قعد زيد ، وجلس عمرو

والثالثة : أن يتفقا لفظا ، ويختلفا معنى نحو : وجد زيد من الغنى ، ووجد زيد من الغضب .

والرابعة : أن يتفقا لفظاً ومعنى نحو : قام زيد وقام عمرو .

فسيبويه يجيز تثنية الصفة في المسائل الأربع ؛ لأن العامل هو إسناد الفعل ، وهو واحد في المعنى ، واختلاف اللفظ لا يقدح في ذلك ، بدليل جواز اختلف زيدٌ وعمرو الظريفان ، يجوز تثنية الصفة مع إسناد الاختلاف إليهما

والمبرد وابن السراج يمنعان الثلاث الأول ، ويختص ابن السراج[١] بمنع الرابعة إلا على تقدير تكرير العامل الثاني ، وحجتهما : أن ذلك يؤدي إلى توارد عاملين على معمول واحد ، وهذا بناء على أن العامل في الفاعل نفس الفعل لا الإسناد

وأما إذا تغايرا جهة الإعراب مع اتفاق نوعه مثل : أن يكون عامل أحدهما معنوياً والآخر لفظياً نحو : زيد منطلق ، وانطلق عمرو العاقلان أو[كان]

---

[3] – شرح الجمل لابن عصفور ٢١٢/١ ، وارتشاف الضرب ٥٩١/٢ ، والرضي ٢/

[1] – الأصول : ٤٢/٢

أحدهما فعلاً والآخر حرفاً نحو : ضربت زيداً ، وإنّ عمراً منطلق الظرفين ، أو أحدهما حرف جر والآخر مضاف نحو : هذا لابن زيد الظريفين ، فإنه لا يجوز وصفهما بصفة مثناة عند الخليل ، خلافاً لبعضهم فإنه أجازه حجة الخليل[٢] أنه يؤدي إلى توارد عاملين مختلفين على معمول واحد حجة المجيز أن تأثيرهما متفق ، ولا يقدح اختلافهما في الجواز كما لم يقدح عند سيبويه في نحو : أقبل زيد ، وأدبر عمرو الظريفان .

وتظهر فائدة الخلاف في مثل قوله تعالى ﴿ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ ﴾[٣] فإنّه على مذهب الجمهور أمّ الزوجة تحرم بالعقد على بنتها ، وبنتها لا تحرم إلا بالدخول / بالأم ، لأنّ قوله (اللّاتي دخلتم بهن) صفة (من نسائكم) التي هن أمهات الربائب دون (نسائكم) التي أضيف إليهن (أمهات) ؛ لأنّ العامل في الأولة (أمهات) المضاف ، والعامل في الثانية (من) فلا يجوز وصفهما بصفة واحدة على مذهب الخليل ، ومن أجاز وصفهما بصفة واحدة تكون (اللاتي دَخلتم بهن) صفة النساء اللاتي أضيف إليهن (أمهات) ، وصفة (من نسائكم) اللاتي هن أمهات الربائب ، وعلى هذا فيستوي البنت والأم في كونهما لا يحرمان إلا بالدخول ؛ لاشتراكهما في الصفة ، وبه يتمسك من قال به من العلماء[١] .

١٣١/أ

وأجاز سيبويه[٢]: هذا رجل ، وذاك آخر قائمان ؛ لأنّ العامل اسم الإشارة ، وبه قال الفارسي[٣] لأنّ أحد الإشارتين قد تستعمل موضع الأخرى ، ومنعها المبرد لاختلافهما ؛ لأنّ إحداهما للقريب والأخرى للبعيد منه ، ومنعها ابن السراج[٤]؛ لئلا يعمل عاملان في معمول ، وإذا كان أحد الاسمين في خبر الاستفهام ، والآخر في خبر الخبر كقولك : من زيدٌ ؟ وجاء بكر العالمان امتنع وصفهما بصفة واحدة إجماعاً ؛ لتعذر توارد الاستفهام ، والخبر على محل واحد .

---

(2) — الكتاب : ٥٩/٢ قال سيبويه " وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع "

(3) – الآية ٢٣ من سورة النساء

(1) — ينظر : فتح القدير للشوكاني

(2) — الكتاب ٤٣٧/١

(3) — الارتشاف ٥٩٣/٢

(4) — الأصول ٤١/٢

متنٌ : " والمضمر لا يُوصف ولا يُوصَف به ، والموصوفُ أخصّ ، أو مُساوٍ ، ومن ثَمَّ لَمْ يُوصَفُ ذُو اللَّامِ إلاّ بمثلِه ، أو بالمضافِ إلى مثلِه .
وإنما التزمَ وصفُ بابِ (هذا) بِذِي اللَّام للإبهامِ ، ومن ثَمَّ ضَعُفَ : (مررتُ بهذا الأبيضِ) ، وحَسُنَ (بهذا العالم) " [1]

الشرح[2] : المضمر لا يوصف ولا يوصف به .
أمّا كونه لا يوصف به ؛ فلعدم دلالته على المعنى الذي هو مقصود الوصف لعدم اشتقاقه ؛ لكونه موضوعا للذات من غير معنى .
وأمّا كونه لا يوصف فلوجهين :
أحدهما : لإيغاله في شبه الحرف الذي لا يقبل الوصف
والثاني : أنّ المقصود من الوصف إزالة الاشتراك ، وهي نهاية الإيضاح ؛ لأن المتكلم والمخاطب قرينتهما الدالة عليهما تغني عن وصفهما ، والغائب الظاهر الذي يفسره يُغني عن وصفه ؛ لأنّه لا يضمر إلا بعد أن يعرف .وأمّا تفاوتها في التعريف فلا يقدح في إيضاحهما ،لكن أحدهما لا يوصف بالآخر لتغايرهما ، والوصف هو الموصوف في المعنى ، وأجاز الكسائي[3] وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [4]، وقوله : مررت به المسكين ؛ لأن ما يفسر ضمير الغائب يجوز وصفه ، فكذلك المفسر لحصول الاشتراك فيه ،وهو أقرب إلى الظاهر لتفسيره بالظاهر ،والجمهور يحملون مثل هذا على البدل لا على الوصف[2] .
وأمّا قوله تعالى في السجدة ﴿ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [1]بلفظ (الذي) على وصف العذاب ، وفي سبأ ﴿ عذاب النار التي ﴾ [2]بلفظ (التي) على وصف النار ففيه أربعة أوجه :

---

[1] – الكافية ١٣١
[2] – ينظر الكتاب : ١٤/٢ – ١٨ و، ١٠٤ – ١١١ ، ، والمقتضب ٤ / ٢٨١-٢٨٤ ، والأصول ٣٠/٢-٣١ ، وشرح الكافية للمصنف : ٦٣٣/٢- ٦٣٥ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣١٠/٢- ٣١٥ ، و الفوائد الضيائية : ٤٠/٢- ٤٢
[3] – وشرط أن يكون النعت لمدح أو لذم ، أو ترحم " ينظر : الارتشاف ٥٩٥/٢
[4] – الآية ١٨ من سورة آل عمران
[1] – الآية ٢٠ من سورة السجدة

أحدها : أنه وصف (العذاب) في السجدة ؛ لوقوع (النار) موقع الضمير الذي لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها في قوله ﴿ وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أنْ يخرجوا منها أعيدوا فيها ﴾ [٢] فحق الكلام أن يقال لهم : ذوقوا عذابها ، فلمّا وضعها موضع الذي لا يقبل الوصف عدل إلى وصف العذاب .

وأمّا في (سبأ) فوصفها لعدم المانع من وصفها .

وقيل : إن الذي في (السجدة) في حق من يقر بالنار ويجحد العذاب ، وفي (سبأ) في حق من يجحد أصل النار ، وقيل : أن الذي في (السجدة) وصف للنار أيضاً ، وذكر حملاً لها على معنى الحريق والجحيم .

وقيل : إنمّا وصف العذاب في السجدة ؛ لأنّه تقدم ذكر النار مظهراً ومضمراً ،فعدل إلى وصف العذاب ليكون تلويناً للخطاب ، فيكون أنشط للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب .وأما بقية المعارف فالأعلام توصف ، ولا يوصف بها ،

أما عدم الوصف بها فلعدم دلالتها على المعنى المقصود ؛ لأنها موضوعة للذات لا للمعنى القائم بالذات .وأما وصفها فلإزالة الاشتراك العارض فيها ، وتوصف بثلاثة أشياء .

أحدها : اسم الإشارة على مذهب من قال بأن الأعلام أعرف من اسم الإشارة كقولك : جاءني زيد هذا ، وبكر ذاك ، ويقدر اسم الإشارة بالمشتق كالحاضر والمشاهد والقريب ، ومن حكم بأن اسم الإشارة أعرف جعله بدلاً .

والثاني : ما فيه الألف واللام نحو : قال زيدٌ العالم

والثالث : ما أضيف إلى شيء من المعارف نحو : جاءني زيد صديقي وصديقك وصاحب عمرو وغلام هذا ، وصاحب الفرس .

والمعرف بالألف واللام ، وهو يوصف ويوصف به ، أما الوصف به فلأنه قد يدل على الذات المتصفة بالحدث .

وأما وصفه فطلب إيضاحه ، ويوصف بما فيه الألف واللام نحو : جاء الرجل العالم ، أو بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو : مررت بالرجل صاحب الدار ، ومن حكم بأنه أعرف من المضاف إلى المضمر والعلم المبهم ، فالقياس وصفه به لكون الموصوف أخص من الصفة عنده

وأما المضاف إلى واحد من المعارف فيوصف/ ويوصف به إذا كان متصفاً بالحدث ، ويوصف بالمضاف إلى مثله ، وإلى ما دونه في التعريف ، ولا يوصف بالمضاف إلى ما هو أعرف منه ؛ لأن المضاف يكتسب

١٣١/ب

---

(٢) – الآية ٤٢ من سورة سبأ

(٣) – الآية ٢٠ من سورة السجدة

التعريف من المضاف إليه ، فيصير تعريفه في قوة تعريف المضاف إليه ، فلا يوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بالمضاف إلى المضمر والعلم والمبهم لكونها أعرف منه ، وكذلك باقيها يترتب بحسب ترتيبها في التعريف .
ويجوز وصف المضاف إلى المضمر والعلم والمبهم بما فيه الألف واللام على قول من جعلها أعرف منه .
وأما اسم الإشارة فيوصف به كما تقدم ؛ لأنّه في تقدير المشتق ، ويوصف باسم جنس معرف باللام جامداً كان أو مشتقاً ،وإنما اختص اسم الإشارة بالوصف بالجامد المعرف باللام لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الصفة هي المقصودة ، وإنما أتى باسم الإشارة لبيان الألف و اللام لتعريف الحضور دون العهد وغيره ، فلذلك لزم تعريفه باللام للدلالة على هذا المعنى .
والثاني : أنه وإن كان جامداً فالموصوف يصيره في معنى المشتق ، ولذلك يقدر بالحاضر والقريب والبعيد ، ولهذا المعنى ضعف وصفه بالمشتق لعدم احتياجه إلى ما يدل على معنى الاشتقاق .
والثالث : أنّه لما كان اسم الإشارة يدل على ذات مبهمة الحقيقة لزم بيانها بما يدل على الحقيقة ، وهو أسماء الأجناس ، ولزم تعريف الصفة باللام لوجهين :
أحدهما : أنها تناسب المبهم في العموم دون غيرها ، فلذلك خصت بذلك
والثاني : أن تعريف أسماء الأجناس باللام ؛ لأنها الدالة على الجنس دون الإضافة فإن قيل : ففاعل (نعم) يشترط تعريفه باللام ، وتقوم الإضافة إلى ما فيه اللام مقام تعريفه باللام لاكتساب المضاف حكم المضاف إليه فهلا جاز هاهنا وصفها بالمضاف إلى ما فيه اللام كـ(جاءني هذا صاحب الغلام) ؟
قلنا : لا يجوز ذلك ؛ لأنّ وصف اسم الإشارة لازم لبيان حقيقته ، فلو وصف بالمضاف أفضى إلى جعل ثلاث كلمات في حكم الكلمة الواحدة ، وهذه العلة منتفية في (نعم) .
وأما في غير اسم الإشارة فوصفه غير لازم ، ولذلك جاز (مررت بزيد يوم الجُمعة العاقل ، وبالزيدين الطويل والقصير ، ولم يمنع الفصل بالظرف ولا عطف أحد الصفتين على الأخرى من صحة الوصف لضعف امتزاج الصفة بالموصوف وعدم اتصالها لكونها غير لازمة .
وأمّا صفة اسم الإشارة فيمتنع فيها : مررت بهذا يوم الجمعة العاقل ، وبهذين الطويل والقصير ؛ لأنّ الفصل والعطف تمنع امتزاج الصفة بالموصوف ، وشدة اتصالها و صفته لما كان المراد منها بيان الحقيقة كالمركبة معه لاشتراكهما في الدلالة على الحقيقة .

وأمّا صفة غيره فتدل على المعنى دون الحقيقة ، فهي في حكم المنفصل ، ولأن صفة اسم الإشارة يلزمها الوصف لبيان النوع المقصود ، فالفصل بالظرف وبحرف العطف ينافي شدة الاتصال الدال على بيان النوع ؛ لأن البيان والمبين كالشيء الواحد ، وإذا وصف اسم الإشارة بصفة مشتقة فهي في الحقيقة لاسم الجنس المقدر لا صفة لاسم الإشارة ، ولذلك تحسن الصفة إذا اختصت بنوع كهذا العالم ؛ لكونها أقرب إلى الدلالة على الحقيقة ،وتضعف إذا شملت نوعين فصاعداً لبعدها من بيان الحقيقة كـ(هذا الأبيض) إذ يجوز أن يكون إنساناً ، وغيره

فروع أربعة :

الأول : يشترط في صفة المعرفة أن يكون الموصوف أخص من الصفة ، وهي أعم منه ، أو يكون مساوياً لها في الخصوص أو العموم ، ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف [1]، وإنما لم يجز ذلك لثلاثة أوجه :

أحدها : أنه تتمة للموصوف وزيادة في بيانه وحق التتمة أن تكون أنقص مما تتمه لنقصان رتبتها عن رتبته .

والثاني : أن الصفة خبر في الحقيقة ، ولذلك يحسن مقابلتها بالتصديق والتكذيب في نحو قولك : (زيد العالم) جاز أن يقال : صدقت فيما وصفت ، أو كذبت ، وحق الخبر أن يكون أعم من المخبر عنه ، أو مساوياً [له]، فكذلك الصفة التي أصلها الخبر قبل أن تعلم .

والثالث : أنّ ذكر الاسم أشهر في الدلالة [و] أقرب إلى إرشاد السامع وتفهيمه ، فينبغي أن يقدر الأشهر في الأشهر ، والأشهر هو الأخص .

فإن قيل : كيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهي أعم منه ؟!

قلنا : البيان يحصل بمجموع الصفة والموصوف ، ومجموعهما أخص من كل واحد منها متفرداً فإنّ (زيداً الطويل) أخص من زيد وحده ، و العموم والخصوص يُعلم من ترتيب وصف المعارف .

ومن أمثلة المساوي : (رأيت الإنسان الآدمي)

ومن أمثلة عموم الصّفة : (الرجل العالم) لوجود العلم في المرَدَةِ ، والملائكة ، والجن ، ومن أمثلة الممتنع : (رأيت الحيوان الآدمي) و (الموجود الإنساني)

وأما النكرات ، فيجوز وصف الأعم منها بالأخص ، كقولك : شيء طويل ، وعلم نافع ، وذلك جميل أو قبيح ؛ لأنّ الغرض من وصفها تقليل عمومها مع تساويها في عدم التعيين ، فلذلك لم يحافظ / فيها على تقديم الأخص

١٣٢/أ

[1]– أجازه الفراء وتبعه ابن مالك والشلوبين ينظر : الشاطبي ٦٣١/٢

على الأعم ، ولا يوصف من الأسماء ما أوغل في شبه الحرف كـ(أين) و (كم) و (كيف)
وإذا وُصف اسم الفاعل والمصدر أو صغّرا لم يعملا ؛ لأنّ عملهما لشبه الفعل ، والوصف يخصصهما ، ويخرجهما عن شبه الفعل الذي لا يتخصص ، ولهذا لا ينتصب [1] ﴿مكاناً سوى﴾ بـ"موعد" ، وإن كان مصدراً بدليل : لا تخلفه لوصفه بالجملة بل بما دل عليه المصدر ، وكذا (بعير حلال) في قول طفيل[٢]
[٦٨٢]وراكضةٍ ما تستجنُّ بِجُنَّةٍ بَعيرَ حلالٍ غادرته مُجَعفَلِ
لا ينتصب بـ(راكضة) لوصفها بما تستجن بجنة .
وإذا اجتمعت صفتان فصاعداً لموصوف ، قال قوم : الصفة الثانية للأول وحده ، وقال قوم : هي بمجموع الموصوف والصفة . حجة المذهب الأول من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ الصفة لا يصح وصفها منفردة ؛ لكونها تابعة ، فلا يصح أن تكون متبوعة ، وإذا بطل وصفها منفردة ، فكذلك إذا كانت منضمة إلى الموصوف لأن انضمامها إليه لا يخرجها عن التبعية المانعة من الوصف
والثاني : أنّ الصفة شبيه بالفعل ، وهو لا يوصف ، فكذلك ما كان بمعناه ،
والثالث : أنّ الصفة الأولى قد تكون جملة ، والجملة لا يصح وصفها ، وإذا بطل الوصف في البعض حمل الباقي عليه .
حجة المذهب الثاني من وجهين :
أحدهما : أنّ الصفة الأولى متقدمة على الثانية ، فأشبه تقدمها تقدم المتبوع فكانت الصفة بمجموعهما ، لاشتراكهما في المتبوعية
والثاني : أنّ الصفة الأولى لا تنفك عن الموصوف حتى يمكن تقدير كون الثانية صفة له دونها .
والجواب عن الأول : أنها لا تستقل بالمتبوعية بل منضمة إلى المتبوع ، ولا يلزم من منع وصفها منفردة منع وصفها منضمة إلى الموصوف
وعن الثاني والثالث : أنها غير مقصودة بالوصف حتى تمتنع بل ضميمة إلى ما يصح وصفه ، وهي كالجزء منه لقيامها به ، ولذلك لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ ، فلا يقال : ضربت زيداً ضربة وعمراً قتلتهما ، وقد جاء الفصل شاذاً في قول لبيد [١]

---

[١] –الآية ٥٨ من سورة طه ، وينظر مشكل إعراب القرآن ٤٦٤/٢

[2] – ديوان طفيل الغنوي ٦٨ ، والبيت من شواهد اللسان (جعفل) ١١٣/١١ ، ١٧٢ ، والحلال : مركب من مراكب النساء ، والمجعفل : المقلوب

[١] – قائله :لبيد ، وهو في ديوانه ١٩٣، والبيت من شواهد العين ٦٣/٥ ، و٢١٦/٨ ، واللسان (صدأ) ١٠٨/١ ،

[٦٨٣] فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلقةً وصُداءٍ ألحقتهم بالثَّلَلْ
الفرع الثاني : يجوز في الصفات المتغايرة تبعية الموصوف إذا كانت على وفق عدده ، وقطعها عن إعرابه إلى الرفع على خبر مبتدأ محذوف ، فيقال : مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز ، ويجوز الرفع على تقدير بعضهم شاعر ، وبعضهم كاتب ، وبعضهم بزاز
وأما إذا لم تكن الصفة على وفق عدد الموصوف فالرفع على القطع لا غير كقولك:رأيت ثلاثة رجال عالم وكاتب ، بتقدير : بعضهم كاتب وبعضهم عالم
وأما إذا كانت الصفات غير متغايرة فإنه يتعين جمعها ، كقولك : مررت بالرجال الظرفاء ، وكذلك إذا تغاير الموصوف دون الصفة ، كقولك : جاءني زيد وعمرو وبكر الظرفاء .
وإذا كان بعض الصفات مغايراً لبعضها جاز إفراد المغاير وتثنية الموافق ، فيقال : مررت بثلاثة رجال كاتبين وشاعر ، ونظيره في البدل قول الشاعر(١)
[٦٨٤] دون ثلاث بكرةٌ ونابانِ
وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض ، واحتج بقول الشاعر(٢)
[٦٨٥] كأن حمولهم لما استقلت ثلاثة أكلبٍ يتطاردان
واعلم أنه يجوز في الصفات المتكررة ثلاثة أوجه :
أحدها : إتباع بعضها بعضاً بغير حرف عطف ، كقولك : جاءني أخوتك الظرفاء العقلاء الكرماء .
والثاني : عطف بعضها على بعض ، ولا تعطف الصفة على الأولة إذ يؤدي عطفها على الموصوف إلى مغايرتها له ، وليس كذلك ، أو إلى عطف الشيء على نفسه ؛ لأنّ الصفة هي الموصوف .
وأمّا باقي الصفات فكل صفة تدل على معنى لا تدل عليه غيرها ، فلتغاير معانيها جاز عطف بعضها على بعض ، فيقال : جاءني اخوتك الظرفاء والعلماء والكرماء ، وعليه قول الشاعر(٣)
[٦٨٦] إلى الملك القرم وابن الهمام وليثُ الكتيبة في المزدحمْ
وإذا تضمنت الصفات معنى الترتيب عطف بالفاء كقول الشاعر
[٦٨٧]يالهف زيّابة للحارث الـ صابحِ فالغانم فالآيبِ(٤)

---

(١) – لم أعثر على قائله

(٢) –البيت من شواهد الرضي ٣٢١،وهو في الخزانة ٣٩/٥ غير منسوب ، قال البغدادي "هذا الشعر مصنوع "

(3) – لم أظفر بنسبة للبيت ، وهو من شواهد الإنصاف ٤٦٩/٢ ، والرضي ٣٣٢/٢ ،وشرح قطر الندى ٢٩٥ ، والخزانة ٤٥١/١ ، و١٠٧/٥ ، ٩١/٦

والثالث : القطع ، وهو بين الرفع والنصب ، فالنصب بإضمار ناصب لا يظهر ، والرفع بإضمار مبتدأ لا يظهر ، ولذلك لم يقدح ذلك في جريها على المعارف، وإن صارت جملة في التقدير .

وإنما يحسن القطع إذا تكررت الصفات ، وكان فيها معنى مدح أو ذم عند البصريين ، وزاد الكوفيون شرط ثانياً ، وهو أن تتقدم قبل الصفة المقطوعة صفة تدل على المدح أو الذم أيضاً ، فلا يحسن القطع في نحو : مررت بزيدٍ العالم ، لعدم تكرار الصفات التي يدل القطع فيها على اختصاص المقطوعة بزيادة مدح أو ذم ، ولكن قراءةَ من نَصَبَ ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ [1] تدلّ على جواز القطع في الصفة الواحدة .

وقد روى الكوفيون [2] (هذا زيدٌ الظريفَ) ، وقالوا : هو منصوب على التقريب ؛ لأنه لم يتقدمه / مدح حتى ينصب على المدح ، ولا يحسن القطع في نحو : مررت بزيد القائم الضاحك المتحدث ؛ لعدم المدح الذي في الصفة ، ١٣٢/ب

ومما جاء فيه القطع قول الخرنق بنت بدر [3]

[٦٨٨] لا يبعدن قومي الذين هم سَمُّ العداة وآفة الجزرِ
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزرِ

، يروي البيت برفع الصفتين ونصبهما ، ونصب الثانية ، ورفع الأولة ، وبالعكس والنصب بإضمار(أعني) ، والرفع بإضمار (هم)

وأما قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [4] فالموصوف محذوف أي : لكن القوم الراسخون ، وهو مبتدأ ، و (في العلم) يتعلق به ، و (منهم) حال من الضمير فيه ، و (

---

(4) — البيت ينسب لابن زيابة ، شاعر جاهلي مختلف في اسمه ، فقيل : هو عمرو بن لأي ، وقيل : سلمة بن ذهل ، وقيل هو الحارث بن همام ، وهو من شواهد أمالي الشجري ٥٠٨/٢ ، والرضي ٣٣٢/٢ ، و٣٨٥/٤ ، ، ومغني اللبيب ٢١٦ ، والهمع ١٢٦/٣ ، والخزانة ١٠٧/٥ ، ٥/١١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٤٧

(1) – الآية ٤ من سورة المسد

(2) — الإنصاف ٤٦٩/٢

(3) – قائله : الخرنق بنت بدر بن هفان ، وهو في ديوانها ٤٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ٢٠٢/١ ، و٥٧/٢ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والمحتسب ١٩٨/٢ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، والرضي ٣٢٣/٢ ، والتصريح ٤٩١/٣ ، والخزانة ٤١/٥ ، ٤٢ ، ٤٤

(4) – الآية ١٦٢ ، من سورة النساء ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١٢/١ ، والتبيان للعكبري ٢٧٥/١

المؤمنون) عطف على ضمير الفاعل فيه ، وسد طول الكلام مسد التأكيد ، و(يؤمنون)خبره على الأصح ،لا قوله ﴿ أولئك سنؤتيهم ﴾ [1]،وقراءة الجمهور (والمقيمين) [2]
وذهب بعضهم إلى أنه غلط من الكاتب [3]، وهذا القائل أولى بالغلط ؛ لأنه قليل البصر بمعرفة كلام العرب وفي توجيهه أوجه
أحدها : أنه نصب على المدح لبيان فضل الصلاة ؛ لأن العرب إذا أرادت المبالغة في المدح أو الذم قطعت عن إعراب الأول إلى النصب أو الرفع .
وهذا الجواب مستقيم إذا جعلنا (يؤمنون) الخبر ؛ لأنّ النصب على المدح إنما يكون بعد تمام الكلام .
والوجه الثاني : أنّه عطف على (بما أنزل إليك) ، أي : يؤمنون بالكتب المنزلة وبِدِين المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء عليهم السلام ؛ لأنهم الأصل المتلقي منه إقامة الصلاة .
والوجه الثالث : أنه عطف على ضمير المجرور من (منهم) أو فى (إليك) ، أو في (قبلك) على مذهب الكوفيين ، وعلى مذهب البصريين حذف المضاف ، وهو : قبل ، وأقيم المضاف إليه مقامه .
والمعنى : بما أنزل من قبلك ، وقبل المقيمين الصلاة ، وهم أصحابك .
وقرئ ﴿ والمقيمون الصلاة ﴾ [4]وهو والمرفوع بعده عطف على (الراسخون) ، أو على فاعله ، أو على الضمير في (المؤمنون) ، أو على فاعل (يؤمنون) ، أو خبر مبتدأ ، أو مبتدأ ، والخبر (أولئك سنؤتيهم) .
وأما بالنسبة إلى الإعراب ، فينقسم ثلاثة أقسام :
أحدها : ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير ، وهو كلّ معرب ليس له موضع من الأعراب يخالف لفظه كـ(جاء زيد العالم)
والثاني : ما يتبع الموصوف على محله لا غير ، وهو ما وصف من المبنيات التي أوغلت في شبه الحرف ، كـ(جاء هؤلاء العلماء) ، و (ذهب أمسِ الدابرُ) وأمس الأحدَثُ) ، وعندي خمسة عشر غلاماً حسانٌ ، وكذا ما لا ينصرف نحو : يا أحمدُ العالمُ .
والثالث : ما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله ، وهو كل ماله موضع من الأعراب يخالف لفظه ، وهو أربعة أنواع :
أحدها : اسم (لا) نحو : لا رجلَ ظريفاً ، وظريفٌ

---

[1] – الآية ١٦٢ من سورة النساء

[2] – قرأ (والمقيمون) مالك بن دينار ، والجحدري ، وعيسى الثقفي ، وغيرهم ، وينظر : الكشاف ٣١٣/٢ ، والبحر ٣٩٥/٣ ، والإتحاف ١٩٦ ،

[3]– الإنصاف ٤٧١/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢١٢/١

[4] – قرأ بهذه القراءة مالك بن دينار ، وغيره كما تقدم في الصفحة السابقة

والثاني : المنادى نحو : يا زيدُ الطويلُ ، والطويلَ
والثالث :ما أضيف إليه المصدر ،أو اسم الفاعل نحو :أعجبني قيام زيدٍ الطويلِ ،والطويلُ، وأعجبني ضاربُ زيدٍ الظريفِ ،والظريفُ ،فالوصف على اللفظ بالإجماع ،وأمّا الوصف على المحل،فالأصح جوازه نظراً إلى المعنى؛لأنه فاعل أو مفعول،والدليل عليه قول لبيد [1]

[٦٨٩] حتى تَهَجَّرَ للرواحِ وهاجها طلب المُعقَّبِ حَقَّهُ المظلومُ

فوصف المعقب على المحل ؛ لأنه فاعل ، ومنهم من منع الوصف على المحل ، وتأول البيت من وجهين :
أحدهما : أنّ (حقه) فعل ومفعول ، يقال : حقه يحقه إذا طالبه بحقه ، و(المظلوم) فاعل الفعل .
والثاني : أنّ (المعقب) بمعنى المماطل ، وهو مفعول ، والمصدر مضاف إلى المفعول ، والمظلوم فاعل ، و (حقه) مفعول المعقب ، وأضاف الحق إلى ضميره لملابسته له ؛ لأنّه عليه ، والمعنى : وهاجها ، أي : طلبها طلباً مثل طلب المظلوم المماطل حقه الذي عليه ، ويجوز عود الضمير على (المظلوم) ؛ لأنّ رتبة الفاعل التقدم فلا يكون إضماراً قبل الذكر .
الرابع : اسم (إنّ) وقد ذكرنا أن الزجاج [2] وصفه على المحل ، وحمل عليه قوله تعالى ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّۚ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾ [3]

الفرع الثالث : حذف الموصوف ، وهو على خلاف القياس لثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ المقصود من الوصف إيضاح الموصوف ومدحه أو ذمه ، وكل واحد من هذه المعاني يناسب الإطناب والإسهاب ، وينافي الاختصار ، والإيجاز ؛ لأن هذه المعاني إنما تتحقق عند اجتماعهما
والوجه الثاني : أن الحذف يورث اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت بطويل لم يتعين (صرف) الصفة إلى آدمي دون غيره
الثالث : أن عامل الموصوف قد لا يمكن دخوله على الصفة إذا كانت جملة عند حذف الموصوف نحو : مررت برجل قام أبوه ، ولقيت غلاماً وجهه حسن ، و مثل ذلك ، وقد جاء حذفه إذا ظهر أمره / وقويت الدلالة عليه إما بقرينة حالية أو مقالية ، وأكثر ما جاء في الشعر ؛ لأنه موضع ضرورة ، وحذفه ينقسم بحسب قوة ظهور أمر الموصوف وضعف ظهوره ثلاثة أقسام :

١٣٣/أ

---

(1) –ديوان لبيد بن ربيعة ، وهو في ديوانه ١٢٨ ، والبيت من شواهد الانصاف ٢٣٢/١ ، وشرح المفصل ٦٦/٦ ، والخزانة ١٣٤/٨

(2) – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٧/٤

(3) – الآية ٤٨ من سورة سبأ

الأول : حذف الموصوف أرجح من ظهوره كقولهم : الأطلس : للأغير ، والذئب : أطلس ؛ للونه ، والأورق للبعير الذي لونه كلون الرماد ، والورقاء الحمامة للونها ، والأجرع والجرعاء لكل مكان سهل مستو في الرمل لا يثبت شيئاً ، والأبطح والبطحاء لمسيل الوادي ، والمكان المتسع ، والفارس لراكب الخيل ، والراكب لراكب الإبل ، والصاحب ، وفي التنزيل ﴿ وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ﴾ [1] أي : جوار ونساءٌ واسعاتُ الأعين ، لا ينظرن إلى غير أزواجهن ، ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾ [2] أي : شخصاً بريئاً ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [3] أي : قوم دون ذلك ،و ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [1] أي : وما منا أحد إلا له مقام معلوم ، وقول أبي ذؤيب [2]

[٦٩٠]وعليهما مسرودَتان قضاهما داودُ أو صنعُ السوابغِ تُبَّعُ

أي : درعان ودلّ السرد ، وهو إدخال الحلق بعضهما في بعض ، على الموصوف ، وقول الآخر :

[٦٩١] ربّاءُ شمّاءَ لا يأوي لقُلَّتها إلاّ السَّحابُ وإلاّ الأوبُ والسَّبَلُ[3]

وفي رباء وجهان :

أحدهما : أنّ اشتقاقها من (الرَّب) لعلوه ؛ لأنها هضبة عالية ، و(شمّاء) من الشَّمَمِ ، وهو الارتفاعُ ، فعلى هذا هما صفتان لهضَبَةٍ

والثاني : أنّ (شماء) هي الصفة وحدها لهضبة ، و(رباء) مضاف إليها ، ووزنه فعّال ، ويحتمل اشتقاقه وجهين :

أحدهما : من ربوت الرابية إذا علوتها ، وهمزته بدل عن واو

---

[1] – الآية٤٨ من سورة الصافات

[2] – الآية ١١٢ من سورة النساء

[3] – الآية ١١ من سورة الجن

[1] – الآية ١٦٤ من سورة الصافات

[2] – قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين ٣٩/١ ، والبيت من شواهد سر الصناعة ٧٦٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٣ ، و ٥٩ ، والتخمير ١٠٧/٢ ، واللسان (تنع) ٣١/٨ ، و(صنع) ٢٠٩/٨

[3] – قائله : المتنخل الهذلي : مالك بن عويمر الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣ ، والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري ٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٣ ، ٥٩ ، والتخمير ١٠٧/٢ ، واللسان (أوب) ٢٢٠/١ ، والخزانة ٣/٥ ، ٧ ، والرباء : الذي كثر صعوده للجبال ، مثل : طلاّع أنجد

والثاني : من (رباء) إذا صار طليعة لغيره ، وهمزته أصلية ، وموصوفه محذوف ، أي : رجل رباء شماء ، فيكون الموصوف محذوفاً في موضعين ، والأوب : النحل سمي بذلك لأنه يذهب ثم يؤوب إلى بيته ، وقيل : المطر ؛ لأنّه بخار ارتفع من الأرض ، ثم آب إليها أي : رجع ، و (السبل): المطر من السحاب والأرض لكونها تحت السحاب ، وعالية على الأرض
والقسم الثاني : ما يضعف فيه حذف الموصوف ،
فمن ذلك قول النابغة الذبياني يصف عبد الله بن حصن الفزاري بسرعة الغضب والنفور مما لا ينبغي للعاقل أن ينفر منه :

[٦٩٢]كأنكَ من جِمال بن أُقيشٍ يُقَعْقَعُ خلف رجليه بِشَنِّ [١]
أي : كأنك جمل كائن من جمال بني أقيش ، وبنو أقيش بطن من عُكلٍ ، وقيل من أشجع ، وقيل : حي من اليمن ، وجمالهم ليست بكرام ، ويضرب بها المثل لشدة نفارها ، وقول الآخر [٢]
[٦٩٣]لو قُلْتَ ما في قومِها لم تَيْثَمِ يفضُلُها في حسبٍ وميسَمِ
أي : ما في قومها أحد يفضلها ، و (تَيْثَم) أصله (تأثم) ، وكسر التاء على لغة طيء في (فعل : يفعل) إذا لم يكن حرف لمضارعة ياء، فانقلبت الهمزة ياء ،
وقول الآخر [٣]:
[٦٩٤]وما الدهر إلاّ تارتان فمنهما أموت وأخرى ابتغي العيش أكدحُ
أي : فمنهما تارة أموت فيها ، ونقل سيبويه [٤]عن بعض العرب " ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا " ، أي : أحد مات
وأمّا قوله " أنا ابن جلا " فقد تقدم القول فيه [٥]، وقول الآخر[٦]
[٦٩٥]مالك عندي غير سهمٍ وحَجَرْ وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوترْ
ترمي بِكَفَّيْ كانَ من أرمى البشرْ
أي : بكفي رجل كان من أرمى البشر
والقسم الثالث : ما يمتنع حذف الموصوف معه ، نحو : مررت برجل قام أخوه ، ورأيت رجلاً وجهه حسن ، وكذا مررت برجل أيّ رجل ، وأيما رجل ؛ لأنّه لا يمكن دخول عامل الموصوف على الصفة ، وتقدر الصورة الثالثة بـ(كامل) ، وليس لفظه من الفعل الدال على الوصف حتى يتسع في حذف الموصوف معه .

---

[١] –قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ١٢٦ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٤٥/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، وسر الصناعة ٢٨٤/١ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، والتخمير ١٠٨/٢ ، واللسان (وقش) (قعع) (شنن) (دنا) ، والخزانة ٦٧/٥ ،

[٢] – الرجز مختلف في نسبته فقيل لحكيم بن معية ، و قيل لأبي الأسود الحماني ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤٥/٢ ، والخصائص ٣٧٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٩/٣ ، ٦١ ، والتخمير ١٠٨/٢ ، والتصريح ٥٠٠/٣

[3] – قائله : تميم بن مقبل ، وهو في ديوانه ٢٤، والبيت من شواهد الكتاب ٣٤٦/٢ ، والمقتضب ١٣٨/٢ ، والمحتسب ١١٢/١ و الهمع ١٢٨/٣، واللسان (كدح) ٥٦٩/٢ ٩١/٢ ، والخزانة ٥٥/٥

[4] – الكتاب : ٣٤٥/٢

[5] – تقدم ص :

[6] – البيت من شواهد المقتضب ١٣٧/٢ ، ، مجالس ثعلب ٥١٣/٢ ، والأصول ١٧٨/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، والمحتسب ٢٢٧/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ ، والإنصاف ١١٤/١ ، ١١٥ ، والمقرب ٢٢٧/١ ، والرضي : ٣٢٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٢ ، والهمع ١٢٩/٣ ، والخزانة ٦٥/٥ ، غير منسوب

وأمّا الصفة فحذفها أضعف من حذف الموصوف لوجهين :
أحدهما : أنّ الموصوف إذا حذف دلت عليه ، وإذا حذفت لم يدل عليها ؛ لأن من ضرورة الصفة وجود الموصوف ،وليس من ضرورة ما يوصف وجود الصفة.
والثاني : أنّ المعاني المقصودة من الصفة تزول بحذفها ، وقد جاء مثل قوله عليه السلام « لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد »[1] و« من لغا فلا جمعة له »[2] والفقهاء يقدرون : بكاملة ، أو تامة ، وتقديره بحذف مضافٍ ، أي : لا كمال صلاة ، ولا كمال جمعةٍ أحسن ، حملاً على الأكثر ، وقد تُحذف إذا وجد في كلام المتكلم ما يدل عليها من تفخيم أمرٍ ، أو تمطيط كلام وإطالته .
فمن ذلك حكاية سيبويه[3] " وسِيْرَ عليه ليْلٌ " ، أي : طويلٌ ؛ لأنه ذكره في معرض تعظيم طول السير عليه ، وكذلك إذا ذكرت رجلاً في معرض الثناء عليه ، فقلت : (كان والله رجلاً) زدت في قوة اللفظ بالقسم ، وإطالة الصوت به ما يفهم منه المدح بالخصلة التي ذكر من أجلها من كرم أو شجاعة أو غيرها ، وكذلك [في] طرف الذم إذا سألت رجلاً عن إنسان ، فزوى [وجهه]، وقطبه ، فإنه يدل على وصفه بالذم في الخصلة التي ذكر من أجلها من بخل أو غيره من صفات الذم /[4]
الفرع الرابع : في الفرق بين الصفة والحال ، والفرق بينهما من عشر أوجه : ١٣٣/ب
أحدها : أنّ الصفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضحك له في حال مجيئه فحسب .
الثاني : أنّ الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي الإعراب بخلاف الحال ، فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .
والثالث : أنّ الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال .
الرابع : أنّ الحال تلازم التنكير ، والصفة على وفق موصوفها .
والخامس : أنّ الحال تتقدم على صاحبها ، وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فإنها لا تتقدم على موصوفها .

---

[1] – أخرجه الحاكم من المستدرك على الصحيحين ٣٧٣/١، والبيهقي في سننه ١١١/٥٧,٣/٣، وينظر مصنف عبد الرزاق ٨٩٧/١، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٠٣/١، وشرح معاني الآثار للطحاوي ٣٩٨/١

[2] –الحديث رواه الترمذي في باب صلاة الجمعة ٥ ، وابن ماجة في باب الإقامة ٦٢ ، ٨١ ، واحمد بن حنبل في مسنده ٤٢٤/٢

[3] – الكتاب :١ / ٢٢٦ ، ٢٣٢

[4] – شرح المفصل : ٦٣/٣

السادس : أنّ الحال تكون من المضمر بخلاف الصفة عند الجمهور .
السابع : أنّ الحال ليس في عاملها خلاف ، وفي عامل الصفة خلاف.
الثامن : أنّ الحال يغني عن عائدها الواو بخلاف الصفة .
التاسع : أنّ الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق ، على ما قرر .
العاشر : أنّ الصفات المتعددة لموصوف واحد جائزة ، وفي الأحوال المتعددة لواحد كلام ذُكر في الحال [١].

[١] – ينظر باب الحال ص :

[عطف النسق]

متنٌ : " العطف تابع مقصودٌ بالنِّسبةِ مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ـ وستأتي ـ مثل : (قام زيد وعمرو) .وإذا عُطف على [الضمير] المرفوع المتصل أُكِّدَ بمنفصل مثل : (ضربت أنا وزيد) إلاّ أن يقع فصل فيجوز تركه ، مثل (ضربت اليومَ وزيدٌ) ، وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض نحو : مررت بك وبزيد ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، ومن ثم لم يجز في (ما زيد بقائمٍ أو قائماً ولا ذاهبٌ عمرو) إلاّ الرفع ،وإنما جاز(الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ) لأنّ الفاء للسببية "[1]

[الشرح(٢)] (٣)الأجود في ترتيب التوابع أنْ تقدم الصفة ؛ لأنهّا معنى قائم بالموصوف ، ثم التأكيد ؛ لأنّه عبارة عن المؤكد ، ثم عطف البيان ؛ لأنّه يوضح إيضاح الصفة ، ثم البدل ؛ لأنّه عبارة عن التابع ، أو بعض له ، أو معنى قائم به ، ثم العطف ؛ لأنّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه ، فحقّه التأخير عن التوابع ، والمصنف قدّمه ، والتحقيق تأخيره (٤).

والعطف : اصطلاح البصريين (٥)، وهو مصدر " عَطَفَ الشيءَ " إذا ثناه وأماله ، و" عطف الفارس على قرنهِ " : التفت إليه ومال إليه ، و" تعاطف القوم "(٦) : مال بعضهم إلى بعض ، وسُمي الكلامُ عطفاً ؛ لأنّ الثاني يميل إلى الأول ، فيشركه في إعرابه وحكمه .

والنسق اصطلاح الكوفيين(١) ، وفي تسميته بذلك وجهان :

أحدهما : لمساواته للأول في الأعراب والحكم ، من قولهم : " ثغرٌ نَسَقٌ " إذا كان مستوي الأسنان .

---

(١) – الكافية : ١٣٢-١٣٣

(٢) – إضافة للتوضيح كما هو أسلوبه رحمه الله

(٣) – الكتاب ١/٤٣٥- ٤٤١ ، والإنصاف (٦٥) ٢/٤٦٣ ، وشرح المفصل ٣/٧٤- ٧٩ ، وشرح الكافية للمصنف : ٢/٦٣٦-٦٤١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢/٣٣١- ٣٤٤ ، و الفوائد الضيائية : ٢/٤٤ – ٤٨،

(٤) – ينظر قسم الدراسة ص

(٥) – الهمع ٣/١٥٥ ،

(٦) – ينظر : " اللسان : (عطف) ٩/٢٤٩

(١) – الهمع ٣/١٥٥

والثاني : لمتابعته للأول أخذاً من : نسقت الشيء ، إذا أتيت به متتابعاً ، والنسْق بالسكون : المصدر ، وبالفتح : المنسوق (٢).
وإنما احتاج إلى واسطة لربط الثاني بالأول بخلاف بقية التوابع ؛ لأنّ الثاني غير الأول ، فلا يرتبط به بغير واسطة .
وأمّا بقية التوابع فهي عبارة عن الأول ، أو متعلقة به ، فلم يحتج إلى رابطة لأنه يدل على المغايرة ، وهي غير مغايرة له
وأمّا حده : فـ(تابع) : هو الجنس ، و" مقصود بالنسبة " فصل الصفة والتأكيد وعطف البيان ، فإنها ليست مقصودة بالنسبة .
وإنما المقصود بالنسبة هو المتبوع . و" مع متبوعه" فصل البدل؛ لأنّ متبوعه غير مقصود معه على ما سيأتي إنْ شاء الله تعالى .
و" يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " فصَلَ بذلك عَطْفَ بعضِ الصفات على بعض ، فإنها - وإنْ عطفت بعضها على بعض - تابعة للموصوف ، وسيأتي الكلام على تحقيق حروف العطف إنْ شاء الله تعالى . (٣)
وأمّا كيفية العطف ، فينحصر مقصوده في عطف المفرد الظاهر على الظاهر ، وفي عطف المضمر ، والعطف عليه ، وفي عطف الفعل على الفعل ، وفي عطف الجملة على الجملة .
أمّا الأول : فإنما يحتاج إليه عند اختلاف لفظ الاسمين ؛ لأنهما إذا اتفقا أغنت التثنية والجمع عن العطف .
وإذا عطف أحدهما على الآخر فيلزم إمكان اشتراكهما في الحكم المنسوب إلى الأول أو مقاربة الاشتراك ، نحو : قام زيد وعمرو ، ولا يجوز : (مات زيد والشمس) إذ لا يمكن مشاركة الثاني للأول في الحكم المنسوب إلى الأول ، وكذلك (تبسم زيد والفرس) لعدم مشاركة الثاني للأول في الحكم .
فإن قيل : فلم لا يُقدَّر للثاني فعل يليق به ؟!
قلنا : شرط التقدير وجود قرينة دالة على المحذوف ، ولا قرينة هاهنا ، فلذلك امتنعا .
وأمّا جواز نحو قوله (١):
[٦٩٦] يا ليت بعلك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً

---

(٢) – اللسان (نسق) ١٠/ ٣٥٣

(٣) – ينظر ص

(١) – نسب لعبد الله بن الزبعرى ، والبيت من شواهد : المقتضب ٥١/٢ ، والإيضاح ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، والإنصاف ٦١٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٣٩/٢ ، والإيضاح ، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٢ ، والخزانة ٢٣١/٢ ، ١٤٢/٣ ، ١٤٢/٩ ، واللسان : ٤٢٢/١ (رغب) .

وقول الآخر :(٢)
[٦٩٧]علفتها تبناً وماءً بارداً
فلمقاربة المقدر للموجود ، فإنّ التقلّد يدل على الحمل ، و(الماء) يدل على السقي ، وفي التنزيل ﴿ تَبَوَّءُو / ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ (٣) ويحتمل تقدير وأخلصوا الإيمان ، وأحبوا الإيمان ، ويحتمل وتبوؤا الإيمان على أنّه كالملجأ لهم يتحصنون به . وأمّا " عطف المضمر والعطف عليه " ، فهو ينقسم إلى منفصل ومتصل :

أ/١٣٤

فأمّا المنفصل فحكمه حكم الظاهر في عطفه ، والعطف عليه ، ولا يكون إلا مرفوعاً و منصوباً [مثل] أنت وزيد قائمان ، وزيدٌ و أنت ذاهبان ، وأنا وزيد منطلقان ، قال الشاعر :
[٦٩٨] أنا البطل الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي(٤)
فعطف عليه ، وأتى معه بالياء في الفعل دون الهمزة إشعاراً بأنّه بمنزلة الظاهر ، ولذلك برز في الفعل ، ولو كان بالهمزة لم يجز بروزه ؛ لأنّ الفاعل معها لا يبرز في غير الحصر ، فتقول : أنا وأنت قائمان ، وأنت وهو قاعدان ، وإياك وإياه أكرمت ، قال الشاعر

---

(٢) – تقدم برقم ، وينظر الرضي ٣٣٩/٢

(٣) – الآية ٩ من سورة الحشر

(٤) – قائله : الفرزدق ، وهو في ديوانه ١٥٣/٢ ، والبيت من شواهد إيضاح الشعر للفارسي ٢٢٧ ، والمحتسب ١٩٥/٢ ، والرضي ٣٣٩/٢ ، والمغني ٤٠٧ ، والعيني ٢٧٧/١ ، والخزانة : ٤٦٥/٤

[٦٩٩] ليسَ إيَّايَ وإيَّا كِ ولا نَخْشَى رَقِيْباً (١)
وفي التنزيل ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (٢) ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾(٣)وقال الشاعر(٤) :[٧٠٠]فالله يرعى أبا حرب وإيانا
وأما المتصل فيكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فإن كان منصوباً جاز العطف عليه من غير شرط ، كقولك : رأيتك وزيداً ، وأكرمته وعمراً ، وعلمته وزيداً ، و في التنزيل ﴿ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ ﴾ (٥ و ﴿ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ (٦)، ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ (٧)، وقال الشاعر(٨) :
[٧٠١] فإنّ الله يعلمني وَوَهْبا
وإنّما صح العطف عليه من غير تأكيد ؛ لأنه لا يعد كالجزء من الفعل بل هو في حكم المنفصل ، وإن اتصل لفظاً ؛ لأنّه فضلة يسوغ حذفه ، ولذلك لم يغير له لام الفعل .
وإن كان مرفوعاً لم يجز العطف [عليه] عند البصريين من غير تأكيد إلاّ ما سد مسد التأكيد من طول كلام خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا العطف عليه من غير تأكيد ، حجة البصريين السماع والقياس(١):

---

(١) – قائله : عمر بن أبي ربيعة ، وهو في الديوان ٦٧ ، والبيت من شواهد الكتاب : ٣٥٨/٢ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والمنصف ٦٢/٣ ، وشرح المفصل ٧٥/٣ ، ١٠٧
(٢) – الآية ١ من سورة الممتحنة
(٣) – الآية ١٣١من سورة النساء
(٤) – هذا عجز بيت صدره
(مبرأ من عيوب الناس كلهم)
لم أعثر على نسبة له ، والبيت من شواهد : الكتاب ٢/ ٣٥٦ ، وشرح المفصل ٧٥/٣ ، والتذكرة ٧٢٥ ، والهمع
(٥) – الآية ١٧٠ من سورة الشعراء
(٦) – الآية ٣١ من سورة الإسراء
(٧) – الآية ٢٤ من سورة سبأ
(٨) – تقدم في الشاهد [ ]
(١) – انظر : الكتاب ٣٧٨/٢ ، ومعاني الفراء ٩٥/٣ ، ومجالس العلماء ٣٢١ ، والإنصاف المسألة (٦٥) ٤٦٣/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٣ ، والرضي : ٣٣٤/٢

أمّا السماع فقوله تعالى ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (٢) ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ (٣)و ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ ، (٤)و ﴿ فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴾ (٥) وقوله تعالى ﴿ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ﴾ (٦)إذا جعلت (مَنْ) معطوفة على (التاء) ، وقد سد طول الكلام بالمفعول مسد التأكيد .

وأما القياس فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّه إن كان مستتراً كان العطف عليه في صورة عطف الاسم على الفعل ، وأنّه ممتنع ، وإن كان بارزاً كان العطف عليه في صورة العطف على جزء الفعل لما تقرر أنه في حكم الجزء من الفعل ، والعطف على جزء الكلمة ممتنع ، فإذا أكد بالمنفصل صار العطف عليه لفظاً ؛ لكونه عبارة عنه ، وزال المانع

والثاني : أن المعطوف عليه أصل للمعطوف بدليل كونه متبوعاً ، ومن حكم المتبوع الاستقلال ، وهذا الضمير الذي لابد منه لتمام الجملة غير مستقل ، فإذا أكد قوى بالتأكيد ، فجذبه إلى الصلاحية للمتبوعية .

والثالث : أن الضمير فرع على الظاهر ، وكونه معطوفاً عليه يقتضي أصالته وليس بأصل ، فإذا أكد بالمنفصل جذبه إلى شبه الظاهر ، فصلح للمتبوعية لشبهه بالأصل .

حجة الكوفيين السماع والقياس .أما السماع فقوله تعالى ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ (١). وقولكم : إنّ العطف هاهنا ؛ لأنه سد طول الكلام بحرف النفي مسدّ التأكيد باطل ؛ لأنّ الذي يسد مسد التأكيد يكون قبل حرف

---

(٢) – الآية ٣٥ من سورة البقرة

(٣) – الآية ٢٤ من سورة المائدة

(٤) – الآية ٢٧ من سورة الأعراف

(٥) – الآية ٩٤ من سورة الشعراء

(٦) – الآية ٢٠ من سورة آل عمران

(١) – الآية ١٤٨ من سورة الأنعام

العطف حتى يسد مسد التأكيد ، وهاهنا حرف النفي العاطف ، فلا يصلح أن يسد مسد التأكيد .
وقولكم : إنه مبتدأ محذوف الخبر على خلاف الأصل ، فالمصير إلى العطف على مذهبنا أرجح (٢).
ومن قرأ[٣] ﴿ وكتبنا عليهم فيها أنّ النفس بالنفس والعينُ بالعين ﴾ [٤]برفع العين ، وما بعدها رفعها على العطف على الضمير في الجار والمجرور ؛ لأنّه يتعلق بمحذوف أي : مأخوذة بالنفس ، فحذف متعلق الحرف ، ونقل الضمير والعطف عليه .
لا يقال بأنه معطوف على محل (إنّ) ؛ لأنا نقول : إنها منصوبة بالفعل قبلها ، فلا محل لها .
وأمّا السماع من الشعر فكثير ، قال الشاعر [٥]:
[٧٠٢]فلما التقينا والجيادُ عشية دعوا : يا لكلب و انتسبنا لعامر
وقال آخر [٦]:
[٧٠٣]وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رأيِهِ ما لم يَكُنْ وأَبٌ له لِيَنَالا
وقال آخر
[٧٠٤] ولست بنازلٍ إلا ألمَّتْ بِرحلي أو خيالتها الكذوبُ [٧]
وقال آخر [١]
[٧٠٥]فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
وقال آخر [٢]
[٧٠٦]رأيت بني غبراءَ لا ينكرونني ولا أهلُ هذاك الطرافِ المُمَدَدِ

---

[٢] – ينظر : إملاء ما من به الرحمن ، والبحر ٢٤٦/٤ ، والكشاف ٤٠٨/٢

[3] –قرأ الكسائي ، وأنس بالضم ، وينظر : البحر ٤٩٤/٣ ، والكشاف ٣٤١/١ ، والإتحاف : ٢٠٠

[4] – الآية ٤٥ من سورة المائدة

[5] – قائله : الراعي النميري ، وهو في ديوانه ١٣٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٨٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٢ ، واللسان ٥٣/١٥ (عزا) ، و ٦٠٨/٤ (عمر)

[6] – قائله : جرير ، وهو في ديوانه ص ٥٧ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٤٧٦/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، والهمع ١٣٨/٢ ، وشرح التصريح ١٥١/٢ ،

[7] – ينسب لرجل من بني بحتر في الدرر ١٥٩/٦ ، وبلا نسبة في الخزانة ١١٩/٥ ، والبيت من شواهد شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، واللسان ٢٣٠/١١ (خيل) ، والهمع ١٤١/٢

[1] – قائله : المسيب بن علس ، والبيت من شواهد الكتاب ١٠٧/٣ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ ، ومغني اللبيب ، واللسان (ظلم) ٣٧٨/١٢ ، ووالتصريح ، والخزانة ١٤٥/٤ ، ٥٨٠/١٠ ،٠

[2] – قائله : طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد تخليص الشواهد ، واللسان (غبر) ٥/٥ ، والهمع

وقال آخر [٣]:
[٧٠٧]قلت إذا أقبلت وزُهْرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا
وأمّا القياس فعلى البدل ، فإنك تبدل الظاهر من ضمير من غير تأكيد ، ولم ينظر إلى أنّه في صورة إبدال الاسم من الفعل ، أو في صورة إبدال الكلمة من جزء الكلمة ، فلو كان لما ذكرتم أصل ،لاحتاج البدل إلى التأكيد قبله ؛ ليزول / التوهم كما ذكرتم .

١٣٤/ب

والجواب عن الأول : أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه أي : ولا أباؤنا أشركوا ، وهذا أولى ؛ لأن استدلالكم يعارضه القياس الجلي الذي ذكرنا ، وهذا بلا معارض .
وعن القراءة : أن القياس الذي ذكرنا يعارض مذهبكم ، وهي تحتمل وجهين :
أحدهما : أنّ كل معطوف مع ما يليه جملة مستقلة ، أي : والعين مأخوذة بالعين والأنف مأخوذٌ بالأنف ، والأذن مأخوذة بالأذن ، والسن مأخوذة بالسن .
والوجه الثاني : العطف على المعنى ، أي : وكتبنا عليهم النفس بالنفس والعين بالعين ، على أنّ سيبويه يجوّز العطف على محل المفتوحة (٢)
وعن الشعر : أن منه ما سد طول الكلام فيه بالمفعول مسد التأكيد ، ومنه ما سد طول الكلام بالحال فيه مسد التأكيد ، وهو البيت الأخير ، لأنّ (تهادى) حال من (أقبلت) ، فينوى به التقديم .
ومنه ما يحمل على ضرورة الشعر ؛ لمخالفته لنصوص التنزيل والقياس الجلي .
وعن البدل : أنّ الثاني هو الأول في المعنى فلذلك جاز البدل من غير شرط التأكيد .
وأمّا العطف فالثاني مغاير للأول ، فلابد من تقوية الأول لعدم المغايرة .

[العطف على الضمير المجرور]

وإن كان [المعطوف عليه]ضميرا مجروراً فقد اختلف فيه أهل المصرين (١):

---

[3] – قائله : عمر بن أبي ربيعة ، وهو في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والإنصاف ٧٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٦/٣ ،

[٢] – قال سيبويه في الكتاب ٣٧٧/٢ : " أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب " وعلل ذلك بقوله " لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر فيه "

[١] – ينظر الإنصاف (٦٥) ٤٦٣/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٣

فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة العامل كقولك : مررت بك وبزيد ، وسلمت عليك وعلى عمرو ، وفي التنزيل ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ (2) و ﴿ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾ (٣)

وذهب الكوفيون إلى جوازه من غير إعادة العامل (٤)

حجة البصريين من أربعة أوجه :

أحدها : أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله ، فيصير العطف عليه إمّا كالعطف على بعض الكلمة ، أو كعطف الاسم على الحرف ، وهذه العلة منتفية في اتصال الحرف بالظاهر ؛ لإمكان قيام الظاهر بنفسه من غير حرف ، فلا يصير العطف عليه كالعطف على الحرف لعدم الامتزاج ، ولا كالعطف على بعض الكلمة لاستقلاله بالقيام بنفسه

والوجه الثاني : أنه يشابه التنوين من ثلاثة أوجه

أحدها : أنه على حرف واحد في الأكثر كالتنوين

الثاني : أنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به كالتنوين

والثالث : أنه يحذف في النداء نحو : يا غلام كما يحذف التنوين في البناء الموجب للبناء ، فلما شابه التنوين من هذه الأوجه لم يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين

والوجه الثالث : أنه قد يكون عوضاً عن التنوين في نحو : غلامك وغلامي وغلامه فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما حل محله ، وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة .

والوجه الرابع : أنه كما لم يجز عطف ضمير المجرور على المظهر من غير إعادة العامل فيقال : (مررت بزيدٍ وَكَ)كذلك لا يعطف المظهر على ضمير المجرور إلا بإعادة العامل .

وحجة الكوفيين السماع والقياس :

أما السماع فقوله تعالى ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ (١) فإنه عطف (المسجد الحرام) على ضمير المجرور (٢

---

(٢) – الآية ٧ من سورة الأحزاب

(٣) – الآية ١٩ ، ٥٨ من سورة الأنعام

(٤) – الهمع ١٨٩/٣

)من غير إعادة العامل ، وقراءة حمزة من السبعة ، والنخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش من غير السبعة ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ (٣)بالخفض عطفاً على ضمير المجرور(٤) ، وأما السماع من الشعر فكثير ، قال الشاعر (٥):

[٧٠٨]تعلّق في مثل السواري سيوفَنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ

وقال آخر :

[٧٠٩] ما إن بها والأمور من تلف ما حمّ من أمر غيبه وقعا (٦)

وقال آخر :

[٧١٠]وقد رام آفاق السماء فلم يجد له مصعداً منها ولا الأرض مقعداً [١]

وقال آخر :

[٧١١] فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ[٢]

وأما القياس فعلى ضمير المنصوب ، والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة والجواب عن الأول : أنه معطوف على سبيل الله ؛ لأن المعنى صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، ولا معنى لتقدير : كفر بالمسجد الحرام وعن القراءة من وجهين :

أحدهما : أن الواو للقسم ، وجوابه : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [٣] ؛ لأنّ العرب كانت تقسم بالرحم تعظيماً لها .

---

[١] – الآية ٢١٧ من سورة البقرة

[٢] – في " به "

[٣] – الآية ١ من سورة النساء . النخعي إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت ٩٢هـ) ، ويحي بن وثاب الأسدي الكوفي (١٠٣هـ) ، وطلحة بن مصرف بن عمرو الكوفي (ت ١١٢هـ) ، وقتادة بن دعامة السدوسي البصري (ت ١١٧ هـ) ، وسليمان بن مهران الأعمش الكوفي (ت ١٤٨هـ) ، وحمزة بن حبيب البصري (ت ١٥٦هـ) ينظر : غاية النهاية : ١ / ٩٢ ،٢٦٣ ، ٣١٥ ، ٣٤٣ ، ٢٥/٢ ، ٣٨٠

[٤] – إتحاف فضلاء البشر ١٨٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/١ ، إملاء ما من به القرآن ٩٦/١ ، الكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١، ٣٧٦

[٥] – قائله : مسكين الدارمي، وهو في ديوانه ٥٣ ، والبيت من شواهد الإنصاف ٤٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٣، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٣ ، واللسان والتاج (غوط) ، والخزانة ١٢٧/٥ ، والغوط : عمق الأرض المنبت للغيطان

[٦] – لم أعثر على قائله ، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٨ غير منسوب

[1] – لم أعثر على قائله ، والبيت من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٨ ، وتذكرة النحاة : ٧٢٦ ،

[2] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ٣٩٢/٢ ، والإنصاف ٤٦٤/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ ، ٧٩ ، والصفوة ٧٧٠/١ ، والهمع ١٨٩/٣ والخزانة ١٢٣/٥ ،

والوجه الثاني : أنها مجرورة بباء مقدرة ، والتقدير : (به وبالأرحام) فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وسيبويه يجيز ذلك ، وهذا أولى من القسم لقوله عليه السلام ﴿ لا تقسموا بآبائكم ﴾ [٤]
وعن الشعر: أنّه على إضمار الجار لضرورة الشعر ، ولولا ذلك لكان لحناً ، وجواب القياس بالفارق ، وهو ما ذكرنا من الأوجه المتقدمة المعدومة في المنصوب .
وإذا أكد ضمير المجرور ، كقولك : مررت بك أنت وزيد لم يجز العطف عليه أيضاً عند سيبويه خلافاً للجرمي [٥]، فإنه أجاز العطف عليه قياساً على ضمير المرفوع إذا أكد ، والجامع بينهما شدة الاتصال لما يتصلان به .

١٣٥/أ

حجة سيبويه من أربعة أوجه /:
أحدها : أنّ تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة في المنع بخلاف ضمير الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .
والثاني : أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس ، وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس .
والثالث : أنّ ضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر ، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله ، فلما اشتد اتصاله قوي شبهه بالتنوين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل فإنه لما لم يشتد اتصاله أثر التأكيد في جواز العطف عليه .
والرابع : أنه يلزم العطف مع تأكيد ضمير المجرور بالمرفوع نحو : مررت به هو وزيدٌ مخالفة اللفظ والمعنى :
أمّا اللفظ : فلأن قبله ضمير مرفوع ، ولم يحمل العطف عليه ، وأما المعنى فإن المجرور معناه غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف مع تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى .

[عطف الفعل على الفعل]

وأمّا عطف الفعل على الفعل ، فقالوا : يشترط اتفاق زمانهما كقولك : قام زيد وقعد ، ويقوم زيد ويذهب ، فإن اختلفا بأن يكون أحدهما ماضياً والآخر

---

[3]- الآية ١ من سورة النساء

[4] — روي بلفظ مختلف في صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار ٢٦ ، وكتاب التوحيد ١٣ ، والأدب ٧٤ بلفظ " لا تحلفوا بآبائكم) وينظر مسند أحمد ٢/٧ ، ٨ ، ٥/ ٦٢

[5] — الرضي ، والهمع : ١٩٠/٣

مضارعاً كقولك : قام زيدٌ ويقعدُ ، ويقعدُ عمرُو وقام لم يجز ؛ لأنهما لما لم يشتركا في الزمان ولا في الحدث بطل تشريك حرف العطف بينهما لتباينهما ، وصار بمنزلة عطف الاسم على الفعل .
والاعتراض على هذا التعليل من أربعة أوجه :
أحدها : أنه يصح عطف الجملة الاسمية على الفعلية مع أنّ التباين بينهما أكثر من التباين بين الماضي والمضارع ؛ لأنهما يشتركان في الفعلية ، ولا مشاركة بين الاسم والفعل .
والثاني : أنه يعطف المستقبل على الحال مع تباين زمانهما كقولك : يقوم زيد الآن وينطلق غداً .
والثالث : أنه يقال : (قام زيدٌ أمسِ ، و ذهب أوّل من أمسِ) مع تباين وجودهما ، فكذلك (يقوم زيد غداً ، وينطلق بعد غد) مع تباينهما ، وكذلك (قام زيدٌ وقعدَ) التباين موجود لامتناع وجود الفعلين في زمن واحد ، وكذا قوله
[٧١٢] : " وأعلم ما في اليوم والأمس قبله (١)
العطف موجود مع حصول التباين في الزمنين
والرابع : أنه يعطف الحدثان المتباينان في الحدث والزمان ، والفعلان المتباينان في الحدث ، فالأول : كقولك : احتمالك أذى زيدٍ أمسِ ، وإحسانك فيه اليوم من أخلاق الأخيار .
والثاني : كقولك : قام زيد وقعد
وإذا تقرر ما ذكرنا فلا ينبغي أن يقطع بالمنع بل يقال : توافقهما في الزمان أحسن من اختلافهما كما أنّ توافق الجملتين أحسن من اختلافهما خصوصاً وقد نطق بذلك،قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (٢) ولا حاجة إلى أن يقال : المضارع في موضع الماضي ، أو أنه

(١) – صدر بيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته ، وهو في ديوانه ٢٩ ، وعجزه :
ولكنني عن علم ما في غدٍ عمِ
والبيت من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/١ ، تهذيب اللغة ٢٤٥/٣ ، واللسان (عمى) ٩٦/١٥
(2) – الآية ٢٥ من سورة الحج

خبر مبتدأ ، والجملة حالية ، وقال تعالى ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ [٣]

وأما عطف الفعل على الاسم فإنه غير جائز لوجهين :
أحدهما : أن العطف في الأسماء المختلفة نظير التثنية والجمع في الأسماء المتفقة وكما لا يثنى الاسم وفعل كذلك لا يعطف أحدهما على الآخر ؛ لتباين نوعهما
والثاني : أنّ المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل ، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وربما كان الفعل مبتدأ ، فلا يكون له عامل ، وأما قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [٤] فإنه يحتمل وجهين :
أحدهما : أنّ الجملة لما كانت حالاً جاز عطفها على الحال مثلها .
والثاني : أنّه خبر مبتدأ محذوف أي : وهنّ يَقبِضْنَ ، والجملة حالٌ ، إمَّا من الضمير في (صافّات) ، أو من (الطير) أي : صافات ، وقابضات ، وأمّا قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [١] فإنه عطف (أقرضوا) على معنى صلة اسم (إنّ) ؛ لأنّ اسم الفاعل في معنى الفعل ، وغلب التذكير على التأنيث ؛ لأنّه لا يصلح عطفه على (المصدقات) لتأنيثه ، ولا على (المصدقين) للفصل بينه وبين بالمصدقات ، فبقى أن يكون معطوفاً على معنى مجموعهما على تقدير التغليب ، أي : إنّ الذين تصدقوا وأقرضوا ، وقيل : إنّه حال بهذا الاعتبار ، و (قَدْ) مقدرة معه .
وأمّا قولك : (يعجبني ضربُ زيدٍ وتغضبُ) فإنما صحّ عطف الفعل على المصدر لما كان مصدراً في التقدير ، أي : يعجبني ضرب زيد وغضبُكَ ، ومثله قول الشاعر [٢]:

[٧١٣] للبس عباءة وتقر عيني أحبّ إلى من لبس الشفوف

[عطف الجملة على الجملة]

---

(3) – الآية ٩ من سورة فاطر

(4) – الآية ١٩ من سورة الملك

(1) – الآية ١٨ من سورة الحديد

(2) — قائله : ميسون بنت بحدل ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمحتسب ٣٢٦/١ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، ومغني اللبيب ، والخزانة ٥٢٣/٨

وأمّا عطف الجملة على الجملة فلا يخلو من ثلاثة أحوال :
أحدها : أن تكون الجملة الثانية صالحة لعمل العامل الأول فيها كقولك : أمسى زيد غنيا ، وأمسى عمرو فقيراً .
قالوا : وشركت بين الفعلين وبين الاسمين / وبين الخبرين ١٣٥/ب
وحكم هذه الجملة حكم عطف المفرد نحو : (قام زيدٌ وقعدَ) في حكم عطف الفعل على الفعل ، وقام زيد وعمرو ، في عطف الفاعل على الفاعل
والحالة الثانية : أن يتقدم ما يقتضي عطف الحكم على الحكم مع امتناع عطف المعمول على المعمول كقولك : أريد أن يضربَ زيدٌ عمراً ، ويكرم بكرٌ خالداً ، فالإكرام معطوف على الضرب ؛ لاشتراكهما في الدخول تحت الإرادة ،
وأما عطف الفاعل على الفاعل ، والمفعول على المفعول فيمتنع ؛ لعدم صلاحية عمل العامل الأول فيهما ، وهذه أيضاً من قبيل عطف المفرد على المفرد .
والحالة الثالثة : أن يمتنع عمل العامل الأول في الجملة الثانية ، ولا يكون لعامل الثانية تعلق بعامل الأولى كقولك : قام زيد وخرج عمرو ، وبكر قاعد وأخوه قائم ، والعطف في هذه الحالة أيضاً يرجع إلى عطف المفرد على المفرد ؛ لأنّه عطف مضمون الجملة الثانية – وهو حكمها – على مضمون الجملة الأولى – وهو حكمها – والمعنى اجتمع ، أو حصل قيام زيد وخروج عمرو وقعود بكر وقيام أخيه ، ولو عطف بـ" ثم " لإفادة الترتيب في الجمع بين الحكمين ، وفي التنزيل ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ ﴾ (١)، وقال ﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٢).
وعند هذا التحقيق ظهر لك أن حرف العطف مع الجمل كالمفردات ، واندفع قول من قال : إن حرف العطف مع الجمل لتحسين الكلام لا لمعنى .

---

(١) – الآية ١٥٣ من سورة النساء
(٢) – الآية ٦٠ من سورة الأنعام

والأحسن في عطف الجمل عطف الاسمية على الاسمية ، وفي التنزيل ﴿ ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴾ (٣)والفعلية على الفعلية كقوله ﴿ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ فَأَخَذَتۡهُمۡ بِظُلۡمِهِمۡۚ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ ﴾ (٤)ويجوز عطف الاسمية على الفعلية ، وفي التنزيل ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ [٥]

قوله : " والمعطوف في حكم المعطوف عليه " أي : حكم الجملة المعطوفة حكم المعطوف عليه ، فإذا وقعت الجملة خبراً ، أو صفة ، أو حالاً ، أو صلة ، وعطف عليه جملة أخرى لزم في الثانية مثل ما لزم في الأولى من الضمير ، وامتنع في الثانية ما يمتنع في الأولى ، ولذلك لم يجز في (ما زيد بقائم أو قائماً،ولا ذاهب عمرو) إلا رفع (ذاهب) ؛ لأنك لو نصبته أو جررته لصار مشتركاً بينه وبين (قائم) ، فيكون خبراً عن (زيد) ، ولا يجوز ذلك سواء رفعت (عمراً) به ، أو رفعته بـ(ما) ،أما إذا رفعت عمراً به ، فإنما امتنع لعدم الرابط بزيد ؛ لأنك أخبرت عنه بفعل عمرو ، وهو أجنبي منه بخلاف إذا قلت : ولا ذاهباً أخوه فإنك أخبرت عنه بفعل السبب لعود الضمير على زيد .

وأما إذا رفعت عمراً بـ(ما) فإنما امتنع ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم خبر (ما) على اسمها ، وذلك ممتنع ، ولو كانت موضعها (ليس) لجاز ذلك على تقدير رفع (عمرو) بـ(ليس) ؛ لأنّه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها ، ولا يجوز تقدير رفع (عمرو) بـ(ذاهب) ؛ لأنه يؤدي إلى الإخبار عن (زيد) بفعل أجنبي عنه ، لعدم الرابط العائد على زيد ، وإذا امتنع العطف تعين رفع (ذاهب) على أنّه خبر مقدم لعمرو ، والجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى ، أو مقطوعة عنها ؛ لأنها مستقلة .

وإذا قلت : جاءني الذي قام أبوه ، وسافر غلامه ، استقام العطف على أصله لحصول الرابط ، ولو قلت : وسافر عمرو كانت الجملة الثانية مقطوعة عن الجملة الأولى لفوات المصحح للعطف ، وكذلك لو قلت : زيد قام أبوه

---

[٣] – الآية ٦٤ من سورة الواقعة

[٤] – الآية ١٥٣ من سورة النساء

[5] – الآية ١٩٣ من سورة الأعراف

وسافر غلامه استقام العطف ،ولو قلت : وسافر عمرو ولم يستقم العطف ، وكانت الجملة الثانية مقطوعة عن الأولى .
وكذلك لو قلت : مررت برجل قام أبوه وسافر غلامه ، يستقيم العطف ، و سافر عمرو ، يتعين القطع ، و مررت بزيد وقد قام أبوه وسافر غلامه ، يستقيم العطف ، و سافر عمرو ، يتعين القطع .
وأما نحو قولك : الذي يطير فيغضب زيد الذباب ، فإنما جاز خلو الجملة الثانية من الضمير ؛ لأن الربط بفاء السببية قام مقام ربط الضمير ، وليست الفاء للعطف المجرد من السببية ، ولو كانت له لاحتاجت الثانية إلى ضمير كما لو عطف بالواو ، فإنه لا يصح العطف لعدم الضمير الرابط (١)
وأما قوله تعالى ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾(١)فلا يجوز عطف (الصابرين) على (ذوي القربى) إذا جعل (والموفون) معطوفاً على (من) أو خبر مبتدأ محذوف تقديره (وهم الموفون) لئلا يفصل بالمعطوف على الصلة بالأجنبي ؛ لأن (وآتى المال) معطوف على صلة (مَنْ) ، فهو من حكم الصلة (والموفون) على هذين الوجهين أجنبي من الصلة .
ونصب الصابرين يحتمل وجهين :
أحدهما : على المدح بإضمار (أعني) إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ، وفي المعنى هو معطوف على (مَنْ) لأنّه لما تكررت الصفات جاز نصبه .
والوجه الثاني : أنّه منصوب عطف على اسم (لكنّ) على تقدير حذف مضاف تقديره : وبر الصابرين ، والأول أجود /
١٣٦/أ
وأما إذا جعل (والموفون) معطوفاً على الضمير في (آمن) ، وقد سد طول الكلام مسد التأكيد ، فإنه يجوز عطف (والصابرين) على (ذوي القربى) لأن (والموفون) داخل في الصلة ليس بأجنبي منها ، فلا يؤدي إلى الفصل ؛ لأنّ الجميع داخل في الصلة [٢].

---

[١] – شرح المصنف على الكافية ٦٤١/٢

[١] – الآية ١٧٧ من سورة البقرة

[2] – ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١– ١١٨

متنُ : " وإذا عطف على عاملين لم يجز خلافاً للفرّاء ، إلا في نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو) خلافاً لسيبويه "(١)

الشرح (٢): العطف على عاملين لابد أن يكون أحد المعطوفين مجروراً ، وإلا كان المعمولان لعامل واحد : نحو : ضرب زيد عمراً وخالد بكراً ، وكان زيد منطلقاً وعمرو قائماً ، وإن زيداً ذاهب وعمراً واقف ، وقد اختلف فيه:

فذهب الخليل وسيبويه إلى منعه مطلقاً (٣) . وذهب الكوفيون إلى جوازه مطلقاً

وذهب الأخفش وجماعة من البصريين (٤)إلى جوازه ، بشرط أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ، ويتأخر المرفوع أو المنصوب ، ويأتي المعطوف على هذا الترتيب مثل : مر بزيد عمرو ، وبكرٍ خالدٌ ، وإنّ في الدار عمراً والحجرةِ زيداً .

حجة المانعين من أربعة أوجه :

أحدها : أنّ حرف العطف نائب عن العامل المتقدم ، وليس له قوة النيابة عن عاملين ؛ لأنّه أضعف من العامل .

والثاني : أن العامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً في حالة واحدة ، فكذلك ما ناب منابه ، لا يقع بعده هذان الإعرابان المختلفان ، خصوصاً على مذهب من قال إن حرف العطف هو العامل .

والثالث : أنّه لو كان العطف على عاملين جائز لاطرد الحكم فيما زاد عليه ، فلما لم يطرد علم منعه

والرابع : أنه لو كان له أصل في الجواز لاطرد مطلقاً عند صاحب القول الثالث ولما لم يطرد مطلقاً علم ضعفه

حجة القول الثالث : السماع والقياس :

---

(١) – الكافية ١٣٤

(٢) – الكتاب ٦٤/١ – ٦٨ ،والمقتضب ١٩٥/٤ ، والأصول ٧١/٢، ٧٢ ، و ابن يعيش ٧٧/٣ ، وشرح الكافية للمصنف : ٦٤٢/٢– ٦٤٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٤٤/٢– ٣٥٥، و الفوائد الضيائية ٥٢/٢– ٥٥ :

(٣) – ابن يعيش ٢٦/٣، ٢٧ ، وانظر المصادر السابقة

(٤) – الكتاب :١/ ٦٧ ، وشرح المصنف ٦٤٤

أمـــا الســـماع فقولـــه تعـــالى ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ (١)عطفاً على قوله ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ (٢)

وقولـــه تعـــالى ﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ ﴾ ... إلـى قولـه ﴿ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (٢)عطف (تصريف الرياح) على (السموات) ، و (آيات) على (آيات) على القراءتين إحداهما على اللفظ ، والأخرى على المحل ، وقوله تعالى ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ ﴾ (٣)عطف المجرور على المجرور بالواو ، والمنصوب على المنصوب بفعل القسم المضمر مع الواو ، وقول الشاعر (٤):

[٧١٤]أكل امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا

وقول الآخر (٥)

[٧١٥]هوَّن عليكَ فإنَّ الأُمور بِكَفِّ الإلهِ مَقاديرُها

فليس بآتيك منهيُها ولا قاصر عنك مأمورها

وقول الآخر:

---

(١) – الآية ٢٧ من سورة يونس

(٢) – الآية ٢٦ من سورة يونس

(٢) – الآية ٣، ٥ من سورة الجاثية

(٣) – الآية ١ ، ٢من سورة الليل

(٤) – قائله :أبو داؤد وهو في ديوانه ٣٥٣ ، والبيت من شواهد الأصمعيات ١٩١ ، والكتاب ٦٦/١ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، والإنصاف ٤٧٣/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠ ، وشرح التصريح ٥٦/٢

(٥) – ينسب للأعور الشني ، وقيل لبشر بن أبي خازم : وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد : الكتاب ٦٤/١ ، والمقتضب ١٩٦/٤ ، ٢٠٠ ، والهمع ٢٩/٢ ، والعقد الفريد ٢٠٧/٣ ، والخزانة ١٤٨/١٠ ، والجنى الداني ٤٧١ ، ومغني اللبيب ١٩٤، ٦٣٣،

[٧١٦] وليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِحَاحاً ولا مُسْتَنْكَرٍ أنْ تُعَقَّرا [١]
وفي المثل (٢)" ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة "
وأمّا القياس فعلى ما إذا وقع بعد حرف العطف إعرابان مختلفان نحو : ضرب زيد عمراً وبكر خالداً ، فإن اختلاف الإعراب لم يمنع من الجواز .
حجة المذهب الثاني : إذا تقدم المجرور هذه الأدلة ، وإذا تقدم المرفوع أو المنصوب على المجرور ، نحو : مرّ زيد بعمرو وبكر بخالد ، وإن زيداً في الدار وعمرا في الحجرة ، بالقياس على ما إذا تقدم المجرور ؛ لأن المعنى فيهما لا يختلف ، فينبغي أن لا يختلف حكمهما .
والجواب عن الآية الأولى أن (الذين كسبوا) مبتدأ ، وخبره يحتمل وجهين :
أحدهما : ﴿ ما لهم من الله من عاصم ﴾(٢)و﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ (٢)جملة معترضة .
والثاني : أن الخبر ﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾ بتقدير : (وجزاء الذين كسبوا السيئات)وعن الآية الثانية : أنّه على قراءة حمزة والكسائي (٤)محمول على التأكيد بإعادة اللفظ لأ[ن] تصريف الرياح غير خارج عن آيات السموات والأرض ، فذكر آياتها من التأكيد ، وليس عطفاً على عاملين .
وأمّا قراءة الرفع (٥)فتحتمل وجهين :
أحدهما : منع العطف ، وجعل الثاني مبتدأ ، و(تصريف الرياح) خبره تقدم عليه ، والجملة مستقلة .
والثاني : أنّ (آيات) أيضاً تأكيد لآيات على المحل كما يعطف على المحل ، وعن الآية الثالثة : أنه لما لم يجز ذكر فعل القسم الناصب للظرف مع الواو صارت الواو كأنها نائبة عنه ، وعن الباء ، فصارت كأنها الخافضة والناصبة للظرف لامتناع ظهور الناصب معها ، وصار من باب العطف على عامل له معمولان ، وهو جائز اتفاقاً .

---

[١] – قائله : النابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ، ٥٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ٦٤/١ ، والمقتضب ١٩٤/٤ ، ٢٠٠ ، وشرح أبيات سيبويه ، وخزانة الأدب ١٨١/٧

[٢] – يضرب في اختلاف الناس وطباعهم ، ينظر : الكتاب ٦٥/١ ، و المستقصى ٣٢٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٢٨١/٢

[٢] –الآية ٢٧ من سورة يونس .

[٤] – الإحالة إلى الآية ٤، ٥ من سورة الجاثية ، وقد قرأ الكسائي وحمزة ويعقوب (آياتٍ) ينظر : الكشف ٢٦٧/٢ ، والإتحاف ٣٨٩

[٥] – قرأ بالرفع الباقون ينظر : البحر ٤٤/٨ ، والنشر ٣٧١/٢

وعن البيت الأول : أنه على حذف مضاف ، وهو (كل) وإبقاء المضاف إليه على إعرابه لدلالة المضاف الأول عليه .
وعن البيت الثاني أنّ أكثر الناس يروونه (قاصر) و(قاصراً) بالرفع ، والنصب، حتى أنّ المبرد (١)أنكر رواية الجر ، فالرفع على أنّه خبر مقدم ، والنصب على العطف على محل (بآتيك) و (مأمورها) مرتفع به (٢)، وعلى تقدير تسليم رواية الجر فإنه على هذا التأويل ، ويكون (مأمورها) من سبب المنهي ، والضمير يعود إليه .
فإن قيل : ضمير المأمور يرجع / إلى (الأمور) ، ولا يرجع إلى المنـ ١٣٦/ب
لوجهين :
أحدهما : أن المنهي مذكر ، فلا يعود عليه ضمير المؤنث
والثاني : أن المأمور غير المنهي ، فلا يصح أن يقال : مأمور المنهي بل المنهي والمأمور كلاهما للأمور .
قلنا : أمّا تأنيث الضمير فللإضافة إلى مؤنث كقوله :
[٧١٧]لما أتى خبر الزبير تواضعت سورُ المدينةِ والجبالُ االخشَّعُ (٣)
وأما الوجه الثاني : فإنّ المنهي واحد في معنى الجمع ، والمأمور بعض المنهي ؛ لأنّه كان منهياً في حالة ، وأمر بعضه في حالة ، وهذا التأويل أولى من عطف المجرور على المجرور ، والمرفوع على المرفوع إذ يفضي إلى محذور العطف على عاملين
وعن البيت الثالث : أن المشهور رفع (ولا مستنكر) ، ونصبه على ما تقدم ، وعلى رواية الجر ، والتقدير : ولا مستنكر أن يُعقر ردها ، والرد في معنى المردود ، ففاعل (يعقر) يعود على مردود الخيل لا على الخيل ، ويكون مرتفعاً بمستنكر ؛ لأنه من سبب الرد ، وتقدير البيت : وليس مردودها في حال الصحة بمعروف لنا ، ولا هو بمستنكر عقر مردودها .
وعن المثل : أنّ الرواية الجيدة ، (و لا بيضاءُ شحمة) بالرفع على الاستئناف ، ويحتمل أوجهاً أخرى :
أحدها : " ولا بيضاءَ شحمة " على إعطاء المضاف إليه إعراب المضاف .
والثاني : أن يكون حَذَفَ المضاف إلى (بيضاء) ، وأبقاها على إعرابها ؛ لدلالة المضاف الأول على الثاني .

---

(١) – المقتضب : ١٩٦/٤ ،

(٢) – الكتاب ١/ ٦٥

(3) – قائله : جرير ، وهو في ديوانه ٩١٣ ، والبيت من شواهد : الكتاب ٥٢/١ ، و المقتضب ١٩٧/٤ ، والصاحبي ٢٦٧ ، والخصائص ٤١٨/٢ ، والصفوة الصفية : ٦٧٩/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠٥/٢ ، ورصف المباني ١٩٦ ، ، واللسان ١٣٧/٢ (حرث) ٣٨٥/٤(سور) ٦/١٠ (أفق)

والثالث : " ما كلّ سوداء تمرةٌ ولا بيضاءُ شحمةٌ " على عدم إعمال (ما) ، وإذا احتمل ما ذكرنا لم يتعين للعطف على عاملين .
وعن القياس : أنّ حرف العطف وقع في موضع عامل واحد ، وناب عنه بخلاف صورة النزاع ، فإنه ناب عن عاملين

[التأكيد]

متنٌ :" التأكيد :تابع يقرر أمر المتبوع في النِّسبة أو الشمول ، وهو لفظيّ ومعنويّ . فاللفظي : تكرير لفظ الأول مثل : (جاء زيدٌ زيدٌ) ،ويجري في الألفاظ كلِّها " (١)

الشرح (٢): أما معناه فهو عبارة عن تمكين المعنى في نفس السامع ؛ لأنّه مصدر ،وكذا الشيء إذا أحكم ،وفي التنزيل ﴿ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا ﴾ (٣) وأما حده فـ"تابع " هو الجنس ،و"يقرر أمر المتبوع " فصَلَ به عطفَ النسق والبدل ، فإنهما لا يقرران أمر المتبوع ،أمّا عطفُ النسقِ فظاهر ،وأما البدل فإنّه مقصود بالحكم دون المتبوع،و "في النسبة أو الشمول " فَصَلَ الصفة وعطف البيان،فإن المقصود منهما إيضاح المتبوع من غير نظر إلى حكمه، ويستفاد بالتأكيد رفع المجاز من أربعة أوجه(٤):

أحدها : أنّ العرب قد أولعت بنسبة الفعل إلى غير فاعله مجازاً كقولهم : قطع الأمير اللص ، وعمر السلطان داراً ، وحفر نهراً) ، فيفيد التأكيد رفع هذا المجاز ، وتقرير الحكم لمن وجد منه

والثاني : أنّ المتكلم قد يصدر منه الكلام في حال الغفلة والنسيان ، فيؤكد ليرفع التوهم بذلك عند السامع .

والثالث : أنّ يتوهم المتكلم إعراض السامع عن سماع كلامه استبعاداً له ، أو غفلة عنه ، فيؤكد ليحثه بذلك على تفطّن كلامه .

والرابع :أن يشكّ المتكلِّمُ أنه هل تكلم أم لا ؟،فيعيد اللفظ مرة ثانية ليرفع بذلك الشك عن نفسه ،ونظير تحقيق الحكم برفع المجاز قوله تعالى: ﴿ وَلَا

---

(١) – الكافية : ١٣٥

(٢) –الكتاب ١٢٥/٢ ، ٣٦٠ : ، و الأصول ٧١/٢ ، وشرح المفصل ، وشرح المصنف على المقدمة : ٦٤٩/٢– ٦٥١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٧/٢– ٣٦٤ ، والفوائد الضيائية ٥٦/٢– ٥٧

(٣) – الآية ٩١ من سورة النحل

(٤) – ينظر : شرح الرضي : ٣٥٧/٢ ، ٣٥٨

طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ ﴾ (١)فإنه قطع مجاز ،[ونظيره ما فعل] العنبري في قوله(٢) :

[٧١٨]طاروا إليه زرافات ووحداناً

وقوله تعالى: ﴿ فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ ﴾ (٣) فإنّ من فوقهم قطع مجاز أن يكون خر عليهم السقف بمعنى : سقط وتلِف ، وإن لم يكونوا تحته ، فلما قال : (من فوقهم) علم أنهم تحته .

وأمّا تقرير المتبوع في الشمول فيرتفع به مجاز إطلاق العام موضع الخاص كقوله تعالى : ﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ﴾ (٤)، وقوله تعالى ﴿ فَنَادَتۡهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٞ يُصَلِّي فِي ٱلۡمِحۡرَابِ ﴾ (٥)فإن المراد به جبريل عليه السلام ، فرفع قوله تعالى ﴿ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ﴾ (٦) هذا المجاز ، وكقوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ ﴾(٧)فإن الأول عبارة عن نعيم بن مسعود الأشجعي(٨) ، والثاني : عبارة عن أبي سفيان .

---

(١) – الآية ٣٨ من سورة الأنعام ، وينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٢٤٣ ، والبحر ١١٩/٤

(٢) – هذا عجز بيت قائله : قريط بن أنيف العنبري والبيت بتمامه

قومٌ إذا الشرُ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات ووحدانا

،والبيت من شواهد : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٧/١ ، واللسان ، والتاج (طير) .

(٣) – الآية ٢٦ من سورة النحل

(٤) – الآية ٤٥ من سورة آل عمران

(٥) – الآية ٣٩ من سورة آل عمران

(٦) – الآية ٣٠ من سورة الحجر

(٧) – الآية ١٧٣ من سورة آل عمران

(٨) – من صحابة رسول الله ﷺ ، ينظر : سير أعلام النبلاء

وقال بعض الأصوليين(١) " إن اللفظ العام إذا أُكد تعين منه إرادة جميع أفراده ، واندفع إرادة البعض ، كقولك : أكرمت بني أسد أجمعين . والتأكيد اللفظي هو تكرار اللفظ بعينه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة كقول الشاعر(٢) :

[٧١٩]كم نعمة أسديتها كم كم وكم

وقال آخر: (٣)

[٧٢٠]فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاّحقون احبسِ احبسِ

وقول الآخر (٤):

[٧٢١] هلا سألت جموع كنده حين ولّوا أين أينا

وقول الآخر(٥) :

[٧٢٢] مُرَّ أني قد امتدحُتك مُرَّا واثقاً أنْ تثيبني وتسرَّا /

مرَّ يامرَّ مُرَّة بن تليدٍ ما وجدناك في الحوادث غرّا

١٣٧/أ

ومن تكرير الجمل ألفاظ الآذان كـ(الله أكبر الله أكبر .....إلى آخره) ، ومثال تكرار حرف في التنزيل قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ (٦)، وقد ورد تكرار (الآلاء) في سورة الرحمن في أحد وثلاثين موضعاً ، ويحتمل تكرارها وجهين :

أحدهما : المبالغة في التأكيد بتذكير النعم

والثاني : أنه ذكر (ثمانيا) من الآلاء في مقابلة ثمانٍ من النعم ، وسبعاً من الآلاء في مقابلة (جهنم) وما يتعلق بها من الوعيد ، وست عشرة من الآلاء في مقابلة الجنتين وما يتعلق بهما ، فإذا قابل العبد النعم المذكورة

---

(١) –لم أعثر على قائل العبارة ، و اللفظ العام هو ما دل على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه ، والعموم : ما فيه شمول ينظر : منهاج الوصول ٣٠٨ ، وينظر : شرح ألفية ابن معط للقواس ٧٥٦/١

(٢) – لم أظفر بمعرفة قائله

(٣) – لم أعثر على نسبة للبيت ، ، وهو من شواهد الخصائص ١٠٣/٣ ، ١٠٩ ، والصفوة الصفية ٣٠٢/٢ وشرح قطر الندى ٢٩٠، والهمع ١٤٤,٩٩/٣، والخزانة ١٥٨/٥ ،

(٤) – قائله : عبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ١٣٦ ، ويروى في الديوان " إذ تولوا "

(٥) –قائله : أعشى همدان وهو في ديوانه ١١٦ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٣٩/٣، ٤٠،

(٦) – الآية ١٠٨ من سورة هود

بالشكر والتعظيم ، وتعوذ بالله من أبواب جهنم السبعة أدخله الله تعالى من أبواب الجنتين ؛ لأنّ لكلّ جنة ثمانية أبواب .

وتكرار﴿ وَيۡلٌ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُكَذِّبِينَ ﴾ (١)في (والمرسلات) في عشرة مواضع يحتمل وجهين :

أحدهما : إن كل (ويلٌ) ترتب على ما تقدمه من الحكم المكذَّب به

والثاني : أنّه لما كان جزاء الحسنة بعشرة أمثالها جعل للكفار في مقابلة كلّ مثل من الثواب (ويل) .

ومن التأكيد اللفظي كانت ﴿ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ ﴾ (٢)، وفائدة التأكيد الصادر من الله تعالى ، وإن كان لا يجوز عليه الغلط ، الدلالة على تقوية ما فهم من الأول ؛ ليقوى بذلك علمنا ، ولهذا أكثر الله تعالى الدلالة على المدلول الواحد ، وقد مثل الزمخشري(٣) ، وغيره للبدل بمثل : يا زيدُ زيد ، ويلزم من هذا أن يكون : (جاءني زيد زيدٌ) بدلاً لا تأكيدا ، و ذلك يؤدي إلى خرم بالتأكيد اللفظي .

والأجود أن يقال في مثل هذا : إن كان الأول هو المقصود ، فالثاني تأكيد ، وإن كان الثاني هو المقصود فهو بدل ، فيمكن حينئذٍ حمله تارة على البدل ، وتارة على التأكيد .

والفرق بين التأكيد والصفة من خمسة أوجه :

أحدها : أنّه لا يصح حذف المؤكد ، ويصح حذف الموصوف ، وسرُّه أن التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو بلفظه أو بمعناه ، فلو حُذف لبطل سرّ التأكيد

وأمّا الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف ، فإذا علم الموصوف جاز حذفه وبقاؤها لإفادتها المعنى الزائد على الموصوف ؛ لأنها بمنزلة المستقل بالنظر إلى المعنى الزائد .

والوجه الثاني : أنّ التأكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض ، والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض ، وسرّه أنّ ألفاظ التأكيد متحدة المعنى وألفاظ الصفات متعددة المعاني ، فجاز عطفها لتعدد معانيها ، ولم يجز في التأكيد لاتحاد معانيه .

---

(١) – سورة المرسلات الآية ١٥ ، ١٩ ،٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ٤٩

(٢) – الآية ١٥-١٦ من سورة الإنسان

(٣) – ينظر : المفصل في علم العربية : ٣٧ ، ٣٨ ، وشرح المفصل ٣/٢ ، وشرح المصنف ٦٥٢/٢ ، وشرح الرضي : ٣٦٥/٢

والوجه الثالث : أنّ ألفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها ، وسره أن القطع إنما يكون بمعنى مدح أو ذم ، وهو موجود في الصفات دون التأكيد ، فلذلك قطعت الصفات ، ولم يقطع التأكيد .
والوجه الرابع : أنّ التأكيد يكون للضمائر دون الصفات ، وسره أنّ التأكيد يقوي المعنى في نفس السامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج إليه ، وأمّا الصفات فالمقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو في نهاية الإيضاح فلا يحتاج إلى إيضاح ؛ لأنّه إن كان لمتكلم أو مخاطب فقرينة التكلم والخطاب توضحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه ؛ فلا يحتاج إلى إيضاح .
والوجه الخامس : أنّ التكرار يؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها ، ويوصف ، وسره أنّ معاني ألفاظها معارف ، ولا تؤكد النكرات بالمعارف ، وأما الوصف ، فإنها توصف بما يوافقها في التنكير .

متنٌ :" والمعنويّ بألفاظ مخصوصة ، وهي : نفسه ، وعينه ، وكلاهما ، وكلّه وأجمعُ ، واكتعُ ، وابتعُ ، وأبصعُ .
فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما ، تقول : (نفسه) (نفسها) (أنفسهما) ، (أنفسهم) (أنفسهن)
والثاني للمثنى : كلاهما كلتاهما ، والباقي لغير المثنى (باختلاف) (١)الضمير في : كله ، وكلها ، وكلهم ، وكلهن .
والصيغ في البواقي : (أجمع) ، و(جمعاء) ، و(أجمعون) ، و(جمع) ولا يؤكد بـ(كل) و (أجمع) إلاّ ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً نحو : أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد كله بخلاف (جاءني زيد كله) (٢)"

الشرح(٣) : الألفاظ المحفوظة أحد وعشرون :
سبعة منها أصلية ، وهي : نفسه ، وعينه ، وكله ، وأجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمَعُ ، وكلاهما ، وكلتا.
والزائد على الأصلية اثنى عشر ثلاثة تتبع (أجمع) وهي : أكتع وأبتع أبصع ،
وثلاثة تتبع (أجمعون) ، وهي : أكتعون أبتعون أبصعون ، وثلاثة تتبع جمعاء وهي : كتعاء بتعاء بصعاء .
وثلاثة تتبع (جمع) ، وهي : كتَع وبُتع وبُصع / ، فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما و ضميرهما ، يعني النفس والعين فإنه يؤكد بهما المذكر وتثنيته وجمعه ، والمؤنث وتثنيتها وجمعها ، وتختلف صيغتها ، والضمائر المضاف إليها ليدل ذلك على من هما له ، فيقال : جاءني زيد نفسه عينه ، وجاء الزيدان أنفسهما أعينهما ، ويجوز نفساهما وعيناهما ، ونفسهما وعينهما على اللغات الثلاث في
[٧٢٣] ظهراهُما مِثلُ ظهورِ التُّرْسَيْنْ (١)

١٣٧/ب

---

(١) – في شرح النسخة (باعتبار) وقد أثبت ما وجدته في شرح المصنف ٦٥٤/٢ ، وكذلك في شرح الرضي ٣٦٣/٢

(2) – الكافية ١٣٥-١٣٦

(3) – الكتاب ٣٧٧/١ ، ١١/٢ –١٢ ، ٢٠٢/٣- ٢٠٣ ، وشرح الكافية للمصنف : ٦٥٢/٢-٦٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٦٤/٢- ٣٧٧ ، و الفوائد الضيائية : ٥٨/٢ -٦٠

(١) – هذا البيت من السريع منسوب لخطام المجاشعي ، وقيل لهميان بن قحافة ، وهو من شواهد الكتاب ٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/١ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٧٥٧/١ ، والهمع ١٦٩/١ ، والخزانة ٣١٤/٢

، وجاء الزيدون أنفسهم أعينهم ، وجاءت هند نفسها عينها ، وجاء ت الهندان أنفسهما أعينهما - على اللغات المتقدمة ، وجاءت الهندات أنفسهن أعينهن

والثاني : للمثنى ، وهما كلاهما وكلتاهما موضوعان لتأكيد التثنية ، ويخالف في ضميرهما باعتبار من هما له من متكلم أو مخاطب أو غائب ، فيقال في المذكر : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما ،

وفي المؤنث جئنا كلتانا ، وجئتما كلتاكما ، وجاءتا كلتاهما ، وقد مضى تحقيقهما (٢)، والباقي لغير المثنى باعتبار الضمير في (كل) ؛ لأنها تجري على المفرد والجمع دون التثنية بلفظ واحد ، ويخالف بين ضمائرها لتعلم بذلك من هي له ، فيقال : اشتراني كلي ، واشترانا كلنا ، واشتراكَ كلكَ ، واشتراكِ كلكِ ، واشتراكم كلكم ، واشتراكنّ كلكن ، و اشتراه كله ، واشتراها كلها ، واشتراهم كلهم ، واشتراهن كلهن ،

"والصيغ البواقي " أي : وباعتبار اختلاف الصيغ في البواقي دون الضمير ؛ لأنها لا تضاف ، فيقال : جاء الجيش أجمع أكتع أبتع أبصع ، وجاء الزيدون أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون ،وجاءت القبيلة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ،وجاءت النسوة جُمَع كُتَع بتع بُصَع .

وإنما لم تثنى (كل) و(أجمع) و (جمعاء) ليؤكد بها المثنى لوجهين :

أحدهما : أنهم استغنوا عن تثنيتها بوضع (كلا) و (كلتا) للمثنى

فإن قيل : كان ينبغي أن يطرد في النفس والعين ، ولا يؤكد بهما المثنى

قلنا : إنما اختص النفس والعين بذلك لقوتهما ، ولذلك يؤكد بهما ما يُجزّى ، وما لا يُجَزّى لكونهما صالحين لتأكيد حقيقة الشيء ، ولتأكيد مجموع أجزائه ، ولا يؤكد بهذه التي امتنعت تثنيتها إلاّ ما يُجَزّى لكونها غير صالحة لتأكيد حقيقة الشيء بل لتأكيد مجموع أجزائه .

والوجه الثاني : أن هذه الألفاظ تدل على العموم ، فلا يؤكدها إلا ما يناسبها في العموم ليرتفع بها مجاز إطلاق العام في موضع الخاص

أمّا التثنية فإنها نص لا عموم له ، ولذلك لا يجوز إطلاقها في موضع الواحد كجواز إطلاق لفظ الجمع ، والمراد به البعض

فإن قيل : فقضية هذا أنّ لا يجوز تأكيد الواحد بها إذ لا عموم له

قلنا : إنما يجوز باعتبار الأجزاء ، ولذلك لا يجوز في غير المتجزئ ، وهو باعتبار الأجزاء بمنزلة الجمع .

فإن قيل : فلم لا يعتبر تقدير الأجزاء في التثنية ، ويؤكد بها باعتبار الأجزاء كالمفرد ؟

---

(٢) – ينظر إعراب الملحق بالمثنى ص

قلنا : لا يمكن اعتبار الأجزاء في التثنية ؛ لأنها مركبة من مفردين متساويين ، فالنظر فيها إلى تركيب الأفراد دون تركيب الأجزاء في المفرد لتعدد النظر إلى تركيب المفردات فيه ، فلذلك جرت على المفرد بالنظر إلى أجزائه المناسبة لأجزاء الجمع في العموم ، ولم تجر تأكيداً على التثنية
وقد أجاز الأخفش[1] تثنية (أجمع وجمعاء) ، وهو ضعيف ، لما ذكرنا .
واعلم أنّ (أجمعين) صيغة مرتجلة لجمع المذكرين العقلاء ، وليس هو جمع (أجمع) بدليل عدم تنكيره ، وامتناع دخول الألف واللام عليه .
وأما (جُمع) فظاهر كلام المحققين إنها ليس بجمع (جمعاء) لعدم تنكيرها ، وامتناع دخول الألف واللام عليها كأجمعين ، لكنهم يعتذرون لعدم صرفها بما يدلّ على أن (جُمَع)جمعُها .
ويحتمل أن يقال : الجمع الذي قدر العدل عنه جمع تقديري في الذهن ، لتتحقق به علة منع الصرف لا جمع وجودي بدليل عدم تنكيرها
ومن قال بأنه جمع على المعنى كهؤلاء في جمع (هذا) فضعيف ؛ لأنّا حكمنا لهؤلاء بجمع المعنى ، لعدم الفارق [في] اللفظين
وأمّا صورة النزاع فالألفاظ متفقة فلا يصار مع اتفاق الألفاظ إلى جمع المعنى إلاّ عند عدم الإمكان ، ويؤكد بـ(جمع) من يعقل ، ومن لا يعقل .
قوله " ولا يؤكد بكلّ وأجمع إلاّ ذو أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً " الحس في أكرمت القوم كلهم ، والحكم في اشتريت العبد كله ، وكذلك حكم (جمعاء) ، وقد ذكرنا تحقيق ذلك ، فلا يجوز : جاء زيد كله ، ولا فقد عمرو أجمع ، ولا جاءت هند جمعاء ، لعدم التجزي ، إلاّ إذا أريد بذلك سلامة الأعضاء ، وأنه لم يفقد منها شيء .
وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد قدمت النفس ، ثم العين ، ثم كل ، ثم أجمع ، وما شاركه في الاشتقاق بعد (كل) ، فيقال : جاء القوم أنفسهم أعينهم كلهم أجمعون
وإنما قدمت النفس على العين ؛ لأن النفس وإن كانت هنا عبارة عن الذات كالعين فهي في الأصل عبارة عن الجوهر الشريف المتصف بالعلم المستخدم للحواس باتصال العلوم إليه ، فلذلك قدمت / على العين ؛لشرفها ،وأما تقديم العين والنفس على (كل) فلوجهين : ١٣٨/أ
أحدهما : أنّ النفس والعين عبارة عن الذات ، و (كل) للإحاطة والعموم ، ولذلك لزمت الإضافة ؛ لأن الإحاطة تستدعي محاطاً به ، وهو أجزاؤها المضاف إليها ، والإحاطة والعموم يرجعان إلى ما يتعلق بحال الذات ، فقدم ما يدل على الذات على ما يتعلق بحال الذات .

---

[1]—ينظر أوضح المسالك ٣/٣٣٢

والثاني : أنّه يؤكد بهما ما يتجزى وما لا يتجزّى ، و لا يؤكد بكلّ إلاّ ما يتجزّى ، فهما في التأكيد أعم منها ، فقدما عليها كتقديم رجل على زيد ، وإنما قدمت (كل) على (أجمع) وما شاركه في الاشتقاق للسماع والقياس :

أما السماع فقوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ (١)قال المبرد والزجاج (٢)الفائدة في ذكر تأكيدين أن (كلهم) دل على الإحاطة ، و (أجمعون) دل على الاجتماع ، وأن السجود كان منهم في حالة واحدة ؛ ولا دليل عليه

وأما القياس فإن (كلا) أشبه بالمتبوع ؛ لأنها قد تلي العامل ، وتقع مبتدأة ، فقدمت لقوة شبهها بالمتبوع .

ولأن (أجمع) مشتق من الاجتماع ، فالتبعية فيه أظهر مما لا اشتقاق له ، وإنما حوفظ في توابع (أجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمع) على إعادة لام المتبوع دون فائه وعينه نحو : اكتع ، وأكتعون وكتعاء وكتع ،وكذلك البواقي لوجهين:

أحدهما : أنه يعرف معنى الكلمة به فهو أحق بالمحافظة من غيره

والثاني : تباعده من الكلمة الأولة ، مع كونه محلاً للتغيير أوجب المحافظة عليه

---

(١) – الآية ٣٠ من سورة الحجر

(٢) – في معاني القرآن للزجاج ١٧٩/٣ اختار الزجاج رأي سيبويه والخليل بعد نقله لرأي المبرد ، وعلل بأن (أجمعين) معرفة ، فلا يكون حالا ، وإنما هو توكيد بعد توكيد ، وينظر الرضي ٣١٩/٢

متنٌ : " وإذا أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل مثل : (ضربت أنت نفسك)
و (اكتع) وأخواه أتباع لـ(أجمع) فلا تتقدم [عليه] ،وذكرها دونه ضعيف(١)"

الشرح (٢): أعلم أنّ المظهر لا يؤكد بالمضمر ، فلا يقال : (جاءني زيد هو) على التأكيد لوجهين :
أحدهما : أنّ الأول هو المقصود ، والثاني تكملة ، ولا يحسن أن تكون التكملة أقوى من المقصود في التعريف ؛ لأن شرف التعريف ورتبته تقتضي التقدم
والثاني : أن هذا الحكم إنما يوجد في الغائب الذي يجمع به اسم ظاهر وضمير، وأما المتكلم والمخاطب فمنتف هذا الحكم منهما لعدم اسم ظاهر لهما ؛ فلما كان لا يوجد إلا في بعض موارد الإضمار حسم باب تأكيد المضمر بالمضمر لقلته ،وأمّا البدل فإنه لا يمنع ؛ لأنّه المقصود بالذكر دون الأول .
وأمّا تأكيد المضمر بالمظهر كقولك : زيد جاني زيد ، على أن يكون (زيد) تأكيداً لضمير الفاعل ، وزيد ضربته زيداً ، فإنه جائز لنقصان رتبته عن المكمل في الشرف .
وأمّا تأكيد المضمر بالمضمر فالممكن منه تأكيد المنفصل بالمنفصل كقولك : ما قام إلا هو هو ، وإلاّ أنا أنا ، وإلا أنت أنت ، وما أكرمت إلا إياك إياك ، وإلا إياه إياه .
والمتصل بالمنفصل كقولك : قمت أنا وقمت أنت ، وزيد قام هو ، وفي التنزيل ﴿ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾ [٣] وهو تأكيد لضمير الفاعل المستتر .

وأمّا تأكيد المتصل بالمتصل أو المنفصل بالمنفصل فغير ممكن لوجود الفاصل ، وهو ما يتصل به الضمير الثاني ، وقد جاء تأكيد ضمير المنصوب والمجرور بضمير المرفوع المنفصل كقولك : أكرمتني أنا ، وأكرمتك أنت ، وأكرمته هو ، ومررت بنا نحن ، وبك أنت ، وبه هو ، وإنما جاز ذلك حيث لم يظهر فيه إعراب يحصل به المخالفة بينه وبين متبوعه ، وإنما لم يؤكد ضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب لوجهين :

---

[١] – الكافية ١٣٦

[٢] – شرح الكافية للمصنف : ٢/٦٥٦-٦٥٨ ، وشرح الرضي على الكافية : ، و الفوائد الضيائية ٢/٦٠- ٦١

[3] — الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

أحدهما : فرقا بينه وبين البدل .
والثاني : أن ضمير المجرور ليس له منفصل يطابقه حتى يؤكد به ، فلذلك أكد بضمير المرفوع ثم حمل المنصوب عليه في التأكيد بضمير المرفوع ؛ لئلا يفرق بينهما في حكم التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي ، ولا يقدح في ذلك كون التابع بلفظ المرفوع لكونه عبارة عن الأول لتعذر إعادة لفظ الأول ، أما المجرور فلا يمكن ، وأما المنصوب فلئلا يلتبس بالبدل
وأما إذا أكد ضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فلابد من تأكيده قبلهما بضمير منفصل ، فيقال : زيد خرج هو نفسه ، وهند خرجت هي نفسها ، وخرجت أنت نفسك ، وعمرو قام هو عينه ، وقمت أنت عينك
وإنما لزم تأكيده بالضمير لثلاثة أوجه :
أحدها : رفعاً للبس ؛ لأنهما يصلحان أن يليا العامل ؛ لأنك تقول : خرجت نفس هند ، وخرجت عينها ، فلو قلت : هند خرجت نفسها ، أو خرجت عينها لم يعلم أفاعلة هي أم تأكيد للضمير في الفعل لصلاحيتها لذلك ، فإذا قلت : هند خرجت هي نفسها أو عينها تعيّنا للتأكيد ، ثم عدي الحكم من المستتر إلى البارز لاشتراكهما في الفاعلية .
والثاني : أنه كره أن يؤكد بها المستتر لئلا يكون في الصورة كالتأكيد للفعل ثم عدي الحكم إلى البارز لشدة اتصاله لأنه كالجزء من الفعل /
والثالث : أنه لما كان ضمير المرفوع كالجزء منه لشدة اتصاله كرهوا أن يؤكدوا ما هو كالجزء بالمستقل ، فأتوا بالضمير المنفصل ليجري المستقل على المستقل

١٣٨/ب

ثم من النحاة من قال : إنّ الضمير المنفصل والنفس والعين كلاهما تأكيد لضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه المقصود بالتأكيد
ومنهم من قال : إنّ الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل ، والنفس والعين تأكيد للضمير المنفصل ؛ لأنهما بعده ، فهو أحق بالتأكيد بهما من الأول لوجود الفصل بينهما وبين المتصل بالمنفصل ، ولكن يلزم من تأكيد المنفصل بهما تأكيد المتصل لأنه عبارة عنه .
وإنما اختص هذا الحكم بالنفس والعين دون (كل) و(أجمع) وإخوانه ، وبضمير المرفوع المتصل دون المنفصل ودون ضمير المنصوب والمجرور ، فإنه يقال : القوم خرجوا كلهم ، والجيش خرج أجمع ، والقبيلة خرجت جمعاء، والزيدون خرجوا أجمعون ، و(النساء خرجن جمع) من غير تأكيد بضمير منفصل قبلها ، وأنت نفسك فعلت كذا ، وزيد ضربته نفسه ، ومررت به عينه) من غير تأكيد
أما (كل) فإنها لم يشترط فيها التأكيد لوجهين :

أحدهما : أنها ليست في قوة النفس والعين ولذلك إذا اجتمعت معهما قدما عليها ، فلذلك اختصا بحكم لا يكون لها .
والثاني :أن اللبس بها أقل لملازمتها للتبعية ،وقلة (جاءني كل القوم) ؛لأن جاءني القوم كلهم أقوى منه ،وقد جاءت مبتدأة في قوله تعالى﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ (١)وأما قراءة أبي عمرو ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾ (٢)فلا يخرجها ذلك عن التبعية ؛ لأنها في موضع الخبر ، والخبر تابع عن المخبر عنه كالتأكيد
وأما (أجمع) وما كان من لفظه ففيه وجهان :
أحدهما : أنه أضعف في التبعية من (كل) ، ولذلك قدمت عليه ، وإذا لم يشترط التأكيد مع (كل) فمعه بطريق الأولى
والثاني : أن اللبس فيه منتف لأنه لا يلي العامل ، فإذا وجد تأكيدا لضمير مستتر علم أنه تأكيد لامتناع نسبة الفعل إليه ، فلذلك لم يحتج إلى تأكيد
وأما المرفوع المنفصل فإنه مستقل كالظاهر ، فلا يحتاج إلى تأكيد ، ولأنه لو أكد لأكد بمنفصل مثله بخلاف المتصل فإنه يؤكد بالمنفصل لعدم استقلاله
وأمّا ضمير المنصوب والمجرور فإنما لم يشترط معهما التأكيد بضمير قبلهما لوجهين :
أحدهما : أنّ ضمير المرفوع اختص بذلك ؛ لأنّه يلتبس في بعض الصور لاستتاره في الفعل ، وهما لا يكونان إلا بارزين ، فاللبس منتف فيهما ، وإنْ حذفا في صلة أو صفة ، فالمحققون لا يجيزون تأكيد المحذوف ولا البدل منه ، فلا يقال : جاءني الذي ضربت نفسه بتقدير ضربته ، ولا : الذي ضربت زيداً بتقدير : ضربته ؛ لمنافاة الحذف لهما ؛ لأن الحذف من مواضع الاختصار ، والتأكيد والبدل من مواضع التطويل والإسهاب .
والوجه الثاني : أن ضمير المرفوع المتصل اختص بذلك لقوة تعلق الفعل به ؛ لأنه كالجزء منه بدليل سكون لام الفعل له ،وأما المنصوب والمجرور فيضعف تعلق الفعل بهما لكونهما منفصلين عنه ، وليسا كالجزء منه ، ولا يلزم من تأكيد ما قوى تعلقه تأكيد ما ضعف تعلقه . وأما توابع (أجمع) و أخوانه ففيها أربعة أقوال :

---

(١) – الآية ١٨٥ من سورة آل عمران

(2) — الآية ١٥٤ من سورة آل عمران ، والقراءة المنسوبة لأبي عمرو برفع كل ، والباقين بنصبها ينظر : السبعة ٢١٧ ، والمبسوط في القراءات ١٧٠ ، ومعاني القراءات للأزهري ٢٧٦/١ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٧٧

المشهور ترتيبها على ما رتبناها ، فيقدم ما هو أدل على معنى الجمعية ، فيقدم بعد أجمع (أكتع) لأنه من تكتعت الجلدةُ إذا تقبضت ، ومن كتع الرجل : إذا انقبض وانضم ،ففيه معنى الاجتماع ، وقيل: من أتى عليه حولٌ كتيعٌ ، أي : تام ، ففيه معنى اجتماع الأيام ، ثم (أبتع) ؛ لأنّه مأخوذ من البتع ، وهو شديد المفصل، والبتع : طول العنق مع شدة مغرزه ، وكل ذلك يدل على اجتماع القوة . ثم (أبصع) من تبصّع العرقُ إذا سال ، ولا يسيل حتى يجتمع ، والمشهور بالصاد ويقال : بالضاد المعجمة وقيل : من الأبضع ، وهو الأحمق لأنه يكون تابعاً لغيره وقيل : هو من التبضيع ، وهو الجمع (١)

وقيل : أنه مأخوذ من قولهم (٢)(إلى متى تكرع لا تبصعُ) أي : لا تروي ، أي : لا يجتمع لك الري

والقول الثاني : لابن كيسان (٣) أنه لابد من تقديم أجمع وما شاركه في الاشتقاق وأما الثلاثة التوابع فلا ترتيب فيها لاشتراكها في بعد التأويل إلى معنى الجمع

والقول الثالث : أنّه يجوز حذف (أجمعين) لكن يجب رعاية الترتيب بين الثلاثة التوابع .

والقول الرابع : أنه يجوز حذف (أجمعين) ، ويجوز تقديم بعض هذه الثلاثة على بعض ، وعلى حذف (أجمعين) قول أعشى ربيعة

---

(1) — اللسان (بضع)

(2) — يضرب للحريص في جمع الشيء ينظر : أساس البلاغة (بضع) ، والصفوة الصفية ٧٣٢/١ ، مجمع الأمثال ٣٧١/١

(3) — تقدم التعريف به ، وينظر : الإنصاف المسألة ٦٣، والمقرب :٢٤٠/١،والرضي ٣٧٦/٢

[٧٢٤]تولوا با الدوابر واتّقونا بنعمان بن زرعة أكتعينا [١]
وقول الآخر[٢]
[٧٢٥]ترى الثور فيها مُدخِلَ الظلِّ رأسَهُ وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ
على التأكيد لضمير الفاعل في (باد) بأجمع

فائدتان :

إحداهما : في تأكيد النكرة ، وهي تنقسم قسمين :
أحدهما : شائع نحو : رجال ودراهم ، ولا خلاف في عدم تأكيده[٣]
والثاني : مؤقت كدينار ، ودرهم ويوم وليلة / ، وفيه مذهبان [٤]: **١٣٩/أ**
مذهب أهل البصرة منع تأكيده ، ومذهب أهل الكوفة جواز تأكيده
حجة البصريين من وجهين :
أحدهما : أنّ النكرة شائعة ليس لها تعيّن يمكن رفع مجازه بالتأكيد كالمعرفة ، وما لا يعرف لا يمكن رفع مجازه[٥]
والثاني : تأكيد النكرات بالمعارف يفضي إلى الجمع بين متنافيين ؛ لأن مدلول النكرة غير معين ، ومدلول المعرفة معين ، وتوارد المعين وغير المعين على مسمى واحد يفضي إلى الجمع بين المتنافيين ، ولذلك لم يجز وصف النكرة بالمعرفة .
حجة أهل الكوفة السماع والقياس :
أمّا السماع فقول الشاعر :

---

(1) – لأعشى ربيعة ، والبيت من شواهد الضرائر الشعرية ٢٩٤، و الهمع :١٤٠/٣

(2) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٨١/١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٨ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٧٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، ودرة الغواص للحريري ٣ ، والهمع ، والخزانة ٣٣٥/٤ ،

(3) – شرح الرضي ٣٧٣/٢

(4) – المسألة (٦٣) من مسائل الإنصاف ٤٥١ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ والرضي : ٣٣٥/١ ، والصفوة ٧٣٤/١ ، وشرح الفية ابن معط للقواس١/ ٧٦٤ ،

(5) – شرح ألفية بن معط للقواس ٧٦٤/١

[٧٢٦]يا ليتني كنت صبياً مرضعا تحملني الذلفاءُ حولاً أجمعا(١)
وقول الآخر(٢)
[٧٢٧]لو كان ذي المريد داراً أجمعا
وقول الآخر (٣)
[٧٢٨]قد صرّت البكرة يَوماً أجمعا
وفي الحديث (٤)" بهيمة جمعاء "
وأما القياس فإن المحدودة تشبه المعرفة لكونها معلومة القدر متميزة في الذهن عن غيرها .
والجواب عن السماع : أنّه محمول على الشذوذ لمخالفته للقياس الجليّ على أن قائل هذه الأبيات مجهول غير معلوم الفصاحة ، وعلى تقدير أن يكون ممن يحتج بشعره فأصله : حولي ، وداري ، ويومي ، فقلبت ياء المتكلم ألفاً ، ونونه لضرورة الشعر .
وأما الحديث : فإنّ (جمعاء) صفة (بهيمة) بمعنى سالمةٍ ، وقيل : بمعنى حامل ، وليس هي تأكيداً (٥).
وأما القياس : فإنها وإن كانت معلومة القدر فلا تخرج به عن العموم المنافي للخصوص .
الفائدة الثانية : إذا اجتمع تأكيدٌ وصفةٌ لزم تقديم الصفة على التأكيد ، خلافاً لابن كيسان ، فإنّه قدم التأكيد على الصفة في قوله : عبد الله نفسه الظريف أخوك
حجة الجمهور : أنّ التأكيد بمنـزلة التكرير ، والصفة من تتمة الموصوف ، ولا يكرر الاسم إلاّ بعد تمامه
حجته : أنّ الصفة تفيد معنى مستقلاً ، والتأكيد لا يفيد زيادة على المؤكد ، فكان تقديم ما لا يفيد زيادة على المؤكد أولى من تقديم ما يفيد زيادة عليه ، ويجوز : زيد ضربت غلامه نفسُه نفسَه ، على التأكيد لزيد ، وللغلام ، وكذا نفسَه نفسَه أو نفسَه نفسِه على تأكيد الغلام والضمير .

---

(1) —، تقدم في الشاهد رقم [ ] ، وينظر الرضي٢/٣٧٣

(2) — لم أعثر على قائله

(3) – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد أسرار العربية ٢٩١ ، والإنصاف ٢/٤٥٥ ، وشرح المفصل ٣/٤٤ ، ٤٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٥ ، والرضي ٢/٣٧٣ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١/٧٦٥ ، والهمع ، والتصريح ٣/٥١٩ ، والخزانة ١/١٨١ ، و٥/١٦٩ ،

(4) — الحديث صححه العلماء ، وقد رواه البخاري في كتاب الجنائز ٧٩ ، ورواه أحمد في مسنده ٢/٢٢٢ ، و٢٧٥ ، و٢٩٢ ، وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ٥٧٥

(5) — الفائق في غريب الحديث : ٣/١٢٧ ، واللسان (جمع) ٨/٥٩

وأما نفسِه نفسِه فيمتتع ؛ لأنّ تأكيد أحدهما يغني عن الآخر ؛ لأنّ الضمير عبارة عن زيد ، وكذا : قام زيد نفسُه نفسُه ، أو نفسه نفسِه ؛ لأن النفس وما يضاف إليه لا يؤكدان .

[البدل]

متنٌ : "البدل تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه ، وهو بدل الكلّ ،وبدل البعض ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، فالأول :مدلوله مدلول الأوّل ،والثاني : جزؤه ، والثالث :بينه وبين ملابسة بغيرهما ،والرابع أنْ تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره [1]"

الشرح (٢): بدل الشيء في اللغة عبارة عمَّا قام مقامه (٣)، وكذلك في اصطلاح النحويين ، والبدل يعني المبدل ، وقال بعضهم في حده " إنه إعلام السامع بمجموع الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح " وهذا في الحقيقة حدّ الإبدال لا حدّ البدل ؛ لأنّ البدل هو الاسم الثاني ، والإبدال عبارة عن جعل الثاني بدلاً من الأول ، فهو الذي ينطبق عليه إعلام السامع بمجموع الاسمين .

وأما حد المصنف فـ"تابع " هو الجنس ، وفصل بـ"مقصود بما نسب إلى المتبوع " التأكيد والصفة وعطف البيان ،وفصل بـ" دونه" المعطوف ،لاشتراكهما في القصد(٤).

---

[1] – الكافية ١٣٧– ١٣٨

[٢] – الكتاب ١٥٠/١ – ١٥٨ ، والمقتضب : ١٦٥/١– ١٦٧ ، و الأصول ٤٧/٢، ٤٨ ، وشرح المفصل ٦٤/٣– ٦٥ ، وشرح المصنف على المقدمة ٦٥٩/٢– ٦٦١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٧٩/٢– ٣٨٦ ، والفوائد الضيائية : ٦٢/٢– ٦٧

[٣] – قال في اللسان (بدل) ٤٨/١١ : " بدل الشيء ، وبديله : الخلف منه ، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان آخر "

[٤] – غير أن المعطوف وإن كان مقصودا بالنسبة فليس مقصودا دون المتبوع بخلاف البدل فإنه مقصود بها دون متبوعه .شرح المصنف ٦٥٩

[أقسام البدل]

والمشهور أنه منحصر في أربعة : بدل الكل من الكل ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، وجعلها بعضهم ثلاثة ، وجعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض (١)، وهو غلط ، على ما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى .

والقسمة تقتضي نوعاً خامساً ، وهو بدل الكل من البعض ، لكن النحاة لا يثبتونه ؛ لأنّه إذا كان الثاني هو المقصود ، وهو عبارة عن الكل ، فلا حاجة إلى ذكر البعض قبله ؛ لعدم فائدته بخلاف بدل البعض من الكل ، فإنّ الثاني ، وهو البعض ، هو المقصود ، ولا تتحقق البعضية إلاّ بذكر الكلّ قبلها ، فلذلك صحّ بدل البعض من الكلّ ، ولم يصح بدل الكل من البعض ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ (١)ظاهره على بدل الكلّ من البعض ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنّ الجنة جنس ، و (جنات عدن) بعض منها ، وقول الشاعر :

:[٧٢٩]رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات (٢)

ظاهره على بدل الكل من البعض ، وليس كذلك بل هو على حذف مضاف ، أي : أعظم طلحة الطلحات ، وأمّا حصره في أربعة فمن وجهين :

أحدهما : أنّه لا يخلو ، أمّا أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول أو لا ، فإن كان فهو بدل الكل من الكلّ ، ولهذا فسد قول / الرماني(٣)في قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴾ (٤) أنّ (كل شيء) بدل من اسم (إنّ)؛ لمغايرة المدلول .

١٣٩/ب

وإن لم يكن مدلول الثاني مدلول الأول ، فلا يخلو ، أمّا أن يكون بعضاً له ، أولا ، فإن كان فهو بدل البعض ، وإن لم يكن بعضاً له ، فلا يخلو ، إمّا أن

---

(١) – مثل لبدل الكل من البعض ابن القواس بنحو : (نظرت إلى القمر فلكِهِ) وقال هو في الحقيقة بدل اشتمال ينظر : شرح ألفية ابن معط للقواس ٨٠٣

(١) – الآية ٦٠ ، ٦١ من سورة مريم

(٢) – قائله عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو في ديوانه ٢٠ ، والبيت من شواهد المقتضب ١٨٨/٢ ، والإنصاف ٤١/١ ، وتخليص الشواهد ٩٨ والهمع ١٥٠/٣ ، والخزانة ٤١٤/٤ ، ١٢٨/١٠

(٣) – نص عليه ابن هشام في مغني اللبيب ٥٢٦ ، ٧٧٩ ، واختاره السيوطي في الهمع ٢٥٨/٢

(٤) – الآية ٤٩ من سورة القمر

يكون بينه وبين الأول ملابسة ، أو لا ، فإن كان بينهما ملابسة فهو بدل الاشتمال ، وإنْ لم يكن فهو بدل الغلط .
والوجه الثاني : أنّه لا يخلو ، إمّا أن يجب رجوع الضمير من الثاني إلى الأول ، أو لا ، فإن وجب فلا يخلو ، إما أنْ يكون مدلول الثاني مدلول الأول أو لا ، فالأول بدل الكل ، والثاني بدل الغلط ، وإنما ذكر بدل الغلط من جملة الأقسام ، وإن كان الغلط لا ثبوت له حتى يذكر ؛ لأن الثاني هو المقصود ، وليس بغلط ، إنما الغلط الأول ، وأضيف إلى الغلط لأنه يذكر بعده ، فصار كالسبب في ذكره ، والبدل يناسب التأكيد والصفة وعطف البيان في تبعية الإعراب ، ورفع مجاز الأول ، وتقويته ، وإيضاحه ، فقد اجتمع فيه ما افترق فيها ،
ويفارقها في أنه يشترط فيها المطابقة للمتبوع في التعريف والتنكير ، ولا يشترط ذلك في البدل ، وإنما اشترط فيها المطابقة ؛ لأنّها تتمة لمتبوعها ، فلزم مناسبتها له .وأمّا البدل ، فإمّا أن يكون في حكم تكرير العامل على مذهب الأخفش والرماني والفارسي وغيرهم من المتأخرين [1]فيظهر أمره ، وتصير كالجملتين ، ولا يلزم التطابق في الجملتين ، وقيل للفارسي : كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل [منه]، وهو من غير جملته ؟ فقال : لما لم يظهر العامل [في المبدل]جاز أن يوضحه ، نظراً إلى اتصال لفظه بلفظه [2].
، وإمّا أن يكون عاملها متحداً على مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي[2]كالتأكيد والصفة وعطف البيان ، إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالذكر ، والأول كالتتمة له ، فلا يلزم مطابقة المقصود بالذكر لتتمته ؛ لنقصان درجتها عن درجته ، وأمّا التأكيد والصفة وعطف البيان فالأول هو المقصود بالذكر ، وهي تتمة له ، فلذلك لزم مطابقتها له لقوته ، ومثال بدل الكلّ من الكلّ ، في التنزيل في بدل المعرفة من المعرفة ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [1]وفي بدل

---

[1] – أي بعامل مقدر من جنس الأول ، وقد اختاره ابن يعيش في شرح المفصل : ٦٧/٣ ، وينظر شرح الرضي ٢٧٩/٢

[2] – ابن يعيش ٦٧/٣ ، والإضافة منه

[2] – الكتاب ٣١١/٢ ، و٣١٨ ، وابن يعيش ٦٧/٣ ، والرضي ٢٧٩/٢

[1] – الآية٦، ٧ من سورة الفاتحة

المعرفة من النكرة الموصوفة ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ [٢]

وفي بدل النكرة الموصوفة من المعرفة ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾ [٣]، وفي بدل النكرة الموصوفة من النكرة الموصوفة ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٞ ﴾ [٤]على قراءة الجر ، وعلى قراءة النصب هما حال من ضمير (التقتا) ، وعلى قراءة الجمهور على حذف المبتدأ ، أي : إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله ، وفئة أخرى كافرة ، وفي بدل النكرة غير الموصوفة من النكرة الموصوفة ﴿ رِزْقٞ مَّعْلُومٞ ۝٤١ فَوَٰكِهُۖ ﴾ [٥] وفي بدل النكرة الموصوفة من غير الموصوفة ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةٗ نُّعَاسٗا يَغْشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمْۖ ﴾ [٥]، ومثلها قول كُثير [٦]:

[٧٣٠]وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمان فشلت

---

[٢] – الآية ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى

[٣] – الآية ١٥ من سورة العلق

[٤] – الآية ١٣ من سورة آل عمران ، وقد قرأ بنصب (فئة) ابن أبي عبلة ، وابن السميفع ، وبالجر الحسن ، ومجاهد ، وحميد وبالرفع مقاتل ، ومجاهد ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣١٤/١ ، والبحر ٣٩٤/٢ ،

[5] – الآية ٤١، ٤٢ من سورة الصافات

[٥] – الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

[٦] – قائله كثير عزة ، وهو في ديوانه ٩٩ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، و٢١٨

، وهو في إبدال النكرة غير الموصوفة من مثلها ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَـٰبًا ﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿٣٣﴾ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴿٣٤﴾ ﴾ [1]

وفائدة البدل في هذه الآيات ، وما شاكلها الدلالة على زيادة البيان للسامع ، وذلك أنّ الإنسان إذا سمع المجمل تشوقت نفسه إلى معرفة بيانه ؛ لأنّ النفوس مجبولة على ذلك ، فإذا سمع بيانه بعد سماعه مجملاً كان ذلك أوقع في نفسه لتشوقه إلى ذلك ، وأمّا إذا سمع المبين فإن النفس لا تعتني به عنايتها بسماع المبين بعد المجمل [2]، فهذا فائدة ذكر الاسمين معاً من غير اكتفاء بذكر الثاني الذي هو محل البيان ، ومن بدل الكل قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ ﴾ [3]؛ لأنّها لا تخلو من هذين النوعين ، وأمّا قوله ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ [4] فيحتمل أربعة أوجه :

أحدها : إبدال (تخاصم) من (حق) .

والثاني : أنّه بدل من موضع (ذلك) .

والثالث : أنّه خبر بعد خبر

والرابع : أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو تخاصم ، وأمّا قوله تعالى ﴿ إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [5] فـ(أخي) بدل من (هذا)

وأمّا بدل البعض من الكل ، فلا بدّ له من ضمير يربطه بالمبدل منه ؛ لكونه غيره ، فأشبه خبر المبتدأ إذا وقع جملة ، فإن لم يكن موجوداً فهو محذوف ، وفي التنزيل منه ﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ ﴾ [1]

---

(1) — الآية ٣١، ٣٤ من سورة النبأ

(2) — شرح الرضي ٣٨٢/٢

(3) – الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(4) – الآية ٦٤ من سورة ص

(5) – الآية ٢٣ من سورة ص ، ومشكل إعراب القرآن

وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [٢] فيحتمل البدل ، وقد حذف الضمير الراجع ، ويحتمل أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول ، و(من استطاع) فاعل المصدر أي : ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، كقوله[٣] :

[٧٣١] أمن رسم دارٍ مربعٌ ومصيفُ

وأما قوله تعالى ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [٤] فـ(من آمن) بدل البعض من الكل ، ويحتمل عود الضمير إلى (الذين / استضعفوا) ، فينقسم المستضعفون إلى مؤمنين وكافرين ، ويكون بإعادة العامل ، ويحتمل عود الضمير إلى (قومه) ، ويكون من آمن بعض القوم ، وهو تفسير للمستضعفين ، فكلهم مؤمنون ، واللام معه لتناسب المفسر ، وهو (لِلَّذِين ٱسْتُضْعِفُواْ) لا لإعادة العامل ، وقال الله تعالى ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [٥] وتقول خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها) على البدل ، و (يداها أطول من رجليها) على أن الجملة حال ، وإذا قلت : ضربت زيداً اليدَ ، والرجل ، والبطن ، والظهرَ ، جاز أن يكون من بدل البعض على حذف الضمير ، وجاز أن يكون من بدل الكل ، ولا يحتاج إلى ضمير ؛ لأنّ طرفي الإنسان يعبر بهما عن جملته ، ولا ينكر ذلك ، فإنك تقول : ضربت زيداً ، فتجعله محل الفعل ، وربما لم يضرب منه إلاّ موضعاً واحداً ، وقالوا

١٤٠/أ

---

(1) – الآية ١٢٦ من سورة البقرة ، والدر المصون ١٠٩/٢

(2) – الآية ٩٧ من سورة آل عمران

(3) — هذا صدر بيت للحطيئة ، وهو في ديوانه ٨١ ، وعجزه

لعينيك من ماء الشؤون وكيف

والبيت من شواهد الإيضاح : ١٨٤ ، وشرح المفصل ٦٢/٦ ، واللسان (رسم) ٢٤١/١٢ ، والخزانة ١٢١/٨ ، ١٢٣ ، ١٢٦

(4) – الآية ٧٥ من سورة الأعراف

(5) – الآية ٢٥١ من سورة البقرة

: مُطرنا السهلُ والجبلُ [1]، بالرفع على البدل ، أي : مطرت أرضنا سهلها وجبلها ، وبالنصب على الظرف ، أو على حذف حرف الجر ، أي : في السهل ، وفي الجبل ، وينبغي أن يطابق جزء البعض (للكل)[2] ، فلا يقال : رأيت الإبل ربعها ، وهي ثلاثة ، ولا ثلثها ، وهي أربعة [2].
وتقول : (بعت طعامَك بعضَه موزوناً وبعضَهُ مكيلاً) على البدل ، ونصب مكيلاً وموزوناً على الحال ، و (بعت طعامَك بعضُهُ مكيلٌ وبعضُهُ موزون) على جعل الجملة حالاً ، والفرق بينهما أنك إذا نصبت على البدل ، فقد أوقعت العقد [4]على البعض منفصلاً من الآخر ، وإذا رفعت أوقعت العقد على جملة الطعام الموصوف بأن بعضه موزون وبعضه مكيل ، وكذلك حكم (مررت بمتاعك [بعضِه] مطروحاً ، وبعضُهُ مطروحٌ [5].
وأمّا بدل الاشتمال ففي تسميته بذلك ثلاثة أوجه :
أحدهما : لاشتمال الأول على الثاني ، فإن زيد اشتمل على علمه وحسنه وثوبه ، في قولك : أعجبني زيدٌ علمُهُ أو حسنُه أو ثوبُه ، ويرد على هذا أعجبني زيد سلطانُه ، فإنّ زيداً لا يشتمل على السلطان .
وجوابه : أنّ الثاني متعلق بالأول ، وأن لم توجد فيه حقيقة الاشتمال ، فيلحق بما وجد حملاً على الأعم الأغلب
والثاني : اشتمال الثاني على الأول ؛ لأنه دائر بين التعلق بالأول كأعجبني زيد غلامه ، والدخول في الأول كأعجبني زيدٌ علمُهُ وحسنُهُ ، ويكفي هذا القدر في معنى الاشتمال ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ حقيقة الاشتمال دخول أحدهما تحت الآخر إمّا حقيقة ، وإمّا مجازاً ، وإنما يتحقق هذا المعنى بالنسبة إلى الأول ، فإنه الذي يتحقق دخول الثاني فيه ، إمّا حقيقةً كالعلم والحسن ،وإمّا مجازاً كالغلام والثوب ؛لأنه لما تعلّق به بجهة الملك صار كالجزء منه
والوجه الثالث : أنّه سمي بذلك للقدر المشترك بينهما ، وهو عموم الملابسة والتعلق ، فإذا قيل : يعجبني زيدٌ عقلُهُ ، فإنّ الإعجاب يتعلق بالعقل القائم بزيد ، ولا ينفك أحدهما عن التعلق والملابسة ، ويرد على هذا التعليل بدل البعض نحو : أعجبني زيد رأسه ، فإنّ الإعجاب يتعلق بالرأس القائم بزيد ،

---

(1) — من أقوال العرب ينظر : الكتاب ١٥٨/١

(2) — في النسخة (للجزء) ولعل ما أثبته هو الصواب ، وينظر : المقتضب ٢٩٢/٤

(٢) — قال المبرد في المقتضب ٢٩٢/٤ " لأنك لم تأت على عدتهم ، فإنما التقدير : منهم كذا ، ومنهم كذا ، لايكون إلا كذلك "

(4) — العقد المراد هنا هو عقد البيع ، وهو فعل البيع ينظر شرح المفصل ٦٤/٣

(5) —ينظر الكتاب ١٥٢/١ ، ١٥٥

فالملابسة والتعلق موجود فيه ، ولكن لا يقدح هذا في اختصاص التسمية ؛ لأن بدل البعض له لقب يختص به ، وهذا البدل يختص بهذا اللقب في الاصطلاح ، وإن وجد معناه في غيره لكون ذلك الغير مخصوصاً بلقب غيره

ولابد لبدل الاشتمال من ضمير يربطه بالأول ؛ لأنه غيره بخلاف بدل الكل ، فإنه عبارة عن الأول ، فلذلك لم يحتج إلى رابط ، وإذا لم يكن الضمير موجوداً فهو محذوف ، وفي التنزيل منه ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [1] وغيره ، وقال تعالى ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ [2] أي : وما أنساني ذكره إلا الشيطان ،و ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ [3] أي : ما أمر الله أن يوصله ، ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [4] بدل من (هو) أي : وما تعميره بمزحزحه من العذاب ، وأمّا قوله تعالى ﴿ قُتِلَ أَصْحَـٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ﴿ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ﴿٥﴾ ﴾ [1]، ففيه وجهان :

أحدهما : أنّ (النار) بدل من (الأخدود) بدل اشتمال ، وفي ضميره وجهان :

أحدهما : أن الألف واللام قاما مقام الضمير ، لمعاقبتهما للإضافة إلى ضمير الأخدود ، أي : ناره .

والثاني : أنّ الضمير محذوف تقديره : ذات الوقود فيه

---

[1] – الآية ٢١٧ من سورة البقرة

[2] – الآية ٦٣ من سورة الكهف

[3] – الآية ٢٧ من سورة البقرة ، وانظر مشكل إعراب القرآن ٨٤/١ ، وفيه " أن في موضع نصب بدل من ما ، وقيل : نصب أن على معنى لئلا يوصل ، وإن شئت في موضع خفض بدل من الهاء في (به) وهو أحسنها "

[4] – الآية ٩٦ من سورة البقرة

[1] – الآية ٤ –٥ من سورة البروج ، وانظر مشكل إعراب القرآن

والوجه الثاني : أنّه بدل كل من كل ، على تقدير حذف مضاف ، أي : أصحاب الأخدود أخدود النار ، ومن بدل الاشتمال قوله تعالى ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾ [٢] وقيل : اللام للعلة ، فيبطل البدل ، وقيل : بمعنى (على) ، فيبطل أيضاً ، وقوله تعالى ﴿ أَن تَبَرُّوهُمْ ﴾ [٢] ﴿ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾ [٣] بدل الاشتمال من (الذين) قبلهم .

وأمّا قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ / أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [٥] فـ(كم) مفعول (أهلكنا) ، والجملة في موضع نصب بـ(يروا) ، و(أنهم) بدل من موضع الجملة ، والتقدير : ألم يروا أنهم لا يرجعون ؟ ألم يروا عدم رجوعهم إليهم ؟ ١٤٠/ب

ومن بدل الاشتمال على حذف العائد قولهم " أوسعني هجراً ، أي : أوسع هجري ، وقولهم " أوسعه حفاوة وطولاً " أي : أوسع حفاوته وطوله ، وقول الشاعر:

[٧٣٢]لقدْ كان في حولٍ ثَواءٍ ثَويتُه تُقَضَّى لُبَاناتٌ ويسأمُ سائمُ [١]

فثواء بدل من حول ، والجملة صفته ، والعائد على المبدل محذوف ، أيْ : ثويته فيه ، وقول الآخر :

[٧٣٣] بلغنا السماء مجدُنا وفعالُنا و إنّا لنرجو بعد ذلك مظهرا [٢]

رفع (مجدنا ، وفعالنا) على البدل من ضمير الفاعل ، ونصبه على المفعول له ، أو على حذف الباء ، وقول الآخر [٣]:

---

[2] – الآية ٣٣ من سورة الزخرف

[2] – الآية ٨ من سورة الممتحنة ، وينظر مشكل إعراب القرآن ٧٢٩/٢ ، وقيل هو مفعول لأجله

[3] – الآية ٩ من سورة الممتحنة

[5] – الآية ٣١من سورة يس

[١] – قائله : ميمون بن قيس الأعشى ، وهو في ديوانه ١٢٧ ، والبيت من شواهد : الأغاني ٢٠٦/٢ ، والكتاب ٣٨/٣ ، والمقتضب ١٦٥/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، والأصول ٤٨/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٥٩ ، وأسرار العربية ٢٩٩ ، وأمالي الشجري ٣٦٣/١ ، وشرح ابن يعيش ٦٥/٣ ، ورصف المباني ٤٢٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٩٠

[٢] – قائله النابغة الجعدي ، وهو في ديوانه : ٦٨ ، والبيت من شواهد اللسان (ظهر) ٥٢٩/٤ التصريح ٦٥٠/٣ ، والخزانة ١٦٩/٣ ، ويروى (علونا على طر البلاد تكرما ...)

[٧٣٤] أحاذر الفقر يوماً أنْ يلمّ بها فيهن كالسير عن لحمٍ على وَضَمِ
فـ(أن يُلم) بدل من (الفقر) ، وقول الآخر :
[٧٣٥]وهمَّ عطفاه يدي أن يتبعا[٤]
أي : همَّ بتبوع عطفيه بيدي .
والفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال من وجهين :
أحدهما : أنّ بدل البعض بأجزاء المبدل منه ، وبدل الاشتمال بالمصادر . وبالأشياء المتلبس بها ، وبهذا علم فساد من جعل بدل الاشتمال من قبيل بدل البعض
والوجه الثاني : أنّ النفس في بدل البعض لا تتشوق إلى غير الأول ، ولا تطلب غيره وأمّا في بدل الاشتمال فإنها تتشوق إلى الثاني ، ولا تقف على الأول ؛ لاقتضاء المعنى لذلك .
وأمّا بدل الغلط فلا يوجد في التنزيل ، ولا في الشعر ؛ لأنّه يصدر عنه سبق اللسان إلى غير المقصود من غير تروٍ ، والتنزيل منزهٌ عن ذلك
وأمّا الشعر فإنّ الشاعر لا ينشد قصيدة حتى يهذبها ، ويجري في الظاهر ، كقولك : ضربتني زيداً ، و ضربتك الحمار ؛ لأن سبق اللسان بالذكر الأول عامداً ثم عرض له رأي في تركه إلى الثاني ، فإنّه يسمى بدلاً غلطاً

---

[٣] – لم أعثر على قائله

[٤] – لم أعثر على قائله

متنٌ : "ويكونان معرفتين ونكرتين ، ومختلفين ، وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت ، مثل : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ ﴾[1] ويكونان ظاهرين ،ومضمرين ،ومختلفين ،ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب مثل :ضربته زيداً "[2]

الشرح [3]: تنحصر مسائل البدل في اثنتين وثلاثين مسألة ، وذلك لأنّ البدل أربعة ، وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير أربعة ، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة ، ثمانية في أربعة باثنين وثلاثين [4].
وأمثلتها مجملة : جاءني زيدٌ أخوك ، وضربت زيداً رأسه ، وأعجبي زيدٌ علمه ، ورأيت زيداً الحمار ، وجاءني رجل غلام لك ، وضربت رجلاً نداً له ، وأعجبني رجل علم له ، وضربت رجلاً حماراً ، وجاءني رجل أخوك ، وضربت رجلاً رأسه ، وأعجبني رجل علمُهُ ، ورأيت رجلاً الحمارَ ، وقام زيدٌ أخوك ، وزيد ضربته إياه ، وضربت زيداً إياه ، وضربته زيداً ، وأعجبني زيدٌ علمُه ، وجهل الزيدين كرهتهما إياه ، وزيد كرهته جهله ، وجهل زيد كرهت زيداً إياه ، وأعجبني زيد الحمار ، وزيد الحمار كرهته إياه ، والحمار كرهت زيداً إياه ، وزيد كرهته حماره ، ونحو : (ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه) ، و(جهل زيد كرهت زيداً إياه) ، و(الحمار كرهت زيدا إياه) [5]إنما يظهر جوازها على مذهب من جعل العامل فيها واحداً لأنّ العائد على المبتدأ من جملته ، وأما على مذهب من جعلها جملتين ، فإن الضمير يكون في غير جملة الأول ، فتبقى الجملة بغير عائد ، فيضعف جوازها ، ولذلك قالوا في نحو : زيد ذهب عمرو وأخوه بمنعها على تقدير تكرير العامل ، لبقاء الجملة الأولى بغير عائد
وأمّا إذا جعل الأخ صفة لعمرو ، وبدلاً على تقدير اتحاد العامل ، فإنها جائزة لكون العائد من الجملة الواحدة .

---

(١) – الآية ١٥-١٦ من سورة العلق

(٢) – الكافية ١٣٨-١٣٩

(٣) – الكتاب ، والمقتضب : ٢٩٥/٤- ٢٩٦ ، و الأصول ٥٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٣ -٧٠ ، وشرح المصنف على المقدمة : ٦٦٢/٢- ٦٦٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٨٧/٢- ٣٩٤ ، والفوائد الضيائية

(4) — شرح القواس على ألفية ابن معط :

(5)— بقي خمسة أمثلة لم تذكر حيث لم يذكر هنا سوى سبعة وعشرين مثالا ، و ربما كان هناك سقط من أثر النسخ وقد يكون أراد أن يتحاشى التكرار إذ يصلح بعضها في سياق بعض ففي ا المثال الأول (جاءني زيد أخوك) يصلح التمثيل على حالتي التعريف والإظهار وكذلك الثاني والثالث والرابع وانظر : الكناش : ٢٣٧/١

وقد ذكرنا ما ورد من السماع في إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من النكرة في المظهر .
وأمّا في المضمر فقد جاء إبدال ضمير الغائب من ضمير الغائب في قوله [1] عليه السلام لعمر : " رضعٌ لا ، ولكنِ انحَرْها إياها " ، وفي بدل الظاهر من ضمير الغائب قول الشاعر[2] :

[٧٣٦]كأنَّ في أذنابهنَّ الشوَّلِ من عَبَسِ الصيفِ قرونَ الأيّلِ

أي : أذناب الشوّلِ ، وقال آخر[3]:

[٧٣٧] على حاله لو أنّ في القوم حاتماً على جوده ما جاد بالماء حاتم

وقال آخر[4]:

[٧٣٨] تمنت غنيٌّ أن يكون لقومها من العز ما يبني سليم محارب

فـ(سليم) يجوز أن يكون بدلاً من (قوماً) ، ومن الضمير كقوله تعالى ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [5] على أحد الأقوال [6].

---

[1] – الحديث رواه أبو داود في المناسك ١/ص ١٥

[2] – ينسب لأبي النجم ، وهو في ديوانه : والبيت من شواهد اللسان (عبس) ٣٧٤/١١ ، ٣٧٥ ، (شول) ٣٣/١١ ، والمخصص ١٢٥/١٦ ، ومقاييس اللغة : (عبس) ٧٣٠

[3] – قائله الفرزدق ، الفرزدق ، وهو في ديوانه ٢٩٧/٢ ، والبيت من شواهد شرح المفصل ٦٩/٣ ، والكناش ٢٣٧/١ ، والصفوة الصفية ٧٧٥/١ ، وشرح شذور الذهب ، والبيت من شواهد اللسان (حتم) ١١٥/١٢ ، وللبيت رواية مختلفة وهي (على ساعة لو أن في القوم حاتما على جوده ضنت به نفس حاتم)

[4] – :لم أعثر على قائله

[5] – الآية ٥٠ من سورة ص

[6]– وعلى قول آخر للمبرد والفارسي وجماعة انظر : مغني اللبيب ٤٧٦/١ ، وعند آخرين أنه عطف بيان أنها حال وليست بدلا وانظر الخصائص ٤١٣/٢

وأعلم أن ضمير المتكلم لا يجوز إبدال الظاهر منه بدل الكل من الكل عند البصريين خلافاً للكوفيين ، فإنهم أجازوا ذلك ، وعبروا عنه بالترجمة على اصطلاحهم في البدل ، فلا يجوز : مررت أبي المسكين ، ولا أبي / زيد ، ولذلك نصب قوله :

١٤١/أ

[٧٣٩] بنا تميما يُكشَفُ الضباب [١]

على المدح والاختصاص ، ولم يجره على البدل من ضمير المتكلم ، وإنما لم يجز ذلك عند البصريين ؛ لأن المقصود من البدل بيان المبدل منه ، وضمير المتكلم في نهاية الإيضاح والبيان ، فلا يحتاج إلى بيان بخلاف ضمير الغائب ، فإنّه يحتاج إلى البيان ، ولذلك يحتاج إلى عوده على ظاهر ليوضحه ، وضمير المخاطب لا يجوز فيه بدل الكل من الكل عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش[٢] ، وحجتهم قوله تعالى ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾ [٣] وقول الشاعر [٤]

[٧٤٠]فلأحشأنَّك مِشْقَصاً أوْساً أويس من الهبا له

فنصب (الذين خسروا) على البدل من ضمير المخاطب ، و (أوساً) على البدل من الكاف ، ولا دليل فيه على ذلك و (الذين) في الآية تحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : النصب على الذم

الثاني : خبر مبتدأ محذوف

الثالث : مبتدأ وخبره (فهم لا يؤمنون)[١]

وأما البيت فيحتمل وجهين :

أحدهما : أنه نصب على المصدر من أسه أوساً إذا أعطاه .

والثاني : أنه نصب على الذم ، وإنما امتنع البدل منه ؛ لأنه في نهاية الإيضاح ، فلا يحتاج إلى بيان .

---

[١] – تقدم في الشاهد رقم [ ] والبيت من شواهد الكتاب ٢٣٤/٢ ، والمقتصد ٩١٣/٢ ، وابن يعيش ١٨/٢ ، والصفوة ٢٤٢/٢،

[٢] – ينظر التصريح ٦٤٧/٣

[٣] – الآية ١٢ من سورة الأنعام

[٤] – ينسب لأسماء بن خارجة ، والبيت من شواهد الخصائص ٧٢/٢ ، والقواس في شرح ألفية ابن معط ٨٠٧ واللسان (حشا ، أوى) ، ومجمع الأمثال ٢١٣/١والمشقص من النصال ما طال وعرض : اللسان (شقص) ٤٨/٧

[١] – ابن يعيش ٧٠/٣

حجة المخالفين : أنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة مع ما بينهما من التفاوت فكذلك يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لاشتراكهما في التعريف وإن تفاوتا فيه .
وجوابه : أنه يستفاد من النكرة فائدة غير موجودة في المبدل منه على مذهب من يشترط وصفها ، وعلى مذهب من لم يشترط الوصف فإنه تحصل من مجموعهما فائدة لا يحصل في الإفراد مع احتياج الأول إلى البيان ، وهو يحصل بالمجموع ، وأما المتكلم والمخاطب فهما غير محتاجين إلى البيان لتناهي إيضاحهما ، ولا يحصل من الظاهر المبدل منهما فائدة غير موجودة فيهما ؛ لامتناع وصفه ؛ لأنه عبارة عن الضمير ، فيؤدي وصفه إلى وصف الضمير ، وهو غير جائز .
وأما بدل البعض والاشتمال فيجوزان في ضمير المتكلم والمخاطب ، كقولك في بدل البعض : اشتريتني نصفي ، واشتريتك نصفك ، وفي التنزيل ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [1] فـ(من) بدل من ضمير المخاطبين ، وأنشدوا على ذلك[2] .

[٧٤١] أوعدني بالسجن والأداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم

على جعل رجلي بدلاً من ضمير المتكلم ، ولكن ليس المعنى عليه بل المعنى أوعدني بالسجن ، وأوعد رجلي بالأداهم ، وفي بدل الاشتمال : أعجبتني علمُكَ وأعجبتك حلمي ، قال الشاعر[3]

[٧٤٢]ذريني أن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعاً

وإنما جاز بدل البعض وبدل الاشتمال دون بدل الكل ؛ لأنّه يستفاد منهما فائدة غير موجودة في الأول ، وهو نسبة الحكم إلى البعض دون الجمع ، وإلى المعنى الملتبس بالأول بخلاف بدل الكل ، فإنه لا يستفاد من الأول ، وقالوا في الغائب صرفت وجوهها أولها .
وأما بدل النكرة غير الموصوفة من المعرفة ، فجائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين ، وبه قال جماعة كعبد القاهر وغيره ، وهو الحق [1]

---

[1] – الآية ٢١ من سورة الأحزاب

[2] – ينسب للعديل بن الفرخ ، والبيت من شواهد مجالس ثعلب ٢٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٠/٣ ، واللسان (٤٦٣/٣) وعد ، والخزانة ١٨٨/٥ ، و١٨٩ ، ١٩٠

[3] – قائله عدي بن زيد ، وهو في ديوانه ٣٥ ، والبيت من شواهد الكتاب ١٥٦/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، ٧٠ ، والعيني ١٩٢/٤ ، والخزانة : ١٩١/٥ ، و١٩٢ ، و١٩٣ ، ٢٠٤

[1] – الارتشاف ٦٢٠/٢

حجة البصريين السماع والقياس :
أمّا السماع ، فقول الشاعر[٢]:
[٧٤٣]فلا وأبيك خيرٍ منك إني ليؤذيني التحمحمُ والصهيلُ
فإنه أبدل (خيراً منك) من المعرفة قبله ، وقول الآخر [٣]
[٧٤٤]أني رأيت بني جَلاّن كُلَّهم كساعد الضبّ لا طولٍ ولا قصرِ
، فإنّه أبدل طولاً وقصراً من (ساعد الضب) ، وهو معرفة
وأما القياس : فإنه يستفاد من مجموعهما زيادة فائدة لا تكون في الإفراد ، كقولك : مررت بأخويك مسلمٍ وكافرٍ
وحجة المانعين : أنّ المقصود من البدل البيان ، ولا يحصل بالنكرة من غير وصف لعدم الفائدة في قولك : مررت بالرجل رجل ، وعجبت من الناصية ناصية ، وإنما صح في النكرة الموصوفة ؛ لحصول الفائدة من الوصف
والجواب عن البيت الأول : أنّ أفعل التفضيل تقرب من المعرفة بتخصصه ، فلذلك أفاد البدل .
وعن الثاني - على تقدير تسليم رواية الجر - : أنه حصلت الفائدة من ذكر الوصف الدال على الضدين .
وعن المثال المذكور : أنّه حصلت الفائدة لكون البدل وصفاً والموصوف محذوف ، فكأنّ النكرة موصوفة ، فلذلك أفاد البدل .
وقد عُلِم مما ذكرنا أنّ بدل المضمر من المضمر ،والمضمر من المظهر يجريان في بدل البعض والاشتمال ، وقد استثنى جماعة هذين القسمين في البدل / لأنّه خفي عليهم تصويرهما ، وقالوا لا تتحقق البعضية والاشتمال في الضمير ، ولم ينظروا أنه بحسب ما يعود عليه .
١٤١/ب
فروع ثلاثة :
الأول في إبدال الفعل من الفعل ، وإذا ترادف اللفظان زمناً ومعنى جاز إبدال الفعل من الفعل بدل الكل من الكل ؛ لأنه لا يتحقق فيه غير ذلك ؛ لأن قضية الترادف تمنع الاشتمال والبعضيّة لأنهما غير الأول ، والترادف يقتضي كون الثاني عبارة عن الأول في المعنى ، وفي التنزيل ﴿ وَمَن

---

[٢] – ينسب لشمير بن الحارث ، والبيت من شواهد النوادر في اللغة ٣٨٢ ، وشرح الرضي ٣٨٢/٢ ، والصفوة ٧٧٤/١ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٨١ ، واللسان (أذن) ١٠/١٣ ،والخزانة ١٧٩،١٨٠/٥ ، و١٨٤

[٣] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الصفوة ٧٧٥/١ ، واللسان (جلل) ١٢١/١١ ، ويروى (إنا وجدنا ..)

يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [١]؛ لأن مضـــاعفة العذاب تلقي الآثام ، وقال الشاعر [٢]

[٧٤٥]متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلا ونارا تأججا

وقال آخر [٣]:

[٧٤٦]أن عليّ الله أن تبايعا تؤخذ كَرْهًا أو تجيء طائعا

فأبدل (تؤخذ) وما بعده من (تبايعا) لأن المبايعة تتضمن الكره والطوع ، وتقول : من يأتني يمش أكرمهُ ، ومن يضحك يتلألأ وجهه أعطه ، ومن يقم ينهض أقم معه .

وأما إذا لم يكن الثاني من معنى الأول فإنه يمتنع البدل ، ويكون مرفوعاً في موضع الحال كقولك : من يأتني يضحكُ أكرمْهُ ، ومن يأتني يقرأ أحسن إليه ، وقال الحطيئة :

[٧٤٧] متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها موقد [١]

وأمّا قول زهير :

[٧٤٨]فلا تكتمن الله ما في نفوسكم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم[٢]

يؤخر فيوضع في كتاب فيدّخر ليوم الحساب أو يعجل فينقم

فزعم بعضهم أن (يؤخر) مجزوم على البدل من (يعلم) ؛ لأن تأخيره ووضعه في كتاب وادخاره أو تعجيله ، والانتقام يتضمنه العلم في المعنى ، وإن كان بخلاف الظاهر ، وقيل : ليس ببدل لعدم موافقة المعنى ، ويحتمل جزمه وجهين :

أحدهما : أنّه جواب النهي على مذهب الكسائي .

والثاني : أنّه سكّنه لضرورة الشعر .

وقد تبدل الجملة من الجملة إذا اتفق معناهما كقول الشاعر

[٧٤٩] ذكرتك والخطيّ تخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمرُ [٣]

---

[١] – الآية ٦٨- ٦٩ من سورة الفرقان

[٢] – ينسب لعبد الله بن الحرّ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢ وسر الصناعة ٦٧٨ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠ ، والصفوة ٧٨٣/١ ، و الهمع ١٥٣/٣ والخزانة ٩٠/٩-٩٩

[٣] – لم أعثر على نسبة للبيت ، وهو من شواهد الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتبصرة والتذكرة ١٦٢ ، وابن عقيل ٥١١ ، والتصريح ٦٥٣/٣ ، والخزانة ٢٠٣/٥ ، ٢٠٤

[١] – قائله الأعشى ، وهو في ديوانه ٥١ والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٥/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٦٧ ، واصلاح المنطق ، والخزانة ٢١٠/٥

[٢] – قائله زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ١٨ ، وتاج العروس (كتم)

فإن الجملة الاسمية في موضع الحال ، والفعلية بدل منها في موضع الحال أيضاً لأنها بمعناها ، ويبدل الحرف وما يتعلق به من الحرف وما يتعلق به ، كقولك سألت عن الناس عن حالهم .[٤]

الفرع الثاني : اختلف النحاة في المبدل منه هل ينوي به الطرح أو لا ؟

فذهب المبرد[٥] إلى أنه في حكم الطرح ؛ لأنّ الثاني هو المقصود بالإخبار ، وذلك ظاهر في بدل البعض وبدل الاشتمال ، وكذلك في بدل الكل ؛ لأن الثاني يستقل بالفائدة والبيان من غير حاجة إليه بخلاف الصفة والتأكيد وعطف البيان فإنّ الأول هو المقصود ، وهي واردة بعده ؛ لتقويته وإيضاحه .

وذهب الجمهور [٦]إلى أنّه لا ينوي به الطرح ، وحجتهم السماع والقياس

أمّا السماع فقول الشاعر [١]

[٧٥٠]وكأنه لهقُ السَّراة كأنه ما حاجبيه مُعيَّن بسوادِ

فما زائدة ، و(حاجبيه) بدل من اسم (كأنّ) ، و (معين) خبرها ، فلو كان الهاء في نية الطرح لصار التقدير : كأن حاجبيه معين بسواد ، فيؤدي إلى الإخبار عن المثنى بالمفرد ، وقول الآخر [٢]:

[٧٥١]إنّ السيوف غدوّها ورواحَها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

فـ(غدوها) و(رواحها) بدل من (السيوف) ، وهما مذكر[ان] ، و (تركت) خبر إنّ ، فلو كان (السيوف) في تقدير الطرح لم تلحق بالتأنيث في الخبر .

وأمّا القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنه لو نوى بالأول الطرح لما صحت كل مسألة تحتاج إلى ضمير إذا أبدل ظاهر من ذلك الضمير ، أو ما يتعلق بالضمير نحو : جاءني الذي مررت به زيد وقوله تعالى ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ [٣]

---

[٣] – ينسب لأبي العطاء السندي ، وهو من شواهد شرح المفصل ٦٧/٢ ، ومغني اللبيب ، وشرح شواهد المغني

[4] – المقتضب ٢٩٦/٤

[5] – المقتضب ٣٩٩/٤ ، وفيه صرح المبرد باختيار مذهب سيبويه ، وهو عدم اطراح المبدل منه ، وقد حقق هذا الشيخ عضيمة ، وينظر الارتشاف : ٦١٩/٢

[6] – الارتشاف ٦١٩/٢

[1] – نسب : للأعشى ، وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الكتاب ١٦١/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، وشرح الرضي : ، والصفوة ٧٧٣/١ ، واللسان (عين) ٣٠٢/١٣ ، والهمع ٢٤٨/٣ ، والخزانة ١٩٧/٥ ، ١٩٨

[2] – قائله الأخطل ، وهو في ديوانه ٣٢٩ ، والبيت من شواهد القواس ٨٠٠ ، واللسان ٦٠٩/١ ، والخزانة ١٩٩/٥

[3] – الآية ٢٧ من سورة البقرة

)وقولك : (زيد رأيت أباه عمراً ، وبكراً رأيت غلامه رجلاً صالحاً) على البدل من الأب ، والغلام .
والوجه الثاني : أنّ الثاني وإن كان هو المقصود بالبيان ، فالأول مقصود أيضاً لقصد الإجمال ثم البيان بعد الإجمال ، فيكون ذلك أوقع في نفس السامع من ذكر المبين من غير إجمالٍ .
والجواب عن البيت الأول من خمسة أوجه :
أحدها : أنّ معيّناً مصدر كالممزق ، فيصح الإخبار به عن التثنية نظراً إلى عمومه
والثاني : أنه على حذف مضاف ، أي : ذو معين
والثالث : أنّه قد يخبر عن المثنى بالمفرد عند عدم اللبس ، كقول الشاعر [١]

[٧٥٢]لمن زحلوقة زُلّ بها العينان تنهلّ

وقول الآخر:

[٧٥٣]وكأنّ في العينين حب قرنفل أو سنبلاً كحلت به فانهلّتِ[٢]

فأعاد ضمير المفرد على التثنية ، وهو يناسب الإخبار عن التثنية بالمفرد
والرابع : أنّ النقض مشترك ، ويقال : كيف يبدل المثنى من المفرد ؟
ويجاب عن الخبر بما يجاب عن البدل ، وهذا ضعيف لأنّ هذا من بدل البعض من الكل ؛ لأن (الحاجبين) بعض المبدل منه ، وأما الإخبار عن المثنى بالمفرد فإشكاله قائم .
والخامس : أنه وإن كان في تقدير الطرح فهو مذكور ، وللذكر حصة في الفائدة وعن الثاني من وجهين :
أحدهما / أنّ الغدو والرواح اكتسبا من ضمير (السيوف) التأنيث كقولهم " ذهبت بعض أصابعه " ١٤٢/أ
والثاني : أنّ الأول وإن كان في نية الطرح إلاّ أن الذكر له حصة في الفائدة ، فجاز اعتباره نظراً إلى ذكره ، وعن الأول من وجهي القياس من وجهين :
أحدهما : أنه في نية الطرح في الأعم الأغلب ، ولا يقدح ما عرض من المانع في بعض الصور ، نظراً إلى الأعمّ الأغلب .

---

(١) – قائله : امرؤ القيس بن حجر ، وهو في ملحق ديوانه ٤٧٢ والبيت من شواهد المحتسب ١٨٠/٢ ، واللسان (زلل) ٣٠٦/١١ ، والخزانة ٥٥٢/٧

(٢) –قائله سلمى بنت ربيعة ، والبيت من شواهدالنوادر لأبي زيد : الصاحبي ٢٥٣ ، وتذكرة النحاة ٣٥٨ ، واللسان (هلل) ٧٠٢/١١ ، والخزانة ٥٥٣/٧ ، ٥٥٥ ، والزحلوفة آثار تزلج الصبيان (زحلف) اللسان ١٣١/٩

نظيره أنّ الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب ، ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء ، فإنها لا تفيد إحداهما من غير الأخرى

والوجه الثاني : أن الأول في نية الطرح فيما يتعلق بالفائدة ، وفي تقدير الثبوت فيما يتعلق باللفظ ، وعود الضمير يتعلق باللفظ لا بالفائدة ، فلذلك روعي جانب اللفظ ،وأمّا قوله تعالى ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾ [1]فلابد من حذف الضمير الأول عند التقدير ؛ لأن المصدر مضاف إلى الضمير القائم مقام الفاعل أي : ما أمر الله بوصله ، فلا يمكن الجمع بين الضميرين .

وعن الوجه الثاني من وجهي القياس : أنّ الثاني لما كان هو المقصود بالذكر كانت المعاملة معه لاستقلاله بالحكم من غير احتياج إلى الأول في المعنى ، ولهذا المعنى ، قلنا : إنه في تقدير الطرح .

الفرع الثالث : إذا ذكرت عدداً جاز إجراؤه على ما قبله بدلاً ، وجاز قطعه عن إعراب الأول إلى الرفع كقولك : رأيت خمسةً زيداً ، وعمراً ، وجعفراً ، وبكراً ، وخالداً ، ورأيت خمسةً زيدٌ ، وعمرٌ ، وبكرٌ ، وخالدٌ ، وجعفر على تقدير : منهم زيدٌ ، إذا جعلته مبتدأ ، أو بعضُهم زيدٌ ، إذا جعلته خبراً ، أما إذا لم تستوف العدد كقولك : رأيت أربعة زيد وعمرو ، فالقطع لا غير ، [2]إذ لا يمكن البدل من بعض العدد دون بعض ، وعليه قول الشاعر

[٧٥٤]توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العامُ سابعُ[3]

رماد ككحل العين لا استبينه ونؤي كجذم الحوض أثلم خاشعُ

، فرفع ؛ لأنّ (الآيات) جمع ، والرماد والنؤي اثنان ، ومن نصب أراد بالآيات اثنين ، وإن كان بلفظ الجمع على رأي من جعل أقل الجمع اثنين

واعلم أنّ الاسم الموصول لا يوصف ، ولا يؤكد ، ولا يبدل منه ، ولا يعطف عليه حتى يتم بصلته ؛ لأنه مع صلته كالكلمة الواحدة ، فلا تجري عليها التوابع إلا بعد تمامها ، فأما قول الشاعر[4]

---

[1] – الآية ٢٥ من سورة الرعد

[2] — تقدمت هذه الأمثلة وينظر المقتضب ٢٩٢/٤

[3] – قائله : النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣١ ، والبيت من شواهد الكتاب ٨٦/٢ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ ، والصاحبي ١١٣ ، واللسان (عشر) ٥٦٩/٤ ، والتصريح

[4] — لم أعثر على قائله

[٧٥٥] إن السلام على المتوج جعفرٍ تاجَ الخلافةِ بالمكارم مرتدي
فـ(تـاجَ الخلافـة) منصـوب بفعل لأنّ[جعفر] البدل مـن (المتـوج) ، ولـو رفع (جعفر) على البدل من الضمير لم يحتج إلى تقدير ناصب ،
وأما قول الآخر[١]
[٧٥٦]لسنا كمن حلّت أيادٍ دارها تَكريتَ ترقبُ حَبَّها أن يُحصَدَا
فإنّ (أياد) بدل من (مَنْ) ، و(دارها) منصوب بفعل دل عليـه (حلـت) ، أي : نزلـت أو سكنت ، ولا يكـون منصـوباً بحلّـت ؛ لـئلا يبـدل قبـل تمـام الصلة ، وفي (حلّت) ضمير عائد إلى (مَنْ) ، والتقدير : لسنا كأيـاد حلـت دارها تكريت ؛ لأن الغرض التشبيه بأياد ، ولو جعل (أياد) فاعل (حلّت) ، وضمير (دارها) يرجع إلى (من) لا إلـى (أيـاد) لبطـل معنـى التشـبيه بـ(أياد) ، وصار المعنـى : لسنا كالقبيلـة التـي حلّـت أيـادٌ دارَهـا ، والمعنـى على التشبيه بأياد لا بقبيلة مجهوله ، فلذلك لزم جر (أياد) على البدل مِنْ (مَن) و (تكريت) بدل من (دارها) بدل كل ، و (إن يُحصد) بدل مـن (حبها) بدل الاشتمال .
ويحكى أن أبا الفتح سأل أبا الطيب[٢] عن تعلق (بأن تسعدا) من قوله
[٧٥٧]وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشقاه ساجمه
فقال : بالوفاء ، فقال : فقد فصلت بين الصلة والموصول ؛ لأنّك قد أخبرت عنـه ، فقـال : قد جـاء فـي الشـعر ، وأنشد البيت المتقدم ، وخفـي عليـه أنّـه يحتاج إلى التأويل ، وكذا (بيته) يتعلق بما دل عليـه المصـدر ، أي : تفيـان بأن تسعدا ، وإذا قلت : (زيد وجهـه حسن ، وعمـرو مالـه كثير) جـاز أن يكون الاسم الثاني بدلاً فيكون الخبر مفرداً ، و جاز أن يكون مبتدأ ، فيكـون الخبر جملة ، وتظهر فائدة ذلك في (كان) وأخواتها ، و(ظننت) وأخواتها ، وفي الجمع ، فتقول على تقدير البدل : كـان زيد وجهـه حسنٌ، وظـن زيـد ماله كثيرٌ ، وعلى التقدير الثاني : عدم البدل كان الزيدون وجوههم حسنةٌ) ؛ لأنّ الخبر جملة ، ويجوز حمل الأول على اللفظ والمحل كقولك : عجبت من قيام زيد أبي القاسم وأبو القاسم ، وعجبت من وقع أبيات زيد بعضـها على بعض وبعضها /على بعض

١٤٢/ب

---

[1] – قائله : الأعشى ، وهو في ديوانه ٢٨١ ، والبيت من شواهد الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، ومغني اللبيب ٧٠١ ، واللسان (كرت) ٧٨/٢

[2] – ديوان المتنبي ٢٥٤ ، وينظر أمالي الشجري ٢٩٩/١ ، ومغني اللبيب ٧٠١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٦٧/٧

[عطف البيان]

متن : " عطف البيان تابعٌ غيرُ صفةٍ يوضّحُ متبوعَهُ / مثل : " أقسم بالله أبو حفصٍ عمر [١] ، وفصله من البدل لفظاً في مثل : [١]أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ"[٢]

١٤٣/أ

الشرح [٣]: لم يفرد له سيبويه باباً بل ذكره في ضمن الأبواب ، ولم يذكره جماعة من النحاة، [٤]وسمي عطفاً ؛لأنّه اسم جامد كعطف النسق ،وسمي بياناً ؛ لأنّه يبيّن الأول .

وأمّا حدّه ، فـ" تابع " هو الجنس ، " غير صفة " فصل به الصفة ، و" يوضح متبوعه " فصل به بقية التوابع ، إذ لا يشاركه في إيضاح المتبوع غير الصفة ، وهو يشبه الصفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه :

أما أوجه المشابهة :

فأحدها : أنه يبيّن المتبوع كبيان الصفة .

والثاني : أنّ حكمه حكم الصفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث : أنه يطابق متبوعه في التعريف [و التنكير] كالصفة .

والرابع : أنّه لا يجري على مضمرٍ كالصفة [٥] .

وأمّا أوجه المفارقة :

فأحدها : أنّ الصفة بالمشتق غالباً ، وهو بالجوامد .

والثاني : أن عطف البيان يختص بالمعارف ، والصفة تكون للمعرفة والنكرة ، وذكر بعضهم أنّه يكون في النكرات أيضاً

والثالث : أن حكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف ، أو مساوية له ؛ لأنها تستمد من الفعل ، بدليل تحملها الضمير ، فلذلك انحطت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التنكير ، ولا يشترك ذلك في عطف البيان ؛ لأنه غير

---

[1] – سيأتي تحقيق هذا البيت عند ذكره في الشرح

[٢] – الكافية ١٤٠– ١٤١

[٣] – المقتضب ٢٢٠/٤ : ، و الأصول ٤٥/٢– ٤٦ ، والإيضاح على المفصل : ٤٥٣/١– ٤٥٤، وشرح المفصل ٣ /٧١ ، ٧٢ ، و شرح المصنف على المقدمة : ٦٦٧/٢– ٦٧٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٢– ٣٩٦، والفوائد الضيائية ٦٨/٢– ٧٠

[٤] – قال القواس " وكذلك الكوفيون " ٧٦٩/١

[٥] – القواس ٧٦٩/١

مستمد من فعل حتى تنحط رتبته للنظر إلى الفعل،بدليل(مررت بأخيك زيد) فإن زيداً أخص من الأخ.
والرابع : أن الصفات يجوز فيها القطع ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان ، لعدم المدح والذم المقتضي للقطع .
وهو يشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ، ويفارقه من أربعة أوجه :

أما أوجه المشابهة :
فأحدها : أنه عبارة عن الأول كبدل الكل
والثاني : أنه بالجوامد كالبدل
والثالث : أنه قد يكون أخص من متبوعه ، وأعم منه كالبدل
والرابع : أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقوله :
[٧٥٨] يا نصر نصر نصراً [١]
كالبدلِ . وأما أوجه المفارقة :
فأحدها : أن عطف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .
والثاني : أنّ عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف على المشهور بخلاف البدل فإنّه يبدل المعرفة من النكرة وبالعكس
والثالث : أنّ عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل
والرابع : أنّ البدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .
وإذا تقرر ذلك فقد نقل مذهبان آخران :
أحدهما : أنّه صفة لإيضاحه للمتبوع كإيضاح الصفة ، وإن كان جامداً قياساً على اسم الإشارة ، ولهذا قال بعضهم [١]: " اسم الإشارة إذا وقع صفة فهو عطف بيان في الحقيقة ؛ لاشتراك الصفة وعطف البيان في إيضاح المتبوع " .
والمذهب الثاني : أنّ عطف البيان قد يكون بالمشتق ؛ لأنّه نوع من الصفة ، والصفة قد تكون بالجامد والمشتق .
ولنفرع على المذهب ، وهو مفارقته للصفة والبدل ، فنقول : وضعه لإيضاح المتبوع مثل قول الشاعر[٢] :

---

[١] – تقدم برقم ، و سيأتي كذلك برقم

[١] – في مثل : يا هذا الرجل ذا الجمة) ، وقد ذهب إلى ذلك سيبويه في الكتاب ١٨٨/٢

[٢] – اختلف في قائله ، فقيل : عبيد الله بن كيسبة النهدي ، وقيل رؤبة بن العجاج ، والأول هو الصحيح عند البغدادي ، لتأخر حياة رؤبة عن حياة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والبيت من شواهد المفصل ١٢٢، وابن يعيش

[٧٥٩] أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم إنّ كان فجر

فإنّ (عمر) أشهر من (أبي حفص) ، وينـزل في إيضاحه للمتبوع منـزلة الكلمـة الغريبـة إذا فسرت بأوضـح منهـا كـ(الغضـنفر) إذا فسر بالأسـد ، وأكثر ما يكون بالكنى والأعلام ، وذلك عند اشتراك جماعة في كنية واحدة ، كأبي علي إذا اشترك فيها عبد الله ، وعبد الرحمن ، وعبد الرحيم ، فإذا قلت : جاءني أبو علي عبد الله ، أو عبد الرحمن ، أو عبد الرحيم رفعت الاشتراك الواقع في الكنية ، وكذلك العكس إذا اشترك جماعة في اسم كعبد الله ، واختلفت كُناهُم كأبي علي ، وأبي محمد ، وأبي الفضل ، فإذا قلت : جاءني عبد الله أبو علي ، وأبو محمد ، وأبو الفضل رفعت الاشتراك الواقع في العلم .

وقال المصنف [٣] " لا يشترط أن يكون أوضح من متبوعه ؛ لأن متبوعه هو المقصود بالنسبة ، وهو المقصود بالإيضاح ، وقد يحصل الإيضاح عند الاجتماع ، وإن كان الأول أوضح كما في الصفة ، ولكونه رافعاً للاشتراك إذا قلت : (جاءني أخوك زيد) إن كان للمخاطب أخوةٌ ، فزيد عطف بيان لرفعه الاشتراك الواقع في الأخوة ، وإن لم يكن له إلا أخ واحد ، فـ(زيد) بدل لعدم رفع الاشتراك ، وفي التنـزيل منه ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ﴾ [١] ، قال ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [٢] ، و ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَـٰرُونَ نَبِيًّا ﴾ [٣]

وقد يأتي عطف البيان عند التباس الوصف كقولك : جاءني الفقيه زيد / فإنّه لما التبس وصف الفقيه بيَّن بزيد . ١٤٣/ب

وقد يأتي عند التباس الموصوف كجاءني زيد أخوك ، فإنه احتيج إلى عطف البيان لالتباس الموصوف ، وهو زيد ، وعطف البيان قائم مقام الوصف ، فإذا قلت : يا أ خانا زيداً ، إن جعلت (زيداً) عطف بيان لم يجز فيه إلا

٧١/٣ ، وشرح الرضي ٣٩٥/٢ ، والخزانة ٣٥١/٢ ، والتصريح ١٢١/١ ، والفوائد الضيائية٢/ ٦٩، واللسان (فجر) ٤٧/٥

[3] — شرح المقدمة الكافية : ٦٦٨/٢

[1] – الآية ٦٥ من سورة الأعراف

[2] – الآية ٨٥ من سورة الأعراف

[3] – الآية ٥٣ من سورة مريم

النصب كالوصف ، وإن جعلته بدلاً لم يجز فيه إلاّ الضم ؛ لأنّ البدل في حكم تكرير حرف النداء[٤] ، وكذلك : (يا أيها الرجلُ زيد) ، إن جعلته عطف بيان نونته ، وإن جعلته بدلاً بنيته على الضم ؛ لأنّ الرجل المبدل منه هو المنادى في الحقيقة .

ومنهم من قال : يتعين جعله عطف بيان ؛ لأن بدل الكل يصح وقوعه موقع الكل المبدل منه ، و لا يصح وقوع (زيد) موقع (رجل) .

وأما : مررت بالضارب الرجل زيد) فإنه يتعين جعل (زيد) عطف بيان ؛ لامتناع (الضارب زيد) عند الجمهور خلافاً للفراء [٥]، ومثله رواية سيبويه الجر [في]قول الشاعر :

[٧٦٠] أنا ابن التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقُوعا [٦]

يتعين جر (بشر) على أنه عطف بيان لـ(البكري) عند الجمهور ؛ لكون البدل في حكم تكرير العامل ، وروى المبرد[١] (بشراً) بالنصب على البدل على المحل ، وأنكر الجر ، وليس بمنكر ؛ لأنّ سيبويه[٢] سمعه ممن يوثق به من الفصحاء ، ولا يأباه القياس ؛ لأن عطف البيان ليس في حكم تكرير العامل على الأصح ، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع بدليل [٣]" رب شاةٍ و سخلتِها " ، و" يا أيها الرجل ذو الجُمّة " وهذه العلّة تصحح البدل أيضاً .

ولكون الأول في عطف البيان هو المقصود ، وفي البدل الثاني هو المقصود إذا قال الولي : زوجتك بنتي فاطمة ، وكانت عائشة ، إذا جُعلت عطف بيان لبنتي صحّ النكاح ؛ لأن الغلط في البيان ، والمقصود لا غلط فيه ، وإذا جُعلت بدلاً لم يصح النكاح ؛ لأن الغلط وقع فيما هو المقصود ، وهو الثاني ، وينبغي للفقيه أن يتبع هذا التحقيق ، ولا ينكره .

وأمّا قول رؤبة :

[٧٦١]إني وأسطارٍ سُطرن سطرا لقائل يا نصر نصرٌ نصرا [٤]

---

(4) — انظر الكتاب ١٨٤/٢ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، والصفوة الصفية ٧٤٢/١

(5) — شرح الرضي ٣٩٥/٢

(6) – ينسب للمرار بن سعيد الأسدي ، والبيت من شواهد : الكتاب ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، وابن الحاجب على المقدمة الكافية ٦٦٩/٢ ،والرضي ٣٩٥/٢ ، والفوائد الضيائية ٧٠/٢ والقواس ٧٧١/١ ، والتصريح : والخزانة ٢٨٤/٤ ، و١٨٣/٥ ، ٢٢٥

(1) — لم أجده في المقتضب أو الكامل ، وهو منسوب للمبرد في القواس ٧٧٢ ، والخزانة للمبرد ٢٨٤/٤،

(2) —قال سيبويه في الكتاب ١٨٢/١ : " سمعناه ممن يرويه عن العرب ، وأجرى بشرا على مجرى المجرور "

(3) — الكتاب ٥٥/٢

(4) –تقدم في الشاهد رقم [ ]، وكذلك في الشاهد [ ] وينظر: المقتضب ٢٠٩/٤ ، والقواس ٧٧٠/١

فيروى على ثلاثة أوجه :
أحدها : يا نصرُ نصرٌ نصراً .
والثاني : يا نصر نصرٌ نصراً .
والثالث : يا نصر نصرا نصرا ،
وفي المنصوب وجهان :
أحدهما : أنه عطف بيان على المحل كالوصف على المحل
والثاني : أنه منصوب على المصدر .
وأما المرفوع فإنه عطف بيان على اللفظ ، ولذلك نونه ، ولو كان بدلاً لم ينونه،
وأما من لم ينونه ، فيحتمل البدل والتأكيد اللفظي ، وقال أبو عبيدة [١]: " رواية الصاد في الأخيرين تصحيف ، وإنما هما بالضاد المعجمة ، وهو منصوب على الإغراء ؛ لأنه يخاطب نصر بن سيار[٢] ، ويغريه بحاجبه ، واسمه نضْرٌ ؛ لأنّه حجب رؤبة [٣].

---

[١] – شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٣

[٢] – نصر بن سيار بن رافع من أمراء خراسان للدولة الأموية في مطلع القرن الثاني الهجري (ت ١٣١هـ) ترجمته في الخزانة : ٢٢٣/٢

[٣] – رؤبة بن العجاج صاحب الرجز المتقدم ، وينظر : مجاز القرآن ، والصفوة الصفية ٢١٠/٢

[المبني من الأسماء]

متنٌ : " المبني : ما ناسب مبنيَّ الأصلِ ، أو وقعَ غيرَ مُرَكَّبٍ ، وحُكْمُهُ أَنْ لا يختلفَ آخِرُهُ لاختلافِ العوامِلِ (في أوله) [١]، وألقابُهُ ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ ، وهي : المضمرات ، وأسماءُ الإشارة ، والمركبات ، والموصولات ، والكنايات ، وأسماء الأفعال ، والأصوات ، وبعض الظروف ."[٢]

الشرح [٣]: البناء في اللغة عبارة عن : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت [٤]، وهو حقيقة في الأجسام ، ومجاز في غيرها ، وفي الخبر[٥] ﷺ أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضاً ﷺوهو في صناعة النحو منقول من هذا ؛ لمناسبته له في اللزوم والثبوت .

وقياس قول من قال : " إنّ الإعراب معنىً يُعرفُ بالقلب دون اللفظ ، وهو الاختلاف ، أن يقول : إن البناء معنى يعرف بالقلب دون اللفظ ، وهو اللزوم ،

ومن قال : إنّ الإعراب عبارة عن الحركات المنتقلة " أن يقول : إن البناء عبارة عن الحركات والسكون المتصفة باللزوم .

ولما فرغ المصنف من المعرب شرع في المبني ؛ لأنه قال أولاً :وهو:معرب ومبني .

وأما حد المبني فـ"ما " هي : الجنس يشمل المبني وغيره ، و" ناسب مبنى الأصل " فصل المعرب ، ويدخل فيه ما انتفى إعرابه ؛ لانتفاء سبب الإعراب مع قبوله للإعراب عند وجود السبب ، فلما قال : " أو وقع غيرَ مُركبٍ " فصله ، و (أو) هاهنا تفيد التنويع والتفصيل لا الشك ، فلذلك لم يقدح في صحة الحد ، والمعنى : أنّ المبني يتنوع ، فقد يكون البناء لمانع

---

[١] – كذا في النسخة ، و في الكافية وشرحها للمصنف " لفظا أو تقديرا "

[٢] – الكافية ١٤٢، وقد اختلف فيها ترتيب المبنيات

[٣] – الكتاب :٢٢/١ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والأصول ٤٦/١ ، ٤٧ ، وابن يعيش ٧٩/٣– ٨٤، شرح الكافية للمصنف : ٦٧١/٢–٦٧٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٧/٢– ٤٠٠: ، و الفوائد الضيائية : ٧٢/٢ ، و

[٤] – اللسان : (بنى) ٩٤/١٤

[٥] – الحديث صحيح رواه مسلم ١٩٩٩/٨ ، والبخاري في باب الصلاة ٨٨ ، مع اختلاف يسير في اللفظ ، وأخرجه الترمذي ١٨ والنسائي في الزكاة ٦٧ ، وابن حبان وغيرهم

مع وجود سببه ، وقد يكون لانتفاء سبب الإعراب ، ومثال الأول : قام هؤلاء ، ومن أبوك ؟ ، ومثال الثاني واحد اثنان ثلاثة ، و (با) (تا) (ثا) ، وكذلك ما تعدد تعديداً من غير تركيب .

وإنما لم يقل في حد المبني " ما لا يختلف آخره لاختلاف العوامل ؛ لأنّ عدم اختلاف الآخر يتوقف على معرفة كونه مبنياً / ، ومعرفة كونه مبنياً تتوقف على عدم اختلاف الآخر ، فيفضي إلى الدور ، كما ذكرنا في المعرب .

١٤٤/أ

وقوله " ناسب مبنى الأصل " : الحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر المواجهة عند البصريين [١]، وقد تكون المناسبة بغير واسطة كأسماء الأفعال ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، ولات ، وقد تكون بواسطة كالمضاف إلى المبني ، والمنادى المبني ، ونحو : يا فساقِ ، فبغير واسطة مناسبة قريبة ، وبواسطة مناسبة بعيدة .

وأما البناء فحده "لزوم آخر الكلمة حركة وسكوناً ، قال النحويون[٢] : " الأصل في الأسماء الإعراب ؛ فيحتاج ما خرج عن الأصل إلى علة .

قال بعض العلماء " ولا حاجة إلى ذلك ؛ لأنّ المعرب : ما تكلم به أول من تكلم بالعربية ، ونقلها من اللسان القديم الذي كان غير معرب .

والمبني : ما بقي على أصله غير مصلح ، ولذلك سمي معرباً ، من التعريب ، وهو نقلُ لغةٍ ، وإصلاحها إلى لغة أخرى

ويقوى ما ذكر أنهم يعللون بتضمن معنى الحرف ، أو بشبه المبني ، وهذه العلة تقتضي وضع الحرف ، ووضع المبني قبل وضع الاسم المبني ؛ لأنّه لو لم يتقدم وضعهما لما تحققت علة البناء في المبني ؛ لعدم تصورها قبل تصور الاسم الذي بني لأجلها ؛ لأنّه من أول وضعه مبني ، فلابد من نظر الواضع إلى سبب البناء قبل المبني حتى تضعه على البناء .

والجواب عن القدح في قول النحاة : أنّ قوله "إن المعرب : ما تكلم به أول من نطق بالعربية ، والمبني : ما لم ينطق به معرباً بل بقي على أصله"ضعيف لوجهين :

أحدهما : أن المبني في لغة العرب منه ما يفيد الاختصار والإيجاز لعمومه ، نحو : أسماء الشرط والاستفهام ، وهذا المعنى معقول في لغة العرب ، فلا حاجة بأن يقال بأنه من اللسان القديم الذي لم يصلحه الناطق بالعربية .

---

[١] – إشارة إلى أن ما كان مبنيا عند البصريين قد يعربه الكوفيون مثل فعل الأمر ينظر : القواس ٢٣٠/١

[٢] – قال ابن يعيش :٨٠/٣ " والقياس في الأسماء أن تكون معربة من قبل أنها سمات على مسميات ، وتلك المسميات قد تكون فاعلة ، وقد تكون مفعولة "

والثاني :أنّ دعوى أنه أصلح البعض دون البعض محض تحكم لا يقوم عليه برهان.
وجواب ما قوينا به قوله من تقديم وضع الحرف ، والمبني على الاسم المبني لأجلهما أنه لا يلزم ذلك ؛ لجواز أن الواضع تصورها في الذهن ، ووضعها في الخارج على غير ما تصورها في الذهن من غير تقدم ،وإذا تقرر ذلك فقد اختلف النحاة في علة البناء :
فذهب أبو الفتح[1] إلى أنها شبه الحرف فقط ، وبيان قوله أنّ أسماء الاستفهام والشرط أشبهت الحرف ، لدلالتها على الاستفهام والشرط ، والموصولات أشبهت الحرف لدلالتها من غير ضميمة كنقصان دلالة الحرف من غير ضميمة ، والمبني في النداء أشبه كاف الخطاب أو تاءه ؛ لإفادته الخطاب في المعنى مثلهما ، وهما حرفان .
وأسماء الأفعال الدالة على الأمر أشبهت لام الأمر ، وأسماء الأفعال الدالة على الخبر فائدة وضعها المبالغة في المعنى والاختصار ؛ فأشبهت بذلك الحرف ، فإن وضعه للاختصار عن وضع جملة بمعناه ، وأسماء الأصوات أشبهت الحرف في كون المقصود بوضعها حكاية ما دلت عليه من غير تركيب ، كما أن وضع الحرف لإفادة معناه من غير تركيب ،
وعلة (يا فساقِ) كعلة المنادى ، و حذامِ وقطامِ أشبهت بعدلها الحرف ؛ لتوقفها على المعدول عنه كتوقف الحرف على متعلق ، والمكتسب البناء من المضاف إليه أشبه الحرف ؛ لتوقفه على المضاف إليه كتوقف الحرف على متعلق ، فهذا ما خطر لي في إيضاح قوله على ما فيه من التكلف
وذهب أبو سعيد إلى تعدد علل البناء ، وبه علل أكثر النحاة [2] ،
فمنها ما تضمن معنى الحرف : كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأمس ، ومعنى التضمن أن ينوي مع الكلمة حرف مخصوص ، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم ، ويصير الاسم وعاء لمعنى ذلك الحرف ومشتملاً عليه .
وقال أبو علي[3] : حرف الاستفهام على مذهب سيبويه مقدرة مع أسماء الاستفهام حذفت للعلم بها ، وكذا قياس حرف الشرط مع أسماء الشرط ،

---

[1] – انظر : اللمع ٩١ ، ٣١٨ ، وقال في الخصائص ٣٧/١ : " البناء : لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون والحركة ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل "

[2] – ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٠/١ ، والمقتضب ١٧٢/٣ ، ١٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٣ ، ١٠٦/٤والرضي ٣٩٧/٢ ،

[3] – الإيضاح العضدي ٦٠ ، و الارتشاف ٣١٥/١ ، ٣١٦ ،

وعلى هذا ، فبناء أسماء الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف ؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم ، وهذا ضعيف ؛ لأنه ينفي علة البناء ؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب له البناء ، فالوجه المصير إلى تضمن معنى الحرف لتتحقق علة البناء .
منها : مشابهة الحرف كالموصولات .
ومنها : الوقوع موقع المبني كالمنادى وأسماء الأفعال .
ومنها : مناسبة المبني كـ(حذام) و (قطام)
ومنها اكتساب المضاف من المضاف إليه البناء
فهذه خمس علل مجملة ، ويأتي تحقيقها في مواضعها إن شاء الله تعالى [1]
فإن قيل : فكل كلمة معربة لها حالتان حالة بناء قبل التركيب لعدم المعاني الموجبة للإعراب / ، فالبناء وصف لازم لها قبل التركيب ، وحالة إعراب عند التركيب لوجود المعاني المقتضية للإعراب ، والنحاة لا يطلقون عليها إلا المعرب بالنظر إلى الحالة الثانية دون الأولى .

١٤٤/ب

قلنا : إطلاقهم عليها اسم المعرب في الحالة التي لا إعراب فيها لصلاحها للإعراب عند التركيب كما يطلق على السيف أنه قاطع ، وهو في غمده لصلاحه للقطع عند الضرب ، وعلى الماء أنه مروٍ ، وهو في إنائه ؛ لصلاحه للري عند الشرب
واعلم أن البناء على السكون نحو : (منْ ، وكمْ) هو الأصل لثلاثة أوجه :
أحدها : أنه أخف من الحركة ، فكان أحق بالأصالة لخفته
والثاني : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السكون .
والثالث : أن البناء يكسب الكلمة ثقلاً ، فناسب ذلك أصالة البناء على السكون وأما البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :
إمّا لأن له أصلاً في التمكن ، كـ(ياحَكَمُ) ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ، ولا رجلَ ، وخمسةَ عشرَ ، وهذا أقرب المبنيات إلى المعرب .
وإما تفضيلاً له على غيره كالماضي بنى على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر . وأما للهرب من التقاء الساكنين كـ"أين " و "حيث " و" أمس"
وإمّا لأن حركته ضرورية ، وهي الحروف الآحادية كالباء واللام والواو والفاء ؛ لأنه لا يمكن النطق بالساكن أوّلاً ، سواء كان في الأول لفظاً أو تقديراً كالكاف في نحو : رأيتك ؛ لأنها ، وإن كانت متصلة لفظاً ، فهي منفصلة تقديراً وحكماً لأن ضمير المنصوب في حكم المنفصل .

---

[1] — ينتهي الموجود من النسخة قبل بلوغ هذه الإحالة

وإذا كانت منفصلة حكماً لزم الابتداء بالساكن حكماً لو لم يحرك بخلاف الألف في قاما ، والواو في قاموا ؛ لأن ضمير الفاعل في حكم الجزء من الفعل ، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكماً
وأما تفصيله في محالّه ، فالبناء على السكون يكون في :
الاسم ، نحو : منْ وكمْ
وفي الفعل على مذهب البصريين نحو : اضربْ ،
وفي الحرف نحو : مِنْ وعَنْ ، وسائر الحروف الثنائية .
والبناء على الفتح يكون في الاسم نحو : أين ، وكيف .
وفي الفعل الماضي نحو : قام ، وقعد .
وفي الحرف نحو : إنّ وأخواتها .
والبناء على الضم يكون في : الاسم كالمنادى المضموم ، والظروف المقطوعة ، وحيث .
وفي الحرف في (منذ) إذا جَرَّت ما بعدها ، ولا يوجد في الفعل ؛ لأن الفعل ثقيل ، والضمة ثقيلة فلا يجمع بين ثقيلين ، وأما نحو : قاموا وذهبوا ، فإن ضمه عارض لأجل الواو .
والبناء على الكسر يكون في الاسم نحو : أمس ، وفي الحرف نحو : جير ، ولام الجر ، وباء الجر ،ولا كسر في الفعل ؛لأن الماضي مبني على الفتح ، والأمر مبني على السكون.
وأما نحو : أضربِي ، و ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ ﴾ [1]، فالكسرة عارضة لأجل الياء ، وللهرب من التقاء الساكنين .
وإنما لم تحرك بالكسر بناء لازماً ؛ لأنه إذا استثقلت كسرة الإعراب عليه ، - وهي غير لازمة ؛ لأنها تزول بزوال عاملها - فأولى البناء على الكسر اللازم إن تستثقل ، ولذلك أتى بنون الوقاية مع ضمير المتكلم إذا اتصل بالفعل نحو : أكرمني ؛ لكونه يطلب كسر ما قبله .
فإن قيل : كسر الفعل لالتقاء الساكنين ، فهلا كسر مع ضمير المتكلم ، والجامع بينهما عدم اللزوم ؛لأنّ ضمير المفعول غير لازم ، ولذلك هو في تقدير المنفصل؟!
قلنا : الفرق بينهما من وجهين :
أحدهما : أن ياء المتكلم تقدر بكسرتين ، وقبلها كسرة ، فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعل ؛ فلذلك احتيج إلى نون

---

[1] – الآية ٢ من سورة المزمل

الوقاية بخلاف التقاء الساكنين إذ ليس معه إلا كسرة واحدة ، فلا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .
الثاني : أن ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف كسرة التقاء الساكنين ، فإن الثاني منفصل عن الأول ، فلا تشبه حركته الحركة اللازمة .واعلم أنّ أصل حركة التقاء الساكنين الكسر لأربعة أوجه :
أحدها :أنّ أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل ،فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء ؛ ليكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه ،وبنائه ، وحمل غيره عليه .
والثاني : أنّ الضم والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ، فالتحريك بهما يلتبس بما لا ينصرف ، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له ، فلا يقع لبس بالتحريك به ، والتحريك بغير الملتبس أولى من التحريك بالملتبس .
والثالث : أن الجر والجزم نظيران ؛ لاختصاص كل واحد منهما بنوع ، فإذا احتيج /إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره ، وحمل بقية السواكن عليه ١٤٥/أ
والرابع : أنّ الكسرة والضمة والفتحة في النقل ، فالحمل على الوسط أولى لأن خير الأمور أوسطها لكونها محمية بالأطراف
وأما ألقاب البناء [١] فإنها تسمى على اصطلاح البصريين ضماً وفتحاً وكسراً ووقفاً ، وأمّا الكوفيون فإنهم يطلقون البناء على الأعراب ، وألقاب الإعراب على البناء.
واعلم أنّ أنواع الحركات أربع عشرة حركة : ثلاث للأعراب ، وثلاث للبناء ، وثلاث متوسطة بين حركتين :
أحدها : بين الضمة والفتحة ، وهي الحركة التي قبل الألف ، المفخمة في قراءة ورش[١] نحو : (الصلاة ، والزكوة والحيوة)
والثانية : بين الكسرة والضمة ، وهي حركة الإشمام في نحو : (قيل وغيض) على قراءة الكسائي [٢]

---

[١] – الرضي على الكافية ٣٩٩/٢

[1] – قرأ ورش من طريق الأزرق بتغليظ اللام التالية لهذه الثلاثة ، والمراد بالثلاث : كلّ لام مفتوحة مخففة أو مشددة متوسطة أو متطرفة قبلها صاد أو طاء أو ظاء " ويلاحظ أن المثلين الأخيرين ليسا مطابقين ، وينظر : الاتحاف ٩٩ بتصرف .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو : (ربى)[٣]
[٤]والعاشرة : حركة أعراب تشبه البناء ، وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر ، على مذهب من جعلها حركة إعراب .
والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الأعراب ، وهي ضمة المنادى ، وفتحة المبني مع (لا) على مذهب من جعلها حركة بناء
والثانية عشرة : حركة الإتباع .

والثالثة عشرة : حركة التقاء الساكنين
والرابعة عشرة : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً ، فإنه جيء بها لتصحّ الياء .
وإنما لقبت الحركات بهذا اللقب ؛ لأنها تُطلق الحروفَ بعد سكونها ، أو كل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين ، فأشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه [٥].

خاتمة

تلخيص البحث ، والجديد فيه – مقترحات

بعد أن انتهى بي المطاف إلى الحد الذي اقتضاه المنهج ، يجمل بي أن ألم بمعالم البحث ، في هذه الخاتمة ، كي تتبدى الخطوط الرئيسية لما بذلته من جهد ، وما حققته من إضافات

* * *

---

[2] – اختص الكسائي ، وحمزة بإمالة كل ألف منقلبة عن ياء تحقيقا ، واختص الكسائي بإمالة (أحياكم) وينظر الإتحاف : ٧٥ ، ٧٧ ، وينظر الآية ٤٤ من سورة هود

[3] – قراءة حمزة والكسائي ، وخلف ، وورش في الربا والزنا ، ينظر الآية ١٣٠ من سورة آل عمران ، والآية ٣٢ من سورة الإسراء ، و الإتحاف ١٧٩ ، ٢٨٣

[4] – تقدمت تسعة من أنواع الحركات ، ثلاث ، وثلاث ، وثلاث ، وثلاث

[5] – هذا آخر ما وجد من الكتاب المنسوب لابن فلاح النحوي في شرحه على المقدمة الكافية لابن الحاجب ، الله أسأل أن يوفقني للحصول على بقيته كي أتمكن من إخراجه كاملا إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير ، والله الموفق ، والهادي إلى سواء السبيل

فأقول وبالله التوفيق :
أما موضوع البحث فهو " شرح الكافية في النحو للعلامة النحوي : منصور بن فلاح اليمني المتوفى ٦٨٠هـ " دراسة وتحقيق
رجوت فيه أن أرسم صورة واضحة المعالم لهذا العلامة ، مجليا شخصيته ، متعرفا على مكانته بين علماء عصره .
وقد سلكت فيه منهجا اقتضته طبيعة البحث ، فكان في قسمين تسبقهما مقدمة ، وتتلوهما خاتمة
أما المقدمة فتحدثت فيها عن موضوع البحث وأهدافه ، ودوافعه ، ومنهجه
وأما القسم الأول فقد درست فيه النحو اليمني منذ النشأة حتى عصر المؤلف
وكان من نتائج هذا الدرس أن قسمت النحو في اليمن إلى ثلاث مراحل تحدثت عن كل مرحلة معرّفاً بأهم النحويين في كل مرحلة موضحا أبرز الجهود التي قام بها علماء كل مرحلة .
وقد اتضح لي من خلال البحث أن النحو قد دخل اليمن منذ عصور مبكرة ، وأن مكة المكرمة والمدينة المنورة كان لهما الأثر الكبير في نشأة النحو في اليمن وتطوره . وخلصت من هذا الباب إلى ضرورة قيام دراسات في بيان حقيقة دور منطقة الحجاز في إثراء البحث النحوي ، إذ كانت نقطة التقاء لكثير من العلماء من مختلف الأقطار العربية .
انتقلت بعدها إلى دراسة عوامل التطور والجمود في الدرس النحوي في اليمن ، وقد تتبعت في هذه الدراسة أهم العوامل التي ساعدت على إثراء البحث النحوي ، كما بينت أهم أسباب الجمود في النحو اليمني
وقد رأيت أن الحياة السياسية غير المستقرة ، التي عرف بها اليمن ، كانت من أهم العوامل التي أدّت إلى انصراف الناس عن التعمق في الدرس النحوي .
وفي الفصل الثاني انتقلت إلى المؤلِّف والمؤلَّف
فعرفت بابن فلاح بحسب ما وجدته من المصادر ، وقد حاولت في هذا الباب استفتاء النصوص ، وما توحي به الأخبار والآثار، فانتهيت إلى أنّ ابن فلاح عالم لم يلق العناية اللائقة به من أصحاب الطبقات والتراجم مع أنّه كان من العلماء المجتهدين ذوي الرأي المستقل ، و تمكنت من التعريف بأحد تلاميذه ، هو الفقيه عبد الحميد الجيلوني (ت ٧٢٣هـ). وحددت موضع هجرته من اليمن ، وهو مدينة البصرة .
ثم انتقلت بعدها للحديث عن (الكتاب) ، إذ تحدثت فيه عن النسخة التي اعتمدتها في التحقيق ، مبينا مصادر الكتاب ، وشواهده ، وموقف ابن فلاح

من علماء عصره ، واختياراته النحويه ، وأثره في الخالفين ، ومتبعا ذلك بموازنة بين شرح الكافية ، وشروح كل من المصنف ، والرضي ، والجامي

وقد كشفت لنا هذه الدراسة وهذه الموازنات عن شخصية عالم موسوعي ، له اطلاع كبير على معارف عصره من قراءات ، وكلام ، ومنطق ، وأصول ، ونحو وصرف وغيرها

بعد ذلك بينت المنهج الذي ارتضيته للسير في مجاهل هذا البحث

ثم تحدثت عن النسخة المخطوطة مبينا وصفها ، ومحققا نسبتها واسمها ، وقد خلصت من هذا الباب إلى احتمال قوي بأن هذه النسخة ، هي جزء من كتاب الكافي لابن فلاح معتمدا في ذلك على نصوص منقولة عن كتاب الكافي الذائع الشهرة ، والذي يجزم الباحثون بعدّه ضمن المفقودات

ثم انتقلت إلى القسم الآخر من البحث ، وهو تحقيق النص الموجود من هذا الكتاب كاملا حسب المنهج الذي وضّحته من قبل . متبعا ذلك العمل بالفهارس اللازمة

أما أهم توصيات البحث ، فقد اقترحت

أولا: ضرورة قيام الأبحاث التي تبين حقيقة الدور الذي قامت به مقدساتنا الإسلامية (مكة ، والمدينة) في إثراء النحو عبر العصور

ثانيا : إخراج الرسائل العلمية ، وخصوصاً ما كان منها في تحقيق المخطوطات ، وطبعها حتى لا تخرج من سجون المصورات إلى سجون الأرفف ، وتنحصر فائدتها في كل جامعة على منسوبيها فقط .

ثالثا : أهمية التنسيق عبر جامعة الدول العربية بإيجاد مكتب في كل دولة مهمته توفير نسخة من كل رسالة علمية حتى تكون في يد الباحثين ، ولا نضطر لتكرار الموضوعات .

وبعد ! فما أبرأ إليكم من الخطأ والزلل ، ولا استغني عن أفضالكم في التوجيه إلى مواضع التقصير والخلل ، ولا أستكنف عن الرجوع إلى الصواب

مؤمنا بأنّ ابن آدم محل للضعف والعجز والتقصير ، وفوق كل ذي علم عليم

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

نصار محمد حميد الدين

الآيــة	رقم الآية	الصفحة
(١) سورة الفاتحة		
﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	٤	٦٢٢-٨٠٧-٨٠٨
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾	٥ ٧	٤٨٨
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾		٩٤٩،٩٥٠
﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾	٧	٨١٦-٩٠١
(٢) سورة البقرة		
﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾	٢	٤٣٨-٧٧٥
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾	٦	٣٩٩
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	١١	٢٩٢
وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ ﴾	١٣	٢٩٢
﴿ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾	١٤	٦١١
﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾	١٩	٦٣٤
﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾	٢٦	٧٤٧
﴿ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾	٢٧	٩٥٦-٩٤٥،٩٥٦
﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾	٢٨	٦٤٨
﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾	٣١	١٢٧

﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	٣٥	٤٦٧-٩١٣
﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ ﴾	٤٥	٤٨٣
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾	٤٨	٣٧٨
يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم ... ﴾	٥٤	٥٣٤
﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾	٦٠	٦٧٨
﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا ﴾	٦١	٢٣٠
﴿ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴾	٦٩	٨٦٠
﴿ فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾	٧٩	٤٧٩
﴿ / ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ ﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ ﴾	٨٣ ٨٥	٦٧٨ ٥٦٥
﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾	٨٦	٥٨٢
﴿ قَالُواْ نُؤۡمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَيَكۡفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ﴾	٩١	٦٧٢
﴿وهو الحق مصدقا ﴾	٩١	٦٧٨
﴿ وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾	٩٣	٨٤٦
﴿ قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ ﴾	٩٤ ٩٦	٨١٩ ٩٥٤

﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾		
بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	١١٢	٣٥٦
﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	١٢٤	٣٠٣-٣٠٩-
﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ ﴾	١٢٦	٩٥٢
﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	١٣٢	٦٧٠
﴿ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾	١٣٥	٦٥٩
﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾	١٣٦ ١٣٧	٤٦٩ ٤٧٠
﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾	١٣٨	٤٦٩
﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾	١٤٣	٧٥٧
﴿ وإن كانت لكبيرة ﴾	١٤٣	٧٥٧
﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ ﴾	١٦٥	٦٢٠
﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾	١٧٧	٧٥٩
﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ إلى قوله ﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾	١٧٧ ١٧٧	٨٤٦ ٩٢٤

﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾	١٨٤	٢١٤-٣٦٨
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٨٤	٣٦٨-٣٨٥
﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	١٨٥	٦٢١
﴿ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾	١٨٧	٦٧٠
﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾	١٨٩	٨٤٦
﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾	١٨٩	795
﴿ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	١٩٣	٤٣٨
﴿ عشرة كاملة ﴾	١٩٦	٨٧٥
﴿ الحج أشهر معلومات ﴾	١٩٧	٤١٣ ،٤٤٠-٦٠٦-٨٤٦
﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾	١٩٧	٤٤٠
﴿ فإذا أفضتم من عرفات ﴾	١٩٨	١٤٤
﴿ أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام ﴾	٢١٠	846
﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾	٢١٦	754
﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾	٢١٧	917
﴿ وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام	٢١٧	٩٥٤
﴿ ولعبد مؤمن خير من مشرك ﴾	٢٢١	٣٥٩
﴿ لا تكلف نفس إلا وسعها ﴾	٢٣٣	٣٧٩
﴿ والذين يتوفون منك ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ﴾	٢٣٤	٥٢٢
﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾	٢٤٩	٧١٠
﴿ وقتل داود جالوت ﴾	٢٥١	١٤٦
﴿ دفع الله الناس بعضهم ببعض ﴾	٢٥١	٩٥٢
﴿ ولا خلة ولا شفاعة ﴾	٢٥٤	٤٣٨
﴿ رب أرني كيف تحي الموتى ﴾	٢٦٠	٥٦٤
﴿مثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من أنفسهم ﴾	٢٦٥	٦٣٣
﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية	٢٧٤	٤٠٤

فلهم أجرهم عند ربهم ﴾		
﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾	٢٨٠	٤١٣
﴿ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ﴾	٢٨١	٦٠٤
﴿ إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾	٢٨٢	
﴿ أن يمل هو ﴾	٢٨٢	٩٤١
﴿ ربنا لا تؤاخذنا ﴾	٢٨٦	٥٦٣
(٣) سورة آل عمران		
﴿ أخر متشابهات ﴾	٧	٢١٤
﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ﴾	١٣	٩٥٠
﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وألو العلم قائما بالقسط ﴾	١٨	٦٧٩
﴿ لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴾	١٨	٨٩٤
﴿ ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب	١٩	٣٧٥
﴿ أسلمت وجهي لله ومن اتبعن ﴾	٢٠	٩١٣
﴿إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق بشرهم بعذاب أليم﴾	٢١	٤٠٧
﴿قل اللهم مالك الملك ﴾	٢٦	٥٧٠،٥٧١
﴿ مالك الملك ﴾	٢٦	٥١١
﴿ فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب ﴾	٣٩	٩٣١
﴿ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه ﴾	٣٩	٩٣١
﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾	٩٧	٧٠٣،٩٥٢
﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾	١٠٦	٤٠٣
﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾	١٢٣	٢٨٥
﴿ الله العزيز الحكيم ﴾	١٢٦	٨٧٤
﴿ وما محمد إلا رسول ﴾	١٤٤	٧٩٢
﴿ هل لنا من الأمر من شئ ﴾	١٥٤	٢٩٨
﴿نعاسا يغشى طائفة منكم ﴾	١٥٤	٨٩٦
﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاساً يغشى طائفة منكم ﴾	١٥٤	٩٥٠
﴿ قل إن الأمر كله لله ﴾	١٥٤	٩٤٣
﴿ لمغفرة من الله ورحمة خير مما تجمعون ﴾	١٥٧	٣٥٩
﴿ هم درجات ﴾	١٦٣	٤١٤
﴿ هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان ﴾	١٦٧	٣٦٨
﴿ الذين قال لهم الناس أن الناس قد جمعوا لكم	١٧٣	٩٣١
﴿ ما كان الله ليذر المؤمنين ﴾	١٧٩	٧٥٧
﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما ءآتاهم الله من فضله هو خيرا لهم	١٨٠	٣٢٦-٤٨٣
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	١٨٥	٨٠٩-٩٤٣
﴿ سمعنا مناديا ﴾	١٩٣	١٨٨

(٤) سورة النساء		
﴿ تساءلون به والأرحام ﴾	١	٩١٧-٩١٨
﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾	٣	٢١٠-٢١٢-٨٧٧
﴿ فكلوه هنيئا مريئا ﴾	٤	٤٨١
﴿ فإن طبن لكم عن شئ منه نفسا ﴾	٤	٦٩١
﴿ فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث﴾	١١	٧٢٢
﴿ فإن كان له إخوة فلأمه السدس ﴾	١١	٧١٠
﴿ فإن كان له إخوة ﴾	١١	١٥٦
﴿ وله أخ ﴾	١٢	١٤٨
﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾	١٦	٥٩٧
﴿ وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن﴾	٢٣	٤٦٩، ٨٩٢
﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾	٢٥	١٤٤
﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة ﴾	٢٩	٧٢١
﴿ ولكل جعلنا موالي ﴾	٣٣	٢٤٨
﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾	٤٣	٦٧٠
﴿ من الذين هادوا يحرفون الكلم ﴾	٤٦	٤١٠
﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾	٥٧	٣٧٩
﴿ ما فعلوه إلا قليل منهم ﴾	٦٦	٧٢٣
﴿ فانفروا ثبات ﴾	٧١	١٤٤
﴿ فانفروا ثبات أو انفروا جميعا ﴾	٧١	٦٨١
﴿ وإن منكم لمن ليبطئن ﴾	٧٢	٤٣٠
﴿ القرية الظالم أهلها ﴾	٧٥	٨٨٨
﴿ وأرسلناك للناس رسولا﴾	٧٩	٦٧٨
﴿ فحيوا بأحسن منها ﴾	٨٦	١٤٦
﴿ ومن أصدق من الله حديثا ﴾	٨٧	٦٩٣
﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾	٨٨	٦٤٦
﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾	٩٠	٦٧٥
﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدين في سبيل الله ﴾	٩٥	٧٤٢
﴿ الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ﴾	٩٧	٦٨٠
﴿ ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما ﴾	١١٠	٨٩
﴿ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً ﴾	١١٢	٩٠٤
﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا	١٢٨	٣١٣
﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا ﴾	١٢٨	٥٩٥
﴿ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله ﴾	١٣١	٩١٢
﴿ وكان الله غفورا رحيما ﴾	١٥٢	٧٦٠
﴿ فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ثم اتخذوا العجل﴾	١٥٣	٩٢٢، ٩٢٣
﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم ﴾	١٦٠	٦٣٤

﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة ﴾ ﴿ أولئك سنؤتيهم ﴾	١٦٢ ١٦٢	٩٠١، ٩٠٢
﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾	١٦٤ ١٧١	١٠٦-٤٥٢ ٤٩٤
﴿ يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾	١٧٦	٣٢٣
﴿ إن امرؤ اهلك ﴾	١٧٦	٣٤٨-٣٦٣-٥٩٥
﴿ فإن كانتا اثنتين ﴾	١٧٦	٣٤٨
(٥) سورة المائدة ﴿ على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾	٨	٤٨٢
﴿ إن فيها قوما جبارين ﴾ ﴿ فاذهب أنت وربك ﴾	٢٢ ٢٤	٤٣٠ ٩١٣
﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل ﴾	٣٢	٦٣٤
﴿ لو أن لهم ما في الأرض جميعا ﴾	٣٦	٤٣٠
﴿ والسارق والسارقة ﴾	٣٨	٤٠٨
﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾	٣٨	٥٩٦
﴿ ومن الذين هادوا سماعون ﴾ ﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين ﴾	٤١ ٤٥	٤١٠ ٩١٤
﴿ وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ﴾	٤٦	٣٩١
﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾	٥٠	٤٨٨
﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ﴾	٥٤	٨٨٤
﴿ قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر ﴾	٦١	٦٧٤
﴿ بل يداه مبسوطتان﴾	٦٤	٤٧٣
﴿ فعموا وصموا ثم تاب الله ﴾ ﴿هدياً بالغ الكعبة ﴾ ﴿ فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾	٧١ ٩٥ ١٠٧	٢٩٨ ٨٠٩ ٨٨٩
﴿ وإذ قال الله يا عيسى بن مريم ﴾	١١٠	٥٢٠-٨٦٣
﴿ اللهم ربنا ﴾	١١٤	٥٧١
﴿ إن كنت قلته فقد علمته ﴾	١١٦	٧٦٤
﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾	١١٩	٨٤١
(٦) سورة الأنعام		
﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ	١٢	٩٦٠

﴿فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾		
﴿وهو يطعم ولا يطعم﴾	١٤	٥١١، ٧٩٦
﴿ قل أي شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم ﴾	١٩	٣٦٩
﴿ قل أي شئ أكبر شهادة ﴾	١٩	٨٣٥
﴿ بيني وبينكم ﴾	١٩ـ	٩١٦
﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾	٢٧	٦٢٠
﴿ ولو ترى إذ وقفوا على ربهم ﴾	٣٠	٦٢٠
﴿ وللدار الآخرة خير للذين يتقون ﴾	٣٢	٨١٩
﴿ ولا طائر يطير بجناحيه ﴾	٣٨	٩٣١
﴿ وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾	٥٩	٧٤٩
﴿ ثم إليه مرجعكم ثم ينبئكم بما كنتم تعملون﴾	٦٠	٩٢٢
﴿ فبهداهم اقتده ﴾	٩٠	٤٨٣
﴿ ولقد جئتمونا فرادى ﴾	٩٤	٢٩٠
﴿لقد تقطع بينكم ﴾	٩٤	٦٨١ـ٨٦٢
﴿ فالق الإصباح ، جعل الليل سكناً ﴾	٩٦	٨٠٧
﴿ ومن النخل من طلعها قنوان ﴾	٩٩	٨٦٩
﴿ وهذا صراط ربك مستقيما ﴾	١٢٦	٦٧٩
﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾	١٣٧	٣١٢ـ، ٨٥٥
﴿ ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا ﴾	١٣٩	٤٢٤
﴿ ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ﴾	١٣٩	٦٥٨
﴿ قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة ﴾	١٤٥	٧٢١
﴿ ما أشركنا ولا اباؤنا ﴾	١٤٨	٩١٤
﴿ ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن﴾	١٥١	٩٥١
﴿ تماما على الذي أحسن ﴾	١٥٤	٧٤٧
﴿ لا ينفع نفسا إيمانها ﴾	١٥٨	٣٠٣ـ٣٠٩
﴿ فله عشر أمثالها ﴾	١٦٠	٨٦٠
﴿ ومحياي ﴾	١٦٢	٨٢٥

(٧) سورة الأعراف		
﴿ فجاءها بأسنا بياتا وهم نائمون ﴾	٤	٨٤٧
﴿ والوزن يومئذ الحق ﴾	٨	٣٨٩
﴿ اخرج منها مذموما مدحورا ﴾	١٨	٦٨١
﴿ إنه يراكم هو وقبيله ﴾	٢٧	٩١٣
﴿ فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ﴾	٣٠	٥٨٣
﴿ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة ﴾	٣٢	٤١٠
﴿ ادخلوا في أمم ﴾	٣٨	١٠٢
﴿ لهم من جهنم مهاد ﴾	٤١	٢٤٨
﴿ وأدعوه خوفا وطمعا ﴾	٥٦	٦٣٣
﴿ وإلى عاد أخاهم هودا ﴾	٦٥	٢٣٧-٩٧٣
﴿ قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾	٧٥	٨٦٨-٩٥٢
﴿ ما كان جواب قومه إلا أن قالوا ﴾	٨٢	٧٥٨
﴿ وإلى مدين أخاهم شعيبا ﴾	٨٥	٩٧٣
﴿ بعد إذ نجانا الله منها ﴾	٨٩	٨٤٩
﴿ فإذا هي ثعبان مبين ﴾	١٠٧	٤١٢
﴿اتخذوه وكانوا ظالمين ﴾	١٤٨	٦٧٥
﴿ قال ابن أم ﴾	١٥٠	٥٣٧
﴿ ألست بربكم ﴾	١٧٢	٧٩١
﴿ من يضلل الله فلا هادي له ﴾	١٨٦	٣٨١
﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون ﴾	١٩٣	٩٢٣-٥٨٢
(٨) سورة التوبـة		
﴿ إن الله برئ من المشركين ورسوله ﴾	٣	٩٠
﴿ فاقتلوا المشركين ﴾	٥	٧٠٢
﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾	٦	٣١١-٣١٢-٣٤٨-٣٨١-٥٩٤
﴿ إن أحد من المشركين ﴾	٦	٥٩٥
﴿ ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم ﴾	٢٥	٢٨٤-٦٢٠
﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾	٢٥	٦٧٨
﴿ فإن رجعك الله ﴾	٨٣	٦٥١
﴿ الأعراب أشد كفرا ونفاقا ﴾	٩٧	٧٢٢
﴿ ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ﴾	٩٩	٧٢٢
﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾	١٠٨	٣٥٩
﴿شفا جرف هارٍ ﴾	١٠٩	١٨٧
﴿لا ملجأ من الله إلاّ إليه ﴾	١١٨	٤٣٨-٧٧٥
(٩) سورة الأنفال		
﴿ وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من		

السماء ﴾	٣٢	٥٧٠
﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ﴾	٣٥	٧٦٠
﴿ لولا كتاب من الله سبق لمسكم ﴾	٦٨	٤١٧
﴿والذين ءاووا ونصروا ﴾	٧٢	٧٥٢
(١٠) سورة يونس		
﴿ أكان للناس عجبا أن أوحينا إلى رجل ﴾	٢	٧٥٧
﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾	٢٦	٩٢٦
﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ﴾	٢٧	٩٢٦
﴿ مالهم من الله من عاصم ﴾	٢٧	٩٢٧
﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾	٤٢	٣٢٧
﴿ أحق هو ﴾	٥٣	٣٩٨
﴿ أتقولون على الله ﴾	٦٨	٥٨٦
﴿ فأجمعوا أمركم وشركاءكم ﴾	٧١	٦٤٠-٦٤١
﴿ ما جئتم به السحر ﴾	٨١	٣٦٩
﴿ فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ﴾	٨٩	٦٧٤
﴿ فنفعها إيمانها إلا قوم يونس ﴾	٩٨	٧١٥
(١١) سورة هود		
﴿ أنلزمكموها وأنتم لها كارهون ﴾	٢٨	٦٧٠
﴿ احمل فيها من كل زوجين اثنين ﴾	٤٠	٨٧٥
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله ﴾	٤٣	٤٣٨-٧١٥،
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾	٤٣	٧٧٥
﴿ ونادى نوح ربه ﴾	٤٥	٣٠٤
﴿ يا نوح اهبط بسلام ﴾	٤٨	٥٠٣
﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾	٦٤	٦٦٦
﴿ من خزي يومئذ ﴾	٦٦	٨١٦
﴿ هذا بعلي شيخا ﴾	٧٢	٦٤٦-٦٥٧
﴿ فأسر بأهلك ﴾	٨١	٧٢٥
﴿ يا لوط إنا رسل ربك ﴾	٨١	٥٠٣
﴿ فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق – خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد – وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض ﴾	١٠٨	٩٣٣
	١٠٨	٣٣٣، ٣٨٩
﴿ وإليه يرجع الأمر كله ﴾	١٢٣	٣٤٢
(١٢) سورة يوسف		
﴿ إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ﴾	٤	٥٧٧
﴿ ونحن عصبة ﴾	٨	٥٧٥
﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾	١٠	٨٦٠

﴿ وجاءوا أباهم عشاء يبكون ﴾	١٦	٦٧٣
﴿ فصبر جميل ﴾	١٨	٤١١
﴿ مكنا ليوسف ﴾	٢١	١٤٦
﴿ ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه ﴾	٢٤	٤١٧
﴿ إن كان قميصه قد من قبل ﴾	٢٦	٧٦٤
﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾	٢٩	٥٠٠-٥٠٣-٥٦٣
﴿ ما هذا بشرا ﴾	٣١	٤٤٢-٦٩٣-٧٩١
﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ﴾	٣٥	١١٧-٢٩٢
﴿ حاشى لله ما علمنا عليه من سوء ﴾	٥١	٧٣٩
﴿ خير حافظا ﴾	٦٤	٦٩٣
﴿ هذه بضاعتنا ردت إلينا ﴾	٦٥	٣٣٥
﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾	٧٦	٨٣٧
﴿ إن له أبا شيخا كبيرا ﴾	٧٨	١٤٨
﴿ ومن قبل ما فرطتم في يوسف ﴾	٨٠	٣٨٢
﴿ واسأل القرية ﴾	٨٢	٨٤٦
﴿ يا أسفى على يوسف ﴾	٨٤	٥١١-٥٣٣
﴿ إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾	٩٠	٣٧٥
﴿ لا تثريب عليكم اليوم ﴾	٩٢	٤٣٨-٧٧٥
﴿ رب قد آتيتني من الملك ﴾	١٠١	٥١١
﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾	١٠١	٥٦٣
﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾	١٠٦	٦٧٠
(١٣) سورة الرعد		
﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم﴾	٢٣	٦٤١
﴿ ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ﴾	٢٥	٩٦٧
﴿ ومن عنده علم الكتاب ﴾	٤٣	٣٠٠
﴿كفى بالله شهيدا ﴾	٤٣	٣٩١، ٦٤١
(١٤) سورة إبراهيم		
﴿ لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد ﴾	١	٨٦٩
﴿ أفي الله شك فاطر السماوات والأرض ﴾	١٠	٣٩١
﴿ ما أنتم بمصرخي ﴾	٢٢	٨٢٧
﴿ لا بيع فيه ولا خلال ﴾	٣١	٧٧٩
(١٥) سورة الحجر		
﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾	٤	٧٥٤
﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	٣٠	٩٣١-٩٣٩
﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾	٤٢	٧٠٤
﴿ إخوانا على سرر متقابلين ﴾	٤٧	١٥٦،

﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين ﴾	٤٧	٦٨١
﴿ إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين	٦٠	٧٤٨
﴿ أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾	٦٦	٦٥٩
﴿ لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون﴾	72	٤٧٧

(١٦) سورة النحل		
﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾	٨	٦٣٢
﴿ فخر عليهم السقف من فوقهم ﴾	٢٦	٩٤٨
﴿ إلهين اثنين ﴾	٥١	٤٨٨
﴿ فإياي فارهبون ﴾	٥١	٨٧٥
﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾	٥٣	٤٠٤
﴿ فما الذين فضلوا برآدّي رزقهم ﴾	٧١	٧٩٠
﴿ ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ﴾	٩١	٩٣٠
﴿ بأحسن ما كانوا يعملون ﴾	٩٧	٢٧٩
(١٧) سورة الإسراء		
﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ﴾	١٣	٥٨٣
﴿ إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كليهما ﴾	٢٣	٢٩٩-١٦٥
﴿ نحن نرزقهم وإياكم ﴾	٣١	٩١٢
﴿ وآتينا ثمود الناقة ﴾	٥٩	٢٨٤
﴿ لو أنتم تملكون ﴾	١٠٠	٣١٣
﴿ أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾	١١٠	٨٣٥-٣٥٠
(١٨) سورة الكهف		
﴿ لينذر بأسا شديدا ﴾	٢	٦٥٣
﴿ أن لهم أجرا حسنا ماكثين فيه أبدا ﴾	٣-٢	٦٨١
﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾	٣٠	٣٨٠
﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	٣٣	١٦٨
﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾	٥٠	٣١٩
﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ﴾	٦٣	٩٥٤
﴿ ما مكني فيه ربي خير ﴾	٩٥	٣٦٩
﴿ أتوني أفرغ عليه قطرا ﴾	٩٦	٣٢٣-٣١٧
﴿ بالأخسرين أعمالا ﴾	١٠٣	٦٩٥
(١٩) سورة مريم		
﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾	٤	٦٩١
﴿ وحنانا من لدنا ﴾	١٣	٤٧٤
﴿ تساقط عليك رطبا جنيا ﴾	٢٥	٦٩٢
﴿ وقري عينا ﴾	٢٦	٦٩١
﴿ وأنذرهم يوم الحسرة ﴾	٣٩	٦٠٤
﴿ يا أبت لا تعبد الشيطان ﴾	٤٤	٥٧٢
﴿ يا أبت إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن ﴾	٤٥	٥٧٢
﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾	٤٦	٣٩٨
﴿ وهبنا لهم من رحمتنا أخاه هارون نبيا ﴾	٥٣	٩٧٣
﴿ خروا سجدا ﴾	٥٨	٦٨٤
﴿ فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا – جنات عدن ﴾		

	٦٠-٦١	٩٤٨
﴿ لسوف أخرج حيا ﴾	٦٦	٦٧٩
﴿وإن كل من في السماوات والأرض إلاّ آتي الرحمن عبداً ﴾	٩٣	٨٠٩
﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾	٩٥	٤٢٣-١٦٩
(٢٠) سورة طه		
﴿ إن الساعة آتية أكاد أخفيها ﴾	١٥	١٢٩
﴿ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾	١٢	220
﴿مكاناً سوى ﴾	٥٨	٨٩٨
﴿ قال موعدكم يوم الزينة ﴾	٥٩	٦١٨
﴿ إن هذان لساحران ﴾ ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى ﴾	٦٣ ٦٧	١٧٥ ٣٩٧-٣٠٣ ٦٥٦
﴿ ما أنت قاض ﴾	٧٢	١٨٧
﴿ فاضرب لهم طريقا في البحر ﴾	٧٧	٦٧٤
﴿ وواعدناكم جانب الطور الأيمن ﴾	٨٠	٦٠٩
﴿ فقبضت قبضة من أثر الرسول ﴾	٩٦	٨٥٠
(٢١) سورة الأنبياء		
﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾	٣	٣٠٠-٢٩٩
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٧٣٥
﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾	٢٢	٧٤٣
﴿ وجعلنا من الماء كل شئ حي ﴾	٣٠	٧٤٥
﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾	٦٠	٥٠٣
﴿ وَكُلاًّ ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾	٧٩	٨٤٩
﴿ نجى المؤمنين ﴾	٨٨	٣٤١
(٢٢) سورة الحج		
﴿ ثم نخرجكم طفلا ﴾	٥	٦٩١
﴿مقامع من حديد ﴾	٢١	٢٤٣
﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم ﴾	٢٢	٨٦٩
﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ﴾	٢٥	٦٧٢-٤٣٤-٩٢٠
﴿ فاذكروا اسم الله عليها صواف ﴾	٣٦	٢٤٣
﴿ لن ينال الله لحومها ﴾	٣٧	٤٨٨
﴿ الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ﴾	٤٠	٢٤٢ ، ٧١٥
﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ	42	704

﴿ ٱلْغَاوِينَ ﴾		
﴿ فإنها لا تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور ﴾	٤٦	٣١٩
﴿ قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار ﴾	٧٢	٤١٠
(٢٣) سورة المؤمنون		
﴿ إن في ذلك لآيات ﴾	٣٠	٤٣٠
(٢٤) سورة النور		
﴿ سورة أنزلناها ﴾	١	٤١٠
﴿ الزانية والزاني ﴾	٢	٤٠٨،
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾	٢	٤٥٣
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾	٢	٥٩٣
﴿مائة جلدة ﴾	٢	٥٩٦
﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾	٤	٤٥٣
﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا ﴾	٤	٧٥٠
﴿ ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ﴾	٦	٧٤٤
﴿ ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى ﴾	٢٢	١٧٩
﴿ ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم ﴾	٢٩	٣٩١
﴿ غير أولي الإربة ﴾	٣١	١٧٦
﴿ يسبح له فيها بالغدو والآصال ﴾	٣٦	٣١٢
﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ﴾	٤٥	٧١٤
﴿ والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع ﴾	٤٥	١٧٦
﴿ أو بيوت إخوانكم ﴾	٦١	١٥٦
(٢٥) سورة الفرقان		
﴿ لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا﴾	١٤	٤٥٤
﴿ لا بشرى يومئذ للمجرمين ﴾	٢٢	٤٣٨-٧٧٥
﴿ وعادا وثمودا ﴾	٣٨	٢٨٤
﴿ أهذا الذي بعث الله رسولا ﴾	٤١	٣٧٧-٤٩١
﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاما – يضاعف له العذاب ﴾	٦٨-٦٩	٩٦٣
﴿ قل ما يعبأ بكم ربي لولا دعاؤكم فقد كذبتم فسوف يكون لزاما ﴾	٧٧	٤١٧
(٢٦) سورة الشعراء		
﴿ فإنهم عدو لي إلا رب العالمين ﴾	٧٧	٣٧١

﴿ فكبكبوا فيها هم والغاوون ﴾	٩٤	٣٣٥-٩١٣
﴿ أ نؤمن لك واتبعك الأرذلون ﴾	١١١	٦٧٥
﴿إن في ذلك لآية ﴾	١٢١	٤٣٠
﴿ فنجيناه وأهله ﴾	١٧٠	٩١٢
﴿ وما أهلكنا من قرية ﴾	٢٠٨	٧٥٤
(٢٧) سورة النمل		
﴿ قالت نملة ﴾	١٨	٢٩١
﴿ فتبسم ضاحكا ﴾	١٩	٦٧٩
﴿ ألا يسجدوا ﴾	٢٥	٥٦٣ ، ٥٦٧
﴿ فتلك بيوتهم خاوية ﴾	٥٢	٤٣٠ ، ٦٤٦
﴿ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ﴾	٥٦	٧٥٧
﴿ وسلام على عباده الذين اصطفى ﴾	٥٩	٤٩٠
﴿ قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله ﴾	٦٥	٧١٤
﴿ ردف لكم ﴾	٧٢	٧٤٠
﴿ وكل أتوه داخرين ﴾	٨٧	١٦٩-٤٦٩
﴿ ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات	٨٧	٨٤٩
﴿ صنع الله ﴾	٨٨	٤٦٨
﴿ وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب ﴾	٨٨	٤٦٩
﴿ من فزع يومئذ ﴾	٨٩	٨٦١
(٢٨) سورة القصص		
﴿ بلغ أشده ﴾	١٤	٢٤٢
﴿ ولما توجه تلقاء مدين ﴾	٢٢	٦٠٨
﴿ فجاءته إحداهما تمشي على استحياء ﴾	٢٥	٦٧٣
﴿ وما كنت بجانب الغربي ﴾	٤٤	٨١٩
﴿ بطرت معيشتها ﴾	٥٨	٧٠٠
﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾	٦٢	٤٩٠
(٢٩) سورة العنكبوت		
﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾	١٤	٧٠١
﴿ يا عبادي ﴾	٥٦	٥١١، ٧٥٧
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	٥٧	٨٦٠
(٣٠) سورة الروم		
﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	٤	٤٦٩
﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون- بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم ﴾	٤-٥	٥٠٦
﴿ ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا بآيات الله ﴾	١٠	٧٥٧
﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾	١٨	٢٩١
﴿ يريكم البرق خوفا وطمعا ﴾	٢٤	٦٣٣

﴿ ولا تكونوا من المشركين ﴾	٣٢	٨٦٩
﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾	٣٦	٤١٢
﴿ وكان حقا علينا نصر المؤمنين ﴾	٤٧	٧٦٠
﴿ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ ﴾	٦٠	٤٦٨
(٣١) سورة لقمان		
﴿ ولو أن ما في الأرض ﴾	٢٧	٣١٤
(٣٢) سورة السجدة		
﴿ وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ﴾	٢٠	٨٩٥
﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾	٢٩	٤٦٩
﴿ عذاب النار الذي كنتم به تكذبون ﴾	٢٠	٨٩٥
﴿ أولم يهد لهم كم أهلكنا ﴾	٢٦	٢٩٣
(٣٣) سورة الأحزاب		
﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾	٦	٣١٥
﴿ ومنك ومن نوح ﴾	٧	٩٣٢
﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾	١٠	٤١٢
﴿ تدور أعينهم كالذي يغشى عليه ﴾	١٩	٨٥٧
﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله ﴾	٢١	٩٧٩
﴿ وأسرحكن سراحا جميلا ﴾	٢٨	٤١٣
﴿ إن المسلمين والمسلمات ﴾	٣٥	٦٥
﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾	٣٥	٢٧١
﴿ ونادوا أن يا مالك ﴾	٧٧	٥١٨
(٣٤) سورة سبأ		
﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾	١٠	٥٠٤ ـ ٥١٦

﴿ يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات ﴾	١٣	٢٤٣
﴿ وإنا أو إياكم لعلى هدى ﴾	٢٤	٩١٢
﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾	٢٨	٦٦٠
﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾	٣٣	٤١٩ -- ٨٠٣
﴿ فأولئك لهم جزاء الضعف ﴾	٣٧	٣٩١

﴿ أ هؤلاء إياكم كانوا يعبدون ﴾	٤٠	٤٨٨
﴿ عذاب النار التي ﴾	٤٢	٨٩٥
﴿ قل إن ربي يقذف بالحق علاّم الغيوب ﴾	٤٨	٩٠٣
(٣٥) سورة فاطر		
﴿ أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ﴾	١	٢٠٩
﴿ أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فإن الله يضل من يشاء ﴾	٨	٣٨٠
﴿ والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا ﴾	٩	٩٢٠
﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾	١٠	٥٨٢-٥٨٤
﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه	١٠	٩٣
﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ﴾	٢٠	٤١٦
﴿ غرابيب سود ﴾	٢٧	٨٧٣،
﴿ ثمرات مختلفا ألوانها ﴾	٢٧	٨٨٨
﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾	٢٨	٤٨٨
﴿نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل ﴾	٣٧	٨١٦-٨١٧
(٣٦) سورة يس		
﴿ وما أنتم إلا بشر مثلنا ﴾	١٥	٧٩٢
﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون ﴾	٣١	٩٥٥
﴿ وما عملته أيديهم ﴾	٣٥	٤٩١
﴿ والقمر قدرناه منازل ﴾	٣٩	٥٩١
(٣٧) سورة الصافات		
﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾	٤٧	٧٧٧
﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾	٤٨	٩٠٤
﴿ أفما نحن بميتين – إلا موتتنا ﴾	٥٩	٧٩١
﴿ إن لهم عليها لشوبا من حميم ﴾	٦٧	٤٣٠
﴿ وإن من شيعته لإبراهيم ﴾	٨٣	٤٣١
﴿ وبشرناه باسحاق نبيا ﴾	١١٢	٦٥٩-٦٨٤
﴿ سلام على إل يا سين﴾	١٣٠	٣٦١
﴿ فلولا أنه كان من المسبحين ﴾	١٤٣	٣٩٦-٤١٦
﴿ إلا من هو صال الجحيم ﴾	١٦٣	١٨٧
﴿ وما منا إلا له مقام معلوم ﴾	١٦٤	٩٠٥
(٣٨) سورة ص		
﴿ ولات حين مناص ﴾	٣	٤٤٣
﴿ أنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ﴾	٢٣	٩٥١

﴿ كتاب أنزلناه مبارك ﴾	٢٩	٨٨٤
﴿ جنات عدن مفّتحة لهم الأبواب ﴾	٥٠ ٦٤	٩٥٩
﴿ إن ذلك لحق تخاصم أهل النار ﴾	٨٢	٩٥١
﴿ فبعزتك لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين ﴾		٧٠٤
(٣٩) سورة الزمر		
﴿ أ فمن حق عليه كلمة العذاب أ فأنت تنقذ من في النار ﴾	١٩	٣٨٠
﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾	٣٦	٥٧١ـ٧٩١
﴿ قل اللهم فاطر السماوات والأرض ﴾	٤٦	٥١١
﴿ ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ﴾	٦٠	٦٧١
﴿ بل الله فاعبد ﴾	٦٦	٤٨٨
﴿ أ فغير الله تأمروني أعبد ﴾	٦٤	٤٨٨
﴿ والأرض جميعا قبضته ﴾	٦٧	٦٤٥
﴿ والسماوات مطويات بيمينه ﴾	٦٧	٦٦٥
(٤٠) سورة غـافر		
﴿ إذ تدعون إلى الإيمان ﴾	١٠	٦٢٠
﴿ لينذر يوم التلاق – يوم هم بارزون ﴾	١٥	٨٤٢
﴿ وأنذرهم يوم الأزفه ﴾	١٨	٦٠٤
﴿ فسوف يعلمون إذا الأغلال في أعناقهم ﴾	٧١	٦٢٠
(٤١) سورة فصلت		
﴿ قرانا عربيا ﴾	٣	٦٨٤
﴿ فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا ﴾	١٦	٥٨١
﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾	١٧	٥٨١
﴿ ومن أحسن قولا ﴾	٣٣	٦٩٣
﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة ﴾	٣٩	٣٩٢
(٤٢) سورة الشورى		
﴿ فاطر السماوات والأرض ﴾	١١	٥١١
﴿ لعل الساعة قريب ﴾	١٧	٤٢٧
﴿ ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ﴾	٤٣	٣٧٥
﴿ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم – صراط الله ﴾	٥٢ـ٥٣	٩٥٠
(٤٣) سورة الزخرف		
﴿ أو من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين ﴾	١٨	٤١٣

﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾	٣٢	٨٥٠
﴿ لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة ﴾	٣٣	٨٦٨-٩٥٥
﴿ ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون ﴾	٣٩	٢٩٤
﴿ ما تشتهيه الأنفس ﴾	٧١	٤٩١
﴿ونادوا أن يا مالك ليقض علينا ربك ﴾	٧٧	٨٨، ٥٤٩
(٤٤) سورة الدخان		
﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم – أمرا من عندنا	٤-٥	٦٥٢
﴿ إن هي إلا موتتنا الأولى ﴾	٣٥	٣٦٨
(٤٦) سورة الأحقاف		
﴿ لسانا عربيا ﴾	١٢	٦٨٤
﴿ إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هو يحزنون ﴾	١٣	٤٠٧
﴿ وأصلح لي في ذريتي ﴾	١٥	٤٩١
﴿فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ﴾	٢٤	٨٠٩
﴿ فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ﴾	٢٥	٧٢٧
﴿ أجيبوا داعي الله ﴾	٣١	١٨٧
(٤٧) سورة محمد		
﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾	٤	٤٦٤-
﴿ طاعة وقول معروف ﴾	٢١	٤١٠
(٤٨) سورة الفتح		
﴿ إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا ﴾	٨	٦٨٤
﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات ﴾	٢٥	٤١٧
﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين ﴾	٢٧	٦٨٤
(٤٩) سورة الحجرات		
﴿ ولو أنهم صبروا ﴾	٥	٣١٤
﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾	١٠	١٥٦
(٥٠) سورة ق		
﴿ حب الحصيد ﴾	٩	٨١٩
﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾	١٧	٤٧٨
﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾	١٨	٩٢
﴿أدبار السجود ﴾	٤٠	٦٢٤
(٥١) سورة الذاريات		
﴿ يسألون أيان يوم الدين – يوم هم على النار يفتنون ﴾	١٣	٨٤٢

﴿إن المتقين في جنات وعيون ــ آخذين ﴾	١٥-١٦	٦٥٨
﴿ كانوا قليلا من الليل ما يهجعون ﴾	١٧	٧٥٧
﴿ أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾	٢٣	٨٦١
(٥٢) سورة الطور		
﴿ أ فسحر هذا ﴾	١٥	٣٩٨
﴿ وإدبار النجوم ﴾	٤٩	٦٢٣-
(٥٣) سورة النجم		
﴿ قاب قوسين ﴾	٩	٨٣٠
﴿ ومناة الثالثة الأخرى ﴾	٢٠	٨٧٤-٨٧٥
﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن ﴾	٢٨	٧١٥
﴿ أ عنده علم الغيب ﴾	٣٥	٣٩١
(٥٤) سورة القمر		
﴿ خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث ﴾	٧	٦٥٧
﴿ فالتقى الماء على أمر قد قدر ﴾	١٢	٦٤٠
﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾	١٢	٦٩١
﴿ إلا آل لوط نجيناهم بسحر ﴾	٣٤	٣١٨-٦١٦
﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾	٣٨	٦١٦
﴿ ولقد جاء آل فرعون النذر ﴾	٤١	٤٨٨
﴿ أ كفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة في الزبر ﴾	٤٣	٣٦٨
﴿ إنا كل شئ خلقناه بقدر ﴾	٤٩	٥٩٠-٩٤٨
﴿ وكل شئ فعلوه في الزبر ﴾	٥٢	٥٦٨-٥٧١
(٥٥) سورة الرحمن		
﴿ مرج البحرين يلتقيان – بينهما برزخ لا يبغيان – يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ﴾	٢٢	٦٧٢
﴿ ذواتا أفنان ﴾	٤٨	١٦٠
﴿ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ﴾	٦٠	٣٦٨
﴿ حور مقصورات في الخيام ﴾	٧٢	١٨١
(٥٦) سورة الواقعة		
﴿ عربا أترابا ﴾	٣٧	١٣٠
﴿ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾	٦٤	٩٢٢
﴿ فأما إن كان من المقربين فروح وريحان ﴾	٨٨	٣٧٨
﴿حق اليقين ﴾	٩٥	٨١٩
(٥٧) سورة الحديد		
﴿ النار هي مولاكم ﴾	١٥	٦٢٦
﴿ أن المصدّقين والمصدقات وأقرضوا الله ﴾	١٨	٩٢١
(٥٨) سورة المجادلة		
﴿ ما هن أمهاتهم ﴾	٢	١٤٤--
(٥٩) سورة الحشر		

﴿ تبوؤا الدار والإيمان ﴾	٩	٩١١
﴿ هو الله الخالق البارئ المصور ﴾	٢٤	٨٧٤
(٦٠) سورة الممتحنة		
﴿ يخرجون الرسول وإياكم ﴾	١	٩١٢
﴿ أن تبروّهم ﴾	٨	٩٥٥
﴿ أن تولّوهم ﴾	٩	٩٥٥
﴿ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ﴾	١٠	١٤٤
(٦١) سورة الجمعة		
﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم	٨	٤٠٧-٨٦٧
(٦٢) سورة المنافقون		
﴿ ليخرجن الأعز منها الأذل ﴾	٨	٦٥٠
(٦٣) سورة الطلاق		
﴿ واللئي يئسن من المحيض ﴾	٤	٣٧٦
﴿ وإن كن أولات حمل ﴾	٦	٧٥٧
﴿ ومن قدر عليه رزقه ﴾	٧	٣٤٤
(٦٤) سورة التحريم		
﴿ والملائكة بعد ذلك ظهيرا ﴾	٤	٣٧١
﴿ قو أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ﴾	٦	٨٨٤
﴿ امرأة نوح وامرأة لوط	١٠	٢٣٧
(٦٥) سورة الملك		
﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾	٤	٤٧٣
﴿ أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾	١٩	٩٢١-
(٦٦) سورة القلم		
﴿ إن للمتقين عند ربهم جنات النعيم ﴾	٣٤	٤٣٠
(٦٧) سورة الحاقة		
﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾	١	٣٨٠
﴿ الحاقة ما الحاقة ـ وما أدراك ما الحاقة ﴾	١-٢	٤٢٣
﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾	١٣	٨٧٤
﴿ نفخة واحدة ﴾	١٣	٣٤٤-٤٥٣-
﴿ هآؤم اقراءوا كتابيه ﴾	١٩	٣٢٣
﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾	٤٧	٧٩٣
(٦٨) سورة المعارج		
﴿ من عذاب يومئذ ﴾	١١	٨٦١
﴿ إنها لظى ﴾	١٥	٢٣٠
﴿ عن اليمين وعن الشمال عزين ﴾	٣٧	٦٠٣
(٦٩) سورة نوح		
﴿ انبتكم من الأرض نباتا ﴾	١٧	٤٥٦
(٧٠) سورة الجن		
﴿ وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا	٧	٣٢٣
﴿ومنا دون ذلك ﴾	١١	٩٠٤
(٧١) سورة المزمل		

﴿قم الليل ﴾	٢	٩٨٠
﴿ تبتل إليه تبتيلا ﴾	٨	٤٥٦
﴿ السماء منفطر به ﴾	١٨	٣٦٩
﴿ إن لدينا أنكالا وجحيما ﴾	١٢	٧٣٦
﴿ إن لدينا أنكالا ﴾		٤٣٠
(٧٢) سورة المدثر		
﴿ سأصليه سقر –ومأدراك ما سقر ﴾	٢٧	٢٣٠
﴿نذيراً للبشر ﴾	٣٦	٦٨١
﴿ فما لهم عن التذكرة معرضين ﴾	٤٩	٦٤٦
(٧٤) سورة القيامة		
﴿ بلى قادرين ﴾	٤	٦٧٨
﴿ إذا بلغت التراقي﴾	٢٦	١٨٧
(٧٥) سورة الإنسان		
﴿ هل أتى على الإنسان ﴾	١	٦١٨
﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر ﴾	١	٣١٤
﴿سلاسل وأغلالاً ﴾	٤	٢٠٥
﴿قواريرا _ قواريرا ﴾	١٥-١٦	٢٠٤ ٩٣٤
﴿ عاليهم ثياب سندس خضر ﴾	٢١	٣٩٨
﴿ يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما ﴾	٣١	٥٨٤
(٧٦) سورة المرسلات		
﴿ويلٌ يومئذٍ للمكذبين ﴾	١٥	٩٣٤
﴿ هذا يوم لا ينطقون ﴾	٣٥	٨٤١
﴿ كلوا واشربوا هنيئا بما كنتم تعملون ﴾	٤٣	٤٨١
(٧٧) سورة النبأ		
﴿ عم يتساءلون – عن النبأ العظيم ﴾ ﴿ أن للمتقين مفازا ـ حدائق وأعنابا – وكواعب أترابا – وكأسا دهاقا ﴾	١ ٣٤	٨٦٩ ٩٥١
﴿ جزاء من ربك عطاء حسابا ﴾	٣٦	٨٣٢
(٧٨) سورة النازعات		
﴿ إنا لمردودون في الحافرة﴾	١٠	٦٥١
﴿ بالواد المقدس طوى ﴾	١٦	٢٢٠
﴿ والأرض بعد ذلك دحاها ﴾	٣٠	٥٨٤
﴿ والجبال أرساها ﴾	٣٢	٥٨٥

(٧٩) سورة الانفطار		
﴿ يوم لا تملك نفس لنفس شيئا ﴾	**١٩**	**٨٤١**
(٨٠) سورة المطففين		
﴿ ويل للمطففين ﴾	**١**	**٤٧٩-٣٦١**
﴿ يوم يقوم الناس لرب العالمين ﴾	**٦**	**٨٤١**
(٨١) سورة البروج		
﴿ قتل أصحاب الأخدود- النار ذات الوقود﴾ **﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾** **﴿ وهو الغفور الودود ٠ ذو العرش المجيد ٠ فعال لما يريد ﴾**	**٤** **١٠** **١٦**	**٩٥٤** **٤٠٧** **٤٠٠**
(٨٢) سورة الانشقاق		
﴿ إذا السماء انشقت ﴾	**١**	**٣٤٨-٣١٣-٥٨٩**
﴿ فبشرهم بعذاب أليم إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾	**٢٥**	**٧١٥**
(٨٣) سورة الغاشية		
﴿ وجوه يومئذ ناعمة ﴾	**٨**	**٦٧١**
﴿ إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم ﴾	**٢٦**	**٤٣١**
(٨٤) سورة الفجر		
﴿ دكت الأرض دكا دكا ﴾	**٢١**	**٤١١**
﴿ كلا إذا دكت الأض دكا دكا ﴾	**٢١**	**٤٥٢ ، ٤٦٣**
﴿ فادخلي في عبادي ﴾	**٢٩**	**١٠٢**
(٨٥) سورة البلد		
﴿ أهلكت مالا لبدا ﴾	**٦**	**٢١٩**
(٨٦) سورة الليل		

﴿ والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى ﴾ ﴿ فأما من أعطى واتقى ﴾	١ ٥	٩٢٦ ٤٩١
﴿ وما لأحد عنده من نعمة تجزى الا إبتغاء وجه ربه الأعلى ﴾	٢٠	٧١٥-٣٣٣
(٨٧) سورة الضحى		
﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾	١٠	٥٨٩
(٨٨) سورة العلق		
﴿ لنسفعا بالناصية – ناصية كاذبة خاطئة ﴾	١٦-١٥	٩٥٨-٩٥٠
(٨٩) سورة الزلزلة		
﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها- وأخرجت الأرض أثقالها-وقال الإنسان مالها-يومئذ تحدث أخبارها	٣-٢	٨٤٨
(٩٠) سورة القارعة		
﴿ القارعة ما القارعة – وما أدراك ما القارعة﴾	٢-١	٤٢٤-٣٨٠
(٩١) سورة العصر		
﴿ إن الإنسان لفي خسر – إلا الذين آمنوا ﴾	٣-٢	-٧٠٩
(٩٢) سورة الهمزة ﴿ ويل لكل همزة لمزة ﴾ ﴿ ميل لكل همزة لمزة-الذي جمع مالا وعدده﴾	١ ٢-١	٤٧٩ ٨٨٩
(٩٣) سورة قريش		
﴿ لإيلاف قريش ﴾	١	٢٨٣
(٩٤) سورة الماعون		
﴿ فويل للمصلين-الذين هم عن صلاتهم ساهون	٥	٨٦٧
(٩٥) سورة المسد		
﴿ تبت يدا أبي لهب وتب ﴾	١	١٦٢
﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾	٤	٩٠١-٥٧٦
(٩٦) سورة الإخلاص		
﴿ قل هو الله أحد – الله الصمد ﴾	١	١٨٧

فهرس الأحاديث والآثار الواردة في شرح ابن فلاح على الكافية

الحديث	رقم الصفحة
١- ﴿ إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ﴾	٤٥٤
٢- ﴿ أعربوا في الكلام لتعربوا في القرآن ﴾	٨٦
٣- ﴿ أعربوا القرآن فإن الله يحب أن يعرب ﴾	٨٦
٤- ﴿ أعربوا القرآن فإنه عربي ﴾	٨٦
٥- ﴿إن أهل الجنة في الجنة يتكلمون بالعربية من بين سائر اللغات﴾	٨٧
﴿ إنكن لأنتن صواحبات يوسف ﴾	٢٠٥
6-﴿ إنما أنا عبد آكل كما تأكل العبيد ، وأجلس كما تجلس العبيد ﴾	٦٨٠
7- ﴿ أمتي كالبنيان يشد بعضه بعضاً ﴾	١٠٠٧
٨- ﴿ إنه قرشي يمان ليس من ذي ولا ذووا ﴾	١٦١
٩- ﴿ البكر تستأمر والثيب يعرب عنها لسانها ﴾	١٢٩
١٠- ﴿ بالإيواء والنصر ﴾	٧٥٢
11- ﴿**" إياك وما يعتذر منه وإياك والغيبة** ﴾	٥٩٩
١٢" إياي وإن يحذف أحدكم الأرنب"﴾	٥٩٩
١٣- بلغت منا البلغين ﴾	١٧٧
١٢- ﴿ بهيمة جمعاء ، هل تحس فيها من جدعاً ﴾	٢١٧، ٩٤٥
١٣- ﴿ من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أمه ولا تكنوا ﴾	١٥٧
١٤-﴿ ذكاة الجنين ذكاة أمه ﴾	٤٢٣
١٥-﴿ رحم الله امرأ أصلح من لسانه ﴾	٨٦
١٦-﴿ رضع لا ولكن انحرها إياها ﴾	٩٩٠
١٧ - سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فجاء فرس له سابقا	٦٥٢
١٨-﴿ سلمان منا أهل البيت ﴾	٦٢٦
19 -﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً ﴾	752
20 - ﴿ من لغا فلا جمعة له ﴾	٩٠٧
21 -﴿ لا تقسموا بآبائكم ﴾	٩١٨
23-﴿ لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد ﴾	٩٠٧
٢٤-﴿ لا يقبل الله له صرفاً ولا عدلاً ﴾	١٣٨
٢٥-﴿ لتأخذوا مصافكم ﴾	١١٠

٢٦-﴿ لتزرّه ولو شوكة ﴾	١١٠
٢٧-﴿ لكل نبي حواري وحواري الزبير ﴾	٨٢٣
٢٨-﴿ ما أحد من أصحابي إلاّ وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء ﴾	٨٨
٢٩- ﴿متعنا اللهم بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا ما أحييتنا واجعله الوارث منا	٤٨٣
٣٠- ﴿ من لغا فلا جمعة له ﴾ 31 - ﴿نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ﴾	٩٠٧ ٤٠٧
٣٢-﴿ ونخلع ونترك من يفجرك ﴾	٣٢٣
٣٣-﴿ ياأبينيّ لا ترموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس ﴾	١٧٧

فهرس الأمثال والأقوال

الأمثال والأقوال	رقم الصفحة
١- التقتا حلقتا البطنان .	٢٩٩
٢- أ سائر اليوم وقد زال الظهر ؟	٦٢٣
٣- أصبح ليل .	٥٦٦
٤- أعط القوس باريها .	١٩٠
٥- افتد مخنوق .	٥٦٧
٦- أمت في حجر لا فيك .	٣٦٦
٧- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .	١١٧
٨- جالب التمر إلى هجر .	٢٨٤
٩- الجباب شهرين .	٣٨٣
١٠-جحر ضب خرب "	٣٢١
١١- ذليل عاذ بقرملة .	٣٦٦
١٢- راكب الناقة طليحان .	٣٧١
١٣- (رجع على حافرته)	٦٥١
١٤- شتّى تَؤوبُ الحلبَة.	٦٥٦
١٥- شرٌ أهرّ ذا ناب .	٣٦٠
١٦-"شهر ثرى وشهر مرعى	٣٦٦
١٧- غضب الخيل على اللجم .	٤٦٠
١٨- فرقاً خيراً من حبّ .	٤٦٠
١٩- فلان عزيز في ذويه	١٦١
٢٠- في بيته يؤتى الحكم .	٣٠٣، ٦٥٦
٢١- لو ذات سوار لطمتني .	٣١٥
٢٢- الليلة الهلال .	٣٨٣
23"- مأربةٌ لا حفاوة	٣٦٥
٢٤-ما أنسه لا أنس زيداً "	٣٧٣
٢٥- متى أنت وبلادك .	٣٨٣
٢٦- مطيّهُ حربٍ .	١٣١
٢٧- مكرهٌ أخاك لا بطل .	١٤٩
٢٨- من كذب كان شراً له .	٤٨٣
٢٩- وراءك أوسع لك .	٤٩٥
٣٠- اليوم خمر وغداً أمر .	٣٨٣

الشواهد الشعرية

الشاهد	قائله	البحر	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الشاهد				
إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء	الأخطل	خفيف	٢١٦	٤٠٦
لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء	محمد بن بشر العدواني الخزرجي	طويل	١٤٨	٢٩٢
وقالوا :تعال يا يزي بن مخرّم فقلت لهم : إني حليف صداء	يزيد بن مخرم	طويل	٣٤٨	٥٤٦
ما إن رأيت ولاأرى في مدتي كجواري يلعبن بالصحراء ِ	مجهول	كامل	٧١	١٨٩
فأقبلها الشمس راع لها رهين لها بجفاء العشاءِ	المرار الفقعسي	متقارب	٤١٦	٦١٣
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبداً شفاء	مسلم بن معبد الوالبي	وافر	٥٣٩	٧٤٠
طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاءِ	أبو زبيد الطائي	خفيف	٢٤٧	٤٤٤
أو منعتم ما تسألون فمن حدثتموه له علينا العلاء	الحارث بن حلزة اليشكري	خفيف	١٨١	٣٣٧
	حسان بن ثابت	وافر	٥٤٩	٧٦١
كأن سبيئة من بيت رأس ٍ يكون مزاجها عسلٌ وماءُ				
حرف الباء				
هذا لعمركم الصغار بعينه لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أبُ	ضمرة بن جابر ، وقيل غيره	كامل	٥٦٥	٧٧٩
وما حل سعديّ غريبا ببلدة فينطق إلا الزبرقان له أب	العين المنقري	طويل	٤٥٩	٦٥٣
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب	النابغة الذبياني	طويل	٥١٤	٧١٦
ألم تر أنّ الدهر يوم وليلة وأن الفتى يسعى لغاريه دائبا	مجهول	طويل	٤٠٩	٦٠٤
يرى أنّ ما ما بان منك لضاربٍ بأقتل مما بان منك لعائبِ	المتنبئ	طويل	٥٨٥	٧٩٥
إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب	مجهول	طويل	٥٩٦	٧٩٩
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب	القطامي	طويل	٢٠	١٢٠
الشر منتشر يأتيك عن عرض والصالحات عليها مغلقا باب	جميل بثينه	بسيط	٤٦٢	٦٥٤
يا لقومي لفرقة الأحباب ونزول المشيب دار الشباب	مجهول	خفيف	٣٠١	٥٠٧
أ عبداً حلّ في شعبي غريباً ألؤماً لا أبا لك واغترابا	جرير	وافر	٣٠٥	٥١٠
ولكنه يأتي لي الحول كاملاً ومالي إلا الأبيضين شرابُ	هذيل الأشجعي	طويل	٥٠٦	٧١١
ولما أن تحمل آل ليلى سمعت بينهم نعب الغرابا	مجهول	وافر	١٦٧	٣٢٢
ليس بيني وبين قيسٍ عتاب غير طعن الكُلى وضرب الرقاب	عمر بن الأيهم	خفيف	٥١١	٧١٤
ولو ولدت قفيرة جروَ كلب لسُبّ بذلك الجرو الكلابا	جرير	وافر	١٨٢	٣٤١
اليكم ذوي آل النبي تطّلعت نوازع من قلبي ظماء وألبب	الكميت	طويل	٦٢٨	٨٣٦
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب	مجهول	بسيط	٧١١	٩١١
عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب	رؤبة ،وقيل غيره	كامل	٢٥٤	٤٦١
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب	مجهول	بسيط	٣٠٢	٥٠٧
وبالسهب ميمون النقيبة قوله لملتمس المعروف أهل ومرحب	طفيل الغنوي	طويل	٢٨٤	٤٩٥
تمنت غني أن يكون لقومها من العز ما يبني سليم محارب	الفرزدق	طويل	٧٣٨	٩٥٩
تمنت وذلك من سفاهة رأيها لأهجوها لما هجتني محارب	ابن ميادة	طويل	١٦٢	٣١٩
وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب فلا	الأشجعي-الشماخ	طويل	٢٥٣	٤٥٩
وأساف لا يلطون دونه تيوسا بقوسي أو يعضكم الحرب	مجهول	طويل	٣٧٠	٥٦٧
وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً	أحد بني سعد	طويل	٥٧٩	٧٩٢
فهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا و في الأرض مبتوتاً شجاع وعقرب	مجهول	طويل	٤٦٤	٦٥٤
وجدنا لكم في آل حم آية تأولها منا تقي ومعرب	الكميت بن زيد	طويل	٢٢	١٢٩
كأنّ العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا	مجهول	طويل	١٠٨	٢٢٤
أنا أبو دهبل وهب لوهب من جمح والعز فيهم والحسب	أبو دهبل الجمحي	رجز	٨٢	١٩٨

أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا	وأرحامنا موصولة لم تقضب	جندل بن عمرو	طويل	٤١٢	٦١١
فلما دخلناه أضفنا ظهورنا	إلى كل حاريّ جديد مشطب	امرؤ القيس	طويل	٥٩٥	٧٩٨
ومالي إلا آل أحمد شيعة	ومالي إلا مشعب الحق مشعب	الكميت	طويل	٥٠٧	٧١١
لأخت بني ذهل عداة لقيتها	فكيهه فينا منك في الخير أرغب	الفرزدق	طويل	٤٧٠	٦٦٤
فقالت له العينان سمعا وطاعة	وأبدت كمثل الدر لما يثقب	امـــرؤ القـــيس – النابغة الجعدي	طويل	١	٩١
كليني لهم يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطئ الكواكب	النابغة الذبياني		٣٣٣	٥٣٦
			طويل	٣٥٦	٥٥٠
				٦٧٧	٨٨٤
وإياك إياك المراء فإنه	إلى الشر دعاء وللشر جالب	الفضل عبد الرحمن		٤٠٧	٦٠١
			طويل		
				٤٩٧	٦٩٨
رددت بمثل السيد نهد مقلص	كميش إذا عطفاه ماء تحلبا	ربيعة بن مقروم	طويل		

كأنّ حوامِيَهُ مُدبِرا	خُضِبْنَ وإن لم تكن تُخضبِ	النابغة الذبياني	متقارب	٤٦٦	٦٥٩
حتى إذا الكلاب قال لها	كاليوم مطلوبا ولا طلبا	أوس بن حجر	سريع	٢٧٨	٤٨٩
لا بارك الله في الغواني هل يصـــــبحن إلا لهن مطلب		عبيـد الله بـن قـيس الرقيات	منسرح	٧٢	١٨٩
لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ولم تغذ دعد في العلب	جرير	بسيط	١٠٩	٢٢٩
لدن بهز الكف يعسل متنه	فيه كما عسل الطريق الثعلب	مجهول	طويل	٤١٤	٦١٢
تركتني حين لا مالٍ أجود به	وحين جنَّ زمانُ الناسِ أو كلبا	أبو الطفيل	طويل	٥٩١	٧٩٨
إلى ليت شعري هل يلومن قومه	زهيرا على ما جر من كل جانب	أبـو جنـدب بـن مـرة الهذلي	بسيط	١٥٥	٣٠٥
			طويل		
وكمتا مدماة كان متونها	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	طفيل الغنوي		١٦٠	٣١٨
				١٧١	٣٢٣
عوذ وبهثة حاشدون عليهم	حلق الحديد مضاعفا يتلهب	زيد الفوارس	طويل	٤٦٧	٦٥٩
ولست بنازل إلا ألمت	برحلي أو خيالتها الكذوب	رجل من بني بحتر	كامل	٧٠٤	٩١٤
وكل من ظن أن الموت مخطئه	معللٌ بسواء الحقّ مكذوبُ	أبو داوَد الأيادي	وافر	٥٣٣	٧٣٧
فلستَ لإنسيّ ولكن لملأكٍ	ننزلَ من جوّ السماء يُصوّبُ	علقمة الفحل	طويل	٥٤٨	٧٥٩
كم دون بيشةَ من خرق ومن علم	كأنه لامع عريان مسلوب	ذو الرمة	طويل	١٢٦	٢٤٦
ويلمّها في هواءِ الجو طالبة	ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب	امرؤ القيس	بسيط	٥٧٧	٧٨٨
فأخروا تأبط قرضاً لا أبا لكم	صاعاً بصاعٍ فإن الذل معيوب	مجهول	بسيط	٣٤٢	٥٤١
			بسيط		
لئن كان برد الماء حران صاديا	إلي حبيب أنها لحبيب	مجنون ليلـى– وقيل - غيره	طويل	٤٦٨	٦٦٠
فبيناه يشري رحله قال قائل	لمن جمل رخو الملاط نجيب	عجيز السلولي	طويل	٨٧	١٩٩
أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة	سيدعوه داعي ميتة فيجيب	مجهول	طويل	٣٤٠	٥٤٠
هذا سراقة للقران يدرس	والمرء عند الرشا إن يلقها ذيبُ	مجهول	بسيط	١٨٣	٣٤٣
فقد الحمد منا عليكم	وشيطان إذ يحميكم ويذيب	مجهول	طويل	١٢٨	٢٦٤
لن تراها وأن تأملت إلا	ولها في مفارق الرأس طيباً	عبيـد الله بـن قـيس الرقيات	خفيف	٢٧٧	٤٨٩
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها	وما كان نفسا بالفراق تطيب	قـيس ابـن الملـوح - وقيل غيره	طويل	٤٩٦	٦٩٧
فظل لنا يوم لذيذ بنعمة	فقل في مقيل نحسه متغيب	امرؤ القيس	طويل	١٤٩	٢٩٣
ليسَ إيّايَ وإيـّاك	ولا نَخشى رَقيباً	عمر بن أبي ربيعة	كامل	٦٩٩	٩١٢

حرف التاء

وقد شنئت بها الأباء قبلي	فما شنئت ابي ولا شنئت	قصي بن كلاب	وافر	٣٧	١٥٤
رحم الله أعظما دفنوها	بسجستان طلحة الطلحات	عبيـد الله بـن قـيس الرقيات	خفيف	٧٢٩	٩٤٨

في الولائم أولادا لواحدة	وفي العيادة أولادا لعلاّت	مجهول	بسيط	٤٨٣ ٦٧٨
يا قبح الله بني السعلاة	غير أعفاء ولا أكيات	علبـــاء بـــن أرقـــم اليشكري	رجز	٢٤٦ ٤٤٣
	عمرو بن يربوع شرار النات			
يا أبجر بن أبجر يا أنت	أنت الذي طلقت عام جعتا	مجهول	رجز	٢٩١ ٥٠٢
هنيئاً مريئاً غير داء مخامر	لعزة من (أعراضنا) ما استحلت	كثير عزة	طويل	٢٧١ ٤٨٠
بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلت	الفرزدق	طويل	٤٧٧ ٦٧٤
وكنت كذا رجلين رجل صحيحة	ورجل رمى فيها الزمان فشلت	كثير عزة	طويل	٧٣٠ ٩٥٠
وكأن في العينين حب قرنفل	أو سنبلا كحلت بها فانهلت	سلمى بنت ربيعة	كامل	٧٥٣ ٩٦٦
حنتّ نوار ولات هنّا حنّتِ	وبدا الذي كانت نوار أحنّتِ	شبيب بن جعيل	كامل	٦٣٨ ٨٤١
		عمرو بن قعاس	وافر	٥٧٠ ٧٨١

ألا رجلاً جزاه الله خيراً *يدلُّ على محصلة* *تبيت ُ*

حرف الجيم

يحدوا ثماني مولعا بلقاحها	حتى هممن بزيغة الإرتاج	ابن ميادة	كامل	١٢٣ ٢٥٢
متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا	تجد حطبا جزلا ونارا تأججا	عبد الله بن الحر	طويل	٧٤٥ ٩٦٣
إني لأهوى طفلة فيها غنج	خلخالها في ساقها غير جرج	مجهول	رجز	١١٣ ٢٤٠
عجبت لعطار أتانا يسومنا	بجبانة الديرين دهن البنفسج	مجهول	طويل	٣٦٦ ٥٦٦
ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا	من طلل كالأتحميّ أنهجا	العجاج	رجز	٩٠ ٢٠٥
كان أصوات من أيغالهن بنا	أواخر الميس أصوات الفراريج	ذو الرمة	بسيط	٢٣٥- ٤٣١
				٦٥٧ ٨٥٥

حرف الحاء :

وبعد غد يا لهف نفسي على غد	إذا راح أصحابي ولست برائح	أبي الطمحان القيني	طويل	٢٢٨ ٤٢٠
لبيك يزيد ضارع لخصومه	ومختبط مما تطيح الطوائح	نهشـل بـن حـري – وقيل غيره	طويل	١٥٧ ٣١١
أبحت حمى تهامة بعد نجد	وما شئ حميت بمستباح	جرير	وافر	١٩٧- ٣٧٧
				٤٠٠ ٥٩١
وقد كاد يذهب بالدنيا ولذتها	موالي ككباش العوس سحاح	جرير	بسيط	٦٨ ١٨٩
من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيس لا براح	سـعد بـن ناشـب – سعد بن مالك	الكامل	٢٤٤- ٤٤٢ ٥٩٢ ٧٩٨
وأنت من الغوائل حين تُرمى	ومن ذم الرجال بمنتزاح	ابن هرمة	وافر	٢٤ ١٤٠
فتى ما ابن الأغر إذا شتونا	وحب الزاد في شهري قماح	مالـــك بـــن خالـــد الهذلي	وافر	٢١٢ ٣٩٧
وما الدهر إلا تارتان فمنهما	أموت وأخرى ابتغي العيش أكدح	تميم بن مقبل	طويل	٦٩٤ ٩٠٦
تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا	بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح	جرير	طويل	٤٢٢ ٦٢١
أتى دونها ذب الرياد	كأنه فتى في سراويل رامح	الراعي النميري	طويل	١١٨ ٢٤٥
ياليت بعلك قد غدا	متقلدا سيفا ورمحا	عبـــد الله بـــن الزعبرى	الكامل	٦٧١- ٨٧١ ٦٩٦ ٩١١
ورد جازرهم حرفا مصرّمة	ولا كريم من الولدان مصبوح	حاتم الطائي	بسيط	٢٤٢ ٤٣٧
نهيتك عن طلابك أم عمرو	بعاقبة وأنت إذا صحيح	أبو ذؤيب الهذلي	وافر	٦٤٩- ٨٤٨
يا ناق سيري عنقا فسيحا	إلى سليمان فنستريحا	أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي	رجز	٣٤٤ ٥٤٣

حرف الدال :

فدع ذا ولك من ينالك خيره	ومن كان يعطي حقهن القصائدا	مجهول	طويل	١٥٣ ٣٠٤
كأنه خارجا من جنب صفحته	سفود شرب نسوه عند مفتأد	النابغة الذبياني	بسيط	٤٦٥ ٦٥٧
ان قلت خيراً قال شراً غيره	أو قلت شراً مده بمداد	الأسود بن يعفر	كامل	٦١٣ ٨١٧
لقد ولد الأخيطل أم سوء	مقلدة من الأمات عاد	جرير	وافر	٦٦٨ ٨٦١
فماكعب بن مامة وابن سعدى	بأجود منك ياعمر الجوادا	جرير	وافر	٣١٢ ٥١٤
أرى الحاجات عند أبي حبيب	نكدن ولا أمية في البلاد	عبد الله بن الزبير	وافر	٥٦٠ ٧٧٧
وكأنه لهق السراة كأنه	ما حاجبيه معين بسواد	الأعشى	كامل	٧٥٠ ٩٦٥
بما جمعت من حضن وعمرو	وما عمرو وحضن والجيادا	مجهول	كامل	٤٥١ ٦٤٣
وإني لعبد الضيف مادام ثاويا	وما شيمة لي غيرها تشبه العبدا	حاتم الطائي	طويل	٥٠٩ ٧١٢
تذكر هندا بعدما بعدت هند	فؤاد حليفاه الصبابة والوجد	مجهول	طويل	١١١ ٢٢٩

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد	فقد زادني مسراك وجدا على وجد	مجنون ليلى – يزيد بن الطثرية الشاعر الأموي	طويل	٢٨٧	٤٩٩
وقفت فيها أصيلانا أسائلها	عيت جوابا وما بالربع من أحد	النابغة الذبياني	بسيط	١٨٤-	٣٤٨
				٢٠٩-	٣٩٢
				٥١٥	٧١٦
ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه	وما أحاشي من الأقوام من أحد	النابغة الذبياني	بسيط	٥٣٥	٧٣٩
قَدني من نصِر الخُبَيَين قَدِي	ليس الإمام بالشحيح الملحدِ	حميد بن ثور الهلالي ، وقيل لغيره .	رجز	٦٢٢	٨٣٣
ولكنما أهلي بواد أنيسه	ذئاب تبغّى الناس مثنى وموحد	ساعدة بن جؤية الهذلي	طويل	٩٣	٢٠٩
ونحن ضربنا بالكلاب ابن هوبر	وجمع بني ذبيان حتى تبددا	مجهول	طويل	٦٤٦	٨٤٧
فكان وإياها كحران لم يفق	عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا	كعب بن جعيل	طويل	٤٤٤	٦٣٩
رأيت بني عبر ألا ينكروا بني	ولا أهل هذاك الطرافة الممدد	طرفة بن العبد	طويل	٧٠٦	٩١٥
لما حططت الرحل عنها واردا	علفتها تبنا وماء باردا	ذو الرمة	رجز	٣٢٨-	٥٢٧
				٤٤٥-	٦٤٠
				٦٧٢-	٨٧١
				٦٩٧	٩١١
يا من رأى عارضا أسر به	بين ذراعي وجبهة الأسد	الفرزدق	خفيف	٦٦٥	٨٥٧
مقذوفة بدخيس النحض بازله	له صريف صريف القعو بالمسد	النابغة الذبياني	طويل	٢٣	١٣٨
بلغتها واجتمعت أشدي			رجز	١١٦	٢٤٢
لسنا كمن جعلت أياد دارها	تكريت ترقب حبها أن يحصدا	الأعشى	كامل	٧٥٦	٩٦٨
أبني لبيني لستم بيدٍ	إلا يداً ليست لها عضد	أوس بن حجر	سريع	٥٢٧	٧٣٣
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا	بنوهن أبناء الرجال الأباعد	الفرزدق	طويل	١٨٨	٣٦٥
ألا حبذا هند وأرض بها هند	وهند أتى من دونها النأي والبعد	الحطيئة	طويل	١١١	٢٢٩
وقد رام أفاق السماء فلم يجد	له مصعدا منها ولا الأرض مقعدا	مجهول	طويل	٧١٠	٩١٨
فلأبغينكم قنا وعوارضا	ولأقبلن الخيل لابة ضرغد	عامر بن الطفيل	كامل	٤١٥	٦١٣
تطاول ليلك بالأثمد	ونام الخلي ولم ترقد	امرؤ القيس	متقارب	١١٥	٢٤٢
متى تأته تعشو إلى ضوء ناره	تجد خير نار عندها خير موقد	الأعشى	طويل	٤٧٦-	٦٧٣
				٧٤٧	٩٦٣
وأنت الذي حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد	الأشهب بن رميلة	طويل	١٤١	٢٨٤
فتى لو ينادي الشمس ألقت قناعها	أو القمر الساري لألقى المقالدا	الأعشى	طويل	٧٧	١٩١
وقد مات شماخٌ ومات مزرّدٌ	وأي كريم لا أباك مخلّد	حسان بن ثابت	طويل	٥٧٥	٧٨٧
يا دار مية بالعلياء فالسند	أقوت وطال عليها سالف الأمد	النابغة الذبياني	بسيط	٣٧٥	٥٦٩
سبحانه ثم سبحانه نعود له	وقبلنا سبح الجودي والجمد	ورقة بن نوفل – زيد بن عمرو بن نفيل	بسيط	٢٦٥	٤٧٦
سوى أبك الأدنى فإن محمداً	على كل شئ يا ابن عم محمدا	الأعشى	طويل	٢٨	١٤٨
فذو المال يؤتي ماله دون عرضه	لما نابه والطارق اليتعمد	ابن الكحلبة	طويل	١١	١١٥
فآليت لا أنفك أحدوا قصيدة	نكون وإياها بها مثلاً بعدى	أبو ذؤيب الهذلي	طويل	٤٤٣	٦٣٩
وتبسم عن المي كان منوراً	تحلل حر الرمل وعمر له ندى	طرفة بن العبد	طويل	٦٧٩	٨٨٥
والمؤمن العائذات الطير تمسحها	ركبان مكة بين الغيل والسند	النابغة الذبياني	بسيط	٦٧٣	٨٧٣
وما زال ميسورا على نواله	وعندي حتى قد بقيت بلا عند	أبو تمام	طويل	٤٣١	٦٢٧
فلا تحسبن هندا لها الغدر وحدها	سجية نفس كل غانية هند	أبو تمام	طويل	١٩٠	٣٦٧
وقائلة ما بال دوسر بعدنا	صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند	دوسر بن دهبل	طويل	٨٣	١٩٨
فما وال ولا واح	ولا واس أبو هند	مجهول	هزج	٢٦٩	٤٧٩
إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا	فحسبك والضحاك سيف مهند	جرير	طويل	٤٤٠-	٦٦٣
				٤٤٧-	٦٤١
ألا أيهذا المنزل الدارس الذي	كأنك لم يعهد بك الحي عاهد	ذو الرمة	طويل	٣٢٣-	٥٢٥
				٣٦٥	٥٦٥
وبالجسم مني بينا لو علمته	شحوب وأن تستشهد العين تشهد	مجهول	طويل	٤٦٣	٦٥٤
فلا حسبا فخرت به لتيم	ولا جدا إذا ازدحم الجدود	جرير	وافر	٣٩٤	٥٨٤
لا در درك أني قد رميتهمُ	لولا حددت وما عذري بمحدود	الجموح الظفري	بسيط	٢٢٦	٤١٦

يا حكم بن المنذر بن الجارود	أنت الجواد بن الجواد المحمود سرادق المجد عليك ممدود	رؤبة بن العجاج – الكذاب الحرمازي	رجز	٣١٨	٥٢١
عزمت على إقامة ذي صباح	لأمر ما يسود من يسود	أنس بن مدركة الخثعمي	وافر	٤٢٠- ٦٢٥	٦١٨- ٨٣٦
فقالت على اسم الله أمرك طاعة	وإن كنت قد كلفت ما لم أعود	عمر بن أبي ربيعة	طويل	٢١٨	٤١٠
ثلاث كلهن قتلت عمدا	فأخزى الله رابعة يعود	مجهول	وافر	١٩٥	٣٧٧
ألا ليت أيام الصفا جديد	ودهر تولى يا بثين يعود	جميل بثينة	طويل	٦٣٩	٨٤٣
وأن لا يقولوا :غاب قيس وهذه	سراويل عاديّ نمته ثمود	قيس بن عبادة	طويل	١١٩	٢٤٦
يا ابن أمي ويا شقيق نفسي	أنت خليتني لدهر شديد	أبو زبيد الطائي	خفيف	٣٣٥	٥٣٦
إذا المرء أعيته السيادة ناشئا	فمطلبها كهلا عليه شديد	المخبل السعدي – رجل من بني قريع	طويل	٤٦٩	٦٦١
ولو عن نثا غبره جاءني	وجرح اللسان كجرح اليد	امرؤ القيس	متقارب	٣	١٠٥
قد أقسموا لا يمنحونك نفقة	حتى تمد إليهم كفّ اليدا	مجهول	رجز	٥٩٨	٨٠٠

حرف الراء :

وأنت التي حببت كل قصيرة	إليّ ولم تعلم بذاك القصائر	كثير عزة	طويل	٦٦	١٨١
عنيت قصيرات الحجال ولم أرد	قصار الخطى شر النساء البحاتر				
ما زال مذ عقدت يداه إزاره	فسما فأدرك خمسةَ الأشبار	الفرزدق	كامل	٦٠١	٨٠٥
كحلفةٍ من أبي رياح	يسمعها لاهُهُ الكبارُ	الأعشى	طويل	٣٢١	٥٢٤
ومر دهر على وبار	فهلكت جهرة وبار	الأعشى	رجز	١٠٥	٢٢٢
أقول لها حين جدّ الرحيل	وأيرحت ربّا وأبرحت جاراً	الأعشى	متقارب	٤٩٢	٦٩٢
يا لعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار	مجهول	بسيط	٣٧٣	٥٦٨
وكنت هناك أنت كريم قيس	فما القيسي بعدك والفخار	مجهول	وافر	٤٤٩	٦٤٣
قد رأى حلك ذو المجاز وقد أرى	وأبي مالك ذو المجاز بدار	مؤرج السلمي	كامل	٣٣	١٥٣
يا لبكر أنشروا إلى كليبا	يا لبكر أين أين الفرار	المهلل بن ربيعة	خفيف	٣٠٣	٥٠٧
ألم تسأل فتخبرك الديارا	عن الحي الموجه أين سار	الراعي النميري	وافر	١٦٤	٣٢١
فلم يستريثوك حتى رميت	فوق الرجال خصالا عشارا	الكميت	متقارب	٩٧	٢١٣
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم	خضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصار	الفرزدق	كامل	٩٢	٢٠٦
متى ما تلقني فردين ترجُف	روانف إليتيك وتستطارا	عنترة بن شدّاد	وافر	٤٨٨	٦٨٣
أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	وهل بدارة يا للناس من عار	سالم دارة	بسيط	٤٨٥	٦٧٩
وقرب جانب الغربي يأدو	مدب السيل واجتنب الشعارا	الراعي النميري	وافر	٦١٤	٨١٩
فإنك لا تبالي بعد حولٍ	أظبي كان أمكَ أم حمارُ	خداش بن زهير ، وقيل غيره	وافر	٥٥١	٧٦١
ألا قبح الإله بني زيادٍ	وحيَّ أبيهم قبح الحمارِ	يزيد بن مفرغ	وافر	٦٣٣	٨٣٩
ستعلم أينا خير قديماً	وأعظمنا ببطن حراء ناراً	جرير	وافر	١٤٦	٢٨٦
أكل امرئ تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا	أبو داؤد	متقارب	٦٥٤- ٧١٤	٨٥٢ ٩٢٦
صدعت غزالة خيله بفوارس	تركت جموعهم ك(أمس الدابر)	عمران بن حطان- رجل من الخوارج .	كامل	٦٧٤	٨٧٥
أقسم بالله أبو حفص عمر	ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر	الأعرابي عبيد الله بن كيسبة النهدي – رؤبة بن العجاج	رجز	٧٥٩	٩٧٢
فلولا سلاحي عند ذاك وغلمتي	لرحت وفي رأسي مآيم تسبر	مجهول	طويل	٢٢٧	٤١٦
ألا ليت شعري هل إلى أمّ معمرٍ	سبيل ؟ فأمّا الصبر عنها فلا صبرُ	الرماح بن ميادة	طويل	٥٩٠- ٢٤٥	٧٩٧ ٤٤٢
أ ماويّ إني رب واحد أمّه	أثرت فلا قتل عليه ولا صبر	أبو محجن الثقفي	طويل	٦١٢	٨١٦
عشية فرّ الحارثيون بعدما	قضى نحبه في ملتقى القوم هوبرُ	ذو الرمة	طويل	٦٤٥	٨٤٧
فأقبلت زحفاً على الركبتين	فثوب نسيت وثوب أجر	امرؤ القيس	متقارب	١٩٦	٣٧٧
ما يضير البحر أمسى زاخراً	إن رمى فيه غلامٌ بحجر	الأخطل	رمل	١٤٧	٢٩١
مثل القنافذ هداجون قد بلغت	نجران أو بلغت سوأتهم هجر	الأخطل	بسيط	١٤٠	٢٨٤
منهن أيام صدقٍ قد عرفت بها	أيام واسط والأيام من هجرا	الفرزدق	بسيط	١٤٥	٢٨٥
صلى على عزة الرحمن وابنتها	ليلى وصلى على جاراتها الأخر	الراعي النميري	بسيط	٩٨	٢١٤
فلئن لقيتك خاليين لتعلمن	أني وأيك فارسا الأخرا	عنترة بن شدّاد	كامل	٦٨٧	٩٠٠

فلم أر قوماً مثلنا خير قومهم	أقل به منا على قومهم فخرا	زيادة الحارثي	طويل	٦٠٩	٨١٤
أقول لما جاءني فخره	سبحان من علقمة الفاخر	الأعشى	سريع	٢٦٤	٤٧٦
يا زبرقان أخا بني خلف	ما أنت ويب أبيك والفخر	المخبل السعدي	بسيط	٢٦٨-	٤٧٩
				٤٤٨	٦٤٢
ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه	لشئ نحته عن يديه المقادر	ذو الرمة	طويل	٣٢٤	٥٢٦
خل الطريق لمن يبني المنار به	وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر	جرير	بسيط	٤٠٨	٦٠٢
أما كليب ابن يربوع فليس لها	عند التفاخر إيراد ولا صدر	الأخطل	بسيط	٢٨٠	٤٩٢
وتحت العوالي والقنا مستظلة ً	ظباءٌ أعارتها العيون الجآذرُ	ذو الرمة	طويل	٤٦٠	٦٥٤
إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً	فالله يكلأ ما تأتي وما تذر	مجهول	بسيط	٥٥٨	٧٦٧
إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولا كاملاً فقد اعتذر	لبيد	طويل	٦٣١	٨٣٧
رحت وفي رجليك ما فيهما	وقد بدا هنكِ من المئزر	ابن قيس الرقيات– الفرزدق– الأقيشر	سريع	٢٩-٤٢	١٤٨- ١٥٧
فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا	الفرزدق	طويل	٥٧٢	٧٨٤
إذا ابن أبي موسى بلال بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر	ذو الرمة	طويل	٣٩٨	٥٨٧
لا يبعدن قومي الذين هم	سَمَ ُ العداة وآفة الجزرِ	الخرنق بنت بدر	كامل	٦٨٨-	
النازلون بكل معترك	والطيبون معاقد الأزر	ابن هفان .			٩٠١
لها بشر مثل الحرير ومنطق	رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر	ذو الرمة	طويل	٣٣٧	٥٣٨
فالناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا	إلا الرماح وأطراف القنا وزر	كعب بن مالك ، وقيل غيره	طويل	٥٠٥	٧١١
قرعت ظنابيب الهوى يوم عاقل	ويوم اللوى حتى قسرت الهوى قسرا	مجهول	طويل	٢٤٨	٤٥٢
فيوم علينا ويوم لنا	ويوم نساء ويوم نسر	النمر بن تولب	متقارب	١٨٩	٣٦٦
لعمرك ما معن تبارك حقه	ولا منسئ معن ولا متيسر	الفرزدق	طويل	١٩٩	٣٧٩
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذا هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ	الفرزدق	بسيط	٥٨٦	٧٩٥
فيا الغلامان اللذان فرّا	إياكما أن تكسبان شرّا	مجهول	رجز	٣٢٠	٥٢٢
مالك عندي غير سهم وحجر	وغير كيد أسد برة الوتر	مجهول	رجز	٦٩٥	٩٠٦
كانت تكفي كان من رامي البشر					
فمالي إلا الله لا رب غيره	ومالي إلا الله غيرك ناصر	الكميت	طويل	٥١٦	٧١٧
أبى الله ألا أننا أل خندف	بنا يسمع الصوت الأنام ويبصر	ذو الرمة	طويل	٣٨١	٥٧٤
إن السيوف غدوها ورواحها	تركت هوازن مثل فرن الأعصر	مجهول	كامل	٧٥١	٩٦٥
إني وأسطار سطران سطرا	لقائل يا نصر نصر نصر	رؤبة بن العجاج	رجز	٣١٤-	٥١٦
				٧٦١-	٩٧٤
				٧٥٨	٩٧١
يختلف الناس ما لم نجتمع لهم	ولا خلاف إذا ما أجمعت مضر	الفرزدق	بسيط	١٦١	٣١٩
وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر	أبو صخر الهذلي	طويل	٤٨٠	٦٧٥
أصبحت لا أحمل السلاح	ولا أملك رأس البعير إذ نفرا	الربيع بن ضبع	خفيف	٣٩٣	٥٨٤
والذئب أخشاه إن مررت به	وحدي وأخشى الرياح والمطر				
بعد الذي عدا القروص فحزر	يا عمرو بن معمر لا منتظر	العجاج	رجز	٣١٧	٥٢٠
يا أسم صبرا على ما كان من حدث	إن الحوداث ملقيّ ومنتظر	لبيد بن ربيعة – أبي زبيد الطائي	طويل	٣٤٦	٥٤٥
وطرفك إما جئتنا فاصرفنّه	كما يخير أن الهوى حيث تنظر	عمرو بن ربيعة ،وقيل غيره	طويل	٤٣٨	٦٣٤
فادحض عنها وهي تزكو حشاشة	بذي نفسها والموت عريان ينظر	مجهول	طويل	١٢٥	٢٦٤
أنت لها منذرٌ من بين البشر	داهية الدهر وصماء الغَبَر	الحرمازي	رجز	٨٧	٢٠٠
خير قريش من مضى ومن غبر					
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي	ولكن (زنجيا)عظيم المشافر	الفرزدق	طويل	٢٣٨	٤٣٥
مُر أني قد امتدحتك مرآ	واثقاً أن تثيبني وتسراً	أعشى همدان	خفيف	٧٢٢	٩٣٣
هواء لها بما فيه بالعصر	يا جعفر يا جعفر يا جعفر	مجهول	متقارب	١١٢	٢٣٢
وليس بمعروف لنا أن تردها	صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا	النابغة الجعدي	طويل	٧١٦	٩٢٧
فلا ذا جلال هبنه لجلاله	ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر	هدبة بن الخشرم	طويل	٣٩٥	٥٨٤

أطرق كرا أطرق كرا	إن النعام في القرى	مجهول	رجز	٣٦٩ ٥٦٧
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا	أواصرنا والرحم بالغيب تذكر	زهير بن أبي سلمى	طويل	٣٤١ ٥٤٠
أ سكران كان ابن المراغة إذ هجا	تميماً ببطن الشام أم متساكرُ	الفرزدق	طويل	٥٥٣ ٧٦١
فلما التقينا والجياد عشية	دعوا : ياللكلب وانتهينا لعامر	الراعي النميري	طويل	٧٠٢ ٩١٤
لعديد من الصفات إذا عدا	أحب إلينا منك أحمر	مجهول	خفيف	٣٦٧ ٥٦٦
وعينان قال الله كونا فكانتا	فعولان بالألباب ما تفعل الخمر	ذو الرمة	طويل	٢١ ١٢٨
غداة أحلت لابن أصرم طعنة	حصين عبيطات السدائف والخمر	الفرزدق	طويل	٢٨١- ٤٩٢
				٥٥٤ ٧٦٣
ترى خلقها نصف قناة قويمة	ونصف نقا يرتج أو يتمرمر	ذو الرمة	طويل	٤٩٠ ٦٨٤
ذكرتك والخطي يخطر بيننا	وقد نهلت منا المثقفة السمر	أبي العطاء السندي	طويل	٤٧٨- ٦٧٤
				٧٤٩ ٩٦٤
حملت أمرا عظيما فاصطبرت له	وقمت فينا بحق الله يا عمرا	جرير	بسيط	٣٦١ ٥٥٧
يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم	لا يلقينكم في سوأة عمر	جرير	بسيط	٣٢٩- ٥٢٩
				٥٤٥ ٧٥٥
				٥٧٤ ٧٨٥
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا	رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو	رشيد بن شهاب	طويل	٥٠٠ ٦٩٩
سقى الله أمواها عرفت مكانها	جرابا ومكلوما وبّذر والغمرا	كثير عزة	طويل	١٣١ ٢٦٧
تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي	بجارية بهرا لهم بعدها بهرا	ابن ميادة (الرماح ابن أبرد)	طويل	٢٧٠ ٤٨٠
وذكرت فاطمة التي علقتها	عرضا فيا لحوادث الدهر	عمر بن أبي ربيعة	كامل	٣٧٢ ٥٦٨
بلغنا السماء مجدنا وفعالنا	وإنا لنرجو بعد ذلك مظهرا	مجهول	طويل	٧٣٣ ٩٥٦
يركب كل عاقر جمهور	مخافة وزعل المحبور	العجاج	رجز	٤٣٥ ٦٣٣
	والهول من تهول الهبور			
طلبت الأزارق بالكتائب إذ هوت	بشبيب غائلة النفوس غدور	الأخطل (غياث بن الغوث)	كامل	٨٠ ١٩٧
مشق الهواجر لحمهن مع السرُّى	حتى ذهبن كلاكلاً وصدوراً	جرير	كامل	٤٥٤ ٦٤٧
سقوني الخمر ثم تكنفوني	عداة الله من كذب وزور	عروة بن الورد	وافر	٣٨٦ ٥٧٥
دعوت لما نابني مسورا	فلبى فلبى يدي مسور	رجل من بني أسد	سريع	٢٥٨ ٤٧٤
الله يعلم أنّا في تلفتنا	يوم الفراق إلى إخواننا صورُ	مجهول	بسيط	٢٦ ١٤١
فإنن حيثما يثني الهوى بصري	من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور	ابن هرمة	بسيط	
حار بن كعب ألا أحلام تزجركم	عنا وأنتم من الجوف الجماخير	حسان بن ثابت	بسيط	٣٥٠- ٥٤٨
				٣٥٧- ٥٥٣
				٣٦٤- ٥٦٣
				٥٦٨ ٧٨٠
ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى	بكاء حمامات لهن هدير	كثير عزة	طويل	٢٩٢ ٥٠٤
حتى كأن لم يكن إلا تذكره	والدهر أيّتما حال دهارير	حريث بن جبلة العذري- عثير بن لبيد العذري	طويل	٤٢١ ٦١٨
أرواح مودع أم بكور	أنت فانظر لأي حال تصير	عدي بن زيد	خفيف	٢٢٤ ٤١٤
لنا يوم وللكروان يوم	تطير البائسات ولا نطير	طرفه بن العبد	وافر	٣٨٨ ٥٧٦
أل طعان ولا فرسانَ عادية	إلا تجشؤكم عند التنانير	حسان بن ثابت	بسيط	٥٦٩ ٧٨١

حرف الزاي

كأن لم يكونوا حمى يتقى	إذ الناس إذ ذاك من عز بزا	الخنساء	متقارب	٢٣٠ ٤٢٥
نجا سالمٌ والنفس منه بشدقه	ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا	مجهول	طويل	٥١٢ ٧١٦
ياأيها الجاهل ذو التنزي	لا تواعدني حبة بالنكز	رؤبة بن العجاج	رجز	٣٢٥ ٥٢٦

حرف السين

قد أصبحت بقر قرى كوائسا	فلا تلمه أن ينام البائسا	مجهول	رجز	٣٨٩ ٥٧٦
وحلق الماذي والقوانس	فداسهم دوس الحصاد الدائس	عمرو بن كلثوم	رجز	٦٦٠ ٨٥٦
يا مرو إن مطيّتي محبوسة	ترجوا الحباء وربّها لم ييأس	الفرزدق	كامل	٣٤٧ ٥٤٦
إذا شق برد شق بالبرد (مثله)	دواليك حتى كلنا غير لابس	المراد بن سعيد الفقعسي	طويل	٢٦١ ٤٧٤
فأين إلى أين النجاة ببغلتي	أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	مجهول	طويل	٧٢٠ ٩٣٣
أحقا بني أبناء سلمى ابن جندل	تهددكم إياي وسط المجالس	الأسود بن يعفر	طويل	٢١٠ ٣٩٢

يا صاح ياذا الضامر العنس	والرحل والأقتاب والحلس	خالد بن مهاجر – خرز بن لوذان	كامل	٣٢٧	٥٢٧
بتضامن نسج ابن داود نثره	تخيرتها يوم اللقاء ملانسا	مجهول	طويل	٤٣٦	٦٣٤
وافقعسا و أين مني فقعس ؟	أ إبلي يأكلها الكروس	إعرابي من بني أسد	رجز	٣٦٢	٥٦١
سل الهموم بكل معطي رأسه	ناح مخالط صهبة متعيسِ	المرار العبسي	كامل	٦٠٣	٨٠٩
وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس	جران العود	رجز	٥١٣	٧١٦

حرف الشين

وقد رابني قولها يا هناه	ويحك ألحقت شرابش	مجهول	متقارب	٣٧٨	٥٧١

حرف الصاد

لدن غدوة حتى ألان بخفّها	بقيّة منقوص من الظل قالص	مجهول	طويل	٤١٩	٦١٦
أتاني وعيد الحوص من آل جعفر	فيا عبد عمر لو نهيت الأحاوصا	الأعشى	طويل	١٣٧	٢٧٧
تجزيهم بالطعن طعنا فرضا	وتارة يلقون فرضا فرضا	العجاج	رجز	٢٦٢	٤٧٥
	ضربا هذانيك وطعنا وخضا				
داينت أروى والديون تقضى	فمطلت بعضا وأدت بعضا	رؤبة بن العجاج	كامل	١٦	١١٦
				٩١	٢٠٥
أنا منذر أفنيت فاستبق بعضنا	حنانيك بعض الشر أهون من بعض	طرفة بن العبد	طويل	٢٥٩	٤٤٧
إذا أكلت سمكاً وفرضا	ذهبت طولاً وذهبت عرضاً	لرجل من عمان	رجز	٤٥٣	٦٤٧

الطاء

فما أنا والسيرفي متلف	ببرّح بالذكر الضابط	مجهول	متقارب	٤٥٠	٦٤٣
حتى إذا جن الظلام واختلط	جاءوا بضيح هل رأيت الذئب قط	مجهول	رجز	٦٨٠	٨٨٥

حرف العين :

أن على يا لله أن تبايعا	تؤخذ كرها وتجيء طائعا	مجهول	رجز	٧٤٦	٩٦٣
قفي قبل التفرق يا ضُباعا	ولا يك موقف منك الوداعا	القطامي	وافر	٣٥٥-	٥٥٠
				٥٥٠	٧٦١
يا سيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب الذراع	السفاح اليربوعي	سريع	٤٩٤	٦٩٢
وكان بلق الخيل في حافاته	تدلى بهن دوالي الزراع	مجهول	كامل	٧٨	١٩١
لما عصا أصحابه مصعبا	أدى إليه الكيل صاعا بصاع	السفاح بن بكير اليربوعي	سريع	١٥٦	٣٠٥
ذريني أن أمرك لن يطاعا	وما ألفيتني حلمي مضاعا	مجهول	وافر	٧٤٢	٩٦١
تكنّفني الوشاة فأزعجوني	فيا للناس للواشي المطاع	قيس بن ذريح	وافر	٣٠٠	٥٠٧
أطوف ما أطوف ثم آوي	إلى بيت قعيدته لكاع	نفيع بن جرموز	وافر	٣٨٠	٥٧٣
وكوني بالمكارم ذكريني	ودلّي دلَّ ماجدةٍ صنَاع	بعض بني نهشل	وافر	٥٥٥	٧٦٤
أرى ابن نزار قد جفاني وملني	على هنوات شأنها متتابع	النابغة الذبياني	طويل	٤١	١٥٦
توهمت آيات لها فعرفتها	لستة أعوام وذا العام سابع	النابغة الذبياني	طويل	٧٥٤	٩٦٧
وعليهما مسرودتان قضاهما	داودُ أو صنعُ السوابغِ تُبَّعُ	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	٦٩٠	٩٠٥
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا	وثمان عشرة واثنتين وأربعا	الأعشى	كامل	١٢٢	٢٥٢
فأدرك إبقاء العرادة ظلعها	وقد جعلتني من حزيمة إصبعا	رؤبة بن العجاج ، وقيل غيره	طويل	٦٥١	٨٥٠
أبا خراشةَ أمّا أنت من نفرٍ	فإن قومي لم تأكلهم الضُّبعُ	العباس بن مرداس	بسيط	٥٥٧	٧٦٦
وأنت امرؤ منّا خلقت لغيرنا	حياتك لم تنفع وموتك فاجع	الضحاك بن هنّام ، وقيل غيره	طويل	٥٦٣	٧٧٨
لا خير في الشيخ وإن تبلتعا	واستورد الغور سهيل ضاجعا	رؤبة بن العجاج	رجز	٢٣٩	٤٣٥
	يا ليت أيام الصبا رواجعا				
قعيدك أن لا تسمعيني ملامة	ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا	متمم بن نويرة	طويل	٢٦٧	٤٧٨
قد سوى الناس بأمر ليس بأس به	وأصبح الدهر ذو القرنين قد جدعا	مجهول	بسيط	٥٨٩	٧٩٦
لعمري وما عمري علي بهين	لقد نطقت بطلا علي الأقارع	النابغة الذبياني	طويل	٣٨٧	٥٧٦
أقارع قيس لا أحاول غيرها	وجوه قرود تبتغي من تجادع				
إن الأحامرة الثلاثة أذهبت	مالي وكنت بهن قدما مولعا	الأعشى	طويل	١٥	١١٦
الراح واللحم السمين وأطلي	بالزعفران فلن أزال مودعا				
فكذبوها بما قالت فصّبحهم	ذو آل حسان يزجى الموت والشرعا	الأعشى	كامل	٦٢٦	٨٣٦
سبقوا هواي وأعنقوا لهواهم	فتخرموا ولكل جنب مصرع	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	٦١٧	٨٢٦
على حين عاتبت المشيب على الصبا	وقلت ألما تصح والشيب وازع	النابغة الذبياني	طويل	٦٣٧	٨٤١

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن	ومن لا نجره يمس منا مفزعا	هشام المري	طويل	٤٠١	٥٩٣
طوى النحز والأجراز ما في غروضها	فما بقيت إلا العظام الجراشع	ذو الرمة	طويل	٥٢١	٧٢٧
لما أتى خبر الزبير تواضعت	سور المدينة والجبال الخشع	جرير	كامل	٦٦٧-	٨٦٠
				٧١٧	٩٢٨
أيا شاعرا لا شاعر اليوم قبله	جرير ولكن في كليب تواضع	الصلتان العبدي	طويل	٢٩٩	٥٠٥
إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت	حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا	كلحبة اليربوعي	طويل	٢٠١	٣٧٩
لا نسب اليومَ ولا خُلَّةَ	اتسع الخَرقُ على الراقعِ	أنس بن العباس بن مرداس	سريع	٥٦٤	٧٧٩
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى	ثلاث الأثافي والديار البلاقع	ذو الرمة	طويل	٦٠٠	٨٠٥
أن بها والأمور من تلف	ما جمّ من أمر غيبه وقعاً	مجهول	رجز	٧٠٩	٩١٧
ولها بالماطرون إذا	أكل النمل الذي جمعا	يزيد بن معاوية – الأخطل	مديد	٦٥	١٧٨
فما كان حصن ولا حابس	يفوقان مرداس في مجمع	العباس بن مرداس	متدارك	٧٩	١٩٧
إذا قيل قدني قال بالله حافة	لتغني عني ذا إنائك أجمعا	حريث بن عنّاب	طويل	٥٩٧	٧٩٩
يا ليتني كنت صبياً مرضعا	تحملني الذلفاء حولاً أجمعا	مجهول	رجز	١٠٠-	٢١٧
				٧٢٦	٩٤٦
فإن يك جثماني بأرض سواكم	فإن فؤادي عندك الدهر أجمع	جميل بثينة –كثير عزة	طويل	٢٠٦	٣٨٩
ترى الثور فيها مُدخلَ رأسَهُ	وسائره بادٍ إلى الشمس أجمعُ	مجهول	طويل	٧٢٥	٩٤٥
كأن مجر الرامسات ذيولها	عليه قضيم نمقته الصوانع	النابغة الذبياني	طويل	٤١٨	٦١٤
قد أصبحت أم الخيار تدعي	علي ذنبا كله لم أصنع	أبو النجم العجلي	رجز	١٩٤-	٣٧٦
				٣٩١	٥٧٨
وبايعت ليلى في خلاء ولم يكن	شهودي على ليلى عدول مقانع	كثير – البعيث	طويل	٦٧٦	٨٨٢
تعدون عقر الذيب أفضل مجدكم	بني ضوطري لولا الكمي المقنعا	جرير – الفرزدق-	طويل	٤٠٥	٥٩٥
أنا ابن التارك البكريّ بِشر	عليه الطيرُ ترقبُه وقوعا	مرار بن سعيد الأسدي	وافر	٧٦٠	٩٧٣
أعايش ما لأهلك لا أراهم	يضيعون الهجان مع المضيع ؟	الشماخ	وافر	٣٥٣	٥٤٩

حرف الفاء

عمر الذي هشم الثريد لقومه	ورجال مكة مسنتون عجاف	عبد الله بن الزبعرى– مطرود ابن كعب الخزاعي	كامل	٨٨	٢٠٠
إذا نهي السفيه جرى إليه	وخالف والسفيه إلى خلاف	أبو قيس بن الأسلت الأنصاري	وافر	٢٧٣-	٤٨٣
				٦٣٢-	٨٣٨
				٦١٠	٨١٤
قولك أقوالا مع التحلاف	فيه ازدهاف أيما ازدهاف	رؤبة بن العجاج	رجز	٢٥٥	٤٦٧
فما بالنا أمس أسد العرين	وما بالنا اليوم شاء النجف	أحد أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه	متقارب	٤٥٧	٦٥٠
بكى الخزّ عن روح وأنكر جلده	وعجت عجيجا من جذام المطارف	حميدة بنت النعمان	طويل	١٣٩	٢٨٣
وقالوا تعرفّها المنازلَ من منىً	وما كلَّ من وافى منىً أنا عارف	مزاحم العقيلي	طويل	٥٨٠	٧٩٣
فقالت : حنان ما أتى بك هاهنا ؟	أذو (نسب) أم أنت بالحي عارف	المنذر بن درهم الكلبي	طويل	٢١٩-	٤١١
				٢٦٠	٤٧٤
تنفى يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهيم تنقاد الصيارف	الفرزدق	بسيط	٢٥	١٤٠
وبيتان بيت الله نحن ولاته	وبيت بأعلى إيلياء مشرف	الفرزدق	طويل	٢٢٢	٤١٤
بني غُدانةَ ما أنتم ذهباً	ولا صريف ولكن أنتم الخزف	مجهول	بسيط	٥٨٢	٧٩٤
عليه من اللؤم سروالة	فليس يرق لمستعطف	مجهول	متقارب	١١٧	٢٤٥
وعضّ زمان يا بن مروان لم يدع	من المال إلا مسحتا أو مجلف	الفرزدق	طويل	٢٨٣	٤٣٩
تعلق في مثل السواري سيوفنا	وما بينها والكعب غوط نفانف	مسكين الدارمي	طويل	٧٠٨	٩١٧
وإني من قوم بهم يتقّى العدا	ورأب الثأى والجانب المتخوف	الفرزدق	طويل	٢٢٣	٤١٤
حتى تناهى في صهاريج الصفا	خالط من سلمى خياشيم وفا	العجاج	رجز	٤٥	١٥٨
للبس عباءة وتقر عيني	أحب إلي من لبس الشفوف	ميسون بنت بجدل	كامل	٧١٣	٩٢١
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفي الدراهيم تنقاد الصياريف	الفرزدق	بسيط	٦٦١	٨٥٧
إذا قمنا نرحلها بليل	تأوه آهة الرجل الحزين	المثقب العبدي	وافر	٣٦٠	٥٥٦
أمن رسم دار مربع ومصيف	لعينيك من ماء الشؤون وكيف	الحطيئة	طويل	٧٣١	٩٥٢

حرف القاف

فما الدنيا بباقاة لحيّ	ولا حي على الدنيا بباق	مجهول	وافر	٣٣١	٥٣٣

يا عمرويه انطلق الرفاق	وأنت لا تبكي ولا تشتاق	مجهول	رجز	١٢٤	٢٥٦
يا قُرُّ إن أباك حيَّ خويلِدٍ	ما كنت خائفه على الأحماقِ	جبّار بن سلمى	كامل	٦٣٤	٨٣٩
يا رب مثلك في النساء غريرة	بيضاء قد متعتها بطلاق	أبو محجن الثقفي	كامل	٦١١	٨١٦
لا تبغين الحرب إني لك	الينذر من نيرانها فاتق	مجهول	سريع	١٢	١١٥
ليث بعثر يصطاد الرجال إذا	ما الليل كذب عن أقرانه صدقا	زهير بن أبي سلمى	بسيط	١٣٢	٢٦٨
أدار بحزوى هجت للعين عبرة	فماء الهوى يرفضّ أو يترقرق	ذو الرمة	طويل	٣٠٦	٥١٠
كان أيديهن بالقاع القرق	أيدي جواد يتعاطين الورق	رؤبة بن العجاج	رجز	٧٧	١٩٠
ما يمسك الخبز إلا ريث يرسله	ولا يلاطم عند اللحم في السوق	مجهول	بسيط	١٩	١٢٠
لو أنك يا حسين خلقت حُراً	وما بالحر أنت ولا الصديق	مجهول	وافر	٥٨٤	٧٩٥
أسال البحار فانتحا للعقيق	أيا من رأى لي رأي برق شريق	أبو داود الإيادي	طويل	٦٥٠	٨٥٠
ألا يا زيد والضحّاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق	مجهول	وافر	٣١٥	٥٦١
تكلفني سويق الكرم جرم	وما جرم وما ذاك السويق	زياد الأعجم	وافر	٤٥٢	٦٤٤

حرف الكاف

تجانف عن جو اليمامة ناقتي	وما قصدت من أهلها لسوائكا	الأعشى	طويل	٤٣٢-	٦٢٧
				٥٣٢	٧٣٧
تقول بنتي قد أنى أناكا	يا أبتا علّك أو عساكا	مجهول	رجز	٣٣٢	٥٣٥
أهوي لها أسفع الخدين مطرق	ريش القوادم لم ينصب له الشبك	زهير بن أبي سلمى	بسيط	٥٠١	٧٠٠
والله أسماكا سميً مباركاً	آثرك الله به إيثاركا	مجهول	رجز	١٠	١١٤
أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة	وفي الحرب أشباه النساء العوارك	هند بنت عتبة	طويل	٤٨٢	٦٧٧
يا حكم الوارثُ عن عبد الملك	أوديت إن لم تحب حبو المعتنك	رؤبة بن العجاج – العجاج – أبي نخيلة السعدي	كامل	٣١٣	٥١٤
ضربت أخيك ضربة لا جبان	ضربت بمثلها قدما أبيكا	مجهول	وافر	٣٨	١٥٤

حرف اللام

غُلين بكدبونٍ وأبطنَّ كُرّة ً	فهنً إضاءٌ صافياتُ الغلائل	النابغة الذبياني	طويل	١٩١	٣٦٩
إلا كل شئ ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل	لبيد	طويل	٥١٨	٧١٩
وإنا لنرجوا عاجلاً منك مثل ما	رجوناه قدماً من ذويك الأوائل	النابغة الذبياني	طويل	٥١	١٦١
كلا الثقلين قد صارا عدوا	فلست أحب من صهب السبال	مجهول	وافر	٥٩	١٦٨
فأوردها العراك ولم يدرها	ولم يشفق على بعض الرجال	لبيد بن ربيعة	وافر	٤٥٦	٦٤٩
فمالك والتلدُّدَ حول نجدٍ	وقد غصَّت تـهامةُ بالرجالِ	مسكين الدارمي	وافر	٤٤٦	٦٤١
منت لك أن تلاقيني المنايا	أحاد أحاد في شهر حلال	ابن المعتز	وافر	٩٤	٢١٢
كونوا أنتم وبني أبيكم	مكان الكليتين من الطحال	شعبة بن قمير – الأقرع بن معاذ	وافر	٤٤٢	٦٣٩
ألا فتى من بني ذبيان يحملني	وليس حاملني إلا ابن حمال	أبو محلم السعدي	وافر	٦٠٦	٨١٣
وقد نغني بها ونرى عصورا	بها يقتدننا الخرد الخدال	المرار الأسدي	وافر	١٦٥	٣٢٢
بدت قمراً ومالت خوط بانٍ	وفاحت عنبراً ورنت غزالاً	أبو الطيب المتنبي	وافر	٤٧٢-	٦٦٧
رأيت الناس ما حاشى قريشاً	فأنا نحن أفضلهم فعالا	الأخطل	وافر	٥٣٦	٧٣٩
فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفعاً	في رأس غمدان داراً منك محلالا ً	أمية بن أبي الصلت	بسيط	٤٨٩	٦٤٨
قبح الإله وجوه تغلب كلما	سبح الحجيج وكبروا إهلالا	جرير	كامل	٢٦٣	٤٧٥
ولم أمدح لأرضيه بشعري	لئيما أن يكون أصاب مالاً	ذو الرمة	وافر	١٧٣	٣٢٤
المال يزري بأقوام ذوي حسب	وقد يسوّد غير السيد المالُ	حسان بن ثابت	وافر	٦٤٤	٨٤٦
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المال	امرؤ القيس	طويل	١٧٤-	٣٢٤
				١٧٦	٣٢٧
ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه	ما لم يكن وأب له لينالا	جرير	كامل	٧٠٣	٩١٤
فخيرٌ نحن عند الناس منكم	إذا الداعي المثوِّب قال : يا لا	زهير الضبي	وافر	٦٦٩	٨٦٧
كذبت عينك أم رأيت بواسط	غلس الظلام من الرباب خيالا	الأخطل	كامل	١٤٤	٢٨٥
ربا شماء لا يأوي لقلتّها	إلا السحاب والا الأوب والسبل	المتنخل الهذلي	بسيط	٦٩١	٩٠٥
إن للخير وللشّر مدى	وكلا ذلك وجهٌ وقُبل	ابن الزبعرى	رمل	٥٣	١٦٤
أفي الحق أمّا بجدل وابن بجدل	فيحيا وأمّا ابن الزبير فيقتل	زفر بن الحارث القيسي	طويل	٢٠٥	٣٨٧
يا رَبِّ يا ربَّاه إياك أسَل	عفراء يا رباهُ من قبل الأجل	عروة بن حزام-		٢٩٠	٥٠١

		عروة بن زيد الخيل مجهول	رجز		
لعمري ما تدري متى الموت جاءني	ولكن أقصى مدة الموت عاجل	الأعشى	طويل	٦٩	١٨٩
قالت هريرة لما جئت زائرها	ويلي عليك وويلي منك يا رجل	امرؤ القيس	بسيط	٢٩٤	٥٠٤
ألا ربّ يومٍ لك منهن صالحٍ	ولا سيما يومٌ بدارة جلجل	الأعشى	طويل	٥٤٢	٧٤٧
أنجب أزمان والده به	إذا نجلاه فنعم ما نجلا	الطفيل الغنوي		٦٤٠	٨٤٤
إذا هي لم تستك بعود أراكة	تنخل فاستاكت به عود أسحل	مجهول	طويل	١٦٦	٣٢٢
أحللت رحلي في بني ثُعل	إن الكرام للكريم محل	مجهول	سريع	١٠١	٢١٩
لقد ألب الواشون ألبا لبينهم	فترب لأفواه الوشاة وجندل	عبد الله بن رواحة ،	طويل	٢٧٢	٤٨٢
يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبلِ	تطاول الليلُ هُديت فانزل	عمر بن لجأ التميمي و نسبه سيبويه لبعض ولد جرير	كامل	٣٣٠	٥٢٩
لعاب الأفاعي القاتلات لعابه	وأرى الجنى اشتارته أيدٍ عواسلُ	حبيب بن أوس الطائي	طويل	١٨٧	٣٦٥
ربّ ابن عم لسليمى مشمعل	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل	الشماخ – جبار بن جزء	رجز	٤٢٦	٦٢٢
يسوقون من ورد البريص عليهم	بردى يصفق بالرحيق السلسل	حسان بن ثابت	طويل	٦٤٨	٨٤٨
خلا إن حيا من قريش تفضلوا	على الناس أو أن الأكارم تفشلا	الأخطل	طويل	٢٣٧	٤٣٤
وهذا ردائي عنده يستعيره	ليسلبني نفسي أمال بن حنظل	الأسود بن يعفر	طويل	٣٣٩	٥٣٩
ألا يا عباد الله قلبي متيم	بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا	الأخطل	طويل	٣١١	٥١٢
فرميت القوم رشقا صائبا	ليس بالعصل ولا بالمقتعل	لبيد بن ربيعة	خفيف	٢٥٢	٤٥٦
أميران كانا آخياني كلاهما	فكلا جزاه الله عني بما فعل	أبو الأسود الدؤلي	طويل	٣٩٩	٥٨٨
جزي ربه عني عدي بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	أبو الأسود – النابغة – أبو عبيدة بن همارق	طويل	١٥٤	٣٠٤
وراكضة ما تستجن بجنة	بعير حلال غادرته مجعفل	طفيل الغنوي	طويل	٦٨٢	٨٩٨
ويركب يوم الروع منا فوارس	بصيرون في طعن الأباهر والكلى	زيد الخير بن مهلل	طويل	٢	١٠٢
وقد اغتدي والطير في وكناتها	بمنجرد قيد الأوابد هيكل	امرؤ القيس	طويل	٤٧٣	٦٧١
فصلقنا في مراد صلقة	وصداء ألحقتهم بالتلل	لبيد	رجز	٦٨٣	٨٩٩
ولي صاحب في الغار هدّك صاحب	أخو الجون إلا أنه لا يعلل	القتال الكلابي	طويل	٦٧٥	٨٨١
صعدة نابتة في حائر	أينما الريح تميلها تمل	كعب بن جعيل- عدي بن زياد	رجز	١٥٩- ٤٠٢	٣١٤ ٥٩٣
وما صرمتك حتى قلت معلنةً	لا ناقة لي في هذا أو جمل	الراعي النميري	بسيط	٥٦٦	٧٧٩
قلت إذا أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الفلا تعسفن رملا	عمر بن أبي ربيعة	خفيف	٧٠٧	٩١٥
كأن ثبيرا في عرانين وبله	كبير أناس في بجاد مزمل	امرؤ القيس	طويل	١٦٣	٣٢١
وما أنت ويك ورسم الديار	وستوك وقد كربت تكمل	الكميت	متدارك	٤٩١	٦٨٨
وترى الذميم على مراسنهم	يوم الهياج كمازن النمل	الحادرة		٦١٥	٨٢٢
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	امرؤ القيس	طويل	٦١٩	٨٣١
إن محلا وإن مرتحلا	وإن في السفر إذ مضوا مهلا	الأعشى	خفيف	٢٣٦	٤٣٣
لمن زحلوقة زُل	بها العينان تنهل	امرؤ القيس	الهزج	٧٥٢	٩٦٦
ولا قوم إلا نحن خير سياسة	وخير بقيات بقينَ وأوّلا	٠٠٠٠	طوي	٥٢٤	٧٣١
فإن تبخل سدوس بدرهميها	فإن الريح طيعة قبول	الأخطل	وافر	١٣٨	٢٨٣
فيوما يجازين الهوى غير ماض	ويوما ترى منهن غول تغول	جرير	طويل	٧٣	١٨٩
كان في أذنابهن الشول	من عسى الصيف قرون الايل	أبو النجم	رجز	٧٣٦	٩٥٩
وقد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً	فما اعتذارك من شئ إذا قيلا	النعمان بن المنذر	بسيط	٥٥٦	٧٦٦
كما خطّ الكتاب بكف يوما	يهوديّ يقارب أو يزيل	أبو حية النميري	وافر	٦٥٥	٨٥٥
تروحي أجدر أن تقيلي	غدا بجنبي بارد ظليل	أحيحة بن الجلاح	رجز	٢٨٥	٤٩٥
إني لأمنحك الصدود وإنني	قسما إليك مع الصدود لا ميل	الأحوص	كامل	٢٥٦	٤٦٨
على أنني بعدما قد مضى	ثلاثون للهجر حولا كميلا	العباس بن مرداس	متقارب	٤٩٥	٦٩٦
ولقد اغتدي وما صقع الديك	على أدهم أجش الصهيلا	مجهول	خفيف	٤٩٨	٦٩٩
فلا وأبيك خير منك إني	ليؤذيني التحمحم والصهيل	شمير بن الحارث	وافر	٧٤٣	٩٦٢

حرف الميم :

وكذاك لا خير على	أحد ولا شر بدائم	مرقم السدوسي ، وقيل غيره	رجز	٥٧٨	٧٨٩

لقد كان في حول ثواء ثويته	تقضى لبانات ويسأم سائم	الأعشى	طويل	٧٣٢	٩٥٦
فأضحت زهير في السنين التي خلت	وما بعد لا يدعون إلا شائما	غلاق بن مروان بن الحكم بن زنباع	طويل	٢٠٢	٣٨٣
هما نفثا في فيّ من فمويهما	على النابح العاوى أشدُّ رجام ؟	الفرزدق	طويل	٤٦	١٥٨
بآية تقدمون الخيل شعثا	كأن على سنابكها مداما	الأعشى	وافر	٦٤١	٨٤٤
إذا قالت حذام فصدّقوها	فإن القول ما قالت حذام	لجيم بن صعب	وافر	١٠٤	٢٢١
فصالحونا جميعا لا أبا لكم	ولا تقولوا لنا أمثالها عام	النابغة الذبياني	بسيط	٣٥١	٥٤٩
ألا من مبلغ عني تميما	بآية ما تحبون الطعاما	يزيد بن بن الصعق	وافر	٦٤٢	٨٤٤
ألم ترني عاهدت ربي وأنني	لبين رتاج قائما ومقام	الفرزدق	طويل	٤٧١	٦٦٦
أدّوا التي نقصت سبعين من مائة	ثم ابعثوا حكماً بالعدل حكّاما	مجهول	بسيط	٥٠٣	٧٠٤
يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه	حجر تمنّي صاحب الأحلام	عبيد بن الأبرص	رجز	٣٢٧	٥٢٧
تداعين باسم الشيب في متثلم	جوانبه من بصرة وسلام	ذو الرمة	طويل	٦٣٠	٨٣٧
أتاركة تدللها قطام	وضنا بالتحية والسلام	النابغة الذبياني	وافر	١٠٣	٢٢٠
سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام	الأحوص	وافر	٢٩٦	٥٠٤
ألا يا نخلة من ذات عرق	عليك ورحمة الله السلام	الأحوص	وافر	٢٠٧- ٢٨٨ _ ٣٠٧	٣٨٩ ٥٠٠ ٥١٠
فإن تمس ابنة السهمي منّا	بعيد لا تكلمنا كلاما	مجهول	وافر	٥	١٠٦
ألا أضحت حبالكم رماما	وأضحت منك شاسعة أماما	جرير	وافر	٣٣٨	٥٣٩
فريشي منكم وهواي معكم	وإن كانت زيارتكم لماما	جرير – الراعي النميري	وافر	٤١١	٦١٠
كلا يومي أمامة يوم صد	وإن لم ألقها إلا لماما	جرير	وافر	٥٧	١٦٧
إن الذين قتلتم أمس سيدهم	لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما	أبو مكعت (منقذ ابن خنيس)	بسيط	٢٣٢	٤٢٩
ونأخذ بعده بذناب عيش	أجب الظهر ليس له سنام	النابغة الذبياني	وافر	٤٩٩	٦٩٩
قد صبحت صبحها السلام	بكبد خالطها السنام في ساعة يحبها الطعام	مجهول	رجز	٤٢٥	٦٢٢
فأما تميم تميم بن مر	فألفاهم القوم روبى يناما	بشر بن أبي خازم	متقارب	٣٩٢	٥٨١
قالت بنو عامر خالوا بني أسد	يا بؤس للجهل ضرار لأقوام	النابغة الذبياني	طويل	٢٨٦- ٣٧٤	٤٩٨ ٥٦٨
على حاله لو أن في القوم حاتما	على جوده ما جاد بالمال حاتم	الفرزدق	طويل	٧٣٧	٩٥٩
تعلقت ليلى وهي ذات مؤصد	ولم يبد للأتراب من ثديها حجم	مجنون ليلى	طويل	٤٨٦	٦٨٢
إلى الملك القرم وابن الهمام	وليثُ الكتيبة في المزدحم	مجهول	طويل	٦٨٦	٩٠٠
حاشى إبي ثوبان إن أبا	ثوبان ليس بكلمة قدم	الجميح الأسدي ، وقيل غيره	سريع	٥٣٤	٨٣٨
سئلت ولم تمنع ولم تعط سائلا	فسيان لا حمد عليك ولا ذم	الحطيئة	طويل	١٧٩	٣٣٠
ألا ليتني إن لم تجودي بنظرة	لما بي وليت الحب شيئا محرما	مجهول	طويل	٢٤٠	٤٣٥
وقد علم الأقوام أني وأيكم	بني عامر أوفى وفاء وأكرم	الجميح بن الطماح	طويل	٦٢٣	٨٣٤
وأغفر عوراء الكريم ادخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكرما	حاتم الطائي	طويل	٤٣٤	٦٣٣
تنكرت منّا بعد معرفة لمي	وبعد التصابي والشباب المكرم	أوس بن حجر – عبيد بن الأبرص	طويل	٣٤٩	٥٤٦
كلا أخوينا إن يُرع يدعُ قومَه	ذوي جامل دثر و جمع عرمرم	مجهول	طويل	٥٨	١٦٨
ووطئتنا وطأ على حنق	وطئ المقيد يابس الهرم	زهير بن أبي سلمى	سريع	٢٥١	٤٥٥
وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا	إذا أنه عبد القفا واللهازم	الفرزدق	طويل	٢١١	٣٩٦
يغضي حياء ويغضى من مهابته	فلا يكلم إلا حين يبتسم	الفرزدق	طويل	٤٣٧	٦٣٤
وتراه أصغر ما تراه وناطقا	ويكون أكذب ما يكون ويقسم	مجهول		٤٧٥	٦٧٣
لو قلت ما في قومها لم تيثم	يفضلها في حسب وميسم	حكيم بن معيَة ، وقيل غيره	رجز	٦٩٣	٩٠٦
ولكن نصفا لو سببت وسبني	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	الفرزدق	طويل	١٦٨	٣٢٢
أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا	فقد عرضت أضاء حق مخاصم	مجهول	طويل	٣١٦	٥١٧
لو كان حيّ ناجيا لنجا	من يومه المزلّم الأعصم	المرقش الأكبر		٤٥٨	٦٥٣
سلبوك درعك والأغر كليهما	وبنو تميم أسلموك وخضّم	عمر – جابر بن حني التغلبي	كامل	١٣٣	١٦٨
أحاذر الفقر يوما إن يلم بها	فيهن كالسير عن لحم على وضم	مجهول	بسيط	٧٣٤	٩٥٦
هم القائلون الخير والفاعلونه	إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما	مجهول	طويل	٦٠٨	٨١٣

واعلم ما في اليوم والأمس قبله	ولكنني عن علم ما في غدٍ عم	زهير بن أبي سلمى	طويل	٧١٢	٩٢٠
قد سالم الحيات منه القدما	والأفعوان والشجاع الشجعما	مساور بن هند العبسي – أبو حيان الفقعسي - العجاج – الدبيري عبد بن علس	رجز	٢٨٢	٤٩٢
خير حي لمعد علموا	لكفي ولجار وابن عم	طرفة بن العبد	خفيف	٦٧٠	٨٦٩
كلت كفيه توالى دائما	بجيوش من عقاب ونعم	مجهول	رمل	٥٦	١٦٧
لا يبعد الله التلبب والغارات	إذا قال الخميس نعم	المرقش الأكبر	سريع	٢٢١	٤١١
يرى الناس من جلد أسود سالح	وفروة ضرغام من الأسد ضيغم	أوس بن حجر	طويل	١٠٦	٢٢٤
عجبت لها أنى يكون غناؤها	فصيحا ولم تغفر بمنطقها فما	حميد بن ثور	طويل	٤٤	١٥٨
خليلي هبا طالما قد رقدتما	أجدّكما لا تقضيان كراكما	قس بن ساعدة – عيسى بن قدامة الأسدي – أبو طالب عم رسول الله ﷺ	طويل	٢٥٧	٤٧٢
فمتى ألانكما البراز تلاقيا	عركا نهيّك الخدشاكا معلما	...	كامل	٤٢٧	٦٢٥
يا مرحباه بحمار عفرا	إذا أتى قريته بماشا	عروة بن حزام العذري	رجز	٣٦٣	٥٦١
من الشخير والحشيش والما					
فيا ظبية الوعساء بين جلاجل	وبين النقا آ أنت أم أمّ سالم	ذو الرمة	بسيط	٣١٠	٥١١
يحب قاتلي والشيب تغذيتي	هواي طفلا وشيبي بالغ الحلم	أحمد بن الحسين الجعفي	بسيط	٢٢٩	٤٢٠
ومن هاب أسباب المنية يلقها	وإن رام أسباب السماء بسلم	زهير بن أبي سلمى	طويل	٢١٧	٤٠٨
عمرّتك الله إلا ما ذكرت لنا	هل كنت جارتنا أيام ذي سلم	الأحوص	بسيط	٢٦٦	٤٧٧
تراه وقد فات الزمان كأنه	امام الكلاب مصغي الخد أصلم	أبو خراش الهذلي	طويل	٧٠	١٨٩
فأقسم أن لو التقيان وأنتم	لكان لكم يوم من الشر مظلم	المسيب بن علس	طويل	٧٠٥	٩١٥
فلا تكتمن الله ما في نفوسكم	ليخفى ومهما يكتم الله يعلم	زهير بن أبي سلمى	طويل	٧٤٨	٩٦٤
فأصبحت بعد خط بهجتها	كأن قفرا رسومها قلما	ذو الرمة		٦٦٤	٨٥٧
وتجهل أيدينا ويحلم رأينا	ونشم بالأفعال لا بالتكلم	معبد بن علقمة المازني	طويل	٦	١٠٦
وإياك واسم العامرية أنني	أغار عليها من فم المتكلم	قيس بن الملوح	طويل	١٨٠	٣٣٣
تغنت بشجو والظلام بهيم	وناحت على غصن فكدت أهيم	مجهول	طويل	٦٧	١٨٦
مهامهاً وخروقاً لا أنيسَ بها	إلا الضّوابجَ والأصداء والبوما	الأسود بن يعفر	بسيط	٥٢٦	٧٣٢
لا ينعش الطرفَ إلا ما تخّونه	داعٍ يناديه باسم الماء مبغوم	ذو الرمة	طويل	٦٢٩	٨٣٧
هما أخوا في الحرب من لا أخا له	إذا خاف يوما نبوة فدعاهما	عمرة الخثعية،	طويل	٦٥٩	٨٥٥
أوعدني بالسجن والأداهم	رحلي ورحلي سنته أنتاسهم	العديل بن الفرخ	رجز	٧٤١	٩٦١
وما عليك أن تقولي كما	سبحت أو صليت ياللهم	مجهول	رجز	٣٧٦	٥٦٩
إني أذا ما ألما	أقول يا للهم ياللهم	أمية بن أبي الصلت – أبي خراش (خويلد بن مرة) الهذلي	رجز	٣٧٧	٥٧٠
يلومونني في اشتراء النخيل	قومي فكلهم ألوم	أمية بن أبي الصلت	متقارب	١٥٠	٢٩٩
إذا هو لم يخفني مني ابن عمي	وإن لم ألقه الرجل الظلوم	ضيغم الأسدي	وافر	٣٩٦	٥٨٧
حتى تَهَجّرَ للرواحِ وهاجها	طلب المُعقِّب حَقَّهُ المظلوم	لبيد بن ربيعة	كامل	٦٨٩	٩٠٣
فإنك والكتاب إلى علي	كدابغة وقد حلم الأديم	الوليد بن عقبة بن أبي معيط	وافر	١٦٩	٣٢٢
لميّة موحشا طلل قديم	عفاه كلّ أسحم مستديم	ذو الرمة – كثير عزة	طويل	٤٦١	٦٥٤
فهل لكم فيها إلي فإنني	بصير بما أعيا النطاسي حذيما	أوس بن حجر	طويل	٦٤٧	٨٤٧
ضربت خماس ضربة عبشميّ	أدار سداس ألأ ّ يستقيما	زياد الأعجم	طويل	٩٦	٢١٣
لولا إله ما سكنا شيلما	ولا ظللنا بالمشائي قيما	مجهول	رجز	١٣٤	٢٦٨
تزود منا بين أدناه طعنة	دعته إلى هابي التراب عقيم	هوبر الحارثي	طويل	٦٢	١٧٥
فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها	وما فاهُو به أبدا مقيم	أمية بن أبي الصلت	وافر	٥٦٧	٧٧٩
فلا لغو ولا تأثيم فيها	ولا غول ولا فيها مليم	أمية بن أبي الصلت	وافر	٢٤٣	٤٤١
		نهار بن توسعة	وافر	٥٧٣	٧٨٥
أبي الإسلام لا أبَ لي سواه	*إذا افتخروا بقيس أو*	عبد الرحمن بن حسان	خفيف	٦٠٥	٨١٢

أيها الشاتمي لتُحسب مثلي تهيمُ *إنما أنت في الضلال*

حرف النون

وكيف يخفى عنك ما حل بنا	أنا أنت القاتلي أنت أنا	نسب لبعض النحاة	رجز	١٩٢	٣٧٠
تعش فإن واثقتني لا تخوننني	نكن مثل من يا ذئب يصطبحان	الفرزدق	طويل	١٧٥	٣٢٧
درس المنا بمتالع فأبان	فتقادمت بالحبس والسوبان	لبيد بن ربيعة	كامل	٨٥	١٩٨
هذا سراقة للقرآن يدرسه	يقطع الليل تسبيحا وقرآنا	حسان بن ثابت - كثير بن عبد الله النهشلي	بسيط	٢٧٤	٤٨٣
كأن حمولهم لما استقلت	ثلاثة أكلب متطاردان	مجهول	وافر	٦٨٥	٩٠٠
وكل أخ مفارقه أخوه	لعمر أبيك إلا الفرقدان	مجهول	وافر	٥٤٢	٧٤٧
قومٌ إذا الشرُ أبدى ناجذيه	طاروا إليه زرافات ووحدانا	قريط بن أنيف	بسيط	٧١٨	٩٣١
كان ربك لم يخلق لخشيته	سواهم من جميع الناس إنسانا	قريط بن أنيف	بسيط	٥٢٩	٧٣٦
إذن لقام بنصري معشر خشن	عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا	قريط بن أنيف	بسيط	١٥٨	٣١٣
أقول له في النصح بيني وبينه	هل أنت بنا في الحج مرتحلان	مجهول	طويل	١٩٣	٣٧١
فإن الله يعلمني ووهب	ويعلم أن سنلقاه كلانا	النمر بن تولب	وافر	٥٤	١٦٤
وطعن كفم الزق	غدا والزق ملآن	الفند الزماني(شهل ابن شيبان)		٤٧٩	٦٧٥
فدمعها سح وسكب ووابل	ورش وتوكاف وتنهملان	امرؤ القيس	رجز	١٤	١١٦
أنا أبو المنهال بعض الأحيان	ليس علي حسبي بضؤلان	أبو المنهال	رجز	٤٢٣	٦٢١
يا رُبّ غابطنا لو كان يطلبكم	لاقى مباعدةً منكم وحرماناً	جرير	بسيط	٦٠٢	٨٠٩
يوما يمان إذا لاقيت ذا يمن	وإن لقيت معديا فعدنان	عمران بن حطان	وافر	٢٢٠	٤١١
كانت منازل ألاّف عهدتهم	إذا نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا	الأخطل	بسيط	٢٣١	٤٢٥
هبت شمالا فذكرى ما ذكرتكم	عند الصفاة التي شرقي حوارنا	جرير	بسيط	٤١٠	٦٠٩
وما بالمدينة دار غير واحدة	دار الخليفة إلا دار مروانا	الفرزدق	بسيط	٥٤٤	٧٤٩
مبرأ من عيوب الناس كلهم	فالله يرعى أبا حرب وإيانا	مجهول	بسيط	٧٠٠	٩١٢
أعشق منها الجيد والعينان	ومنخران أشبها ظبيانا	مجهول	رجز	٦١	١٧٥
بالهف زيانة للحارث	الصالح فالغانم فالابن	مجهول	سريع	٦٨٧	٩٠٠
أمسى بلال كالربيع المدجن	أمطر في أكناف غيم مغين	رؤبة بن العجاج	رجز	١٤٣	٢٨٥
	ورب وجه من حراء منحن				
كأنكَ من جِمالين أقيشٍ	يُقعقِعُ خلف رجليه بِشَنّ	النابغة الذبياني	وافر	٦٩٢	٩٠٦
الله أعطاك فضلاً من عطيته	على مهن وهن فيما مضى وهن	ابن هرمة	بسيط	٤٣	١٥٧
وابذُل سوامَ المال إنّ	سواءها دهماً وجونا	لبيد	رجز	٥٢٨	٧٣٦
ليت شعري مسافر ابن	أبي عمر وليت بقولها المحزون	أبو طالب عم الرسول ﷺ	خفيف	٢٤١	٤٦٣
كلا يومي طوالة وصل أروى	ظنون أنّ مطروح الظنون	الشماخ	وافر	٢١٣	٣٩٧
تولوا بالدوابر واتقونا	بنعمان بن زرعة اكتعونا	أعشى ربيعة	وافر	٧٢٤	٩٤٥
بثين الزمي (لا) أنّ (لا) إن لزمته	على كثرة الواشين أيّ معون	جميل بثينة	طويل	١٨-	١١٨
				٥٩٤	٧٩٨
ألا من مبلغ حسان عني	أسحر كان طلبك أم جنون	أبو قيس بن الأسلت المعطل الهذلي ، وقيل غيره	وافر	٥٥٢	٧٦١
يقول الذي يمسي إلى الحزن أهله	بأي الحشى صار الخليط المباين	مجهول	طويل	٥٣٧	٧٤٠
				٢٠٠	٣٧٩
قضى بيننا مروان أمس قضية	فما زادنا مروان إلا تباينا		طويل		
كريم طابت الأعراق منه	وأشبه فعله فعل الأبينا	مجهول	وافر	٣٤	١٥٤
فلما تعرفن أصواتنا	بكين وفديننا بالأبينا	زياد السهمي ، وقيل غيره	متقارب	٣٦	١٥٤

يا أيها المحتمل الضغينا	هل أن نتوب قبل أن تجينا	ابن الأعرابي	رجز	٢٠٤	٣٨٥
وماءٍ قد وردت لوصل أروى	عليه الطير كالورق اللجين	الشماخ	وافر	٦٣٦	٨٣٩
كريم لا تغيره الليالي	ولا اللأواء عن فعل الأخينا	مجهول	وافر	٣٥	١٥٤
عدينا في غد ما شئت إنا	نحبّ ولو مطلت الواعدينا	عبيد الله بن قيس الرقيات	وافر	١٧٨	٣٢٨
فما إن طبنا جبنٌ ولكن	منايانا ودولةُ أخرينا	فروة بن مسيك	وافر	٥٨١	٧٩٣
فلتقم أنت يا بن خير	قريش فتقضي حوائج المسلمينا	مجهول	خفيف	٧	١١١
وذلك أن ألفكم قليل	لواحدنا أجل أيضا ومينا	حسان بن ثابت	وافر	٣١	٧٤١٥٣
صددت الكأس عنا أم عمرو	وكان الكأس مجراه اليمينا	عمرو بن كلثوم التغلبي	وافر	٤٢٩	٦٢٥
فلا وأبي لا أنساك حتى	ينسى الواله الصب الحنينا	مجهول	وافر	٣٢	١٥٣
بهجل من قسا ذفر الخزامي	تهادى الجربياء به الحنينا	هني بن أحمر		٢٥٠	٤٥٤
فلا أعني بذلك أسفليكم	ولكني أريد به الذوينا	الكميت	وافر	٥٢	١٦١

حرف الواو :

فما أدري أغيرهم تناء	وطول العهد أم مال أصابوا	الحارث بن كلدة الثقفي	وافر	١٩٨	٣٧٨
يا بؤس للحرب التي	وضعت أراهط فاستراحوا	سعد بن مالك	رجز	٣٣٤	٥٣٦
وفي الأرض مبتوتا شجاع وعقرب	فهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا	مجهول	طويل	٤٦٣	٦٥٤

حرف الهاء :

ولقد أرى تعنى بها سيفانة	تصبي الحليم ومثلها أصباه	وعلة الجرمي	كامل	١٧٠	٣٢٣
إن أباها وأبا أباها	قد بلغا في المجد غايتاها	رؤبة بن العجاج ، وقيل غيره	رجز	٣٠-٦٣	١٤٩
فأبيّ ما وأيُّك كان شراً	فَسيقَ إلى المقامةِ لا يراها	العباس بن مرداس	وافر	٦٢٤	١٧٥
نادية وناديا أباها	طاروا علاهن فطر علاها	رؤبة بن العجاج	رجز	٦١٦	٨٣٤
لعمرك ما إن أبو مالكٍ	بوانٍ ولا بضعيف قواه	ذو الأصبع العدواني ، وقيل	متقارب	٥٨٣	٨٢٥
وما باس لو ردت علينا تحية	قليل على من يعرف الحق عابها	غيره	طويل	٥٨٨	٧٩٤
كلا السيف والساق الذي ضربت به	على دهش يا بئس ألقاه صاحبه	مجهول	طويل	٥٥	٧٩٦
		جميل بثينة ، وقيل غيره	طويل	١٣٦-	١٦٤
ولكن ديافي أبوه وأمّه	بحوران يعصرن السليط أقاربه	الفرزدق	طويل	١٥٢	٢٧٠
وما مثله في الناس إلا مملكاً	أبو أمه حي أبوه يقاربه	الفرزدق	طويل	٥٠٨	٢٩٩
كأن أبا موسى عشية أذرح	يطيف بلقمان الحكيم مرازبه	مجهول	طويل	١١٤	٧١١
وجدنا بنيك دوننا إذ نسيتم	وأي بني الأخاء تنبو مناسبه	بشر بن المهلب	طويل	٣٩	٢٤٢
في ليلة لا ترى بها أحداً	يحكي علينا إلا كواكبها	عدي بن زيد	رجز	٥٢٠	١٥٦
والله ما ليلي بنام صاحبه	ولا مخالط لسان جانبه	القناني	رجز	١٣	٧٢٦
فزججتها بمزجة	زج القلوص أبي مزاده	المغلس الأسدي	رجز	٦٦٢	١١٦
وقد علم الأقوام ما كان داءها	بثهلان إلا الخزي ممن يقودها	خليج الأعيوي	طويل	٥٤٦	٨٥٧
الأخوين كانا خير أخوين شيمة	وأسرعهم في حاجة لي أريدها		طويل	٤٠	٧٥٨
لعلك يا تيسا نزا في مريرة	معذب ليلى أن تراني أزورها	توبة بن الحمير	طويل	٣٠٨	١٥٦
هوّن عليكَ فإنَّ الأُمور	بكفِّ الإله مقاديرها	الأعور الشني – بشر بن أبي خازم	متقارب	٧١٥	٥١٠
فليس يأتيك منهيها	ولا قاصر عنك مأمورها				٩٢٦
ولا نقاتل بالعصي ولا نرامي بالحجارة	إلاّ علالة أوبداهة سابح نهد الجزارة	الأعشى	كامل	٦٦٦	٨٥٨
يا جارتا ما أنت جاره	بانت لتحزننا عفاره	الأعشى	رجز	٤٩٣	٦٩٢
تمرّ على ما تستمرّ وقد شفت	غلائل عبد القيس منها صدورها	مجهول	طويل	٦٦٣	٨٥٧
إلى ملكٍ ما أمهُ من محاربٍ	أبوه ولا كانت كليبٌ تصاهره	الفرزدق	طويل	٥٨٧	٧٩٦
فظلّت بملقى واحف جرع المعى	قياما تفالي مصلخمّا أميرها	ذو الرمة	طويل	٤١٧	٦١٣
قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت	ركائبها أن إلينا رجوعها	مجهول	طويل	٥٦٢	٧٧٨
ونبئت ليلى أُرسلت بشفاعةٍ	إلي فهلا نفس ليلى شفيعها	مجنون ليلى	طويل	٤٠٦	٥٩٦

نحن بنو أم البنين الأربعة	ونحن خير عامر بن صعصعة	لبيد	رجز	٣٨٥	٥٧٥
ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتم	وفينا نبي عنده الوحي واضعة	مجهول	طويل	٢٠٨	٣٩١
ولم يرتفق والناس محتضرونه	جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه	مجهول	طويل	٦٠٧	٨١٣
فلا حسانك مشقصاً	أوساً أونس من ألهبا له	رجل من بني عامر	رجز	٧٤٠	٩٦٠
أبى جوده لا البخل واستعجلت به	نعم من فتى لا يمنع الجوع قاتله	مجهول	طويل	٥٩٣	٧٩٨
ويوما شهدناه سليما وعامرا	قليل سوى الطعن النهال نوافله	رجل من بني عامر	طويل	٤٢٤	٦٢١
أقبل سيلٌ من أمر الله	يحردُ حرد الجنة المغلّة	قطرب بن المستنير – حسان بن ثابت	رجز	٣٢٢	٥٢٤
مالك من شيخك إلاّ عمله	إلاّ رسيمه وإلاّ رمله	مجهول	رجز	٥١٧	٧١٨
وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه	بأن تسعدا والدمع أشقاه ساجمه	مجهول	طويل	٧٥٧	٩٦٨
ياليتها قد خرجت من فمه	حتى يعود الملك في أسطمه			٤٨	١٥٩
كالحوت لا يرويه شئ يلقمه	يصبح عطشانا وفي البحر فمه	جرير-العجاج-وقيل غيرهما	رجز	٤٧	١٥٩
أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة	قليل بها الأصوات إلاّ بغامها	ذو الرمة	طويل	٥٤١	٧٤٥
لعبت به ريح الصبا	فتدعثرت إلا بقيةَ يومها	مجهول	كامل	٥٠٤	٧١٠
يا عجبا لهذه الفليقة	هل تذهبن القوباء الريقة	إعرابي أصابه القوباء – ابن قنان الراجز	رجز	٣٠٤	٥٠٧
إذا ريدة من حيثما نفحت له	أتاه برياها خليل يواصله	أبو حية النمري	طويل	٣٩٧	٥٨٧
يا دار أقوت بعد إصرامها	عاما وما يدريك من عامها	الطرماح	سريع	٢٩٥	٥٠٤
لما رأت ساتيدما استعبرت	لله در اليوم من لامها	عمرو بن قميئة	سريع	٢٣٤-	٤٣١
				٦٥٦	٨٥٥
فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى المخافة خلفها وأمامها	لبيد بن ربيعة العامري	كامل	٤٣٠	٦٢٥
تذكرت أرضا بها أهلها	أخوالها فيها وأعمامها	عمرو بن قميئة	كامل	٢٧٦	٤٨٩
تلحني فيها فإن بحبها	أخاك مصاب القلب جم بلابله	مجهول	كامل	٢٣٣	٤٣١
الواهب المئة الهجان وعبدِها	عوذاً تُزَجّي خلفها أطفالها	الأعشى	كامل	٦٠٤	٨١١
أقبل سيل جاء من أمر الله	يحرد حرد الجنة المغلّة	قطرب بن المستنير – حسان بن ثابت	رجز	٣٢٢	٥٢٤
ترى (البعرات) الزرق تحت لبانه	أحاد ومثنى أضعفتها صواهله	ابن مقبل	طويل	٩٥	٢١٢
ولا يخيم للقاء فارسهم	حتى سبق الصفوف من كرمه		سريع	٤٢٨	٦٢٥
وعامنا أعجبنا مقدّمه	يدعى أبا السّمح وقرضاب سمه	مجهول	رجز	٩	١١٣
ألا أبلغا هذا المعرض أنه	أيقظان قال القول إذ قال أم حلمه	كعب بن زهير	طويل	٦٤٣	٨٤٥
وإن بني حرب كما قد علمتم	مناط الثريا قد تعلّت نجومها	عبد الرحمن بن حسان – الأحوص	طويل	٤١٣	٦١٢
قضى كل ذي دين فوفي غريمه	وعزة ممطول معنى غريمها	كثير عزة	طويل	١٧٢	٣٢٣
أيا جبلي نعمان بالله خليا	سبيل الصبا يخلص إلى نسيمها	مجنون ليلى	طويل	٢٨٩	٥٠٠
أكل عام نعم تحوونه	يلقحه قوم وتنتجونه	قيس بن حصين ابن يزيد الحارثي	رجز	٢٠٣	٣٨٤
فكسوت عار لحمه وتركته	جذلان جاد قميصه ورداؤه	مجهول	كامل	٧٥	١٩٠
هيهات قد سفهت أمية رأيها	حلماؤها واستجهلت سفهاؤها	الفرزدق	كامل	١٨٦	٣٦٤
صبحنا الخزرجية مرهفات	أباد ذوي أروقتها ذووها			٤٩	١٦١
ألفيتا عيناك عند القفا	أولى فأولى لك ذا واعية	مجهول	رجز	١٥١	٢٩٩

حرف الواو

لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيّتها	*سوفَ العيوفِ لراح الراكبُ*	ابن مقبل	بسيط	٥٣٨	٧٤٠
قد قنعوا		الفند الزمّاني	هزج	٥٣١	٧٣٧
ولم يبق سوى العدو	*أن دنّاهم كما دانوا*				

حرف الياء

له ما رأت عين البصير وفوقه	سماء الإله فوق سبع سمائيا	أمية بن أبي الصلت	طويل	١٢١	٢٤٨
كلاهما حين جد السير بينهما	قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي	الفرزدق	بسيط	٦٠	١٦٨
من يك ذا بتٍ فهذا بتي	مقيض مصيف مشتي	رؤبة بن العجاج	رجز	٢١٤	٤٠١

زعمت تماضر أنني إمّا أمت	يسد أبينوها الأصاغر خلتي	علياء بن الأرقم	كامل	٦٤	١٧٧
وكانت بنو إنسان قومي وناصري	فأضحت بنو إنسان قوماً أعاديا	مجهول	طويل	١٢٧	٢٦٤
فأليت لا أنفك أحدو قصيدة	نكون وإياها بها مثلاً بعدى	أبو ذؤيب الهذلي	طويل	٤٤٤	٦٣٩
ألا أيهذا الزاجري احضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	طرفة بن العبد	طويل	١٧	١١٨
إن السلام على المنوح جعفر	تاج الخلافة بالمكارم مريدي		كامل	٧٥٥	٩٦٧
نصف النهار الماء غامره	ورفيقه بالغيب لا يدري	المسيب بن علس	سريع	٤٧٤	٦٧٢
جاري لا تستنكري عذيري	سيري وإشفاقي على بعيري	العجاج	رجز	٣٤٣-	٥٤٣
				٣٦٨	٥٦٦
وبلدة ليس بها طوري	ولا خلا الجن بها إنسي	العجاج	رجز	٥١٠-	٧١٢
هل من حلومٍ لأقوام فتنذرهم	ماجرب الناس من عضي وتضريسي	جرير	طويل	٢٤٩	٤٥٣
هل هو إلا الذئب لاقى ذئبا	كلاهما يطمع أن يصيبا	مجهول	رجز	٥٢٣	٧٢٨
أذا العرش أني ما عشت تاركا ً	طلاب سليمى فاقض ما كنت قاضيا	جرير	طويل	٤٥٥	٦٤٨
وقالوا تيمم أرض حجرٍ تسد بها	وما أرض حجرٍ من سماي ولا أرضي	مجهول	طويل	١٤٢	٢٨٥
إذا ما كنت مثلَ ذوي عدي	وذبيانٍ فقام على ناعي	مجهول	وافر	٦٢٧	٨٣٦
يا بنت عمّا لا تلومي واهجعي	فليس يخلو عنك يوماً مضجعي	مجهول	رجز	٣٣٦	٥٣٦
لا تجزعي إن منفسا أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	النمر بن تولب	كامل	٤٠٤	٥٩٤
ماضي إذا ما همّ بالمضي	قال لها : هل لك ياتافيّ	الأغلب العجلي	رجز	٦١٨	٨٢٧
لا شئ في ريدها إلاّ نعامتها	منها هزيم ومنها قائم باقي	تأبط شراً	بسيط	٥٢٥	٧٣١
فمتى واغل يحيوه	وتعطف عليه كاس الساقي	عدي بن زيد		٤٠٣	٥٩٣
فيا راكباً أما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا	عبد يغوث بن وقاص	طويل	٢٩٨-	٥٠٥
				٣٠٩	٥١١
ضربت صدرها إلي وقالت	يا عدياً لقد وقتك الأواقي	المهلل بن ربيعة – عدي بن ربيعة	خفيف	٢٩٧	٥٠٤
ولكنما أسعى لمجد مؤثل	وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي	امرؤ القيس	طويل	١٧٧	٣٢٨
ألا هل إلى ريّا سبيل وساعة ٌ	تكلمني فيها من الدهر خاليا	النابغة الجعدي –	طويل	٤	١٠٦
هي الدارُ إذ ميّ لأهلك جِيرةٌ	ليالي لا أمثالهن لياليا	ذو الرمة	طويل	٥٦١	٧٧٧
يطالبني عمي ثمانين ناقة	ومالي يا عفراء إلاّ ثمانيا	عروة بن حزام	طويل	٥٢٢	٧٥٨
تنورتها من أذرعات وأهلها	بيثرب أدنى دارها نظر عالي	امرؤ القيس	طويل	٢٨	١٤٥
و يأوي أي نسوة عطل	وشعث مراضيع مثل السعالي	أميه بن أبي عائذ الهذلي	متقارب	٣٩٠	٥٧٦
فلو كان عبد الله مولى هجوته	ولكن عبد الله مولى الموالیا	الفرزدق	طويل	١٢٠	٢٤٨
أنا البطل الحامي الذمار وإن	يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي	الفرزدق	طويل	٦٩٨	٩١١
وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها	إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي	ذو الرمة	طويل	٢٧٩	٤٩١
ألا زعمت أسماء أن لا أحبها	فقلت بلى لولا ينازعني شغلي	أبو ذؤيب الهذلي	طويل	٢٢٥	٤١٥
أفاطم مهلاً بعض هذا التذلل	وإن كنت قد أزمعت صرما فأجملي	امرؤ القيس بن حجر	طويل	٢٩٣	٥٠٤
ولو أن واشٍ بالمدينة داره	وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا	قيس بن الملوح	طويل	٧٥	١٩٠
امتلأ الحوض وقال قطني	مهلا رويداً قد ملأت بطني		رجز	٦٢١	٨٣٣
فديتك بالتي تيمت قلبي	وأنت بخيلةٌ بالوصِل عنيّ	مجهول	وافر	٣١٩	٥٢٢
أنا ابن جلا وطلا ع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني	سحيم بن وثيل	وافر	١٢٩	٢٦٥
أبا الموت الذي لابد إني	ملاق لا أباك تخوفيني	أبو حية النميري	وافر	٥٧٦	٧٨٧
وقائلةً خولان فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا	مجهول	طويل	٢١٥	٤٠٣
ما دام فيهن فصيلٌ حيّا	وقد دنا الليل فهيّا هيّا	ابن ميادة	رجز	٥٤٧	٧٥٩
جمعت وبخلاً غيبةً ونميمة ً	ثلاث خلالٍ لستَ عنها بمرعوي	يزيد بن الحكم	طويل	٤٤١	٦٣٧
فقالت ألا يسمع نعظك بخطّة	فقلت : سميعاً فانطقي وأصيبي	النمر بن تولب	طويل	٣٧١	٥٦٧

فهرس أنصاف الأبيات

بنا تميما يُكشفُ الضبابُ	مجهول	رجز	٣٨٤-	٥٧٤
			٧٣٩	٩٦٠
إنّا بني منقر ذوو حسب	عمرو بن الأهتم	بسيط	٣٨٢	٥٧٤
فإن الله يعلمني ووهبا	مجهول	وافر	٧٠١	٩١٢
قد لفها الليل بوحش أصمت	مجهول	رجز	١٣٥	٢٦٩
قالهن حي رباح	مجهول	رجز	٦٣٥	٨٣٩
فلم يبق منها سوى هامد	مجهول	متقارب	٤٣٣-	٦٢٧
رسم دار	جميل بثينة	خفيف	٥٣٠	٧٣٦
			٦٥٢	٨٥٢
نحن بني ضبّـة لا نَفِرُّ	مجهول	رجز	٣٨٣	٥٧٤
وهل أنا لاقٍ حي قيس بن شُمر	مجهول	طويل	١٣٠	٢٦٧
وقالوا تعالى يا يزيد بن مخرم	يزيد بن مخرم	طويل	٣٥٨	٥٥٤
فإنك يا مال بن مروان فارس	مجهول	طويل	٣٥٢-	٥٤٩
			٣٥٩	٥٥٤
وبلدة ليس بها أنيس	العجاج	رجز	٦٥٣	٨٥٢
وممن ولدوا عامرُ ذو الطول وذو العرض	ذو الأصبع العدواني	وافر	٨٤	١٩٨
لا هيثم الليلة للمطيّ	بعض بني دبير	رجز	٥٥٩	٧٧٦
والديون تقضى	مجهول	رجز	٩١	٢٠٥
وهمَّ عطفاه يدي إن يتبعا	مجهول	رجز	٧٣٥	٧٣٥
لو كان ذي المريد داراً أجمعا	مجهول	رجز	٧٢٧	٩٤٦
قد صرت البكرة يوماً أجمعا	مجهول	رجز	٧٢٨	٩٤٦
وإلا فهبها ذمةً ستضيعُ	مجهول	طويل	٤٨١-	٦٧٦
			٦٧٨	٨٨٤
ألايا نخلة من ذات عرق	الأحوص	وافر	٢٨٨	٥٠٠
لعمرك بي من حب أسماء أولق	مجهول	طويل	١٠٨	٢٢٤
يا نفخُ إن أهديت لي أهديت لك	مجهول	رجز	٣٤٥	٥٤٣
في لجّة أمسك فلانا عن فل	أبو النجم	رجز	٣٧٩	٥٧٢
عُوجي علينا واربعي يا فاطما	هدبة بن الخشرم – زيادة بن زيد	رجز	٣٥٤	٥٤٩
قد لفها الليل بسواق حطم	الحطم القيسي ،وقيل لغيره	رجز	١٠٢	٢١٩
كم نعمة أسديتها كم كم وكم	مجهول	رجز	٧١٩	٩٣٣
شرقت دموع بهن فهي سجوم	مجهول	كامل	٨٩	٢٠٣
دون ثلث بكره ونابان	مجهول	رجز	٦٨٤	٩٠٠
وأنت بعده نجيت ذا النونا	مجهول	وافر	٥٩٩	٨٠٠
هلا سألت جموع كندة حين ولّوا أين أينا	عبيد بن الأبرص	كامل	٧٢١	٩٣٣
ظهراهما مثل ظهور الترسين	خطام المجاشعي	رجز	٧٢٣	٩٣٧
ومصعب حين جد الأمر أطيبها وأكرمها	عبيد الله بن قيس الرقيات	رجز	٨١	١٩٨
وقد فرّ عمرو هارباً من منيته	مجهول	طويل	٤٨٤	٦٧٩
باسم الذي في كلّ سورة سمه	مجهول	رجز	٨	١١٣
إن الخليط باك أجمعُه	مجهول	رجز	٩٩	٢١٦
لا نسب اليوم ولا خلة	مجهول	رجز	٥٧١	٧٨١
وإنما أنت أخ لا تعدمه	مجهول	رجز	٦٨١	٨٨٥
إن عمراً لا خير في اليوم عمرٍو	مجهول	خفيف	٦٥٨	٨٥٥
لا يظلمون الناس كما تظلموا	مجهول	رجز	٤٣٩	٦٣٥
إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو	مجهول	رمل	٥٠	١٦١
أنا أبو النجم وشعري شعري	أبو النجم العجلي (المفضل بن قدامة)	رجز	١٨٥	٣٦٣
يا تيم تيم عدي	مجهول	بسيط	٥٤٥	٧٥٥

فهرس الأعلام

أ

إبراهيم بن السّري بن سهل النحوي (الزجاج - أبو إسحاق):
١٤٥ ، ١٤٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٧٢ ،٢٨٣، ٣٣٨ ، ٣٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٦٢٩ ، ٦٣٨ ، ٦٤٢ ، ٦٦٥ ، ٦٨٠ ، ٧٠٥ ، ٧٣٢ ، ٧٧١ ، ٩٠٣ ، ٩٣٩
إبراهيم بن سفيان بن سلم (الزيادي) : ١٧٢، ٥٩١ ، ٨٦٣ ،

(أحمد بكر بن محمد بن بقية . أبو طالب (العبدي)

٣١٧، ٣٩٩ ، ٤٠٦، ٤٢١ ، ٤٩٧ ، ٦١٣،

- الأخفش = (سعيد بن مسعدة)
أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي (ابن الخباز): ٣٣٧
أحمد بن محمد بن الوليد التميمي (ابن ولاّد) : ١٨٠

أبو الأسود الدؤلي : (ظالم بن عمرو بن سفيان)
الأصمعي : عبد الملك بن قريب
ابن الأنباري : (عبد الرحمن بن محمد)

ب

ابن بابشاذ : (طاهر بن أحمد)

بكر بن محمد بن عثمان (المازني) :١٧٢ ،٢٠٣،٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٧١، ٢٧٢، ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥٢٠، ٥٥٢، ٥٦٨ ، ٥٨٣، ٦٢٦ ، ٦٦٣ ، ٦٩٦ ، ٧٧١ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ،
ابن برهان : عبد الواحد بن علي
أبو البقاء : عبد الله بن الحسين العكبري

ج

الجرمي : صالح بن إسحاق أبو عمر ::
الجزولي : عيسى بن عبد العزيز
ابن جني : عثمان بن جني :

ح

أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار) :
١٥٢، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٨، ٣٩٩ ، ٤٠١ ،٤١٢ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢، ٧٠٧ ، ٧٢٠ ، ٧٣٢ ، ٧٤٦ ، ٧٧١ ، ٨٥٠، ٨٦٦ ، ٩٤٩

الحسن البصري أبو سعيد : ٨٩، ٢٨٢ ، ٧٢٧

حفص بن سليمان الكوفي : ٥٣٧

حمزة بن حبيب : ١٦٥، ٢٩٢ ، ٣٢٦ ، ٥٣٧ ، ٨٢٧ ، ٩١٧ ، ٩٢٧

السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله) : ١٣٨,١٦٥,٢٠٢,٢٣٩,٢٤٦,٢٤٩ ٢٩٧,٣٤٠,٣٧٩,٣٨٨,٣٨٩,٣٩٢,٤٥٦,٥٣١,٥٧٣,٦٣٨,٧٥٤، ٧٧١ ،

خ

خلف بن حيان الأحمر :٤٨٦

الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم : ، ٨٨ ، ١١٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٥٠٥ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٤٩ ، ٥٦١ ، ٦١١ ، ٦٦٧ ، ٧٥٢ ، ٧٨٠ ، ٨٩٢ ، ٩٢٥

ر

الربعي : علي بن عيسى بن الفرج النحوي
الرماني : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله
الرياشي : عباس بن الفرج . أبو الفضل :

ز

أبو عمرو بن العلاء (زبان بن العلاء بن عمار) :١٢٧ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٣٠١ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٥٣٧ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٧٣٩ ، ٨٢٧ ، ٩٤٣
الزجاج : إبراهيم بن السري
الزمخشري : محمود بن عمر
الزيادي :إبراهيم بن سفيان بن سلم

أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت

س

: سعيد بن أوس بن ثابت : أبو زيد الأنصاري : ٢٤٨، ٧٣٩ ، ٨٠٦ ،

- الأخفش = (سعيد بن مسعدة) :،
١٤٥، ١٥٢ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ،٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٣١ ، ٢٤٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢٦ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٤ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٥٣٣ ، ٥٥٠ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ٦٥٨ ، ٦٧٥ ، ٧١٣ ، ٧١٧، ٧١٨ ، ٧٢٠ ، ٧٢٥ ، ٧٥٤ ، ٧٦٢ ، ٧٧١ ، ٧٧٧ ، ٨١٥ ، ٨٥١ ، ٨٦٧ ، ٨٧٦ ، ٩٢٥ ، ٩٤٩ ،
سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر

ش
الشافعي : محمد بن إدريس
الشامي (ابن عامر) : عبد الله بن عامر
الشعبي : (عامر بن شرحبيل)

ص
صالح بن إسحاق (الجرمي) (أبو عمر، ١٦٦، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٢١١ ، ٢٣١ ، ٢٦٩ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٦٠٩ ، ٦٨٧ ، ٨٣٢

ط
ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد) : ٢٠١ ، ٢٤٦ ، ٤١٨ ، ٨٩١

ظ
أبو الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو بن سفيان) : ٨٧ ، ٩٠ ، ٥٨٨

ع
عامر بن شرحبيل (الشعبي) : ٨٩
: عباس بن الفرج . (الرياشي) أبو الفضل : ٥٠٠، ٦٣٠،

عبد الرحمن بن محمد (ابن الأنباري) : ٣٣٧ ، ٨٥٦

(عبد الله بن جعفر : (ابن درستويه) ٣٨١ ، ٤١٨ ، ٥٩٨ ، ٦٨٧ ، ٧٢٠

(عبد الله بن الحسين العكبري) أبو البقاء : ٤٠٦ ، ٧٨١

: عبد الجبّار بن أحمد (القاضي أبو الحسن) : ٧٠٣، ٧٤٩

عبد الله بن عامر بن يزيد (ابن عامر) : ٣١٢، ٤٨٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٦٧٤ ، ٧٢٣ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦

عبد الله بن عباس : ،٨٨ ، ٥٤٩ ، ٥٨٨ ، ٧٠٣ ، ٧٥٢
أبو عبد الله القرطبي : ٢٧٥
عبد الله بن المبارك : ٨٩
عبد الله ابن أبي إسحاق : ٢٨٣
عبد الله بن مسعود : ٥٤٩، ٧٤١ ، ٨٣٧

(عبد الملك بن قريب (الأصمعي) : ١٨٩ ، ١٩٩ ، ٢٤١ ، ٣٠٥ ، ٥١٣ ، ٥٢٠ ، ٨٣١

(عبد الواحد بن علي) ابن برهان : ١٩٧,٦٦٠,١٦٠،

العبدي : (أحمد بكر بن محمد بن بقية .)

(عثمان بن جني أبو الفتح) :
٢٢٩ ، ٢٥٧ ،٣٠٥ ، ٣٥٦ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ، ٥٤٩ ، ٦٣٧ ، ٨٦٦، ٩٩٩ ، ١٠٠٩

(علي بن حمزة بن عبد الله) الكسائي:١٦٥,٢٠٥,٢٤٨,٢٩٦، ٢٩٩، ٣١٨،
٣١٩,٣٢٠,٣٢٥,٣٣٣,٣٥١,٣٧٨,٤١٦,٤٢٢,٤٣٥,٤٣٦,٤٤٥، ٥٠٠، ٥٣٧، ٥٥٢,٧٢٠,٨٠٥,٨١٠,٨٩٤,٩٢٧,٩٩٥,١٠١٣،

علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (الرماني) :٢٠٨,٢٤٦,١٢٣,٣٦٨,٧٧١ ، ٩٤٩

الربعي (أبو الحسن : علي بن عيسى بن الفرج النحوي) : ١٥١,٣٦٨,٧٢٠،

العلم السخاوي (علي بن محمد) : ٢٧٥

عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني : ١١١,٢٣٥,٢٣٧,٢٥٨,٣٩٩,٤٠٦ ، ٤٢١ ، ٤٤٦ ، ٩٩٣

عثمان بن عمر المالكي (ابن الحاجب) : ١٣٨,١٣٠,٩١ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣١١ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٧١ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٢٠ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٥٠٠ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٨٨ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧٤٣ ، ٧٥٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٩ ، ٧٨٣ ، ٧٨٦ ، ٨٠٠ ، ٨٨٠ ، ٩٠٩ ، ٩٤٧ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٧

علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ١٧٧,١٦٢,٨٧ ، ٥٤٩ ، ٨٢٦

علي بن سليمان : ٤١٢

عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ٥٩٩

عمر بن عبد العزيز : ٣٢٥

أبو عمرو الشيباني صاحب ثعلب : ٧٣٩

عمرو بن حمران الجعدي :٤٩٦

(عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)
:٨٨,٩٢,٩٩,١٠٩,١١٣,١١٥,١٣٦,١٤٦,١٤٩,١٥٠,١٥١،
١,١٧٢,١٧٣,١٧٤,١٧٥,١٨٠,١٨٨,١٩٧,٢٠٦,٢٠٧,٢١٧,٢٢٣,٢٢٥,٢٢٧
،٢٢٨,٦٢
٢٣١,٢٣٥,٢٤٠,٢٤١,٢٤٥,٢٤٦,٢٤٩,٢٥٣,٢٥٩,٢٦٣,٢٦٩,٢٧٢,٢٧٦,
٢٧٩,٢٨٨,٢٩٧,٣٠٥,٣١٣,٣١٤,٣٢٨,٣٣٣,٣٥٥,٣٥٦,٣٦٠,٣٧٦,٣٧٩,
٣٨٠,٣٨٦,٤٠٣,٤٠٦,٤٠٧,٤٠٩,٤١٣,٤٢٢,٤٢٤,٤٢٦,٤٣٢,٤٣٧,٤٤٠,
٤٤١,٤٤٤,٤٤٥,٤٥٦,٤٥٧,٤٧٧,٤٧٨,٤٨٨,٤٩٤,٤٩٦,٤٩٧,٥٠٥,٥١٦،
٥٢٣,٥٣٩,٥٤٣,٥٤٥,٥٥٠,٥٥٢,٥٥٣,٥٥٩,٥٧١,٥٧٢,٥٧٥,٥٧٨,٥٨٠,
٥٨٦,٥٨٨,٥٩٣,٥٩٧,٦١٣,٦١٧,٦٢٤,٦٢٧,٦٢٨,٦٤٣,٦٤٧,٦٥٠,٦٥١،
٦٥٥,٦٥٨,٦٥٩,٦٦٥,٦٦٦,٦٩٦,٧١٢,٧٣٠,٧٣٥,٧٣٨,٧٤٣,٧٥٢,٧٦٢،
٧٦٣,٧٧١,٧٧٤,٧٨٠,٧٨١,٧٨٥,٧٨٦,٧٨٧,٧٨٨,٧٩٢,٧٩٥,٨١١,٨١٢،
٨١٣ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ،
٨٨٠،٨٦٩،٨٦٦،٨٦٥،٨٦٣،٨٥٨،٨٥٧،٨٥٤،٨٥٣،
١٠٠،١٠٠٥،١٠٠٤،١٠٠١،٩٤٩،٩٢٥،٩١٨،٩١٥،٩٠٧،٩٠٦،٨٩٣،٨٩٢
٩

عيسى بن عمر :
٢٢٥,٢٣١,٢٤٨,٢٥٣,٢٦٥,٢٨٢,٥٠٥,٥٩٧ ، ٦٦٦
الجزولي (أبو موسى : عيسى بن عبد العزيز) : ٣٣٧

س
ابن السراج : محمد بن السّري النحوي :
ف
الفراء : يحي بن زياد :
ق
القاسم بن إبراهيم : ٢١٠
القاسم بن سلاّم الأزدي (أبو عبيد) : ٤٤٤,٤٤٣، ٤٧٦، ٧٢٥
قطرب : محمد بن المستنير
ك
الكسائي : علي بن حمزة
ابن كيسان : محمد بن أحمد
م
المازني : بكر بن محمد بن عثمان
مالك بن أنس : ٩٠
محمد بن إدريس (الشافعي) : ٧٤٩,٩٣، ٧٨٠
(محمد بن المستنير (قطرب) : ٨٢٧,١٧٢،
ابن كيسان (محمد بن أحمد) :٦٦٠,٥٦١,٣٦٤,٢٢١، ٨٥٦ ، ٩٤٤ ، ٩٤٦
ابن كثير : ٧٢٥,٥٣٧،
: محمد بن السّري النحوي (ابن السراج) :
٢٠٩ ،٢٤٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٤٩، ٣٨٦، ٤٤٩,٤٥٧,٥٠٣,٥٢٨.٥٥٣,٦٠٧،
٨١٧، ٨٦٦، ٨٩٢ ، ٨٩٣
ابن يعيش محمد بن علي : ٧٨١,٤٠٦,٢٧٥،
المبرد (أبو العباس : محمد بن يزيد)
: ٢٣١,٢٢٨,١٨٨,١٧٢,١٥٤,١٤٦,١٤٥،٢٧٢,٢٦٩,٢٤٩,٢٤٠،
٤٨١,٤٥٦,٤٤٥,٤٤٠,٤٠٩,٤٠٨,٣٧٧,٣٥٦,٣٥٣,٢٧٦,
٥٧١,٥٦٨,٥٤٣,٥٤٠,٥٣٩,٥٢٨,٥١٧,٥١٦,٥١٣,٥٠٢,٤٩٨,٤٩٧,٤٨٩,
٦٩٦,٦٩١,٦٦٥,٦٤٧,٦٤٣,٦٢٨,٦٢٦,٦٠٩,٥٩٧,٥٩٣,٥٨٨,٥٨٦,٥٧٨,
٨٢٨,٨١٣,٧٩٥,٧٧٩,٧٧٨,٧٧٤,٧٧١,٧٦٦,٧٦٤,٧٦٢,٧٦١,٧٤١,٧١٢،
٨٣١، ٨٤١ ، ٨٥٨،٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٩٢٨ ، ١٠٠٥،٩٩٥،٩٤٩،٩٣٩

: محمود بن عمر أبو القاسم (الزمخشري) : ٢٣٦,٢٢٨ ،٢٣٧، ٢٤١ ،٢٧٤، ٢٩٠ ،٣٣٤ ،٣٤٧،٤٠٠، ٦٥١ ، ٦٧١،٦٨٨ ، ٦٩٥ ، ٧٦٧ ، ٨٣٧
معمر بن المثنى التيمي البصري : أبو عبيدة : ٢١٣,٣٠٥ ، ٨٣٧ ، ١٠٠٦

المفضل بن سلمة : ٤٩٦

ن
نافع قارئ المدينة :٥٣٧ ، ٦٤١
النعمان بن ثابت (أبو حنيفة) : ٤٢٣ ، ٧٤٩ ، ٧٨٠
هـ
هشام بن معاوية : ٤٨٦
ي
يحيى بن خالد : ٤٢٢

يحي بن زياد (الفراء) : ٢٩٣,٣٠٤,٣١٨، ٣١٩,٣٢٤,٣٥٠,٣٥١، ٣٥٢ ٣٥٥,٤١٥,٤٣٦,٤٦٩,٤٨٦,٤٩٣,٥٠١,٥٢٥، ٥٤٥,٥٥١,٥٥٧,٥٥٨ ٥٦١,٦٩٧,٧٢٨,٧٣٩,٧٥٠,٨٢٧، ،
ابن يعيش : محمد بن علي :
يونس بن حبيب :١٦٠ ،١٦٦,٢٢٥,٢٣١,٢٦٥,٤٧٣,٥٠٥,٥١٦,٥٥٥,٥٦٠، ٥٦١,٥٦٢,٦١١، ٦٥٠ ، ٦٧٤ ، ٧١١ ، ٧٨١ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٨١٦ ، ٨٢٥

فهرس المصادر والمراجع :

- ائتلاف النصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي .تحقيق : د.طارق الجنابي/بيروت . عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية /الطبعة الأولى١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

-الإرشاد إلى علم الأعراب : شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي (ت ٦٩٥هـ) . تحقيق د /عبدالله الحسيني ، و د /محسن العميري . من مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م

-الاختيارين : الأخفش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل –(ت ٣١٥هـ) تحقيق فخر الدين قباوة ط٢- مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٤هـ

- الأزهية في علم الحروف : لعلي بن محمد الهروي . تحقيق : عبد المعين الملّوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية ١٤١٣هـ .
- الأشباه والنظائر : لجلال الدين السيوطي . تحقيق : عبد الإله نبهان وآخرين ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٦هـ .
- الاشتقاق: لأبي بكر بن دريد . تحقيق : عبد السلام هارون /القاهرة : مكتبة الخانجي ١٩٥٨م.
- اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تحقيق عبد الحسين المبارك . ط ١ النجف ١٩٧٤م
- الإصابة في تمييز الصحابة : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) . مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ ،
- الأغاني : لأبي الفرج الأصبهاني .طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر .
- الاقتراح في أصول النحو : لجلال الدين السيوطي . حلب : دار المعارف .
- أمالي الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون ط١ – المؤسسة العربية الحديثة القاهرة ١٣٨٢هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٦٢٤هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط١-١٤٠٦هـ دار الفكر - القاهره
- الأنساب : لأبي سعد عبد الكريم السمعاني . مطبعة دار المعارف العثمانية _

حيدر آباد _ الهند .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّن والبصريّن والكوفيين : عبد الرحمن بن
محمد الأنباري . دار الفكر .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : أحمد بن عبد الغني الدمياطي (ت ١١١٧هـ) دار الندوة بيروت . لبنان
- أخبار القضاة : وكيع (محمد بن خلف) . عالم الكتب ، بيروت .
- أخبار النحويين البصريين : لأبي سعيد السيرافي . تحقيق : محمد إبراهيم البنا/ دار
الاعتصام / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٥م .
- أدب الكاتب : لابن قتيبة . تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . الطبعة
الرابعة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م. مطبعة السعادة ، مصر .
- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م . مطبعة الخانجي ، القاهرة .
- أساس البلاغة : الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) . تحقيق : عبد الرحيم محمود
دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٢م . وطبعة دار صادر ، بيروت .
- أسرار العربية : لأبي البركات بن الأنباري . تحقيق : محدم بهجة البطار / دمشق:
مطبعة الترقي ١٣٧٧هـ -١٩٥٧م .
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني . تحقيق : د . عبد المجيد دياب / الرياض :نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- الأشباه والنظائر –جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق عبد الإله نبهان . ط١ -مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق
- إصلاح المنطق : ابن السكّيت (يعقوب بن إسحاق) . شرح وتحقيق أحمد محمد
شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
- الأصمعيات : اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ط٥ بيروت لبنان
إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق : د زهير غازي زاهد . ط٢ . عالم الكتب : بيروت ١٤٠٥هـ
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (ت ٣١٦هـ) ت : د عبد الحسين الفتلي . ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت

- أمالي المرتضى ، غرر الفوائد ودرر القلائد : الشريف المرتضى (علي بن الحسين)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربيّ ،الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
- أمثال العرب : المفضّل بن محمد الضبيّ. قدّم له وعلّق عليه إحسان عباس . دار الرائد
العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- أمالي ابن الحاجب : عمرو بن عثمان بن الحاجب . دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة.
دار الجيل ، بيروت ، ودار عمّار ، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- أمالي الزجاجي : (عبد الرحمن بن إسحاق) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون ،
المؤسسّة العربيّة الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .
- أمالي ابن الشجري : لهبة الله بن الشجري . تحقيق : د. محمود محمد الطناحي / القاهرة :
مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر /الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٢م .
- الأمالي: لأبي عبد الله إسماعيل القالي . دار الكتب ١٣٤٤هـ ، القاهرة .
- إملاء ما من به الرحمن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ط١. دار الكتب العلمية بيروت لبنان . ١٣٩٩هـ
- الانتصار لسيبويه على المبرد : أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد (٣٣٢هـ). ط١- تحقيق زهير سلطان . مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٦ هـ
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لجمال الدين بن هشام . تحقيق : محمد محي الدين
عبد الحميد / القاهرة : دار الفكر / الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
- الإيضاح في شرح المفصل : أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٥٧٠هـ) ط١- مطبعة العاني بغداد ١٩٨٢
- الإيضاح في علل النحو . أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق د مازن المبارك ط٥ دار النفائس بيروت ١٣٩٩هـ
- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي . تحقيق : حسن شاذلي فرهود / الرياض :
دار العلوم للطباعة والنشر / الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- إيضاح الشعر : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) : تحقيق د حسن هنداوي ط١- ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م دار القلم دمشق
- إيضاح المكنون : إسماعيل باشا البغدادي .طبع في ذيل كشف الظنون

-البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار : للإمام أحمد بن يحي المرتضى (ت ٨٤٠هـ) ط١ – دار الحكمة اليمانية مصور بصنعاء ١٤٠٩هـ
- البحر المحيط :محمد بن يوسف الأندلسي . دار الفكر بيروت . ط٢ .لبنان ١٤٠هـ
- البداية والنهاية : لأبي الفداء الحافظ بن كثير . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار
الكتب العلمية ، بيروت .
- البصائر والذخائر : لأبي حيان التوحيدي . تحقيق : وداد القاضي ، دار الجيل بيروت .
١٣٢٦هـ ، بمصر .
- بغية الوعاة :لجلال الدين السيوطي . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم / الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس : ابن عبد البر (يوسف بن
عبد الله) . تحقيق : محمد مرسي الخولي . دار الكتب العلمية ، بيروت .
-تاريخ اليمن الفكري : أحمد بن محمد الشامي – ط١- دار النفايس بيروت ١٤٠٧هـ
تأويل مشكل القرآن : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق : أحمد صقر ط٢ . دار التراث ١٣٩٣هـ القاهرة
- تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمد مرتضى الزبيدي . تحقيق :
عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥ .... وطبعة مكتبة الحياة ، بيروت .
- التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبد الله بن علي الصيمري . تحقيق : د. فتحي
أحمد مصطفى علي الدين . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. منشورات مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : لابن هشام الأنصاري. تحقيق : د. عباس مصطفى
الصالحي / بيروت : دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) : لصدر الأفاضل الخوارزمي . تحقيق : د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / بيروت : دار الغرب الإسلامي / الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- تذكرة الحفاظ : لشمس الدين الذهبي . تصحيح : عبد الرحمن بن يحي المعلمي .
مكة المكرمة : مكتبة الحرم المكي ١٣٧٤هـ .
- تذكرة النحاة : لأبي حيان . تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن / بيروت : الطبعة الأولى – مؤسسة الرسالة - ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م .

- التذييل والتكميل : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق د حسن هنداوي ط١ .دار القلم دمشق ١٤١٨هـ
- التصريح بمضمون التوضيح . خالد بن عبد الله الأزهري (٩٠٥ هـ) تحقيق د عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط١ – دارالزهراء- القاهرة ١٤١٣هـ
- التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني . تحقيق : أبراهيم الأبياري / بيروت : دار الكتاب
العربي / الطبعة الثانية ١٣١٣هـ – ١٩٩٢م .
- التفسير الكبير للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) ط٢. دار الكتب العلمية . طهران
- التفكير واللغة – الدكتورة جودث جرين – ترجمة د عبد الرحمن العبدان - دار عالم الكتب – الرياض ١٤١٠هـ
- تقريب الوصول إلى علم الأصول : أبو زكريا محيي الدين يحي النووي (ت ٦٧٦هـ) . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . ط٢- دار الكتب الحديثة القاهرة
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : عبد الله بن بري . تحقيق : مصطفى
حجازي وغيره . نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٨٠-١٩٨١م.
- تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري . تحقيق : عبد السلام هارون
وآخرين - الدار القومية العربية ١٣٨٤هـ_ ١٩٦٤م-.
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو عثمان الداني : عناية أوتويرتزل ط٣ دار الكتاب العربي بيروت . لبنان ١٤٠٦هـ
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب : الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد) .
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر ١٩٨٥م.
- الجامع الصغير : لجمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : د. أحمد محمود الهرميل
القاهرة : مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
-أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو – رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير – محسن سالم العميري – جامعة أم القرى ١٣٩٩هـ
- جمل في النحو : أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ) تحقيق د/ علي الحمد ط٥- مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٧هـ
- جمهرة الأمثال : لأبي هلال العسكري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ،

وعبد المجيد قطاش ، الطبعة الأولى . المؤسسة العربية الحديثة /القاهرة ١٣٨٤هـ.
- جمهرة اللغة :لأبي بكر بن دريد . تصحيح : أبي عبد الله محمد بن يوسف السورت
والسيد زين العابدين الموسوي . مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن ١٣٤٤هـ
بيروت / دار صادر .
- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي . تحقيق : د. فخر الدين
قباوة ، و محمد نديم فاضل / بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة / الطبعة الثانية
١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
- الجيم : أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري ط١ – ١٩٧٤
- الجامع لأحكام القرآن . تفسير القرطبي : محمد بن أحمد القرطبي . تحقيق : إبراهيم أطفيش ط١. بيروت . لبنان ١٩٦٦م
- جامع البيان . تفسير الطبري . محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ط٣ مطبعة البابي الحلبي – القاهرة ١٣٨٨هـ
- جمهرة أشعار العرب : أبو زيد محمد بن الخطاب القرشي – تحقيق خليل شرف الدين – ط٢ – دار الهلال بيروت لبنان ١٩٩١م
- جمهرة الأمثال _ أبو هلال العسكري – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم _ عبد المجيد قطامش – ط٢- دار الجيل بيروت
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي :تحقيق : علي النجدي ناصف . عبد الحليم النجار . عبد الفتاح شلبي . ط٢ . الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٤٠٣هـ
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : الأصبهاني (أحمد بن عبد الله) . دار الكتاب
العربي، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٠م.
- الحماسة البصرية : صدر الدين بن أبي الفرج البصري تحقيق : مختار الدين أحمد ط٣ عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ
- الحيوان : لأبي عمرو بن بحر الجاحظ . تحقيق : فوزي عطوي / دمشق : مكتبة محمد حسين النوري ، بيروت : مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني .
- خزانة الأدب : للبغدادي . ١٢٩٩هـ . بولاق .
- خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي . تحقيق وشرح عبد السلام هارون .؟ ط٣ – مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٩هـ

- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣هـ) تحقيق محمد بن علي النجار دار الكتاب العربي بيروت مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية : الشنقيطيّ

أحمد ابن الأمين . تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلميّة ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨١م. وطبعة دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٣م.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف السمين الحلبي(ت ٧٥٦ هـ) تحقيق الدكتور أحمد الخراط ط١ - دار القلم دمشق ١٤٠٦هـ
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني . عناية محمد رشيد رضا . دار المعرفة بيروت لبنان ١٤٠٢هـ
- ديوان الأحوص الأنصاري : شرح وتحقيق عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامّة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧٠ م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي :ط١ منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت لبنان- ١٩٦٨م
- ديوان بني بكر في الجاهلية : جمع وتحقيق عبد العزيز نبوي . دار الزهراء . القاهرة ط١- ١٩٨٩م
- ديوان امرؤ القيس : برواية السجستاني عن الأصمعي ،برواية الطوسي عن ابن الأعرابي عن المفضل ، وبرواية الأصمعي عن أبي عبيدة .تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم /القاهرة : دار المعارف /الطبعة الرابعة ١٩٨٤م.
- ديوان جرير تقديم كرم البستاني ط ١ دار بيروت ١٣٩٨هـ
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق : د سيد حنفي حسنين ط .دار بيروت للطباعة . ١٣٩٨ هـ
- ديوان ذي الرمة : تحقيق : كارليل هنري هيس مكارتني . نشر كمبردج ١٩١٩م.

طبع بيروت .

- ديوان رؤبة بن العجاج : ليسبن ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى . عناية كرم البستاني . دار بيروت للطباعة ١٣٩٩هـ
- ديوان الشماخ بن ضرار : تحقيق : صلاح الدين الهادي . دار المعارف بمصر ،

الطبعة الأولى ١٩٦٨ م.

- ديوان العجاج : (عبد الله بن رؤبة) رواية عبد الملك بن قريب وشرحه . تحقيق :

عبد الحفيظ السطلي . مكتبة أطلس ، دمشق .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة جمع وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد ط٢ مطبعة السعادة القاهرة ١٣٨٠هـ
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي : تحقيق: مطاع الطرابشي / دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- ديوان الفرزدق طبعة الصاوي ، نسخة ثانية تقديم كرم البستاني دار صادر بيروت لبنان ١٣٨٥هـ
- كثير عزّة : تحقيق : إحسان عباس . دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- ديوان المخبل السعدي (ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة) : ضمن "شعراء مقلّون"
- ديوان المرار بن سعيد الفقعسيّ : ضمن " شعراء أمويّون "
- ديوان الهذليين : ١٣٦٩هـ . دار الكتب القاهرة .
- الرد على النحاة :ابن مضاء القرطبيّ (أحمد بن عبد الرحمن) . تحقيق : شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ، ١٩٨٢ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي (أحمد بن عبد النور) تحقيق : أحمد
محمد الخرّاط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى ١٩٧٥ م.
- الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن . عبد الملك بن أحمد حميد الدين –ط١ دار الحارثي الطائف
- الروض الأنف : عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ) تحقيق عبد الرحمن الوكيل . دار النصر للطباعة – القاهرة – ١٣٨٧هـ
- زهر الأكم في الأمثال والحكم : حسن اليوسي . تحقيق : محمد حجي ومحمد الأخضر. دار الثقافة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م.
- زهر الآداب وثمر الألباب : إبراهيم بن علي الحصريّ القيروانيّ .عارضه بمخطوطات
القاهرة وحقّقه وضبطه وشرحه ووضع فهارسه علي محمد البجاوي . دار إحياء الكتب
العربيّة (عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه) . الطبعة الثانية .
- الزينة في الكلمات الاسلامية العربية : أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت ٣٢٢هـ) تحقيق حسين فيض الله الهمداني ط٢ ١٩٥٧م القاهرة
- السبعة في القراءات : لأبي بكر بن مجاهد . تحقيق : د. شوقي ضيف / القاهرة : دار
المعارف / الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : د. حسن هنداوي / دمشق :

دار القلم / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- السراج المنير :شرح الشيخ علي بن أحمد العزيزي الشافعي (ت ١٠٧٠هـ) ط٨ مطبعة الحلبي بمصر ١٣٧٧
- السلم المنورق في علم المنطق مع شرح : عبد الرحمن الأخضري ، و أحمد الدمنهوري . دار إحياء الكتب العربية . عيسى الحلبي . مصر
- السلوك في طبقات العلماء والملوك : بهاء الدين الكندي الجندي
- سنن النسائي : بشرح جلال الدين السيوطي ، وحاشية الإمام السندي . إعتناء
عبد الفتاح أبو غدة / حلب : مكتب المطبوعات الإسلامية ، مكتبة النهضة / الطبعة
الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م،
- سير أعلام النبلاء : لشمس الدين الذهبي . بيروت : مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : الدكتور عبد المنعم فائز .
الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ . دار الفكر دمشق .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن عماد الحنبلي . مصور عن مكتبة القدس
بمصر ، منشورات دار الآفاق الحديثة بيروت .
- شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق د وهبة متولي عمر – ط١ – مكتبة الشباب القاهرة ١٤٠٥هـ .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب : إيضاح الشعر
- شرح أدب الكاتب : الجواليقي (موهوب بن أحمد) . مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- شرح أشعار الهذليين : أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري . برواية علي
بن عيسى عن أبي بكر الحلواني عن السكري . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج / مراجعة محمود محمد شاكر / القاهرة دار العروبة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي
الحلبي وشركاؤه .
- شرح الأصول في النحو : علي بن عيسى الرماني . أطروحة لنيل الماجستير . إعداد نصار بن محمد حميد الدين . جامعة أم القرى . ١٤١٦هـ

- ـ شرح ألفية ابن عقيل : عبد الرحمن بن علي المكودي (ت ٨٠٧هـ) ط٣ . مكتبة البابي الحلبي . مصر
شرح ألفية ابن معطِ : للقواس : تحقيق د علي موسى الشوملي . ط١ . مكتبة الخريجي الرياض ١٤٠٥هـ
- شرح التبريزي على ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي : مكتبة النوري . دمشق
- شرح الجمل للزجاجي : عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٠٨هـ) ط١ تحقيق د علي محسن مال الله عالم الكتب بيروت ١٤٠٥هـ
- شرح الجمل : علي بن محمد بن خروف (ت ٦٠٩هـ) تحقيق سلوى محمد عرب منشورات جامعة أم القرى ١٤١٩هـ
- شرح الجمل: لأبي عصفور الإشبيلي . تحقيق : د. صاحب أبو جناح / توزيع المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
- شرح ديوان الحماسة : أحمد بن محمد المرزوقي . نشر : أحمد أمين وعبد السلام
هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.
- شرح ديوان أبي تمام – عناية شاهين عطية –ط ٢ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ١٤١٢هـ
- شرح الرضي على الكافية : تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر . ط١ـ ليبيا ١٣٩٣هـ
- شرح السلّم : السلم في المنطق
- شرح الشافية : للجاربردي ، ضمن مجموعة الشافية .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب عبد الله بن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة
- شرح الشواهد : للعيني ، بهامش شرح الأشموني على ألفية بن مالك . عيسى الحلبي
القاهرة .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق : عدنان
عبد الرحمن الدوري . نشر لجنة إحياء التراث الاسلامي في وزارة الأوقاف في الجمهورية
العراقية ، الطبعة الأولى ١٩٧٧ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : لجمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : محمد
محي الدين عبد الحميد / مصر : مكتبة السعادة . الطبعة الحادية عشر ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.

-شرح الكافية الشافية – جمال الدين محمد بن مالك (ت) تحقيق د عبد المنعم هريدي ط١ – مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ
- شرح الكافية :لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي .دار الكتب
العلمية ، بيروت ،
- شرح كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري : النكت
- شرح كتاب سيبويه لأبي الفضل قاسم بن علي الصفار البطليوسي (ت ٦٣٠هـ) تحقيق د- معيض بن مساعد العوفي . ط١ دار المآثر – المدينة النبوية ١٤١٩هـ
- شرح الكوكب المنير : محمد بن أحمد الحنبلي (ت ٩٧٢ هـ) تحقيق د محمد الزحيلي ، ود نزيه حماد . مطبوعات جامعة أم القرى ١٤٠٠هـ
- شرح اللمع (ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ) تحقيق د فائز فارس ط١ الكويت ١٤٠٤هـ
- شرح المفصل في النحو : لموفق الدين بن يعيش . عالم الكتب ، بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير : لأبي علي الشلوبين . تحقيق د. تركي بن سهو
العتيبي / الرياض : مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية لجمال الدين عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)تحقيق د/جمال عبد العاطي مخيمر – ط١- مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة ١٤١هـ
- شعب الإيمان للبيهقي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- الشعر والشعراء :لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر / القاهرة : دار المعارف
١٩٦٦م .
الشفاء للقاضي عياض تحقيق سعيد عبد الفتاح- منشورات هشام علي حافظ٠ط١- ١٤١هـ
-شفاء العليل في إيضاح التسهيل : أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ):تحقيق د عبد الله الحسيني البركاتي . ط١. المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٦هـ
- الصاحبي :لابن فارس . تحقيق : السيد أحمد صقر / القاهرة : مطبعة عيسى البابي
الحلبي وشركاه .
- الصحاح : لإسماعيل بن حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤ م. دار العلم للملايين .

- الصفوة الصفية : تقي الدين إبراهيم النيلي (ت حوالي ٧٠٠هـ) تحقيق د محسن بن سالم العميري . مطبوعات جامعة أم القرى ١٤١٩هـ
- ضرائر الشعر :لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : السيد إبراهيم محمد / دار الأندلس - الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- ضرورة الشعر : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق د رمضان عبد التواب – ط١- دار النهضة العربية بيروت لبنان ١٤٠٥هـ
- طبقات الحفاظ : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق علي محمد عمر . ط١ مكتبة وهبة القاهرة ١٣٩٣هـ
- طبقات فقهاء اليمن (عمر بن علي بن سمرة الجعدي (ت ٥٨٦هـ) تحقيق فؤاد السيد ط١- دار القلم بيروت لبنان
- الطبقات الكبرى : محمد بن سعد البصري (ت ٢٣٠هـ) تقديم إحسان عباس . دار صادر – بيروت - لبنان
- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر الزبيدي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
القاهرة : دار المعارف / الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- العقد الفريد : لابن عبد ربه الأندلسي . تحقيق : محمد سعيد العريان / دار
الفكر ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠م .
- العمدة في محاسن الشعر : لابن رشيق القيرواني .تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم
السامرائي . مؤسسة دار الهجرة ، إيران ١٤٠٩هـ .
- عيون الأخبار : لابن قتيبة . تحقيق : د. يوسف علي طويل / بيروت : دار الكتب
العلمية ١٩٨٥م.
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري : محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ) ط المطبعة المنيرية القاهرة ١٣٤٨هـ
- غاية النهاية في طبقات القراء : لابن الجزري .عني بنشره ج برجستر سر بيروت :
مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- الفاخر في الأمثال : المفضل بن سلمة . تحقيق عبد العليم البطحاوي ، ومحمد علي النجار . ط١ . مطبعة البابي الحلبي . القاهرة ١٩٦٠م

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) تحقيق : د أسامة الرفاعي . العراق ط١ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير : محمد بن علي الشوكاني ط١. ١٤٠٣هـ دار الفكر بيروت
- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير : يوسف النبهاني . دار الكتب العربية الكبرى . مصر
- الفهرست :لابن نديم . بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر .
- القاموس المحيط :لمجد الدين محمد بن يعقوب القيروزبادي . الطبعة الثانية ،
١٤٠٧هـ ١٩٨٧م. مؤسسة الرسالة بيروت .
- الكافي في العروض والقوافي : للخطيب التبريزي . تحقيق : الحساني حسن عبد الله.
ط٣ مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٤
- الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس المبرد . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم /
القاهرة : دار الفكر العربي .
- الكتاب لسيبويه : تحقيق : عبد السلام هارون / القاهرة : الهيئة المصرية العامة
للكتاب / الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لأبي القاسم
الزمخشري . دار الفكر / الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لمكي بن أبي طالب . تحقيق : د/ محي الدين رمضان / بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني
الشهير بالملا الكاتب . المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ط٢ مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤١٩هـ
- الكناش في فني النحو والصرف : للملك عماد الدين إسماعيل الأيوبي (ت ٧٣٢هـ) تحقيق : د رياض الخوام . ط١ . المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤٢٠هـ
- كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق : عبد الرؤوف المناوي ، بهامش الجامع الصغير ط٤ . مطبعة البابي الحلبي مصر

- اللباب في معرفة الأنساب : لابن الأثير الجزري . ١٩٥٧- القاهرة ، دار صادر .
بيروت .
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور . بيروت : دار
صادر بيروت .
- اللمع في العربية : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : حامد المؤمن : بيروت : مكتبة
النهضة العربية ، وعالم الكتب / الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- ما اتفق لفظه واختلف معناه هبة الله الحسني ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق أحمد حسن بسج – ط١- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٧هـ
- ما ينصرف وما لاينصرف أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) تحقيق د هدى محمود قراعة ط٢ مكتبة الخانجي القاهرة ١٤١٤هـ
- مجاز القرآن : لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق : د. محمد فؤاد سزكين /
القاهرة : مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب :لأبي العباس ثعلب . تحقيق : عبد السلام محمد هارون / القاهرة :
دار المعارف / الطبعة الخامسة ١٣٩٠هـ –١٩٨٠م.
- مجالس العلماء :أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) . تحقيق : عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي . ومطبعة المدني بالقاهرة ط٢- ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م
- مجمع الأمثال :للميداني . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة مصورة في دار القلم - بيروت - عن مطبعة السنة المحمدية ، مصر ١٣٧٤هـ .
- مجمع الأمثال : أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار القلم بيروت لبنان
- مجمل اللغة : أحمد بن فارس . تحقيق : تحقيق : الشيخ زهير عبد المحسن سلطان . ط٢ منشورات مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ.
- المحتسب : لأبي الفتح بن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم
نجار ، وعبد الفتاح شلبي /الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار سزكين للطباعة
والنشر .
- المحلى وجوه النصب : أبو بكر أحمد بن شقير (ت ٣١٧هـ) تحقيق د فايز فارس ط١ مؤسسة الرسالة . بيروت

- المخصص : لأبي الحسن بن سيدة . تحقيق : الشنقيطي ، وعبد الغني محمود .بولاق ١٣١٨هـ .
- المدارس الإسلامية في اليمن – إسماعيل بن علي الأكوع – ط٢- مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ
- المذكر والمؤنث :لأبي الفتح بن جني . تحقيق : طارق نجم عبد الله / جدة : دار
البيان العربي / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- المرتجل : أبو محمد عبد الله بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) تحقيق علي حيدر . ط١ - دار الحكمة . دمشق ١٣٩٢هـ
- المزهر : للسيوطي . شرح وضبط : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ،
ومحمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب العربية ، وعيسى البابي الحلبي .
- المسائل البصريات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د محمد الشاطر أحمد – القاهرة ط١- ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م
- المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د حسن هنداوي – ط١ دار المنارة بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- المسائل المنثورة : لأبي علي الفارسي . تحقيق : مصطفى الدري / دمشق :
مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل . تحقيق : محمد كامل بركات /جدة :
دار المدني ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م . مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز
- المستدرك للحاكم النيسابوري ت ٤٠٥هـ . تحقيق د يوسف المرعشلي دار المعرفة بيروت لبنان ١٤١٩هـ
- المستقصى في أمثال العرب : لأبي القاسم الزمخشري . بيروت : دار الكتب
العلمية /الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق د حاتم الضامن . ط٢ ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م بغداد مؤسسة الرسالة
- مصادر الفكر الإسلامي في اليمن – عبد الله محمد الحبشي – ط١- المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٨هـ
- معاني القرآن : للزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) تحقيق د عبد الجليل عبده شلبي ط١- عالم الكتب . بيروت ١٤٠٨هـ

- معاني القرآن : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥م) تحقيق : د هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي . القاهرة ط١ - ١٤١١هـ ١٩٩٠م
- معاني القرآن : أبو زكريا يحي بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار – القاهرة- ١٩٥٥م – تصوير دار السرور - بيروت
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : عبد الرحيم بن أحمد العباسي .(ت ٩٦٣هـ) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . عالم الكتب بيروت ١٣٦٧هـ

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . عالم الكتب ، بيروت ١٩٤٧ م .

- معجم الأدباء :لياقوت الحموي و الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ دار الفكر ، بيروت .
- معجم الأعلام :خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ط١١ - بيروت لبنان ١٩٩٥م
- المعجم الأوسط للطبراني (ت ٣٦٠هـ) تحقيق د - محمود الطحان . مكتبة المعارف الرياض ١٤١٦هـ
- معجم البلدان : لياقوت الحموي . دار صادر ط٢ دار بيروت ١٩٩٥م -

.

دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- معجم المؤلفين : لغمر رضا كحالة . بيروت : مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث

العربي .

- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم – موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) تحقيق د ف عبد الرحيم- ط١- دار القلم دمشق ١٤١٠هـ
- المقاييس في اللغة – أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ط٢- دار الفكر . بيروت . لبنان ١٤١٨هـ
- مقدمة في النحو – محمد بن أبي الفرج الصقلي الذكي (ت ٥١٠هـ) تحقيق د محسن بن سالم العميري . المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٥هـ
- المقرب . علي بن مؤمن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ط١ ١٣٩١هـ
- المغني : ابن فلاح : عبد الرزاق السعدي – أطروحة لنيل الدكتوراة – جامعة أم القرى ١٤٠٤هـ
- مغني اللبيب : لجمال الدين بن هشام . تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي

حمد الله / دمشق : دار الفكر / الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

- المفضليات : المفضل بن محمد الضبي . تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط٦ بيروت

- المفصل في علم العربية :محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار الجيل بيروت . لبنان ١٣٢٣هـ
- المقاصد النحويّة : لمحمود العيني . بيروت . دار صادر / الطبعة الأولى .
- مقاييس اللغة :أحمد بن فارس . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ،
بيروت ، الطبعة الأولى .
- المقتضب : لأبي العباس المبرد . تحقيق : الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة /القاهرة :
لجنة إحياء التراث الإسلامي، / الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- المقرب :لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله
الجبوري / الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- الممتع في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق : د. فخر الدين قباوة /
الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م – دار المعرفة، بيروت .
- المنصف شرح كتاب التصريف – أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين - ط١- مكتبة البابي الحلبي مصر ١٣٧٣هـ
- منهاج الوصول إلى معيار العقول في علم الأصول : الإمام أحمد بن يحي المرتضى (ت ٨٤٠هـ) تحقيق د أحمد علي الماخذي - ط١ – دار الحكمة اليمانية صنعاء – ١٤١٢هـ
- الموشح على الكافية للخبيصي "مخطوطة " نسخة أصلية من مقتنيات مكتبة والدنا :أحمد بن قاسم حميد الدين -
- النبات – لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي . تحقيق: عبد الله يوسف
الغنيم . الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ -١٠٨٢م. مطبعة المدني ، القاهرة .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن
محمد) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة ، القاهرة ١٩٦٧ م.
- النشر في القراءات العشر : لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري . صححه وراجعه علي بن محمد
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : جمال الدين الأتابكي (ت ٨٧٤هـ) ط١ دارؤ الكتب المصرية ١٣٤٨هـ
- النحو والصرف في مناظرات العلماء :

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء . كمال الدين بن الأنباري ت (٥٧٧هـ) محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة المدني ط١- ١٣٨٦هـ
- نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها – د / هادي عطية مطر الهلالي – دار آفاق عربية للصحافة والنشر . ط١ جامعة البصرة . العراق -١٤٠٤هـ
- النشر في القراءات العشر – محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) عناية علي محمد الضباع – دار الفكر القاهرة
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ت ٢١٥هـ تحقيق د محمد عبد القادر أحمد ط١ _ دار الشروق بيروت ١٩٨١م
- النهاية في غريب الحديث – لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير(ت ٦٠٦هـ) تحقيق الطاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي :
- النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري . تحقيق : د. محمد عبد القادر أحمد /

بيروت ، القاهرة : دار الشرق / الطبعة الأولى ١٤٠١هـ –١٩٨١م.

- الهادي في الإعراب : محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بالقبيصي . تحقيق د محسن العميري : ط١ ١٤٠٨هـ دار التراث مكة المكرمة

- هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول : الحسين بن القاسم بن محمد ط٢- المكتبة الإسلامية ١٤٠١هـ

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون : للبغدادي .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للسيوطي (٩١١ هـ) . تحقيق أحمد شمس الدين ط١

دارالكتب العلمية بيروت . لبنان ١٤١٨هـ.

- الوسيط في الأمثال : علي بن أحمد الواحدي . تحقيق عفيف محمد عبد الرحمن . ط١ دار الكتب الثقافية . الكويت . بدون تحقيق

- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان : لابن خلكان . تحقيق : د. إحسان عباس /

بيروت : دار صادر ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر . أبو منصور عبد الملك الثعالبي تحقيق د مفيد محمد قميحة ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ :

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
الفصل الأول	٣
نشأة النحو في اليمن وتطوره حتى عصر بن فلاح	٣
الفصل الثاني	
ابن فلاح النحوي ترجمة حياتية	
دراسة كتاب شرح الكافية ما له وما عليه	٢٨
الفصل الثالث	٣٤
النص المحقق	
الكلمة والكلام	٨٦
الإعراب	٩٥
الممنوع من الصرف	١٢٥
المرفوعات	١٩٤
الفاعل	٢٨٧
التنازع	٢٨٩
مفعول مالم يسم فاعله	٣١٦
المبتدأ والخبر	٣٣٢
خبر إن وأخواتها	٣٤٧
خبر لا النافية للجنس	٤٢٧
اسم ما ولا المشبهتين بليس	٤٣٧
المنصوبات	٤٤٢
المفعول المطلق	٤٤٦
المفعول به	٤٥١
المنادى	٤٨٥
المندوب	٤٩٧
حذف حرف النداء	٥٥٥
الاشتغال	٥٦٣
التحذير	٥٧٧
المفعول فيه	٥٩٨
المفعول له	٦٠٣
المفعول معه	٦٢٩
الحال	٦٣٦
التمييز	٦٤٥
المستثنى	

خبر كان وأخواتها	٦٨٥
اسم إن وأخواتها	٧٠١
المنصوب بلا التي لنفي الجنس	٧٥٦
خبر ما ولا المشبهتين بليس	٧٦٩
المجرورات :	٧٦٩
الإضافة	٧٩٠
التوابع	٧٩٨
النعت	٧٩٨ـ ٨٢٧
عطف النسق	٨٦٤
التأكيد	٨٧٢
البدل	٩٠٩
عطف البيان	٩٣٠
المبني	٩٤٧
الخاتمة	٩٧٠
الفهارس الفنية	٩٧٦
فهرس الآيات القرآنية	٩٨٣
فهرس الأحاديث	١٠٠٧
فهرس الأمثال	
فهرس الشعر	
فهرس الأعلام	

الفهرس التحليلي

الموضوع	***الصفحة***
مقدمة	٥
	٦
بيان خطة البحث وأسبابه ودوافعه	٩ـ٣٠
الفصل الأول : النحو في اليمن	١٣ـ٢٣
	٢٣ـ٣١
نشأة النحو في اليمن وتطوره حتى عصر بن فلاح	٣١ـ٧٦
عوامل النهضة والضعف في الفكر النحوي في اليمن	٣١ـ٣٥
	٣٦ـ٧٦
الفصل الثاني : المؤلف والكتاب	٧٦ـ٨٥
١ـابن فلاح النحوي	
٢ـ دراسة كتاب شرح الكافية لابن فلاح	
نماذج من النسخة المخطوطة	٩٥ـ١١٥

الفصل الثالث	١٠٣_٩٥
	١٢٤_١٠٨
النص المحقق	
الكلمة والكلام	١٣٦_ ١٢٥
حدها – نوعها – الكلام	
الاسم	١٣٨
حده – خواصه - أنواعه	١٤٣
الإعراب	١٤٨
حده- أنواعه - العامل	١٦٤
اعراب الاسم المنصرف	١٧٠
جمع المؤنث السالم	١٨٠
الأسماء الخمسة	١٨٤
كلا وكلتا	١٩٤
المثنى	٢٠٤
الاسم المقصور	
الاسم المنقوص	
الممنوع من الصرف	٢٠٨
صرف غير المنصرف	٢٢٣
	٢٢٨
من علل منع الصرف	٢٣٤
	٢٣٥
العدل	٢٤١
	٢٥٤
الوصف	٢٥٨
	٢٦١
التأنيث	٢٦٥
	٢٧٣
التعريف	٢٨٧
	٣١٥_٢٨٩
العجمة	
الجمع	
	٣٣١_٣١٦
التركيب	
المزيد بالألف والنون	٣٤٦_٣٣٢
الصفة	

وزن الفعل	
العلمية	
المرفوعات	
الفاعل : تقديم الفاعل على الفعل ، وتقديم المفعول على الفاعل	
متى يجب تقديم الفاعل ؟ ، و متى يجب تأخير الفاعل ؟ -	–
حذف الفعل الجائز والواجب مسائل في حذف الفعل	
التنازع : التنازع بين البصريين والكوفيين - مسائل	
مفعول مالم يسم فاعله	
مناقشة الحد – أسباب حذف الفاعل – هل يجوز بناء الفعل	
اللازم للمفعول – لماذا أقيم المفعول مقام الفاعل – السبب في	**٣٤٧-٤٢٦**
جعل صيغتي (فعل ، ويفعل) علمين على المبني للمجهول –	
كيف يقوم المفعول به مقام الفاعل وهو ضده في المعنى –	
صيغة المفعول فرع على صيغة الفاعل –	
لا يقع المفعول الثاني والثالث موقع الفاعل – السبب في عدم	
وقوع المفعول له موقع الفاعل – السبب في عدم وقوع	**٤٢٦-٤٣٦**
المفعول معه موقع الفاعل	**٤٣٦-٤٤١**
ما يمتنع إقامته مقام الفاعل – الخلاف في خبر كان بين	**٤٤١-٤٤٥**
الجمهور والفراء	**٤٤٦-٤٥٠**
المفعول به الصريح هو الأصل في النيابة عن الفاعل ويجب	**٤٥١-٤٨٤**
إقامته عند البصريين	
وهو المختار عند الكوفيين – مناقشة الرأيين – مسائل بها	
امتحان النشأة	
المبتدأ والخبر :معنى المبتدأ – مناقشة الحد- العامل في المبتدأ	
والخبر – تقديم المبتدأ والخبر – تعريف المبتدأ وتنكيره-	
مسائل - حذف المبتدأ جوازا – حذف الخبر جوازا	**٤٨٥-٤٩٦**
حذف الخبر وجوبا	
خبر إن وأخواتها :	
خبر لا النافية للجنس :	**٤٩٧-٥٥٤**
اسم ما ولا المشبهتين بليس :	
المنصوبات :	
المفعول المطلق : الحد – فوائده – العامل فيه – حذف فعل	
المفعول المطلق – مسائل من باب الحذف السماعي – مسائل	
من باب الحذف القياسي – أنواع من الحذف القياسي – نوع له	

جهتان قياس وسماع – فروع – ما لم يستعمل من المصادر إلا منصوبا – مصادر لا أفعال لها من لفظها – إضمار المصدر المفعول به : الحد - العامل في المفعول به – حذف الفعل فيه – حذف المفعول به المفعول المقلوب – حذف الفعل وجوبا -	
المنادى : حذف الفعل في النداء – حد النداء ، لم كان المنادى	**٥٥٥- ٥٦٢**
مبنيا ؟ تعريف المنادى – تنوين المنادى المفرد المبني على الضم للضرورة الشعرية –الاستغاثة – معنى اللام الدالة على الاستغاثة وما تتعلق به –	**- ٥٦٣-٥٧٦**
المنادى المنصوب – توابع المنادى – اللغات في تابع المنادى –	
العلم الموصوف بابن – المعرف باللام – الخلاف في لفظ الجلالة (الله)	**٥٧٧-٥٩٧**
نداء المشار إليه – تكرار المنادى وما يجوز فيه	
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم – اللغات فيه – مسائل في	
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم – الترخيم – حده ، شروطه -	**٥٩٨-٦٠٢**
مسائل فيه – حكمه في الحذف -	**٦٠٣-٦٢٨**
المندوب – صيغته – ما اختص به المندوب ، حكمه في الوصل والوقف – مسائل في المندوب	-
حكم حذف حرف النداء - مسائل في حذف حرف النداء –	
فروع – الحال من المنادى – ألفاظ لم تستعملها العرب في غير النداء - الاختصاص أقسامه وحكمه -	**٦٢٩-٦٣٥**
الاشتغال – حده – أحكامه – متى يكون الرفع هو المختار –	**-**
ومتى يختار النصب – متى يستوي الرفع والنصب فيه –	**٦٣٦-٦٤٤**
وجوب النصب – وجوب الرفع –	
التحذير : معنى التحذير - أحكامه	**٦٤٥-٦٨٤**
المفعول فيه	
حد ظرف الزمان والمكان – دلالة الظرف على المكان والزمان – المبهم من الزمان والموقت – بين المختص والمبهم –	
التفاوت في الإبهام بين ألفاظ الظروف –	
المفعول له : سبب تقديمه على المفعول معه – حده – علة نصبه – شروط حذف اللام فيه ونصبه- فرع في مجيء الباء	
ومن والكاف للعلة -	**٦٨٥-٧٠٠**
المفعول معه : حده – العامل فيه - الفرق بين واوه وواو العطف - مسائل في هذا الباب	
الحال	**٧٠١-٧٥٥**
حد الحال ومصطلح الحال بين الكوفيين والبصريين – الفرق	

بين الحال والصفة من ستة أوجه – العامل في الحال – شروط الحال – بين الظرف والحال – بين الحال والتمييز – ألفاظ اختلف فيها النحاة – وحده – الأول فالأول – ارسلها العراك – عوده على بدئه – قضهم بقضيضهم –	-
تقديم الحال إن كان صاحبها نكرة.	
التمييز : الحد والاعتراض عليه – تمييز المفرد – تمييز الجملة مسائل – الفرق بين الحال والتمييز – شروط التمييز	٧٥٦-٧٦٨
المستثنى: أنواعه	٧٦٩
أصله ومعناه – اتصال الاستثناء ، واستغراقه – فائدته – الناصب فيه –	٧٦٩-٧٨٩
حد المستثنى المتصل والمنقطع	٧٩٠-٧٩٧-
مسائل في إعراب المستثنى – المستثنى غير الموجب أحكامه	٧٩٨
– المستثنى بغير وسوى وسواء – مسائل – فوائد في الاستثناء – أصل أدوات الاستثناء – لاسيما – الاستثناء من المستثنى – الاستثناء الواقع عقب الجمل – وقوع الفعل بعد إلا والجملة الاسمية وحذف المستثنى	٧٩٨-٧٢٦
خبر كان وأخواتها : الحد – إعراب خبر كان بين البصريين والكوفيين	-
اسم إن وأخواتها : الحد	-
المنصوب بلا التي لنفي الجنس : الحد – الوجوه التي أشبهت إن بها – أحكام اسمها مع الشروط وبعد فقد الشروط. مع الأسماء الخمسة	
خبر ما ولا المشبهتين بليس : الحد – أحكامها – شروط إعمالها – مسائل	
المجرورات	
الإضافة	
الإضافة في اللغة	
علاقة المضاف بالمضاف إليه	-
أمثلة على الملابسة بين المضاف والمضاف إليه من الشعر وأقوال العرب	
حد المجرورات ومناقشته	-
لماذا كان المضاف إليه مجروراً	
أقوال النحويين في العامل الذي تتحقق به الإضافة	
لماذا أطلق على المجرور بحروف الجر اسم المضاف إليه	

عودة إلى مناقشة حد المجرورات	
حد الإضافة المعنوية وأنواعها	
تقدير (اللام) و(من) و (في) في الإضافة	
الإضافة المعنوية تفيد التعريف أو التخصيص	
الإضافة اللفظية تفيد التخفيف	
شرط الإضافة تجريد المضاف من التعريف	
البصريون لا يفرقون في امتناع الجمع بين اللام والإضافة إلى المعرفة بين الأعداد وغيرها	-
رأي الكوفيين في التفريق في اجتماع اللام والإضافة بين الأعداد وغيرها	-
إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم	
حكم الأسماء الستة في الإضافة إلى ياء المتكلم	
لغات بعض هذه الأسماء في الإضافة إلى ياء المتكلم	
انقسام الإضافة إلى لازمة وغير لازمة	
الإضافة اللازمة	
الإضافة غير اللازمة	
إضافة (أي)	
إضافة المسمى إلى اسمه والاسم إلى مسماه	
بين الاسم والمسمى	٨٦٤-٩٧٥
إضافة أسماء الزمان إلى الجمل	
حذف المضاف إليه	٨٢٧-٩٠٨
حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه	-
بين الحذف والعطف على العامل	
الفصل بين المتضايفين	
اكتساب المضاف أحكام المضاف إليه	
	-
التوابع	
حد التوابع	
لماذا حصرت التوابع في خمسة	
عامل التوابع	-
النعت	
النعت والصفة مترادفان عند النحويين ، وقيل ليسا مترادفين	-
النعت والصفة عند المتكلمين	

حد النعت **امتناع تقديم الصفة على الموصوف ـ فوائد النعت أو الصفة ـ بين النعت والتوكيد ـ أنواع الوصف بالنسبة إلى المعاني ـ أنواع الوصف بالنسبة إلى الاشتقاق ـاختصاص النكرة بالوصف بالجملة ـهل الصفة هي الموصوف ؟ ـ امتناع وصف المعرفة بالنكرة والعكس ـوصف الاسم المؤنث ـ وصف المذكر بما فيه علامة تأنيث ـتثنية الوصف ـ وصف الكنى ـ أسباب امتناع وصف المضمر ـجواز وصف المضاف إلى معرفة ـجواز وصف اسم الإشارة ـأسباب اختصاص اسم الإشارة بالوصف بالجامد** **فروع أربعة ـالأول : يشترط في وصف المعرفة أن يكون الموصوف أخص من الصفة وأسباب ذلك ـالثاني : تبعية الموصوف للصفة المتغايرة بشرط التوافق في العدد، والقطع عن الإعراب ـالثالث : متى يحذف الموصوف ـالرابع : الفرق بين الصفة والحال من عشرة أوجه**	**٩٠٩ـ٩٢٩** **٩٣٠ـ٩٤٦**
عطف النسق : ـ العطف بين البصريين والكوفيين ـحد العطف **العطف على الضمير المنفصل ـ العطف على الضمير المتصل ـ العطف على الضمير المستتر ـالعطف على المحل ـعطف الجملة على الجملة ـحكم المعطوف ـثلاثة مذاهب في العطف على عاملين**	
التأكيد : معنى التأكيد وحده ، فوائد التأكيد ـ تأكيد اللفظ العام عند الأصوليين ـ التأكيد اللفظي ـ فائدة في التوكيد الصادر من الله ـ الفرق بين التأكيد والصفة من خمسة أوجه ـ ***التأكيد المعنوي : ألفاظه واحد وعشرون تقسيمها ـ سبب عدم التثنية في كل وأجمع أنها لا تجزأ أجزاء تفترق حسا وحكما ـ تقديم بعض ألفاظ التأكيد على بعض والسبب ـ*** ***تأكيد الضمير المرفوع المتصل ـ الاسم المؤكَد ينبغي أن يكون أكثر تعريفا من المؤكِد ـ جواز تأكيد المضمر بالمظهر، والمضمر بالمضمر ـ السبب في امتناع تأكيد المتصل بالمتصل والمنفصل بالمنفصل ـ تأكيد الضمير المرفوع المتصل بضمير منفصل شرط في تأكيده بالنفس والعين ـ عودة إلى تأكيد الضمائر ـ جواز تأكيد ضمير المنصوب بضمير المرفوع***	**٩٤٧ـ٩٩٦**
البدل : حد البدل في اللغة وفي اصطلاح النحاة ـ أنواع البدل ـ الفرق بين البدل وعطف البيان ـ فائدة البدل بالنكرة غير الموصوفة من النكرة	

غير الموصوفة - بدل الكل والبعض - مسائل في بدل الكل والبعض – بين الحال والبدل – تسمية بدل الاشتمال – مسائل في بدل الاشتمال – الفرق بين بدل الاشتمال وبدل البعض –	٩٧٠-٩٧٥
مسائل البدل محصورة بالمنطق إلى اثنان وثلاثون – جواز أغلب هذه المسائل وامتناع إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم عند البصريين وجوازه عند الكوفيين مسائل في البدل	٩٧٦-٩٨٢
اختلاف النحاة في المبدل منه هل ينوى به الطرح أم لا ؟	٩٨٣-٩٨٦
الإبدال من العدد	٩٨٦
عطف البيان : الحد – أوجه الشبه بين الصفة وعطف البيان- أوجه المفارقة – بين البدل وعطف البيان –	٩٨٧-١٠١٥
	١٠١٦-١٠١٧
المبني : البناء في اللغة – مناقشة الحد- علل البناء - البناء على السكون هو الأصل – البناء على الحركة - أنواع الحركات -	١٠١٨-١٠١٩
	١٠٢٠-١٠٤٥
	١٠٤٦-١٠٥٤
الخاتمة : خلاصة البحث ، وأهم النتائج التي توصل إليها	١٠٥٤-١٠٨١
الفهارس الفنية	
فهرس الآيات القرآنية	
فهرس الأحاديث والأثر	
فهرس الأمثال والأقوال	
فهرس الشعر	
فهرس الأعلام	
فهرس المصادر والمراجع	
فهرس الموضوعات -	

–